

باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي من بحور هذه الامه المحمديه نعمة ودره بعدا ربه وسعه بنه المرحه ومن طاسا دعا صوا
 سر سرافها فاسبح حواكون كبرياتها واللا والسلام على من سوا السبا الاعظم على هذا المدد والسبا العظمى لكل احد
 على آله واصحابه وآله وأحواله درى العلم والعرفان ورفواى معراج الدراره لاصاح طرق الهداه الى سماءه انسان عظيم
 عول محمد من المسكن باس حادين سمرانه تعالى ثوبه ودر من دلال العود ثوبه آوى هدا حواس لها صلب كبر والجر
 لرائى مريح كبر الداني ودر عود الخلد على حوالى حده ماسارح ومسانى علمه الاول على علمه صمدانه ثم هاهنا
 سيكون يد كبر لا ندمه فانه فصح ما معمله وحال ما معمله ولسا تعرض فيها عما اذله الله اصاح او ثوبه ارشاده حب
 واسكال نه ارباب ملك الارض وعمل العقال ادهم وحسن الناس الفقهه والادله الاصوليه فهوى ذلك عن الزما
 الهام الا ان يكون سماعي ذكر عظيم فاد صامالى ذلك من اعجاب اوردهاى المر الفاسى الناصل الى السبح عمر على اسبه السبح
 نعمه الله العلا من الله من يحسن سبده الزاى والطر ونس ما كسه على هذا الكتاب السبح سر الله الى الله الحى اركا
 لاسره على فصحى رار حوشى ودر على خد الخاله ان يحسن عترافى معاله فان نضاعى فله وفكر كمله وسبب دالته حه
 طاقى على البحر الزمان واساله صمدانه تعالى موسى الله عن صمدانه عليه سالى ان ياهى السواب وان اسلك فى سبيل السداد
 ان يحسن دلال حاصلا لوحه الكرم وحمايا والاعظم باعانه حل (٣) العباد وان من على وعلى والذى واسماحى
 ما والنام ركا احسن الى

وان عله حاصلا لوحه الكرم وان سماعه بفضله وكرمه انه على ما ساقا قدر وبالا حانه حدر
 ولا اس يد كبر نه لماى البدع لاس الساعاتى حى على ن حاول عامان سور محمد اورسبه
 ودر عرف وصوعه وعاسه واسمدا فوالكون الطالبه على صوره فاسعه الفهم وولمه
 فقه الرجل بالكسر ودر لاسعه واقفه لاسى ثم حص نه علم السرايه والعام نه فقهه فقه الصم
 فهاه وقفه الله وسه اذا عاوى ذلك وقفه اذنا حقه فى العلم كندى الصبحاح رساله الى الله
 اللغوى مكسور الساق فى الماضى والاصطلاحى مضمومه هاه كما صرح به الكرمانى وفى الحاشيه
 الفقه العلم بالسى ثم حص لم السره وقفه بالكسر معى السى فهاه فهاه وقفه بااداعله وقفه
 فهاه اذنا فهاه اذ وفى العرب فقه المعنى فهاه واقفه عبر اه واصطلاحا على ما ذكره النسي
 فى شرح المنارنه بالاصول فى العلم بالا حكام السره الا حله للمكسبه من ادله القصصه
 بالاسد لال اطلقوا العلم على الفقه كونه طس الا ان ادله طسه لا يلهما كان طى المحمديه الذى يحس علمه
 رعى معالنه العمل بمفصلا كان له وبنه ما الادع ارفر ما من العلم وبنه عه بحورا وبعينان سه
 اركاب محار دون فر سه فالاولى ماى البحر من ذكر الصدق الساملى للعلم والطلب بدل العلم

الهدا يحسن الى الختام
 سر هاه علمه الصلا
 والاسم (قوله) فاهه
 الاول وفى عر بر
 التلا فى السبعه لعل
 محسن السبعه
 فى التفتيح الفقه
 لعل فى الفهم والعلم وفى
 الاصلاح هو العلم
 بالاحكام السرحه العمله
 بالاسد لال وبغال سه
 بكر الصاب اذا هم

معها اذنا سى غير الى الفهم واقفه اذنا صار الفقه سهحه اه رلى (وله واصطلاحا) الاصطلاح لعل الاساق واصطلاحا
 باى طانه مخصوصه على اسرار الحى عن معناه الى معنى آخر رلى (قوله العلم بالاحكام السرحه العمله) قال الرملى فى بعض النسخ
 به العمله المكسبه والظاهر ان رما بعض الكسبه بالمر ذلك ن قوله الآتى روله من ادته امعلى العلم الخ نال (قوله) لان
 له طسه اعترض علمه بان الاجاع ومائب فوط ان واحسان البعض فهاه ما لى نه اب ومان فقط سها ما الله الدنيا واما بالنسبه
 من صدر عنه من المجمعين فهو طى وسبغ الى امار وفى حواى جمع الحواصع لعل مره اس اسم العبادى قال السيد نه كلام اورد
 م عماد كرا ن كرا ن الاحكام المعالومه من الادله القطع اى القطعه الداله والرب كما افصح نه صهم حارحه عن الفقه فهاه ان يحسن
 الادله القطع لا عد الاطبا كذا ذهب الله تعصم فكندا ماسر ع علم من الاجاع والفاس واما ان عال كل ما عله دلل قطى من
 حكام فهو عام من الذين ضرور ودر صرح فى الحصول بحروح مبله عه اه وحرم ل ذلك بحروح ماعل ن الاحكام ضرور ن
 س اه اى حرو حها عن الفقه وعله كلام السارح الآتى حب قال ودر صرح بهذا السرعه الاحكام الماحود ن العقل الخ قال اس
 سم اعلمنا مقدم وبحب فقه تعصم بان ل الاحكام لتب ضرور نه حى حصولها لردليل فان المحمدين قد اسدطوها وحصولها ساقى
 لها عن ادله القصصه كحوب الصمد مبله فانه سبسط من قوله تعالى افهموا الصلاه ل لك الاحكام ضرور نه بمعنى اسم السمر رب
 ع عتب من ضرور باب الله ودر صرح ماعل ن لك الاحكام بقوله عن ادله اه وساقى لها عه فمصر (قوله) الاولى ماى البحر
 د كرا الصدق الساملى لعل والطلب اى ساه على استعمال اللطع ان مراد انه ماد كراهم فسموا العلم بالمعى الاعم الى الصور

وانه يدين عنها حاضر او لكن ليس هذا مراد صاحب النحر بل مراد به الادراك العقلي سواء كان ضروريا او نظريا فاصولنا وان
 حقا فالصديق كما قال السارح ان امر حاج حسن لسان الادراك كمال العقلة منا على اسفار احصاء الصدق والحكم العقلي كما
 في تفسير الامان بالصديق عما به الى صلى الله عليه وسلم في عهده تعالى اه وهو مراد ما قطع عليه المباحة ونزل على
 ان مراد ما ذكرنا انه صرح بعد ما ان الاحكام الظنوية ليست من افعاله الا في الاصطلاح ما به كطبي والاصطلاح بان ما هو
 وطى وبه ما هو طى وهي بانه ههنا وما احار صاحب النحر وقال سارحه بعد كلام في الانسان في اي الاصطلاحات من ههنا
 احسن او سمعنا ونظرا ان ما يسمى عليه النصف بمعنى بالنسبة الى ان المراد ان افعاله المتحد وان الناب احسن اكل موضوعا نارا
 المنزلة الى آخر ما به وفيه نظرا في كلام السارح نعرف ما ذكره للنحر بر كذا حتى على بحر (قوله راجع عنه في الموضع بانه
 الخ) اقول هو كذلك في سرح جمع الخواص لا نعه حلال الدين المحلى وقد سبق السوال وال جواب بحسبه النكاح ان اني سره
 (قوله والمحققون على انه لا يراد بالحكم هنا خطاب الله تعالى الخ) قال المولى اقول بل المراد بالنسبة التامة بين الامر من التي العلم بها صدق
 ونهنا صور لان الحكم لا يتك بالاكذلك على هذا كما هدم (قوله وسرح بعد العمله الاحكام السرعه الاعقاده الخ) اعلم ان
 لسارح مع في ذلك الحلال المحلى في سرح (٤) جمع الخواص حسب قال وسرح بعد العمله ان لا الاحكام السرعه العلم به

والاحكام جمع على باللام فاما ان يحمل على الاسعراق او على التحسب المتساو للكل وال من الذي اقله
 بانه ما ههنا بعد ذكر السدي حاسه العترة ان المراد بالاحكام المجموع على الالمهاتم ولذلك
 ورد في التوضيح ان انهمو العدد حاصل لمر الله والفرب عترة وطا لا رفاي فترس
 الاله عدد يقال له الله والفرب راجع عنه في الموضع بانه صرط لانه ملكه بعد من ههنا على ادراكه
 سر مات الاحكام واطلق العلم عليها سارح وفي النحر و المراد بالملكه كذا في ما حقق به الاله وهو
 مضبوط اه واحصل من المراد ان الحكم هنا فاحار السدي حاسه انه الصديق ورد في الموضع
 انه علم لانه ادراكه ان الله و افعاله وليس توافقه فقصي ان الله علم باليوم السرعه وليس كذلك
 بل المراد به النسبة التامة بين الامر من التي العلم بها صدق ونهنا صور اه ويمكن الجواب بان مراد
 ن ا صدق الفقه صرح المولى سعد في حاسه العترة بانه كما نطق على الادراك نطق على الفقه
 والمحققون على انه لا يراد بالحكم هنا خطاب الله الى افعال المكاتب ايضا او عترة لانه يكون
 د كمال السرعه والعمله كرا او سرح بعد الاحكام العلم بانها راجع الى الفقه والافعال وسرح بعد
 السرعه الاحكام الماحود من الله بل كالم ان العالم حادث وان الحسن كالم بان السارح جرحه او من
 الوضوح والاصطلاح كالم ان الفاعل مرفوع كذا في الموضع و طاهر ان الحكم في مثل قولنا السارح جرحه
 ليس عقلا ويمكن ان جعل من العقلي ما على ان الادراك في الخواص اعماها ولعل بواسطة الخواص
 وسرح بعد العمله الاحكام السرعه الاعقاده ككون الاجماع والاعيان واحبا والالم كن

اي الاعقاده كالم بان
 انه واحد وانه يرى في الآخر
 وزاد السارح حله العلم
 بوجوب الصدق والصوم
 ولا في فامم ههنا كلام
 بنسب ذكر ملخصا مع
 بعض راداد بسر في كلام
 السارح فقول اعلم ان
 الاعقاده ادراكه والخفي
 الادراك انه افعال وكف
 لافعل كما نرى في محله
 وادالم يكن فعلا فلا يكون
 عملا الاعلى مثل المحور
 او نظرا الى انه نعره
 بلفظ الفعل وبعد فعلا
 عرفا فمال صدق وادرك

وعلم وعود ذلك اذا نرى ذلك فالاعقاده مثل اعقاده ان الجسم موجود اليوم وان الله تعالى يرى في الآخر العلم
 ناطر سطره في نفسه وحسب يكون حار حاسه حذ الفقه بقوله العمله في العمله فكيفه عمل كما فسر به قياسا في دعائه على لان هذا
 الاعقاده وان صدق عليه انه علم بحكم يرى ذلك الحكم السرعي هو سبب الوجود لا يحصل لكن ذلك الحكم ليس معكافا به عمل لان
 الوجود كفقه للجنة والجنة ليست عملا واصل المراد فكيفه الوجوب والخبره وعبره ما خلاص الوجود وسخو وفن الثاني سميه هذا
 الحكم اعقاده كما هاد السارح لانني ان يكون له كونه على الاعقاده لانه رانه ليس الامر كذلك فان الله في قولنا الله تعالى يرى
 في الآخر ليس معناه الاعقاده بل معناه الزوبه التي هي المحمول ونسبها ما هاد وكذا الاجماع والاعيان واحب بل نبي ان يكون
 لكونه امر بالعرض اعقاده فبعض كونه اعدا ان الله امر بعقد واما العلم بوجوب الصلاة والصوم وعود ذلك ومعنى ما رينا يكون داسر
 في حذ الفقه لا يكون حار حاسه الاعقاده لان الحكم من ان فكيفه عمل وبار مظهره ما عبادا على العلم بالحكم المعاني فكيفه فان
 اعقاده ان الجنة وجود اليوم مثلا فكيفه هي الوجوب والحكم المعاني تلك فكيفه هو سبب الوجوب تلك الاعقاده فالعلم بسبب
 وجوب اعقاده ان الجنة وجود العلم بحكم يرى اعقاده اي معان فكيفه اعقاده فانه علم بسبب الوجوب تلك الاعقاده وادراك
 السبب حكم سرعي لانه اسعد من السرع وذلك الوجوب فكيفه لاعقاده وهو اعدا ان الجنة وجود العلم فان اردنا العمل في وطهم

[illegible]

الوجه ما بعد على أنه ورد
 سلمه حفيدته وسيرم على
 السر بالعلم لم يسوع
 سرعى فاني العلم به من
 الفقه كما هو ظاهر مع ان
 الظن لنس من العلم على
 هذا القدر اه ملخصا
 مع ان من زاد اب مباحثه
 للعلم فله من التلويح و
 الاقهارم والذي يخصه من
 هذا لعدم حرج العلم
 نحو حجب الصلا والصوم
 عن حد الفقه بما ذكر
 على الاحتمالات السابقة
 كلها واما غير من نفسه
 الضرورية فمحتاج الى
 العناية على ان لم يد -

الم بموجب الأصل والعدم ويجوز أن يحتمل كونه في الدرس بالضرورة وفيها اصطلاحاً وأورد عليه
 ابنه أن هذا لا يعمل الجراح فالمرحس معاً مع شرح عنه العلم بموجب السمع والسمع
 والخبر بموجب ذلك وإن رتبته ما تم على السمع وعمل الجوارح العرف - ما مع ادخل فيه جميع
 الاعتقادات التي هي أصول الدرس واحسب عنه باحسار إلى الناس ولا يدخل الاعتقادات الداللة
 بالعلم المعنى فكيف عمل دل على في السمع ويجوزها كسبه على فاني الدل على الاعتقادات بحصول
 العلم وبحسب الفرق بين فعل السمع كسبه إلى العيني أو عند حصول الذي رزواله من الصدق
 العلم القلب الذي هو عمل وانكشاف يحصل عند تمام الدليل ولو في النفس هو ان الصدق
 أراد والصدق نوع في العلم والوحدان كالتفرقة ثم يصرف إلى الانسان مع الصدق الذي هو
 السجلى والانكشاف ادعى وانكشافه وانكشافه ولول الامر والوفاى فسميه الصدق الذي هو
 الاعتقاد وعلمنا بالاعتقادات وقد عدل عنهم عن ذكر العمل إلى الفرع فلم يوجه الاراداة
 وقوله من ادلهما معاني العلم أي العلم الحاصل في الادلة وفي شرح سلم الحديث وليس معناه بالاحكام ادلو
 على ما تم شرح علم الفلك لأنه علم بالاحكام الخاصة في ادلهما الفصلة ولم يكن علم الفلك خاصاً عن
 الادلة في حصول العلم من الدليل أنه ينظر في الدليل فعلم به الحكم وقيل الفلك وان كان مستنداً إلى
 قول المحقق المستند إلى علمه المستند إلى دليل الحكم كسبه يحصل في الطرقي الدليل كذا في النسخ
 وبه ادفع ما ذكره الكمال في سر من ان قوله في ادلهما الانسان لا لا حجة اراد الا كدسات الا
 في دليل اه واحتمل وبه الفصلة وذكر جماعة منهم المحقق في النسخ انه لا حجة عن علم الخلق
 لان العلم بموجب الشيء لوحده المسمى او لعدم وجوده لوجود الشيء ليس من العلم وعلمنا في
 النسخ ورواه في الفصلة بصرح في رم واجراح الخلق به علم ووجه الكمال بان قولهم انما يصح
 ادلهما ان الخلق يستعمل علمنا بموجب الواجب واتقانه في مجرد علمه من العلم وجوده في
 اراد ان اجالا انه كسبه مجرد ذلك جعله عن ابطال الخصم والحق انه لا يستعمل عاماً ولا يمكنه الخطأ
 المذكور حتى من المسمى والبان فيكون هو الدليل المستند ذلك فان كان احدهما لا يستند
 منه كان معناه فالصواب ان العلم الخلق في بصرح لزم اه واحكام انصاف وقد
 الاستدلال وقد ذهب ان الخاطيء انما لا حجة عن العلم الحاصل بالضرورة كعلم حبر والورس في
 انكشافه وسلم فانه لا يسمي فيها اصطلاحاً وحقق النسخ انه لا حجة العلم ان حصول العلم من الدليل

وا مدني فمما حاصر ولكن ليس هذا امر صاحب البحر بل مراد به الادراك اسطوي سوا كل صر زمانا وطر ماضيا وانا
 حقا ونمدين كما هو سائر ان امر سارح حسن لئلا ياد اكل انقطع بها على اسباب احصاها السدي صاحبكم اعطاني كما
 في عصر الانسان بامدين عما به التي صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى انه فخره وما اختلف عليه الماتقة رذل على
 ان مراد ما ذكرناه صرح بعد بان الاحكام المنطوقه ليست انفع الاعلى الاصطلاح ما به كما طي والاصطلاح ما به ما هو
 فطري و به ما هو طي فهي بلانه هذان وما احار صاحب البحر وقال سارحه بعد كلام في الانسان في اي الاصطلاحات ن هـ
 احسن او معنى ونظير ان ماضي عليه الله ف معنى بالنسبة الى ان المراد ما عقه العهد وان الناب احسن اذا كان موصرا ما را
 المبرك الى آخر ما له وبه مقرر ما في كلام السارح و عرو ما كره البحر بركا لا يخفى على غير (قوله واحاب عنه في النسخ ما به
 الخ) اقول هو كذلك في سرح جمع الخواص لا لانه حلال ليس المحلى وقد بسط السؤال احواب محسبه الكمال ان في سرح
 (قوله المجموعون على انه لا ارادنا الحكم هنا خطاب الله تعالى الخ) قال الر الى اول المراد بالنسبة اليه من الامر من التي العلم ما به
 وبغيرها صور لان الحكم لا كثر الا كذلك على هذا كما هدم (قوله ورح بعد العمله الاحكام السرعه الاعماله الخ) اعلم ان
 لسارح معنى في ذلك الخلال المحلى في سرح (٤) جمع الخواص حسب ما سرح بعد العمله لا لم بالاحكام السرعه العلميه

را احكام جمع على باللام فاما ان يحمل على الاسعراق وعلى التحسين المسائل للكل الى من الذي اوله
 لانه من الاصله ذكر السدي حاسبه العدمه ان المراد بالاحكام المجموع وى ان لم بها اليه وولدت
 ورد في النوصح بان الله والبعد حاصل بالسرعه والسرعه وادلا رفاهى فتر من
 الاستعداد يقال له هو الفاعل احاب عنه في النسخ ما به صسوط لا به ملكه بعد سرحا على ادراكه
 سرحا بالاحكام واطلاق العلم عليها سارح وفي البحر و المراد بالملكه انى ما يحق به الاهله وهو
 مصبوط اه واحتمل المراد في الحكم هما فاحار السدي حاسبه ان الله السدي ورد في التلخ
 انه علم له ادراكه ان السرعه رافعه وليس توافقه فمعنى ان الله علم بالعلوم السرعه وليس كذلك
 بل المراد به النسبة اليه من الامر من التي العلم ما به وبغيرها صور اه وبمكس الخواص بان مراد
 من الله في الفقه صرح المولى سعدى حاسبه العدمه ما به كما طي على الادراك على الفقه
 والمخ وى على انه لا ارادنا حكم هنا خطاب الله الى افعال المسكين او فضا او محبوا لانه يكون
 ذكر السرعه والعمله كرا او سرح عند الاحكام العلم بالادوار والصفات والافعال و سرح بعد
 السرعه الاحكام الماحود من العقل كالعلم ان العالم حادث او من الحس كالعلم بان السارح حرقه او من
 الوصع والاصطلاح كما لم بان الفاعل مرفوع كدق السارح وظاهر ان الحكم في مثل واما السارح
 ليس علموا وبمكس ان يحمل من العلى ما على ان الادراك في الخواص اعماه ولعل بواسطه الخواص
 و سرح بعد العمله الاحكام السرعه الاعماله ككون الاجماع حقه والامان واحدا وان لم يكن

اي الاعماله كالعلم بان
 انه واحد وانه يرى في آخر
 وراذ السارح عليه العلم
 بوجوب التمسك والفرم
 ولا من فاهم هنا كلام
 سرحى ذكر ملخصا مع
 بعض راداب سرحا على كلام
 السارح فقول اعلم ان
 الاستعداد اذ له والحقى
 الادراك انه انفعالى وكف
 لا فعل كما هو في محله
 وادالم يكن فعلا فلا يكون
 عملا الاعلى سرحا في المحور
 او سرحا الى انه سرعه
 بلغة الفعل وبعد فعله
 عرفا فاعمال صدق وادرك

وعلم ويعود ذلك انه يرد ذلك فالاعماله من الاعماله موجوده اليوم وان الله تعالى يرى في الآخر العلم
 بار سرحى في نفسه وحيد يكون حار جاعل حلاله فعوله العمله على السطعه فكيفه عمل كما فسر به فيما سارحى فمالا على لان هذا
 الاعماله وان صدق سرحا به علم يحكم سرحى ذلك الحكم السرحى هو سرحا الوجود ذلك الحكم ليس سرحا على العمل لان
 الوجود كنه للثبوت والخبر ليس عملا وانما المراد بالكنه الوجوب الخبر وبغيره ما تحرك الوجود وتكون ومن البان رسمه هذا
 الحكم اعمالا كما افاد السارح لانى ان يكون لكونه معنى بالاعماله لظهوره وان الله الامر كذلك فان الله سرحا في قولنا الله تعالى يرى
 في الآخر ليس معناه الاعماله بل معناه الزمونه الى هي المحمول وليس اعمالا وكذا الاجماع والاعمال واحب بل يسمى ان يكون
 لكونه امر العرض اعماله معنى كونه اعم ادنا انه امر بعد واما العلم بوجوب الصاد والوجود ويعود ذلك فعلى ما ربا يكون داخل
 في حد الفقه ولا يكون سارحا بالاعماله لان الحكمه او بكيفه عمل وبار بطريقه ما عمار يعلى العلم بالحكم المعنى كنه سرحا فان
 اعمالا ان الله موجود اليوم معمله كنه هي الوجوب والحكم المعنى ذلك الكنه هو سرحا الوجوب لذلك الاعماله فاعلم بسرحا
 وجوب اعمالا ان الله ررحود العلم بالحكم سرحى اعمالا على معنى كنهه اعمالا فان علم بسرحا الوجوب لذلك الاعماله وذلك
 السرحا سرحى لانه اسعد من السرح وذلك الوجوب كنهه لاعماله وهو اعمالا ان الله وجود اليوم فان اردنا العمل في دولهم

العلمية ما تشمل الاعتقاد ولو بمسألة كما هو معنى كلام الشارع الآتي دخول في الفقه لم يوجب من هذا الاعتقاد لأنه علم
بحكم شرعي على أي معنى كان. عمل كما هو موضح عنه نفس هذا الاعتقاد ليس علماً بحكم شرعي على أي معنى يكفيه عمل
أدلت بال الأحكام التي هي معلقة بال الاعتقاد بمصلحة تكفيه عمل كما هو مأمور بال العلم بوجوب الصدق والصوم فعلى كل يكون داخل
سواء كان كالمقرر وإن أرادته ما يكون عمله وفعلاً سواء سرح عن حد الفقه العلم بوجوب من هذا الاعتقاد أدلت بال الأحكام
وهو أحد عند علماء أي مصلحة تكفيه عمل أدلت بال الكيفية وهو الاعتقاد بالصدق والعمل بالوجوب الصدق والصوم
كأدلت الشارع لظهور أن صاحب تلك الكيفية التي هي الوجوب وهو الصوم والصدق (٥) فعل وعمل لكن ساقى هذا

الوجه انفسد على انه ورد
عنه حميد بن عمار بن
السوق العبد المأمور
سريع فان العلم به
العلم كاهولنا مع ان
الطبي ليس الا حل على
هذا المقدر اه ما حيا
مع من ر ناداه باسمه
للقام فله من المنسردو
الادهم والذي يحسن من
هذا عدم حروح العلم
بحروب الصل والاموم
عن حد الفقه بما ذكر
على الاحكام الساميه
كاهنا واما غير من نسبه
الضروري فاحص الى
العنايه على انه ثرم حله
اراح كبر علم الصحابه
رضي الله عنهم بالاحكام
السرعه للاعمال عن
حد الفقه فانه ضروري لهم
للعلم انما من التي صلي الله
عليه وسلم حسا من المعاليم
وهذا فكندا ما نصي انه
وهذا ان يد مذهب اله

المراد بالمراد من ان العلم في كتابه السحر وعلى ما مر بالمراد ما وانه تعالى الموفق (قوله الاحد واربع علم الخلائق) هو المراد المنسوب الى علم الخريف لدى الخليل وهو العارف بما في السحر فالى سرح جمع الحرامع وسرح بعد العضا العلم بذلك المكسب للحدوث في المستطاع والثاني المنسوب هما ما نأخذ من العقبه ليجعله عن ابطال حصصه فعليه ملائحة وجوب السحر في الوضوء ولو جرد المقتضى وان عدم وجوب الورل وحده الثاني ان من السبعة ٨١ والمثل لما على منسبه والمقتضى في الوضوء وجود العمل والساني في الورل كونه ماضيا لا يورث لها كذا في نفس حواسمه والمراد بالعمل الداخل على حدب اعمال الاعمال باناس (قوله وجد الكمال) اي الكمال ان في سرحه في حاسه جمع الحوامع لان السبحي (قوله كعلم حجر لوالرسول صلى الله عليه وسلم) لانه لا طر ان الى علمه ما بان ما وحي اليه ما هو كلامه تعالى وما المراد منه كذا العلم الضروري بذلك ما على انه تعالى لما علمه ضروري ما به فهو حاصل العلم بالادله

مصر بالاسدلال ادلا معي انك اذا ان تكون العلم ما حودا ن الدليل شرح ما كان بالضرورة بقوله
من ادتها فهو للتصريح عا لم الرما ولد مع الوهم وللسان دون الاحبار وميله سامع في الدعوى فان اه
ولم يدكر في الله تعالى لانه لا توصف بضرورة ولا اسدلال فلو قال انه لا احتراز عن العلم الذي لم يحصل
بالاسدلال لكان محرجا لم الله الى ما وا حلت في علم الذي علم الصلا والسلام الحاصل عن ايجاد
هل يسمى فيها والظاهر انه باعتبار انه دليل شرعي للمحكم لا يسمى فيها او باعتبار حصوله عن دليل
شرعي فصحا ان يسمى فيها اصطلاحا وما قررنا ظهور ان الاولى الاقتصار على قولنا الفقه العلم بالاحكام
السرعة الشرعية عن ادتها بوصف بضرورة بعض الاحكام المذكور لما ذكر السدي حواشيه ان
العلم بالاصول ولقوله والحق طلق كل مهاتار ارا معلومات مخصوصه كقولنا لم يعلم النحو
اي ان تلك المعلومات المعه وبارا ادراك لها بالمعلومات وهكذا في الشعر وعرفه في العلوم
بانه لم يصر ب علم اصنافه اذ المعنى وصدا الفقه صاحب الظاهر وهو الذي يعمل بظاهر المصوص
من غير ان يقي معارفه ولا يرى الفاسح اه وظاهر ان ما كان من الاحكام له دليل شرعي ليس من
الفقه لانه لم يصح بالاستسقاط وهو يبعد ولذا اطلقوا في قولهم ان دلها لتسبل الفاسح رعبه ن
الدلائل الاربعه عرفه امامه الاظم انه معروف النفس ما لها وما عليها الكتب تناول الاعقادات
كحجوب الاعيان والوحدانيات اي الاحلال الناطقه والمكاتب النفسية والامليات كالصلا والصوم
والسجده ربه ما لها وما عليها من الاعقادات علم الكلام ومعرفه ما لها وما عليها من الوحدانيات هي
علم الاحلال والنصوص كالرسد والصبر والزنا حصور القلب في الصل وتوكل ذلك ومعرفه ما لها وما
عليها من العمليات هي الفقه اصطلاح فان اردت بالفقه هذا المصطلح ردت عملا على قوله ما لها وما عليها
وان اردت علم ما تسبل على الاقسام المذكوره لم ردوا بوجوهه رضي الله عنه اعلم ب رد لانه ارا دال المول
اي اطلق العلم على العلم بما لها وما عليها سواء كان من الاعقادات او الوحدانيات والعمليات من م
سمى الكلام فقه كذا كذا في الوصف وذكر العلامة حسروا ان المكاتب النفسية لتسبل من الفقه
ما عمار داسها واما باعتبار اثارها النافعه لها ن افعال الخواص فهي من الفقه اه هذا كله معنى
الفقه عند الاصولين واما معنا الحقيق له عند اهل الحقة فماد كذا الحسن البصري كما نقله اصحاب
الفاوي في باب اللقي ومهم الولو الخي بقوله هل راب فقه فقه اما الفقه المفروض عن الدنا الراهد في
الآخر الفقه دعوى بضرورة واما معنا عند الفقه فماد كذا صاحب الزوض انه لو وقف على الفقه من
حصل في علم الفقه مسا وان دل والفقه فالتسبل به اه وفي الخاوي النفسي اعلم ان معنى الفقه في
الفقه الوقوف الاطلاع ون السر به الوقوف الخاص هو الوقوف على معاني النصوص واسرارها
ودلالها وصراها ومقصدها والفقه هم الوقوف عليها وتسمى حافظ مسائل الفقه لانه بها فقهها
مخارج حفظ ما نسب للفقه اه م قال ف العلم اول ما حصل للقلب لا يتلوه نوع اضطراب الحكم الاندنا
فاداد ام الروده رال الاضطراب فمعرفة لماد الصلحه سم بوسع هذه المعرفة نوع من معرفة
الظاهر دون المعنى الناطق والباطن الذي هو الحكم وما لم يد الفلاد اذ اصابه معولاه خرى منه خرى
العلمه فقه اذ هو الفقه ولهذا قال ابو يوسف مريض من صايد يد احدى سب كل معنى سوى الفقه فانه
صار لي كالمطلع اه وقال في موضع آخر الفقه هو تصحيح المصطلح ورجح المصطلح فالحاصل ان الفقه
في الاصول علم الاحكام ن دلائلها كما تقدم فليس الفقه الا المحيد عندهم بطلاعه على المتعلم الخافه
للسائل مخار وهو جمعه في عرف الفقه ن دليل انصراف الوقف والوصف لفقهها اللهم واوله بلانه
احكام كما في المسق و كفي الشعر ان السامع اطلوه على من يحيط الامر وع مطلقا معنى سوا

لا مكتسب مباحدا رفال
بعض محي جمع الحواشع
ولك ان يقول حسب
آل الامر الى ان المراد
ما علم النحو لم يثبت
هذا الفقه مامر له صلى
الله عليه وسلم وكذا
حبر بل عليه السلام اه قال
العلمه ان فاسم العبادي
في حواشيه علسه بعد
بقوله بذلك وافول لا يخى
هو هذا الاسكال (قوله
الراهد في الآخر) نقل
بعض الفقه نبله عن
اا سر بونه الزايب في
الآخر (ابول) وهكذا
راسه في احنا العلوم
لزاما للعراق (قوله وفي
الخاوي البدن الخ) هذا
لا ماست اصطلاح الفقه
الذي هو في سدد بل هو
بما الاصولي قدس

في كتاب الطهارة

(قوله والتركيب جمع ركة ثانيا المسألة الرابعة

كما رآه في التصديق

لأنه ليس له المسألة لأنها

داخلها في الأمانات (قوله

ومرحى قطع اسمه) أي

بعضه الإسلام على والذي

في التصديق قطع الصلة

والمراد به الرد والعادته

تعالى فسد الإسلام كله

السهاد سميت بذلك

لأنها لها صلة بالعبادة

لأنها تجمع الوالد وكذا السهاد

جمع الإسلام وأركانه فال

في المغرب والصلة للعبادة

وكل طائر سم استعير

لصاحبه لئلا يظن بها في

السم السكبي وفعل دمه

في كتاب الطهارة

الاسم للسم المعصوي

وهو ما يجمعه كإن ذلك

شمع الولد اه (قوله

لأن السه كذلك) قال

في البرهان أن قول

لا تسلم إن السه والطهارة

لا تسقط عنه في حد

سقطان به أما السه في

السم من نوال عليه

الهموم بكتفه السه لسانه

وأما الطهارة عن غلظها فمن

فيا بداه إلى المرفقين

ورحله إلى الكعبتين

وكان يوحى حواجه أنه

صلى لا وضوء ولا تم ولا

أما عمله في الأصح كأي

كتاب بذلناه ولا يراما وصوغه فعل المكلف من حيث أنه مكلف لأنه يجب فيه عما تعرض له عمله من
حل وحرم ووجوب ونبذ والمراد بالمكلف البالغ العاقل ففعل غير المكلف ليس من موضوعه وما كان
المكلف بوجهه الروح إنما الخطاب بها الولي لا الذي المحرم كما عاظم صاحب الهمة ففعل ما باله
حب فرط في حبه لغيره في فعله أي هذا الخلق ماله فعله وأما صفة عباد التي كبره وصوغه المكلف
عليها فهي سعة من باب رتبة الأحكام فلا سب ولا ملل مكن خاطبا لها في عبادها فلا يتركها بعد بلوغه
أن شاء الله تعالى وقد سماه المكلف لأن فعل المكلف لا من حب المكلف ليس موضوعه كونه
من حيث أنه عباد لله تعالى ولا ودعه الفعل المباح أو المنذور لعدم المكلف فيه ما دلل اعتبار
حقيقته التكاليف أهم من أن يكون بحسب السوء كأي الروح بالحرمان بحسب السب كأي به
الأحكام فإن نحو الفعل والترك رفع الكفة عن العبد وفي الحذف العبد وأفعال العباد توصف
بالحل والحرم والخس والفح فبالله في حلال وحرام وحسن وأقبح وما وصفت حكم الله بها كقول
العاقل الخليل والحرام والخس والسهو حكم الله تعالى فهو طاهر في الحمار يوصف بالعباد وأطلا فالأهم
المفعول على الله في وهذا لأن الله تعالى له فعل واحد لكنه أحلف بعباده بأشار الأضواء إلى وصف
المفعول فإن كان وصف المفعول كونه حادنا سمي احتيازا وإن كان حادنا سمي احتيازا وإن كان حادنا سمي
أما به وإن كان أحاديا سمي احتيازا وإن كان حادنا سمي احتيازا وإن كان حادنا سمي احتيازا وهذا
ما على سبيل التكميل والمكلفون هم ما عدا الله وأما استبعاد في الأصول الأربعة
الكتاب والسنة والاجماع والقصاص المستند في هذه الدلالة وأما سره في فعله فانه للكتاب
وأما إقوال الصحابة فانه للسنة وأما ما يعمل الناس فانه للاجماع وأما المعجزة وأما صاحب الخلال
فانه للناس وأما ما عدا القصور بعد الدار في والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

في كتاب الطهارة

اعلم أن مدار أمور الدين معنى بالأععداد والعبادات والمعاد والادب والآداب لأعداد
حسب أنواع الاعمال منه وبذلك ركبته ورسله واليوم الآخر والعبادات حبه الله والركا
والصوم وأصح والجهاد والعبادة حبه المعاصيات المالية والمناكب والمناصب والأمانات
والتركيب والمرحى حبه من قبل النفس ومرحى أحد المال ومرحى هبة الله ومرحى
هبة العبد ومرحى قطع الصلة والآداب أربعة الأحرار والسم الحسنة والسياسة والمعايير
والعبادات والمعاملات والمرحى من قبل ما عدا الله دون المسمى الآخر في وقته في سائر ركب
العبادة العبادات على المعاملات والمرحى لكونها أهم من غيرها من الصلة فبعض على غيرها لأنها تاله
الاعمال وبها الصلة والخبر كقوله تعالى الذي يؤمنون بالله وحمول الصلاة ويكتبون في الأمانات
على حين من وقته الطهارة سماه الصلة لأنها شرطها والشرط مقدم على الشرط طبعاً فمقدم صفاً
وحصفاً فالعبادة دون سائر الشرط لأنها أهم من غيرها لأنها لا تسقط اعتبار من الاعتدال كأي التصديق
وعبره وبذلك لا أهم لعدم السقوط أصلاً لا يحتمل لأن السه كذلك كما صرح به إلى باقي في آخر كتاب
الرد في الأول أن أرادنا من السراط المأزومة للصلاة في كل أوقاتها وهي من خصائص الصلاة
فتمتخ السه لأنه لا يشرط استصحابها الكل وكن من أركانها وليس من خصائصها في من خصائص
العبادات كلها ثم كتاب الطهارة مركب أصلي لا بد من معرفته ولو في وجهه فأن كتاب الله معتبر
كتب كتابه ركبته وكما نفعني الكتاب وهو جمع الخروف ويسمى به الما ولله المنة وهو كسب النعمة
إدله بغير رجبها بخلقها أو ستر وكسب النعمة إذا جرحها كسبها والكتبها لهم الخروف والجمع كتب

الطهارة فبأنه أضعف هذا الوصف لعدم ما دلل الوصف سقط عنه الطهارة بهذا الدليل

صحيحاً والكتبة الحسن المجمع وكسب الخلق أي عجمت وسمت الكتابه كتابه لا مباح
 الحروف والكلمات وحده كتب تصمى وكتب تسكون التا ومدار الركب على الجمع فالحق
 لعرب و لم يسمي هذا العنكاه لانه صم ح به البدالي ح نه لرد اولانه جمع من عجمت وصاندا
 صعب جدا واما الصحيح ان كلاهما كتب على نفسه امر احدا الوه هدا اذا انهي واما
 ساسه لى الجمع من العجمت صعب لانه من لازم فيها الحزب ارجاعه وصفه بالوحد اذ لو عاشر لانه
 بالكتابه قبل اذا لم يحصل ح نه الزوفه فصحيح الجمع هذا المعنى في الاصطلاح مع المسا لى المسيله
 خرج جمع الحروف والكلمات الى اسم سالى ربح الباب الفصل لعدم استعماله لدخولها
 تحت كتاب سمل ما كان نوعا واحدا من السائل ككتاب اللغه وما وانما ككتاب السورع ولا حاحه
 الى ان الى اعرب مستغله للدخل ما كان حاله لم يكن سمل لى استر مستغله ككتاب الظهار
 كفى العابه لان المراد لا يستعمل لعدم توفيق المسا لى على سملها ولا على تعدد ككتاب الظهار
 كذلك لا الاصله وعدم السعته القصد المسا لى القفه كفى العابه خصوص المعامل لانه هذا احرازى
 وماى السراج الواضح من انه فى السمع السمل لى الحاطه فغير صحيح ادلن هوها وصعاسر عا واما
 هو وضع عرق الا ان برادانه فى عرف هل السمع وهو مدره - اصنافا ظاهر انه لا يكون كتابا
 اذا احاطت بما صعب اله وسملها والواقع خلافه فالظاهر ماد كرى الظاهر به ح الفا اله لى له
 وهى الطافه وتكررها الآله وتسمها فصل ما يظهر به واضطرار الى الحذب واخذب والحذب مانعه
 سره فاه بالاعضا الى عابه استعمال للربط هو طبعى كالما وسرعى كالنراب والحب من مستدر
 سرعا كما أوى الحذب لى الجمع فلا عسدها الحذب وقولهم - بالزواله الحذب والحب غير
 جامع لخروج الزوال بدون الآله كما اذا وقع الطرسى اعنا الوصو به فدهانه طهار وليس
 بارا لعدم الصعق من لا يرد الوصو على الوصو فانه طهار بدون الزوال المد كور باعتبار الزواله الآلام
 الخاصه لان تسمه طهار بخار والعر من الحقيقه عرقها فى السراج الواضح عابده فمال اصاف
 مظهر الى سمل تحت طهار او مدب ولو عر بالوصول لكان اولى لما ذكرنا فى الارااله مع مافه من
 لزوم الدور وهو توفيق طهر لى الظهار وهى علمه لانه نفس العرب وفى السماع ما عدا ان
 عر سملها الزوال المد كور توسع وبخار فعال الظهار لعه وسرعاهى الطافه والظهار السطع وهو
 اصاف الطافه فى المحل فانها صعه تحت ساء وساعه واما سمع حذبها انو حذبها وهو القدر فاذا
 ارال القدر اى امسح حذبها باراله العين القدر تحت الطافه فكان روال القدر من باب روال المانع
 من حذب الظهار لان يكون طهار واما سمل طهار توسعاً لحذب الظهار سدر واله اه واما
 سمل حذبها فصل الحذب راحب وبسه الاصل لى اهل الطرد فلو الله ران راحباً وعندهما
 وعرا فى السراج الواضح المهم وفى الخلاصه انه احديه الامام السرخسى فى الاصل وبعد تحججه عنه
 لانه مردمان القدر ران راحباً غير موحود لانه قد يوجد الحذب ولا تحت الوصو قبل دخول الووب
 كذا فى سانه الدان وودد دفع مانعه من الوصو وحوما وسعا الى المقام الى الصلا لماعله السراج
 الواضح من انه لا نام باسحرض الحذب ما لاجماع وهكذا فى العسل على مانسه فانه ان سا الله تعالى
 حسنت لم يحلف الدوران وردا ساهما ساهما فكيف يودعها ودفه فى صبح القدر وبصر
 نام ا بعضا ما كان وبوحان ماسكون فلا مافا واحاب سبه العدمه السراى بان الحذب بعض
 الى الوحوب والرحوب الى الوحود والمقصى الى المقصى الى السى حص الى دلالت الس فالحذب بعض
 الى حود الظهار ووجوده بعض الى روال الحذب فالحذب بعض الى رواله لانه وفى صبح القدر

(قوله) واما كان السمل
 بالجمع من النحس
 معصا (الحق) فلى فى السمر
 اقول عنه حذاف ح نه
 الزوفه وان لم يوجد لى
 انسد سملها والاصل فيها
 السعق فاعلم ان سمل
 اجمع حسه انما كورى
 الاحكام وما كرم من
 المعانى او دما كى الحقيقى
 ما سماران كلام اكس
 على سبه امرا اى سبه
 جمع الحروف فيها ولهذا قال
 السراج بعد ذكره ان سمل
 اولان كلا منهما كتب
 وسعه وهذا طار (قوله)
 بالزوال المدكوب (اى
 روال الحذب او الحذب
 ٣) قوله قبل دخول
 الووب (الظاهر ان الصوت
 اسقاطه او ابدال لفظه
 قبل بلفظه بعد لتماثل
 مانعه امل (قوله) ولحظ
 عبه العدمه السراى (اى
 عن دفع صاحب صبح
 القدر فمراسد لارد
 السابق راحله لزوم اقضا
 السى الى روال سبه وذلك
 مائل

٣ هـ الدولة قد صرف
 عليها المولودها من المعز

(قوله اصول ما دام مظهر) مع ان مظهر انه لا يتكف به ذلك ل كفا قام الى الصلا بل الوضوء (له و مظهر انه بدخول الوضوء
 الظاهر الخ) فان السجعة علا الدرس ان الحصى في البر الخمار على ورا الاضار واعلم ان ارا الحرف يظهر في عو العالى عنوان
 وجه على مظهر فاسطى دون الام لا اذ جاء على عدمه ما يحصر (٩) الخ بد ذكر في الوضوء انه بدفع

والاولى ان سال السجعة انما بد الى الحل لا عجز دل الجور وهو مفقود انه وود دفع بانه
 مؤخر لما روا في الكسب الكبرية عنه عبد الصمد والسلم والوضوء الاعن حدث وحرف عن بدل
 على السجعة كقوله ادوا عن عوف بن وايد كان ارا من يوصف الموت والوالا به مسئلة الوضوء بدفعه المنار
 وتمكن ان يحاسبه بان البذل لم يادل على عدم صلا - الخ بد السجعة كان دخول عن على الخ بد
 باعتبار انه سجدت بالسجعة بالظن الى الوضوء والكر وذل السجعة عدم الصلا عنه وهي منسقة ولا بدل
 وفصل منها الا الصلا فهو وان محقق في الخلد فعدس في العلية الى اهل الظاهر وصرح في عاه
 الشان عساه اصبحة الا كسفا نوصو واحد اصول ما دام مظهر او بد دفع بان الاقامة سجدت بسوط
 الخ بد ولزم ماد كخصوصا انه مظهر لانه وفصل منها اراد الصلا وهو وان محقق في الكسب
 وصبر مردفان مفسدا انه اذا اراد الصلا ولم يوصا ثم ولولم يصل الواقع حله لانه لم له احد كما
 اسار الى فتح القدر وود دفع بما ذكر الزباني في باب الظاهر بانه اذا اراد الصلا وجب عليه
 الظاهر فابارح ع ورك السجعة سجدت الظاهر لان رجوعها الى الصلا في العلية منها ووضوء الصلا
 لا وجود لها لان رجوعها بسوط بها فكان استراعا والماسر لا يكون سجدت لان عدم اه نعى الاصل
 ان يكون رجوعها والسجدت لادله الاضافه عو مظهر الصلا وهي عندهم ان امار السجعة لكن
 مع مانع من ذلك ومظهر انه بدخول الوضوء عو الظاهر لكسب ورجوع وسع كرجوع الصلا فاذا
 صاق الوضوء صا الوضوء فيها مسوا وحده ولا حاجة الى جعل - هو ورجوع اذا الصلا كمن سجد
 القدر ولما علم ان اصل الوضوء كان السجعة الا انه سجدت لعدم سجدت الظاهر للصلا النافله
 اذا ورجوعها لكون سجدت الظاهر فليس فيه الاالاتاد فالظاهر ان السجعة هو الاراد في الفرض
 والنقل وسقط ورجوعها بل اراد الصلا او هو الاراد المساجد للسرور ولا رد ماد كزعمها
 واركانها الخ بد الاضمر عو الاعضا اسرته وسج ربع اراس وفي الاكر عو جسد البدن و
 المحاسة الخسمة المربة ازاله عنها وفي عو المربة سجدت عو لها اربا والعصرى كل مرة ان كان نما
 معصر والسجعة مبي كل مالا معصر وحكمها استباحه مالا لخل الا بها ولم يذكروا ان حكمها
 السوا لانه ليس لربم فيها لوفه على السجعة وهي لسبب طمأنينة او آلتها والرباب الملتقى مما
 واتوا بها كمن ساقى مفضل رخصا ساجدها واما مظهر انما كذا الخ بد في سرح منه المصلى
 انه لم يطلع عام اصر عو في كلام الاحتمال واما ان وجد في كلامهم وهي مقسم الى سوط ورجوع
 وسوط محقق فالاولى بسعة الاسام والعدل واللوع ووجود الخ بد ووجود لنا المطلق الظهور
 الكافي القدر على استعماله وعدم الخس وسجدت القاس وسجدت طاب المسكف كسج الوضوء
 والانه ارنع ماسر لنا المطلق الظهور لجميع الاعضا وابدا ناع احسن راعتنا القاس وسجدت
 النفس في حالة الظاهر ما عساه حتى غير القدر بذلك اه والا صا به معنى اللام كالأخى واما
 معنى من بعد لان صا لها كفى السهل محقق بعد رها عو الخ بد عن الاول ما في كتابه فسه
 وهو بعد رها ادلا صرح ان عال الكتاب مظهر (قوله فرض الوضوء عو سجدة ٤) قد عو

ما في السراج من انما
 الامر من سجدة الامم بل
 ورجوعها وسجدة دخول
 الوضوء كاصلا فاذا صاق
 الوضوء صا الوضوء فيها
 صا (له و مظهر ان
 السجعة هو الاراد في
 الفرض والنقل) قال نفس
 الفصل الاظهر ما ذكر
 العلامة فاسم في سجدته
 ان السجعة - من انه
 ورجوع الصلا اراد
 مالا ل الا بها اه لان
 ما ذكرها به عو ان
 لانام - بل ترك الوضوء اذا
 سرح الوضوء ولم يرد الصلا
 فرض الوضوء عو سجدة

الوضوء فله على سوط
 السجدة فقط وانه اذا
 اراد صلا الظاهر مالا فصل
 دخول وفيها ان سجدة
 الوضوء فصل الوضوء
 وكذا ما نقل اه فمال
 قوله وهي عو عو الى
 سوط ورجوع وسوط
 عو الخ وقد نطقت ذلك
 عو
 سوط ورجوع سجدة
 عام
 العدل واللوع راسا
 وفي حصص راتقا القاس

(٣ - بحر - اول) * وحديث وصق وصف الناس * وعلق الماء الطهور والسك * وصبر استعماله المواقي
 وسوط محقق وذاك اردع * قد القاس مخصص بطع وان نعم الماء كل الاعا * ثم اتينا ما بعد العسا
 (قوله فرض الوضوء الخ) اوله قال الزبي في سرح المباح وليس مخصصا به الامم كما في الوالدين رجاءه تعالى واما
 الخاص بالامر والتجديد اه وقال سجدت سجدتان فاسم في حله وعلى سرح المباح لسبح الاسلام الوضوء من خصائص هذه الامم

[illegible]

لسمحه القرص العملی

العسل لان الحامه النما كبر ولا يخلو ح من محل العسل ارشد منه سلكه في الرأى اوى يعلم
 به بل للتي حمله الحما والسلام احبب في العرق لعوى الصبح المرض الحرقى السى والعرق
 حشش العرق المرض ما ورحه لته سمي للسان له معام رحدود اه وبى البلوح السهورانه
 حشقه فى العام والاحتاج دها الاصولون الى انه حقه فى القدر عشارى سر لان اللطاف اذار
 بنى الاسير ال والمنا لحرا لى فقال عرق العاصى السه اداودرها اه وامانى الاصلطه ح فى
 الحجر برا ارض ما قطع ندر و عرق سلع اه وهوى فى قوهم ما لم عمله بدليل سلى عرقه فى
 الكافى عاصوب الحوار عرقه وسوسم كل عرق ع فى الاراذل حرق عبه المقدارى مسيح الراس
 فانه عرق ع انه سب طلى لكه يعرف بالحكم وحال لدروى العنايه ان المردوس فى مسيح لراس
 هوى لان حبر الواحد اذ اطلق ما بالاحمل كالى الحكم بعد مساهالى الله لدرن السار والاحمل من
 الكبار والكنا لى لى لى اه دهر سبى على ان الآله حله وسما فى تسعده الظاهر من كلام
 فى الاصول والقرو ع ان المردوس على نوعين طلى رطى سوى و القطاى العمل عك سوب
 الحار عرقه فالتدعى مسيح الراس من قبله الباقى عرقه الاطلاق بصرف الى الاول لى كماله العاين
 بنى الطلى العوى المسبب لعرق وبى الطلى المسبب له راح اصطلاحا حصر من المقام رلى اكثار
 حاد العرق لازمه اعما هو حكم العرق اسطاع المعلم و الدس بالضرورة وذ كرى اعماه لاسلم
 بها اذ رمى بقدر المسح لان الحاد و لا يكون موولا وحدا الاول والاستيعاب موول وبعده

لسميه الفرس العظمى
 ورافقه ورافقه
 على مرجع الفرساني
 حسب ذكر الفرس
 الا على مال في ما قطع
 الاحمال املا تحكيم
 لب الحكم الكما
 وموارو السمر سمي
 بالفرس العظمى ورافقه
 الواجب وعلى ما قطع
 الاحمال الباني عن دليل
 كما في الظاهر والنسب
 والمهور وسمى بالظلي
 ووصف بان ما هو لاربي
 رعم المهد كمدار المسح

وسمى بالقرص الطلي وما هو دون القرص رور والسبه كالفاحه ر سمي

والأرجح أنه ركنه في النهاية أن تعرض نوعاً خاصاً من العمل على عمه المحمّد أو ولائتي حلفه الماطر أو الأصوليون في أن
العرض ما يتبدّل في بعضه لا في أصله كما أن كون ما يتبدّل مبدوءاً به أو لا ولا بدّ من العرض الثاني
أنما هو مستحق بركة التعبد أو لا ولا بدّ من العرض الثالث هو ما لا يعقل رده أو ما لا يعقل رده أو ما لا يعقل رده
ما يتبدّل وهو من أركان السرايع كفر حاحد وعسى بركة ما عدهوا ما حكموا به من حرج في ربه علمه بركة العرض لا ما علمه في التعبد لما
دلّله في السرايع حتى لا يفرح حاحد وعسى بركة ما عدهوا ما حكموا به من حرج في ربه علمه بركة العرض لا ما علمه في التعبد لما
والبحر والماء وعدها وفي الصريح عم أسسه في العرض وما يتبدّل في الواجب وما يتبدّل في سائر
عرض ركنه أن الأركان عرض يعود إلى شيء فرصاً على كسولهم الزكاً وأوجه السلاحة وعدها ولا بدّ من الواجب ما علمه على ما هو
عرض ما علمه على كسلا الفجر وعلى طي حوى في العرض في العمل كما هو علمه في حسمه في جمع بعد كسره في الفجر كركب العسا
وعلى طي في دون العرض في العمل وقوف السه كسبه في الفجر حتى لا يسهل الفجر في كسبه الكسب بحسب سجد السهو أو ٧ هـ
القول هو من موجود بما كسبه على هاتس البحر

القول سر موحود بما كسبه على هامس البحر

(وله وما هو أن مذهبهم عرفه) هل الزمى ذلك لأن لفظة عن داله على انه رواه عنه لأنه قوله والأفعال يدل على وعده (قول
 الصنف ويذهب برفعه) قبل كان الأولى ان ولم يرفعه يسند به لما روى في الجواهر من مدعى لمع وهو المصنف يقول ما رى مدع
 السلفان لا يتكلم لكن على القول الأول ان دخول مع ساع على المصنف فيها إيمان يخرج على عر السماع او رى أنه المصنف لكمال
 الغاية به سماعه في الاستكراه على المخالف (وله وإسار للصنف الى ان الى الآتي مع) اول ان كان المراد ان ذلك من عبار الذين
 وهذا الإسار في حر المصنف ان يكون اليه حتى في كلام الصنف لا يفهم منه ان الى في ذاته منها حتى وذا ذلك كقولنا لاجل كونهما فيه
 على معناه وان ما في المرافح خارج لا يحتاج على القول قبل اسئل حسد الى ان هو مدعى لا هوهم من سئل الجمع بل الذي سئل الذي
 انهم حسب العرف ان المصنف ما يحتاج على عمل ما هو في ادواته وادواته معناه ان يحتاج الى غاية السكاف وهو بدون الاجماع يفهم منه
 عمل الايدي من روى الاصناف الى (١٢) المرافح لان السكاف وحده لا حاجة الى ما روى الى معنى مع نعم سبق

الكلام في الغاية وذلك
 في آخرها له في دار
 احلاد كسر (وله ولو
 اخرج كان في يوم السبت
 وهو ليس صحيح) اي
 عندما كسر في المصنف
 على ما في في محله خلاف
 لبعض السامع واهول
 كعدم اخرج غير مع
 بعض الحكم في اسكن

ويذهب برفعه

سعى فقال انه في يوم السبت
 ويدفع ما به اس يحجه
 فان قولك اصرت اليوم
 مع ريد لا يفهم منه ان غير
 ريد اس امورا يصرفه
 حتى عند من يقول يحجه
 مفهم السبت نعم لو سئل
 اصرت ريدا واصفرت الكلام
 على ذلك جرى فسمه

المصنف ان الناس الذي بين العباد والادب من الود فيصعب عليه وهو ظاهر المذهب كما ذكر الخواص
 وهو الصحيح وعلمه كبر ما عاينا كما ذكر الطحاوي وهو الصحيح من المذهب كما ذكر السرخسي
 و ان في توسع عند كذا في البدائع وما هو ان مذهبهم بخلافه في سئل الخواص ان قوله من فصاص
 ان سرح سرح العاقل والاشد الود في القول من سئل ما سئل طمع الحجة الى مسهي الخواص كان علمه
 س راولم يكن اه لانه ريد له الاعمال والاصح لان الاعمال الذي على حبه سعر لا يكتفى عليه من فصاص
 سعر والاصح الذي انحصر سعر الى وسطا راسه لا يحب علمه ان بعض من فصاص سعر على الاصح كما
 في الخلاف وصرح في المحكي بخلافه فيقول ان في الود وان كبر في الزاير الصحيح انه من
 الزاير حتى حار المصنف علمه وفي المغرب سئل الود حاشاها وسجدته الادب ما لان بها (قوله ويذهب
 برفعه) اي مع رفسه قالنا لمصاحبه معني معناه ط سلام اي معه والفرق بين اسمها المعني مع
 وبين معني مع لا ما لمصاحبه والبا لا سندا بها كذا ذكر ابن الملك في بحب العباس المرافح وكسر
 للمرفح القار ريد العكس اسم ملقي العظم من عظم العبد وعظم النواع واسار للصنف ان الى
 الآتي معني مع وهو مردود لانهم قالوا ان السند من روى الاصناف للسك فاداكاب الى معني مع وجب
 العمل الى المسك لانه كاسل العنصر وكهوا ما به كافر ادور من العام ادهر حصص على بعض
 معنى الحكم سئل عن ذلك الحكم وذلك لا يخرج غير ولو اخرج كان في يوم السبت وهو ليس صحيحه
 وما في المظن ان انما كان المرفي ملقي العظم ولا يمكن التمسك بهما لما وجب عمل النواع ولا يمكن
 تحديد وجب عمل المرفي احسا طامير دود لانه لم على الامر بعسل النواع لعسل ماذومه وانما
 فعل الامر بعسل الدالي المرفي وما بعد الى المظن لم يدخل لم يدخل حواهما المتصان رماي البدائع من انما
 احمل الدحول واحمل الخرج صار مجلا وفعاله عليه السلام بيان لا يحمل مرفودا ان عدم دلالة اللفظ لا
 يوجب الاجال والاصل را الدم وانما وجب الدلالة المسند وفي محروقه دلل السه وماي غايه السان
 ان امها قد يدخل وقد لا يدخل فدخل احسا طامير دود لان الحكم ادور فعمله على الدليل لا يحجب

اختلاف لانه يعلق الحكم بما ذكر في العمركا كما في البحر رفاق (وله وماي غايه السان الى آخر هذا البحث) عده
 قال في البحر بعد قوله انما اقول معني الاحسا طامير هو الخرج عن العهد يسمن وما سئل الى المذهب فهو وانما الذي هو ريد لدول زور
 الغاية لا يدخل في المعائن عند الغاية لا سقا طامورا خائفي فهي داخله واخر معني ما سئل اعني كل حال ان بعض عمله الذين حاجب عنه
 في وضع القدر بان الكلام هان الغاية والاعمال منه على العرف نعم ريد البعض من راب القرآن الى سور كذا والمذهب الى كتاب
 كذا ان الغاية هان لا يدخل في المعائن ما سئل في صدرها وقوله والاولى الخ بما لاحاه السه اذ الفروض العمله لا يحتاج في ايمانها الى
 الخاطف فيحتاج الى الاجماع على ان قول المذهب لا علم مخالفا لا يكون حكاية لا يحتاج الذي يكون غير محذور حقه فقال الامام اللازمي
 في اصوله لا خلاف ان جمع الجمع من لواحقه على حكم واحد ووجد الرضا ان الكل يضا كان ذلك اجاعا فاما اذ ان بعض البعض وسك
 الساقون لا عن حرف بعد اسفار القول فقامه اهل السه ان ذلك يكون اجاعا وقال السافري رحمه الله تعالى لا اقول انه اجاع ولكن اقول
 لا علم فيه خلافا وقال ابو هاشم في المعبره لا يكون اجاعا اه

المعى وعمل خمسة فوافى الزواله المرحوع الما وان كان المسادر دلاعه فيمدفع الحبس عنه ويحمل ان اصححه هياوان اخبارى الكفاى
غير كراوع لعاصمان فانه صحح فى ساوا مسح كاهوا صحح فى سرح - لاجام الم - مرسح مانا لى " سر - فامل والله تعالى اعلم بالصواب اه
(قوله وهذا كما فى غير المسارسل) المراد المسح سل ماسرح عن دار لود - وهو عور للالاق لان للالاق ما كان عارح عن دار الوجه
كذا فى سرح البرر والعرو والعلامة المسح اسمعيل النابلى (قوله والعارض ما بهما من ال) (ناراج) قال الر لى اى قسمى السعر
الباب على الحدس الى العظم الباقى - هرح اذن عارضا والباب على العظم الباقى - هرح اذن عارضا (قوله كاخبار الاحاد الى مفهوما
وطى الله لاله) عمل لوله هوما كان طى السوب عطى الدلالة لان الذى عر له عكسه وهو طعى السوب طى الدليل راجدا رالا حدلس
كذلك ال (قوله وايندال ر) قال سدى العاروف بالله تعالى عبد العلى النابلى فى سرحه على هذه اس العمد اعلم ان السعر دلايه
ابواع مباح ومباح عليه ومهى (١٦) عبد لانه لا علوا مان يكون سمار على اوصاف الجواهر الحسية كالاسنان

والحيوان والنبات والمعادن
وتعود إلى أعيان الأرض
التي هي في الأسفل
وتسمى المسمى بالحيوان
وهو ما يعرف بالرجل
عن اسمه المسمى وهو المسمى
عن أن كان ذلك صفة لها
فقد دخل في اسمها
كان كذا فدخل في

وسمه
الكذب فمسح الوص
ه واما اذا كان مسملا
على الاوصاف الخبي
كدكراسان معين او
غير معين اود كرهر او
ر من بن او غير معين
فذلك دارمع الفصح
والاراد فان اراد بذلك
الاهو والعلة والعسرور
مرسارف الدنيا ولديها
وهو مسمى على انما قال

الذي عليه الصلا والسلام كل ما واصل آدم حرام احدث وقد نسخ ما لا يسوجب المذبح وهو عرس الله ما ان
 الفرح المبين وما ضاعه لبس ذلك عات معونه فسبح له اعاد الوصو ما ساد ذلك على هذا الوجه المذكور وما ان اراد بما
 ذكرنا بان صفة الله الى عظم حكمه ونحسب ما اطهره قدره على صفته لا كوان من يداع الخواص وعرايت المصوعات
 وله اراده وشه قال صلى الله عليه وسلم ايما الاعمال الساب والاعمال كل امرئ ما يرى وهذا النوع من الله رسالته واما
 المباح فهو ان لا يصدق ما عدا كرافطه بذلك ان السعر عرله الكلام فحسب حسن وصفه فصح ولا بعد الاستغراب فيه ولا
 النسيان ولا التلذذ بل ان الكتب بعد ان يكون على حسب المفضل الذي ذكرنا واحسن المالحات ما هي ن افعال المبار به
 قال الله تعالى كادرها صي ولولم نغسها ر ونبور في مذب النبر ما الامر بدعله ن الانصار وكذلك في دمه اه وعامه
 (قوله ومراذه ن الوصو لا يوم الوصو عدا راد اليوم) هذا الذي ساد ونحتمل ان يراد الوصو لا صفاطه ف يكون على

عدد مصنف وكل منها صحيح اذا سلم الوصو للوصو على ظاهره والوصو اذا استعمل معه كون مادورا لظاهره واداء العباد كما
صرح به السرياني وانما في السارج ذلك بعد تسليم ان الوصو العرض اعلى وللخلا اى اذا اراد ان يوصى كى ربا (قوله له وله
الناصح) اى يكون عريانا فانه يعطى عليه انه ينفقونه واوله على اى الله (١٧) عليه ربه وليس نواح ولا يسهل على

الهرمى ما سلى ما هو
 لأمور عدهم من أن
 الأصل في الأسا التوقف
 إلا أن الله بها كبريا
 لمخزون من الأصل بالأسا
 إلا حقه فالعر ما
 عليه أهق وبقي السحر
 لا حتى أن الحكم الأصل
 إلا ما عده السحر
 الحقيقه بالساحه (قوله
 قيل إنه فرض وبهذه
 منه) الصحر في أنه ود
 إلى عمل الناس لا هذه
 الأسا بل قبل قوله وبهذه
 منه (قوله وأسد سكا
 السحر الخ) قال الخ
 السحر أصله عمل الذي
 من كل كلام السحر حتى
 عليه
 غير أنه إلى سحره أسا

هو عزم النباه في حبس
نواب العرص لوائق به
مسلم فهدا اد الله
لاؤدنه ونوبه انفاهم
على سقوط الحذب ملا
مه اه اقول وعلى هذا
فاظهاره لالحاقه من
الاورال الساتره فالعالم
بانه فرض انه يحسرى
عن العرص وان يهدم
هذا العمل الحرى عن
العرص به وهم مودى

(قوله وقد دفع) اي دفع

قوله ولا يجوز رسمه رك

الاصل له عليه السلام

والظاهر ان المراد به الرك

دا بادل ساق الكلام

لا بد الدفع المذكور امل

(قوله سمع من عموم

الرك) اي الذي سمع

له الظاهر وانما يخصصون

غيرها لان نطاق الرك

لنفس من ضروريات الوضوء

ثم يدخل في الخصوص

به الادكار للوضوء

هنا هي وهو ان الرسم

اذا كان مخصوصا بما

ذكر في المعارض التي

ذكرها الطحاوي فسي

الحدث بعدا للوجوب

فهو الحد والميل (قوله

وهو من على ان المراد به

في الفصل) اي ما ذكره

في مراح الدراره او ما

مسي على ان المراد بالحدث

اعني لارصوه لم يرد ذكر

ان الله عليه في الفصله

مع ان ظاهر بني الحواري

فبعد كونه ارضا لكن

لكونه آخذا لا يمتددا

فحمل على الوجوب

الاشاره فيحمل على

السبه (قوله وان ارد

نظا بها مافيه احوال ولو

مرحوبا) اي قد حل فيه

احمال بني الكمال (قوله

ولعلنا ان هول ان قوله)

اي قول صاحب فتح القدر

فمنهم من رد السلام والمبارا اوردوا عن من حدث المأثور من فعل ما سلم على النبي عليه السلام وهو وصافا وردا وا اوردوا قاله من ان ارد على الاق كس على من وصو في يد بعد عدم ذكر على السلام اسمه تعالى على عطا رسمنا اتفقوا في اول الوضوء في الازل على في الفصله اني الاحاب وانه من معراج الدراره وسرح المجمع ما لم يمتددا لانكون اسمه اذ صلى في الوضوء وان يكون وصو عليه السلام طالع النسمه لا يجوز رسمه رك الا فصله على السلام وقد دفع ما به يجوز رك الاصل له بما لا يجزى رك صوبه من ر عليا الحواري وهو واجب عليه وهو اعلى من المستحب لكن عكس الجمع بين الاحاد بان احسن من لوازم كنهه فكان ذكرها من عتبه والذا كرا قبل الوضوء صراطا لذكرها لافاضه السه لكهله للفرص خصب من عموم الله كرمي على الله كرمي من ضروريات الوضوء والمستحبان لا يطاق الممانه الا على ظهوره ويدخل في الفصله الادكار المذكوره على اعما الوضوء لكونها من مكملاته كذا في معراج الدراره وهو مني على ان المراد به في الفصله وهو طاهر في الحواري لكونه حر واحد لا راديه على الكتاب قسمها للوجوب الاشاره قد كرههم ان الصارف قوله عليه السلام في توضا وسعى الله تعالى كان ظهور الخرج اعنانه ونوضا ولم يسم الله كان ظهورا لا عا وصربه فانه يمتد وجود الوضوء بدينه وهو مردود من انه اوجه الاول من ما الخدم كنهه في فتح القدر الثاني ان رك الواحد لاسي في الوجود وانما وجوب المقصود فقط الثالث انه يقتضي عري الظاهر وهي حر بحره سندا كذا في المعراج وردة الا كذا في عري وان نوضا وعمل بعضا بعضا وصوبه كاتب الظاهر مقصود على ما سئل لم يرد ان الانسان ما عجز ما خرج منه من معراج ومن الصارف علم حكاه عتبه وعلى طالع الاحكام ووا عليه السلام ورد في فتح القدر ان عدم السبل لاسي في الوجود فكيف بعد انسوب يوح آس الا في ائمه السلام بعد المحلل والدراره ولا سبل اهماسان رد كرمي المتوسط ان الصارف هو عدم تعلما بالاعرائي لانه على الوضوء ورد في فتح القدر بان حدث الاعرائي وان حقه الترمذي صفة ما من الفطان قال فادى السطر الى وجوب ما عجز ان عهد الوضوء لا تتوقف عليها لان الركبي انما سببنا فاعطى ولا يلزم الزما على الكتاب بحر الواحد الا لو قلنا لا يرضى وقد احاب عن هو طم لا واجب في الخصوص عما فعله ان سدا الحدث لما كان طي السوب طي الدلالة ولم يفرقه صارف اما الوجود ولا مانع منه وقول قال الله تعالى لا يجمع ما به ان ارد بطبها سركها فاعتنق منه ليس به بان الظاهر ان التي مناسط على الوضوء والحكم الذي هو الصخر في الكمال احوال وان ارد نظا بها ما احوال ولو مر حوفا فلا يلزم له لا به الوجوب لان الطن واجب واحبالا لاسي وان كان فيه احوال ولعلنا ان ول ان قوله عدم الفصل لاسي في الوجود الى آس لان في الواجب اذ لا يجوز في العلم رله من الواجب ان كان كاتب النسمه واحسه كرها لافاضه الى ما بها علم الله فيمكن هذا صار فاما المانع از دوسر ادهم من طي الدلالة سركها كما صرح به الاصولي ولا سلك انه سركه رعي اطلن بار واد منه في الحقه نحو ولا لخاص الامتياز ولا سلك الانسود واطلق بار مراد انه بني الكمال نحو لا صر لاعتدال في ولا صر لخار المسجدا في المسجود من في الحقه في الاول ما لا جاع في الثاني لا مفسور بطبع الامه ما قبول وهو الراد عليه على الصور المطلقه فكانت السهاد مرطافه عدم للرح لاحبالا لاسي كان الخدم طسا به سبب السبه وسه حدث النسمه والخب ن الكمال ان الممانه في هذا الوضع في طيه الدلالة عن حدث النسمه عني سركها وانها له في باب سر وط الفصل ما بلغ رجوه الاناسان قال ولا سلك في ذلك لان احوال بني الكمال فام طاعني

(قوله ولا سلك به سركه) في دعوى الاسراء من المعنى الحقيقي والمجازي بامل فال

(قوله ونحو ذلك لا يجوز) أي بان استسنى منه بعض

(٢١)

بالباق (قوله قال اسدنا مني

وتستحب أيضا كذا بالنسبة اليه والله في كعبه أحد ان جعل المحصر من عسكر اسفل السوال كعبه
 والصبر والورع والسياسة فوه واحد الى الامام اسفل راسه كعبه كجروا أن مسعود ولا بعض القصة
 على السوال فان ذلك ثوب الباسروء فاما الله ان العلى ان الحاشى الاين ام الاسر من الله الى
 كذلك كذا في مخرج من المولى رجم الاصع او اخره الحسة مقامه عند قد ارعدوا انه في
 تحب لثرب لا بعد وجوده والافضل ان يدنا بالسنة السرى من البلى والعلاب من عامه لثرب
 لكون المواظبة عليه تصعب اسماها في حب لها له وما هو كعبه من انه رضى الرب راسه
 السلطان من حصى والسوال الى تركه ان ساله مصطفا فانه ثوب كبر الطحال كذا
 في السراج الوهاج (قوله رضى الله عنه) عدل عن المصحة والاستساق المذكور من في امه الوالى
 للاسناد وروى السراج من ان العسل يسر بالاستساق وكان اولى منه نظرا فان المصحة كذا
 فانها اصطلاحا استساقا لما جع الله كمال الخلاص رضى الله البحر ملك والاستساق له من الله وهو
 حديثا لما روى ربح الامالى داخل واصطلاحا اتصالها الى ما من الام كذا في اخره والمارن
 ما لان من اذبح والمناجاة منه فبها صا كذا في الوالى تحب اصحاب السن الاراء بالغ في المصحة
 والاستساق الا ان يكون صاعدا في المصحة العرس رضى الاستساق بالاسناد كذا في السكاكى
 والاستساق روى لما روى ربح الخروح والاعب وقد رافقه في فتح القدر على الاول روى الى السكاكى
 اخره الى ما لشدن الالعب روى اخره الى المصحة من اهل الى راس الخلق وقال من لا
 هي في المصحة ان يدنا الى فيه من حاش الى حاش والاولى ما من فتح القدر كذا فيهم روى من
 واسلم لما روى عنه اخره لان المصحة من حاشها والافضل ان يله لانهما مسعود رضى الطيرة
 واذا احدها كعبه بمص منه واستسقى بالناق حار ونحو ذلك لا لا يجوز روى الى روى روى
 من كعبه واحد للمصحة حار للاستساق لا تحرر لثرب المصحة لا سعة ولا على ان في الخوارق
 المسند معنى في الاخرى في عسل الله لا معنى اخره لما ان اصطلاحا منه او جعل على المصحة
 والاستساق في العسل الواحد وقالوا المصحة والاستساق سنان مسجلان على سنان بها تدم
 المصحة على الاستساق بالاجل هو بالسلب في حاش كل واصطلاحا لاجل راضيا حديثا بالسلب
 منه عند روى الاستساقى بما واحد راضيا حديثا لكل واحد منهما منه عند روى الاستساقى لما
 ما واحد روى الاستساقى كذا في لاجل روى السراج والمصحة روى منها فى المصحة
 انه استسقى بالسرى في المصحة روى التكرار لا تكرر مع الامكان قال اسدنا مني من هذا ان من
 عند ما تكفى لا سل من مع المصحة والاستساق او لا يابون هذا حل من معمارى السراج انها
 سنان وكذا من روى المصحة والاستساق ام على الصحيح انه لا على ان الامم موطر
 الواحد يمكن الخوارق عفاؤه ان الله المؤكد في روى الواحد دليل منهما المواظبة كذا
 الخذابة روى عنه السنان معنى ع البرك احسانا لا كاتوا وحسن روى عسل عفاؤه ان المواظبة من
 غير روى لانهما الوحد وجع من حاشى روى عليه السلام اسان عسرون بخامسا كعبه كروعا
 فيه كذا في فتح القدر روى روى سرح دلها سنان سسل فوه روى منها وقال روى منها مع كل واحد
 والذى في الراى عسل فوه ما روى ما وهو روى عفاؤه التكرار لثرب على عسل الماء في كل هما
 وقدما صرحا به في حديث الطبراني في قوله فخصم بلا واسطى بلا ما واحد لكل من ما
 حديثا را اورد روى روى كان تحرر ما روى عفاؤه الخالفه فمحول على لثرب كذا في فتح القدر
 روى السراج الوهاج ولوى عسل فوه ما روى عفاؤه واحد لم يصرأ بالاسنة ودكر الصرى في انه يصرأ ما

من هذا الخ) هو من كلام
 المصراع من الاسارى
 قوله من هذا لا يفسر
 رجوعها الى قوله روى
 التكرار لا تكرر اى التكرار
 المصحة والاستساق كما
 لا على ان روى راجع الى
 كرو ما سنان وكذا من
 نام روى كعبا وعفاؤه
 المصراع فبها هكذا روى
 السقا المصحة والاستساق
 سنان موكدا من من
 تركه حاشا ام روى موطر
 مسح الاسلام ترك التكرار
 لا تكرر مع الامكان قال
 اسدنا مني من هذا الخ
 (قوله عسل من معهما)
 اى لان اى روى انه عسله

وعسل فوه ما
 وسلم روى روى السلب
 حسب سسل من روى وقال
 هذا وضو لا يفسر الله
 الصلا الاله ولم يرد عنه
 روى المصحة والاستساق
 كاسانى (قوله روى
 اورد روى روى)
 الامام روى في تحصره
 المسمى بالعرس من
 فانه اى الحسن من
 اى داود فبها عفاؤه
 يد كروعه الصحيح وما
 تسهوا فبها ما كان فيه
 روى سدييه وما لم يكر
 فوه سناه وصالح الى سدا
 ما وحدا في كمانه فبها
 ولم يصححه غيره من العمدى ولا صفه وهو حسن عفاؤه داود اه

(ا) ابي عمار السلمي
الاحمر ان يكون آتاسه
الحدب ونسبه السلب
اصاد من سجد بنما
في كل مر (قوله ولا
في تحليل الاحمر) - ابي
في الحدب انه صلى الله
عليه وسلم حدكفا
ما (قوله حدكفو) ابي
اول بالنسبه الذي هو
الاصح (قوله) ادسوب
الحدب الصريح عارفه
اي خلاف ما قد رطم
داخل الحدب الخ (قوله لما
او دعلنه) ابي على فوطم
داخل الاحمر ليس محل
الفرص (قوله) هوم
وخلل حسه واصانه

ما به وقد يوجد التحليل
بالنار مع تحليل الاصابع
فهو محب وذلك انه لو لم يكن
تحليل الاصابع في الوصو
عليه مساويه لعدم تحليلها
بالنار لما كان لقوله عليه
الصلوات السلام لا تحليلها
بالنار فانه لما صح
التحليل بالنار لم يحل
وليس ان يكون فعمله
وعدمه سواء لعدم استلزامه
حصول الموعود عليه
بالفعل وحصول معاقبه
بالتزم وكف يكون كذا
وقد صرح بالوصفي
حدس الطراني كانه في
الفتح من لم يحلل اصانه

ماله اه ولا يخفى انه يكون آتاسه الصمعه لانه كرمها رماها فالتى والامان في النول
بالاحمر من وداخلف (قوله) تحليل حسه واصانه) اما تحليل الاحمر فهو من النول
سبه الامان الى وفي لعمري الحرم سمع على الاصح وقد في المراح لوساخ ان يكون ما معطاف في
تحليل الاصابع ولم يحد في تحليل الاحمر وهل هو قول ابي يوسف وحده او قد قولان كرمها
المراح وصحح حبر طابوا من جماع ابي يوسف وعبد الله في حسه سمع لعدم درب المواظبه
لان اسمه اكل الفرص في محل وداخل الاحمر ليس محل الفرص لعدم حوسا صال لما الى ما
ال روه الاصح مازا اوداودعي ان كان الذي صلى الله عليه وسلم اذ انوصا احد كفا من ما محب
حسكه في به حسه وقال بهذا امر في ربي وسكبه وكذا لا تدري بعد وهو ممن عن ثقل صريح
المواظبه لان امر حال عليها وهو لم يداخل الاحمر ليس محل الفرص موعوع لعدم سوب الحدب
الصحيح عا وما ورد عليه ان المصمعه والاسناسي سندان مع اسناسي على الفرص احب
عه ما يما في الوجه وهو محل الفرص اذ لما يحكم اقتراح من وجهه ولا في الكلام في سبه يكون - ا
للمر من سبه السام والاحمر عه من السك كاهه والسمه كلاله في وانما لم يكن السك لواحنا
بالامر في امر في وداخلوا اصابعكم الا في لوحه والصارف هو بدم الاعراف والاحد اذ الى حكى فيها
وصو رسول الله صلى الله عليه وسلم فان السك لم يحد كرمها وما في النهايه من ما لوفنا والوجوب
الزما على السك محرابا وحده كلام اذ لا يدر الا لوفنا ماله اص وما في السك من ما لوفنا والوجوب
في الوصو لسواي اع الاصل ضعف لانه لا يما مع اذ افسا اذ لا لان سوب الحسك سدر لوله
ولا به يظهر عدم المساوي في حكم آخر وهو كونه لا يدر باليد تحلل السك واما تحليل الاصابع فهو
اذا حل منهاى ليس عا عا طرو يوم بها الاذال في لما ولولم يكن حاربا فسمه انما اعى
اصابع اليد في الرخاس لاني السك الارنه وحدث بسط من صر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذ انوصا فاسع الوصو وتحلل من الاصابع قال الذي حدث بسط حسن صحيح وعدم
الصارف من الوجوب وكذا ما رواه البارقي حلاوا اصابعكم لا تحليلها لانه سار من الصامه لانه
ليس فيه الوعد على الولد حتى يصد الحرب لان مطوفه ان تحليل الاصابع في الوصو راد لعدم
تحليلها من حرمهم وهو لا ينسب ان عدم التحلل في الوصو ينسب تحليل النار الا لو كان تحليل الاصابع في
الوصو عله ساويه لعدم تحليلها بالنار وهو مسموع انه قد يوجد التحليل بالنار مع تحليل الاصابع
فعدمه لا يحل الى ما ذكر في سروح الهدانه ان الوعد مضروب الى ما اذا لم يحد لما الى ما من
الاصابع اذ فسادا لانه لا وعدي الحدب هدا مع ان ما قالو لانه لا يما فكل ما يكون اقل فرسا
وليس الا تحليل عسلا كلاله في هذا مع ان حدس البارقي مع ما كفاي فتح القدر وفي الظاهر به
والتحليل انما يكون بعد السلب لانه سبه السلب مع قبل الاولى في اصابع اذ ان ان يكون تحليلها
ما سلب وصف في التحليل ان محال محصر به السري محصر رحله التي رحيم محصر رحله
لذ يرى كذا في ورد الخبر كذا في مراح السريه وعبر وعصه في فتح القدر سوله انما علم به وميله
فيما يظهر امرها ان لانه حدود اه لكن ورد عن حدس الكعبه وما رواه ابن ماحه عن
للسود من سداد قال ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم بوصا لاصابع رحله محصر واما
كوبه محصر به السري ركوبه انما فعل فانه علم به وسك كونه محصر لذ يرى ان هذا من
الظهار المسحب فعلها ان يكون باليمن ولعل الحسكه في كرمها بالخصر كرمها اذ الاصابع
فهى بالتحليل السك كذا في سرح المسه وهو لم يحدس الى في فوق يحمل سندان احد هما به سندان

(قوله من ظن القدم) معناه بقية اى يدى من حقه ظهر القدم من ماصح الرجل ومحل من اسفل صاعد الى فوق وما على الساق من قبلها من حقه ماض القدم ونصدها من اسفل الى فوق (قوله ولا يمتدحى رجح الثاني الخ) قاله من القدر هذا غايب ما قاله في القدمه من ان السه للوكند في الواجب فنام به كها وذل في ماصح السه الخ الماظر من كلام اهل المذهب ان الام موطر ترك الواجب والسبه الموكند على الصحيح ليس بمحتمل (٢٣) فان ترك سبه الماظر من اسفل

فصل لانام را الصحيح انه مامد كرى في فتح النذر وصريح م بالام لم يرك الجماعة مع انها سبه موكند على الصحيح وكذا في نظار كها ومعلوم لم مع كلامهم وليس ان الام ول بالسكرت نعه اسد ن نص فالام لمارك السه الموكند احب من الام لمارك الواجب وقال باب الامامه الجماعة سبه وكند اى قوله سبه الواجب في

وسلب العسل

الغو والراح عداهل الذهب والوجوب وقوله في الدابع عن امامه مسامحا رد كرهو وعبره ان الغافل هم انها وكند للس غالفا في الخفضه بل في العصار لان السبه والواجب سوا خصوصانا كان من امر الاسامه اه وفي كلامه سافص لانه من السه الموكند ماردون الواجب وار لمارك لا يمكن دفعه لا يحتمل ايراد السه

اسل الاضامع الى فوق من ماض القدم باسم ان يكون المراد من اسفل اصبع من ماض القدم كاحتمل به الا ابراج الواجبات والاول اقرب في المراج عن سبه القدمه وقوله عليه السلام حالوا الخ دلت على ان طمعه الرجل العسل لا للمسح فكان يحتمل على الرواين اه (قوله وسلب العسل) اى تكرار الامامه لكن الاول فرض وانسان سدان وكند ان على الصحيح كندا في السراج واحتمل في المنسوط والاولى ان يقال امامه وكند لا توصف الامامه وحدها والباله وحدها بالنسبه الا ع ارجح الاخرى والله تكرار السلب المنسوجات لا ارفا ان اكر في الما الواحد قبل مام لانه ترك السبه المهور قبل لانام لانه في عناصره به كندا في الظاهر ولا يمتدحى رجح الثاني لو لم والوعنى في الخدم لعدم روه السلب سبه ولو كان الام يحتمل بالترك لما احتجج الى حل الخدم على ما ذكرنا وهو ان اعتماد بكر والاخر واحتمل في الخدمه وقد كروا دليل السبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توصاه من وقال هذا وصو لا يعمل الله الصل الا وهو صاه من ماض وقال هذا وصو من يصنع الله الاخر من ماض وقال هذا وصو في وصو الاما من قبل من راد على هذا ارجح فقد بعدى رطم فاصدر الى قوله من راد فورا الفارطى وامغر من قوله من راد الى آخر فورا اى ماضه والساق وقوله توصاه اى عمل كل عضو من الماردان القول الخوار يفسى الصبه واعف فها هذا لماعرفه ان السؤل لا لرم الصبه لان الصبه لعدم وجود السراط والاركان واله ول لعدم صدق العرمه وخاصه انه سراطا كبر لقوله تعالى اعلم ان الله من الذمى واحتمل على ماض قوله من راد على هذا على اوله على الخدمه وهو مردود بقوله عليه السلام من اسفلع مسك ان يسلل عربه فاه لى الخدمه فى المصاح واطاله الامر يكون مازاد على الخدمه ودون فعل على اعسا الوصو وحل الزاد على العدد والقصه والصحيح انه يحول على الاعساد دون نفس العمل حتى لو رادوا بعض واعفدان الا سبه لانه جمعه الوء كندا في الدابع وادصر على الما وهى على الاقوال كها لوراد لطماسه القلب عدا السك او شبهه وهو آخر لعدم المراج من الاول فلانما سبه لا يور على نور وكندا ان نفس طاحه لانما سبه كندا في المنسوط وا كند روج الما انه نه كلام لانهم قد صرحوا بان تكرار الوصو في عمل واحد لا يوجب بل تكر لما سبه من الاسراف فى الما كفى السراج الواجبات فكند على الاما كفى الخا صه على عدم التكرامه لوبوى وصوا آخر حتى فزع من الاول اللهم الا ان يحتمل على ما اذا احبب المخلص وهو بعد كذا يحتمل في الخدمه لغيره لان المعنى رجح الى الما والباله الى السه ان كندا على عاه انسان ردا من ماض ياتى من احد وار عن المسح فاه لانس مله كندا في فتح النذر رادا كان سبه مسون فهل كرهه فله كورى في الما طر الدابع لا يكر وفي الخا صه انه بدء وقبل لانما سبه وفي صاوى فاصحان وعندنا مسح لرب ماض لرب ما لا يكر ولكن لا يكون سبه ولا اده وهى الاولى

الموكند على السراط الى كذا وهو فيكون يصحها ما ما كند في ماض الواجب كالمجامع بعضه الما كند كند به كسلب العسل (قوله فكند يدعى الاضامع الخ) قال في المهورا وتولى الدابع في كلامهم لا خلاف الموضوع وذلك ان ما في الاخلاصه فها اذا مر واحد وما في السراج فها اذا كر مرارا وقطع في السراج ولو تكرر الوصو في مجلس واحد مرارا لم يوجب بل يكره ما من الاسراف وقد لى انك قال الحاشى في مرجح السه اطمعوا على ان الوصو عداه عن ماصد لهاها فادام بوجهه عمل عما هو المتصود من سرعه كالصمد وسجد البدوه ومن المصحف يفسى ان لا يسرع في تكراره فبه لكونه غير متصود لانه فيكون اسرافا محضا اه فلما لى

(قوله اذ دلل على الكراهه) اقول قد استدلل عليها الحد الثاني قوله عليه الصلاة والسلام من راد على سدا او بعض فقد عدى
 وطلم لان اثباتا استدلو على انه من احد احدى المصريح فنه بها جازا لما صرح به ما يد على السلب بما راجد كما في قوس
 عليه السلام ليس فيه تنسب المسح عند عدنا فخرج اليه الاسار قوله من راد على هذا الحد لا يسل ان هدارا ما على ما بعدنا
 من وصوه على انه سله مع ما مل وى شرح المسالك كبر بعد حكاه الاقوال ما راد الاوه انه بكر على الكلى السلب يعنى بما
 مقرر من السبل لو بدله بكر (قوله اذ ادبر به) كذا اذ ادبر به (قوله وارجاه حديد الى ما ذكر الى ان)

(٢٤)

كما لا يخفى اذ دلل على الكراهه وساقى علمه (قوله ربه) اى ربه الموصى رفع احداثا وافاه
 الصلاة عندنا ومردا المصنف كما فصيح عنه في الكلى وارجاه حديد الى ما ذكر الى بلنى كما لا يخفى
 واستفهمه ان ربه الظاهر لا يكتفى في غسل السبه كانه وبلغا علم لانها مسوعة الى ان الله الحد
 او اختب فلم يخصص الظاهر الصغرى فعلى هذا النبوى الرصوه فانه يكون محصلها لان الوصو
 ورفع احداثا سواء لان حقه الوصو رفع احداثا كما حقه او لا على هذا فصيح عودا الصغرى الى
 الوصو وسقط به كلام الى اى انما كما لا يخفى مع ان الوصو احسن من رفع احداثا لانه سمل العمل
 فعلى هذا نه الوصو اولى فلو العمل فدر رفع احداثا او افا الصلاة كما ذكرنا استباحها او استد
 الامر كى المعراج لا ما في الاحرف بل دخول الوصو دللنا رايه الا ان يقال ان الوصو لا يكون
 مثلا لانه سمره فلهذا وسرها فرض ولا يخفى ما به وهى لغمرم القلب على السى واصطفا كما كفى
 اليه ح قد الطاء وانعرت الى انه تعالى في انا العمل واصبر عليه فان هذا انما سسم في
 العبادات اليه بعلها نواب من المنهات اليه سبحانه العبادات فالنواب ان سمر السبه درجه القلب
 نحو اتحاد الفعل وبركه موافقا رص رحل مع او دفع صرحا لا او ما لا اه وقد قال ان هذا
 الاعا من مسى على ان المكلف به في السبه ليس هو الكمال الذى هو الانتهاء ره قول النفس الزاجح
 في لاصولنا هذا حكمه الامع فلهذا السبه كذا النفس حديد دخل في اتحاد الفعل رى الصحاح
 الغرم اراد الله الى الطمع عليه والفساد ان السى رد كرا لى في شرح السهام اسم السبه معنى ورا
 العلم فى رى اراد كالتدوير عن راطم والحد والارد فالحل اسم الاراد احاديه لكن الغرم اسم
 للمعتمد على الفعل ولغرض اسم لفعل الفعل والسبه اسم له رى بالفعل مع دخوله تحت العلم النبوى وهذا
 لان الفعل لا يوجد بدون اراد فادافهم الرجل من يعود لا بد ان يكون مريضا بانهما وان لم يعمل
 اراده العلم وقد ترك الرجل وسجدنا له عن معرفه اراد الركوع راسه در سجدنا له عن معرفه اراد الركوع
 بدين الاراد مالم يكن لان الاراد صوابا والى العلم لاسه ولذا قلنا لم يكن اراد ان
 كات است ساط اراد المكر لكن قد ذكر السبه مقام الغرمه كفى قولنا وبوى السوم بالمثل اى
 غرم عليه راطا لونه فا اجمع لاسه على فوايدك ثم اسلم ان الله سمر الوصو سمر الوصو سمر الوصو
 وبسند الجرمه وكذا على الصحيح ان سمر الوصو كوى الوصو سمر الوصو سمر الوصو سمر الوصو
 الوحد ومما اختلف واللمطها سجد كذا في السراج لو حاج رما اليه في الوصو وسور الجمار
 او سجد الجرمه كذا ان سرح الجمع السبه مع رى الى الكبر فانه قد بانوا لى كونه سباحا لها
 سمر كونه سباحا لى الاصح سبل ما تفهه من سمر السبل الساقى الى اسرارها فانه احداث

عبارته بكذا رى اى
 الوصو فلما راجعه الى
 الوصو لانه المذكور كذا
 ومع ينحصر العدوى
 حسب قال سرى الظاهر
 والمذهب ان سوى ما لا يصح
 الا ما لظاهر من العباد
 او رفع الحد كى السهم
 وعن بعضهم الظاهر ان
 السهم كفى فكذلكها
 ولى هذا لا رى عليه
 ومحرران يكون السبه
 حاد على السجده الرضى
 لان السلام سله رى

وسه

وسه لرحل الصلاة فكون
 المفعول محذورا اه
 وحاصله ان الصغر اما نأخذ
 على الوصو او على التوى
 لكن رد على الاول على
 قبول العدوى سوى
 الظاهر ما ذكر من ان
 المذهب به ما لا يصح الا
 بالظاهر او رفع الحد
 لان نفس على السهم
 فصيح به الظاهر ومما

الوصو الاول لانه احسن رى هذا لدرى حديد فاعراض السرح على الرمان والاحيب
 ارجع الصغرى الى الوصو معناه واحاج الى الخواب عنه مع ان صاحبها لى ارجعه الى التوى وصاحب الدار درى وبما ان الوصو
 ورفع الحد سواء وحديد لم يصح ما اورد قوله ولله باع لان رفع الحد هو حقه الوصو فنه الوصو لا يكون مخالفه للذهب
 (قوله لانه مسوسه) قل فنه نظر فان الحد مسوع الى كذا راجع وود كى يه روه يحصل السبه اه فلهذا قد رى بان
 الا كى سمل على الاصغر والحد وان سوع فالصود وهو الاصغر حاصل انما سفللا واما صمناحى احب (قوله ولا يخفى
 ما به) لما فانه لاس رى انه يكون واحدا وسدوا

المشهور

(قوله صار الاسم بعد كونه محاربا مستركا) لان المدح حكم الاعمال وهذا محاربا كعدم سرور واحد حكم لعدم سرور له من السرور
المستلزم به رتبة من مائة الف فوقها سدا وبعد الساقى رتبة له تعالى هو احكم الاخرى اذ لا يربطون الله بها واما المدح سوى
فه دليل عليه (قوله فابذع هذا السرور) اي ردي في الكسب الخ اعلم ان الاصول في احوال المصلحة لا يعموم له
عندنا راد بالمعنى الذي عليه الذي هو الاخرى او قد علم ان الذي لا يعموم له راد لما على ولا يثبت الحكم بمرله من النوعين
استدراكا عننا بان نوعه بارا كل مفسد حارجه اعلى حد له هو سرور (٢٥)

بالسرور المدح على وجه ان الاعمال بالسرور رتبة ان المراد بالاعمال الا ان كان له من الاعمال
بسرور على رتبة فكون المراد اعماحه العبادات بالله والوصو اذ لا ما فعل ما رضى الرب وهو
كذلك وبارك الله فيهم ولما في ما ذكر الاصول وان حصه هذا التركب بمرور ذلك على الكلام
لان كما انما يحصر وقد دخل على المراد الام لا يصح في ذلك بعضه ان لا يوجد عمل لمرته
ولا يمكن حمله على الوجود لان كبريا في الاعمال يوجد له مفسد محاربا عن سببه فالعقد حكم الاعمال
بالسبب ان اطلق اسم السبب على السبب او من خلق المصاف واما بالصفات الله بها والحكم
بوعا على من احد هما احرى وهو الوواب والام وهو ما على صدق الراء وعلمه وا اتي بسوى
وهو اطار والفساد وهو ما على وجود الاركان والمراطر رتبة ولما احاطت الحكم بالاسم
بعد كونه محاربا سرورا في صفة محاربا هو المعوق عنه وهو الحكم الاخرى راد لا على
ما احلفه وانما يصح بقدره عن عا فابذع هذا السرور رتبة في الكسب وسرور الذي درج
المبار ان يوظف ان الحكم سرور لا يعمم له المدح لهدا في المصلحة الا على ان المصلحة الله وى
فه عوم كالتى والحكم به في احوال الكل بناء انما في الاعمال منه الحكم الارباب بالنسبة الى
ع ان الاكل في سرور احباء ما سدا اعان مهم ان لو كان الحكم مقولا عليهما بالموافق
وهو وع لان الحرار والفساد وان كانا من مفسدات الاعمال وحسن لها لكن النوايا والعباد
لها كذلك على النسبة الصحيح ان يسمي لها هي الاول عدم الله ولع مع الصدق وفي الثاني
بالقوى انه تعالى المراد بالاعمال ما فعل عمل القلب فدخله في كسب النفس بالنسبة فانه عمل ولا راد
الله لا بما حارجه في شخصها وهو لوم انما فعل لكن اعان ما راد الله لمرته اسما وحبول النوايا
لا يخرج عن عهد النبي لان ساد الوعد بالمعصية النبي هو على المولى فمجرد ذلك كاف
في اتقاء الوعد و ساد النوايا في النبي كسب النفس عنه وهو عمل مدح في الحدس وعلى هذا
وقى الساقية من الوعد وانه لا يخاف من الوعد وعلى من صغر الى الله ومطاره المحاسن و باب
انقول فلما صغر الى الله كبره الرضا ففان الكسب اذ لا يقع الا ان الله الذي هو عدو
المكسب لا لعدم الفعل الذي هو غير عدو وجود فعل المكسب كما عرف في به هي النبي انه كسب
النفس عن الله لا لعدم الفعل بل والترك ليس له لوط بالانسان المكسب على الترك الا اذا راد
فاضدادا لسان على ترك الرضا اذا كسب نفسه في هذا الاداء له عنه بفعل آخر كما عوم وانه اد
وركة انفسه ولا فرق بين الله لوانه لمرته النوايا والعباد وهو لوان الوعد عباد والعباد
لا يصح ادخاله في ساداته فمع سادته ما عدا ما عدا وليس الكلام في هذا لانه اذا لم يسوحي لم ع
ع اذ الله النوايا في كل سطح السطر المعبر لفسده حتى يصح بها ولا يفس في الحدس دلالة على منه

المسؤول المدح على وجه ان الاعمال بالسرور رتبة ان المراد بالاعمال الا ان كان له من الاعمال
بسرور على رتبة فكون المراد اعماحه العبادات بالله والوصو اذ لا ما فعل ما رضى الرب وهو
كذلك وبارك الله فيهم ولما في ما ذكر الاصول وان حصه هذا التركب بمرور ذلك على الكلام
لان كما انما يحصر وقد دخل على المراد الام لا يصح في ذلك بعضه ان لا يوجد عمل لمرته
ولا يمكن حمله على الوجود لان كبريا في الاعمال يوجد له مفسد محاربا عن سببه فالعقد حكم الاعمال
بالسبب ان اطلق اسم السبب على السبب او من خلق المصاف واما بالصفات الله بها والحكم
بوعا على من احد هما احرى وهو الوواب والام وهو ما على صدق الراء وعلمه وا اتي بسوى
وهو اطار والفساد وهو ما على وجود الاركان والمراطر رتبة ولما احاطت الحكم بالاسم
بعد كونه محاربا سرورا في صفة محاربا هو المعوق عنه وهو الحكم الاخرى راد لا على
ما احلفه وانما يصح بقدره عن عا فابذع هذا السرور رتبة في الكسب وسرور الذي درج
المبار ان يوظف ان الحكم سرور لا يعمم له المدح لهدا في المصلحة الا على ان المصلحة الله وى
فه عوم كالتى والحكم به في احوال الكل بناء انما في الاعمال منه الحكم الارباب بالنسبة الى
ع ان الاكل في سرور احباء ما سدا اعان مهم ان لو كان الحكم مقولا عليهما بالموافق
وهو وع لان الحرار والفساد وان كانا من مفسدات الاعمال وحسن لها لكن النوايا والعباد
لها كذلك على النسبة الصحيح ان يسمي لها هي الاول عدم الله ولع مع الصدق وفي الثاني
بالقوى انه تعالى المراد بالاعمال ما فعل عمل القلب فدخله في كسب النفس بالنسبة فانه عمل ولا راد
الله لا بما حارجه في شخصها وهو لوم انما فعل لكن اعان ما راد الله لمرته اسما وحبول النوايا
لا يخرج عن عهد النبي لان ساد الوعد بالمعصية النبي هو على المولى فمجرد ذلك كاف
في اتقاء الوعد و ساد النوايا في النبي كسب النفس عنه وهو عمل مدح في الحدس وعلى هذا
وقى الساقية من الوعد وانه لا يخاف من الوعد وعلى من صغر الى الله ومطاره المحاسن و باب
انقول فلما صغر الى الله كبره الرضا ففان الكسب اذ لا يقع الا ان الله الذي هو عدو
المكسب لا لعدم الفعل الذي هو غير عدو وجود فعل المكسب كما عرف في به هي النبي انه كسب
النفس عن الله لا لعدم الفعل بل والترك ليس له لوط بالانسان المكسب على الترك الا اذا راد
فاضدادا لسان على ترك الرضا اذا كسب نفسه في هذا الاداء له عنه بفعل آخر كما عوم وانه اد
وركة انفسه ولا فرق بين الله لوانه لمرته النوايا والعباد وهو لوان الوعد عباد والعباد
لا يصح ادخاله في ساداته فمع سادته ما عدا ما عدا وليس الكلام في هذا لانه اذا لم يسوحي لم ع
ع اذ الله النوايا في كل سطح السطر المعبر لفسده حتى يصح بها ولا يفس في الحدس دلالة على منه

(٤ - (البحر الراني) - اول) فيما قاله الاصوليون فليس ل (قوله مع ان الاكل في سرور احباء عنه) اي عن
الاراد ان كور وخاصة كفى سرح للمبار لسارح ان المسترك المعنى ان كان موافقا لفضل العدم وان كان مفسدا كالاته
(قوله عليا) اي على الحكمين (قوله لكن النوايا والعباد) اي كسب على اذهب الصدق اي حلالا لغيره في الاعمال
عند ادخال الله علامات محبة عليهما كما هو رضى وصحة فاطمة في الحكم عليهما كون ما في الآخرة بالضرورة ولا معنى للاستدراك الا اذا
(قوله وقوله لوان الوعد) اي ولما ساقى للهدوم من المعلم

(قوله فليعلم أي انه مع

اسطرط انتمريد (قوله

فمن الخراب الانساب

اعماري للقدم) رهوان

ابن دهمه سرطاً

الدهمه (قوله فمحمول

عليه ما واحد وهو

مسرور الخ) هل في معج

الهدر روى الحسن عن

ابي حنيفة روى انه تعالى

سبحي المهدود اسبح ربنا

وما واحد كان مسبوها

(قوله وما له معهم الخ)

اي في كنهه الاسد اب

و مانه كاد في الهير

ان تصع بدنه واصح بطون

ربنا اصنع وكل كم

على مقدم الزاس ونهرل

وسبح كل راسه مر

واحد مانه

الساسين والاهاميين

وسبحي الكعس ونجرهما

الى الزاس مع عسق القودان

بالكعس ونجرهما الى مقدم

الزاس وسبح عاهير

الادنين ساطن الاهاميين

وساطن الادنين ساطن

الساسين وسبح رقب

نظائر السدين حتى يصير

مامسحاً نبال لم يصير

مسحاً لاجل كداروب

حانه رضى الله تعالى عنها

مسحها سلمه الله

والسلم اه وسبح عن

الخوامبي السعدية ان قوله

لم يصير مسحاً مع ملا نصي

سحقه وان لم يصير مسحاً حكماً في عمرو واحد

ولا مانه فليعلم لان السرم معمود السح ل له لانه فكما حصل حمل المفرد وصار كسر
 اهور وباق شروط الصل لا يحضر اعتبار حاله ان يرى من ادعى ان الشرط رصو هو اد قوله
 السان بخلاف انهم لان الله اسلمهم مرة فلهذا الاصل وتواضع الا في نفسه سكان الظاهر به
 بعد احسانا ومع حاجته الى الله وقاسن الرصو على التمهيم مع لان شرط سجده ان الله ان يكون
 الاصل ساجدا وانهم مرغ الظاهر والوضر فلهذا لان فسد به الاسدلال معي بالسرع التهم
 مسطر الله صهر وجوهه الى الرصو وهو معنى لا فاروق فليس الخواب الانساب لاروق المقدم وقد علم
 التي على انه عا وسلم لا عريان الوضر ولم يبق له الله فلو كان شرط اليه الله وقد علم ما قدما ان
 الوضو سجع اد قد رتبهم انه انفس بعد تحول على ما دلت واومر ان بي الا اصوص
 كما صرح به في الكافي عنه وهذا اندفع ما ذكر النوري من الرد على من بي العباد عن الوضو
 مع سكاكته مسلم الظاهر وسطر الاعيان واعلم ان الله كوري الاصول ان العسل والمسح في آية الوضو
 حاصن وهو لا يعمل السان فاسطر الله الى الوضو وما د على النص بغير الواحد لول علمها وهو لا يحور
 فاورد الفعد لآخر فانه اقرص بغير الواحد فاحسب ان الصلا يحمله حتى ماتم به اذ لم يعرف بان
 اعما يمايى يرفع فاحاج الى السان وقد بين الخذف فالقرص مع بالكتاب والخذف الجوى به
 ما انما حمله فاوردانه معي ان لم يحضر الفاعله كذلك فاحسب مانه لا اجبال امرى العرا بل هو
 خاص واوردنا صانه بدنى عدم اسطرط الله في العباد اب لاد كراه ما اقرص فيها لا الخذف
 اند كور بل بقوله تعالى رما ميا والا درا الله لمخاضه له الذي فانه جعل الاصل الذي هو عار
 عن التمهيم لا العباد من الاحوال شروط ومن ههنا ساسك كال على من استبدل به على اسطرطها في
 العباد كاحاط مانه مع قولهم في الاصول ان حد ساعا لا يعمل بالاب من قبل طي السرب
 را لاله عند السعة الاستصحاب وساقى تسميه في لاله سا الله تعالى (قوله ربح كل راسه مر)
 اى مر سبوعه لما رى انهم بدى في حاه ان علمنا رضى الله الى عدم نوصا وعسل اعصا بلانا
 وسبح راسه مر رقال هذا وضو رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهداية والذى يروى عنه من السلب
 مع ولعله بما راجد وهو مسرور على ما روى الحسن عن ابي حنيفة اه ولان السكرارى
 العمل لاجل المانعة في السطيف ولا يحصل ذلك المسح فلا يثبت السكرار فصار كسح الخبز الخبز
 والسهم وما لفاء ولى لانه فاسن المسوح على المسوح وما قال السافى فاسن المسوح على للقول
 وفي العنانه فان فصل فصار البال مسح ملا نال الاولى فكيف ينس امرار ما ما وانا احب مانه
 باحد حكم لاسعمال لافانه قرص آخر لا لافا ه السهلا با مع القرص الا ترى ان الاسدعاب اس
 بما واحد وقال الى سكاكواى كنهه المسح والاطهر ان تصع كنهه واصاله على مقدم راسه
 وعدهما الى السعا على رجه تسوع جمع الزاس مع سجاد به اصعبه لا يكون الما مسحاً
 بهذا لان الاستصحاب بما واحد لا يكون الا بهذا الطريق رما فانه بعضهم من انه يمتدح كنهه حررا
 عن الاس مال لا يفتد لانه لا يدن الوضو والله فان كان مسحاً بالوضو الاول كدانا ابي ولا مند
 باحر اه (قوله راد مانه) اى ما الزاس في الخبي عندهم ان الساسين داخلها ما وما لاهاميين
 خارجها وهو الجناز كداني المراس وعن الخوا في رسيح الاسد بدخل الحصن راد به ونجر كنهها
 واسئل المسح بالحدس الادنان والزاس اى سحان عا مع به الزاس وبملم يقر ر في عانه السان
 واسئل في معج القدر فعليه عليه الصل والسلام انه اخذ عرقه معجها راسه واداه على ما رواه ابن
 حزم واس حان الحاكم رما ما روى انه عليه السلام اخذ لاديه ما جدد افسح حله على انه لفاء

الله قبل الاله ما هو قائمهما معاً به لواحداً جديداً يعرفنا الله كان قد اكمل شرح
 سكن فاستدعيه من الخلف ما بين السافى الى به اذ لم يأتها جديداً وسبح بالاله الباد حل
 كثر منها لله وقد نفع بعد لا مالوا جديداً جديداً بها الله وبه كونه معاً لله ما (قوله)
 والرب المخصوص (اي كذا كرى الص كذا في اصله الزاوي رجوسه وكذا عندنا في الصحيح
 ويكون ... انكره وعند السافى فرض وسهم من بين الخلف على الاحصاف في الزاوي والرس
 الصحيح فان الصحيح عندنا وعند كرسو قول الا كثر ان الزاوي لم يلق الجمع ولا عند الرب وسهم
 من السام له لما لا يستدل بها وقد احببها في الاصول من نعم من السافى اسم الله قد صغره
 النوري في مرجع المذهب فلم يوجد دليل بالافراض وما اعلمنا قد علم من فعله عليه الصلاة والسلام
 فمناوئسنا وانما استدل به النوري بان الله تعالى ذكره سبحانه في بعض قولنا الاصل جمع للمعاني
 على نسق واحد ثم عطف غير الاخر عن ذلك الالفاد وهي هنا وجوب الرب فقد احبب عنه
 ان الفاد الله ... على وجوب الاضداد في الصلاة على الارض لما فيها طه الا ان كان
 الكساف ربحه وقد روى البخاري كذا في الوسمع او يوداد كذا في السراج لو احبب به عليه الصلاة
 والسلام ثم قد انبذنا في وجهه فلما لم يثبت عدم الرب في السهم بنسب الوصو لان الخلاف بينهما
 واحداً وانما استدل به السراجون بالسافى بان الله تعالى قال في الصلاة على وجهه ما وهي للرب
 لا للغير ربحه ثم اورد بان الرب لا ينافي ما بين رب في النفس وما احببوا به بانها
 اعلمنا قد ربح سبل الاعضا على الصلاة الى الصلاة لا ربح بعضها على بعض فقال اوردى انه
 استدلال باطل من السافى ركان فانه حصل له دخول واسدنا فادعه وانما استدل به الزاوي عن
 السافى من الخلف لا يثبت الله صلا امرى حتى يصح الظاهر ربحه في فعله بدينه ثم فصل وجهه ثم
 فصل دراعه وقد اعترف النوري بسفاهه فادحاه الى الاستعمال بخواجه وانما استدل به في المعراج
 وسرنا انه صلى الله عليه وسلم نسي مسح راسه ثم يد كرسجه او لم يفعل فعله في حله فهذا النوري
 انه ضعف لادرب اخلص انه لا حاجة الى فاقه البلى على عدم الافراض لانه الاصل ومذممه
 فطالبه (قوله الزاوي) تكسر الزاوي وهو السامع في الافعال من غير ان يجعلها حافض عروج
 اعتدال الظواهر كذا في غير الاكل وغير وفي السراج مع اعتدال الظواهر والذين يرفعون وانما اذا
 كان بعد زمان خرج ماء الوصو او احتجاب الا ما وجب طلب الماء وما سبه فليس بالضرر في على
 الصحيح وكذا اذا روى في العمل والسهم انه وظاهر الاول ان المصير الاول اذا حجب بعد ما عمل الثاني
 فانه ليس بولا وقد كررنا في غير ان الاول غسل الا مرة اثنى قبل حجاب الاول وهو يقضى به
 ولا وهو الاول في المعراج عن الخواص في محض الاعضا قبل غسل لفة ان يملكه لا يفعل لان
 فيه ركة الاول ولا ناس بان مسح مالك لا يستدل في المعراج على عدم فرضه الاول بان ابن عمر
 رضي الله عنهما نواص في السوق فعمل وجهه وبذنه وسبح راسه ثم يدى حتى دخل المسجد
 مسح على خفيه انه قال النوري في شرح السجود واورثه ربح روبا مالك عن بايع عن ابن عمر
 والاسد لان به حسن فان ابن عمر قد حصر حاضري الخبر ولم يسكر عنه (قوله ومسح به السان)
 اي مسح الوضوء باليد اليمنى في غسل الاعضا وهو في الله التي المحبوب عند المكروه وعند
 الفهم هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في ركة اخرى للمكروب ما فعله من امره في ركة فلما
 للجوار كذا في شرح النوري وقد عطف ما رتب في قوله ولم يفعل وماذا في حال المسح على في الخط
 نمر ما لم يرب فاذنى ما فعله الاصوليون من عدم الفرض من المكروه والمكروه وان ما واطب عنه

(قوله) لما اواحدنا حديثاً
 (الخ) بمعنى هذا ان يكون
 احدينا حديثاً فله ما
 عندنا حرجاً في خلاف
 لكون عندنا جميعاً اعلمنا
 لكن بعضنا المذنب كونه
 عما الزاوي يذهب الى انه
 السه وكذا استدلالهم
 بحديث الادناس من الراس
 ولا نس عندنا للرأس
 فكذلك ان كان مسجود
 مرجح لسه لان ما ربح
 ثم السه عندنا وعند احد
 ان يكون عما الزاوي خلافها
 لما لك والسافى واجدى
 بالرب المخصوص والولاء
 وسجده السان

رواه البخاري زاد كرسج
 رواه والسنون والسروج
 على خلافها نامل (قوله)
 (اي كذا كرى الص) اي
 في الآية وفيه إشارة الى رد
 ما قاله الزاوي اي الرب
 المخصوص عليه من جهة
 العلم انه فانه خلاف
 الظاهر مع ان صاحب المين
 صرح بما يدل على مراده
 (قوله وظاهر الاول) يعني
 استسقاء لفظة الاول
 والاسان بالمصير بذلك
 ما حرم هذا الكلام من
 قوله وقد كررنا في

(قوله) لي كونه مبدرا لا يكون الا سرف مكرها) قال في البحر لاسم ان ركب اللدوب سرف مكره وهو الماني وح السدر والجار
والسهاد اسمان مراد كراهه المبرع وحرف الاولى ولا شك ان بارك اللدوب آت بخلاف الاولى والظاهر انه مكرر بحر مما اذا غلق
الكرهه مصروف الى اسحر ثم غلق المني وافق لما في السراج والمراد (٢٩) بالسماء وكذا لاطلاق النبي عن الاسراف

وهو ما قد علمت وما
اه راله برى و له الطاهر
انه الخ عائد الى الا سرف
وقوله في المني وافق
لما في السراج وما علماني
اطاها كالا لحي اذ لا ذكر
للسراج لاني كاذبه ولا في
كلام السراج (قوله)
واطاس ان ذكر التلك
الخ يمكن ان يحاط به
فان مراد اضرار السد
لله على الاضواء المعسرة
لما قد علم السراج عند
الكلام على عمل الوحه

وهو مصروف عن محسن به
عن جانب من اوتوبه قال
نعم للموصي في السنا ان
دل اعصا بالما سبه
البحر من سئل لما علمها
لان لما سحاق عس
الاعصا في السما اه
لكن كان ينبغي تسميه
بالسما بان (قوله) انما
ان الادعاه المذكور الخ)
قال السبع علا الدس
الحصكي في شرح انه وبر
قد روا ان حبان وعبر
عنه حله الصاد والسلام
من طريقه عن السابعة
التي في عمل به في مسائل
الاعمال وان انكر

ورسوله انما اعلمني ان السواي الخ وان سرف بدل وصربه مسعرا فاعا قبل وايقا فاعيا
ومار ركعتي عسقه ولي آتبه اسعد ادا وحفظ ماء في القاطر والامحاط بالسما عند
الاستساق مكرر بالمني وكذا القاء المني في الماء الزا على باب في غسل الاضواء والماء
المسمن اه وعنا سبه اب اول ان الا سرف عوا الاستعمل فوق السراج السرفه وان كان على سطح
سرف وقد ذكرنا صحت ركه في السرف لانه لا دونه في كونه مبدرا لا يكون الا سرف مكرها وعلى
كونه سبه مكره كراهه بها وصرح الرمانى كراهه وفي المني انه من المنياب فيكون مكره
وقد ذكرنا المحقق آثر ان الزا على مكره مكره وهي ان الاسراف وهذا اذا كان مكرها وعلموا كراهه
فان كان ما وفيه على سطر او وصاحب الزاد والسرف بلا حروف وما المدارس وهذا
الفصل لانه اعلمنا وصف وساق في موصا الوصو السرفي كذا في شرح مبه المصلى وقد علمت في
قدما ان الزاد على السلاب لظمانه الغلب او منه موصر آخر لا مان به في عسقه اظلموها
التي ان ركه كلام الناس لا يكون اذا الا ان لم يحد فان دعاه له حاحه محاف فومها سكره
لم يكن في الكلام ركه الادب كافي شرح المسه التاب في الذهاب الوصو قبل الوقت عند من صاحب
الغنى في شرح المسه عسقه انه ن آداب الغلب لا الوصو لا مقصوده في الضد الزايع ان الزايع
صرح بان لهم الوحه الماء مكره فيكون ركه سبه اذا الحاس ان ذكر التلك بعد ذكر اضرار
الده على الاعصا تكرار لان التلك كان شرح المسه اضرار الده على الاعصا المعسرة في ان وادع
الاسكا السادس انه ذكر التلك من اللدوب وفي الخمره انه سبدا السابع انه ذكر مبهال
آتبه اسعد ادا ردي سبه ما دام كني الوصو في البها والخوص لان الوصو منه مدر في الوصو
في الزايع اما ان ان ادعاه المذكر في كتب الفقه قال النووي لانه لا اصل له في الدين سبه السجاده
الفرع من الوصو وافر علمه السراج المذكر في النوسج السابع ان مبهتسب ما تحب السجاده
والناب لعمد الخرح العسرا صلا التلك في الوصو اعلمنا سبه ما دام كني وقت كراهه الخاخي
عسرا من مبهال مع سبه الغلب قبل الناس في المراح الثاني عسرا ان الوصو في المواضع المدحه
لان لما الوصو حرمه كذا في المصبرات السابع عشر مبهال في المني على الوحه من اعلم وفي مسح
الراس عسقه وفي الدواخل ما طراف الاصابع كذا في المراح الرابع عسره مبهال حصره في صلاح
أدسه الخامس عسرا من مبهال في الذي على مبهال في كل عسقه كذا في الدين (قوله) وسبه
مروح عسقه مبه) اي وسفه الوصو مروح عسقه من الموصي والنسج سبه في اصطلاحه
المعاصر وكسر الخم ما لا يكون مظهر او في الله لا ترى سبه مبهال في مروح الوفيه وظاهر انه ما كسر
اعمده مبهال في الخمس كسر الخم كذا في المني في الخمس في الخمس في مبهال وفي سبه اضراره
عن ادد ما هو المصروفه كسبه مبهال في الوصو وافاد قوله مروح عسقه ان الناس مروح
لا عسقه عسقه في الكني بان المروح عسقه اتقناص رهي عسره عن المني وعلى سراج المذكر انه ما
لو كانت سبه مبهال في المصبرات مظهر السجده مبهال في كل حله ماله كني قال في فتح القدير
القاهر ان السادس النجس الخرح وبيته ما سبه ان الناس هو الموصو في الدين وهو الموصو في

البري اه (قوله) وظاهر انه كسر اعلم اه) قال السجده الذي الرمي اقول سبه نظر فان المراد ما هو مروح كذا صرح به
ان ملك رحسده صفة المني معن وبتدل في مراح مبهال عسره مروح النجس الى مبهال في مروح النجس وما في
فاه بالفتح اسمان وانه تعالى اعلم (قوله) رهي عسره عن المني) اي والله عسره عن المني واخر وح كذا هو ي

(قوله لكن مني رحمه الله) أي رحمه الوحيين، ما لم يزل وحى الله إلي صار ملك النور والعاطف مهارة استدراكه على حدة النبي الولي بالاسحباب وعملان لا يكون كذلك^١ (قوله إن كان يدكر سن) أي الحاشية والسارحانه شرح بدل سن (قوله لكن في مع الدوايح) ظاهره لعله لعدم الوضوح المحرج وهو من لا تمكنه فصحها وحمل الأول على ما إذا أمكن ولا يكون مائة من الولي بل على ذلك كما ذكر بعضهم يكون (٣١) وحيث العمل بنا على ذلك إنما

فصله من سرب من السرى وهو حوصلى وضع الاحباط له حكم المعنى في روح الوحد
اكن سربى رحمة فيها المني الاول اما المني الثاني فاولا من الصحيح علم النفس بالروح الحار
الفرح وروا في المدا لا محال روحه نادر سرب الى المني الاول رطاحا كمن آخر ان الاول
لو طلب له روحا سربا لاول الاول عالم بحال الوط في النذر الثاني يحرم على روحها
اجاعها الا ان مكها ماها في فلهما من غير بعد كذا في فتح النذر وسعى ان يحصاهما المني الاول
واما المني الثاني فلهما بعد العقل الله كور وان كان يدكر سربا من احداهما يحرم معها
فمن سربى في النذر والاخرى في سرب في الاول عصا ما ظهر وروا في الثاني بالسلب وروا في سرب
سورى سرب من مذب فان ما حله يد وعرفه حتى ادخل بعض طهاره لانه لم يرد سربى
الخاصه من الان عيسى وحصل نفسه ودكر الخلق في ان من سرب الروح بعض طهاره يخرج
الخاصه من الناطق الى الظاهر ويخرج على هذا الوسخ بعض النذر وحصله انما يخرج في
النسب من سرب الظاهر فلو رول في الثاني فلهما بعد كذا في سرب الى السلب فلهما وحرف والمصحح
النسب وان سركا الزمان هاتاهم فلو لا الحجب على الحساب اصلها الا لانه حلقه كسبه لذكر
راحاب سبه في النذر ان المصحح وحرب الاتصال على الحجب فلا سكال لكن في فتح النذر
المصحح انما بعد حجب الحرب الاتصال في السلب للفرح لانه حلقه فلو رول الاسكال واستلوا
سكون الخارج في النذر انما سلكا سوله تعالى او ما احسنكم من العاطف لانه اسم الوضع
لظلمة من الارض سربا للخاصه فالحق منه كون لا رايها لخاصه فاطل الارزم وهو الخي منه
وأمر به القوم وهو احدث كسبه كذا ما بالسلب رالما وطاهر ما في فتح النذر ان الارزم يخرج
لخاصه والمزعم الخي في العاطف وادا كان كسبه عن الارزم فالحق على اعم انوارهم اول احدا
الاحباط في باب العادات فكان جمع ما خرج من من الانسان من الخاصه انما معادا كان
رعر حاد فكل سبه على ما في ونعم في فتح النذر ما به اعماصح على اراد اعم الارزم للحق
الخارج الحسن مطلقا ليس منه لعم فان العاطف لا يهبط للفرح فلهذا في سرب او رعوه فاولا
لونه وما يحله فسدل على الخ بالاجاع وعلى سربه ما سرب وهو ما رالما فلهذا في الوضوء ما خرج
ليس ما رل لكسبه صعب روا صلى الله عليه وسلم لخاصه نوصى لوف كل سربه اه
لا يعنى ان المساج اما سربا لانه على ما في سبه ما به رالما في النذر ولم سربا لاولا
والعاطف الخارج من سبه هما والخاصه انما على ما في فاصل الخارج الحسن من النذر على
سبه الاستدراك الفرع ما خرج منه الا على حبال الاستدراك الخارج من النذر فليس سرب
نذر الى وضع بلحه حكم الظاهر كذا فلو رالما من ادم ان سربا لاولا وضع سرب طهاره او سرب
في بدن زوبد كان وما سربا لالحكم بالاعم من الواحد لسبب لان ما سرب في الاله
سرب طهاره فلهذا في بدن سرب في النذر في الاستدراك لخاصه سربه وان سربه واحد

الى الملا من لاهوت بطهري وحمل الوجوه في كلا على السر بما لا داعي اليه وعلى هذا فصح ان رادنا سماح الخرى الذي
انصالي اليه اخاه ربه فاطهري ان كلامهم صاف لذلك الر ومع ان ملحتنا في المحاوره الى موضع من بدن او نور او مكان
يعني ان السما اوصل الى وضع صاف بطهري من واحد في اللانباتنق ربه اعلم يعرفى بروعيه عرف ذلك من منهاهال المراد
حازر والسيلان رولونو كلال بعض المساحى اه وافول معان ان عمل قول المعراج ان الاستساقى الحانه فرض على

معنى ان اصل الاستساق مرض وان معنى اول كلامه على ظاهر من غير او ل لما ساقى في ماعن غايه السان ان البعض بالوصول الى
 قصه لا مذكور لاجتماعها وان اسطرط الوصول الى مالان معقول زهر وان قول ن قال ادرصل الى مالان من لسان الاماني وكان صاحب
 البر لم يتطاع على ذلك حتى دل ما قال وامامه من ان الاحاطة بالبحار الخ لا مذكور من كلام صاحب البحر فصلا عن اقصاه
 ما ذكر اذ لا سنان مراد البحر والسنن كلف وقد اتي آخر كلامه والمراد بالوصول المذكور سلاله فعلم انه لا وهم في كلامه
 قولهم لا ماني ثلث الزماد وانه معقول الوجه على السبب وقد مر محققا (قوله بحسب ما يطرح راس الخرج) ايم لم سحرار الى محل
 لمحقه الطهر من البدن وانما فيه لسان انه معقول من ساقى في ماعن غايه السان ان البعض بالوصول الى
 الى عمراد كذكرها وهرمها وعدر او سدر ذلك لا بعض وهو ما مل فكان الظاهر ان قوله اولها خاصه شرط ان يصل الخ بقولنا
 شرط ان يصل طاهر البدن او نسل (٣٢) الى موضع يحيطها به او سدر في البدن فيدخل في شرط السنان

لما تمحيره حتى معادى ما له في الالف وصرح في معراج الدراره وعبر بانه اذ اراد الدم
 الى وجه الالف بعض وفي الداع اذ اراد الدم الى صياح الاذن يكون حذوا وفي الصياح صياح الاذن
 سرحها وليس ذلك الا كونه سدر في الفصل نحو وكذا اذا افسد وصرح دم كسر وسال
 بحسب ما يطرح راس الخرج فانه بعض الوصول كونه وصل الى يوب او مكان لمده بما حكم الطهر
 فيه لهذا فانه يذوق كلام كسر في السارحان ولذا قال في فتح القدر لو سرح من سرح في البدن دم
 فقال الى الخاف الآخر بها لاصح لانه لا حقه حكم وهو حبوب الطهر ما يذوقه فيقول بعض المراد ان
 يصل الى وضع يحيطها به فيقول على ان المراد بالوجوب انه وبورل الخفاي اذ اراد الدم الى وجه
 الالف لا بعض محمول على انه لم يسل الى مانس اصل لما اليه في الاستساق فهو في حكم الناطق
 حينئذ يوصف بان الخراف وقول في قال اذ اراد الدم الى مالان من الالف بعض لا بعضي عدم
 البعض اذ اوصل الى ما له في الالف بالمرح في الصريح بخلافه وقد رجع في غايه لسان والممان والمراد
 بالوصول المذكور سلاله واحاطة في حد في المحط حد ان يقولوا سدر في يوسف وعن محمد
 اذ انصح في راس الخرج صرا كسر واسم بعض والصحيح الاول في الدراره جعل قول محمد
 اصح احبار السرحي في وضع الدراره الاولى في متوسط سرح الاسلام يوم راس الخرج فظهر
 به في سرح نحو لاصح ما لم حار الورم لانه لا عسل موضع الورم فلم سحرار الى وضع لمحقه
 الطهر في الخرج والبقعة وما السر والسنن في الاذن والى اذ كان له سوا على الاصح وس
 الحسن ان ما البقعة لا بعض قال الخاف في وجهه يوسعه لمي نه حرب او حربي كذا في المراج وفي
 السنن في الخرج في الاذن في الصديقان كان بدون الوجع لا سرح في الوجع بعض لانه دليل
 الخرج روي ذلك عن الخاف في انه وفي نظر بل الطاهر اذ كان الخرج فيها وصددا بعض سوا
 كان مع وجع او يذوقه لا مذكور ان اذ عن سرح في هذا الفصل حسن في اذ كان الخرج ما لم
 وفيه انصاف لو كان في غيره رمد او عسل سدر بها لم يرح قالوا وبمر بالوصول لو سرك كل صلا
 لا حبال ان يكون صددا او فيها وهذا للعلل بعضي انه امر اسفاد فان الساب والاحمال في كونه

طاهر البدن مسئله
 الاقتصاد حسب ما يطرح
 راس الخرج و - له الالف
 والاذن عما سال داخله
 يدخل في راس او يصل الخ
 ولا ردعاه مامر قد ر
 قوله وقد اوضح في غايه
 السان والامانه قال في
 بانه السان وله الى مالان
 في الالف اي الى المار
 وما معنى الذي قال لم
 قد ههنا السدر ع ان
 الزراه سطور في السكب
 عن اجتماع ان الدم اذ
 روي الى صه الالف بعض
 الوصول ولا حاد في ان
 يزل الى مالان في الالف
 فاي فاني في نداله نادان
 سوى التكرار لا فانه
 لان هذا الحكم قد سدر في
 اول الفصل في قوله والدم

والاصح اذ اسرحا في البدن فحار الى موضع لمحقه حكم الطهر قلب سانا لافاق اجتماعا
 في الان عند رفر لا بعض الوصول ما لم يزل الدم الى مالان في الالف اذ لم الطهر و ل ذلك انه وهو شاهد سوى على ما قاله
 فلا يبرر من سرح صاحب البر وانه تعالى في النوق (قوله واحبار السرحي) عار الفصح بعد بقله ار الدراره واحبار
 السرحي الاول وهو اول انه واذول عار الخ هو قول في يوسف ر كذا في الدراره قوله ولا مذكور في قول محمد
 ما قاله والاصح الاول فلما راجع (قوله والظا) هي الفرحة الى امساك روحا وسرها وهي في قولهم انقطع فلان اذ
 امساك عصا قال في الجهر سعط بل لانه اذ اذ في حلقه فاس العمل وصار فيها كالما والسكب بقطه ومعوطة كذا في غايه السان
 وقال انصاف هذا اي البعض اذ كانت البقعة اصلها دما وقد يكون من الاندما (قوله في هذا الفصل حسن الخ) قال
 بعض الافاضل انه ان الما في فروع الدم كما قاله بل لانه لا مذكور في صدر صددا (قوله وهذا للعلل بعضي انه امر اسفاد الخ)

رد في البرهان الامر لا يحوت بحسبه وهذا الاحتمال واحد وان في فتح القدر موضح الوجوب وكذا في المحكي قال بحسبه الوضوء
والناس عن سائلون (وله في ذلك مجموع كنه) اقول انفسه مظهر انما فيه ليس فيه جمع بل الطريق انه لو لم يحد لاسال بسبه
ويتم ما في مظهر ان الخارج اذا روي بالاسنل لاسنل الخارج مخرج فاداسه وشرح عن سائل اسنل روي ذلك
مما اراد انفسه موضح مع ان ذلك المسحوح في كل مر اذا جمع رعا كون سائر واماهد اقصى النفس بذلك ومنه ما مراه
مظهر واسنل ما القوي من مادا احد يحرفه اولي عليه رايه سمع في الناسه دري الاولى مظهر ان المراد الجمع هو الخارج
لور له قال في السراج مخرج مع جمع ماسنل فلو كان محسب لور كه سال جعل حدا واسا عرف ذلك بالاجتهاد وبان الطل
(وله لور له الخارج الى آخر كلامه) اقول فيهم في هذا حكم ما الجمع لو سئل في الرطاب وهذا فيه في الصبح والحكم فيها مع
الاسنل وعدمه فبالله هو السنل اذا اصابه الرب مبه ولو كان في محال كسر لاسنل لان المحل المصاب لا يزل منه الله
الا بال غير سائل وهو ظاهر وكذا في المحكي وكذلك اذا اصاب ما

(٢٢٢)

لا يحسبه على الصحيح وهذا
مسئله هي بها الاولى
وكبر السؤال
والسائل في رساله
لأنه يدرك حاصله وبذلك
انه قال بعد سرد القول
فهذا عاين ما الخصة
التي لا يسئل هو بسبه
ظاهر لانفس الوضوء
ولا يحسب السوء ولا
الخرفه الموضوعة عليه ولا
الما اذا اصابه ولو كان له
هو السنل مبه كون
ذلك السائل الخارج محسب
بافضل للوضوء ولم غسل
ما اصابه في اسب ولا يحور
لباحه الفصل حال سائر
فانه بافضل للوضوء محسب
ولا يصح به صاحب سائر
لان هو الذي لا سائر على رد

بافضل لوجوب الحكم بالنفس اذا لم يزل في طريقي عليه الطل باحار الاطبا او
لعلاب نزل على طلي السلي محسب ولو كان القوي الخارج فاحد يحرفه او كنه الباب فارد في مكانه
فان كان محسب بدر سئل لو لم يحد بسب نزل وضوء رافا وكذا في الا التي عليه رايه وراي مادم
ظهر ما سائر به يوم في كنه ذلك مجموع كنه قال في الخارج ولو اوجع مجموع اذا كان في محاسن واحد مدم
بعد اسري اما اذا كان في محاسن يحمله لا يجمع ولور له الخارج فبقب الله الى طلي الى الخارج
نفس قال في فتح القدر وحيث كان مضمنا اذا كان محسب لولا الرطاب سال لان النفس لور رد
سلي الخارج فبالله لا يحسب ما لم يكن كذلك لانه ليس محسب وفي المحط من القراءات فلا ان كان
صعرا لا يحسب كذا من الباب وان كان كذا من نفس كص الله اه وبقاؤه ان السلي في الكسر كون
سائر بالاول ولا يحسب ما مظهر في وضوء لم يري كانه قطعه اذا ضرب ولا ما يري عن موضعه لم يسئل كانه
الربني من رز الار واخاض في الخلخل من الانسان وفي اخر من النفس وفي الاصح من ادله في
الايم في مبه المحكي ولو اسنل في سبط ناهه كنه لم يجمع نفس وضوء وان ضرب فطر دم اسنل
اد وامان سال نفس وكان محسب لور صر لم يسئل فالوا اسنل لانه ليس محسب وانما هو مخرج رهو
محسب صاحب القدر انه لو اسنل في سبط ناهه محسب وهو محسب عند رهو الاصح كنه في فتح القدر
معه ما الى الكافي لانه لا يري في الخارج وسنله في هذا الحكم لكونه خارجا محسب وذلك
مع في الاسراج كما هي مع عده مفسر كالفصل كسب وجمع الادله المور من السب والما من بعد
نطق النفس بالخارج المحسب رهو ما في الخارج اه وضعه في العاينه ان الاسراج ليس مضمون
حاله وان كان سائر مبه فكان مبه غير مضمون ولا مضمون اه وهذا كنه مبهنا واسنل لانه
ما حادب مع مبه في فتح القدر واحسن ما يسئل به حادب فاطمه والناس اما الاول فصاروا البخاري

(٥ - (البحر الزاين) - اقول) قدر لو انظر لظواهر الحسول التي مع خروج النفس من صاحب الجسه الى تسلي الخارج مبه اوضحها
ادرك الوضوء لاسي بالحل في تسلي ولا موزوله مظهر ولا وجهه ماله حسبه لغيره على المبع ترك الوضوء فليس له محسب مع الوضوء
السائر انما يفتقد مع مراه السروط في مبه من فله احراز ان النفس الباطل هذا حاصل ما ذكر رجحه تعالى (وله وضعه
في العاينه الخ) اقول لا يذهب عنك ان تسبب العاينه لا يصادم قول سمس الا رهو الاصح وفي حاشيه اسنل رايه على صدر السائر مبه قوله
اذا عصر الفرحه قبل عدم النفس هي على احراز الظاهر به رايه انه ذهب صاحب السبب والاصح والكان السرحي الى ان الخارج
ماض كالخارج فاساعلى الختامه والقصد من العلقه وقال الا على رايه هو المحار عدي لان الاحاطه مبه ان كان الرق بالناس
الارل عسفه عسدي ان الخروح لازم الاسراج ولا يندس وجود اللارم عند وجود اللارم في محسب الناس حده لا يخله فافهم اه
كلامه واماره القول الاول ولان عليه النفس هي الخروح بالطبع السنل رايه في والناس على الله كوزاب عسقه لان في كل مبه
مخرج النفس بعد قطع الخلقه مبه رايه اعاع المانع حتى مراه ان النفس اذا كان محسب لاسنل الدم بعد سقوط العلقه لا يحسب ما نحن
فيه ليس كذلك لان عليه الخروح هي العصر فانه سمس في القدر مضمون والنس بسبه مبه رايه مبه في النفس في الاول دون الثاني اه

عن عائشة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله اني امرنا
استحاض فلما ظهر افادع الماء قال لا يمسك عرق ولتسبح الحصى فادأ فبات احدهم يدعي الماء
وادأ ادوبه على عاتقه فالتهمه فالتهمه فالتهمه فالتهمه فالتهمه فالتهمه فالتهمه فالتهمه
وما قبله من كلام عرو دفع ما به في الظاهر لانه كان على مساكاة الاول لم يكن منه من قبل الاول
فكان لا يمسك عرقا وحب الوضوء ما به دم عرق كل الماء كذا قال فاصل الخارج من السرة ليس
بالنجاسة مروي في رواية الظاهر سرياً وقس في الاصل والخارج من السرة ليس بالنجاسة مروي في رواية
سند وجوابه في المسألة من حيث الخارج من السرة اذ لم يظهر لكونه خصوص السرة ليس
بما روي في حديثه في الخارج من سرة ما روي في الحديث في المسألة فاصل الخارج من السرة ليس
وحكمه مروي في رواية الظاهر وعنه خروج النجاسة من السرة خصوص المجل ما روي في الحديث في المسألة
في غير ما روي في الحديث في المسألة فاصل الخارج من سرة ما روي في الحديث في المسألة فاصل
في سرة مروي في رواية الظاهر وادأ صار في الظاهر فصار اذ اذلا وحده عليه خطاب الوضوء وهو
ظاهر الاعضاء الاخرى وادأ صار خروج النجاسة من غير السرة مروي في الحديث في المسألة فاصل
لما استبرأ من الفرج السلان او في الفرج في القي مع ستم استبرأه في الاصل فاحسب بان النجاسة
بالخروج وحده من الناطق الى الظاهر وذلك الظاهر في السرة مروي في الحديث في المسألة فاصل
وضع لعنه الظاهر لان مروي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
وحده من سرة ما روي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
فمروي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
الخارج من غير السرة مع محله في الخارج مروي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة
كقوله ما روي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
واحد في حديثه في المسألة فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
انه لا يمسك عرقا فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
فالظاهر انه مروي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
مروي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
سري لا يمسك عرقا فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
لأن خروج النجاسة من السرة مروي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة
والنوع ما استبرأ من سرة ما روي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة
لا يمسك عرقا فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
اذ اذلا وحده من سرة ما روي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة
امانها من الوصول اليها وهو المروي فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
كبر او حده من سرة ما روي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة
حكمه في النجاسة مروي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة
ما اذا كان في الراس او في الخوف من النجاسة مروي في الحديث في المسألة
ان في بعض النجاسة مروي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة
مروي في الحديث في المسألة فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره
كالرأى وما يمسك عرقا فاحسب بان النجاسة بالظاهر وانما ظاهره

وادأ بانما لم يمسك عرقا
ما في به فاصل فاحسب بان النجاسة
افسول اي لم يمسك عرقا
ما وحده من سرة ما روي في الحديث
الاول وكان مراد به مع
قوله ان سرة النجاسة هي
الخروج بالظاهر والسلان
ل النجاسة هي كونه خارجا
عنها وذلك من حيث مع
اخراج كذا في السرة
وبدل عليه ما ذكرنا
في ان جميع اذله المروي
من السرة والنجاسة مروي

وفي ملافا ولومر او علما
او ط اما ويا لانها

نفس النجاسة بالخارج
النجاسة وهو بان في الخارج
(قوله ويصح في المخرج
وعنه) اقول قال في سرة
المسح والنجاسة مروي
الرواية انه يمسك عرقا
النجاسة وبدا حلها في
مروي في الحديث في المسألة

(قوله ولو كان علنا الخ) الصمير وراجع الى الصاعد من الخوف فهو معادل قوله ما بالواضع في قوله لو كان صاعدا من الخوف ما بالوا
 لو كان علنا ما بالوا في الراس فانه لا معنى لاسما لا يصرح عن كونه دما كجاء في المسه وصرحوا في المسح وراسم الخلق فصار الخافض اهدا
 ما دما فاما ان يكون في الراس اذن الخوف لا لا او علنا قالوا لاساركون في الراس منصف اعاقا وان قل والصاعد في الخوف كذلك
 عددهما وعدده ان من الهم والاعلى للزمن في الراس لا معنى لاسما فاذن ذلك الصاعد من الخوف لا معنى لاسما فاما الا ان علنا الم كجاء
 سرح المسه (قوله وظاهر كلام الراس ان الهم الصاعد من الخوف الخ) اعترض على انه لم يلق في كماله عنه عامعا لم يجد ذلك
 في كلام الراس بل في كلام (٣٦) طلقا عن قد اذ حللوا له واول قول قال الراس بل في راسا ان راسا في

الرأس منصف بل او كبر
 باجماع احتجاجا وان صعد
 في الخوف فردى عن ابي
 حنيفة مثله وري الحسن
 عنه انه يصر من الهم
 وهو قول محمد والشافعي
 كان علنا يصر في الهم لانه
 ليس بدم واعاقا وسودا
 اذ يصر وان كان ما باله من
 وان قل في قولنا اذ علن
 عنه النصف وان سرح
 في الخوف فقد ذكرنا
 والسبب في جمع مفرقه
 عاصله واحدا في الزمان
 فيه اه قد ذكر حكم
 ما علن عليه الراس في مال
 هذا اذا سرح من بعض
 الهم فان سرح في الخوف
 الخ فراد بقوله فان سرح
 في الهم لا يصر كونه
 علن عليه الراس بل ليس
 قوله فقد ذكرنا عاصله
 الخ فان الذي ذكرنا عاصله
 الهم لا يصر هذا المعدلان
 عاصله ما اذا كان ما باله

او ما عاصله الهم ولا الذي علن عليه الراس لا يصر وانه ان يكون مل الهم فمل ان مراد ما ذكرنا وان
 مراد بالليل ما لا يصر الهم بالسكر ما ملو على ان الخارج من الخوف لا يحاط به الراس الا بعد وصوله الى الهم لان الراس يحاط به الهم لا الخوف
 ومهدا فانظر الفرق بين الهم والخارج من الهم بالخارج من الهم اما كان سلاسه نفس الراس في علن عليه الراس
 دليل سلاسه بعضه بخلاف الخارج من الخوف فانه لا يصل الى الهم الا اذا كان سلاسه نفسه فافرق بينهما واصحح به يرجع كلام الراس بل في
 على كلام ابن مالك و يظهر ان اطلاق كلام السارح في محل المسند فلم يكن كلام الراس بل في محال القول والله اعلم (قوله وما لم يخرج
 منها كالمهم الخ) هذاني عن الخارج من الخوف المحلط بالرأس اذ حكمه حكم الخارج من الهم كما قلناه

والاصح قول محمد لان الاصل اصاب الاحكام الى الاسباب راعاها في بعض الصور لا ضرر كذا
 بعد الزلزال اول اعصار السيل في الداحل لان كل ثوب وسر في الارض راعاها الخلس للعرف
 وفي الاعصار الصور للوع الضرر له محمد المسئلة على انه اوجدها من بعد السيل والخلس
 او بعد اذ او بعد الاول دون الثاني او على العكس في الاول مجمع ايضا وفي الثاني لا يجمع ايضا
 وفي الثالث يجمع عند محمد وفي الرابع مجمع عند اني يوسف وقد ساوى كتاب العصب ليعايرهما
 في الخلس وان يوسف اعاد السيل وهي رجل برع حاسنا واصح ما من ما عاها ان اعاها في ذلك
 اليوم يرا من الصبان اجاعا وان استعطف قبل ان يحد حاتم في وضعه ولم يمه فاعاها في اليوم
 السادس لا يرا من الصبان عند اني يوسف ^{لهما} وهو جرداها له فلما لم يرد له حتى نام لم يرا بارد
 اليه وهو نام بخلاف الذي لان حاله وحال الذي نام رها لما استعطف وحال الذي استعطف ولم يرا
 بارد الى النام رعد محمد يرا لانه ما دام في مجلسه ذلك لاصبان عليه وان سكر يومه ونعته ان نام عن
 مجلسه ذلك ولم يرد له حتى نام في موضع آخر فوجد له اليه يرا من الصبان اجاعا لاحد الخلس
 والسبب كذا في السراج الوهاج مره الى الواقعات لم يذكر لاني حسنه فيها ولا وقال فاصح في ساوا
 من العصب لم يذكر في هذا السال قول في حسنه فان الصحيح من مذهبه انه لا يسمع الا بالمدح مل
 اه والذي يظهر ان احاد في سبله العصب ليس ساء على احاد السيل والخلس فان اليوم ليس ساءا
 في رواده ل السيل فيها اعاد اول صاحبه لكن ان يوسف نظر الى انه لما اوجده نام ما استعطف
 وحال الذي لم يرد له وهو مستعطف ولم يرد حتى نام ما يرا ويحدث اني ما دام في مجلسه لم يسمع وقد
 سكر لبط المده لاناس في فلانها وهي فيص المم وكسر العنبر كسر المم راكبان العنبر كذا في شرح
 الهند (قوله يوم مصططع رسولك) بيان للواقعات الحكيمة بعد الخلق من حالها واستعمال الفعل
 عند الانسان لاحاساره ومع الخواص الظاهر والباطن عن الفعل مع حالها واستعمال الفعل
 مع قيامه فيذكر العدد اذا الخلق وللعلم في اليوم طر به ان ذكرهما في النسيب وبعده سراج
 الطمانه احدا ان يوم ليس سافيا اعاها ليس ما تلاعبه التام فاقم السيل الظاهر مقامه كذا
 السيل وكذا اذا دخل الكسب منك في رصوبه فنه يقتصر رصو دخل من العاد عند الدحول في الخلد
 ما سره الثالث ان عهده فاصح في السراج الوهاج الاول فاحاز اثر على مصعرا عليه لانه لو كان
 بافلا لسوي روجوده في الصل وحارها في النوسج ان عهده ليس سافيا ايضا فنه نظر
 ولما كان اليوم مظنه الخلد اذ الخلك على ما سمع في بعض الامورا على الكمال وهو في المصططع
 والاصططع رصع احب على الارض يقال صمغ الرجل اذا وضع حسنه الارض واصططع عليه كذا في
 الاصحاح ليس به السلي على فده والنام السلي على وجه راما نام واصفا الله على عهده
 وصار به المك على رحه واصفا طم على عهده لا نفس رصو كذا في الهات والمراج وعرا في
 في القدر الى اليسر موم في سرها يوم وبعده راسه على عهده من هذا الخالص في البحر انه
 وفي اعاده لنام عدا او صاعا له على عهده المك هول سمع له التوضو واول ان يوسف لا رصو
 عليه هو الاصح اه فادان في المسئلة احدا من الصاحب ان ما في الهات وعبرها فاد صمغ اطل
 في المصططع قبل المرس اذا نام في صده مصططع رصه حاف والصحيح النفس وقبل لان يومه
 وعدا كدوم الصحيح وعدا ما لم يرد له فلما سكره فان كان معنى ان جلسه فكيف عن المخرج
 كذا نام على احد ذركه ومعه على احدى قدمه فنه نام في رصو المصططع فذلك ما غل به في
 الكافي ان كان معنى ان يسط قدمه من حاسر لطن الله الارض فنه اعاد ما في كافي الخلد موم

(قوله ويصح في السراج
 الوهاج الاول) وقد
 الفد ان السلي عن
 سجنه وانما رصع هل
 بعض وصو باليوم
 فاحا لعدم العصب سا
 على هذا قال من دسالي
 ان اليوم بعده فافس لم
 صر رصو من به اندرب
 اخرج بالنوم اه اقول
 وهذا حسن من قول السراج
 معنى ان يكون عهده اي
 اليوم بافلا ايضا
 فنه ما رصع اذ ما لا يحلو
 عهده التام لم يسمع حوده
 لم يسمع فالتزمه واول اه

يوم مصططع رسولك

(قوله فادان في المسئلة
 احدا من الصاحب)
 قال في اقول معنى ان
 قرب اليه على وجود
 الاسم ^ك وعنه يوفى
 من الهات وهو يابح ذلك
 من بعد صاحب الهات
 واذا لم يسل سوله واصفا
 الله على عهده واظفر
 سله الرب فامل (قوله)
 وقبل لان يومه فاعدا
 كدوم الصحيح) سواء
 لان يومه طمعا لان
 الكلام فيه

فهذا لما كذا في العائنه واما العنقار و قد كرم من الوافق لانه من سان حقه وحكمه
 اما الاول و هو آفة موح بالاحتمال بالعقل تحت اسمه - اما الكلام فاعدا لانه لا يصرب ولا
 سم واما الثاني فقد اختلف في حله اذ قال في اصول حر الاسلام وسم من الاء والمبار المعنى
 والبوصح انه كالصبي مع العقل في كل الاحكام فوضع عنه الخطأ وفي القوم لا يرد بذلك في ان
 حكمه حكم الصبي مع العقل الا في العبادات فانما يسطع عنه الوجوب به - اما في مباحي وف الخطأ ورد
 صدر الاسلام انوال السر بانه نوع - و من جمع الوجوب لانه لا يقع على العوائف وفي اصول النسي ان
 المعنى ليس بمكاتب اذ العبادات كالصبي العاقل الا انه اذا زال عنه موحه على الخطأ بالاداء حالا
 و ما ملصق اذ لم يكن فيه حرج كالعقل وقد صرح بانه معصى العاقل دون السكر وان لم يكن
 مخاطبا فاجل كالنام والمعنى عليه دون الصبي اذ ابلغ وهو اقرب الى المحقق كذا في شرح المعنى
 للهندي وظاهر كلام السكندر الا انه على صحة ادائه اذ اذاب اما - له مكاتب اظهر وكذا لم
 به له مكاتب لانه - له كالصبي العاقل وقد صرحوا بصحة عباداته ففهم منه ان العبد لا يصح الوصو
 وانه سبحانه الموقوف (قوله وسكر) اي و مضمعه سكر وهو سرور - له على العاقل انما سرور بعض
 الاسباب الموحه له فمصحح الانسان عن العمل وحب عقليه من غير ان يله ولباق اهل الخطأ
 و له ان يهر له و كلفه ح زوال عقليه نظر بن الرزق عليه والمحقق الاول لما ذكر الحكم الترمذي
 في نوادر ال في الراس وسعاعه الصدر والغلب فالسكندر في نوادر ليدبر الا و ر وغير الحسن
 من المصحح فاذا ربح الجرح لخص ابره الى الصدر حال سبه و بن زوال العقل في الصدر فذا اقل من دفع
 الغلب دور العقل فسمى ذلك سكر لانه سكر حاشي يسه و بن العقل وقد اختلف في حد هه في
 الخلاء والولوات والنساع وعله في المذ راب والنسي عن صدر الاسلام وعرا مسكن الى شرح
 اما سوط ان حد هو حد في وجوب الخلد وهو لا يعرف الرجل المزا وقال سمن الائمة الخلواني
 هو من حصل في سبه اذ لم ويحج في المحسوس شرح الوفاة والمصرا وشرح مسكن فالواو وكذا
 الخواص في احب اذ اختلف بالنس سكران وكان على الصفة الى فليكتب اسمه وان لم يكن محال
 لا يعرف الرجل والمزا وقد ذكر ان وهان في مضمونه ان السكر طلل الوصو والصلا وهو
 يجوز على انه ربح السكر فقام الى الصلا فل ان نصرا الى هه الخلاء هم صاري اسما الى حاله لو سبي
 فها سكر (قوله في هه مل بالغ) اي ربه مضمعه ففهم وهى في الله ربه وهوان يقول هه
 و هه - ي واضلا حاما يكون مسموعه و طبرانه يداسه ولا و ظاهر كلام المصنف وجعاه ان
 الله - ن الاحداث وقال بعضهم انها النسب حديد فانما تحت الوصو هه اعفو به ربحا وهو ظاهر
 كلام جاء مهم القاصي انور بذلك في الا برار وخوموا في الناس لانه النسب حاشي حاشي
 هي صوب كالتكرا والكلام وفائدة الخلاف ان جعلها تحت مباح حوار من المصنف معها كسار
 الاحداث ومن اوجب الوصو عونه حور من المصنف معها هه اذ اختلف وفائدة في مراح
 التبرانه وسمى ربح النسي في موافقه الناس وسلمه مما سال من انها النسب حاشي ولا سمنها
 و واقعه الاحداث فها على ما روي للنس فيها الا لا امر باعاد الوصو والصلا ولا يرم منه كونه ان
 الاحداث ولذا وقع الخلاف في هه النام في الصلا ويحجوا في الاصول الفروع انها لا تنقص
 الوصو ولا سطل الصلا ما على اسمائها وحب اعادة الوصو نظر بن الرزق والقوه والناسم للنس من
 اهلها وهه ابرح ما ذكرنا لكن سوى حر الاسلام بن كلام النام في هه في ان كلامه ما لا طل

وظاهر كلام المصنف
 وجعاه الخ) وهه كفا في
 الهمان ظاهر كلامه الثاني
 بدليل قوله بالغ اذ لو كانت
 حد لا يسه وى فيها بالغ
 وعسر (قوله وفائدة
 الخلاف الخ) قال في الهمر
 و هه ان ظهرا صافي
 كسائه القرآن واما حبل
 الطواف بهذا الوصو وهه
 ردد والحق الطواف
 بالصلادون بانه لا يجوز
 و صدر (قوله وسعى
 ربح النسي الخ) ان في
 الهمر بقوله ولذا ربحوا
 عدم النسي نهيه النام
 اه لسكن اورد ان قد
 بعض الاحكام والنسي

وسكر و هه مصل بالغ
 اذ انب من مجموع احكامه
 والحوادث ان الا من ورد
 باظهار الوصو في حق
 الصلا فقط ولا يمكن فاس
 ه الصلا عليها لم يلزمها
 للناس ولا انما الوصو
 في حق الصلا لو حو
 الحثاه هه على الصلا
 واوردا ما انه يلزم على
 سدا القول انه لو ادى
 الصلا لم يكن فيه الا
 الحزمه فقط مع وجوب
 الاغا وهذا اطلاق للذهب
 لموافقه الناس والخلاف
 انه انما يرد ذلك لو كان

في هذا القول وجوب اعادة الوصو وراجع هه ونس كذلك بل معناه كما علمنا انها مطلقه الوصو
 في حق الصلا وان لم يكن حاشي ل (قوله لكن سوى حر الاسلام بن كلام النام في هه) حسدا لا يحل لهذا الاستدلال هه في ل

وقد بالغوا لان في الصبي لا نفس صوا لكن طفل صلا له كذا في كثير من الكتب وبني
 السراج لو صاح الاجماع على عند نفس صوبه وه ستر قصد كفي معراج الدرايه ان في المساله
 لانه اوال الالما كرماء الثاني عن عجم الا البخاري عن سلمه من سداد اهمه من الوصو
 دون الصدا لئلا من اني السام اسفلهما الا ان قال لما كان التولان الا حيران صعبين كما
 كالعدم حذاول اهما ارحب اما الوصو عونه ورحا والصبي ليس ن اهلها والا ووردي
 صار كاله فمضمر عليها ولا ينعدي الى صار الحار وسجد ليدرو وصل الصبي وصل الثاني بعد
 الوصو على احدى الراسين وصل السام على احدى التولين وهذا كما مدسار قال الا انه اللابه
 لا نفس اصل فاساعلى خدمه قصها سارح الصلا وا ان الصامس ذاك لكن ركبا فبماذا كاتب
 السهم في دابر كوع سجود مما كتب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلا وسيدا بين رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس اذ دخل رجل فعدى في حجره وكل من اصر صرر ففعل كثير
 من القوم هو في الصلا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم من صحت ان بعد الوصو والصلا
 وما في فتح الصدر وما قبل ما به لا يظن الصلح الصلح حله في احب عه ما به كان صلى
 حله الصالحون والمؤمنون والاعراب الجهال فالصالح لعله كان نفس الاحداث او الما فبين
 او نفس الاعراب لعله الخيل سلمه كمال اعراف في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو بطر قوله تعالى
 ويكول فاما فاهم تركه كازا صحنه باله والى الصانه رها ما بحسن الظن هم رضى الله
 عنهم والا فلنفس الصلح كبر رهم لئلا ن اصغار عههم من ولا عن الكبار على به سدر كونه
 كبر انه والمعول في الاصول ان الصلح به مدول فهم حفوظون من المعاصي وقصدنا به لان
 الصلح يصح الصادق كبر الخا هذا اعله وعور اسكان الخا مع فتح الصادق كبرها في ارفع اوجه
 كذا في شرح المهذب وهو في المعاصم في العله به وهي من افراد في الاطرح ما كان مسمو له عطا
 وحكمه انه لا نفس الوصو بل يظن الصلا واما التسمير صوما لاصوبه اصل ما ن بدو اسانه فقط
 حك ما به لا يظنهما لا به صلى الله عليه وسلم يسم في الصلا حين اناه حذر بل عليه السلام واحذر ان
 ن صلى عليك من صلى الله عليه بها عسرا كمال السامع وقال حار من عذابه ما را في رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الا سم ولوى الصلا كين اناه والصانه وطاسر كلا من الدم في الصادق عكر كرو
 ولما قال في الاحبار ولا حكم بل يسم وقد را سقى كلام بعضهم انه لوا في تحرق من من الله به انقص
 وصو علم نعم من الحد لانه اذا وقع به وقع كله فبما الوضوء على ارتفاعه فجمع ان كلا
 مهما لا يسم من اه وقد قال ان الحكم وهو النقص معلى بالله في اذا رحد بهما لا يوجد الحكم
 لا نقصه لما عرف في الاصول ان المبروط لا يورع على احوا السراط فوله لانه اذا وقع به مجموع
 كذا لا يحمي (قوله وسائر فاحشه) يعني ان في الواس الحكمه السامر الفاحشه رهي ان سار
 امرا به مجرد من ولا في رجه فرحها ن اسار الآله ولم يرد ولا ولم يسمط بعضهم امرا الفرح
 والظاهر اذ لم كذا كرا ما في لكن المعول في السدا ح ان في ظاهر الروايه من اني حمله ران
 بوسع لم يسمط مما سها وسمط ذلك في الوا رود كرا كرا ايضا اه فعلم ان ظاهر الروايه عدم
 الاسراط وكذا كرا في السامع وقال روى الحسن انه يسمط وهو طاهر اه فعول ن قال الطاهر
 الاسراط اذ ارم من به الدرايه لا الروايه وفتح الاسطحا في اسراطه ن ان كرا ن طاهر الروايه سسمه
 والصامس ان لا يكون حذاه وهو قول محمد لان السب اعاناهم مقام المسب في وضعه لكن الوقوف على
 المسب من غير حرج والوقوف على المسب هنا يمكن بلا حرج لان الخال حال سفته ولما حله الى الافامه

(قوله هي ارا اوجه)
 المذكور هنا لانه اكس
 وحده في بعض السج
 وتكون كسرهما

وسائر فاحشه

(قوله والله له فضل)

عامة الخ (الظاهر) العامة على العادل الخارج من الله ابن ظاهر واما الخارج من غيرهما فله ان الصريح ان المالكين حديثا لا يكون عينا كما سباني وقد سار في مانه السان الى الخواص عناه الطائفة عليه له لما انه عند مجرده الله عن او بر يد حقيقه القوم له لا السبعه (قوله ولا سانه ما في السراج الوهاج الخ) قال الزملي لان لما الاول المراد به الذي ماديته ن السند (قوله اذا كان

لا يروح دود وروح وسد ك

باطن الاصابع) المراد بباطن الكعب وما يتبعها من الاصابع لاحصا من الاصابع كما قال القاضي ركن الساعى في المصاح ومن فرح اخا ومجمل فطه بطن كعب والمراد بطن الكعب كما قال في ربه ما ستر عن دود وضع احده في الزاح من على الاخرى حيا في السرفال وروح بطن الكعب عبر كرس الاصابع وما فيها وحرفها وحرف الزاحه واحصا الخكم بباطن الكعب وهو الزاحه مع بطن الاصابع لان السند اعاد كرسه

وجه الاستحسان وهو قولهما ما روى انما السراج العسل سال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اني اصنع و امراني كل في الاجتماع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نوصوا بركه في كذا في الدواع وانما اعلم ان هذا الحديث ولا به من حديثه منى ح هذا الحديث العالي كذا حتى في مقام رجوع الاضاظ والاصل ان في الظاهر موم ام الامر الاطن وذلك نظر من مقام هذا الما من مقام صروح المحسن كذا في النصبي وفي احصا منى ح هذا رما الى قارى الى انى روى عن اصحابه انه لا يرضى ما لم يظهر في هذا الصريح لانه مدعى هذا الصريح قد صرح في النصه كما انه سارح منه ان الصريح وهو ما ذكر في المتن وفي فتح القدر رما الى النصه وكذا السار من الرجل وان لم وكذا في الزحان روح الوصو لم ما وفي روح من الصلى معر ما الله الا ان الوصو مح على المرا من السارح ايضا قال ولم نص على الا في النصه وفيه ما ل فاهم بد كروا في مناسر الرجل للرا على قولهما ادعى الرجل اه وقد يقال لاحصا الى النصه على الحكم في المرا من المعلوم ان كل حكم من الرجال مدعى الا لاهن صفات الرجال الامتنع عليه قال في المنصبي الاصل في النساء ان لا يدكرن لاهن منى حاطل على الا وولما لم يدكرن في القرآن حتى يسكنوا قبل قوله الى ان السليق را لاهن اذا كان الحكم محصورا من كسبه الصبر الآمن في العسل اه ولا به بدوى كمن من عاراباه من الما من الصاحبه من الوصو ولم يدوا ووصو الرجل فيكون وصو ساددرو كمنى ح (قوله لا يروح دود وروح) الزعم عطف على صروح عن اى لا يرضى الوصو صروح دود وروح فده لان الدرد احارح من احد السليق من الوصو ولوى منهم من له راحة الاول ان الدوده لا يحصى فليل له يكون هارح صرحا وقال الله قال لعنه وقلل النجسه اذ خرج من احد السليق اقتبس الوصو ومن سرحه من راحه لاني ان الدرد ح وان ووطا هرق الاصل را الى الظاهر اذ اسرح من السليق من الوصو كالزعم محرف عن السليق كذا في العرق انما ان الدرد في الخرح مدرك والاعم فصار كالأصل من المصنف فله من بعض ما في السليق تتولد في راحه محسوس في الخروح كذا في الخرحه في احدهما واخراج من السليق باس ووه ما به لا فرق بين الدود الخارج من الدود والاصل والد كرويه سدفع ماد كمر صدر السرحه من الدود في الاحليل لانه من وان الدود من الله في راحه احدى المساح رى مرح مسكى رما الى الدرد ان كان الما سدل من الخرح من الوصو ولا سانه ما في السراج الوهاج انه لو سدل الما في الخرح م صرح له بعض كذا في مادي بامل (قوله من دكر) ما نزع عطف على الذى لا من الوصو من الدود وكذا من الدود والفرج مطلقا فله ما في فان السرح واحد من الدود باس لوصو ا كان بطن الاصابع واسدل النورى في مرح المهد عار وفسر من صغوان ان الذى صلى الله عليه وسلم قال اذا من احدكم دكر فله وصار ح د حسن رواه ما في الموطا نوادير الترمذى رما مانه اما مدعى واما رواه الجماعة صحاب السليق الا ان ما عمن الترمذى عن عمنه من بعض منى ح طلق ابن سلى عن ابنه عن الذى صلى الله عليه وسلم انه من عن الرجل منى ح في الاصل فقال سلى هو الا ليعمل وقد رواه ابن حبان في حجه له الترمذى عن عبد الجود احسن منى ح روى في هذا الباب واصح روى الطحاوى ايضا وقال هذا حديث مسند الاسانديه بطريق اسانده وهذا حديث صحيح معارض حديث مسند مسند روى روى ح د ساطق على حديث مسند فان حديث الرجال اقوى لاهم حقا لا لم واحد لا ولهذا احب هاده امرا من شهد رجل وقد اسند الطحاوى

(قوله له) اسم المرم ومن فحوا فدا حلا وهي قلعة من المدن والقصور لم يصح لها في لا سال واوصو وادله في آلهه قط من
 بناحت في النفس اه مر عاب (قوله لا يظهر رسمها) اي سدد و سدد القلا انما هو صراطا غير من باب السد
 أمهله يظهر فله انما طام اعتمت حتى ممر الرجل الذي بالسكن (قوله) اسم المدن يقع على الظاهر والباطن الخ) يدل
 السجلا اندى الحق في من العرب ستر ان المدن في المكاب الى الاله قال رحسته هلا من والعن راند والرجل سار حله داخل
 ساعرا اه (قوله من غير معارض) (٤٦) معنى قوله ساعرا ما الساني (قوله كانه) اي ما عن اتي هر ر الخ) الظاهر

احوه فوصفه عند كدي العرب وقال الذي روى انه يفتح العن صله العنان السج واضح واسير
 عند اهلنا والصم هر الذي نسمعه لها خفا اوا كبر سم اصطلاحا هو لا اي الاول القوي وهو سسل
 المدن وقد يسم سيرا سل بالمع له وسيرا وامازكه فهو واسله الى في جميع ما كان اساله عليه
 من المدن من سرح حمر راحد حتى لو يصب لم يصبها الى لم يجر العسل وان كاتب سمر لعله
 تعالى ان كسم حسا فاطهروا و امر الله سبحانه وتعالى بالظاهر بصم الى لان اصله يظهر فاذا غلب الي
 القلا العرب المخرج حتى عرف الوصل لسوصلها الى الطاق فصار اطهروا وبعض من لا حمره ولا
 دوانه سيرا بالظاهر وما ذالك الا حمرانه من العرب كذا في مانه السان وهو يظهر جميع المدن و ام
 المدن يقع على الظاهر والاط الا ان ما سندا وقال الى السارح من قصه النص وكذا ما عسر
 لان المسمى من كالمع كذا محل العن فان في علمها من المخرج ما لا يحكي فان العن سرح لا سسل
 الى وقد كف نصر في مكافئه في الصحابه كان عمروان عباس ولهذا لا يسل العن اذا اكسحل
 ككحل عين ولهذا وجب المصم والاسناب في العسل لانه لا سرح في عساها فاسما لها نص
 السكاب من سمر معارض كجاسمها اوله صلى الله عليه وسلم تحت كل سعر حانه فلو السع واعوا
 ا مر روا اله ندى في غير هار من السمر طاهر الخلد خلاهما في الوصو لان الواح سسل
 الوجه ولا سم المواحه بدا حياهما واما قوله صلى الله عليه وسلم عسر في النطر ود كرمها المصم
 والاسناب لا تعارضه اد كرمها من المطر لا في الوجوب لاسم المدن وهو اعظم منه قال صلى الله عليه
 وسلم كل ولود تولد على المطر والمراد اعلى الواحها على ما هو اعلى الاقوال وهو على هذا ولا حاحه
 الى جل المروي على حاله الخلد بدليل قوله صلى الله عليه وسلم انهم ما فرسان في الخانه سنان في الوصو
 كانه يعني ما عن اتي هر ر انه صلى الله عليه وسلم ل المصم والاسناب لانه لا ما فر صه لكن
 ان بعد الاجاع على جرح اسنابها وهو ضعف كذا في فتح القدر والمراد اعلى الواحها الاسلام لكن
 قال ابو نصر النوسي كما قلده الحاي الحصري لا يصح ان يقال ان المولود تولد على الاسلام لان
 حكم اسلامه من قبل ان يولد الى عمر ولا سرحه ل ه ما انه تولد على الخلفه الما لاله الاسلام بحسبه
 لوطار الى خلفه وبكرهها على حسب ما عاينه الله على ربيته تعالى ووجدانه ولو ربها لها
 احوا عن المصم لاصاوعن اتي فوصف الا ان جهم في الواح اب لا سرح بالسمر على وجه الله
 اوعر ما لم يحه وها حط كذا في الخلاصه وقد يقال ان الاحوط الخروح ووجه كونه احوط اقول
 ان الملح من مرط المصم والصحيح انها ليست بسرط فكان الاحساط الخروح عن الحداه لان
 الاحساط العمل باي اللان واوامها الخروح ما على الصحيح كما لا يخفى ولو كان سه محوفا

ان على معنى سمر تعود
 الى الخامل للجمع من
 المندري قوله فدا حله الى
 جل المروي والمعى كان
 الخامل قد بالحد
 اسي اسدل به مروي
 عن اتي هر ر صلى الله
 على عبد نامل (قوله
 والصحيح انها ليست
 بسرط) الاولى بذكر
 المسمى لانها و دان
 على الملح (قوله فكان
 الاحساط الخروح عن
 الخانه لان الاحساط الخ
 اقول سمع عليه السلام
 المسمى فاما على سمر
 لا يمدى ذكر وكذا نحو
 السارح في المهر فقال في
 يكون هذا وحها لكون
 الملح احوط ولا اري هذا
 الا ان طعن المسلم بل
 الوجه هو ان الملح سارح
 عن العهد يعني بخلاف
 عسر وهستا وهو معنى
 الاحساط اه قلت وهذا
 معنى على ما في بعض
 النسخ من سقوط قوله

وقد قال ان الاحوط الخروح عن قوله كذا في الخلاصه واما على
 ما في عامه النسخ في وجود ذلك فارد ذلك فيكون قوله ووجه كونه احوط اي كونه الخروح بدون الملح احوط بوجهها لعله وقد يقال
 الخ لا لكلام الخرحه وتكون ذلك العمل باي الدليل لان الصحيح ان الملح ليس مرط وصحيح لكونه داله وحيد ولا يلام
 على السارح ولا عنار واما قول صاحب الملح قلت بالظاهر الاول لانه اذا لم يمح سرح عن الخانه على قول ولم يمح على آخر بخلاف
 ما اذا حاه يمح عها ما الخ فهو عسر وافق لاذ كره السارح من معنى الاحساط على الصحيح ل هو معنى على ما قاله صاحب
 النهر من انه الخروح عن العهد يعني كما هو معنى كلام الخرحه فاهم

اربع اسانه طعام او ن رطب خرمه لان الماء لطيف يصل الى كل موضع - سا كدائي النجس
 موهل ذكر اسند السند حسام قدس في وضع آخر داكن في اسانه كوابس في الطعام لا يمر به
 ما لم يخرج سرى الماء عليها في ماري الحلي راحته في المذهب حارب بغدادا حسان بن ابي
 وفي راجع الدواء اذ صبح انعمه والشرى الناس في الاف كالحرب المبرع والندس مع عبا
 الاسد ان كد اشد السند والصبح راحه في راجع والرب والنفس في الصبر لا مع لان الماء سنده
 وما على طر والسماع مع وقيل لا سمح للضرورة قال في الصبر بارعله الحصى السجج انه لا فرق بين
 الغروي والمدي انه ولو بقي على حسد حر يروح ويوم داب اي دونه لم يزل الماء عنه حارب
 طهاره حارب من الرطب واحام الصغرى ولو لم يكن رطب قد حل للماء الصغرى من راحا
 كاسر والادوية كدائي في القدر ولا سكبي في ادخال في سوي الماء وحسب عو كدائي سرح
 الوفاة يدخل البلد اسكنه على ما ينسب ويصل فرجه الطمانح حوامي العسل وسه في الوصو كدا
 في الحيلة لا به كهم لا يدخل اسانه ما في فلها وده يروك في الانسان فرجه فربا راسع فسرعا
 واطراف الفرج منه ملحة الا الطرف الذي كان يخرج منه الدم فانه يرفع ولا يصل الماء الى ما تحت
 الفرج احرار في معنى العسل كدائي الا واول لا في اللب وصله الهندى اصا حور للجب
 ان يد كاسم اسنه تعالى وما كل ويحرب اذا عجمس هكذا في في القدر وطاهر اذ لا يجوز له قبل
 المصصة السكندر في الزور به ما بعد ان سدا على رواه عنه الماء المسعمل ولعلها ومحل الجذب
 صرب الماء قبل المصصة على حده السه ران لا على وجهها ولا يشارب الماء المسعمل وانه عجمس انه
 فسمي على الزاوية الحمار المسجحة التي بها ن طهار الماء المسعمل في سماع السرب سطلها وسداد
 معان انفس الماء عن العنواجم وان يكون الى اللطيف او الى الطاسر والمغول في فاوي فاصفان
 الحسب اذا اراد ان كل اسرب فالمسحبه ان سل يده فوق وان رله لا يماس راحه لغواي الخاص
 قال فيهم هي والخسب را وول بعضهم لا يصب به لان الماء يصل لا رلر تحاسه الحصص عن السهم اليد
 عذرف الحياه اء فاحتمله وللجذب ان يعاودا هله على ان سلا الادا احمل فانه لا يأتى اهلها ما لم يغسل
 كدائي المسقى وافرعه عليه في فيج القدر ويضع في سرح منه المصل ما ن طاهر الا احاد به همد
 الاستصحاب لاني اخوار الما من طاهر كلامه ويحور بل السله في العسل ن عصا الى عوادا كان
 سقاطا لحدف الوصو ولا يصرف ما تنص من عسل في امه عخلات بالو فطر كا في الاما وسأني علمي
 محب الماء المسعمل ان سا الله تعالى واما مراطة فانهم ن مراطة الوصو واما حكمه فاستباحه ما لا
 محل الا وما ينسبه وآقا به وضعه وسده فساق في مسيله ساء الله تعالى لا اس باراد حدم مسمل علمه
 والسكيم على بعض ما يروى بسلم مساده من ساءه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عس من
 السطر من السارب واعفا المجره السوال واستبان الماء وقص الاطعام وعسل النراحم وتعب الاظا
 وحلي العابه واستفاض الماء قال مص ساد رواه وسب العاشر الا ان يكون المصصة وانتعاص
 الماء ثمانى والسداد اليه الا بعد ان رولا ساض البول فصب اسعمل الماء في عسل مفدا كبر وقال
 الخويزي لا تمتص وهو بوج الفرج ما يبل لسبي عنه الوساوس فاباره السطون ذلك حاله على الماء
 ووصرح بذلك ساعيا كسهم لكن قالوا ان هذا الحيلة ما معه اذا كان التهدد من ساعيا لم يحف
 اللبل اما اذا كان بعد ادوح البال سمراى فلا تعد الوصو والاستعداد حلى العابه سمي استعدادا
 لاسعمال الخدم وهي المومى وسوسه والمراد بالعابه السعرق في ذكر الرجل وخو الى السر ولعنا
 لمعنه ففرعا والنراحم فيج الماء والحلم جمع رجه نصم الماء والحلم وهي عنه الا صانع ومصلها كاه

(قوله ويحل له حب سرب
 الماء قبل المصصة على
 وجهه السالط) لما في
 وجهه الفرق بين ما اذا كان
 مرده على وجهه السه و
 عجمه فانه لم يظهر لنادي
 كل منهما سخط السرب
 (قوله قبل انتعاص البول
 الخ) الطاهر ان المراد به انه
 اذا غسل بماء كبر الماء
 النارد ينصف البول اي
 يسرع في استغما كاه لولا
 في المدي انه لا يغسل بل
 يصح صرعه بالمعاج اي
 الماء النارد لسقط صر مانه
 ابل (قوله والاستعداد
 الخ) ليس بهذا ذكر
 الخدم ذكر الاستعداد
 لالدي موهو الخلق
 (قوله يصح الماء والحلم)
 عطف على فيج الاول
 ما في بعض النسخ والحلم
 ما عاد الى الخار

(قوله وان يعدم غسل الفرج الخ) بطريق هذا العلل في الخبر بان الكلام في السنة لا البدن ودفعه بعض النصارى بان مراد صاحب البحر تفتيش حصره بعد في كونه لحاجته بخلاف كونه لمرها (قوله والظاهر ان الاختلاف في الاول هو الخ) قال في النهر لافان ان يقول لاسم ذلك بل هو في الخوار وذلك ان وجوب غسل اللد واك ان في مسجع لما يحتاج على رواه النحاس الى غسلها فلم يند العسل فانده ووسا الناحر (٥) عفا عن الامر افر لم على ما حاور اولوه بالساحر مع النحاسه انما ادا

الفرج اعماعسل لاجل العاصه اه ولاق يعدم غسل الفرج لم يخصص كونه للعاصه بل طاروا لانه لو غسله في اما غسله عما تنصص بظاهره عند ن يرى ذلك كما اشار اليه القاضي عياض واخرج من الخلاف مسجع عند ما واهي العلماء على عدم وجوب الوضوء في غسل الاذنين الطاهري فقال بالوجوب في غسل الجنانه وادانوا ولا ياتي به ما ساعد العسل فعند ن العلماء على انه لا يمسح وروا ذكر الوضوء في سرح مسلم يعني لا يمسح وروا ليعسل اما اذا نوا ليعسل واحلف الخ لعل على مذهبها او فصل بينهما اصلا كما هو مذهب السافى فمسح وفي الخدمه نوا استجاب ان بذلك المسحى بالما يد بالبار او الخاط لذهب الاستعداد ومما واهي اصحاب يعدم غسل الراس في الوضوء وفيما حلف به فقال الخوار في بعض الما على مسكه الا عن بلا نام الا لاسر الامام على سار حسد وقيل ندا الا عن م بالاسر م بالراس وقيل بعدا بالراس هو ظاهر لفظ الهداه وظاهر حديث ميمونه المتقدم وبه ضعف ما يحجه صاحب الدرر والفرق انه يوضو الراس وكذا يحجه في النسخي في قوله موما اشارت في الاولى انه مسح راسه في هذا الوضوء وهو الصحيح لانه يروي في بعض الروايات انه صلى الله عليه وسلم يوضو وضوءا للصلاء وهو اسم للعلل للرسح وفي الدواع انه ظاهر الروايه انما ساه لانه لا يوضو غسل قدميه وفيه خلاف في المسووط والهداه انه يوضو غسل قدميه اذا كان في مسجع الما اى حميمه ولا يعدم غسل بعض مساجها وهو الاصح من مذهب السافى انه لا يوضو مطلقا واكثر مساجها على انه يوضو مطلقا واصل الاختلاف ما رفع من روايت عاصه وميمونه في روايه عاصه انه يوضو وضوءا للصلاء ولم يد كرفها ناحر القدمين فالظاهر يعدم غسلهما فاحد مذهب السافى وروا مساجها لاقول الصلحه والوسطى في الخدمه وفي روايه ميمونه صرحا احبر غسلهما فاحد به اكر مساجها لغيرها وفي النسخي الاصح الفصل رها لذكر في الهداه روحه النوفى من الروايات يحمل ما روينا - حتى ما اذا لم تكن في مسجع الما وجل ما روى ميمونه على ما اذا كان في مسجع الما والظاهر ان الاختلاف في الاول هو لاق الخوار فيقول الساجع الثاني بان الناحر انه لا يافند في يعدم غسلها لانه ما رواه بان العسلات بعد مسحها الى غسلها ما ساعا انه لا يحفل القاعد الكاملى يعدم غسلها واما فلها هذا لانه لو قدم غسلها لم ينعلمها ما سرح عن الجنانه وحارب صلاه على ما هو للمنى به لان الما الذي اصنامها من الارض الخ مع فيها العسلات مسجع والما المسجع طاهر على النسخي به وليس الذي اصنام قدميه من صه على ميمونه عن عمر اجمع في الارض مسجلا اما على روايه عدم السحري طاهر واما على روايه السحري فلا يوضو هذا الما بالاسعمال الا بعد انصاه عن جمع البدن الما الذي اصنام القدمين غير مسجع لان البدن كله في العسل كعبوا واحدى نحو رقت الله فممن عبوا الى آخر حديث لاجاحه الى غسلها ما ساعا الا على سبل الله والا فله لا الروم لان الما المسجع الذي اصنامها من مسجع العسلات وان كان طاهرا فقد انقل اليه الخدمه حتى تعاف الطباع الساعه وقد صرح به الهندي وقال وهذا اعما ساقى على روايه نحاسه

لا فرق بين نحاسه ونحاسه وليس بالواقع فانه اه اقول لا يخفى ان المؤلف يعني الاختلاف على روايه الطاهر المنى بها ما على ر انه النحاسه ولا كلام له في ما يافند في الناحر لما جعله عن الهندي والمخط هذا وفي سرح المسح اسمعيل على الدرر بعد نقل عبار النهر قال ما نصه واقول كون الوجوب للصلاء فقط ممنوع وقوله فلم يدالى قوله بحماس عن الاسراف غير صحيح لانه يباح به حينئذ من المصنف بل ما عدا الصلوات من المحرمات لوال الخدمه وهلا سقى هسد الفائد وبعد صدوها فكيف يقال بالاسراف وان الواجب اليه اذ لا يلقى اذداله وقوله اذلا فرق بين نحاسه ونحاسه غير مسلم اصناف الفرق واصح لان الخدمه اذا كانت على البدن ولا فاه الما لا يمسح به الخدمه حينئذ كونه

محسن بها الا اذا ظهر الخلل بها فانه يرفع به الخدمه انما في ذلك من انصارها في البدن خلاف محسن الرسل من الما المسجع فانه لا تكون الا بعد انصاه وعام الطاهر اه (قوله وقد صرح به الهندي قال الخ) اقول لا يخفى ان ما بيني عليه كلامه ان الاختلاف في الاول هو ان الما المسجع طاهر وما ذكره هاسي على نحاسه وعليه ولا يكون الاختلاف في الاول هو بل في الروم وعنده اذ لا يمسح في روم غسلها ما عليه فكيف تنوى به كلام مع انه ساعد مراره

لما السمع لما وما يدل على هذا ما ذكر في المحط بقوله وأعمالا لم يعمل ورحله لأن سملها لا عهد
 لهما مصبان بأما بأداع الحسنة لمسه أنه على رواه عنه لما السمع ولعلها تعني قولهم
 لا عهد له لا عهد بأداع والاعمال فإداع المصنف قد روي في القرآن من المصنف وإن كان قدما
 مخصوصا لما السمع هل وهذا ظاهر فإداع ما ذكر ابن اللبكي شرح الجمع من أن عدم العائد على
 رواه عدم العري إنما على رواه البحري فعملهما بعد لأن الحسنة روي عن رحله إذا علم ما
 الوص ويكون ظاهر في جميع لما بعد غسل سائر جسده فانه فهم من رواه عدم العري أنه لو غسل
 رحله وأدام غسل يديه لم يكن عليه ما يدل على رحله لا غسل عدم ارتفاع الحسنة عنهما وهذا هو
 عظيم وسوء كثير فاهم أنه وعلى أن فرض غسل القدمين قد سقط منه به ولكن هل رآه الحسنة
 عنهما وهو وقوف على غسل اليدين فإداع البحري فإداع الأول رواه عدم العري فإداع الثاني لأنهما
 فإداعه يوجب أن غسل الرجلين فإداع أدلة الزوايا أنه لو غصص الحب أو غسل يديه هل غسل
 له في القرآن من المصنف فعلى رواه البحري هل غسل له رآه الحسنة عنه وعلى رواه عدم البحري
 لا غسل له لعدم الزوال الآن وقد صحح المسألة هذا الزوايا وقد ادفع عاد كذا ما سألنا عن المسألة
 المحسنة رآه الحسنة فإداع لما في الزوايا كما هو العائد على رواه البحري وقال كذا لا يعنى ولم يحسب
 عنه وهو سوء منه وسوء فهم فاهم أنه رآه على أن الدين في غسل كص واحد وأنه وعلى أن لما
 لا يصير مسعلا إلا بعد الانفصال عن العري فعلى رواه البحري لا يصير مسعلا إلا إذا انفصل عن جمع
 الدين وإن رآه الحسنة عن كل عضو انفصل عنه لما وهذا ظاهر لا يخفى والذي يظهر أن العائدين
 بالاحسن إنما سجدوا لكون الإفصاح راجحا من أعضائها الوضوء أحدا من حيث ميمونه قال
 القاضي عياض في شرح مسلم وليس فيه تصريح بل هو محتمل لأن قولنا يوما وضوا أيضا الظاهر
 فيه اكتمال وضوئه ويوطأ آخره من معنى غسل رحله محتمل أن يكون لما طمأنا من ذلك المسألة أنه
 وفي هذا غسلهما بعد الإفراغ من غسل طمأنا على سوا عملهما ولا أكالا للوضوء أو لم غسلهما وسوا
 أصابهما من أو كاتاني سجع لما السمع ولم يكن من ذلك مما لا يخفى من غسلهما في حق
 الواحد منهما بعد الإفراغ من غسل إذا كاتاني سجع لما وكان على الدين بحسنة من أي أوجه
 وأنه سبحانه وتعالى أعلم وفي التوضيح بقلاص الفصول خاص الرجل في بناء الحمام بعد ما غسل قدميه
 فإن لم يعلم أن الحمام حسنة أنه أن لا يغسل قدميه وإن علم في الحمام حسنة فقد غسل بدمه أن يغسل
 قدميه إذا خرج فالتوجه أنه في رعايته وعلى ما أحرقنا في لما السمع ينبغي أن لا يرميه غسل القدمين
 لكن استسنى الحب التكتبات فانه موضع الاستسنا وغيره قال ابن السني الحب لأن الحب يكون
 على يديه وقد طار أو عاينا مني ولم يكن كان لما السمع للحدث والحسنة سوا ويكون ظاهر على
 رواه محمد ولا يرميه غسل الرجلين وهو الظاهر أنه وفيه خدم ميمونه مما به ما لم يدل فرده
 قال النووي في استحباب ترك غسل الأضراس وقال الإمام لا خلاف في أنه لا يهرم بسبب لما عن
 الأضراس لا يمسح ولكن يسل بغيره خلاف من الصحابة وقال القاضي يحمل بده للبدن لى
 رآ أولاه مثاله في السلا أو بوضعا وخلافا لعاد أهل العرفه ويكون الحدب الآخر في أنه كانه
 من سجع ما عدا الضرور وسد الثود ليرد لما عن أعضائه أنه والمتنول في راح
 الذراع وغيرها أنه لا بأس بالمسح باليد للوضوء والمغسل إلا أنه ينبغي أن لا يتابع ويسقى ففى
 الرأى الوضوء على أعضائه ولم أر من صرح باستحبابه إلا صاحب منه المصلى قال والمسح أن
 مسح بماء بعد غسل الأضراس المأله أن جميع اليمن واليسار في الوضوء بأنه في هذا الوضوء

(قوله فانه فهم من رواه
عند المحرري الخ) أحد
ذلك من قوله لان الحياه
برول من رحله الخ فان
معهم واه على رواه عدم
المحرري خلاف ذلك واه
لا ياب في علمها ولا
واه بحب اعاد علمها
(قوله ولما من صرح
باستعمال الاصحاب منه
العلمي الخ) قال السر ساني
في اعداد الفناج واستدل
له صريح المسه الخلى عاروه
عنه رضى الله تعالى عنها
قال كان يلى صلى الله
عليه وسلم حرقه بنفسها
بعد الوصو رواه البزدي
وقد ضعف ولكن يحور
العمل بالضعف في القضا
اه ولا يخفى ان المدعى
الضعف بعد التسلسل
والروي في الوصوء اه
وقد يقال لافرونيهم ما على
انه ساني فر ما ان آداب
التسل هي آداب الوصو
سوي استعمال القله نال

(قول المسند ولا يصح مسند الخ) وفي آخر المسند له ان بل اصلها ادلونا لما على لئال ان ما في كذا في السرح وفي
 منها ما على را ثاني لم يزل نعم لا يصح كقول النعالي - على نسى واحد وفي
 نسى وما لا يصح ان كان الاول (٥٢)

العسل ومن السه وندب التلعة بها في اليداع وما آداب العسل فهي آداب الوصو لكن
 حتى يمتلئ من آداب الوصو استعماله لم يعرف العسل لانه يكون في امع كسفا له في تحريف
 الوصو كذا في سرح منه الصلبي ونكر هاته الاسراف وسلم - ولقد اندر محمد رحمه الله
 في ظاهر ان انه الصاع لا سبل المتناوص وهو بعد ادنى الكسفا ولسن بعد لا رم حتى
 ان من امسج يد في ذلك احرا وان لم يحكمه وادعله لان طماع الناس وحوالمهم يحلف كذا في
 اليداع على النووي الاجماع على عدم لم العسل وفي احكامه والافضل لا ينصر على الصاع
 في العسل ليعمل به في نفسه لان لا ودي الى اسواس فان ادى لا يعمل الا في الرخا
 ولا يحق ما في من ظاهر انه يد على الصاع وان لم يكن به حاحه مع ان الناس في صحيح مسلم
 انه صلى الله عليه وسلم كان يعمل بالصاع وموصا لك ون البخاري اعنته صلى الله عليه
 وسلم بالصاع من رانه حار وعابه كانه له النووي في سرح للمهدب فكان الامصار على ما فعله صلى
 الله عليه وسلم فسل اذا اكنى به ودهاوا ان كفى في الماء الخاري فترا الوصو والعسل فدا كمل
 السه والافداه وناس على ما توصوا في الخوص الكبر او وصف في المطر كما لا يخفى (قوله
 لا يصح صغر ان بل اصلها) اى لا يحك على المرأ ان بعض صغرها ان يلب في الاصل اصل
 من رهاوا العسل بالصاع المحممة الجبراه في الصر وهو فسل السع وادخاله فيه في بعض ولا قال
 ما قلنا والاصل فيه مارا وسلم وغيره عن ام سلمه قالت قلت لرسول الله انى امرأ استصبرا
 افا يصح ليعسل الحماة فقال لا اعمأ كمل ان عني على راسك ارب حبات ثم يهضم عليها الماء
 فطرس وفي رواه افا يصح للحصن راحماه وحديث عاتسه بن حرمه قال في نسخ الصبر
 ومقصي هذا الحديث عدم وجوب الاصل الى الاصول لكن قال في المنسوط واما ربط بضع
 الى اصول السع لحديث حذيفة فانه قال يحس الى حسب امرأه اذا اغسلت وناولها المني
 الى اصول سمره وسون راسك وسو جمع عظام الراس ذكر القاضي عاصم واورده صاحب
 المعراج ان حديث ام سلمه معارض للكتاب واحاب مار المانع فان ودي الكتاب غسل السدين
 والسعر لئس منه لم يصل به نظرا الى اصوله فعلمنا بمقصي الاصل في حق الرجال حتى لما تحب
 النفس على الارزاق والمعايش على الصحيح وعكسها الى الاصل في ام سلمه رها اذا كان مقصوفا
 لعدم الخرج وعكسها الى اصل في حق النساء دفعا لخرجه اذا لم يكن حله رار بانه حص من
 الآله مواضع الضرور كداحل الفتن ومحصن الحديث بعد واما امرئ من ان يهرس العاص
 رضى الله عنهما من النساء وروهن اذا اغسلن فحسب انه اراد ان يحب ذلك علم في سمره
 لا اصل الماء او يكون منه هاله انه يحب النفس بكل حال كما هو في حب السحي او لا يكون بطله
 حديث ام سلمه وعاتسه ويحتمل انه كان ما مر من ذلك على الاستحباب والاحساظ لا على الوجوب
 كذا ذكر النووي في سرح سلم وفي المدهاة وليس عليها بل دواها في الصحيح وقال بعضهم يحك عليها
 ما مع كل له صر وفي صلب العالي الصحيح انه يحك على القوامش حارب الفدين والخضر
 سدم الوجوب كما صرح به في الجامع الحسامي كانه يسه في الصبر اب للحصن المذكور في الحديث
 والخاص ان في السله مانه احوال الاول الا كفا بالوصول الى الاصول مقصوفا كان او مقصوفا

ا الى وجوب سبل
 أسماها لثوب مقصوه
 لعن الخرج في مخرج
 في المخرج وحرف نفس
 في الارزاق والعسل به
 ودعوى اخرج فيها لها
 موهو بيان ما للعسل
 بون لعدم وجهه في النفس
 فيها لها وقد سبق ان
 الزاحج خلافه واحواب
 ان النسو من بدل عن
 المساق السه اى مسعر
 المرأ وحدها احصا
 كفى السرح وهذا لم
 ان ووه في البحر ان ظاهر
 ولا يصح صغره ان ل
 اصلها

الكتاب الا كفا
 بالوصول الى الاصول ولو
 مخرجه سمره ظاهر وادا
 لم يحك مع الصر الوصول
 الى الاما فالنواب اولي
 وهو الاصح وخدا اولي
 حاق في صا العالي من
 رحيح الوجوب وان
 حارب الصبر من اه
 والاهار بقوله ومهنا لم
 ابح الى ما ذكر من الاما
 وما لم يثر ادسوله وادا
 لم يحك مع الصبر ابح فان
 الدوا به الصبر وما وحه
 الاول به (قوله الى الماء)

اصول سمره وسون راسك الخ) قال في الخلفه والسون نصم السن المحممة بغيرها في الاصل الخطوط
 الى في سلم المحممة وسو جمع سبع عظامها او احدى اسنان المراد عنها اصول سمره واسما (قوله مقصوفا كان او مقصوفا) اى مقصورا
 قال في القاموس بعض صغره فعنه صغره وقوله والعنه بال كسر العنه والصبر

وهو ظاهر المذهب كاهو ظاهر المذهب وبذلك تعد الاحاديث الواردة في هذا الباب الثاني الاكسما
 بالوصول الى الاصول اذا كان مقصودا وحرى الاتصال الى ما نهى اذا كان مقصودا رضى عليه جماعة
 منهم صاحب المحط والسيد ابراهيم السكاكي الباب حرب بل الدرام مع العصر ويصح كقوله ما ولو
 الزوال المراد راسيا ما لم يطلب غسل لانه لما الى الاصول الشعر وجعلها الزواله وعن ما غسل المراد
 وروى في الریح وان كتب عنه كذا في فتح القدر فصار كما السرب لان هذا عملا لا بد به وهو ظاهر
 انه لا فرق بين غسل الخشاء وغيره من الواضد كزى السراخ الوهاج فبصلا في غسل الخشن فقال
 اذا انقطع لاول من عسر فعلى الریح لاحياء الى وطئها بعد العسل وان استطاع لعسر فعلها لا يهتدى
 الخشاء الى العسل وقد يقال ان ما يحتاج اليه المراد عملا لا بد به ما سواه واحد سواء كان حيا او ميتا
 اولا فالاراد اطلاق ما فيه (قوله وفرص عندى دى دق ربهو عندا ههنا) اى فرص
 العسل واحصل المسامح في سب ربهو هو ظاهر ما في الههنا ان ازال الى ربهو سبه فانه قال المعاني
 المرحه للعسل ازال المعنى الى آخر وقد معنى الههنا ان ههنا وجه للحناء لا لعسل على المذهب
 الصحيح ن علمنا ما فيها قصه فكيف يوجه ورد في عامه النان ما المراد ان العسل يجب بعد
 المعاني على طريق السدل والما سوجه ما يصر به اذا كانت المعاني موجهة لوجود العسل
 لا لوجوده وورد ايضا ما يقتضى ما كان ربهو ما يكون فلهذا ما واحاى المصطفى ايضا ان ههنا
 المعاني سر وط في الوجوب لا سب فاصعب الوجوب الى السطر محار كقولهم بعده العسل لان
 السب معلى به الوجود والوجوب السطر نسب اليه الوجود فسار السطر السب في الوجود وقال
 في السكاكي واحاى قال عيسى بنى لم يقل بى لان سب وجوب العسل الصلا او اراد ما لا يعمل مع الخشاء
 والارال الالفا وفي مقسوط سمح الاسلام سب وجوب العسل او اراد ما لا يعمل فلهذا عندا ههنا المسامح
 ونعمه في سانه النان بان اصل يجب اذا وجد احد ههنا المعاني وجوب الاراد اولا فكيف يكون سنا
 وفصل السب الخشاء وورد ايضا الوجود في الخشن والمقام واحاى في عامه النان ان السب الخشاء
 او ماى معناه لدخل الخشن المقام وورد ايضا في اول الكتاب ١ به هو جلد الخشن الخشاء
 ولا يجب الرمو والغسل كما اذا كان قبل الوقت فالاولى ان ههنا سب وجوب ما لا يعمل مع الخشاء وههنا
 هو انى احاى في فتح القدر اعلم ان الامه مجمعه الآن على وجوب العسل بالجماع وان لم يكن معارال
 وعلى وجوبه بالارال وكاتب جماعة من السجانه على انه لا يجب الا بالارال مخرج في تقسيمه وان بعد
 الاجماع بعد الآخر من روى الباب حديث انما من الى مع حديثاى من كتب عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الرجل ما في اهله ثم لا ميل قال لعسل ذكره وروى عنه احمد بن سنان اذا
 جلس بين سبعة الاربع ثم جدها فغسل وجبه العسل وان لم يزل قال العلماء المعنى على هذا الخشن
 واما حديثنا من الى فالحق ورمى السجانه ومن بعدهم قالوا انه ميسوح وتعين بالفتح ان
 العسل من الجماع فمعارال كان ساقط مزار واحاى ودهنا من عباس بن عمر الى آبه لعن منسوخا ل
 المراد به بى وجوب العسل باثره في النوم اذ لم يزل وهذا الحكم ماى ماسك واما حديثاى من كتب
 فقه حوايان احدهما انه ميسوح والباى انه يجوز على ما اذا سارها فياسوى الفرح كذا ذكر
 النووي في شرح مسلم لكن سنا سطر في وجوب العسل بالارال ان يكون اتصالا للمنى عن سهو
 وهو ما ذكره بقوله عندى دى دق ربهو سار قال دق الما دفعا صه صا فهدوع وسد كذا في
 العرب وفي صا الخلوام دق الى فقصه ودهق الى دفعا معنى لا معنى وعبر عنه في الههنا
 قوله ازال الى على وجهه المعنى والسب والاولى ان ههنا روى للمنى دون الارال لانه لم من البرول

(قوله وهو ظاهر المذهب)
 كاهو ظاهر المذهب (اى
 ان ظاهر كلام المذهب ان
 ههنا هو المذهب قال سارح
 الههنا العار اس امراح
 الخفى وههنا فى يظهر من
 المذهب انه ظاهر المذهب
 اه فى بعض النسخ
 ن قوله وهو ظاهر المذهب
 غير صحيح بل ظاهر المذهب
 هو السؤل النان اه
 وفرص عندى دى دق
 وسهو عندا ههنا

(قوله يجب بعد المعاني
 على طريق السدل) اى ان
 اى معنى اذا وجد من ههنا
 المعاني يجب به العسل ولا
 يدخل هذا فى الرد فالاولى
 الافصاح على قوله وانما
 وجه الخ (وهو لورد
 اس) اى رد ما ذهب به في
 الههنا وههنا الرد بول في
 المعنى الى ماى سانه النان

(قوله لكن هذا انما نسقم الخ) هذا الجملة من ههنا الى قوله لما في صا الخ لزم وجود في بعض السبع عن قوله لا في انه تعالى صا
 وقوله وقال الساعى الموحود ههنا وقوله لها كذا في العرب وفي صا الخ لزم وجود في بعض السبع على الساعى ولا يخفى على الساعى ان هذا الموحود
 في بعض السبع كما نسقم الخ (قوله ويمكن ان يقال ان المراد يكون الالزال الخ) لم يظهر له احد من هذا المجلد فليس له (قوله وقوله عند
 اتصاله ببعضه) وحده ولا نسقم حله على قولنا في يوسف رحمه الله ايضا لانه انما سطر السهو والهدى عند الخروج عن راس الدكر
 لا عند الاصال وقوله وبالله التوفيق يمكن حله كلام المصنف في وجه لا يرد عليه من غير ما ذكره ولكن مع نوع من التكلف وذلك بان
 يحمل الهدى على انه مصدر لازم كما

الارال دون العكس فان من احمل او وحده على حده بحسب عمله العمل فلا فساد لالزال دكر الهدى
 فعلى هذا المصدر يكون دكر الهدى اسطرطا للخروج من راس الدكر فانه يقال دون الما دوقا بمعنى
 خرج من محله بخلاف دوقا فانه بمعنى صا لكن هذا انما نسقم على قولنا في يوسف اما
 عند ههنا لا نسقم لانهم لم يذكروا الهدى سطرطا بل سكي السهو حتى لا نوجوه اذ اراد ان يلقى ن كانه
 شهو وان خرج فلا يلقى كذلك الهياه ومعراج الهياه وغيرهما واحاب عني العنايه وعنايه الساعى
 ما لا يحصر في كلامه فانسقم بانه يرمز به بعض موحاه عند ههنا في موضع منهاها اه ولا يخفى
 ما فيه ويمكن ان يقال ان المراد يكون الالزال على وجه السهو ان يكون السهو دخل في الالزال سواء
 كان مفعولا او ساقبه عليه معاربه لا اتصال هذا وعبار المصنف اسكالا لانه يرد عليها ما ورد على
 عبار العذري من انها لا تسلم في المرأ لان ما حالها لا يكون دوقا كما الرجل را عمار بل صدرها
 الى فرجها كما ذكره التولنجي في صاوا وورد على عبار المختصر حاصه الساعى في التركب لان
 اسطرط الهدى سداسه اخرج عن الخروج الى السهو من راس الدكر وقوله عند اتصاله ببعضه فلو حذف
 الهدى لكان اولى وقد ههنا ان الهدى بمعنى الدوق مصدر لازم وقال الساعى ان اراد الموحول العمل
 كان عن سهو والا واستدله قوله صلى الله عليه وسلم انما من الما اي الاستسالم من الالزال
 وهو قول محمد بن جرير كما به في معراج الهياه وفي السحر وهو محذور من السامخ واستدل في الهداه
 لما قوله تعالى وان كنتم حسا فاطهروا وهو في الله اسم لمن قصي سهوه فكل من رغب الاحتسال
 معلما الحياه لا يخرج الى ما ورد على هذا ان طاهر الاستسلا في مفهوم السطرط ولم يعبه وقد
 يقال ليس هذا الاستسلا لا معهم السطرط بل لما كان الحكم معلقا بسطرط ولم يوجد كان الحكم معدوما
 فالعلم الاصل لا ان عدم السطرط ارجح عدم الحكم وهذا لا يخفى على من اسعمل باصول احتجاجنا فالى
 السمع وعند العلم لا يستعمل العمل بل يبنى الحكم على العلم الاصل واحاب في الهداه عن الخدب
 ما به محمول على الخروج عن سهو قال السارحون وانما اجل على هذا لان العلم اذا لم يمكن احرازه على
 العموم مراد احصاء الخصوص لسمه وهما مع احراز على العموم لانه لا يترك العمل ما اراد الهدى
 والودى والنول بالاجماع والارال عن سهو مراد بالاجماع فلا يكون غير وهو ارال الى لاهن
 سهو مراد ولا يخفى ان هذا السالك لو صرح لكان اوفى سؤلنا في يوسف لان احصاء الخصوص الذي
 اراد بالاجماع ما يكون عن سهو عند الخروج والاتصال جمعا فالاولى ما قدما من انه منسوح
 او محمول على صور الاحكام ولما كان ما ذكرنا واراد تعديل وانه علم من طرعه السارحون في صرح

ان يكون الما دوقا لان
 بعضه يدوق بعضاى بدفعه
 ههنا دوقا ومعه مدقوق
 والظرف في قوله عند
 اتصاله بمعنى قوله فرض
 كالظرف في قوله عند معنى
 والمراد الاتصال بالخروج
 وحده يكون صادقا
 بالمعنى لان السهو لم
 يمتد كونهما عند الاتصال
 ولا عند الخروج والظرف
 الاول بمعنى فرض وهو
 على مصدر صاف اي عند
 خروج منى والثاني معنى
 بالهدى وهذا افسر من
 الاول وعليهما قد كره السهو
 نصريح معارض البراءة فلو
 يكون مصدر دكر كما فصل
 ليعار مفهوم ما وان
 استعمل احدهما الآخر
 وساقى في كلام السارح
 ما سطر هذا الوجه الثاني
 فيما بعد والهدى على سهوه
 المنار من نصيح ان يكون
 قبل الخروج وتسجل
 كلامه معنى المرأ لانه يدوق

عند خروجها يدوق بعضه لبعضا ويدفع ايضا السافض عن كلامه وهذا الممر مع انه غير تعد كل العدد
 خصوصا الثاني اولى ان ههنا كلام المصنف الممر وخروجه عن الاعتظام مع اهمه وقد سطر في كلام اللغا انهم من هذا كما لا يخفى
 على من له بذلك المام وانه تعالى في الاطام (قوله اي الاعتسال في الالزال) الاولى ان ههنا من حوالمنا من رول انى ليكون
 فيما سطر الى سطر المضاف ههنا ولو افق قول الساعى رحمه الله ورفعه من انه لوجوه ههنا لزال لا بالارال (قوله ولا يخفى ان هذا السالك
 لوصح) كما به سطر الى انه لا داعي الى جلال الى الحسن اي حسن الما البارز من مخرج الانسان بل هو بعد لعدم فهم اراد ذلك
 من الخدب فاللام للعلم بالهدى كما نأتى عن الصبح وحده لانهم قالوا السارحون في ههنا كلام الهداه

(قوله ولا يغسل الصابن)

أي الصابن الذي وصفه
عائس رضي الله عنه من
الصابن على أحكامها وذلك
حب فالباب فتح الفدر
فأما الذي قاله لا يغسل
أمر أنه فليترك على ذكر
الذي يغسل ذكر وأما
ويوصا ولا يغسل وأما
الودي فإنه يكون بعد البول
فغسل ذكر وأما
ويوصا ولا يغسل وأما الذي
فإنه لما أعلام إلى آخر
ما من (قوله وهو أقوى
عائس) وهو السهو وحاله
الخروج كما يظهر من أنه
الناس ومن الخواب الآتي
وكون حاصل ذلك أن
الوجوب نفع بالانفعال
والخروج جعله لا مجرد
الانفعال لأجل انفعال
فالنظر إلى وجود السهو
حاله لا انفعال غير بالنظر
إلى عدمه حاله الخروج
لا وجوب في وجهه دون
وجهه سوى بالاول احوط
لأنه أقوى (قوله من الوصف
وهو الذي) أي الذي هو
لأنه للخروج السهو (قوله
وقه فترأخ) ما جود في
شرح المسألة لأن ما راجح
قال المصنف رضي الله عنه على
ما جعل كلام المصنف عليه
ولو جعل قوله بخلاف المرأ
على أنها لا بعد أصلا لأن
ما يخرج منها يجعل ابتداء
الرجل في أوداج الخلاء

الفدر فقال والخروج على الخروج عن سهو لأن اللام للبعد الذي أي لما المعهود والذي به
عنه مخرج هو الخارج عن سهو كغيره مما أتى على كبر الناس جرح غير ولا يرى هذا لما عرنا
عنه على أن يكون على غير سهو مخرج فان غلبه أحد في سهرها السهو على ما روى
أن المدران إلى هو لما أعلام الذي منه السهو وفيه العمل وكذا عن ساد وعكرمه فلهذا يوصي
الأنس خروج عن سهر ولا يغسل الصابن أي يغسل الصابن لأنه لا يجب الغسل إذا انفل من
مهره من الصابن وهو الأداة شرح على رأس الذكر الصابن في أنه دخل بسهره معناه السهو
الخروج بعد ما في يوسف ثم رعد هلالا وهذا إلى إحسان قولها قوله عند انفعاله أي فرض الغسل
عند خروج من وصف بالذي وهو السهو عند الانفعال عن تحله عند هما وجه قولنا في يوسف أن
وجوب الغسل معلق بانفعال إلى وسروجه فليس شرط السهو وعند انفعاله فليس شرط عند سهره
ولما كان الخلاء نساء السهو مالا زال فزارا وجوب مع الانفعال صدق اسمها وكان معنى هذا وجوب
سكبتها وأن لم يخرج لكن لا حرج في عدم سهرها الحكم بالخروج فثبت بذلك الانفعال من وجه
وهو أقوى عائس والأحسان واجب وهو العمل الأقوى في الوجهين فوجه ما ورد في النهاية الرابع
الخارج من الصابن لأن ما راجح من الغسل لا يجب الوضوء وأن سرح من الفدر وجه عائس
ووجه ما راجح الوجوب استحبابا كما قالها وأما ما راجح الاستحبابا من الأصل في أرض الدليل
الوجوب وغير الوجوب هما في الفدر فثبت انفعال بالاصل الباب معلق وهو الظاهر وأما ما
دليل عدم الوجوب من الوصف وهو الذي ودليل الوجوب من الأصل وهو من وجود الماء مع السهو
فكان في استحباب الانفعال ووجه استحباب الأصل على ما راجح الوصف وهو صحيح لأن دليل الوجوب
فدسرها وهو أمره الذي عن مكانه على دليل السهو وسروجه من الصابن على دليل الذي بها
ذلك والسبب من استحباب الخروج ووجه ما راجح الوجوب لذلك ولما عرفت فافهم في الدليل على دليل
المدافعة فلا يجب الحكم بالخروج بعد ما لم يسي ما كان على ما كان وفي المصنف وغير الاحتلاف
تظهر في باب فصول أحد هذان من أحسن ما قيل ذكره حتى يكتب به من سرح إلى يجب الغسل
عند هما خلافاه والباقي انظر إلى ما راجح السهو فترأخ الذي عن مكانه سهره فاستدركه حتى
استكتب به وبه من سال بعد ذلك لأن في هذا الخلاف والمالان الجامع إذا اغتسل غسل
أن يقول أو ينام ثم سأل منه المصنف الذي عن سهره بعد الانفعال عند هما خلافاه فلو خرج بعد المصنف
بعد البول والنوم والسي لا يجب الغسل أحالة لا بد من أن ينام في لأن البول والنوم والسي يطع ما
السهو أنه وفي فتح الفدر وكذا لا بعد الفدر إلى ما راجح الغسل الأول قبل خروج ما تاح من
التي أسافا فبعد المصنف في المحمي وأطلقه كثير والعقيدة واحدة لأن الخطأ والخلو لا يكون
مهما ذلك كما لا يخفى في المصنف بخلاف المرأ يعني بعد ذلك الفدر إذا كانت مكسوة فإذا اغتسل ما
مخرج بسهرها وفيه نظر ظاهر والذي يظهر أنها كالأرجل وفي المصنف يغسل يقول في يوسف
إذا كان في نساء انسان وأحلم ما روى بسحر في أهل البيت إرفاقا بهم في فليترك منه بأن طاب
حول أهل بيوتهم أنه في السراج الرايح الضوي على قول في يوسف في الصف وعلى قولها في غير
أنه وأرجح من بعد الأول ذكره في سهره الغسل لأن لم يكن ذكره في سهره الغسل كذا
في فتاوى فاصحان سهره وعنه إذا وجد السهو فليتركه فليتركه التحسين بأن في حالة الإحسان وجد
الخروج والانفعال جميعا على رجه الذي والسهو رجه أهله إطلاق ما قد مر من أن الذي الخارج بعد
الاول لا يجب الغسل أحالة فليترك في الخلف المصنف مذهب وحيد منه وبه أوقفه بالاول مذهب

(قوله الاداء يظهر طاق صور الآدى) قول هذا التصديق من سرح المسه لاس امر حاح الخلق انه قال بمعنى ان يكون هذا الدائم يظهر طاق صور آدى اما اذا ظهر طاق صور رجل نبي آدم فانه يحسب عليها العمل مجردا عن سرح قدر الخسعة و ذكر وكذا اذا ظهر لرجل من الانس حسه صور آدمه (٥٨) فوطها فانه يحسب عليه العمل مجردا بلا ح حسه فم الخافه ما يلاح آدى لآدمه لوجود

البلا ح لاس انهما عرفا متحكما بها كالمحكي ولا يظهر هذا الاستراط الاداء لم يظهر طاق صور الآدى وى
فواى اصحان اذا استعطف فوجد فلا فى احاله و سلفى انه ملى وى وى فانه لعل الاداء كان
ذكر منسرف اقل الصوم فلا يرمه العمل الا ان يكون ا كبر راءه انه ملى فمرمه العمل وهذا المسله تكبر
فوقها والانس عها عاقلون وهذا عند الخلاف المتقدم فان فى يوسف وصاحبه عمادالم تكس ذكر
عسر ام ان انا حسه فى هذه المسله ومسله الماسر الحاحه و سله النار المستعطفه جدا للاحباط
واما يوسف افعه فى الاحباط فى مسله الماسر الفاحه لوجوده ل و سب ح و ح المدي و سله فى
الفصلين الاخرين لانهما العمل منه و حيا و فة فى الاحباطى سله السام لانهما لى صه و كان
عند موضع الاحباط بخلاف الفصلين الاخرين فان الماسر ليس يعاقل عن نفسه فحسب عاقل ح
منه كذا فى الحوط وى الحوط ولوان رجلا عر فانه يوط سهو لوان نسعى بعلا ح لنسكن سهو به ولا
تكون ما حور اعلمه لسه حور اسارس هكذا روى عن اى حسه وى الخلاصه معرنا الى الاصل
المرافق لاحتب عليه العمل لكن منع من الصلا حى بعسل وكذا الوازاد الصلا بدون الوصو وكذا
المراهقه اه وى الصلا لوان الصلى مع الذى وكان سب باوعه فاطاها رانه ليرمه العمل اه قال
نص الماسر من رايه على هذا الاذمن بوجهه المذون ولم يذكر بوجهه وقد يقال ان غير المكاف
محسوس من اطلاق عباراتهم فمفهوم و سله انزال ملى ما انزال الى و ح العمل على المكاف
لاعلى غير وساقى خلاف هذا فى آخر تحب العمل ان سا اخه تعالى واعلم انه كانه من الوصو ببول
الدول الى الفلعه تحب العمل فصول الملى الهاد كرى فى الدناع (قوله ونواى حسه فى فصل اذ در
عليهما) اى وقرص العمل عند عسو بهما فوق الختان وكذلك عسو بهما عند ان الحسبه من مقطوعها
فى قل امرا عا مع ملها اودر على الفاعل والمفعول به وان لم يزل والنسب عسو بهما حسه واولى من
الغير بالنسب الختان لساوالة الانحرف الى الغير ولان الناس فى الفرح محاد اهما لساو هما لسان حان
الرجل هو موضع القطع وهو ما دون ح الحسبه و حان المرأ موضع قطع حله منها كعرف ذلك ووى
الفرح وذلك لان مدحل الله كره وخرج الملى ذالو له والحسن وهو مدحل الله كره حرج الحول
كاحل الرجل ونسبها حله رفعه قطع منها فى الختان فحل ان حان المرأ من لى تحب حرج الرجل
وتحب حرج الرجل مدحل الله كره فاداناب الحسعه فى الفرح فقد اذى حياه حياها ولكن سال
لوضع حان المرأ الخاص قد كرا الختان فكل من العسل فبدا وارى لان مجرد ذلك لى لايح
العسل ولكن بعض الوصو على الخلاف المتقدم وهذا ما كونه فى قل امرا لان النواى فى فرح
الهيمه لايح العمل الا انزال و قد ما كونهما حيا مع ملها لان المرأ فى الهيمه راضع لايح
العمل الا انزال و قد تقدم الى لى و الهيمه والاجماع على و حوب العمل بالانحرف وان لم تكن معه
انزال رهو نعموه بسمل الصعر والهيمه واه مذهب السافى لكن احتجنا صرى الله عنهم بمعو الا ان
يحل لان وضع الختان موقوف على حرج الملى فاطاها او حكا حكا كمال سله مع حقا ح و حله
ونسكه فى الحرجى لضعف الذى نعم بواع السهو منها كما يحاد المجامع فى اما الجماع و الله

الحاحه الصور به الا ان
ال انعام هذا لولم يوح
بينهما ما به معر نه وى
عنه ومن ع لى نه
بعضهم حرمه الساكح
بينهما فبعض حسدان
لاحب الا بالرائك كرى
وط الهيمه والمسه م
اررد واحب م قال يم
لوطر طاق صور آدى
فوطها عرغا فانه حى
اوطر طاق صور آدى
فوطها كذا م علمها
كان فى نفس الامر وحب
ونواى حسه فى قل او
در عليهما

العمل عليهما فيما يظهر
لانماذ ما به فصور
السسه (قوله الاداء كان
ذكر منسرف اقل الصوم
الح) فبلى المسه عدم
و حوب العمل فى هـ
الصور عا اذ انما فاعا ر
فاعد اما اذ انما فاعا ر
فعله العمل وعرا الى
الحط والنجس (قوله له
ان نسعى بعلا ح لنسكن
سهو به) اما اذ اقصدها
السهو فلا يحل كرى
كتاب الصوم و امداد
افصاح من الخلاصه و سرح

بالام اذ ادم عليه (قوله ولا تكون ما حور اعلمه) قال فى امداد الفصاح و قل نوح اذا حاف السهو كذا فى الكفاهه
عن الوافعات اه (قوله لان النواى فى سرح الهيمه لايح العمل الا انزال) قال الرضى اقول علوق فانه ما ففى انما السهو و سله
ادسما بالسك وفالوا البلا ح فى المسه بعله الا لا ح فى الهيمه وهذا صريح فى عدم بعض الوصو بهما لم يخرج منه ملى و صرح اس ملك
فى سرح الجمع فى فصل ما تحب الفصا و ما لا تحب وكذلك صرح به فى نفس العنايه سرح الوفاه فانه الحمد والمسه فندوافى تحب المفعول

(وله في معانيه ان في ادخال الاصع الدهر خلاف) ذكر العلامة الخليلي حاشية فقال والاول ان حب في السبل اذا قصد
 الاسماع لعله اسهو في الله ومن عاله فقام السمع لمحب وهو الال دون الدهر لعلها وبلى خداد كمر عبر الآدمي
 ود كمال وما يصحح حسابهم (قوله وقد سئل بها النكا الخ) وفي في النه لس خداعا ل كدام فيه اذ الكبير كذلك
 عليها اذا ادخل لارها اعا الكلام في ان السبل هل يحس بوطه (٦) ولذا الورع بالسكر لعل

كما ينبغي وفي فتح الان في ادخال الاصع الدهر خلاف في لشب السبل فله لم ذلك اه وقد احدث
 من المحققين ولط رجل ادخل اصع في ر وهر صام احلفوا في وجوب السبل لعلها والمخار
 انه لا يحب السبل ولا العسا لان الاصع ليس الله فمجمع فصار حيلة احسبه ذكر في الصوم وود
 حكي عن السراج الوهاج خلا في رط الصبر الى الناسوي منهم من قال يجب طلقا ومنهم من قال
 لا يجب طلقا والصحيح انه اذا امكن الالرح في محل الجماع من العسر ولم يصحها بهي من جماع
 وجب السبل وعرا في اصري في الاصح وقد يقال ان هذا السكر دليل على عدم الالرح فلا يجب
 السبل كما انصار في الهان معر بالي المحطة ولولف على ذكر حقه وادخل لم يزل قال بعضهم يجب السبل
 لانه يسمى ولما وقال بعضهم لا يجب والاصح ان كاتب الحرف مرفعه يجب عند حرار الفرح والله
 وجب السبل والافلا والا حوط وجوب السبل في الوحيين وان ادخل الحب المسكول ذكر في فرح
 امرا او درها فلا عسل عليهما لخوار ان يكون امرا وهذا الذكر منه زائد فممكن ادخل ماصه
 وكذا في در رجل او فرح حتى لخوار ان يكونا رجلان والمرحان رايدان هما وكذا في فرح حتى
 منه لخوار ان يكون الحب الموط فيه رجلا والفرح رايدته وان ادخل رجل في فرح حتى سكر
 لم يجب السبل عليه لخوار ان يكون الحب رجلا والفرح معه غيره لالرح وهذا كما اذا كان من غير
 ارال ما اذا ارل وجب السبل بالارال كذا في السراج الوهاج وهذا ارد على المصنف لان كلامه
 في حقه و ل يجمع والله اعلم بالصواب (قوله وحبس وها من) اي وفرصا سل عند حبس
 وها من وقد اختلف راي المصنف في كسبه هل الموحب الحبس او انقطاع فاحار في المصنف ان
 الموحب ربه ان لم اوسر وجه وعال بان الدم اذا حصل بعض الظهار الكسري ولم يجب السبل ع
 سلبان الدم لانه ما فيه اذا انقطع كمن العمل فوجب لاحل ذلك الحبس السابق فاما لا انقطاع وهو
 طهار فلو حبس الظهار واحار في الكافي ان الموحب استطاع الدم لالرح وجهه لان عند لا يجب
 واعماله عند الانقطاع وخل بطو في المصنف عن اسناد وسلبان لمان الخروح منه مسلوب للحص
 فهو حدة الاتصال بينهما فصحب الاسد ار وفي عاله السلبان هذا والله من محاسن الدماء لانه اذا كان
 الخروح ملزما والحبس لازما لم يرم ان يوجد الحبس عند وجود الخروح لاستحالة انفكاك الالرح
 عن المزرود ووجود الحبس عند وجوده محال ثم اه اقول ليس في هذا من المحب وما لا يجب
 الا فهم الكلام حتى حبه موجه عليه الاعراض ولو فهم ان الخروح من الحبس مسلوب لم يندم
 الحبس لالرح الحبس لالسمعي عن هذا الاعراض اسعد على اي كون الا طاع منها لانه ليس
 فيه الا الظهار و ان المحال ان يوجب الظهار الظهار واعماله توجبها الحاشية ويدفع هذا الاستعداد
 بان الانقطاع عسبه ليس فظهر اعمال الظهار لاله للسر عسبه ولو سلب فلما كان الانقطاع لا يندم
 في حبه اصل اذ لا يند في العمل مدونه بسبب السببه اليه وان كان السبب في الحبه سروح الدم
 والحاصل اهم احلوا هل السبل يجب سروح الدم بسوط الانقطاع او يجب نفس الانقطاع وسروح

الاصع حسب لامع
 الا الصبر احل الصبح
 انها لو كانت يجب بعض
 فوط لم يجب وان توارب
 الحب لصور الداعي
 والاصح اه وحاشية
 مسند قول السراج فصحب
 السبل اذ لم يصبها سوط
 روال عند رها لا طلقا
 وهو كدام حسن سوى
 وله اذا ادخل الماعل
 مما قدم مانه (قوله ان
 او طاع الحب المسكول ذكر
 في فرح امرا الخ) قال
 السردلي في سروح نور

وحبس هاش
 الاصح الكسبر فلب
 وسكول عليه معا له الحبس
 بالاصح في احواله وعسبه
 بفره السبل اه اقول
 معاملة بالاصح والا حوط
 ليس على سبل الوجوب
 داعا ل وكون سبها
 في مواضع مباحه ورحه
 ان اسكاه اورب سبم
 وهي لاروق السلب تسمى
 لان الظهار كاتب مانه
 عسا فله روح سبم
 كون فرجه الموط والموط

فهذا ما ينفرد به من ان يور سبها فانه لا ينبغي للمرات ما لم يصب في السبب فعلا بالاصح لعدم
 عسب ماسب له الاصح بدل على ما قلنا ما في كتاب الحبس من عاله السلبان اذا ورف في صف النساء احبال ان بعد الصلا كذا قال محمد
 الاصل لان المسبب هو الادا فمرف والمفهد وهو اتحاد موهوم والنوهم احصاغا الصلا وان قام في صف الرجال فملا به مانه ولعدم
 عن عسبه وعن سار والذي خلفه عندنا على طريق الاستصحاب لوهم اتحادا اه

منهم الباقي بان الخصم لم يدم مخصوص بالخوسر لا يكون من المعنى والحق غير القولين لا بما
 يجب قرحوب اصله كما دعا في الوصو والعسل وقد فعل السحج راح الدرس الهندى الاجماع على
 انه لا لعب الوصو على الخشب والعسل على الحب والخاص والعسل على حوب الصلا او اراد
 ما لا يتحل الا به فبذلك فانه لهذا الخلاف في حبه الا انهم فاهم انه هو على عدم الامم قبل رحوب الصلا
 ويظهر من ادعاءه مما سلكه في السراج الوهاج انه قد سلك فانه الخلاف يظهر فيما اذا اعطى الدم
 طالع السمسم واحرب العسل الى رطب الطاهر فبعد الكرشى رغامه العرافين باسم وعند الحجارين
 لانهم على هذا الخلاف رحوب الوصو فبعد العرافين على الوصو لا يجد عند الحجارين بل لا يصل
 اه وقد يقال ان فائدة يظهر في العالي كان قال ان رجب علف سسل فاب طاق وقد ظهر في
 فائده اخرى وبى ما اذا استدل بفسل اعطى الدم في هل السب من الخصم قال انها تسلسل لان
 السهاد لا يقع ما رجب تسلسل الموب كالحقانه و قال ان السب اعطاه قال لا تسلسل لعدم رحوب
 العسل في الموب وقد صح في المدايه في باب السهد لم تسلسل فكان يصح ككون السب الخصم
 كما لا يخفى واماد تسلسل وحوب التسلسل والخصم والقاسم فالاجماع بطله صاحب السدائع في السا
 والودى في شرح الهندى عن ابن السدر واى حو والطبرى راسد بل بعضهم للخصم حوله وعلى
 ولا يعرفون حتى يظهر روحه الدلالة انه لم يمكن الزوج من الوط ولا يجوز دلاله الا بال
 وما لا يملك الواجب الا به فهو واجب واذا لم يملك هذا فبما دبر العسر نفس العسر بدلالة الصل لان
 وحوب الاعمال لا يحل حو حو الدم وقد وجد في العسر فان له انما رجب الاعمال فبما دبر
 العسر لما كذب به صفة الطاهر عن الخصم روى الا لا يفسد الخلل لاروح وطهه استدل الخلل
 منى وقت صار عليها وان لم تسلسل لوجود التاكيد بتدوير الصلا تداعلها وفي العسر
 ودعا كد صفة الطاهر نفس الانقطاع فانهم المعنى الموجب فلا يمكن الاطلاق بطريق الدلالة
 كما لا يمكن انساب الحنا للواط حتى الحرمة لا تعدام المعنى الموجب للحد بدلالة الحرمة وهو كثر الوقوع
 فلان س كذا بل المعنى الموجب وجود لانه انما الخشب او اراد الصلا على الخلاف كالهما ما
 هنا فاما الفرق الذى بدعته فاما ما اذا كان وحوب الاعمال لمبوب الخلل واس كذا بل الا ترى
 انها لو لم يكن داب روح وجب عليها الاعمال مع اذ تمام المعنى الذى بدعته ولكه وان رجب سب
 آخره بل غايه للحرمة فبما دون العسر فان الخمس به ينتهى فبمعنى الحرمة المنه عليه فعرها
 بغير الصل في فرا التمدد حو مان المربان مع الى الاعمال فبما دون العسر وبما دبره وحوب
 الاعمال وبدلالة حو في العسر كذا في مزاج الدبر انه معر بالى سحجه العارمه وبدل على
 الصاحب حدث فاطمه بنى في حو من ان النبي صلى الله عليه وسلم قال طه ادا اكل الخمس ودعى
 الصلا واذا ادبر فاعلى صلى روى اعجارى سلم عن عائنه وروى عن الزوايا فاعلى على
 الدم وصلى في السدائع روى في القاسم واعترف الاجماع ما اجاءهم بحور ان يكون على
 حو في الباب لخمهم ركواها كما في الاخراج وعرف ان يكون ماله من على دم الخصم لكون
 كل من ماد ما حارما من الرحم اه وللتدك في الاصول ان الاجماع في كل حادثة لا سوف على نص
 على الاصح وى السكنا للتحا كالمسود واذا اتم سلسلا من ادركها الخصم فانها ساسد
 وان ساسد حو حتى يظهر وعند مالك عليه ان يسلسل على اصله ان الخاص لمال سرا القرآن
 في استنباطها والخاصة سد التمايد (قوله لا مدي ودي واحكام لاملل) ما لم يقطع على مدي
 اى لا يصر على العمل بعده هذه الاسماء اما الذى وصفه ابن السكنا لى باسكان الدال ويصعب

(قوله وقد ظهر لي فائد
 اخرى الخ) قال الى الهندى
 ولا بد ان يفسد ما اذا اصر
 بها لانه انما اما اذا و لم
 في انما بها لا تسلسل احكاما
 الا ان هذا قد ذكر على
 ما س عن الهندى
 فيحمل الانصاف على
 وحرب اذا اه
 لا دى ودي واحكام
 بل امل

عن الرجل يغتسل بالماء ولا يدركه الا حلام قال يغتسل وعن الرجل يرى انه احلم ولا يجد البالي قال لا غسل
 فيه وان كان مسه راءا الفاري راودا واليرمدي رعبهم كنهه ورواه عبد الله بن عمر
 العمري وهو ضعف عنه اهل العلم لا تصح رواه وبنى سمعته امام سلم للقدم فانه يدل على
 جرح ما يدل عليه هذا الحديث في شرح المذهب ولا يقال ان الاسد لال عدمه امام سلم تصحح على مذهب
 من يقول بعدم الشرط وانهم لا يقولون به الا ما هو قول ان الحكم على الشرط فادعهم الشرط انعدم
 الحكم بالعدل الاصل في ان ان عدم الشرط ارفى عدم الحكم كما تقدم (قوله وسنلجمه) والاعين
 والاجرام وعرفه) اي وسن الغسل لاجل هذه الاسماء اما الجمعه فليس روى اليرمدي وراودا واليرمدي
 واحمد بن مسند والشمس في سننه وابن ابي عمير في سننه وابن عبد البر في الاسد كاز عن قتاد عن
 الحسن بن سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نوى يوم الجمعة فيها يغتسل من اعتكف
 فاعطى افضل قال اليرمدي حديث حسن صحيح اي قاله احدو لم يمت هذا الحديث وقيل في ترجمته
 احدو لم يمت هذا الحديث في الاول اول فانه قال اذا اغتسل فاعطى افضل فليس ان الوضوء سه لا ترجمه
 كذا في الطائفة والشمس في منها يعود الى سبله كور وهو جار اذا كان سه وراودا لم يمت جهوز
 العسا وفيها اذ صار وهو المعروف من مذهب مالك واجماعه وما وقع في الحديث من انه واجب عند
 مالك فيقال بعض السارحين انه غير صحيح قال من احدوا لوجوب الاغتسل الطاهر وبمكوا وبناروا
 البخاري في مسلم من حديث عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسب الجمعة فاعطى والامر
 للوجوب وروى البخاري ومسلم من حديث الحسن بن ابي عمير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم
 الجمعة واجب على كل محتلم وفدا حاد الجاهل وروعه سبله احبوا هذا ان الوجوب قد كان راسخا ودفع
 ان الناس وان صححه اليرمدي لا هو في حديث الواحرب وليس فيه ما راجع تصافيه الى ارض
 عدم الوجوب ما يراه من قبل انها الحكم ما يراه عليه كما يمتد ما راجع ان يوداود عن عكرمة ان ابا
 من اهل العراق اذا قالوا اناس عاينوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة واحضوا قالوا لا ولكنه ظهر روحه بل
 اغتسل ومن لم يغتسل فادس عليه نوحا وحركه كعب هذا الغسل كل الناس محمدين فليسوا
 الصوفاء والحنون في طهورهم وكان مستخدمهم صفة ما عرفت السقف اعماهم عن من خرج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في يوم جاز وعرف الناس في ذلك الصوف حتى ياربهم راجح حتى ادى بعضهم بعضا
 فصاروا عليه السلام تلك الرياح قال ما من الناس اذا كان هذا الا يوم فاعساوا ولمس احكم ما مل
 ما يمتد من ذهبه وطلبه في اناس عاينوا انهم باخروا ولسوا عاينوا الصوف وكفوا العمل ووضع
 مستخدمهم وذهب ابن الذي كان يودى بعضهم بعضا في العرق وبالناس ان المراد بالامر اللب
 والوجوب الصوف سرعا في رجه اللب كما به قال واحد في الاخلاق الكرمه وحسن السهه فترسه
 مصله ومسه على ما لا مصله فهي اقره عمال لا يحا افعالا كبارا مسلم من حديث الحسن بن ابي عمير
 السلام قال غسل الجمعة على كل محتلم والسؤال والطسما عاينوا سبله واثوم ان الطسما والسؤال لسا
 نواحيث في كتاب الغسل واما قول في هرر كعسل الحياه فاما واد الصفة في الهه والكسبه
 لاني كونه فاما يدل عليه ما رواه اليرمدي عن ابي هرر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نوى
 فاحسن الوضوء ثم اتى الجمعة فدا واستمع وانسب فترقه ما ياد ومن الجمعة ويزاد في ما ياد ومن
 من الخصى فعد لاهر فدا نص في الا كعسا بالوضوء واما العرفه فله مصله في قوله ومن اغتسل
 فاعطى افضل واما كعسا في سبله مصله في عرفة فباروا ابن ماحي في سننه عن الفا كعسا
 سبله رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الثمار ويوم العجرو يوم سرفه وروا الطبراني

وسن للجمعه والمسن
 والاجرام وعرفه

(قوله قال ابن أميراج) أي الخليفة على المسألة العلامة المقدسي في شرحه (٦٥) على نظم الكبرياء قول ولا يستبعد

ان يقول احدينا اليوم
لفصله حتى لو حلف
بطلاق امرأه في
انام العام بطلان يوم عرفه
ذكر ان لك في شرح
المسار وودع السؤال
عن ذلك في هذا الامام
وذكر من الاقوام وكسب
فيهم بافصله يوم الجمعة
واله في محله اه (قوله)
فلب والظاهر انه لا بأس

(صا) قال في المرافعة في
 الدين ونسبته حسرة والمهنة
 ونسبته حسرة والمهنة
 قال المصنف في شرحه أعاد
 اللام لئلا يهمل كونه نسبه
 فصلا عنه وهذا صريح

وودع القلب ركن اسم حيا
والا يند

قَالَ لَهُ الْمَسُومُ أَفَعَمَّ وَذَلِكَ
 مِنَ السَّرُورَةِ عَامٌ فَصَدَّبَ
 لَهُ التَّطَلُّفَ لِكُلِّ قَادِرٍ
 سَلَّمَ عَلَى أُمِّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
 هَذَا الْهَسَانِيُّ عَنِ التَّحْقِيقِ
 أَنَّ عَمَلُ الْعَبْدِ فِي هَذِهِ
 حَقْلًا فِي تَوْسَعٍ وَخُفْسٍ
 (قَوْلُهُ وَلِإِصْبَاحِهِ نَظَرٌ يَدْرُسُ
 بِمَا أَلْهَى فِي الْخِشَارِ)
 هُوَ مَا يَفْعَلُهُ عَنِ ضَاوِي
 فَاصْتِحَانٍ مِمَّا عَلَيْهِ هَذِهِ
 تَعْرِيفُهُ إِجْرَاهُمْ ذَلِكَ أَمَّا
 فَالْإِجْرَاءُ فِي الْعَابَةِ
 وَالْإِصْبَاحُ فِي الْأَنْعَمِ
 الْخَلْقِ لَا يَسْتَرْطِئُ إِلَيْهِ
 فَكَيْفَ أَعْمَلَ الْمَلَأَ (قَوْلُهُ)

انه عندنا في توصفلا سوطا ان لا محال بين السبل والاملا حذب والعالبي حل هذا عند من
 الزمان حصول حذب بينهما ولا يحصل السبه اصاعدا الحس على ما في الكافي وغيره اما على ما في
 الكافي فظاهر واما على ما في غيره فانه سطران يكون مظهر الظاهر الاعمال في اليوم لا قبله ولو اوص
 يوم الجمعة يومنا ما عرفت وحلح سم اعديل سوط عن الكل كذا في معراج الدرر انه في النافع
 نحو ان يكون غسل عرفه على هذا الاحدى ايضا في ان يكون الوقوف واليوم كافي الجمعة قال ان
 امرحاح والظاهر انه الوقوف وما اطلق احد اذهب الى اسنانه ليوم عرفه في غير حضور عرفه في
 المسح مرح المجمع فان قلت هل ما في هذا الاحدى في غسل الحدا ايضا فحل عمل ذلك وانكبي
 ما طرب به انه قلب والظاهر انه لا يحد ما سوطه ما صح في سوطا لك عن باع ان عده من عمر
 كان يغسل يوم المثل قبل ان يوا واء ان المجمع اولي في غير المسح فحل وق عرفه
 لمنه لا مال السبه الاداء اعديل في عين الطل يعرف عمار النصف فاما صاده عاد اعديل
 حارسه لاحد مدحه (قوله وحلح) اي الغسل فرض على المسلمين على التكفاه لاجل المسح وهذا
 هو مراد المصنف من الوجوب كما صرح به في الوافي في الخبر وفي مسح الدرر انه الاجماع الا ان يكون
 المسح حتى يسكن فانه شافيه فحل عمه وقيل اعديل في سانه والاولى وساني في الخبر ان سا
 انه تعالى دلله هل سطر لحد انه هل السه الظاهر انه سطر لا سقاط وسو به من المكاتب لا يحصل
 طهاره هو سطر محه لحد عله كذا في مسح الدرر ولنا به بطر يدكر ان سانه تعالى في الخبر
 وما قبله يسكن في قوله وقيل غسل المسح هو كذا فقه نظر بعد نقل الاجماع الالام الا ان يكون ولا
 سمر بعده وزمدح في انعقاد الاجماع (قوله وان اسلم حسا والادب) اي اقرض الغسل على من اسلم
 حال كونه حسا واللام معي على غير نه قوله والادب ادلو كات الالام على حقيقها لا سوب الخالان
 كما عني وعمار اصله الوافي احسن ولط وندب في اسلم ولم يكن حسا والالام وهذا احسن المساح في
 انكفرا اذا اسلم وهو حجب فعلى لا تحب لاهم عمر عخطا في المرفوع ولم توجد بعد الاسلم حسانه وهو
 رواه رقي رواه تحب وهو الاصح لقا صه احسانه السامه بعد الاسلم فترحمه اذا السروط وراها
 الاله وندرض ولو حاصب الكفره فظاهر سم اسلم هل سمن الاله لا عمل عليها عرفت الحسب
 والفرق ان صا احسانه فانه بعد الاسلم فكانه احسب بعد والاسطاع في الحسب هو السب لم
 سجد بعد فذلك لو اسلم سنا سم طرب رح سلبا الغسل ولو بلغ النسي بالاحدم او هي
 الحسب هل تحب عليها اعله فهد انه فصول قال فاصح في الاحوط وجوب الغسل في الفصول
 كلها وفي مسح الدرر ولا ينفى خلاف في وجوب الوصو لاصلا اذا اسلم عدا ما لعني الفرق بين
 ها من سانه ان اعسر حال البوع او ان انعقاد اهله السككف فهو كحال انعقاد اهله لا تحب علمها
 وان اعسر ان سها عخطا حتى اعسر ما سها وحسب علمها والحسب اما حذب او نوح حذب
 ربه حذب الحدا به كما عرفت في انه فوجس ان سجد حكمه الذي اسلم حسا وجوابه ان السب في
 الحسب لا يقطع وسو به بدل البوع لتح في البوع ابتدا الحسب كلا سلب لا استطاع الا وهي باله اه
 وهذا الجواب بعد تسليمه يصلح جوابا عما مراد على الفرق من المراد ان لا ينفى الحسب والامني اذا طبع
 بالاحدم لم ينافي ان سم لما عديم ان الجمار ان السب في وجوب الغسل سلب الحان لنس الحسب
 ولا ينافي وانما هو وجوب اهله فبعد الفرق في سها الجواب الصريح ان الصبح وجوب الاعمال
 على النسي اذا بلغ بالاحدم ذكر في معراج الدرر انه معر الى اماني فاصحان واما ما مراد على الفرق
 من المراد الحاس اذا اسلم بعد الاستطاع ومن المسلم اذا كان حسا فلم يحصل الجواب صه من الحسب

(٩ - (البحر الرائق) - اول)
 روابط) متعلق بالسروط وقوله الاله اى بالعسل

(وله ولم احد لا عفا عني) هـ في الهر صرح في الدرر والعرو سد سبل الكسوف والاستسفا اه فلب وله السر ملال
 في سمة مرامنا في سرح درر (٦٦) السحار مع البصر رمي الجارهم باسمي مراح الدرابه قبل بسحب

الاعتساف لعل الكسوف
 وفي الاستسفا وفي كل
 ما كان في ذلك كاجماع
 الناس (قوله المرادها
 الاول) اي الخلل لان الظهار
 يكون عاها وفي الافعال
 كلوصو ويحو وفي سرح
 السبح اسمع في الظارها
 الصبح مع قطع النظر عن
 الخلل وسدنه (قوله من قال
 بمعموم المسرل اسمع
 الخوارها بالمعنى) قول
 اما وجه اسمعائه معنى الخلل
 فلما قدم ما راد اسمائه
 معنى الصبح وادها لارمه

وسوصا عا السما والعري
 والبحر

للخلل من عر عكس وهما
 كدلا فان الظهار قد صبح
 وعمل وقد صبح ولا عمل
 كالظهار ما مناح او عا
 العسر (قوله المرادها
 النوع سر به الساق)
 قال في الهر هذامسي على
 انه معطوف على ما بعده
 لاهي والاولى ان يعطف
 على السما وعلته فلا تكون
 سر كائن ما ذكر ثم هو
 مسرل يسه وبن ما
 الناصر الذي عر مراد
 بقر به الساق اه وتمكن
 مسرل مصاف في كلام
 السارح اي ما البدوع

فالاولى القول بالوجوب عليهما كذا كراهية انهما عا انواع الاستسفال رهي فرص وسه
 ومندوب فالفرص سه انواع نزل التي سهر وتواري حسمه ولو كان كافرا لم سلم ون استطاع حص
 او عا في ولو كان كافرا ثم اسلمت والخاص على السب والسادن العسل عند اصابه جمع بده حاسه
 او بعه وحكي كاهما كبر في الساب فسموا نواعه الى فرص وواحوسه ومندوب جعلوا الواجب
 على السب وسبل الكافرا اذا سلم حاسا ولا يفي ما فيه فان هذا الذي سمو واحا وبالحوار د ربه
 والمعول في باب الحار ان على السب فرص فالاولى عدم اطلاق الواجب عا لانه عا وهما به عر
 الفرص ما على اصلها لم يهرور السون اذ عه كما قدم را در سبل الكافرا اذا سلم عر حسب
 راد حو لمكه والوقوف عر دله ودر ل تنه الى الصلى لثة حله وسلم وللحجون اذا في الرسي اذا لمع
 بالنس من عسل السب وللحجامة لسم الخلف ولله الصدر اذا رآها ولنا من السب وللقادم من
 السعرون راد فله والسب خاصة اذا استطاع هاد كرهه الارنه في سرح مسمه المعلى معر الجارها
 الاكل وفي سرح المهد من العسل المذون عسل الكسوف من عسل الاستسفا ومسه بلانه اعتساف
 رمي الجار ومن المسحبة العسل لمن اراد حصر مجمع الناس را احد لا عفا عني وانه لو في
 للضواب (قوله وسوصا عا السما والعري البحر) يعني الظهار حار ما السما كاصرح به العدر ري
 وعبر للسبحار تظفون الخوار هي الخلل مار معنى الصبح هي لارمه لا دل من عر عكس العالي
 اراد الاولى الافعال والساق في العود والمرادها الاول من قال بمعموم المسرل اسمع الخوارها
 بالمعنى لانا الحسم الاطفاف السال الذي به حاسا كل نام راضه هو بالبحر بل وهو اصل مر فرص
 فيما بدل ن الهما اذ لا رما فان الحمر فسميله عن الهما في موضع اللام ومجمع على ما جمع كبر
 وجمع فله على اموا رالين لفظ مسرل من السمن والبدوع والذهب والفسار والمال رائعه والخاصوس
 والمطر والبر الوحي رصار السى من السى الناس الهما لوسوف من حروف المعجم وما من من
 فله لمر اي وعى في الخلد وعر ذلك والمراد به هنا البدوع بقر به الساق وفي قوله والبحر سفا على
 السما اي عا العر اسار ليرد قول من قال ان ما العر انما حكي عن ابن عمر انه قال في ما
 العر النعم احباله مسكة فله عه في السراج الوهاج وقسم هذ الهما اساسا ما ساعداد اذ فالكل
 من السما لقوله تعالى انما ران الله ازل من السما ما فصلكه سابع في الارض وقيل ان من في الآله ان
 جمع الماء بزل من السما لان ما سكر في الانساب ومعلوم امهال انم قلنا بل نعم بقر به الامسان به
 فان الله ذكر في معرض الامسان به فلو لم يدل على العموم لكان المطلوب والسكر في الانساب عند
 العموم بقر به بدل عليه كأي قوله الى علب من ما حصر اي كل منس واعلم ان الهما نوعان
 فالحق ومعذ المطلق هو ما منس الى الافهام عظمي قولنا ما ولم نعم به حسب ولا معنى مع حوار الصلا
 مفرح الهما للسند ولنا للسبح ولنا السمعيل والمطلق في الاصول هذ المعر ص للادب ن
 الصفا لا ياتي ولا لاسان كذا السما والعري والبحر والاصافه بالعر هذ بحرف الهما السد فان
 السد لارمه لا يحور اطلاق الهما سله بدون السد كذا الورد وهذا جمعوا على حوار الظهار عا السما
 واسند لواله وله تعالى وزل عليكم من السما ما لظهر كره وهذا عند حناء قوله تعالى ازل
 من السما ما طهورا والحديث الصحيح الذي رواه مالك في الموطا ان نوداد والبردي رانساق
 وسهرهم عن ابي هرير قال سال سائل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال برسول انه امارك البحر

ورل الى ماد كره (قوله والحديث الصحيح الذي رواه مالك الخ) لايحي ان الاستدلال سوى على
 حوار الظهار عا السما وماي الحديث ما البحر لانهم الا ان على انه مسمى على ما تقدم من ان الهما كلها ن السما وساق عه حواب آخر

للهمب واصل الخاف ان هذا الما الذي احفظ به طاهر هل صار به بعد ام لا فقال السامعي ومن
وافقه بعد لانه سالما الزميران وعني لا سكرانه فقال ذلك ولكن لا منع ما دام المحافظ مع الوان
بقول السامعي فيه حينئذ ان عير ما د رقد رما حال في ما للدوا نسل حال عليه لو ان الناس سلم ما وضع
الاوراي في الخصاص من الحرب فصر الزميران وبقول احدهما الاخرهما ن قال سرب تو صا
فطالع مع بصرا و صافه فظهر لسان اللسان ان المحافظ المعلوب لا نسل الاطاري فوجب ريب حكم
المطلق على الما الذي هو كذلك وبذلك علمه من السه قوله صلى الله عليه وسلم اعادوا عما وسدر فله
لحرم وقصه باهه فاب روا البخاري مسلم من حديث ابن عباس وقال صلى الله عليه وسلم حتى يوفى
اسمه اعشها عما وسدر روا مالك في الموطا من حديث م سطره والم لا نسل الا لما يحور للحي ان
بظهر به والفعل الما والسدر لا صورة الاحتياط السدر الما او نوصعه على الخسد وصب الما عليه
وكما كان فريد من الاحتياط والصبر وقد اسفل صلى الله عليه وسلم يوم الفصح في قصه فها ار
الهمي روا السامعي للما بذلك معرو لم يصبر للعاو به واصر عليه السلام فليس من عاصم حتى اسلم ان
بمسل عما وسدر فاولا به طه ورما احسان بمسل به فان فعل المطلق يساوي الكامل دون الناقص في
الما الحفظ تظاهر عبر تصور فالحواب ان المطلق يساوي الكامل داما لا و صا و الما المعبر بظاهر كمال
دا و افسا و له طلق الاسم فاني فعل لو حلف لا سرب ما فسر به هذا الما المعبر في حب ولو اسعمل المحرم
الما المحظ بالزعمان لم به لعدته ولو وكل وكلا ان يسري لهما فاسري هذا الما لا يحور عمل هذا ان
الما لمعبر ليس عما مطلق فلما لا سرب ذلك هكذا كرا السراج المحدثي اقول و ان سلسا فالحواب اما ان
سلسا الما والوكلة فالعبر فهما للعرف وفي العرف ان هذا الما لا سرب و اما في مسئلة المحرم فاما لزمه
العد به لكونه اسعمل على الطلب وان كان علوما (قوله او ان بالمك) اي حور الوصو عما ان
بالمك وهو الاقا و الدولوم و يحور فصح المم وقصه كحور في عن قوله الماضي وهي بالقسم في المضارع
على كل حال وفي بعض السروج انه يحور وقصه الكسر فله قوله بالمك لانه لو علم انه ان لله الحاسب
لا يحور به الوصو و اما لو سلفه فانه يحور ولا يلزمه السؤال عنه (قوله لا عما يصير كبر الاوراي)
عطف لي عما السبا يعني لا و صا عما يصير بوقوع الاوراي الكبر فله وهذا محمول على ما دارا لعه
ا م الما بان صار محسا كما سأتى بيابه فر ما ان سا الله تعالى قال في الهاء المقول ان الاسناد ان
اوراي الاسجار وفب الحرب مع في الخصاص فصر ما و هاس حسب الثاوي والطم والزابع م امهم
موصون بها و عير كبر و روى عن محمد بن ابراهيم المندائي ان الما المعبر كبر الاوراي ان صهر
لوهي الكف لا و صاها لكن سرب (قوله او بالطح) اي لا و صا عما يصير حسب الطبع عما لا يصيد
به الما المعنى السطف كما للمرق والافلا لانه حينئذ ليس عما مطلق لعنم ادر عدا طلاق اسم الما
ولا يعني بالمطلق الا ما سادر عدا طلاقه اما لو كانت الطافة مقصده كالسدر والضاوي والاسنان اطح
الما فانه حوصاه الا اذا سرح الما عن طبعه والزفه والالان وعما يصير عمن ان ما ذكر صاحب
الهداية في الحسن صاحب السامع ان الافلا والخص اذا طمح ان كان ادر دعي لا يحور الوصو
به وان كان لا سحر و رقه الما باهه حارس هو المحار ل هو قول الباقي من مساعبر جهم الله بان
علمه ما ذكر فاصحان في ما و اما غلظه ولو طمح الحص والافلا في الما و ربح السادر بوجهه
لا يحور الوصو به و ذكر الباقي رحمه الله اذ لم يذهب عنه رقه الما ولم يسلبه عما م الما حار
الوصو به اه و عا فر ما ايضا علم ان الما المطروح نسي لاه صده الما لعة في السطف يصير
مقدا سوا يصري من اوصافه ولم عير حينئذ لا يعني عطفه في المحصر على ما يصير كبر الاوراي

(قوله - بعد لا ينبغي
عطفه في المحصر على
ما يصير) كان الاولى ان
يقول لا ينبغي عطفه على
كبر الاوراي لانه هو
المعطوف عليه لا ما ذكر
او ان بالمك لا عما يصير
كبر الاوراي او بالطح

[illegible][illegible]

فدسب على لما لا سواها وان كان رقصا محمورا وكذا انما الانسان ذكر في الله وانه قد اكل الطاهر
عالمنا لا محذور الوصوه وان كان رقصا محمورا الوصوه به وصرح في المحسن بان من اسرع دفع على
اعضائه عليه الاضراء قول الطرحا في اذا طرح الراح او العنق في الماء حار الوصوه به ان كان لا نفس
اذا كتب به فان نفس لا محذور والماء هو المأثور وهكذا الاحاديث طاهر في عوارهم فلهذا من
الوقوف يقول ان العبد المحرج عن الاطراف احد امر من الاول كمال الامباح وهو ما لم يخرج طاهر
لا يعقده المتألمة في السط ماء ومصرف السمسوا حرج بدفع لا الثاني عليه الخاطا فان كان
حائدا ما تها رجاء الله وحرمه على الاضراء حله بحمل ما عن اني يوسف وماي السامع وواقعته
ماي انصاري الناهية اذا طرح الراح في الماء حتى اسود حار الوصوه به ان كان ما حائدا وماي لما في
الوصاف الدربة كالماء الذي يوجد بالمعطن في لسان النور وماء الورد الذي اسطر ارجعه والماء
الذي عمل على القول المسمى به في طهارة اذا خلط بالماء في ماء لادسرا فان كان الماء الطاهر كحرار
الوصوه السبك وان كان حار ماء محمورا في سوا ما لم يذكر في طاهر الزوايه وفي الدافع فوا حكمه حكم
الماء للماء لوب احسبا عليه وعلى الاول حمل قول من قال العبر بالاضراء وهو قول اني يوسف الذي
احساره في الماء به فان كان الخاطا حائدا فعليه الاضراء فله سبوه قل كان ما تها رقصا فعليه الاضراء

أما كبرياله قول المسبوق بما في فرماني المحظوظ بالأسنان أنه ان قلبه مضرب كثر في الروال أهم العلماء أنه (قوله عليه
شتمل ما عن أبي يوسف وما في السامع) الذي قدمه عن أبي يوسف لا يخالف هذا ظاهره حتى يعمل عليه غيره في السامع مامل
(قوله وعليه وعلى الأول) أي على أبي العباس لا سيما في القبر والورث ان كان لا يخالف في الوصف وعلى أبي العباس ان الزه ان كان
حامدا فقله ان كان المحظوظ حامدا وقوله وان كان ماسر مع غيره وعمل لمعلم الحالا

(قوله فان قلت قد صرح فاصح ما في الخ) جواب الشرط سأتى بعد صفحه وبهذا السؤال اسدل عليه ولا ان المسعمل لا يفسد
الطاهر وما لم ا اوصار (وله لم يطران كان على يده عن غايته بفساد الماء كله الخ) ان كان المراد الماء ما اثار امر لم يطران
رسوخه فمائل راجع وكذا ينص الازاركا على انه ان يفسد بمسكلم طهران ذلك مخرج - لي رواه عن ابي يوسف ان من روى في الشر
وهو سكال الماء بحسار والرجل عن كسند ذكر السارح في سله الشر خط واسدل على ذلك ان الاستغاني ذكر كره الزوابعه
مد كرهه الروع بعد هذا الظاهر اها مخرجه علمه الا على القول بالمسورعه ان الرجل عاله والماء بماله اه والله تعالى اعلم والظاهر ان
المراد بالماء المتعصبه والتعصبه عند جسمه الا آثار الالبه فقط بدليل سكه (٧١) عار الاستغاني كما سندر السارح

هناك حسب قال بعد
ماد كره هاهم بعد الثالث
ان رحت منه الله نصر
مسعمل وان لم يورده
الله اصبر سعمال عند
اه فمائل بمر بالمسله
مطوور في السراج الوهاج
بوضع عمار ذكر السارح
مع النص على ما سطرنا
وذلك حسب قال ولوان
الحب استعمل في الحرم
بما في العمر اذا كبر
نص الماء كلها عند ابي
يوسف سوا كان على يده
عاشه عنه ولا والرجل
على حاله حسب وقال محمد
مخرج في الشر الثالثه
طاهرا والماء بالالبه سطر
فما ان كان على يده عن
العاشه صار الماء حسا
وان لم يكن صار الماء
مسعملا والمسعمل عند
طاهر واما الزايع واما روا
ان رحت منه الله صار
مسعملا والا فلا يعنى
اذا لم يورده الله فالله

آس ولو احاط بالماء المسعمل بالماء القليل قال يذهبهم لا تخوروا التوضو به وان قل وهذا اها سدا ما عند محمد
ولا به طاهر لم يعل على الماء المطلق ولا يبره عن صبه الطهور كالقطن واما عند جماه لان القليل لا يكن
الشرع عنه في الكبر عند محمد ما يعل على الماء المطلق وعند جماه في بعض مواضع القطر في الا
اه وفي الخا صه حسب اعتدل فاصح من عدله سى في اياه لم يفسد عليه الماء اما اذا كان سفل فيه
مسلا ما يفسد وكذا اوصى الحمام على هذا وعلى قول محمد لا يفسد ما لم يعل عليه سى لا يخرجه في
الطهور به اه بلفظه فاذا عرف هذا لم ياحر عن الحكم صحة الوضوء في الساقى او وضوءه في
المدارس عند عدم عله الفان بعله الماء المسعمل او وقوع غشاه في الصغار بها فان قلت قد صرح
فاصحان في صارا انه لو صب الماء الوضوء في البره سدا في حقه سرح كل الماء وعند صاحبه ان كان
امضى بذلك الماء فكذلك وان لم يكن امضى به على قول محمد لا يفسد ما لم يعل عليه سى لا يخرجه في
عسرون لصبر الماء طاهرا اه فانه طاهر في استعمال الماء يورع قليل في المسعمل منه على قول محمد
وكذا صرحوا بان الحب اذا رل في البره يفسد الاعمال بصد الماء عند الكل صرح به الا كل
وصاحب مراح الذرايع وعمرهما وفي بعض الكتب مخرج عسرون دلو اعد محمد ولوان الكل صار
مسعملا لم يارح منها وفي صاوى فاصحان لو ادخل يده ازر حله في الا لم يرد الماء مسعملا
لا يفسد بالضرور وكذا صرحوا بان الماء اذا دخل الكعبه وعن صرح به صاحب السى
ما بين اللهفه وهو معنى استعمال الكل وقال القاضي الاستغاني في شرح مختصر الطحاى
واولو الخفى في هذا راسب اعتدل في سرحى برالى القصر على هذا الاعمال قال ابو يوسف بعض
الازاركا وقال محمد مخرج من ان الله طاهرا لم يطران كان على يده عن غايته بفساد الماء كلها
وان لم يكن عن غايته صارت الماء كلها مسعملا الى آخر الروع وهذا مخرج في استعمال جمع الماء عند
محمد لا الاعمال فيه وقال الامام القاضي ابو براهيم بن ابي اسرار في الكلام على حديثه لا يورل
احدكم في الماء الى آخره قال في وان الماء المسعمل طاهر لم يورل لا يفسد الاعمال فيه حراما
وكذلك قال طاهر غير طاهر لان المذهب عند ان الماء المسعمل اذا وقع في ماء آخر لم يفسد حى
د لعل به براه الا ان يقع فيه وفيه ما يورل يورل للمسعمل لصبر مسعملا وذلك القصر في حله
ما اعتدل فيه عاد يكون اقل مما يورل عن ملافا يده فلا يفسد مع طهره بذلك ولا يحرم فيه الاعمال
الا ان حكم بفساده المساله ففسد الكل وان كان كبر في المساله كقطر حرق في حله الا ان محمد
يقول لما اعتدل في الماء السيل صار الكل مسعملا حكا اه فهد السار كسبه الله وسوا

طاهر اه وطاهر قوله اعتدل ان القليل في السلب الاول كان منه ووجه استعماله سقوط القصر من اجمع القصر به وسه الى ان سارا
استعمل ما يورده الله فوصف على الله فصل حصول القصر به عند القليل لا خلاف الخليل طاهر انه مسك كالموضو فليسائل ولا ينص
الزايه وما يورده الله كانت عليه بحسب الظاهر به مخرجه في الله (قوله فهد السار كسبه الله الخ) قال حقه الخفى فمائل عنه في
هو امن هذا الكتاب على ما في بعض السجتم كسبه الله من حب آخره الا ان محمد يقول لما غسل بالماء القليل صار الكل
مسعمل حكا فاصبر ان صور وقوع ما مسعمل في ما غير مسعمل فعبر عنه الماء الذى ليس مسعمل والصور الله ما واحد
نرمه سحس او ادخل يده في حقه صار مسعملا كله حكا كبر اه

(قوله في البدائع يقول على ان معنى مذهب محمد عدم الاستعمال) أي جمعه يعني ان صاحب البدائع نسب الى محمد عدم الاستعمال
 ما على ما افصح مذهب من ان المسئلة لا يستعملها مالم لا اوساوا لكن محمد انما قال بذلك الذي افصح مذهب بل قال في هـ
 الصور انه صار مستعملا حكما كما صرح به عنار الدبوسي (قوله ومعاصفه) أي ويرجى ما ذكرنا من ان صاحب البدائع قد افصح مذهب
 من هـ الذي قد اقبل والظاهر ان المراد به من طرق العسر من دلو او في الصور فافهما كما صرح بدليل ما ساقى في احكام الآثار ولو وقع
 الفار في حـ قال في المسئلة لا يحكم من المصنوع ون عسر من دلو وهو الاصح لان الفار لو وقع في مخرج مخرج
 عسرون فكذلك اذا وقع في مخرج مخرج الزاد مع العسر من اهـ (قوله ونه علم في مخرج مخطومه
 اس وهما الخ) وهو العلامة من السجدة فافهمه قال ومع عدم الكلام على سلبه المحب والخصم اذ وقع في مخرج مخرج الذي يخرج عنه الذي انه
 يحلف الحكم فيها بخلاف اصولها معافيه والعقوى الرجحان مع عدم الامام على القول بمصالحها المسعول وقيل ان يكون عند
 وعقوى مذهب محمدانه سلبه الظهور به وهو الصحيح عن الامام (اي وعقوى القوي يرجح مع عسرون لمصر ظهورا وهذا على القول
 بعدم اعتبار الضرر اما واعتبر بالضرر ودفع الخرج فلا يصح الحكم في كل وضع يحقق الضرر في الانعاس في الما
 او ادخال العوضه واعتبار الضرر في مثل ذلك من كور في الصري رعيها ولا يعزاد كرسحها العلامة من الذين فاسم بعد الله
 تعالى ربح في رسالته الشيا رفع الاستدنا قانه خالف فيها صرح المقول عن اعلم واستند الى كلام وقع في البدائع على سبيل المحب نوه
 عدم ضرر الما القليل مسعلا (٧٢) بالانعاس لان المسعول مع ما لا يدين المحب وهو قليل لا يظهورا كبر

كل محقق وحديث فافهمه ان معنى مذهب محمد ان الما لا يصح استعماله لا على سبيل القليل من
 الما المسعول الا ان محمد احكم بان الحكم صار مستعملا حكما لا على سبيل البدائع فيقول على ان
 مع معنى مذهب محمد عدم الاستدنا بالانه يقول بخلافه وفي الخلاصه رجل يوصي طب طبه صد ذلك
 الما في مخرج منه الاكثر من عسر من دلو او ما صنفه عند محمد عند اني حقه واني يوسف مخرج
 ما التركة لانه يحسن عندهما اهـ وهذا عند ضرر ما الترمي مستعملا نص الما القليل المسعول
 عليه في الاولى اذا نوصيها واعطى فافهمه في حوار الوصو في الفاسق لصغار الموصو في
 المدارس كلام كثير من الخصة من الطلبة والافاضل في عصرنا وفيه وفيه السجدة الاله فافهم فيها
 رساله وما افهم الاستدنا عن مسيله الما واستند فيها عماد كراما عن البدائع ووافقه على ذلك بعض
 اهل عصر وافي به ونه بعض الآخر والفهم رساله وما افهمه في مخرج الروص في مسيله الخوص ونه
 علم في مخرج مخطومه اس رهبان قال لا يعزاد كرسحها العلامة فافهم واستند الى ما ذكرنا عن

منه ولا سلب وصف
 الطور به ونه على ذلك
 بعض من ينص مذهب
 الخصة من لا يصرح له في
 فهمه وكبر كانه
 مسيله على حلقه ط
 ومخالفة الموصو المخطوله
 عن محمد ربحه ونه وصدق
 ذلك في مذهب كنهها
 حقه في المذهب في هـ
 المسئلة والحاصل ان ما ربح

الدبوسي في كتاب الاسرار وروى ما ذكر في البدائع على سبيل الامام من اني يوصي لمحمد ربحه ما الله ذكر
 جواب محمد عن فكيف للنس واصح كل محقق وحديث انه قال بعد كرسحها علمنا في الما المسعول والاستدلال لمحمد وعلمه
 مساحنا بصرون قول محمد ورواه من اني حقه من قال يحق للقول الآخر عماري ونه كرسحها لا يولي احكمهم قال ونه ان الما
 المسعول طاهر ظهورا لا يحل الاعمال فيه حوالا الى آخر ما قدمه السارح هنا عن الدبوسي وفي البدائع انه الصريح بان الظاهر اذا
 انعم في النير لا استعمال صار مستعملا عند مخالفة الالبه وصرح في فتاوى فاضلنا بان ادخال السدي الا لا للعقل بعد الما عند
 انعم الالبه وسكف ما صرح به في حقه رسالي الشيا رهر الروص في مسيله الخوص وما كرسحها بعد ذلك حتى ربه ما في بعض
 اصحابنا فافهم اهـ وقال العلامة السجدة حسن السير لاني في سرحه على الواسعه وما ذكر من ان الاستعمال ماخر الذي يلاي حـ
 د نافي الما في مخرج الخرج سهل كافي كرسحها ومردود لسان الاستدنا في الجمع حكما وليس كالعالم نص القليل من الما
 اه يعني الما اعلم من او ادخل يد ملاحظا مع عدم الجمع ذلك الما الذي انعم فيه واودخل يد فيه حكما لان المسعول حقه هو
 مالا في حـ وذلك بخلاف ما اذا صلب المسعول فيه فان المسعول حقه وحكمه وذلك الما ولا وجه للحكم على الما في ماله استعمال مالم
 ساوا له اذ لم يدخله حـ حتى يحكم سلبه بالاستعمال حكما بدليل علمه ما في الاسرار للدبوسي وقوله في مسيله النير يحق
 لو انعم من بعد الاستدنا فافهمه انما صار الما مستعملا حقا واما ما ادعا السارح من ان ما في الاسرار رواه حقه عن محمد من بعد الاستدنا
 عن المحظ والسارح الهندي فهو مسمى على دعوى عدم الفرق بين مالا في المسعول والافي فيه والافلاذله وفيه على ذلك لان ما ذكر في
 المحظ والهندي في الما ولا كلام فيه واعلم الكلام في الملاي فيحتاج الى انصاف عدم الفرق وليس في ي عماد كرسحها القول ما سبه

وجه التحقق يحتاج الى معرفة اصله احد هاتين الطريقتين في العالم قد يفيد بعضها صاحب الشهم المسعول ان ارس لا يصرل والفروع وانما تكون عنها اعتمادا على صحة فهم الطالب والى ان هذا السائل احببته معولة المعنى لا رفا الحكم فيها على الوجه السابق المعروف بالحكم القوي من عاه و مرجعه والافسح للمسا على الطالب ويجارده فيها لعدم رفة الوجه والمعنى ومن اهل ما ذكرنا حار في الخطا والغلط واذا عرف هذا ظهر لك ضعف قولك في عصرنا ان المسعول اذا صب على الماء اللطيف وكان الماء اللطيف ياتنا بخور الوصر بالكل راد انوصا في قسمة صار الشكل مسه مداد لامعي للفرق بين المسعولين وما قد يسموهم في اخرى ان في الوصو اسع الاصل بال الجمع خلافه في الصب مدفوع بان السوع والاحتلاط في الصورين سواء بل لما ان يقول العالم العالم من خارج اقوى ابرام غير لعمى المسعول فيه بالمعاني والفسح من رصه من الاتصال والمخلة فلهذا في فرق بين الصورين في جهة الحكم فالحاصل انه بخور الوصر من العساق الصغار عالم ان على طنه ان الماء للمسعول كبر او ساو لم يعل على طنه ووقع بحاسه قال العلامة فاهم في رساله فان قلت اذا كرر الاستعمال في جمع ومع قلب الظاهر عند اعتبار هذا المعنى في محسن فكيف بالظاهر قال في المعنى اي ما بين المحسنة قوم بوصف صاعا على سطح الحرار فكيف بال الخوص لان حكمنا الخوص في حكم ما حار اه ما ط قال له ان الضعيف الظاهر انه يجمع ومع وامانات سبده في عمار للمعنى فلا على الراع لان كلامنا في الخوص الضعيف الذي لا يكون في حكم الحار في معنى المعنى مصور في الخوص الكثير بدليل قوله لان حكمنا الخوص في حكم ما حار وقد مثل الله في العلامة كمال الدين في الهمام عار للمعنى فاهما وانما زاد الخوص الكثير بالصرور واسما في المعنى مفرع على القول بحاسه الماء المسعول لا على القول بظاهره بدليل ان الحدادي في شرح القنوري ذكر ما في المعنى سر ما على القول بحاسه الماء المسعول وكلامها على القول بظاهره فمرأ بالعلامة ان امر حار في سره على منه الصلي قال في قول صاحب المسه وعن الفه ما في حمر لو توصا في احد الغصن فان كان لا يخلص بغيره الى من حار مان وانما في الخوار بالسرط المذكور لا يخلو كان يخلص بغيره الى بعض لا يخور كجاء المفهوم الخائف لخواب المسعول لكن على القول بحاسه الماء المسعول ما على ظاهره ولا بل يخور ما لم يعل على طنه ان القدر الذي يعرفه منه لا يسطا فرص من مسيح او غسل ما مسعول او ما احتلط بما مسه هل مساو له او غالب عليه اه والاجه محركه السحر الكثير للمعنى قال انما اتصال الزرع بالزرع لا يجمع اتصال الماء بالماء وان كان ما يخلص فيخور على الزاوية المحار في ظاهره المسعول بالسرط الذي سلف ولا يخور على القول بحاسه اه مد كرا انما سائل على هذا السؤال وهو صريح فيما قدما من حوار الوصو بالماء الذي احتلط به ما مسعول قليل قليل عليه اعتمادا كذا السحر سراج الدين فاري انه في قضاؤه التي حار حاتم المحققين الكمالين الهمام عا لفظه سئل عن قسمة صغر بوصفها بالناس وصرل بالماء المسعول وفي كل يوم يصرل فيها ما حدد بدليل بخور الوصر فيها احاد اذ لم يقع فيها عار الماء المذكور لا يصر اه نبي اذا وصف فيها بحاسه مسحوب لصرها اه (قوله) انما عا دام فيه نحن ان لم يكن عساق عساق اي لا موصا ما ساكن و به حاسه مطلقا سوا نعتا و صا ولا يملع الماء عساق ادوع في عساق اعلم ان العالم اعلى ان الماء اذا نعتا احد او صا به الحاسه لا يخور الظاهر به فلهذا كان الماء او كثير حار ما كان او عر حار هكذا بل الاجاع في كمننا ومن يعلها السووي في شرح لله من جماعه من العلماء ان لم يصر بها فانما عالمنا على ان القليل مسحوب هادون

او بما دام فيه نحن ان لم يكن عساق عساق المسعول ولا سلف في كسف عساق العساق عن ذلك (قوله) ادلا معي للفرق بين المسعولين قال بعض مساحبا بدل عليه انه اصا رواه السجاسة فان الحسن مسحوب عن سوا كان ما في او ما في فكذلك على رواه الظاهر واذا كان كذلك فليس المعول عليه سيما وقد احار كمرون وعنه من امر عن السراج مانع على ذلك حتى صاحب البورع مانع من رفع الخرج العظم على المسامين

الخوص مدور في البئر به بصيرة ولا يكون وهو الصحيح وهو ربح عند الحساب وفي سرها
 الخمار المهي مائة واربعون كدر لغير رياه الكسر وفي الخطأ الآخر طاء عارضة واربعة
 وفي فتح القدر والكل شي كجاء سائر له انما الصحيح ما يفسد في عدم الحكم بقدر من وفي
 الطرصة وصور الخوص الكسر الما بعد عشر في عشر ان يكون في كل جانب في حرام الخوص
 سسر وحول الماء اربا وفي دراعا وحملها ما بعد دراع هذا عند الفار والارض اه واما العمل
 في المديانة والله يرى العمى ان يكون محال لا يحسب بالاسراف هو الصحيح اى لا يمسك حتى
 لو انك سكت ثم اقبلت لذلك لا سوداء دعا الله وى كدلى راح القربان وفي الدائع اذا احدث
 الماء ود الارض كفى ولا يدور في طاهر الزاوية وهو الصحيح اه وهو اذا وجه لما عرف في اصل
 اني حسمه وفي القضاوى عند كبر لا يكون فمنا في الصف وروب فيه الدواب والناس في عالا في
 السبا ويرفع منه الجسد ان كان الماء الذي يدخله يدخل على كل عين فالما والخدعين وان كان
 كبر بعد ثلث اربا كان يدخل في كان طاهر واسفر حتى صار عسرا في عشر مما انتهى الى السجدة
 فالما والخد طاهران اه وهذا ما على ما ذكرنا وان الماء الحس اذا دخل على ما الخوص
 الكسر لا يسجد به وان كان الماء الحس عالا اعلى الخوص لان كل ما ينسب بالخوص الكسر بصيرته
 وحكمه يظهر به وعلى هذا ما ركاه لى العاشر طاهر اذا كان غير طاهر او اكر غير حتى ما عرف
 في ماء السطح لانهما تحت كلها في لارال بها قدر عظيم فالوا ان الماء حل احسمه في ان يصل الى ذلك
 الماء الكسر بها في كان عسرا حتى صار عسرا في عشر ثم فصل ذلك الماء الكسر كان الكل طاهرا
 هذا اذا كان العدر المائى تحكوما يظهر به كذا في فتح القدر وروى التحسين اذا كان الماء لطر ولعمري
 وليس له عرض ولو قدر بصير عسرا في عشر فلا اس بالوصو و سراسل المصلين في العدر الخاله
 الوقوع فان بعض الناس لا يحسب وعلى الله كس لا يظهر ولنا الصحيح في الاحراز وغيره ما في التحسين قال
 في فتح القدر وهذا سراج على القدر عشر ولو فرغ على الاصح يعني ان يدبره كرا لى لوصم
 وسيله لو كان له عسرا لاسعه ولو لم يظلم عسرا في عشر احسمه وسبهم من صحيح له كبر الالوه
 دلالة لان الماء الكسر عسرا في حسمه على حكم الازى في عدم حواص العساة الى الجاهل الآخر وعند
 معار الخواص لاصل في علمه الخوص الله والاسعمال اعما هو من السطح لان العمى وهذا يظهر
 صعب ما احراز في الاحراز لانه اذا لم يكن له عرض فاقرب الا ورا الحكم بوصول النجاسة الى الخاب
 الآخر نعرضه وبه مالف حكم الكسر ادلن حكم الكسر حسن الخاب الآس سقوطها في معاقبه
 بدون بعد واثبات اذ احسمه الاصل الذى بنا عليه ما رافه وترك ما سالفه اه وقد قال ان هذا وان
 كان الاوجه الا ان السماع وسعوا الامر على الناس وقالوا انهم كما سار الله في التحسين بقوله سراسل
 المصلين وروى التحسين الخوص اذا كان اعلاه عسرا في عشر واسفله اقل من ذلك وهو على عور
 النوصوفه والاعسال فيه ان بعض الماء حتى صار اقل من عشر في عشر لا سوداء وان كان يعرف
 منه بوضاوى الخدمه ولو كان اعلا اقل من عشر في عشر واسفله عسرا في عشر ووقع خطر حمر
 او بوضاوى حمر من بعض الماء وصار عسرا في عشر احسمه الما وروى وى ان يكون الخواص
 على النصف لان كان الماء الذى ينسب في اعلى الخوص كبر في الماء الذى في اسفله ووقع الماء الحس
 في الاسفل حله كان الماء بصير النجس عالا على الطاهر في وقت واحد وان رفع الماء الحس في
 اسفل الخوص على النذر عك كان طاهرا وقال بعضهم لا يظهر كالماء القليل اذا وقع في نجاسة مما يظلم
 اه وذكر السراج المحدث ان الاسماء الخواص وروى التحسين حوص عسرا في عشر الا ان لم يسارع

(قوله) ليدخل الخيط
 مائى هذا الكلام (قوله)
 وهذا) اى ما من النجس
 (قوله) والاسعمال اعما هو
 (في السطح لان العمى)
 هذا ما طر الى قوله ومثله
 لو كان له عسرا لاسعه (قوله)
 وهذا يظهر صعب
 ما احراز في الاحراز اى
 بقوله والاسعمال اعما هو
 في السطح لامن العمى
 يظهر صعب ما احراز في
 الاحراز من صحيح ما في
 التحسين من اعتبار
 العمى والطول (قوله) وروى
 التحسين حوص عسرا في
 عشر الا ان لم يسارع في
 جمع مسرعه ورد ان سار به
 والحاصل ان هذا الخوص
 مسدود وفيه طاف لاجل
 الماء منه فان كان الماء
 مثلا بالالواح الى صعب
 ما هذا الخوص لا يضر
 بالاسعمال لا يحوز الوضو
 منه لان كل مسرعه منه
 حديد يحوز صبر وان
 كان دون الالواح يحوز
 لانه حوص واحد
 لا يضر به ما استعمال
 السعيل منه

(قوله ولو تحسن الخوص الصعير من دحل فما آخر حرج الخ) اقول سألني ان الصحيح انه اذا جرى طهر وان لم تكن له مدد وسند كبر
 فروا عنه عليه وعلى هذه اذا كان الخوص مستصفاً حسن ثم افرغ ورفعا طاهر من حرجه حتى جرى ما الخوص وكذا الاثر في
 اذا كان وما حسن ثم صرفه فما طاهر هل يحكم بطهارته بمجرد ذلك لا ومقتضى ما سألني للحكم بطهارته وودع في عصره
 بعض السجدة فيهم منه سجدوا الى انه لا يصدق في العرف حار ما ودهم هل
 الاختلاف في هذه المسئلة (٧٨)

طاهر لانه مثل مسئلة
 الثراب آذنه حتى افيق
 آذنه فاما ورد وقت
 فيها تحاشا ماها طاهر
 بمجرد حرجها ان نصب
 وهوها فراجح او ما ورد
 طاهر احد اعاد كروما
 سألني فربما ان صار
 للماء كالماء لكن
 احسن ما به حاشا حقه الله
 تعالى ان من اجل
 عصر في حاشا في ذلك
 انصاف الماء فافهم عليه
 الحكم حرجه في عصر ولم
 يقدروا ذلك منه فامس
 فلب وراى في السند
 بعد كذا خلاف في طاهر
 الخوص الصعير من
 الاقوال انما له المذكور
 في كلام المؤلف قال ما به
 وعلى هذا حرج الحما
 والاولا اذا سجد اه
 وبمضا طاهر الاواني
 بمجرد دخول الماء
 وسرجه وان قل ما على
 القول الصحيح من الاقوال
 الثلاثة وانه بعد حار ما و
 على في الدابع هذا القول
 بقوله لا يضر ما حار ما

فوصار حرج من مسرعه وان سئل الماء حصل بالواجب للسرع لا اضطرب لا يجوز الوضوء به وان كان
 استعمل من الادواح فانه يجوز وعليه في مسح العذر ما به في الاول كالخوص الصعير وفي الثاني حرج كبر
 مسفع وعلى هذا الخوص الكثير اذا حار ما وفتق فيه انسان بمافوضا من ذلك الموضع فان كان
 الماء معصلا عن الجذلا ما به لانه يضر الخوص المسفع وان كان معصلا لا يضره كما معه كذا
 في الصحيحين وعبر في مسح العذر وانصال العصب المسفع لا يمنع اتصال الماء ولا يخرجه عن كونه
 عذرا عظميا فيجوز لهذا الوضوء في الاجح ونحوها اه وفي المغرب الاح السحر الملبس والجمع اح
 وآحم وقد قدمنا في الكلام في الفساق سله لاجه فارجم اليه ولو سجد الخوص الصعير من دحل فما
 ما آخر وسرح حال دخوله طهر وان قل وسئل لاجي سرح ودرما فيه وقبل حتى يخرج لانه انما له
 ويصح الاول في المحيط وعبر قال السراح الطهري كذا البر واعلم ان سار كثير منهم في هذه المسئلة
 بعنان الحكم بطهار الخوص اعما هو اذا كان الخرج حاله الدخول وهو كذلك فيما طهر لانه سجد
 كوني في المعنى حار ما لكن انما وطهر ان لو كان الخوص غير ملائق فلم يخرجه من سبي في اول الامر ما
 املا سرح منه بعضه لا اتصال الماء الحار به لانه لا يكون طاهر احسن اذا غاب عنه سجد املا به ول
 حرج الماء منه محسن فطاهر يخرج العذر المعاني به الطاهر اذا اتصل به الماء الحار في الطهور كذا لو كان
 مملا انما ما محسا ثم سرح منه ذلك العذر لا اتصال الماء الحار به ثم كذا هم سرحا الى ان الخارج منه
 محسن قبل الحكم على الخوص الطاهر وهو كذلك كما هو طاهر كذا في سرح منه المعنى وفي سرح
 الوضوء واذا كان حرج صعير من دحل فما من حرج من حرج من حرج الوضوء في جميع
 حواصيه وعليه الفتوى في غير متصل بين ان يكون انما في ر دع او قل في حرجه او كبر في حرج
 وفي سراج الثرابة في الخواطر مطلقا واعني في ضاوي فاصحان وفي مسح العذر ان الخلاف سبي
 على تحاشا الماء السمعول فعظم في هذه المسئلة لانه لا يجوز الوضوء الا في وضع حرج الماء اعما هو ما
 على تحاشا الماء السمعول وانما على الحار من طاهر الماء السمعول فالحواشي في هذه المسئلة كما قدمنا
 بطاها انه يجوز الوضوء فيها ما لم يعل على طس الوضوء ان ما يضره لا سقط فرض ما مسعمل
 او ما يحاط منه مقدار نصفه فصاعدا فكس على هذا معصدا كذا في سرح منه الفضلي للامانة من
 امرا حرج رجحه الله تعالى واعلم ان كبر الثرابة ربع المذكور في الكتب منه على اعمار العسري
 العسري فاما على الحار من اعماره على الطن فوضع مكان لقط عسري كل مسئلة له كبر او كبر
 بحري الثرابة اه وسائر الماء كالماء في القله والكبر يعني كل مقدار لو كان ما سجد فادا
 كان غير محسن وحشا تنهاس من الثرابة ربع المذكور في الكتب سرح الى ما ان الدال لا يضره فعول
 استدلال الامام مالك رضي الله عنه بقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه في الاما عرط ما و
 لونه اورد واستدل الامام السافري رضي الله عنه بقوله صلى الله عليه وسلم اذا لمع الماء فليس لاحمل
 حسا واستدل ابو حنيفة على ما ذكر الزاوي في احكام القرآن بقوله تعالى ويحرم عليهم الخبث

ولم يصدق فيها النجاسة قالوا به احد الفقهين والاب (قوله ثم كذا هم الخ) اي اذا لم يأت له لا يظهر
 ما لم يخرجه ودرما فيه او لانه اماله ذلك الخارج قبل بلوغه العذر المذكور يحسن لانه لم يحكم بطهار الخوص فكذا ما سرح منه بخلاف
 ما اذا لم يأت له به بمجرد الخروج فان ذلك الخارج طاهر لحكمه بطهار الخوص بمجرد ذلك بدل عليه ما في الطاهر به والصحيح انه
 طاهر وان لم يخرجه مثل ما به وان رفع انسان من ذلك الماء الذي سرح ووضوه حار اه

والجاساس لا يخال من الخبايا غير ما الله عز وجل ما فيها ولم يصر في حاله حالها وأمر الله ما
 فوجع عز وجل ما يستعمل كل ما فيه من النجاسة ويكون في الخمر من طهر من النجاسة أولى
 من سائر الأناجيه لأن الأصل فيه إذا أجمع الحرام والمباح فيه الحرام وإن لا يعلم من الفقهاء في سائر
 المناجيب إذا عاين السهم من النجاسة كالأمر بالدهان أن حكمه في ذلك حكم الكسر وأنه
 يحظر عمله كل ذلك وسر به فكذلك الماء عاين لزوم أصناف النجاسات وبذلك علم من السهولة
 صلى الله عليه وسلم لا يبول في الماء البارد ولا في الماء الدافئ ولا في الماء الذي فيه
 من حياءه وسلامه أن البول القليل في الماء الكثير لا يكرهه ولا يظعمه ولا رائحته وقد منع من الذي
 صلى الله عليه وسلم وبذلك علم من السهولة صلى الله عليه وسلم إذا استغطا أحدكم من حياءه فليست له ملأنا
 قول أن يدخلها إلا ما فيه لا يدرى من باب يده فميرت من السد أحباط من حياءه ما منع من وضع
 الأسد بها ويعلم أنها لا تضره ولا يولأها من عند المصحف لما كان لا يضره إلا الحياض معي وحكم
 الذي صلى الله عليه وسلم في نجاسة ونوع الكلب بوله طهورا ما أحكم أولئك من الكلب أن يبول سما
 وهو لا يضره ما خلاص الله حب على الفطن وجود نجاسة في الماء لا تضره إلا ما لا يضره
 الدليل لا فرق بين أن يكون قلسا أو كذا أو قلسا ولا وهذا من باب حياءه والندى في
 دون ما لا يضره من نص ولم يوجد في هذا الدليل كلامه يذكره أن ما الله تعالى
 وأما ما سئل به ما ذكره صلى الله عليه وسلم في موضع الأسد فميرت من سد من سد صرح بصفه حياءه
 المودى في شرح المذهب وأما ما ورد في رواية أبي داود والترمذي في حديث ما خلفه
 فليس بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في نجاسة وهي من أبي في الحياض رطوبت الكلاب والندى فقال صلى الله
 عليه وسلم لا يطهر ولا يمسح به وحسبه النجاسة وقال الإمام أحمد هو حديث صحيح ورواها
 عن أبي يعقوب وقد دخل على سهل بن سعد في حديثه فقال لو أني سمعكم من رصاعه لكرهتم ذلك
 وقد رواه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه ما خلفه ما ورد في رصاعه يكسر البارصها
 كذا في الصحيح وفي الخبر بالكسر لا غير وما رواه كان حار ما في النجاسة على ما سأل من الطحاوي
 في شرح معاني الآثار نسبه إلى الواقدي قال النسبي الواقدي لا يصح مما نسبه فصار مما نسبه فلما
 وما نسبه إليه أبو داود في رصاعه من النجاسة في الخبر في الحياض رطوبت الكلاب والندى فقال صلى الله
 إذا كذا داود في رصاعه من النجاسة في الخبر في الحياض رطوبت الكلاب والندى فقال صلى الله
 إجماعا وليس في الحديث أصفا فدل ذلك على حرمان ما فيها من فضل هل السور في شرح المذهب
 في داود أنه لا يندب ردا في رصاعه من رصاعه ما خلفه ما ورد في رصاعه يكسر البارصها
 النجاسة هل يضر ما رواه ما كان عليه فقال لا قال راب فيها ما سأل من الطحاوي ما
 وما في أبو داود عن النسبي في رصاعه من النجاسة في الخبر في الحياض رطوبت الكلاب والندى فقال صلى الله
 والخال عنه فكيف صحح بوله لأن ما داود في الخبر في رصاعه من النجاسة في الخبر في الحياض رطوبت الكلاب والندى فقال صلى الله
 وما نسبه من رصاعه من النجاسة في الخبر في الحياض رطوبت الكلاب والندى فقال صلى الله
 المتناوذة في الخبر في رصاعه من النجاسة في الخبر في الحياض رطوبت الكلاب والندى فقال صلى الله
 من الذي صلى الله عليه وسلم في الخطأ في حديثه ما خلفه ما ورد في رصاعه يكسر البارصها
 رصاعه كان ما رصاعه ما خلفه ما ورد في رصاعه يكسر البارصها
 ما لم يكرههم تربية الماء رصاعه من النجاسة في الخبر في الحياض رطوبت الكلاب والندى فقال صلى الله
 أهل الدين وأفضل جاساس المسلمين والمسلمين ما رصاعه من النجاسة في الخبر في الحياض رطوبت الكلاب والندى فقال صلى الله

يا واهتموا وقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في اوطى اربابنا ومصلرعه فكيف
 نأمر غيرنا وما صرح الاخصاس ان كان ذلك واحدا من هذه الاربعة وهو في حذر
 من الارض كتاب السؤل سح هذا الاودار من الطرق الاصله ونحتمل انهم افسه وكان الماء
 لكره سراره لا يرفه وكان حرا عليه السلام لم ان الماء الكبرياء في صفه هدي الكبر
 والفرار لا يورف النجاسة لان السؤل انما يقع من ذلك والخواب انما يقع عنه اه ودل الامام
 ابو عبد الله في العرف بالافطع لا يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم انه كان يوصا به هذه صفه
 ح ورفه واسار اراعه الفاسه وسبع عن الامسحاط في الماء قبل ان ذلك كان على في الخاطيه وسيل
 المسحوق في امرها من النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يرد ذلك مع كبر البرج اه وهل الطبخاوي
 ان معنى قوله الماء لا نجسه في والله اعلم انه لا يبيح عند احواح النجاسة منه ما يرح وليس هو في
 حال كون النجاسة فيها وانما السؤل لانه وضع مسكول لان حيطان العلم سئل وطسمه انما يرح
 من النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك في الضرر من قبل قوله صلى الله عليه وسلم المومن لا نجس ليس
 بما به لا نجس وانما النجاسة فان في العرا حوم اللط وهو لا نجسه في لا خصوص
 السب وهو برصاء فكيف حص هذا المرم يورود في برصاء فلما انما لا حص في يوم ط
 منه اذا لم يكن النجس من الذي رجهما قد ورد ما حص رجا ساو به في القو وهو رجا في المنسبط
 وحده لا يولون حذرك وانما حصها من حدس الحدس في دفع النجاسه فكان باب الجبل لدفع
 النجاسه لان باب النجس بالسب ولا يما حصها به نصاء لعد احكمه بها الى ما هو في
 من اخص الماء الخاوي ولعموم ط سراج حدس لدفع النجاس واحد كذا ذكر السراج الهندي
 واحب الفراج ونصه في فتح القدر ما به لا يعارض لان حاصل الهي عن السؤل في الماء الدام نجس
 الماء لانه في الجبل لا كل ما ادلس بالازم لانه راق الا لاجماع على ان النجاسة لا نجس لانه
 بالنجاسة وحاصل الماء طه ولا نجسه في عدم نجس الماء الا بالبربحسب ما هو المراد انما نجس عليه
 والانه ارض من موهي هاتين القصصين واحاد السب ط من مائه فليس فيه نصريح بنجس
 الماء بعد كون النجسه بل ذلك ليعمل ما للهي المذكور وهو في الارام اعني كما له بنجس الماء
 عسا قد رخصها بالخوار كونه اعم من النجاسة والكراهه فعول في نجس الماء بقدر كونهما
 مسحه معا بعدوا والكراهه بقدر كونهما حالا وراي هو من ذلك الصريح الصحيح لكن يمكن
 انساب للمعارض بقوله صلى الله عليه وسلم طه وراي احكم اذا اولع فيه الكتاب الخلد فانه مضي عامه
 الماء ولا يبر مالو ح فعلى ذلك الجبل والله سبحانه وتعالى اعلم له ويدعاه ان الاثم في حدس
 لا يولون احكم في الماء لا حوم حتى حرم السؤل في الماء الى ان الكبر رجعا فاحص النجسه اسامه
 القليل فليس يوجب نجسها حتى لم يحرم الاعتدال في الماء الدام الكبر من العذر العظيم هكذا
 ذكر في معراج البراهه راي في سجد العذمه في هذا حاصل الهي عن السؤل في الماء نجس كل
 ما را كذا معارض بقوله لا نجس وكون الاجماع ان النجس لا نجس الا انه به امر آخر خارج
 عن مفهوم الحدس وانساب للمعارض انما هو ما عاير الله وبن وعين صريح بان ما برصاءه كان
 كبر الساقبي رضي الله عنه اماما له دليله الساقبي فروا اصحاب السن الاربعه عن ابن عمر سمع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في عن الماء يكون في الماء وما سوه من الساع والذواب فقال
 اذا كان الماء لم ينجس لم يعمل الحب واسرحه اسرحه الخاكي في نجسها فلما هذا الحدس صعب
 وعين صعبه الحافظ ابن عبد البر العاصي اسمعيل بن اسحق وانوكر من العرف في الماء يكون ونزل

(قوله من قبل ان لمعوم)
 (انما سأل) من السؤل
 قوله وما من فلما هذا ورد
 في نصاعه الخ (قوله)
 فاحص النجسه النجاسة
 (القليل) المراد بالنجسه
 النجاسة من حدس لا يولون
 احكم في الماء الدام وهي
 قوله صلى الله عليه وسلم
 ولانه ساو به النجاسة
 كفي معراج البراهه ودم
 اصا (قوله في هذا الحدس)
 النجس الخ (مراد رد
 ما قدمه عن فتح القدر
 في انه لا يعارض من
 الحدس من ما على
 صعبهما ما لاجماع وحاصل
 ان المعارض بالنظر في
 وهو سماع قطع القطر
 عن الاجماع بال

(قوله أما الأول فإنه أحبط على أني أسلمه الخ) هذا هو مكر أن العرفي في شرح الترمذي مدار على مطعون عليه أو مضطرب و
الرواية أو وروى حسنة بن السفي وجهه انقروا عن الوليد بن كسر (٨١) هو ما يصح منسوب إلى عبد الله بن أبي

مس سلا الزواص
وضطرابه في الرواية ١ هـ
روى دلسي ولا روي
ارفعون في رويي ارفعون
عرا ولا روي صرحه سلسا
وليس صحيح فهو محمول على
ما ذكرنا وقد روي جماعة
من أصحابه مدحه فيه لضعفه

كاهن الرزواني وغيرهما
كذلك في معراج البراه (قوله)
رافقه في فتح القدس)
أي راد وجه آخر على
الوجهين الذين ذكرهما
النوري وهو أنه إذا لم يصر
مفهوم الشرط لهم عدم
إتمام الخواص أما الوجه
الأول أعني اعتبار مفهوم
الشرط فهو حاصل الوجه
الذي ذكره
النوري وأما ما يذكر الوجه
الثاني الذي ذكر في الهمز
ليكون النوري مقبول
بحجة مفهوم الشرط فكذلك
يستفاد من هذا الكلام
وقد يجب لأن مفهوم
الشرط ما راد على الفليس
لا ينادي بهما كما هو معنى
اعتراض النوري الثاني
فإن ما يورسهما حسن
بدلالة النص كما في قوله
لغاي ولا يعلل لهما أف إذا
حسن ما كان فليس
فالأولى حسن ما يورسها

صحة في النسخ عن ابن النديم قال أبو داود ولا يكاد يصح لو أحسن المر من حديث عن النبي صلى
الله عليه وسلم في مدركه ما يورس به ضعف حديث الفليس أن كان روي في كتابه وسكت عنه وكذا
صحة العرفي في الأحكام والزوايا في البحر والخلع قال في البحر هو أسارى وأسارى جماعة منهم
عمران والعراق ذكره الروي كما أنه عبد السراج الهندي وقال لا يعلل الخرح وجميع النسخ
بن النديم في دق الفليس في كتاب الإمام طري عبد الخديج روي أنه وأخبرنا الساطع وأطلق في ذلك
أما الفليس فما يورس به فلذلك أصح عن ذكر في كتاب الإمام مع هذه الأحكام الترمذي عن
الأصطراب وقع في سنده ومعه ما أما الأول فإنه أحبط على أني أسلمه الخ ولعن الوليد بن
كسر عن جدي عن أبي جعفر ومعه عن محمد بن جعفر بن الرزواني روي عن عبد الله بن كسر
أنه عن عمر ومعه روي عن عبد الله بن عبد الله بن عمر وقد أحسن النوري عن هذا ما ليس أصطرابا
لأن الوليد روي عن كل من محمد بن جعفر بن عبد الله ومعه عن الآخر روي أنما ثابته عند
أنه إذا عدا الله بن عمر عن أبيهما هما فابتنان وأما الأصطراب في منه في رواية الوليد بن محمد
جعفر بن الرزواني لم يورس به روي عن محمد بن أسحق بن سبل عن أبي بكر بن الفلاس في قوله الساع
والكلام فقال إذا كان الماء فليس لا يعمل الخرب هل السبي وهو عريف وقال أبو جعفر بن عباس عن
محمد بن أسحق بن الكلاب والنواب روي في يد هارون عن جدي سله فقال الحسن بن السباع
عن جدي عن راسم هارون الفليس قال جدي مع عبد الله بن عبد الله بن عمر بن سنان فمعه روي أنه جدي
في يد هارون فمعه روي أنه جدي في يد هارون فمعه روي أنه جدي في يد هارون فمعه روي أنه جدي
قال إذا لم يعلل الفليس أو لم يورس به روي في يد هارون فمعه روي أنه جدي في يد هارون فمعه روي أنه جدي
باسم أبي النبي صلى الله عليه وسلم إذا بلغ الماء أو في قوله فإنه لا يعمل الخرب وضعه الفليس في الماء
وروي ما يورس به من روي في الماء عن أبي بكر بن محمد بن عمر قال إذا بلغ الماء أو في قوله فإنه
لم يورس به من روي في الماء عن أبي بكر بن محمد بن عمر قال إذا بلغ الماء أو في قوله فإنه
فلم يورس به من روي في الماء عن أبي بكر بن محمد بن عمر قال إذا بلغ الماء أو في قوله فإنه
فلم يورس به من روي في الماء عن أبي بكر بن محمد بن عمر قال إذا بلغ الماء أو في قوله فإنه
من قال أن يورس به من روي في الماء عن أبي بكر بن محمد بن عمر قال إذا بلغ الماء أو في قوله فإنه
الأصطراب ما عن السك في قوله فليس أو لا يورس به من روي في الماء عن أبي بكر بن محمد بن عمر
كذلك ما ليس الفليس في مدركه ما يورس به من روي في الماء عن أبي بكر بن محمد بن عمر
فمعه روي عن أبي بكر بن محمد بن عمر قال إذا بلغ الماء أو في قوله فإنه
هنا في قوله عن أبي بكر بن محمد بن عمر قال إذا بلغ الماء أو في قوله فإنه
في الخراب وأما الأصطراب في منه فذكر حسن الأحكام السري ومعه في الحديث أن مني قوله لم يورس
حسابه يورس به من روي في الماء عن أبي بكر بن محمد بن عمر قال إذا بلغ الماء أو في قوله فإنه
ذكرها النوري في شرح الحديث الأول أنه بنى في روايته وجهه لأن داود إذا بلغ الماء فليس لم يورس
في قوله الرواية لأخرى عليها لم يورس به من روي في الماء عن أبي بكر بن محمد بن عمر
أن يورس بها في روايته أخرى في ذلك الحديث الثاني أنه صلى الله عليه وسلم حمل الفليس إذا كان كما
رغم هذا إلا أن كان السك بدليل ما روي من ما روي الفليس في حديثه راد على ما في فتح القدس

(١١) - (البحر الزاقي) - أول (فليس إذا حرك مفهوم الشرط أن الداخل فيه لا يدع علم ما في فهمه ما راد لا حسن فلا
يأبى الخبي الخلل على المعنى المذكور أعني أنه يورس به من روي في الماء عن أبي بكر بن محمد بن عمر
عزما كره النوري في قوله عند أن اعتبر مفهوم الشرط ليس إلى ما ذكر النوري عزما كان عليه مدحه وجهه استعمالا لما بنى

احواب ان لم يصرفه ر م
سرط فانه حشد لا حشد
حكمه ا اراد على الفليس
والسوال من ذلك الم كعب
كان واما اسرار الله - ر م
لم الاحواب والملي حشد
ادا كان فليس محس
لان رادائي وحب احصار
هنا مقام الدليل عليه
وهو كذا لم احلا سوال
عن الاحواب المطابق كان
اسم به خلاف المذهب
اقل قبل ما به ادا راد على
فليس ساما لا محس مالم
معرفه وهدايتهم ايضا
ان الاراد ما عمار معهوم
السرط ليس مناعني
القول محس طلقا بل

والا فهو كاخاري

مسي على اعتبار هالدليل
فالم عليه كالمعصر
(قوله لكن قال اخاري
الخ) يعني ان الما ادا كان
كغيرهم انتقض وصار
فليس صعب عن حمل
النحاسة في محس واث
حسرا به لس في الكلام
الساق ما صلح ان يكون
هذا استدرا كالمعصر
اصح اسفرا كالملي ما رده
صاحب السج الوجه الثاني
الوافع في كلامه من انه لم
ان يكون الثاني به خلاف
المذهب و يكون ما به
الاستدرا ل مسفادا من

وله هذا ان اعبر معهوم سرط واما ان لم يصرفه ر م سرط فلم يتم اتمام الاحواب فانه حشد لا حشد
حكمه ا اراد على الفليس والسوال عن ذلك الما كعبا كان والسرط ماما احصى على ما ذكر لاه
مقول ما معهوم السرط محس لكن دل الخاري ومعنى قوله اذ لمع الما فليس معني انتفاضا لا رادافا بل
فصل فاقول الفليس مالم لمع عسرا في عسر فهو ما صعب عن احوال النحاسة في الفليس
محس ما فليس في له من الخاري انه كان نوحى العمان محمد اسبحي وسول ما ان اذ لمع فليس
لا يحتمل النحاسة قال السلي على انه عليه السلام رد ذلك القول اه وهو كبري في عالمه العدم والعدم
في وجه العدم فالقول سلمه الا صطراب في معنى الفقه فانه مسرط الخ على الحر والفرد ورأس الخيل
وما صر به الساقى مسقط للتحالة فانه قال في سند احاديثي مسلم من حادثة الرضى عن ابن حرج
ما ساد لا تحصر في انه صلى عليه وسلم قال ادا كان الما فليس لم يحتمل حسا وافي الخدب علل محرول
ان حرج راب فلل محر فاقوله نوح فر من اوفر من رسا قال الساقى رحمه الله تعالى فلا حسطا
ان يحل فر من وصفا فادا كان محس قرب كاز كعب اخاري لم يحس الا ان دعرو محر سرح الما
والحم فر به ر م الله في كتب هذا ان حشد الفليس صعب فان قلت قد يحس ان ما حرج ر م
والخا كوجاه من اهل الخدب فليس من محس اعتمد بعض طرفه ولم يطر الى الفاطه ومعه بهادس
هدا وطعة الخدب والطرقى للم من وطعة النحاسة اذ عر صه بعد محس السوب السوي والعمل بالمولود
وقد باع الحافظ عالم العرب ابو العباس من محس في بعضه وقال لسه ان يكون الولد من كبر عا طي في
الخدب رعدو الى ابي عمر فانه دعا عاى الساقى ومعه من عن السلي صلى الله عليه وسلم رادى روا
معروف عند اهل المذهب رعدوهم لاسما على سلام انه باع مولا وهذا لم يرد عنه لاسالم لا باع ولا عمل
به احدا من علماء الله م ر كرض الساقى من محس عند الخدب م لم يكتف بكون هذا خبر رسول
انه صلى الله عليه وسلم مع عموم الراوى وما ولا تسلمه احد ن السحابة ولا النافع لم باحسان الاراءه
محس له بصطر به عن ابي عمر لم يعمل بها احد من اهل المذهب ولا اهل النصر ولا اهل السام ولا اهل
الكوفة وا طال رجه انه تعالى الكلام عملا بمحس هذا الموضع ولا نصرا الحافظ ما حرجه الدار فطى عن
سالم عن ابيه لصعفه وقول الووى بان حدها هو ما حد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي وحب انه
طاعه وحرم مخالفه وحدهم معي الخصة مخالفا حد صلى الله عليه وسلم مع انه حد ما اصل له ولا صط
فيمد فوج بان ما استدلالهم به صعب كما سدم وما صر ناا تسهيله السرعة والعقل اما السرعة فقد وسما
الاحاديث الواردة في ذلك واما العمل ما نسعى بعدم وصول النحاسة الى الخا اب الآخر او نعلسنى
صا والطن كالسنى فمما سجعنا الما الذي ليس فيه نحاسة مسما وان حشعه لم يقد ذلك لى في
اعبر عليه طى المكاتب هدا دليل سلى مودا لاحاد اب الصعفة المتقدمة فكان العمل به مسافرا لان
ذلك ما هو حدب الهى عن النوى الما الا كد ما في المصحح من رايه انى هر راسله
مما هو حدب الفليس حدب ابي عمر واسلمه مقدم والمأخر يسبح المتقدم لوبت وقال الساقى
واحد لورال نصر الفليس معفه طهر الما مع ما السول والعصر وعبرهما ن السحاسب فسكن
حدب نحاسة السول والعصر الجرم ما عمار الزمخشر الطوم الطوم لافها هو هذا لا يعمل لاسهله اصول
السرع ولوا صعب فله نحسة الى فله نحسة عاد ما طاهر من عندهم وهذا يودى الى محس الما الطاهر
معلل التعاسد ن كبره لاهم عسوا الله الطاهر ر طلى ما عسنى ولم يحسوها سله معسنى للما طى
طهر وهما ر يودى الى قوله طاهر با حيا معسنى هذا ما محس العدرل (قوله لاديه وكاخاري)

قوله فان قيل الخ وما صله ان ما راد على الفليس لا رد عسا انه لم يرد ان لا يكون محاسب فهم ذلك من محسص
النحاسة بالفليس لان المحسص بذلك لعابا الرد على من سعل لعدم النحاسة والذي وقع السارح في هذا كله احصا عبار اليع

(قوله كذا في شرح منبه الناصبي) أي لا لانه من امر خارج لكده كعبار العاصي في محالها الحار (قوله وكذا في المجلس الكرجي الخ) اول الظاهر ان مراد ما علم منه النص بان طهر عليه امر لا محذور الخالقة بدليل قوله ولو حاربا اذ لو كان حاربا اولم يظلم فيه امر الحسن كيف يكون الصحيح عدم حرار الوصو به وحده فلا بد من ذكرها (٨٣) لان المراد ما اذ لم يظلم فيه امر

وهو يعلم ما في كلام الرضا في
فدسرم راب في السرب لانه
ذكر ما قبله وانه الجند (قوله)
وهو نوبهم نفس المسلمين
(الخ) قبل هو على الزوي مسح
الذرسه الامر فيه ورد اذ
فصحت منه وهذا ورده
السبح فاسم في محاسنه على
سئل الاسهره فاعلمه
وليس الخب ممسه بن
الحب و السارح حب
اورد هنا (قوله لكن
الحواب عها ان ماليت
موصوله واعلمها في كبر
وصوفه) اول السكر
وهو ما يذهب منه
فموصاهمه

الموصوفه هي التي يندرج
تعالى في كذا كذا ان
هنا في هي اللب لها
ورد على كونها موصوفه
يرد على كونها موصوفه
بالاولى والخوان الصبر
عائد على اما الحار
المد كبر محله فالوصول
صعقه و يجوز تقديرها
سكر موصوفه لكن
مع تخصص لفظ سي اي
والا الحار في من
اما يذهب منه ولا يحمي
ان الاول اول وان الاراد

اي ان يكن عسرا في عسره وكالحار في عسره من قوله كذا في الحار اسار
الى انه لا بد من وضع الوقوع وهو مسمى عن اني نوسعه في احد مساح عسري هو الحار عند
كذا في النسي رفا في وقع العسر وهو الذي يفي بضمحه فبني عسر العرق في المره وعبره لان
الدليل انما يفي عند كذا لانه عدم النسي الاما تعبر عن عسر فصل وهذا اصل الحكم المجمع علمه في
العاصي وعلمه العوي كذا في شرح منبه الناصبي في المحل في رخص في المتوسط والعمده به من حسن موضع الوقوع
والهنا ساري التدوير في قوله اسار الوصو من الخاب الآسر وكذا في المجلس الكرجي ان كل ما ساطه
النسي لا محذور الوصو به ولو كان حار بالوصو الصحيح فالرأي على هذا ان ما ذكر المصنف لا بد
على ان موضع الوقوع لا يفسد لانه لم يحل الا كالحار فاذما حسن وضع الوقوع من الحار في
اولى ان يفسد في البداية ظاهر الزاويه انه لا يوصو في الخاب الذي وقع به النسيه ولكن
يوصو في الخاب الآسر ومعنا انه يركن وضع النسيه في الخوص الصبر من يوصو كذا في
في الاما عن اني حسه لانها مع النسيه في ذلك الخاب وسكنها في اوزا و على هذا فالواضح
استصفي وضع من حوص لا محذور ان يوصو في ذلك الموضع قبل حركه لما يركن الوقوع الجمعي
وسط الخوص على فاس ظاهر الزاويه ان كان بين الخوص من كل جانب من الخوص مدار ما لا يخلص
نعمه الى بعض محور الوصوفه والا فلا وان كان عسر من بهما بالاسان او اعطى حاصا
السامع منه فالسامع العراق ان حكمه حكم المره حتى لا يوصو في ذلك الخاب عسري الحار
ومستحاضا بما را اظهر فاصا ايدهما في عسر المره انه موصو في اي جانب كان كما قالوا جدها في اما
الحار وهو الاصح لان عسر المره لا يفسد في مكان واحد بل يفعل لكونه مانعا سالا لاطعهم
سبعين بالنسيه في الخاب الذي موصو به خلاف المره اه وهكذا في فاصها ان يركن من
وضع النسيه في الخوص الصبر وفي الخوص الصبر في الكفايه شرح المدهاه بار دع ادر ع
اربع في الدحيره عن بعضه محله اما عند مدار ما يحتاج اليه عند الوصو فان عسر كذا العاصم
لنعمل من ذلك الموضع وقال بعضهم يصر في ذلك ان رفع عسر ان النسيه لم يخلص الى هذا
الموضع نوصا ومرتبه قال في شرح منبه الناصبي للصبي وهو الاصح في معراج النواضع الى النسي
ان العوي على حوار الوصو من وضع الوقوع واحار مساح حار في موم النواضي حتى والواحد
الوصو من موضع الاستسعا قبل العسر كذا (قوله وهو ما يذهب منه) اي اما الحار ما يذهب
به وهو نوبهم بعض المسلمين ان هذا الخد فانه لا يرد عليه الخال والعصه فانه ما يذهب منه
كبره وما الزوم ان ما موصوله في كلامه وقد وقع عليها في عار ان الخاب فانه قال الكلام
ما يفسد كذا لا ساد قبل رد عليه الورع واخر المكتوب عليه كذا فان كذا لا يفسد موصوله
في النسي لكن الخواب عها ان ماليت موصوله واعلمها في كبر موصوفه في الحار ما يذهب
يذهب منه والكلام لفظ من كذا وقد اختلف في حله الحار على احوالها ما ذكر المصنف
واضح انه ما يذهب اليها حار ما يذهب في النسيه والفسد وكسر من الكتب (قوله فموصاهمه)
اي في الماء الحار في الربي و يجوز ان يعود الى اما الزا كذا الذي بلغ عسرا في عسر لا محذور

سافدا من اصله اذا عسر في الربي فاصل (قوله ويجوز ان يعود الى اما الزا كذا) اول هذا هو الاول لان الحار لم
يذكر معصودا بل الخد على الماء الحار والحار يكره معصو في النسيه فانه لا يفسد على قوله ان يكن عسرا عسرا ولا يوصو ما
دائم فحسن ان لم يكن عسرا عسرا فموصاهمه ان لم يركن الخ

(قوله وما ولدنا هذا الخ) سمعنا الى هذا الخواص السبعة كما نقله عن أبي البرقي قال مرصا الى العاصه حبس في روى بصرفه حب
من قوله وهو ما لم يجمع عليه على (٨٤) ماد كرى بل معنا ان لم يطرأ بالقرين الموضوع له في كذب روى الاسم والاصار اه

قال البرقي حواه ما به اراد
به الاصار بالنصر كما
جوز لعلامه في قوله تعالى
امثون الناحيه واسم
مصرفون اه ولا يخفى ان
سرا الرويه بالانصار
ادعا ان المراد به الاصار
بالنصر حذف الظاهر
ولو كان المراد ذلك ففسرها
ن اول الاصنام (قوله
لان العبر لما كان علامه
على وجود المحاسه لا لم
من اسماها اسماوا) قال في
البرق اقول قد يصران
الخاري رماي حكمه لاسار
ان لم يطرأ وهو طعم اولون
اورح

نوع المحاسه في عالم
تعلق بل بان يظهر ارضا
فيه مجرد السمع بوجد
العاصه لا رله والا لاسوي
الحال بن حربه على
الاكثر والاول ما في
الفتح اوجه اه واقول
لا يخفى مع الملازمه التي
ادعاها لانه اذا كان الاول
حار ما على الخفقه وان
تخفى بوجودها ولكن
ما سمعته من هذا البر
ملازم حصل السمع تكويه
حري عليها بل ولا حله
الظن وليس المراد به نصر
مجرد السمع بوجود العاصه
بل حيله الظن باستعمال

الوصو به في موضع الوقوع ما لم يصر في رايه وهو المحذور عندهم (قوله ان لم يطرأ) اي ان لم يطرأ
الحسن فيه وراي سيعمل في علم دل الساعه * رايه ان كبر كل ي * واما فاعلم ان
العلم والرايه لا يلقى لا صرهما واما العلم للبرق والرايه للسم (قوله وهو طعم اولون اورح) اي
البرماد كرى حاصله ان الما الخاري وما هو في حكمه اذا وقع فيه محاسه ان طهرا رها لا يحوز الوصو
به والا حار لان وجوده لا يدل وجود المحاسه وكل ما تعلق فيه محاسه او سلب على طساد ذلك لا يحوز
الوصو به حار ما كان او غير لان الما الخاري لا يحسن نوع المحاسه فيه كما قد يوهم وظاهر
ما في المتن ان الخاري اذا وقع فيه محاسه يحوز الوصو به ان لم يطرأ رها سوا كان الحسن حقه مره
او غير رها فاما ان اسان فيه موصا آخر اسفه حار ما لم يطرأ في الخريه ار قال محمد في كتاب
الاسر به ولو كبر ما يجرى القربا ورحل موصا اسفل منه في عالم عدي الما طعم الخريه اورحه
اولونه يحوز الوصو به وكذا لو اسفر المره فيه فان كان حسه ان طهرا ر المحاسه لا يحوز والا حار
سوا احب الخفقه الخريه اوصعها اما العبر لظهور الارو بواقعه ما في السامع قال ابو يوسف
في سافه صغر فيها كلب مستد عرسها فحري الما فوفه وعنه انه لا باس ما يوصو اسفل منه
اذا لم يصر طعمه اولونه اورحه وقل يدي ان يكون هذا قول ابو يوسف حاسه اما عندنا في حقه
ومجد لا يحوز الوصو اسفل من الكتاب اه ما في السامع لكن المذكور في الصاوي كصاوي
فاصحان والحسن والاولاخي واختلاصه وفي البدائع وكبر من كتب اسما ان الاراءه يصر في
عبر الخفقه اما في الخفقه فانه يطرأ ان كره او كبر محري عليها لا يحوز الوصو به وان كان
الاول يحوز الوصو وان كان الصف فالناس الخوار والاسحسان انه لا يحوز وهو الا حوط ويطرأ
هنا الما نظر اذا حري في تراب من السطح وكان على السطح عذر فالما طاهر لان الذي يحري على
عبر العذر كبر وان كان العذر عند المرات فان كان الما كره او كبر او يصفه فلا في العذر
فهو يحسن وان كان كبر لا في العذر فهو ظاهر وكذا انصاما الما طراد حري على عذر اب
واسمع في موضع كان الخواب كذلك وروح في فتح العذر ان العبر لظهور الارو مطلقا لان احب
وهو قوله الما طهور لا يحسن في لما حل على الخاري كان مقصدا حوارا تو صوم اسفه وان احب
الخفقه كبر الما ولم يصر فهو طعم اذا احب الخفقه كبر الما اوصعه لا يحوز بمناح الى محسن قال
و بواقعه ما في ابو يوسف وقد نقلنا عن السامع وقال بعد العلم ما في رساله المحار اعصار
ما في ابو يوسف اه لكن لما بل ان سول الاوجه ما في كبر الكسوفه محض في الحبس صاحب
الهدايه لان الما رضى الله عنهم انما قالوا ان الما الخاري اذا وقع فيه محاسه يحوز الوصو به
اذا لم يطرأ لان المحاسه لا يصر مع حري الما فلما لم يطرأ رها علم ان الما ذهب بعسا ولم يصر
عسا او وجود حار اسفعل الما اما اذا كان المحاسه حقه وكان الما يحري على كبرها او يصفه
منا وجود المحاسه فيه وقد علم ان كل ما يصر وجود المحاسه فيه او يصفه على طساد وجودها فيه
لا يحوز اسفعله فكان هذا ما حودا دلالة الاجماع لان الخدب لما جاز بالاجماع على الما الذي لم يصر
لا حل انه عند العبر من بوجود المحاسه كان العبر دليل وجود المحاسه فيما يمكن فيه ذلك اما في
الخفقه فمنا وجودها فلا يحوز اسفعل الما التي هي فيه او كبرها او يصفه من عرا عصار العبر
لان العبر لما كان علامه على وجود العاصه لا يرم من اتقائه اتقوا فكان الاجماع محصا لا يحد

وما
ما حري علمه ابدل البرق وان كان ليس ذلك في كلامه لكنه ما دهر به الساق فامل مصعما رما في سرح
هذه من العباد لسلح سوح مساعها العارف بالله تعالى سدي عبد الله السامعي قال بعد نقله كلام البرق فلي لم مجرد السمع بالمعاصه

لا أثر له ولكن هذا في نفسه غير مبني على كماله والعاقل والهم والنجرا إذا ما هو فيه فلا محس ما لم يظهر إلا في رأيي نحو الجمعه
 المربه الجمعه أي استحسان إلى اسرار الاربع حتى وجودها في الماء في البحر ووجهه اه قلب لا ينس صم ما لنا ام الخواب
 والا محروم ذلك لا يكتفي واحد احد كسر السراج مع فيه ما في كسر السواوي ولكنه قد من ظاهر ما في التوقي اعشار ظهوره لا يربطها
 وبما هو معلوم ان ما في الدون مقدم على ما في السروح وما في السروح مقدم على ما في العاوي فالظاهر بعدم ما هو ظاهر السروح لاسما وقد
 رتبه المحس أي الهام ولهذا لا يسميه وقد عني بسلبه السرح عند الذي في سرح السروح فالظاهر في الصف وفي الفهاساني عن
 المصراعين الصف وعنه السوي اه في نفسه هما ميلهما لاسما في رص لها وان كان في ذلك كرها طول الاعمار بعد
 الاستحسان اليها يقول قال العلامة عبد الرحمن افندي القامدي معنى في كنهه هذه هي العبادات فله صاحب جمع العاوي
 في الخبر انما الملح اذا جرى على طريقه سر في رتبه ان بعض السحابة واسططحت في لاري رها وصاحبه ولو كان مع بعض
 الهرحس فان كان الماء كسرا لا يرى ما تحته وظاهر وان كان يرى في بعضه في الملحط قال بعض المسامع الماء ظاهر وان دل اذا كان
 حارا فله وهذه المسائل مسائل من العلم بمعرفة النوى في بلاد ما اعشارهم احرا الى تصرف في الارباب ولعلها فاما اقرب ما ظهر ما به
 في ذلك بعد السطح والسعي في الكتب القديمة وان ذلك من اهم الهام ولا سيما اذا انضم الى ذلك ما ذكر في عم وسير في فروع القاعد
 المسطور اعني قولهم المسح على الثوب في القوع عن عاصه المدور وعدم الحكم بفساده الماء اذا لا في النقص الا ما لا اتصال مراد كره
 في الحكم بالظهور في الاستحسان ان الماء كمالا في العاصه بعض وان الماء لا يضر العبر بالكس والظن والطحل وكما ينس صوبه
 عنه اه وقد اطلعت هاسدي العاوي في سرحه ولكن اد كرهه الاستحسان اليه في سرح هذا الخلل فيقول السرفي هو الازل ومعنى كوني
 العاصه بسبب عدم ظهوره رها وهذا مبني على عدم اسرار المندى الى الخاوي (٨٥) والظاهر ان المراد نحوه لا يرى

ما به لا يرى السحابة
 التي هي في بطن النهر حتى
 لو كانت ترى والماء غير
 علما فهي غير السحابة
 ومقصا محاسنه ذلك الماء
 وان كان حاريا وما يعله
 عسى اللعنة بمعناه اذالم

وما لنا ما حور من دلالة الاجماع عندنا ما ظهر للبعد الضعف لكن ينبغي ان يعلم ان هذا اعني قولهم اذا
 احسن السحابة في حور الوصو اذالم يظهر ان السحابة وان قولهم اذا احسن السحابة الا كسر والسحب
 لا يجوز نسون وان لم يظهر ان السحابة والماء في الوصو عن الماء يخرج ما فان كان في موضع سرحه حار
 وان كان في غير فكذلك ان كان قدر او ما في ارضه فاقول وان كان حاريا حتى احسن فيه وحار
 السدي حوار والاختلاف مبني على انه لم يخرج الماء السعيل فسل بذكر الاستعمال اذا كان مبد
 المساحه والا وحده مبني على محاسنه الماء المسعيل كذا في فتح القدر وقد قدمنا ان السوي على الخوار

يظهر في الماء ان السحابة ويكون هذا كالماء في الآخرة في سلبه السحابة الناطق الى ظهوره الارو عدمه وحاصل الكلام على ما مبني به النوى
 انه يضر بغير احد الاوصاف في محاسنه السرفي وعدم ذلك فاد اوصع السرفي في معس الماء الى السوب ونحوها المسني بالظالم
 وجرى مع الماء في القساطل فالما محسن فاد اركد الى بل في وسط القساطل وجرى الماء صافا كان بظفر مسله ما وجرى ما السطح على
 السحابة او كان بطن النهر عسا وجرى الماء على ولم يضر احد الاوصاف بالسحابة فان ذلك الماء ظاهر كره وكذلك هذا فاد اوصل الماء
 الى الخصاص في السوب فان وصل بغير احد الاوصاف الى لا وعني الى بل ظاهر فيه فهو محسن في عرسك فاد اسر في حوص
 دون العسر الكثير فهو محسن وان صفا بعد ذلك في الخوص وزال بغير نفسه لانهما محسن والماء المحسن لا يظهر وزال بغير
 معنه لاسما وقد ركد الى بل في سله وان اسفر في حوص كره فهو محسن انما اذالم بغيره او زال بغيره نفسه انما اذالم اسفر
 للما حار ما بعد ذلك ان ان الماء صافا وزال بغيره الخوص بذلك الماء الصافي فانه يظهر للما كره سوا كان الخوص صغرا او كبيرا
 وان كان الى بل في اسفلها كذا ما اذالم الماء الصافي في ذلك الخوص يدخل من مكان ويخرج من مكان فاد اعطج الخبر بان بعد ذلك
 وكان الخوص صغرا والى بل في اسفلها كذا فلو حوص محسن الى ان يزال الى بل في اسفلها جاء وهي الظن الاسود فلا يكون عسا
 حينئذ اذا كان الخوص كبيرا فالامر بغيره انما يعامل به في ساقى هذا المسله حسب السلسا لم يحدوها فلا صرحا اه
 كلامه قدس سر فلو هي قوله فلو حوص عسا الى ان يزال الى بل في اسفلها فلا يكون عسا حينئذ في اد اجرى بعد ذلك
 لا يجرى بغيره وزال بل حار كما علم مما مر في ندر سره وظاهر كلام المصنف رحمه الله ان السوي في ذلك كان وان ظهر ان
 السرفي في الماء حار على النهر بالكس ونحو ذلك بمعرفة الضرور والوصايد كرها ولا ان السحابة اذ اظهر في الماء فلا و
 حديد بعد الضرور بانظر صفة الماء ما به القوع عن السحابة المسعير في بطن القساطل اد اجرى الماء عليها صافا على حسب
 ما قدمنا به وعدم محس الماء الظاهر الى بل المحسن للضرور حسب لاجرى الماء لانه لكونه مسد حور في القساطل فلا ينفذ

الما مهاد من حار فوهه اه فله لا على اعول اسراءه راد في الحزن يكون طاهرا لا محاسه الى اول ما وسه
ما سله من نقل عن ان شجر الناب في سرح العباب ما على اول اذما اب دوى حبه انه اذما اب الامرابع انه لا يضره اسم
اسام مهاد من الرطل لوفله لانه لا يكر حبه المضره اليه الناس لانه اه ولرا طاهر من قوله لا يضر الخ ان العود عنه عند
ار ل لاسه وهذا كذب حتى عساه لم يحد او عند الساق رحمه له سم بدل عبارات عنها في ذلك وحاصل الروب انش عند
ما مكر حبه ماهران عن روبروب ما وكله طاهر وسه اسم مكر كج سم كل في كتاب المسنى بالنسب للمسلمه الارواب كها
عنه الاروابه من جند ابا طاهر (٨٦) لاسوى وفي حد الرواب بوسعه دراب الدواب ولعلنا سله من عن اسلمط

فلما وكذا صرح في المساوي الصغرى واخبرنا الخارى حوص الجمام اذا كل الما ل ل اسلم حتى
لو اذ حبل القمصه النحه رانداله حبه فله لا يضره وحل ب طمع ذلك بدارل اسراف الناس
منه حبه خلاف ذكر في المسه وفي المسنى الاصح انه ان كان بدل الما والاسوب والعرف سمدارل
فكر الخارى مصر العرف ان لا يكر وسه الما فها من العرفه في فصح القدرم لاد من كون
سواه لثده كافي العين والهر هو الخار اه وفي السراج الوهاج ولا سطر في الماء الخارى المدد
وهو الصصح اه وفي التخصن وللغراخ وغيرهما الى الخارى اذ اسد في فوق فوصا اسان عما
عزى في الهرود بني حرى الما كان حارا لان هدا ما حار اه فهذه اسه بللى السراج وذكر
السراج المسمى عن الامام الراشد ان من حفره من حوص صغروا حرى الما في الهرود ووصا
بذلك الما في حال سواه فاحصم ذلك الما في مكان واسمه و خفر رطل آخره من ذلك المكان
واخرى الما فمروصا في حال سواه فاحصم ذلك الما في كان آخره ايضا فعمل رطل ماله كذلك
حاروصو الكل لان كل واحد منهم اعان توصالنا حال سواه والما الخارى لا يحمى الحماه مالم
مهر وعى الحسن ما دام بل على عدم حوارصو الثاني رالب فاه قال في حصر من شجر الما
من احدثها و دخل في الاخرى فوصا فاسمها حاروا حقه الى بدل فيها الما فعد اذا كان معه
مراب واسع ومعه اذار ما يحتاج اليه وهو على طمع من وجود الما ولكن لا يضمن ذلك مادا
اصنع حتى عن السبح الاهداني الحسن الرضعى انه كان يقول ما ماحا حذر فقامه به اصلا في
طرف ناله اب وهو بوصافه وعند الطرف الاخر ن المراب اما عجمه فله الما فاحصم طاهر
وطهروا لان استعماله حصل في حال سواه والما الخارى لانه مسمعا مراهه الله ون المساح من
اسكر هذا القول وقال الما الخارى اعلا لانه مسمعا لاد كان لمدد كالمين والهر اما دالم يكن له
مدد نصير مسمعا والصصح القول الاول بدل ماله ارفع اب الساطي ان الهراد اسد من فوق فوصا
اسان عما عجزى فانه يحور فان هالك لم يلى لاه مدد ومع هذا يحور والنوصونه اه ما ذكر السراج
الهدى واعلم انه قد تقدم عن فصح السدران فوطهم ما احصم في الحفر الناهه فاسد وكذا كبر من
اسا ذلك اما هو ما على حقه الما السمع ل فاما على الخمار و طهاره فلا فاهه مظهر عن عليها
ولا هي سل هذه القروع (فروع) في الخارصه معر الى الاصل حوصا من الخوص الذي يحافه
فدرا ولا يضره ولا يحسان نال الى الخا حبه الهه عده عدم الدليل الاصل دليل بللى الاستعمال

بالارواب والاحا قطعنا
هذه ارواه اه كلام
المسنى هل اذاروب عند
ن يقول باظهار فانظر
في مسروطه في مالى المسله
واعمل على ذلك وان فلنا
ماعوى على فولد رفرى
طهار الارواب كها بالنسبه
الى صبر الما سواي تردا
هذه فلا سله لان الضرور
داعيه الى ذلك كما فسى
سما ومار حهم لانه يقول
محمد رحمه الله في طهار
الما للمسمعل لاجل
الضرور وركوا في ذلك
يقول اني حبهه واني
نوصير حها لانه بالحقه
واقوا يقول رفرود في
مسائل معدود حبه اه
كلامه قد من سره والدى
فوى ما ذكره من عدم
العبد في القوى طهار
الارواب ما دمه عن
المسنى من النوصيه
لارباب الدواب واه رواه

عن محمد اصابا لاس في الضرور في حد الله لفتحاح الى النوصيه كما رسم على ارباب الدواب فان
الضرور فهم لسانه مماها فان كبر الخلاب سهاها فله وان حاصها لا يكون مالى داما والما ينقطع بار وعنى اخرى في
عالب الارواب سمسح الما عن الر بل و سلا استعمال من غير ذلك سها على النسا في سوبه فلا يمكن الخروج رعبه قطع
الامر لكر سها سد الضرور الى ذلك مع ان الخاص في اسها عن الر بل عاها وسمر اتطاسها اما وماحل علمك في الدس ن
سرح (قوله) واخبرنا الخارى حوص الجمام) قال الر بل يقول وبالاولى الخا الى الآثار العسه التي عليها الدواب سلا داذ الما يمنع ن
استعمالها والعرف فيها القوادس سمدارل فوق بدارل العرف من حوص الجمام فلا سلك في ان حكم ما بها حكم الخارى ولو وقع في حال
الدوران في البر والحال هذه محاسه لا يضره ما لم يلى له تعالى اسلم

(قوله قبل سله الخوص ماء الى الجزء الذي لا سحر الخ) فان ذلك كقبي سرح الخلد انه لسد الاستدعاء على ان الاحكام المركبه
كأنه وانحر وتوهمهم من انهم كمن الخولي في الماد الكنه في السور وهي اسمي الخري سطر قلم على هذا ان يكون
ما الخوص كد على منسهم مسخر واحد فلو توصف حار جعه سه بلا عدهم لكونه سارا حاد وهو باطل فان يذهب الى السه
والجاءه نصر لانه تعالى كهم الى تمام الساعه ان الاحكام كاي كمن من الحر الذي لا سحر الا وهو لا فرما كافر في موضع من علم
الكلام وهو ان انواع كل جسم مركب اي جسم كان نوع من النار ونوع من الهواء ونوع من الماء ونوع من الارض اذا ارادته
تعالى تركب جسم من الاحكام جمع يندفقه في كل نوع من هذه الانواع (٨٧) الا انه احرا صغار اذ صغره وصم بعضها

الى بعض من يد ير اطي خاص
فيكون حسبا مادا اراد
اعدام ذلك الجسم فرق
بين انواعه فذهب كل نوع
من تلك الاسرار الى حسه
ماد كان يوم التمام اذ
نزل الاسرار الى ما كات عليه
من التركيب وهذا هو العبد
الذي ورد به الموصوف
القطعه من ان كل نوع من
هذه الانواع الا انه مركب
انما من احرا صغار
لا جعل القسمه ملاصقه
بسه بعضها بها عيب
تظهر كالشي الواحد فبعض
وعطف ليد مناسبه انها
لنعم ولكن لانه
احرا هذا النوع احرا
النوع الآخر في الماء احرا
صغار ملاصقه مناسبه
فبعض بعضها بعض
وبعض بعضها عن بعض
وكذلك الهواء والنار
والبرق فلو توصف احد
مالا حتى صار نص تلك
الاسرار مستعملا لا يلزم ان

وهل عمر رضى الله عنه حين سأل عمرو بن العاص صاحب احوص ارد السباع باصاحب الخوص
لا سحر ا كرى الموطا وكذا اذا واحد مسخر الا ان والرخ مالم يعلم انه من حسه لان العبد يكون
تظاهر وقد سئل لما كتب ركبه السحر الذي يذلي فيها الدلا والحرار الله يحملها الصغار والعبد
ولا يعمون الاحكام وعساها رساء وان بالذي الله مالم يعلم بها السحابة ولو لم ينسبها
م تظاهرها تظاهرها وذكرا السراج الخدي عن القصة في السحابة ان عدم وجوب السؤال في طريق
الحكم وان سأل كان احوط الله وعلى هذا السعد اذ قدم الطعام لنس له ان سأل عنه وفي جوابه
الرساي الموصوف بما اخوص فصل من النهر لان السحرة لا يعمرونه من الخاص في عظمهم بالتوصو
بها اه وهذا اعناد الا فلهذا العارض في مكان لا سحر في النهر فصل كذا في فتح القدير
وفي راجع البراهيه فصل مساهم الخوص ماء على الحر الذي لا سحر فانه عيب هل السه موجود في
اخراج فصل احرا الله حسه الى حر لا يمكن عرسه فيكون باقي الخوص تظاهرا واعدا لانه
والله سه هو معدوم فيكون كل الماء محاررا لا حسه فيكون الخوص عسا عدهم وفصل في هذا
اسر رضى الله عنه فلو اراد ان يتوصف من حب توصف كور في نواحي النار ويترجمه مالم يعلم به
قد روى وكذا في رجل ان نسحاض لسه اما توصفه ولا توصفه غيره وفي فتاوى فاضل
واحد في كراهه البول في الماء الحار في الاصح هو الكراهه واما البول في الماء الا كذا فبعض
النسح حال الذي الحار في حسه الله به عن اني السحابة لنس يحرام اجاعا في كبر وتقل
عبر انه حرام وعمل على كراهه البحر مالم يان عا به عسده الخد كراهه البحر مسمى على
هذا ان يكون البول في الماء الحار في كبروها كراهه به فربما يفسد في البول في الماء الا كذا
وفي فتاوى فاضل اذ ورد في رجل ما فاحسره سلم انه يحسن لا يجوز له ان توصف ذلك الماء فلو اهدا
اذا كان عدلا فان كان فاضلا لا يصدق في المسور وروايات اه وفي المسمى العا في المحرمه وروايات
افدام الخوص من عند الماء البائل لا توصفه سح مما تركه وعلب على طهره به مياتحس والافاد
اه وسمى ان يحصل الاول على ما اذا علب على طسه ان الوحوس مرسه بدليل العرق الثاني
والا سحر ذلك لا يجمع الوصو به بدليل ما فسد به عن الاصل انه توصف من الخوص الذي يحاف
فسه لدرار لا يفسد وسمى ان يعمل السح في الكور في الاصل في قوله ولا يفسد على سله الطين
والخوص في السك والوهم كذا في وفي السحس في دخل الحمام واعسل وخرج في غير فعل
لم يكن به مانس ملاصقه من الضرور والبولي اه وساقى بعه هذا ان سا الله تعالى في عيب السحعمل

عبر به الاسرار مسعله كذلك لان الماء عدا لنس سارا واحدا لا تحسب تظاهر الصور التركيبه الخاصه في اجتماع الاسرار الصغار
لي لا سحر ا وانما هو مركب من احرا مناسبه فبعض وتقتل فلا يلزم استعمال الجميع ل البعض الخ في ان الاسرار في كل مركب مناسبه
هو ذهب اهل النسبه والازم ان يدخل ما لا يفسد في الوجود وهو باطل لما جاءه العلا كتاب بذلك تطلق السلسل والله تعالى اعلم
لصواب اه (قوله وفي هذا العبد رطير) اي في هر راساء هذه الملة على الحر الذي لا يفسد ولعل وجه الطير في سب العبد بالنعاسه
ما اذا اقلنا حسه الماء المستعمل فان كان الخوص صغرا يحكم بفساده عدا انما وان كان عدا يلزم ان لا يكون له حكم الخاري عند المعزله
ابن لود ومف فطر نول يكون الخوص يحسب محارور الماء للنعاسه وهل هم يتولون بذلك فليطهر هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم

واحصل في طهر الماء في السراج الوهاج انه يحسن لانه يحسن في الماء ولا ينس فيه وفي سرج الخاتم
 الصبر لخصائص وطهر الماء اذ ما في الماء الطل عند هو الصحيح في الزوايا عن ابي حمزة وان
 ما في غير الماء عند ما في الزوايا لان له ما سائلا وهو يرى الاصل ما في الماء في المكان ما كان
 بواله ومعافى في الماء وطهر الماء كالماء والار وفي الخسب الصحيح عن ابي حمزة في موب طهر الماء
 فيه انه لا يحسنه وقيل ان كان مريح في الماء لا يحسنه والا فليس به احد اهل العلم اهل العلم اهل العلم في طهر
 الماء كما ترى والا وحده ما في سرج الخاتم الصبر كالاخ في الكلب الماء في احساف المساج كذا في
 معراج النباه من غير مرجح لكن قال في الخلاصة الكلب الماء في الخسب الماء في الماء
 اجمعوا انه لا يسل الماء فيه فكا به لم يصبر العول الصبر كما لا يخفى وقد وقع لاصحاب الهداية هنا وفي
 بحال المسعمل العلل لعدم وجهه في حقه ان الله سبحانه وهو في التمس وهو في التمس وهو في التمس
 مجدى ولد المصوب لم يصبر لانه لم يصبر كذا في الكلب في روضه ان عدم الله لا يوجب عدم الحكم
 لخواص ان يكون الحكم معاولا لعل سبب الا ان الله اذا كان معه لم يمنع من عدمها عدم الماعول لوقوعه
 على وجودها كذا لان المحسن هو التمس المسوخ لا غير ولا دم طه الاسماء بدليل ان الحرار
 لازمه التمس والبرود لازمه الماء وهما خصائص فلو كان طاهرا لما كان بدوام السكون في الماء كذا في غايه
 السان في الهداية والصمد العري البحرى سوا وقيل ترى عند وجود الدم عند المعدن وقيل
 لا عند قال السراجون الصمد العري هو ما يكون من اصابه سحر بخلاف البرى وصح في
 السراج الوهاج عدم العري فيهما لكن محله ما اذا لم يكن لارى دم اما اذا كان له دم سائل فانه عند
 على الصحيح كذا في سرج من المصلى والصمد بكسر الدال والاي صمدعه وباس ولو لم يصدع
 يصح الدال وهو لعله صمدعه وكسر الدال فصاح الى كبار العوض واحد منه وقد يسمى به العفس
 في بعض الجهاب وهو حوان كالمراد سد بدليل كذا في سرج من المصلى والزبور بالمعنى وسبب
 التماس ما لا به كذا اذ اب آى كذا طر درجع وفي الهامه وأساس الطحاوى الى ان الطاقى من السمك
 في الماء عند وهو علق منه فليس في الطاقى كذا في سراج من المصلى وهو كذا في سراج من المصلى
 ان كل ما لا عند الماء لا عند غير الماء وهو الاصح كذا في الخط والمجعه والاسم بالمعنى كذا في
 التمس لكن يحرم كل هذا الخواص المذكور ماعدا السمل العري الطاقى لفساد المعدن وحسنه
 مفسحا وغيره وقد ورد ما عن الحسن (قوله والماء المسعمل لغيره اذ وقع حذب اذا اسعري
 مكان طاهر لا طاهر) اعلم ان الكلام في الماء المسعمل يقع في اربعة مواضع الاولى في سله وقد اشار
 اليه بقوله لغيره اذ وقع حذب الثاني في وقت سوره وقد اشار اليه بقوله اذ اسعري في مكان الثاني
 صفة وقد بيناه بقوله طاهر الرابع في حكمه وقد بيناه بقوله لا يظهر والى رجه انه ادرج الحكمي
 الصفة وحمل قوله طاهر لا يظهر ما بالصفة والاولى ما سمعنا من سماء في فتح القدر اما الاول فقد ذكر
 ان بعد ان الخراج ان به نصير مسعلا فامه العري به بان سوى الوضوء على الوضوء حتى نصير عباد
 او رفع الخدب بان توصا المحدث للبرد وللعلم به حيلاف بان يحسن السلافة وذكرنا في نوكر الزاوي
 خلافا وقال انه نصير مسعلا فامه العري به اذ وقع الخدب عند هما وعند محمد بن اقامه العري به لا غير
 اسد لا لا عند الحساب اذ انعم في البراءة الباقى فقال محمد الماء طاهر طهر لم يندم اقامه العري به
 فلو توصا حذب منه العري به صار الماء مسعلا لا الاجاع ولو توصا سوى للبرد لا نصير مسعلا
 لا الاجاع ولو توصا المحدث للبرد صار مسعلا عند هما خلافا لمحمد ولو توصا سوى منه العري به صار
 مسعلا عند السلافة قال سمن الاعاء السرج حتى التل ل محمد لعدم اقامه العري به ليس سوى لانه غير

والماء المسعمل لغيره
 اذ وقع حذب اذا اسعري
 في مكان طاهر لا يظهر

في الخسب والصمد العري
 لا الماء وسائى فيه الفصل
 المذكور (قوله وقد وقع
 لاصحاب الهداية هنا وفي
 بحال المسعمل العلل
 بالعدم) ودليل حذب قال
 هاتى غير الماء قبل غير
 السمل عند لا عند ام
 المعدن قبل لا عند ام
 التمس وفي بحال المسعمل
 عللى سله لغير قوله
 لعدم اصراط الصب وقوله
 لعدم به العري قال في
 غايه السان هاتى قوله لا عند ام
 المعدن فيه نظر فانه لا يجوز
 العلل على وجود السى
 بالعدم وقيل لا عند لعدم
 التمس وفيه ايضا نظر لان
 عدم العله لا يوجب عدم
 الحكم لخواص ان يكون
 الحكم معاولا لعل سبب الخ
 (قوله اما الاول فقد ذكر
 ان بعد ان الخراج ان به
 نصير مسعلا الخ) اى
 فسكون سبب الاستعمال
 احد الامر من المذكور

(قوله والاسعاط مؤثري العسر) معطوف على العرب (قوله فاولم يهتدوا لافهم مسجلا) في الحال، عليه ونسي اسطرطه في كل سنة كعسل الفم والافهم ويحرق ذلك تردد اه قال الزملي اقول لا رد دالاماع (٩١) من اسطرطه حتى لو لم يكن حيا

وفصد نسل الاشرار الم
وعزوها مجرد السطف
واراثه الذرور والوسخ
لاقامه الضربه لا يصح
مستعملا اهل اهل وقال
السبح اسمعيل السبح كما
سكون مصعب سكون عجمه
ويكاسكون ومده سكون
صمه فاداني الوصو على
رحه السبه دخل عود دلف
فبه صما ونس في كلام
البحر ما يعني المعنى لكل
مها على حد فمائه اه
قوله والاصح انه اذا لم يكن
على يده محاسب الخ اقول
سند كرمه من السراج
في باب الحسابات لكن
سنا في الخبايا الخلاف
في ان محاسب الميب محاسبه
حسب واحد وان صاحب
المخط استدل الاول ما
لوقع في الماء الطفل قبل
المسل تحسه ولو صلى وهو
حامل لآب لا يحسور وان
صاحب المخط صححه وحسه
في الدافع الى عامه المسامح
فيه ابدل على ان كلام محمد
باعتى الاطلاق ان عسالة
بحه الا ان عال ان يحسه
الماء الغليل وعدم صحه صلا
حامله لماعله من العجابه
عائلا وهو ما بن تعدلان
الاصل الطهار ولا يحكم
بساد الماء الا الصلاه نالك

مهرى عنه والصحيح عند ان اراه الخبث لما معه له الاعداء الصرور كالتب بدخل السر
الطبا البتو ومن شرط به العر بعد محمد اسد بن عسلة السر وحواله انه عالم بصرمه جلاله صرور
لان لما لا صرور مسعلا اراه الخبث فصل كماله دخل الخبث او الخائن او الخبث بد في لما
لا صرور مسعلا الصرور والقبس ان صرور مسعلا بعدهم لاراه الخبث ولكن سقط للحاجه اه
واقر عليه العلامة كمال الدين من الطعام والامام الرضى وصرح في الدفاع ان الخلاف لم يسل عنهم
صاوا عباسا لم يدل عليه وكذا في المحط لكن قال وهذا الخلاف صحيح عند محمد بن نصر لما عند
محمد بن عمار فانه العر به لا عسار يحول بحاجه حكمه الى لما وعد محمد بن لما عسار انه يحول
اليه بحاجه حكمه وفي الخائن يحول الى لما بحاجه حكمه فادرج بصره اه والى يدل على صحة
الخلاف ما به في المحط والخلاصه ذكر في الكتب وعرا الهندى الى صلا الار محمد بن الرجل
اذا احدا لما بصره وهو حجت ولا يرد في المصنفه فصل بد به احرا عن عبد الله ولا صرور مسعلا
عند محمد لعدم فصل العر به وان رآه الخبث عن العر لكن يقال من حجه سمن الاعاء العر حسى
ان محمد اعالم فعل بالاسمعال للصرور لان اراه الخبث لا توجه الاسمعال وقد علق به في
المحط فقال لم يحكم اسمعال لما للصرور وتو بد ما في فتح القدير ان الذى بعده ان كلاس
العرب المتأخى للخبث والاسقاط وروى العر الا ترى به العر د وصف العر بى حذو الطوع
وارا العر حسى حرم على الذى صلى الله عليه وسلم مرنا لا تريد سوب وصفا لاسقاط معه عر ذلك
وهو انه عر على فراه الصرور له عر ما ان كلاس بصر اسرعا وهدا ساعد قول محمد انه العر ب
فقط الا ان سمن كرون هذا بصره كمال سمن الاعاء اه ولو عسل بد لاطعام اومه صار لما
مسعلا لانه اقام بد به لا نه سبه ولو عسل بد في الوسخ لا صرور مسعلا لعدم اراه الخبث وافاه
السر به كذا في المحط وهذا التعليق به انه كان موصوا ولا يسه كالاتى وقوله فافاه لانه اقام
فر به بعد انه وصفا فانه السه فاولم يصفها لا صرور مسعلا وقيل وصا بصر آدمى الى دوابها
وسلب ذات السعرا الواصل لم يصر الماء مسعلا ولو عسل واس انسان يقول فدان منه صار لما
مسعلا لان الزاس ادا وحدهم الذين صم الى الذين وصلى عليه فكون عر له الذين والسعر لا نصم ح
الذين ولا ليعمال لم يسله حكم الذين فلا يكون عسالة سعه له قال الروا لحنى في صاوه وهذا العر ب
ما في على الزاوه المختار ان رآه آدمى ليس محسن ما على الزاوه الا ترى لما في فاه محسن محسن
لما اه وفي التمسى وعمر وسعلم الوصو لما لا صرور مسعلا ادا لم رده الصر بل اراد بصره اه
ولا يحنى ان العلم فر به فاذا صفا فانه العر به سمن ان بصر الماء مسعلا كعمل الذين لاطعام فاه
لم رده الصر لافاه العر به كالاتى وقوله ما في شرح القاهه اولان العر به ما على به حكم سرعى
وهو اسعماى النواب ولا سكاى ان العلم المقصود بواوه حجاب عنه ان هذا لما لم تسعمل لمر به
لان العر به هو لتب سمن اعماى سمن لتب بصره والى عله ما قول اسععى عن هذا الفعل
بخراف عسل الذين من الطعام فان السر به لا تسعمل الا سمنه فاه عر ما في العماوى الظاهر به وعسالة
للتسعه كذا طلى محمد بن الامل والاصح انه اذ لم يكن على به بحاجه بصر الماء مسعلا ولا يكون
بصا الا ان محمد اعالم طلى عسالة لما لان عسالة لا يحتاج الى العاهه عسالة ولا خلاصه ما ادا نوصا الصى
في طب هل بصر الماء مسعلا والمختار به بصر مسعلا ادا كان الصر باه او قد فسحا حكمه ما ادا

وكداعماله في ال (قوله اما اذا توصي الصي الخ) في الحاشية الصي العاقل اذا توصي بده الطاهر يعني ان تصري الماء مسجلا لانه نوي
 في بعضه انه قوله بده الطاهر يصر الى ان نوي بده الطاهر لا يصر مسجلا وفي قوله يعني اعاد الى الازواجه عن صاحب

لذهب كما قال في نفسه (قوله لما عرف ان الحذب الحذب) هل السج فامضى في حوامي الجمع الحذب قال نعم منى الماشية
 السرعة مما لا تخل مذن الظهار وهذا سحرا ما حارب عبد الله حبه وصاحبه و في انجاسه الحكمة وهذا سحرا سوا
 واربعها لاحرف عبد الله حبه واتجاهه وصبر و الما مسعلا باله الماشية في مسله الله سعط العرص عن الرجل يدر سلاف
 والما انتهى اسقط العرص صار مسعلا ملا حلف على الصحيح اه هذا هو المحقق قد فانه لا احد حصن كذا في حاسبه نوح
 اعدى على الدرر (قوله لا يدرم الخ) المراد في الالتزام من احد الحائضين خوفا مسعوط العرص اي فانه قد نبت في العرص ربيع
 احذب كما اذا لم الظهار وقد سقط ولا ربيع الحذب كما اذا لم بها واما ما سرفع الحذب فانه اذا وجد حذر منه مسعوط العرص وقد نبت
 لا يدرم من هذا الحائض ايضا فانه قد ربيع الحذب ولا سقط العرص كوصو الصبي العاقل لما من ضرر ما به من ملاءع ايه
 العرص والعربة لا يدرم لان ان لسان اسقاط العرص لا يوافق ولا وان فلما
 (٩٢) العرص عليه بي هل ينسقط

ادخل يد في الايام فلما سجد في الخلاصة ولو احدث الما معه لا يدره المصيبة لا يدر مسعلا عند سجد
 وكذا لو احدثه وعمل اعضا بذلك قال ابو يوسف لا يبيطه و هو الصحيح اه واعلم ان هذا
 واماله كقولهم فمن ادخل يده الى الرفق او احدى رجله في احابه امرا الما مسعلا بعد ان الما
 نصر مسعلا واحد من ماله امانا الى الحذب كان معه عربة ولا واما فانه العربة كان معه رفع حذب
 ولا واسقاط العرص فان في هذه المسائل لم يل الحذب ولا الحائض عن العفو والمعقول لما عرف ان الحذب
 والحائض لا يضر آن ولا كما لا يضر آن سوا فلو لم هذا هو الصحيح وكذا لم يوجد منه العربة وانما سقط
 العرص عن العفو والمعقول وكان الاول ذكره النسبة لئلا يدرم من سقوط العرص وارباع
 الحذب مسعوط العرص عن الدماء ماضى ان لا يحد اعاد على ما سجد معه الاعضا وتكون او نفع
 الحذب ووقفا على غسل الباقي مسعوط العرص هو الاصل في الاستعمال الا ان مال ان الحذب والاعضا
 العصور والامور فوالكن المثل بل في كتاب الحسن عن ابي حنيفة كما فعل في رفع الا لدراسقاط العرص في
 مسله اذ حال التدايا لعبر ضرر لان الحذب في الخلاصة لو غسل الحذب عروا آسوي اعضا
 الوضوء كما بعد الاصح به لا نصر مسعلا بحرف اعضا الوضوء اه وفي المسئلة بالعين المشبهة وغسله
 نونا واداه بكل لا نصر مسعلا ووضوء الخاص مسعول لان وضوءا هاهنا سجد اه ولا يخفى ان
 لا نصر مسعلا الا اذا قرب الانسان بالمسح وفي السدائع وادعى التلاب فان اراد ان يرا
 ابتدا الوضوء صار الما مسعلا وان اراد الما على الوضوء الاول احلف المساجد اه وفيه كلام
 قدما في بحث ثلث البدن في المسئلة فلو ارجع فانه يهضم ان الوضوء على الوضوء لا يكون في هذه الا اذا
 احلف المحلض حنيفة يكون الما مسعلا ما اذا لم الحذب المحلض فلا يكون في هذا لم يكره فيكون الما غير
 مسعول وفي راجح البداه فان قبل الوضوء ليس على اعضائه نجاسة لاحصائه ولا حكمه فكيف
 نصر الما مسعلا منه العربة فلما تولى العربة فانه اراد اظهار على طهار ولما يكون طهار حديد
 الانارة الخاصة بالحكمة حكما صارت الطهار على الطهار وعلى الحذب سوا اه واما الباقي

وهو نواب نعم قال العلامة
 المحقق نوح اعدى الذي
 نصه النظر الصحيح
 ان الراجح هو الاول لان
 الدواب في الوضوء المقصود
 وهو سترها عن غسل
 الاعضا الثلاثة ومسح
 الزاين فغسل عصبها
 ليس بوصو سرعي
 فكيف يات عليه اللهم
 اذا قال انه يات على
 غسل كل عصبها نونا
 ووقفا على الامام فان
 انه يات على غسل كل
 عصبها والا فلا وبدل
 عليه ما سرحه مسلم عن
 ان هرير رضي الله تعالى
 عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا وضوء
 العبد المسلم والمومن فغسل

وحده حرج ووجه كل حنيفة نظر اليها مع الما اومع آخر فطر الما فادخل غسل يده حرج من يد اعنى
 كل حنيفة نظرها يد مع الما اومع آخر فطر الما فادخل غسل يده حرج كل حنيفة مسبار حلا مع الما اومع آخر فطر الما حتى يرح بها
 في النوب والآلام اه (قوله في الخلاصة لو غسل الحذب عروا سوي اعضا الوضوء) الاصح به لا نصر مسعلا فان فاعلى مقال
 الاصح كيف نصر مسعلا ولم يوجد واحد من الثلاثة قلت قال في الهمم الظاهر ان هذه الالقاء الى خلاف آخر هو ان الحذب لا يعمر اذا
 وجد هل حل بكل البدن وحل غسل اعضا الوضوء رافع عن الكل تحفه واما اعضا الوضوء و ط فاولان ركان الراجح هو الثاني ردا
 لم نصر الما مسعلا بعد ربه على الاول (قوله ووضوء الخاص مسعول لان وضوءا هاهنا سجد) قال في الهمم فلو وضوء الخاص نصر
 مسعلا لانه مسح لها الوضوء لشكل في ربه وان مجلس في مصلاتها فدرها كذا في بعض عاداتها ومقتضى كلامهم احصاها ذلك
 بالعرضه وندى اهل الوضوء لم يجد عاى لها ووضوء حتى وحل في مصلها فان نصر مسعلا ولما لم (قوله وفيه كلام قدما
 الخ) اقول وفيه كلام قدما عن الهمم فلو ارجع فانه يهضم ان كراهه تكرار الوضوء في مجلس اذا تعدد دمر لا اذا اعدا من واحد

اعنى وبسبب الاستعمال فقال من سالتنا الماء المسعمل ما راي الله في السعيرى كان ن
ارض او انا رجوئده سمان النورى اسئل سالى زعم ما يدل له ما اذا وصا ارا غسل ربي
على يد له فاحد النبل مهابى الوصا اراى عضو كان فى العسل وغسل الله عور ومهابى الله
ن عسل الى بسوح حار وان حاد الاتصال ومهابى الحرف الى سمح مهابى حور الصبر مهابى ان
كان ما مهابى النبل كبر فاحسار كذا اذا اصاب به الماء المسعمل لا يصبر وان كان كبر وان
رعد الاتصال فاما غسده فاما دام على العضو لا يصبر مسعما وادار الله صبر مسعما وان لم يصبر
كان فاه كرى الاصل انه اذا مسح راسه بابل احده من جسده لم يجر وان لم يصبر فى مكان وكذا
لو مسح راسه بابل باقى احد مسح الحصى لا يجر به وعلى يده ما قد مسح به من اسار به الى ما قبله والوا
لا يجوز من الله من عصبه وسول الى ماله فدل على ان المذهب ما قلناه ووجهه ان العاصى صروره
مسعما بعض المذاق لوجود السب فكان يضى ان يوحى لكل حر من العصور من الماء الا ان
فهو حاد سقط اعشار حاد الاستعمال فى عضو واحد حصه او فى عضو واحد حكما كالى الحاد فاذا
را الى العصور والضرور فظهر حكم الاستعمال بمسح العاصى وقد جعل الحراب عن المسألة الاولى
التي اسئل لم اسعما واما عن الساب فقد ذكرنا كما قلنا ان الماء على العسل ان لم يكن اسعما
فى ن اعصابه يجوز ما اذا كان اسعما لا يجوز والمصحح به يجوز وان اسعما فى العضو لا لان
ورس العسل انما تادى عاصى على عضو لا تادى الباقى ولم يكن هذا الله مسعما تعرف ما اذا
اسعما فى المسح على الخف ثم مسح به راسه حب لا يجوز لان عرض المسح سادى الله ويصل
الحا كم يجوز على هذا وما مسح المندل ويطاير على النوب فهو مسعما الا انه لا يمنع حوارا ولا
لان الماء المسعمل طاهر عند محمد وهو الحار وعد مهابى ان كان يحسب لكن معطو اعشار بحسبه ههنا
لمكان الضرورة هذا ما روه صاحب الدافع رجائه رد كرى الخط ان القائل باسقاط الاسرار
سمان فسادون اهل المذهب ويصح فى المدايه وكثير من الصكبات ان المذهب صروره مسعما
مجرد الاتصال وان لم يصبر وصدر به فى الكاى ود كرماتى الكبر نفسه قبل وما كرى الكبر
هو مذهب سمان النورى وارا هم الحصى وبعض مساح تلح واقى بعض الكبر وطهر النوى
المرعنان قال فى الخلاصه والمجازيه لا يصبر مسعما ما لم يصبر فى مكان وسكن عن العزل اه وى
عابه السان ان محار شر الاسلام اللردوى وعبره فى سروح الخاتم الصبر اعصابه فى مكان بعد المراه واما
احاراه صاحب المدايه حر عظيم على المسمى اه وى سراح التبراه عن سمان ما فى المدايه فى
سوى من الضرور فه كسب عبر الموصى وفل فى حق العسل لانه قليل الوقوع لاقى حق النوى اه
والخامس ان المذهب ما فى المدايه وما فى الكبر احسار بعض المساح ومن احسار ما فى الكبر بوهما
ما كرى المدايه فهو حر عظيم كما هو فى عابه السان لان الماء الذى يطهر من الاضواء صب وب
الموصى ولو لم اسعما ما الاتصال فقط للسجس هو على القول بخاصه حتى احاح بعضهم الى حله
على باب عبر الموصى وبعضهم الى حله على العسل كرا ما بولس ما هو من الخرج موجودا فقد
ود ما عن الدافع ان ما نسب نوب الموصى معقود بالاهاى وكذا كرى عبر رماى باب عبر
الموصى ولحقه رايه الخراف يظهر فيما اذا اتصل ولم يصبر بل هو فى الهواء وسقط على عور وسان
وحزى فيه من عزان احده بكمه الى قول العامة لا يصبر وهو على قول البعض اصح هو الساب اعنى
صفه الماء المسعمل لم يد كرى طاهر الزوايه وطداد كرى الكاى الذى هو حرم كلام محمدان الماء
المسعمل لا يجوز النوى ولم يسن صفه فى الطهار او العاصه فلهذا لم يسن مساح العزان خلافاً

الحاشيا في صفة فقا واطاهر عطرطه ورعدا بحاشا وعبرهم انب الخلاف فقالوا ان عن ابي حنيفة
 رواه في رواية جمعة انه طاهر عطرطه وروى ما حدث كذا رواها فروا من عن ابي حنيفة كذا كذا
 فاصحان في سرح وفي رواية ابي يوسف والخس من رابا عنه عن عريان الخس روى عنه العلقما واما
 يوسف روى عنه الخس وكل احد عمار روى روى عن ابي يوسف ان المسعمل ان كان محذرا وحشا
 فالما يحس وان كان طاهرا فالما طاهر وعبره فان كان المسعمل محذرا وحشا فهو طاهر سطرطه وروى
 وان كل موصافه وطاهر طاهر وفي صحيح السامع رواه محمد بن حنفى قال في المحلى وقد صحح الزواني عن
 الكل انه طاهر عطرطه وروا الا الحسن وقال خرا الاسلام في سرح الحاشا الصبر هو المحذر عدا ما هو
 المذكور في عامه كتب محمد بن حاشا فاحبا المجمعون في مسامع ما رواه الطبري في المحلى انه المشهور
 عن ابي حنيفة في كتب من الكسب رعلها الصوى في غير فصل من المحذب والحسب والذ كور في
 صاوي الزواني والحسب في مواضع ان الصوى على رواه محمد لعموم الباقى الا في الحب وقد ذكر
 النووي ان الصحيح من هذه السافى انه طاهر عطرطه وروى قال جده هو رواه من ماله ولم يذكر
 ابن المنذر عنه سرها وهو قول جهور السامع والخلف اه وجه رواه الحاشا قوله صلى الله عليه وسلم
 لا سول احكم في الماء الدائم ولا يسئل فيه والحاشا كذا في الحديث وكثير من الكسب قال في البداع
 وجه الاستدلال به حرمه الا سالى في الماء القليل لا جاعا على ان الاعمال في الماء الكثير ليس بحرام
 فلو لان القليل من الماء يحسن بالاعمال بمساحة المسألة لم يكن للهي معنى لان الماء الطاهر في الطاهر
 ليس بحرام اما محسن الطاهر حرام فكان هذا ابعاض محسن الماء الطاهر بالاعمال وداعصى
 المحسن بولاه لاجل حمل انه هي لما في سراج الماء وان يكون مطهرا من غير ضرور ذلك
 حرام لا ما قول الماء القليل لا يخرج عن كونه مطهرا باحتياط غير الطاهر به اذا كان العبر عا لعله كما
 الورد والماء فاما اذا كان مخلوفا فله الماء المسعمل ما لا في البدن ولا سئل ان ذلك اقل من غير
 المسعمل فكيف يخرج به وان يكون مطهرا فاما ما لا في المحسن الطاهر بوجوب محسن الطاهر وان
 لم يعل على الطاهر لاحاطة بالطاهر على وجه لا يمكن التمسك بينهما في محسنه الحاشا في البدن
 الهي لما قلنا ولا سئل يحمل انه هي لان احشا الحب لا يخلو عن المحاسنة الحفصة وذا بوجوب
 محسن الماء القليل لا ما قول الخشب بطلان فصب العمل باطلاه وان الهي عن الاعمال بصرف
 الى الاعمال المسون لانه هو المعارف من المسون من ازالة الحاشا قبل الاعمال على ان
 الهي عن ازاله الحاشا الحفصة التي على البدن اسفند الهي عن السؤل فيه فوجب حمل الهي على
 الاعمال في ما ذكرنا من الكلام صاحب السرح عن الاعمال الحاشا في الافاد اه وقد حصل من
 الخواب الاول دفع ما ذكر في فتح القدر فقال النووي ومن الخواب الثاني دفع ما في السراج الوهاج كما
 لا يخفى على من راجعها وفي معراج البراهين قال في القران في الطم لا بوجوب القران في الحكم فلا يلزم
 محسن الماء بالاعمال فلما قد بينا ان طلق الهي لا يهرم خصوصا اذا كان موكدا بوجوب
 التوكيد لا باعتبار القران اه وبسئل لاني حنيفة وابي يوسف انما انما راضه الماء المسعمل في
 الحاشا الحفصة والفرع المسعمل في الحكمه بمجمع الاعمال في الحاشا ما على الماء وصف
 الحفص في بوجوب الحاشا وذلك لان معنى الحفصة ليس الا كون الحاشا وصفاها بحسب عيوس
 مسهل بنفسه عن المكلف لان وصف الحاشا حقيقه لا عموم الاتعم كذا في غير محاذيل
 معا الحفص واحد في ذلك الحسب في الحديث وهذا لا ينافي المعنى لئام معاها سوى انها اعتبار
 مخرج مع السراج من قران الماء والسبحه وحال فانه لم يأم به في غاية استعمال الماء فيه فاذا

الاول دفع ما ذكر في فتح
 القدر) اى من الخواب
 عن السؤال الاول وهو
 قوله لا مال يحمل انه هي
 لما في من اسراج الماء من
 ان يكون مطهرا الخ
 والنبي ذكر في فتح القدر
 هو قوله واما قوله صلى الله
 عليه وسلم لا سول احكم
 في الماء الدائم ولا يسئل
 فيه من الحاشا فانه ما يند
 هي الاعمال كراهه
 التهرم ويحور كونهما
 لكلا سلب الطهور به
 فيسعمله بعض من لا علم
 له بذلك في رفع الخشب
 وعلى ولا فرق بين هذا
 وبين كونه محسن
 فيسعمله من لا علم له بحاله
 في لزوم المحذور وهو الاصلاح
 مع الحاشا فيصالح كون كل
 مهم ما يند للهي المذكور اه
 ووجه الدفع انه لا يلزم من
 الاعمال في الماء القليل
 سلب الطهور به فلا يلزم
 هذا المحذور ولكن لا يند
 ما في في السراج مس
 الكلام في المني والملاقي
 قندر) قوله من الخواب
 الثاني دفع ما في السراج
 اى جواب السؤال الثاني
 وما في السراج هو ما ذكر
 في السؤال فانه قال في
 الحديث وهذا يدل على
 نجاسة الا ان نجاسة

استعمله فبلغ ذلك الاعجاز كل ذلك أسرار الطاعة فأنه إن حاله وصفا حساسا على أو عموما ولا
 ومن ادعى لا تدبر في أسرار على غير الدعوى يدل على أنه أعجاز أحلافه أحلاف السرايم الأتري
 أن الجرح كرم بحساسة في سر أعصابها يظهره في غيرها فإما أسرار حساسية أعصاب سر على أكرم
 كذا إلى ما به كذا أسرار وفي هذا لا شارب بين التسم والحدب فإنه من الأدل على الأعصاب فظاهر أن
 الأمور نفس وصف الحساسة وهو مسرلة في الأصل والفرع فمبطل حكم الأصل وهو حساسة لما
 المستعمل في الفرع وهو المستعمل في الحدب فيكون حساسا لأن هذا أعصابه من على أن سلم كون
 حكم الأصل ذلك كالمثل وكذا العلماء وأما من يصرط في حساسية سر وحساسة أو من يصرط أن الحساسة
 كالساقى فلا فائدة لما الذي يستعمل في الحساسة التي لا لون لها فاعرفون لما كالمثل ظاهر عور
 سر به غسل النوب به دون أوله الحدب لأنه عند استعمال وهو لا يصر وصف الاستعمال على رافع
 الحدب فإما منهم من علمه هذا الكلام مع في نفس هذا الفصل وهو سهل غير أن السالك لا يصدق حجة
 رواه بحساسة المستعمل عن أبي حنيفة على أصولها فإن قيل لو لم يدر كذب كان للباوي ما في أسفاط
 حكمه فالحجاب الصريح لا يصدق حكمها على الباوي في أعصاب في الباب فبسط أعصاب بحساسة نوب
 الموصى ربي حرمه سر به الطبع به وسئل النوب منه وحساسة من أضفه كذا في روجه العباس العلامة
 الحموي كمال الدين بن همام الذي رجحه على الصاحبة واستدل في الكفاية بفتح حلال الدين الحنباري
 بأسار قوله تعالى عصب الأمر بالوصو والسهم ولكن في ذلك ظاهر حكم فدل المطلق الظاهر على صوب
 الصاحبة في هذا الوصو دل الحكم رواها بعد الوصو على اتصالها إلى لما فبطل الحكم بالحساسة
 فإن أنما وصف جعل بحساسة حقه لمعوم الباوي في غير صفة أسبابه ولكونه محل إجماد
 فأوضح ذلك حقه في حكمه وأحسن جعل بحساسة غلظه لأنها بحساسة حكمه وأما علقه من الحساسة
 الأثرية به في من الفلسفة من الحساسة دون الحكمه ووجه رواه في مجاز ما رواه الحنباري ومسلم في
 صحيحهم ما من حديث جابر قال صلى الله عليه وسلم ما أتاني النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ودائمي فوجداني قد
 أعجب على فوصوا النبي صلى الله عليه وسلم فوصوا على فاقب وفي الحنباري أنها أن الناس
 كانوا يحسبون نوصو رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه أنه إذا نوصا كاذرا فبطل على وصو به
 فكذا استدلالا بحساسة الظاهر منهم السوي في السائل وكذا استدلاله النووي في شرح المهذب
 ولكن لما قيل أن قول أن هذا الأصل دلالة على أن هذا الذي يحسبونه ليس هو الأصل بل
 أعصابه عليه الصل والسلام فانه يحسبون أن يكون هو ما فصل من وصو به فإن في نفس رواه الصاحبة
 في الناس أحدون من قبل وصو به فيحسبون به وفي لفظ الساقى في هذا الحدب وأخرج مالك
 فصل وصو به فاستدل بالناس وليس المراد به المناطقة من وصو به عليه السلام وكذا حديث جابر فبطل
 عليه من وصو به فإن جعل الوصو أطلاق الماء فلا دلالة فيه على ظهوره لما للمستعمل وإن أريد
 نوصو وهوصل ما به الذي نوصا نفعه لا استعماله في أعصابه فإدلاله في هذا وإن جعل أسرارها المند
 للوصو فإدلاله في هذا أيضا جليل لا يدل مع هذه الاحتمالات كذا ذكر العلامة الطبري وطحا والله أعلم
 لم يستدل المحقق ابن القيم بهذه الأدلة بل رواه الظاهر وأعمال استدلال بالناس فقال المعلوم من جهة
 السرايم أن الآلة التي تسقط العرض ونظامها العرف به من أسرار وأما الحكم بحساسة العين سر عاقل وذلك
 لأن أصله مال الزكاة بدني بأسفاط العرض به حتى جعل من الأوصاف في لفظه عليه السلام حرم على
 من صرفه إلى الناصر أوله فعل مع هذا إلى الحساسة حتى لو صلى حامل دراهم الزكاة كمنع فكذا
 عصى إلى أن يصر على وجه الأصل إلى التحسين وهو سبب الظهور به لأن يقوم فيه دليل بحساسة غير

هذا النحاس اه لكن قد علق الدليل الذي ذكرنا في حقه آها فادفع به هذا النحاس هذا
 مريح البول بالخاصة ولهذا رواه سالم ذكر صاحب الهداية في النقص أن النوى على رواه محمد بن عويم
 النوى الذي الحب كما علقا عنه وعن الولي الخي آها فابلهما كان دليل الحاشية وما كان هو المحار
 الا ان النوى علق لنا المسعمل في الخشب الا انه رافعي المساح الظاهر علق المسعمل في الاكر
 لم يوجد في عموم النوى وكان على المحار من الحاشية ونو بد ماد كرس سمن الا انه السرحى في
 المتوسط ان قوله في الاصل اذا غسل الظاهر في المرافد دليل على ان الصحيح ن قولنا في حقه
 ان النوى المسعمل يحسن لان النحاس من النوى هو النحاس اه لكن رجع في موضع آخر رواه أنى
 يوسف الفايه بالضعف واستند رواه الحسن الفايه بالعلف فقال ما رواه الحسن بن عبد الله النوى
 ما روى عنه في الحاشية وفي النوى في النوى المسعمل طاهر فان صور اسبابه غير ممكن وهو
 محتمل في حاشية فلذلك حقه اه وفي فموى فاصح ان السهور عن ابي حنيفة واني يوسف
 علق النوى المسعمل لكن قال في الدختر الطاهر ان النوى المسعمل طاهر للحب والنخلة وقد
 قدما في العمل فلما رجع لم اعلم ان النوى المسعمل على قول الفايه في حاشية علقه عند البعض
 حتى لا يجوز الاتقاء به نوحه ما عند البعض حاشية بالمحاور حتى يجوز الاتقاء به نسا والوحو سوى
 السرب لان هذا ما رآه بلب به الحاشية الحكة فصار كإزار بل به الحاشية الحقة ووجه الاول ان
 المحاور مما يكون باسفل من عن الى عن ولم يوجد حقه الا انه بنسب النوى بالاسعمال سرعا
 فكون علقها كداد كذا الامام صاحب الهداية في النقص ولم رجع لكن ما حذر وجه الاول
 بعد رجعته كما هي ياد في الهداية وفي الخلاص وكر سرب النوى المسعمل واما ما اذ اذ قد به
 حاشية فان نعر وصف النوى لم نعر الاتقاء به بحال ان لم نعر النوى حار الاتقاء به كبل الطين وسى
 النوى اه ولا يخفى ان الكراهة على رواه الظاهر اما على رواه الحاشية فخرام لعله تعالى ومحرم
 عليهم احباب النقص منها وفي البدائع وكر الوصوفى في المسند عند ابي حنيفة واني يوسف وقال محمد
 لانا به لانه سيد طاهر واما ابو يوسف فلا به يقول حاشية وكذا ما روى عن ابي حنيفة واما على
 رواه الظاهر علقه فلا به مستعسرط ما فحضر به المسند عند محمد بن رافع في حقه قال فاصح ان في فمواه
 وفي فموى فاصح ان نوصا في النوى المسند عند محمد بن رافع في حقه قال فاصح ان في فمواه
 انى اعلمنا في الروايات الظاهر ان النوى المسعمل في النوى لا يسي طهورا اه وقال في الهداية به
 لا ر بل الاحداث قال السارحون ان هذا حكمه وقالوا به الاحداث لما به ن الا انحاس على ما روى
 محمد عن ابي حنيفة ان النوى المسعمل طاهر غير طهور لان ازاله الحاشية الحقة نصور بالنوى عند
 ابي حنيفة صرح به القوام الا نافي والسكاكي في الا راح وصاحب الهابة وسرهم هذا وان كان النوى
 المسعمل طاهر عند محمد لكن لا يجوز به ازاله الحاشية الحقة عند لان عند لا يجوز ازاله النوى
 المطلق وقد قدما ان النوى المسعمل ليس عطلق ومما يستفهم ما نوحه بعض الظن في عصرنا ان النوى
 المسعمل ر ل الانحاس عند محمد لما به يقول طاهر به وهو حفظ سا وعاب عنه اسما وان دفع اسما
 ما نوحه بعض المسلمين ان النوى المسعمل لا ر ل الانحاس اما لما به عند ابي حنيفة واني يوسف
 يحسن فلا ر بل محمد وان كان يقول طاهر به فقد لا ر ل الا لانا المطلق كما قدما لا به حفظ رواه
 الحاشية عن ابي حنيفة ونسب رواه الظاهر منه الى احبارها المحققين واعلموا ما ود كرى المحسن عن
 القدورى رجع الارصاد وصلا الخلد الى انه يجوز ازاله الحاشية بالنوى المسعمل على رواه الظاهر وما
 ذكره من حكمه عند ما هو مذهب السافى واجد رواه عن مالك وذهب الزهرى وما لى والا وراعى

(قوله ولا يخفى ان الكراهة
 على رواه الظاهر) قال
 الزملى عن الهر واقول
 يمكن حسله على رواه
 الحاشية ما على المطلق
 منها نصرف الى التهرم
 اه فلما ل (قوله وفي
 البدائع وكر الوصوفى
 المسند الى آخر ما نقله عن
 فاصح ان) قال الزملى
 اقول مستد كرى مريح
 قوله في باب الاعساف
 كراهة الوصوفى المسند
 ولوى انا فراجعه وباله
 ولكن الظاهر رجع
 ماى فموى فاصح ان
 وقد قوله في انا لانه
 لو كان في عصرنا فهو على
 الخلاف المقدم والله تعالى

اعلم اه

فان قلب قال ابو يوسف فان الصبر في العزلة في النوب وما الفرق بينهما فليس يرى عن ابي
 يوسف رواه في رواه ان الصبر فيهما ووجه ان الصبر في الظاهر والمسل لان لما يتكسر
 ناول المرقا وانما حكمه بالظاهر ضرور ان السرخ كما بالظاهر والسكف نعم بالهدر وسعي
 الما ظهروا ذلك معنى حصول الظاهر به والضرور مدفع نظر في الصبر ضرور الى طرفين
 آخر مع ان لما حاله الصبر على ما حاروي عبر حاله الصبر كذا كذا كذا صعب من الحاروي
 رواه ان الصبر في العزلة في النوب وهو المسهور عنه ووجه ان غسل النوب نظر في الصبر
 لا يصفى الا تكفه وسعه لام انصاف النساء عاد لكل امرء ان لا يعدم ما نصب لما عليها ولا حارما
 واما غسل البدن حتى ينظر في الصبر وعركته كذا في النوبة وقال القاضي الاستصاف في شرح
 محصر النجاشي حسب اعتدال في سمر في برالي العسر قال ابو يوسف حسن الآيات كلها وقال محمد
 بن عرج في النوبة طاهر ارام ينظر ان كان على يده عن محاسنه بحسب النوبة كلها ولم يكن عن محاسنه
 صارب النوبة كلها مسعده لم تعد النوبة ان وجد به النوبة بمرسه ملا وان لم يوجد به النوبة لا يصير
 مسعدا عنه ولو انه غسل النوب العسر في احابه وعصر في في احابه الى العسر فان النوب يخرج من
 النوبة طاهر او الماء النوبة في هو لهم جمعا وان ابو يوسف في النوب والنوب في النوب في
 النوب ضرور ولا ضرور في البدن اه ولا يعني ان معنى انصاف في يوسف من استبرأ الصبر
 ان لا يذهب من الماء كلها عند النوبة الخدب لم يزل في الاعمال وان وجدت لكن لا اعتبار بها اذا لم
 اصح العمل عند وقد عطف بها فاما عند الكلام على ما الصافي ان ما ذكر الاستصاف وغيره من
 كون ما الآثار بمرسه مسعدا عند محمد بن علي في القول الصعب لا على الصحيح فارجع الى عند عبد الرحا
 كبر ان ما الله تعالى في تطهير ان في قوله بمحاسبه ماء الآثار عند ابو يوسف وقوله بمحاسبه الماء النوبة
 رل للاعتدال عند مرقع على رواه عن ابي يوسف ان رل في النوبة وهو حسب كان لما عسا
 والرجل حسن وقد ذكره الرواية عنه الاستصاف وذكره الفروع بعد هذا الظاهر انما مره عنها
 لا على القول المسهور عنه ان الرجل يحال ولما يحال والله الهادي للصواب (قوله وكل اهاب يدع عند
 طهر) لما كان عاني بدائع الاهاب فلا يزال طهارته وهي تتعلق بكتاب الصدق الصلا فيه وهي
 تتعلق بكتاب الصلا والوصوه منه بان تجعل فيه وهي تتعلق بالنساء كذا في كتاب النبا لا فاد حوار
 الوصوه منه نظر في الاستطراف فادع بهذا ما قبل ان هذا الموضع ليس لسان خد المسئلة والا اهاب الخلد
 عن المذنب نوع والجم اهاب نصفي ونصفي اسم له واما الادم فهو الخلد لنوع وجمه ادم نصفي
 كذا في المغرب وكذا اسمي صر ما وانا كذا في النوبة وقوله كل اهاب يسأل كل حلد عند النوبة
 لا ما لا يحمله فارجح الى اسمائه وبه مدفع ما ذكر المذنب ما كان معنى اسمائه حلد الخلد ولا يظهر
 حلد الخلد والغار به كذا في النوبة كذا في النوبة كذا في النوبة كذا في النوبة كذا في النوبة
 النصفي وفيه اذا اطلع انما ما منه فصل في وهي مع حارب صلا به لانه يذهبها الا واره وهو كذا في
 وكذا في النوبة والنوب وكذا في النوبة كذا في النوبة كذا في النوبة كذا في النوبة كذا في النوبة
 بنظر على اصلاحه وقال ابو يوسف في الاملاء ان الكرس لا يظهر لانه كذا في النوبة كذا في النوبة
 هو ظاهر كذا في السراج الوهاج في النوبة هو ما مع عود الفساد الى الخلد عند حصول الماء فيه
 والنبا على صر في حصي وحكي في النوبة هو ان يدع في فيه كذا في النوبة كذا في النوبة
 وسور الزمان ونفي السحر والملح وما منه ذلك صفا فذهبهم النبا الى الموحد ود كذا في النوبة
 ان غيره تصحيف وصطفه فذهبهم النبا الى الخلد وهو في طب الرخصة من الطم يدع به ذكره

وكل اهاب يدع عند طهر

(قوله وسلككم على الحمار مع قطارها) قال الرمي الذي ما في رشح عثم العود (قوله وهذا السر رايد مع ما دل) أي ما فله نص
 راج الوافه وهذا السر راج من عني صدر السرعه قال الناصل فاصي راد مانه قال الرطبي في شرح السكر واستسا الأدي ح
 الخبر يدل على انه لا يظهر وليس كذلك بل اذ ادع طهر ولكن لا يجوز به الانتفاع لسا احرابه وقال بعض سراج الوافه الاستسا ن
 الظاهر عساه وهذا خبر بر مسلم فانه لا يظهر بالنفع واما حله الأدي في عانه السروحي ذكره اذ ادع طهر ولكن لا يجوز
 الانتفاع به كسائر احرابه فكما أصبح هذا الاستسا وفسد المحمي بعونه ما بان أصبح هذا الاستسا فقال ابن حاراسع ماله سرعا
 الاحل اخبر لم يحاسبه وحله الأدي لكرامه فم قال ولا رد ما دل ان الاستسا من الظاهر يحاسبه وهذا في حله اخبر بر مسلم فانه لا يظهر
 بالنفع واما حله الأدي فقد ذكره اذ ادع طهر ولكن لا يجوز الا سماع به كسائر احرابه فكيف أصبح هذا الاستسا فابوه حله لانه
 اذا اراد معنى قول المصنف هو معنى حاراسع ماله سرعا وليس كذلك وان اراد ان معنى قوله طهر تسليم معنى حاراسع ماله سرعا فعلى
 الاستسا بذلك انعى المصنف من الكلام للد كور انما لا نصرح معنى الكلام للد كور ووضح الاستسا بالظلال الأدي انما لعدم
 حوار اسع ماله سرعا كعدم حوار اسع ماله حله اخبر بر وان كان عليه عدم حوار الا سماع محمله فهو ما لم يلزم حبلان سبي صريح
 معنى الكلام للد كور على كسبه فلا مضاى منه وليس يصحح الا لا يظهر حله اخبر بالنفع فلا يحمله للكنهه للد كور لا لال يجوز
 ان يكون من اصحاب السرعه (١٠٠) بقوله وقد طهر معنى فقد حاراسع ماله سرعا حاراسع ماله سرعا كعدم حوار الا سماع محمله فهو ما لم يلزم حبلان سبي صريح

ويعمل انفسا الآدي
 من به عليه فلا راد
 حقيقه قوله فقد طهر
 لا ماسع الجمع من الخصة
 والجار فلا يكون السكنة

الاحمد اعظم روالا دی

الاي حوار الاسعمال
وقد امدني معه جلد
الحرير والادمي فلان لم
المسدور لانقول طهار
السي حقه لاسملم
حوار اسعماله سوعا

الجوهري في الصحاح وبما هما كانا للنباع به حار واما العرط فهو الطاء لانما صادور من سحر السليم
مع السنن الزام ومعه ادم مفروغ اي مدوع بالعرط فالواو العرط وب سواي مهمه كنداد كي
النوري في شرح المذهب واعاينها على لانه يوجد مصحفا في كثير من النسخه وقرأنا الصاد
والحكي ان يذبح بالنسبين والعرط والافا في الرخ لا بمجرد الحصف والنوعان مسنونان في
سائر الاحكام الا في حكم واحد وهو انه لو اصابه الماء بعد النباع الحصى لا يعود عكسا اتفاق الروايات وبعد
الحكي فيه روايات وسننكم على الجمار مع نظارها ان ما الله تعالى (قوله) الاحل الحبر
والآدمي يعني كل اهاب ذبح حله استعماله في سائر الاحل الحبر ولجاءه مع حله الآدمي لكرامه
وهذا السر رايند مع افضل ان الاسنسا من الطهاره عكسه وهذا في حله الحبر ومسلم فانه لا نظير
للباع واما حله الآدمي فمصدق في العابه انه اذ ذبح طهر ولكن لا يجوز الاتقاء به كسائر اسبابه
فكسب اصح هذا الاسنسا وقبل حله الحبر وروايات لا يصلح النباع لان لها حله امداده بعضها
فوق بعض على هذا يكون الاسنسا معطفا كمالا حقي واعاينها في حله النباع في سنن الاهداف مع كونه
مساها السني منه وهو قوله كل اهاب ذبح لما ان الاهداف هو الخلد قبل ان يذبح فكان منها النباع قال

الارى ان حلة الآدمي اذا دبع طهر ولكن لا يجوز الانتفاع به سرعا حرام له نص عليه في المحط والنداء
وعرهما وكذا سرعا الانسان وعظمه طاهر ان عبدا ولكن لا يجوز الانتفاع به سرعا حرام له نص عليه في المحط والنداء
حقق علافة الروم بن طهرو بن حاراسعماله سرعاعى صح جل قوله فقد طهر على معنى فقد طهر استعماله سرعا حراما لان علافة الروم
واضا قوله وكل اهاب دبع فقد طهر ليس عاربه فقط لا هو كلام عامة الفقهاء ولا سنان مرادهم به ليس مجرد حوار استعماله سرعا بل
ان طهاره حصصه والاثر ان يكون نان طهاره حصصه سرعا بالكلية مح كونه اصرامها سرعا عليه كسر من المسائل بها اذا وقع
مسه سى في الماء الزاكد القليل لا حصصه ومها اذا وقع منه في بدن المصلى اوقى تو به غور الصلوة الى غير ذلك واصفا باستدلاله
بقوله عليه السلام اما اهاب دبع طهر ولم يراع احدى كون المراد الطهار فيه هو الطهار حصصه اه ماد كذا الفاضل فاضى راده
واجاب بعضهم عن الاول بانه لا يحصر العلافة في الروم فكس طهر عارعا سرعا استعماله سرعا علافة اخرى لان استعماله علافة السب
والسبب مصصه لا سرعا بالكلية وان لم تكن استعماله علافة الروم اه (٧) هاهولدى ان السبب مصصه في الجملة وان لم يكن
طرد لان طهار حلة الانسان وعظمه وسرعا لسببها حوار استعماله سرعا كما انها السبب ملزمة لها والاولى ماد كذا المرتف
القول بان الاستساق مقطوع او هال عر عن عدم حوار الانتفاع سرعا حلة الآدمي لعدم طهاره مساكلة كذا مع الحرر والى لا يظهر
حلت بالنداء حصصه هـ

(۷) ما بين التضمنين هـوز ماد

المريض الخامس

ناهب لكنا اذما به واسعد وحلده الخبر والادى لا ساقى للذبح فاما السبي فلعط الخلدون
 الاحاب واعا فدم الخبر وسلي الادى في الدكر لان الموضع موضع احابه كونه في سان السجانه وناحر
 الادى في ذلك كمال خاضع في السباع قال اما انظر حله الخبر في السباع لانه لا يذبح لان
 سره يذهب في ولو ورد منه الطاهر وقد نهبهم لا يظهر وان اذبح لانه حرم العين كذا في معراج
 البراهه في الميسر وروى عن ابي يوسف انه يظهر في السباع وفي ظاهر الروايه لا يظهر اما ان لا يعمل
 السباع ولا في عينه يحسن انه واما الادى ففقد حاله منهم ان حله لا يحمل الذماء حتى لو طاهر
 لانه ليس يحسن العين لكن لا يجوز الاضمار به ولا يجوز ان احرامه عليه واجتماع المسلمين كماله
 ان حرم وقال بعضهم ان حله لا يظهر في الذمء احراما له فالقول بعدم طهار حله يعظم له حتى
 لا يجر احد على صلحه ودينه واسمائه ويدخل في عموم قوله كل احاب حله العمل فطهر بالسباع
 خلا لما ينفى قوله ان الذمء يحسن العين وعندهما هو كسائر السباع في الميسر وباب الحذب
 وهو الاصح وقد جاء في حديث ثوبان ان النبي صلى الله عليه وسلم اسرى لساطمه سوار من من عالج
 يظهر اسما لاسم العالج وعبره كبر فدل على طهارته انه واخرج السبي انه صلى الله عليه
 وسلم كان يحسب مسحا من عالج قال الخواري العالج عظم الفصل قال العارفي فتح القدر هذا الحديث
 يدل قول محمد بن حماد عن الفضل وسما في عمامه في عظم المسما انما انه تعالى ويدخل في
 عموم قوله كل احاب حله السكك يظهر بالسباع ما على انه ليس يحسن العين وقد اختلفت في باب
 الميسر فقهه قد كرى في ما سؤره ان الصحيح ان الذمء عندا ان عين السكك يحسن العين
 محمد بن السكك قوله واما السكك في عين السكك والخبر في السكك وبعض مساجدهم لو نهبه
 ليس يحسن ويسئلون عنه انما حله بالسباع وقال في باب الحذب وحله السكك يظهر عندا
 بالسباع خلا لما يحسن والسما في لان عينه يحسن عندهما ولكن يقول الاضمار به مباح حاله الاحرام
 ولو كان عينه حله مع الاتساع به وهذا صريح في مخالفه الاول وقد كررنا في كتابه الصد
 في مسئله بيع السكك في الذمء قال ومما يدين ان ليس يحسن العين وقد كرى في الاصحاح احبار
 الروايه في الميسر وسبح الاسام واما حله السكك فمن اصحابنا في روايه انه يظهر بالسباع
 وفي روايه لا يظهر وهو الظاهر في الذمء وقد كرى في السباع ان فيه احكام السباع في قال انه يحسن
 العين في كالحبر وروى في طاهر العين حله يعمل سائر احاب سوى الخبر والسكك في
 يحسن العين وكذا في موضع آخر وقال انه عراب المولى في الصواب وانما قال مساجدهم
 صلى في كبحر وانه يجوز صلاه وقد افقهنا في بعض الاحكام في الخواير كونه مسجودا لهم انه وانما
 صحيح في الهديه طاهر عنه ويصح سائر حوا كالايمان والسكك في السباع واحراما فصحاح في
 القمار في عمامه عنه وفرع علمه اذروعا فالخامس انه قد اختلف المصنف فيه والذي يهتبه عموم
 ما في المتن كان قد روى في الحمار والسكك طاهر عنه ولم يعارضه ما يوجب عاصيا فوجها فقهه صحيح
 عدم عاصيا الا ترى انه يجمع به حرامه اصطفا وقد صرح في عده القواعد في شرح منظومه ان
 وه ان السوي على طهاره عنه واما ما استدلل به في الميسر في قول محمد بن السكك في عين
 السكك والخبر في ذلك في ما له السان لان ان عمامه العين من السكك هذا القدر من الكلام
 في ادنى ذلك فعلمه السان ولم يرد عن محمد في عمامه العين وما ورد من انه لا يرم من الاتساع به
 طاهر عنه فان السرفه في دفعه به اعادوا وموبه لاراعه مع عمامه عنه حاب عنه في الهامه وغيرها
 ما في هذا الاتساع بالاسم لا كوه حار في عين العين كالاقرار من الجرا لاراعه وقال في السرفه امرها

(قوله واعا فدم الخبر)
 اي في هذا الحبل كذا كبر
 الكس لان الموضع وضع
 احابه واولا في اسار الى
 كمال عدم فامه الطاهر في
 الخبر والساحر في امثال
 هذه الموضع بعد العظام
 كذا في قوله تعالى طمست
 صوامع وبع وصاواب
 ومساعد تذكر المصنف
 فدم الادى نظرا الى كرامه
 وقد كرى اخاره عن ابي
 يوسف ان الخبر اذا اذبح
 يظهر حله بالسباع والله
 تعالى اعلم

اصابا ذكر في حق القدر في آخر باب الاعراس من مسائل مسمى بالسطر ما ذكر في الفاضل من التحسين
 من ومع رحله ومع رجل كلب السحاح والطاهر ونظا وهذا مسمى على روايه نحاسه عن الكلب
 ونسب النصار اه فقولنا ونظا وهذا اراد به من السله التي ذكرها عن الولواحي كالاخي لكن
 ذكرنا مسجاني فاما ان هذا المسله مع على القول بنحاسه وعقل النحاسه في مسله ما اذا
 اصابنا حله بعدل آخر هو ان ماوا النحاسه فاسميه ان لما اذا اصاب حله واتص
 فاصاب السوب عيه اصاب على القول بنهار عيه لانه لما كان ماوا النحاسه صار حله مسجوا على
 بنهار واه انه لا بدخل في قول من قال بنحاسه عن الكلب السحر خلاف قولهم بنحاسه عن الخمر
 فانه بدخل فيه سحر اصابا لا تتص الخمر وصابوا عيه مطلقا سواء اصابها حله او سحر
 كما صرح به في السراج الوهاج وقال الولواحي اصاب الكلب اذا احدث عوصا او نوبه به ان احدث في حاله
 القصب لا ينحس لانه باخذ بالاسنان لا يوطئ به فيها وان احدث في حاله الخراج بنحس لانه باخذ
 بالاسنان والسقي ربيما وطيه بنحس اه وكذا ذكر غير وفي القصر رامي القور ي عيه
 الكلب ولا يرى باللا اس به مسمى لا يحب عيه ولا ينبغي ان يلقى القصبه انما سطر الى وجود المصبي
 للنحاسه وهو ان ي سواء كان ملاعبا وعصا او هو القصبه وقد صرح في المنطق ما به لا ينحس عالم بالليل
 سواء كان راصا وعصا او ي الصبره هو النصار وكذا في السراج عيه واهاب الطائي وعبرهما كذا في
 عمده القور ي حربه الفاضل رحمه الله الان لال ان لوا حله بنحس لانه يده ولا ينبغي ان هذا المسله على
 القول ان ما على القول بالنحاسه فظاهر واما على القول بنهار عيه فلا ينحس لول من لم يحس
 كما ينحس في التحسين امرا صلب وى عيه اولاد فها من كلب او اسد او حبل فها لانه لانه مع
 عاهه الكا وكل ما مع عيه الكا فمطلعه لا تكون عيه بخلاف الآدمي والخمر اه وكذا ذكر
 الولواحي وذكر في السراج الوهاج مع بالي الدحر اسنان الكلب طاهر واسنان الآدمي عيه لان
 الكلب يقع عيه الله كاخلاف الخمر وروا آدمي اه ولا ينبغي ان هذا كاه على القول بنهار عيه لانه
 عليه كونه يظهر ماله كاه واما على القول بنحاسه فلا يعمل فيه الله كاه فيكون اسانه بنحس كاختر
 ومسا في الكلام على اسنان الآدمي ان سا الله تعالى فرسا واما الله كل من مسمى بعدل بلا ما يوطئ كل
 كذا في المسمى بالعين المحببه ومسمى ان يكون هذا بالانها كالاخي ولا يقال مسمى ان يظهر بالحناف
 فاما على السكالا ان يحس فانه يظهر به كجلى اخلاصه والحنافه لا ما يقول الظاهر في السكالا الخفاف
 حصل اسحسا بالان لا يكون في معنى الارض لاسانها وما يحس فيه اس كذا كاه واما يعه وعليك فهو
 حار هكذا يقولوا طنفوا لكن مسمى ان يكون هذا على القول بنهار عيه واما على القول بالنحاسه
 فهو كاختر ربيعه باطل في حق المسله كاختر لكن المنقول في فاضل فاضل من السورج ان
 سحر الكلب المعلم حائر فهو مسمى ان سحر المعلم لا يحور يعه واما التحسين من سحر المعلم يعه واما لا يحور
 رجل دح كاه مع باع حله حار لان اللحم طاهر بخلاف ما قد حذر به فمبا عيه اه فافناهم مما ان
 هذا الحس على القول بنهار عيه وذكر السراج المسمى في سحر الحله ما عيه الى الخمر بد ان
 الكلب لو اذله اسان صممه ويحور يعه وعليك وفي عهد النبي لو اساحر الكلب يحور والسور
 لا يحور لان السور لا لم يقتل عن الخمر فلو اساحر كاه معله او بار بالنص منهم ما لا حربه قال له
 لعله العرف والحنافه اه وهذا ما سطر الكلام على في المسائل المتعلقة بالكل وهذا السنان ان
 سا الله تعالى حواص هذا الكلب فاعلم ان في قول المصنف في اصل المسله قد دح اساره الى ما به
 نسوي ان تكون الدابع مسله او كاه او صمما او محموا او امرا اذا حصل به مقصود الدابع

من دته الكافور على في النخل اثم يدعون بالسمن العنق منه غسل كذا في السراج الوهاج وفي
 مسنده حاتم المسند الدناع هل حورا كذا اذا كان حله ان ما كولا للمحم ولدهم لم لا نه ظاهر
 كذا في الدكا وهل يصحهم لا يحورا كذا وهو الصحيح لقوله تعالى حرم عليكم المسكر وما امر بها
 وهل عليه السلام في ما مضمونه رضى الله تعالى عنها انما يحرم من النساء كذا في امر لم بالناع
 والافتناع وما اذا كان حله مالا وكل كذا في الحارة لا يحورا كذا اجابا لان الدناع قد ليس باقوى من
 الدكا رد كانه لا يصح فكذا ما اه وهذا الذي قدما في حاو للمساب كذا من هذا ولا لعلا في
 سعة مذهب كذا في الامام النووي في شرح المذهب في معصر منوعا على ما ليس من المذاهب مما اذهب
 اليه السافى ان كل حيوان محسن الملو طهر حله بالناع ما عدا الكلب واثير وروان ودرهما
 او من أحدهما فلا يدخل الآدمي في هذا العموم عند لان الصحيح عند ان الآدمي لا يحسن الملو
 حله طاهر من غير دبح لكن لا يحوراسه حاله طهره وسكره وسبها مذهب المحدث انه لا يظهر
 بالناع سبي وهو ربه عن ماله وسبها مذهب المالكية انه يظهر الجمع حتى الكلب واثير والا انه يظهر
 طاهر دون باطنه فيسعمل في الناس دون الرطب حله قولنا جدد قوله تعالى حرم عليكم المسكر وهو
 تام في الحله وعبر وحديث عبد الله بن عكيم قال ما كسا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته
 سهران لا يصفون من المسكر ما هاب ولا عصب روا ابو داود والترمذي والنسائي وعنه هم ول الترمذي
 حديث حسن وروحه قول مالك ان الدناع اذا ورى الطاهر دون الباطن ورجه قول السافى ما روا
 ابو داود والترمذي والنسائي سرحهم من رواه ابن عباس دل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما
 اهاب دبح في طهر وفي صحيح مسلم اذا دبح الاهداب فطهر وهو حديث حسن صحيح وما روا
 البخاري وسلم في صحيحهما عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في ما منه
 هلا احديهما اهانها قد عمو فاسمع به فقالوا رسول الله انه امسه قال انما حرم اكلها وفي الباب
 احاديث اخر ذكرها النووي في شرح المذهب وانما سرح الكلب واثير لان الحيا اقوى من
 الدناع بدا في ما هاب لطهار الحله والناع اعان طهر الحله اذا كسا الحيا لا يظهرهما فالدناع اولي
 ولما دكرنا من الاحاديث في دليل السافى وهو كذا في ارام فاحراج اثير ربه لمنا صفة الكتاب اما
 وهو قوله تعالى ولطم حبر ربه رخص ما على سود الصمير الى المصافى الله لانه صالح لعود وسيد
 صلاحه كل من المصافى لذلك يحور كل من الامر من وقد حور عود صمير سافى في قوله تعالى
 مضمون جهنم انه من يمسها الى كل من الا يمسها لخلاله ربه عود الى المصافى الله في قوله تعالى
 واسكروا نعمه الله ان كنتم انا بعدون ضرور محبة الكلام والمصافى في قولنا راس ان يد
 فيكم له لانه المحذوب عدا ما زود ربه على الحذب الاول عنه الحذب اساني فعني حور اذانه والا
 احل النظم فاد اثار كل منها حله والموضع موضع احباط وحدا دانه على ما في الاحباط وهو ما
 فلما كذا في العلم في وجه التدرج احدا في الهاته ومعراج الترانة وفي ما في السان وما طهر في
 قوادى في الابواب الراسه والا حله الا طاهر ان الحيا لا يحور ان رجع الى اللحم لان قوله فانه رخص
 سرح في مقام العليل فالورجع اليه لكان لعل النبي سبه وهو فاسد لكونه مادي وهذا لان نجاسة
 لحمه عرف في قوله ولطم حبر راسه في سرحه السبي مع صلاحه لاعداء الا لكرامه انه النجاسة حذب
 يكون معناه كانه هال لحم حبر رخص فان لحمه حسن اما اذا رجع الصمير الى اثير رولا فساد لانه
 حذب يكون حاصل الكلام لحم حبر رخص لان اثير رخص يعني ان هذا اثير من اثير رخص
 لان كل من هذا هو العنق في الباب لا في الباب اه ونعمه سارح اثير ربه عند السافل

(قوله كذا في الدكا)
 قال الزبي في قول يعقوب
 الحبل وسواها قبل
 الدناع وبعد كسحوا كل
 راس لا يصح غسل حله
 الدكا قبل الدناع بعد
 حذب كان في ما كولا
 للمحم من عليه وحرمه
 في غير ما كولا كذا في
 والخلاف في حله المسكر
 لما كولا بعد الدناع
 والصحيح حرمه نامل
 (قوله ربه على الحذب)
 الاول عنه اي عن ابن
 زيد وقوله الحذب الثاني
 اي وهو قوله فكلمه
 باب فاعل ربه (قوله)
 ونه سارح مناسخ
 اقول هو الامام العلامة
 الحق محمد بن ابراهيم
 الحلي سارح سبه المصلي

محل عن الصواب وكذب لا يخفى على هذا التوال مما يثبت لعل بالاصناف المناسبة الاحكام
 ولا شك انه لا بد من كون الشيء علامة على شيء ان لا يصح التصريح بكون الشيء الثاني له الشيء الاول
 خجل السار عن المصنف من الوصف المناسب لذلك بل ذلك تصحيح التصريح بكونه عليه ولا بد منه لتعليل
 الشيء بمقتضى هذا الوصف وما يحسن تصدق فعول قوله انه رخص لتعليل التصريح بكونه عليه ولا بد منه لتعليل
 لا لا يكره على عكس المحرم كما هو الصحيح التصريح بكونه عكسه عليه لا بد منه لتعليل التصريح بكونه عليه ولا بد منه لتعليل
 وانس منه لتعليل المحامه بالحقه بل لتعليل التصريح بالمكان لا للسكر من وصف مناسبه فامر بالصبر
 المحرمه وهو القدر حاشا على محكم الاحكام والبرام المروءه بحاجه الاعتبار والبراهمه ما يظن قوله
 تعالى ولا تسبحوا ما تسبح آناوكم من الباء الاما قد علم انه كان فاحسه ومغصا وسدلا فعوله
 انه كان فاحسه وما لتعليل التصريح بكونه مسكوحا لا آنا مع ان يحرم من سكاكين علامه على وجهه
 وكوبه مع ما عدا الله تعالى فلم مع ذلك في التصريح به عله اه وهو كما يرى في غاية الحسن والصفى
 واما الخواص عن اصحابنا اجدنا على الآلهه هو اسمائه حصبه الله كذا احاطه بالوروى سببا شرح
 المذهب واما عن حديث عبد الله بن عكرم فالاصطراب في منه وسد جمع حديثه على حديث ابن عباس
 رضي الله عنهم فانما السابح اى معارض ولا بد من مساكينه في القو وانما قاله ابن جند وقال هو آخر
 الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ركه للاضطراب في امان السد وروى عبد الرحمن عن
 ابن عكرم كما قد سار وروى ابو داود من حقه ما لا يخفى عن الحكم من عهده انما دون عن عبد الرحمن
 انه انما هو وروى ابن عباس انه من عكرم قال قد ساروا وصف على الباب شرحوا الى فاجد في ان
 عدايه بن عكرم اخبرهم انه عليه السلام كسا الى حشمه الخشب في هذا انسمع من الداخلين وهم
 محمولون واما ما في المتن في روايه مسهر وفي اخرى ياربعي توبيا وفي اخرى ساربه نام فامر مع الاختلاف
 في حقه ابن عكرم ثم كتب كان لا يوازي حديث ابن عباس الصحيح في حقه من جهات الترجيح من
 لو كان ثم كان قطعنا معاوضه لان الاله اسم الله المذبح وعبد لشيء ساروا ما يروا الطوائف
 في الاوسط من لفظ هذا الخشب ههنا كسر حصبه لشيء حلو المصه فلا ينعقد في المسهله
 ولا عيب في سنده فانه من معضل مصعب والحق ان حديث ابن عكرم ظاهر في النسخ لولا الاضطراب
 المذكور فان من المعلوم اني احدا لا يفتتح بحمد الله قبل السماع لانه حديث مسند ولا معنى للشيء
 به ظاهرا كذا في وقع السند وفيه كلام من وجوه الاول انه ذكر ان الرمدى حقه وقد علمنا انما
 والحسن الاضطراب في الثاني ان قوله مع الاختلاف في حقه ابن عكرم لا يندرج في حقه لانه على هذا
 كونه ليس مما يكون الخشب من ساروا ثم يملكون به الثاني ان قوله على ان حديث ابن عكرم ظاهر
 في النسخ اجمع احدا من قول الخلفي كما تله الى ما في المخرج عدايه قال وطرف في الانصاف ان حديث ابن
 عكرم ظاهر في الدلالة في النسخ ولكنه كسر الاضطراب غير مسلم لان احكاما ظله فعور وان يكون نعمها
 قبل رافعه صلى الله عليه وسلم بذكر الله المذكور في حديث ابن عكرم على الاختلاف فهو هذا مخرج
 السور في شرح المذهب ولكن الخواص عن الاول عماد كذا الووى ان الرمدى اعما حقه بنا على
 احمد او قدس هو وعبره وسه صعبه وعن الثاني ان هذا اعني كونه من ساروا لان بحاجه على
 مذهب من يرى العمل بالمرسل لانه سواب عن حديث ابن عكرم على مصعب مذهبها واما الخواص عن
 احتجاج مالك فهو محال لا موصو الصحيحه اى قد علمنا فاسما له في طاهر الظاهر والباطن
 واصبر من ذلك ما رواه البخاري من حديث مسود قال ساروا لشيء قد علمنا ساروا وهو حله هاهنا
 ولما ساربه معني ساروا وهو حديث صحيح فانه استعمل في ما يحرم وهم لا يخبرونه وان كانوا يخبرون

لم يكن ثور فيها بل الموت وطدا كان اللين الخارج من قرب ودم طاهر فلا يكون ثور بعد الموت (وفلا يحسن) يعني فلا
 يحسن المسه ظاهرا يحسن ولها انصاعين لان يحسن الجمل يوجب يحسن ماله (١٠٧) (وتظهر الجاهل بالعسل) وقد

بالحمد لان المساه
 لا تظهر بالمسل عندهما
 كذا في شرح الصف
 (اول) لاحاله ان اردت
 فو لم تالاه في طرف النبي
 في قوله طاهر ولو قال ولا
 يظهر الجاهل بالعسل
 لكان كذا لاح
 اسما آخر وهو ان المساه
 ان كان عما يصغر كان
 يعني ان يظهر وان كان
 عما لا يصغر فكذا عند
 اني يوسف الماسي من ان
 غير المصغر عند يظهر
 بالعسل والتعصيف بلانا اه
 قال ان امرحاح بعد ان
 حكم على المساه في نفسه
 وقد عرف من هذا ان يحسن
 الوفا الذي يصغر كذا
 يحسن بالانفاق وان المراد
 بالاطلاق يكون المصحح
 طاهر عند مصحه
 عندهما اذا كان ماله
 هو ما سئل عليه الوفا
 المذكور فقط م هذا كله
 اذا كان المصحح من
 منه كقصر المصحف اما
 اذا كان ذلك في
 طاهر مطلقا لاجتماع اه
 حله (قوله اما الاذن
 فعدال في البدائع الخ)
 يمكن التوفيق بينهما
 يكون ما في البدائع بالنظر

والا يجرهما العسا الخس فان كان الاله حائد يظهر بالعسل لا يظهر طاهرها وقال ابو
 حمزة رحمه الله تعالى لسانه يحسن وعلى فاسمها فالواقي السجده اذا لم يكن في ما هو في رطبه
 فليس بمصر في الماء لا يحسن لانهما كان في معدهما كذا في دفع العذر وفي ادخال العسل في المسال
 التي لا حاد في انظر فمصر حوا ان في العصور امكن صرح في السراج الوهاج ان المصحح يحسنه
 الا ان صاحب البدع ينع صاحب البدائع فالعصر يما في ماء السان ان احرا المسه لا يحلوا ما ان يكون فيها
 دم او لا فالاولى كاجم يحسنه واليه في غير الجرح والادى ليس يحسنه ان كان صله كالسر والعظم
 لا حاد راما لا يحسنه والماله في كذا في حقه مع عدمه يحسنه واما الادى فمصر واما ان
 في روا يحسنه ولا يجوز في هوالا السلاه معها اذا كان كبر من قدر التبرهم واما عذر صاوي رواه
 طاهر لعدم الدم وعدم حوا السع للكرامة واما اله فمصر رواه ان احدا حياه طاهر لا يعلم
 والآخرى انه يحسن لان فيه حيا والحق ينع به اه واما الخبر بغيره وعظمه وجسم احراه يحسنه
 وورح في سعر لا يجر من لا ضرر لان ضرر لا ضرر ا عندهم يعني اني يوسف رحمه الله تعالى
 انه كرم لم ذلك وما لا يجوز منه في الروايات كها وان وقع سعر في الماء القليل عند عند اني يوسف
 وعند لا يحسن وان صلى معه جازع عند عند اني يوسف لا يجر اذا كان كبر من قدر التبرهم
 واحلوا في قدر التبرهم قبل رواه في سلا كذا في السراج الوهاج وذكر السراج الهندي ان قول
 اني يوسف يحسنه هو طاهر الروايه ويحتمل في البدائع وجهه في الاحراز في التعصيف لانهما يحسن
 عظام الموتى لانه لا يحل العظام الموتى وليس في العظام دم فلا يحسن فصور معها الاسع عظام الآدمي
 والآخر به اه وفي الحنفية ان عظم المسه اذا كان عليه دسو ووقع في الماء يحسنه في السراج الوهاج
 سعر المسه انما يكون طاهر اذا كان مخلوفا وحرروا وان كان مسوفا فهو يحسنه وكذا سعر الآدمي على
 هذا الفصل وعن تحدي يحسنه في الآدمي وطهر وعلمه واما ان المصحح مع ما طاهر وفي الهائه
 واحتمل في السان هل هو عظم او طرف عصب فالحسن لان العلم لا يحسن في الانسان بعد الولاد وقيل هو
 عظم وما وقع في الدهن وعرضا ان انسان السك اذا كان ماله طاهر واسنان الآدمي يحسنه
 على ان السك يظهر ناله كاه وما يظهر ما عظمه طاهر بخلاف الآدمي فصعب فان المصريح به في
 البدائع والكافي وغيرهما ان س الآدمي طاهر على طاهر الذهب وهو المصحح وعلمه في البدائع
 ماله لادم فيها والمحسن هو الدم ولا يحسنه لان يكون طاهر في السك يحسن الآدمي المكرم الا
 انه لا يجوز بيعه ويحرم الاتقاعها احراما لا الذي كاد احسن من الآدمي الخطه وعظمه لا يحسن
 ما اول الجرح اشد من دفعهما لا لكون محال بطلانه كذا في بدائع اوله اسوا الآدمي كذا هذا
 وكذا كرم في النسيب والهائه والمفراخ وعلى هذا ما ذكر في التعصيف رجل فاساده وطفه به
 فاعاد اذه الى مكاهها ومنه السافه الى مكاهها فاعلى او صلى زاد ما ربه في كرمه لا يحسن بالنسب
 لا يحسن الموت ولا يحسن الموت اه لكن ما ذكر في النسب اما الاذن فعدال في البدائع ما بين
 الحين والاسرا ان كان المان حرا فمدم كالموت الاذن والامو يحوها فهو يحسن بالاجماع وان لم يكن
 فيه دم كالسر والصوف والظفر وطاهر عند اختلافنا في السان لكن في فاري فاسنان والخاله
 ولو قطع اسنان منه او قطع ادهم اعاد هما الى مكاهها او صلى ربه او اذه في كرمه يجوز صلاه في طاهر

في غير النقطه مع بذل قول المؤلف في الاسا كانه السج عالا الله الحصري المصنف من الحين كنهه الا ان يحسنه وطاهر وان
 كرمنا في شرح اله لانه المندس في الجواب عن الاستسكال ان اعاد الاذن وماتها اعان يكون عالنا عودا لينا اليها فلا يصدق انها
 مما بين من الحين لانهما عودا لينا اليها صارت كاهما من ولو حرصا على احصاء ما لم أعند حياهه مختار او كرمه لعماد طاهرا اه

الرواية اه فهذا هو معنى الصلص وفي السراج الوهاج وان قطع اذنه قال ابو يوسف لاسان بان
 بعد هالي مكاه او عدها لا عور اه وعاد كذا عن الصاوي مدفعه ماد كرى بعض الخواص
 انه لو صلى وهو حامل سن عر او ما لسن منه ولم يصحها في مكاه او تصدق له انما كذا لا شئ وكذا
 ذكر في الا راجع انه لو صلى وهو حامل سن عر لا يجوز الا معاق وفيه من النظر ما علب وفي اخلاصه
 وفواي فاصح ان الصلص والمخط حلت الا ان ادفع في الماء او عر ان كان طاهر مثل ما سار من
 سقوط الرجل رغو لا مسددا وان كان كسرا في قدر الطير سدوا الطير لا سد الماء اه وعال
 له في الصلص بان الخلد والصلص من جله لحم الآدمي والطير عصب وهذا كما مدحه وقال الساذي الشكل
 من الصلص الآدمي لقوله تعالى حرم عليكم الميتة وهو عام لا يصرح وعلمنا انه مدحه وقال الساذي الشكل
 الطاهر واعيانو الموت الصلصه فباعه ولا تحلها الحيا فلا تحلها الموت واذ لم يحلها موت الحيا لم يحلها
 الوصف السريع للموت لعدم المثل في الصلصه انما ما يدل عليه وهو قوله عليه السلام في ما مولا
 ممنونه حتى من هبما سمع احراما كلها في الصحيحين في لفظ احرام عليكم الطاهر حسن الحكم في
 مسكها وفي الباب حديث الدارقطني اعلم احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة كلها اما الخلد
 والده والوصف فلا من وهو وان اعلمه بضعف عبد الحارث بن مسلم فعدد كذا في حاشي في الدها فهو
 لا يدل على درج الحش وحده الدارقطني في طريق اخرى وضعها ومن طريق اخرى عفا
 صمعه وارجح السبقي انه عليه السلام كان يحسب عظم من عالج وضعه فهو عند احاذب لو كان
 صمعه حسن المني فكيف ومنه ما لا يدل على الحش وله الساهد الاول كذا في فتح القدر ومحصرا في
 الدبايح لا يحلها طهر بان احدهما ان هذه الاسماء ليست عصبه لان الميتة في الخواص في عرف
 السراج اسم لما رتب حياه لا تصنع احد من الدبايح او تصنع غير مسروق ولا حيا في هذه الاسماء ولا
 يكون منه والباقي ان عصبه الميتة ليست لاسماها في لسانها في الدبايح السباية والظوابط الصلص
 ولم يوجد في هذه الا حرا اه وهذا يصري في الدبايح على الطير به الاولى وفي عاها السباية على الثانية
 ولا يخفى ان الطير به المذكور في الدبايح لا يخفى في الصلص لان فيه حياه ما فيه من الحركة الا ترى انه
 في المالحى بسطه بخلاف العظم فان قطع قرن البقر لا يولها قبل انه ليس في العظم حيا كذا في النهاية
 ولهذا كان فيه روايتان الاولى هي الطير به الثانية مع علمها لا يحتاج الى الخواص عن قوله تعالى قال من
 يحى العظام دهي ومم فل يحيا الذي اسماها اول من فان هذه الاسماء من الميتة لان عصبه الميتة
 انما هي لسانها في الدبايح والظوابط والعصب صعب لا يصور فيه ذلك وكذا في العظم والسعر واما
 الخواص عن الآيه على الطير به الاولى في لانه اوجه الاول ما ذكر في الكشف بقوله ولقد استشهد
 بهد الآيه من ميتة الحيا في العظام وعول ان عظام الموتى يحيا لان الموت يورثها من قبل ان الحياه
 يحيا واما ميتة الحيا في صمعه رجهم الله فهي عندهم طاهر وكذلك السعر والعصب ورجعوا ان
 الحيا لا تحلها فلا يورثها الموت ويقولون المراد ما حيا العظام في الآيه رد هالي ما كان عليه صمعه
 في بدن حي حيا من اه ولا سوه من صاحب الكشف لم يرض ما ذكر عن الحية بدل لعله
 رجعوا لان رعم مطه الكذب كمال لا لا لا سلم ان رعم خاص في الماثل لئلا يعمل بار فيه وبار في
 الحى في الاول قوله تعالى رسم الذين كفروا ان لي معواذ في الثاني قوله في حديث سلم رعم رسولك
 ان الله اقرض عليا جن صاوب صرح به النووي في شرح مسلم واطال الكلام في الثاني ان المراد
 بالعظام الا عوص كذا في معراج البراهة وحديثه يعود الصمعي في قوله وهي رعم الى العظام الحية على
 طر به الاستدلال لان من اسماها كما عرف في علم الدبايح ان مراد لفظه معسان احدهم بنوني نعه

صمير ودي بعدا عليه في الا على هذا الآخر كقول معاوية بن ابي لهب

ادرك الدنيا بئس قوم ه رعبا وان كانوا صامعا

فانه اراد الدنيا المثل و اراد الصمير في رعبا الساب الساب احد في الدنيا لانه يخافه باعصار وان
المعرب عنه رسوخ بعد عود الصمير الى الساب وان لم يكن صمد لم يذكر لصدوم كرسنه وهو الدنيا التي
اريد بها المثل فكذلك يمكن فيه من العظام له معان احد مما مراد وهو القوس عار لس اطلاق
العص و اراده الشكل والمهي الآخر وهو العظام الخفيفة عر مراد من الله في قوله وهي رمم فهو دالي
العظام بالمهي العر المراد لا بالمهي المراد وهو القوس فكان من باب الاستفهام هذا ما ظهر في الساب
ما ذكر في غاية السان والعبارة ان المراد ان يحب العظام على صمد يضاف فان قلب المفهوم من الآيه
احواها في الآخر واحوا لها لا ساسا حوا لها فلما سون الكلام صرح في الرد على من انكر
انما هي في الآخر الى ما كانت عليه في الدنيا من ان صارت له حاله عن استعداد العود اليها في رغبهم
وهذا استدلال بعض صاحبها للعلم بعباده بوله تعالى و انصوا لها و بارها واسرارها ما و اسما
الى حسن ووجه الدلالة عموم الآيه فان الله تعالى من علمنا ان جعل لنا الاتباع ولم يخص سمر السمع
لله كما هو عموم الان مع سمد لسل واسما فان الاصل كونهما ظاهر فعل للو ساجاع ومن رعبا انه
اسهل الى محاسبه القلب ان من فعل حرمة على كماله وذلك عار عن الخلق فلما خصه بماد كرا
فانه عر من علة في ذكر الصوف وليس في آسكد كرا الصوف صر يحا فكل دللنا ولى كنداد كرا
المرطى في بعض رد كرا ان الصوف اعلم والو لاد بل والصوف لعر وهذا باب الاتقاي في مائه امان
انصاع استدلالهم بوله تعالى حرمة على كماله ما لا نسلم ان المراد من حرمة الاتباع فلم لا يجوز
ان يكون المراد من حرمة ما لا كل بدل لسل ما و ما في حدب ولا ه ربه وان قال الساب في بعض
هذا الاستدلال بوجهه فيقول نحن نقول انما خصه بآداب الرطوبة وكلامه ما دام من الرطوبة
في العظام والخاصة والثلث ويحده واداعسل السر ويحده وازر بل علة الدم للتصل والرطوبة انصبه
واين له السر توحا الاصل فيقول نعم عولكن لا نسلم ان الدنيا بدل على الدنيا الخفيفة كرا
الصابر السر بوله توحا الاصل عر سمد ايضا لانه قد عر مع بعض الاصل كما داهرل الخدان
نسب مرص فدلل سر اه وقد وقع في المدة انه عر مع الموب والاحبا فعلى كسبه الا سرار
شرح اصول خراسان من باب الا لله الموب عند اهل السنة امر و جودى لانه صمد الدنيا لهوة تعالى
خلق الموب والاحبا وعنده المفعول هو والاحبا فهو امر عدى ويسر صاحب المدة انه والاحبا
بسر نلزمه كداسل عن العلامة سمن الا لله الكردى اه وهكذا اوله السكى و ذكرى
مراع الدرامة ان الموب صمد الدنيا والصدان معان وجودان معافان على وصوع واحد
ويسمحل احبا عهما ومحور راعهما ورو والاحبا ليس سمد الدنيا كيان ووال السكون ليس
اصد السكون فكان هذا سرها لزمه اه ونعني في غاية السان ما لا نسلم ان ووال احبا ليس
سمد الدنيا كرا سال هذا ورو والاحبا مع الحياء لا عر معان وليس معنى الصداق الا هذا ولا نسلم ان ووال
الاحبا ليس بوحودى فهل ورو والاحبا وجودا لا فان قلبهم فيكون ووال احبا وجودا وان قلب لا
فيكون حسد ورو والاحبا حيا وهو عر لان عدم ووال احبا عار عن احبا اه ولا ينجى منه
لان الموب سمن ووال احبا لا عدم ووال احبا ولا لهم من ككون سمن التي سمد ان يكون عدم
عدمه حتى يكون بنى التي فيكون انما واما حله ورو والاحبا صمد لها فسر سمد لان الصداق الخفى
هو ان يكون من الموجودين الذين يمكن فعل احد هما مع الله وول عن الآخر تعاف على الموضوع

(قوله فان قلب المفهوم من
الآيه) اي فان قلب ان في
الجواب عن الآيه حواها
رعبا (قوله واداعسل
السر) معطوف على قوله
اداعسل الرطوبة

وتكون بينهما خلاف رهى ما يكون مقصي كل منهما معا وللضمي الآخر كالأد والاساس فان
 مقصي احدهما مقصي البصر ومقصي الثاني نور ولا سلب ان روال الحيا عدى ولا يكون مدلهما
 واعيا يكون بينهما قائل لعدم الملكية وقد ذكر بعض الاصوليين في شرح المعنى ان هذا الفرق
 انما هو على اصطلاح اهل المعرل اما على اصطلاح الاصوليين فالمدى ما لى السى ويكون بينهما
 الخلاف سواء كانا وجودى او احدهما وجودى والاخر عدى وقد ابحار صاحب الكشاف ان الموب
 عدى وقال والحيا ما يصح بوجود الاحساس وقبل ما يوجب كون السى حيا وهو الذى اصح منه
 ان لا يدر والموب عدم ذلك ومعنى حيا الموب والحيا اتحاد ذلك المصحح واعدائه هل الطمى
 رجب الله فى حاسبه قوله والموب عدم ذلك به الا بصفاته لذهب العدر به ان الموب عدم واضعا
 السبب انه امر وجودى صاد الحيا وكفى يكون عندما وقد وصف بكونه مخلوقا وعدم الخواص اولى
 ولو كان المعدوم مخلوقا لم وقوع الخواص اولا وهو ظاهر السطال وقال صاحب التوابع لو كان الموب
 عدم الحيا استحالة ان يكون مخلوقا وقد قال بعد ذلك معنى حيا الموب والحيا اتحاد ذلك المصحح
 واعدائه وهذا انما مطروقه وقال الامام هي الصفة التى يكون الموصوف بها محب لصحة ان يعلم
 ويدر واحله وفى الموب قبل انه عار عن عدم هذه الصفة وقبل صفه وجوده بمصاد للحيا لسوله
 تعالى الذى حيا الموب والحيا والعدم لا يكون مخلوقا هذا هو التعصم الى هنا كلام الطمى رجب الله
 تعالى وقال الامام العرطى فى مفسر حال العالم رضى الله عنهم الموب ليس بعدم محض لافا صرف
 واعيا هو معنى الروح بالنسبة ومعارفه وحاوله بينهما وبذلك حال وبذلك من دار الى دار والحيا
 عكس ذلك وبذلك فى الاصل لا يفلل بد كرها والحاصل ان مذهب اهل السنة ان الموب امر وجودى
 كالحيا ومذهب المعرلة كائى الكساف والعدر به كائى الخامسة انه عدى على كل منهما لا يراعى ان
 الموب يكون عدم الحيا اذ انما يسمى لهما لا توصف بالموب جمعهم فى اللفظ والعرف ولهذا قال السيد
 السمرى فى شرح المواهب بعد مسمى الموب لعدم الحيا عما بين سانه ان يكون حيا والظاهر ان قال
 عدم الحيا عما بين سانه لانه لى فقال يحتاج حديد الى الخواص عن قوله تعالى وكفى ما وما
 فاحاكم وفى الكساف فان قلب كفى قبل لهم مواهبى حال كونهما حادا واعيا فقال سبب فيها اصح
 فيه الحيا من السى قلب بل سأل ذلك فى حال كونهما حادا لانه ان كانا حيا وله لى مضافا لهما
 الارض المشية وابعد احيا وخوران يكون استيعار فى احماهما فى ان لا روح ولا احساس
 اه وفر الطمى حاسبه الاستيعار فان نسبة الحيا بالنسبة لعدم الروح ثم استيعار اللفظ وانه اعلم
 من سبب ما ذكره للسبب ظاهر مطلقا على الاصح (قوله وروح السر توفى عيسى) لماد كرجح
 لما القليل ما به محض كنهه عر فوع السجاء فمضى راقى كما ورد علمنا السر صافى انه لا مرجح
 كنهى بعض الصور وقد كرا حكماءه قال السارحون و منهم للمصطفى السمنى ان المراد بروح السر روح
 ما بها اظلالا لم يخل على الخيال كقولهم حوى المراتب وسال الوادى وا كل العدر والمراد ما حل فيها
 للنامية احوال جمع لما والمراد بالسر ما هى الى لم كبر عسراى عسرا ما اذا كانت عسراى عسر
 لا محض نوع محض الا بالسر كما عند ماسد كبر والمراد بالسر هنا هو الذى ليس حيا ما كاند
 والبول والجر وماذا حكاهم الخوان الواقع فيها فسد كراهه فسله وهذا يظهر من ما فى التبيين
 ان المصنف اطلق ولم يدر لى لانه لم يعنى ما وقع فيها من العجاسة فافى عيسى وقع فيها يوجب رجاها
 واعيا محض ما السر كنهه لى العجاسة لان السر بعد ما عرله الخوص الصغر بعد عا سده
 الخوص الصغر الا ان يكون عسراى عسر كذا فى ماوى فاصحان وفى الفهارى عن ابي جعفر

وسرح السر توفى عيسى
 (قوله وقد قال بعد ذلك)
 فاعل قال صمدى ردى الى
 صاحب الكشاف

واقى يوسف البراءة من كل ما اصابه من عسر ادورع فصاعدا
 ورفعت المحاسن منها ما اصابه من عسر الادورع في التمسك الى سرح صدرها
 ودكر ان رها ان كانت له ما اصابه من عسر الادورع كذا في سرح منه الحمل ولا يخفى ان هذا
 الصحيح لو لم يثبت له ما اصابه من عسر الادورع في كسبه وقد علمنا ان البراءة الواحدة ارجح من
 ما ولا يمكن ارجاعها مما الا برح كل ما اصابه من عسر الادورع المحاسن معه حملة لكن قال في
 السراج الوهاج ولو دعي في البر حصة محبة او قطعة من بوب حسن وبعد ارجاعها وبعت فيها
 طهرت الحصة والقطعة من انبوب مع الطهار البر وعرا الى الصاوي وفي الحمى ومعر السراج
 ويرد ان يعل حتى لا يعل التلويمة اذا ذكر اه اى ويرج ما البر لكن هذا انفسهم فيما اذا كانت
 البر مع ما لا يبرح واحد منها التلويمة المرفوعة اما اذا كانت بر معنى فانه لا بد من ارجاعها لو حوت
 برح جميع انما هم البر موشة هم و برح و برح مع غيرها وهي مستعينة بارساى حرق برح ما
 في الفلذ دور و ما برحهم نداء فيها ومن البرح من سلب الطهر في انما برح وسفل فقول آثار
 وجمعها في الكبر ما برح كسرنا بعدها مكر كذا في النورى في سرح مسلم من كتاب الاعلى
 والاسلام واعلم ان مسائل الآثار مستعينة على ما اعلم الآثار دون القياس فان القياس فيها اما ان يظهر
 اصل كماله ليرفعه من الامكان لاحاطة المحلة بالاحوال والحدود ولما يتبع سافسا واما ان
 لا يتبعه اصفا فالحكم المحسنة حسب بعد الاحراز والظاهر كانه لا عن مجتهده قالوا جميع رافى
 وراى انى يوسف ان ما البرى في حكم الحزرى لانه يتبع من اسفله و يوجد من اعلاه فلا يتبع من
 كحوص الجاهل فلما وما علمنا ان برح مهادلا احدا بالآثار ومن الطرف ان يكون الانسان في يد
 الذى صلى الله عليه وسلم ارجعها رضى الله عنهم كالاغنى في يد العابد كذا في فتح القدر وعسرهم
 السروح وفي الداعى ليعلم ان كمال القياس قال الاما برح كمال القياس الظاهر من بالخبر والار صرب
 من القصة الخفى ما اظهر شاروى في جعفر الاسرى ساد عن الذى صلى الله عليه وسلم انه قال في
 القار بموب في البر برح سوا عسرون وفي رواه لا يورى وعن ابي سعيد الخدرى انه قال في دحاحه
 ما في البر برح ما برح يعون دلو او عن اس عسار ان البر برحها ما برح جمع ما برح من
 ما برحها برحى وكان محصور من الصدقات ولم يسكر عليها احد فانه بعد الاجماع عليه واما القصة
 اتقى وهو ان في هذه الاسماء دما سوطا وقد سرت في اسرارها عند اللوب فحسها وقد حار هذه
 الاسماء واما يتبع من اسفله حاور المحسن لان الاصل ان ما حاور المحسن يحسن بالسرير
 قال صلى الله عليه وسلم في البار بموب في السمن الحامد بنور ما حوطا بنى و يؤكل الشبه فحسبكم الذى
 صلى الله عليه وسلم يحسن حاور المحسن وفي البار ويحسها ما حاورها من السمن مفقدا وما برحها
 وسعسرون دلو او زنون لسرحها محسبها هذه القدر من السمن لان ما ورا هذا القدر
 لم يحاور البار ل حاورها ما حاور البار بالسرير ورد يتبع من حاور الحب لا يتبع من حاور المحسن
 الا ترى ان الذى صلى الله عليه وسلم حكم بظاهر حاور السمن الذى ما ورا البار وحكم بعسها ما حاور البار
 وهذا لان حاور المحسن لو حكم بعسها محسبكم ايضا بعسها ما حاورها الصنم هكذا الى ما لا يراه له
 فوردى الى ان قطر نون بارا لو وقع في بحر عظيم ان سرح جمع ما به لا يصل الى اخره وذلك
 فاعلم في الدحاحه والسرور واسماء الدحاحه كبرل ناد صحا عن حيا فقدر بعسها ذلك
 القدر واذى وما كان حصة مسلم حصة كاسا ويحسها ما حاور جمع السمن في القادر لعظم حصة فوجب
 محسب جمع السمن وكذا اذا تسبح حتى في سد الوافعات واتبع لان عند ذلك عرج الله بها لراو

(قوله ليكن هذا اما
 تسعف فاما اذا كانت البر
 معسنا) ام الاسار يعود
 الى عدم ارجاع ما رفع
 المفهوم من مضمون كلام
 السراج والحمى وافصول
 فيه نظر لانه قد بعدد
 الارجاع وان كان الواجب
 برح الجميع لان الواجب
 الارجاع قبل البرح لانه
 كما يصرح به في الفروع
 (قوله الا ترى ان الذى صلى
 الله عليه وسلم حكم بظاهر
 حاور السمن) اقول ورد
 عليه ما لو كان السمن ما عا
 فقد قال سلمه السلام وان
 كان ما عا فلا يبرئ واما
 من هذا الفصل لامن فعل
 الحامد ما مل

فما مضى ورجع احرا الى ما وصل اليه لا عار الا ان ماد كرا فخلطه فيها وطهه له بعد ادووع في
 الدم فارجع الى موضع انقطع لا يمتنع ما فمحا وارجع الى ما فمدها
 وهذا هو حسن قول كرس خالفا لعامة كسبها فاما مصرحه بان مسائل الآثار ليس للراي
 فمما يدل ويدكر خلافه كذا عمنه سارح المسه والدي يظهر ان ماد كرا في الدماغ لا عاقل
 ما مصرحوا به لانه كرا ان هذا ي حتى فمهي لا فاس حتى ولا يكون في فصل الراي الا الفاس
 الخلي واما الفاس الخلي فهو المسمى بالاسحسان في الی الوصح الفاس حتى وحق فحق يسمى
 بالاسحسان لكنا عمن الفاس الخلي فان كل فاس حتى اسحسان وليس كل اسحسان فاسا
 فاما ان الاسحسان قد يطلق على غير الفاس الخلي ايضا لكن الغالب في كسبها انها اداد كرا
 الاسحسان او بده الفاس الخلي وهو دليل على ان الفاس الخلي الذي يسمى اليه الاقحام وهو حقه
 عنه بالان سوبه بالان الى هي = اجاعا لانه اما بالار كاسلم والا حار وبها الصوم في اللسان
 واما بالاجاع كالاسصاع واما بالصرور كظهار الخاص والآثار واما بالفاس الخلي الى آسراد كرا
 في اصول الفقه وكذا في كسب الاصول فظهور هذا ان طهار الآثار بالبرح اعما سب الفاس
 الخلي الذي سب الصرور (قوله لا يعرف ابل وعيم) اي لا يرح ما الذي يوقع يعرف الى وعيم
 فمما هو هذا اسحسان والفاس ان به حسن الى مطلقا لوقوع المحاسه في الى اقل كالا وما كرا
 للاسحسان طر هناك الاولى واحبارها صاحب الهداية بمصر اعلم ان آثار الغالب ليس طاروس
 حاسر الماوس يعرف طاروسا فلهما الرع فيها جعل الفاسل عفو الصرور ولا ضرور في الكبر
 ولا فرق على هذا بين الرطب والدانس والصحيح والكسور والروب والعرو الخلي لان الصرور يسمى
 الكل وقد صرح في عاقله النمان بانه مظاهر الزوانه وبعارده ماد كرا السرخس ان الربوب والمعب
 من العرم قد في طاهر الزوانه وهي اني يوسف ان فله عفو فال وهو الاوجه وطاهر هذا الطر به
 ان هذا الحكم يخص آثار الغالب واما الآثار التي في المصر فمحصن بالقليل منه لان طاروسا حاسر
 فمع الامن عن الوقوع فيها وقد صرح به في الدماغ لكن في عاقله السناد كرا به لافرق بينهما على
 هذا الطر مع فعال واحلف المساع في الترادا كاس في للصرر والصحيح عديم الفرق لسمول الصرور
 في الجله اذ فاعبر الصرور في الجله وكذا في النمان والطر به السانه ان اللسان صلاه ولا عاقل طر
 و احوانه سارح الى قيد عصي ان الرطب والكسور والروب راخني حسن الى وطاهرها عديم
 الفرق بين آثار الغالب والامصار كها ميم كور في السداع وكذا اظاها ان الكسور في اللسان
 الصحيح لا لا حسن كالقليل وبه قال الحسن في رماه لكن الصحيح ان الكسور حسن الانا وماه
 الذي على الطر هناك انما على الاولى فاما لانه لا ضرور في الكسور واما في السانه فاما لانه كبر
 مع اللسانه سبها فمغفل المعص بالمعص فمعب احزواها فمحصن اليه اسار في السداع وطاهاها
 اما لانه لا فرق بين العرو والاما في عديم النعمن بالماله لوعلى الطر به الاولى سبها فارق لان الصرور
 في البر لا في الانا كذا في الكافي بخلاف نعم الى ادا وقع بها في الخلف وما في الخلف فانه يرى المعر
 و يصرر اليه على الطر هناك انما على السانه فطاها واما على الاولى فله كان الصرور كذا في الهداية
 وقد في النهاية وعانه اللسان والمراخ يكون سبها ميم على الفور ولم سبها على اللسان وكذا في فتح
 القدره لانه ان الصرور حق في نفس الوقوع لانه سبها عند الخلف عاد لافاها ورا وذلك بما راى
 منه واحلفوا في حد الكسور على احوال صحيح بها قولان فصحيح في اليها انه لا يتناول دوعن نعم
 وعرا الى المتوسط وصحيح في السداع والكافي للصف وكسب من الكسب ان الكسور ما سبها الساطر

لا يعرف ابل وعيم

(قوله وهو حقه عدا) قال
 في الوصح صمد وهو
 راجع الى الاسحسان
 انتهى وعلى هذا والاداب
 بالصرور هو الاسحسان
 لا الفاس الخلي كاجله المولف
 في آخر عبارته اذ الفاس
 الخلي هو عاقله به
 الاسحسان م لا يخفى انه
 ليس فيما قبله من كلام
 الوصح مما يدل على ما دنا
 ن انه لا يكون من فصل
 الراي الا الفاس الخلي
 اذ الظاهر ان الخلي سبها لانه
 فمما الفاس الذي هو
 الاصل الرابع المسائل
 لا وصول الثلاثة الى حتى
 وحتى الى

اتي حقه واتي يوسف وقال يخرج منه الله مظهر فلا يخرج الما من وقوعه الا اذا غلب على الما فخرج
 من ان يكون ظهورا لما رواه الامام السعدي كسهم من حديد ان اساسا من عر به احووا للندسه
 فخرج من ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ما رواه اهل الصدوق وسر نوا من الساموا والها فاعادوا الزاعي
 واسادوا الله ودارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتيهم فقطع اندهم وارجلهم وسمل اعينهم
 وركبهم بالخر نصوص الخار وفي روايه مسلم في الحديث وركبهم في الخار سلسفون فلا يسفون حتى ماتوا
 وفي روايه مسني عليها هم عاصه كداني فيج العدر وعريه وادعنا عرفا و نصعبرها سب عر به
 وهي قبله نسب اليها العدرين واعا سقطنا النصعبر عند السه لسانا فعمله وعمله سفلان عند
 السه فاسا مطردا فعمل حتى ومدني وجهي رعلي في حقه ومندسه وجهه وعمله كداني المغرب
 وغير وقوله اذ وها هو بالحلم والمسا فوق ومعنا اسوجوها كما فسر هاتي الروايه الا ترى ائلم
 بواقعهم وكرهها لسم اصاهم قالوا وهو مسني من الخوي وهوذا في الخرف ومعني سمر اعينهم بالزا
 حكاهما سمر وفي بعض الروايات سمل باللام معني فعاها واذهب ما فيها كداند كذا في الروايه وفي سرح مسلم
 من المصاص ولما قوله صلى الله عليه وسلم اسير هو من البول فان عامه عذاب النعومه اسرحه الخا كم
 من حديد اتي هرر وقال معني على سرح السخا ولا اعرف له سله كداند كره ال ملبي المحر ح وفي
 معراج الدراني وفي بعض نسخ الاحاد من مكان في وفي المغرب رما فو لهم اسير هو البول الح وفي
 راج الدراني وجهه مما سبه عذاب العبر مع ركه اسيرا البول هو ان النير اول منزل من منازل الآس
 والاسيرا اول منزل من منازل الظهار راحه اول ما تحاسب به المر يوم القامه فكاتب الظهار اول
 ما تعذب به كها في اول منزل من منازل الآس راي غانه النيران وجهه التمسك ان البول سمل كل نول
 نعمومه وقد اخطى النبي صلى الله عليه وسلم وعذب عذاب العبر ركه اسيرا البول من عر فصل قبل سلى
 ان نول ما نول كل لجه تحس لان الخلال لا تصفي عاصره وعذب اه واحاب في المذابه عن حديد
 العبر من يانه سله السلام عرف سعا هم فيه وحيار وادسار حوها كالاساني رالكا كحيوانا آخر ما
 ذلك كان في ابتدا الاسلام ثم نسخ بعد ان ركب الخدود الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع اندهم
 وارجلهم وسمل اعينهم حتى اريدوا واسادوا الا نول وليس حرا المر يد الا السمل فعلم ان اماح البول
 اندسح كالملة اه ودكر الاصولون ما ان العام قبل الحصوص نوح الحكم فها ساره فلما
 كالخاص معني عور ربح الخاص بالعام عسدا كحديث العرسين ورد في نوال الا نول وهو خاص
 نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم اسير هو من البول لان البول عام لان اللام فيه لا حدس في من
 المسحط فحمل على جمعها اد لا عهد وحديث العرسين مفهم لان المله الى تصمها مسححه
 بالافاق لانها كات في اسداء الاسلام اه وهذا كله مني على ان قصه العرسين تصب منه
 وقد صرح به في المذابه من كتاب الجهاد وقال والمسله المرويه في قصه العرسين منسوخه بالنهي
 لما رواه بالني الما حرماد كره النبي عن انس قال ما حطس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد ذلك خطبه الا مني فيها عن المله وقد اسكر بعضهم كوني الواقع في قصه منه كبر وفي انس بعد
 في حرمهم انهم قطعوا من الاراعي ورحله وعرروا السلوك في لسانه وعنه حتى مات ليس هذا عمله والله
 ما كان ابتدا على عرسا وقدما في صحح مسلم اعما سمل النبي صلى الله عليه وسلم اعينهم لاهم
 سملوا اعين الرا وسأني نصه في كتاب الجهاد ان سا الله تعالى وامانا احاب به فاصحان في سرح
 الخاتم الصعبر ومعني صاحب معراج الدراني ان الصصح انه امرهم بسرب الانان اي
 دون الا نوال فلاح معني صفعها لعلسان روايه سرب الا نوال ما مني الكتب السه الله الموقف لاصواب

(قوله لا تأثم بكن حذرا) عطف على بول اي لا تكون حذرا لا تكون عسا وحذرا عسدا في وصف
 فاعلم الذي لم يسل كنادا احده قط ولو كان كبراني معه والي والليل ادا وقع في الماء لامسحه وكذا
 اذا اصاب سا وقال محمد بن عيسى كذا في كبر من الكعب وظهر ما في شرح الوفاة ان ظاهر الرواية
 عن احمد ان السابعة لانه ليس يحسن وعند محمد بن عيسى برروا انه اصولا به عن لاهلا والاسان في
 الحجاسة فاذا كان السائل عسا فعبر السائل يكون كذلك لانه قوله تعالى فلا احد فها وحى الى عجرما
 على طاعن لطمعه الى قوله اود ما سمعوا فاعبر المسووح لا تكون عجرما ولا يكون عسا والله الذي لم
 يدل عن راس الخرج دم مسووح فلا يكون عسا فان قيل هذا في كل لجه اما في الا يوكل
 كالا في غير المسووح حرام اما فلا يكتفى الاستدلال على ط اربه فليست الحكم بحرمه للمسرح
 في غير المسووح على اصله وهو الخلو ويلزم منه العاها ر سوا كان فها يوكل لجه او لا يوكل في النص
 ثم حرمه عن المسووح في الآدمي ما على حرمه لجه وحس لجه لا يوجب حجاسة اذ هو الحرمه للكرامة
 لا للحجاسة فعبر المسووح في الآدمي يكون على ظاهره الاصله مع كونه عجرما والفرق بين المسووح
 وغيره مني على حكمه غاصبه وهي ان غير المسووح دم اقتتل عن العروق وانما حصل
 له خصم آخر في الاعضا وما بعد لان مصرعها واحد طبعه العفو فاعطى السرعة حكمه بخلاف
 دم العروق فاذا سال عن راس الخرج علم ان دم اقتتل عن العروق في هذه الساعة وهو الدم المحسن اما
 اذ لم يسل علم ان دم العفو وهذا الدم اما في التي والما في هولنا الذي كان في اعلى المعده حتى ليس
 محل الحجاسة كمنه حكم ان في كذا في روح الوفاة وكان الاسكاف والهدواني هسان سول محمد
 ومصحح صاحب الهداية غير قول في يوسف وقال في العاها قول في يوسف ارفق حصر ما في حق
 اجزاء الروح وفي وجه الدبران الوجه ساعة لا ينافي في الخارج بوصف الحجاسة حدث وان هذا
 الوصف قبل الخرج لا ينافي سرعا والام حصل للاسان طهار فزعم ان ما ليس حذرا لم يصير حار حاسرا
 وما لم يصير حار حاسرا لم يصير عسا اه رد كفي السراج الواح ان العفو على قول في يوسف فها
 اذا اصاب الخا داب كالساب والابدان وعلى قول محمد فها اذا اصاب الماء داب كالسا وعمره اه
 وفي راج الدبران ثم قوله لا تكون حذرا الى آخر لا ينعكس فلا يقال لا تكون عسا لا تكون حذرا
 فان السوم والحقون والاعضا وعمرها حدث ولست بحجاسة اه لكن قد يقال انه بطر دمعكس
 لان المراد ما يخرج من بدن الانسان وليس بحديث لا تكون عسا وكذا ما يخرج من البدن ليس
 محس لا يكون حذرا واما السوم وهو فلم يدخل في العكس في قولنا لا تكون عسا لا تكون حذرا
 لانه ليس ما يخرج من بدن الانسان (قوله ولا تسرب اصلا) اي بول ما يوكل لجه لا تسرب اصلا
 لا للبدن او لا لعمره وهذا عند في حقه وقال ابو يوسف عور للبدن او لا لملاور داخل في حقه
 العرس حار البدن به وان كان محسوا قال محمد بن عيسى به مطلقا لانه اوى غير طهار به عنده ووجه
 قول في حقه عمره منه انه عس والبدن اوى بالظاهر الحرم كذا الا ان لا تخور شاططك بالحسن وان
 الحرمه منه فله رخص عنها الا تسرع السعا واذ لم ياروي في حقه الحرمه ان عليه السلام عرف
 سعا هم فيه وحاول لم يوجد من سعا عمرهم لان المرحح في الاطباء وقولهم ليس بحجاسة فطبعه وحار وان
 يكون سعا قوم دون قوم لاحلاف الامر حتى لو صحت الحرام مندفع لاله ل الآن على كالمس والجبر
 ع الضرور ولا بد عليه السلام علم وهم من بدن رخصا ولا بعد ان يكون سعا الكفار من عس
 درن الموء بن يدل قوله تعالى الحجاب للحسن ويدل ما روي البخاري عن ابن مسعود رضي الله
 عنه انه عليه السلام قال ان الله تعالى لم يجعل سعا كم فاحرم عليكم فاستدرك من كاف الخطايا ان

لا تأثم بكن حذرا ولا تسرب
 اصلا

(قوله لا ينعكس الخ) اي
 لا ينعكس عسا لغويا والا
 فالعكس المعطى صحاح اد
 المرحسة الكلبة ينعكس
 موجه حرمه كان يقال
 نعس ما لا يكون عسا
 لا تكون حذرا كالي
 العليل والسم النادى العر
 المصارور

وسمى دلو او سدا وب
خوفار

(قوله هذا وقد وقع
الاختلاف الخ) هل سدى
عنه المعنى في سرجه على
هذه من العماد بعد سده
عبار الموات لا يظهره
اختلاف المساح لا ما فهم
على الخرار للصرور
ويصرح الاول اى صاحب
الهانه باسم سراط العلم
لا ما فيه قول من بعد
باسم سراط السقا فيه
فلسا لم قال رابدى رجه
انه تعالى وقول الموات
بمعنى صاحب الدر لا
للدواوى محمول على المظنون
والاخباره بالمعنى اعانى
كما صرح فى المصلى لصفه
العرى اه (قوله وقول
محمد بسكل الخ) قال
المهر مدفوع اذ الكلام
فى ظاهره لا يندفع فيه ل
كان دوا على ان المعنى
لن الايمان بمسوخ ففى
البراه لا ما من بالدواوى
به قال الصدر وفيه نظر
(قوله لا سكال فيه) اى
فى قول ابي يوسف (قوله
كالم للعلول والسهد)
قال فى السر سلاله فيه
نظر لما ان الدم الذى به
غير طاهر فى حق عمر الا ان
يحمل على ما اذا غسل عنه
فل الوقوع فى البر

الحكم خصص بالامر هذا وقد وقع الاختلاف بين سلكى الدواوى بالخرم فى الهانه عن الدحر
الاسمعا لما راعى محو اذ اذ لم يعلم دوا آخر اه وفى حارى فاصحان معر الى نصر
ان سلام معى قوله علمه السلام ان الله لم يجعل سماكم فاحرم عليكم اعتناء ذلك الى الاسبا انى
لا يكون فيها سدا فاما اذا كان فيها سدا وراى ان العطان على لسر الجمر للصرور
اه وكذا احبار صاحب الهدى فى الصنن فقال اذ اسال الدم من احد انسان تكس فاحه الكتاب
ما يد على جسمه واه محو ذلك للاسبعا والمخالفة ولو كس البول ان علم ان فيه سما لا ما من
مذلك لكن لم يعل وهذا لان الخ ساقطة عند الاسبعا الا ترى ان العطان محو لسر الجمر
والمخالفة على كل الله اه وسما فى طهار ما يبين فى باب الكراهه ان سدا الله تعالى قال فى
السنن وقول محمد بسكل لان كس من الظاهر لا محو سر به وقول ابي يوسف اسدا سكال اه
وقد قال انه لا سكال فيه اصلا لانه قال سبحانه عملا عند اسبره و ان البول وقال عوارى سر به
للدواوى عملا عند العرى (قوله وعسرون دلو او سطا عوب خوفار) قال فى السنن ان يرح
عسرون اول ما يصب فيها وفار ويحوا وقوله وعسرون معطوف على البر وفيه اسكال وهو به نصر ما
يرج البر وعسرون دلو او ار بعون ركه فبعد المعنى لانه يعنى رجه البر وعسرون دلو او لنس هذا
مراد وبما المراد ان يرح البر اذ وقع فيها حسن ثم ذلك الحسن مقسم الى ثلاثة اقسام ما يوجب
رجع عسرون وما يوجب رجوع ركن ركنه ما يوجب رجوع الجمع ولنس رجه البر معار الهدى الدلالة
حتى يعطف عليها بما هو مصر وهم لذلك الرجع الموم ولنس هذا من باب عطف البعض على الكل
لا يقال انه اذ الاول ما يوجب الرجوع والمعطوف ما يوجب رجع البعض لانه ذكره بذلك ما يوجب
رجع الجمع ايضا فلو كان مراد الجمع لماد كمال الكونه كرا را احضا ولان الاول لا يحوزان عمل
على نوع من هذه الانواع الثلاثة لعدم الاول به ففى على اطلاقه الى هذا كلام الر بنى رجه الله وقول
لاحا الى هذه الاطالة مع امكان حمل كلامه على وجه صحيح فان قوله عسرون معطوف على البر
معنى ما البر كما تقدم والواو فيه كفه المعطوفات حتى او والقدس رجع ما البر كما يوقع حسن
غير حيوان او رجع عسرون دلو او ما البر عوب خوفار او ار بعون منه محدود حاحه او كنهه وهو
سا الى آخر ومهما علم ان قوله رجع البر يوقع حسن لنس منها لى المراد منه حسن غير حيوان
وايدفع به ما ذكر من لزوم التكرار لو ار هذا الاول رجع الجمع فانه ار هذا الاول رجع الجمع لوقع غير
حيوان وار هذا الثانى رجع الجمع لوقع حيوان مخصوص فلا تكرار وقوله ولان الاول لا يحوزان
يحمل الى آخر سلمنا لكن مع قوله ففى على اطلاقه لا به لا يلزم ان اسما حوا رجله على الانواع
الثلاث ما هو مطلقا حوا رجله على نوع رابع غير الثلاثة كما جليا على الحسن الذى لنس حيوانا وهو
لنس واحدا من الانواع واعلم انه لا فرق بين ان عوب الفار فى البر او ما رجها ولى فيها وكذا ما
الحيوانات الا ان الله تعالى يحوز الصل عليه كالم للعلول والسهد نعم فى حرا به الصاوى والفار
الناسه لا حسن لما لان السنن دما به اه ولا يخفى ضعفه لا ما قدما ان ما لا يعمل النسا على لا يظهر
وان السنن لنس منها وه وند علمه ما فى الدحر ان الفار المسدا كاس ما به وهى فى الحاييه وحمل
فى الحاييه الرب فظهر على راس الحاييه فالر حسن اه سم اعلم ان الواقع فى البر اما عا به او
حيوان وحكم الحيايه قد تقدم فى قوله وتروح البر يوقع حسن على ما سلمنا والحيوان اما آدمى او
سر وعما لا آدمى اما حسن العين او سر حسن العين اما ما كولى اللحم او سر والكل اما ان رجع
حيوانا وما والى ما لم يصب او سر فالآدمى اذ ارجح حيا ولم يكن فى يده نجاسة حقه او حكمه

(قوله ما من سبط) اي النخلة وصحة دخول المعروما بالصب معقول ودخول (قوله يصب روح الجمع) اقول ليس في عبار الخاتمة بفتح
لفظة يصب بل قال يصب جمع الماء فيم ظاهر الوجوه ومن علم عبار الخاتمة عار الخاوي الذي روي عنه الحسن بن علي بن
ابي النضر وكذا في الدور وسرا ساروها السج اسمع الى المسمى (قوله يصب روح ما عسرون دلو) والعسرون وعشرون اذ قال العار
في الحصة فاحسب حكمها والعسرون ثلث في الاعقاب والثلثون ثلث في الاصصاء كذا في الخاتمة قال في النهاية وهذا الوجه الحسن
ذكره صاحب الاسماع في معشوقة احمد هان السجحا في رواه ابن مسك (١١٧) روى الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في

وكان مستعمل في سبيل الله وان كان سلبا حسنا ومعدا فاعلم منه العمل والطلب المثل وقد سبغ
حكمه وان كان كافر اذ روي عن ابي جعفر انه سرح ما هو الا في يده لا يخرج عن حياض حقه وحكمها وان
اسرح مسا وكان مستعمل في سبيل الله لم يصب الله وان كان في يده فسد الكافر يفسد في العمل
ولقد وعبر الآدمي ان كان يحسن العمل كالخمر والسكر على القول به يحسن العمل يحسن الثمرات والم
ما اصاب الله به او لم يصب وعلى القول بان السكر ليس يحسن العمل لا يفسد اذا لم يصب به الى الله
وهو الاصح وهذا في سبيل الخراج فلقد اصب الله على عشرين الخواص وانما سار
الخواص فان علم يده يحسن العمل وان لم يصب به الى الله وفقد ما لا يلزم لاهم قالوا في العروة
محسرح ولا يصب روحه وان كان الظاهر اسماء لوطا على احادها لكن جعل طهرها ما من سبط
عبد دخولها كبرها فاعلم ان الاصل الظاهر وان لم يعلم في سبيل الله الى الله ان كان يعبى على كل
ولا يوجب الحسن اصلا وان كان يعبى على كل شيء من السباع والطيور وفيه اختلاف المسامح والاصح
عدم الحسن وكذلك في الجوار والعمل والاصح ان لا يصب الله لاصغر الله مسكوكا به ولا يصب الله
كله وان وصل لعنه فحكم الماء حكمه فصب روح الخمر اذا وصل لعنه الى الله والجار الى الله كذا في
قاضي فاصحان وعبرها لكن في الخط ولوقع سور الجار في الله بخوار الوصو فان لم يصب لعنه لانه
ظاهر عطره وركابا لم يستعمل عند محمد اه وظاهر كلام صاحب الخاتمة في الحسن ان معنى قولهم
محسرح الخمر انه لا لاجل النجاسة بل لانه كل عطره وركابا لاجل الروح اذا وقع في البراءة كسور
ورصل لعنه الى الله لكن في قاضي فاصحان روح مهاد لاء عسرون او كبرها سبط روحه وفي الحديث
يصب روح المساك ولا يصب روحه وهذا كله اذا سرح حياض ما راقه او مسح فلو احسب روح
الجمع في الجمع وان لم يصب روحه فصب روحه في ظاهر الزايرة انه على ما يصب من ان يصب عليه كلام
المفسر العنبري وصاحب الخاتمة وعبرهم في العار يحسرون او يلاون وفي النهاية وعبرها
اربعون او عسرون في السبا ويحسرون عسرون في رواية الحسن بن علي بن جعفر انه
على حسن من ان يصب في الخمر واحد الخمر وهي الفراء الصخم العظيم والعار الصخم عسرون وفي
العار الكبير عسرون وفي الخاتمة يلاون وفي النهاية اربعون في الآدمي ما التركا وقد قدمنا
ان مسائل الآثار في السباع والآدمي ذكرنا سماعي كسبهم ما في الاول عن ابن رضى الله عنه انه
قال في العار ما في البراءة سرح ما عسرون دلو في الثاني عن ابي سعد الخدرى
انه قال في الحداد اذا مات من البراءة سرح ما عسرون دلو في الثالث في الخاتمة كذا في اهل الحديث
فيما علمه حديث ابن رضى الله عنه في كسب الفقه على عادتهم وفي فتح القدير ذكرنا سماعا
ما عن ابن رضى الله عنه في عسرون عسرون دلو في الثالث في الخاتمة كذا في اهل الحديث

الله عليه وسلم انه قال في
العار اذا وقع في البر
فان سرح ما عسرون
دلو او يلاون هكذا روا
ابو علي السمرقندي
بأسناد واحد انه من
وكان الاول ما يصب به
معنى الوجوه والا كبر
نوفى به لسر الله الفط
المردى وان كان مستعمل
عنه في العمل وهو معنى
الاصصاء والساق ان
الزوا احسب فيها اختلاف
كسرا فروي خبر عن
علي بن ابي طالب في العار
عوب في البر سرح ما
دلا في رواه سمع دلا
وفي رواه عسرون وفي
رواه يلاون ويروى عن
ابن عباس في العار اربعون
فاذا صمهم اوجب في
العار عسرون ونصهم
اقل من عسرون ونصهم
اكثر من عسرون فاحسب
علمنا ما بالعسرون لانه
الاوسط بين التلبيس
والسكر فكان هو احسا
لنفسه وما رواه اسعصا

واعبر من صاحب النهاية على النبي الثاني حسب قال فيه بل ان هذا النبي موجود في الالوان فلم يعن عسرون للوجوه اه يقول القهر
هذا الطريق ساطع لان وجوده في النبي في الالوان سماع في الالوان اعماله والوسط بين الاوسط والا كبر لانه القليل والسكر في الزوا
الوارد في العار حسب احدها لانه يكون العسرون في محله على الاقل للمسلم من صفة الجمع وهو الالوان والمانه سبع والمانه عسرون
والزوا الالوان والخاتمة الاربعون لا يذهب عليك ان العسرون من من هاتين الزوا هو الاوسط بين القليل والكثير لان التلبيس
هو الالوان والسبع والكثير هو الالوان والآر بعون والعسرون اوسط بينهما في سرح القدير عمل لك بصفة العسكر اه فريد

(دوله المرح) اي صاحب كتاب شرح احاديث الهداية احذر من الامام الزليخى سارح الكبرياء عبره (قوله وفيل المعبر في كل بردلواها) ظاهر انه يفسر بالوسط وليس كذلك (١١٨) بل هو ما قبله قال في السراج ثم اختلف في البدلواها بمعبر المعبر في ذلك دلوك

برسبسي به معاصره
كان او كبرادوي عن ابي
حقيقه انه قد راع وفيل
الاسير هو المتوسط بين
الصغير والكبير اه وقال
السراج الزليخى بالوسط
الدلو المسعمل في كل بلد
وفيل المعبر في كل بردلواها
لا يات اسر عليهم وفيل
مانع صاع الخ مامل (قوله)
وحقيقه فسمى ان يحسن
قال في النهر قول القدر
بالصاع مسمى على احصائه
الوسطا ونسب على يفسر
بالمسعمل في كل بلد

واربعون مخرجاته

اعشار في القاعد له اسما
مخالفة ان المعبر في كل
بردلواها لاسا في اسرار
الوسط على قوله الا اني الى
لدلواها وحقيقه فسمى
الوسط على القولين وهذا
علم ان ذلك الجمل بما لا داعي
اليه اه وازاد بالقول
القول بان الوسط ما كان
قد راع والقول بان الوسط
هو المسعمل في كل بلد
(قوله بدلو واحد كتر الخ)
قال الزليخى قول فلو كان
دلواها للمعادها كبر احدا
هل يحب العدد الدل كورام
مصر عليه ظاهر هذا
البيان فيكون مقصدا

من طرق رصقه لمسد الامام الزليخى المرح ماني ثم اختلف في سرح الآمار للطحاي ولكن سرح
من جلد ان سليمان انه قال في سحاحه وقع في الترفات قال سرح مهادرار بعين دلوا او حسن
واختلف في المعبر السراج الهندي بانه يجوز ان يكون الطحاوي ذكر معاني كتاب اختلاف العلماء
او في احكام القرآن له او في كتاب آخر لا يلزم من عدم الوجود في الآمار عدم الوجود مطلقا السال
حدث الرضي في برهم وسفسكم عليه ان اسما الله تعالى را حلق في يفسر بالدلو الوسط فعمل في
الدلو المسعمل في كل بلد وفيل المعبر في كل بردلواها لان السلف لم يطلوا ان يصرف الى المعاد واحار
في الخطر الاحصاء والهداية وعبرها وهو ظاهر الرواية لانه قد كور في الكافي للحاكم وفيل مانع صاعا
وهو عاينه ابطال وفيل عسر ابطال وفيل عسر ذلك والذي يظهر ان النيران ان يكون لها دلوا ولا فان
كان لها دلوا عبره والا يتحد دلوا لدفع صاعا وهو ظاهر ماني الخلاصة وسرح للطحاي والسراج
الواحد وحقيقه فسمى ان يحمل قول من قدر الدلو على ما دلل نكن للدلو كالاغني فلو سرح القدر
الواحد فمما يحسب دلواها ودلوهم بدلو واحد كبر احزا وحكم بظاهر ما هو ظاهر المذهب وكان الحسن
ان ياد بول لا يظهر الا لشرح الدلا القدر الواحد لان عسر كور لشرح السبع لما ساعله
و يوجد من اعلا فيكون كالخاري وهذا لا يحصل بدلو واحد وان كان عظما كداني السراج رسل في
البيان والبيان عن عرفنا قد حصل المقصود وهو اسراج القدر الواحد واعشار معي الحرمان سافط
ولذا لا يسطر التوالي في شرح حتى يور في كل يوم دلوا حار سمرع على عدم اسراط الدلو الى انه اذا
شرح النص امر اذ ادق القدر في شرح كنه وفيل مقدار القصة هذا ع ان في اسراط التوالي حارفا
عنه في معراج الدلوانه لكن الحار بدم اسراط وانه اذا اراد في اليوم الثاني لشرح الاماني اليه
اسار في الخلاصة واسار للمصنف وجه الله موله وببحر فار الى ان ما تعادل القار في الحس حكمة
حكيمها واورد عليه سوا الا وهو اني المسحقي فقال فان قيل قد مر ان مسائل الآمار مسمى على اسماع
الآثار والنص ورد في القار والاسحاح والآدمي وقد فس ما بدا ما قبلنا بعد ما استعكم هذا الاصل
صار كالدني بعب على روف القاس في حق النهر مع عليه كافي الاحار وسار العقود الى ماني القاس
حوارها اه ولاغني ما فيه فانه ظاهر في ان الراي مدحلاي بعض مسائل الآمار وليس كذلك
فالاولي ان مسائل ان هذا الخافي نظري الدلالة لا القاس كاحار حاراح الدلوانه (قوله واربعون
سحوحامه) اي ربح اربعون دلو او وسطا وبسحوحامه وودهم دله فلو سا ودد ك
المصنف في هدي النور عن القدر الواحد لم يذكر المسحوب بل يعرض له السراج الزليخى ايضا
والد كور في عرهم ان المسحوب في عو القار عسر وفي نحو السحاحه احصاء كلام محمد في الاصل
والجامع الصغير في الاصل ما هذان المسحوب عسرون وفي الجامع الصغير عسر قال في الهداية وهو
الاظهر وعلة في ساءه السان بان الجامع الصغير صنف بعد الاصل فافاد ان الظاهر من جهة الروا
لامن جهة الترامه وقد حال من جهة الترامه ان الذي صنف كتب كراخون انما هو الواحد
لا المسحوب واعلم ان القدر للمسحوب للد كور في صرح به في ظاهر الروا و اعادهم بعض المساح
من عبار محمد رحمه الله حسب قال سرح في القار عسرون واباوين وفي اخر اربعون او حسون
فلم يردنه الحبير بل اراد به من الواحد والمسحوب وليس هذا اللهم لا يلزم بل يحمل انه اعاد
ذلك لاختلاف الخوا ما سبق الصغير والكبر في الصغير سرح الاول وفي الكبير سرح الا كبر وقد

لنظم المعبر في كل بردلواها وهو الذي يصفه نظر القصة وبه علم ان الدلا المسعمل في آثار في لاد ما على نحو احار
اسرار الجرح والابل ونسب في عرفها المحص من هذا القيل مامل (قوله وسمرع على عدم اسراط التوالي الخ) القدر مع القول الثاني فقط

ذكرنا ان الاعمال الاصلية واسمهم مقدم على في عزمهم ان يتبعوا في ذلك الوقت من سامن ما به
 وحسنه وما راء انه اسما الى لا يحصى فتكون ان كوف رفع عند دليل واحد فحصد وان
 رواه كحل الخلف به فكما قال السابق روح انه يتقصص ما ذكره العبدون بعده لئلا يرفع عند
 او حبب بعضهم هذا الخلد لا بدعته عليه لان ساسا واما نحو كون الخلد حله فمهم
 اوله طبعه فالحال ظاهر الكلام لان الظاهر ان قول العال مات فامر برحها لا يوافق الحاحه
 اخرى كنه ولم يرق فرحم بها فوجد وسرق فبطل على ان عظمه لا يرحا صالحه ولو كان
 للسلطه لم يامر برحها ولم يوافقها المصلحة العظمى لان سدا العن وقول النورى كنه بطل هذا
 الخبر الى اهل الكوفة ومحمد اهل مكة وسما في سبيته كنه اهل مكة استبعاد بعد رصوح الطرس
 ومعارض ما في جوف الصحابه كنه في واجهاه راس مسعودوا بحجانه داني وفي الامه رى واجهاه وان
 عاس رجسته من اجهاه وسما في العار من رايها واجهاه والتا بعد ان تقابل الى الكوفة والنهر ولم يرق
 بمكة الا لفسل وانسروا في البلاد لاجهاد والولادات وسمع الناس هم واسروا العلم في جميع البلاد
 الاسلامه هم حتى قال النخعي في بارعه من الكوفة الف وحبها به الصحابه ويرل فرعها ما به
 مشهور ان يعرف اهل الكوفة كنه من اهل مكة ولا سكر هذا الاكار وما ذكرنا اصحابه ليعول
 امامه فنهجكي ان عساكر عن السابق انه قال لاجدنا اتم اعلم بالاحبار الصحابه ما اذا كان حبر
 يجمع فاعلم في حيا ذهب الى كوفه كان او نصر باوراسا فاهل اهل كنه فصل الى اهل الكوفة
 والنهر والسام وشهد اهل مكة والمدينه مع ان العباس ان السرا اذ رحب لاصحابها اهل البلد
 ولا كنههم واعلم فنهجكي ان عساكر ان سفيان بن عيينه (قوله وانما حوّلوا او صعد) اي ربح
 ما التركا لاجل انتماح الجنون الواقع فيها او صعدوا فظلموا الجنون او كرهوا كالعار والآدمي
 والفصل ان سار الى اهل كوفه لان عدا صفاحه سميل بنه وهي عصبه بانه فصار كنه
 من جرو ولما وقع دم فاعلم ربح الما كنه لان موضع القطع منه لا ينفك عن محاسبه خلاف
 ما لو ارحب فصل الانتماح لان سامن ارحا ما لم يرق في الما فلهذا ارحا والانتماح ان تلاميذ
 اعساو النصب من ان تفرق عواصموا وكذا اذا عطف سعر فهو كالنصب فالى السراج الوهاج
 فان سفل على موضع القطع سمع لم يحب الاما عني العار انه في خروج لا سدا لربح حل ارحا
 الواقع لا يفسد الصفاحه ومعها شيا لا يمكن الحكم بالظاهر الا اذا سدا ارحا وكان يصح كما يفسد
 ولما نوح في السرا فلهذا ارحا ربح ما فها فادحا الما بعد لا يرح منه في دولما الماء قبل ارح
 سم عاده وودعها لا علم فوجد للظهور وان صلى رحل في قدرها وقد سمع بحره فكنه في العبد
 لكن احباري جميع السرا به لا يهودها وصرح في باب الاعناس بان فيه راس كنه طار والاصح
 عدم العود لا به سفل لربح كنه في الما عني سفيان بن عيينه لان سفيان بن عيينه كنه طار والاصح
 عدم العود فلهذا ارحا سفل اما اذا عار ولم سمع سفل فالا صم العود كما اذا السراج الوهاج اذا
 طهرت السرا فلهذا ارحا ربح ما فها فادحا الما بعد لا يرح منه في دولما الماء قبل ارح
 السرا فلهذا ارحا سفل اما اذا عار ولم سمع سفل فالا صم العود كما اذا السراج الوهاج اذا
 طهرت السرا فلهذا ارحا ربح ما فها فادحا الما بعد لا يرح منه في دولما الماء قبل ارح
 السرا فلهذا ارحا سفل اما اذا عار ولم سمع سفل فالا صم العود كما اذا السراج الوهاج اذا
 طهرت السرا فلهذا ارحا ربح ما فها فادحا الما بعد لا يرح منه في دولما الماء قبل ارح

(قوله اذا سدا ارحا
 وكان سمحا) ارحا به
 عن عني المحاسبه
 الدعا في و الخواهر
 دفع عصفوري في مدحها
 عن ارحا به فادامها
 فسمعه فلهذا لا يعلم انه
 استحال رسا رجا وقبل
 له سمع ارحا و اسما
 حوّلوا او صعد (قوله
 ولما سفل) اي في وله
 طهرا في والظاهر انه اراد
 بالظاهر سمعه المحاسبه
 كما لا مانع

(قوله هراي الماكه) ظاهر انه ظاهر عجز الارافه لاعمل والظاهر انه لا يضمن عمله بعد الارافه بل لا يحكم بحكم المراق
وبني الامر وزيد من عمله بخلاف الشر (قوله فعلي هذا اذا وقع الفارق في المهرخ الخ) هذا العاسم ما على ان الصهرخ ليس من
مضى الشرى سى كدائ النهر وقال فله وحده اطلاقهم انجاب العسر من الارافه فى الفارق والجماعه لا يفرق بين العسر وعصرها
وبذلك عكس بعض اهل العصر واقى يصرح عسر من فارق ومضى (١٢١) صهرخ وفي القاموس الصهرخ

[illegible]

حكم للمصل بالماء والبرص عند محمد يظهر بالانفصال عن الماء ولا عسار مما سطر للصبر و عمر
 الخلف يظهر فاما اذا انفصل البتة الا حصر عن الماء ولم ينفصل عن راسه الى راسه من ماله راحل م
 اعد البتة وعدهما الماء لما جود قبل العود عن وعن طاهر كذا في الدين وظاهر ان عود البتة
 قد ونس كذا بل الماء الا جود قبل الانفصال عن راس البرص عن عدهما مطلقا عدا البتة ولا ولهذا
 لم يذكروا هذا في صبح القدر ومعراج النيران والمخط وكثير من الكتب فكان رائدا وفي السماع
 لم يذكروا في طاهر الزوائد قولنا في حقه واعاد كذا في النجس اذ اخرج الماء النجس من
 البرص ان مله بالطين وطين به المسحاة وارضه ليجاسه بخلاف السرفين اذا جعله في الطين لان
 في ذلك ضرورة لانه لا يسهل الا بذلك اه والعددين البتة والبرصين و وصول النجاسة الى البرص
 جبه اذ روى في رواه في سليمان وسبعة في رواه في حقه وقال الخواص في الغفر الطيم او البون او الزرع
 فان لم يصح حار والافلا ولو كان غير اذرع قال في التخلصة وقفا في فاصحةا والنوع في علم
 ومصح في المخط وان ما سالفار في غير الماء فان كان ما فاصحةا حقه وحار اسعما له في ع
 الا بدان كذا فالو لم يفي ان لا يصح به في المساحد لسكونه موعا في احوال النجاسة المسحاة
 ويحور معه وليس في الخبر ان لم يعلم به وان كان حامدا القس الفار وما حو لها وكان الباقي طاهرا
 وحار الاتماع ما حو لها في عرا لبدان في المنسوط وحدا الجود والبتة به اذا كان محال لو فوردك
 الموضع لا يسوي ساعه فهو حامد وان كان يسوي ساعه فهو داب ود كذا لا يستحق ان
 الخلد اذا دمع بذلك السمن بعسل الخلد الماء ويظهر والميتسرف فيه معوضه ولكن اسرا الخبر ان لم يعلم
 به وفي السراج الوهاج وان ما سالفار في الخبر فصار حلا قال بعضهم الخلد مباح وقيل لا يخلل سر به
 وقيل اذا لم يتفصح فيه حار وان يصح لم يحر لانه قد صار فسر مباح وهذا القول احسن وهذا اذا
 استخرج به فقل ان يصح حلا اما اذا صار حلا والفار فله لا يخلل سر به سواء كان مسفحه والا لانه
 نكس اه وفي المخط والنجس بالوجه حمروها وحواها برما فان حمروها بعد ان ما وصل اليه
 النجاسة فاما طاهر وحواها بحقه وان حمروها اوسع من الاول طهر الماء والبرص اه ود كذا
 الوالحي ولو ربح ما يرحل بمراده حتى يستلبي عله لان صاحب البرص عرا ملك الماء ولو صب
 ما راحل كان في الحب فعالا املا الا لان صاحب النجاسة الماء وهو من دواب الامثال فصحت
 منه وفي الخارصة والاور كالمساح ان كان صغيرا وان كان كبيرا فهو كالجمل العظيم يرحل كل الماء في
 فتح القدر ولو محسب برحاض ما وها ان حمروها مسد فصار الماء يخرج منه حتى يرحل نصفه يظهر
 لو جود مسد الطاهر وجوز بان الماء وصار كالمحوص اذا مسح فحاض في الماء حتى يرحل نصفه وقد
 ذكرنا اه (قوله وما سأل لو لم يكن ربحا) اي يرحل ما سأل ان كاتب البرص معه لا يمكن ربحا
 بسببهم كما ترحوا مع ن اسفه من ما رحووا او كبر وقد اختلف الروايات فيها فاني لكتاب
 مروى عن محمد قالوا انما في به ما على ما سأل في بغداد لان العايب ما آتاه كان لا يرد على
 بلابة وروى عن ابي حنيفة القدر عنه دلو قالوا في ذلك ما على له الماء في آثار الكوفة وفي
 الحديثه وعن ابي حنيفة في الجامع الصغير في مثله يرحل حتى يعلم الماء ولم يدر العلماء في كاهوداه
 في مثله اه وا علم يدرها لاهامعا وبه والبرح الى ان يظهر الكرا من جميع في السرعة لان الطائفة
 بحس الطائفة وقيل على قولنا في حقه محسب وقيل ما قبل على طيم انه جمع الماء عند ما اذ البرح
 والاصح بعسر العلماء الكرا كذا كذا فاصحةا وعن ابي يوسف وحماد احدثهما ان يرحل
 عما وادورها من موضع الماء منها ويحصن على قول بعض المساح ونصبها فاداملا ب وقد

وما تان لو لم تكن ربحا
 (قوله قالوا انما في به الخ)
 قال في البر هذا لا يباح
 ما في المحصر اذ فساوا
 بذلك على هذا القدر
 حكم ما عاير ربح الكل
 والفرص انه لا يمكن

(قوله ليس لأعني مصفاح) قال في الهر وكان للمصاح اعم الاحاد وانما عن عبد الصلح كالمصر بعضا كلامي (قوله في المناور الخ)
(أراد به مامر في حذب الرعي الواقع في برزهم (قوله واحدا من الناس) هو العلامة لمخفى ابن ابراهيم في سرحه على الله
(قوله المصنف فاره من حقه) قال في الهر وأراد به من الناس من مصفح حداد الاوصار (١٣٣) على الاتصاف بوجهه في النسخ

بعداً کرمین ملاقات
افساد الما معاً کرکما
ان الافساد علی المرید
نورهم انوار الاول فالجمع
اولی (قوله تعلم انه لاحاقه
الی ماد کر الرئی ها)
وذلك حسب قال اباد الامحاب

ان يسدرو بالام وهو
فتر بالمالى حسب حدى
الما والى بالافى
ييهما فى الحصة لانه اذام
احدهما لانه فسد
الآثر اه والعرقى
الوحيه ان المقصود

وحيثما سددت أقدامه
 مسجحة جهل وقب وقور
 والامد يوم وأبده

د کړالسمی و لرم مسه
د حول الامام ساعی مافاه
الرمی و علی مافاه المصب
فی المصبی المصب و کل سوما
و د کړا حد ساعی عن
د کړا حد ساعی کان ولی
مامل فال فی الهر و لانی
ان حول لاسم ان حد
السا عن داب مطلقانی
اذا کان الحد و د کړا
اما اذا کان محدوها
سدر و د کړا و تشاود
و و و و حد ساعی الاسلام
علی حسن سدر الحد و

رحمها هو السابق ان يرسل عبد في الماء ويحمل على الخمار الماء ثم يرح عسر دلا سلامه ماذا الفحصه
وسطر كم لا سمع فان اتعصم العسر فوما به فالواو لكن هذا لا نسقم الا اذا كان دور العسر في اول
جهد الماء الى قدر الدر من ماء بار الا لا يرم اذا نص سرح عسر من احدى الماء ان سمع سرح
معه وان سله وعن اني نصر محمد بن سلام انه يوتي رجلا من طهار ماء من الماء فاذا قدر ان يسي وجب
رحم ذلك العسر وهو الاصح والاسم ما معه وي مراح الدر انه انه الخمار لكونهما صاب السهاد
المزيمه واسطرط المرفه طماننا ناعسان ان الاحكام انما يفسد مع علم صله قوله تعالى فاستوا اهل
الذر كرا كنم لا تعلمون وظاهر ما في العناية الا كفا تواحد لا به صدي فكفي بالواحد لكن
ا كبر الكس على الانبياء قد جمع هذا القول لجامع واسار وجمع الامام حسان الدس في سرح
الطامع المبراع عمار العله وهي الكس ود كرا ان القوي على انه موصى الى رأى السلي به وفي الخلاصه
ان القوي على انه يرح سبناه وكذا في مراح الدر انه مراح الى صاوي السابق ان الطمار مراح محمد
فالصاير انه قد احتلف الصحيح في المله واحلف السوي فهو الا اذا عاص محمد اسهل على
الناس والعمل عاص اني نصر احوط ولذا قال في الاحكام ولا يرى على محمد اسر على الناس لكن
لا يفي صفته فانه اذا كان الحكم الشرعي مراح جمع الماء الحكم بخاصه القول بظاهر الا بالافصار
على رح عدد مخصوص من الماء موصى على سمي هذه وان ذلك في الماور عن ابن عباس
وان في يرح حلقه واحار بعض الناس في ان الاطهر ان يمكن عند ما مع الماء في عسر سرب
واصرح ما فيها من الماء وان عسر ذلك فان علم ان كرون عمل الماء منها على موال واحد طول او عر صا
سار احوط ان يرسل في الماء فسه وعمل في ذلك عاصنا وان لمع السلم بذلك فان يمكن العمل
معداره من عدل في طهار ماء الا انما احد موطوا وان بعد العالم بعد الماء من عدل في نصر في
ذلك رجوا حتى يظهر لهم الكس بحسب علمه طهر اه وهذا عمل حسن لما في فلسكن العمل عليه
قوله وحبسها منه لثب فار سمح حيل ومب وهو عها والامد يوم وليله اي ضمن الدر عدل به
أما طماننا فان منه مسحه لا يدرى وقت وقوعها وان لم يمكن مسحه بحسبها منه يوم وليله قال
المصنف في المصنف اي بدليل لئلا ادلوا بان منه الانام لئلا يد لانه لكن التالي في نظم ما ماراها من
الانام كما ان الانام بنظم ما ماراها من التالي كقوله تعالى ار نعمه اسهر وعسر اي عسر لئلا ياما له
فعل انما لاحاسه الى ما ذكره اني هنا اعلم ان الدر محسن من وقت وقوع الخوان الذي وحسبها
فيها ان علم ذلك الوقت وان لم يعلم بعد صا الماء مسكوكا في طهاره وبحاسه فاذا نوصوا بها وهم
موصون او عسرا ساهم في عسر بحاسه فانهم لا يصدون احدا لان الطهار لا يسل بالسك وان
نوصوا بها هم يصدون او اعتسلا في حاسه او عسرا ساهم عن حاسه في السالك لا يصدون واعا
لهم عساها على الصحيح ونحكم بحاسها في الخال من عر اساد لانه من بسو حود المحاسه في
السور في وحدي به بحاسه اكر من قدر الزهر ولم يدر مني اصانه لا تعد من علامه لا يلقى
وهو الصحيح كذا في الخط والنسب ونعمه سرح حده المصلي فانه اذا كان يرح علم صلاها لكونها
معهوله عما الترفه ما معس حال العالم باسبال الدر على الطار بدون يوم وليله او بدون ثلاثة ايام

فمن روح الكافه وادماذ اوم للعدو وحل اسم العدمه فحور حندي اسم المند الحاي التا وحدها وقال حاضيها انها
عزوه وروح علهمهم قول الآسوسه وللصانع ما كان في اوله احدى الزايد الاربع والواحد جمع راند وحندي ولا رد على قول
المند انه تراص العلاءه قول الاكل العلاء ان هول سلاان المراض جمع فر لعمه (قوله لكوبه معسولة عاء البرفيا بنعم) اقول

ما معنى وفاء المرفوع على قوله معسولة وقوله حال معسول لعدم مل وائقوا وما لا طرف وقوله اسمال معسول بالمعنى وقوله بدون معسول
 معسول المعنى اذا كان لم يعم عليها الكوفا معسولة بما التزم من سابق بدون اسم ليله او بدون تلايه امام علي بن العباس بالظاهر
 كيف لا يكون محسن النسيب معسول معسول على الحال وانما قصد المقدم بكونه بدون يوم وليله او بدون تلايه امام لانه
 لو كان كغير ذلك من حيث وجودها لم يلزم عدم الحكم بوقوعها عند ذلك فصلان النسيب الى كات بالنسيب معسول
 رواها بعد الما سلك ما لفرق بينهما وبين الظاهر عن حديثنا اذا كان لزوم عليها الكوفا معسولة بما التزم بالنسيب الى كات
 بها كما هو ظاهر كلام شرح الله ما لفرق بين هذا النسيب وبين ما اذا عسل لاعتبار نسيبه فان ظاهر كلامه لا يوجب عسلها لكن
 صاهر كلام الرضا وجوب عسلها مطلقا فان قوله بحسب ما يندلج على في حق اوصو حتى لم يره انما الصل اذا نوصوا بها واماني
 حتى غير فانه يحكم بنسيبها من غير اسناد لانه من باب وجود النسيب في النسيب حتى اذا كانوا عسلوا النسيب بما لا يلزم الاعسال على
 الصحيح اه وسلك في التبرير والمخرج للشيء لله تعالى وهو في معراج التبرير وكذا قال المندوري في محصر اعادوا صلا يوم وليله
 اذا كانوا نوصوا بها وعسلوا كل اى صاه ما رها اه ودكر في المسعى العمدوري وعرفها لكن يعود ايراد شرح المسعى على
 صاهر الرضا ومن ياتبعه انه اذا حكم بالنسيب في الحال كيف يحسب عسل هذا النسيب ولهذا قال بعض ائمه في حواشي صدر السريعة
 في كلام الرضا اسندا حتى حذف بعضهم حرف الاصل من كلامه لكن وجهه العلامة نوع احدى نحى التبرير والعرر بما حصله ان
 في التبرير كور اعصار من الاول الاحباط والتبرير ومعضا الحكم بنسيبها من تلايه امام في حق الوصو وغير معاد الصلا ومعضل
 النسيب ولا يوجب كل النسيب وهو احسن الامام والباقي في التبرير ومعضا عدم الحكم بالنسيب مطلقا فلا يحسب نسيب وهو احسن
 والاول في صباه الخرح والباقي (١٢٤) في صباه النسيب معسول في حق راي الامام بالوصو والاعسال احباطا

بالمعاد وراهما معا عدا
 لشي الخرح ولكن امعن
 النظر في النسيب فعلى عسل
 عليها احتراز عن النسيب
 الموهوم وان لم يحرم نسيبها
 ولم يحرم اعاد ماصلا
 ذلك النسيب بعد الخرح
 ولا ناس ما كل النسيب اه

كف يكون الحكم بنسيبها النسيب باب الافصاح على النسيب في الحال لا مسندا الى ما بعدم ولا
 به هذا على قوله لانه ربح مع العسل الاعاد اعلى فوطها لا مهم الا نوحا من عسل النسيب اصلا اه
 وفي الاول والسابق خلاف فمضنا في حقه الفصل المذكور في الكتاب والاعسال معسول
 العلم ما لا يلزمهم اعاد من الصواب ولا عسل ما صاه ما هو اقل العلم وهو الصواب لان النسيب
 لا يزل بالنسيب لان نسيبها في ماضيها ماضى وقد سلك في النسيب لاحتمال انها ماتت في غير التبرير
 الفها الرخ العاصف فيها او بعض النسيبها او الصلها او بعض الطور كما حكى عن ابي نوصها
 كان يقول بقوله الى ان راي حذا في ماضيها فاه من فاهها في التبرير رجع عن قوله الى هذا

وتبر هذا ماضيا عن الصافي قال بعد هذا اعلم ان في قولهم اذا عسلوا
 ما نسيب عن النسيب لا يلزمهم الاعسال على الصحيح معاذ ذلك ان الحال لا يحلها ان يكونوا صوابا في الله كور في النسيب الى
 عسل بما تلك التبرير اوصلا في غيرها من النسيب وكان الوصو مضافا الى الثاني فلو نوحوا اعاد الصلا في ذلك الله فولي
 ان يقول نوحوا الاعاد في النسيب لانه اذا نوحوا الاعاد في ساب مظهر من باب اولي ان عسل نسيب عسل وهو ما لا راع لاحد
 فبه على هذا ان معنا في الصحيح عدم عسل النسيب والمسلك محال فحينئذ يظهر القاعد لكن لا يلزم ذلك لان العزل فيها
 عسله فكيف قال لا يحسب عليها وان قلنا ان معانيل الصحيح عدم نوحوا اعاد الصلا في النسيب المعسولة بماها وقد صلا فيها
 وهذا انصافا لا فائده له ان لم يل احدا به نسيب النسيب من غير عسل ولا بعد والفرق بين هذا النسيب وبين التبرير النسيب من قوله
 ولعبر بخلاف التبرير فاهها عنه عن الاعين فاهها وخلاف النسيب الى عسل بما التبرير فان حكمها حكم التبرير والى معنى هذا
 حدو نوحوا اسوا حكم النسيب للتبرير على النسيب والنسيب الذي عسل بما التبرير رجع ان في كل منهما وجود النسيب في النسيب
 لكن الفرق ما ابلغنا اه لكن الصواب اسقاط لفظ عسل من قوله وان قلنا ان معنا في الصحيح عدم نوحوا اعاد الصلا وعلى
 هذا لا يظهر معانيل الوقع عدا كره على انه لا يرد على هذا الوجه سوى والحاصل ان قوله على الصحيح انما يدل لزوم العسل وانما
 الاعاد اولها ومعانيل الاول عدم لزوم العسل مع عدم الاعاد وهو الوجه الاول الذي ذكر ومعانيل الثاني لزوم الاعاد مع لزوم العسل
 وجهه مظهر ومعانيل الثاني عدم لزوم العسل مع لزوم الاعاد وقه ما تقدم والله تعالى اعلم (قوله فلا يحسب عسلها على قوله لانه نوح مع
 العسل الاعاد) اقول هذا محال لقول للوصو ساعا فاهم لا ينعون اجا عا نامل (قوله وفي الاول والثاني) وهما ان نوصوا بها
 وهم يحدون او اعسلا من حباه

الدول فما سألني الصانع اذ اوجدها في نوبه وعلى ما اذ ارباب المراء في كرمها ما ولا يدري من رل
وعلى ما الزمان المثل وله امر اصرامه في ما سئلته منه وبه وقال اسئلته قبل وبه وقال الزمان
له ما لا يقول لهم والخاص بينهما ان الحداب صاف الى اعرافه وبه ولا في حسنه وهو الاحصان ان
الانابه على السبب الظاهر واجب عندهما السبب والكون في الماء فحقن وهو سبب طاهر للوب
واللوب منه في نفس الامر وحقي فصب اعشار ما فيه حاله على السبب الظاهر عندهما السبب
دون الموهوم وهو انوب اسئلته آخر كمن جرح انسانا ولم ير صاحب فراس حتى مات صاف وبه الى
الخرح حتى يحب القصاص وان احدث وبه سئل آخر وكذا اذ اوجده قبل في محله صاف الفصل الى
اهلها حتى يحب القصاصه والله به عليهم وان احدث انه فصل في وضع آخر عبران الاتفاص لئلا القادام
فقدن بالمالط ولهذا اضل على العرائل الانه نام على ما قبل وعدم الاتفاص دليل قرب العهد فعدرا
سوم ليله لان ما دون ذلك ساعا لا كن صغره المقاربا واما سئلته الصانع فقد قال لما في من مصور
الزاري لئلا هما ما على الخلف فان كاصفاته بعد صر انه ايام وان كات طر به بعد يوم
ولله عند فلا يحصا الى الفرق ولو لم اسماعلى الواف كانه ما انه الاصح فالمر به راصح وهو ان النوب
عراى عنه بعد نصر فلو كات الصانع صانع ل ذلك لعلهم يتعرف المر فاسما عن نصر
ورصبح القاس وما د كره الملى وجهه به جعل كونه عن الامام وهو طاهر ما ذكر المامى
الاستداني وصاحب الدافع وعجل انه بعد منه نظر في القاس على مسئلة البر وهو طاهر ما في الخط
وهو اخطي فعد قال انما كتم السبهان المولى قال ذلك في داب بعنه وأما مسئلة المراتب فالمر عجا
الى الاستداني الظاهر لا يسلح حقه لها واسأل صلح الدافع والور به هم المادون وفي الخشب وحكم ما عن
به حكم الوصوه والعسل وكان الصانع عني قول اني حسنه فمساءق بالصلاد وهو طاهر ما سوا كذا
في مراح البرانه وفي عابه السان وما قاله ان حوسه احباط في امر الماد وما قاله عمل العن ورفق
بالناس وفي صحيح السبع فاسم رحمه الله وفي ما وى العاني الخصار فوطما قلب هو الخلف لعامة
الكسب فعد ربح دلله في كسر في الكسب وقالوا انه الاحباط فكان العمل عليه ذكر الاستداني
ان ما عن به قال بعضهم لم يلى الى الكلاب وقال بعضهم علق المولى وقال بعضهم بناع في ساقى
المذهب واودى المذهب اه واحار الا تلى الدافع وحرم به سمعه قال مسألتهم للكلاب
في فروع كذا كوان رسم في نوادر عن اني حسنه من وحدي نوبه سئل اني انما احب وان كان
دما لا بعد لان دم غيره قد يصبه والظاهر ان الاصابه لم يصبه من رمان وجوده فاما عني غير لا يصب نوبه
فالظاهر انه منه فمصر وجوده من فوس وجوده من حوجه حتى ان النوب لو كان ماسا له هو وعنه
نسوي به حكم الدم المالى ومسأله لو اني البر لمصر من آسما بال وفي القم من آسما رعب وفي الملى
من آسما احلم او جامع كذا في الدافع ومهاد بالاحلام اليوم لانه سمه هذا لما عله في الخط عن
ان رسمه ما من من آسما نوبه ما فاسه واحار في الخط انه لا يصبه سائلو راي دما ووفى حقه فوجد
فما از منه ولم يدم عني دخل فها فان لم يكن لوجه فب بعلة الصلاه من يوم يدق العطن فيها وان كان
فه فب بعلة الصلاه لانه نام وليا اعسنا في حسنه كذا في الكسب كذا في الحسن والخط وفي الدحر
ولان من رن الما النيس في الطرد ولا نسي للهم وفي حواه المازى لانا من نسي الما العن
للمر والابل والهم وحب وحب الاعداد على قوله فالعادل اوابا الحسن والوبر وسبب العجر كذا
في مراح حسنه المصلى (قوله والعرق كالسور) لما فرغ من سائل الماء وعدمه باعتبار وفوع
نفس الحيوان فعد كرمها باعتبار ما سئلته بها والدور يجوز العن به لى التي فيها السارب في

والعرق كالسور

(قوله وأما مسئلة الصانع)

اي المذكور في دليل

الامام عني (قوله وفي الخشب)

وحكم ما عن به حكم الوصوه

والسئل سفر ما العرق

في هذا المكان والنوب

اذ غسل لاهي بحاسه حسب

حكم في الخشب بعنه

در الدوب

(فوله مع ان سور مسكوكه) اى مسكوكه طهارته وهذا ما على قول النعمان وهو غير الاصح كما ساقى ثم صاحب وهو انه ان كان المراد تطهار عرف الجار طهارته فى حد كما مضى الجواب الاول لم انه ليرفع فى ما لا يصير مسكوكا لا طهارته ولا فى ظهور - لان ما وقع فعلى حد اظاهر لانه وهو محال على الناس وان كان المراد تطهار الما الذى يصفه كما مضى الجواب الثانى الا فى لم يصلح الجواب الاول للجوابه بل (فوله قالى) (١٢٦) العرب من عرى الخ الاولى الا ان كان فكن لعمد الاستدلال على

الحوار الاول للجواسه نا لي (قوله هالشي

وسور الآدمی والمرس
وماوکل طاهر

البرای

نبي عديف المصاف هل الرضى معنى فوطم العطف على ما ان من عطف بحرف واحد معمولين خلفين
 كائنا اذ عراب كالمصوب والرفوع او ستمع كالمصرى على معمولين عاملين خلفين نحو ان ربنا
 صرب عمرو او نكر اسم الله وعطف معنى الاعراب على معمولين عاملين خلفين وقول ان ربنا صرب
 علامه ونكر احو عطف على الاعراب ولا يعطف الله ولا على عاملين بل على معمولين بما فيها
 القول هم على حدى المصاف اه وفي الاى الخى حوار العطف على معمولين عاملين على عوى الدارز بد
 واخر عمرو اه اما سور الكلب فهو ظاهر عندنا لك ومن معه ولكن نعمل الا ما منه سماعنا
 وقال السافى انه حسن ونعمل الا ما منه سماعنا اذ بان بالراب والاروا نوه رضى الله عنه عنه
 مبنى الله عليه وسلم انه قال نعمل الا ما ادولع فيه الكلب سبع مرات اولاهن او اخرهن بالراب ورا
 الا عنه السقى كسهم وفى لفظ لسم واني اودطه ورا احكم ادولع فيه الكلب ان نعمل سبع مرات
 ورا انما سئل عن حذب اى هرر ادولع الكلب انا احكم فله سبع لمعه سبع مرات وروى
 مالك فى المطاع اى الرادع الاعرج عن اى هرر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سرب
 الكلب انا احكم فله سبع مرات قال ان عندنا ان حذب اى هرر نوابر طرفه وكرب
 عنه والامر بالاراه نلسل السحن وكذا الظهور لانه صدر عن الظاهر فسد على سماعه الخدب
 واوجب ولا حذب اى الا فمعنى البانى ولانه يدار الحسبم كان كونه بمدنا وللمنى كان جعله
 معمول للمنى هو الوجه لندر العبد وكذا السمع ولما قوله صلى الله عليه وسلم نعمل الا ما من ولوع
 الكلب بلنا روى عن اى هرر فعلا وقولا مرفوعا وموقفا من طرفين الاول اسرحه الدار فطى
 ما ساد صحح عن خطا عن اى هرر ادولع الكلب انا فاهره فم اعسله اب مرات واسرحه
 هذا الاسناد عن اى هرر به قال ادولع الكلب اى الا اهره فم اعسل رب مرات قال السحن بنى
 الدس فى الاثام هذا اسناد صحح الظرفى الباقى اسرحه ان عدى الكلب عن الحسن بن على
 الكرا سى بسد الى عطا عن اى هرر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادولع الكلب انا
 احكم فله سبع لمعه سبع مرات وروى عن عدى الكرا سى قال ان عدى قال لنا احمد الحسن
 الكرا سى ان عدى له كتب صنفه كرفها اختلاف الناس من المسائل ود كرفها اختار كبر
 وكان حافظا لما ولم احده مسكرا عدى هذا الخدب والذى جعل احسن حد لعد اعماهم من أهل الله
 بالقرآن فاما الخدب فلم ار به ناسا اه ومن المعلوم ان الحسب ما ضعف والضعف انما هو فى الظاهر
 لماى من الامر فهو ربحه ما حكم بضعفه ظاهرا وسوب كونه مذهب اى هرر ذلك كما تقدم بالسند
 الصحيح فربما بعد ان هذا اعماخا الزاوى المضعف وحسنه عارض حذب السمع وعدمه عليه لان
 مع حذب السمع دلالة لعدم العلم بما كان من السند بنى امر السكلا اول الامر حتى امر بعلها
 والسند بنى سورها ما سب كونه اذ داله وقد تبسح ذلك فاذا عارض به عارض كاتب القدمه
 له ولو طرحنا الخدب بالكنه كان فى عمل اى هرر على خلاف حذب السمع وهو ربه كعماه
 لاسمعه ان سرك القطبى بالراى هو هذا لان طسه حبر الواحد اعماهم بالنسبة الى عدى ربه فاما بالنسبة
 الى ربه بالنسبة سمعه بنى السى صلى الله عليه وسلم فمضى حتى تبسح به السكبات اذا كان قطبى الدلالة
 فى معا فلم انه لا يتركه الا لضعفه بالناسخ اذ القطبى لا يترك الا لقطبى فطال عوى ربه م كسا على
 سوب ما سبى احبها المحمل للخطا واذا علمت ذلك كان كونه مذهب ربه واسمه بالناسخ الاسم فكون
 الآخر منسوخا بالضرورة كذا فى صحيح المصدر وقال الطحاوى ولو وجب العمل بواه السمع ولا عمل
 منسوخا كان ما روى عندنا من الله لى ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم اولى عارى نوه ر

لانه راد عليه وعبروا النامه بالمراد والراى اولى من النامه فكان معنى الجماعه ان يعمل بعد الزمان
 فان تركها لمه ما لم يخدمه في ربه السبع وما لم يماجد بالامر السابق الصحيح قلنا قد اياه
 موضح انه وحده سبحانه من المفضل مجمع على محه وروا مسلم واودود فكان الاحد روايه
 اسودا وقد روى عن ابي هرير اذ اولع السور في الاما يعمل سبع مرات ولم يعلموا وكل حواسبهم
 عن ذلك فهو حواصم الراى على السلاب ومعمل ما راد على السلاب على الاستحباب فوجد ما روى
 البزار فبنى عن ابي هرير عنه صلى الله عليه وسلم في السكاب طبع في الاما انه يعمل ثلاثا وحسابا وسعيا
 غيره لو كان السبع واحدا لم يجرى من اعلم ان الطحاوى والورى يقدرا ان يحصيا ما لم يحدو العمل الا ما
 حده اهل العلم لا كراى ولو لم يجرى كذا وحكم في عمل غير من المصنف كذا والطحاوى في كتاب
 احاديث العلماء وهو مخالف لما في الحديث وغيره انه يعمل الا ما من ولوعه فلا هو طاهر اخذ به الذي
 اسندوا به وسما في بيان ان السلاب هل هي شرط في اياه الا ان اولها ان الله تعالى وفي الهامه
 الولوع سمعه رب السكاب المصنف باطراف لسانه في شرح المذهب ان المصنف والمصارع يصح
 العمل بول ولع ولم يحد من سور السكاب محض عمله بمحاسبه ما على القول بخاصه عنه فظاهر
 واما على القول بالمصنف فظاهر عنه فليس له محض ولعنا انه مولى من طهر ولا يلزم من طهر عنه طهر
 سورة له خاصه ولا يلزم من محاسبه سورة خاصه عنه واما يلزم من محاسبه سورة خاصه له سورة
 القام كما صرح به في المحسن وفتح القدر وغيرهما وفي انصافه في الكلام على سورة الساع
 والمذكور في كتب الساعه كالمذهب انه لا فرق بين الولوع ووضع بعض عصو في الاما ولم يحد في
 كتبنا والذي يفسره كلا هم على القول بخاصه عنه محض لما وعلى القول بظاهر عنه عدم محاسبه
 احدا من قوم اذ اولع السكاب في الدرك كما قدما لان ما التزم في حكم الما اطلق كما الآمه كما قدما
 ولا فرق بين ولوع كتاب او كتاب في الا كما نالنا في لم يوجب محاسبه كالمصنف واذ اولع
 السكاب في مقام والذي عنه كلا هم انه ان كان حامدا فورا محوله كل السابق وان كان ما استفتح به
 في غير الا ان كان محاسبه واما سور الخبر فلا محض العمل لقوله تعالى اولع حمير فانه محسن
 والرحمن المحسن والمصنف عائد الى امر به وقد فطنا الكلام في في الكلام على حله واما سور ساع
 الهام فقد قال الساع في فظاهره محاسبه عاروا الهام في النار فبنى عن حار قال هل رسول الله
 اتوصا عا في الساع الخ قال نعم وعاء الساع كلها وعاروا ما كان في الموطا ان عمر من الخطا
 رضى الله عنه سرح في ترك فهم حمير من المعاص حتى رردوا حوصا فعال حمير من المعاص باصباح
 اخص من حل رددوا حوصا الساع فعال حمير من الخطا باصباح اخص لاصح فانورد على الساع ورد
 علمنا وماروا ان ما محض ان عمر قال سرح هل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسبابه صار
 لغيره واغلى رجل عدمه ايه فعال حمير باصباح القر اولع الساع الله في معراك فعال علمه
 السلام باصباح القر لا يحصر هذا كالمصنف ما حاج في فطرها لانا في سراج وطهوره ولنا انه سلى
 ليه عليه وسلم في عن كل كل دى باصباح الساع والظاهر من الخبره كونه صالحا للعباده غير
 مستعذر طعا كونه باصباحه وحسب طاعها الا باصباحه في ذلك العمل من الحركه الحاسبه فليسكن المصنف
 في حياهه ما ينفع على الوصفه الماع للعلمه معصا ولا نل من معصير وعوم لوى وسرح الد ور
 والعار لان لسانه في الما فصرح سماع الظاهر لانه يسر سماعه كما في لم يتعارض ادله ويصرح
 العمل بالخبر واما ما قد حار فقد اعترف النورى بصحة واما بالوطا فهو وان محبه الهام وقد كراهه
 من سرح في ابي حنبله فقد صفاه من معنى النار فبنى واما حديث ابن ماع فقد صفاه من عدى

وعلى سلم الصلح جعل على الماء الكبر او على ما قبل عمر ثم طوم الساع او على حجر الوحن وساع
 الطير بدليل ما تمسكوا به من حذب الصلح فابعد صلى الله عليه وسلم قال اذا نام الماء فليس لم يحمل حسا
 حوا السواة عن الماء تكون في العلاء رما سونه في الساع اعطا لحكم هذا الماء الذي ورد الساع وغير
 فان الخواب لا بد ان يطا في اور بدسدر وح السول عنه وغير وود قال معهم سرطه فمض ما دون
 الصلح وان لم يصر وحصه معهم سرطه انه اذ لم يلحقها بنحس من وزود الساع وهذا من الوحو
 الارامه له قال ان لم يصر جبهه انه لم يعلم ان في مذهبنا في سور ما لا ناكل منه من الساع اسكالا
 فاهم يقولون لا نه مسؤولين لحكم بنحس ثم يقولون اذ ادرك طهر لجه لان نحاسه لا حل رطوبه الدم وقد
 سرح بالذكا فان كانوا مسؤولين فلو لم يحس نحاسه عنه وحب ان لا يظهر بالذكا كالخبر وان كانوا
 مسؤولين لا حل محاور الدم فالما كقول كذلك محاور الدم في اس ما الاحتلاف بينهما في السور اذا كان
 كل واحد منهما يظهر بالذكا ونحس عنه حصة منه ولا فرق بينهما الا في الذكا في حي الاكل والخمره
 لا يوجب النحاسه وكمن طاهر لا يحل كله ومن قال بنصه لم يظهر بالذكا الا حله لان حرمه لم
 لاكرامه انه نحاسه لكن من الخلد والحم حله ربه يجمع بعض الخلد بالحم وهذا هو الصحيح لانه
 لا وجه لنحاسه السور الا بعد الطهر في اه وقد ذكر في العنايه حاصل هذا الاسكال وقد ذكرنا انك
 لا بأس بالنحاسه عليهم قال وحله ان المراد بالحم الطاهر المتولد منه للآباء ما حل كما بعد النحس وبالصن
 ما عاينه وهذا لا يهاجر كافي النحاسه لمخاوير بالدم المسروح قبل النحس فان السا لا ناكل اذا ما
 حصة لها واسر كافي الطاهر بعد زوال المسحوس وهو الدم فلا فرق بينهما الا ان السا لو ناكل بعد النحس
 دون الكلب ولا فرق بينهما في النحاسه الا احتياط الآباء المتولد من اللحم فعلم من هذا ان الآباء
 المتولد من لحم ما كقول بعد النحس طاهر فلا كراهه دون غير اضافته لحكم الى الفارق صانه حكم
 السرع عن النحاسه طاهر اذ ما صح في اه ولا يخفى ما في هذا الخواب فان قول ان لم يصر
 لا يوجب النحاسه رد بل الخواب الصحيح ما في سرح الوفاة وهو ان الخمره اذ لم يكن للسكرامه فاما
 انه النحاسه لكن فمسه ان النحاسه لا احتياط بالدم بالحم اذ لو لا ذلك بل نحاسه لانه لكان يحس العن
 وليس كذلك فعبر ما كقول بالحم اذا كان حيا فلما نه مسؤولين بالحم الحرام لمخاوير بالدم فيكون حسا
 لا حجام الامر من امان ما كقول بالحم فلم يوجب الا احدهما وهو الاحتياط بالدم فلم يوجب نحاسه السور
 لان هذه العنايه ما بعد اذ حاصه اذ الدم المسروح في موضعه لم يعط له حكم النحاسه في الحي واذ لم يكن حيا فان
 لم يكن مذكي كان يحس سوا كان ما كقول بالحم وغير لانه صان حوا ما لا يوجب فخره موجود مع
 احتياط الدم فيكون يحس فاذا كان مذكي كان طاهرا امانا كقول بالحم فلا يوجب فخره ولا
 احتياط الدم واما ما كقول بالحم فلا يوجب الاحتياط والخمره المنحرد عركافه في النحاسه على
 ما صرنا اننا ثبتنا حجام الامر من اه خاصه ان نحاسه بالحم خمره مع احتياط الدم المسروح به وقد وجد
 الباقي في الذكا في الساع فكان طاهرا واحصا في حالي الموت الحيا فكان نحاسا وقد الاول في السا
 حاله الحيا والذكا فكان طاهرا واحصا حاله الموت فكان نحاسا فظهر في هذا كله ان يظهر العن
 لا يسلم طاهر بالحم لان الساع طاهر العن ما عاينه محاسنا كما فعله بعضهم مع ان لجه انحن فنب
 مهنا فادسا وان الكلب طاهر العن ولجه يحس نحاسه سور لنحاسه لجه لكن في هيا كلام وهو
 ان قولهم من الخلد والحم حله ربه يجمع بعض الخلد بالحم مسكلا فانه يصبى طاهر الخلد من غير
 يوقع على الذكا والانساء كالاخفى في متوسط سيع الاسلام كرحمته نحاسه سور الساع ولم يسنها
 حصة ام غلطه واني حصة في غير رواه الاصول غلطه وعن ابي يوسف ان سور ما لا ناكل منه

(قوله ولا يخفى ما في هذا الخواب الخ) اقول يمكن ارجاع ما ذكر في العنايه الى ما عاينه في سرح الوفاة من ان العنايه الخمره مع احتياط الدم وذلك طاهر ما دني امل فانه بعد ما ذكرنا ان الماء كقول في النحاسه لمخاوير بالدم ذكرنا ان السور غير المأكول بالخمره فبعد اجمع في غير الماء كقول الامران غلاف الماء كقول فكاتب النحاسه في الاول دون الباقي مما وجهه بقوله ولم من هذا ان الآباء المتولد من لحم ما كقول بعد النحس طاهر اي لا يملك بوحده في الاحتياط بالدم وقوله دون غير اي دون المتولد من لحم ما كقول سرحا غير ما كقول فان لعنايه غير طاهر لتولد من لحم سرحا فبعد اجمع فمسه السان في دوى الكلامين مع هذا الا ان عار سرح الوفاة اصرح

كقول ما نزل كل له كذا في معراج المبراة وعلمنا في سب السطوط والتعريف بالهروسة كل ن
 الرواسين فالتبى يظهر روح الأولى لما عرف ن أصله (قوله والهر) والساحه المحلا وسامع الطهر
 وسوا كن السوب كرو) أي سورة الاسما مكرو وفي الدنيا وأعرابه بالرفع أو جود على ما عدم
 قال المصنف في المصنف وفي السور المذكورة أنه يظهر لكن الأولى أن وسوا كره اه واعلم ان
 المكرو اذا طلى في كلا هم فالمراد منه الحر م إلا أن نص على كراهه البره فعندنا للتصديق
 المصنف لفظ السكره عند الاطلاق وادها الحر م قال ابو يوسف قلب لاني حسمه رجعه اه ادعاه
 في أي كره ما رتب فيه قال الحر م اه وقد مر حوا بالخلاف في كراهه سور الهم كانه حاوي
 من مال إلى أي كراهه حر م نظرا إلى حرمة لها ومنهم كالكرخي و مال إلى كراهه البره به نظرا إلى أي
 لا يحاي العاصه ولو ادوا الصبح وهو ظاهر ما في الاصل فانه قال وان نوصاه احبال لكن صرح
 بالسكره في الخاف المصنف كما قال الحر م لما عدم دام سور الدحاد المحلا فلم ارمس ذكر خلاف في
 المراد من السكره لظاهر كلا هم أي كراهه به بلا خلاف لا هيا عاصه وكذا في سماع
 الطهر وسوا كن السوب أساس سور الهم فظاهر ما في سروج الهداه ان ما يوسف مع في حسمه ومجدي
 طاهر الزوايه ومن أي يوسف انه لا مان نسور هو ظاهر ما في المطو وعبره ان ما يوسف مخالف لما
 مسند لا مان كسه فب كس م مالت وكاتب عبا في فناد قال دخل عليها ابو فناد فسكاه
 وصوا لها بهر يسرب منه فاصي لها الا حتى يسرب فالت كسه فرآني انظر اليه فقال اذهب
 فاصي حتى فب كس م قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ام السب حسن أي الطوافين عليكم
 والطوافين افسروا ابوداود والترمذي وابن حبان في صحيحه والخاف في المسند له ومالك في المطاوان
 سرحه في صحيحه وقال الترمذي حديث في فناد حسن صحيح وهو احسن في الباب وقال السبي
 اسناد صحيح وعلة الاعهاد والعين معصن كل ما نسبته قال النووي اما لفظ او الطوافات فروي
 ما وما رواه صاحب مطالع النبوة يحمل ان يكون للسك وحمل ان يكون للمصنف وتكون ذكر
 الصنف من انه كوروا الاباء وهذا الذي قاله يحمل والظاهر انه لدوعن قال اهل الله الطوافين
 الخدم والمالك وحمل هم الذين يخدمون برفق وعنايه وهي الخدم ان الطوافين من الخدم والعباد
 الذين سقط في حسم الخادم والاسندان في غير الطوافات البره التي هي قبل العجرو بعد العسا وحسن
 الظاهر التي ذكرها الله تعالى اما سقط في حسم دون غيرها بالضرورة كبر مداحلهم بخلاف الاجاز
 السانين فلهذا يعني عن اهر للحاداه اه وطمانه لا راع سقط العاصه للمادنا خد به الطواف
 المصنوصه يعني أيها يدخل المصانق ولا ربه سد المحال فب كس م سرحه صوت الاواق بها بل صوت
 المصن من غير فناد ضرير الازمه من ذلك سقط العاصه أعا الكلام فب كس م في سوب السكره فان
 كات السكره كراهه حر م كاه قال النجاشي لم ينته من ربه فان قال سقط العاصه فب كس م كراهه
 الحر م بعب الازمه ادسقوط وصفا وحكم سرحي لا يصح سوب آخر الا بدليل والاصل ان اساب
 كل حكم سرحي سرحي بدليل فاساب كراهه الحر م والخالفه بعد دليل وان كات كراهه به به على
 الاصح كفي به أيها لا يحاي العاصه فب كس م عمن الصعده به واصله كراهه عمن الذي الانا
 للسقط قبل عسلاهم أي عبه في حسم السقط لوههم العاصه فب كس م صحيح مبه من به المطلوب
 من عبر حاه إلى التمسك بالخدم وهو ما رواه الخافكم صحيحه عن أبي هريره قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم السور سبع ووجه التمسك به على ما ذكر المصنف في المصنف انه عليه السلام لم يرد الخفصه
 لانه ما نفع لسان الخفان فكور المراده الحكم بالحكم انواع عاصه السور وكراهه وسوجه الاحم

والهر والساحه المحلا
 وسامع الطهر وسوا كن
 السوب مكرو

لم لا يعلموا ان ملحق به في جميع الاحكام هو غير كمال لان فيه قولا بخاصه السور ح كراهه وانه
 لا يجوز اوقى حرمه الاحكام وانه لا يجوز انما ما به في النبي صلى الله عليه وسلم عن كل كل ذي باب
 من السماع اوقى كراهه السور وهو المرام اوقى بحاسه وهو انه لا يجوز انما الدلتا بسمه بالاجماع
 او بالحدس او بالضرورة فثبت الكراهه اوقى الاول مع الثاني اوقى الاول مع الثالث اوقى الثاني مع
 الثالث وانه لا يجوز لما فيها من قبل انما سمع هذا الكلام ان لو كان هذا الحدب واردا بعد عزم
 السماع فلتسرع مع علم السماع قبل ورود هذا الحدب لا تعلموا ان يكون اسمه ولم يكن فان كان باسمه
 فظاهر وان لم يكن باسمه لا يكون الحزم من لوازم كونه سماعا فلا يمكن جعله محارضا او دعوى انما
 لا يجوز ان يكون حرمه الاحكام مراد من هذا الحدب لان فيه جعل كلام الرسول سنه الاصل والسلام
 على الاعداد اعلى الافاد سواء كان هذا الحدب سماعا او مسوقا بامل يدر اه فثبت هذا كراهه
 سورها وعمل اصعاق في فساد الابا في روال ذلك الوهم فان كان عزمي منه في زمان يمكن فيه
 عملها بما تلزمها واما على قول محمد فيمكن كونه عساهد سرهما من ما كبروا مساهد فدرها من
 عساهد عزمه بذلك فمعارض هذا الخبر برعوا كلها بحسب اصل سرهما فسطه فسي الظاهر
 دون كراهه لانها ما بالامن ذلك العجز وروى سقط وعلى هذا لا بد من اطلاق كراهه كل فعلها
 والاصل ان الحدب عموما قبل عمله كما ظفمه من الامم وعبر ان بعد ثبوت ذلك الوهم فاما لو كان
 را ليعاقلها ولا وقد سماع في غايه السان حسب حال ومن الواجب على العوام ان يعتدوا بامور حسب
 الظاهر اذا دخلت بحسب ظاهريهم لكن كراهه ما صانه بها فانما ان الصحيح انها تره به وبرك المكرو
 كراهه به به مستحب لا واجب الا ان يراد بالواحد الثاني ولا يعني ان كراهه كل فعلها به بها انما هو
 في حق المعنى لانه يدر على غير اماني في حق المعنى فلا تترك كاصرح به في السراج الوهاج وهو يظهر ما لا
 ان السور المكرو انما تكون عند وجود غير اما عند عدم غير فلا كراهه صلا واعلم ان قولهم ان
 الاصل في سور الظاهر ان يكون عسا وانما سقطت المحاسنه لعلة الطوف سندان سؤاظر الوحس
 بحس وان كان النص بخلافه لعدم العلة وهي الطواف لان العلة اذا كانت باسمه بالنص وعرف قطعا ان
 الحكم كسعى بها فالحكم يدر على وجودها لا غير كعدم حرمه بالساقعة والادس اذ لم يعلم الولد بعد
 واسمعه بكمه الا كرامد كره في كسب الاسرار في محب دلالة النص واما سور السحاحه المحلا فلا بها
 مخالط السحاسه بمعارها لا محالوع فدر وكذا البمر الحلاله والابل الحلاله الا ان يكون محسوسه
 واحتملوا في معارفها فعمل هي التي بحسب في بنو بعلي مانه وتعلم هناك لعدم السحاسه على معارفها
 لامن حسب الحسبه ولا من حسب الاعصار لانها لا تحدد عذاب غيرها حتى يحول فها هي في عذاب
 معها لا يجوز والذهب صبح الاسلام في منسوطه وحكي عن الامام الحاكم عند الرجن انه قال مرد
 يكون محسوسه ان يكون محسوسه في بنو الاما وان كانت محسوسه يحول في عذاب بنفسها فلا نوم
 من ان يكون على معارفها فدر فكر كمالو كات محلا وانما المراد ان بحسب في ييب لسمي لال كل
 فيكون راسها وعلمها وما هو خارج البت فلا يمكن ان يحول في عذاب بنفسها كداني معراج الدرانه
 واحرار الثاني صاحب الهداه وعبر وفي فتح القدر والحق انها لا كانه بل الاحتياط بحسبه فلهذا
 واما سور سماع الطر كاصغر والباري فالمناس عساهد لبحاسه لبحاخر كانه كسماع الهام ووجه
 الاستحسان ان حرمه لبحا وان اقصى السحاسه لبحا سرب بمعارها وهو عظم حاف طاهر لبحا
 ما كل للسان والخف عا لبحا سبه السحاحه المحلاه فاورد الكراهه بخلاف سماع الهام فاما سرب
 لبحاها وهو رطب بلعها بالبول لسمي لبحاها وهو بحسب فافرها ولا في سماع الطر ضرور وبلوى فاما

قوله لم لا يعلموا ان ملحق
 به في جميع الاحكام
 اي السله التي هي بحاسه
 السور وكراهه سور
 الاحكام قوله اوقى الاول مع
 الثاني معطوف على قوله
 في جميع الاحكام قوله
 وعلى هذا لا بد من اطلاق
 كراهه كل فعلها الخ قال
 في المهر لوسح الاطلاق
 على قول الطحاوي لكان
 اوقى وعلمه بحمل ما في غايه
 السان وبه نسعى عماني
 الصرم جله على السماع
 او بابل الواجب الساب
 اه وتعو في مسح العمار

بمن في الماء ففسد لا يمكن صون الاواني عما خصوصاً في الرازي عن ابي يوسف ان الكراهه
لهم النجاسه في معارفها لا لوصولها الى الماء حتى لو كانت محبوسه لم صاحبها انه لا يضر في سارها
لا لكر الوضوء واداس من الساع المسحر من هذا الزاويه واهوا بها كذا في الهامه وفي النقص
عن ابن عباس في ما وامسور وسوا كل ذلك كالحله والقار فلا من الحرام او حبس الحمله لكنها
سقط النجاسه على العاراف ومسا الكراهه والعليه المذكور في الخدم في المهر وجوده فيها في
سوا كل السور وهي الطواف فسقط دليل الحكم المرف عليها وهو سقوط النجاسه ومسا الكراهه
لهمها في فرع في ذكر الصل مع جل ماسوره مكر وكلم كذا في الوضوء في مسكه في صل
نورس الانسان سور العار والماء القليه وهي حبه والنول في الماء اذا كد وقطع القطار ومع العاك
واكل النعاج وهم من ذكره حدها لكن قالوا العرف من الخوري انه حدها موضوع (قوله)
والجار والعل مسكول في سورهما مسكول فمعه عار كبريا عما في طاهر الناس انكر
ان يكون في من احكام الله تعالى مسكول كاهه وقال سور الجار طاهر لو عمن في السور حارب الصلا
معها لانه حطاف في فاسر بالمع وهو من النعم وسقط منه طاهر الساع فالمراد بالسك الدوق
له ارض الاذله لان يعي كونه مسكول كالحمل عكم السرعة لان حكمه معلوم وهو وجوب الامسه بال
واتقاء النجاسه وضم النعم الله والعل بالوقوف عند معارض الادله دليل العلم وبانه الورع وبين
العارض على ما في المنسوط معارض الاحبار في كل حله فانه روى انه علمه الصلا والسلم هي عن
الكل يوم الجرا الا الله يوم ضروري على من اخره لم من مال الاجراء فقال عليه السلام كل
من سمن مالك قال سبيح الاسلام حواهر راد في مسوطه وهذا لا يقرى لان حله حرام للاسكال لانه
احصى الحرم والمنح فليس الحرم على المنح كانوا احبر عدل بان هذا اليمين مدعه محوسن والآثر انه مدعه
لم لا تلأ كاه لعل الحره فكان حله حراما للاسكال ولعانه وادبه فسكون بحساب الاسكال
وقد سبب الاسكال اختلاف الصحابه فانه روى عن ابن عمر انه كان يكر الوضوء بسور الجار والعل
وعن ابن عباس انه قال الجار ملك الف والنس في سور طاهر فالسبح الاسلام وهذا الهوى اتصال
الاحبار في طاهر الماء ونجاسه لا توجب الاسكال كما في اما احبر عدل انه طاهر وآثره محسن فالما
لا يصير مسكولاً وهذا سوى الخبرين وفي الصل للاصل فكذاهما ولكن الاصح في المسك ان دليل
السك هو الرد في الضرر فان الجار يظن في الضرر والافه ففسد من الاواني والضرر اقرى
اسقاط النجاسه كما في المهر والمار الان الضرر في الجار دون الضرر فهما للحوطهما من
النس بخلاف الجار ولزم سكن الضرر منه اصلا كما في السك والساع لوجب الحكم بالنجاسه
بلا اسكال ولو كانت الضرر من الضرر فمعهما لوجب الحكم باسقاط النجاسه فلما عتب الضرر
من وجه وسوى ما توجب النجاسه والطاهر باسقاط العارض فوجب المصير الى الاصل
والاصل هما سائر الظاهر في حاشي الماء والنجاسه في حاشي الماء لان لماه عن كذا في الناس احدهما
ما في الآخر في الامر سكال بحاشي وجه طاهر في وجهه فكان الاسكال عند علمنا سكال
الغار بن الاصل سكال في وجهه ولا اختلاف في حاشي سور وهذا المرف مدعه كبر من الاستله
مها ان الحرم والمنح اذا احصى النجاسه حراما حواهر بان القول بالاحباط اعما يكون في رجع
الحرمه في عر هذا النوع اماها بالاحباط في اسباب السك لان وجه الحره لا يحاط بلهم ترك
العمل بالاحباط لانه حديد لا يجوز استعمال سور الجار مع احتمال كونه مظهر اما عار السك فكان
منه ما عند وجود الماء في احد الوجهين وذلك حرام فلا يكون عملا بالاحباط ولا بالمنح وما قبل

والجار والعل مسكول

(قوله ذكر الصلا مع جل
ماسور مكر الخ) وقد
عدم فصل صحيح ان
الكراهه اما هي عند
النوم فراحه لكن يمكن
الفرق بين سورها وجلها
ما في السور فمعه ضرر
بخلاف الجمل مامل

الشرح ان من يوصى
السور المكيه اذا احب
فقد حل الحذب بالراس
انما هذا يوصاه بالما
المطلق وسحر رأسه يكون
له الما المطلق على راسه
سكوكا اما لاصاحبه
اما ولا يرفع الحذب المسن
لانه مسكوكه والسك
لا يرفع المسن فمحب
عسل راسه لهذا المعنى فلما
لم يحدل على ان السك
في ظهوره لا في طهارته
(قوله وعلم اصابعه
ما في ماضي اصباح الخ)
ول في النهار ما ان مع
قوله لان السك الخ بان
السك في الظهور به
لا يستلزم السك في الطهاره
بخلاف العكس كما هو
ظاهر في الخافه لوجه
وجهه لكن قول المؤلف
لانه لا افساد بالسك يبي
واردا لانه محب حكمه عليه
بالسك في الطهاره كعب
سند الما لانه طهارته
معنى على انه محال
لماد ذكر المؤلف اولاً من
ايعاها هم انه على طاهر
الروايه لا يحسن الما اللهم
الا ان راد معاني الخافه
من انه يفسد الما اي
يرفع ظهوره به مائل
رأب الصريح هذا
الناول في الترحاسه
معر مالى بعض المساح (قوله
وبه يدفع مائ الهائه الخ)

ان في طلب الخمره بقتل السح فذلك في عارض العين لا في الضرر وسبب ان قال المؤلف
ان عارض في سور وجه المصير الى الخلف وهو السك يبي له اما ان احد هما طاهر والآخر عرس فانه
عليه به بسطة استعمال الما وبما السك فكذلك هما طاهرا لهما هما طاهر لماد كرا بان قصه
السك ان يبي كل واحد على حاله ولم ير الحذب لانه لما كان باسما معنى فبي الى ان يوجد اثر ل
يبقى الما طاهر ووقع السك في طهوره فلا بسط استعماله بالسك بخلاف الاخر فان احدهما
عرس وهذا الآخر طاهر مما لكنه عرس استعماله لعدم علمه فصار الى الحذب بها ان العارض
لا يوجب السك كما في احرازه على طاهره والسك حسب حوصا لا يحتمل في عارض الخمر
وبما بسطهما فمما يكون الما مطهرا باستصحاب الحال الما كان طاهرا قبل وهما عارض
حما الصرور فبما طاهرا فبما كان على ما كان اما الا ان هما ما كان باسما على حاله قبل
العارض سابق حاسب الما وحاب القاب وليس احد منهما يلو في الآخر فوجه السك بهما قبل
في استعمال الما ترك العمل بالاحصاء وجه آخر لانه ان كان عرسا فقد يحسن العوضا اما على
القول بان السك في الظهور به فظاهر واما على القول بالمرحوح من ان السك في كونه طاهرا بالخواب
ان العوضا طاهر معناه فلا يحسن بالسك والحذب ما يبي معناه ولا يرول بالسك فيجب صم السك الى
كدى معراج الذراعه وعروى السكاي ولم يعارض الخمران في سور الخمر اد قوله صلى الله عليه وسلم
المز سيع لا يصح غساة السور فاما اه ثم احلف مسامحا فعمل السك في طهارته وفسل في
ظهوره به وقيل فمما جعلا والاصح انه في ظهوره به وهو قول الجمهور كذا في السكاي هذا مع انها يبي
انه على طاهر الزوايه لا يحسن النوب والبدن الما ولا يرفع الحذب فلهذا قال في كسب الامرار
شرح اصول خراف الاسلام ان الاحصاف لمعنى لان من قال السك في ظهوره به لا في طهارته اراد ان
الظاهر لا يحسن به ووجه الجمع بينه وبين الزوايه لان السك في طهارته سك اصل لان السك في
ظهوره به اعاسا من السك في طهارته لعارض الادله في طهارته وبما عاه اه وهذا التمرر علم
صعبا استدله به في الهدايه لقول من قال السك في ظهوره به ما يلو وحده الما المطلق لا يحسن عليه
عسل راسه فان وجوب غسله اعاسا من بعض الحجاسه والما بالسك وبما فلا يستحسن الراس بالسك
ولا يحسن علم اصابعه ما في ماضي فاصحان هر يعا على كون السك في طهارته انه لو وقع في الما
الفضل افسد لانه لا افساد بالسك وفي المحظوهر يعا على السك في ظهوره به انه لو وقع في الما عور
النصونه مائ يعل عليه لانه طاهر عر طهوره وكذا في المسجل عند اه وكان الوجه ان يقول مائ
سوا لما علمه به من له الصافي وقد قد مساحكم عرفه واما السك فاحراز في الهدايه انه طاهر ولا يلو كل
ومحبه في مسه المصلى وبه يدفع مائ الهائه ان لم يرحه احد وعى للردى انه يعبره العكس
الفاحين ومحبه الخمر يبي ومحبه بعضهم انه يحسن عاهه وفي المحظوهر يحسن في طاهر الزوايه
رمضى القول بظهاره القول بعل كاه وسر به يدل عليه ما في المتوسط قبل تحميد فبظهار بول
ما يلو كل لجه ولم يلو بظهار رويه قال فالبظهار بوله لا يحسن به ولو بظهار رويه لا يحسن
اكا واحدا لقولها اه فان طاهر ان الطاهر والخل ملارمان يلزم من القول باحدهما القول
بالآخر من المساح من قال يحسنه سور الجار دون الا ان لان الجار يحسن به سم القول وفي البداع
وهذا عرسه بد لانه مرمو هو لا يعل وجوده فلا يورق الى الالب وقال فاصحان والاصح انه
لا يورق سبعا ولما نسب الحكم في الجار يبي البعل لانه من سبها فكون عرسه قال الى باني هذا اكا
امعا ما فظاهر لان الام هي العسر في الحكم وان كاهم فرافعه اسكال لماد كرا ما ان لا يلام الارى

ان الدب نور على سا فويلد ساجل اكا ويحرق في الاصحه فكان ينبغي ان يكون ما كولا
 عندهما وظاهرا في حقه اعسار الادم وفي العانه ادارا الجار على الزمكه لا تكثر لحم العسل
 المولود مع عاهد ينفذ في هذا لا يفسد سور مسكوكا اه والزمكه هي الفرس وهي العرويه مسند
 للنسل كندى المغرب وعكس الجواب عن الاسكال بان الله لما كان مولودا في الجار والفرس صار
 سور كدور من احبوا سور الجار صار مسكوكا كذا في معراج الدراره وعبر ود كر سكين في
 شرح الكتاب سوالا فقال فان فلبس من ذهب فوال الولد مع الادم في الخل والخرمه فلب ذلك ادا لم
 ناعب سم نالاب اما ادا عاب سمه فلا اه ومنه سقا ايضا اسكال الزمكه كما لا يخفى وقال حال الدرس
 الزاري سارج الكتاب فقال او نعمه نعل يوكل بالاجماع وهو المولود في جاز وحسي وهو نعل
 لا يوكل بالاجماع وهو المولود في انان اهلى ويخل ونعل يوكل عندهما وهو المولود في خل وانان
 جاز وحسي ونعل ينبغي ان يوكل عندهما وهو المولود من مكة وجاز اهلى اه وفي السوارل لا يخل
 سرب من سرب منه الجار وقال ان ما لا ناس في حاله فله ان يوالب هذا خلاف قول الصحاح ولو اجد
 انسان بهذا القول ارجو ان لا يكون به ناس را احاط ان لا سرب كندى في مع الصدور وهو في المحيط
 على كون سور الجار مسكوكا كما لا يخفى سور الجار مطع الرحه ولا يخل للارواح لانه سكر
 فيه فان كان طاهر افر رحه وان كان عسالا مكن طهرا فله الرحه فاذا احسن اعطى باحاطا
 ولا يخل لغير احباطا اه (قوله نوصاه وعمن ان قصدا) اي نوصاه سورهما ومن ان لم يحسبا
 مطلقا يعني يجمع بينهما وانما اذا لم يجمع ان لا يخلوا الصل الواحد عهده ان لم يجمع في حاله واحد
 حتى لو نوصاه سور الجار وصلى في محاب وبهم وصلى لب الصلا انصار لانه جمع بين الوصوه والسم
 في سى صا واحد وهو الصلح كندى في صاوى فاصحان فاذا ان فيها احدا في وفي الجامع الصغر
 للمحور في وعن نصر من عني في رجل لم يخل الاسور الجار فاله في ذلك السور حسي نصر عاذا الماء
 من يسم بعرص قوله هذا على العلم الصغار فقال هو قول لا يرد كرمحي يواد الصلاه لو نوصاه
 سور الجار وبهم ما صابنا نطقا لو نوصاه حسي ذهب لنا ومع سور الجار فعله اعاد السم
 وليس عليه اعاده الوصو سور الجار لانه اذا كان طهرا فله نوصاه وان كان نجسا فليس عليه
 الوصو لاني المراتب الاولى والى الثاني كندى في الهياه وفي الخلاصه ولو سم وصلى في راي سور الجار
 بزمه اباد السم والصل لانه يحمل ان سور الجار كان طهورا اه فان فعل هذا الترتيب تسليم
 اداء الصل بغير طهار في احدى المراتب لا يخله وهو سلم لم يكفر لانه الى الاستصحاب بالذي
 قد بين ان لا يجوز وجب الجمع في اداء واحد فلهذا لا فيما ادى بغير طهاره يمين فيما اذا كان ادا
 بظواهره في وجهه فلا لاتصا الاستصحاب لانه عمل بالمرع من وجهه وهما كذلك لان كل واحد
 من السور والرباط يظهر وجهه دون وجهه فلو كان الاداء بغير طهار في كل وجهه فلا يلزم منه
 الكفر كذا على حسي بعد الصلاه واعلمه لا يجوز صلاه ولا تكفر لكان الاحلاف وهذا أولى بخلاف
 ما لوصل بعد البول كذا في معراج الدراره (قوله وانما سم صرح) اي في المذكورين وهما الوصوه
 والسم ما يابا به خارج لو نوصاه من هم خارجا لا يعاق وان عكس خارجا لا يخل لانه لا يجوز المصير
 الى السم مع وجود ماء هو واجب الاستعمال فصار كل الماء الطاهر والماء الاصح ان الماء ان كان
 طهورا فلا معنى للسم به من راي وان لم يكن طهورا فلهذا هو السم بغير ماء ووجود هذا
 الماء وعدمه يبره واحد وانما يجمع بينهما لسم العلم بالظهور من معاصف كالاحباط في الجمع
 دون الربط وكذا الاحلاف في الاعمال به فعصا لا يسترط به منه حله لكان الاصل

نوصاه وعمن ان قصدا

واذا لم يصح

(قوله ود كر سكين في

شرح الكتاب الخ) هل

في البراهون لو صرح ما فله

مسكن لخرم كل الدب

الذي ولده لسا لعلسه

سبه الاب ود صرا به حلال

وما في المعراج بعد ان

الاعسار لازم بموج الظاهر

ان حوازل الاكل تسليم

طهار السور

(قوله فعلى المسح الذي هو خلاف الأصل) بيانه ان فعل المسح كان الاصل في الاسماء اللاحقة فلو جعلنا المسح ماسرا لزم تكرار المسح لان المخاطر تكون ماسحا ماسحا فلو جعلنا المخاطر ماسرا لزم الانسح واحد لان المسح لا يلاها الا ماسحا ماسحا (١٣٦) ماسح والاصل عدم التكرار وفي هذا كلام مدسوطي حواشي على شرح المشار

(قوله لكن ذكر الامام حلال الدين الخ) اعول وعلة حري صدر السرعه في المسح وفي غير في المحن من الامام انه لا بد من السؤال عن مساهم لعمل نقصا ان لم يغير السؤال وعبار صدر السرعه هكذا اذا اخرج تطهار الماء وعلمه فالتطهار وان كان بماء لبيكه عمل المعروف باليد ليس فاسل فان من وجد دليله كان كالاسات وان لم يكن فالجاسه اولى

خلاف سند البحر

وقال في الوصيح هذا نظر النبي الذي يحمل معرفه باليد ليس وعمل سائر على العلم الاصل لان تطهار الماء قد يترك تطاهر الخال وقد يترك عابا بان فعل الاما عا السبا او الماء الخاري وبلا واحدما ولم يبق عنه اصلا ولم يلاقي نحن فاذا اخرج واحد منجاسه الماء والآثر تطاره فان عمل تطاهر الخال فاحتمار الجاسه اولى وان عمل باليد ليس

بعدم الوضوء والاعتساف به عندما وفي الخلاصه اجعلوا في السه في الوضوء لسور الجار والاحوط ان موسى اه في تنبيه في لاب سائل الاولى ما دعيا لواجب عند بان هذا التامد بعد المحرم واخرج عند آخره في السه فاه لا على كالا السه فاه دعيا لواجب عند بان هذا التامد بعد المحرم تطاره فاه حكم تطاره الداله ماد كرمحي كتاب الاستحسان كانه في انوسم لواجب عند غسل طعام وآخر شربه فاه حكم عمله وحده السه لسان العرفي من اللاب فاه قد سبه والاصل فاه ان اتجرس اذا ناعرا صافطا ومنى ما كان ماسا قبل الخمر على ما كان في الماء قبل الخمر السات ماسا سر به وطهاره فلما ناعرا باليد ليس صافطا في ما كان من اللاحه والطهار وفي الطعام كدليل لان الاصل في الخمر في وجب العمل به اذ لو رجع حاتم الخمر لم ترحم احد المسارين بل امر رجع مع روك العمل بالاصل ولا يجوز رجع الخمره بالاحاطه لاسرا به ككتاب الخمر داخل من غير دليل قاطع بعارض اذله السرح في حبل الطعام وجرمه فوجب رجع الخمره لسلنا للمسح الذي هو خلاف الاصل وعملنا بالاحاطه الذي هو الاصل في امور الدين عند عدم المانع واماميه الحكم الاولى فاه لما صافط باليد ليس اما الباعرض نبي ما كان ماسا قبل الدرع والباب فاه حرمه الاكل لانه لا يمكن اكله باليد سر مرادالم منب السب المسح لوقوع الباعرض في سب اللاحه نبي حراما كما كان فظهر الفرق بين اللاب لكن ذكر الامام حلال الدين الخاري في حاشيه الهدايه بمصلا حسنا في مسله لما نسكن اليه النفس وعمل اليه الفل فعال فان فعل اذا اخرج عند سحاسه الماء وعمل آخر تطاره لم يصر الماء سكوكا مع وقوع الباعرض من الخمر من فلما ناعرا سر به لانه يمكن رجع احدهما فان الخمر من الطهار لو اسه في ذلك بان قال احب هذا الماء من النهر وسد قدم هذا الماء ولم يحاط ميا صلا رجعنا لانه بالاصل وان نبي حرم على الاستصحاب وقال كان طاهرا فسي كذلك رجعنا حرم الجاسه لانه اخرج عن محرم وساهد وانه راجع على الاستصحاب اه والتي طهره لانه يحمل كلام المساح على ما اذا لم يكن مسندا احبار فادالم من عمل بالاصل وهو الطهار وان من فالمر لهذا الفصل (قوله خلاف سند البحر) نعم ان قدما مطلقا لم يحد لا يند العرفه واصل الجمع بمعنى من السهم وقد كرهه للسبه اما لانه محذور الوضوء نعم على راي اولنا ونحدا لما اوجب الجمع صار عند مسكوكا فاه سواه سور الجار كدافل لكن لا يخفى ضعف الثاني لان المصنف جعله مخالف لسور الجار ثم اعلم ان الكلام ههنا في بلاء مواضع الاولى في سهر الثاني وفيه الثالث حكمه اما الاول فهو ان يلقي في الماء بمرات فصرر فاسئل على الا صا حواسر مسكروا مطوح واعا فلما حاولا لانه لو نوصاه قبل خروج الخال من عور ولا خلاف واعا فلما عسر مسكروا لو كان سكرنا ليجوز الوضوء به لاحلاف لانه حرام واعا فلما سطر مطوح لانه لو طبع فاصحح ا به لوصاه اذ النار قد عر به حاولا كان او مسندا كطوحا افلا كذا في المسوط والمخط نعم بالاحلاف من البلاء وهو الا لى عند ما من الماء نصير مقبدا فاطيح اذالم بتعبه الماله في السط موه به يظهره مما صحح في القدر والمز بداه عور الوضوء به بعد ما طبع وقد كرر ما في ان اصحاب الهدايه وقع منه ناصف فانه كره ان النار اذا عر به عور الوضوء به عند ان في حقه طوار

كان من الاسباب اه (قوله فادالم من العمل بالاصل) في العمل بالاصل اولى وقال الاولى العمل بالاصل سره او العمل مسندا والطرف حرم والماله على كل جواب الشرط على صدر الماء (قوله وان من فالمر لهذا الفصل) لا يخفى ان التفصيل الساس هو ان بين دليل الطهار واحد وان لم يكن فعدم احبار الجاسه فاه في قوله وان من فالمر لهذا الفصل مامل

٧ (دولة عبد الله بن مسعود) هو ما رواه ابو ارفع واسم الفم عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب دابة له
 ثم قال لهم بعد ان لم يكن في قلبه فقال ادركوا كبره فقام ابن مسعود وادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم مع نفسه فقال عبد الله بن مسعود
 حتى ما نكح حوا رسول الله صلى الله عليه وسلم حولى خطا وقال لا يخرج من هذا الخط فابان حتى سمعته لم يبق الى يوم الله
 ثم ذهب يدعو الحسن الى الاسلام وبقرا القرآن عليهم حتى طلع فجر فقال لي هل تعلم ما اوصاه فقال لا لا بدد البحر في ادراكه فقال
 صلى الله عليه وسلم غير طمسه وما طهور فوصاه صلى العجر ووجهه قولاني يوسف وهو قول الساقى العمل بانه السم فاما ما فعل
 الدمار بعد علمه الما الخاق الى الرباب بعد ان لم يسم ما فلما فكون الخدب من دواها لكونها اقوى من هذا الخدب وامتد وما
 ما الاها بدمه ولله الحن كاتب فكم فان دمل سم السم الكف لا يجوز عبد الساقى فكيف سمع من الاول بانه مسح بانه السم
 احسب ان ذلك حوايا في يوسف حاصه والمسير بينهما هو العمل بانه السم وبعد مجمع جمع منهما لان الخدب اضطرنا لان
 مدار على اني ريدوني عمرو بن الحرف وانور بذلك وهو لا يعد الفعل ولا يروى عن اني عند من عبد الله بن مسعود انه فعل هل
 كان الاول مع الذي صلى الله عليه وسلم لله الحن فقال لو كان في مع النبي (١٣٧) صلى الله عليه وسلم لله الحن لكان غرا

عظما ومقتضاه ولعمري
 بعد فاسكر كون اسه
 مع الذي صلى الله عليه وسلم
 ولو كان لما حق على اس
 وفي النارج حله بانه سم
 احملوا في اندساح هذا
 الخدب خطاه النارج
 فقال بعضهم سمح ذلك
 بانه السم وقال بعضهم
 لم يمسح فمحب احسبا
 فلما لله الحن كاتب غير
 واحد يعني ما كبر
 قال في التفسير ان الحن
 انما رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دفعه في فحور
 ان يكون الدوا لانه
 في الدماء بعد ان السم قد

مر به وقد كثر في محب الما به لا يجوز الوصو عاتيه بالفتح اه ولا في درب الخلاف في حد
 المسبه لان احاديث الصحيح بنى عنه فكان في راسان ويحمل ان يكون مراد صاحب الحديث
 نقل الرواية في الوصو بن فلما من حسب امكن الوصو واما ما رواه في انه لا يجوز الوصو بها عند
 عنه العلماء وهو الصحيح لان حوا الوصو سند البحر باب عتارف الناس بالخدب وطه لا يجوز
 عند القدر على الما الخاق فلا يمس عليه غير كذا في بانه انسان واما الثاني فانه لو سمعه كل وقت
 يجوز السم في يجوز الوصو به والاول كذا في راجح الرواية واما الثالث فانه في روات عن اني
 سمع الاول وهو قوله الاول بانه وصاه حوا من سم السم الى اسحما والنايه على الجمع به
 وبن السم كذا في الجار به قال محمد واحسن في بانه انسان ووجهه والنايه بانه سم ولا وصاه
 وهو قوله الآخر وقد رجع اليه وهو الصحيح به قال ابو يوسف والساقى ومالك والشافعي كذا في الما
 واحسنه البخاري وحكي عن اني طاهره ابا ناس انه قال انما احسنه حوا في حسمه لا احسن
 الاصل به من الوصو به اذا كان العتله لا يجوز قال بن سم ولا وصاه وسئل عن اذا كان
 الما والحد حوا قال جمع بينهما ولا في من اذا كانت العتله لهما فقال وصاه ولا سمع والجله
 فانه ذهب الصحيح البخاري ليعتد به حوا عند الحوا وانه لا يثبت ذلك حوا الى الاستعمال
 بن مسعود انه قال في الحوا بن قوله عليه السلام لله الحن ما في ادانك قال بن مسعود هل سمع
 طمسه ما طهور اسرحه بن اودود والردى ما به لان في الما بن سم فموضع وان احسن
 عنه شاذ كذا في النارج وغيره وعلى بن مسعود سمع ما به اسم لما حوا في الما

(١٨ - (البحر الزاقي) - اول)
 ضروري عند الحديث به قال الوصو سند البحر وروى عن عبد الله بن مسعود انه كان يجوز الوصو سند البحر عند
 عدم الماء وروى عن عمر بن عبد الله بن عباس انه قال في الوصو سند البحر وروى عن بن طريف عن حماد انه كان يجوز الوصو سند البحر سند عدم
 الما وهم كذا في القوي فكون في طمسه مع ولابه وعنه راد على الكتاب فانه لو سمعه ان اسند كون عبد الله بن مسعود رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لله الحن فبني اليه ما كفي الاعمال على وهو رواه هذا الكثر في الصحابه وقوله انور بن محمود فلما لا هو
 بن كذا في الناصي وكان معروفا وقال بن مسعود سمع البخاري باب كون عبد الله بن مسعود الذي عليه السلام ما في عسرو حوا وروى
 قول ابنه انه لم يكن ما في بن مسعود الخط والحدود لكان داخل الخط والحدود على انه كان مع ما روى ان ابن مسعود راي قوما
 له وبن الكوفه فقال ما سمعوا اسمهم الحن الذين راىهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لله الحن بن هواء كذا في بن مسعود سمع
 الاصل والخامع الصغر للحد بن كذا في التباهي والنايه اه فرائد
 ٧ هذه السله عما في نوح بن مسعود البحر المكة وسمعه حوا سمع السج ولكن لم يرد في الحوا سمع الحوا فاسماها مع الدماء
 عليها ما في النعمه اه

(قوله زهدا نصف الامام الطحاوي الخ) قال العلامة روح اهدى في حواشي الدرر دس كل كلام الطحاوي اقول حاسا م حاسا م حاسا م
ملا اصل له قبل له اصل اصل عند فاحذ بسا الله الله صحيح وان كان بالنسبة

الى غير صعبا فله في
هذا الباب راي المحدث
لا راي غير وفوله لاصل
له مردد لانه مسعر مانه
موضوع وليس كذلك
لان غايه ما فصل فيه انه
صعب وهو غير الموضوع
على ان الحسن والصحة
والصعب باعتبار السد طبا
على الصحيح اما في الواقع
فصور صعب الصحيح وصح
الصعب فلا تقطع لصحة
صحيح ولا ضعف ضعف
لاحتمال ان يكون الواقع

باب السهم

نسب لمند مبدع من ما
خلافة مع ان الحديث الواحد
قد يكون صحيحا شديدا
الضعف منه ما عند آخر
ودار على اجتهاد المحدث
فاذا سفي على حديث حكما
سحب على من فله ان
باحثا في القول ولا يفتي
الى قول من سفي عند
وكي في كتب الفقه من
الاجتهاد على ذلك على
ان يتكلم في الحديث
المذكور كالدرا فطلي اهم
الخرج والصحيح سند
قوله ما لم يسر فلو لا سفي
رجوع الامام عنه لافضا
وحوب الضرر منه عند
عدم لما فان ذلك حسب

وعلى هذا مسمى جماعة من المباحين فاذ اعلم عدم حوز الوصو نه علم عدم حوار العمل به واحتملوا
سفي قول من يحوز الوصو نه في حوار العمل به فصح في المتوسط حوار وصح في المقصد عنه رلا فائد
في الصحيحين بعد ان كان المذهب عدم الحراز نه في الحديث لان المحدث اذ ارجع عن قول لا يحوز
الاجتهاد كما صرح نه في الوسيع وسرط السنة على قول من يحوز الوصو نه ولا ينبغي ان يسور الجار
مقدم عليه على المذهب وعلى القول الاول بعدم العقد وعند محمد مجمع بينهما مع السهم اذ سرح في
الاصلا بالسهم م حيد فهو كالمقدم على المذهب وعلى الاول منه لها وعند محمد مسمى فيها وعندنا
بالوصو نه كالمؤيد وسور حاز فانه مسمى وحدها بما لها في دارا عا ر الوافي اصل الكتاب
لشرح ما ان المراد ان العقد يحلف لسور الجار حسب لا يحوز الوصو نه اصلا لسور ما في الكتاب
هو العقد زهدا نصف الامام الطحاوي ناصر المذهب حسب قال مذهب السنة في حقه اول اعطاء
على حد سفي مسعود لاصل له اه والله سبحانه وتعالى اعلم
باب السهم

الباب له النوع وعرفا نوع من المسائل اسمع لها كتاب ولست بسفي السهم له مطلق القصد
بحرف الخج فانه القصد الى معظم سوا هذما كسر واصطلاحا على ما في سروح المذهب القصد الى
الصعد الطاهرا طهر وعلى ما في البداه وعسر استعمال الصعد في عضو من مسمى على قصد
الطاهر لسرابط محضر موهوب الاول بان الصعد سوط لاركي والناي بانه لا سوط استعمال حاز من
الارض حتى عروا فخر لا ملس فالحق انه اسم لسح الوجه والدين على الصعد الطاهر والصعد سوط
لانه لا سفي ولاركي وسوط وحكم وسبب مسروعه وسبب وجوب ركسه ودليل امار كنه فسأنا
الاول صر من صر به لا رجه وصر به للدين الى الرفعة والناي في اسند اب العفو من وفي الاول كلام
يذكر ان سفي الله تعالى واما سراطا اعني سراط حوار فسفي في الكتاب مصله واما حكمه
فاستحاجا لعل لانه واما سبب مسروعه فمواقع لعاب مسمى انه عفا عرو بين المصطفى هي
عرو المرئع وهو ما ساحة قد يدين مكر ولدس لما اصلب عدها فعب عليه السلام في طله
خاتب الصدا رئيس مسمما فاعلنا ابو كرو مسمى انه سفي على غايه رول حسب رسول الله صلى الله
سليه وسلم والسلمين على عريما فرب الله السهم خا اسند في الخبر حقل رول ما كبر تركسكم
ما آلا في تكرروا العجاري سلم رول الفرطى رب الآله في عند الرحمن عوف اصابه حانه وهو
مراض فرب الله في السهم وفيل عند ذلك واما سبب رجوه فمها وسبب حارب اصله السهم اما
كفسه فسفي واما دليله في الكتاب في آسن في سور النساء والمائدة وهما مبدئان ومن الله
فاحاذب ميا ماروا السجاري سلم عن عثمان م سرفا لعيسى رسول الله صلى الله عليه وسلم في
ساحة فاحذب فلم احذبا فمرو عبي الصعد كما جمع البداه وفي روايه فمعبك م اسف السفي
صلى الله عليه وسلم قد كرت ذلك له فقال اعما كان كليل ان رول يدين لك فكذا م صر بده
الارض م نه واحد م مسح السبال على الثمن وظاهر كفه ووجه م اعلم ان السهم انكي مسروعا
لصهره الآله واعما م رجوه لنا والرجوه م من حسب الآله حكا كفي بالضعف الذي و
ملوب وفي محله سراطا اعما الوصو كذا في المسمى (قوله نه عم لمند ملاعن ماء) اي يدم

كان الحديث باسما فاستدركه عنه فله امر طهر للجهنم من النار الى دليل الاتري ان السابق
رجه الله رجوع عن ذهب مسفل بعد تدبوره وعانه ما مال هاهنا طهر له ان آله السهم مباح عن لاه الحن فهي باسحله اه لاجبا
باب السهم (قوله على الحد الطاهر) كان عليه ان ول المظهر كما سببه عليه نفسه عند قول المصنف لظاهر من حسن الارض

(قوله واذا تصف الامام الطحاوي الخ) قال العلامة بنوح أفندي حواشي الدرر بعد نقل كلام الطحاوي اقول حسنا حسنا حسنا حسنا حسنا
 مالا اصل له بل اصله اصل عبد الخلد بن النسيم المحقق وان كان النسيم

وعلى هذا معنى جازع من المباحين فاداعلم عدم حوار الوصو به علم عدم حوار العسل به واحتملوا
 على قول من غير الوصو به في حوار العسل به فصحيح في المذنب حوار صحيح في المذنب عدمه ولا فائدة
 في الصحيحين بعد ان كان المذهب عدم الحوار به في الحديث لان المحقق اذا رجع عن قول لا حور
 الاخذ به كما صرح به في التوسيع وصرط السهله على قول من غير الوصو به ولا يخفى ان سور الجار
 مقدم عليه على المذهب وعلى القول الاول بعدم النسيب وعند محمد بن جعفر النعمان والاسم واداسرعي
 اصلا بالنسيب محمد بن وحيد فهو كالمدوم على المذهب وعلى الاول بطلها وعند محمد بن جعفر النعمان والاسم
 بالوصو به كالأول وحيد سور جار فانه يصح وعندها به بالاقا ولولا غبار الواق اصل الكتاب
 لصرحه بان المراد ان النسيب محال لسور الجار حب لا يحور الوصو به اصلا لضعف ما في الكتاب
 هو القصد ولهذا تصف الامام الطحاوي ناصر المذهب حسب قال ما ذهب اليه بنو حنفية ولا اعتبارا
 على حدس ابن مس ودلاصل له انه والله سبحانه وتعالى اعلم

باب السهم

الباب له النوع وعرفا نوع من المسا اسعمل عليها كمناب ونسب ونسب السهم له مطلق القصد
 بخلاف الخج فانه القصد الى معظمه وسواء هما كسرت واصطلاحا على ما في سروح الهداية القصد الى
 القصد الطاهر لا ظاهر وعلى ما في التذامع وغير استعمال القصد في عصور مخصوصين على قصد
 الظاهر سراط مخصوصه ويرى الاول بان القصد سراط لا ركن والباقي بانه لا سراط استعمال من
 الارض حتى يحور بالخر الامس الخ في ايه امم لمسح الوجه والدين على القصد الطاهر والقصد سراط
 لانه الله يركن في روط وحكم ونسب مسرعه ونسب وجوب وكيفية وذلك اماركه فسان
 الاول صرنا صرنا بالوجه صرنا بالنسب الى المرفعين والباقي اسند اب العصور وفي الاول كلام
 به ذكر ان سا الله تعالى واما سراط اعني سراط حوار فسان في الكتاب مقصده واما حكمه
 فاسنادها بالاحمل الاله واما نسب مسرعه فموقع لما نسبته على الله تعالى عرو بن المصطفى هي
 عرو المربوع وهو ما ساجه فدينه من مكه ولله من لم اصلب عنها فمع عليه السلام في طلبة
 جانب الفلاس ليس معهم ما فاعلوا انو كرو صهي الله سبحانه على عانه وقال حديث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والمسلم على سراطا فربا آية السهم في اسند الحضر جعل قول ما كبر ترككم
 ما آلى في تكرروا النجاري وسلم وقال الفرط في ركب الآتي في عند ازجن عوف اصابه حبه وهو
 من نص فرج من في السهم وفصل عند ذلك واما نسب وحوه فموقع لما نسبته على الله تعالى عرو بن المصطفى هي
 كعبه فسان في واما دليله في الكتاب في آيات في سور النسا والمائد وهما من نسا ومن السه
 فاحاد منها ماروا النجاري في رسائل عن عمار بن ياسر قال عني رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 حاحه فاحاد فلم احدا لما فمرع في القصد كما مرع الله الله وفي روايه فمعكم م انب النبي
 صلى الله عليه وسلم وقد كذب ذلك فقال اعما كان كعبك ان يكون نسيبك هكذا ام صرنا به
 الارض صرنا به واحد ثم مسح النسا على اليمن وظاهر كعبه ووجهه ثم اعلم ان السهم لم يكن مروا
 لعرو هداية واعباس عرو حبه لها والرحمة فقه من حسب الآله حسب كعبتي القصد الذي
 لوب وفي محله سطر اعما الوصو كنباني المسقى (قوله بنو حنفية لا ملاعن ما) اي بنو

الى غير صعبا فانه في
 هذا الباب رأى المحقق
 لا رأى غير وقوله لا اصل
 له مردود لانه مسرعه
 موضوع وليس كذلك
 لان عانه ما قبل فانه
 صعب وهو غير الموضوع
 على ان الحسن والصحة
 والصفه باعتبار الاله
 على الصحيح انما الواقع
 فهو صعب الصحيح وهو
 الصعب فلا تقطع نصه
 صحيح ولا صعب صعب
 لاحتمال ان تكرر الواقع

باب السهم

بنو حنفية لا ملاعن ما
 خلا فمع ان الحديث الواحد
 قد يكون صحيحا عند
 اسنن في اعتمد آخر
 ودار على احاد الجهد
 فادى على حديث حكما
 بحسب على ن ولد ان
 باخذ بالاقول ولا يذهب
 الى قول من ضعفه بعد
 ولم في كتب القصة من
 الاذ يحتاج لذلك على
 ان ينسب في الحديث
 المذكور كالتأويل في اهم
 الخرج والصحيح عدم
 قوله ما لم يقصر فلو لا
 رجوع الامام عنه لا فناء
 وجوب الوصو منه عند
 عدم الما فان باب حسب

كان الحديث ما نسبته رجوعه عنه فله سراط الجهد في النظر الى الدليل لا يرى الساقى
 رجوعه عنه رجوع عن مذهب سمرقند بنو حنفية ما هال هاله الطاهر لان آية السهم مباح عن ليله الخ فهي باسجد له لعلها
 بنو حنفية السهم (قوله على القصد الطاهر) كان علمه ان قول الظاهر كما نسبته عليه نفسه عند قول المصنف بظاهر من حسن الارض

ابن السامى طوله اربعة وعشرون اصعاً وعرض كل اصع سب حبات - برماضه طهر الطلح اه - فلب لكن نادعا من يابده
عبار الى اى نافله النوصى (١٤) سطر طهر سب حباته القراع وكذا ما من عن ابن الهيثم بامل (فوله ن كان فى كاه)

قال فى الدنيا ومن هى السر
الرفى عسا روى بوى به
ن العوص (فوله كاهله
فى المحمد) عاز به على ما
الترجاء واما اذا وجد
احد اوصيه فهدا على
وجهين الاول ان يكون الذى
نوصيه حرا فى هذا الوجه قال
ابو حنيفة رحمه الله بحره
النعم وفالا بحره الباقى اذا
كان الذى نوصيه مملوكا
بان كان عبدا او مملوكا
ان على فوله لا يحور له
النعم واما على قول انى
حسبه رحمه الله فهدا على
المسايح والصحيح انه لا
يحور له النعم وكرى الوجه
الاول فى فوارى الخمس
اولرس

نوصيه رحمه الله عن عمر
نصفه عن الوصو قال يحور
له النعم وان كان عبدا
نوصيه ثم قال فى النحر
قال الفضل هو الصحيح
ن مدهه فان من اصله
ان لا يعبر المكتف فادرا
نادر غير (فوله لا يعبر
عليه ذاب عنه) قد فى
الخلاصه ما اذا كان المعنى
حرا ثم الفرق بين النحر
والمالوكه فمما ساقى وذكره
ان كان معه احد فعنه على
انه عمال لما ان كان المعنى
حرا واحدا حازه له النعم

وعند هما لا يحور فان كان المعنى مملوكا كالحصا المسايح فهدا على قوله فى حسبه رحمه الله (والصحيح انه لا يحور كما مر) والحق
فاب و منهم ن هذا ان قوله لا يعبر فادرا نادر غيره لراد النحر عن الخادم وكانه لو حو به على الخادم اعبر فادرا ن كائى فى النحر بابل

(قوله والفرق بين الروح والمألول الخ) لا يخفى الى الفرق على ظاهر المدعى لانه لا يحوز له السم اذا وادار له او اذول (قوله) والظاهر عدم الحوار اذا كان قسلا الخ) هل في الخبر وكلامه يعنى ان التسلسل بين الليل والكبر ما زاد عليه وندى ان يفسد بذلك اذ لا يمانى الجسد ولا يتم الاستحجار حال رجوعه الى اذول كبر من اخر الليل اه اقول وهذا الذى استظهره سارح المسه العلامه ان ارجح احكاما معمله كقوله ما الوضو اذا كان مانعا ولا يوجد حاشا (قوله نعم سوا كان الخ) لا في حقه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد مره وامر علمهم عمرو (١٤١) العاص وكان ذلك في عرو داب السلسل فلما رجعوا

سكروا ساسا من جملها امهم فأتوا صلى ما هو حب وقد كثر لى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله احبب في ليله نارد حب على نصى اهل الـ لواء سلب وه كرب ما قال الله تعالى ولا تسألوا عنكم ان الله كان لكم رحما فسمعت ويطلب من فقال لهم رسول الله الا

او رد

روى صاحبكم كيف نظر لنفسه ولكم ولم يصره بالاعاده ولم يفسر انه كان في مدار او صر وعان بقله عامه وهو خوف المذكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم اصوب ربه والحكم معمم بعموم العمله اه حاشه (قوله) وحوار للحدث قول (نص المسامح) قال الزملى اى حوار السم عند خوف الرد له قول نص

والخج والخراف وهم معروف فالحاصل ان عند لا صير المكلف قادرا على غير لان الانسان اذا بعد فادرا اذا احسن حاله العقل ان اراد وهذا لا يحصى بقدر عمر وطولها اذا قبل الان المال والطافه لانه لا يدر ما الخج وكذا من رجب عليه الكفار وهو مقدم قبل الانسان المال لما قبله وعندهما سلب العذر ما له العذر ان آله العبر صارت كآلهما لانه وكان حكام الدين رجه الله بخار و هذا الفرق على ظاهر المدعى من مسئله السم ومن المرفص اذا لم يغير على الصل ومعه قوم لو اسعاف من في الافاقه والسب حازه الصلا فعند انه يحس على المرفص راد الودح في صامه ولا ملحصر راد الودح في الوصر اه على الجسد من ظاهر انه لم يكن له اجر لكن معه ما ساسر به احيرا لا يجره السم في الاخر او كبر فاعه ولا وعنده ن المال من المرفص ما ساسر به احيرا والفرق بين الرود والمألول ان المكفر حه اذ امر صلا يحس عليه ان يوصوا ان سعادتها وفي العبد والخار به يحس عليه ان لم يمتنع الوضو كذا في الخلاصه يعنى ان التسلسل كان عليه تعاهد العبد في مره كان على عبد ان تعاهده في مره والزوج لم يكن عليه ان سعادتها في مره صلا فاعه على مال الصلا لا يحس عليه اذ امر صلا فاعه فادرا ان فعلها في المشي من نص اذ لم تكن عند احد نوصه الا باحواله السم عند اني حشصول الاخر او كبر وقال لا نسلم اذا كان الاخر رجع درهم اه والظاهر عدم الحوار اذا كان قسلا اذا كان كسرا لم يعرف من مسئله سراسا اذا وادار من الليل على ما ينسب ان الله تعالى ويقول لاهل مالك واحد والساقى في الاصح كجمله الوضو لا يطلق قوله تعالى ان كنتم مرضى والمرا من الوضو في الآيه المنسره قال العلامه الكردى العا في وله تعالى في عذوا العطف في السرط وفي مجموع الخوات السرط وفي فاحوا الفسر السم وهذا اذا وادار نص على السم اما اذا لم يغير عليه اصار لاعدته ن سعيه به فانه لا صلى عند هما قال السج الامام ابو بكر راب في السامع الصبر كسرى ان معطوخ الدين والرحلى اذا كان توجهه حراجه صلى امر طهار ولا نسلم ولا نعد وهذا هو الاصح كذا في فواى الطهر به ذكر مسكن وسأنى نعم الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله او رد) اى ان حاف الحب او الخج ان اسئل او يوصا ان يغير الرد او عزمه سوا كان خارج المصراوفه وعندهما لا نسلم فح كذا في الكاى وحوار للمحدث قول نص المسامح والصحيح انه لا يحوز له السم كذا في فواى فاصحاح والخرافه صبرهما ذكر الله في السمعي ايه الا جاع على الاصح قال في فتح القدير وكانه والله اعلم لعدم اعتبار ذلك الخوف ساعلى ايه مجرد وهم اذ لا يحصى ذلك الوضو عا اه فاعلم ان حوار الحب عند اني سعيه سرط ما لا يدر على تسخين الماء ولا على اخر الحمام في المصرو لا عند

المسامح واحبار في الاسرار كما نص عليه في الخبر وافول بشكل على صحيح عدم الحوار مسئله المسامح الآس في بانه وهي حوار السم بعد معنى الله اذا ساق سقوط رجه ن الرد كما حقه المسامح كمال الدين الطهنا و احبار الخاى في شرح المسه وليس هو الا نعم المحدث خوفا على عضو حسنه احبار قول نص المسامح وقد ظهر بقوله كانه والله تعالى اعلم لعدم اعتبار ذلك الخج ايه لا يحصى او عاب على القن بخوارى فادرك لان سعيه مدفوع عا بالنص السرط ن ل اه ولكن ساقى في سعيه محله ضعف هذا الصحيح الذى تنله عن اى الطهنا وان ظاهر المتن ان الواحد قد خوف سقوط رجه ن الرد وهو المسامح لا السم وسئل ان ساء الله تعالى على ما ساء له باله باله قول الصريحه

نوامد فافهم ولا تكلمنا به كما فاد في السماع وسرح الخاف الصغر لما تصعدان فصار الاصل انه مسمى في
 على الاعاء - لوجود من الوحد لا مباح له الا هم اجاعا وفالا يجوز والسم لا يرد في الصغر وهذا حقيق
 المسامع فمهم من جعل الخلاف بينهم في هذا سماعا اختلاف زمان لا زمانا على ان اسرار الجاهل في
 زمانها وحده بعد الدخول فاد ان عمن الذين دخلتم بعلن بالسم في زمانه وله بعدد من سم من جعله
 زمانا على الخلاف في حوار السم لغير الواحد قبل الطلب من رفته اذا كان له رفته وفي هذا
 بعدد سمع زمانا من طلب الما الخاف من جمع اهل المصر اما داطلة مع فانه يجوز عند هذا القول
 قوله لانه لا مكلف للظاهر الما اذا ادفع رسله بالطلب والسررا وعندها بعد العذر بنص السم
 ولقد لم يحصل العلم بما اذ لم يكن من الما بان كان احده ممن وحل الخلفه على ذلك والاول
 اطلقوا حوال السم اذ ادال مما اطلعه بعض السامع من عدم حوار الهم في هذا الزمان بما على ان
 اسرار الجاهل بوحده الدخول فعمل بالسر بعد فم نظار كذا في فتح العذر ولا سلك في هذا فاما نظار
 لانه بعد لم ينادن السمع وهو في ادعى باحده فصلا عن رفته فعليه السنان ولا ينبغي ان مراد الخس
 في فتح الدبر من قوله ليس مع مال انه لا مال له عا به فاصح فبذلك لانه السرا بالنسبة اما اذا لم يكن
 مع مال له مال عا به فانه السرا بالنسبة كما اشار اليه صرح منه الصلي بعد الحق في المسمى
 بالعين للمحكمة احراز لادال ان علم انه بعد في نصف ميل لا بعد في السم وان لم ينادن له المسامع
 بنهم وصلي ما عد ولو صلي صلا اخرى وهو يد كرهه بعد اه (قوله او خوف سوا وسيع او
 عطش او قتل) يعني يجوز السم لحد الاستدلال الما معدوم في لصور اما اذا كان به
 وبين الما عدو او كما وسر عا في نفسه اذا ما لا نالها النفس في التملك حرام فمضى
 الخاف عن استعمال الما وسوا عا في نفسه او ماله كذا في العا به وفي المسمى ولو كان عند امانه
 عا في علمه ان ذهب الى الما بنهم وفي الوسع اذا عا في الما على سبيل ان كان عند فاس
 او عا في الما بنهم في احسن بان كان صاحب الدين عند الما وفي الخلاصه وفاد في فاصحان
 وغيرهما الاسرى في العدو اذا عا الكافر عن الوحد والصل بنهم وصلي بالاعاء فمضى
 وكذا لو لم بعد ان نوصاب حسنك او قتلك فانه صلي بنهم بعد كذا ونس لان طهار السم لم
 يظهر في سمع وحوب الاعاء وفي النفس وحل اراد ان وصا به انسان عن ان وصا به عدو
 بنى ان بنهم وصلي بنهم الصلا بعد الدابة لان هذا عدا حرا بن قبل العا به ونسقط فرض
 الوحد عا به ولم يسمع ان العدرا ان كان من قبل الله تعالى لا يحب الاعاء وان كان من قبل الله
 وحسب الاعاء سم مع الاحسلاف في الخوف من العدو هل هو من الله فمضى الاعاء او هو نسب
 الا من قتل الاعاء ذهب صاحب معراج الدرر الى الال ويذهب صاحب الهياه الى الثاني والذي
 يظهر رجح ما في الهياه لما هنا من مسئله مع السد عده بنهم بنهم الحسن والفضل فانه ليس
 فيه الا الخوف لا النعم الحسن وكذا ما هرا من قبلنا عن النعم بن كذا لا ينبغي لكن قد يقال لا يخالف بين
 ما في الهياه والدرر فانه ما في الهياه يجوز على ما اذا حصل رعد بن العدو سم الخوف فكان هذا
 بن قبل العا به وما في الدرر يجوز على ما اذا لم يحصل رعد بن العدو اصلا بن حصل خوف منه فكان
 هذا من قبل الله تعالى اذ لم يسمع بنهم وعندها دليل بان صاحب الدرر بعد كرسه الخوف في الاسرى بنادر
 الحرب نه بنهم ما ذكر في فتح العذر من ان صاحب الدرر بنهم على محاله ما في الهياه كذا لا ينبغي
 بنهم هذا را تالفا ما من امر حاص صرح بما فهمه فقال وعبر ان المراد بالخوف بن العدو والخوف
 الذي لم يسمع بنهم وعندها فاد رسله بنهم وذلك كما في الخوف بن السمع ولا يباس بان يكون مرادهم

اول ان كان المسح في
 الوحد فمما كما هو ظاهر
 كذا في الدرر بنهم وصلي
 ما كره بنهم السجود وان
 كان بنهم الوحد والصل
 انهم وصلي بالاعاء
 بنهم الصلا في الصور بن
 اذ اراد المانع كذا في
 حاسبه الدرر لانه نوح
 (قوله ولا عا الاعاء)
 وبه سم السري صلا في
 سرح نورا صاح (قوله)
 معراج الدرر الى الاول
 اي الى كونه بنهم الله
 اعلى (قوله صاحب الهياه
 الى الثاني) اي الى كونه
 بنهم العا به (قوله)

ار خوف عذر او سمع او
 عطش او داله

وعبر ان المراد بالخوف
 بنهم الخوف ولحق
 خوف العذر والسم ما هو
 ماله خوف الخوف والاسرار
 لكن بعدد والعدو
 بنهم الاعاء بنهم
 اذا كان حاسا بنهم
 لما ان العدو حرا بن قبل
 العا به وذلك لا يرد في
 اسقاط فرض الوحد كذا
 ذكر صاحب الهياه في
 النعم بنهم وكذا المحسوس
 بنهم والاسر والمقد
 سلا فالاني بنهم في الاما
 وفي منه المسلي لو صلي
 مالا بنهم عدو وسيع
 او مرض او طعن لا بعدد الاجام

(قوله وهذا كله وافق لمواعيدنا) اقول هو كذلك ولكن في السراجيه (١٤٣)

قال بعد ما مر على الخلاصة
قال السامعي الامام مفسر
الذي ان كان يساند معه
المفسر بل قد درهم بسم
واولس سنة ان مرسى
المفسر بل قاما اذا كان
البيان اول من وضعه
دروهم لا بسم كلكا في
الخلاصة فرأى في مرسى
بانه فان كان عند درهم
منع الصلا وان كان اول
المنطق كذا كذا اذ راب
دروهم ان ما ذكر عن
السامعي قد رتب الى الفوائد
له ولو وجدنا ما منع بل
رأوا من ان لو كان
بسمه ا كبر درهم
سكن الرجوع الى المفسر
المدحون في ما ورد
له في القرى في هذا
من السرا ان السرا
في كبر السرا مدله
ووصف السرا في خلاف
في خلاف ادلا المنديل
بسمه فان فيه آلاف مال
في خصوص ولا ضروره
بسمه لانه ح س بسم
في السرا الى بلده وهو
بسم ولا ريب في السرا
مدله ان وقد عالجوا عدم
السرا بالعين الفاحش
الزاد لم يمانا اعوض
بلمرسة لاتقا الضرر
عالمنا بمرسه اسلو كان
بسمه نوب حسن ولما
مدله انه ليس به ولا لمه
مع جعل العاصمه كما
لمرور الضرر لاعوض

ذلك وبما استهدى الخوف الى الله تعالى في هذه الأمور مع ان قسما من عبيدهم تعالى اصابوا
 واراد ان يرد في هذه الصور عن ما رتب له من العرفى حتى الخافى في المحط ولوحسنى
 السمع ومنع ولا يعلنه انهم عند السقراط المراتح والعالى في السر عدم المنا
 القوم كل واحد اه وأما المناجى الى الله تعالى فانه سئل عما حمله والسؤال بالخافه كلفهم
 وعلمهم رفعه ونامه وكلمه لماسنه او صدق في الخال وانى الخال كلفه وسوا كل المناجى الى
 العظم رفعه الخافه له او آمن اهل القافله فان اسع صاحب المنا في ذلك وهو غير خاف الى
 لعلمه وهما من صطرا الى العظم كل واحد له فمراهقه ان له فان عدل احدهما صاحبه ان كان
 الدول صاحب الماء فمعه هو ولا فاضاض فيه ولا ذنبه ولا كفاره وان كان المصطر فهو مصطرون
 بالفضاض والابنه والذكمار وان كان صاحب المنا عجايله الى العظم في راوى له في سر فان احناح
 الى الله في الصور وكان سبعا من لم يلمه فله ولا يجوز لادنى احد من قسما في السراج
 الوهاح وكذا الماء المناجى الى الله في اهل المنا والناون كان من اح الى لاعاد المرفه لا يسم لان صاحبه
 الطبع دون احد العظم والمحوار بعد الآلة فلعظم الخمر لانه اذا لم يجد دولاسنى به وجود المرف
 وعدمها سواء سطر ان لا يكتبه اتصال به في الماء مادام امكته اتصال به وبمخرج الماء فله بالنا
 لا يجوز له السم كداني السراج الوهاح وفي الخافه ولو كان معه مند لظاهر لا تحربه السم وعدمه
 نواى فمراهقه كرها السافعه وهي انه لو وجد بها منها ولا يكتبه الاول الى ونسب ما يذنبه
 الا انه هو وعلمه لم يمد ادلاوه من ان لم يفسد فيه اوبى كثر من عن الماء فان اراد العظم
 على عن المنا ثم ولا اعاد عا به وان قدر على استعاض من بل المناح المرفه ولم يخر السم
 والا حار لانا ولو كان معه ثوب ان سعه نفعه ويصل الى الماء والام اصل فان كان نصه بالس
 لا بد على عن المنا وعن آله الاسفا لم يسمه ولم يخر السم والاحار لاعاد وهذا كما وافى
 هو اعاد كداني الموضع والاصل انه من امكته استعمال المنا بوجه في الوحد في غير مرف
 مرفى نسمه وبانه رحب عليه استعماله وما زاد على في الدل ضرره ولا يلمه في حرف من الدل وفي السنى
 لعلم المضمه ونحو ذلك الصور في مرف حاد سمه ما لا يسمه وفل يسمه في سمر حاد وبلغ
 معه آلة الدوب لا يسمه ولا يسمه اه والظاهر الاول سمها كما لا يكتفي في المحط المنا الوصوفى
 مراهقه في الحب ويحوى لاه حواير السم لانه لم يوصع لوصوفى عالوا واعا وضع السرب الا ان يكون الماء
 مرفا يستدل كبره على انه وضع السرب والوصوفى سمها اه وكذا في النعنى وقاوى لولوا لخمى
 فاضاها واحب بهم الخافه وعن الامام في ذكر سجن الدفصل ان الوصوفى السرب يحور
 بوصوفى الوصوفى الوصوفى لا سمه السرب وفي الخلاصه وعرفه بالانه في السرفه سوطا من
 مرف من الحصى ويستره من المنا فمراهقه لا يسمه ان كان المنا لاههم فمراهقه وان كان
 لم يلم لا يسمه لا يسمه ان لعلمه وان كان المنا مباحا فمراهقه لا يسمه لراى سم السرب ولو كان
 فان الحاسن محدث يصرى في الحب لانه وفي الظاهره فان عليه السباع السبلى وفل الحسبلى
 والاصح اه وفي المحط وسمى ان يصره فاضاها الى غسل السبى وعماها اذا كان سبى كا
 الصن رحل كل فى البادى ونسب به الاتمه من ما مرفى رحله وفد صر براسه لا تحوله
 سم اذا كان لا يسمه على سمها طس لانه واحد لها وكما ما سبى به الخافه الخافه لى سبى انه
 به والخافه فيه ان سمه في غيره سم ودع به المنا اه قال فاضاها في مراهقه الان هذا الس
 حدى عدى فانه لراى سمها سمه عمل الحس وان سمه لم يسمه ولا تحوله السمها

سأني ولم يصلوا بين كونه اذ اطلع بنقصه المءاء لو كان موجودا او ما كبر وما داله الالزوم الصرر لاعتوض

يمكن من الرجوع في الهبة كغيره من السموم اهـ ودفعه في فسخ الصدر ما يمكن ان يفرق ان
 الرجوع ثالث سموم وهو طلب العدم سرما فحور ان يصير الى معدن ما من حد كذلك ان
 وير عليه خمسة كما اختلف السحاه رول الحبله فان غلظه بما الورود حتى لا يعلقه ولا
 سبي ما هو كذا في الوسخ والمخوس الذي لا يحدطورا لا يلبس عدما وعبداني يوسف دلي
 بالاعا منه وهو رواه عن محمد بن المثلث في الحلقه كافي الصرم رطما به ليس باهل لادرا
 لكان الحبله ولا يرميه اليه كالحصان وهذا المسله من ان الصلا تعرطها مع معدن ليس كـ
 فانه لو كان كغيرها امر او يوصف به وقيل كغيرها الى غير الصلا ومع الدوب الحس عند الاله
 كما يصفه والاصح انه لوصل الى عه الصلا او مع الدوب الحس لا تكسر لان ذلك يحور اذ او حال
 ولوصل تعرطها مع هذا تكسر لان ذلك يحرم بكل حال فاذا صلي تعرطها مع معدن فليس بها
 واسحب ما امر السرع فكسر كذا في المحط وقد قدما عن الصاوي الظاهر به ان يعلو ع الدوس
 والاحسن اذا كان توجهه سراجا على تعرطها ولا يسم ولا يد وهذا هو الاصح فكاتب الصلا
 تعرطها بطر الصلا الى غير الصلا ومع الدوب الحس فليس السويه سمي الحسك وهو عدم
 التكسر كما لا يخفى (قوله) سوعا رجه وبه مع مرقعه اي يسم تمام سوعا فهو صفة
 لمدر محدوف وحور لما ان يكون حلا من الصمير الذي في سم فكون حلا مستطرا هل الاول
 اوجه ولم يسم وجه والوجه ان الاسد عاب فيه ركن لاسحق السم الاله وعلى حبله حلا نصر
 سرما خارجا عن ماهية لان الاحوال سرط على ما عرف اعلم ان الاسد عاب فرض لازم في ظاهر
 زروانه عن اجناسا حتى لو لم يمسها من مواضع السم لا يحور ونص غير واحد على ان هذا هو
 الصحيح هم فاصحان ونص صاحب المجموع وصاحب الاحبار على انه الاصح وصاحب الخلاصة
 والاولا على انه انما وسارح الوانه ان عليه الصوي روي الحسن عن ابي حنيفة ان الاكر فيقوم
 مقام الكل لو حبه سر لار وه انما الكبر اليه ولا يمسح ولا يمسح فيه الاسد عاب كسح الزا من
 متصل عند الفوائد يستكمل فيه السراد مع ما الى الخلاصة ان الدورك لو كان اقل من الربع
 بحره وهو الاصح والظاهر ان ليس المراد بها حله الصاوي المشهور فان فيها ان الحمار افراس
 الاسد عاب وقد طاهر الزاوان الامم بالمسح في باب السم تعالى باسم الوجه والبدن وانه لم يمسح
 ولا ان لم يمسح في الوصو والاسد عاب في الاصل في تمام الركن فكذا في السدل فزعمه تحليل
 الاصابه ربع الحامم ويحرم كذا لو لم يمسح على ربه الحسن لا يلزمه مسح المرقع مع لئلا من
 عند اجناسا الملا حله لا فرق حتى لو كان مغلوع الدوس في المرقع مسح موضع المظع عند اخلاقا
 زفر والكلام فيه كالتكلا في الوصو وقد مر كذا في البداع وفي المحط وان كان المظع فوق المرقع
 لا يحل المسح يعني اسما في مسح الحاحسن وفوق العنصر وفي فسخ الصدر مع ما الى الخلاصة
 للدراسة مسح في وجه طاهر السر والسرع على الصحيح اهـ لكن في السراج الوهاج لا يمسح
 مسح الوجه في السم لا يمسح الحمر ولو مسح ما حدى يد وجهه والاخرى يده اسرا في الوجه
 والد الاول ويعد السر للبدن الاخرى اهـ وفي تعمر ما لا و في قوله وبه بدون مساس الى ان
 الرتب من شرطه كاهله لسهط المسح بجميع البدن ما كبرها حتى لو مسح ما صنع واحد او
 اصبعين لا يحور ولو كرر المسح حتى اسوع بخلاف مسح الزا من كذا في السراج الوهاج مع ما الى
 الاصابه في الحس ومسح البدن سرط على ما حكى عن اجناسا والاس عا فلو ان في المسح طعن محمد

للهاديه ال (قوله ولعل
وجه الخ) قال في المرفان
فقد وقع في غير بعض
العلماء المسد من ا به صرط
وه صرح السارح وعلمه
بالابعه الرحمه فله حله
لنضعه الفريد على ما لا بد
منه والا فهو ركني فطعا في
السابع هل هو من عام
الركن لم يد كفي الاصل
ولكنه د ك ما يدل على
قال وهو ظاهر الروايه على
ن يحى اسم الماعل صعه
كبر من محمه حال اذا

(قوله ان التراب الذي على يد نصرمسه لا يمسح) فيه نظر لانه ان اسعمل بأول موضع مريم ان لا تحرق في باقي الدمار ولا اسعمل أول الوسم كلها لا يلزم ما ذكر وهو كذا عتود ما في المعارف في شرح هذه من العباد عن جامع الفاري وقيل مسح بجميع الكعب والاصابع لان التراب لا يمسح بماء (١٤٦) غلة كلها اه ولما عرفت في هذا الكعبه قوله ولا حسن اشار الى

غير رجلا له اذان يقال المراد انه نصه مسحه صور لا سمحه ولكن المرقى ظاهر بين حديثين قوله حتى لو صرف يده من الخ نامل (قوله ادلاجع منهما كذا حتى) فالتى الهر وعرف ان الخوار حاصل ما ما كان نعم الصرب بالطين سه (قوله وهذا الفصل عن التذبح الخ) اقول راجع التذبح فرائد ذكر الفاري فانه بعد ما ذكر العمار الى نقلها ان امر حاج قال بعد ما نقل ولوحسا واحسانا

كلها الى اللوحين وهل ساحتها نصرت يده نابل راعى ما صنع يد السرى ما ريد التمسى من روس الاصابع الى المرقى م مسح بكفه السرى نابل يد التمسى الى الزرع وغير ما نقل انها والسرى على ظاهرهما التمسى م يمسح باليد السرى كذلك وهو الاصول لان فيه ارا على استعمال المسحول باليد الممكن فان التراب الذي على يد نصرمسه لا يمسح حتى لو صرف يده من موضع ما وجوه ودراعه لا يجوز ولا يحسن مسح نابل الكعب لان صرهما على الارض يعنى به وفي شرح الفناء للسمى ممر الى التذبح لم رد النص هل الصرب نابل الكعب او نابلها والاصابع انما اظهرهما واطمهما اه والمراد بالواو ادلاجع يدهما كذا حتى وهذا الفصل عن التذبح محال لما به عما ان امر حاج في شرح سه الصلى ولعله يسهى التذبح لم يد كذا انه نصرت على الارض مظهر كعبه او مظهرها واسار الى به نصرت مظهرها فانه قال في الكتاب لورله المسح على مظهر كعبه لا يجوز وانما يكون بارك بالاسح على مظهر كعبه اذا صرف نابل كعبه على الارض اه م قال غلب ومما نعلم ان المراد بالكعب مظهرها اه وهكذا في الرواسع ممر الى التذبح الا انه بعد ما طرد كرماني شرح الفناء ن الصحيح م من الهم سه اذ ان الدين ممدود هما على التراب واذنارهما ومعهما مخرج الاصابع والذمة في اوله والربيع والموا لا ذكر الاربعة الاول في التمسى والثاني في الاصول ردهم مظهر على بعض هذه الاستحباب وفي ظاهر الرواية مضمونها م وعن ابن يوسف م من وهذا النص كالمى ما حذرت لان المقصود وهو ما في التراب ان حصل ممر ا كفى م ما وان لم يحصل نقص من كذا في البدائع وطهال في الهداية وبعض يده ممر ما في التراب كذا نصرمسه اه (قوله ولوحسا واحسانا) يعنى منهم الحب والمحبة والخاص والسا وهو قول جمهور العلماء للاحادث الوارد م ما رواه البخاري وسلم ن حديث عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا من راي رجلا من راي لم يصل مع الصوم فقال لا لان ما صل ان يصلى مع الصوم فقال يا رسول الله اصابني حسنة ولا ما فقال عليك بالصعد ومما حذرت عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امره بالتميم وهو حب روا الامم السسه واما الآه وهى قوله تعالى اول ما سمع النسا فقد اختلف فيها فذهب عمر وابن مسعود وابن عمر الى جعلها على النسا بالتميم والتميم للحب وذهب على ابن عباس وباسه الى انها حوله على الجماع فورو للحب وبه احدى الصحاحا وهو روا العلماء رجحان النسا والآه لان الله تعالى من حكم الحدب الاصغر والا كره حال وجودها لم يمسح الحكم الى التراب حال عدم النسا ود كذا الحدب الاصغر بقوله او احاد مسكن ن العاطف فم من حل الملاصقه على الجماع لم يكون ييا الحكم الحدب من عند عدم النسا كما من حكمهما عند وجود النسا وهى الآه على الجماع والنسا بالتميم لا ما للحب وبعض الوصو بالنسا والخص والنسا ملحان بالتميم لا ممان معهما هكذا في كثير من الكتب لكن في الفاري الظاهر به كانه لم يكن في شرح الكبر والسمى في شرح الفناء متصل في الخاص وهى انها اظهرت لعمر انهم حرط التمس وان طهر لافل لا يجوز الا ان السعى بقوله عماى معها الصلا الحمار والعد والاول في مظهر التمس

لندخل التراب في اسما الاصابع وان يكون بالكعبه مخصوصه بهي التمس على الخلاف فيما انتهى عسر (قوله والذي الان السعى الخ) اقول من عار الظاهر به هكذا وكما يجوز التمس للحدب الصلا الحمار وصلا الحدب كذلك يجوز لا محض اذا اظهر من الحمار اذا كان امام حصاه م وان كان اقل من عسر لا يجوز اه عتوده

لاول من عاينها لمساتي
الخص اعماق من ايه
لا يحسن درياها وان
اعسل والحاله هند
فملا عن السم واليه
سرمافه الاستعاني اه
اي قوله الآتي اذا كانت
انها دون العسر اي
عاده هاتك اقول ولا يحسن
ان قول الظاهر به اذا كان
امام حقه عسر الخ بعد
ان المراد الاستعاني للعاد
لا لاقل فهذا الجمل بعد
من عمار الظاهر به الى
تلقاها فاعني ما قاله المؤلف

بظاهر حسن الارض

(قوله) فصور لآراء الذي

عليها) قال في التبريد

الاستعاني بان يستعان

البراه به عليه وان كان

لاستعان لا يجوز وعلى هذا

كل ما لا يجوز عليه المص

وهو حسن فليصط اه

وساني في كلام المؤلف

(قوله) لكان الاول سهوا

اقول الذي حرر صاحب

المصحح عدم الحوار بالمرحان

لسمه بالنبات لكونه

استجارا منه في فمر الصر

قال فلا سهوا في كلام

الكامل بل الصواب ما ذهب

اليه والمائل في هذا الجمل

وارجع العلامة الفيلسفي

فما فعل عنه كلام الكمال

الى كلامهم قال لا نهال

والذي يظهر ان هذا المصطلح غير صحيح بدليل ما ذكرناه على ما في النص الراد من ان الخاص
اذا انقطع منها الاقل من عسر فمعنى عسر عدم القدرة على الماء وصل حار الروح وطوها هل يقطع
الزحمة من جذعها ولا يمتد اليها به خلاف هذا صريح في حوار لنعم طار عن صريح به الذي
الاستعاني في شرح محضر الجواهر وما الاصل ان المراد اذا كانت انما دون العسر فوق
اعمالها من الخص حتى انها لا تخرج من الخص بالم تعديل او يصح علمه ان في وقت الصلاة التامع
قدر لا عسالة فيه ولو عسر وصل حرج من الخص بالما في ولو عسر ولم يصل لا يقطع حتى
الزحمة في وسطها خلاف المحذور ووجهها انها لا تخرج حتى يصل تلك المص الى آسراف كرس
البرق ولكن صحيح سمن السرخس في منوطه انه لا يطوها حتى يصل به اجاعا لان محمدا انما
جعل المص كالعسل فيما عسر على الاحباط وهو قطع الزحمة والاحباط في الوط وكذا فليس
المص منه كالعسل كالم يصف في الخلل والرواح في الخلل حسب مرمى على سجدتها فبهم للدخول
ولا يحسن له انما التعم وان كان فيه عسر ولا يستطيع الاعتراف منه لا جعل فيها وبهم لان
الاستعاني فيه سجد ولا يخرج طاهر الا يكون مدلولوا صاب الحاشي في المسجد قبل الامحاله
الخروج من عسر انما للدخول وقبل صاح لان في الخروج منه المسجد عن العسالة وفي الدخول
لوهبها اه وساني في الخص علمه ان شاء الله تعالى (قوله) بظاهر) معاني بهم يعني يبرط
لمصه التعم بظاهر المعدله وله تعالى فمعناه صعد طسا ولا يطبع العسالة حتى لو تم بظاهر
عسر لا يجوز الا اذا وقع ذلك العسالة على العسالة ولا بد ان يكون طاهر به مطوفا حتى لو تم بآراء
فدا صابها عسالة صحت ودها عسر في طاهر الزاوية والفرق بين المص بها حوار الصلاة عليها
ان الحاشي يعلق لا يمسها ولا يمسها في المص دون الصلاة ويجوز ان يصير العسل ما نافي في دون
ي كمدله في الماء مانع دون السوب كمدله في السداب وساني سامي في العسالة ان سا الله تعالى
وطاهر كلاهم ان الارض التي حشمت حتى من المص طاهر في حق المص والحق انها طاهرة في حق
الكل وانما مع المص من العسالة الظهور به كالم السجل طاهر عسر ظهور وكان ينبغي للتصنيف
ان يقول بظاهر لشرح سجد كذا كعسر في منوطه من رهاه والحدس الوازد من قوله صلى الله
عليه وسلم لا تسلي الارض مسجدا او طهورا سا على ان الطهور يعني للظهور وقد عسر المص الكلام فيه
وفي الخط والسداب ولو تم ما من كان واحتماله لا يبرص مسجدا لان المص انما ينادى عسالة في
ييد لا يمسها كالم العسالة في انما به موصو الاول اه وهو هند صور واسمائه وهصر على
صوره واحد وهي ان عسر للبراعني الصبر على مسجدها لو عسر (قوله) من حسن الارض
بهي بهم عما كان من حسن الارض قال الفيلسفي اه صفي كل ما عسر بالبراعني مبرمادا كالسحر
او يقطع رطل كانه من حسن الارض ما عدا ذلك فهو من حسن الارض اه فاعر
المص بالاسعار الرياح المسجدة في روع رالم المص والمعدن الا ان يكون في عسالة وجوز
لبراعني الذي عليها لا يمسها او القولو وان كان مسجدا فلا يمسوله من حوان في الصبر والدفن والرماد
وجوز بالخر والبراعني والبراعني والسجل المسجدة من الارض دون الماء والخر والبراعني والسجل
وازرع والخر والبراعني والبراعني والبراعني والبراعني والبراعني والبراعني والبراعني والبراعني
الحوار بالمرحان وفي غايه انسان للتوسيع والعسالة والخط ومعرع البراعني والبراعني والبراعني
الارل سهوا واما التلمح فان كان ما في المحذور ما عدا ما كان حاشي فمصر واسان ويصح كل مسجدا
ذكر في الخبر صلي لكن العسالة على الحوار به كمدله في المص ومنعور بالآخر للسوي وهو المصحح

الاول والمرحان فانما صغار القولو كقصره في الآتي في سورة الرحمن وهو غير ما رآه في التوسيع وعنه الساني

(قوله غلاف السوي لاجراء مائه من احرا الارض) كذا في اربابنا من الفصح وهو مسكول لافعاثة ان لا يحور بالاحرا المروي
 راجع في القدر فادفعه لاجراء مائه من احرا الارض فظهر ان في عار لثو القصة طائفة احل الكلام (قوله وقد
 الخوار بالحق الولواحي الخ) قال الزملي اقول في اسعاد سدا الخوار عماد كبر اعداد الولوجي المسافر اذا كان في ردة على
 ولم يجد الصعد فقص ان اوتوه يومهم فصار حار لاه من احرا الارض وان لم يكن فيه عيار لطيف به من الطين حتى اذا حبس من لان
 هذا غصن الالف فصب على ذلك كحجبه عليه يحصل الماء لو فبرعد وان ذهب الوب قبل ان يغلب لاسم الطين ما لم يغلب لكن
 مساعيا فالواحد اولا في يومه رجه انه فان عدا لا يحور السهم الا بالارباب والمزمل فاعلم ان في حسمه فان خاف ذهاب الوب فحسم
 بالطين لان السهم بالطين عدا (١٤٨) حار لاه من احرا الارض اذا نه لاسمهم قبل خوف ذهاب الوب كذا سبط

نوحه فمصر على المسله
 هذا الما يمدد على الصعد
 اما اذا ندر عليه ع هذا
 كذا بعض يومه يومهم فصار
 حار في قول في حسمه
 ومحمد رجه انه وقال ابو
 يوسف رجه انه لا يحور
 لان الخوار عدا معلق
 بالارباب والمزمل ولم يوجد
 اه كلامه وقوله لان
 السهم عدا بالطين حار
 الخ مخرج في عدم اسباط
 خروج الوب لكن لما
 كل في معنى المسله وحسب
 احده له الى ذلك الوب
 لانا رما هو في معنى
 المسله لعدم ضرور لانه لو
 فله لم يحور هذا مسعاد
 في اطلاق المون حوار
 من احرا الارض وما
 من طهر لاله حسمه ما حسمه
 في السهم على الخو حيه
 وانه على الفصل يحصل
 العار وعلمه نامل في

لا به طين مسعود وكذا في الخواص الا اذا كان مخلوطا بمائس من حسم الارض او كان على
 صبح ليس من حسم الارض كذا في الطين في القدرين والمختل وغيرهما من ان المستور في فاصحان
 الارب اذا حاطه من مائس من احرا الارض فمصره العله وهذا يصح ان يغلب في الخواص الى
 غلاف السوي لاجراء مائه من احرا الارض كذا في في القدرين في فاصحان واذا احرف
 الارض بالارباب احطت بالارباب فمصره العله ان كان الطين للارباب حار به السهم الاول وفي
 القدر يحور السهم بالارباب المحرقة في الاصح ولم يغلب رباطا طاهر السصل وفي المختل ولو لم يكن
 والاه ان كان مسكولا لا يحور وان لم يكن مسكولا وكان مخلوطا بالارباب والعله للارباب حار اه فم
 هذا ان ما اطلق في في عدا معلق على هذا الفصل واذا لم يجد الطين لطيفه سوره فاذا حبس
 به وقبل عدا في حسمه بنم بالطين وهو الصصح لان الواحس صرح السصل على الارض لاسعمال
 حرا والطين من حسم الارض الا اذا صار مخلوطا فلا يحور السهم به كذا في المختل وقد الخوار
 بالطين الولواحي في فاصحان وصاحب المسمى ان عدا خروج الوب اما سله فلا كذا سبط رجه
 فمصر على المسله من ضرور وهو حسم حسم حسم ود كذا لاسعمال ولوان الحطه والسي
 الذي لا يحور عليه السهم اذا كان على الارب فمصر به عليه وعلم فطران كان سصل او عدا
 عليه حار وان كان لا سصل لا يحور اه وسعد اعلم حكم السهم على حواء او ساط عليه عار
 فالظاهر عدم الخوار له وجود هذا السطح في عدا حواءه فليس له والله سبحانه الموفق ردها كله
 سدا في حسمه ومحمد وقال ابو يوسف لا يحور الا بالارباب وهو قول السافي لما حرجه سلم حسمه
 عن السلي على انه عليه وسلم قال رحط على الارض مسعدا وحلر به بالظاهر او يرى احد السبي
 وح لى الرتب ظهورا ولا في حسمه ومحمد قوله تعالى فسموا صعدا طساوا الصعد اسم لوجه الارض
 رانا كان او عدا قال الزجاج لا علم احدا فان اهل الله في ذلك واذا كان هذا مفهوما وحسب حسمه
 ولعل جل يفسر ان عدا الصعد بالارباب على الاعراب بدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في
 الصحصان وحل على الارض مسعدا وطهور الان للام فها الحسم ولا يحور حسم بها لان الارض
 كما جعل حسم حسم او حسم مسعدا هو الذي جعل ظهورا وما في الصحصان ما من حسم عمارا
 كعسل ان تصرب بدلك الارض ولم يقل الارب وما روا الحجازي وانه صلى الله عليه وسلم اعلم

راب السهم عمر من حسم رجه انه في القدر كرمه حسمه فالحسم في راجع
 الصادي الولواحي فاذا الذي فها وتقل عباره المقدمه فها فمصر رجه انه ان معا لا صبح السهم وليس كذا بل معا لاسي
 له فعل ذلك بالضرور ولو فعل حار لاه حسم عدا حرا الارض ولا حرا ان يكون احرا في حال دون حال (قوله فالظاهر
 عدم الخوار) قال الزملي بل الظاهر الفصل ان اسعاد حاروا لا لا حواء السطح خصوص في ساد دوى الاسعال نامل (قوله
 وقال ابو يوسف لا يحور الخ) قال الزملي قال في الخواص القدرين في فاصحان واذا احرف
 قول السصان اه وافول قول السصان هو الذي اعتمد اصحاب المون ولا يحور في ان في الخواص عدا مائه تعالى اعلم (قوله وحل
 به بالظاهر) ما ساق من قوله واما رانه وراهما ظهورا الخ سصان ان يكون المد كورهما راسا لاربهاتان

على

(قوله ولو لم يكن منه يوم القبر) محذوف علما على المصدر المسبوق الواقع صافا الى ما لم يرسلم فلو لم يكن منه يوم القبر
(قوله له نوصاب من البر) اي مثل قوله صافي ما سحر ابو حوكم الآله (١٤٩) في كون من الالسا في المكان

(قوله الاول ان الصعد
الذكر في الآية تدبر
مكان الخ) اقول تقدم
ان الصعد اسم لوحه
الارض وما كان اوسع
وحده لا يحولها ان يراد
سوله تعالى فسموا المعنى
المسوى او السرى فان
كان الاول ككون المعنى
افسدا ووجه الارض فهو
مع ول به لا طرف نظير
قوله فصدت دائره
وان كان الثاني في ومفعول
نه على صدرها كما نسه
الى الساعى رجسه انبه
ون لم يكن هل ينفع وبه
نحرمنا

ولا يجوز ان يكون طرف
مكان لانه محض دل هو
ا م مكان ثم يحذف اسم
المكان القبر ولكن
يكون منه نص المفعول
به على النوسعي الكلام
لا نص الطرف لان الطرف
غير المنسوخ من ا م
الحذف بعدى الشكل
فعل والنسب والنار مثلا في
فويل دخل النار او
النار مثلا كما قال
امامك وفراغ عندك
فهو حديد منصوب على

على الخندق قال الطحاوي حبلان الله منه من حمار سود من عرب ولو لم يصب الظاهر منها
النسم لم يصبه صلى الله عليه وسلم وأما رواه وراها ظهورا فالجور على حذره وان الساب ورمها
ولا رادها العرب لم يكن ربما كانت كونه من الرب والرب من حسن الارض ولو لم يكن
قلا لسا دلالة على يوم القبر وهو ليس بجحده عند الجمهور ووافد وهو ان هذا شخص رواه
الارض من لانه قد من اراد العالم مثلا ان الصص من اسراج الفرد من حكم العالم وهذا ربط حكم لعالم
منه بعض افراده كذا في مع القدر مما وبذلك ما ذكر في الداع ان الجمهور انه ادوا في خاص
عالمه بمصحه حذرا لان يوركه له اعلاه وكقوله في ما ممنونه دعاها ظهورا لانه لا يضر
فالمعلل بها واحب فان على الله يوم محض عندنا فنه قد كرهنا طرح غيرها فلما امكن على اصلها ظاهر
ومن احار المهر يوم مع القبر اه وكذا ذكر ان الخاص في اصوله وهذا يدفع ما ذكر في النوى
في من ح مسلم به في فصل حل المطلق على الله فقال لفرط في عصر فلو لم يكن هذا من باب المطلق
والفعل فليس كذلك واعلم من باب النص على بعض اصحاب العموم كقوله تعالى فهم ما كما
وتحل ويزمان اه وعلى سلم اهماسه فلو لم يكن يوم القبر اه اذا اقرن بمره وهي هنا
وجود لانه لا ان الحكم معاني الله كورلي كن قد كره فانه فلما انه اعاد كره على العالم
واسار الى انه الاصل (قوله وان لم يكن سله نفع وبه تدبر) اي ان لم يكن على حسن الارض عار
حين لو ربح بده على حذر لا عن عمله يجوز وقال محمد لا يجوز ان ظاهر قوله تعالى فاستحووا ابو حوكم
وايديكم منه وانما من الالسا في المكان اذ لا يصح فيها صايط المصصه وهو وضع بعض وجهها
والثاني قوله اذ لو فصل فاستحووا ابو حوكم وايديكم مصصه اذ ان المطالب حل السد عند سوا
والنمو من آل وهو مباحا ولا يصح فيها صايط السامه وهو وضع الذي يوضع على حرس لم صله
الموصول كاني احبوا الرخص من الايمان اي التي هو الايمان كذا في مع القدر ومثله نوصاب من
الشر اى اذ الاحد والنوس من البر في الكشف فان لم يكن فلو لم يكن الالسا انبه قول معص
ولا يصح احسن العرب من قول القائل سحر براسي من لهن وول لنا من الرب الرب المعنى
السمن من لهن هو كما يقول والادع الى الحق احي من لرا ذكره في صبره ان السنا واحسان
امرحاح لمند الخ من ان الهام ان الهام من حسن ما ماحه الآله لى ما سمح المص من على ان الآية
سما مدرطوي ذكر لانه الكلام علمه كما هو داب اعراض الخلف الذي هو ناس من الالعه القندر
واسم اعلم اسعدوا ابو حوكم وايديكم بمصصه من الصعد وهذا الاوجه اسم مال حر من الصعد
في العصور من دعاها اه وقوله وبه لا يخفى بالنفع بخور السهم لرفع عن العرب وعنده في يوسف
لا يجوز الالعه المهر في نيبات الاول ان الصعد المذكور في الآية طرف مكان عندنا وعنده
الساقى من سطر الرباب مع ولله مع حذف الالاي صعد ذكر الفرطى الثاني ان السهم
على السهم ليس بمره كذا في القصة وظاهره انه ليس بمره وحي كراهه لكونه سبالا
ذكر في انه انهما الطعنه وهي ان الله تعالى حاذر وطر الما فصار ما هم كساته وصار ما
ولطافه فصارها ولطافه ما رافا كان الالاصد كره المصرون وهو مفعول عن النورا
واما لم نعر السهم بالمعدن كالحديد لانه ليس بفتح للما فصاره حتى يقوم فانه ولا للعرب كذلك واعلم
مركب من العناصر الاربعه فليس له احصاء نسي مباح حتى يوم مقامه (قوله نارها) اي منهم نارها

التوسع باحرا النار من عرى المتدنى لاسل الطرفه ومنه وجه الارض كما لا يخفى (قوله ان السهم على السهم ليس بمره) قال الربى
اقول وكذا العمل على اى كاني الصفا

(وله والتهار واصباحه)
 الصلوات ارفع احدى
 محبوبا ما عطف على
 حركته (وله والاسلام)
 دل في النهي لادنى عند
 الاسلام هنا كما في رفع
 القدر وسر لانه يومه انه
 صبح لكن لا على به
 كبر واس مراد الغم
 اهله اه اول ساقى
 انه صبح ساقى بوصف
 وان لم يصح الصلاه بعد
 همامى على قوله (وله وال)
 سواها) قال في الهراد
 في الصلوات لادخال الفراء
 ولا حاد اه ادووع
 انصرا حر عباد
 وجه لاساقى وهو عباد
 مقصود ن وجه آخر
 الارى ام ادخلوا سجود
 الدرو في صولم عباد
 مقصود مع ان السجود
 حر من العباد الى هي
 الصلاه (وله ولعل ان
 سبع الخ) قال في النهي هذا
 ساقط جدا وان جعل
 ما ذكره قوله د كرت
 الخ والدي كراهه لولم
 للسلام لا حر الصلاه
 عند عامه المباح وحده
 فمعنى ان يكون
 لا يصححه اى الصلاه
 بدليل وله في ظاهر المذهب
 انه الذى فيه الخلاف اه
 اقول ولا يخفى ان هذا على
 انه لا يسهل الخواص لئلا
 ذكر في النهي بعد السؤال

وهي شرطه والد والعصه الاراد احاده وطدا لافعاله تعالى بار ولا يصد كذا في المسمى
 ورمه ان يكون المولى عباد صود لاصح الانظار وانظار اول سباق الصلاه ارفع الخدب
 والحانه وما وقع في النجدين من ان السله المشرطه في النعم هي منه الظاهر وهو الصحيح فترسافه
 لعممه اسه الظاهر واحا كنى منه التطهر لان الظاهر سرع الصلاه وسرط لا ماسا مكاتب
 منهاه امه الصلاه حتى لو لم يعلم العبر لا يجوز به الصلاه في الاصح كذا في مراح النهي فلو لم
 لصل الحبار وسعد اللاد حاره ان يصلى سار الصلوات لان كلامه مافى به مقصود والمراد
 بالمر به المقصود ان لا يحصى من حتى آخر نظر والسعه ولا ماسا هداما كذا في الاصول من ان
 سجد الدرو لسبب سره مقصود حتى لا يها في فبكره حار ان يودها في وقت مكره آخر
 خلى الصلاه المقروء اذ احب في رغب مافى لا يودى في مافى آخر لان الذى والا اسلس من
 ح واحد لى من و المراد عماد كرها ماسر عبادا رمالى الله تعالى من عمار يكون
 مع الصلواتها في دخول المسجد ومن المصحف والمراد بما في الاصول ان هذه السجود لسبب
 صود لئلا يبعد الدرو بل لاسا لها على الواضع الخ وواقعه اهل الاسلام ومخالفه اهل الطغمان
 فادافلا لا يحصى اقامه الواجب هه اظه بل سوب الركوع في الصلاه على الفور ساقا كذا في
 مراح النهي مع الحجار به وصرحوا انه لو عم لدخل المسجد او الفراء ولو لم المصحف او سه
 اور بار الصورا ومن المساد والادان والافامه والاسلام اورد والاسلام لا يجوز الصلاه بذلك النعم
 عند عامه المباح لان بعضها لسبب عباد مقصود والاسلام وان كان عباد مقصود لكن يصح
 بدون الظاهر هكذا اطلقوا في الفراء المنع وفي المخط اطلق الخوار وسوى من صلاه الحبار
 وسعد الدرو وفرا الفراء وفي السراج الوهاج الاصح به لا يجوز له ان يصلى اذ اتهم لرا الفراء
 والحق الفصل فيها فان عم لها وهو حب حاره ان يصلى به سار الصلوات كذا في البدائع وعامه الشان
 ولم صلا في دخول المسجد من ان يكون حسا او محمدا مع ان كلاهما مع لمع وهو الصلاه الاولى
 ان سال المشرط كون المولى عباد مقصود او حارها وهو لا يحل الانظار والفراء حر من العباد
 المقصود الا انه ان كان حسا وحده المشرط الاحقر وهو عدم حل الفعل الانظار فكمحل المشرط فترت
 الصلاه وان كان محمدا من المشرط الاحقر ولا يحل الصلاه به ورح النعم لدخول المسجد مطلقا ما ان
 كان للحدث وظاهر لغوا المشرطى وامالا حبه فهو وان وحده المشرط الاحقر وهو عدم حل الاياه
 عدم المشرط الاول وهو كونه عباد مقصود او حارها ورح الا محم لمس المصحف مطلقا فان كان
 لا يحل الاياه الاياه ليس عباد مقصود ولا هال ان دخول المسجد عباد وان لم يكن للصلاه بل
 للاعسك لا مافول العباد هي الاعسك ودخول المسجد مع له فكاتب عباد غير مقصود ولم عم
 لسجد السكر لاصلى به المكسبه وعبد محمد فصلاها على اسماءه عباد وعبد هما لسبب سره
 كذا في الوسع وفي رفع القدر فان ولد كرتان به النعم لدخول السلام لا يصححه على ظاهر المذهب
 مع انه عليه السلام هم لدخول السلام على ما سلفه في الاول والخواب ان صدر السلام بالنعم لا يستر
 ان يكون بوى عند فعل النعم بالنعم بل يجوز كونه بوى ماصح معه النعم هم لدخول السلام اذ صار
 ظاهرا اه ولعل ان مع عدم عمه النعم للسلام كما عزمه لان المذهب ان النعم للسلام صحيح وانما
 الكلام في حوار الصلاه ولهذا قال فاصحان في صاوا ولو عم للسلام اورد لا يجوز له ادا الصلاه
 بذلك النعم ولم هل لا يجوز عمه وان حوار الصلاه به حكم آخر لا يعلق له بما له عليه السلام فانه
 هم للسلام عند فعلها ولا يعلق في حقه قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث محمول على انه

(قوله عندنا ما وعى ن ذلك) أي عمن من وجه كذا كره بعض العلماء لاجتماع الاعداد في رد السم مثلا فاعمل بذلك في كل شيء
وقوله نائي حام وافر ادالا في مثل صلا الحار فلهما عوب لاني حلف ولا عمل بدون طيار وافر ادالاسه في مثل ذلك في كل شيء
لجذب فانه عمل بدون طيار من الحلف الاصغر ولا صدق عليه انه عوب لاني (١٨٩) حلف (قوله وطدا في المسمى الخ) حلف

فولي الهرب است حذر بان
ما في المسمى ان كان معنا
لنحسب كاهو الظاهر امسح
هذا العلل اه اقول
وام حذر بان قول المسمى
مع وجودنا متى حله
على المحدث مراب بعض
الاملا احرص على البر
فقال ان قول المسمى مع
وجودنا لا يحلوا ما ان
كون المراد به ان الما
حارج المحدث اودا حله
فان كان الاول فهو باطل
وان كان الثاني فهو صحيح
ولكنه بعد من عبارته
فنعلم كافر لا روضو رلا
مقصود

بدليل قوله وكذا اليوم فيه
اه وهو بر بدنا فلما وقد
فقال ان قوله وكذا اليوم
فيه مما اذا حلف في المسح
ولم يمكنه الحذر روح نسيم
للموممه فسكون المسألة
الاولى فيما اذا كان الما داخل
المسح والباسه فيما اذا
كان حارجه وقد ضرب
المسلمان عن المحدث في
شرح قول المصنف ولو حسا
او حاضا الخ وحديث ما
اسما المولى ن حوار
السم مع وجودنا في

على الله عليه وسلم كان عاديا حاله مع فان السم مع وجودنا لا يجوز للمحدث على الله
وعلى اصول الاحاد الى هذا الحد فان عندنا ما عوب لاني حلف بخور التمسح مع وجودنا كسر
الحار ولا سلب ان رد السم منه ما على انه عليه السلام لا بد كراهته تعالى الاعلى طهار في عندنا
ما هو اعظم من ذلك وهو ان مالمس الظاهر سطر في فعله وحله فانه عوب السم مع وجود الما
كذلك قول المصنف لا حلف وطدا في المسمى بالعين المصحح وعيوب السم له حول مسدد عند
وجودنا وكذا اليوم فيه اه وعيوب ان يكون الذي عليه السلام يرى معه ما يصح معه السم حلف
الظاهر كما لا يخفى من لا يخفى ان وطم بخور الصل بالسم صلا الحار يجوز على ما اذا لم تكن راحدا الى
كما قد في الاصله مالمس ان اذ اسم طمع وجود خوف القوب فان عمة بطل راعه راعها
بعدم علم ان سم السم لا يحكي امسح على المذهب حلفا في النوار ولا عبادا عليه لانا حد
1 براب به عمومه هي ما نمتنا لكن لا دلسل عليه لان قوله تعالى فسموا صعدا طمسا ما يدل
على هذا الصعد المرب عليه المسح فلا يكون موجبا عبر اليه العسر كذا في وسع القدر وعكس
ان يقال ان المراد منه الصعد لاجل الصلة من سمه قوله قد عذر افعه لاسما عن المسروط كما لا يخفى
ولا يسطر به التمسح من الحلف والتمسح حتى يجمع الحلف و يذهب الوضو اسرا هكذا روي عن محمد
نصا كانه في التمسح ود كرا لخاص ان لا يحاحه الى سمه الظاهر ل لا بد ان التمسح لان السم طما
يتم على صفة واحد فمما يسهل كصواب العراض وليس يصحح لان الحاحه الى الله لسع الهم
طهار فاذا وقع طهار حازه ان يؤدى ما ان السروط راعى وجودها العسر الا ترى انه لو جمع
للعسر عجزا اذا الظاهر به اختلاف السواب كذا في الحار به وعجزا ولا يخفى ان قول محمد لجمع الحلف
و يذهب الوضو عا ر يذهب طهار الوضو لمعالم من اسطرط سمه الظاهر وحاسر راع ان ما في
السمه ن قوله في على حلف الحلف مع ام احب راعم فمما حار و يسي فمما اذا نوى لاحد هما
من الآخر راعه مسمى في قولنا في تكرار لخاص كما لا يخفى (قوله ناعم كافر لا روضو) يعني فلا حل
اسطرط الله المحصو في السم طما عظم كسر وله تم اسطرط الله الوضو لا سطرط وصور اما الاول
فان الاسطرط سطر وقوع الله سم حاضا عمة العلفا وروي عن ابي يوسف اذ اعظم سوى الاسلام
حارحى لو اسلم لا يجوز ان ينصلي بذلك السم عند العامة وعلى رايه اني يوسف عجزا فاحاصل ان سم
الكافر غير صحيح مطلقا لاسم الاسلام وعنده اني يوسف صحيح للاسلام لا لاصلا لانه يورق به
مقصود تصح مسمى في الحال ولما ان الكافر ليس مائل اليه فاصغر اليها لا يصح سمه وهذا لان الله يصير
الفعل موصوفا مسما السواب ولا دل مع من الكافر كذلك حال الكفر ولا يصح حاضو لعدم افعاره
الى الله لم يصححه الساقى لافقر الباعد وهي المسألة الثانية (قوله لا يمسح) اي لا يمسح
السم بعد ذلك من ان الاسلام عند سطر وقوع الله سم حاضا عمة العلفا وروي عن ابي يوسف اذ اعظم سوى الاسلام
حارحى لو اسلم لا يجوز ان ينصلي بذلك السم عند العامة وعلى رايه اني يوسف عجزا فاحاصل ان سم
الكافر غير صحيح مطلقا لاسم الاسلام وعنده اني يوسف صحيح للاسلام لا لاصلا لانه يورق به
مقصود تصح مسمى في الحال ولما ان الكافر ليس مائل اليه فاصغر اليها لا يصح سمه وهذا لان الله يصير

كل ما لا سطرطه الظاهر وان لم تكن مما عوب لاني حلف دعوى ما بدليل لان عصار المسمى يحمله كما علفا كرها واصل مسرعه السم
اسما في عندنا ناسن وبما عاف فوبه لاني بدل فمسمى هذا لما حكى اماما سواء ولا قد عمة صلا و راعى راعه فالى الله ولو عظم
لن المصنف وان دخول المسح عند وجودنا والقدر على اسم الله فذلك التمسح ليس نسي قال الدهان ابراهيم الخثاني في مرجح الان
انهم اعلموا بوزن بعض في السرع عن عمة للماء حقه و حكا كرا لم يوجد واحد منهم ما لا يتصور اذ

(قوله فكيف أصبح أن قال الخ) ادلو كان كدلتا لم يكن فرق بينه بين ظهور المصاحف ولم يجر إذا فرغ من التسميع الواحد لا مظهر ضروريه جسد على سبب قول السابق وجدر حمله انه كان معه وان كان معها ولا ساسه اصل قوله ان اتعا السروط لم يلزم اتعا السروط فان وجد هذا لم يتلوا كقول الاصول وان لا يلزم من عدم السروط (١٥٣) عدم ولا يوجد حود ولا عدم

فكيف أصبح هذا أحسن بان السروط اذا كان متارفا لسروط استلزمه وهو ما كدلتا ان لكل واحد من عدم التا وجودا التسميع مساو لا يترا من مساوي هذا المعنى في كلا مع وماذا وقد مال ما احاط به هذا انه على ما به عند وجود التفسر على التا سبي مسر وعه التسميع عند وجوده حتى انه لا يتاح له التسميع ولا يلزم من ذلك اتعا الظاهره الخاصه بالتسميع السابق وحسنه فليزم به مع الاصل ذلك الظاهر عند وجود التا وهو غير المتأخر بال (قوله وانما الخلاف الخ) هل في السر لانه بعد عن الزمان معا للكمال اذا قلنا ان حقه وجهاته نحو انه لا يمتد على ساطي سهر لا يلزم فكيف قول بانفاس هم المثار به مع عن عقله اه واحاب السرمداني بقوله لكن رعا عرق لا يلزم به ما بان النوم في حاله السر على وجه لا نسد راما نادر خصوصاً على وجه لا يهله القضا المسعر

الحديث السابق بخروج الحس ور واللمسح سوط لعل الحديث السابق عمله عنده واستدلاله بدوله على انه غلبه وسم التراب ظهور التراب ولو اني عسر حرج عالم عدالما لان معما خروج ذلك التراب اسي جم به ان الظاهر به اذا عدلما وسنارم اتعا ابر ووطاها التسميع لكن على وجه القدر وردعنا ان قطع الاعصار السري ظهور به التراب اساهو عند ارد به صراغا مظهر في التسميع اد لو استدلنا بغير عدم معما الصواب السابق وماذا لي انه وصف رجع الى الخلق فمستوى به الاستدلال لا يندو اولاً منه والوجه الاستدلال بدوله على انه علمه وسلم في معما الحديث اذا وجد فليمنه لسره وفي اطلاقه دلالة على اني عدم من النافعة بالوجد ان خارج الصل كاهو قول الاعم الباريه اه والاصل ان الحديث لا يندو لانتها لظهور به وجود التا ولا يلزم من اتها الظاهر به انها الظاهر الخاصه به كلنا برول عنه الظهور به لا يصح عمل ربي الظاهر الخاصه به والحواس التي فيم اوهو في التراب ظهور به موه نسي عسر وصل به وجود التا فليمنه التظاهر الموه الخاصه على معما التظاهر فادوال الظاهر به والتظاهر به ولما كان مظهر اولاً برول مظهر يتبدون في معما به به الظاهر على التا عند لا مظهر به اذ لم يصل ما على التا بعدا ما سار في الظاهر به لاسي انه لا يلزم من ثوب الظهور به بانفاس الظاهر بل هو عن الاربع فالوجه الاستدلال بهما الحديث كافي في القدر معما لما في المصنف والحديث المذكور مروي في المسامح والقدر مبرر حرج لسان طول المد لا للبعد به كافي قوله تعالى ان نضع طرفهم بين يديه فانه لسان الكبر لا للبعد كذا في المصنف وقال بعض الافاضل قولهم ان الحديث السابق بانفاس حقه لا مانع قول في حقه وفي يوسف لان التسميع عندهما ليس بظاهر ضروريه ولا حلقه عن الوصل بل هو احد نوعي الظاهر فكيف أصبح ان يقال عمل الحديث السابق عمله عند القدر فالاولى ان يقال لما كان عدم اقتدرة على التا سوط المسر وعه انه من حصول الظاهره بعد وجودها لم يبق سر وعافا في لان انما السروط لم يلزم بانفاس السروط والمزاد بانفاس اتا والتم على صوره توجب البنفس كاسم ساسا او را كذا اذ امر على ما كاف عندور الا معما انفس معما عند اني به خلاف التا اما التام على معما توجب البنفس فليس في معما طرف اذ انهم انقص بالنوم وطا صور المسكره في الخ مع في اعين لكن صور في النوم النافس انما كان سببا عن حبه كماله في الواسع والمثار في الماوي عدم الاتصاف اضافا لانه لو عدم سر به لا يلزم به عا رعه انما في في البنفس جعل الا في ما اذا كان عكسه بر ولا يلزم ما واث الطرف في لو كان على ساطي سهر به وبعج عدم الانفاس وانه قول في حقه وعاء علم اهم جعلوا التام كذا على حسن وعسر من سببه كذا كره التواني في آسفا وفي سببه التام التسميع في الصام اذا نام على معما رقه موضح فوصل التا الى سره ومن حمله ابر وعها وهي ما به قد صولها في الحر اذا جوع معما معما الكفار في الحرم التام اذا خلق في حقه عله اخر في الحرم اذا است على صدره له زح اخر في الما يعرف بانفاسه بدوله للفتح وفي الصد المجرى التام التسميع اذا وقع عند نام فاب ساهو انه محرم لصد ربه على د كانه ومن اعلم على مال انسان فانفاسه لخص ومن

وقع على ووجهه محرم من المراءى على قول وهو الصحيح وقد رفع يدها فوضعه تحت صدره فسط
 عليه فبلا صم ووضعه تحت الخلو واما الحصى فام و من يام في سحار روجه وكسب
 عند حب الخلو وفي امرا ناعه دخل عليها روجهها وتمك ساعه حب الخلو وفي صبرها مع ندى
 ناعه من حره الرضاع وقد مكتم في صلا وهو يام فبند صلاته وقد من فرأى صلا وهو يام حاله
 الصام بصبرها في الفرا في رواه وقد من آتة سجد وهو يام فسه رجل بزمه السجد وقد من فرا
 عند يام آتة السجد فلما سقط احبر حب عليه ان يسجد في قول وقد من فرا هو يام فلما سقط
 احبر لم الغاري في قول وقد من حلف لا تكلم فلا يامسا الخالف وكلمه وهو يام ولم تسقط الاصح حسبه
 وقد من مطلقه النامه فانه يصبر مر اجعا وفي يام فبند طلقه الرجعه ليهو يصبر مر اجعا عند ان
 يوسف حلف بالمحمد وفي امرا اذ حلف ذكر في فرجه وهو يام من حره المصاهر اذ اعلم بها ما في
 امرا قبل النام ليهو من حره المصاهر اذ اصدقها على السهو وفي الاحكام في الصلا نوب
 الاستقبال وقد من يام يوما او كبر يصبر الصلا دساق دمه وفي عهد السكاح يحصر الناعى يحورى
 قول والاصح اسطرط السجاع وقد علم ما عدا ان الاما كالملا في النقص فلو وجد واحد او ما في ما في
 احدهم انقص عنه م علات ما اذا كان سركا بينهم فانه لا ينقص الا ان يكون بين الاب والابن من
 الاب او في لانه ثلث مال الا ان عبد الخافه كذا في فراوى فاصحان ولو وهب لجناعه ما كفى
 احدهم لا ينقص عنهم ما عدا فلهما ذال السروع واما عداهما فلا يزالان فلو ادنا لواحدا لم
 ادهم ولا ينقص عنه ما عداها وعدهما صح ادهم فاقص عنه كذا في ك من الكتب وفي
 السراج الوهاج الصحيح فساد السم اجاعا لان هذا مخصوص بدافس سكون لو كافس يصبرهم
 فنه اه ولا يخفى انه وان كان يملو كذا في المصروف فنه فكان وجود كمنه ولو كان في الصلا حار
 رجل يكون ما وقال هذا لان منهم فبند صلاته حاصه فاذا فرسوا وسالوا فان اعطا لؤلؤا
 نوصا واستعوا منه الصل وان مع حب صلاتهم وعلى ن اعطا الاستسبال ولو قال فاذن خذ الماء
 ونوصا فقل كل واحداه يدعو فبند صلا الشكل كذا في المحظ عم اعلم ان المسم اذ ارأى مع حل
 ما كافس لم يخلو ما ان يكون في الصلا او خارجها في كل منهما اما ان يعاد على طيه الاعطا او عدمه
 او سلب في كل منهما اما ان ساقه الا وفي كل منها اما ان اعطا او لا فهي او نعم وعسرون فان كان في
 الصلا وعلى طيه الاعطا قطع وطلب لما فان اعطا نوصا او اقصمه اى ولو اها ساقه فان
 اعطا اساقه وان اتي ب وكذا اذا اتي بم اعطى وان سلب على طيه عدم الاعطاء او سلب لا يقطع
 صلاته فان قطع وسال فان اعطا نوصا والاقصمه اى ان اتم ساقه فان اعطا يقطع وان اتي بم
 وان كان خارج السل فان لم يسال ولم يوصل حارب الصلا على ما في الهداه ولا يجوز على ما في السوط
 فان سال بها فان اعطا اعاد والا فلا سوا طن الاعطا او الميع والسك وان سال فان اعطا نوصا
 وان سبه سم ووصل فان اعطا نعتها لا اعاد عليه وينقص عنه ولا ياتي في هذا القسم الطن والسلب
 وهذا حاصل ما في الازاداد وغيرها وهذا الصل ن حواص هذا الكتاب وبه ساقه اذا كان في الصل
 وعلى طيه الاعطا لا يقطع بل اذا اتمها وساله ولم يقطع بم صلاته لانه طهر ان طيه كان خطا كذا
 في شرح الوفاة فعلم منه ان ما في وجه القدر من بطلانها محذور عنه من الاعطا ليس بظاهر الا ان
 فاصحان في فاوا ذكر كذا لان في هذا الصور محذور الطن عن جد (قوله فهي مع السم ورفعه)
 اى القدر على لما مع سوار السم انبدا ورفعه بها وهذا كراي يخص لانه ما عدا الاعاد ساقه
 لا تصور القدر ولما قال رفر ما علم رفعه القدر ولا ساق الا في وضع حوزا انبدا فانه

فهى مع السم رفعه

(قوله الاصح حسبه) هو
 خلاف ظاهر ما سقى عليه
 الاصح في المحصر كما
 ساقى (قوله ولا يخفى به
 وان كان يملو كذا في
 المصروف) قال في المهر
 عدم حل المصروف ان كان
 لؤلؤا لم يفسد ولا يصير ما
 وان كان لؤلؤا لم يفسد ولا يصير ما
 اه ولا يخفى ما فيه

(قوله وقد قال انه ليس سكرارخص) قال في الاثر سحر بان هذا قد علمه انما اصاح حواما عن قوله يمنع التمتع وكان السكرار سلم عند من وله رقه (وله راحه في السراج الوهاج الخ) اقول نريد ان الواضع الى صرح او ما يثبت بالناحية كلها من جهة في هذا احراز الفجر الى الاسفار لما في كبر الجماعة وتوسع الحال على الناس والصعبي اذ رال فصل الجماعة ربما الاراد في ظهر الله تعالى السبل من هذا الجماعة والاصرار بالناس فان اخر يودهم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اردوا فانهم من اخر من وقع بهم وها تاحر العصر لما في يومه الوقت لصال الوافل ومنها تاحر العسا الى ما قبل باب الليل لما في قطع البحر للمشي بعد ما وفي الصف بفتح كذا معان الجماعة (١٥٥) هذا العمل كما يصرح بها

الهداه وغيرها وهي معقود في المسافر فان الغالب عليه صلاة مفردا وعدم السفل بعد العصر وراح له السمر بعد العسا فلم يكن في تاحر فصله فكان الا فصل له المسار الى الصلا وقول السراج كسكر الجماعة ليس فيه حصر الفصله فيها ان هو عمل طاهر كرواحي الى نوح الصلا

لنص اصرارها وليس ذلك محال ماد كرو من اصحاب تاحر بعض الله ابواب هذا ما طهر في والله تعالى اعلم (قوله) واخلى ما في غايه السان الخ) حاصله محقق ان سحر راحي الى نوح الصلا ولكن الى اول الصف الثاني في الوقت خلاف ما فهم من كلام من عدم تاحر اصلا لنصرتهم باصحاب تاحر بعض

بذكر ما لا ينافي على هذا المحصر كذا في النسخ وقد قال انه ليس سكرارخص لانه اعانده من الاعتدال ولم يسوقها ككلام عاصم الا وافر عاصم حصر الاعتدال في المعتدود وقد كرسنا هذا لما في الاعتدال وكان فيه فائدة كالاتي (قوله وراحي الى نوح الصلا) في على سفل النسخ كما يصرح به في اصله لوان والمراد انما عليه الظن اي على طه انه بعد لما في آخر الوقت وهذا اذا كان منه وبين موضع يرحو مثل او كبر فان كان اقل منه لا يحرمه السمع وان كان فوق الوقت الصلا فان كان لا يرحو لا يجر الصلا عن اول الوقت لان فائد الاضطرار احيال رحان الى ما هو فيها من كل الظاهر من اذان لم يكن لرحا وطمع ولا فاد في الاضطرار واد الصلا في اول الوقت فصل الا اذا ضمن الساجر فصله لا فصل بدونه كسكر الجماعة ولا ما في الثاني حتى في الممار فكان المفضل في هذا كان اولي النساء ان يصلن في اول الوقت لانه لا يحرم من الى الجماعة كذا في منسوطي سس الا به وراحي السراج كذا في سراج الشواه وكذا في كسر من سرج الهداه وانه جرم غايه السان بان هداه ووقع في السراجين وليس مذهبنا كذا فان كلام عاصم صرح في اصحاب تاحر بعض الصلوات من غير استعراض جماعة وما ذكر في السمع مفهوم والصريح مفهوم على الفهم وراحه في السراج الوهاج بان الصريح محمول على ما اذا ضمن ذلك فصله كسكر الجماعة لانه اذا لم يصح ذلك لم يكن للناحية فائدة وما لا فائدة لم يكن مسحوا وهل يجر عهد الرجا الى وقت الاستصحاب والى وقت الخوارا في قولها ان كان على منه في آخر وقت الخوارا وان كان على طمع في آخر وقت الاستصحاب واهمها الاول كذا في السراج الوهاج واخلى ما في غايه السان فان محمد كرى الاصل ان احراز الصلا حاصل ولم فصل من الرجا وعمره والى في منسوط سس الا انه اعانده اذا كان لا يرحو فاد نوح الصلا عن وقتها اليهود اي عن وقت الاستصحاب وهو اول الصف الاخر من الوقت في الصلا التي اصعب باحرازها اما اذا كان يرحو فالمسح احرازها عن هذا الوقت المسح وهذا هو مراد من قال بعدم اصحاب الساجر اذا كان لا يرحو وليس المراد منه ان الفعل في اول وقت الخوارا حتى لم يكن يكون فصله بل على ما قبل ما ذكر الاستصحاب في سرج محصر الطحاوي فعوله وان لم يكن على طمع من رجو دائما فانه مسموع على في وقت مسح ولم يعل في اول الوقت وقال السكرودي في مساهمة الاول ان يحمل اصحاب الساجر مع الرجا الى آخر الصف الثاني وعدم استصحابه الى هذا عدم الرجا في الاصل عدم الرجا اذا في اول الصف الثاني مدلل

الصلوات كذا في الاسفار وظهر الصف والعصر ما تم تعذر السس والعسا الى باب الا في وقتهم على الفهم على ان محمد ارجه الله لم يصح اصحاب الساجر بالراجي قبل غير اتصال الرجا بوجع الوقت المسح وعمر لا يجره (قوله اي عن وقت الاستصحاب) طاهر اما به في التفسير به انه يفسر عن عدم لان كلام المنسوط وانما كان كذا فلا يحتمل ان هو ليس المراد بالوقت اليهود ذلك بل هو اول الوقت ما لم يصح الساجر فصله لالمسار من قوله اليهود ان يكون مراد اول الوقت (قوله) يدل على ما لا لا يفي ما في هذه الدلالة من الخفاء لان قوله صلى الله عليه وسلم يحمل اتصال راده اول الوقت لان الخصم قابل ما به هو المسح الا اذا ضمن الساجر فصله ولذا قال في الهر ولا يخفى ان ما في الاستصحاب سكر الارام اه اي انه يحمل فلا يحتمل ان يكون يدل على اتصال

فولم المسحون سفر بالمعزوف وبودى الصلا بالمراسمونه لم يولد له في الصلا الاولى رب
 ودي الناس الطاهر والاول المسونه ما وداك لاساني الا في اول الصلوات في اه وفي الخلاء
 وعبرها المسافر اذا كان على من وجود لما او عال طمسه على ذلك في آخر الوضوء فمهم في اول
 الوضوء على ان كان به ومن لما مقدار من حار وان كان اول ركعتين في الوضوء لا يتم اه
 ٢٠ من ان المذبح والهم مطلقا وفي معراج الدراية رالي المحي ويحتاج في فاني وما اذا كان يعلم
 ان ان اسر الصلا في آخر الوضوء من لما عساه اول من لم يكن لا يمكن في الصلا الوضوء
 في الوضوء الاولى ان يصلي في اول الوضوء مرعا على الوضوء وعساه في الخلاف اه ودكر في المناق
 ان عند المسئلة اول واقعها الصلاه بحسبه اسناد جادا في جادا في مهم في اول الوضوء ووجدنا بحسبه
 لما في آخر الوضوء وصلها وكان ذلك عرا جهاد فعملها الله تعالى به وصونه وكاتب عند الصلا
 صلا المغرب وكان حروجهما لاجل سدح الاعس (قوله) وصح فسل الوضوء له (صن) اي صح
 السهم قبل الوضوء ولم يصح اعلم ان السهم قبل فلا سلاهاها لكن احدا وفي كسبه الدليل في موضعين
 احدهما الخلاف في صلاهما مع الساقبي فقال صحاحاهو يدل على عدم لما وليس بصروفي
 ويرفع به الحذب الى وضوء حود لما لانه مسح الصلا مع قيام الحذب وقال الساقبي هو يدل بصروفي
 مسح مع قيام الحذب حقه فلا يجوز قبل الوضوء ولا يصلي به كبر من فرضه عند وعندهما يجوز في
 اما من طاهر ويحسن يجوز الهم ما خلافه وطنا في الخلاف بار على انه رافع للحذب عند مسح
 عند لرافع وبار على انه طاهر ضروره عند مطلقه عند ما واقصر على الثاني صاحب الحدابه
 ويدفع من الساقبي الاول بان اعتبار الحذب ما عساه عن الصلا سرعه لانسكل معه ان الهم رافع
 لارفع ذلك المانع به وهو الحق ان لم يرفع على كبر في ذلك دليل وبغير لما رفع الحذب بما سلم
 اعتبار بار لاف وضوءه الاول بواسطة اسقاط الفرض لوان سطره اراه وصف حقيق مدس ويدفع
 الثاني ما طه ورو حال عدم لما بقوله صلى الله عليه وسلم ان الرباط طهور الملم وقال في حديث اختصاص
 في الصحاح ردا على الارض مسحدا وطه ورا رده طهرا والاما حقه اختصاصه لان طهارة
 الارض بالنسبة الى سائر الانسا ما به واذا كان مطهرا في طهارة الى وجود عاها من وجود لما
 او باه من آخر لاني الخلاف به ان صحاحاهم في حقه رافعي يوسف الدندله من لما والرباط وعند
 محمد بن القاسم وهما الهم الوضوء ومنع رفعه حوار افندا السوي في الهم فاحارا ومنعه وسأني
 ان ما الله تعالى وهما الساقبي كما ذكر النور في عدم حوار قبل الوضوء على عدم حوار طهارة
 المسحاه قبل الوضوء وقال النووي هم رافعوا عنه ومنع اعتبار الحذب في المنس عنه لان المذهب
 عند ما حوار وضوءه قبل الوضوء ولا ينقص بالتحول وليس سلم على قول من يقول بصفها بالتحول
 فالفرق بينهما طهارة المسحاه عند حذبا ما فها وهو سلا في الهم والهم لم يولد له رافع بعد وهو
 الحذب او وجود الماء في على ما كان كالسج على الحصى بل اقرى لان المسح موقف منه ولسله
 والسارع حوار الهم والاول غير صحيح ما لم يجد الماء وهو لم لا ضرور فله مجموع لان المذهب الطاهر
 قبل الوضوء تسلي اول الوضوء لاداء والتسليم لوانه من ارا من عساه قال من السهمان لا يصلي بالهم
 ا كبر من صلا واحد روا لدار فطني ورا من عمر قال يسمي لكل صلا وان لم يتعد روا السبي
 ورا على قال يسمي لكل صلا فلكل صعب لان في سدا الاول الحسن من عمار بكه واه
 قال بعضهم معروف ذكر مسلم في مقدمه كناه في حله في تكلم به روا عنه ابو يحيى الحافى وهو
 معروف وفي سدا الثاني عاصره مما في عبيد واحمد بن حنبل وفي سماعه عن ابي بكر بن عمار في سماعه

وصح قبل الوضوء ولم يصح
 (قوله) لان المذهب الطاهر
 قبل الوضوء قال الرباعي هذا
 صرح في ان السهم قبل
 الوضوء مسدود وقيل
 صرح به

فولهم المسحون بغير المحرق برف يودي الصلا بالرا المسو به لم يبدله في الصل الاول رب
يودي الناس الظاهر والبلاد المسو به الصاود بال لاسا في الاق اول الصل الباقي اه وفي الخلاصه
وعبرها المسافر اذا كان على بعض من حود الما او عال طه على دالي في آخر الوف بمهم في اول
الوف صلى ان كان منه ومن الما مقدر من حار وان كان اقل ولكن بحاف الوف لانهم اه
2 صل ان المعدن هو للهم طهنا وفي معراج النيرانه معر الى المحمي وسبحا في فلي وما اذا كان يتم
اه ان اح الصلا الى آخر الوف مر من الما بمافا في ن مثل لكن لا يمكن ن الصلا بالوصو
في الوف الاول ان صلى في اول الوف مر ا على الوف وبمساعن الخلاف اه ود كرى الماف
ان حد المسله اول واقعه حاله بوحسفه اسناد جاد ا فلي جاد ما بمهم في اول الوف ووجدنا بوحسفه
المما في آخر الوف صلاها وكان ذلك عر احهاد فملا الله تعالى به وصو به فوه وكاتبه الصلا
صلا ا رب وكان حروجه الما لحد سدح الاعمس (قوله وصح صل الوف لفر صين) اى صح
الهم صل الوف لفر صين اعلم ان الهم بدل بلاسله اها فلكن ا ا وافي كسفه التل في وصين
احد هما الخلاف و لهما مامع السافى فعال اهما ما هو بدل مطلق عند عدم الما وليس ضرورى
و رفع به الحذب الى وف حود الما لاه صبح الصلا مع فنام الحذب وقال السافى هو بدل ضرورى
صبح مع فنام الحذب حقه فلا يجوز صل الوف ولا صلى به ا كبر ن فر صه عند وعند ما يجوز
ا بان طاهر وعين محور الهم عند ما خلا فاه ولها سنى اختلاف بار على ارفع الحذب عند ما صبح
عند ارفع بار على اها طاهر ضرور به عند مطلقه عند ما واقصر على الباقي صاحب الهدايه
و يدفع مسمى السافى الاول ان اعشار الحذب ما عمن الصلا سرعه لاسكل معنه ان التهم رافع
لا رافع ذلك الميع به وهو الخى ان لم يتم على ا كبر من ذلك دليل ونصر الما برفع الحذب اهما تسليم
اعشار بار لاعتن وصيه الاول بواسطه اسقاط الفرض لا بواسطه ازاله وصف حصي مدس و يدفع
الباقى ما به طهور حال عدم الما بقوله صلى الله عليه وسلم ان الرباط طهور المسلم وقال حذب اختصاص
في الصلح من و ا على الارض مسجدا وطهورا و بده مطهرا والالما بحقه الخصوص لان طهار
الارض بالنسبه الى سائر الانسا باسه واذا كان مطهرا ففى طهارته الى وجود عاها ن و حود الما
او باف من آخر الباقي الخلاف به من اهما ما فمنا في حقه و ا في يوسف التل به الما والربا وعند
محمد بن اعمش وهما الهم والوصو وسرع عليه حوا رافدا الموصى بالهم فاحارا وبه وسأنى
ان سا الله تعالى و انا السافى كعاد كرا الووى عدم حوار فصل الوف على عدم حوار طهار
المخصصه فصل الوف وقال الووى اهم رافه و باعله ومع اعسا الحكمى المفسر عليه لان المذهب
عند ما حوار وصو ما فصل الوف ولا ينعص بالاحول وليس سلم على قول من يقول بفسها بالاحول
فالفرق بينهما ان طهار المخصصه و حذ ما سافه او سلا ن الدم والتهم نوحه لرافع نعه وهو
الحذب و وجود الما فنى على ما كان كالسج على الحصن لافوى لان المسج موقوف عند فلسه
والسارع حوار الهم ولوالى عسر سح مالم عند الما وفولهم لا ضرور فسله بموع لان المندوب الظاهر
فصل الوف لم يسئل اول الوف بالادا وما استدلوا به من اراى عباس قال ن السه ان لاصلى بالهم
ا كبر ن صلا راحد روا لنا رطوى و ن اراى عمر قال به هم لكل صلا وان لم يحذ روا السهى
و ن اراى قال بسم لكل صلا فالكمل صعب لان فى سدا الاول الحسن ن عمار بكتله و افه
قال بعضهم مبروك د كرى سلمى مفصده كناه فى حله ن مكاه فصر روا عنه ابو يحيى الجاني وهو
متر و فى سدا الباقي عامر صه من عبيد واحد ن مل وفى جماعه عن باع نظر وقال ابن حزم

وصح صل الوف لفر صين
(قوله لان المندوب الظاهر
فصل الوف) قال الرملى هذا
صريح في ان الهم فصل
الوف مندوب وقل ن
صريح به

الزاد منه عن ابن عمر لم يصح وفي السند الباطل الخاضع من اوطاه الخائب الاعور ومما صحت ح
 ان ماهر ماهر ولد فاهم بخورون احسب من ماهر واحد من الواصل مع القرض معاه مسرط
 ان عدمه ولو لم يصح السند لا يجوز ان يودي القرض به عنه وعلى عكسه بخورون عكسه بخورون
 كلام السامع عما ان السرط لم يعم من عدمه عدم السرط فهم هل ان التراب مظهر مسرط عدم الما
 فزار عدم الما وعدم السرط وعدم السرط وهو لا يجوز به التراب الذي كوري الاصول ان السرط لا يلزم
 من عدمه العلم ولا من وجود وجود ولا عدم الخواب ان السرط اذا كان مساويا للسرط اسلمه
 وهما كذلك فان كل واحد من عدم الما وجوار السهم مساو لا يجوز له ان يسلمه كذا في
 الصانع من ذلك لا يسلم سائر ما لم يجره ح وجوده حال من ذلك ليس وجوده فيها كمال ان الراد
 به العذر وهو ليس بغيره (في حروف قوب صلا حار) اي بخور السهم لحرف قوب صلا الخبار
 اطلعه وقد هي الما ان لم يمساه حروف الخبار وكوبه محض كره في القصر وكوبه ليس بولي واقفه
 على ان حروف الزاوية لاحاق الى هذه القود اذ لا يلزم من رخصه السهم ظفركا المسافر
 وفي حروفه لا يتخاف القوب اذ الحروف مخصص وكذا لا يتخاف القوب التي ح ان حروفه لا يتخاف
 في الما ان السهم صحيح ولا يجوز له السهم لان القوب من الاعا ولا قوب في ربه حار المصطفى
 الكافي ومصحح في النسخ في الامام عدم الخوار ان كانوا يتصرفون به والاحار في ماهر الزاوية حوار
 فيها ويصحح السهم وحسب ذلك صاحب الحدس لا فرق بين الامام والمصدق ومن لم يمس السهم لان
 الاستقرار فيها مكره والمزاد الذي من به الله محسب لا يجوز السهم للسلطان والقاضي والوالي على ما في
 المذاهب لان القوب ا كان لا يجوز له السهم وهو مؤخر في هو عدمه على اولي لان المعدم على القوب له حق
 اذ عده وصلى القوب فعلى هذه الما السهم للوالي اذا كان من هو عدمه عليه حاصرا انما لا يتخاف
 القوب اذ ليس من الاعا ولو صلى من هو عدمه عليه كالمع في الخبار وكذا يجوز للوالي السهم اذا اذن
 امره بالسهم لا يذهب منه لاحسب له في اذ عده فحاشي من هو لا يجوز له امره بالي كذا في اقتضاه
 وهذا التما مع التمدد كرها ما السامع على محار صاحب الما انه اذ اعلى ماهر الزاوية فحور السهم
 لا يملك عدمه حروف القوب ولا فرق في حور عسا حروف من كونه محمدا او حسنا وحاصلا او مسا
 كما صرح به في التها اذ عده ولا يضمن حروف قوب السهم كالمواضع بالظهار فان كان حور
 ان يتركه البعض لا يسلم لانه لا يتخاف القوب لانه يملكه اذا الباقى رحيله كذا في السند والعه
 وكران امر حاشا لا يفسد على هذا التمسك في ماهر الخبار فهنا جلد والمذ والاصل في حد المسائل
 ان كل موضع حور الاداء لاني حلف بخور السهم في كل موضع لا يتخاف الاداء لا يجوز من اعلم ان
 انضاره لانه انواع نوع لا يحسب قواها اصل عدم قوما كالواول ربوع عيسى قواها اصل كذا
 الخبار والعذر ربوع عيسى قواها وتقصي بعد قواها اصلها وطلها كالمجمل والمكسوبات اما الاول
 ولا يضمن طاعت وجود الما واما الثاني فيسبب طاعت وجوده عدما ومنعه السامع لانه يتم مع عدم
 سرطه ولما هو محتاط بالسهم عاثر عن الوصو طاعرض المسئلة فحور السهم وبذلك يمسسه
 على السهم والسلم لزم السلام مع حور الما على ما سلفناه حقه القوب لانه لا يورد بعد البراجي
 لا كون حورانه ربه ما تقدم من الاحمال وروى ابن عدي في الكافي السند عن ابن عباس عن
 ابي بصير في ابيه عليه السلام هل اذا خالف الخبار وام على عرو وصوه فسمم قال هذا امر فوعا غير
 يحفظ بل هو موقوف على ابن عباس وروا ابن عدي سمعه ايضا وروا الطحاوي في شرح الآثار
 وكذا رواه الباقي في كتاب الكافي وروى البيهقي من طريق غيره الباقين ان ابن عمر اتى الخبار

وحرف قوب صلا حار

(قوله من عدم الما) هو

السرط وقوله وجوار السهم

وهو السرط (قوله حوار)

اي السهم وقوله ح وجود

اي الماء (قوله كصلا

الخبار والعذر) فسمم

صروحان صلا العذر

نوحا بقدر الى اليوم الباقى

في القدر ويكون قصا

فاذا كان كذا كان

بما فعلها الصاء نامل

(قوله ومنه ما تقدم من

الاحمال) وهو ما من عن

الكامل ان السهم

يكون بوي حه ما تصح

مع السهم

ولكنه صلى الله عليه وسلم
اصلى به مكتوبه اخرى
(قوله ولو كان اخوف
من) الظاهر ما قدر في
السر وله ولو كان من
ما فاسد الى انه معقول
على الفعل محدود
ويمكن ان يكون حالا
ويوصى به ما على ما صلا
ما الوصو فعل من الجذب
ويمكن ان يكون معولا
لاحقه على القول بانه
لا اسطر منه ان يكون
وله ولما اى ولو كان جمه
لاحل السا (قوله لالى
بذل) قدما انها نصي
اذا احب لم يدروا معاد

او عملولو سا

ان الامام لو حضر لا
وصو فعمل الروال وحاف
ان نوصا رول الشمس
اها نوصا كجحه نوص
العصلا لكن قد نوص
اها ما كات نوصي مجمع
حافل فلو احرب هذا العذر
وعا نودي الى قومها
بالسكة علاف ما اذا احرب
لعذر فسمه او عذر نوص
رو به الالال الاعد الروال
فان كل الناس سمه نوص
افسلاها في اليوم الثاني
وعلم نوص سمهم فان
ذلك ن الاعذار التي
نوص لاجلها نوص على
انه ليس منها نوص

وهو على عرصه قسم وصلى عليها واخذ ادا كبر طرفه وبصافه فوبد نصر الوفا
لان الصبحه كانا راء رد وبن راء لارفعون ولوحصر حمار اخرى وعد راء ن الله لا
وباف فوفا في الجمع بعد عده مجد ولا بعد عده في حبه وافي يوسف ود كرا الحصى في المسعى
ان الخلاف فيما ادم يمكن من الوصو من الصلوات اما اذا عكس فاف التحكم بعد السم اتفاقا
وفي الولوالحه وعله السوي ود كرا حوا في ان السم في لود لا يجوز للحمار لان الماء تحول في
الحمار واما رواه القنوري فطلبه كذا في مراح القنوري وفي المسعى لان الماء ان الص ودي الماء
المطلعه وصلا الحمار ليس في منها لا يا يقول الحار اذا قوي الصلوات باصعب الظاهر في لان
تجوز اذا اصعب الصلوات باصعب الظاهر في اولى (قوله واعندنا) اي يجوز السم طوب
فوبصلا عند ولو كان الحرف با لمساها وب لا في بدل فان كان اما في رواه الحسن لا سم
وفي ظاهر الروايه غير لانه يحاف القوب ووال السم حتى لو لم يحفل بالحرفه وان كان القنوري يحسب
بذلك بعضه مانع الامام لو بوا لا سم كافدا في الحمار وصور الحرف في الماء ان يسرع في ماء
القنوري سم بعضه حذب اما ما كان او معتداه في على وحو فان كان لا يحاف الزوال وتكفي ان يدره
سم ما مانع الامام لو بوا فانه لا سم اتفاقا كان اذا الثاني د وان كان يحاف زوال السم
لو اسعمل بالوصو سماح له السم عافا لصور القواب لا لافساد بدحول القوب المبكرو ولو منع
بالسم سم وبني بالا على لا ما لو حسا الوصو يكون واحدا لما في خلال صلاه فبعد كذا في الهدايه
والله ط وفصل لا يجوز الماء بالسم عدهما لوجود الماء ويجوز ان يكون اسديا واما بالسم والماء
الوصو كافدا في حسب عه ما قدر ما يكتفي الوصو فانه قسم رضى ولو سمعه حذب فمافانه وصا
ر في وهذا الساس مع الفارق فان في المقص عليه لا يرمى القوي على الصه اذ بالسم هما
قوي من الوصو لانه ر بل احبانه والوصو لار لها وفي المس بارم سما القوي على الصه
سكان الظاهر الماء اما وقد يقال انه سب لا يرم لان السم مثل الوصو بدليل حوار افندا الموصي
بالسم يوجب ما ذكر فاصحان في فصل المسح على الخفين فافذا ان المسم اذا سمعه حذب في
خلال صلاه فأنصرف ثم وحدها سوفا وبني والفرق بينه وبين المسم الذي وحدها في خلال
صلاه حسب نساهان ان السم ينقص بعضه الاستدلال في وجود الحذب بداهانه لما لانه
عدها بالحذب السابق لان الاصابه نسب حذب وفي هذا الصلا لم ينقص السم عدا صاهه الماء
لاستدلال بعضه بالحذب الظاهري على السم ويمكن ان يقال ان السم ينقص عده و به الماء
حذب السابق وان كان هناك حذب ظاهري لمافدا عن مجتهدان الاسباب للمعافه كالقول
زعافم التي توجب احدا ما معافه اخرى عها ووصو واحد وسماني ان سا انه تعالى في باب الحذب
الصلا ما معافه ما ذكر فاصحان فبدا ان الماء بالسم معنى عليه ولو منع بالوصو سم سمعه
حذب ولم يحفر ووال السم ولا رجوا داره الامام قبل فراع فعدا في حقه قسم وتي فلا
بوا ولا سم سم احلف للسامع منهم من قال انه اذ صلا عصر وروان فكان في زمانه حابه
سكوفه بعد زوال انصرف للوصو والبالسم خوف القوب فامر في زها حابه بعد اذ قر به
افسا على وفي زها ما وانا كان سمس الا هه الخوازي والسرخسي هولان في دارنا لا يجوز السم
سد اسدا ولما لان الماء محط على القنوري في الوصو والماء ملاحوف القوب حتى
حذف القوب يجوز السم ومنهم من حله زها سم احلفوا لهم من حله اسدا في زماننا الى
الاخرى نصلي بعد فراغ الامام فلا قوب وانوحه نظر الى ان الحوف با لانه يوم رج دمر به

لألفوب حمه ورفه
نعدان صلي به وصى الما
في رحله

(قوله وان حاف قوما
وحدها الخ) نوب بعض
الفصلا في صور دالب
وكمن نصور رائك له عما
اداوعد سحس نالما
وسلم نلوا قاطر لا بدرك
سوى الفرض لاصق
الوف عن صلا النسمه
عها فها حاف قوب السمه
وحدها وكن نصورها
اصعاء اذاف مع الفرض
وارادها مما شاف روال
السمن ان صلي السمه
بالوصوه فانه بنهم واصلها
م وواو صلي الفرض
نعدالوال وانكن الصور
الاولي هاناب (قوله
لكن قد نعال قوظم لو
كان الما الخ) فالى الهر
الطاهر ان المراده مانومع
فه الما عاد والى ذلك
اسار المصغر هذا لان
وحده مفرد مصاف نعم كل
رجل سوا كان مبرلا و
رجل نمر (قوله لان في
الطن لا حور السمن اجاعا)
اقول وكنداني السك كاني
السراج حذر فاما في النهر
من عروه السه الحوار
وعنار السراج هكدا
هنا بالسمان احبارا راعما
اداسك اوطن ان ما و
من مصلتي موحده فانه
نعد اجاعا اد فنه

غار من نعد سله صانه من رد سلام او موم ومهم ن - له معناعلى مسله وهي ان من اعد صا
اله ولا نضاه علمه عد ووب لا الى بدل وعدها علمه النما فعرب الى بدل رائك هب ابو بكر
الاسكاب لكن قال القامى الامتصا في شرح حصر الطحاري الاصح بالاعب وما عد العد
مادوا عند السكل وى شرح منه الملى لفايل ان نول حوار السمن في الفرض لالكسوف
والسمن الزوا سعادته لعد اذ حاف قوب الوبرضا فاما ووب لى بدل فاما لافصى كوى العد
ولا سماعلى انقول بان صلا العده سه كما حذر السرحى وعمر واماسه الفجر فان حاف قوما مع
الفرض لانه مم وان حاف قوما وحدها فعل فاس قول حذ لا نسم وعلى فاس قوظم انسم فان
هنا حذ اذافاته سعادته بالفرض مع الجماعه عند ووب قوب الجماعه فها نعدار راع السمن
وعدها هلا فها صلا (قوله لالفوب حمه ووب) اى لاصح السمن خوف قوب صلا الجمه وصد
مكونه وانما حور انسم لماعده عدم الفرض على الما حمه او حكا وده خلاف مرفر كدما
اما عدم حوار خوف قوب الجمه فلا ياتوب الى حاف روال النهر كنداني اعدانه وادردان هذا
لا سالى الاعلى نعد روالا على طاهر المذهب الحجازى ان الجمه حلف والطاهر اصل فلو وقع مانه
مصور نصور الخلف لان الجمه اذافا نصل الطاهر حلفا صور اصار معنى وده جمع
يتم ما فى النافع فقال لا ياتوب الى ما معوم معا يها وده الاصل واما عدم حوار خوف قوب الوف
فان الدواب الى حاف وهو الفضا فان قيل فسله الجمه والوف عرب لا الى حلف وطه اذافا لسا
انسم وحارب السد لارا كالحاصب رله نعض السروط والاركان وكل هذا الفصله الوف فلما
فسله الوف رالادا وصم لودى مانع لغيره وولدانه عارف صلا الحمار والعدا فها اصل
فمكون قوام او باصل مود وحوار حال السافر بالنص لالخوف القوب بل لاجل ان لا صاعف
عليه القواب وعرج الى الهما وكدا صلا لالخوف بالحدوف ووب حواف القوب هذا وقد فها معان
التمه ان السمن خوف قوب الوف روابه عن مساعها وفرع عليها باناله ممه لو كان فى سطح
لها وى نسمه لكنكه نحاف فى الظلمه ان دخل الب نسم ان حاف قوب الوف وكدا انسم فى كا
خوف الى او مطر او حوسد نمان حاف قوب الوف وعلى اعشار النهر لالخوف الوف فرع مخبرجه
انه مالى وده صاحبه ان نعطه الا ما به سطر وان شرح الوف لان الطاهر هو الوفا فانه قد كان
فا راعلى استعمال الما طاهرا وكدا اذافا الكا اى اى ان نعطه الوف اذافا راع من صانه
لم عده الصلا مراما نالما كنداني النماع (قوله ولم نعدان صلي به وصى الما في رحله) اى ولم نعد
ان صلي بالنسم باسمه الما كنداني رحله وهو ماعنى ما و كان وصوه عاصمه وخولا مكر السرح
لهامه ونال لبل الانسان وما را رحل اضا وهو المراد قوظم نصى الما في رحله كنداني العرب لكن
قد نعال قوظم لو كان الما فى ووس الرحل نعدان المراد بل رحل الاول وهذا عدا فى حمه ومحمد
وقال ابو يوسف نره الاعاده فمالاب ان لان فى الطن لا حور السمن اجاعا و نعد العده لان
الرحل نعدان الما عاد فمعرض على الطلب كما عرض على الطلب فى الامراء لان العلم لا نال
مانان يحرف السمان لانه من اصدا دال الموطه يحرف العاد لا نصور قد نوله فى رحله لانه لو كان
على ظهوره فنه م مامد نالما وكدا اذا كن على راسه لمعطى عنه وهذا مكره ماعنى
ساد لانه لو كن كنداني كنداني الما القلى فى موحده وهو فسوق دانه فانه نالما فافا وكدا
اذا كان را كنداني فى معدن الرحلى ومن نده را كنداني ما اذا كان سافعا هو فى القدم او را كا
رجولى الوبرضا على الاحبار فكلدا اذا كان فايدا فلفا وده ما يكونه وصوه عاصمه لانه لو رصه

ما لاجماع فوجه طاهر
لان النوب في حله والرحل
معد للسبب على انه
لا ساسه مانع مع ان
ذلك ليس خارج الصدر
ونص ما قبله كسمله
مسئلة الصل مع النجاسة
فانه قد اعبر الرجل فيها
لدليل ما الاستعمال اه
وهذا لا سارعله ولعل
لفظه الطاهر في عار
المرا من غير ما النجاس
والاصل الطاهر اراد
بالتطهر لما الطاهر ما مل
(قوله لا يجوز الخلف مع
وتطلبه علو ان طن فرقه
والالا

فقد شرطه قال الراني اقول
ل شرطه وجود لا مفقود
لان النسيان له في حكم
المعدم فالتحاطف الطاهر
(قوله ولما ان يقول الخ)
حاصله اني كلامه بدافعا
لان قد شرط السم هو
الصدر ومعها لا يصبوب
الاصل وفي النهرا قول
لاحقا ان من ران
السم طهار المسم عليه
فاذا قدم هذا مع قواب
الاصل وهو الصدر على
الما صار فافاد الطاهر من
وهذا وان كان عدو لاس
الطاهر الا انه ركب
صحت حال كلام هذا الامام
(قوله اي يجب على المسافر
طلب الماء) اي يحرص على المسافر

غير ولو عند او اخر تعريما لا بعد اساقا لان المر لا مخاطب في ان
عليه جاعه من السارحن والناساري في فتح الصدر وبعد في عانه النسيان ان دعوى الاجماع سهوا
نصحه رجع عن حر الاسلام في شرح الجامع الصغير اسما على الاختلاف والحق ما في السند ان
لارواه لحدانصا وقال بعض المساج ان ا ط الرواية في الجامع الصغير يدل في انه يجوز ما لاجماع فانه
قال في الرجل يكون في رحله ما قد في والنسيان يستدعي سد الم مع ذلك جعل عند اعد هما في
موضع لا على الصل في ان جعل عند اعد الكل ولفظ الرواية في كتاب النسل يدل على انه على
الاختلاف فانه قال مسافر معهما في رحله وهو لا يله وهذا يناقض حاله النسيان وغير هاذي
يوسف وجها ان احدهما به نسي ما لا يسي عاد لان الماء في اعراضه في السفر لكونه سندا لصلاته
سبه عن الطلاق فكان القلب معلفانه فالحق النسيان في ما المدم والباقي ان الرجل موضع الماء
ما النجاسة المسافر له فكان الطلب واجبا كفي العمران ولطمانه عجز عن استعمال الماء فلا يله
الاستعمال هذا لانه لا يدر يدون العلم لان السارحن في الفعل هو الذي لو اراد عجزه ما في ذلك
ولا تكفي يدون الصدر ولو فقدت يدونه بعد سائر الآلات حارجه فاذا فقد العلم وهو دعوى الآلات
اولى بعمه في فتح الصدر من هذا لانه بعد ما في لاني يوسف لسبب العلم نظرا الى الدليل انما
كما قال الكل في المسائل الملح بها واعمال النسيان الامنع وحده لانه لا يلبس ان الرجل دليل الماء
الذي يره مع السم اعني ما الاستعمال بل السرب وهو مفقود في حق غير السرب اه ولو صلي
سرها في رحله بوططاهر لم يعلم به مع علم قال بعضهم بفرمة التاد ما لاجماع ود كرا لكرحي انه على
الاختلاف وهو الاصح كذا في السند اعني فان كان على الاختلاف فطاهر وان كان ما لاجماع فالمر
على قوطما ان الرجل مع السرب لانا الوصو لكن رد عليه لوصلي مع نوب عمن ناسا الطاهر
فانها كسمله الصلا عاريا مع ان الرجل اسر معدا الاستعمال بل الماء السرب كذا وما وقع
شرح الكبير وغير من الفرق بينهما وبين ما لو نسي ما الوصو فسمم بان فرض السر وانه النجاسة
فالالا في حلق محلات الوصو لا يبلح الحاطر عندنا في لان قواب الاصل الى حلق لا يجوز الخلف
مع قد شرطه لاد افسرطه مع قواب الاصل نصها في الناطق ورس فله حكمه رهو والتاحر
عند النسب عدهما المصلح كذا في فتح الصدر وانما ان يقول بوله لان قواب الاصل الى آخر
يصحح ما فاقوله لاد افسرطه في آخر فليس بظاهر لان شرط حرا اختلف عدم الصدر على الاصل
وقد هذا السرب بالصدر على الاصل فكيف يجمع قد شرط الخلف مع قواب الاصل في ثم من
قد شرط الخلف لحد الاصل لان شرطه قواب الاصل فعقد بوجود ولا فرق في ذلك الكتاب
من ان يذكر في الوفا وبعد ولو لم الماء وهو مسم كسمله في انه عمن يفسد حمة ولو ضرب
السطاط على راس السر قد عني راسا ولم يعلم بذلك فسمم صلى في علم الماء اسرا لانا واحقوا
على ان النسيان سرب مفقود في مسان منها ما لو نسي المحدث سبل بعض اعصابه ومم الوصلي فاعدا
موماعر عن الصام وكان فاسا واما الحكم اذا حكم بالماس ما بالصل ومما لو نسي الزمعي
الكفار فصار جهل الوصاعا عمن ساسا ومما لو فعل ما في الصدر ساسا ومما لو فعل عجزوا بالاحرام
ناسا ومما سالك كمر تعرف في ما الكتاب ان سا الله تعالى (قوله وتطلبه علو ان طن فرقه
والالا) اي يجب على المسافر طلب الماء ودر علو ان طن فرقه وان لم يطن فرقه لا يجب عليه وحده ان يرب
مادون المل فدما به لان المل وما فوه بعد لا يوجب الطلب وقد ما المسافر لان طلب الماء في العمران
واجب اما فافا فلفظا وكذا لو كان مرب هو وقد حلقوا في مقدار الطلب فاحرام المصنف هذا فدر علو

(قوله وظاهر انه لا يلهى بالشيء) قال في الهمز قول معنى ما في الحقائق انه نعم الشيء مقدار العلو على حد الجهات خمس على اسماء افعال
 دراع من كل جانب يدراع اذ الطلب لانهم مجرد الطرود بل على ذلك مأمور عن الامام وما في منه المصلحة لو صب ن الطلب لكما من
 الطلب سبعة وكذا الواجب من غير ارسال ادعى ما فهمه لا يخاف (١٦١) الى السبع اصلا واغنى ان ما قبله
 هاجر الحقائق هو ذهب

السابع رحمه الله ودل
 لا في الثاني عند قول
 الشيء ولا لفرصه وقيل
 الوقت ولا لطلبه وقيل
 ما فيه المسئلة الباقية لا يجوز
 لعدم لما ان نعم الاما
 الطلب عند بوجه وجود
 لما حواله ولا يصح
 الطلب الا بعد دخول
 الوقت والطلب ان يطر
 سمويه وامامه ويرا
 عاو وعندها لا يحب
 الطلب وعنده بعض
 لما حواله نعم من غير
 وطلبه في نفسه فان سمه
 نعم

طلب اجماعا اه كلامه
 وكان الموقوف جعل كلامه
 على ان ذلك انفسه
 لطلبه ليس خاصا بقول
 السابغ هذا وفي شرح
 المسألة السابعة فطلبه عما
 وسارا فدرعاه من كل
 جانب وهي ثمانية حلق
 الى ان نعمانه وقيل قدر
 رمية سهم اه وظاهره
 ان الطلب عاو في حاشي
 اليمن واليسار ولذا قال في
 الشرح الكثير ولا يلهى
 ان تطلبه مقدار من كل

وهي مقدار سهم كافي للشيء وليمانه دراع كافي للشيء والمغرب الى ان يهاجر احراق في المصطفى
 انه تطلب مقدار ما سمع صوتا يسمعه وسمع صوتا وهو الموافق لما قال ابو يوسف سالت ما يحسنه
 من المسافر لا اعتدنا ان يطلب من غير الطرود او من يسار قال ان طمع قد فعله ولا ينفذ فصر
 ما فهمه ان انتظاره وسمعه ان طمع منهم بواقعه ما يحسنه الا دافع فقال والاصح به تطلب قدر
 ما لا يضر سمعه ووقف بالاعتدال فكان هو للعقد وعلى اعتبار العلو فالطلب ان يطر عنه سمويه
 وامامه ويرا وهو كذا في الحقائق وظاهر انه لا يلهى بالشيء بل بكيفية النظر في هذه الجهات وهو في
 مكانه وهذا اذا كان حواله لا يستريحه ان كان به محل صغر وعجو صغر ونظر حواله ان لم
 يحب صغره اعني نفسه او ما لا يلهى معه والطلب في رحله فان حاف لم يرمه الله ودل على كذا في الموسوع
 ولو صب ن الطلبه كفا عن الطلب نفسه وكذا الواجب من غير ان يرمه كذا في منه المصلحة
 ولو صب ن غير طلب وكان الطلب واحدا وصلى في طلبه فلم يجد وجب عليه الاعاد عند هذا خلافا
 لابي يوسف كذا في السراج الوهاج وفي المصطفى وفي ايراد المسئلة عصب المسئلة الباقية فاطمعه
 فان الاختلاف في طلب المسئلة ما على اسراط الطلب وسدده اه وعنده السابغ يحسب الطلب مطالعا
 لقوله تعالى فلم عندوا ما لان الوجود بمعنى ما في الطلب وهي دعوى لا دل عليها لقوله تعالى ان
 قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فقل وحيدهم ما وعدوكم حقا والاولم يعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين
 فهدى وقوله في ان بعد فقام شهر من مسامحة وقوله ووجدوا ما عملوا حاصرا ولو لم يسلوا احطائهم وقوله
 تعالى ما وجدنا الا كرههم من عهد وان وجدنا كرههم فاصبر وقوله فوجدوا هم احدا ان رب
 ان نعم من اوله هذه السلام ن وجدنا فلهم فيها ولا طلب من الواحد ولقوله ن وجدنا
 او راحله وقال فلان وحده اه وان لم يطلعه ووجد من صافي نفسه ولم يملكه فقد ثبت ان الوجود به من
 ن غير طلب وانه تعالى لا يطر الخوازم عدم الوجود من غير طلب من راد شرط الطلب فقدر ادا
 على الزمن وهو لا يجوز بحرفي لغير ان لان عدم وان من حصة لم يخط طاهرا لان كون لما
 في الهمز ما يدل ظاهره على وجود لما لان تمام المعيار لما فكان لعدم ما من وجه دون ح
 ومرت اخوار لعدم المطلق ولا يثبت ذلك في الهمز ان الا حد الطلب ونجا ما اذا عكس على طه
 فرب ما لان عليه الطن يعمل عمل المصطفى في حق وحب العمل وان لم يعمل في حق الاعضاء كذا في القصرى
 في المسئلة وكذا دفع الزكاة لم يعل على طه وقيل وكذا اعطى على طه عكس لما اوطع لربه وما اذا لم
 يعطى على طه فرب فربك لا يسهل اذا كان على طمع من وجود لما كذا في السداع وظاهر
 اه ما اذا لم يطمع لا يستحب له الطلب وعمل في السقوط ما لا فائدة فيه اذ لم يكن على راحة وعما مر
 عن ان المراد ما قبل السبغ والقرى بينهما على ما يحسنه الا في في اصوله ان احدا الطرفين اذ اوى
 ورجح على الآخر ولما احدا للطلب ما رجع به ولم يطرح الآخر فهو الطن راد اعطى القلب على احدهما
 وركب الآخر فهو كذا في الغن وقال الراي اه وعلمه الطن ها اما ان وجدنا ما طاهر او احده
 غير كذا اطلبه في الموسوع وقد في السداع بالمثل (قوله تطلبه من رمية فان سمه نعم) اه تطلب
 للما من رمية اطلعهها وقيل في اواق فقال معرفتها فظن ان ان سألها اعطى لبحر السم

(٢١) - (السحر الزاني) - (اول) كل حاسب الزوم القصر اه وقوله مأمور من سوال ابي يوسف لاني سمعه
 وجوابه وكذا يدل نصيب عن احمد بن حنبل في حاشي السداع عكس في حاشي اليمن واليسار وكذا في السداع عكس فاصحاب لكن فيها
 عن الزهري ان قدر الطلب عاو من حاشي اه والظاهر ان عايرتهم على هذا بوجه ما فيها

(قوله فاندفع هذا ما وقع في الهداية الخ) قد تفرق بين ما في المنسوط وما في الهداية بان الحسن رواه عن ابي جعفر رحمه الله في غير طاهر الزاوية واستدعوه فاعيد في المنسوط طاهر الزاوية واعيد صاحب الهداية رواه الحسن لكونها نسبته في جعفر رحمه الله في عدم اعتبار القدر بالمرور في اعتبار الحجر (١٦٢) للحال والله سبحانه اعلم كذا في شرح المسئلة لامة الرهان اراهم الخلى وذكر

وان كان عند انه لا ينقطع عنهم وان سأل في الاعطاء وعم وصلى فساله فاعطا وعبد وعمل له في الكافي ما به طهرانه كان قادرا وان سمع قبل سريعه واعطا بعد فراعته لم يعد له من بيت ان القدر كانت بانه اه اعلم ان طاهر الزاوية عن صاحب المسئلة وجوب السؤال من الرق كجاءه ما في المنسوط قال واذا كان مع رفعه ما فعله ان سأل في الاعطاء قول الحسن من راد فانه كان يقول السؤال دل وقه بعض الخرج وما سأل في السم الاندفع الخرج ولكن ما سأل في الطاهر منسول عاد من الناس وليس في سوال ما يحتاج اليه فلهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض حوائجهم غير اه فاندفع هذا ما وقع في الهداية وسرح الاقطع من اختلاف بين ابي جعفر وصاحبه بعد لا يترمه الطلب وعندهما يترمه واندفع ما في عابه النان من ان قول الحسن حسن وفي الدرر بملأه من الخصائص به الاحلاف بين ابي جعفر وصاحبه فراد فيما اذا سأل على طلبه معناه ومصادمها عند على الطلب بعد المنع وفي المحكي الغالب عدم الطلب لما حتى لو كان في موضع يحري الطلب عليه لا يح الطلب به اه ولو كان مع رفعه دلوم بحسن سأل في الوضوء فقال انظر حتى استبي فليصحب عند ابي جعفر ان ينظر بدر ما لا يوجب الوضوء فان ما في ذلك هم وعندهما ينظر وان ما في قوب الوضوء وجه فوطئا ان الوعدا اورد صار قادرا باعتبار ان الطاهر انه يني به وعلى هذا الخلاف العاري اذ وعندهما رفعه الوضوء كذا في معراج الدرر اه وفي فتح الدرر والوسيع لو كان مع رفعه دلوم وليس معه اه ان منهم فسل ان سألته عنه وفي المحكي راي في صلاته ما في يدعير فذهب منه قبل الفراغ فساله فقال لو سألني لا اعطيك فلا عاد عليه وان كانت عند قبل السروع بعد وقوع السب في سمع السروع والاصح انه لا بعد لان عند بعد الذهاب لا يدل على الاعطاء فله اه وقد ذهبا السروع المتعلقة ما عن الراداب وفي الوسيع واجعوا انه اذا قال انك بلك مالي تصح به فانه لا يح عليه الخج واحد وان في لنا اذ ارعد صاحبه ان طلبه لا ينضم وينظر وان خرج الوقت والفرق بينهما ان القدر في الاول لا يكون الا طلب وفي الثاني بالانح وفي الخط ولوقرب لنا وهو لا يعلم به ولم يكن يحصره من سألته عنه احرا السم لان الخلل يعرفه كعد عنه ولو كان يحصره من سألته فلم يسألته حتى عم وصلى فساله فاجر بما قرب لم يحصره لانه قادر على استعائه بالسؤال كفي ولما علم ان ولم يطلب لما لم يحصره وان سألته الابدان فلم يحصر فاجر بما قرب حارب صرته لانه فعل ما عله اه (قوله وان لم يعلمه الا من مسله وله به لا يعلمه الا من) هذا المسئلة على بانه واحد اما ان اعطا عمل فسمي في اقرب موضع من المواضع الذي راف لنا او ما على السر او ما على الفاحش في الوجه الاول والثاني لا يحصره السم ليجعل القدر فان القدر على التبدل وير على لما كالفرد على عن الرق في الكفار جميع الصوم وفي الوضوء التاب محوره لا يتم لوجود الضرر فان حرمه مال المسلم كحرمه نفسه والضرر في النفس مسقط فكذا في المال كذا في العانة وبطريق الوضوء المحسن اذ لم يكن عند ما فانه صلى ولا لقطع الوضوء من موضع التحاسه والمراد بالان الفاضل عن صاحبه على ما قدما واحملوا في نفس العاقل في الوادع هو ضعف الفقه في ذلك المكان وفي رواه الحسن اذ اورد ان يسي ما ساوى درهما بدهم وضع لا ينضم وفصل ما لا يدخل تحت هو م القوم وفصل ما لا يقع في مسله لان الضرر

فيه ان الرد هو الفصل كما قال ابو نصر الصغار انه اعاد السؤال في غير موضع عن الماء فانه حديد يصعب ما لا يراه منسول عاد في كل موضع طاهر الملع على ما سألته كل من عاق في الاسعار فيسمى ان يح الطلب ولا يصح الصلاة بدونه فيما اذا سأل في الاعطاء الطهور دللها دون ما اذا سأل عنده لكونه في موضع غير الماء اما اذا سأل في

وان لم يظ الا من مسله وله عنه لا ينضم والا من

موضع غير الماء ارسل للمع في غير الاحباط في فوطئا والوسيع في قوله لان في السؤال دلا وقرن قال لا دل في سوال ما يحتاج اليه فاندفع واستدل له ما به عليه الصدر والاسلام سال بعض حوائجهم منسول له غلبه الصلاة والسلام كان اولى بالمؤمن من انفسهم فلا ينضم غير غلبه لانه اذا سأل اقرب من على المسول التبدل ولا كذلك غير اه ونحو في سرح

المسئلة لم يحسن ان امرحاح الخلى وهو كلام حسن (قوله ولو كان مع رفعه دلوم بحسن ان سألته) الذي راسه مسقط في معراج الدرر انك يترجم (قوله ان منهم فسل ان سألته عنه) هذا بخلاف ما في المعراج وفي السراج قبل بحال الطلب وفصل لا يح في الضرر يني ان يكون الاول سا على الطاهر والثاني على ما في الهداية

(قوله فندمالما لان العاري اذا قدر على سرا النوب) ويحدث بعض النسخ ما من بعد قوله النوب وفي بعضها اذ لم يكن في بعضها
 لا يمتلي عرايا وهاهنا النسخان مختلفان حكما لان في السابق ما عكس في المسئلة قولان حكما في السراج فقال ولولا ذلك من النوب
 هل يكتفى سراً قال اسمعيل الامام لا ولو لم يكن لنا كتاب سراً وقال عبد الله بن الفضل وابو علي النسبي يحبان ان يكونا سوا وكتاب
 سراً النوب كما كتبه سراً لما اه والمصادر من قول المؤلف فندمالما الخ التي على القول الاول فالنسخة له لا تحب ٧ وسد كر
 المسئلة انما في سر وط الصلا والسج ههنا محلهما في بعضها الجديد وفي بعضها الحزم يعلم الوجوب وكان صاحبها الهرم وعبار
 السراج فقال في سر وط الصلا ولو قصر عنه من سهل مذ كرو ومشيان (١٦٣) فلهذا ما على را لما اه وما يحبه

بحالها بعد كلام احبه
 (قوله واذا كان الصحيح
 كبر من المخرج غسل)
 اي اذا كان تمكه غسل
 الصحيح بدون اصابه
 الموضع المخرج فلما اما
 اذا كان لا تمكه غسله
 الاصابه لما للحرج
 على رده نصر فانه يسم
 في الخافه وغيرها الخب
 ولو كثر محرجا سم
 ونكسه يغسل ولا يجمع
 بينهما

اذا كان به حرجا في
 عامه حسد وهو لا يستطيع
 غسل الخراجه ويستطيع
 غسل ماني فانه يسم
 ونصلي لانه لو يغسل غير
 وضع الخراجه رعا اصل
 لما لها وقصر لاجرم
 لو امكه ان يغسل غير
 موضع الخراجه ويصح
 على الخراجه لما ان كان
 لا نصر المسح او بعضها

مستقدا وقصر في البدع والمناهي في ما في الواو قد كان هو الاول وقد قدمنا انه اذا كان له مال غائب
 وامكه السرا من موحل وجب عليه السرا تحدى ما اذا وجد من رصه فانه لا تحب عليه لان الاحل
 لازم ولا طائفة فصل حاو له خلاف العرس فندمالما لان العاري اذا قدر على سرا النوب (قوله)
 ولو كثر محرجا سم ونكسه يغسل) اي لو كان اكثرا عاها الوصو منه محرجا في الحديث
 الاصحرا وا كبر جمع منه في الحديث الا كثرتم واذا كان الصحيح كبر من المخرج يغسل لان
 لما كبر حرك السرا وسحب على الخراجه ان لم نصر والا فلي الخرفه وقد اختلف في حد الكبر مهم
 من اضر من حسب عدد الاعضا ومهم من اضر الكبر في نفس كل عضو فلو كان راسه ووجهه وبيده
 حراجه والرجل لاجراجه يسم سوا الا كبر من احدا الخراجه سرحا وبها هو الآخر وان قالوا
 ان كان الا كبر من كل عضو من اعضا الوصو لانه كور سرحا فهو الكبر الذي يجوز معه السمع
 والا فلا كذا في صحيح القدر من غير حرج وفي الخافان المختار افسار الكبر من حسب عدد الاعضا
 ولا يخفى ان الحديث انما هو في الوصو واماني الفصل فالتاخر ان يكون المراد كبر البدن محضا وسرحا
 الا كبر به من حسب المساحة ما واه وبالرأه قد واختلف المباح مهم من قال يسم ولا يستعمل
 لما اصلا وفصل يغسل الصحيح ويصح على الباقي واحبار القول الاول في الاحسان وقال انه احسن
 وفي الخلافه انه الاصح وفي صحيح القدر سرحا لئلا يسهل بالسمه وهو الذي كور في الواو واحبار
 في المختار الثاني وقال هو الاصح وفي ماني فاصحان وهو الصحيح ولا يخفى انه لو حوط فكان اولى وفي
 القسه والنسبي بالنسبي المتخمة منه فروح نصر لما دون سرحا يسم اذا لم يمتن يغسل وجهه
 وفصل يسم مطلقا اه فهذا عندنا قولهم اذا كان الا كبر محضا فصل الصحيح محمول على ما اذا لم يكن
 بالنسب من حراجه كما لا يخفى (قوله ولا يجمع بينهما) اي لا يجمع بين السمع والغسل لمصلحة من الجمع
 بين السدل والسدل ولا يشرع في السرعة فكيف لا كبر بخلاف الجمع بين السمع وسو الخراجه
 لان الفرض مادي احدهما لا يجمع بينهما فيمكن السك والجمع بين السمع والغسل لاجمع
 بين الحصن والاسعاصه ولا بين الحصن والنقص ولا بين الاسعاصه والنقص ولا بين الحصن
 والحصل ولا بين الرصا والعسر ولا بين العسر والخراج ولا بين العطر والزكا ولا بين القصد
 والصوم ولا بين الطمع والحيان ولا بين الخلد والبي ولا بين الفصاض والكفار ولا بين الحديث والمهر
 ولا بين المعة والمهر وغير هاهن لما لا ينبغي واصه هاهن ما الله تعالى وما وقع في حراجه الله

معرفة ويصح على الخرفه فصل وان كان كبرا عاهاه محضا كان الخراجه على راسه وسار حده صحيح فانه يدع الزمان ويغسل
 ما را الاعضاء اه كذا في سرح المسئلة لان امر حرجا فاما اذا كان الخراجه لو كان يظهر مثلا عكس او غسل ما فيها اصابه لما لا يبره
 غسله واما اذا اصابه لو كان لا تمكه مسح الخراجه الا اذا عاهاه لم يصح او مسح العاهاه (قوله واماني الفصل الخ) به العاهاه نوح
 اشد عن حواشي العلامة فام على سرح الجمع
 ٧ (قوله وسد كر المسئلة لها) اقول هذه العاهاه من حاله قوله لما بعد كلام احبه لم كتبها المؤلف فها سود على هامس البحر
 ولكن راسها محله فها نصه وراسها فها كتب فها سود على هامس البحر بعد قوله فالنسخة لا تحب ما صوره لكن حرم في معنى
 مواهب الرحمن بالنسبة بين النوب ولما اه ما راسه

عن ابن السكيت وهو ذكر
عن ابن الخليل في شرحه
على الوهماسه وضمها
بقوله

و نسط مسح الرأس عن
برامه

من هذا ما ان به مصر
م قال وكان معي في
قصر وروي علي هذا
لعل انه سم لحر عن
اسعمال الما ولان بعد
لعل الا الزحوع ولعل
لو حقه انه يحمل عانما
ذلك القصر حكما قدس
وطبقه كما في المسموم
صنعه والله تعالى اعلم

باب المسح على الخفين

قوله وليس بعد العسل
 (ط) لوهم ان السم عمر
 يقول مع انه يقول انما
 في القص لا كركي عس
 من الزوايه من راسه
 مداع من العزله ونصر
 السح في الوصر والعسل
 الحياه بنهم والمرا
 صر ها عسل راسها في
 لغاهه او الحصى عسح
 الى صر ها لان مسحاح
 ما يحمله ونعسل بان
 يسدها اه قال في
 قصص وهو عس

باب المسح على الخفين

قوله واصطلاحاً عمار

(ج) قال في الهراولى

ان مقال هو اصابه البد المسله الخفا وما هو م مقامها في الموضوع المخصوص في المد السرعه

and

لا في المسان حشر لا تجمع مع عسر فليس للحشر كالا حشر في روع ورجل همه لاجنه وصلى
احد ومعهم الما قدر ما يوصونه فانه يوصونه لصل الا حشر فان يوصونه وليس جمعهم من الما ولم
يعمل حتى صار ما الما ثم حصر الما ريعهم الما قدر ما يوصونه فانه يوصونه ولا يوصونه هم
ثم حصر الما الا حشر وقد سمعوا الخد فانه يوصونه ويرع جمعهم وان لم يكن من ما قبل ذلك
مسح على جمعهم وقاعد الطهور في المصير ان حشر في مكان محس ولم يحسب كما يظهر اولنا طاهرا
ولا في الما طاهر الا صلى حتى يحد أحدهما وقال ابو يوسف صلى بالاعا نسبا بالحقن قال بعضهم انما
صلى بالاعا على قوله اذ لم يكن الموضع اسما اذ كان بالاصلي ركوع وسجود وعندي بعض
الروايات مع اني حسمه واجعوا ان المسمى لاصلي وهو يسمي والساخ لاصلي وهو يسبح ولا النساء
وهو نصر بالسفر ان حاف فوب الوجب وحدا اذ لم تكن ان نصر الارض والخطاب في فان مكة
فسرح العرب الطاهر وصلى بالاجاع كذا في الخلاص وح لى المسوط الما ل الجمع عليها عملنا
فيها اذا احب الامام في صلا الحبار قال ابن الفضا ان اسعطف بموصا ثم جمعهم وصلى خلفه احو في
قولهم جمعوا وان هم هذا الذي احب وام وام حارب صلا الكل في قول اني حسمه وأبي يوسف وعلى
قول محمد ورفصلا للموصي فاند وصلا المسمين حار وهذا السبله دليل على ان في صلاه
الحبار يجوز الما والاسعطف وصح فيها افسدا الموصي بالتميم كافي غيرها في الصلا كذا في
فاوي فاصحان من التسمي في الخلاص في كتاب الصلا في محبة الابدان واما افسدا الموصي بالتسمي
في صلا الحبار حار لاجل اه وقد ذكر الخليل في كتاب الصلا ان من به وسع في راسه لا يستطيع
بمعينه سقط فرض المسح في جمعهم اه وهذا سبله منه احبب ذكرها لمراسها وعدم وجودها
في سلب التسمي ودفعي بها التسمي صراح الدين فاري الهداه اسنادا في كمال الدين في الهام وبه
ان دفع ما كان قد توهم ل الزوفى على هذا القول انه يسمي لغير عن استعمال الما وليس بعد الفعل
الا اذ روع اليه ولعل الود فيه ان يحل عاد ما بال ال صوحا فسقط وطبقه كافي للمعوم حسمه
بجلاف ما اذا كان من الاعضا للمو له سوا حه فانه يعمل الصحيح ويسبح على الخبر في المسح
عليه كالعمل لما يحبه ولا ان التسمي مسح فامكون بدلا عن مسح واء ما هو بدل عن غسل والراس
موسح ولهذا لم يكن التسمي في الراس رسا في آخر باب المسح على الخفين ولهذا راد محسن ان ساء الله
بما في في القصة سافر ان اسما الى ما فرغ احدهما بحاسه فبهم ويرغم الآخر طهارة يوصا ثم جاء
بموصي ما مطلقا ولما سمعوا الخد في صلاه فذهب فسل الاستخلاف وأتم كل واحد منهما
صلاه فله ولم يفتد صاحبه حار لاه افسدا صاحبه محب وبه افى اعمه بلح وهو حسن اه

عن باب المسبح على الحرم

ذكر بعد التسمي لان كلامها ظاهر سجع وقد علمت له تسوية الكتاب وهذا باب بالسبح على الصريح
يكسائي والسبح لسه امه ارا الشعل السى واصطلاحا عار عن رحمة من جعل العلم يوما وليلة
وللسافر ليله وام والباها والخ في السرعة لم للحن الخلد الساتر لاكتفى فصاعدا وما الخ به
وسمي الخ حقا من الخ لان الحكم حقه من الفصل الى المسح ثم سماح هنا الى معرفة اسم
احد ما معرفة اصل المسح والباقي معرفة مذهبه والباقي معرفة الخ الذي غور عليه المسح والاربع
معرفة ما يخص به المسح واتحاش من معرفة حكمه اذا اتقص والسادس معرفة صورته وقد ذكرها
المصنف فندا بالاول فقال (صح) اى حار المسح على الخ من الماداب على ما في الوصح
كواشيت توجب هر مع التمه فالمعنى معي بها العصار اولها اعادها والمصود الدسوى وهو مرم

وَمَا هُوَ بِمُعَاقِبٍ فِي الْأَمْرِ الْأَمِينِ
الَّذِي يَدْعُوهم إِلَى الْحَقِّ وَالْبَرِّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

(قوله ووراهي الظاهر به لافرق) قال في السرملة لم يكن ان يقال ان في الفرق فيه ما ل وان الاوجهه اعلم على ما اذا خاص الماء
 لا على ما اذا اكتف وعمل رحله داخله ولم يحكم ذلك الفرع بالاخر بالخصوص فباد كمرحما بطلان المسح ووجهه ان له هو انه قد حكم
 به لم يرفع الخبث بعمل الرجل داخل الخبث لكونه كعمل ما لم يحكم به مع معناه ثم حكم بصفه نعم دعاء الله فلم يوجب الفرع حصول
 العمل داخل الخبث وهذا وبسبب الفرق اه وتوهمه ان في دفع الاوجهه ان الرطب في ذكر الاجزاء في مسيله ما لو اكتف
 واما مسيله ما لو خاص فعمله فبطلان المسح ولم يذكر الاجزاء فيها ورد على الخ والاضاق قوله والاوجهه انه يدل على حوار الفصل به
 لا لئلا يظهر ان الخ لا يعمل الرجل وهذا ما قص قوله ثم اذا انصب الله الخ واعتبره العلامة الخليلي انما ولا ن هذا الا في مسائلي
 على بعد رايه ان الرجلين كلهما على التمام مع اسلال قدر العرض من مظهر الخ مع عدم بطلان المسح والله كوري في ذلك الفرع
 انما اسال كبر الرجل وبطلان المسح وجوب رفع الخ من غسل الرجل وفي فاصحة انما اسال احدي الرجلين وبطلان المسح كذلك
 وهذا كما ساق ما قاله وباسان ما عرق (١٦٦) من غسل الرجلين مع ما الحذف ومسح الخ مع ما الحرمي حسب

انما العمل في الاول وبطل
 العمل حتى لا يطل عني الله فعمل ان الفرق مع سر وعه مع الخف اه ووجهه الحق في السلامه في مسح
 القدمين من في هذه الحظه على وجه هذا الفرع وهو معمول في المساوي الظاهر به لكن في محله نظر
 فان كلهم متفق على ان الخف اعبر سر عا ما عا سر انا الخبث الى القدم في القدم على طهارتها وعمل
 الخبث الخف فعمل بالمسح وسوا علمه مع المسح للحم والعدس من بعد الوقت وعدم ذلك من
 الخلاف وهذا بعضي ان غسل الرجل في الخف وعدمه سواء اذ لم يزل معه مظهر الخبث ان لم يزل
 به الخبث لا به في غير محله فلا يجوز اتصاله به لا نه في مع حذف واحد الرفع الاول لم يحذف والخالف انه لا يحذف
 غسل الرجل حارب الصلا لا يعمل لا مسح فصار كالرول في دراعه وغسل محله غير واحد العمل
 كالمعد ووراهي الظاهر به لافرق لو اذ دخل بد عبا الحر وفي مسح على الخفين وذكرها ان لم
 يحذف وليس الا لا به في غير محل الخبث والاوجه في ذلك الفرع كون الاجزاء اذا خاص النهر لا لئلا الخبث
 ثم اذا انصب الله انما لا يفتد بها حصول العمل بالخصوص والفرع اعما وجب للعمل وقد حصل اه وظاهر
 اسلم الحظه لو مسح الفرع وقد رد بعض المحققين الحظه على قدر وجه الفرع انما ان هذا هو موقع
 ان الرابي لان مرادهم بالمسح وعنه الخواري في نظر السارح يحذف من غسله الواب لان من غسله
 حكمه في الاحكام السرعه يدل عليه نظره من بعض الصلا فان آتي بالمر من ما في ان دعا وقد على
 الركعتين اجمع ان فرضه ثم ونحصى حواه ان المرحض مادام من حله لا يجوز له العمل بالمر من فاذا زال
 المرحض حاره ذلك فان المسافر مادام مسافرا لا يجوز له الانعام حتى اذا انصبها في الاربع يحذفها
 والافساح بالركعتين لما ساق في صلا المسافر اذا انصبها في سبب وبوي الا ما انما الصلا يحول
 الى الاربع فالمحذف مادام مسافرا لا يجوز له العمل حتى اذا اكتف وعمل رحله من غير رفع ايم
 وان اجزا عن العمل واذا رفع الخف وزال المرحض صار العمل مسرا وعنا سبب له والخبث ان هذا

من مسح الخف به ولم يعبر
 المسح في الثاني بان مسح
 الخف يدل عن العمل
 ولا ينافي للسند مع وجود
 الاصل ومسح الخف في
 ليس بدلا عن مسح الخف
 ل هو يدل عن الثاني
 انما قصده بمرر الوطئه
 لا بغير الدليل الآخر فلما
 وحسنه فلا يكون وزان
 الاول وزان الثاني اه
 واعتبره ايضا فقال قوله
 لا به في غير محله غير مسلم
 وقوله ادلولم عبا الخ فلما
 عدم وجوب غسل الرجل
 عما لا يستلزم وجوب
 المسح عما لم يوارى كوني
 الواجب احدهما لا على

العين كسائر الواجبات المحرر وسببه ترك التراجعين وعمل المعتمد صحيح على ما لا يخفى واما الجواب عن قوله مع
 ان كلهم متفق على ان الخبث اعبر ما عا سر انا الخبث برحمة دفع الخرج الا انهم ما عا ان العمل عفا اذا حصل العمل زال المرحض
 لزال سببه المرحض هو به وقد حاول الخبث غسل العمل غسل العسل في عبا فلما لم يفتد بخصه حذره عن اسكال الرابي على اهل
 الاصول واما اعتراجه على الفرع المذكور فاعلم ان الفرع المذكور على وجهه مسالم وعدم وجهه اعتراجه عليهم فلما لم يفتد بخصه (قوله ونحصى حواه)
 اي جواب صاحب الكافي الامام النسفي كما علم في الدرر وكان ينبغي لو لم ان باقي نصه الجمع حسب نقل الغار بعها كما قاله ولا
 لان مرادهم لم يعمل لان مراد (قوله آثم) قال في السرملة انه في ما به نظر لا يخفى (قوله والخبث الخ) احاب عنه العلامة الخليلي فقال
 بعد قوله ما من عن صاحب الدرر اقول ما قاله في المردا المسروعه وهو الخوار يحذف من غسله الواب غير مسلم فان انما انما يردون
 مسروعه العمل الخوار يحذف من غسله احكاما غير ان الواب من حله احكام العمل الذي يقصد به العباد فعمل الرجل حال الحجب
 لو لم يكن مسروعا لما رتب عليه حكمه من حوار الصلا وغيرها مما يربط له الظاهر واستدلالة بنظره من قصر الصلا غير صحيح فان
 المسافر اذا صلى ار دعا وقد على راس الركعتين لا يكون آثما لمرعه وليس في وسعه ذلك لان فرضه ركعتان لا نظن ان ما دعاه عليها فما

كلا سلبى المهم الزائد على الاذرع فرضا واعلمهم فرصه ركبتى حب وامسك السبل وهو الركبتان الاخرتان على بحرء العرص
 لانه انى المراء مع عدم حوارها وانما حقه فى التجهف الذى انسل كبر حمله حب اعبر العسل سرعا ويرب عليه حكيم من
 الاحكام السريعة وهو نفلان المسح ولزوم رجع الحبل لاعام العسل ولو قدرنا سبل كائنا الحالتين مع حقايرب عليه انه لا ينصص عمام
 المده ولا يرفع الحف مع - ازا الاعمال التى يسطر لها الظهار به وقت سر وعنه العسل حال التجهف فى ضرور وجود سرعا وبعفه
 بخلاف الاعام واعبر من الزمان على اهل الاصول مرور وهذا كله على مصدره العرع الذى ذكر وهو يستولى فى السارى الظاهر به
 وعبرها اه قال بعض العملا وحاصله مع كون المسح رحه اسقاط واسانابه من النوع الثانى والرحصه وهو ما رخص مع تمام
 السبل كعطر المسافر وفى هذا النوع عبور العمل بالمعر مع وجود الرحص لان المسافر عبوره ان يوصى فى حال السرور ساقه
 فالتجهف اذا عسل رحله حال التجهف يكون مسرورا وساقه ساقه ادلوم يكن مسرورا على ابطال مسحه اذا حاص الما ودخل فى الحبل
 ولما رتب عليه حكمه واسا حرا اذا مات كلام المحقق كمال الدين وكلام صاحب الدرر على ان يطر كل منهما على اسكال الزمان على حط
 غير ما يحط الاخر فحمل ما قاله المحقق مع هذه كلام الزمان ومع هذه العرع الذى اسند اليه ومحمل ما قاله صاحب الدرر مع هذه كلامه
 فى ذاته وبمردود على النسق والعملا اعطى مع معناه وبمردود على وعلى ان قال بقوله ورد كلام المحقق والله تعالى الموفق اه
 ملخصا لكن لا يخفى عليك ماى كلام الزمان والى ما فى بي رحه الاسقاط (١٦٧) واما ان ذلك النوع الثانى فان

حكمه كاد كرى الاصول ان
 الاحكام المعرفه على كعطر
 المسافر والعسل حال
 التجهف ليس كذلك وطدا
 قال العلامة محمد القيساني
 فى مرجه شلى محصر
 الوفاء وليس من رحه
 التوجه فى اى اذ المعنى
 رحه محصره لحوار السائر
 عن وجهه العسل وان كان
 الاصل ان لا يحصر
 المسافر ولو كان مبالا
 ان يكون عسل المسح

مع موصحه لمن يدرى كتب الاصول كفى على خيل من العلماء الفحول اه واعلم ان
 العر مما كان حكما اعلمنا عيسى على اعتبار العباد والرحصه ماى على اعتبار العباد وهو الاصح
 فى اى رحه اعلمنا الاصول كى عر وف واعلم ان فى حقه العساوى الصبرى وفى ساقى السبح
 الامام انى بكر محمد بن الفصل انه اذا اسل قدمه لا ينقص مسحه على كل حال لان اسناد المسح
 ما خلف مع ربه اخذ به الى الرجل فلا ينقص هذا عسل مسرورا ولا يوجب نفلان المسح ونواقعه ماى
 شرح الزايدى فى ساقى بعله من السحر المحقق وعن انى بكر العاصى لا ينقص وان بلغ الما الزكه
 اه ٧ لكن ذكر فى حصر طلوب السرحه على الظهار وسبح علمه فحمل الما احدا هما
 وصل السكب حتى صار جميع الرجل سولا كعب عسل الاخرى وان لم يبلغ السكب لا ينقص
 مسحه وان اصاب الما كبر احدى رحته اجلف فيه فقد علمت مع ما عهده المحقق فى فتح القدير
 عبر انه اقر السال ما به اذا اصاب الله ولم يكن محد بالاعك عليه سبل رحله على هذا القول
 وبعفه يابنه العلامة اسرحاح ما عك عليه عسل رحله ما اذا رعهما وانقص الله وهو
 غير محد لان عسل العرع وانقص الله فعمل ذلك الحبل الساقى عمله ان السرايه الى الرجلين

افصل فى مسحه ولا يخفى ماى المقام من الكلام التوافق لمعنى ماى الخدابه والساقى فى قال ان المسح رحه رفه عندهما فعدل
 كلامه على بعض من فهم كلام الفحول كجادل على فسرنا فى علم الاصول اه (قوله فعدل عسل مع ما عهده المحقق الخ) قالى
 السريالاه فليسكن لانهم من وجود فرع عكاف فرعا عر نفلانه كى وفرد كرام حجابى فساوا بقوله ما سح الحبل اذا دخل
 المساحه واصل من رحله قدر بلا ما صانع واول لا يطل مسحه لان هذا القدر لا يخفى عن عسل الرجل فلا يطل به حكم المسح وان
 اسل به جميع القدم وطلع السكب بطل المسح مرمى ذلك عن اى حيقه رحه الله اه وذكر انصاف السرايه م قاله عسل
 الرجل الاخرى ذكر فى حصر العها وعن المسح القعه فى حصر اذا اصاب الما كبر احدى رحله ينقص مسحه وكون
 عرله العسل به قال بعض المساح وفى الحصر وهو الاصح م وبعض مساحها قال لا ينقص المسح على كل حال وقال الزايدى
 بواض المسح ورد كرام عيسى ان عسل كرام القدم معفه فى الاصح اه فلهذا نص على هذه العرع وصعب ما عهده اه كلامه
 (قوله وينقص كرام الخ) قالى السريالاه احاب مسحا العلامة المحقق ادام الله تعالى نعمه عن هذا بان مع هذه العسل داخل
 الحبل الآن اى ما هو باعسا للمانع فادرا لالمانع عمل المعصى عمله لحصوله بعد الحبل فى الحفصه حال التجهف فادرا عوع الله
 لا يكتفى العسل للظهور على المعصى الآن اه
 ٧ (قوله لكن انى قوله احققه) هكذا وجود بعض المسح فاعسا على طقه ولكن الاستبا حذر ذلك عن التردد كجاذل
 على المثال اه مصححه

(قوله فاذا احببت بعد ذلك الى قوله لانه عاسيا) قال انه ربه الخلق في شرح المسألة ما ذكره لنس بعد ذلك لان الرجل بعد غسله اذا دل
 لا يود حياها ربه الى ولا يلزم عاها امر حوى لاجل انها كالموعظ لهما ولا يمتنع لنس ان يمتنع من كل غسل وانما حيل من ممانه
 احمل حب والسبح لاجل احبب ما وصرح في الحديث ان الحب اذا اغسل ربي على حدة لمعه وليس احب من عمل الكف من احب
 مسح اء ولا فرق بين ما لمعه او كبر في حيا الحياه وقد لنس انكف وهي باقصة معها لعمه وجوبه السبح فكذلك يجوز في الصور
 المذكور فليسا لم (قوله وروى) (١٦٨) الامس لحياه) هل بعض النسخه من غير هذا الاسماء والاستدراك الخاصين بالا

وقد فصاح الى مرابطه عها محبدا لاجتماع على ان المرابط لا يظهر عمله في حذب طار بعد فليسا لم
 اه (قوله ولو امر) اي لو كان المسبح امرا لا طلاق الموصوفه وندوهم ان الخلفاء الزيدي
 احدهما يكون واردا في حق الآمر ما من على التمسك راسا به الى انه يجوز لاجل حاجه ولغيرها سيرا
 او حصرا (قوله لاحسا) اي لا يجوز المسبح على الحياه من وجوبه غسل والخمسون على ان الموضع
 وضع النبي فلاحا الى الصور ووجهه انه اذا احب رقتل على وضوء ووجهه حقه وغسل
 رحت ود كرمس الا ان الحياه الرمه غسل جمع الدين ومع الحب لانا في ذلك وفي الكفايه
 صورته بوصا وليس يجوز من يخلد من احب لنس لانا سد هما ونس ما رحت مضافا وعس
 عليه و من ان يدفع ما في الهام من انه لانا في الاعتدال مع وجود احب ملبوسا وقبل صورته مسافر
 احب ولا ما عند قسمه لنس مما احب ورحمنا كفي وصوا لا يجوز له المسبح لان الحياه سرت الى
 القدمين والهم لنس يظهر كمله ولا يجوز له المسبح اذا السهم على طهارته فصرعه او نسيها ما فاذن
 وليس مما احب وعده ما يكفي للوضوء بوصا ومسح لان هذا الحديث عنه لحياه السرايه لو سوره بعد
 اللبس على طهاره كاه فلو لمسا بذلك عما كبر عا د حسا فاذ لم يمسح حتى بعد عمله فاذا احبب له
 ذلك وعده ما يكفي للوضوء بوصا وغسل رجليه لانه عا د حسا فان احبب بعد ذلك وعده ما " وصوره
 فقط بوصا ومسح وعلى هذا تجري المسائل وقد ذكر سراج الحياه ان هذا يكفي عن مسح النوى في
 الدراره لانه شرط خوار المسبح كون اللبس على طهاره لما لاظهار السهم مع الايمان طهاره السهم
 لنس طهاره كاه فان ارد بعد كمالها عدم الزرع عن الرجلان فهو موعود وان ارد عدم اصانه
 الرجلين في الوضوء حسا مع امر في نبي الكمال للمصري الطهاره التي نعمها اللبس وتكفي ان يوجه
 الحكم المذكور بان المسبح على خلاف الفاس وانما يورد من فعله صلى الله عليه وسلم على طهاره لما ولم يرد
 من قوله ما توسع مورد وترجمه لما عسر اضلي مورد السمع وحده سعيوان صريح في معناه الحياه
 اه وهو ما رواه الترمذي والنسائي وابن مائه وابن حبان وابن جرير بن عسده مسجوح عن صفوان بن عسال
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ما اذا كساه را ان لا يبرع حياها لانه امام ولها لانا لانا
 حياهه ولكن عن بول غاط ونوم وروى الا ان حياهه في كسبه الحياه المسهر وروى عن النبي
 وكلاهما صحيح ولكن المشهور رواه اذا استسائه ورفع في كسبه القعه ولكن عن بول او غاط او نوم او
 والمشهور في كسبه الحياه ما رواه كذا كذا في النووي وفي معراج النباهه مع ما في النجاشي سالب اسنادي نعم
 لانه الصاري عن صريه فعلا بوصا وليس به مما احب لنس لانا منحه فوق الكعبه من غسل
 ومسح ماد كروا في الصور لنس صحيح لان الحياه لا تعود على الاصح اه ولم يسمع ولا يمتنع

ولكن هو ان الاسماء
 من الرع لانه رحت لم
 المسح مع رل الرع
 استنى منه الحياه فكانه
 قال لا يبرعها الا بعد
 غسل الحياه من قال مستدركا
 لكن عن بول او غاط أو
 يوم فلا يبرعها وبيان
 دلالة قوله الامس حياهه
 بعد امر بان يبرعها
 من حياهه وهذا حمله
 احببه فلما اراد ان
 استدركها عمله فعال
 لكن لانه عاها ن غاط
 ولو امر لاحسا

ونول ونوم وفائد هذا
 الاستدراك من الخالات
 الى صحتها الرحه وامر
 انما حيا في مثل هذا
 الاحداث خاص لا في
 الحياه وهذا المشهور ان
 كان مرادا فانه في حياهه
 الاعتناء لا بد من ذكر
 الحياه مما هو اعاها رحت
 في مثل هذا الموضع لدلالة
 الحال عليه ووجه الدلالة
 من وجهين احدهما ان

قوله امر ما ان لا يبرع حياهه لانا حياهه وان كان معا الاعتناء لانه على نبي والاستدراك من النبي
 لا يحتاج الى ذكر الحياه بعد وانما ان قوله من غاط يستدعي غا الاستدراك من حرف الخروا وقرى ما يصر له في القول في فعل دل العمل الطاهر
 سله وهو الرع فكان المستدرك ان لا يبرعها من غاط ونول ونوم وحده ما ندفعه لا يتركها كثير في الاقدام (قوله ولا يمتنع صفه
 الخ) وقد يقال معنى قوله لان الحياه لا تعود الى حياهه اعصا الوضوء المسبوه لا يعود حتى انه سقط عنها فرض الغسل ولا يمتنع عاها بانها
 وذلك لان قوله لان الحياه لا يعود دلالة له ولم لما اذا احبب ربه ما لم يوضو بوصا وغسل رجليه لانه عا حسا ولم يفرط لانه لان الحياه
 سرت الى القدمين حاصل الرذاه اذا كان عند ما للوضوء فقط لا يعود والحياه لانس قادرا على الماء الكافي للحياه ولا يعود والحياه

فاهم صرحوا بان السم يقتلوه به لما فان كان حيا وعمى بالحياء بروه لما وان كان مريضا
 غا الخشب والذي بذلك على ان الصور المذمومة مكتوبة بالاسم وصح المسلم له اذ صعدا
 حوار المسح للحدث في العسل وما ذكرناه وعديم حوار في الوصو فليست له في شرح
 الصل قوله في كل حدث هو بالوصو احذر ان الخبائه وما في معاهات من وجه العمل كالخشب
 على اصل اني يوسف في المراء اذ اكتب سافر لان اهل الخشب عند يومان ولست اني اذكر النوم
 اسأل والله ان يانه لا خوف المسح على الخشب في هذه الاحداث عن عمل الرجل لعدم الخلف
 مانعا من مرامها في الرجل مراما كما صرح به في الحياه عند صعود المذموم وبان الخشب العباس
 في ذلك علمنا ان لم يكن هم لا حاجة له وانما جعل الخشب معا على اصل اني يوسف لظهوره لا ياتي
 على اصله ما فهمنا اذ انوصا بولس الخشب من احدث هو بوصا بسحب من صاحب كان اسدا للذ
 من وف الخشب فاذ انفع السم له به انما اتفق المسح فعلها ولا تصور ان منع المسح لاجل عمل
 الخشب لانه مسح له فانه معي الله وان لم يسمي الخشب فعمل الرجل واحد ولو بالسرط
 المسح وهو ليس الخشب على طهار والله هو وهو رالفه يجب لا يكون مانع من مسح الخشب سوى
 وحول الاعداد والصور عدم مسح العباد ان السب على طهار من عيب وانما جعل له لانه وهي
 مسافر او قبل يوم ربه وهي مقصده **(قوله ان اسمها على وصو نام وف الخشب)** نبي المسح حار
 سرط ان يكون الخشب على طهار كل وف الخشب ود كذا تمام لدفع هجوم العباد الذي له كذا
 نبي لم يسمي الله الا لا حذر عن طهاره اصحاب الاعذار بالنسبة الى ما بالوصو اذ انوصا بولس
 وجود الخشب الذي اسأله كخشي عليه عبر واحد من السامع وعن طهار السم وفسد العمل على
 الاول من الوصو به عند وجوده فعندنا المطلق الظهور فانه في الخشبة لا يصفى في من هذه
 الظهارات بل هي ما يبي سرطها كان ملأ المطلق الظهور في حق الاصحاب يحذر المسح للاختلاف
 الاعذاره اذ كان القدر غير وجود وف الوصو والنسب فانه مسح كالاصحاب حتى اذا كان معها
 فويار له من وس الخشب العارض له على الطهار للذكور بعد الخشب ان كان سافرا ولانه
 امام ولانها من وف الخشب المذكور لان الخشب المذكور ما في اسمها على طهار كنهه مطلقا
 حازه المسح في الوقت وبعد الى عام الله تعالى ما بالذات من طهار القدر ما في وجه القدر معارنا
 الوصو اولها والنسب اولها وما فيهما واسم على ذلك حتى ليس فانه عند انما مسح في الوقت
 كذا انوصا الخشب عرمانا في ولا مسح خارج الوقت ا حتى ذلك النسب لان الخشب في هذه الصور
 صادق بالنسبة الى الوقت لسا على طهار كانه بدليل ان السامع اهل ذلك الخشب الذي اني به
 بالعدم فيه حتى حوز له اذ الاملا معه وما صدق بالنسبة الى خارج الوقت ساعلي عرطهار بدليل
 ان السامع لم يحرره ذلك لانه وان لم يوحده عند آخره فان قد عمل الخشب السابق عمله
 ادسوح الوقت ليس عند حصة ما لا جاع وان ان النسب في حصة حصل لا على طهار فليس من ان حازه
 المسح في الوقت لا حازه فانه لا مسح بعد سروح لوف في يانه احوال ومسح في حال واحد
 وما في الوقت ومسح مطلقا كذا في الهاء وعرفا وسيل كلام المصنف سررا حال من هذا حصل له
 من اذ ام كمل الوصو وهو ان توصا الارحله من غسل واحد والنسب حها من غسل الاخرى
 وما في وسها ان يدان الخشب من توصا لارحا من مخصوص في الماء فبذل رحلا مع الكعبين او
 عكس بان اصل رسد من توصا في جميع هذه الصور وعرفه المسح اذ الخشب لتمام الطهار وف الخشب
 وان لم يوحده وف حسن فظهر هذا ان قوله وف الخشب قد لانه به به بعد ما ذكر في النسب من

ان لسمها على وصو نام
 وف الخشب

اعضا الوصو فطالان
 الاصح ان الخشب لا يصر
 روالا ولا سواها وانما جعل
 اعضا الوصو الخشب
 الاصغر ذكرين ماد كرو
 في الصور من قبل المسح
 للحدث والكلام في المسح
 للحدث فلذا كان ما ضرور
 ليس يصحح

انه ياد الا ياد لان قوله ان اهما على وضو يعني عبد لان الاحس يطلق على اسد اللبس وعلى
 القوام عليه لم ياد بحسب القوام عليه فيء فلا يلبس هذا اللبس وهو لاف فيكون مع ان واحد لئسهما
 على وضو تام سواء كان ذلك اللبس اسدا او ناله لم عليه فاحدا الى لابس الزباد اه ووجه دفعه ان
 الفعل دال على الحب ولا دلالة له على القوام والاسعرار قال في النه اراني في اول المطول اذا تم بدل
 على القوام الاسعرار والله ان اعاني على الخ منه دون الاسعرار اه فالعني ان السطر دخول
 اللبس على طهر في الخلة عند اللبس بستر ان تتم تلك الظاهر عند الحب ولو لم يعد اللبس بوضو الحب
 ثم ادري بعد بوضو اللبس ودخول الطهر اللبس فيه كما هو مسمى لعل على رد ما هو بوضو الحب
 لم يسي احمال بعد بوضو اللبس وكون الفعل اطلق على القوام في مسئلة اللبس اعادوا نظرا في الغار
 والسكلام في سائر المعنى الخفي فاولا السند بوضو الحب لاسد القوام الى المعنى الخفي فان فصل
 للمفهوم من الكتاب عدم الخرافة كون اللبس على طهر تام وفسد اللبس مع انه ليس كذلك فلما اللبس
 وفسد الحب اعان في التام فمعه فقط واللبس فيه وفيه ما واللبس بوضو اللبس يكون ما ما وفسد الحب وقال
 السامعي لا بد من لئسهما على وضو تام اسدا لاني السجدة عن المعنى كتب ع النبي صلى الله عليه
 وسلم في سفر فاهو لا راع حصة والذعما في ادخله اظاهر من مسح عليه او اهو بوضو
 فسد وبما اخر حصة من حان را من معنى محبة ما من حديث في تكر ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وحين للسافر لئسها نام لالنون رلعم يوم اول لئسها اذا نظره فليس حصة من مسح عليه ما ومن
 السامعي على ان اساد صحح البخاري على انه حديث حسن والحوادث معنى ادخله ما من الحب كل
 واحد الخف هي طاهر لانهم اذروا في الظاهر والذخا لان ذلك سر صور عاد وهذا كما قال
 دخلنا لئس ونحن ركان بستر ان يكون كل واحد سر كما عند دخولنا ولا بستر ان يكون جميعهم
 ركانا عند دخول كل واحد منهم ولا فتراهم في الدخول كذا احاديث في السجدة عن لئس لا يصدق على
 الضرر لاحد الذي ذكرها وهي ما لا ياد بل لئسهما ثم يوصا الى آخر نظرا الى اسدا اللبس لا الى ما بعد
 الوضو الكا ل العمل على ساهما بعد ذلك لكن اهل الذهب لئس راجع من اسدا هذا اللبس في
 هذا الصور ل اعانهم منه دون ما يصرار لئس هذا الوضو السكال في ل لاسعرار اللبس من وضو الى
 حبى الحب بعد في لئس اسدا لئس حديثه وفسد الحب بعد على طهر كامله لئسها ان المعهود
 وقوع المسح على حب يكون ملوسا عند اول حب عند بعد اللبس على طهر كامله وهذا للمعهود
 موجود في هذا الصور كذا في الصور الاخرى ان في الوضو الذي ل في هذا الوضو مما هو مألوف
 وحله من حصة مما هما لئسهما من غير اداء عليها انه مسح على الخفي اذا احب بعد ذلك قبل
 معنى اللبس لا جامع وهذا طاهر في ما لا ولم يدم الا كحل قبل اسدا اللبس في التمسح في حوار المسح اذا
 وح الا كحل بعد اسدا الا من قبل الحب على ان كلاس الحديث في المذكور من لئس بمعرض اسم
 الخواري في هذا الصور اللهم الا ان كان حديث في تكر نظرا في مفهوم المحنة وهو طهر ان غير صحيح
 عند اهل الذهب على ما عرف في علم الاصول من ان كلاسهما وما ضاها مما عور ان يكون طرح
 طرح الساب للمعوا اكل في ذلك والاحس واهل الذهب ما لون ما من هذا الذي عر في الحرم
 خلا لحوار نظرا الى هذا الاحاد هو الوضو الا كحل واعلم ان في قوله وفسد الحب بوضو اللبس والاراد في
 الحديث في صلابه لان وفسد الحب لا يحا مع الظاهر فكما يكون طهره واعان اذ المانع في
 اتصال الوضوء ام الحب حتى كما هو في وفسد واحد كذا ذكر في سكر في مخرجه وهذا فصيح المذهب
 عن مراده في الكافي والسرطه ان يكون الحب بعد اللبس طار اعلى وضو تام وفقد كفي الوضو

(قوله ولولا انه بد بوضو
 الحب الخ) وفاد به انما
 كما قال نعم المحققين
 انه مسح على وضو
 الخلف وذلك ما عدا في
 فاعدا من تصانيع

انه لو نوا لا حرو وعسل رحله راسه وصلى ما احبب ونوا الطاهر وصلى على صر كماله
 يد كرايمه سحر واسم في العجر برع به ووه داللا لانه من ان الناس لم يكن على طهار
 وان من انهم سحر في الطاهر فقط انما الطاهر حاصله منه ان كان على طهار في العصر ما وكون
 طاهره لا يصبر منه ولا يربط عليه المسان ود كفي السراح الواح رائي الصاوي رحل لفسله
 الارجل واحد تحويرة المسح على الخلف وفي السداع لو يوصا و سحر على حمار وسمه ولسن به
 او كان احدي حمله فحصر فصله و سحر على حمار الاخرى راسه ما احبب فان لم يكن يرى
 الخرس سحر على الخلف لان المسح على الخمار كالمسح على الخلف لانه من الخلف على طهار كماله
 كما لو ادخلها معسولين حمله في الخلف وان كان يرى الخرس برع به لانه من الخلف لا من الخلف
 السابق فطهر ان اللبس حمله لا على طهار انه وفي الله ما وان لفس الخلف سحر على الخلف سحر
 يرى كماله لانه لا يراه عسل ما يرى عسل سحر من الناس ان لم يجد سحرى يرى فصل ربه
 ما احبب لانه يمسح على حمله لانه ما على ذلك الموضع وقد كلف الطاهر فسكر الخلف طاروا
 على طهار كما ليران احبب ولسن ان حل موضع الخرافه داللا لا سحر على سحر الخلف لان الخلف
 طرا على طهار فافه انه واعلم انافه وسمه ان عظم مسح اللغم فعد وسودا لم يسمه ان اسراط
 اللبس على الوضو السام لان طهر اللغم باسمه ما عسل و اسما كالي ما ما ماني السطر لان لانه حار
 المسح دوسودا لكان الخمر اذ المحبب الذي حل بالقدم لان الخلف الذي يظهر عند وجود
 الماء هو الذي قد كان حل به لانه من المسح اما من حل ما حل فمسح ما على اعصاب الخلف
 ما عسل عسله الخلف الذي انظر اعد اليه القدمين وسمه طهر صعب ما في سحر الكبر و سحر
 طهار اهم ما في كالا حتى (قوله) يوم اوله لا هم السافر لانا هذا ما كان له المسح اى مسح المسح
 يوم اوله الخ وهذا ول جهور الخلفا هم ما عسل السافر واحد الخلفا لم احادب كبر و سحر
 انظر مردها وقد احلف القول عن مالى في دولر الجسم و سحر يورده في رساله على حوار للغم
 (قوله) ورف الخلف) بان لا اول ربه ولا من ورف المسح الاول كما هو رواه عن احمد واحار
 جاء هم الموردي وقال لانه يمسح احادب اليه الصخره ولا ورف اللبس كما هو محكي عن الحسن
 المصري واحار السكي و سحرى الساده لانه ورف حوار لرحه والخلفه لاجمهور وان احادب
 اليه كاهادب على ان الخلف لى ما عسل سراه الخلف الى الرجل سرعافه مراده ورف المسح لان
 ما قبل ذلك طهار العسل ولا يدرى ما كان العسل في الخلف انما هو يد معه مرعا وان كان طاهرا
 الاصل العسل للمسح واللبس والخلف انما عسل من ورف الخلف وفي المتوسط لفسن الاصله السرحى
 واسدوا عسله الخلف لانه يمكن اعساره من ورف اللبس فانه لو لم يعبد بعد اللبس حتى يمر يوم
 ولله لا يحس عليه مرع الخلف لا يمكن اعساره من ورف المسح لانه لو احبب ولم يمسح ولم يصل لانا لا
 اسكاله لا يمسح بعد ذلك وكان العسل في الاعسار من ورف الخلف اه وكذا في اليه و سحر الخرافه
 مع مالى متوسط مسح الاسلم فاسم من مالى معنى الله واقع حوار المسح اعظم من كونه مسح او لا
 فالاول ان لا يعمل معنى الله فاف المسح لانه لوهم انه اذ لم يكن هاله مسح ولا تراصها كالا حتى يمر
 الخلف طاهر فمن نوا بعد المسح الصبح ولسن حمله وصلى العجر ما احبب فطهر طوع السمن سحر
 نوا و سحر على حمله و سحر وال السمن فعلى قول الجمهور مسح الى ما بعد طوع السمن من اليوم
 الثاني ان كل من سحر من اليوم الرابع ان كان سافر او على قول من اعتبر ورف المسح مسح الى ما بعد
 الاول من اليوم الثاني ان كان من يوم الرابع ان كان سافر او على قول من اعتبر ورف المسح

يوم اوله للغم ولسا
 لانا من ورف الخلف

(قوله) وفي المخط وان لفس
 احبب سحر على الخلف
 سحرى كماله مدبه اى
 يرى مدبه ما احبب فانه
 كمال مد المسح على
 الخلف لانه اذ نوا بعد
 هذا الخلف سحرى صار
 محده ما الخلف السابق
 والخلف السابق ما ح
 عن اللبس فسكر اللبس
 على طهار كماله بخلاف
 المسله الآت وكذا
 الساعه فان الخلف الذي
 طهر كان فصل اللبس ولا
 كونه لفس على طهار
 كماله فصبر مرع الخلف
 وانظر ما فاند تصور
 المسله فان المسح بعد
 اللبس (قوله) فمعه مراده
 من ورف المسح) قال الرزى
 هذا صريح في ان المد
 يصبر و اول ورف الخلف
 لامن آخر كما هو عند
 الساده وما قبله ولى لانه
 ورف عمل الخلف ولم ان
 ذكره خلافا بعد ما وانه

اعلم اه

(اوله وقد صلى به على هذا الوجه - اعلى الاخرى) اى الاحد عشر من الالمام صاحبه في وقت اظهره العصر فعلى في اليوم الاول
 على الالمام اظهر بعد اقل انصر (١٧٢) بعد اقل من اثنى عشر يوما على الظهر من الليل (قوله روى عمرو

مسح ان ماء مطهوع العطر في اليوم الثاني ان كان عبا في اليوم الرابع ان كان سافرا في مراح
 الهراة رما الى الخصى القمى و مسحه فلا يحسك ادس او رفع صوابه مسحه كمن يوصا
 وليس حمله على المحرم طابع لعجزه وصار حوا وقد سئل الله فاحسب لا يمكنه ان يسئل في الله
 هذه الاولى لا اعراض به راحة في آخر صلاته وقد صلى حيا وقد صلى ساكن اخر اظهر في آخر
 الوقت احد ربوصا ومسح وصلى الظهر في آخر وقتهم صلى الظهر في العذر وقد صلى به على هذا الوجه
 سمعنا في الاحلاف اه (قوله على طاهر ههنا) ما نحل المسح حتى لا يعود مسح باطنه او وجهه
 او ساقيه او حواضه او كفه في ذلك على ما في النسخة وطهر اليدين وروس الاصابع الى مفصل السراكة اه
 وفي الخسوف والانس مسح باطن اخمص طاهر - لا لا للساقين لان السهم عرج يحمله لا راحة
 والا كحل اعصابه في محل العرس في عهده وفي سمر في الالمام وهو المراد واحج اليه
 بعد المعصر من بعده قال صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزو تبوك مسح اعلى الخشب واسمعه
 روا ابو داود ولما رآه ابو داود والسبي من طريق عن علي رضي الله عنه لو كان الدرس بالراي فكان
 اه في الخسوف والانس مسح باطنه ورجله من رجليه صلى الله عليه وسلم مسح على ظهره مسحه اراد
 ان اصل السر لعمه لم يمسح في طريق العباس والماطر في الوصف وسبحا راسه مال العباس في رد
 العرف وكما ان العباس ان يكون باطن اخمص اولي المسح لانه ملائ الارض عما عليها من طين ووراء
 وقد روى لا في ظاهره اذا لم تسعمل العباس لانه روى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح طاهر
 اتفقد باطنه وهذا يدل على ان مراد كان في العباس مع النص كذا ذكر الحصان في اموله اه
 كذا في غايه السان وهذا بعد كذا ظاهر ما في الهاء وعبره ان المراد بالباطن عندهم محل الوط لاما لان
 النسر يرفعهم ان في فتح العذر منه سجد لا يظهر اولوه مسح باطنه لو كان بالراي بل السناد من
 قول علي رضي الله عنه ذلك ما روى النسر وهذا لان الواجب غسل الرجل في الوضوء ليس لاراة
 الخشب لالحطب ومحل الوط في باطن الرجل مسكه كطاهر وكذا ما روى عن علي في مسكه لكان
 اسفل الخشب اولي المسح واعل محبان ارادنا اسفل الوجه الذي روى النسر لانه اسفل من الوجه
 الاعلى المتخادى للسان كما ذكرنا اه وما روى انه مسح اعلا واسفله فسد ضعفه الربدي وابو داود
 وعمرهما ولو صح فما مالى الساق وما الى الاصابع يوصفها منه ومن حديث علي كذا في غايه السان
 واورده بنهي - ار مسح الاصل والجمع لا به حلف عن العمل فعور في جمع محل العمل مسح
 الزاين فانه يحور في جمع الزاين وان سجد مسحه عليه السلام على الناصه واحب ما نفعها الله اوعر
 معمول فعبر جمع ما ورده السرعة في رعاية العمل في محل تلاوه مسحه على الناصه فانه بيان ما نفع
 بالكتاب لاصب السرعة فصب العمل فغير ما عمل به السان وهو المقدار لان المحل معلوم بالنص ولا
 حاش الى محل فعله في ياله وبعبارة بنهي ان مسح المسح الى الساق وغايه لجمع ما ورده السرعة
 بنهي ان لا يعود في ثلاث اصابع الاصل ولم يحسبه في فتح العذر وبانه بنهي انه لو بدأ من الساق
 لا يعود لما ذكرنا فاحسب عن الثاني في فتح العذر ما به لا عجزا ما جمع ما ورده في محل الاسداء او
 الاتها للعلم بان القصد افعال الله على ذلك المحل واحب عن الاول في معراج الهراة ما روى انه
 عليه السلام مسح على حبه في عهده كذا في الساق كجروى للفقهاء المروص اصل المسح ولقد
 سمعنا في الادله وبعبارة بنهي جل المطلق على المسحها لو روى ههنا في حكم واحد في محل واحد

في الالمام) اى في
 سحر الخسوف في الالمام
 مسح باطن الخشب مسح
 ساهر وهو المراد من
 قوله الخسوف والانس لكن
 في سحر عن الالمام
 مسح سحر ما الخسوف من
 الظاهر والباطن في المسح
 الا اذا كان على باطنه
 حاشه اه اقول وهكذا
 راس في سحر اخر منه
 وهكذا في سحر الهذاه
 معنى معر بالالمام اما
 لكن النسي اسه في سحر

على طاهر ههنا
 الالمام عرر الى الساقين
 فانه قال وعن الساقين انه
 لو انصر على الساقين
 لا يعود والمسح عنه
 الخسوف وهكذا راسه في
 الساق راسه حديث قال علي
 المسح طاهر الخسوف دون
 باطنه وقال الساقين المسح
 على طاهر الخسوف
 وعلى باطنه مسحه والاولى
 عند ان يصعد اليه
 على طاهر الخسوف
 السرى على باطن الخسوف
 ومسح ما كثر رجليه اه
 فصر عنه الساقين كما
 لا يخفى ثم ذكر في المعراج
 ان الالمام قول لبعض
 مساعنا اساه (قوله معنا
 ما في الساق الخ) اى المراد

اعلى في الخسوف بالرفع مع اى من جهة الساق والمراد اسفله ما روى عنه
 في الاصابع فكانه قد مسح واسفله الى اعلى ساقه

كفي كفار الجن واحب ان الراس لا يمسوا من في الشهر من المطا هو الشهر وورد في القصد وان
 سلبنا من هذا الجمع الجلي اصالا كان الجمع فان مسحه عليه السلام لم يقصر على مر واحد ولا
 كرون الاطلاق القصد في حكم واحد في جاذبه واحد ان في مسحه في مر واحد في مسحه اصل المسح ربه الله
 ونعت ماله يعني ان مسحه الجمع من مسح الطاهر والناظر له ومساو من الجمع يمكنه من
 فرصه اصل المسح وسنه المسح في الطاهر والناظر واحسان في احدي الرواين احوالها كما قد ساء
 ولا يمسك السد بالشك وقد يقال كان يمسح على هذا ان يكون في صوم الكفار نطق الصوم واحسا
 والمانع منه وتكون هذه اعم من الرواين لهذا والله اعلم لم يرض القدر في جمع القدر عما احاط به
 في معراج البراهه وفي الانعاصيح حوا انما يعني في القدر فانه اسهل على فرصه ماله صانع
 محمد سعي انه عليه السلام والسلام مسح على ظهر حقه سطوطا لا صانع قال وهذا صحيح مخرج
 القصر المسح الا صانع لم يجمع وفي الجمع الصحيح لانه وكان هذا تقديرا للمسح ماله صانع الله
 وهكذا كرا لا قطع واسئل المصنف في المصنف بان الذي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا من حقه
 فقال صلى الله عليه وسلم اما يكمل مسح ماله صانع اه وهذا صريح في المقصود وفي قوله مر اسار
 الى انه لا ينس كبراره مسح الراس غلا عاوردانه عليه السلام مسح على طاهر حقه سطوطا لا صانع
 نظر في الاسار انما الخطوط انما يكون اذا مسح من كفاني المصنف ولم يرد في المسح الخطوط للاسار
 الى الرد على ما ساه من غير الطحاوي اساه من كاهو طاهر الخشعي فانه ذكر ان اظهر الخطوط
 في المسح ليس بشرط في طاهر الرواين هما قال الطحاوي المسح على الخشعي سطوطا لا صانع اه
 والطاهر طاهر الرواين ثم اظهر الخطوط بشرط المسح (قوله ماله صانع) بان لم يرد آله المسح
 نظر في الخطوط وانما هو للمسح نظر في الرواين واراد ان صانع السلباد كفي في المصنف كذا
 اظهره غير واحد من مساه المذهب وعرا في الخلاصه الى اني تكرار في الرواين والاحسان وعرا الى محمد
 وجه الله وقد هاهنا فصحا نكروها من اصغر اصانع اه وقال الكرخي ماله صانع ن اصانع الرجل
 والاول اصنع كذا في كسر ن الكعب لان آله المسح واللاه كبر اصانعها وقد عزم دله
 ن السه ن الداع وغيرها وقد ذكر كسر ن المسح ان اللاب من المسح ومن عليه محمد كذا
 في الخط ومرا دهم به الواح لانه ما بالسبه فكون المراد من العرض القصد وورد العرض الاصطلاح
 فانه ليس ما لا دليل قاطع ولا يخلط فيه كذا في التوسيع لكن لا حاحه الى هذا لان مساهنا
 يطلعون اصل العرض على ما تبطل اذا كان الخوار عوب فبوجه كسر المرائي والكعبين وقد
 ساء هذا وفي قدر العرض ماله صانع اسار الى انه لو قطع احدي رجله وفي منها اهل منها
 نقي لرب اصانع لكن من القصد لامن وضع المسح وليس على المصنفه والخطويعه لا مسح
 لو عوب غسل ذلك الباقي كذا قطع ن الكعب حسب عجب عمل الجمع ولا مسح وهذا القدر لا يذمه
 في كل رجل ولو مسح على رجل اصنع وعلى الاخرى قدر حقه لم يجر واسفه منه انه لو مسح اصنع
 واحده ومدا حاشي بلغ مقدار الرب من عرا ما حاشا حدها لا عور ولو مسح باصبع واحد ماله
 مراب واحد لكل من ما حاشا مسح كل من غير الموضع الذي مسحه كانه مسح ماله صانع كذا
 فواي فاصحان ولو مسح بالامام والساهه ان كانتا موصوحتا لان ما بينهما ماله صانع ولو مسح
 باصبع واحد نحو ما الاربع فبقي ان يحور بالامان على الاصنع بخلاف مسح الراس فان فيه
 احدا لا فصيح في هذه الخوار ساء على القدر ماله صانع ويصح مسح الاثمه البر حشوي ن
 ماله عدم الخوار ساء على القدر بالربع وهذا ما اعوا في الاصنع على اللاب كان الاجراء معها

ملاه صانع

(قوله واراد اصانع اليد)
 قال في الشهر ولم يصحها الى
 الا لاس انما الى انه لو امر
 ن مسح على حقه فعلى
 صح كافي الخلاصه

(قوله في الخلاصة ولومسح باطراف ما (الخ) واما في هاتين نسخة النسخة عن بعض العلماء ان المذكور في الخلاصة في مساح المسح على الخ من ولومسح روس الاصابع وحاشي اصول الاصابع والكيف لا يجوز الا ان يمسح ما قبله من الخف سائر ارجله اصابعه وامامانه المولف عفاه كوري (١٧٤) سائل مسح الراس لكن لم يمسح العار را لا حاشيها ولو مسح باطراف اصابعه

عليه كما ينبغي واعلم ان ما لا يمسح بالاصابع لان المصنف في الكافي قال والكلام فيه كالشك في مسح الراس في مسحه من الراس مسحه الراس من رطه الا في مسحه راسه وفيه نظر لان هناك الاربع اربع وهو الاربع التلات كما ينبغي وفيه المصنف ولو مسح روس الاصابع وحاشي اصول الاصابع والكيف لا يجوز الا ان يمسح ما قبله من الخف سائر ارجله اصابعه وامامانه المولف عفاه كوري (١٧٤) سائل مسح الراس لكن لم يمسح العار را لا حاشيها ولو مسح باطراف اصابعه

سور سوا كان الما معطرا
اولا وهو الصحيح وقد كرر
الامام الاحول وهما الذي
المرعاني انه ان كان الما
معطرا حار وان لم يكن
لا يجوز والله تعالى اعلم اه
فما راجع (قوله وفيه نظر
الخ) قال في البر اصول
الكلام في الاحسن (قوله
وهذا عند ان الاصابع غير
داخله في الخلفه الخ) قال في
البر هذا وهم ادعاه
الخلاصة انما عند دخولها
في المسح لان اطرافها او
آخوها توافق ما من عن
بدا من الاصابع الى الساق

المسح اي من قوله طهر
القدم روس الاصابع
الى مفصل السراله وقوله في
الخلاصة وضع المسح
طهر القدم انما يحترق بذلك
عن طاهر وما في الخافيه
لا يدل لما ذكر بل انما
لا يجوز المسح في الصور
المذكور لما ان حرج
ا كبر القدم ربع وهذا
قوله على ان هذا معناه
عن محمد والمذهب اعصار
الا كبر في الخروج كسرا
اه اقول ما جعله
كلام الخلاصه محمد ودو

سور سوا كان الما معطرا
اولا وهو الصحيح وقد كرر
الامام الاحول وهما الذي
المرعاني انه ان كان الما
معطرا حار وان لم يكن
لا يجوز والله تعالى اعلم اه
فما راجع (قوله وفيه نظر
الخ) قال في البر اصول
الكلام في الاحسن (قوله
وهذا عند ان الاصابع غير
داخله في الخلفه الخ) قال في
البر هذا وهم ادعاه
الخلاصة انما عند دخولها
في المسح لان اطرافها او
آخوها توافق ما من عن
بدا من الاصابع الى الساق

المسح اي من قوله طهر
القدم روس الاصابع
الى مفصل السراله وقوله في
الخلاصة وضع المسح
طهر القدم انما يحترق بذلك
عن طاهر وما في الخافيه
لا يدل لما ذكر بل انما
لا يجوز المسح في الصور
المذكور لما ان حرج
ا كبر القدم ربع وهذا
قوله على ان هذا معناه
عن محمد والمذهب اعصار
الا كبر في الخروج كسرا
اه اقول ما جعله
كلام الخلاصه محمد ودو

الظاهر واما ما دخل عليه كلام الخافيه فلا بد لو كانت اليد حرجا كبر القدم لم يمسح في السراله المذكورين من الخافيه اذ في كل منهما وحده حرجا كبر القدم كما ينبغي وبذلك على ما ذكره للولف من الحكم ما في السراله حسب ما قال وان كان انقطع اسفل الكعبان كان ينبغي من طهر القدم قدر الاصابع او كبر يجوز للمسح عليها وان لم يمسح بذلك فلا بد من العمل اه فذكر

من القدم وبعده من الاصابع لاجور المسح عليه حتى يكون معتدرا لثابت اصابع كلها من القدم
 ولا سيما الاصابع اربعة فليست به الا وثلاثة فوق المرفق (قوله اذ الخرق الكبريعة) قال المصنف
 في المسمى عور بالثابت من تحت والباقي من فوق والعاشر بينهما ان الاول يسعمل في
 الكعبة المشرفة التي في المسجد النبوي من العالم الكبري بداره من في العرب ان الكبر
 حجاب الله ويحمل على من الله وعرفوا لم الخرق الكبري واما ان الكبر يسعمل للكعبة
 المشرفة اذ او سمع في السراج الوهاج رواية المشرفة بدليل قول المندوري وان كان اقل وفي شرح
 الصلي عن حواجر زاد المصنف الزيادة في اللوح لان السك المكمل يسعمل الكبر والشرع
 السك لم يسعمل في الكبر والله راجعكم على ولا يذكر الا الكبر لا الكبر اه وقد علمت
 عن العرب استعمال الكبرط او الامري في دفع شر على الصدر الاول او دفعه على الخرق واحد
 فكيف يوصف الكبر واحسب انه اسم قدس وهو على الدليل والكبري ثم كون الخرق الكبر
 ما تعادى القليل قول سليمان له لا يعرفه من العاصم ان مع الله ان يصار هو قول عمرو السدي
 في الحديث لا نه ليطهر من القدم وان في طهر رجليه الخلق في الحديث واخر في حق الله في غير
 محرمه فوجب عساه كلها ووجه الاستحسان ان الخفاف لا يتجاوز دليل الخرق عار السراج على
 المسح بمعنى الخف وهو الصالح المخصص الذي قطع المصادق وما كان كذلك في الامور
 ه والاسم مطلقا على ذلك فكان ذلك اعتبار الخرق عساه محذوف الخفاف المسجل على الكبر
 فان هذا الذي معدوم فيه وان ربه في الصغير بما لم يخط به من عور هو مراد المطلق من
 وليس يجب طاق ولا نه لا تطاع للمصادق في ذلك يمكن سماع في في الخفاف مطلقا من فليس به
 واما الخرق لارم على اصابع الاول اذ عساه الخفاف لا تحلوسه عاد والخرق مسطوح مرابي الامر
 عساه في الخفاف على الدليل والخرق فيه بوجه (وهو في اصابع القدم اصعرا) اي
 الخرق الكبري لان هذا المصادق ان السكف مع قطع المصادق لانه كبر الاصابع ولا كبر حرك الكبر
 ثم احملوه افرو في الخس عن اني سمعته ان المصنف كبرها في الله في الله ما رها في موهبة او مفرجه
 اذ في السراج ذكر في الاصابع وقال في الخرق ان اصابع الرجل اصعرا ووجهه صاحب
 الهداية كبر واصعرا الاصابع للاصابع واما في هذا اصابع الرجل في الخرق واصابع
 السدي المسح لان الخرق مع قطع السراج مائع المسمى وانه فعل الرجل فانما فعل المسح فانه مادي باليد
 واليد في الخلق واما في الله في الساجل دون الخلق هي الاصابع ولا عدول عن الاصل له وجب ولا
 موحدها في مخرج الاصابع من الخرق باصابع غير ود في باصابع نفسه لو كانت مائة كذا
 في السدي والوجه الثاني لان الاصابع ما يكون طوله ويكون قصرا فلا يصح باصابع غير
 كما دعي في السراج الوهاج ذكر القدم دليل على كبرها وقصر دليل على قصرها فصرف في هذا
 الوجه اه واما في الاصابع ان السكف وضعه في وضع الاصابع واما اذا سكف الاصابع
 في اصابعه ان سكف انما فيها كات ولانه من الاصابع لان كل اصبع اصل بعضها فلهذا
 يصح ما في ان سكف الاصابع مع جازها واما في اصابع اصعرا عور المسح وان كان
 مع جازها لا عور وهذا هو الاصابع كذا في عساه في الصغرى وحكي المندوري عن الحاكمة في
 الاصابع كاصبع وهو مود كذا في شرح مسحة السدي والخرق المانع هو المصنف الذي يرى مائة
 في الرجل او يكون مائة لكن شرح عبد الله في ظاهر القدم مسحة الموضع فان كان الخرق
 عرصا وان كان طوله بدليل ه لانه اصابع وكذا في الاثر في القدم ولا شرح عبد

والخرق الكبر عموما هو
 قدر ثلث اصابع القدم
 اصعرا

قوله والوجه الثاني قال في
 الشهر مدخل لم يرد
 قال في هذا الذي علمه
 المندوري ان اصابعه
 اصابع مائة قدمه
 وكذا في الاصابع لان الاصابع
 ما يوجد في من عره اه
 وانه على هذا لا يطور
 الخرق من القولين حتى
 يكون في اول على الاول
 مائة

(قوله ومعنى في العدر الخ) قال في الهر والفاعل معه لان الاصابع اعترت عضوا على حد بدليل وجوب اللبس بهما وكان الاصل ان يكون مع القدم لكن لا عسرها (١٧٦) على حده اعترت واهم الالباب واعشار ذلك في العقب على الاصل وليس

في سرها هذا الذي اه وحاصله انه اما ان يروح اكبر الاصابع لاهم اعترت واهم على حد واعترت واهم على اكبر القدم لان الاصابع في الاصل ما قبله فاعترت اكبر ما على الاصل واما اعترت القدم واهم ما لا يصح ان يلبس ما قبله كما في القدم فانه وقع الاروم اقول ولا يخفى عليك عدم مع هذا المعنى وذلك لان المعنى في فتح العدر ذكر ان لا ان الخرق في العقب مع ظهوره كبر وان اعشار اصغر الاصابع وما يجمع في حد لا فهمها

انما اصلاحه لاصح للمح ولو انكسب الظاهر وفي داخلها انما من حد او حرقه حرور ما يجمع لاصح والخرق اعلى الكبر لاصح لانه لا يعبر عنه والكعب وما تحته هو العقب في المع ولو كان الخرق عكس القدم فان كان كبر القدم مع كذا الاضمار ذكر الزمان في العانة بلفظ وفيه ان لا يصح مواضع الاصابع اعترت كبرها فكذلك القدم ومعنى في العدر ما يوضع حد العمل لم ان لا يصح فدر باب اصابع اصغرها اذا كان عكسها صغرها لان كل وضع جديد انما يصح ما كبر اه وظاهر احسار اعشار ثلث اصابع مطلقا وهو ظاهر الذي كان في العقب وهو احسار السرحى وفي فداوى فاصفا هذا اذا كان اخفى من مقدم الحفا او في اعلى القدم او اسفله وان كان الخرق في موضع "ع" كان كل عرج اقل من نصف العقب حارسه للمح وان كان كبر لا يحوز عن اني حصة في رواه اخرى صحيح حتى يدرك كبر نصف العقب اه وعلى حد الزاوية مسمى في مرجح الخاطيع الصغر مقصرا عنها فقال ولو ان كل الخرق من رجا عكسها العقب فان كان يدوم كبر العقب مع السرحى والاذلا اه وفي اعشار النصف الاصابع بعينه احسار المدهاة رد لما احسار صاحب البدائع وسمي الاعاء السرحى فانهم اقالا واحلف مساحفها اذا كان يدوم ثلثه ان لا مال والا صغر انه لا يحوز المسح حله اه وجمع ما في الكتاب صاحب الهندية واليه والمخط والامال اطراف الاصابع والقدم من الرجل ما طاعله الانسان من لئس الزرع الى مادون ذلك وهي وبه والعقب كسرها العقب وحول القدم (قوله ويجمع في حد لا فهمها) اي ويجمع الخرق في حد واحد لا في حافتين حتى لو كان الخرق في حد واحد فتراصعت في وضع او موضع وفي الآخر فتراصع حارس المسح علمهما فعدان مع العذار الواجب على الخلف بعينه فان الظاهر انه لو مسح مقدار ثلث اصابع من اصغر اصابع القدم على الصحيح صغر على ما ظهر في الخرق السرحى كذا في المسألة لا عرج لان المسح على ما ظهر من الخرق ليس بمسح على احف حصة ولا حكما اما حصة فظاهر واما حكما فاذن الخرق الله كور اما جعل عقوبات حوار المسح على حد هو فيه لكن لا يجب ان يكون ما يجمع على ما ظهر منه محسوس من السرحى الواجب لما قدم ان انه انما اعترت عضوا في لاني اعشار ما من المسح حرا درما لماد كبر لا حرج في عدم احساب ما يجمع من المسح على ما ظهر منه من السرحى الواجب لعدم العقب في فعله على سر فظاهر ان عدم احسار ما منا من المسح على حد هو فيه المصرو واه لا ضرور لاحساب ما يجمع من السرحى الواجب من المسح وما يثبت بالضرور فبغير قدرها كذا في سرح مسه المصلي واذا امسح المسح على احد هما يجمع الخرق للفرقة امسح المسح على الآخر لما عرف حتى ليس مكان الخرق ما يحوز المسح عليه وهذا الحكم الله كور في الكتاب هو المسح في المنفرد وفتنح المحقق كمال الدين بحاشيته فقال لما لاني سؤل لاداعي الى جمع الخرق وهو اعشارها كلها في مكان واحد لمسح المسح لان امساعه واما لانه لكان حصة لاتباع معنى احب باسماع قطع المساقعة المعاد له لادانه ولا تات الا لكساي من حد هو كساي والالوب الفصل في الخرق الصغر وهذا المعنى يفسر بعد مرقيا صر ككفرا الحصة والقوله لا كان قطعها يجمع ذلك وعد وجوب غسل الناذي اه وودعوا لفسد انما يبرطاح بان هذا البراه واقعه رواه عن اني يوسف كور في حرايه السواوي وفي بعض سرح الجمع انه لا يجمع الخرق سواء كان في حد او حسان اه وقد رايت في التوسيع ان هذا الزاوية قول اني يوسف وجعل الجمع قول محمد اد

في سرها هذا الذي اه وحاصله انه اما ان يروح اكبر الاصابع لاهم اعترت واهم على حد واعترت واهم على اكبر القدم لان الاصابع في الاصل ما قبله فاعترت اكبر ما على الاصل واما اعترت القدم واهم ما لا يصح ان يلبس ما قبله كما في القدم فانه وقع الاروم اقول ولا يخفى عليك عدم مع هذا المعنى وذلك لان المعنى في فتح العدر ذكر ان لا ان الخرق في العقب مع ظهوره كبر وان اعشار اصغر الاصابع وما يجمع في حد لا فهمها

اذا كان في وجهه وصفاها من لانه لو كان عكس القدم بعبر اكبر فاذا اعترت اكبر العقب واكبر القدم لم في موضع عرجه الاصابع بعبره اصغر الاصابع فلم ان لا يصح الا اذا كان الخرق عكسها لان كل موضع جديد اعترت كبر والذي على صاحب الهر على ما قال اسما اعترت القدم وطه ان الكلام في العقب كما صحح ان راجع بقية كلامه وليس كما ظن منه

(قوله رد لما احسار صاحب البدائع الخ) اي في الجمع فظهور الامل وهو ماد كبر قوله والاصابع لا يحوز المسح علمهما في هذا العبار ركا كذا في الراماد كرا

حسب خلاف الحاسه
والانكساف و بعضه
بافس الوصو روع صف
ومعنى السد ان لم يحس
دخاير حله من الرد

(قوله ولاسل ان هـ
الدرانه اولى على الخطا)
قال في البحر الطاق عا هـ
الموسو والسروح على الجمع
مودى حصه وذلك لان
الاصل ان اختبر على مانع
ثالثا ان الماسح عليه
ليس ماسحا على الحب
لكن لما كانت الحساف
قد لا تجوز عن حوى لاسما
صفاء الفسفا فلما ان
الصبر عسر وجعا في
واحد لعدم الخرج خلاف
الاصح (قوله احساف
المسح فيه) قال في المسح
فلت نفسى رجع القول
بالمسح احسافا فان
العدايات (قوله وقد يقال
انه ليس بسدل) ساقى
هو ما يضرر بخلافه
وكذا ما في ما عاله في آخر
الكتاب ما عاله الفرق
بينه وبين المسح على
الخمر (قوله حسب لانيه
اعاد المسح) في بعض
المسح اعاد السعر
والصواب المسح (قوله
لوصف البدله) مناف
لما من اهل لس بدل

ولاسل ان هـ لدرانه اولى على الخطا ان اختبر في الحب ودرانه اصابه من
تتابع المسح فمد لا يمتنع ما عاله من الملح الظاهر ومعنى السد ان من ان اختبر اعلم مع حوار المسح
الظهور بعد افر من المسح فاذا كان هـ رافى احسن لم يظهر من افر من المسح من كل مسحا فان
ظهوره من افر من المسح من كل مسحا لا يظهره في الملح فبما كان قطع المسحه وتتابع المسح فيه
ومعنى من في ظهر القدم مع فم من افر الواجب ان المسح فكان الظاهر ما عاله و الله اعلم واهل
الخرق الذي يمنع ما يدخل فيه للسله وامانته وقد ستر الحافا واصل الحر رد كرى حرام الفسه
(قوله خلاف الحاسه والانكساف) اى خلاف الحاسه التي تعرفه حسب مجمع وان كان مفسر في
حصه او يوه او يده او كانه ادى المجموع ويحذف انكساف الدور المعرفه كالنكساف في
فرض المراسى في ظهرها روى في ساقها حسب مجمع فتح حوار الصلا لان المانع في
الدور انكساف الدور للمانع في الحاسه هو كونه حاملا لذلك الدور للمانع وهو رد فم ما وما لا يطرق
في احسن فمعنى المسح قطع المسحه منه وهذا الذي معقود فبما ان لم يكن في كل حصه من افر
اصابع اليه اساقى المدايه وقد عظم ما عاله وساقى في ما سروط الصلا كعنه الجمع وما عاله وقد
ذكر في الخلاف ان الحاسه لو كانت في يوب الفصل اقل من قدر الدرهم ونحوه اقل من قدر
الدرهم ولكن لو جمع ملحا كثر من قدر الدرهم لا يجمع ولا يمتنع اى عاله الفاسد ما وهو مذكور في
البدن وسر في الخلافه ايضا والخرق في ادى الامه - حل يجمع احساف المسح فيه واعلام الدور
يجمع اى نعم اذا كان في اسواق اعلام من الحرر وكاب اذا جفت بلسه كبر من افره اصابع
فاما يجمع ولا يحرر لسه كذا لا يمتنع (قوله لوصفه بافس الوصو) اى رخص المسح كل ي نقص
الوصو حصه وسكنا لان المسح بعض الوصو فحسب السكنا بعض بعض وعظم كبر من
الكتف ما به بدل عن الفصل فصفه بافس افسه كالنعم وقد ساقى لسه لس بدل كما صرح به في
السراج الوهاج واحسن ان الافاضل لان السدل لا يحرر الدور على الاصل والمسح يتوهم
الدور على الاصل بل انقص ان السهم بدل المسح خلف (قوله روع حب) اى رخصه ايضا
روع حب لان الحب الساقى يرى الى القدر من افر والمانع ولا يفر عليه به لوصف الزاى من حوى
السعر حسب لانيه اعا المسح لان السد من الزاى جعله فالمسح عليه جمع على الزاى كما لو مسح
على الحب ثم حكه بخلاف ما عاله كذا في الهابه (قوله ومعنى الله) اى حصه اصابعه الله
لا احاد الله على النافى واعلم ان روع الحب ومعنى الله غير ما عاله في الحفصه واعلم ان النافى
له الحب الساقى لكن الحب فظهر عذر حودها فاصعبه من الهابه كما عظم في السهم
فان قيل لا يحب السرى لانه قد كان حل ما عاله من الزاى المسح ورفعه لانيه من الخراج النجس
ونحو فلما حار ان بعد السرع ارفع الحب مسح الحب فبما عاله معده عظمه ووقع منه في السهم
حسب اصبرى ارفعا ما عاله لاصد هـ د اعساوه لا اعنى مد عظم الدور على الما
و ما عاله ذلك لوصف البدله وهو في المسح ما بل هو فسه وسهوان فان المسح وان كان
بالما لكنه بدل عن وطعه العسل والحفص الزيل وحب بعد الارهاق فسه عده اعسا بدل
هـ لما مد الاصل كما عظم في السهم د كونه بدلا فبما عاله الاصل مع اللطام مقام
الاحساف كذا في روع الدور (قوله ان لم يحس د هـ اسرحله من الرد) اى صفه معنى الله سروط
ان لا يمتنع على رحله العظم بالرح ومعه ومعه اذا ساقى بخوله للمسح مطلقا من عر وحب مد
الى ان رول هذا الخوف وظهر اى لاسف من عده الخوف وبعده في روع الدور فان حوى الرد

(قوله وهو عز الله يوم) هل الر الى اى التاويل المذكور (قوله فاه والاسديعاب واه ملحق بالخمار الخ) جواب عن قول صاحب الفع مع انه انما علم الخ وقوله اما كله الخ جواب عن قوله وسلم الخ وقوله واما حواريركه واساخ جواب عن قوله ومضى الخ والى الهم ولا يخفى ما في هذا الاحوال من التكليف اه (واحب) بعض الفصلا عن مسئلة كله اللحم بان مسئلة اللحم تخوف الرد بعد الحب واما الحب فالحب من الرد فلا يجوز له اللحم الا جماع على الاصح كما فهمت اما مسئلة خوف الرد المذكور هنا فهي في الحب اذ الحب لا يجوز له اللحم على كل حال حتى وانه تعالى اعلم (قوله وفي النسخ القول بالسادس) هل الر الى قال العلامة الخ في ربح منه المصلحة والذى يظهر ان الصحيح هو القول بالسادس لان السلم لا يحل لرحله من بل هو طاهر لجمع الاعضا وان كان سلمه عصيون كما ان الوصو طاهر (١٧٨) لجمعها وان كان محله ارضه اسما وكذا لو كان ان ربحها مذهب رحله من الرد

لا يراه في منع السرايه كان عدم الماء لا يمنعها فانه الامراه لا يبرع لكن لا يمنع بل منهم طوف الرد وعن هذا يدل بعض المسامح ما يدل المسامح المذكور انه مباح حذر لا كسبح الخب في هذا نسوع الحب على ما هو الاول واكثر وهو عز الله في نطق الاول مع انه انما كان مسمى الخبر بصدى على سائر ليس عنه محل جعل بل هو مخرج عن ربه مخاف من كسفه حدود المرض للرد وسلم لظان كله مسئلة اللحم خوف الرد على عصوا واسوداد ومضى انصاعا على طاهر مذهب في حقه حواريركه واساخ حواف ما بعد اعطاهم حكم المسئلة اه وفي مفرح البراءة ولو لم يصر هو مخاف الرد على رحله بالربع نسوع المسامح كالخمار اه فافاد الاستيعاب واه ملحق بالخمار لاحت حقه واما كله مسئلة اللحم فمخصوص عما اذا لم يكن عليه حيز او ما هو ملحق بها واما حواريركه واساخ فالحق به عدمه في الخبر كما ساق في فكندا في الملحق بها وفي فادى فاصحان لو لم يكن له وهو في الصلا ولما مضى على الاصح في صاره اذ لا قائد في الربع لانه لا لعل ولما خلا فان قال في المسامح بعد اه وفي النسخ القول بالسادس لسرايه الحب الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السرايه في دفعه له وفيه كالمربي من اعصابه له ولم يحدما فصلها فانه نسيم فكندا اه وبعه الخ في دفع العذر (قوله وبعدهما غسل رحله فقط) اى بعد الربع مضى المذ غسل رحله فقط وليس عليه اعاد منه الوصو اذ كان على وضو لان الحب السابق هو الذى حل منه ومنه غسل بعد سائر الاعضا ونسب العمدان فقط فلا يحل عليه الاعضاها ولا معنى لغسل الاعضا المفصلة ما لان العباد للوالا وهي ليست بشرط في الوصو عند مارتا في ان سا الله تعالى ان المسامح على الحب اذ احب ان يصري لسوفا فبعض مد مسحه لطلب صلايه على الصحيح (قوله وزوجا كبر القدم ربع) وهو الصحيح كذا في الهداه وهو قول ابي يوسف وعنه يزوج نفسه وعن محمد بن كان الساقى وشرع في العرس اعنى لانه اصابع اليد طول ولا ينقص والا فانه وعنه كبر المسامح كذا في الكافي المبرح وهو الصحيح كذا في النصاب وقال ابو حنيفة ان حرج كبر العقب نعم اذ اخرج فاصدا اخرج الرجل لطلب المسامح حتى لو بداله اعادها فاعادها لا يجوز المسامح وكذا لو كان اخرج عسى على صدره فبعضه وقد اخرج عقه عن موضع عقب الحب الى انسان لا مسح اموالو كان الحب واسعار بيع العقب ورفع الرجل الى الساق وعود نومه فانه يجوز له المسامح

قاه نسيم ولا مسح على الخفى على ما مضى السح كمال الدين في الامم قد ذكرنا في السرح اه اى ذكرنا في السرح اه الكسوطا وقول طاهر التتو كالسكر والهداه وعنه المسامح لا يسلم في مسئلة خوف دهاب رحله وليس الترحج وبعدهما غسل رحله فقط وزوجا كبر القدم ربع فاطن في ذلك فاسل واراد تقلا في كلامهم فطهرت الركاح من المرحوح اه كلام الر الى قال بعض الفصلا نسيم طاهر المون المسامح لكن راد المسامح ان مسح على جمعه كالخبر ولا تنوف وبدل على ذلك صريح كلامهم في غير كتاب في الكتب المعسر قال في

المعنى فان صب وهو مخاف الرد على رحله بالربع نسوع المسامح كالخمار وبلى وكذا في الر الى كندا والاصح والحاوى ربحا ان الوارل اه فلب وكذا في مراح البراءة واما دال الفاح وسرعى العلامة الحفصى على الملقى والنور فليهد القول ان الركاح المسامح لا يسلم ويهلى السراج عن المسكول وملاحى روى الكافي روى المذهب واليهما عن اختلافه وفي النسخ عن حوا القعه والمخط ولم يذكروا السهم وانه تعالى اعلم (قوله لان العباد للوالا وهي ليست بشرط في الوصو) قال بعض عسى صدر السر بعد اعلم انه سعى ان من غسل الساقى اصامراغا لسه اعنى الوالا ولكن عباره لانه قد ذلك كذا لا يخفى فدر اه وفيه قال قول المؤلف ليس عليه اعاد منه الوصو كما هو عار الهداه نسيم الى بنى الوحوب كما صرح به المؤلف بانما قوله ولا تعب على الاعضاها وهو صادى نسيم غسل الساقى مراحا لسه للوالا وانه صاهه سرحا من خلاف مالك ما دل

(قوله) وقد صرح به في دفع العدو (حسب حاله) وقال بعضهم ان كان الباقي يحسب بكمه المتبقي وكذلك لا ينقص وهذا في التعيين هو
مضى في الشكل في دينه بخروج النفس الا انه وقع سببه انه مع حلول النفس السابق لا تنقص ما تنقصه النفس فيه وقيل انما
يخرج ما اذا كان قد مضى الى حاله عند الوضوء في حال الا كبره فلهذا ان الامساخ مسبوطة وكذا في حال يكون الباقي قد انقضت وهو
الا وهو انما في المسألة يظهر ان ما قبله انما هو من جهة انه اولى لان (١٧٩) النفس السابق بعض عن مباديه

التي دوسا على السابق
منه اه (قوله) وزاد في
السراج حاشا الخ) قال
العارف في شرح الحديث
ر اما على خروج الوتر
على المقدور فاقص لوضوئه
كله لا المسح اختلف فقط
فقد حل ذلك في نوافل
الوضوء (قوله) سوا سافر
قبل اتمام الطهارة الخ)
مع في ذلك المحقق في دفع
العدو واهربهما في الوتر
ان قوله مسح لا يشمل

ولو مسح مقدم فاسافر
قبل تمام يوم وليلة مسح
لا

ما سافر قبل اتمام
الطهارة م قال فان قلت
لا يلزم من مسحه مسح
حاشا لحوار ان سوا
وضوءا على وضوء ومسح
في السابق قلت هذا مع
تقدمه معوق لمسه محل
الخصاف على ان قول
التقدمي ومن اسدا
سد للمسح فاسافر يدفع
هذا ان اسداها ن
وقال الخ (قوله) وفي
السابق خلاف السابق

كذا في دفع العدو وقد في الخطأ منه في جهة اعتبار لانه اصابع وفي البدائع وقال بعض مسامحا
تسمى فان امسكه التي المعاد في المسح ولا ينقص وهو موافق لسؤل اني يوسف وهو اعتبار
ا كبره القديم ولا يناس ما لا يبعد عنه لان المقصد من لمس الحبة هو التي فاذا بعدد التي عدم النفس
فيما بعده ولا في كبره حكم الشكل اه وهذا صريح يرجع هذا القول وهو به حذر فان الحكم
اذا كان دافعا مع الاصل وجوه ودفعها كان الاعماله وحده يظهر ان ما قبله انما هو من جهة انه اولى لان
لان ما اللعب او كبره في السابق يعتبر به للقدومه على التي المعاد مقدار ما يدفع به المسافة
نواضعه ما فيه من الدوس على نفس السابق قد صرح به في دفع العدو وقد علم ان يرجع احد هما محض
رجع الآخر لا يكون ما انما الاصل والخطب كذا في الكافي وغيره وهل ينقص؟ نعم لا يشمل الرجل
او كبره الصريح انه ينقص لا كبره كذا في السراج الوهاج انه لا ينقص المسح بعمل
الرجل اصلا وهو الاظهر اه وهو وافي لما قسمنا من الصفاة رجوعه الى واليها صار نوافل المسح
او ربه وزاد في السراج الوهاج ما سافر خروج الوتر في حق صاحب الضرر وقد قدما (قوله) ولو
مسح مع سافر قبل تمام يوم وليلة مسح لا يلا) سوا سافر قبل اتمام الطهارة او بعد ذلك كمال
مد العلم لا خلاف ان منعه حول الى المسافر في الاول وفي السابق خلاف السابق لنا العمل
ناظرا في قوله صلى الله عليه وسلم مسح المسافر الخ وهذا سافر مسحه محلا ما بعد كمال مده
العلم لان الخندق قد مضى الى القدم انما مسح على حصى محل لا حطب فيها احسانا واما ما استدلل به
السابق ان ان هذا عما ابداه حاله الا انه قد مر في حاله الا سدا كذا انما اهاه ما في مسحه
فاسافر رصوم سريع في مع سافر حسب نصه في حكم الا انه يعني عن كتاب العري لعدم ظهور
وجه الجمع بالمسافر المورى في الحكم كذا في دفع العدو وما به انما على الارض العباد وصفه لا للمسح
بل اذا كان الوضوء مسبوقة له سببه مسبوقة عندهم ولا في المسح في الله بمكة الصيام في
السفر لا يبره يوم اليوم بدلالة ان سافر بعض المسح لا في روح فساد النفس الآخر كذا في صام ما لم
ر صان لا يملك في ان سافر في راسه صان استطاعه وجوب الا اذا في ما دام مسافر ولا يمنع
كونه من ما في اوله من رحمة ترك اذا الصوم في السجدة في كذا اكون للمسح من ما في اول الله
لا يمنع من رحمة تركه المسافر للمسح اذا كان في آخره سافر في السراج الوهاج فوايه
لما اراد العريان قبل مضى يوم وليلة ودخل في الصلاة سمعه الخندق بها عاد الى صر لسوا قصي
يوم وليلة قبل ان يعود الى صلاة فالفصل ان بعد صلاة لانه لما عاد الى مصره فقد صار معها وقد
اعتب به وهو في الصلاة فبعد الان الصلاة السجدة كذا في الوافع ان للمسح اذا اعتب
مده وخوف حال انصرافه مع الخندق لا على صلاة له لصلاته ولو عاد الى صلاة في مسلمان على
يوم وليلة اختلف مده الى السفر ووجه على الاعمال في هذه الصلاة رده مسله عنه وهو انه سافر
في حق المسح مع في حق اعلم الصلاة كذا في اصاح الصري اه وقد علق فيها انما ان

رحمته) قال بعض النصارى قلت خلاف السابق انما هو في السافر بعد الخندق والمسح قبل كمال مده اللهم واما اذا سافر بعد الخندق
ومسح في السفر قبل خروج وقت الصلاة او بعد خروجه في الصحيح فانه مع مسح مسافر من حق احد في الحصر لانه اذا انما في
السفر فبذلك رحمة السفر كذا في التمهيد في شرحه للويزي اه قلت رغبه في شرح التمهيد لا في صري ركن بالانصاري وهو انه فهم انما
من يبيد انصف بقوله مسح مع سافر قبل تمام يوم وليلة

(قوله ما يكون صالحا لقطع المسافة وليس المسافة عاد) أقول لسطر ما أراد بذلك هل المعبر قطع المسافة الخفيفة أم أي بان يكون صالحا لذلك بدون نسبة إلى المكعب أو ما هو المعيار لأن نسبة المكعب تفضل من قدم في ذلك ولم يحدده فاعلم أن النسبة والتقدير لكن قول سبحنا الذي ساد من كلامهم في العلم والهدى أن المعبر ما يصلح لقطع المسافة فيه فعمله هذا فالواجب على الشخص أن يقطع مسافته فله وقوف أو يمشي عليه فله المكعب إنما كسر لاسبق ولوقوف من أنه لو شى بموحد مسجوق في دون ذلك فإنه لا يصلح الخس عليه والناس عنه عاقلون فاهم لا يزالون مسجون حتى يسحق قدر يلائم ما يصلح مع أنه قبل هذا فلا يمكن المشي عليه في المد المعبر فعلى الشخص أن يقطع ذلك قبل الخرق وبعد للناهي بطهار فليقطع (قوله فالصحيح أنه يجوز المسح عليه) قال الرزالي أي على الخب المتخذ من الأسود البركة وعلم عار الخلاصة (١٨) بعد قوله عليه ومسح على الخرموق فوق الخب عند ما كان له هيا وحده

لا يصح عليها ولا يجوز اه
وقوله فان نسبتهما أي
الخب المتخذ من التلود
البركة وعلل ان سائل
في عار الخلاصة اه
اقول في كلام المؤلف سقط
او اعجاز يحمل فان المسح
على الخب المتخذ من
الأسود البركة حار كما
صرح به في المسألة معلا

الصحيح بطلان الصلح ومسألة الاعمال المذكورة مذكورة في الخلاصة من باب المسافر (قوله ولو افهم المسافر بعد يومين ولسله ربع والام يومين ولسله ربع) لأن وجه السفر لا يبيد بغيره وأساقى ووافى في حد على ما هو المصوب عليه (قوله ربيع على الخرموق) أي حار المسح على الخرموق لما فرغ من شأن المسح على الخب ربيع في الخرموق ولا بد من بيانه ما يقول كروا صاعدا في فمارة ثم الخب الذي يجوز المسح عليه ما يكون صالحا لقطع المسافة وليس المسافة عاد وسر الكعبين وما بينهما وما نس كذلك لا يجوز المسح عليه ثم قال يجوز المسح على الخب الذي يكون من التلود ان لم يكن معلا فلا يمكن قطع المسافة وفي الخلاصة وما للمسح على الخب المتخذ من الأسود البركة فالصحيح أنه يجوز المسح عليه ولا يجوز المسح حتى يكون الأدم على الأصابع الرجل يظهر التلود اه فلو أخذ حاف من راح او حسب واحد فلا يجوز المسح عليه عند ما خلا أساقى فيما يمكن من مسحه المشي فيه فبصر عسا واما الخرموق وهو فارسي رب ما ليس فوق الخب وساقه فصر من الخب وقال الساقى لا يجوز المسح عليه لأن الخب لا يندعوا ولأن الخب يذل عن الرجل فلو حار المسح على الخرموق لصار بدلا عن الخب والخب لا يذله ولسان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخرموق روا أبو داود من حديث بلال وابن جريح في صحبه والخاكم في مسير كره وفتح والطبراني في معجمه والسهي من حديث سانس من مائه ولأنه مع الخب اسمها لاسم من المشي بالعمامة والقعود وعرضا فان الخب وفاته للرجل فكذلك الخرموق وفاته للخب معناه وكلاهما مع الرجل فصار كقدي طافى وهو يذل عن الرجل لأن الخب لا يقال كعب لعل المسح بربع الخرموق ولم يطل ربع احد طافى الخب لا يقول بالمسح طهرت أماله الخرموق وبار ربع كبر الخب عرفت ربع احد طافى الخب لا يحرر الخب لم يحد احد الا صلا كما اذا غسل رجله ثم زال جلده لم يحس عليه عليها ما ولا يقال ان الصلح كان بدلا عن الرجل لكان بدلي أن لا يجوز المسح على الخب بربعه لانه هو الخب لم يكن غلا للصلح حال قيام الخرموق فادارال صراخ للصلح وما ذكر النووي من ان اللوق هو الخب مخالف لما ذكر اهل الاسه كالخوهرى المطررى فاهم ما لا ان الخرموق واللوق ليسا فوق الخب فعلم انها غير الخب وقولهم ان الخب لا يندعوا له مجموع وما فصل له ههنا من الخب من الراح او الخب ندي كما قدمنا ونسب ط خوار المسح على الخرموق

ما كان قطع المسافة بها قال
سارحها العلاء الخلى حتى
قالوا لو شاهد ابو حنيفة
رجه انه صلاتها لافى
ما خوار لسد دلكتها
وبدا حل احرامها بذلك
حتى صار كالحلقة الدليط
واجعوا على حوار المسح
عليها بطرس الدلالة اه

فقول الخلاصة على الصحيح اسار الى خلاف الامام في اسراط العل وقول الخلى واجعوا الخ ما على رجوعه ان الى قولهما كما سأتى وحيد فلا شرط ان يكون الأدم على الأصابع الرجل ويظهر التلود فعلم ان قول الخلاصة فان نسبتهما أي الخرموق لا كما قال الرزالي وكذا قوله ولا يجوز المسح حتى يكون الخ معطوف على قوله لا يصح عليها كما ظهر من مراجعته شرح المشه فاشواو حذف قول المؤلف ولا يجوز المسح الخ والافصار على ما قبله (قوله ونسب ط خوار المسح على الخرموق) قال في السراج واعلم ان المسح على الخرموق انما يجوز بشرطين احدهما ان لا يحل منه ومن الخب حذب كما دللنا الشخص على طهار ولم مسح عليها حتى ليس الخرموق قبل ان ينقص الظهار الى ليس عليها الشخص فحينئذ يجوز المسح على الخرموق وفي ما اذا احب بعد ليس الشخص او مسح عليها ثم ليس الخرموق بعد ذلك لا يجوز له المسح على الخرموق لان حكم المسح قد استقر على الخب وكذا لو احب بعد ليس الخب لم ليس الخرموق قبل ان يصح على الخب لا يصح عليه اتصالا امدا من المسح من وف الخب وقد انعقد ذلك في الخب

(قوله وبذل علمه امتداد كذا السرحون الخ) وقد عاين ما ذكر السرحون لا مرد على الساذي لان مراد المانع ما ليس ودلتان يكون عطلا كذا في البرزوكلام السرحون في المانع ولم يدل بمحل معناه بدليل قوله رقطه كذا ماس الخ الا ان يقال ان لهذا المانع سببا لم يمتد اذا مامل (قوله وبذل علمه امتداد كذا السرحون الخ) (١٨٢) مخالف لما ذكر من السببي الا ان كوني ذلك عينا على عار المسى لا على عار

المسح مرام في سرحها لان امرحاح ذلك المسح على ما في المسى (قوله هل وفيه نظير ولم يذكر وجهه) ذكر بعض الفعلا بقوله اهم اعبر واحروح ا كبر القدم من موضع مسح عليه وهما وان حرج من وضع مسح عليه لم يصرح من موضع مسك المسح عليه (قوله وفي المسقى بعل الحف الخ) هالي الهر لا ساهده لان بعله ليس سدا بل محققا والمراد ان اسم المفعول حا في المر بدر المحرر اه

والخو رب المخلد والمعمل السحن

اقول صرح في التاموس بحسنه من باب التفعيل فعمل ان المراد المسد لا الخسف بدليل انه في الصصحاح قال ولا يقول بعله (قوله والسحن ان هو من الساق الخ) الذي اسبقه به العلامة الخليلي حذ ما تضمنه وجه التاموس وهو ما يمكن فيه مانه المسى وقوا بكلام الزاهد (قوله في المسح على الخو رب الخ) كذا في السراح عن الخجدي

للمسح اذا لم يكن فاصلا فلا يكون الكرامن فاصلا ولى اه وقد دفع في عسرا من فيها الزوم بالزوم كذا في كبرى في هذه المسألة مهم من علم في ماوى الساذي واقفي بمع المسح على الخف الذي عه الكرامن ورد على اس الملك في سرور للسكا اذا الظاهر ان المراد به كافي النسب ولم يوجد في رسمه من افي الخرار وهو الحق لما وصفا عن عاهه السان ولهذا قال بعضنا ما انه يوم من المحدثه والسكا وبذل علمه امتداد كذا السرحون في مسله روع الخف في السكا مع الساق في قوله اه اذا عا هما عور له المسح من عر عسل الرحلى هلا ما لم يظهر من حل العرصى في فقالوا في الرد عليه ان قوله لم يظهر من محل العرصى في سكل عاوا سرح الخف من رحله وعلى الرحلى لافه فانه سطل المسح وان لم يظهر من محل العرصى اه فهذا ظاهر في محه المسح على الخف فوق اللعاف وفي المسى العن المحكمه ولو ادخل بد عب الخرموى ومسح على ظهر الخف لم يخر خلاف ما لو كان الخرف المانع طاهر اخر رى وقد ظهر الخف فله المسح على الخف او على الخرموى لاهما كعب واحد وان كان الخرف سيرا مسح على بعض الصحح وعلى بعض الخرى وهو كماله اصابع لم يخر اه وفي مسه الفلى ولا عور المسح على الخرى وفي المسح وان كان حفاه عر مسحى اه وبسنى ان يقال ان كان الخرى في الخرى وفي ما عا ليعور المسح عليه واما عور المسح على الخف لاعر لما عا ان المسحى سرحا ما عا وجود كنهه فكسا الوطيه للحدب ولا عور المسح على عر وقد صرح به في السراح الوهاج فقال والسرط الثاني لخوا المسح على الخرموى ان يكون الخرموى لواهر حار المسح عليه حتى لو كان يصرق كبر لا عور المسح عليه ولا عور المسح على الخرموى اذا كان كرامن وعو لانه لا يمكن قطع السرح وسابع المسى علمه ما كماله لهما على الاعراد الا ان يكونا بعضهما فصل اللال الى ما تحكما ن الخف عند عور وتكون مسحا على الخف كذا في السحر وعبرها وفي الخلاله وسرها ولو كان الخرى وهان واسعى سفل الخرموى من الخب بلانه اصابع مسح على لك الفصل لم يخر الا اذا مسح على الفصل بعد ان سدم رحله على تلك الفصل عند حار ولو اراد رحله عن ذلك الموضع اباد المسح اه وفي الصحن بعد ان بول هذا عن اتي على الدافى قال وفيه نظر ولم يذكر وجهه في المسح جعل الخف كالخرف وفي هذا من ا به اذا فصل من الخرموى والخف قدر بلانه اصابع لم يخر المسح عليها (قوله والخو رب المخلد والمعمل والسحن) اى عور المسح على الخو رب اذا كان مخلدا ومعللا ومحمدا بالحو رب مخلدا او موع الخلد على اعلا واسعه وحو رب مصل ومنه ل الذي رضع على اسفه حلد كالمعل للقدم وفي المسقى اعل الخف وبعله جعل له بلاءه وكسا في كبر من السكب وهو روى المصل سدا العن مع فح النوى كخو رب سكن النوى رجعف العن رى معراج التبراه والمعل بالمصن وسكون النوى والظاهر ما قدما كالا سحن وفي ماوى فاصحان سم على رواه الحسن بسنى ان يكون العن الى السكمن وفي طاهر الرواه اذا ناع العن الى اسفل القدم حار والصن ان هو على الساق من عر سدا ولا سطا ولا سب اه وفي التنس لا رى ما تحم م المسح على الخو رب اذا كان معللا واما اذا كان لم يكن معللا وكان رصفا عر حار اها وان كان محسا و

ود كرا لاهه الخلى بسبب في الخو رب فقال ذكر رحم الدين الزاهد عن سمن الا عا الخوا في ان الخو رب عر حجه نواع من المصرى والعلى والسرح والخلد الرقى والكرا ماس قال ود كرا لفاسل في الاربعه من السحن والرقى والسرح والمعل والمعل والمطلوع والسحن واما الخاسن فلا عور المسح عليه كعما كان اه وعو في السراح حجه عه والمراد من الفصل في الاربعه ان ما كان رصفا عا ليعور المسح عليه اها فالا ان يكون مخلدا ومعللا ومطبا وما كان محساها فان لم يكن مخلدا ومعللا ومطبا

لا على عماه وفسوه

و رفع وهما ن

فحلف فيه وما كان ولا
 خلاف فيه اه والمرعى
 كما ساقى مصوطا الرعب
 الذى تحب سعر العبر
 والعزل ما عرل من العرف
 والكرباس ما سح من
 مزل القطع قال الخلى
 و ملحق بالكرباس كل
 ما كان من نوع الخط
 كالكماس والارسم اى
 اى الخرم قال نعم ما تقدم
 فعمل من هذا ان ما عمل
 من الخوخ اذا حلدنا وعل
 اوطن بخور المسح عليه
 لانه احل الاربعه وليس
 من الكرباس فهو داخل
 وبخور المسح عليه لو كان
 عسا يحسب كمن ان عسى
 مع فرسخ من غير حلد
 ولا عمل وان كان رهما
 فع التخلد او التعل ولو
 كان كاربهم نصف الناس
 لا بخور المسح عليه مالم
 يسوع الخلد جمع
 ما ستر القدم الى الساق
 لما كان يلبس به
 الكرباس فوق ماطال
 يحسب ذلك ويانه م قال
 فى آسوس م بعد هذا
 كله فلو احاط ولم مسح
 الاعلى ما يسوع حلد
 طاهر القدم الى الساق كان
 اولى ولكن هذا حكم
 النبوى وهو لا يمنع الخوار
 النبى هو حكم النبوى رانه نبى المرقى

عرجار عندانى حسبه ولا ترو لماروا التريدى عن المبرى سمعه قال نوحا النبى صلى الله عليه
 وسلم مسح على الخور بنى قال حذبت حسن مسح روا ابن حبان فى صحيحه ما رايته يمكن النبى فيه
 اذا كان عسا وله اربعين ومعنى الخلف لانه لا يمكن واطنه النبى فسا اذا كان مسحا وهو مجمل
 الخلف وعسا ما رجح الى قولنا وعسا النبوى كذا فى الهداه وا كبر الكعب لانه معنى الخلف
 فاما قول الله كور الخلف فمصر لانه عن معصا بعصره ولا يمنع على ان الطاهر ان يكون المراد
 به ذلك لمن عليه الراوى وهذا اختلاف الراوى فان الدليل عندنا هو ما من الاطلاق لكونه ليس
 معنى الخلف وما نهى من معصا عن الامام حذوا من مهنى مسلم حتى قال النبوى كل منهم او اخره قدم
 على التريدى مع ان الطرح معصا على النبى فان نصر لكونه روى من طرق متعددة كذا هال لى
 المرح روى ان كاس كلما صعبه اعصده نصيبه من والصعبه ادرى من طرق ما رخصه ما ظهر
 من مسح كبرى من اصحابه من غير مكر منهم على فاعله كذا كرا تودا ونبى سمعه مع هذا كله لم يوجد
 من النبى ما نهى على الاستعمال بلع والاحرم ان كان النبوى على الخوار وما فى النذام من اسبابه
 حال لا تعمى طابعه لم يوردنا فى التبرانى عن ثعل قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على
 الخفى والخور بنى الى الخلاصه فان كان الخور بنى من عرى وصف لا بخور المسح عليه عندهم
 المرقى ميسور وقد سح فراه ما كعبه يهيكسور فرائى مدد معصوه فالت معصور وقد
 لمع عصب الراى وقد سح عها التمدد بالاربع النبى تحب سعر العبر كذا فى روح المعاني النبى
 النبى لا بخور المسح على الخور بنى من عرل او سحر لاحرف ولو كان عسا معنى مع فرسخا
 فصاعدا كخور باهل من وفعلى الخلاف كذا الخور بنى من حذر من على الخلاف عور على الخوار بنى
 التمدد وعن ابن حبه لا بخور قالوا لو ساعدنا حبه صلاها لافى الخوار وبخور على الخوار بنى
 للنبوى على طهر القدم ولا زرار مد عليه مد لانه كعب المسحوق وان طهر من طهر القدم بنى
 فهو كخور الخلف وما الخلف النبوى النبى تصاد فيها ما ساقا فان كان عسا سحر حلد الكعب
 بخور والا فلا كذا فى معراج الدراره بنى الخلاف المسح على الخوار بنى ان كان سعر القدم ولا يرى من
 الكعب ولا من طهر القدم الا فدا صاع او اصعب من حار المسح عليه وان لم يكن كذا ك ولكن سحر
 القدم بالخلد ان كان الخلد مضافا لآخرى ما طهر حار المسح عليه وان سدى لا و سحر القدم مضافا
 حذر مساح سحر مد ولم بخور مساح بخارى اه م كذا الفصل الذى كور الخور بنى عن النبى
 بنى الخور بنى من السعر وهما انصار سحر العمل ان يكون الخور بنى العمل كخور بنى الصمان النبى مسون
 عليها بنى الخور بنى العمل بنى هوى فاصح ان الخور بنى م طهر بنى خلف معروف وعنه
 المساح على انه اذا كان يظهر من طهر القدم سحر لانه اصابع لا بخور وبهم جود واذلك لان
 عوام الناس بافرون به خصوصى لاد المسرى اما اذا كان يظهر من فدا صاع او اصعب فانه بخور
 بنى قولنا لا على عماه وفسوه رفع وهما ن اى لا بخور المسح على هذه الاسباب العامة
 والفسوه رفع الساق وضم النبى مرفوعا والرفع ضم النبى الى الواحد وسكون الاز وضم العاف
 وقصصا حبه تشبه النبى بنى الدواب ونبى العرب على وجوهها والعار بالنم التمدد بنى
 عمل للنبى بنى بعضه يكون له ادرار روى على الساعد من التمدد لانه فى يدها وهما فاعرا ان
 كفى الصجاح وقد سكون من الخلى بعد المزا لدها ورجلها من ذلك حال سحر المزا بالحقا اذا
 تقب يدها ورجلها كفى الخمر لاسى يدها وقد سحر الصمان حلد النبى الاصابع والكعب
 م عدم حوار المسح على هذه ما عدا العامة لا يعرف فيه خلاف ما بنى عن معصا ونبى معراج النبوه

النبى هو حكم النبوى

ولو مسح على جوارحه وبسبب السهولة إلى راسها حتى أسفل عن الرقعة من حور قال مساحدا إذا كان
الجوارح يدان حور لأن عبود الجسد لم يسد لا استعمال فيسد الله أما إذا لم يكن جسدا لا عبود
لا مساحدا به وأما على العمامة فأجدر على ستم حوار الأجد فانه أحر سطر أن يكون سائر
جميع الرأس إلا ما حجب العاد فكسفه وإن يكون حجب الخلف مباح سوى كاسطها وأنه أول من سكن
وإن لا يكون عما عظمه فاعبور المسح على العمامة المعصومة ولا عبود لولا إذا لبس عمامة لرحل
أن مسح عليها والأظهر عندنا وجوب مسحها والوقوف فيها كالحجب وظل بالربع والاكساف
إذا كان يكون سائر من أسفل راسه أو رقبته إلا محل الوضوء وفي أسيراط لبسها على طهار رومان
واستدل بما ورد من مسحه صلى الله عليه وسلم على العمامة كما روا مسلم من حديث لمر وأخيه لأخيه
أن الكتاب العبري ورد فصل الأعصاب مسح الرأس ولا يراد على الكتاب عبري ساد بحرف الخلف في
الأخبار مسموعة بحور الراد عليها على الكتاب وقد أخرج البرقي عن أبي عبد الله محمد بن
عمار بن بامر قال سألت حارث بن عبد الله عن المسح على الخفين فقال لبسها حتى وصاله عن المسح
على العمامة فقال ما من السعير وقال محمد بن الحسن في موطئه أخبرنا مالك قال بلغني عن حارث بن
عبد الله ما يسنن عن المسح على العمامة فقال لا حتى عن السعير لما قال محمد بن محمد ما حدثكم قال ما
مالك قال حدثنا ما بلغ قال رأيت صفة لبسها في عهد قنوصا ويرى جوارحها ثم مسح راسها قال ما بلغ زانا
بومسحها قال محمد بن محمد ما حدثنا لا مسح على جوارحها ولا عمامة بل مسح على العمامة كان ثم تركه
كذلك في عاتق السان بعد أن ذكر أو ظهر أن لا كان نه هذا مسح النبي صلى الله عليه وسلم على راسه ولم
صح العمامة عن راسه قط إلا أنه عليه الصلاة والسلام مسح على العمامة أو أراد نيل المحارط لا
لا لم الخال على الخلف وفي معراج القدر أنه إن السائل لم يمسح لانه حكم لم يمسح غير الزاوي والصواب أن
بهول إذا نذر راسه سالما عن المعارض من حوار المسح على العمامة هي ولم يمسح لمنا من
معارض الكتاب لها (قوله والمسح على الخمر وجزءه المرحه كالغسل) أي لما سحها وليس بدل
والخمر كإد كرم المصنف في الظلمة عندنا ربط على الخرج ومخبرها العظام وفي العرب حبر
الكسر حبرا وحبر نفسه حورا والخبران في مصادر عنه مذكور والخبر غير فصيح وحبر يعني حبر
لعه صفة وإن قل استعمال المخدوع في المخروفر حبره وخر حبر وهو فرج ومخروفر حبره
وفي القاموس المرحه قدرادها الخراج وقد رادها ما يخرج في البدن من سور اه وأما ما كان
المرادها فالحكم المذكور لا يخلط في الأصل في سرعته على ما ذكره سائر واحد من مساحدا من على
رضي الله عنه قال إنكسرت إحدى يدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسح على
الخمار روا ابن أبيه وفي أسناد عمرو بن خالد الواسطي مرفوعة قال أبو ذؤيب في هذا الحديث أهوا
على صفة وفي العرب إنكسرت إحدى يدي على صوابه كسرا حذره منه لأن اليمين ذكر واليدان
عظما الساعده وعن المصنف في المصنف حارثي أنه هل كان الكسر يوم أحد أو يوم حبرود ذكر
الربط المخرج أحاديث الله على الحوار وضعها وتوفي في هذا الباب ما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما
أنه مسح على العمامة كإد كرم الحافظ المديري فإن الطاهران الموقوف في هذا كالمرفوع فإن الأبدال
لا يثبت بالزوايا السداس لا نصر الضعيف أن ما إذا لم هو بعضه بعضا أما إذا قوى فليست له
كإد كرم ولم يذكر المصنف حبره الله صفة المسح على الخمر والمخبر هو الوجود الأحاديث في نقل
للذهب فأعلم أنه لا خلاف أن ما إذا كان المسح على الخمر نصر أنه يسقط عنه المسح لأن الغسل
نه طالع المسح أولى راعا الخلاف فيما إذا كان لا نصر في المحظور ولو لم المسح على الخمار والمسح

والمسح على الخمر وجزءه
المرح كغسل

(قوله ونوافقه ماد ك صاحب الجمع في شرحه) أول ظاهر كلامه حل في أن المراد بالوجوب العرصه بدليل ذكره
 المتأخر بدليل القول بروح الامام في قوله ما أي مما نسأل بالعرصه لكن صاحب الجمع ذكر في شرحه ما لا يزال في قول قال في الجمع
 مسبق على قول في حقه وأجاب عنهما وقيل أن الوجوب بمعنى علة وقيل للمصح وأجاب عن فرض عندهما اه والذي فهم
 من أن طه أول في قوله بالوجوب وقوله بالعرصه كما لا يزال في الاستصحاب وقوله بالوجوب وقوله بالعرصه على قول في هذا فروع على وطه راجع عن
 الاستصحاب إلى الوجوب بدليل جعله الأصح الذي عليه القوي هو أن الوجوب بمعنى علة ويكون موافقا لما في شرح الظاهري
 والمراد بالوجوب وعبرنا عن أن الامام قال بالوجوب وقيل بالعرصه عندنا ولا غير الظاهر أن كلامه لأن ما فهم
 من قوله ولا وواحد عند هما أن المراد بالواحد علة العرصه كما هو الأصل وبدل عليه كقولنا لا فرض آخر قوله أن الوجوب
 بمعنى علة يكون المراد بالوجوب الأول لأن أسكر إذا عتد مرفعه كالب عن الأول علة ولا يقال بدليله وله لأن المسح على الخبر
 أصح ثم إن المراد بالوجوب علة لا فرض لأن دليل مسح الخبر من الأحاديث فانه ما بعد الوجوب كما هو الذي ولما كان ذلك في
 فقط ما كان الداء به العرصه فالتسليم من حسان مسح الخبر فام عام على المصعد الصرير كما نكرهه قوله وكذا قال
 أصح ولا يلزم أن يدعى المسح بالعرصه من كل وجه وبدل على ما قلنا من الجليل كقول الامام قال في المسح على الخبر وأجاب
 عندهما لا يجوز تركه على وجه الله إلى غير علة في حقه الله ليس بواجب حتى يتركه من غير علة وقال في أنه
 والصحيح أن الواجب عند وليس فرض حتى يجوز صلاته بغيره اه وظاهر أن المسح أولا والتمسك بالواجب والوجوب الأصلاني كما هو
 صريح كلامه في شرحه وفي شرح الوضوء لأن السجده وأصل في المسح حل (١٨٥) هو فرض أو واجب أو مسبق في
 المدامع أنه مسبق عند
 وليس بواجب وعندهما
 واجب وقيل في النوق
 للوجوب المسبق عند
 الفرض وعندهما المراد
 بالوجوب وجوب العمل
 دون المولى له
 أوائل الاستصحاب
 والوجوب الخوار وقيل

نصر حار في لم نصر لم يحرر تركه لا يجوز والعهده بدونه عند في يوسف ومحمد لم يترك في الأصل قول أي
 - معه وقيل سنده يجوز تركه الصحيح أن عهده مسح الخبير وأجاب وليس فرض حتى يجوز بدونه
 الصلة لأن العرصه لا بدليل مقطوع به قد سأل في أن حار الأحاديث حال العمل به ون
 الم حكمها بالوجوب المسح عند ترك حكم عند الصلة حال عدم المسح لأن الحكم بالصلاة راجع إلى العلم
 وهذا بدليل لا وجوب ونوافقه ما في شرح الظاهري رآه آتت والخبر أن المسح ليس فرض عند
 وكذا كذا الذي رأى غير أنه الصحيح وكذا الصحيح في العادة كذا الخطأ في القصد الاعيان على
 أنه ليس فرض عند في الخبر أن واجب رجع إلى قولنا نعم حوار النزل اه ونوافقه ماد ك
 صاحب الجمع في شرحه ن قوله وقيل بالوجوب معنى علة وهذا أصح عما القوي لأن المسح على

(٢٤ - (البحر الزانق) - أول) هو فرض عندهما واجب عند اه وخاصة أن الوجوب للمسح عندهما في
 الدول الأول والثاني على حقه دون المسح والمسمى عند في القول الأول على حقه دون الآخر من المراد على الأول الاستصا
 فط وعنى بالناس الوجوب فقط على الثاني علة هي الوجوب وفي قول المد وقيل واجب عندهما مسبق عند وقيل واجب عند
 فرض عندهما اه وبذلك أمداً للمسح فانظر كيف نسبوا إليها آثار القول بالعرصه وبار القول بالوجوب الثاني لأصح وللمرض
 ولم ينسبوا إليه القول بالعرصه عند الله على قوله ما واجب ومسبوعا وحار وقيل في قوله ما واجب وفرض والصحيح أن السجده
 عند القول بالوجوب كذا كذا في قوله عن سبوا كتبوا أجلنا ما أحرمه ونسبوا على قولنا في رجو عن الاستصحاب والخوار
 إلى الوجوب كذا كذا في قوله عن سبوا حوار النزل لأن الواجب هذا ما نهى عن المسح والخوار بمعنى كلهم على واحد فلا يكون ما نهى
 سبوا عنهم كذا كذا في قوله ما واجب وما كذا في السجده من النوق السابق وعلمه يحمل كلام الجمع على ما هو الظاهر من كلامه كأنما
 لنا ظاهر أن ليس الإمام قول بالعرصه إنما مسح واحد به بل صرحوا به ولا خلاف في صحفه وسأطهر لك ما في كلام المؤلف
 وكلامه في أن المسح رافع بل رافع على فرضه ومضى على الفرضه وبأنه نص صاحب المسح فقال بعد قوله المؤلف خلاصه أنه إذا سأل
 التسبح في الإقرار أو وجوه القول بحسنه ون على ما وقع في الجمع في شرحه أن الوجوب بمعنى الإقرار بمعنى علة لأنه في
 القوي وهذا أكد في الصحيح أن لفظ الأصح والصحح أنه ترك كذا كذا في بعض أهل العصر ولما ذكر صاحب الخلاصه في رجع
 الإمام من سره الشك فيه أن أحاط في باب الصلاة ونسبوا عليه في المختصر حب فلما لا لا ترك وأنه تعالى أعلم وفي سريج
 الزا في المسح على الخبر أن من صرح بتركه أن لم يصرفه أصح الأول ما عن أبي حنيفة رحمه الله في حوار وكذا والمأذون به لا يجوز تركه
 ثم من صرح بتركه كذا كذا للمصح وأما المسح عند المسح في الحكمي وقولنا ما نسبته إلى الجمع من أن الوجوب بمعنى الإقرار

وليس الموحدة كذا بل ظاهر كلامه خلافه كما علمت واشار الخلاصة فمد علمت باولها واما ما استشهد به من كلام مروح
 الوفاة من محسوس عدم حرارة له فلا يرميه الفرصة لان المراد لا علم بركة الواجب كذلك الحاضر وليس المراد عدم الحرارة
 الصفة لاستخدامها الى البرك ولا لاعتلال صحتها بكونها من المراتب عند المحل ولذا ظف في المحل ما قوله ولا يجوز الصلا بدونه على قوله
 لم يجرى كما على قولنا ان رصه ماله وقيل عند محسوس بركة اي على ما على قوله ما لا يستحب والحوار ولذا قال بعد والصحيح
 انه عند واحسان ولا يجوز بركة في قول راجح الوفاة لا يجوز بركة هو ما عبر به في المحل بقوله والصحيح انه واجب فظهر ان مرادهم
 تصحيح الوجوب لا الفرصة ومنع (١٨٦) علمه انه لو لم يمسح فصاله صححه انها على الصحيح وهو الذي اعتمد

الخبر كاحسن لما عناه وطريقه هذا هو العمل على الامكان والمسح على الخمر عند عدمه كما
 وكما لا يقال ان الوضوء لا يجب عند الضرر من الماء ولا يجب السجود كذلك لا يقال ان غسل المني واجب ما دام
 فسد المسح هو واجب بذاته كما وجب السجود بذاته اهـ خلاصته انه قد اجاب عن المسح في
 ادراكه او وجوبه ولم ان من صححه اسمه انه في قول وقد صحح الخ في وجع الصدر الى نوبة في الدول
 بوجوبه بحسب حال ما عناه رايه ما استدوا في المسح على الخمر الوجوب بعدم الفساد بركة او د
 بالاصول وحكم في قول الخلاف الماضي بانه اسير عن ابي حنيفة سهر بفساده وعل ذلك معنى
 ما قيل ان عدمه وانما هو وهذا معنى على ما ذكر في المحل ان الحكم الصادر يرجع الى العلم ولا
 سب بذلل على وجهه بحسب فان الكلام في الفصل فسد لما عناه ان بركة الكلام فيها واجب عند الواحد
 وهو قوله لا اصلا بالسلام ان صلا ما عند لا يصلح فيها من كلام الناس ولا يكون الحكم بالفساد
 من باب العلم في محسوسه نظي كذا في النسخ وقد قال ان الحكم بالفساد سبب الكلام ليس ما
 ما حدث لانه ما افاد كونه محسوسا او افعالا على انه حذر من معى الا فسادا في انما سبب الا فساد
 لا ما حدث ولا حتى اعلى الاول بوجوبه لا الفساد بركة اذا لم يمسح صلى فانه يجب عليه ما ذكر
 انما لا يعرف ان كل صلا اذ سمع بركة واجب وحسبنا به هذا وقد ذكر المسح انو كثر
 انما يرى فصلا على قول ابي حنيفة فقال ان كان ما يجب الخمر لو طهر ما يمكن غسله فالمسح واجب الاصل
 لتسليق مقامهما في مسح الخمر وان كان ما يجب الخمر لو طهر لا يمكن غسله فالمسح عليها واجب واحد
 فرض الاصل فسد ما ولا يلزم مقامهما كلفظ ع القدم اذا ليس الخمر حال الضرر وهذا احسن
 الا لا يوجب ما ذكر المسح في المني ان الخلاف في المروح اما المكسور فسد عليه المسح
 مالا ان كذا في السراج او هاج في ما في الماضي على فصل الزاري لا كما بوجه في وجع الصدر بانه
 مضي على ان حذر لا مع على في المكسور اهـ وهذا كما اطلاقه ما في لما اذا كان الخارج
 بالراس وقد صرح به في البداهة وقال ولو كان ساجدا على راسه ونقصه صحح فان كان المسح فسد
 ما يجوز عليه لا وجع وهو غير ثابت اصابع لا يجوز الا ان مسح عليه لان الموضع من مسح الراس هذا
 الصدر وهذا الصدر من الراس صحح ولا حاجة الى المسح على الحمار وان كان اقل من ذلك لم يمسح لان
 وجود وعدم بركته واحد ومسح على الحمار اهـ وفي المسح ما عناه المعتمد ومن كان مسح راسه
 محروجا لا يجب المسح عليها لان المسح يدل على ان لا يدل له وقيل يجب اهـ والواجب هو الوجوب

المواظبة في الله ومن
 كتاب الاسماء والظواهر
 هذا ما ظهر له في العاصر
 في هذا المقام ولا ينقص
 علمه ان راجح اتصال
 رايه ما وانما صحح
 يرى الا فهم رايه تعالى لم
 (قوله رجح الخ في الخ)
 قال في الخبر وما في وجع
 الصدر واحسانا رل
 بالوجوب الخ فسد نظا
 الفرائض العلية سب
 ما عناه والاسرار في الزجوع
 في سبب اصله سلازم اهـ
 ووجه ان الفرص العلية
 سبب ما عناه العلية لا مطلقا
 ما عناه المواظبة في الكلام
 على فرائض الوضوء ان
 الموضع على نوعين
 قطعي وظني هو في
 اعطى في انا سبب يجب
 وبالحوار عبوه وعند
 الاطلاق مصرف الى الاول
 لكما وعرف من الظني
 الا وى المنب للعرض

ومن الظني المنب لا واحدا متلا خاصا في المقام اهـ فاسم (قوله وقد ذكر المسح
 انو كثر الزاري الخ) قال في السريته و من جل قوله لو طهر ما يمكن غسله الخ على ما اذا لم يمسح على حل الخمر كما سبب ذكر من
 فاصح ان لا يمسح المسح عليها (قوله لا كما بوجه في وجع الصدر الخ) قال في الخبر وعبر حراف ان الفصل مني اصاعلى ارتضى صي
 انه يعانى ع ما على ان المكسور لا يصح العمل على الفج اورد (قوله رايه هو الوجوب) معاد ان خلافه خطأ وقد علمت ما ع
 من الخلاف بين الامام راحه وكان المناسب في البداهة من قول والصحيح هو الوجوب وفي قوله وقوله المسح يدل على العمل غير صح
 بظاهر لان مراد المسمى المسح على الخمر اي ان المسح عليها يدل على العمل والمسح لا يدل لان الواجب في الراس انما هو المسح
 فاذا كان على الراس حذر لرم ان يكون المسح عليها لا على المسح على الراس والمسح لا يدل له

(قوله في سيرة معجودين عباد الخ) هل في البرية من اهل الاداعي الخ (١٨٧) احوار على ما ذكر في سيرة معجودين

قوله في احد ما عجب

عجب ما عجب في قوله كاعل
على ما مر اه وفي سيرة
معجودين الخ وان يراد
المسح على الخضر والمسح
لا يضر حارله سدا في
سيرة معجودين كان
مراد المسح بالخوار الخ
وعلم الامم في سيرة
راحا ولا فرسا فهو قد
معه كما سيرة به عباره
وان كان مراد به الصلح
ومر مع الدمى في الدنيا
الصادرة كونه واحدا قد
معه سيرة واحد كما

فلا يوفق في جمع - ع
العمل ويحور وان سدا
لا يوفق في جمع - ع
كل العباد كونه حيا
سواء رلا

والظاهر ان مراد الموقف
هذا حب جعل الامار
الى ايه ان يصر في
سيرة معجودين بداهة ليس
سيرة ولوعه بالخوار
لا جعل الناول بان المراد
منه القرض ما عني
ولما ولا يسل من به لئله
كامل لانه ليس من
كل رجة فان العمل فرض
قطعا بخلاف المسح فمستحب
ولا يلزم منه ان يكون
فرضا كما حله هو علمه في
سيرة (قوله ولا ينبغي ايه
تستعد من عمار المحطة)
فالذي في النهر اقول هذا المعنى

وله المسح يدل على العمل - مسح لان المسح على الرأس أصل - مسحه يدل على مسح على سرح
الخامع المعبر لما مضى والمسح على الخمار على وجه ان كان لا يضر - مسحه يرمي به العمل وان
كان يضر لعل لما التاخر لا يضر العمل لما الخا - لونه العمل لما الخا - ان كان يضر العمل
ولا يضر المسح مسح ما عجب الخبير ولا مسح فوقه - فالواضح ان عظم هذا ان الناس عظمه
ولكن قال السراج او حاشا ولو كان لا يمكن غسل الخراجه الا لما الخراجه ولا يمكن مسحها
عنه - فكيف العمل الخار ويحرم المسح دخل المسح - والظاهر الاول كما ينبغي ولهذا انصر
انه في وجه القدر وحله ولم يفل عبر - فانه ان يكون ما ذراعه - وهو ما مر وقد مر ان المسح على
الخبر ليس يدل على المسح على الخبير وهذا لا يصح - في الخبير في الزم - وفيه دلل الاخرى
لانه يودي الى الخلع بين الاصل والابد ولو كان ما ذكر على احد في حله ومسح عليها على الاخرى
لا يكون ذلك حيا بين الاصل والابد ولهذا ما لا يصح على حقه المحرجه وسئل المصنف وليس
الحب علمها من احدها - وصار مع الحب لان المحرجه مع صولة حكما لا يصح الوصيان في الرجل
على ما مر في سيرة معجودين ان رله المسح على الخمار وهو لا يضر - عني ان حرره لانه
سعدا - سئل المحرجه رب كذا - هذا اذا ليس الحب على المصنف - لانه ليس على الخراجه
ا ما عجب ما عجب في سيرة معجودين عباد الخ لا يضر المسح عليها كالمسح على الخمار وهذا
كما ظاهر في ان هذا المسح ليس يدل على العمل والظاهر في الهداية انه يدل على وجهه من السراجه
بانه ليس يدل على ما ذكر في الفريضة - في مسح الحب فكان اصلا لا بدلا واحب ما به
بعضه يدل على انه لا يحور وهذا - على العمل ليس ير لانه لا دلل العلم القدر عليه فكان
كالاصل عرفت المسح على الخبير فانه لم يفل حكما - سئل ليه يدل على مسح - هذا لا يجمع منه ومن
العمل وان المسح على الخبير - لزم الجمع بين الاصل والبدل حقيقة او حكا (قوله فلا يوفق) اي
لا يوفق المسح على الخبير يوفق من يذنه كما - سئل ما عجب ما عجب في سيرة معجودين لانه رله
كما عني وهذا من المسال التي يخالف فيها مسح الخبير مسح الحب (قوله ويجمع مع العمل) اي
جمع للمسح على الخبير مع العمل وقد مر هذا في المسال (قوله ويحور وان سدا
بالزور) لان سدا هو في المسح لا يحول لان عمل ما عجب ما عجب رله الى الخبير بخلاف الحب
وهو هي السيرة وفي سيرة معجودين عباد الخ اشاره الى ان المسح على الخبير ليس فرض (قوله
وتسح على كل العباد كان معجودين عباد الخ) وسه مستثنى الاولى ان استعجاب مسح العباد
راحت وكذا الخبير ولم يذكر في ظاهر الرواية وذكرها في الرواية صاحب الخلاصة في رواه الاستعجاب
سيرة في رواه المسح على الا كمر محور وعنه القوي وهو المسح في الكافي وكفي للمسح على
ا كمرها في المصنف لا يودي الى افساد الخراجه - اه فكان عني ان عول في المني ومسح على
ا كمر العباد كما عني السيرة حواجر المسح على جمع ا ما عجب لا يضر ان يكون الخراجه مع
جمعها ان يفي ان يكون مع بعضه الخراجه وهذا ليس على الاطلاق وفيه في المحط فعال ادلر ادب
الخبر - في راس الخراجه ان كان حل الخراجه وعمل ما عجب ما عجب الخراجه مسح على الشكل مع ان
كان الخبل والمسح لا يضر الخراجه مسح الخراجه بل يعمل ما حوال الخراجه ومسح عليها لا يضر
الخراجه وان كان يضر المسح ولا يضر الخبل مسح على الخراجه الى على راس الخراجه ولا يضر - رله
ومع الخراجه الزائد ان الناس بالضرورة سقره بقدرها - اه قال في وجه القدر ولم يطره ما اذا
صر الخبل لا المسح لانه رواه جسد مسح في الشكل - اه ولا ينبغي ان يستعد من عمار المحط فانه

غير سدا صاحب المحط كما يرى غير الضرر في الخبل والعمل لا في الخبل فلهذا وعرفه ان حواجر المسح دائر مع الضرر وعنده مع عظمه

وعليه يصرح الاصنام الاربعه اه اقول لا يخفى ما فعل ابطاله القنادس كلام الخط ان المراد ان كان الخلق العنود الى العمل نصر
 مسح اكل مراد ان الصري (١٨٨) كل من الخلق العنود لعل انصران لم يحرق من صر ما لا يرد كما كان

استمر في الله ثم الاول صر الخلق طاموا صر المسح معه ولا ولا في من الخراج وسرها كالسكي
 والكسري لان الضرور سئل السك ومن صر الخلق ان يكون الخراج في وضع لورال عنه الخير
 والباط لا يمكن ان يصدق به فانه عتوره المسح على الخير والباط وان كان لا نصر المسح على
 الخراج كذا اصحاب في ما روا ولا نرى الخرافة عن عبد فانه لو كان كتمان بعضه في سدها
 على الولد السردوع حتى ان بعضه حله ذلك كما لا يخفى ثم قد عرف من هذا انه كان في المسح على
 من رل مسح في كبر العصابة ويحويها ولم يكن عبد بعضها من احد ان صر الخلق رسول كذا
 عصابة المسح وفي الخلاص واصال الى الموضع الذي لم يصر العصابة بين العصابة فرض لا يمازده
 اه ومهم من قال لا وكفه المسح عليه سقى في محاربات الازل وفي الدحر وعبرها وهو الاصح لانه
 لو كتب عمل ذلك الموضع في تامل جمع العصابة بصدق الله الى وضع العصابة في صرور في العصابة
 الصري واداعل بعضا من رص العصابة اسد بانه عمل ذلك الموضع ولا يحرم المسح اه وفي
 اما المصنف يصر دوال بالهاله لان يوم على العورو ومبصرمان وظاهر ما في حاوي فاصحاب احسار
 الخوار طلبا ولو ان كسر طغر في لعل دوا او علكا او ادخل حله مرار او مرها فان كان
 نصر رعه مسح عليه وان صر المسح ركه وان كان عصابة مسقوى امرها عليها ان قدر والتركه
 وعمل ما حوله كذا في مع القدر رعه وفي المغرب السقوى بالعم بعض الخلد وبسطل في سقوى رجه
 وهو خاص واما السقوى لو احدث السقوى فقام (قوله وان سطل في رطل والالا) اي ان سطل
 الخير عن رطل المسح لوال العنود وان لم تكن السقوط عن رطل المسح لسان العنود المسح
 للمسح والبر خلاف السهم وهو الصلح وعلم الخواص في هذه المسئلة على ما في علمه التمسك ان الخير ان
 سطل عن ر فان كان خارج الصلا وهو مظهر عمل موضع الخير ولا يجب عليه عمل ما في الاعضا
 وان كان في الصلا فان كان بعد ما قد قدر للسند فهي احدى المسائل التي عسر الاتي في وضعها
 وان كان قبل العود غسل موضعها او اسفل الصلا لانه مظهر حكم الخلد السابق على السردوع ومار
 كانه سرج من غير غسل ذلك الموضع وان سطل عن غير ر لم يطل المسح سواء كان في الصلا
 او خارجها حتى انه اذا كان في الصلا مسح عليها ولا تسعمل ولهذا اذا ابداه اذ برسا لا يجب عليه
 اما المسح عليها والاحسن ان بعد المسح كذا في الخلاصه وما رواي فاصحاب والاولو الخ الى ان المسح
 على الاولى كان بمره العمل فعلى هذا ما في الدحر عن ابي يوسف رجل به طرح نصر اماس الى
 قصصه: مما سبق ومسح على العنوا ثم رفعها قال مسح على العصابة الباقية غير له الخفين الخروفيين ولا
 يحرمه حتى مسح اه ليس بظاهر لظاهر عما قلنا ان الاعاده مسح لا واه ومن القرب
 ما نقله الرهني في القصة انها اذا سطل عن غير ر لا يطل المسح عنداني حصة وسطل عندهما اه
 ولم عرض المصنف لما اذا نرى وضع الخير ولم سطل قال الزهدي ولم يد كرى علمه كتب الله
 اذا نرى موضع الخمار ولم سطل ود كرى الصلا في السكر انسى انه يطل المسح اه وديان
 حال هذا اذا كان ح ذلك لا نصر ازالها ما اذا كان نصر لسد لصفوها ويحوي ولا وانه سنها اعلم
 والدوا كخير اذا امرها علمه سطل كان على الفصل ثم اعلم ان المسح على الخير بخلاف المسح
 على الخف من وجو اول ان الخير لا يصرط سدها على وجو بخلاف الخف الثاني ان مسح الخير
 عن يوف يوسف عن بخلاف الخف الثالث ان الخير اذا سطل عن غير ر لا يمسح المسح بخلاف

كان رد وعمر صرمان
 م راب لاعلمه منه حل
 الدائلي في مرسد على
 الدبر ولما منه التصق
 ما في العنود كما يدل عليه
 افراد الصبر في نصر ولو
 اعبر الصبر رعه ما في
 واطلاعه في اعنود وعنده
 ظاهر لاحقا منه فليامل
 اه وهذا عن ما رواه
 الى الجسد وقال بعض
 الفصل لو اعبر الصبر في
 الخلق والمسح لكان عر ما
 كذا كروا ما قران العمل
 به فلا ساقه له حوله يجب
 وان سطل عن ر نطل
 والالا

قول الفح لا المسح قدر
 (قوله ينسب ان معنى عمله
 ذلك) قال في الفح و
 صر الخلق ان يكون في
 مكان لا يصدق على ر نطها
 نفس ولا يحد من نطها
 اه قال في الهرو كان سها
 رجه انه تعالى لم يطلع على
 هذا فقال ينسب الخ اه
 قال المسح استعمل
 الناسي الذي يظهر ان
 كلام فاصحاب منسب على
 قول الامام ان مسح العنود
 لا يمسح بها كما نقله القصة
 ابو اللي في السامس
 وقدما عن غير وما

مسح عليه في الفح هو قولها اه (قوله في هذا ما في الدحر عن ابي يوسف الخ) جهل في الهرو على انه قول
 لابي يوسف لا الامام وانه مما في عن القصة وهذا اولي بما ذكر المؤلف اذ لامي مما في

(قوله السامع ان الصحيح الخ) قال في النور لا بد من كرهه مع عدل السامع ان الخ بر حسب استعماله في رواه بخلاف الخ لانه
 عدل لا يفسد سدا اه قال من الفصل لا يفسد لانه لا يلزم في وجوبه الا لا كبر ما مل (قوله العاشر اذا
 دخل الى حياضه لا سئل) قال في النور الاول ان قال لا سئل انا (١٨٩) بخلاف الخ لمسلم (قوله الحاشي

عسراخ) قال في النور
 وردت السادس عشر ان
 المسح على الخس ليس
 حطوا ولا بدلا عن الغسل
 بخلاف الخ اه ورد
 وادعها كجاء في السور
 وغيره فعول السامع
 عسرا ان المسح على الخس
 بل ان صرنا الا لا بخلاف
 الخف السادس عشر انه
 مسروط بالخمر عن مسح
 به من الموضع فان قدر على
 مسحه فلا مسح عليها
 ولا يصح ان الله في مسح
 الخ والزاس
 في باب الخ

التاسع عسرا به سئل
 موصها وان لم يفسد
 العسرون انه سئل
 مسرطها عن ر علف
 الخف فاه سئل بسوطه
 لا سراط الحادي والعسرون
 ان مسح حصر رجل
 جمع مع غسل الاخرى
 بخلاف الخف الثاني
 والعسرون انه مسروط
 بالخمر عن مسح الموضع
 بخلاف الخف الثالث
 والعسرون انه محذور ولو
 كتب على عسر الرجلين

الخف الرابع اذ سئل عن ر لا يفسد لانه لا يفسد اذا كان على وجهه بخلاف الخف به
 سئل عن غسل الرجلين الخامس ان الخ بر حسب استعماله في رواه بخلاف الخ لانه
 سادسها ان الخ بر حسب استعماله في رواه بخلاف الخ لانه سادسها ان الخ بر حسب استعماله في رواه
 الزاوي وروادعها ان الصحيح هو وجوب مسح كبر الخمر بخلاف الخف
 ان انهم احسا واهل سراط كبر الخمر مهم من سراط المسح بل ان لا يكون الخمر
 في الزاوي فان لم يمسح كبر الخمر ومهم من سراط المسح بل ان لا يكون الخمر
 كسح الزاوي راحه وهو الاصح عدلهما كذا في النور سراط المسح بل ان لا يكون الخمر
 انما السامع اذ اصبح عليها لم يمسح عليها اخرى وصانه حار المسح على العوفان بخلاف الخف اذا
 مسح عليه لا يجوز المسح على عوفان كذا في النور انما سراط المسح بل ان لا يكون الخمر
 بخلاف الخف ذكر الزاوي الحادي عسرا ان لا يفسد به ما ان الروايات بخلاف المسح على
 الخف كذا في الثاني عسرا انما سئل عن العوفان التي مسح عليها لا يفسد المسح على العوفان
 كذا في الثاني عسرا انما سئل عن العوفان التي مسح عليها لا يفسد المسح على العوفان
 الفعارة والرجل حار المسح عليها بخلاف المسح على الخف كذا في الثاني عسرا انما سئل
 ليس بانها الكتاب انما سئل عن مسح الخف فان مسحها كذا في الثاني عسرا انما سئل
 الخمر محذور كذا في بعض الروايات بخلاف المسح على الخف فان لا يجوز فيه مع اراد عدم الغسل
 (قوله ولا يصح ان الله في مسح الخ والزاس) على الصحيح لانه لا يفسد على ما لا يفسد
 لا يفسد الا بها عسرا ورواه في النور انما سئل عن مسح الخف وانما سئل عن مسح الخف
 صعب ما في جوابه ان الله سراط في مسح الخف وانما سئل عن مسح الخف وانما سئل عن مسح الخف

اسئل السامع عن العسرون انما سئل عن العسرون انما سئل عن العسرون انما سئل عن العسرون
 الى الثاني ومهم من سراط المسح بل ان لا يكون الخمر مهم من سراط المسح بل ان لا يكون الخمر
 من الاحداث انما سئل عن مسح الخف فان مسحها كذا في الثاني عسرا انما سئل
 اولئك هو حاله معهود في سائر اقسام دون العسرون كذا في النور انما سئل عن مسح الخف
 انه انما سئل عن مسح الخف فان مسحها كذا في الثاني عسرا انما سئل عن مسح الخف
 بالاحداث حتى كانت الاحكام الخمسة بالاحداث فانه لا يفسد احكام من بيع العسرون
 ومبدأ البعده من النور انما سئل عن مسح الخف فان مسحها كذا في الثاني عسرا انما سئل
 عوامن الابواب صوما في النور وبار بها وطهرا اعني في النور وبار بها وطهرا اعني في النور
 مسطو ورفه سائل الخ من اعظم المهمات لما سئل عنها ما لا يخفى من الاحكام كالمطهر
 والحد وفراء القرآن والصوم والاعتكاف والخج والذوق والوط والقتال والعد والاسترا وغير
 ذلك من الاحكام وكان اعظم الواجبات لان عظم ماله العلم بالنسب بحسب ماله العلم بالنسب

بخلاف الخف الرابع والعسرون اذ عسرا الخ في اواخر منه المسح عليها محذور وكتبه الزاوي ولا يفسد بخور
 عسرا الثاني سطر محمد كذا في النور ومهم من سراط المسح بل ان لا يكون الخمر مهم من سراط المسح بل ان لا يكون الخمر
 اما مسح الخمر في كذا في النور انما سئل عن مسح الخف فان مسحها كذا في الثاني عسرا انما سئل
 سئل عن مسح الخمر عن روعه انما سئل عن مسح الخف فان مسحها كذا في الثاني عسرا انما سئل

(وله صر المحل الخ) وذلك لان المراد ان الدم سائل الخضر لا يزل الدم والعروق والوجع وما في سبب الوصل له
 كذا ما صرحوا به من غير عظم وذلك صرح هذا المحل بخص
 بالنص الا انه لا يملك كسر هذا الذي على انه لم يزل في أي امراته
 عن الرجل في حله الخصة ذلك حرام (١٩)

وصرح المحل في حال الخصة اسد من صرح المحل بغيرها فصلا عسا مرفها وان كان الكلام فيها
 طو لا فان المحل سرف الى ذلك ولا التعاقب الى كراه اهل الدلالة لم الكلام فيه في عسر واضح
 في عسر له وصرا سبه ركه ورمط وقدر والوانه واوانه ووقب سوبه والاحكام المتعلقة به
 اما عسر له فله لاهل اللغة أمثلة السلال مثل خاص الودي اي سائل فسمي حيا السلاله في اوله
 وقال الا رهري اخص دم رحم رحم المرء في اوله في اوقاف معاد وقال صاحب المرء مخص
 حضا وتخصا وتخصا في خاص خاص يحدف اليه لانه صفة الموص خاص فلا يحتاج الى حلا اما في
 خلاف فاعه وما هذا النص المشهور وحكي الخوهري عن الفراء انه اذا صاحبه وله
 سسر امما حص وطب المسله ومحل واكسار واعفا ورور دران وعراك وفراك ماها وطمن
 باسكن الماحله ويقاس وزاد به صم طب المسله وطم بالممر واما سسر مريانا على انه ن
 الا حاس فاد كى المصنف حوله (ر دم عصه رحم امرأه سله عن دا وصع) وحكي وله
 دم غير المعروف وسمل الدم الخ في الحكي وحج وله عصه رحم امرأه دم الزفاف والخراجات
 ربما يكون ماله في آذنه وما عرج النبرن الدم فانه ليس بحسن لكن اصعب طمان بعدل عند
 انقطاع الدم فان سسر وحما عن الا ان احب الى كذا في الخلاص ولم عرج الاصصاه لان المراد
 بالرحم هنا رح واعفا ح حوله سله عن دا اي دا رجها واعفا فانه ما نال مرض المرء السله
 الرحم لا يمتنع كون ما را في عاذتها ملاحضا كمالا لحي وحج به النحاس صالان بالرحم دا سسر
 الولاد وهذا اولى بما قالوا ان الامس حرج به لان النسا في حكم المرحه حتى انه يرعاه من الياب
 فان طاهر ان مرض المرء مع كونه خاصا وروى عن جلاله وقد حرج به اما ما را الصعر فله
 دم استخاصه لكن قال صم ان ما را المرء حل اسك كمال سبع سنين فو دم فساد وبذلك له استخاصه
 لان الاستخاصه لا تكون الا على صفة لا يكون صا وطه اهل الارسي الا حضا صفة لان الدم في صفة
 او فانه المعاد فانه اذا كرم ما عرج ما را الصعر ولا وصع وهذا العرر يندفع ماد كرى في صبح
 القدر وان هذا الدم لا يخلو عن كثره واسم عراك لان لفظه ان رستدره والاصصاه
 كروا حواجر وحما كروا الرحم صله عن دا ونعنه لانه نراك لا تكره دم الرحم
 لالولاد اه وقد سبه الى هذا الدم صاحب البدائع وفي الطبريه والتخني اداس حجه المي الدم
 فالعسر لمي دون الدم ثم هذا العرر ماله على ان سمي الخصة حب اما اذا كان ماله الخصة
 الكاس عن الدم المحرم للسلاو والمسن كسهم الخصه للحب الخصاص لالي الخصاص فعنه ماله
 رعه نسب الدم المذكور عما سطر فيه الطاهر وعن الصوم المسعد والفريان وقد حرم صاحب
 الهامه ما به من الاحداث لا الا حضا وعرفه ما في السك اب وكان سافصاه واما سبه فندسل ان
 امسا حوا عليها السلام حين ساول ن سحر الخلد فاسلها الله تعالى بذلك وتبي هو في ساهالي يوم
 الساد بذلك السب وبني الصبح عن عاصه رضي الله تعالى عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في الخصة هدا مي كسبه الله على ما آدم قال العاصي في صحفه قال نعمهم اول ما رسل الخصة

الخصة وقد كسر ما رول
 على ي سلا وحكي
 ان سار ن اوس سدر وح
 امرا من ساس الامراف
 وبها ن الخمار العظم
 ماله بعد ولا يحكي فله عرف
 الله ودخل وهو معاهي
 الفراس وهم بهاد مبي
 لاه الخاله فقال ما س
 اوس من آقي امراته فلا
 سسلو فقال الخالصه
 وانه ما سمع منك س
 ن ادها ماها اه فرائد
 (قوله ولم عرج الاصصاه
 وهو دم صرح رحم امرأه
 سله عن دا وصع)

(الخ) قال في المهر لاسلم ان
 المراد بالرحم الفرج اذ قوله
 فيه يندفع لما سسر ان
 النفس لا يكون الا ن
 الرحم فاني السرح ن
 حرج الاصصاه أولى
 الا انه رد عليه ان قوله
 وه رستدره لان ما را
 اله م استخاصه والحواف
 مع سبه استخاصه بل
 ردم فساد كفاه نعيمهم
 (قوله لكن قال نعمهم الخ)
 اي فلا كون حارحا وله
 سله عن دا ولا يحكي انه

رفع على سوبان دم الساد ليس عن دا ولكن طاهر سبه ذلك أنه عن دا فحرج به سله على ان
 ماله دل به انه لا سائل الدم م استخاصه طاهر لانه يندفع له انه على صلا لا يكون حضا (قوله وهذا العرر يندفع الخ)
 لا يحكي ما في هذا العرر من العمد والسك كعالم عاصي فالطاهر ما فانه الخفي وفي المهر في انه لا يندفون وبول وامس لان ما را انا له
 اي اي لعب حوا وحسن في طاهر المذهب ليس حضا واحاب من حصر وانه يحلف به فلا ردا لادعاه في الخلد

اني حسن دم الحص اسود يعرف اذا كان كذلك فاسكن عن الصلار او داود وغيره ما ساند
 صححه قال النووي رحمه الله وجود في اليوم والا له ولنا قوله على الله عليه وسلم اول الحص يلايه امام
 واكثر عسر امام هكذا كرهنا ما سحره لراي المخرج من حديث ابي امامه وانه ومعاد راي
 من دلت على واصل من مالك وعنه بطريق ضعيفه واطال الكلام فيها قال في فتح القدير بعد ردّها
 فهذا عند احد من عن النبي صلى الله عليه وسلم متعدد الطرق وذلك رفع الضعف الى الخ
 والمقدار بالسرع مما لا يدرك بالزاي والموقوف بها حكمه الزرع بل سكن النفس بكم ما يرى فيه
 من الصحابه والبايعين الى ان المرفوع مما احاد فيه ذلك الراوي الضعيف والحاله فيه اصل في السرع
 بخلاف قولهم كثر حسر يوما يعلم فيه حد ما حسر لا ضعفا وانما سكره عمار وعنه
 عليه الصلاه والسلام قال صلى الله عليه وسلم انك احدا حتى سطر عمره اذ تضي وهو كوضع لم يكن فيه
 صحه قال النووي انه لم يحد وقال ابن الخوري في التمهيد احديث لا يعرف واقر له صاحب
 التمهيد اه وقال النووي في شرح المذهب انه حديث باطل لا يعرف واعني في الصحيحين مك
 الله في ما مضى اه واحج الطحاوي للذهب عند ام سلمه اذ سالت عن ارا سهر في الدنيا فقال
 عد لسلام لسطر سدد للمالي والامام التي كانت يحصن من السهر فترك وسرد ذلك في السهر
 بعدل وسلي فاحيانا كره عند المال الرايان عن ابن الجاعن مفيد ارجحها لذلك واكره
 ما سئلوا له الامام عسر وافله لانه اه وامامنا استدلاله على افله فلا دليل فيه لانه لما حارن يكون
 الله وجود في اليوم والله حار وجودها فادبه فلم يجر له حصا (قوله فاصنع من ذلك اوراد
 اسماء) اي ما يصنع من الاقل اوراد على الاكثر فهو واسعا فيه لان هذا الدم اما ان يكون دم
 حصا وما من واسعا فيه فاتي الاوّل من بعض النالك ولا بد من السرع مع الحاقه عر به (قوله
 وما سوى الناصن الخاص - من) لما رعى من ان كسه سرع في بيان كسه اسم ان الوان
 النما سبه السواد والخمر والصبر والكندر والحصر واليه وهي اي على لون العرب نوع من
 الكندر هي سبه الى العرب في العراب وهما من سبه بدالها وبخمسها فاعبر عن سبه من
 وعره يورن وعنه وقيل هي في الرقة ما على لونها كداني للعرب وسه الى النصارى اي سبه
 هذا الاول حسن في امام الحسن الى ان يرى الناصن ونداني يوسف لان يكون الكندر تحسا
 اذ انما هي اول امام الحسن اذ انما هي آخرها سكن حصا لا هو الكا كاس دم رحم لاجل حسن الناصن
 وطما ماروي عن راجس اه قال كان الناصن معي الى عاصه ما يرد الى فيها الكرم صب
 الله من دم الحص لسطر الله فمقول لا يتخلل حتى يرس الله الناصن ونداني الظاهر من
 الحصن روا مالك في الموطا واقصه فصيح العاف وسند هذا الداله له وقد ذكرنا حار في بعضنا سبه
 الحرم فصيح مهدي الا طاع عن عاصه وقد ذكر في الصحيح والنسب ان عطاءه فالت كمالا عند الكندر
 والصبر بعد الظاهر وساه هذا يدل على اهمية امام الحصن حصن لا يها قدس ما عند الظاهر وفي الناصن
 امرا وابيا صالحا على الحرفه مادا وطما فاداس اصغر حكمه حكم الناصن لان المصير حال
 الزونه لاله العبر بعد ذلك اه ركذ الوراب جر اودر فاذا نصب ادبته مرجه لرويه لاله
 العبر بعد ذلك اه ومن المساح من اسكر الحصر فقال لعالمه اكل حصا اسعدنا هذا لما هي نوع
 في الكندر راها اكل كسوما الى اول وفي الهدايه واما الحصر فاصح ان المراد اذا كانت
 دواب الاراكون ما يورن على فساد الدواب وان كانت آتة لا يرى عر الحصر على على فساد
 الحب فلا يكون حصا اه وفي البدائع قال بعضهم الكندر والا نه والصبر والحصر انما تكون

ما يصنع من ذلك اوراد
 اسما صه وما سوى الناصن
 الخاص حصن

(قوله انك احدا)
 الفصل ريع احصر
 مع نوع فصل او به سال
 وصلت الله به اي علقها
 الفصل (قوله وان كان
 آتة لا يرى عر الحصر)
 ما في وجه العبد وكما
 لا يرى عر بها من سبه
 على ماد كسر لصدر
 السهيد حسان الدين
 فدما سبه اول الباب من
 ان السطر في بني كور
 ما تراه حصا ان لا يرى
 الدم الخاص

(قوله وبه المدح ما في الهاء و راجع الدرر الخ) قال السراج السمعاني في شرح الدرر والعرش تحت لسان قوله
 عند طاهر الخ مجموع لأن السقوط مقصداً سبق تكلفه ولو قال المراد بالسك ما السابق الذي سقط هو ما كان قبل وجود
 الدرر لكان وجه ظاهر أو غيره يساوي للجمع مع السقوط فليس كذلك (١٩٣) وما حكاها النووي الإجماع فلا رد
 على أن رد دفعه سابق على
 النووي فانه يرى في ٤٣٥
 والنووي ولد في المحرم
 سنة ٦٣٩ لخصم
 والخلاف المتقدم وأورد على
 الإجماع أن لم يرد به الله
 أنه كذلك فعليه نص
 الفصل وقال بعد لب
 الذي حكا النووي إجماع
 الأئمة فلا يصح حمله على
 المذهب قال في شرح المذهب
 أحد الأئمة على أن
 الخصم يحرم عليها الصلاة
 فرضها عليها وأجروا على
 أنه سقط عنها فرض الصلاة
 فلا نهى إذا ظهرت أه

حصة على الإطلاق من غير الحجاب ما في الخبر فسر أن وجهها على الكرم وقد اوضح في
 فهي حسن وإن كانت الوضوء ما لم يكن حجاباً ورحم الله من يكون منافعها في طول
 المكسب وما عرفها في هذا الباب من الجنس في الخواص منها في العباس لها ما يخص
 أه وفي معراج الدرر راجع إلى ما في مصنف من هذه الأقوال في واضح الضرر طناً
 لا يستلزم حساً أه وفي فتح القدر ومسمى الروي في الموطأ المصري أن محمداً لا يقطع دون ربه
 أنه لا يقطع مع أحكام الطهارة وكلام الأئمة فيها في كفاية قطع الاعتناء حسب ما يرون وأما قطع
 دهاق كذا مع أنه قد يكون اعتناء ببعض من وفاء إلى ربه في العفة فإن كانت العفة المقصود
 لا الصلاة وإن كان الاعتناء على سائر الأول وسبب ما ورد فيها هو الحكم عند طاهر في ذلك
 وعبارتهم في إعطاء الأحكام وأنه علم ربه في مروي في الأوقات عن عيسى بن سعيد بن عبد مولا
 عمر بن عمر أنها كانت على ما إذا دخل أحدكم الكرم فخرج من البيت فلا يصح حتى
 لا يرى سواها ونقصي أن الغاية الاعتناء أه وقد حال هذا الرد لا يسم إلا إذا ضربت العفة ما
 يباح عند كفاية الطاهر في كلامهم مع هذا العسر فقد قال في المذهب قال أبو عبد الله
 عرج الخطبة إذا خروا التي هي المراتب كما هو في الاعتناء به ولا يرد به ويقال إن العفة هي
 كالحظ لا يصحرح إذا قطع الدم كما عرجان إذا كانت الأولى وإن لا يسم إلا إذا ضربت العفة ما
 ربه العفة مع ذلك لأن زانياً عنه عرجان في سائر الأول والخاص أه فقد علم أن العفة
 خارج عن الاعتناء وإن يفسرها بأنها في كفاية ذكر نفعها في الدالة على الفرض بدل على أن
 المراد ما لا يقطع آخر أحد وهو قوله بذلك الطاهر من الخصم فيسبها أن ذلك أه وإن
 له أوامهم كالأصفي وفي شرح الوفاء ثم وضع الكرم مسجلاً كرى الخصم والسب في كل حال
 ووضع وضع السكر وذكر في الفرج إلا أجل أه وفي غير أنه سبب للفساد الحسن سببه حالة
 الطاهر ولو لم يكن كرم سبب حار (قوله مع صر وصوماً) مروي في ما في حكاية قد كره في الطاهر لا يسم
 به أمناه وإن الخصم في أي به أحكام أحد ما عجم الطاهر وأما أعمال الحرج فما لا يسم إلا أن
 المقصود ما لا يسم ما لا يظهره وأما حرم الطاهر عليها فهو في شرح الهندس الذي وأما ما
 فقالوا أنه سبب لما أن وصلوا في كل صر بعد على مصالحها سبب وبها لا يسم كرم في رواية كتب طاً
 نواب الحسن صر كانت نصي ويصح في الطاهر به ما يخلص منها إذا فرض الصلاة كذا في المواد
 أناس مع وجوب الصلاة وهو ظاهر ما في الكتاب وظاهر ما في القدر في أن الصلاة في الخصم سقط ما إذا
 طاهر لعدم ما في أصل الوجوب بها وهذا لأن تعلمه يستبعد ما فيه وهي أم لا إذا وأما الأول وسبب
 لتمام الحديث مع الشرع في ربه والناس كذلك فلا يسمه تعالى في فعل الحرج الأرم بالأم القضا لمصاعف
 الواح أحد خصوصاً من عادتها كرم في الوجوب لا تقا فائدة لا لعدم أحسن الاحتياط ولما يعنى
 بها احتياط الصوم لعدم الخرج إذا عناه ما عصى في السجدة عسر يوماً إذا كان حصصاً عسر ومما
 اندفع ما في الهاء و راجع الدرر أه عرجان أن قوله سقط نصفي سببه الوجوب عليها وتقولون

مع صلا وصوماً
 يقول ثم قوله ولو قال المراد
 بالسك ما السابق الخ قد
 يقال أنه غير طاهر ل
 الظاهر ما في الواجب لانه
 لو قال ذلك لم يسم السندا
 بالخصم إذا وجوب عليها
 عليه الأهم إذا نجا بانه
 ما على العاق ولعله
 لما قلنا أسار بمسئولة
 فلما في هذا وقد دفع في
 الهرم لما ناسلها فقال
 وكان عسر القدر في
 طاهر فيما قال مع

(٢٥) - (البحر الراسي) - (أول) صاحب الفتح ولما لم يسمه وط السبب في عرجان وحكاها الإجماع لا ما في رواية النووي في
 أصوله إذا سقطت من معنى عليه لكن هل يمدح على الوجوب أم لا يظهر أن الخلاف يفتي إلا أنه في أن لا يسم في سبب الوجوب وما لو
 طرأ عليها بعد دخول الوقت أه وفي السراج الوهاج وهذا السبب أحسن في الأصول وهو أن الأحكام هل هي ما يسم على الصبي والمجنون
 وأما من أم لا أساراً لورد في النووي أي أنها ما سقطت بعد الخرج حال لأن الأدبي أهل الاعتناء بالحق في ذلك وكلام السراج يعنى

القدوري ما على هذا قوله انه ودي كعالي هذا م ركبا ولفاعلم الوجوب له وظاهر كلام الهراسا كلام القدوري على ما ساد منه كجمله على السراج رعب وانه هذا لاساق الاجماع الذي نقله الدوري لان السقوط معنى على لكن لاساق انه قال ان سقوط السبي فرع وجود ولادة (١٩٤) ان اراد السقوط في غير السوي بالاتفاق كما له المؤلف السمع على الاجماع

انه قولنا في رد ما على قول عامه المسامح لا يحكم وقد بدل الى وروي الاجماع - في سقوط وجوب الصيام عنها البخر منها الرابع مع مجملها الخامس يحرم الصوم السادس، ح محصه وامانه مع وجوبه فلما قد اوسا في اصاحه السابع يحرم من الصيام وحده الثاني يحرم فدا القرآن لتاسع يحرم دخول المسجد الخامس يحرم سحر الدلاو والتمسك بوجوه محصه الحادي عشر يحرم الاعسك الثاني عشر مع مجملها الثالث عشر عند ادائها على الرابع عشر يحرم الطواف في حرمين دخول المسجد وترك الظهار له لكن لا يمنع مجملها كالمشهور من مدحها فادفع به ما نقله الدوري في شرح المذهب من نيل الاجماع على عدم مجملها طوافها مطلقا الخامس عشر مع وجوب طواف الصدر السادس عشر يحرم الوطو وما وفي حكمه السابع عشر يحرم الطلاق الخامس عشر يبلغ به لثمة التاسع عشر مدعي به ايضا المدح العسرون على به الاسرار الحادي والعشرون نوحه العمل شرط الاقطاع على ما عدا الثاني والعشرون لا يقطع السابع في صوم كعار العمل والظهار بخلاف كعار التمسك ونحوها حسب مذهب على ما حقه الامام الذي يروي في الصوم وهذا الاحكام كما هو عليه بالناس الاجم وهي ايضا المدح والاسرار والحكم بانواعها والعمل بن طلاق السه والندع وعدم قطع السابع في الصوم فان هذه محصه بالخص فظهر بما فرغنا ان ما في النهاية ومعارض الترابه وغيره من ان احكام الخص والنفاس اساعر عنه مستركة واربعة محصه بالخص من جماع مذهب الاحكام اي ذكرها ما بها ما على مرور النعم على المذهب المتعارف وعند محمدنا لاجناس ومما ساق على صواب الخص لكن يستغنى عنه في الاسرار ومما ساق على ما عدا به الثاني هو الحكم بانواعها ووجوب له في الثالث هو ايضا المدح والاسرار وبه الاحكام مطلقا بالنسبة الاول (قوله في محصه درها) اي بمعنى الصوم لروايدون الصلاة لما في النسبة السه عن معاد فان ساق عنه فلب ما بالخاص بمعنى الصوم ولا معنى الصلاة فعلا حذره به ان ساق له حذره به ولكني اسال فالب كان بمسألة في الصوم ولا نوم بمسألة الصلاة وعلمه ان هذا الاجماع ولا في هذا الصلاة حراسا كره في كل يوم وكروا في كل شهر علف الصوم حسب علف في السه ميرا واجدا والمرأ لخص عاد في السهر الامر في شرح واعلموا حسب عليها الصوم وان يفسر ما كان لا وجود في رمضان كنه ماذر ولا يصبرود كفي آخر الصاوي الظاهر به ان حكمه ان حوا لمارب السهم اول من ساق آدم فقال لا علم فاحي الله ان ترك الصلاة فلما طهر ساقه فقال لا علم فاحي الله ان لا صلا عليها ميرا به في وقت الصوم فساقه فامر هاركة الصوم وعدم فصاه فمسا على الصلاة فامر هاركة تعالى بمسألة الصوم نه ان آدم امر هاركة تعالى عن صمائه تعالى وفي معراج الترابه ان ساقه ميرا حوا السواله فمساها الصوم على الصلاة فحورب فصاه بسب ترك السواله ان قبل اساعر علفه الصوم حال حصه الحرمه عليها كمن علف عليها الصلاة ولم يحكم عليها الا اذا فلما امن قال من مسامحوا غيرهم فان الصلاة علف امر حديد فاسكال واماعلى قول الجمهور من مسامحوا الصلاة علف علفه الا اذا فاعاد اليك في وجوب الصلاة وان لم يحاط بالاداء هل مكر لها صلا الصلاة لم صرعا وبني ان يكون خلاف الاولى كمالا في الحرره به فرق ن

والا فظاهر انه كقول الذي ساق قوله اذ السقوط فيرمع على الخ لم يقول بالاتفاق وهو مجموع قبلما فظهر ان السقوط معا الاساق في عارفي القدوري على قولنا في رد اذ هو قول رد المجموع بان فيه اختلا لا تعاضا السراج عن الفاي في الله ما وهي نفس معنى الاسلام وفي الآخر وهي الحرا وان الصي لو كان

فمعه صومها

باساقه م سقط لرفع الخرح لكن ينبغي اذا ادى ان يكون وبالله الواجب كالمسافر اذا صام رمضان في السفر وحسب لم يقع المردى عن الواجب بالافاض دل على ان الواجب اصلا وقوله فظاهر ان الاختلاف اعطى بمعصية الامام السكي لكنه قاله في الصوم قال لان تركه حاله الصدر حار ايضا والافاض تدرواله واحدا ايضا اه وقال بعض المجموع لكن ليس كذلك لانه

اختلفت بينهما كافي السافر فمذاقنا حسب العرض فلاذا والصلا في السه فان صلا وجوبه عليها ثوب الصلا الخوارح والاثوب الا اذا فانه وقت نوحه الخطا وبالله سبحانه وتعالى سلم في معنى كلام المصنف انها من الصوم حكمه حكم الصلاة مع انه راجع عليها وانما قال في السهر علف صلا اي حله بالنسبة المعلومه فبالاولى ما في القدوري ويحرم عليها الصوم اه (قوله وبني ان يكون خلاف الاولى)

الحوارح مدسورة الى حوزة فريه بالكوفة كل من الاول عكهم واجبا عنهم والمراد انما هي الدعوى
سوالها كما هو خارج لاهم معاني اسرائيل حتى حوزوا كذا في المرب (قوله ودخول المسجد)
اي مع الخ من دخول المسجد وكذا الخاضع وخرج المسجد غير كصلى العيد والخاضع والفرس والرماط
ولا معان ودخولها فذلك الى الخاضع المقصد الصلاة والخاضع والعيد الاصح انه ليس له حكم للمسجد
واحد ارى انهم من كتاب الوفاء ان الفرسة اذا كان لا سمع اهلها الناس في الصلاة في مسجد هاهنا
مسجد وفي سواها فاصبحان الخاضع وصلى الخاضع لما حكم المسجد عند اذا الصلاة حتى يصح
الاخذوا وان لم يكن الله وفصله وليس لما حكم المسجد في حي المرو وروحه بالمسجد وللحصول للحدس
المسجد له حكم المسجد في حي حوزة الافدا بالامان وان لم يكن الله وفصله وليس له ولا المسجد ملا ما
واما في حوار دخول الخاضع وليس لما حكم المسجد في واما ما في شرح الزاهدي من ان سطح
المسجد وطله ما به في حكمه وليس على الخاضع بل يصدق في الطلح ما بها حكمه في حي حوزة الافدا لاني حوزة
الدخول للحدس والخاضع كالاختي وقد صاحب الضرر والفرس من دخول المسجد بل لا يكون
عن ضرر فقال روجه على الحدس دخول المسجد ولو لا الضرر كان يكون ما به الى
المسجد اه وهو حسن وان خالفه في المسامح وصدق ان ههنا يكونه لا يمكنه عود ما به الى غير
المسجد وليس فاذرا على السكينة في غير كالاختي والام يصدق الضرر بدل عليه ما على اقل من
حضر ناسد حاحه عن عاتقه رضي الله عنها قال ما رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه واما عاتقه
سارعه في المسجد فقال وجه واحد السوء عن المسجد في دخول ولم يصنع القوم سارحا ان يدل فهم
رصد مخرج الهم فقال وجه واحد السوء عن المسجد في لا حل المسجد لخاص ولا حيدروا ابو
دارود واسماء والخاضع في بارحه الكبر وقد فعل الخطا في صفة نسيحها اقل ردها
وذبحا تكسر الدال بخلاف واحد لها حاح وهو ما ظاهرا في الساق في ناحية الدخول على وجه
الدخول في اني المنسرحا ما كذا في ناحية الدخول لغير الصلة كما عليه عن حوزة الصاوي واستدل
الساق في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تروا الصلاة وانهم سكارى حتى يعلموا ما يقولون ولا حسالا
تأري سنبل حتى تعساوا ما به على اراد مكان الصلاة بلط الصلاة محارفا يكون المهي عنه فربان
كان الصلاة بلحسالا حال الضرر او ما به على استعمال لفظ الصلاة في جميعه ومخار فسكون
المهي عنه فربان الصلاة ووصفها ولا سلكا ان ههنا عدول عن الظاهر ولا موحله الا نوههم لزوم
حوار الصلاة حسالا كونه غارسنل لاه سس من المع المعنا الاعمال وهذا الدوهم ليس لازم
لوسوب الحكم ان المراد حوار الصلاة كونه غارسنل اي سافر انتم لان مودى التركب لغير نوها
حساحي تعساوا الاحال غور السبل فليكن ان تقر وههنا غارسنل وبالنسبة يصدق انه تعساوا
نم مفسى ظاهر الاسماء اطلاق المران حال الضرر ولكن سبب اسطر السهم في دليل آخر وليس
ههنا ابتدع فظاهر ههنا ان المراد غارسنل السبل المسافرون كما هو مودى عن اهل الضرر وعلى هذا
فالآية دليله ما على مع التمسك للحدس المقم في الضرر ظاهر انه اسس من المع المسافرون فكان الهم
دخلا في المع وحواله من قبل اني حسفه انه حسن حاله عدم القدر على لما في الضرر من المع
الآية كما انها ظله في الضرر فلهذا جمعوا على تخصيص حاله الضرر حتى لا يعم المر من العادر على
استعمال لما واجبا عنهم لئلا كل العلم ما من سرعه للحاحه الى الظاهر عند الضرر عن لما فاذا
يحق في الضرر حازوا دام يصدق في الضرر فان فعل في الآيه دليل حسفه على ان السهم
لا رفع الحدس وانم ما نوه فلهذا ذكر ما ان محله لا يضر نوها حساحي تعساوا الاعاري سنبل

ودخول المسجد

قال في النهرو بدل عليه
فوطم لوعسل راسه بدل
المسح ك (قوله واما ما في
شرح الزاهدي الخ) قل
صدق ههنا محاذ لم يحل
الطلح حوزا في المسجد امدا
اول بلحن به كذا لك كما به
عليه ان امر حاح حسب
قال واما كون طله ما به
في حكمه في حي ههنا
الحكم الذي يحسب عدد
الكلام فيه واما ما في اذا
حط حوزا من المسجد
امدا او الحط به كذا لك
اما اذا لم يكن في من ههنا
الامر من مع فرض ان
الصفة الحار ححه من
حذر ان المسجد للحدس
به لسكون ما هو اماله
حكم المسجد كما هو المعروف
العمل في المسح في اسماء
المسجد ولا يكون طله
الطلح ههنا الحكم الذي
للمسجد وان كان في حكمه
في حي حوار الافدا عن
في المسجد على ما به اه
(قوله كذا في ناحية الدخول)
اي ههنا وما على ناحية
الدخول لغير الصلاة

فافر توبها لانا عيال بالسهم لان المعنى فافر توبها كما تلا عيال بالسهم فالرفع وعدمه مكسرة عنه
 ثم اسعد كونه افعالا خارجا على ما قدمنا في باب السهم وبطل للذهب انما هو حو الردى عن
 اني سعد الخديري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما على لاخل لاحد يحب في هذا المسجد يرى
 وعرفه وقال حديث حسن عرفت محمد كره عن علي بن المديني ان اصرار من صر دما معا قال لاخل
 لاحد سطره حسا عري وسر له نعم نعمت بحسن الردى بان في اسناد سالم بن ابي حبه وعنده
 اا وفي رحمة صفيان سميان ميمان لكن قال الحافظ سراج الدين السهرماسي اللذان وروا الى ار
 ن جد سعد بن ابي رافض والظاري في ا كبر حاجه من حديثهم اني صلحه اه وروا الحديث
 اني حرق وقد كثر البراري مسند ان حديثا رواه كل باب في المسجد الا ان علي حا من رواه اهل
 الكوفة واهل المدينة وروا الا ان في بكر قال فان سسر وانه اهل الكوفة فالمراد ما هاهنا المعنى
 قد كره حديثا في سعد الذي ذكرنا ثم قال يعني البراري علي بن رواه اهل الكوفة حا بن ورو
 ما اسند حسن واسرح القاضي اسمعيل المالكي في احكام القرآن عن المظن هو ان عسده بن
 حنبل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن اذن لاحد ان يمر في المسجد ولا يحل له وهو حسد الاعني
 اني طالب لان الله كان في المسجد قال الحافظ اني حرق وهو مرسل قوي اه فقدمه بهم
 الاحبار والفقهاء ولم يسن منهم عر على خصوصه كما حصل الزبير ما حقه لئس الحر رما ساكنين
 اذى العمل وحسن عر بعد ذلك وما نطق عن الطوى وقد صرح به في خصوص ما نحن فيه وقد
 اسرح عر واحده من الحقاظ منهم الحاكم رحمه الله والاسناد عن رذين ارفه قال كان لعمر بن ابي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ابواب سارعه في المسجد قال فقال توبها مسدوا هذه الابواب على اول
 فسما في ذلك ناس قال فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله واثنى عليه قال اما بعد فاني امر ب
 سد هذه الابواب عر ما على فقال في ذلك ما عليكم واني والله ما سد دسنا ولا فصحه ولكني امرت ب
 فاصعه واعلم ان في هذه القضاوى الصعري ونسوى في المنع المكسب وعور آل محمد صلى الله عليه وسلم
 وعر خلاف ما رواه اهل السعه انه رخص آل محمد صلى الله عليه وسلم في دخول المسجد المكسب وعور
 وان كان حسا لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص لاهل بيته ان يمشوا في المسجد وان كانوا
 حسا وكذا رخص لهم لئس الحر والابان هذه احديث مسد لا ما حده اه قال ابن امير حاج والظاهر
 ان ما ذكر السعه لاخل على في دخول المسجد ولئس الحر واحلا في مهم على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واما الحكم بالسد ودعى الرخص لاهل في دخول المسجد حسا فصح نظر نعم فصح ان الخوري
 في موضوعاته على حديث مسدوا الابواب التي في المسجد الا ان علي ما ناطل لا يصح وهو في وضع
 الزافه وقد دفع ذلك صاحب الحافظ اني حرق في القول المسد في الذهب عن مسد احد واذا فانه حا ن
 طريق سطر من رواه الباب بدل على اني احديث صحيح مما زاد كرا آما ومن عدم معارضه
 حديث الصحيحين مسدوا الابواب السارعه في المسجد الا حوجه في تكره لراع ذلك بن ارم الووري
 عليه اه وقد علم ان دخوله صلى الله عليه وسلم المسجد حسا ومكسره في حواصه وذكر السوي
 وفوا وفي مسه الاولى وان احل في المسجد ثم للخرج اذ لم يحل وان حاف تحل مع السهم ولا يلى
 ولاهرا اه وصرح في الدرر ان هذا السهم سبب وظاهر ما قدمنا في السهم عن الخطاه
 واجب ثم الظاهر ان المراد بالخوف الخوف من الخوف ضرره به هذا وما لا مكان يكون لئلا (قوله)
 والطواف اي وتمع لخص الطواف بالنسب وكذا الحاشيه لما في الصحيحين انه عليه السلام
 قال لما بعصر صلى الله عليه وسلم لما صاحب صرف اقصى ما نصي الخاج عر ان لا تطوف بالنسب حتى يعلى

والطواف

(قوله لان المعنى فافر توبها
 حسا) كذا في النسخ
 وصوابه لان ملا لافه
 وان وكان الالف بعد لا
 ساوقه من فلم النسخ
 الاول

فكان ملوأي اسرا ولولوه كاس ماصصة احد وبصل به ن اسرا هانطواف الزمار وعليها يدسه
 كملوأي الحب كما ساقى في عجلها ما امة تعالى وعقل للبح صاحب طهانه بان الطواف في المسجد وكان
 الاولى عدم الافصاح على هذا العمل فان حرمه الطواف حسا انس بطور افعه الى ذلك المسجد
 بالذات لان الطاهر واحسب الطواف قالوا لم تكن مسجد حرم عام الطواف كذا في وقع العذر
 وعبره فقال ان حرم الطواف علم اعلم لا حل كونه في المسجد وانما اذا لم يكن الطواف في المسجد
 لحرمة فانه كروكراه عزم ما عرفت ان الطاهر له راحة على الصحيح فهو كما يوجب كراهه
 الحرمان لا يوجب الحرمان الا بالدرج ولو صاحب بعد ما دسب وجب له ان لا يطوف وحرم
 كسما كاحص حوانه (قوله يعرف من ما يحب الازار) اي وعزم الحصر من روي وما يحب الازار هاما
 حرمه وطهانه عليه جميع علم القولة تعالى لا يهر يهر حتى يظهر وطهانه في الفرج علانا حرمه ما بنا
 عمارا كثر لاحاد ولا ما سار لا كرها فليس عليه الا الدوبه والاسعفار وهل يحب الحرمان لا
 وسحب ان يصدق بدسار وصدق بدسار ان كان اول الحب وسحب ان طوى في آخر كان فانه
 راي ان لا معنى للتصغير بين العمل والكثير في النوع الواحد ومصرفه مصرف الزكاي السراج
 الوهاج وقيل ان كان الاسم اسود صدق بدسار وان كان اصفر صدق بدسار وبذلك لما رواه ابو داود
 والحاكم وصححه اذا وقع الرجل اسود وهو حاص ان كان دما حرم فليس صدق بدسار وان كان اصفر
 فليس صدق بدسار وفي السراج الوهاج واذا احس به بالخص قال: سهم ان كاس فاصعه لا يصل
 في طهوان كاس عقمه عمل في طهوانه وطهوانه قال بعضهم ان كان صدقها بمكان كاس في وان حدها
 قبل ولو كاس فاقه كمال العدم وهذا القول احوط واقر الى الورع اه فعلم من هذا انها اذا كانت
 فاقه ولم لا على طهانه صدقها ان كاس في عمار وان حصها لا يصل فوطا ما كمال طواف احسار
 الفاسق انه يهرط لوجب العمل به ان تدب على الطن صدقه ومهدا على ان ما في وقع العذر من ان
 الحرمان سب ما حار هار ان كدها ليس على الاطلاق ل اذا كانت عقمه وعلى على الطن صدق اختلاف
 ن على به طوافها فاحرم به فانه يقع الطن عليه وان كدها مطلقا العزم في تعليمه مما لا يعرف
 الامن حدها وهذا اذا وطهانه مسهل فان كان مسهله فقد حرم صاحب المسوط والاحسان وقع
 العذر وعبرهم تكدر وذكر القاضي الاستصاقي رحمه الله وقيل ويصح به لا تكفر صاحب الخلاصة
 و يوافقه ما قبله انصاف الفصل الثاني في لفاظ التكفر من اعينه احرار حلالا او على القلب تكفر اذا
 كان حراما عليه ويستحب له بدليل معتبر به انما اذا كان حراما له بدليل معتبر به او حراما له
 ما حار الآحاد لا تكفر اذا عفته حلالا او على حلالا في تكفر مسهله لما في الخلاصة ان المسهله اذا
 كان هو احوي يوجب التكفر ووجه واحد مجمع على المعنى ان عمل الى ذلك الوجه اه وانما الاستماع
 ما اعبر الجماع فلهذا في حقه راي يوجب والساقى وما لك محرم عليه ما من السر والركه وهو
 المراد بما يحب الازار كذا في وقع العذر وفي الخط وهاوي الوولواحي ونفس الازار على فوطا قال
 بعضهم الازار المعروف ويسمع مما في السر ولا يسمع مما يحبها وقال بعضهم هو الاستماع فاذا
 استمع حل به الاستماع اه والظاهر ما اصر عليه في وقع العذر وقال محمد بن الحسن واحد
 لا يحرم ما سوى الفرج واحسار من الحلال كصاع و ان الباقية الوروي لما شرح الجماعه الا
 العاري ان الهرم كذا اذا صاحب المراء مهمم ل نوا كرها ولم يجمعوا في السوء فبالاصحاحه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فان له تعالى وسالوا عن المحسن فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم اصنعوا كل شي الا السكاج وفي رايه الا الجماع والجماع ما عني عبد الله بن سعد سال

وقرأ من ما يحب الازار

(قوله وانزل ان عود الخ) قال في البحر معني الطران مال عزمها من مالها حسب كتابي من مالها وركم الاعاذا كتابي
سريع وركم كما اذ وصف يدها على فرجه انه قال من الصلا وهو اراض وجهه لان الماسر مفاعله وهي تكون من الخاض
فكما عزم عليه عزم عليها ل البحر وهو معقود سلم اكمه لا عني لانم راع ذلك بل مادام معه المخلص خرم الماسر سواء
كتاب منها وانه انه وقال بعضهم (١٩٨) ما قال في البحر حسن والكتاب راضه اذ صاحب البحر كما يمه لعنله للقول

الاول والعسل الثاني
للعسل الثاني (قوله الذي
طاهر الخ) قال في السمر
وا ان ان مرق سمها
بان الطار الى هذا الخاص
سهو اسماعع مما لا يحل
مخلاف السمل في الود كما
هو ظاهر الود اه لكن
قال بعض العسلا ردعه
انه ان اراد بقوله اسماعع
مما لا يحل انه اسماعع
موضع لا يحل ما مره
مسل لكن لانهم ن حرمه
المسح حرمه الطر وان
اراد انه اسماعع موضع
لا يحل الطر انه فهو عين
المدعى فكان صادر
هذا والدليل مسرى على
مدعى البحر وذلك ان
السارع اعماهى عسى
الماسر وهي ان سلاى
الفرحان لا حان لسكى
لما كان للفرح حرم
وهو ما بن السر والزكه
مع سه ايضا حسبه
الوقوف فماعسا مع فيه
ما عراب هذا الموضع فان
من حام حول الجى بوسك
ان مع فيه او يقال ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل لي في امرائي وهي خاص فاعل لك ما دوى الارار ورا اوداد
وسك عنه وهو حقه وادى فالتبرج له لا مانع وذلك منع وخبر في عام حول الخي يوسل ان سمع فيه
واما رجع السرور حتى قول محمد بن دله مطوق ودلينا هو والمطوق اقوى فكان معناه مجمع
اما الاول فله لا يلزم ان يكون دلينا هو بل لا يحتمل ان يكون مطوقا فان السائل سأل عن جميع
ما يحل له في امرائه الخصة وله لك ما دوى الارار معا جميع ما يحل لك ما دوى الارار اطلاق الخواص
السؤال واما ما لا يوسل ان به هو كمال هذا المقوم اقوى من المطرق لانه بدل على المفهوم بطريق
البرود لموجب طامعه وانه عليه السلام لو سأل السائل ولو كان هذا المقوم سبب مراد لم يطاق فكان
سببه واحدا في اللفظ على وجه لا لا يحتمل ما لا يدبر لهذا العارض والمطوق في حقه هو مطوق
فعل ذلك فلم يصح الرد حتى خصوص الماد بالمطوقه ولا المرحوحه بالمفهومه وقد كان فعله على
الله عليه وسلم على ذلك فكان لا بأس احداهن وهي خاص حتى خاصها ان يارفع على واما قوله
نعالى لانه يوهن حتى يظهر فان كان بها في الجامع عينا لا يمنع ان تشبه حرمه اخرى في محل آخر
بالسبب واما ان يطين ان هذا في الزاد على النص غير الواحد لانهما منه مطلق النص فيكون معارضة
له في بعض مساوياه وما انبسه السبب فيما نحن فيه سرع عالم رضى له النص القرآني فلم يكن في باب
الزاد وان كان ما سمعنا هو اعظم في الجامع كان الجامع من افراد النبي ع لساولة حرمه الاسماع بها
اعنى في الجامع وعبر من الاسماء انهم يظهر بعضهم نصها بالحد من المقد لخل ما سوى ما
السر والزكوة فسبب ما سمعنا ادخل في عموم النبي ع فمرانه وان لم يجمع الى هذا الاعراض في سبب
المطوق لما كان كذا في وقع المقد مع بعض احصاء واعلم ان كتمانهم عليه الاسماع عمن السبب
والزكوة يحرم عليها المحكمه في الموطوع ثم يحاكمها برهانه ولما ان الله لا يحرّم عكسها
من اسماعه ما حرم عليها الاولى ولما ان يجوز لان حرمه عليه لكونها خاصا وهو مقتضى
حتم على الاسماع به ولا نعان سبب انه كره اسماع كنهها هو حاروطها في سبب
وقع في بعض العبارات لفظ الاسماع وهو سبب الطر والسبب وهو وقع في عار كسر لفظ
الاسم والفران ومبعضها كرم السبب ولا سبب في مجموع وخصوص من وجه واذنى يظهر
ان الحرام مطوق بالاسم ولو لا سبب بخلاف الطر ولو لا سبب وليس هو اساطم من سببها في
وجهها سبب ولا يحتمل وقد علم في عار لزم انه يجوز الاسماع بالسبب وما هو بالزكوة وما يحتمل
والحرام الاسماع عاينها وهي احسن من عار بعضهم سمع مما دوى السر وما يحتمل الزكوة
كلا حتى في حوزة الاسماع في اعتد امار كرتوط وعبر ولو لا حائل وكذا عاينها حائل بعد
الوط ولو لم يطع ما دوا لا يكر طمعها ولا اسفعال ماسه في عاين او ما اوعى عاينها الاداوصاب
عصا المره كاهو المسبح على ما قدما فانه يصير مسعلا في عاينها ولو لا الحى ولا سبب ان

السارح حكم وهذا المواضع لا تخلو عن لوب بخلاف فهي عن العرب حسه اللوب في الطرائق هذه المواضع نعرل
على اصل الاحكام الزوجية فحرجه لا دليل عليه اهـ قلت وقد قال ان النظر في الحريم حول الخبي ولهذا حرم في الاحكام حسه الزوجية
في المحرم ونوبه ما في الاستحسان من الخفاء عن المحرمه والخافه تحجب الرجل من الخاص من صاحب الاراعه الاول وقال محمد
رحمته تحجب سعار الدم يعني الجماع وله ما سوى ذلك ثم اختلفوا في حسه ورحمته قال بعضهم لا يباح الاستماع من النظر
وعو عائدون السر الى الزكوه ويباح ما وراء اهـ وقال بعضهم يباح الاستماع من الارار اهـ ومع الميل يظن المحب والله تعالى الوحي

(قوله لان سنا كفى الكافي مكر الخ) الطاهر ان قوله كفى الكافي موخر عن محله من الساج رحله قبل قوله لان سنا اي التواضع
لما الخدب النار وعبار سرح الله لان امر سراج لان هذا كافي الكافي (١٩٩) لعل في معاني النص ورد لان سنا

مكر الخ (قوله لا افي
نه) هل السج اسما على
الناشي في سرحه على
الدرول وما السج واني
ردهد الزوانه بل قال
ذلك لما ساند الى دهن
من سمعه من الحب
من غير اطلاع على سبه
فانه حوار منه وكم
من قول صحيح لا يفي به
حوا من غير آخر
ولم يقل لا اعمل به كيف
وهو مروي عن ابي حمزة
رحمته الله انه منه يظهر
ما في عجب المولف (قوله
وهو الظاهر في مثل القاعه

وراء القرآن

(الخ) قال في البر لعل
ان يدل كونه قرأنا
في الاصل لا نفع من
اوحاه عن القرآن
ما قصد بالنسبة في قصد
السا فالسار لم يفتك به
ظاهر بقصد صاحب
المصون بالآيات التي فيها
معنى الدنيا فهم ان ما نسب
كذلك كصور اني لم
لا نور قصد الرأيه في
حاله لكي لم الرصرح به
في كلامهم اه فلي
المفهوم معبر ما لم يصرح
تخلقه (قوله وكف لا

بمر عن فرائها لان ذلك سبه فعل اليهود في التمسع وعبر امرا محض من درها لا ينفع المهر
لان هذا ليس محض وسبها ان يسئل عند اطلاع القم وان اسئل روحها ان الامان كان احب
الى لمكان الصور وهو الميم والروح اه وقد عدها عن الخلاصه (قوله ورا القرآن) اي سرح
الخصم فرا القرآن وكذا الحياه لموله صلى الله عليه وسلم لامرا الخاص والخاص من القرآن
روا الترمذي راي ما حه وحسنه للتدري رحمه الله البوي وقال انه هرا ما وقع على النبي وهو مروي على
النبي كذا لم يرم احلف في الوعد تكبر الحبر لعلنا السا كفى على النبي وهما صحتان وعن علي
رضي الله عنه هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هربا القرآن على كل حال عالم كان حصارا
ابوداود والترمذي رواه حسن صحيح كل من الخدس املح محمدا الخدب مسلم عن عاصمه
صلى الله عليه وسلم كان يدكرانه على كل احابه بعد البول مباركه كره القرآن وهو لقال
ا كره اهل العلم في الصحابه والناهي كاحكا الترمذي في جامعه رسل اطلاع الآيه وما درسا وهو قول
الكسري رحمه صاحب الهداية في التحسين وفاصتان في سرح الجامع الصغير والولوالحسن في ما روا
وسى عليه التمسع في المصنف وقوا في الكافي وفيه صاحب البدائع الى عالمه المسامح وحميه
معاذ ان الاحاد لم يعل من القليل والكثير لكن ذكر ان القرا مكره وفي كثير من الكتب
اسما حرام وفي روايه الطحاوي ما حطما دون الآيه رحمه صاحب الخلاصه في الفصل الخادى عشر
في الفراءه وسى عليه حر الاسلام في سرح الجامع الصغير ونسبه لراهدى الى الا كرو وجه صاحب
المخط مان العلم والمعي مصر فهادون الآيه وعبري مسله في محاورات الناس وكلامهم فيمكنه
سبه عدم القرآن ولهذا لا يجوز املا به اه فاصله ان الصحيح قد احلف فهادون الآيه والذي
ينسب رحمه القول لمنع لما عتب من ان الاحاد لم يعل والعدل في معانيه النص مردود لان سنا
كفى الكافي مكر في ساق التي فهم ما دريا الآيه قرآن فمسخ كآله مع انه فها حب انما احد
بالاحاطه فهم سنا وهو عدم الحوار في الصلا لمنع للحب ومن معناه ونوبه ما روا الدارقطني
عن علي رضي الله عنه قال افرو القرآن ما لم تصاحككم حياه فان اصابه فورا حوا فوا احدا سم قال
وهو الصحيح عن علي وهذا كله اذ افرا على قصده قرآن اما اذ افرا على قصده اسنا او افصاح امر
لا نفع في اصبح الروايات وفي النسخه اساق انه لا نفع اذا كان على قصده اسنا او افصاح امر كذا في
الخلاصه وفي النسخ لان التمسع وثوانه روا القاعه على سبيل الدنيا او سنا من الآيات التي فيها معنى الدنيا
لم روده القرا فلان سنا به واحدا الخوازي وذكر في نه السنا انه المحار لكن قال الخدو واني
لا افي هذا وان روى عن ابي حمزه اه وهو الظاهر في مثل القاعه فان السناح اسما وليس هرا
وهذا ان حمزه وحكا لفظا ومعنى وكف لا وهو مخر مع به السجدي عبد الغفار صر القفر عن
الامان سبه معناه ع وبغير المبرورع في مثله بالقصد المحر دم در على فاعله خلاف نحو الخدثه
نفسه السنا لان الخصوره السنا به قصده لا ربه والا لاتي حوار التلمظ سنى من الككامل
المره لاسما ما على الحروف الواجعه في القرآن وليس الامر كذلك اجاعا على نحو القاعه فان
الخدوصه القرا به فيه لا ربه فطرا ليس في قدر للمكالم اسما على القاعه مع ما هو عليه من النظم الخاص
كسوى في المقصود وهذا اسكف هدا ما في الخلاصه من عدم حبه ما عرى على السنا عند الكلام

وهو مخر الخ) قال السج اسما على سبه محب لانه اذا لم ردها القرآن فلي ماها من الراا التي مخر عن الامان ما حسم الحوار فاد
لغيره ان تصدا مفلا ذلك من التلمع واحالا وذلك كونه كلامه وكلامه اسكف حديد كالاتي مع انه مروي عن ابي حمزه
رحمته الله واذا قال حدام فكيف نطقا به مروي

(قوله ولاسلان الاس من الخ) قال في الهراء قول ما قاله الخاصي متى على تعين الأولين، رصه وهو قول لا يحكاما كجاساني وما في التعيين على عدمه فاني حاذم محل احدهما الآخر (قوله ورول المسبب لا نوح الكراهه) استرعى في الهراء ركع خلاف الأولى وصرح البره في كونه لا نوح كراهه مطلقا ومع اه قلب وقته كلام في في مكروهات الصلح ما ان الله تعالى فصل الصلح (وله وفي الخلاصه لا يسي الخ) قال العلامة ابراهيم الخليلي قول صاحب الخلاصه بمعنى يظهر منه انه على قول الطحاوي المسير على عدم الكراهه لكن الصحيح الكراهه لان ما يدل منه بعض غير معين وبالم بدل عالو وواحبال ظم والصور واذا اجمع المحرم والمبيح على المحرم وقال عليه الصلا والسلام دع ما ريك بك الى المار بك وهذا ظاهر فساد قول من قال يجوز الاستسعا بما في بدوهم من الدور والاعجل من السافعه فانه محارف مطلقه فان الله تعالى لم يحرم ما هم بدو هاهن آخرها وكوبه منسوخا لا يحرجه عن كونه كلام الله تعالى كآله المدرجه من القرآن اه وقال الزاوي (٢٠)

من آيه وقدر يوم بطرا ولم يولد من علم اسمها قالوا هاهن في اسمها بعد الصلا ان القرآن يعرفه فورد الامام الخاصي كماله - السراج الهندى في النوح بان العزمه لو كانت معبر بها لكان يسمى انه ادرا الفاعل في الأولى من الله تعالى لا يكون محرمه وقد نص على اسمها محرمه واحكامها اذا كانت في محلها لا عبرة بالمرء حتى لو راى الأولى في عزاء الاخرى من نفسه الله تعالى لا يحرمه اه والمفعول في الحديث انه ادرا في الصلا فاع الكاب على قصدا لما حارب صلاه لا بد وحسب الصلا في محامها ولا يحرك حكمها صدها ولم يبالا ولان ولاسلان الاس من محل القرآن لمرصه فان القرآن فرض في ركعتين عشرين وان كان تعيينه في الأولى واحدا ودكر في الله به خلافا فاما ادرا الفاعل على قصدا لما فهم لشرح معنى الاله الخالي في اسمها لا يوجب عن القرآن اه واما الادكار والمفعول اسمها مطلقا وبدل فيها اللهم اهدنا الى آثر واما اللهم اناسعنا الى آثر الذي هو دعاء القسود عند فاطمه من المذهب انه لا تكرر لها وعلى القسوى كذا في القسوى الظاهر به وعبرها وعن محمد بن اسم كونه قرأ بالاحلاف الصحابه في كونه قرأ افلاها احسانا فالحاصل الاجماع القطعي القسوى على انه ليس بقرآن ومع لاسه نوح الاحباط المدك وروى المد كور في الهداية وعبرها في باب الادان اسباب الوصو له كراهه تعالى رول المسبب لا نوح الكراهه وفي اختلاص ولا يسي للخاص الخاص من الدور والاعجل كذا يروى عن محمد الطحاوي لا يسلح الزوايه فالرصى الله عنه وبه معنى اه وفي الهاءه وعبرها وادان صاحب المعاد في هذا ان يعلم الصلح كنه كنه ومقطع من الكتمان على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي يعلم نصف آيه اه وفي النسخ نظر على قول الكرخي فانه قابل لاسوا الآيه وما دونها في المع ادا كان ذلك بقصد قرأ القرآن وما دون الآيه صادقة على الكماه وان حمل على العلم دون قصد القرآن فلا يصح الكماه في كنه من الكتب القصد الخاص للمذهب معلا الصرور مع اسناد الخاص وظاهر عدم الحوار لاجب لكن في الخلاصه واحلف الماخرون في يعلم الخاص الخاص والاصح انه لا ينافي بان كان يعلم كنه كنه ولم يكن قصد ان يقرأ آيه اه والار لم يكن قصد قرأ القرآن كما ينبغي

الامام يدل منها ومثل الهراء وكذا قال في السراج الوهاج لا يجوز لمهاورا الدور والاعجل والرو لان الشكل كلام الله تعالى (قوله فالرصى الله عنه) اي صاحب الخلاصه (قوله وفي القسود نظر الخ) قال في الهراء قول هو صحيح اذا كرخي وان مع مادون الآيه لكن عناه يسمى فاربا ولدا قالوا لا تكرر التهجى بالقرآن ولا يحصى انه لم يعلم كنه لا بعد فاربا منه لهذا القصد المقصد اه وفي بعض الفصل عن المولى وبنا ما صه قوله مادون الآيه اي من المركبات لا المفسر ادب لا يجوز الخاص الخاصه تعلمه كنه كنه اه وهذا

مؤيد لما قاله صاحب الهراء وكذا يؤيد ما يصرح المسبب جل فوطا ولا تكرر التهجى للجب بالقرآن والعلم بالصلح فارح فاهي كنه كنه مع القطع من كل كنه على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي لا تكرر ادا علم نصف آيه مع القطع منها وقال ساد ودي بان الآيه بالقصد التي ليس مادونها مداريات آت فصار فانه ادرا فمفسر سور السكوير بعد فاربا وان كان دون آيه حتى حارب به الصلا اه وفي السراج قال صاحب المتناجون ادا كتاب الخاص او القسما معلمه حاربها ان يلف الصلح كنه كنه ومقطع من الكتمان على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي يعلمهم نصف آيه نصف آيه ولا فهم آيه اه (قوله والأولى لم يكن من قصد قرأ القرآن) قال بعض الفصل في اسباط صاحب الخلاصه عدم قصد القرآن نظر لانه ادا لم يصد القرآن ولا بعد الكماه لما فهم ان القرآن محرج عن القرآن آيه القصد ولم يد كرها السوط في الهاءه والسراج والظاهر به والنسخ وكذا في فتح القدر ولم ار من سعى ذلك فلسا ل

(قول المصنف ومعه الأندلس) قال في التمر ولم يرق كذا هم حكيم من باب الكتب كالنوراء ويتوجه فظاهر استدلالهم بأنه اسم خاص
المع بالقرآن اه وفي حاشية الزبي وسيل عروق المسحوق ان عبد المجيد (٣١) او ما هو احسن منه ردوا الاستدلال

فما نسخ لونه وافر حكمة
لانه ليس بقرآن اجاناً
كبي سرح يحصر الاصول
لا في الحاشية للعبد
واذا كان هذا وما هو
حكم من باب اولي الخوار
فما نسخ لونه وحكمه اه
اقول ولا عني عليل
ثم انما عن العلامة
الحلي وغيره ان المصنف
لا في المسحوق من القرآن
اولي مراتب اعلى الصلاة
قال المسهور ان العلامة
العبد حاشي فلا يصح
ما قاله دليلاً لمدحها وقد
يتمدح ان ما نسخ لونه
ومعه الأندلس

وحكمه كالنوراء ويحدها
فلا يوجب من عفا
كبره على المصنف
كما عهد الحلي لان ما يدل
منه بعض غير ان وكونه
مدحها لا يخرجها عن
كونه كلام الله تعالى
كآيات التوراة
القرآن واما ما عهد علم
حكمه بما فيه الفلاسفة
عن الدهر وهو عدم
الخوار حتى للحدث (قوله)
فلان لا علم فيه معولا
قد يقال يدل عليه ما قاله
العلمه الزبي ولا يجوز له

(قوله ومعه الأندلس) أي مع الخاص من القرآن المروي في الكتب والاصحح الاسناد
عن حكم من حرام قال المصنف رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النبي قال لا تسمى القرآن الا ذات طاهر
واما ملوانه فاسوله تعالى لا اله الا المتطهرون فظاهر ما في الكافي من الاستدلال بها ان جعل
الجله مع القرآن اقله في كتاب مكنون موصوف عن غير المتربين واللائكة لا تطلع عليه من سواهم
وهم للمتطهرين مع الادناس اذ ما من الذنوب وما سواها ان جعل الجلّه صفه للكتاب مكنون
وهو الواضح وان جعله صفه لآل فاما في لا تسمى ان به اذن هو على الظاهر في الناس يعني من
المشرك بمسحه اه لكن الاشم الطائي في حاشية ذكره في المآل دلالته على الوجه الاول انما يقال
فالمعنى على الوجه الاول ان هذا الكتاب كرم على الله تعالى وكونه من صفه عند في الواجح المحفوظ
وعلم ما به بان حكمه به لا يوجب الا لائكة المتطهرون وصفه عن غير المتربين فصح ان يكون حكمه
عبد الناس كدليلها ما في ان في الحكم على الوجه المناسب رابعه لان سان الكلام
للعظم سان القرآن وعن الترمذي عن محمد بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال القرآن احب
الي الله تعالى من السموات الارض ومن فيهن اه وذكره على الوجه الثاني احاديث في معنى الامر
كقوله الزاني لا يسكن الارض اه وفي المصنف من القرآن اولى من غيره من المصنف
لسمول كلامه ما ليس لوما كقوله عليه وآله وكذا فيهم الخاطيء وعند في المصنف انما يقال
بل لولا ان لا يمكن لا يجوز من المصنف كذا المكتوب وغيره بخلافه فانه لا يمنع الامن المكتوب
كذا ذكر في السراج الزهاج مع ان في الاول احاد لا يقال في عاها السان وقال بعض مساحي المفسر
احصيه المكتوب حتى ان من الخلق ومن مواضع الناص لا تكر لانه من القرآن وهذا أقرب
الى القياس والتمس اقر الى العظيم اه وفي بعض الخلاف اختلاف في ان الخلق المفسر وفي عاها
له ان مصنف مفسر احراز مسدده في بعض من السبيل وليس بمرسه وفي الكافي
والخلاف خلاف الذي عليه في الاصح وقيل هو المفسر كآخر نظره ويحدها والمفسر المصنف به
حتى يدخل في بعضه بل ذكر اه ويصح هذا القول في المذهب وكثير من الكتب وروا في السراج
الوهاب ان عليه القوي وقد تقدم انه اقر الى العظيم والخلاف في الخلاف للسراج في الحكم
في الخط لا يكر منه الحكم عند الجمهور واحاديث المصنف في الكافي وعليه بان المنع محرم وهو اسم
للمفسر المفسر لا حائل اه وفي المذهب ان يكر منه الحكم والمصنف لانه باع له اه وفي الخلاصة
من فضل القرآن ركزه علمه مسامحا اه فهو معارض لما في الخط فكان هو الذي وفي فتح القدير
والمراد بالكر اه كراهه المحرم ولهذا غير في الخوار في المصنف وقال في بعض الاحوال قيل
يجوز من المصنف عند بل هو لانه على عهده فليعلم به معولا والهي يظهر ان كان نظره
وهو محرك محرکه بمعنى ان لا يجوز ان كان لا يحرك محركه بمعنى ان يجوز لاه طارهم اما
في الاول ما عاها كنهه دون الناس فافهم صلي وعلمه علمه فطرها عاها ما به ان كان العاها
وهو محرك لا يجوز والاحواز عاها الله على ما ذكرنا اه وفي المذهب خلاف كتب السراج
رحص لاهلها في مسالك الحكم لان في ضرور اه وفي فتح القدير انه يعني انه لا رخص ما كرم
دواكر من كتب المفسر والقصة والسبيل لاهلها لا يجوز في آيات القرآن وهذا العمل مع من

(٣٦) - (السراج الزاني) - اول من المصنف ما سأل الى بله لانه لا يكره الدين ولهذا جازع لاجلاس على الارض
جلس عليها وبما عاهاه به وبها وهو لاهلها اعلم على النجاسة وفي رحله تعالى وخور ما لا يصح مدحها بخلاف
للمعل عن اه فلما ل وهذا عند انه لا يجوز له في حقه لا وضعه على راسه فلا يدون خلاف معاها وهذا ما فعلت عنه كبره وليس له

روح العواصا اه وفي الخلاصة ذكر من كتب الاحاد والعهة للمحدث دهما وعبداني
 حسمه الاصح انه لا تذكر من كتب الصلا في فعل الفرا خارج الصلا وفي شرح الدرر والعرر
 ورخص المن بالدي كتب السبعة الا المفسر ذكر في مجمع المصاوي وعبر اه وفي السراج
 الوهاج مع ما في الخواي الحصان لا ما حد كتب السبعة مالم يكن ايضا في محد الرصو كتابا حديث
 وهذا ادرك الى المعظم قال الخواي اعلم ان هذا العلم بالمعظم فاني ما احسب الكتاب الاظهار
 والامام السرخس كان منظوما في ليله وكان يكرر دروس كتابه فموصا في ثلث الليله معه عسر
 مجرور في المعظم ان لا يترجم الى الكتاب وفي التعليل المصحف اذا صار كتابا في عسافا
 بحال لا مرا فيه وحاف ان تصح بحال في حرفه طاهر وبذلك لان المسلم اذا ما يد في المصحف اذا صار
 كذلك كان دفعه افضل من وصفه وهه اعفان ع علة الخاصة او محو ذلك والنصراني اذا علم
 القرآن يعلم واقفه كذلك لانه عسى في ذلك لكن لا يحسن المصحف واذا اعتدل من من لا ناس به في
 قول محمد بن عبد الله بن عيسى من المصحف طالعوا لو كان القرآن كسوا بالعارسة يحرم على الحبيب
 والخاص من بالاجماع وهو المصحف اما عندنا في حسمه فطاهر وكذلك سندهما لانه قرآن عدهما
 حتى يعاقبه حوار الصلا في حتى من لا حسن العربية اه ذكر في كتاب الصلا في السبعة العه
 والنصونوع واحد فموضع ما في فوق بعض واله يعرفهما والكلام فوق ذلك واقفه فوق ذلك
 والاحسان والمواظع والدعوات للرب فوق ذلك والمفسر فوق ذلك والمفسر الذي فيه آيات مكتوبه
 فوق كتب الفرا نسا او غير كتب علمه الملك منه تكرر سطه واسعماله الا اذا علم للرب مندي
 ان لا تكرر وينبغي ان لا تكرر كلام الناس مطلقا وفصل تكرر حتى الحروف الفرد وراي بعض الا انه
 سنا من وى الى هدف كتب فيه ان يحول لهما انه فيها هم عنه م مهم وقد قطعوا الحروف فيها هم ايضا
 وقال اعلم ان كتب في الاسماء لاجل الحروف فاذا تكرر محرر الحروف لكن الاول احسن واوسع محو
 لحدث الذي يقرأ القرآن من المصحف بلسان الاوراي فملا او عودا وسكن ومحوران بقول القسي
 اجل الى هذا المصحف ولا تحو لهما في كاهد في كتب السبعة وفي الكلام الاولى ان لا عمل
 وفي كتب الطب محو ولو كان في اسم الله تعالى واسم النبي عليه السلام محو نحو ليل في سبي محو
 بعض الكتابه ما في محو وفد ورد النبي في محو اسم الله تعالى بالعراق محو ما كتب في القرآن
 واسم الله في امر الله محو حانوب او ما نوب في كتب فالادب ان لا تصح الساب فوق محو فربان
 المرأ في ثلثه مصحف مسوور محو ربي رايه العلم الجدي لا يري رايه العلم المستعمل لاحتراكم
 كحسب المستحب وكما في لاني في وضع محل بالمعظم اه ذكر في الكراهه وسكر الفرا
 في المحرر واليه سل والجماع وعند محمد لا ناس في الجماع لان الما المستعمل طاهر عند ولو كاهد في
 في خلاف خاف لم تكرر دحول الخلاه والاحرار من له افضل كذا في في العدر في الخا ص لو
 كان على حاشته ام الله تعالى في جعل النص الى ما في الكف اه وفي النورج وسكر المسافر بالقرآن
 الى دار الحرب صوابا وفي قوله في الكفر واستحقاقه وفي السراج الوهاج الدرهم المكتوب عليه
 آه تكرر اذا ما اذا كسر فلان من به حديد وفي عانه السان رالي خرا الاسلام فان عمل الحب
 في لهما او بد لهما او عمل المحب بد لهما لم يطاق له المن لا الفرا للحب هذا هو الصحيح لان
 الحياه والحبد لا يضر آن وجودا ولا زوالا وفي الخلاصه اعلم ان كتاب الفرا في الجماع اذا ما احرقا فان
 فراق به لا اس به هو المحار وكذا التعميد والتسبيح وكذا الاهرا اذا كانت عوربه مكسوفه او
 امرا به هناك بتسلي مكسوفه او في الجماع احد مكسوف فان لم يكن فلانسان بان رفعه مكسوفه وفوله

(ومع الجنس المنسب) أي من العرائن (و هما) أي المن وهما العرائن (الخاصة والعامة)
 وقد قسم بان اسكاله ايس (قوله ويطوع بالاعمال بصريح لا كسر) أي يدخل وط الخاص اذا
 انقطع من العسر بمجرد الانقطاع عن عيوبه على اعتسافها وقال الرب بصريح الصالح انقطع
 وسكن (قوله ولائله لاحتى به سل وصلى سلب ادنى وصف صلا) اعلم ان هذه التسليه على ماله
 او سلا ان لم يمانع انقطع العسر او دوسها لتمام العاد او دوسها فمما اذا انقطع لتمام العسر على
 وطوعا بمجرد الانقطاع وسحب ان لا يطا حصى بسلب وفيما اذا انقطع لما دون العسر دون عاداتها
 لا رها وان اسلب ما لم يحص عاداتها وفيما اذا انقطع لادنى تمام عاها ان اعسلب او عى عليها
 وفي صر حل والا لا وكذا العاص اذا انقطع لما دون الاربعين لتمام عاداتها فان اعسلب او عى
 الوصف حل والا كذلك في الخط وهذا الساقى لا يجوز وطوعا حصى بسلب بل ما عدا عوله تعالى حتى
 يظهر من المسند يد اى يعسلب رقله الا يحصى عن وقوعه وان في الآيه فرا من يظهر من العاصف
 ويظهر من المسند يد ودى الاولى بها الحرمة العامة بالانقطاع فلهذا اذا اصبحت الحرمة العامة
 على الحل حلت العسر و ودى انا به عدم انها ما عدا ل بعد الاستسبال وهو حط الطع ما يمكن
 فعلها الاولى على الانقطاع لا كتركه والى ما سلبه لتمام العاد التي ليس بها كبريد الحصر وهو
 المناس لان في وصفه من بانها في الانقطاع فلا كبر على التسلب ارا لما عدا حكا وهو وصف حكم
 السرع عليها بنوع سب الصلا السليم اراه انا طاهر وفيما عدا عادات عام العاد فان اسرع لم يعط
 علم بان الطاهر بل عووا الحصر بعد ذلك الزائد ولم يحاور العسر كان الكل حراما لا على من ان
 منقصى العاصف سوب الحرمة من العسر فرفع الحرمة منه فخرج الوصف معارضة الحصر بالمعنى والحواش
 ان العاصف انا به حصر سباده ورا الاستسبال للعسر بغير انقصه بخلاف حصر ما سلب المعنى كذا في
 حج العذر وعاربه في العسر في تسلب المعارض ورا في المسند يد يظهر من المسند الى التسلب
 وانتهى على الطاهر فعل العرائن فيه الحل لئلا يصب حرمة العاصف حل طلب على ما دون الا كبر
 وهذه سلبه ويظهر من معنى طاهر ان لا ينافى به كسره وعلم في معناه تعالى حافظ على حقيقته يظهر
 بالنقص وكل وان كان خلاف الطاهر لكن حده اقرب اذ لا يوجب باحصى الروح بعد انقطاع ما راسع
 المسامح اه فعوله ويظهر من معنى طاهر الى آخر جواب سوال تقدّر ان هذا الحل مرد قوله تعالى فاذا
 يظهر منه ان حرا الا ان المسند يد وان المراءى بانادى وصف العاصف اذا الواقع احوال على ان يظهر في
 منه الى حوجه قدر الاستسبال والعصر عملاء في هذا اوس ان يظهر في قوله وصلى مع هذا المتعار
 لان هذا لا يبرط الطاهر مرأ كجرا بعضهم لما عدا الاربعين الى تسلبهم بان تلك الصلاة حاربه دسا
 في مسابوق عروج الوصف لتساميد كبره واحدا لعنه ادنى وعاربه السكاى او صرح الصلا دسا
 دها معنى ادنى وصف صلا وهو العاصف والآخر به بان انقطع في آخر الوصف كسلب في العذر ورواه
 حى صرحا سب الصلا سلبه فهو يؤيد ما في السراج الوهيد من ان الانقطاع اذا كان في اول الوصف
 فاجوز فم الامتثال الاستسبال او حصى جميع الوصف واذا انقطع في وصف صلا بانه كمال الصصى
 العاصف لا يجوز وطوعا حصى بسلب او حصى عليها وصف الطاهر اه وانما عدا بعضهم بالادنى
 ولم على معنى وصف صلا على المسند وهو بان معنى الوصف كله وليس مقطوع شرط للحل وليس كذلك
 ولهذا حل كثير السارسين هذا في على ما اذا كان الانقطاع آخر الوصف فالحاصل ان الانقطاع
 ان كان في اول الوصف اولى به ولا بد للحل من خروج الوصف وان كان في آخره فان دى منه زمان
 وقد العسل والعصر مع خروج الوصف حل والا لا واما بالنسب وهو ما اذا كان الانقطاع لما دون العسر

ومنع الخنزير المس ومنع ما
الحسانه والعاس وطمانلا
عسل بصرم لا كبر
ولا فله لاجى عسل او
عصى غالبا ادق دوس
صلاه

(قوله وقرا في السجدة)
 قال سلامة الخمر طه
 على الخمر في قوله في
 القم وروى عن ابن في
 آية الوضوء الخ (قوله)
 قوله وتلق الخ منه
 أنه قد قال إمام هذا
 النص أن الوضوء إذا
 طهر بالصف كقوى
 إذا طهر بالصف
 لتكون الصف وأما
 للصف والصف منه
 السجدة وإبراهيم
 المراد الخ من الطهر
 والأعمال بالصف منه
 والخواب بالصف منه
 المراد الخ بينهما
 خاص بالآدم المصنوع
 فعلم إذا طهر في
 حتى طهر بالصف
 على طهر بالصف
 أصوات طهر بمعنى طهر
 عزمه فكأن يفعل
 حتى بمعنى أهل من غير
 أن يدل على صنع

(قوله في المذبح اذا قطع الخ) (٢٤) طاهر انه لا فرق بين انقطاعه لاول ن عاده بالبرياها من قوله ينظر طاهر الوجوب

ولا يمكن ان يعمل على اقل
العاد لوافي ما في الهاه
وما في راح الثمره ايضا
حب هل هل المذوق
ما في الاستمال في حد
الحاله بطريق الاستصحاب
وفيما دون عاد ما بطريق
الوجوب اه وسيله في
فتح القدر لكن قل في
البر عن اثماته ما يحتاج
على المولف عنها صاحب قال
وفي الهاه وياحق العمل
الى الوهب المسحوق فيما اذا
انقطع لتمام عاده او
لا فلها واجب اه وهذا
بوافي طاهر كلام المنسوط
لكن راب عمار الهاه
كنايه المولف عنها والطاهر
ان من المسحوق في كلام
الثمر رايه ن الساج
وتدويره اتفاق العارفين
(قوله بخلاف الانقطاع
للعسر) اي ان فيه يكون
في العمل من الطاهر
فيما اذا قطع لعسر (فان
حكى ان خلف من ابوب
ارسل ابنه من بلح الى
نعمان للعلم فابقي عليه
جسمين الف درهم فلما
رجع قال له ما فعلت قال
هذا المسكين ان رمان العمل
في الطهر في حق صاحبه
العسر ومن الحصص فيما
دونها قال خلف وانيه
ما صنعت مسرلا كذا

لاول من العاد فوق التلاب ثم عبر ما حى عصى عادها وان اعسل لان العود في العاداب غا - وكان
الاحساط في الاحساط كذا في المذابه وصع لم ربما وكذا العمل بالاحساط في الاحساط بسعي
حرمه الوط وقد صرح به في مانه السان والمقصود عليه في الهاه والسكاني لاني كراهه الوط
فان اراد بالكرهه المنع من فلا عا ما من العارفين والافانها بينهما طاهر وفي الهاه احس
اسل الى آخر الوهب المسحوق مسحوق فيما اذا انقطع لتمام عادها وفيما اذا انقطع لافانها واحس
المنسوط اذا انقطع لاول من عسر ينظر الى آخر الوهب المسحوق دون المنكرو نص عليه حميد
في الاصل قال اذا انقطع في راف العسا نوسر الى فب يمكنها ان يعمل فيه ونصلي قبل ان تصاف اقبل
وما بعد نصف الليل كرو اه وفي فتح القدر ان حكم السالك خلافها اه الحزمه بالعمل السالك
بما لتدبيره ومحرمه من الاجماع اه وسارعه ما يلهي العانه عن ان عماره ذكر الاجماع
على انها تعمل ونصلي ولا يحرم وطوها كافي مريح مطوومه من وهان ولعله بوجه من قول نص
الحزمه بالكرهه انها كراهه به من قبل الاجماع على عدم الحزمه والافان يصح قبل الاجماع مع
خلاف الحزمه كما لا يخفى ونسب القدر من مسافر طهر من الحصص فيمنع ثم وحدث ما حارلاروح
ان عر ما لكن لا يرا القرائن لا بالمناصب حرمه ن الحصص فليسا وحدث ما عا ما وحدث
عنا بالحل فصار كالحظ اه وطاهر ان السهم من عر صلا محرهما من الحصص فهو مرفها بها
وليس كذلك فقد قال في المنسوط ولم يذكر معنى الحاكم الهندي في السكاني ما اذا حرم ولم يصل فعلى
هو على الاجماع عندهما لنس لاروح ان مر بها وعند محمد له ذلك والاصح انه ليس له ان يرها
عندهم جه الان مجمدا انما جعل الله م كالاعمال فيها هو منى على الاحساط وهو قطع الزحف
والاحساط في الوط تركه فعمل السهم فيه و لما كذا بالصلا كالاعمال كما لا يمكنه في الخلق
لارواح اه فالحاصل ان السهم لا يوجب حل رطلها واقطاع الزحف وحله الاذ رواج الالاف
على الصحيح من المذهب لكن قال القاضي الاستغنى في شرح محضر الطحاوي واجمعوا به
بما يراها وان لم يصل لا يبرح روح آخر ما لم يصل وفي اقطاع الزحفه خلاف وفي الخلافه اذا
اقطع دم المرأ دون عادها المعروفه في حصصها ومن اعسل حين يحاف فوب الصلا رصا واحسب
روحها بما با احساط حتى ما في عادها لكن الصوم ر صان احساط ولو كان هذا الحزمه هي
الا السهم القدر اعطيت الزحفه احساطا ولا يروح روح آخر احساط فان روحها حل ان لم يباردها
السهم حار وان عاودها ان كان في الاسر ولم يرد على العسر فسد سكاح النافي وكذا صاحب الاسرا
محمد بن احساط اه قال في فتح القدر ومعهم المفسره اذ ارا لا يفسد ومرا اذا كان العود بعد
اسما العاد اما قبلها فمفسدون راد لان الزباد نوح الزداني العاد والعرضه عاؤه انها طاهر
ان السكاح قبل ان يفسد الحزمه واعل ان من الاعمال معسر ن الحزمه في الانقطاع لاول في العسر
وان كان عام عاودها بخلاف الانقطاع للعسر حتى لو طهر في الاولى النافي قدر العمل وانظر عندنا
فما تلك الصلا ولو طهر في الثانية بشرط ان يكون النافي قدر انفسه فقط وفي المحسني والمذبح انه
يعسر مع العمل ليس الساب وهكذا جواب صومها اذا طهر قبل الحجر لكن الاصح ان لا يعسر
اليعسر مع حق الصوم فقال ما لم يتحار ان ال سئل في الطهر في حق صاحبه العسر ومن الحصص
فيما دونها ولكن ما لا يوافق في العار وانما قطع الزحف وحوار الروح روح آخر لا في حق جمع الاحكام
الاروى انها اذا طهرت عسر عسو به السقي ما اعسلت عسر العجر السكاح مبراب الدم في الله

في السكاهه اه راد على السرمه (قوله وهكذا جواب صومها اذا طهر الخ) السادسة
اي اذا طهر قبل الحجر لاول من عسر والنافي قدر العمل والحزمه حارلاروم الصوم وعلم اقصا العسا والافلا

[illegible]

الامانة نسها وصنه
 اء ووجه انه لمعاب
 للخرجه في الصل والصور
 من الخصم ولم يدرك
 ماسبها لم يحكم عليها
 بالظهار ولو فلتا نوحوب
 الصوم لزم الحكم عليها
 بالظهار وزوم معه حوار
 وطبها لانها طاهر حكما
 (قوله يسن ان ماى مرج
 الزواني الخ) وذلك حسب
 قال والاصابة اذا حاسب

السابعة عشر بعد روال الله في ظهورها من أول يوم خمس في وقت الاعتدال اه وقوله الاصح ان لا يعبر في الصوم من طاهر الا كما يعبر من العسل وفي السراج الواسع ولوا يتقدم بها في عن الحار صان فان وجدت في الليل عددا من العسل في ساعه الا ان فانه كما علم اننا اذا سار وتوصلوا من العسل في الليل في ذلك لا يحسب عليها الصيام ولا يجوز صومها من العسل في الترسح ان كانا ما وان اسر لا يحسب صوم هذا اليوم اذا لم ين من الوقت قدر الاعتدال الصبر به لانه لا يحسب عليها الا بعد ان يفي مقدار العمل البحر فانه يحسب صومها لان العسل صارت ديار عليها وانه من حكم اظهار اب حكم عليها صابرة اه وهذا هو الحق فيما ظهر في السكاكي للمجاهد ثم لو كانت حصرا من حكم صوم فانه قطع عنها التيمم فيادوني العسر وضع الروح ان بها اها ووجه ان يرح لانه لا سأل عليها لعدم الخطاب وهي محرر من حلها السديد على ما دون الا كبر كما ينبغي فان سلب هذا طاع لا يتعبر الاحكام لا احكاما محرر حيا من الحصى من الاعتدال واه و بالاسلام حار ما اذا عارضا التيمم فزوجه التيمم من اصاب الحصى بها فذلك يكون مورا في العسل يحرف الاسلام كذا في المسوق وفي الخلة فان ادركها الحصى من سبي من الوقت سقطت الصلاة ان اصابها رجعوا انما اذا طهرت وفيه من الوقت ومن ما لا يصح فيه الصبر لانه لا يفسد هذا الصلا واذا ادركها الحصى من العسل رجعوا في الطلوع كل سلم ايضا تلك الصلاة اذا طهرت اه وكذا اذا سرع في صوم الطلوع من حاصها فانه يرمي فاه ولا فرق من الصلاة والصوم ذكره في حق العسل من الصوم وكذا في النهاية وكذا ذكر الاستسقاء هناك من ان ما في شرح الوفاء من الفرق بينهما في صبح **(قوله)** والظاهر ان الله في الله حصى وبغض اني ان الظاهر المتعطل من من والتمس في من الحصى او في من الساس يكون حصى الاول من الساس الثاني اعلم ان حصى من الساس في حصى وهم انو نوصفهم بغير رفر والحصى من راد وان المار له وويكن منهم عنه في هذه السلسلة وانه احد فانه وروى عنه وراسي واحد احدا هما فالاصل عندنا في نوصف وهو راد في حصى الآس في ما في السلسل طان الظاهر للمتعلق بين النمن اذا كان اقل من حصى عشر يوما لا يصح صلا من كل كاد انوال لانه لا يصح لتفصل بين الحصى ولم يصلح لتفصل بين النمن وان كان حصى عشر يوما فاصلا وان كان فاصلا لكنه لا يصح ذلك الا في من الدعاس من ان كان في احد طرفه ما يمكن له حصى هود من والا وهو اسخاصه من سفلان كان لا يند على العسر في حصى كما مارا التيمم فسه وبما روى رسولنا كاتب هذا والا وما رواه دم اسخاصه بظهره وظهر وافي بمخدا في سفي الظاهر المتعلق في من الدعاس ان كان حصى عشر يوما فصل بين الله من فيجعل الاول بعدا والى حصى ان يمكن ان كان له لئالها فصاعدا او من وا كبر الثاني عندنا في نوصف الاول ان كان اسخاصه وهذا في حصى لا تفصل ويجعل احاطه الدم بطرفه

ويجوز عمل الطهر اقل من خمسة عشر فاصلا في الحيض من الدم لا في الاربعين قد ذكرها المؤلف في حال ولوراب مسندا
 بلعب الخلل بعد الولاد خمسة عشر يوما ثم خمسة عشر يوما ثم خمسة عشر يوما ثم خمسة عشر يوما ثم خمسة عشر يوما
 عشر وحدها خمسة عشر يوما وعشر وحدها خمسة عشر يوما وعشر وحدها خمسة عشر يوما وعشر وحدها خمسة عشر يوما وعشر وحدها خمسة عشر يوما
 وروى محمد بن ابي حنيفة ان السوط الخ) وعلى هذا الرواية لا يجوز بذاته الحيض ولا خمسة الطهر قال لان هذا الحيض الطهر ولا بد
 التي عاصدا ولا تخيم به ولكن للصل (٢٠٦) من الطهر في جعله كلها كافي الزكا كذا في النباه (قوله فان عاصبا

كأنهم الموالى فلوراب بعد ولاد نومادما وعاصبه ولا يطرأ نومادما فاذ لم يطرأ فاصلا
 وعندها سبها الدم الاول واصل في توسعها ما انه يجوز بذاته الحيض با طهر وحده سوط
 ان يكون قبله وبعد دم وعمل الطهر با حاطه الدم به صاوان كان قبله دم ولم يكن بعد دم عور
 بذاته الحيض با طهر ولا يجوز وحده وعلى عكسه ان كان بعد دم ولم يكن قبله دم عور حم الحيض
 بالظهور ولا يجوز بذاته فلوراب مسندا نومادما واربعه عشر طهر او نومادما كاتب العسر الاول
 حصا يحكم سواها ولوراب المسند فصل عادتها نومادما وعسر طهر او نومادما فالعسر التي لم يطرأ
 الدم حصا ان كاتب عادتها العسر فان كاتب اقل ردب في امام مادها والاخذ بقول ابي يوسف ان
 وكثير من الناس من ادوا به لانه سهل على الفقي والمفتي لان في قول محمد بن عيسى بمقتضى
 الناس في صحتها وقد بان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حرم من عاصبا من الاحبار اسرها وروى
 محمد بن ابي حنيفة ان السوط ان يكون الدم محطاطا بطريق العسر فاذا كان كذلك لم يكن الطهر اقل
 فاصلا بين الدم والا كان فاصلا فلوراب مسندا نومادما وعاصبه طهر او نومادما فالعسر حصا يحكم
 سواها ولو كاتب عاد فلعل عادتها نومادما وسبعة طهر او نومادما لا يكون سبي منه حصا ووجه
 ان استعاب الدم لمن سوط اجزاء عسر اوله وآخ كالمصا في باب الزكا وهذا حار به الرواية
 اصحاب المون لكن لم يصح في السروج كالاتي ولا تصعب وجهها فان عاصبا على العاصب عر
 صحيح لان الدم سفلع في اما لك ما كنه في النفس حله سوط ما حرم من العاصب في ما اقول
 واعا الذي اسيرط وعود في الاسد والابها حمله وروى ابن المنار عن ابي حنيفة انه عر ان
 يكون الدم في العسر مثل افه وهو قول عمرو بن عثمان ان الحيض لا يكون اقل من ثلثه نام وهو اسم للدم
 فاذا بلغ المرفق هذا المقدار كان فوائه خمسة لاصل او ما كنه في النفس حله سوط ما حرم من العاصب في ما اقول
 كان صه ماني عسلا حكمة اذا امرد فلا يمكن جعل زمان الطهر بعينه فلوراب نومادما وعاصبه طهر
 ونومادما يحكم في صه حصا وقال محمد الطهر لا يحل ان ينص عن ثلثه امام ولو ساعه لاصل
 اعداد انما حصا فان كان ثلثه فصاعدا فان كان مثل الدم او اقل فكذلك نعلنا لاجرم ان لان
 اعسار الدم نوح حرمها واعسار الطهر نوح حله افعاب الحرام لخلل وان كان كبر فصل في طهر
 ان كان في احد الخا من ما يمكن ان يحل حصا فهو حصا والآخ استخاصه وان لم يمكن فالحكم
 استخاصه ولا يمكن كون كل من المحسوس حصا لان الطهر حله اقل من الدم الا اذا اراد اقل
 العسر فجعل الاول حصا لسهة لالائي واصل ان لا بد من الحيض بالطهر ولا تخيم به سوا كان
 قبله وبعده دم ولم يكن ولا يجعل زمان الطهر زمان الحيض با حاطه الدم به ولوراب مسندا نومادما

على الاصاب الخ) قال في
 النهر لا سلم ان هذا فاص
 ل سطر وان سلم فالدم
 موجود حكا وان العدم
 حكا دليل في احكام
 الحيض كافي في هذا الخاله
 واعا اذ اصحاب المتن على
 سبي ربحه له اه (قوله
 فان كان مثل الدم) اي
 بعد ان يكون الدم في
 العسر كما في السراج
 (قوله ثم يطرأ ان كان الخ)
 اي يطرأ ان امكن ان
 يجعل احدهما مامراد
 حصا اما للمعتمد والماحر
 يجعل ذلك حصا قال في
 النباه وان امكن ان يجعل
 كل واحد منهما حصا
 مامراد يجعل الحيض
 اسرها ما كان لا يكون
 كلاهما حكا اذا لم
 يحللها طهر نام اه
 وهذا حاصل قوله الا في
 ولا يمكن كون كل من
 المحسوس حصا الخ و
 الطهر واحلف على هذا
 الرواية فبذا اجمع طهر ان

ومعبر ان وصار احدهما حصا لاسوا الدم طهر في حكا صار كالنوالى
 كما اذ اراب نومين دما وبانه طهر او نومادما لربه طهر او نومادما فصل بعدى الى الطرف الآخر قصر الكل حصا وحل لاره
 الاصح (قوله ولا يمكن كون كل من المحسوس حصا) كذا في فتح البدر وهذا مسند مسندا لنسب مرسط بقوله وان كان كبر
 ومعها انه لو كان في طريق الطهر فاصلا لا يمكن جعل كل منهما حصا لان الدم اذا كان في العسر فا كبر طهر يمكن وقوعه
 منهما اربعة نام وهي اقل من الدم فلا نوح الفصل الا اذا راعى العسر فصل الاول حصا لسهة لالائي ولكن هذا اذا لم
 فصل بين الدم طهر نام والا جعل كل منهما حصا كما قلنا عن النباه

ونومين

(قوله فأمره يومئذ) أي لأن الله المحلل دون الناس (قوله لا يكون العسر حرجاً) أشار إلى دفع ما عالج به أسيرى
 اليوم الناس من أن يعمل كأنهم كائنات التوالت وما الجواب أن أسوأ اليوم (٣٠٧) بالله وأمره أسيرى به أحسن! كبر

الحصص عشر ولاثه دم

کشفه الاوجه وانکی الظاهر انه یحول علی ما قلنا لیس بمعاد کریمه والحکم اد لو جعل علی انما یعلم ان حصصها کل سهرم ولا یعلم
هل هو فی اوله وآخر فهو فی عینہ ذکر قال الاوجه وان کانت لانه لم یلزم هو فی اوله وآخر اوسط الظاهر فی حکمها
مستد کریم لہ ہم انساب وھو الامثال مہماد لیس ذلک لھم خاص علی لاد انما فی کل سهرم علی عام بدلیل ما مستد کریم مسائل
موہم انما یار نہم دورھائی کل سھر و یار لادہم و اذا انصبا کلامہا علی ظاہر ان سراد ان لادہم مکان حصصہا فی السھر
فہستکل علیہ مسائل فی مسائل الصوم لاصح حکمها ما یتو ما عین بر مالو کل ملا انما انما الظہر و عینا ان اصح صومہا
فہا و ما عینا فی حدہ و ما لوراجع (قولہ) فی صلی صعبہ ما اعتدال (۲۰۹) الخ ای لرد دحلما فیہا فی اللانہ

اسهر او اسمر وعامان حصه في كل شهر من فاتها بدع الصلا لانه امام من اول الاسمر ارتسمها
ناخن فيها ثم تعسل سبعة ايام لكل صلا ليرددنا لها في الحصص الظاهر والخروج والخص
ص ثم تو صاعس من يومالوف كل صلا لتعصاها الظهور وناهار وحرها واما الدائم فعلى ان في كل شهر من
في وعي ثلاثة اوجه احدها اما الدائم فعلى عند حصه او ظهرها فاتها بدع الصلا لانه امام من اول الاسمر
ثم تعلى سبعة ايام تعسل لوف كل صلا ثم تعلى عند مالوص لوف كل صلا لتعصاها الظهور وناهارها
روصها فاتها ثم تعلى ثلاثة ايام لوف كل صلا ليرددني الظاهر والخصص ثم تعلى بالاعمال لكل
صلا كما قدمنا واما بالاعمال ان ظهرها حصة عشر ايام فعلى عند حصه فاتها بدع الصلا لانه امام من
تعلى سبعة ايام تعلى ثم تعلى ثمانية ايام لوف كل صلا ثم تعلى ثلاثة ايام بالوصر بالسب فلع دالب احدا
وعشر من يومان كان حصها ثلاثة ايام فاما ظهرا الثاني بعد احد وعشر من يوما وان كان حصها
عشر فاما ظهرا الثاني بعد حصه و لاني فعلى في هذا الاربعة عشر ايام تعلى ليرددنا ليرددنا
بالاعمال لكل صلا ليرددني ثلاثة ايام ثم تعلى يومالوصو لوف كل صلا تعلى لتعصاها الظهور لانه
اليوم الحاص من عشره التي هو السادس والثلاثون ثم تعلى ثلاثة ايام لوف كل صلا ليرددنا
في الحصص الظاهر ثم تعسل لكل صلا اذ لانه من ساعة الاوسوهما بوف وحرها والخص
وبانها اذ اعلمنا ان حصها لانه لا بد من عدد ظهرا فاما بدع الصلا لانه امام من اول الاسمر
ثم تعلى حصة عشر يوما بالوصو لوف كل صلا لتعصاها ظهرا ثم تعلى لانه بالوصو ليرددني
الخص والظهر ثم تعسل لكل صلا اذ لانه ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا
بعض في كل شهر من اوله وآخر ولا بد من العدد سوا ثلاثة ايام من اول الشهر ليرددنا ليرددنا
من الحصص والظهر ثم تعسل سبعة ايام ليرددني ثلاثة ايام ثم يوصالى آخره ثم يرو تعسل من واحد
ليمام الشهر ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا
الثاني وهو الاصل لانها لا يمكن فاصلاها في اصلها في صها في العدد اذ اكر في الضعف
لانه من الحصص في صها في كل ايام لانه في صها اوا كرومي اصلها في درن صصها
في العدد فاما بعض الحصص في صها في كل ايام لانه في صها فاما بعض الحصص في اليوم
الثالث فانه اول الحصص وآخر فان علمنا اننا ما كان ثلاثة ايام ولا يعلم وضعها في الشهر تعلى
لانه امام من اول الشهر بالوصو لوف كل صلا ليرددني الحصص الظاهر ثم تعسل سبعة وعشر من
لكل صلا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا ليرددنا

(٢٧ - (البحر الزانق) - اول)
 فهاذا من النسخ ولعل فيها سقطا والاصل وان غلب ان اناها ان نسخ في
 عتس بوضع الخ لقوله بعد الى آخر العسر م راب من الفصل قال كذا في نسخ البحر الى رابها وهو لا يسم ساق الكلام
 يد وله من بحر ما النسخ والطاهر في التصو وما ذكر في كتابه قصد الطالب في المسائل الغرائب قال فان غلب ان اناها ان
 كانت بانه فاصلة الى العسر الاخر من البحر ولا تدري في اي موضع من العسر ولا في طاق ذلك فاهم اصل في بانه انا من اول العسر
 بالوصو لكل صلا لا ترد من الحضور الطاهر م على بعد الى آخر العسر بالاعمال لكل صلا على م عم الكلام على المسائل نحو
 ماد كذا النسخ ههنا في انه وهو وافي لما قلنا م راب في التاخر عنه صرح بالعسر

(قوله كما اذا استحب ربه عددان هما أو مكانان) وقد ساء ذلك لكون من الأصلين هما والأصلان كما سيأتي ذكرهما سهل
 ما إذا غلبت عادتها في المحض انما ظهر بها لما في التاراجيه فما يستعمل وهي لا تعلم وضع حصها ولا وضع ظهرها وتعلم عادتها
 اح من اظهرها ولا تعلم انها تتحرى الخ وسد كرمها حكم ما اذا غلبت في مسئلة الصوم (قوله فما تنقصي عشرين يوما) اي سرا
 كات بمعنى بعد الفطر من غير حاجر او كات وحز الفضا لا معلو كذا في بعض النسخ فانه بعض النسخ والاصل وسد في التاراجيه
 (قوله لان كبر ما يدخل) اي لان اسناد المحض اذا كان في بعض النهار لحام العسر فيكون في اليوم الحادى عشر فبعض
 معها احسائها اي وقلها تنقص بعد الفطر اسن وعشرين يوما سواء قص بعد الفطر من غير حاجر او حز الفضا مد طرية
 الحواري نوافي سر وعها في (٢١) الفضا حصن عشرين ايام فقصصوم احد عشر يوما وقلها ان الصوم

ما غلبت لكل حد الى آخر العسر وكذا لو غلبت ان اياها حصه يوما حصه ما غلبت ان اياها
 العسر ولو غلبت ان اياها حصه يوما حصه من اول العسر وبدع الصلا والصوم يومين لهما
 المحض فمما لم يفسد من الاصل ما يغسل او يغسل لكل صلا ليوهم حرجها في المحض في كل
 ساعة وان غلبت ان اياها صلا ولو صلا لانه ما من من اولها وبدع ان يعامل لهما المحض فمما
 ما يغسل لكل صلا لانه ما من وعلى هذا العباس التماسه وان سعه واما العالم وهو الاصل لهما
 كما اذا استحب ربه عددان هما أو مكانان فما تتحرى وان لم يكن لها رأى استل لكل صلا
 على الصحيح وفصل ثوب كل صلا وعلى المكتوبات والواجبات والسنة المؤكدة ولا تلتصق بطاوعا
 كالصوم بطاوعا ومرا اله من المفروض والواضح على الصحيح وفصل فصير على المفروض وتقرأ
 في الركعتين الاخرتين على الصحيح لانهما وفصل لا ولا تقرأ في الوتر المأمور اناسعك لانهما
 في دهر وعشر يوم معامه ولا تقرأ في القرآن خارج الصلا ولا من الصحيح ولا بدخل
 المسجد ولو سمعت آية السجد فستجذب في الحال لا بعد الاغا حلتها لانه ان كان ظاهر قد صبح
 ادواها والامام بها وان سجدت بعد ذلك اعاد بعد العسر لاحمال طهارتها ووقب السماع وحصلها
 وفي السجود واما في الفوات فان كان عليها فوات فقصها لهما اعادها بعد عشرين ايام لاحمال
 حصها ووقب الفضا وقال ابو علي الفداق بصفا بعد العسر فسل ان ريد على جسده عسر وهو
 الصحيح فحوار ان يعود حصها بعد حصه عسر يوما واما الصوم فاما الصوم كل شهر من احمال
 طهارتها كل يوم وبعد عسر من عشرين يوما وهو على ثلاثة اوجه الاول ان سلب ان اسند
 - فيها كان يكون بالمثل فاما بعض عشرين يوما فحوار ان حصها في كل شهر عسر ايام فاذ اقص
 عسر عجز حصها في المحض فبعض عشرين يوما اي جزى والثاني ان غلبت ان اسند اقصها كل
 يكون بالنهار فبعض اسن وعشرين يوما لان كبر ما قد صومها في الشهر احد عشر يوما فبعض
 معها احسائها وان لم تعلم صلا فالعلمه ما تحتها تنقص عشرين لان المحض لا يرد على عسر دل
 الفضا يوهمه الحد وان بعض اسن وعشرين يوما وهو الاصح احسائها فحوار ان يكون بالنهار وهذا
 اداسه ودرهاني كل شهر فان لم يعلم ذلك فان غلبت ان اسند اقصها مكان بالمثل تنقص حصه
 وعشرين يوما فحوار انما صاحب عسر في اوله حصه في آخر او على اله كمن وقلها صا حصه عشرين

احد عشر يوما اخرى
 لتخرج عن العهد يمين
 كذا في بعض النسخ فانه
 من الفضا وعلى
 السارحانه ولا يمتني انه
 يظهر فاما اقصه وصولا
 او معصولا ولكن في شهر
 واحدا ما لو كان في شهر
 لا يخرج عن الاله يمين
 فحوار مصادقه كل في
 الصومين لا المحض وكذا
 فقال في المسئلة فلهذا
 فلتامل (قوله فان غلبت
 ما تنقصي عشرين
 اي جلا على انه يكون بالنهار
 لان هذا احوط الوجه
 كذا في السارحانه وفيها
 بعد هذا اقول قوله وهذا
 اذا غلبت دورها الخ ما نه
 وان غلبت ان حصها في
 كل شهر عسر ايام والظاهر
 سرون ولكنها لا تعرف
 موضع حصها ولا موضع
 طهرها فالحواب في اوله

الى آخر على عموما ذكر ان غلبت ان حصها في كل شهر عشرين ايام وطهرها في الشهر
 الا انها لا تعرف موضع حصها فان غلبت ان اسند اقصها كان يكون بالمثل فاما بعض عشرين يوما وان غلبت
 اسند - فيها كان يكون بالنهار فاما بعض عشرين يوما فحوار ان حصها في كل شهر عسر ايام فاذ اقص
 الوجه الثاني عسر فبعض ذلك لاحمال اعراض المحض في اول يوم الفضا وان لم يعلم ان اسند اقصها كان يكون بالمثل
 او بالنهار فاما بعض عشرين يوما فحوار ان حصها في كل شهر عسر ايام فاذ اقصها كان يكون بالنهار وهذا
 ولا يحصل لها ذلك على العذر الاول الا ان الصوم تسعة عشر يوما ربه من سوال وجسه عشرين بعدها وعلى العذر الثاني لا يحصل
 لها ذلك الا ان الصوم حصه وعشرين يوما في كل واحد من التقدريين يكون صاحب حصه عشرين يوما في طهرها واما وجب عليها

صوم خمسة وعشرين ولم يكف الصوم بضعه عشر مع وقوع خمسة عشر من أي شهر فبالاحتمال كل من العشرة من ما في كل الاحتمال
 في ان الصوم خمسة وعشرين (قوله لان كرمافه من صومها ناول الشهر بضعه عشر يوما) الظاهر ان لينا اول راند نالم
 التاسع وثمان مائة الف وقرصا ناسدا الخصى كان في اول يوم رمضان والاحتمال فآخر يكون وقت الروايل من الصوم الحادى عشر
 وظهرها يكون ن وسندالى روايل الصوم السادس والعشرين وهذا الصوم بمحل طرد الخصى فيه فصد صومها في احدى عشر ن اوله
 وجه ن آخر وهذا على تقدير ان يكون اسدا الخصى في اول الشهر فان كان منه فمحكم هساد خمسة من اوله احدى عشر من آخر
 كما في المسئلة السابعة وعلى التقدير الاول يظهر في ما ارم السادس ن سوال فادافه وصولا بعضى اسن رند من يوما لان يوم
 العطره السادس من حصها ولاصومه م لاخرها صوم خمسة بعد م تحرى في اربعة عشر ندها م لاخرى في احدى عشر م تحرى
 في يوم فاطله اسن ولايون يوما ولما عرض لما نر على العذر الثاني كما فعل في المسئلة السابعة فلب ومضى ما صرنا بعضى سنة
 وعشرين يوما لاسما عليه ظهر في ما اليوم الاخر نر صان يوم العطره في يوم ن ظهرها ولاصوم فده م تحرى ما نلانه عشر
 نده م لاخرها في احدى عشر م تحرى لانه فاطله سبعة وعشرون وكان الاصل ان يحرمها ذلك ولكن الاحتمال الاول الاحتمال
 انه قدر ن اوله لا يخرج عن العشرة مضى على عومها مفسر (قوله فان وصل الخ) فالى المخط ان وصل فصب بلاه ولاين
 لاسما عوا الصوم في اربعة م وفساد في خمسة عشر فلهما صا (٣١١) خمسة عشر م لاخرها الصوم في سبعة
 من اول سوال لانه بضعه

فادافه وصولا الشهر في العذر الاول خمسة نام ن سوال بضعه حصها الثاني فلاخرى الصوم
 فمار تحرى في خمسة عشر مدها وعلى كس ورم العطره اول يوم من ظهرها ولاصوم فده م تحرى
 الصوم في اربعة عشر يوما م لاخرها في عشر م تحرى في آخر يوم فمعلمه حبت وعشرون يوما
 وكذا ان قصه مصولا لوهوم ان اسدا الفضا كان رافى اول يوم ن حصها فلاخرها الصوم
 في عشر م تحرى في خمسة عشر وان علم ان اسدا حصها كان بالهار بعضى اسن ولاين يوما ن
 قصه وصولا صان لان كرمافه من صومها ن اول الشهر بضعه عشر يوما وان قصه مصولا
 بعضى اسن ولاين يوما لوهوم ان اسدا الفضا وافي اول يوم ن حصها فلاخرها الصوم في احدى
 عشر م تحرى في اربعة عشر م لاخرها في احدى م م تحرى في يوم فمعلمه ثمانية ولايون يوما
 ران كاب لانه لينا فالى لانه مباح الصوم خمسة وعشرين يوما وقال القضاة لوهوم ان قصه
 وصولا صان اسن ولاين وان قصه مصولا صمانية ولاين يوما وصولا صان لانه ولاين يوما
 كا اذا كان شهر صان كامله فان كان ناقصا وعلم ان اسدا حصها كان بالليل ولم يعلم فان وصل
 فصب بلاه ولاين يوما وان فصل صان بضعه عشر لاين يوما وانما تحب فلا اتى بطواف النجعة

سبعة ولايون انه قال بعض الفقهاء ندهه هذه العار فلب الظاهر ان وصل بعضى اسن ولاين يوما كما صرح به في بعض
 الطالب معروا للقد رالسند لان اول يوم ن سوال هو يوم العطره وهي لاصوم فده كالمقدم فاسمائل اه فلب وتعل على طنى ان
 في عمار المؤلف سعة طنا او عر بها والمؤلف ان حول وعلم ان اسدا حصها كل بالهار فلبا لمر احب التثابته فوجدته
 د كرماد كمر المؤلف هادافا اغلب ان اسدا حصها بالهار وكرفه في مسئلة ما د اغلب انه لايل ان عليها ان الصوم بضعه العطر
 اذا وصل عشرين يوما وادافها بضعه وعشرين وعرا للقد رالسند فمضى في كلام المؤلف سعة طنا وراى فيها العذر بان اسن
 ولاين واقعا لما قلنا اوله عن بعض الفقهاء وانما كما ب بعضى عشرين اذا وصل لانه لانا ان يحصى خمسة في اوله وسبعة في
 آخره وعشرين في اوله واربعه في آخره وتخص في اسن بان حاصله السادس وظهر ليله السادس عشر في الوصل الاول بعضى في
 سوال اربعة عشر وفي الثاني بضعه عشر وفي الثالث عشرين فلبا للاحتمال احاطا ومانه على ما صورا انها صان اسن اوله خمسة
 ون آخر اربعة عشر صومها فمباح مخرج ورم العطره آخر ظهرها فادافها بضعه عشر موصوله احصل ان يكون اول الفضا اول الخصى
 فصوم عشرين اخرى وقد راسد راسد لالهلا بمجد التكررى في الخصى كرمافه المسئلة لمصلحة محرر فاحبب كرمافه لانه
 لم يحصل ما صرح به ان لم يعلم ان دورها في كل شهر م وان اسدا حصها بالليل ان بالهار واغلب انه بالهار وكان شهر رمضان
 نر ن تحب عليها فاسن اسن رلاين يوما ان فصل وصولا صان وان مصولا فها سبعة ولاين وان كان شهر رمضان بضعه وعشرين
 بعضى في الوصل اسن ولاين وفي الفصل سبعة ولاين وان علم ان اسدا حصها بالليل وسهر رمضان بلايون تقضى في الوصل

والا على وجه وعسر من وان سمع وعسر من بعض في الوصل عسر من وفي الفصل اورد وعسر من ان علبان - صهي في كل - سهر من
وان اعدا - بالهار اولم يمانه النهار بعضي اسنى وعسر من مطلقا الى رطب او فطخ وان علبان اسدا - بالان بعضي عسر من
مطلقا اه (قوله وعن محمد بن الحسن - سهر ان الخ) قال في معراج النيران قال الخا كم السهد وهو ربه ان سماعه عن محمد بن العباد
ما حود من العاود والخص والظاهر بما كثر في السهر من عاد اذ العلبان النسا حصص في كل - سهر من فاذا طهرت سهر من قد
طهرت في ايام حصصها والعاود - فمقتل عمر بن قار ذلك الظاهر عاد لما فوجها الصدر به والصوى على قول الخا كم لانه اسرع في المعنى اه
قال في السر ملاله فعلى هذا (٢١٢) بعضي عدها تسعة اسهر لاحتساب حال ناره اظهار تسعة اسهر وثلاث حساب

لانه - ونظوف لاربار لانه ركن م بعد عسر ونظوف الصدر ولا بعد لانه ان كان ساطع
فقد سقط والا فلا يخ على الخاص ولا ما سار ووجه احتساب عن وقوعه في الخصص ولا نظوفها العري
لان العري في باب الفروح لا يجوز ان على في كتاب العري في باب الخوازي وقال مساعده ان
عري لان زمان الظهور كبر فكون العا للخلل وعند سلمه للخلل عور العري كما في المسالج اذا
علب الخلل منها كذا في المختص مع حذف الخصص و - اسكل على - عما كسنا فلرا - واما
حكم ا - فعه - لا فمهم من لم يحد رطاطها ولا - بعضي عدها بالان الصدر لا يجوز الا بوجها
والما يدروسه والمندان - اسهر الاساء لان الظهور من النسخ اقل من اذن - الحل عاد
فمقصوده ساعة لبعضي عدها تسعة عسر سهر الا ان ساعات الاحمال انه طلعها اول الظهور وبع
السارح الى بلقي انه يعني رباد عسر لال ما لاني المسئلة النسخه وحواله - ما فوسا وعن محمد بن
الحسن سهران واحار الخا كم السهد وعمله الصوى لانه اسرع في المعنى والنسا كذا في الهائه
والعائه وفتح الصدر (قوله ولوراد النسخ على) كبر الخصص والنسا فراد على عادها اسماصه
لان ما رآه في ايامها حصص بعضي وما راد على العسر اسماصه بعضي وما رآه ذلك مبرر من ان يلحق
بما قبله فكون حصصا لا يصلي ومن ان يلحق عانه فكون اسماصه فمضلي فلا يترك الصلا
بالسك قبله فاصا ما ترك في الصلا والمراد الا كبر عسر ايام وعسر لال في الخصص حتى اذا كان
عسر ايام واسع لال مراد النسخ فانه حصص حير يد على ليله الخا دي عسر كذا في السراج الوهاج
وهل يترك بمجرد رؤيته لكراد - هل لا اذ لم ينعن يكونه حصصا لاحمال الزباد على العسر وقبل
اسم صحا لالحال ولان الاصل الصدركونه اسماصه فكونه عن دا ومجحه في الهائه عر هاو كذا في
الناس فراد على الار - رها عاد معروفه فهاو رها لاله اطلع فمضلي ما اذا كان حم حادها بالشم
او بالظهور وهذا عندنا في يوسف عند محمد بن كان حم عادها بالشم فكذلك وان كان بالظهور فلا ان ما
يوسف يرى حم الخصص بالناس بالظهور اذا كان بعد دم رعد لا يرى ذلك وساهه ما ذكر في الاصل
اذا كانت عادها في النسا فلا - يوما ما تقطع - هاشي راس عسر من يوما وطهرت عسر ايام عمام
عادها فصل وصا - سم عاودها الشم فاسمرها حتى حاور الاربعين ذكر انها اسماصه فهاو رعد على
البلال ولا عر هاو صها في العسر التي صا ص فلهيها الصا قال الخا كم السهد هذا على منصف
اخي يوسف تسعهم فاما على منصف محمد بن محمد بن نظر لما قدما فعهها عده عسر من يوما فلا لربها

سهر اه لكن في
السراج قال الصمعي وا كبر
المساح على فمضلي
سهر من الاله قال اعما
بعضي عدها تسعة
اسهر وعسر ايام الاساءه
لانه رعا كون طلعها في
اول الخصص فلا يحسب
ملك الخصص فصاح الى
بلانه اظهار وهي سه
ولوراد النسخ على ا كبر
الخصص والنسا فراد
على عادها اسماصه
اسهر وعسر ايام الاساء
وهي الساعه التي مضى من
الخصص الذي وقع فيه
الطارق اه وقد يهاك
على ان ذلك انصاعسرى
في المعاد التي اسمرها
الشم فلا يعل (قوله فلا
يرك الصلا بالنسخ الخ)
يعني لا يترك فصا هانسا ل
لان الكلام مفروض فما
ادار اب الزايد على العسر

وحديث لا يمكن سوى الصا وليس المراد انها لا يترك اذا الصلا هل ذلك مجرد رؤيتها الزايد على
العسر لان في ذلك خلافه قد كبر بعد قوله وهل يترك الخ وحديثه مدفع ما سوه من انه حكم اولها لا يترك الصلا وما سار دوروه
الرفع ان المراد الاول الصا والثاني الادا واما جملنا على ذلك لانه المسادر من كلام الهائه وذلك حسب حال ما فاعل المصروف فلا -
الصلا فيه ما قبل لان وجوب الصلا كان ما بين بعض فلا يترك الاله من مثله وكان الخافه - عايد اولي لانه ما يها لافي الووب الذي -
فه الاسماصه مضاهيه قال هذا الذي ذكر في المعاد - عايدون العسر فاور بالشم في المر النسا من العسر واما اذا كان المر
عايد عايدون العسر بان كانت عادها حجه ايام ملا فرب في المر النسا في اليوم السادس انصا فعايد اصحاب المسامع في آخر
كلامه فلما عر قوله لانه ما يها لافي الووب الخ وقوله فرب في اليوم السادس الخ عنهم منه ما قلنا في ل

بأن لا تتجاوز العسر (قوله يكون النكل حصارا وبه واحد عن الامام) أي

من يوفى على أن يرى
مسئله في السهر السابق
وهذا مع ما فيها من
السراج بطل أن ما ذكر
في وجه النظر في كلام
صاحب فتح القدير
ساقط أصلا منه (قوله
كيد في السراج) اقول
ذكر في السراج أولا
أن الاستمال لا يكون إلا
بمرتين عند في حصة
ومحمد وعدا في يوسف
يكون غير واحد ثم قال
وفائدة نظره إذا استمر
مها الدم إلى آخر ما مر من
الصحح ثم قال واجهوا على
ولومبدأ خصها عسر
وشاها ان يكون

يكون النكل حصارا وبه واحد عن أبي حنيفة وقد من الإبدال على قول محمد وطال رحمه من رآه
فقد رآها وما في الظاهر به هو الاتصال من حب المكان وما عديم هو اتصال العاد من حساب العدد
وعلى هذا الخلاف لو انقطع دون عادها على بلانه أو رآه كيد في السراج الوهاج وفي الظاهر به
والعاد كما قيل رآه الدم الخالف للتم للزني في ما يها من فكذلك لظهور ما فيها من
فقد يكونها معاد لأنه لو لم يكن لها عاد رآه ما كان يرى سيرا سيرا يرى سيرا سيرا فاستمر بها
الدم فها تاحد في حق الصوم والصلا والرجح ما قبل وفي حق بعض العد والعسان بالا كره لها
أدراكه اسمها في الاستمرار أن يستدل في اليوم السابع لتمام السادس وعلى فيه ونصوم أن كان
دخل عليها سهر رمضان لأنه يحمل أن يكون السابع - ما - ويحمل أن لا يكون - ما - فوجه
احتمالها فادامها التام فعملها العمل ما يوصيها وإلا الدمى صمد في السابع لاحتال كونهما خاصا
فيه ولا يصح الصلا وإن كان عادها حصة خاصة ثم خاصا أخرى سعة ثم خاصا أخرى
سعة وعادها سعة بالاجاز حتى يبي الاستمرار عليها لأن عند أبي يوسف نبي الاستمرار على للر
الأحرر وأما عندهما فقدر أن السهر من كيد في البداع والمنسوط وهم كصاحب الحظ والمضي
حمل هذا لغيره إذ جعله وأما نوعان أصله وهي أن يرى من سبعة عشر وطهر من سبعة عشر على
الولا أو كبر وأن الخلاف حار فها أوله ليه يعمل رآه الخالف عسر واحد أيضا وهي أن يرى
أظهارا ليعمله ودما يحمله ما رآه في الاستدراك حصة دما وسبعة عشر طهرا ثم رآه وسبعة عشر
ثم بلانه وحصة عسر ثم استمر بها الدم فعلى قول محمد بن إبراهيم بن علي في وسط الأعداد فدمع من
أول الاستمرار رآه وصلى سبعة عشر وذلك دائما وعلى قول أبي مرام بن علي في أول المرسى
الأحرر من فدمع لانه وصلى حصة عسر فها ما يحمله لها في زمن الاستمرار ولأنه سبب
حمله لا يحل عاد للضرورة ولا يحق أن ما في البداع وعسر أولى لانه أحوط مما حلقوا في
العاد ليعمله إذا طرب على العاد الأصله هل ينقص الأصله قال نعم تلح لا لها ودما وقال ثم
بحار في نيلها لا بد أن يسكر في أصله خلاف ما كان في الأصله فإن المرأى كعادها
أصله في الحصة حصة فلا ينسب العاد الخلف الأربعة سبعة وسبعة وعشرون ومكررها خلاف
العاد الأصله مراد فالعاد الأصله يعمل بالتكرار بخلاف كيد في الحظ وفي الحظي العاد يعمل
عند أبي يوسف ما حله مور لانه يعلم رآه مكانها ونظيره صحيح صالح للصلا العاد مخالف الأول
مر ودم صالح مخالف مر وعدهما كره هذا إلا ورسم من على الولا اه (قوله ولومبدأه
خصها عسر وعاشها ان يكون) أي لو كانت المسحاة استدا مع البوع مسحاة أومع الولد
الأول خصها أو عاشها إلا كبر لأن الأصل الصحة ولا يحكم العارض إلا يسمى وبذلك الصلا مجرد
رآه الدم على الصحيح كما حقه العاد وعن أبي حنيفة إنما لا يركل ما لم يسمر لانه إن سبب
عاد هذا للسدا غير واحد فالوراء حصة دما وحصة عسر طهرا ثم استمر الدم فها يركل الصلا
من أول الاستمرار حصة ثم يصلى حصة عسر وذلك عادها لأن الاتصال عن حاله العسر في الدنيا
لا يحصل إلا غير واحد بخلاف المعاد ثم العاد في حق المسداه أنصا نوعان أصله وجعله فالأول على
وجهين أحدهما أن يرى دم من حاله وطهر من حاله من سبعة عشر على الولا ما رآه سدا بلانه
دما وحصة عسر طهرا وبلانه دما وحصة عسر طهرا ثم مر بها الدم فها بدع الصلا من أول
الاستمرار وصلى حصة عسر لأن ذلك صار عاد أصله لها بالتكرار والساق أن يرى من وطهر من

الامام بن أبي يوسف في مثل العاد غير أولا كيد فيهم من فتح القدير (قوله وبذلك الصلا) أي للسدا
(قوله لا يحصل إلا غير واحد) كيد في هذا المسحور ما دام الأول رها في غيرها والصواب ما هنا بامل

وتوصا المسحاحه

بمسان نول واسطلاح
نظا وانقلاب رخ او
رعادام اوجرح لا رفا
لوف كل قرص واصلون
به قرصا وحلا

(قوله فعند اني يوسف
امام حصها وظهرها ما راب
اول من) صوابه آخر من
كبي المحطه معقلا بقوله لان
عبد العباد يتبع له روبه
المخالف من واحد (قوله
رجل رعب اوسال الخ)
اي نعت من حصه من
الوف فلا يكون حسنه
صاحب غير علمه اسعراه
وفيا كاملا وما جعلنا على
ذلك امواله انه يسي هد
الصلا لوجرح الوف
واضعف الصدر ودام الى
وف صلا لا حري والام
عك عليه الفضا لما
سنا في عن اسراج قبل
العاس فسا ل م راب
المصرح بذلك في مرج
الوهاسه لاس السحه
حب فال والمزاد ان العدر
حصل في بعض الوف اه
وقه الجند والنسب (قوله
فالراد بالعل الخ) لم يهد
من تسار جههم لانه اطلاق
العل على ما من الواجب بل
عنه من اطلاق الفرض
على ما نعت كقول المصنف
في الوصو وفرم و كما
ما نقله من الفرض على
الواحد فالاحوي ان مول فالمراد بالفرض ما لم فعله لعل الواجب ل

مخلفه من ان راب لربه دما وجهه عسر طهرا واربعه دما وجهه عسر طهرا ثم اسمر بها الدم فعند اني
يوسف امام حصها وظهرها ما راب اول من واحد له والى عوطا فله لى عداها ما راب اول من واحد
عنا ما اقل المرين لان الاول وجود في الاكبر فيسكرر الاول معنى واما العباد المحمله فهي ان يرى
بذنه دما واطها رخلفه ثم اسمر الدم بمسان راب جد ماسعه عسر طهرا واربعه دما وجهه عسر
طهرا واربعه دما وجهه عسر طهرا واحصله واد لادها اسطه الاعداد فندع من اول الاسمر ار
اربعه وصلى سعه عسر وقيل اول المرين الاخرى فندع من اول الاسمر اربله وصلى جد عسر
وله راب سندا بلله دما وجهه عسر طهرا واربعه دما وجهه عسر طهرا واربعه دما وجهه عسر طهرا
ثم اسمر بها الدم فعند اني رابعه في الدم وسعه عسر في الطهرا ايضا لان ذلك اقل المرين الاخرى
واوسط الاعداد ولوراب بلله دما وجهه عسر طهرا واربعه دما وجهه عسر طهرا واربعه دما وجهه عسر
طهرا فان عداها بلله في الدم وجهه عسر في الطهرا لا ما جعلنا ما راب آخر من وما لى ما راب اوله
ما كذا لسكر ارفه ارجا دحفا طما كذا في المحطه ونعت مسان المبدأ مذكور فسه هي راها
فالراجعه وطوف الاطاله الموده الى اللال لم يوردها واطلى العصر فسل الاول الوسطى والاخر
لان المراد عسر من اول مراب (قوله وتوصا المسحاحه ومن به سلس نول واسطلاح نظا
اذا لرسر ع اورعاف اوجرح لا رفا لوف كل قرص) لما كان الحصا كبر وفوقه فندع من
اعنه الاسحاحه لانه كثر وقوعا في العاس فاما يكون مسحاحه عما اذا راب حاله الخ ل
اوراد الدم على العصر اوراد الدم على عاها واوراد العصر اوراد ماذن العاد اوراد بل تمام
الطهرا وارب قبل ان يلع فبع سس على ما عله العاد وكذا من اسباب الاسحاحه اذاراد الدم على
الاربعه في العاس اوراد على عاها واوراد الاربعه وكذا ما ترا الآسعه للاف العاس فان سعه
من واحد وقد حكم الاسحاحه ومن جعلها على مرها لان المقصود من الحسك دم الاسحاحه
اسم الدم خارج من الفرج دون الرحم وعارضا به لا راع له ودم الحص من الزايع ومن به سلس نول
وهو من لا عدر على اساكه والرافه الدم الخارج من الاف واخرج الذي لا رفا اي الذي لا يسكن
دمه في رفا الدم سكن راسا كان وصو هالوف كل قرص لاسكن صلا لقوله عليه الصلا والسلام
المسحاحه بوصا لوف كل صلا رواه سطا ابن الحوري من اني حصه وحديث توصى لكل صلا
محول عمله لان اللزم للوف في الصاوى الظاهر به رجل رعب اوسال من حرجه دم فطر آخر الوف
ان لم يقطع الدم يوما صلى قبل حرج الوف فان نوصا ربي من حرج الوف رجل رعب صلا اخرى
واسلمع الدم ودام لا يقطع الى وف صلا اخرى نوصا وعا العاد وان لم يقطع في وف الصلا السامه
حي حرج الوف حارب الصلا اه وسنا في انصاحه وفند الوصو لانه لا يحب عليها الاسحاحه لوف
كل صلا كذا في الظاهر به ايضا في البداهع وانما تنسب طهرا صاحب العدر في الوف وادام محبت
حدا آخر اما اذا احببت حدا آخر فامني كذا اسال الدم من احبب محب به فهو صا مسال من المحب
الآخر من الوصو لان عدا احبب حد بل من مكن وجود الوف الطهرا فاما اداسال مهاجعا فهو صا
ما استطاع احدهما فهو على وصوه ما في الوف ا (قوله وتصلون به قرصا وصلا) اي نصلى
ارباب الاعدار بوصوم ما سوا قرصا كان او واد لا وعلا فالمراد بالعل ما راد على الفرض فسل
الواحد في خروج في ربي صا احبب الخرج ان ربط عليه لاجناسه ويوسال على نوبه فعليه ان
يعمله اذا كان مسدا مان لا نصحه من اخرى وان كان يصعب المر بعد الاخرى ارجا ولا يحب غسله
ما دام العدر فا يودل لا يحب غسله اصله واصل اول السرحى الخمار ما في الدوار لان كان لو غسله

(قوله وفل كالخاص) حرم البراء به الاول وعاربه اذ قدرت المسحاضه وادو الحرج والقصه على من دم ربط وعن مع النسن
بحرفه الزبط لم وكان كلاً صفاً فان لم يند على مع النسن وهو دود غير خلاف الخاص حساً لخرج رابطاً عن كونه خاصاً اه وهو
ظاهر كلام المسحاضه حب فال صاحب القدر اذ مع الدم عن الحرج مخرج ان يكون صاحب قدر ولقد انتهى المقصد لا يكون
صاحب قدر خلاف الخاص اذ احسب لا يخرج ان يكون خاصاً اه وفي قوله وقد انتهى المقصد ان صاحب قدر ما في نواص
الوصو عن السرياني من ان صاحب كى الجمه لا يكون صاحب قدر بل منظر الى ذلك الخارج ان كل من هو السلان منعه يكون
عساً خاصاً للوصو ولم يرمه عليه ولا يجوز الصلا حاه سلانه لاسوسه وسواً كاملاً والا فلا منقص له وطاهر ولو اصاب ما عدا خلا لعمد
(قوله) اما سطل محروم الخ هذا عندنا لطلال النسن حرج الوف بل ربع السلان ونواقعه ما في الجامع الكبير لسن اياه
السرياني اذ نواص المسحاضه (٢١٦) في وقت العصر والدم مقطوع وصل ركعتين ثم دخل وقت المغرب فسال

حسن ما قبل الفراغ من الصلا حاز ان لا يعمله الا فلا ومضى قدر القدر على رد السلان ربط او
حسراً وكان لو جلس لاسنبل ولو قام سال حرد وحرج رد عن ان يكون صاحب قدر غير محلى
احصا اذا ص الدور فاعلم ان واحسب الواف المسحاضه اذا احسب قبل كذا احب ان يدخل
كالخاص كذا في السراج ومكان نصلي حالاً ما ان سال الملائك لان رك السجود اهلون في
الماء مع الخدب ولا يجوز ان نصلي به في السراج حلف من يمس النول لان الامام مع خدب
ونحاه فكان صاحب قدر من والماء وم صاحب قدر واحد ولو كان في عصره لم يسل دعهما رمر
بالوصو لكل وقت لا حلال كونه صديق فيج الدبر وافول هذا للعليل بقصاي انه امر اسحاضه
فان السبل والاجبال في كونه خاصاً لا نوح الحكم المقصود ان لا يارول بالسبل نعم ادلعلم في
طريقه ان النواص احرازاً لظا اعلامات تعلق على من السبل يحب اه وهو حسن لكن صرح
في السراج الوهاج بانه صاحب قدر فكان الامر لا خدب (قوله) سطل محروم فقط اي لا سطل
بدخوله ومزاد يظهر الخدب السالي عند جرحه فاضاه الملائك الى الخروج محاربه لانه لا يبرأ الخروج
في الاصاصه رطبه الاخر رطبه المسح على الخدب بعد الوف اذا كان القدر وجود الوف الوصو
او النسن ولا سيما اذ خرج الوف وه في الصدر وظهر الخدب السالي عند اها ومصر من كلى
ود على التعدي لانه سئل الى اول الوف ولقد اوسج صاحب القدر في الطر مع حرج الواف
السالي ولو كان ظهوره سئل لم يرمه لان المراد بظهوره ان ذلك الخدب يحكم بانه سالي الى بانه لو
فيظهر عند مضمرة لان بظهوره انه سري على ذلك الوف وحق انه سري سري لم يسكن
عليه سله ثم اعلم سطل محروم دافو مواشي السلان ررحنل ان بعد الواف اما اذا كان في
الاطاع ودام الى حرج الوف فاسطل محروم ما لم يحد حده ما آخر او يسئل بها وادناه
لو نواص بعد طلوع الشمس ولو لم يداوصح على الصحيح فلا منقص الا يخرج وقت الطر لا بدخوله
سدا لا في يوسف وانه لو وصا سبل الطابع اتفق الطابع ا فاعدا لافا لمر وانه لو نواص في وقت
الظهور للعصر سطل محروم وقت الظهور على الصحيح فالحاصل انه ينعس بالترجح لا بالدخول عندها

الدم فعملها ان تنواصوي
على صلاها لان اسفاص
الظهار مكان الخدب
لا يخرج الوف ولم يوحده
مها اذا سبي من الصدر
بعد الخدب فارتبطا ان
نبي وهذا لان حرج
الوقت عنه لسن محدد
ولكن الظاهر منقص
عند حرج الوف
وسطل محروم فقط

سلان يعارض لظاهر
او وجوده عند ولم يوحده
فلا منقص يخرج الوف
ثم قال وحاصل هذا
الكلام ان النواص لظاهر
المسحاضه سالي سلان
الدم وحرج الوف م
لو حرد سلان الدم عن
حرج الوف لم يكن خاصاً
وكذلك اذا حرد حرج

الوقت عن سلان الدم لان الحكم للعليل بانه ذاب وصان بعدم باعدام احد الوصفين اه كذا في الهياه
ومعراج الدراره وسئل انظر للتماني كلام السبح علا الذين الحكي ح به في سرح السور وللعدو راعا في طهاره في الوف
مرطبان اذ نواص القدر لم يطر اعله حدب آخر اما اذا نواص الخدب آخر وعدر مقطوع فسال ابو صا القدر ثم طر اعله حدب آخر فلا
سبي طهاره اه فانه صرح في ان السلان يدر حرج الوف سطل ولتن كذلك لما عاين من صرح القل فثبت مما بين
الفهاني انما هو صرح في ذلك حسب فال لواسج صحت فدخل وقت العصر والدم مقطوع فوصا وصل العصر فسال الدم في هذا
الوقت لم ينعس وهو خا اه مما راب بعد من مافوع الاسكال ونوصح الحال وه ان صاحب السله قد صرح عا في الهياه وعرا
الى احكام القعه وعلا سرحا الحق الخالي بقوله لان الوصو لم عم ذلك القدر حتى لا منقص بل وقع غير واعا منقص به ما وقع اه
فاذا تخصص العاراب الساهم اذا كان الوصو من القدر الذي املى به لا غير فالجمله تعالى على ما اذيع به

وعندئذ يورثها بما وجد عند روف بالدخول فقط (قوله وهذا اذا لم يصح عليهم روف من
 الاول والخطب الذي استلزمه فوجدته ولو قلنا حتى لو انقطع روفنا كالماء خرج عن كونه عذرا فاما
 كونه سرتا لهما لان سرتا موهبة ابدية فان روفها كالماء كذا في كبر السكب وفي الهبة
 سرتا في الاستدراك دوام السلطان في اول الوقت الى آخر استمارا ليعطى فانه لا يمضي حتى ينقطع في
 الوقت كما في سرح السرح جدد الذي الصرير والسرط في الاستدراك ان يكون الخطب مسعرا فاجمع
 الوقت حتى لو لم يسع في كل الوقت لا يكون مستحاضا وظاهر انه لو انقطع في الوقت ما استمر
 لا يكون مستحاضا وفي الكافي ما يخالفه فانه هل انما صرح صاحب عند الدائم في روفها زمانا
 وصاحبه حالها من الخطب وفي التفسير ان الظاهر خلاف ما في الكافي وفيه العذر ان ما في الكافي
 صرح بما في غير ادوية استمر كما لو روف تحت لانه طبع خطبه فوجد في النبي بحقه الا في
 الامكان خلاف ما في الصحة فانه قد يمدد انقطاع روفها كالماء وهو ما في في وفي سرح الدور
 والعذر بل لا يحسن ولا يخالفه في ما في عامة السكوت ما ذكر في الكافي بدليل ان سراح الخاتم الخاطي
 فالوقت سرح قوله لان روال العذر من انما سرح الوقت كالسوف ان لا ينقطع الكمال معبر في
 انقطاع حصة المندوب وانما صرح بغيره من اجاءا فاجمع الى حد فاصل بعد روفها الصلا كما درناه
 سوب العذر ابدية فانه سرح لسوبه ابدية دوام السلطان من اول الوقت الى آخر لانه انما صرح
 صاحب عند ابدية اذا لم يجد في روفها زمانا موصافه واصل حالها من الخطب الذي استلزمه اه
 فاحاصل ان صاحب العذر استدعاء ان سوبه غير تمام روفها ولو قلنا لان الانقطاع العذر
 ملحق بالعدم وفي النسخة وفي حقه عذره في روف الوقت في الزوال سرح استعجاب الانقطاع
 حقه وفي السراح الوهاج لانه خاصة وموافقا كامل وباقص فالكافي ان موصا والدم منقطع فهد
 لا يصحها سرح الوقت اذا لم يزل الى حوجه والخاص ان موصا وهو سرح فهد بصرها حوجه
 سرح امدد لاولا وطبعا ليعطى في كل زمان فالكافي ان في طبع روفها كالماء فهد ان سرح الزوال
 وجمع اصل الهم الثاني الاول والخاص ان سرح عذره في الزوال سرح فهد بصرها حوجه
 ومناه ادارا بالنسب ومناه في موصا على انه انما ينقطع قبل السرح في صلا الظاهر
 او بعد ول العذر فهد بالنسب او بعد قبل السلام عند الامام ودائم الانقطاع حتى سرح روف الظاهر
 انقص وموصا لانه باق في سرح الوقت انما انوصا للعصر من الانقطاع حتى عزم
 السمن لم ينقص موصا لانه كافي فلا يصح الخروج ولكن عليها انما الظاهر لان دمه انقطع روف
 كالزوال انما اصل الظاهر بظاهر العذر والعذر روال ولا يجب عليها انما العذر لان فساد الظاهر انما
 عرف بعد العزوب وانما كان في الانقطاع فهد ما عرف من صلا الظاهر او بعد العذر فهد بالنسب
 على قولها فانه لا يند العذر لان عذرها روال بعد الفراغ كالماء ان ادارا الى انما بعد الفراغ في الصلا
 اه وطن القوام الاماني في عامه السابق ان ما ذكر في النسخة من انما خاصة فاورده على الخاص
 والنسخة لان الخاص قد يكون بعد للامان انما انقص عليها روفها لانه هو موصا واصلها من ها
 لخاص ما بها في روفها موصا فهد في الاستدراك سرح استعجاب النسخة في روفها
 لا يند من الخاص والنسخة اه وليس كالماء بل هو سرح على الاخر موصا فهد ما روفها الاستدراك
 (قوله والنسخة دم تحت الوالد) سرح في الله هو موصا حصر المراسم النسخة روفها اذا روفها
 وهي موصا روفها موصا وانما سرح في الدم لان النسخة التي هي اسم لاله والى قوا في الدم وهو لم

وهذا اذا لم يصح عليهم روف
 من الاول والخطب
 فوجدته والنسخة دم
 تحت الوالد

(قوله بسمه بالمدراج) وهو بسمه العلى الذى هو الدم المصدى الذى هو (قوله وفيه بطراخ) قال في البراءة لا يلزم من ان ياتى
 صوابا ان ياتى بها لغيره ان يكون احسانا ايضا كالعدل وقد جعل في السراج الدلمه ما واحد وهي الاحساط وكعبه ان احسان
 ١ - على ان لا يلزم من بسمه في الصوم ولم يلزم في حقه الفرق بينهما نعم طاهر ما في السراج عند ان يكون بسمه عند
 الامام اه قال بعض النحاة وعكس ان عرف بالعدل وبسمه ولا يلزم من بسمه لكونه بسمه بخلاف الدم وعكس ان ياتى في حقه بسمه
 عند ان ياتى بسمه وروى كراهه احسانا في على الدلمه ما في بعض نسخ سراج الولد ما من وهذا من بسمه بسمه لظاهره افعط كبره
 في البراءة وبيانها صاحب

في رواه الحسن عن ابي
 يوسف وهو روى ابي
 حنيفة مرسع ابو يوسف
 وقال في طاهر اه وفي
 المهملاني والد اس دم
 اى سرج دم حنفي او
 حكى قد حل فيه الطاهر
 المتعلق في بسمه وبسم
 من ولدت ولم يرد ما وهذا
 قول في حقه اه و
 يحصل الخواب عما قيل
 به صاحب فتح الصدر
 ودم الحائل اسما حقه
 والسقط ان طهر بعض
 حلقه ولد

(قوله ولا يثبت حله
 الا في ماء وعسر من نوما
 الخ) قال في البراءة قول
 اعاد ذكر السراج هذا في
 سراج الفرس وكون المراد
 به ماء كرموع قد دونه
 في البدائع وعبرها ذلك
 ما به يكون ان بعض نوما
 طعمه وار بعض علفه

النفاس هو الدم الخارج عن الدم المصدى كالحصن فاما ان ينفاسه من بعض الرحم او سرج
 النفس حتى الولد وان بدال كذا في المغرب واذا انصبغ بها الولد ولم يرد ما لا يكون بماء دم
 عند الدلمه عند ان ينفاسه احسانا لان الولد لا يعلق طاهره عن قتل دم وعند ان يوسف لا يعب
 لا به معنى بالنفاس ولم يوجد كذا في فتح الصدر وفيه نظر له في بسمه عند ان ينفاسه لما في السراج
 الواح اه سطل صوبه عند ان ينفاسه ان كان صاعه وعند ان ينفاسه يوسف لا يعب عنها ولا ينفاس صوبه
 اه قالوا لم يكن بسمه لم يطل صوبه وفتح السراج الى ابي قول في يوسف رمال القعد وقال الحسن
 حب علمها الوصر سرج الوصر ع الولد لا يعلق عن رطله وبفتح في النواصي الطاهر به قول الامام
 ما لوجوب وكذا يفتح في السراج الواح اه لا يكون بسمه الصدر السهم فكان هو المذهب وفي الغالبه
 واكثر المساج احدا يقول في حقه واراد ان ينفاس الدم الخارج عن الولد في السراج فيها
 لو ولدت من قبل سرهما بان كان سطلها سرج فاسبق وسرج الولد بها يكون صاعه سرج سائل
 لا سا وبمعنى به الدم وبصدر الامه ام ولد ولو علق طاهره ارادها وفتح لوجود السرط كذا في
 النواصي الطاهر به الا اذا سال الدم والاسفل فاما ان ينفاسه ولو ولدت في السر لانه وسرج سرج
 الدم في الرحم عن الولد كذا في المحط والدم الخارج عن سرج كبر الولد كذا في السراج عكس
 فكون بسمه وان سرج الاول لا يكون حكمها حكم النفس ولا ينفاس عنها الصلا ولو لم يصل يكون
 عاصله بها كعب صلى قالوا وفي صدره جعل الدم عظم او يحرق لها حفره ويحرقها الدم ويصل
 كبر يورثها كذا في الطاهر به وقوله في المحط عن ابي حنيفة وافي في يوسف وعبد محمد وروى في سراج
 كبر لا يكون بسمه لان عندهما النفاس لا ينفاس الا في موضع الجمل كاه (قوله ودم الحائل اسما حقه)
 لا ينفاس دم الرحم الولد فمخرج مدم دم مخرج سرج عكس الولد لا ينفاس به ولد احكم السراج يكون
 وجوده دليل على فراغ الرحم في قوله صلى الله عليه وسلم الا لا ينفاس الحائل حتى يصل ولا احسان
 حتى استوفى عهده واذا ان ما رواه من الدم في حال ولادها من سرج كبر الولد اسما حقه فتقوما
 ان يدرب في هذه الحالة ويسمى بومى ما حائل لا ينفاس فاما سراج العاد كذا في النفس (قوله)
 والسقط ان طهر بعض حلقه ولد) وهو بالنكسر والسلب لانه كذا في المساج وهو الولد الساقط
 ما به هو كاسا طه بعد ما في الاحكام فصدر المرأة به بسمه وبمعنى به الدم وبصدر الامه نام له
 اذا دعا المولى ونحس به لو كان على يد الولد ولا يثبت حلقه الا في ماء وعسر من نوما كذا

وار بعض عهده وعبارته في عهد البراءة والواساح طه في اسيرال الله مادام الجمل مصعده واعله
 ولم يعلق له عصا وهدوا لاله الله عهده وعسر من نوما وعسا ما حائل لا ينفاس ما دعى اه ولا مانع انه بعدد الله على اعصا وفتح
 في الروح اه وبتل على ما قاله ما في سراج الوهانه لان السجده عن النفس عن هشام عن محمد بن سراج اه لم يكن قوله طاهر روح وبسمه
 حقا بولده لافل من سمن السكاك اه كذا في حقه عند ان ينفاسه لا ينفاس روحه وهي حائل وان حيا به وبسبب ان بعض حلقه
 لا كنه ان معاصر وعسر فالسكاك حائل وان حيا به لافل فمصدر اه وهذا لانه روحه وهي حائل لان الخلق لا ينفاس الا في ماء
 وعسر من نوما وروى العسر الى هي كبريد الحصن لا حائل معاربه السكاك لانه من سمهاه والى بهم في ذلك ان اسبانه بعض
 الخلق لا يكون اقل من نوما معاصر ولما قال في الوافع ابوحا به لار بسمه اسيرال الله نوما كان من الروح الاول

(قوله ولو وجب عليه الاستسما بركة) لستارها ولو لم يكن ذلك مان من سوبه في هر رجل لم يأثم لا ثم وأما في سرح ان السجدة على
 الزهامة قال ما به المراد اذا وجب عليها غسل ولا يغتفر وسال رجال وسال رجل هل فعل هذا ادا لم يكن الاغتسال في
 الغمض الذي عليها اثم اذن يقال في الزاها الاغتسال في الغمض عن سرح وانه مرفوع سرحا لمحق بالشر وقد سرح محمد بن
 املق في الخواب في الجامع في سله السال لقا ماها لا يتكلموا غسل الدراعي و عن الكسب الا لا يغسل مع الكسب في ذلك سرح عليها
 والخروج في الاحكام لمحق بالمرور لو غرت عن السال الا لا يغسل في ذلك سرح عليها فكلما اذا سرح في هذا الزمان في السال
 عتب بهما السال فبني ان يجوز طلاء الاغتسال ما روي عن ابي يوسف في سرح الاصول من انها اذا سكتوا غسل الدراعي وسرح
 الزمان مع الكسب والخارج في كسبهما لا يبي لها كسبه عور بها و عرجاه كالرجل اذا كسبه عور به من عرجاه حال السال
 وان لم يكن الا لا يغسل كالرجل اذا كسبه عور به طاحه بان حاورها السال موضع المخرج كبر من قدر الدرهم بان كان له حرج
 عتق لا يغسل السال اني ما عرجاه طاحه طاحه كسبه طاحه كالرجل اذا كسبه عور به طاحه بان حاورها السال موضع المخرج
 كبر من قدر الدرهم حتى وجب عليه غسل ذلك الموضع بحوله السال ذكر في الدرر وفيه ذلك كانه ان لا يوجب كسبه ما
 (قوله والفرق ان السجدة الحكيمة الخ) لا يوجب عليه ان السجدة الحكيمة لا يضر على ما هو الصحيح كما اذا كان كذلك ولا يوجب
 الحكيمة بخلاف الحكيمة والحكم على السجدة عن صور ل الطاهر في الفرق منهم ما علم عاكر الاصول من الدرجة من
 التعارض في بيانها هناك تعارض دليل الامر الذي طاهر ولا يعدم الهوى (٢٢١) هنا كما فعل في ازالة السجدة وسر

المعور لان يعدم الهوى
 على الامر اما هو بعد
 ساوي الامر والهوى في
 نظار الدين والنوب السال
 و عاكر من كل كاخلل رماه
 الورد
 هو السوب وهو ما هنا السال
 كذلك فان الامر بالسجدة
 من اثمها اقوى سوا من
 الهوى عن كسب الدور
 ولا سوا بان المراد لسوبها
 يعطى السوب بل لا يوجب

ان حسمه انه لا يعدم الا السجدة التي هوها واحسان في البداع في السجدة الاولى غسل الجميع احسانا
 لان موضع السجدة غير معلوم وليس الغمض باولي من الغمض في مخرج السجدة ولو وجب غسل على
 وحصل ولم يغسل من سرح و حال رونه يغسل ولا يوجب غسل الاستسما بركة والفرق ان
 السجدة الحكيمة اقوى من السجدة الحكيمة بذلك عدم حوار السجدة معها وان كانت در الدرهم ولو
 وجب غسل على امر لا يغسل من الرجل وسوا كان لا يغسل من السال فكلما كان
 الرجل اه وبي ان سرح المراد وصلى لشرها سرحا عن استعمال السال فقتل الحكم الى التسم
 وسال في عاكر من كل كاخلل رماه (قوله نظار الدين والنوب السال) وهذا الاجماع وارادته السال
 المطلق وقد علمت من عاكر من كل كاخلل رماه وارادته السال فقتل الحكم الى التسم
 عليه السال عاكر من كل كاخلل رماه (قوله وعماكر من كل كاخلل رماه) فسا
 على ان اثمها سا على ان الطاهر السال معاكر من كل كاخلل رماه فسا
 ذلك المقصود من كل كاخلل رماه وتا عن اسماء السال وبي ان عاكر من كل كاخلل رماه الى السال

الهوى (قوله وان كسب لا يغتفر من السال الخ) بان سرح الوها من السجدة التي هوها
 ان يوجب سرحا من الرجل لانه يعطى الخس مع حسمه الا لا يغتفر من سرح لا يوجب سرحا من الرجل لانه يعطى الخس مع حسمه
 السجدة عاكر من كل كاخلل رماه (قوله وعماكر من كل كاخلل رماه) فسا
 من طاهر الخس ولا بد في علم الحكم فساد كراهه لم يغتفر من كل كاخلل رماه (قوله وعماكر من كل كاخلل رماه) فسا
 ما عاكر من كل كاخلل رماه (قوله وعماكر من كل كاخلل رماه) فسا
 وسال لكان الضرر الاغتسال في الخس وعلى ما ذكر فاصحان وهو السجدة من طاهر الرجل الى الرجل المراد الى الرجل لا يختلف
 الحكم من كون الرجل من الرجل حاصوا من الرجل والسال والسال فقتل الحكم الى التسم
 من رجال رما واما انرا ولا يوجب للرجل ان طار الى عرجاه والكسب والقدم اذا كانت حصره فحورها كسب الدراعي
 للسال مطلقا عاكر من كل كاخلل رماه (قوله وعماكر من كل كاخلل رماه) فسا
 كسب عند كراحتهم انما هي وان عاكر من كل كاخلل رماه (قوله وعماكر من كل كاخلل رماه) فسا
 رجال رما واما انرا ولا يوجب للرجل ان طار الى عرجاه والكسب والقدم اذا كانت حصره فحورها كسب الدراعي
 ومارسل من رجال رما واما انرا ولا يوجب للرجل ان طار الى عرجاه والكسب والقدم اذا كانت حصره فحورها كسب الدراعي
 لسوط السوب والمكان والآمة والمال كولا بركلي من عاكر من كل كاخلل رماه (قوله وعماكر من كل كاخلل رماه) فسا

(وله عندنا مني - سمعنا) اي ما في المنى (قوله ان التباين المثل لا يكون) اي الظاهر عن العلما وعما الضمير المتعارف
حكم العلما لا يرويه وله ولم عند الطائفة لا كما تصح ادلائه لا يظهر ولا سلم انه لم يسمد به من اسرار ذلك قوله ما راد ظه
على دلالة انه بعدنا وله لا بد مما جاءا كذا في الخبر (قوله وكان الماء
لغيره وعطاه به في به وبذل (٢٢٢)

(وهذا) اى الاحابه (فوله)
 (أوردناى احابهنا مظهر)
 لم يدكر حكم الاحابه هل
 يجب غسلها ام لا وى
 القسه ومرسها بالاعه
 الامامى غسل السوب
 الحصن فى الطيب فانه
 غسل الطيب لازم كل
 مر بعد عصر السوب
 وهما مر صلا العقال
 وغسل الطيب فى الاول
 ولا ماوى الساهه مر بن وى
 النالهه مر وهما مر بعد
 للرحماني قال عند الرحم
 الحسى طاهر ما اساراله
 فى الجامع انه لا يحتاج الى
 غسل الاحابه كالرسا
 والدلوى روح المسر اه
 وودكر فيها حكم غسل
 بن وى فى احابه حشر مر
 لهم الامه الحكمى حرق
 كبر جمع وغسل
 وعصر كل مر طهر
 وكذا الوكا فى حرقه
 فغسل وعصر وعن
 العلاء السحرى لا يظهر
 قال وهو منصوب قال
 مسح الاسلام علا الدس
 الحماطى عن ابي اسحق
 الحافظ انه لا يظهر ذلك
 فى الردى فى الاحابه فاما
 فى الغسل نصب الماء عليه

صلى الله عليه وسلم فقال أحد أتأصبت يوما من دم الخنثى كعب فسمع به فلعله عزم مرجه لما سمع به من صلى فيه معنى عا له فلا بد لي من خلافه لانه معتمد على قول من سمع به كما عرفت في الأصول والخبير بالعدد والظهور بخبر الرض من أطراف الأصابع وهذا عندنا في حقه واني يوسف خلافا لمحمد وسامعنا على العاصم الحكم وقد يكون مرادنا صرح الدهن والسمن والمان وما سمع بذلك لان الإدارة لا تكون بان يخرج احدا من العاصم مع المرء من ساقه او ذنبه او ارجله من فم العاصم بالعصر بخلاف الخلو وما لا يملك الذي لم يصب فيه من قبل ركدة الزنبر في هذا فاعرفوا طهار الذي اذا ما غسله الوتر ثم رده حتى زال اثره في ركدة اذا اخس اضعه من عاصمه بها حتى ذهب اثره وسب جراثيم رددت به في وجهه من اطاره حتى لو صلى بحسب صلابه وعلى قول محمد لا يصح ولا يحكم بالطهار بذلك لانه لا يخرج اثره الا بالمال المطلق ولم يحد الطاهر كفايا لانه لا خلاف فيه فعملنا لا يصر حتى لو غسل الا وبالمخصص بالتم بول ما يوجب كل وجهه وبالعاصم بالتم وبسب عاصمه البول فلا يصح ما لم يصب من صمغ السرمه في ان الطاهر بالبول لا يكون واحدا من الحق في وجه القدر ويصحبان سقوط النقص حال كون المسعمل في الخلل ضروري للظهور وليس البول طاهر بالمصاديق الوضوء في نقصه بخاصه الدم فاذا زاد البول بهذا الاضرار اذ يصح جرح المكان المصاب بالبول بخاصه بخاصه الدم بان لم يصب على الدم وبما ظهر من الاختلاف انما هي من خلف ما قد ورد عليه بالبول لا يحسب على الصمغ ويحسب على الصحيح الذي اشار في الهاهو في العاصم وكذا الحكم في الماء المسعمل يعني على ان البول بخاصه فعمل من قبل العاصم والاصح لا راعا على البول بظهوره فهو ما من من طاهر في البول العاصمه وقد صرح بكون المسعمل من بول القدر في تحريمه وفي الهاهو انما هو على رواه محمد بن ابي حنبله واما على رواه ابي يوسف فهو بخس ولا راعا في العاصم وقد قدما الكلام على في تحريم الماء المسعمل ثم اهلنا ان العاصم يعني بعض الماء واولا الملاقاة للعاصم لكن لا للضرورة سواء كان البول في احائه واورد الماء على او كان الماء فيها واورد البول بخاصه عليه عندنا وهو طاهر في الخلل بخس اذا انفصل سواء بهما ولا وهذا في الماء في بالا على ان الماء البالي فهو طاهر عندنا اذا انفصل اصلا بكان طاهرا او انفصل عن محل طاهر وعنده في حقه بخس لا في طهارته في الخلل ضروري بظهوره وبما واعا حكمه من غايط طاهر الخلل عندنا صلا ولا للضرورة في اعتبار الماء المنفصل طاهرا مع مخالطه الخس بخلاف الماء الزايع فانه محاطه ما هو محكوم من غايطه في الخلل فيكون طاهرا واما عند الساجي فاعا سقط هذا العاصم في الماء الوارد على العاصم اما في الماء الذي ورد على العاصم فلا يظهر عنده وعلى هذا فالراي في غسل البول الخس وضعه في الاحائه غير ما سمعنا عليه لارواح الماء اول ما وضع البول فيه وهو حرام من اختلافه ولما سقط ذلك العاصم عندنا من الظاهر في محمد بن طاهر البول الخس في الاحائه والعصا الخس بان يغسل كلامه ما في باب احاطات طاهرات او لا ما في احائه عما طاهر اخرج من البالي طاهرا او قال ابو يوسف بذلك في البول خاصه اما العصا التي تضمن اذا غمس في احاطات طاهرات بخس الجمع ولا يظهر محال بان يغسل في ما حاروا وبصغله لان العاصم ياتي حصول الطاهر لهما العسل في الاواني فيسقط في الساب

تطهر من الجنابة ولو حط الخريف لعصاه من غسل تطهر كما هم من الرمي الاول غسل
ثلاثين مرة من ماء او صخر مما جعل في كل مرة تطهر ان الاداء استتم ما في الاثامه فلا الا
منه من غسل لا تطهر ان في الطيب مطلقا من رمي كمال الساجي تطهر ان مطلقا

لنصرور وبني في العصور له هاهنا نسقي انه لو كان المستحسن من التوب موضعاً صغيراً لم يصح ما
عليه وانما عمله في الاثا فانه لا يظهر عندنا في يوسف اثم الضرور لفساد القلب وعلى هذا
اسئل ان اثار دن لم يكن المستحسن نفس كذا وان كبرت وان كان اسحق صارت فاسد ولم يظهر عند
اني يوسف وقال ثمان لم يكن اسحق يخرح والناظر طاهر او كذا ونحوه وان كان اسحق يخرح
الا في طاهر او صار هاهنا عمله كذا في المصير وفيه الاستعمال عباداً فسد الفهر بعد كذا في
فهر الفهر وقد ساقى عيالاً المستعمل انه لا يخرح الى فسد الفهر عند محمد علي المستحسن وقد ساقى
ان ما لا يخرح منه جلا على الصحيح لان المذنب للعقول للفسل منه وهو قليل بالنسبة الى ما لا يخرح
منه وما هو به من كذا ونحوه في الحرمان في حوار الرضوي في النسيان وكما ساقى على في شرحه
فراخ (قوله لا يخرح) اي لا يخرح الطاهر بالدهن لانه ليس غريب وما روي عن ابي يوسف انه
لو غسل اديم في التوب يدهن حتى يذهب اثاره خريف لظاهره في التوب يدهن حتى يذهب اثاره
وما حسنه حقه كذا في شرحه المصلي وكذا لما روي في الخطا في كون الاثم من لائق رواه في مصنف
وعلى صفه وهو محمول على ما اذا لم يكن فيه دسوسه وفي النجس والماء المسند ما استخرج به شرح
الصار والحرص الزعفران والاسحار والاعتراف والافلاطون وطاهره بطهروا في التوب الحسنة
عن التوب الذين جمعوا كذا قال الكرخي والحداد في وفي العيون لا ر عن الدين في قولهم جمعوا
والصحيح ما ذكرناه (قوله والخلف بالدهن) حسن في حرم والاصل بالرفع عطف على الدين اي
طاهر والخلف بالدهن اذا صابغ حاشيته طاهر وان لم يكن طاهر من حرم فلا بد من غسله لئلا يذهب
احدكم المسند فليست فان راى في ليله اذى وهو انفسه غسله ولعل فيها وفي حديثه اي حرمه
وطهروا بها التوب وحال فيه محمد والخلف به عليه وطهروا روي روجه كذا في النهاية فسد الخلف لان
التوب والنسب لا يظهران بالدهن الا في المني لان التوب يذهب حاشيته كذا في احوا العاصه فلا
يخرجه الا الغسل والدين بالنسبة ووطهروا به ومانه في الفرق لا يخرح في هذا ما روي عن محمد في المسافر
اذا صابغ حاشيته حاشيته بالدهن فسد وول على ان المسح ليعمل العاصه لا الطاهر والا فسد لا يخرح
الا انه يخرجه بها رهما لا يخرح الا في التوب لان الخلف لا يخرح في العذر وطاهر ما في النهاية ان المسح
للتبخر فسد على ان من يخرح رواسي ولم يفسد الخلف بالاسار الى ان يذهب في يوسف هاهنا
لا يصح فان عند لا غسل بين الرطب والانس وهما فسد الخلف وعلى قوله كذا المسح وفي
النهاية والعمامة والخافه وهذه الصوي في فسد العذر وهو الخمار يوم التوب ولا يخرح
الخلف في السكاني في الصوي انه يظهر لو سجد الارض تحت يديه او التماسه اه فم من المسح
بالارض لا يظهر الا بشرط دهاها بالتمسك واللا يظهر واطاق الخرم فسد ما اذا كان الخرم بها
او من غيرها بان اسفل الخلف يخرح حتى يذهب على ر او رواد فاسمعه مسحه بالارض حتى يخرح
وهو الصحيح كذا في الدين في الغسل بهما ان كل ما في بهما الخلف على ظاهر الخلف كالعذر والدين
في حرمه لا يخرح في هذا الخلف فليس يخرح واسراط الخرم قوله الكل لانه لو صابغ بول فسد لم يخرجه
حتى يذهب لان الاثر به يخرح فانه الكل على ان المطلق فسد عند ابو يوسف يخرح في
وقد ساقى الخلف واعفاه ابو يوسف لانه مفاد قوله طهروا اي من بل وعن تعلم ان الخلف
اذا سرب البول لا يخرح من المسح فطهره مصرى الى ما قبل الا ان المسح كذا في النهاية وانما يخرجه
في فسد العذر ما به لا يخرح ما به لا يخرح طهروا طهروا واعفاه ذلك سر على المسح للصرح به في الخلف
الآثار التي ذكرناه معصر اسلمه وكلاهما في حاشيته من الرضوي كذا في لار بل ما يخرح في

لا يخرح في الخلف بالدهن

ممن دى حرم والاصل

(قوله واطاق الخرم الح)

قال في التبراه حبران

قوله دى حرم وقع صفه

عن فاصي قوله والا

فسل انه اذ لم يكن كذا

كالول وهو غسل و

ما لم كذا السارح لم يرد

في ذلك اه وهو كذا

فان السارح فسد على

قال وفسل اذ سبي على

الزل او التراب فاصي

بالخلف او جعل عليه ربا

او رماذا اور لا مسحه

يظهر وهو الصحيح الخ

(قوله على ان المطلق)

وهو الذي والمذنب في

الخلف السابق (قوله وانما

فسد ابو يوسف) اي

فسد الرضوي يعني يدي

الخرم قال في المعراج والرضوي

كأنه والول اه والاصل

اهم اعفوا على القصد

بالخرم وابعد ابو حسنه

ومحمد ربا الخلف

(قوله ومعنه الخ) هذا

وارد على الدول

للكسب حال الرطوبة على ما سألته أو القوي بأشرف هذا الخب وأخالف فيه بعد إزالته الحريم
 كما خالف قبل التلب في الردق فإنه لا سرب إذا ما استعداد قوله وقد نص من الكسب الرطبة
 مقدار كثير سرب من رطوبة مقدار ما سألته من بعض الرخس أنه وقد عرف بأن السرب وإن
 كان وجودهما لكن عني عنه في أنه من الكسب حال الرطوبة لا للصرور والبولي ولا يعلم
 أن الخدب يمتطها بها باللب مع الرطوبة إذا ما بين المسجد والمزلة ليس مسافة تحق مد قطها
 ما أصاب الخضر طبا ولم يعف عن السرب الرطب لعدم الصرور والبولي إذ قد وردوا كون أحرم
 من غيرهما بل عني به على أن أو راب فصرط أحرم فظهر باللب حسب ما يمكنه ذلك لا صرور في
 الظاهر بدو به وأنه سبحانه أعلم وذكر المصنف بذلك بالارض حال رواه الاصل وهو المسح فإنه
 ذكر في الاصل إذا سجد بها بالرباط طهر وفي الخاف الصغر أنه إن حكه وأوحه به ما ليس طهر
 قال في الهابة قال سألنا لولاء كوري في الجامع الصغير كنه قول أنه إذا لم يمسحهما بالهابة لا يطهر
 لأن المسح بإثره لا يري باب الطهارة فإن محمد قال في المسافر إذا أصاب بدخانه بمسحها بالتراب فاما
 الخك فلا تله في باب الآثار فالد كوري في الخاف الصغر من أن يله إرضاها وقد نص ما سألته
 مسح المسافر بدخانه وعلم أنه قد نص في الطهارة بالمسح خاصة ما خلفه في أن وإن المسح لا حرم
 في غيرها كما قالوا وبني أن يسمى منه ما في القوي الظاهر به وغيره إذا مسح الرجل بحمته بلبان
 سوا رطبات بلبان آخر عن العسل هكذا ذكر المسح بالبولي وبه في فتح الصدر وأمر عليه
 ثم قال وقد نص ما حول محل العسل إذا لم يطح وبخاف في الإسهال السرب بأن في السب أنه وهو نصي
 من مسحه الخاف من الإسهال صرورا كالأحني والمفعول طلق وفي القوي الظاهر به
 حسب بطلانه ساق في الكرمان قد دخل في حروفه ما يحسن بعمل الحب وذلك بالنسبة إلى ما رواه
 طهر للصرور يعني من غير توقف على صغر الكرمان كما صرح به البراري في سوا قال في
 الظاهر به أن الحب يطهر بالاعسل لا ما إذا حقه في كل من يحرقه وعن القاضي الإمام صدر الإسلام
 أني أنه مرانه لا يحسح إلى السحبه وفي أراج الوهاج الحب إذا دهن بدهن يحسن ثم غسل بعد
 ذلك فإنه يظهر **(قوله)** عني بالنسبة بالربط والاعسل معطوف على قوله ما يعني يظهر البدن
 والنوب والحب إذا أصابه في حركته أن كان ماسا بصله أن كان رطبا وهو فرع بحاسه التي لا
 للساق في حرم مسلم عن عائشة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل إلى مع حرج إلى الصلابة في ذلك
 النوب وأما نظري في الاعسل فإنه جل على أنه من أنه فعله به فظاهر لأنه لو كان طاهرا
 لم يعله لأنه لا فإلما له راحه و عرف وهو على بخار وهو أمر بذلك فهو فرع عليه على
 مسله إلى غسل منه ومسا في طهارة سيما أنه أحدث قال العلي لا يظهر به لرفه والجميع
 أنه لا فرق بين مني الرجل وبين المرأة كذا في قاضي فاصححان وسبل البدن والنوب في أن كلامهما
 يظهر بالربط وهو ظاهر الرواية للبولي وعن أبي حنيفة أن البدن لا يظهر بالربط لربطه به فكذا
 في شرح الجمع لأن المالك وسأل ما إذا سجد به مدي ولا غسل إنما يظهر بالربط إذا لم يسجد مدي
 فإن سجد لا يظهر إلا بالسل وعن هذا قال سمس الأعمه سجد إلى سجدته لأن كل من عني مدي
 إلا أن يقال أنه حاول إلى مسلوب فيه فعمل بها أنه وفي فتح الصدر وهذا ظاهر في أنه إذا كان التواضع
 أنه لا يحنى عني وقد ظهر السرعة بالربط ما لم يكن يكون أعين ذلك الاعتبار للصرور بخلاف
 ما إذا لم يمسح مدي فإنه لا يظهر حمله إلا بالسل لعدم الملحي كالفصل وقيل ولو لم
 ولم يزل على رأسه كذا لم يصار إلى العف فأمي لا يحكم ببعض المدي وكذا إذا حركه لكن

وعني بالنسبة بالربط والاعسل

(قوله) بلبان حروف لم يند في أعمه ما لبان فقال راضيا لمجم الأعمه الحكمي مسح الخاتم وضع الخاتم مرة واحدة وصلى المغموم أمانا لا يحس عليه غاد ماض إلى أنزال الدم بالمر الواحد أنه **(قوله)** طوف على قوله **(قوله)** ليس طهر

(قوله فان اثنى بظاهر
بالعرك الخ) قال في الهمز
معوذ الاصل ان لا يعمل
الحسن بمعناه الا بدال
ويعلم في المدي دبر
النول اه اذ لا ضرور
في النول وقد دلل في قال
الاعلمه السبح ما عمل
الناشي وهو رحمه كما
لا يخفى وكذا قال في
السردله ولا يخفى ما فيه
على جعل على العفو
الضرور كقبيبه السكال
ولا ضرور في الرل (قوله
ولما لم يدر الخ) قال في
الهمز الظاهر عرجه على
ما وا اصاب نوما له بظانه

ويكون السبب بالنسج
والارض بالنسج ودهاب
الار لاهلا لا لاسم

فقد انما (قوله واسار الى
ان) لعمري لضعفه بمحسان
الخ) انظر ههنا مع قوله الآتي
وظاهر في السرعة المظنة
بحسب من صرعه وهي
نحوه ونصر صعه فظهر
(قوله والحسب الخراطى)
فسح الحاء المحضة والراء
للمسند بعدها الف وكسر
الطا المحضة آخره باد
مسند لسة الى الخراط
وهو حسب عرطه الخراط
فصير صفلا كالنرا
(قوله والنورنا) المحضر
للتسويح فابوس

شرح المني ودهاب عريان مبر على واس الله كرهانه لم يوجد سوى مرور على الرل عرا ولا امر
لتنال في الناطق اه وعاءه النور الاطلاق سى سوا مال واستحقى اول مسح لنا قال في بظاهر
بالمرك لا نه معلوم مسلك كالمدى ولم في المدي الا لكونه مسلكا لا لاجل الضرور واطلاق
في النوب فعمل الخ بدو الفصل فظهر كل منهما المبر وقد في عاها لسان كون النوب عسلا
احترار اعلى الخ بدناه لا يظهر بالمرك ولم امر فيما عدى والكسب لم وهو صمد كذا يخفى رسم
ما اذا كان لا وب بظانه به والها واه احدف والمصحح ان النطاه بظاهر بالمرك كالمطاف لانه من
احوا المني كذا في الهاء وه هاء عملة المني عسلا معلقة كذا في السراج الوهاج مع ما في حواه
العسلا في التبر حتمه المبر الخ بالمدحى بسبب كذا في شرح ابن اللطيف وقد صرح المني
بظاهر الخ بالمرك وكذا في الشكل ربه احدف بدكر في آخرها ان ما انه تعالى في وفي المني
وهما ار الى بعد المبر لا يصر كفايه في الفصل وفي المبر في ماني الانسان يحسن وكذا في كل
معاون اسار الى ان العسلا والمص عسلا كالمني وقد صرح بذلك في الهاء والندى وكذا في الولد اذا
لم يسئل فهو عسلا وطدا قال فاصححان في هذا قولنا دارل من المزا ولم يسئل وسقط في الما احد
سوا عسلا ولا وكذا في الوجه المني لا يصح صده اه وفي المني اصاب انوب دم عسلا فحسن منه
ظهر النوب كالمني اه وفيه نظر لنصر عجم بان بظاهر النوب المبر اعما هو في المني لا في عسلا وفي
الدهاب واما سار الحاسا اذا اصاب النوب والندى وعو هما فانيا لا رول الا الفصل سوا كات
رطبه او مائه وسوا كات مائه او طاحرم ولوا اصاب تو به جرت في عليها الملح وهي عليه في الما
معدار ما يستعمل فيها لم يحكم بظانه به حتى يصفه ولوا اصابه عسلا فحصى عليه من لك معدار ما يحسن
لنصر لا يحكم بحاسه اه (قوله ويحوي السبب بالنسج) اى بظاهر كل جسم فعمل لاسم بالنسج
جد بدا كان او غير شرح الخ بدنا كان عليه صفا او عسلا فانه لا يظهر الا بالفصل وشرح النوب
الفصل لوجود الماس ودخل الظاهر اذا كان عليه نحاسه فحسها وكذا في الزاحه الى بدنه الخ صرا
اعلى المدهوبه والخسب الخراطى والنور بالصب كان في المبر وواد في السراج الوهاج العظم
والآسوس وصفا الذهب والفضه اذ لم يكن مسفوسه واما ا كني بالنسج لان المحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم كانوا يعملون الصك لرسولهم مع محو ما وعمالو بها ولا نه لانداده
النحاسه وما على ظاهر رول بالنسج اطله فعمل الرطب والناس المبر والنول ودكر في الاصل
ان الاول والندى لا يظهر الا بالفصل والمبر الرطبه كذلك والناسه بظاهر الحسب عسلا فاحمد
والنصب كانه احدا ما ذكره الكسري لم يدكر خلاف مجتد وهو الخمار لسوى لافهما من فصل
الصحابه كذا في العناء وفيما فاذ بالنصب بظانه به بالنسج كسطار وقد اختلف فعمل بظانه به
فصل بل والله سر قول المبر في حيث قال كني سحجها لم بل بظاهر راساني ما ان المصحح
فيه وفي نظائر وقابده في الوطع الطح او الاعم بالسكن للمسوحه والنحاسه فاعمل كذا على
الاول دون الثاني ولا يخفى ان الملح انما يكون بظانه به رول الار ككسبه فاصححان في
هذا وه ولا فرق بين ان عسلا برب او عسلا او صوف النسا او عسلا كذا في الصاوي نسا والماس
مما فاه النسي (قوله والارض بالنسج ودهاب الار لاهلا لا لاسم) اى بظانه الارض بالنسج
بالخفاف اذا نجسها بالنحاسه فمحور الصفا عليها ولا تكون بالنسج مالا راسه ويجد في الحسب
ركا الارض نسا اى بظانه بها واما في غير النسج مالا لان الصفا على فصل الحسب بظانه بها واما
والنسج علم والوصف من سبب الخفاف مرعا اخذها اعلى الظاهر في الآس على ما علم من

الحكم في جميع الافراد ما
وكذا المراد بالمخصص
المتعدد اي ما لا يمكن
الاحتراز عنه عند السامع
وا كبر من قدر الزهر
عندما يكون موزلا
معارضة خبر الواحد
والاحتراز ان الظاهر شرط
بالاجماع وقوله وعلى الثاني
جمله ان يوسف والسامع
قد اعم لكن مع استظهارهما
الظاهر " فممكن
وطعنا فلا يعارض خبر
الواحد اه (قوله والخفي
بعملة الارض) قال في
الناوحيات ربه اذا
كان الخفي في الارض فاما
اذا كان على وجه الارض
لا يظهر اه وفيه المصلحة
الخفي اذا نصب وحف
ودهر ارضا لا يظهر ارضا
الا اذا كان مباحا في
الارض اه (قوله مرقها
حتى تدب طهرت)
قال في النحر بعد ذلك
وعن الحسن بن ابي مطيع
قال لو ان ارضا اصابت
بجحاشه فصب عليها الماء
فجرى عليها الى ان احب
فدر دراع من الارض
ظهرت الارض والماء
ظاهر ويكون ذلك بعملة
الماء الجاري وفي المسقي
أرض اصابت بالزهر
ثم اصابت بالمطر عاليا وود
جرى ماو عليها فذلك

رواه واذا لم تكن طهرا لا نسلم به وهذا اولى بما ذكر السارحون في الفرق بان طهارة المكان
بمن يدله النص التي حص منها حاله غير الصلا والنجاسة العقلية والعام المخصوص في الخرج المحور
كثيرا في احد فخر محصه بالمرحلات قوله تعالى فسموا فانه في الخرج المرحمة اي لم يدخله
مخصص فان المص في الكافي قال بعد وفيه اسكال لان النص لا عموم له في الاحوال لانها غير
داخله بحال النص وانما من ضرور والا حصص بسدعي سبق للعمم ولان النص يحتمل
الظاهر والمبني وعلى الثاني قوله ان يوسف والسامع ولا يجوز ان يكونا من ادان لان المسئلة لا عموم
له فكون وولا وهو من الخرج المحور كالعالم المخصوص فبذلك الارض احده اراض النوب والخبر
والا من وعبر ذلك فاما لا يظهر بالحفاف مطلقا وساركة الارض في حكمها كل ما كان باسائها
كالحيطان والاسجار والكلاب وما من وعبر مادام ما عليها فظهر بالحفاف وهو المباح كذا في
الخلاصة فان قطع الحب والصب واصابه عتاشه فانه لا يظهر الا بالعسل ويدخل في النص ما لم
يصم الحيا المصح والمعاد للمهمة الب في النص وللرأيه هذا السر التي يكون على السطوح
في النص كذا في شرح الوفاة وكذا الحص بالحكم كافي الخارصة حكمه حكم الارض بخلاف الذين
الموضوع على الارض واما الخريف كرا الحسد انه لا يظهر بالحفاف وقال الصبري ان كان الخرف
امس فلا بد في العسل وان كان سرب النجاسة كحجر الزايفه وكالارض والخفي بعملة الارض
واما الذين والآخرون كما وصو على سفلان ونحو لان فاما لا يظهر ان بالحفاف لانها لسان ارض
وان كان الذي يمر وساخف فبما ان يطلع طهر بعملة الحيطان وفي النهاية ان كانت الآخر مقروسة في
الارض حكمها حكم الارض وان كانت موصو به عمل ونحو فان كانت النجاسة على الجانب الذي
في الارض حارب الصلا عليها وان كانت النجاسة على الجانب الذي فام عليه انصلي لاخر صلا كذا
في السراج الوهاج وادفع الآخر عن المرس هل وديعافه واما كذا في الترازه وساني فان
الصحيح في نظار واطلق في النص ولم يفسد بالنسب كقوله القنوري لان القنود منس على
العاد والافاقر في الحديث ان الشمس والارض والارض والارض فاما لا يظهر لان النجاسة لو كانت
لا يظهر الا بالعسل فان كانت حو بسرب الماء كانت عليها فانه نصب عليها الماء حتى يعلو على
طهها ما ظهرت ولا يوجب في ذلك وعن ابي يوسف نصب محس لو كانت النجاسة في الثوب
طهر واستحسن هذا صاحب النحر وان كانت عليه ان كانت منس حفر في اسفلها حفر
وصب عليها الماء فاذا اجمع في لب الخفر ككسها اعني الخفر التي فيها العتاشه وان كانت عليه
مسبوه فلا يمكن العسل ليعر ليعمل اعلا في اسفله واسفله في اعلا وان كانت ارض محصمة
قال في الوافعات نصب عليها الماء ثم يتركها ويذهب اخره او صوفه ثم ما فظهر حمل ذلك بعملة
عسل النوب في الاحاقه وانسب بعملة العصر فان لم يفعل ذلك ولكن صب عليها الماء كبراحي
والاحتراز ولم نوجد طالون ولا ربح مرقها حتى يصب طهرت كذا في السراج الوهاج
والخلاصة والمخط وقد ذهبا الارض التي هو الظلم واليون والريح لانها لو حفر وذهب ارضاها وبه
وكان اذ اوصع اصف ثم الزايع لم يحز الصلا على مكافا كذا في السراج الوهاج وفي الصاوي اذا
احترق الارض بالزهر فبذلك التراب مثل محو السم وفصل لا يجوز والاصح الخوارم اعلم ان
ما حكم طهارته بظهر غير الماء اب اذا اصابها هل وديعافه كرا السراج الزلبي ان فيها واما
وان اظهرها ان النجاسة تعود ما على ان النجاسة فبذلك ولم ير وحكي حسن مسائل التي اذا
فرك والخف اذ ادلك والارض اذا حفر مع ذهبا الارض وحللت النجاسة اذ ادبغ دبا حكما بالنحر

(قوله لا ينع) هل في المصنف فيه شيء لكن في المتن وسره انه في ما تقول الثاني نوسخ (قوله وسره الخ) أي المصنف (قوله) واستهوان الكراهه بحر مع الخ (٢٢٨) اقول ان كان مراد الكراهه في قدر الدرهم، وسيل ولكن لماذا ذكر

من السهل بل لا ينفك لما كما هو الاصل حسب مصرف الى البحر عنه وان كان مراد الكراهه معناه اي وان كان اقل من سبعة اطنان الى اثنى بل الكراهه فيه برهانه لوله فلا فصل ارباعه لانه معني ان عدم ادراكه وسيل ولا فصله في المكرر بحر عما واداهل في البرهانه سلم في الدرهم لافادونه بفار السراج

وعني قدر الدرهم كمرص الكعبه عن معناه كائمه والبول والجرحو السراج وبول ما يوكل لجه والوزن الحظي

حين لا كفاير الخلاصه وفي مرجع الماده اذا كان اقل من قدر الدرهم يستحب عليها وان كان قدر الدرهم يحسب ان راد سريه اه ودكر بعض الفصل عن ابن امير حاج وفي اختصاره غيرها اذا صرح في الصلح فرائي بوجه عاصه اقل من قدر الدرهم ان كان معدا وعلم انه لو قطع الصلح وعمل المعاصه بذكر امامه في الصلح او بذكر جناه

ما تروى في اثاره والمخاروكه واولح الكفاير المعصوم عن حمل الظاهر اه وفي الظاهر به اذا صلا في الحرم صارت الجرحه طهر وهو واضح وصحاح واحد في مع انفسه واستهوان الظاهر بالاستيعاد ولا يدرمه منهما فانه لا يجرى وضع اليد من راس السراج وطهر لسوء اداس عما حسن لا ماضيا بحر فيه كذا في المني وكذا اطلق الحسن اذ جعل منه الكبر والقدور وسهل في النار يكون طاهرا كذا في اسراج الوهاج والنامن البصاع وقدمي والبصاع الذي كفاير حسان في طاهر حسان بالبصاع طاهر الذي كفايرنا والعنبر الذي في اثار كفايرنا طاهر منها ان الظاهر ان عسر كذا في المني في الدرهم صلا الحظي (قوله) وسيل قدر الدرهم كمرص الكعبه عن معناه معناه كائمه والبول والجرحو السراج وبول ما يوكل لجه والوزن الحظي لان ما لا احد الطرف كوقع الثمن خصوص من من نص اسطرنا عا فاصح من اصغر الدرهم من الاسد حسانا بحر لان حيله قدره ولم يكن اعظم طاهر احيى لو دخل في قدره ما عساه او بدلالة الاجماع عليه والمصنف وبه الامانه فلو كان هذا حسانا قدر درهم فانه من صارا كمرصه لا ينع في احسان الممرعاني وحياء وبحار سريه المع والوصل في صل اساعه حارب وقد لانه احد اذ كبرون كذا في السراج الوهاج ولا ينعير والدله ان في نوسه اذ اذ كان النوب واحدا لان المعاصه حديد واحد في طهارة ولا ينعير مسددا في حلال ما اذا كان لاطا من لم يندد حاصم وعن هذا افرع المنع لوصلي ح درهم مسدس الوحيين لوجود الفاصل بين وجهه ووجهه حواير سكه ولا ينعير على احد الوحيين فيه فلم يكن المعاصه معه فمهما ما اعاصر المناع ما قاله فلو حاس الصي المسدس النوب والسدس في حجر الصلي وهو سدس سلك والجمام المسدس على راسه حارب صاره لانه الذي سدس فله لم يكن حامل المعاصه بخلاف ما لو جمل من لا ينعير حسب اصغر مصافه ولا يجوز كذا في فتح القدر ولو جمل مسان كان كفايرا لاصح بل ما وان كان مسان لم يعمل فكذلك وان عمل فان اسهل محب والا فلا ومراد من القوي سكر الصلح بدونه لانه لا ينعير الكراهه في السراج الوهاج عر ان كان المعاصه قدر الدرهم سكر الصلح معها اجام وان كان اقل وقد دخل في الصلح نظران كل في الوفاء فلا فصل ارباعه واستفاد الصلح وان كان وبه الجناحه فان كان عددا لم ينعير جماعة اخرى في موضع آخر فكذلك انما يكون مودنا الصلح الحار ينعير وان كان في آخر الوفاء ولا ينعير الجماعة في موضع آخر معني على صلاه ولا نعلمها اه والظاهر ان الكراهه بحر عنه تنحو درهم من الصلح لاجلها ولا يرفض لاجل المكرر بها وسوي في فتح القدر من الدرهم وما دونه في الكراهه وروى الصلح وكذا في الهان والمطوي في الخلاصه ما نصفي الفرق بينهما فانه قال قدر الدرهم لا ينعير ويكون مسان وان كان اقل فلا فصل ان يعملها ولا يكون مسان اه وأراد ان الدرهم المفعول الذي وروى عسرون فراطا عن سمن الامانه نصري كل ريمان درهمه والاول وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج واداه بوله كمرص الكعبه المعصوم لسدس الدرهم من حب المساحه وهو قدر عرص الكعبه وصححه في الهداهه وغيرها وقيل من حب الزور والمصفي كفايره وروى الهداوي بينهما ان رواه المساحه في الرض كفاير ورواه الزور في المعين واحار هذا ابو بكر في المناع وفي السراج وهو المخار عن سمن ما رواه الزور وصححه السراج الى ما في صاحب المعني وافر

اخرى في موضع آخر فانه ينعير الصلح بغير النوب لانه لو قطع لا كمال وان كان في آخر الوفاء ولا ينعير جماعة عليه اخرى فله اه وعرفنا ان هذا القطع على ل الاستحسان لا على سبل الاعتدال وبه ظاهر ما في قوله ولا يرفض لاجل المكرر به فاندرو (قوله والمصنف في كفاير) كذا في بعض النسخ في بعضها وجود عنه قوله وصححه السراج الى ما في

(و له رأيا مدام السهد وهو
 اسد عليه مع قيام السهد
 بخلاف ما لو انفسل السهد
 عنه فانه يكون حساسي
 فواجب بوب انسان كبر
 في قدر التزهم في غير
 ماله لا لعدم الضرور
 حديد في اسطة اعشار
 عاصد ذكر رضى الله
 في الخطم قال في اسما
 المسئلة الى بعدها قال
 السهد الضعف عير الله
 تعالى واعلم ان النظر الى
 ما فيه من عن الخط في
 العلل خوارصا حامل
 السهد التلطف بدمائه
 ازاد على قدر الدرهم
 فسد حوارصا حال
 السهد المسلول الذي
 ليس بسهد وقد اسماه
 بحاسه غلط ويدعى
 قدر الدرهم لان الظاهر
 ان الحاسه المذكور به
 لا مع حوارصا عليه
 وحديد فوضع المسئلة في
 السهد اعني رطبه رماي
 الخلاصه من مسئلة الرضع
 المذكور بعد عدم حوار
 صه حامل المسلول
 المذكور وهو اوجه
 وحديد فوضع في السهد
 ستر اعني وشحاح الى
 تعامل ستر العلل المذكور
 لها الى آخر ما قال في الخلقه
 وراحمه (وقوله في
 الظاهر به بوب الخفافين
 ليس بغير الضرور الخ)

ما من سراج لان دم السهد مادا عليه يحكم طاهر به الضرور حوار
 مدام عليه هذا اي حه كان يحس كذا في الظاهر به حتى لو حله لم يلحقه به في
 رأيا في كل بول سوا كان بول آدمي وغير البول الخافين فانه طاهر كساقى والبول
 مادي قل لجه فانه يصح جمعه واطلقه فعمل بول الصغار الذي لم ينظم وسمل بول الطير والعار وهو
 اسد في الزاير به بول الطير والعار اذا اصاب البول لا يفسد بول ان راد على قدر الدرهم وقد
 وهو الظاهر اه وفي الخلاصه ادب الطير في الاما او على البول بعض وكذا بول الطير وفي الغيب
 ان وجه بعض الاما دون البول اه وهو حسن لعاد عمدة الاواني كذا في وجه العبد روى في الخطم
 وحر الطير وبولها حس لانه يسد الى بني وسادوا لاحه ارضه يمكن في الماء وغير يمكن في الطعام
 والسبا فصار معوقا بها اه وهو عند المراد هو في حصر بعض الاما اي اما الماء لا يطلى
 الا في ساوي فاصحان بول الطير والعار وحرهما حس في طهر الزوايا وبسبب الماء والبول
 وبول الخفافين وحر وهذا سدد من الاحراز اه وهذا كله طاهر ان مراد صاحب النص
 فعل ادعاه بقوله مال السجور في السرح كله لان بوله حس باق الزوايا وكذا الزوايا والبول
 اسد اصاب الزوايا الظاهر لا لعل الخوف والخلط كالعط في الظاهر به بوب الخفافين ليس
 بعض للضرور وكذا بول الطير لانه لا يمكن الضرور اه وهو صريح في بني الغاء فعمل آخر
 وبول الطير يحس ادعى قول سادوه بالاصا صر كل في كونه وحر اه من سكه ما يحكم بفسه
 لانه يورى في حود والحر فالتكر ما تحركه الله من خوفه الى حه كما انما والسرور في الزايل
 واسار البول الى ان كل ما تحرك في بدن الانسان مما يوجب حوجه الوضوء والغسل فهو معلق
 كما انط والزل والمالي والملي والودي المص والصد يدواني ادما لا الغم اماماده فظاهر على الصحيح
 وقد بالجر لان بعه الا من به المحر كاطلا والسكر وتقع الرطب فها نرب زوايا في رايه الله
 وفي اخرى عصفه في حري طاهر ذكرها في الدافع خلاف الجر فانه معلق باق الزوايا لان سورها
 قطعها وحره غير الجر ليس فقط ويسمى رجع المعلق للاصل المسمى كالتسقي فاحرق في الجر
 وغيرها وكون اخرمه فبه ليست قطعة لا يوجب العصف لان دليل المعلق لا يسطر ان يكون قطعة
 واما قول صاحب الطهارة ذكر الحاسا المعلقة لانه لا يبدل طوع به فعمل في العبد
 مما يطرع بوجوب العمل به فالعمل بالفتي رجع قطعا في الفروج وان كان حس وجوب مسسا
 طسا والاولى ان يبدل الاجماع اه وفي العاصه المراد دليل القطعي ان يكون سائما في الاسباب
 الموحدة للعصف في عارض الصبي ونحوه الاحاد والضرور ان المحم اه واسار بحر لبحاح
 الى حر كل طير لا يدرى في احوال كالباحح والنط لوجود معنى العاصه فبه وهو كونه مسدد العير
 الى بني وسادوا حه فاسد العبد وفي الاورع في حصفه رواه ان يورى ان يورى عنه انه ليس
 بعض روى الحسن عنه انه يحس كذا في الدافع في البراريه وحر الخط اذا كان بعض من الثاني
 ولا يظهر كالباحح وان كان طير ولا يحس من الثاني فكالمسعود به لان ستر الطور والي يدرى
 في احوال بولها حس في كل كالجلم والعصور فسد في محب الآثانه طاهر وما لا يكل لجه كالصفر
 والباري والحد فسد كونه محب فبه خلاف بيه ان سا الله تعالى وصرح بول ما لا يكل لجه
 مع كونه داخلا في عموم البول لا سوره ان المراد بالبول الادبي ولا حاد في حاصه واما الخافين
 في بول ما و كل لجه كساقى اسار ما روي واخطى الى حاصه ستر كل حيوان ع الطيور والزوايا للبحار
 والعرض واخطى للضرور والزال والعاطف لا دمي ولا خلاف في معلق عا في الادبي وعوا لك
 ورجع السباع واحلفوا واما عدا فسد سلطه لقوله عليه السلام في الزره اها ركن اي يحس في

(قوله فان كان صناع الخ) قال ابن سراج رادى بحار الوابل وان كل مصانم مصطرعه نوكل اما اه (قوله حلك الآدمي
اداره بى لما القائل الخ) قال ابن سراج وان كان دونه لاحد صرح به بعد واحد ن اعلم المساج ومهم ن عربيه ان كان
كثيرا احسد وان كان قليلا مسد وادان الكسرا كل مقدار الطغر وان القليل مادونه بى محط السج ومضى الذى نعلنا
لعدا لما بالكثير لان هادى من حله لم الآدمي وبنها من الخى فكون (٢٣١) محسا الان فى القليل ندر الاحرار عه

فلم بعد لما لاحل
الضرر وقه فصل حدا
قال محمد عصب المسه
وحلها اذ انس موقع
لما لا بعد لان بالنس
والسبعه الزطو به الصه
اه وهى على فى المنقط
ن عربى والاحد فعلى
هذا بنسبى مسد حلك
الآدمي الكسر فى هـ
المسبه كونه رطام لم يحى
ان وساد لما به بعد ذلك
عند كونه قليلا اه من
كلام ابن سراج (قوله
وسن السك والعلب
ظاهر) قال الجبرالى
نامله مع قولهم ما نى ن
الحى ولوسا فان مصفاه
محاسنه سن السك
والعلب هذا وفى القول
نظاره ومحاسنه الآدمي
نعدوا قول فى محاسنه السن
اسكال هو انه لا محال ان
يكون عظما او عسما
وكلاهما ظاهر اما العظم
لا حصى عسما واما
العصب فعلى المشهور من
الدهس وحكى فى العذر
عدم الخرف وه وان نظر

ارض وعدهما حه فان ما الكارى طارها واعوم النوى لامد الطرق بخلاف قول الجبر
وعر لما لا نوكل لجه لان الارض مسفه حى رجع عند آس الى انه لا عزم الزوب وان حلى لمدخل
الزى مع الخلفه وراى ابوى اس ن امسلا الطرق والخاص بها وهان المساج على قوله هـ الخ
بحارى لان حى الناس النوب هو واحد وه مدلك بروى رجو وه الخف حى اذا اصاد عذر
نظر بالنسك وفى الزوب لا عزم الى ذلك بعد ولان حسه ان ما وحل لعل الص لا الخلف
والنوى فى العال وقد طارها حى طهر بالنسك فاما ما مر راد على ذلك كون نصر وحس
وما قبل ان النوى لا برى ومع الص عد كولا لانسان فموسى ل نصر اذ ان عصب الناس الباقى
للمخرج وهو نلس معارضه الص لا الى كذا فى فح العذر وفى الظاهر به ذاك مر الذى نوحى فى نى الى
والسا نعلل ونوكل بخلاف ما نوحى حى النمر لا لا صلاه وه حى وحى فى صلاه النمر العار
فان كان صناعا برى اخر ونوكل لخر لا به ظاهر من قال حى العار اذ وقع فى اما النهر او لما لا بعد
وكذلك لو وقع فى المنقط اه وقد عدهم انه مسد وهما صلا العار اذ وقع فى الخلف عند الخلف ورمى
فد الص لا نلس حى وفى البرار به مسمى فى لاطى او صانه لا عزم الى الحى عسده ولو صلى به حار ما لم
سنى ارا الحياه والاحسان فى الص لا لى هى وحده وه وهما حى روه راو ما نالى فى الوصف
واول بيله الآخر لاسانه وقد افنا حلى المصلى اى السجاد اولى ن ركعى رما مادل من نطا اصاب
رحله الارواب حارب انصار معنم حى اه وهو رجع لوطمان اذ رواب كمالا حى وقد نعلوا
فى كسب العمارى والسر وجر وهما وصوا على الحياه ولم نصر حوا لاله والضعف والظاهر
اهما علفا واما لمراد عند اظرفهم ودخل فيها من الظاهر ان معانى الذ كرهها لاسا والنسبه
وسما فى العساوى الظاهر به حله الحى حى ون كات نوحه لان سله لا نعلل لانه عه خلاف
فصها فانه ظاهر ولندوه السافط من السنان عسبه بخلاف السافط من اللحم فانه اظاهر الجار
اذ اسر من العسر لا يجوز سر به الرغ اذ اسر من العسره واصاب النوب للملزل شخص ان وحدث
رائع الحياه وه واما صلا النوب ن عمار الحاسب قبل شخص النوب بها وقيل لا نه حى
يسو الصبح ولو اصاب النوب ما سالى ن الكسف فالاحسان سله ولا عزم ان كى كروانه
ايه حى حلك آدمي اذ وقع فى لما القليل هـ اذ احكاه وتر الطغر والنمر لو وقع مسد
لا بعد الكساف المسك قبل العسل وبعد وكذلك الالب وعظم الآدمي حى وعن اى يوسف
اه طاهر والاذن المنقوع والنس للفرقة طاهر بان حى صاحبها وان كاتأ كى من قدر الدرهم
وهذا قول ابن يوسف وقال محمد فى الاسمان السافط انها عسبه وان كاتأ كى من قدر الدرهم
وفى حان قوله الاذن حى وه ما حده وقال محمد فى صلا الارض وقف فى لما القليل هـ اذ
طحت فى الحما لا نوكل وعن اى يوسف ان سـ طاهر حى حى اذ انها حارب الصلاه وان
انلس من سـ لا يجوز وقال بنهم مارق وان لم يحصر فى سن السك والعلب طاهر وحله السك

فه صاحب العسر والذى بنى ان سجد احكاما لم ذلك اه اقول اسكاله عبر واورد ما عه قوله والذى الخ موايد لعل على طاهر
الروانه والنمر فنه معانى عطر طاهر الروانه قال اللا ما حلى فى سرجه الكسره واما الآدمي فان كان سن به حى حرك السد معه وان راد
على قدر الدرهم عسما فى يوسف وقال محمد لا يجوز اذ اراد على قدر الدرهم وان كان سن عر وراد على قدر الدرهم لا يجوز ما لا يعانى
لكن هذا كله على القول بمحاسبه السن على قدر ايه طرف عصب وفى محاسبه العصب واما ان فانه فى الكسافه فان مزار على طاهر

الذهب وهو المحجج لا خلاف في السن من علمنا انه طاهر واختلف في ابي يوسف رحمه الله على الرواية التي ما بان علم الامساك
 نحن اه وسهل الكافي اه فمدد دفع الاسكال ما منى على احدى الروايتين في الذهب (قوله والخمار به مسح) سائق
 عن ما آل الصاري ان الصوى على خلافه (قوله وليس مسح استحسانا) فان الصلاة الخليلي والظاهر ان وجه الاستحسان فيه
 الضرر لعدم التحرز او عدم ادلائص ولا اذاع في ذلك ووجه الاستحسان مسح في عهد الثلاثة وعلى هذا فلا يستعظم
 المسحاه فانها محسنة بخلاف ما ارجحها الامعاء الضرر في الاما من وهما له ارض وبه علم ان الذي يستعظم في رددي الخمر
 الاصح انه لا يصح مسح فالي مريحا كذا في الخلاصة وكسر ذكره غير اساس الى خلاف وكان وجه لعلم على ما سبق من
 الزطوبه بعد العصر في المراتب المحسنة لا يعطى بعد العصر لكن ردان فاسما على الدوا السابعة بعد العصر في المراتب الاولى
 لوجود المسحاه كما في النوب (٢٣٢) الذي سرحه الزطوبه كافي الذي عصر اوله وبخامس النوب

محس وسعر طاهر هو الخمار وما قم المسح مسح بخلاف ما قم السام فانه طاهر اه وفي الخلاصة
 ولو استحي بالما ولم يحس في المسح حتى ما احسب المسح فيه وعلمه المسح على اياه لا يصح
 والخمار به مسح وكذا لو لم مسح ولكن اصل السراويل والعرق او بالما قم في عاري فاصحان
 ما المطايع محس وبما وليس مسح استحسانا وصوره اذا احرش العدي في لب فاصحان
 طاني بوب انسان لا بعد استحسانا ما لم يطهره والمسحاه فيه وكذا الاصطبل اذا كان حارا
 وعلى كونه طاني او من البالوة اذا كان غليظا في وماطر منه وكذا الحمام اذا روي فيه العاصات
 فمرق حطاطها وكوم او ماطر وكذا لو كان في الاصطبل كور معان فيه ما فمرق في اسفل الكور
 في الصان يكون محسا لان السله في اسفل الكور صار محسا به حار الاصطبل وفي الاستحسان
 لا يصح لان الكور طاهر والما الذي فيه طاهر فترسح منه يكون طاهرا اذا صلى ومنه فتر
 اوفر اوجه يجوز صلاه وقدا ما وكذا في ما عور التوضو سور وان كان في كونه
 اوسر وكذا لا عور صلاه لان سور محس بوب احصاه عصره وهي على ذلك امام حارب الصلاه
 فيه عند علمنا لانه لا يصح حرق في الرب والمسك حلال على كل حال ار كل في الطعام وعمل
 في الادويه ولا فعل ان المسك لم لها وان كان دما وعده برب فصر طاهرا كذا في العذر
 الرب الطاهر اذا حصل طيبا لما المحس او على العكس الصحيح ان الطيب محس اهماما كان
 محسا واذا سقط النوب الطاهر الناس على ارض محس منه فطهره الى في او لم يكن لم يصر
 وطا ولا يحال لعصر سئل في معطر لكن وضع السند يعرف من سائر المواضع الصحيح
 اياه لا يصح مسح وكذا لو لم مسح في محس في نوب طاهر والمحس رطب متسل وظهر بوبه في
 النوب الطاهر لكن لم يصر محال لعصر سئل في معطر لا يصح مسح اه وفي الزاوية العري
 على ان العصر لا طاهر اهماما كان في سله الرب الطاهر اذا حصل طيبا لما المحس او عكسه

اذا كان ماسه فربا
 بالعلل والعصر ما فسا
 الى حشد النباهه وهي
 الزطوبه الباهه بعد عصر
 الداهه نفي ما احسب
 وادالم يكن ياد فاستاب
 ما بوب كماني من سا
 هذا ب الباهه مثل تلك
 النباهه في عدم العطر
 بالعصر يعني عنها كما في
 هناك بخلاف ما عده
 عصر الاولى والباهه فانه
 ليس منهاه فالخصل فاس
 اسدا المحاسه فيها هو
 طاهر على اهماما فاما
 كان محسا فاسما مثل وادا
 فهم هذا محس ان لم
 ان وضع المسك له اعما هو
 في النوب المسؤل بالما

بخلاف المسؤل نعم المسحاه كالنوب ويحوي لان الدوا حشد من المسحاه
 وان لم يعطر بالعصر كالعصر النوب المسؤل بالنوب ويحوي حتى اطفح المعطر منه فانه لا يظهر وكذا بعد العصر في المراتب الاولى والباهه
 وكذا يبنى ان بعد المسك له اصاعا دالم يظهر في وب الطاهر الرب المسحاه ن لون او ربح حتى لو كان المسؤل ما يوايون اوبه كفا
 ربح فظهر ذلك في الطاهر محسا يكون محسا كالموعيل ذلك المحس ولم رلار ولم صلح حشد المسك له حب لا يحكم بظهوره في كذا
 هذا الخاف لمداه بالنباهه على ما عدها وقال السح كالمال من الحمام لا يحس اياه فحصل سئل او وب وعصر سرح روي
 صغار ليس طاني السلان لتصل بعضها بعض فمطر ل مرق مواضع بعضها م ربح اذا حل النوب وبعد سله الحكم بظهور
 النوب مع ربح ودمه الخافه في الما طه عدم المسحاه بعدم مسح في بعد العصر لكن عور بدو لاندعم المعطر اه وقد فعل
 هذا الفرع المصنف في مسائل سبي آخر الكتاب وفي الوافه والباهه والدرر ومن اللذي ومن السور والسراج الوهاج والذابه
 وكلهم اطلقوا عن ذكر اختلاف

تمسك بالمال المهملة وسكون الحاء المعجمة والصاد المهملة قبل حو معرب قبل عري وهو عند العرب المدح والتمجيد وهو
والج معارض كان المصاح اه (قوله لكن) رجع الاول الخ) قال في النهر وكلام المصنف يعطى اعشار ربع جمع النوب قال في الميسر وهو
الاصح قال ما في الكتاب اولى الامر ولا ينافي ان ربع المصاب ليس كثيرا فصلا عن ان يكون فاحشا واصعب ووجه هذا القول ان ربع مخرج عليه
وبقي القدر اقل وهو في القدر ما مضى النوب الخ) قال في النهر اقول بغير ان اضافة تصدح من اجل الاختلاف وذلك ان اعشار
ربع الجمع محله ما اذا كان ذميا لما اذا لم يكن على الا نوب يجوز فيه الصلا اعبر به ما عاها ومعنى القول الثاني انه لو كان عليه نوب
كان في محسب منه اقل من الربع اذ انما لواء برادى نوب يجوز فيه الصلا بلغ به ما مع اه اقول وهو المسافر في بادي الطريق
اه ان المصنف حسد كذالك على صور التمسك والاسناد الى على الاطراف وعبارته هكذا وتظهر ان الاول يعنى اعشار الربع احسن
لا اعشار الربع كثيرا كالكلى في مسئلة النوب بحسب الادلة وانكشف ان ربع العصوص النور بخلاف مادونه وما عبر ان ذلك النوب
الذى هو عليه ان كان ساملا اعبر به (٢٣٤) وان كان ادنى ما يجوز فيه الصلا اعبر به لانه الكثير بالنسبة الى النوب

المصاب اه وحاصل كلام النهر ان مراد المحقق التمسك على ان محل الخلاف هو ما اذا كان لا سلا لسائل لا لادنى بل هو محل وفاء ولا يخفى بعد تعدد السائل في كلام الخ والظاهر ما افاده في البحر وقد سبقه الله ان سلامة الحل في فعال ورجى المسح كمال الدين في العلم بين هذا وبين القول الاول بان السويان كان ساملا ليدن اعبر به وان كان ادنى ما يجوز فيه الصلا اعبر به لانه الكثير بالنسبة الى النوب المصاب اي لان ربع النوب السائل كثير بالنسبة اليه وراجع ادنى ما يجوز فيه الصلا كبر بالنسبة

والخمس المصاح او اوحاح في الحما في وعلة القوي وقيل ربع جمع النوب والدين ويصح صاحب الميسر وقيل ربع ادنى نوب يجوز فيه الصلا كالمعبر وهو رواية عن ابي حنيفة قال سارح القديري الامام العنقادي الاظم وهذا اصح ما روي عنه اه لكنه فاصرح على النوب ولم يقدح حكم الدين فقد احتج المصنف بما روي لكن رجع الاول بان القوي عليه وفيه القدر ما مضى اي وفيه النوب الاخر من بان يكون المراد اعشار ربع جمع النوب الساكن لجمع بعد الذي هو عليه وان كان الذي هو عليه ادنى ما يجوز فيه الصلا اعبر به لانه الكثير بالنسبة الى المصاب اه وهو حسن جدا ولم يسئل القول الاول اصلا وسئل المصنف لجمع ملاءه الاول سؤل ما نوب كل له وهو مخفف عندهما طاهر عند محمد بن عبد الله بن يوسف قال ياتيه مع اختلاف العلماء على اصله وانو حنيفة قال به ايضا لمعارض النص ومما حذت العرس وحديث اسير هو النوب وفي السكاني فان قيل معارض النص كيف يحصى وحديث العرس منسوخ عند لاناه قال ذلك رايا لم يقطع به فسكون صور المعارض فانه اه وهو احسن مما احاب به في البهانه فان صاحب العنقادي قد رد ابا عبد الله في قول العرس وهو داخل فيه اه لكن لما كان في كل له اختلاف صرح به لانه هوهم داخل في قول ما لا نوب كل له عند الامام فسكون معطلا وليس كذلك فانه مخفف عندهما طاهر عند محمد بن كقول ما نوب كل له واما كره الامام له ما تقرر بها وتقرر عامع اختلاف المصنف لانه اكد الجهاد لان له محسب يدل ان سور طاهر اعاها والنائب سر طهر لا نوب كل وقد احتج الامامان اهدراق والكسبي وما تلا عن عاصمه فروى الهذلي انه مخفف عند الامام معطل عندهما وروى الكسبي انه طاهر عند هما معطل عند محمد وقيل ان انا يوسف مع ابي حنيفة في التخصيف اصابهما معا حتى انه معطل عند محمد واما ابو يوسف فله ثلاث روايات الظاهر والمعلط والحجب واما ابو حنيفة فروا بان التخصيف والظاهر واما المعلط فلم يقل عنه ويصح فاصحان في مخرج

العنوان كان فلما لا يستأني السائل في هذا هو الخار اه (قوله وهو احسن مما احاب به في البهانه) الخ جامع الانه قال في النهر ووجه نظر لا يخفى اه وعبار البهانه سوالا وجوابا هكذا فان قيل المعارض اعلمنا سمعنا اذا جعل البارخ وقد دلل ان في حديث العرس دلالة القدر لان جهالة وهي منسوخ فدل على نسخ الباقي فلب الدلالة من المعارض وفي عبارته معارض مخرج حاسب المعارض في الد ارض وهو ان اصباح المسئلة لا يدل على اصباح طهار نوب لما وكل له لا بما حكا كان محتملا فلا يلزم من اصباح احد هما اصباح الآخر كفي صوم عاصورا وكذا رخصد الخار على جر رضى الله تعالى عنه على قول السافعي رجه انه يعرف ما سائل اه ورد في البهانه كلا في الوجهين فرد الاول بقوله هو فاصد لان اسماء القصص على المله بدل على ان المعارض منسوخه ولا معارض والثاني بقوله هو فاصد لان حديثه رضى الله تعالى على طهار نوب ما نوب كل له اما ان يكون منسوخا ولا فان كان لا دل ابي المعارض وان كان الثاني لم يمسح عاصه نوب ما نوب كل له بقوله صلى الله عليه وسلم اسير هو عند والامر بخلافه اه اي لم يمسح المعارض

(قوله والأولى اعتماد الصحيح الأول) فالتى ظهر ولا تسمى أنها موطأ أسد لوجه للعطف مع وب الاختلاف وما فى الخبر وإن رواه الكرخى صحه وإن صحه طاهر لو اعتبر هذا الذى لا تسمى صحه باختلاف ملاذ قول الخلف بعد ما بات صعب دلتله ورد ورى الصحيح اه ولا تسمى أبوجه كما وقد اعتبر الاختلاف فى ذهب الغير وإن لم يلهى من أسد أصلا (قوله ورى الصاوى الظاهر فى الخ) أقول فى الصفة نصف السجاسة الخفيفة وصف العاطف جمعان اه وفى التفسيرى جمع السجاسة المعروفة وقد لا تخفى عليه إذا كان نصفا وإلا من العطف كما فى النسبة اه (٢٣٥) أقول والظاهر أن ما فى الظاهر به وما إذا

احفظا فخرج العطف ولو
 ١٢ كتاب أهل كما لو احتاط
 ١٣ أو ما فى النسبة واليه ساقى
 فما إذا كان فى موضعين
 ولم يأت كل منهما بمراد
 الشر المانع فادخل نصف
 الشر المانع من العطفه
 ونصفه من الخفيفة مع
 رجحا للعطفه وكذا إذا
 رادب العطفه بخلاف
 ما إذا كان الخفيفة أكبر
 هنا ما ظهر (قوله ورى
 ودم السمك ولعاب السمك
 والجار ونول انصح
 كروس الار

الخام الصبر انه يحسن عدائى حسنه واتى يوسف حتى لو رفع فى الماء الغليل فسد وفسل لانه
 لعدم رسوخ الاواني عنه وصحح السارح وجماعه رواه الهندونى والصحيح عند الجمهور النوى وهى
 موجه للصحيح واما العطف عندهما فاسكا السارح الرطبى بان اختلاف العلماء يورث
 الصحيح عندهما وقد وجدناه ظاهر فى رواه عن ابي حنيفة واتى يوسف فكان الاحكامه
 سماع اه وقد عاتبه بعض رواه الظاهر كذا وما وإن صححه من كذا ساقى فإن بعد احكامه
 وصحح صاحب المسوط رواه الكرخى وهى الظاهر عندهما وكذا صححه فى الدقائق والأولى اعتماد
 النصحيح الأول لو اقصى لما فى الدون ولهذا فالسارح ما به يمدد الحسى اس اطعم صحيح السجاسة
 اوجه وجهه الحصى فى وجه الصدر بان الضرور حله ورا كره فى ذلك فانه هل ان يصل الى ان
 محسن فكفى جمعه اه والخبر واحد اترو حله وروى عن الخوهرى الصم كذا وحده ورد
 والواو بعد اذا عطف والهندونى نصه لهما فى نسخة معبر وفى المطبوعه لانسى تكسر ها وقد النسبة
 الى الهندونى تكسر لهما حصار سلح عاله لهما الهندونى من قوله الهندونى والخوهرى الى علف
 الهندونى فله ولدهما كذا فى الحفان ورى الصاوى الظاهر به وإن اصابه نول الساقى ونول الأذى
 جعل الخفة مع العطفه اه (قوله ودم السمك ولعاب السمك والجار ونول انصح كروس
 الار) أى ورى دم السمك وما عطف عليه أمادم السمك فلا يمس بدم على الحصى وأما هو دم
 صور لانه اذا نبت شمس والشم سود واما الحرارة خاصة الشم والرعد خاصة الماء فلو كان
 للسمك دم لم يدم سكوبه فى الماء اطفه فسمك السمك الكبير اذا نال سمى فان طاهر الزوايه
 طاهر دم السمك مطلقا وعن ابي يوسف خاصة مطلقا وانه مصدر بالكسر الفاحش وعنه عابه
 دم الكسبر وما عن ابي يوسف صعب ذكر فى المسوط ويسمى الكلام على انواع الدنيا واحكامها
 واما لعاب النمل والجار فصدقهما الكلام عليه فى الآما ورى الجمع ولىحق ما عطف لعاب
 الدمل والجار وطهرا والخاخر من عابه السان انه رواه عن ابي يوسف وإن طاهر الزوايه عنه
 كموطأ واما النول المنصح فدرروس الار جمع موع للضرور وإن لم يلد الدوب وعن ابي يوسف
 وحبوب عسله اطفه فله ما إذا اصابها ففكر فانه لا ينجس عسله ايضا وسئل قوله ونول عر
 وفسدروس الار لانه لو كان مسل درروس المسله مع وفى السكاى قبل قوله درروس الار بدل على ان
 الخاب الآجر من الار معرو ولس كذا فى دل لا يصح الخاخر من به ابدع ما فى النمل وحكى النول
 الأول فى فتح القدر عن الهندونى فالوعر من المساخ لا يصح الخاخر من به ابدع ما فى النمل وحكى النول
 لو ابي غيره نول ما فأتصح عليه ماء من وقعها لا ينص ما لم يظهر لوى السجاسة وعلما لى النول

الجمع الى قوله وطهرا)
 أى ان وجهه ويجدر بهم
 اننه (قوله ودرروس الار)
 قد العلامة الخلقى بما
 لا يدركه الطرف ثم قال
 واتسبه به ذكر المعلى
 النواذر عن ابي يوسف
 هل اذا أتصح ن النول
 من يرى ان لا ينسب
 عسله وإن لم يمسح على
 صلي وهو محال لوجع كان
 أكبر من قير النورهم

أما الصد اه قال إذا صرح بعض الائمة فسد لم رد عن غيره منهم فصرح بخلافه كان يصبر سوا موضع احتياط ولا حرج فى
 التحرر عن له محلا لا ترى كما فى وارحل النبات فان فى الخبر وعنه حقا طاهرا اه وكذا فى العسل عن الكرماتى لكن
 قال بعده وفى الترمذى ان انسان ار على النوى من بتركه العسل وعلى الماء ما ن صرح او حمله فلا يبره بوعن السبعين انه معبر
 (قوله لا يبر الخاخران) كذا فى النسخ الاول والرداب الخاخران لما كاهوى فى الصدر (قوله ما لم يظهر لوى السجاسة وعلما لى النول)
 فانى عمار النوارل وإن كان لما را كذا عند اه حاد كره هلمه بالخارى لكن ذكرى السجاسة فى هذا السله من
 الفصل عن الحايه والنسب محسن مطلقا عن ابي بكر من الفصل وعكسه عن ابي القاسم سارحها وعلما لى الراس المصاعدين

قدم في لنا انما هو انما لاس انا الذي الصادم فصمك العالم عالم يظهر حماره والقاعد المظرد ان العن لارول
 بالسك (فوله ماترسن الى فوله عسه) مبي على ما ظلمه يحمي الاصل من ان عساه المسبحه فالى السراح وادامه ان اذ لم يكن
 على يده عساه صرنا سميلا ولا يكون عساه لا ن جدا انما طلق ذلك لان بدن المسبح لا يحلوع عساه كذا في انما وى اه
 (فوله وردعه) فالى القاموس يحركه ويسكن الى والطن والوجل السديد (فوله المصنف يظهر روال عساه) و فله الرن بعله
 وا وب بعله بلا عساه طاهر وعصر في كل مر ٣ وكذا يظهر في الاحانه والما اللامه عساه وفلي في السحاه لمره يكي ر اله
 تر واعلم ان السحاه لمره على فسمه مره كالعتر بالدم وعمر مره كالول فلما لمره فطاهر عساه وال عساه لان سحس
 الحبل باعسار العن وروال واطا (٢٣٦) ولومر كاحمر به في الكبر واعمد الرام فلي لانظهر عالم بعله بلا باعسار وال

وماترسن على العاقل ن عساه المسبحه لا يمكنه الامساع عساه مادام في علاجه لا يحسه لعموم النوى
 عداوى لصلاب اللاب دالسبع في موضع فاصاب سابعه كذا في فح القدر والنول في المحصر
 فدا حارري وقد فسمنا المصحح في عساه للمبر ما وقد اطلق المصفر ح انه القوم على السكل
 مع ان جد اللاب طاهر فسمه السارح الرطب لان القوم قصي السحاه وقد عاب بان هـ
 ذكر بطريق الاستعداد والسعه ولا تس لصر عساه في السكاي بالظهار اولاه لم يقع الانما على
 طاهرها كذا فسمنا واتصح عساه ررسن وفي الصه والنول الذي نصف الرب مل ررسن الار ادا
 اصلوا سقا ورا على قدر التره مبي ان يكون كذا في النجس ادا اسقط اوال الترا عبا لاعم
 حوار الصه عساه في السوق فمئل فسمنا عساه ررسن في السوق فمئل لم يجر لان السحاه عساه في
 اسواقها وفلي يحركه وعن اني صر القوم في طن السارح ومواطي السكلا فطاهر وكذا الطين
 المنرفي وردعه طريق فسمه عساه طاهر الا ادا راي عن السحاه فالرحه انه وهو المصحح من
 حسب الروايه ودر مسم حسب المصنوع من السحاه اه (قوله والنجس الر في يظهر روال عساه
 الاماسي) اي يظهر عساه روال عساه لان سحس الحبل باعسار العن وروال واطا ورا ادا راي
 ما يكون مري باعسار الخفاف كالهم والطن ومالنس عساه هو ما لا يكون مري باعسار الخفاف كالول كذا
 في عناه السان وهو مبي ما فرق به في الدحر بان المره هي الى لاسم وعمر المره هي الى لاسم لما
 واطلمه فسمنا ما ادا راب العن عساه واحد فانه يكتي ما وهاذا هو الطاهر وفيه اختلاف المسامع فاذا هما
 لولم رل باللاب فانه يدعها الى ان رول العن واطا فال يظهر روال عساه ولم يفل بعله لسلل ما يظهر
 ن عساه عساه مظهر اختلاط ذلك والمي بالمر والسف المسح والارض باليس في جدا
 كا لا يحاح الى الفصل بل يكتي في ذلك روال العن من عساه سسل كذا في السراح الوهاح المراد بعوله
 الاماسي اسما ماسي اواله من ا السحاه لاس عساه ولذا قال في الهامه م الذي وقع منه الاسما
 عساه كذا لول لفظ لان اسما الار ن العن لا يصح لانه ليس من حسه فكان يصدر فطاهره روال
 عساه ورا الا ان سقي رار وحده المصفي منه في المنب حار ادا اسما المصفي كقولك فرب
 الاونم كذا اه وفي الصانه انه اسما الررسن من العن فمئل فسمنا اه فعدا فادامه ن عساه
 جدا البدر روال الاسما المنقطع مسم عساه اهل الررسن كالنصل ومهم من رسعه الى المصل بالعدر

العن لانه بعسار وال العن
 السحس سحاه عساه مره
 عساه مره اه قال في
 الخرافه انه حارر
 طاس الروايه وهذا هو
 الذي اعتمد المصنف
 كانه عساه لانه حكي
 ما سحر به صاحب الكبر
 وسر لبعه فمئل واما
 سحر المره فطاهر عساه
 عساه بلا والفسر كل
 والنس المر في يظهر روال
 عساه الاماسي
 مر والمعرفه عساه
 الفلن راعا فرو باللاب
 لان سله اطل يحصل
 عساه عساه وفي سرح
 البدر مرط المالع في
 المر الناله عساه لوعصر
 فمئل رطامه لا تسلمه
 الما ولول مبالغ فسمه
 عساه للول لانظهر اه
 ومسله في سرح المجمع

اولا عن الحاه وفوله ٣ وكذا يظهر في الاحانه عساه ان يكون الصمري يظهر راجعا الى الرب
 وهذا مبي عساه بن الامام بن محمد بن انا ود الى المنسحس المفهوم من الساق السائل للندن والنوب والندن وتكون المصنف اعتمد
 في ذلك قول محمد الامام معه كذا في العر ب والذبا عساه خلافا للامام الثاني فانه سمرط الصب يظهر العصور بعسل العصور في لابل
 احابا بكسر الطمر وبسند بذلحم جمع احابه اى ظروف او في احابه واحد فسمنا لا يظهر عساه بخلاف النوب لمران
 القاد بعسل الساق في الاحاب لولم يظهر لاصاق على الناس والعصور كذا في ذلك فسمنا عساه الصب واخفه عساه النوب فاذا عسل طهر
 العصور والنوب ويحرجان من الاحانه لاله طاهر مري باعسار ذلك طاهر وطهور في النوب وطاهر عساه وطهور في العصور فسمنا عساه
 وعدم العر ب في النوب ولا فامه العر به في العصور سرح العر ب على راد العر ب لاس الهام

وبالصرى كل مر

وأهل صاحب النباهة ما بل السه والمراد بالاراقون الرخ فان سق اراقه سقطت وحده للسنة ان
 عجاج في اراقته الى استعمال عرقها كالماء والاسنان والما اللقي بالركن في السراج وظاهر
 ما في غايه السنان به يعنى عن الزاوية بعدد والى طلقا وما المولى فان سق اراقه يعنى ما والا فلا
 وفي صحيح القدر وقد يستعمل على الحسك المذكور وهو ان ما الار الساق لا يصر ما في السحس
 حسب ما جرى عملنا في ظاهر اذ لم ينفع راحته الجرب لانه لم ينفع راحته فان يصر راحته لا يجوز
 ان يجعله من الماء سوى الخلق لانه قد يفسد ظهر وان لم يعمل لان ما فيه من الجرب محال
 ما خلق اذا نسي كلامه اذ ان ما راحته يفسد من اسرارها وعلى هذا فمعالى كل ما فيه
 راحته كذلك وفي اخره الكور اذا كان به جرب يظهر في عمله في الماء لان مراب كل مر
 صاعه وان كان حذرا عند ان يوصف يظهر وعند تحذير لا يظهر اذا ان من عرقه حصل من ما
 الزاوية ولا في السجل احوط ان ما في صحيح القدر وفي صاوي فاستعان المراد ان ما صعب عما عمن
 فحصل ذلك الموضع بل انما عا يظهر يظهر لاجاب على ما ونسب ان لا يكون طاهرا مادام
 محرر حسب الماء المثلون بلون الشفاء انه وظاهر ان الذهب الطيار وان لم يقطع اللون وضايف ما
 في صحيح القدر ان ما ذكر في صحيحه يعنى هو الذهب فانه له ان الزاوية هو ما يوصف راحته يحسن
 فصل الى ان صاها يظهر مع صام الاقون وهو لى عمل بعد ذلك فلا ما وفي المعنى عمل يده من
 ذهبي عمن يظهر لا يصر اذ الذهب على الاصح يحسن السجل لى في صروا صعب عليه لما وعلى
 حتى يعود الى مقدار الاول هكذا بنا ما واو على هذا القدر انه واظن الار الساق فعمل ما اذا
 كان كسرا فانه موضع كفى الكلى (قوله وعنه المصنف) لان السكر اذ لا يفسد في السراج
 المرمى من السحاسة يظهر ما في صلاب وبالعصرى كل مر لان السكر اذ لا يفسد في السراج
 ولا يطلع ورواه فاعرب الطن كفى امر السجل واذا قدر ما في السجل لان غالب الطن يحصل عنده
 فاقم الذهب الطاهر معناه صبرا وان يدرك تحذير السجل في صلابه حسب شرط العمل بنا
 عند تروم السحاسة فمما يحسن اولى ولم يصرط الزاد في المحقق لان الذهب لو لم يكن لاله
 السحاسة حسنة لم يكن راقه فهو ممرور كذا في الحديث انه والكلى وفي غايه السنان ان القدر
 باللاب طاهر الروا وبظاهر انه لو علق على صدر الطائر او من لا تكي وظاهر ما في الحديث ولا
 انه كفى لانه غير سله الطن واخر انه لا يفسد الزاد على الواحد حسبه لان السكر لا يفسد
 في السراج والمعنى انما يفسد السجل من عرقه بعدد كما صرح به في منه المصنف وصرح
 الامام الكرخي في حصر ما لو سلف على طه امه اذ راب عرجا واحدا لتمام الاسدحان
 وقد ذكر في السداب ان القدر باللاب ليس يلزم بل هو من الزاوية وفي السراج اعلمه سله
 المن عشار انما في القدر ما في السجل بخلاف الحار من والظاهر الاول ان لم يكن وسوسا وان كان
 وسوسا فالتا انه واستراط العصرى كل مر هو طاهر الروا لانه هو المسحرج كذا في الحديث
 وفي غير رواه اصول كفى بالعصرى واحد وهو انى في يوسف العصرى ليس شرط كذا في
 الكلى ام استراط العصرى ما معصر انما فيها اسهل النوب في الاجاه اما اذا عمن الدوب في ما
 خارجى حرى عليه لما يظهر كذا ما لا يعصر ولا يفسد العصرى ولا يعصر ولا يعصر
 ولا يصرط سكر الرامس وكذا الاما المحسن اذا حله في القهر يفسد وصرح به يظهر ولو محسب
 به ليس عمن فمما في الماء الحارى حرى على ما يهرب ولا يصره ما امر الذهب لانه طاهر في
 منه وانما يحسن معاود السحاسة بخلاف ما اذا كان الذهب ذلك منه فانه يحسن علقه الزاوية

(قوله وقد يستعمل على الحسك المذكور وهو ان ما الار الساق لا يصر ما في السحس) اقول
 الحسك المذكور (الخ) اقول
 الظاهر والله تعالى اعلم ان
 ما في السجل من سقى على
 القهرى من ما يصره من
 ما لا يصره حسب لا يصره
 في الثاني ما الاروان كان
 سقى كسرا في وعنه فلا
 اسكول (قوله اذ ان ما
 راحته فانه صام بعض
 اسرارها) هذا بعد ان
 استعان الار من العنى
 كلام المصنف استعان
 فصل وسله في راحته الى
 ما في كفايه ما بل (قوله
 وظاهر ما في صحيح القدر) (الخ)
 فان في القهر عشار اثناسه
 بودن بان ما حرم به في صحيح
 القدر يحسن لقاصحان
 وان السجل الاول انه
 ولكن بعده تعبير
 صاحب الفصح بقوله فانما
 فليست (قوله يحسن -
 السجل) لم يد كرمه دار
 ما عمن عليه من الماء
 وظاهر عدم القدر ولكن
 في الحديث ما في منه وحسب
 يحسن من السجل من اهل
 الافاء ان المر من كفايه
 ليس اما لان في بعض
 الروايات صبرا من الماء
 وهذا كما عند السجل
 وما عمن فلا يظهر اذا
 انه (قوله والظاهر الاول
 ان لم يكن وسوسا) (الخ)

قال القهر وهو يوصف حسن (قوله وهو راق) قال في التا راحته وفي الوابل وعنه القهرى

وأما حكم العذراء من عمن النوب فيه فانه طهر وان لم يصغر وهو الحمار وأما حكم الصبا فانه اذا صلبت
على النوب الحسن ان كثر الصب يحس بحر ما أصاب النوب من الماء وحلقه غير لما فقد طهر
لان الحمران يبره الكبراء والعصر والمصغر عليه الطهر هو الصحيح وعن ابي يوسف ان كتاب النجاسة
وطه لا يمسرط المصرون كاستنائه فلا يمسره وهذا هو الحمار كذا في السراج الوهاج وفي النسخ
والمعرب على المائل الا ان يكون المائل مصرا وعجوا وحرطى المسعمل لانه هو النجاسه انه
ومعروف كل عاصرون غير خصوص على قول ابي حنيفة ان قدر العذراء معبر وعنه المصوى ولو
كانت فيه كره من ذلك الا انه لم ينع في المصغر صلبه ولو عن البر بن ربيعة قال يمسره لانه طهر
وقال يمسره لانه طهر لانه طهر وهو الاظهر كذا في السراج الوهاج لكن احبارنا فاضحان في ما روا
عدم الطهار في فتح العذراء اسرط المصغر فانه مصغر محصور منه ما قال ابو يوسف في ازار الجاه
اذا صلب عليه ما كثر وهو عليه يظهر لاصغر حتى ذكر الخواص لو كانت النجاسة مالا ونولا وصب
عليه الماء كما على ما في قول ابي يوسف في ازار الجاه لكن لا ينع في ذلك لضرورة سائر العور فلا
يلحق به غير ذلك الزوائد الطاهر فيه وفاو في النجاسة الحسن اذا جعل في مبرك لانه طهر وفيه اذا
لم يصبه عصر الكبر من طهر كانه اسرط ولا ينع في ان الاراء المذكور ان كان مسحبا فقد جعله
الصب الكبر يحس بحر ما أصاب النوب من الماء ويحلقه غير مالا فانه مقام المصغر كذا في ما عن
السراج في عند لا يرى في ازار الجاه وغيره وليس الا كما في في الاراء لا حل ضرورة السراج في
المعنى على ما ذكرنا وظاهر ما في ما في ازار النسخ مسحبا وانما صلبه ما الاعمال
من الحماة فعلى رواه نجاسة الماء المسعمل طاهر وعنه في هذا الفرع واما على طهاره فلا حاجة الى
عسها صلا كما لا ينع والندى بالليل في مسله السباط لعظم الوسوسة والا فانه كوري النجاسة فالو السباط
اذا حسن فاحرى عليه الماء الى ان يوهبهم والمطهر لان اسرا الماء فهو مقام المصغر اه ولم
يعد بالليل (قوله) يمسره الحفاف فيما لا يصغر) اى مالا لا يصغر فطهره عليه مالا ويحقق في
كل من لان للمصغر اى اسرط النجاسة وهو ان يركب حتى يقطع التقاطع ولا يمسرط فيه النسخ
اطلقه وسئل ما اذا صلب اسرا النجاسة او المائل في فعل ويحقق في كل من كالحل والحب والمكب
والخرق والخرق والآثر والنجاسة الخدم في طهره بالنسب مالا فانه واحد وان لم يمسرط كذا
ذكره في فتح العذراء وندى في هذا الفرع مما اذا مسرط وطه مالا يركب بعد الاستعمال حتى
يحب فاما كذا في لانه يساهد احدا من طهر من طهرها اه ود كذا الامام الاستاذ في وان
كان ذلك الشيء الذي أصابه النجاسة صلبا كالحجر والآثر والخشب والوانى فانه يغسل بماء زائغ في
ا كثر ما به وقد طهر ولا يوجب في واما حكم طهاره اذا كان لا يوجد بعد ذلك طم النجاسة ولا
راعيها ولا يوجبها اذا وجد منها احدها الاسماء الثلاثة فلا يحكم طهارها سواء كانت الآثر في الخرف
او من غير حديد كان او غير حديد وعرا صاحب النجاسة الى كبر المساح وهو باطلاق بعد ان الار
فيه غير مصغر وان كان ينع في اختلاف ما ذكرنا في النوب وعجو والمعرفة بينهما في هذا لا ينع في
سبب ولعل في ذلك ان ما الارهاذ على قيام من العيون بخلاف الثوب وعجو الخواص ان يكون
الا كسب فيه صب النجاسه واستمر فانه بعد ان غسل العيون منه كذا في شرح المشي
وبدل المعرفة ما في العاصي الطاهر نه وان في ازار الجاه جعل في الخلق حتى لا ينع في ازاره فطهر اه
وفي الخواص المندى والا واني ماله انواع حرق وحسب حديد ونحوها ونظيرها على ان ينع اوجه

وهو الحمار فقدرى عن
أبي حنيفة الكبير اه
طهر وان لم يصغر وقال
يمسره اسرط المصغر
كل من وعن ابي نصر
الصغار كمنه المصغر
واحد اه فافاداه عند
النجاسه نعمس لاما وان
فولهم هو الحمار لكم
احلقوا فانه ينع في المصغر
على ماله احوال لا يمسرط
اصلا ينع في كل من
يمسرط في من واحد
(قوله) ينع في كل عاصر
(الح) قال في فتح العذراء حتى
اذا انقطع فطهر به

وبسبب الحفاف فيما لا
يصغر

م فطر بعض رجلي آخر
افوى منه يحكم طهاره
اه اى يحكم طهاره
بالتسبه الى صاحبه ولا
يظهر بالنسبة الى الشخص
الا فوى كذا في الزهراء
الخلي قال لان كل احد
يحب بغيره ووسع ولا
كما احد ان نظا ن
هو افوى منه لمصرون به
عنه عليه (قوله) ولا ينع
(الح) افر على هذا الحب
اخر في الهر وكذا في
السبح اسم من في شرح
الدرر (قوله) والخبر
والآثر وان حبس الخدم

الحسن وما عسره لا أول يظهر ما قيل من أن عمر عصف والثاني حاش إلى النجف ومدا علم
 أن المني ليس في عومه كالأعني وقد أصابها الماء انبث عنه معافوه فلا أول إذا أصابها ظاهر
 بالثب الثاني بالمثالي وأصابها بالواحد يكون حكمه في النوب الثاني من حكمه في الأول وإذا استبحر
 الماء لا ما كان عسرا أن اسمه في الماء بعد الانعاء صار معفوا (قوله ومن الاستسحا يصحح
 من) ذكر هاتين ذكر في سنن الوصو لأن الاستسحا إزالة النجاسة المعنوية وهو إزالة ما على
 السبل من النجاسة وفي الغرب الاستسحا مسح موضع النجوة وما يخرج من البطن أو غسله
 ويحور أن يكون السبل لا يطلب أي طلب النجوة بله وقد علم من نعرفه أن الاستسحا لأن
 الاسم حذف خارج واحد السبل من الخارج لأن يخرج الخ لا يكون على السبل منى وليس
 منه له هو بدعي كفي الحصى ولا من النوب والقصد النجاسة في سرح الوضوء لكن رد عليه الحصى
 الخارج من أحد السبل فإنه يدخل تحت صانطة والحال به لأن الاستسحا له صرح به في السراج
 الوهاج وأما الاستسحا لا يكون إلا في السرح والوضوء وصرح في النهاية بأنه موكد فلا يكون في سرح
 هذا ما ذكر في السراج الوهاج من أن الاستسحا خمسة أنواع أربعة منه وضوء واحد منه فلا أول من
 الحصى العباس والحمامة وإذا عجزت النجاسة عن جها أو أحدها وهو ما إذا كان النجاسة معفوا
 المخرج فاستباح فإن التلابة الأول من مبالاة الخبث أن لم يكن على مخرج أو كان سي وهو من
 مبالاة النجاسة الخفيفة من العذر والسبل فلا يكون من مبالاة الاستسحا وأن كان على أحد
 السبل في مخرج لا يرضى أما لزوم وهو من مبالاة النجاسة عن السبل وقد عرفت أنه ليس من
 مبالاة الاستسحا فلم في الأقسام المسوقة وأما قوله منى إلى أن المفوض هو الألفا وإلى أنه لا حاجة إلى
 القصد فكيف من المذكور في الكتب عواضله ما خرج في السبا وأما به في السبب لا صرنا
 الحصى فيه لا في السبا وفي الحصى ما هو الألفا فصار ما هو الألفا والاسم عن رباد أنه لا
 فلا أول من بعد مسح حائل الأسرما إلا أن يكون صاعدا وكان الاستسحا مائلا ولا يمنع إذا كان
 صاعدا ويخرج من دخول الأصبع للنسبة كل ذلك بعد الصوم في كتاب الصوم من اختلافه بما قصد
 إذا وصل إلى وضع الخصر فلما يكون ذلك أه ولا حاجة منى أن ينصف الخيل قبل أن يعمد ويصب
 لغير الصام أصاب ما لوث والماء المسعمل من غسل يده قبل الاستسحا وبعد ونسب أن يحيط
 فيه حطاب والمقصود أن يسري وفي السبا والأسرما واجب ولو عرص له السبلان كسرا لا يثبت
 أنه لا يصب فيه عما أوسر الله سي إذا سبل جمل الثلث على ذلك المصحح ما لم يكن خلافه والماء
 البارد في السبا أفضل بعد تحقق الأثر به ولا يدخل الأصبع قبل نوب السبا سور والمرا كالأثر في غسل
 ما ظهر بها ولو غسل المرأ راحبا كماها كذا في فتح الصدر ولا يدخل المرأ أصبعها في قبها
 للاستسحا كفي الخاء وأما المصنف بالسبا الموكد كما هو مذكور في الأصل ولور كهمف
 صلاته في الخلاص ما على أن النجاسة العقلية وعيد أو سئلوا ما فعلوا من النجاسة التي هي
 موضع الخبث والتي على غير وضع الخبث إذا ذكرها كذا في موضع ما ذكرها لا تذكر وما عن
 ابن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلا فاجل ما أوعلام يحوي إذا و ما وعه
 فتمسح بالماء من عليه طاهر في المواضع مائلا ومعمضا كراهه تركه كذا في فتح الصدر وهو منى
 على أن صعبه كان يفعل بعد التكرار وفيه خلاف بين الأصوليين والخيار الذي عليه إلا كبرون
 والمخبرين الأصوليين أن لفظة كن لا يلزم منها الدوام ولا التكرار وإنما هي فعل ماض بدل على
 وقوعه فإن دللنا على التكرار عمل به والأفلاحة موصفا وقد عرفت أنه صلى الله عليه

سبل الناس يتروجه إذا
 ما سبل وفي الثاني من
 بالنسبة في السبا الواحد
 إلى له وهكذا لا يظهر
 الأحاديث الأولى إلا على
 سبلا والأحاديث السبا
 غير منى راجعة لثبته
 كذا في القصة من م
 إلى المعرفات مكان
 الأحاديث لكن فيها أيضا
 من مبالاة الألفا
 في النوب والحصى في
 الطيب فإنه غسل الطيب
 يدعى في كل مرة بعد عصر
 النوب وفيها ما قال عند
 الرسم الحصى طاهر ما سار
 إلى في الجامع أنه لا يحتاج
 ومن الاستسحا يصحح
 منى
 إلى غسل الأحاديث كالرسا
 والبلوى روح السر أه
 (قوله لكن رد عليه
 الحصى الخ) لا يفي على
 دونه إذ قول السراج
 لأن الاستسحا له كذا
 لا يخرج معها في رال فلم
 يدخل تحت صانطة ولو
 كان معها في الاستسحا
 للنجاسة لأنها فلا ورود
 على كل رابعا في النوب
 وضع في النجس هاتين
 فاحتمه أه ثم رد على
 من مبالاة (قوله
 وإن كان سي الخ) أي وإن
 كان سي على المخرج وقوله
 وهو من مبالاة النجاسة

(قوله وهذا موهب الخ) الاسرار الى وله ان ماعلى المخرج سافط سرعا فانه ماعول ما اذا كان كنه في الدرهم مظهر انه سبي عليه
 لانه قد اذله لعدم مع الحاور (٢٤٢) انتهى فمعه في جند وسان الدليل ان يكون مسئلا عند الخصم

عن ساطي السبل اه وقد فمعا الكلام عليه اول الباب (قوله) وحب ان حاور الحسن المخرج
 اى ربح عمل المجل بالناس ان بعد الحاحه المخرج لان للدين سزار حاديه احرا الحاحه فلا رما
 المسح بالخر وهو العاصي في عمل الاستسحا الا انه تركه ليعلم على خلاف العاصي فلا سندا فسرما
 فاعل بحال دون الاستسحا كما فعل السارح الى باي المال سبل ماعدا المخرج لاسمي استسحا
 ولما قد ماس ان الاستسحا لا يكون الا سبه وارادنا هنا كل ما يعطى مظهر من لدره نصره
 اول الباب وهو اول من حله في رواه جند المصنف لبا كما سار اليه في الكلى لاهما صفة في المذهب
 كما علم ساعا وارادنا الحاور ان يكون كبر من قدر الدرهم هر به ماعد وحسنه فلما اذنا وجوب
 العرص (قوله) ونصير العدر المانع ورا موضع الاستسحا) اى ونصير سب مع سبه الصلا ان يكون
 الحاحه كنه في قدر الدرهم مع سطر وضع الاستسحا حتى اذا كان الحاور للمخرج مع ماعلى
 المخرج كبر من قدر الدرهم فانه لاسع لان ماعلى المخرج سافط سرعا ولهذا ذكر الصلا مع سبي
 الحاور عرمان ربحه عند سها خلا فمحمدا على ان ماعلى المخرج في حكم المانع عند سها وفي حكم
 الظاهر عند ربحه انعمومه سار ما اذا كانت مفعده كبر وكان فيها احاسه كبر من قدر الدرهم ولم
 سها والمخرج فانه يبنى ان يعي عنه اعا فالا سهاهم على ان ماعلى المقعد سافط واعا خلاف مجدها
 اذا حاور بالحاحه المخرج وكان فليلا وكان لوجع مع ماعلى المخرج كان كبر ماعلى هذا ولا خلاف
 المفعول في السرح وغيره من المقعد اني تكرر الفان لانه لا يخر به الاستسحا بالاحار وبن اس سهاج
 النابل الحوار سكل الا ان يخص هذا المصوم بالمعد المصاد الذي قدرها لدرهم الكبر الماعلى واما
 الكبر الى حاور ماعلى الدرهم فليس سافط فله ربح مع بعد وفي السراح الواح هذا حكم العاط
 اذا حاور واما الولد اذا حاور عن راس الاحليل كبر من قدر الدرهم فانظرا انه يحري في المخرج عند
 اني حسنه وعند سها لا يحري في المخرج اذا كان اقل من قدر الدرهم اه وفي الخلاصه ولوا صاب
 طرف الاحال والنول كبر من قدر الدرهم لا يجوز صلا به هو الصحيح اه ونصير المصنف موضع
 الاستسحا اول من نصير صاحب القاهه عرها المخرج لانه لا يحب العمل بالناس الا اذا حاور ماعلى
 من المخرج وباحوله موضع السرح وكان الحاور كبر من قدر الدرهم كفى المحسود كفى الصانه
 مع ماعلى السه انه اذا اصاب وضع الاستسحا بحاحه في الخارج كبر من قدر الدرهم فظهر بالخبر
 وفصل الصحيح انه لا ظهر الا بالعمل وقد سهاه فظهر ما خبر وقد سهاوا هذا الصحيح سهاه
 المخرج فانظرا حلاه انه اعلم (قوله) لانه علم روب وطعام ربح) اى لانه سبي مبد الاسا
 والمرا دانه تكرر سها كما صرح به السارح وانظرا سها كراهه كبر ماعلى الوارد في ذلك لما روى العاري
 من حسنه في هر في يد الخلق ان الذي صلى الله عليه وسلم قال لانه سبي احارا اسب سها واما
 نعلم لارديه فليس مال العظام والروبه فال سها في طعام الخبر روى اصحاب الكتب السه من اني
 فساد قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مال حاكم فلا سدر كبر سبه واد اني احلا فلا مسح
 سبه وادا روب فلا سرب سار احدا في السه في سرح السه جمع الخدب الهبي عن الاستسحا
 بالمعين ومن الذي كبر بالمعين ولا يمكنه اذنا سكا احدهما فالسوا ان ما حله كبر سهاه فسر سبي
 حدارا موضع ما من الارض وان بعد ربحه سها بالخبر من عسبه فسر المصوغه لانه فان بعد

لكن صرح في الخلاصه
 ما بعد مجملنا تكفه ما خر
 اذا كانت الحاحه على
 وضع الاستسحا ١ كنه
 في الدرهم وتقل من اني
 يوسف رواه عن اني
 حسنه انه يبنى في المذابح
 انه لم يد كرى ظاهر الروايه
 واحصل المساحه في
 لا يبنى فيه المخر وفل يبنى
 وبه احد ابوابه وهو
 الصحيح لان السرح ورد
 بالاستسحا بالاحار طلعا
 وحب ان حاور الحسن
 المخرج ونصير العدر المانع
 ورا موضع الاستسحا
 لانه علم روب وطعام
 وبنى

في عرسل وفي الدرهم
 والاولا حسنه انه الحمار
 (قوله من موضع السرح)
 اى الخلفه (قوله) فالصواب
 ان باحد الذكر سهاه
 الخ) قال الزملي واما
 الاستسحا بالناس فلم اربس
 علما من صرح تكفه
 احد وصه ورا ب في
 كتب السافقه ورس
 ان لانه سبي سبه في سبي
 من الاستسحا نعر عدر
 فساد المخر سار بخلاف
 لبا فانه نصه سبه

وعمل سار ولا مانع مع سها فانظرا ان مدحها كنه ذلك حده هو الموهب ولنا من فلعلمهم استركو لظهور وانه
 تعالى اعلم ام رابى الصا للصوى سرح مع سبه العروى و سب المال يد النبي سبي فرجه على الانا وبعيل فرجه سبه السرى
 اذا لم يكن عدر فان كان سبه السرى عدر مع من الاستسحا سها حار الاستسحا بالمعين من غير كراهه اه فسر عده انه تعالى كما يحسه

ما حذر من ولا حركه والعمود عليه فقال ولا نعلم الله ولا نعلم الله ولا نعلم الله
 نعمه شرح وبصر ومكث لسمعي خداني ما كن والانا حذر مني وسمعي صار
 له وليس مراد العصور على هذا الا ان ما كثر الاستدعاء به بانه عسر كافي السراح الوهاج
 العلم والروب الزح مع الله مع الطعام والراح والورق الحرف والعمود والخرقة
 وسلف الذواب على الحف من عر فان استعجى من الاسرا مع الكراهم ليعود المقصود والروب وان
 كان عساسة باعوله عليه الصلا والسادم فها كن اور حن لكن لما كان باسالا لا يفعل منه في صح
 الاسد بها به لانه يحفظ ما على اللين من النجاسة الرطبة والرحم العذر لئلا يسه وقل الحذر الذي قد
 استعجى به وفي فتح الصدر وقد تحره الاستدعاء بحجر استعجى به من الا ان يكون له حرف آسولم
 يستعجى به والورق فقل انه يورى السكانه وقل انه يورى السجرواى ذلك كان فانه كرو واما
 الطعام فلا به اراف راهانه واسا كرهوا صم المصلحة على الحذر لانه به هذا اول وسوا كان ماها
 اول كالا حرم والاعرف والراح والمعه فانه نصر المصلحة واما النجس فلهي المقدم فان كان بالسري
 عذر سمع الاستدعاء بها فان استعجى بمصم عكر كره واما ما في هذا الاسما فعمل ان الاستدعاء
 بها ورب العزم وقد سمع ان الله ان الاستدعاء لا يكون الاسمه فمضى انه اذا استعجى بالموى
 شه ان لا يكون معيانه الاستدعاء اصلا فمضوا بالاسرا مع الكراهه فاحل من عمل هذه اله ار
 سمع من في الواجب وليس به والله الموقر للصواب **فخرج** اذا اراد الانسان دخول الحذر وهو
 يبالعوط استعجى به ان يدخل سوب سوبه به التي نصلي فيه ان كان له ذلك ولا يصعدى حقا
 بوه عن اصا به النجاسة والما المستعمل ودخل سورا الزا من ودول عند دخولهم الله اللهم اني
 اعود بك من الحشر والطاب واعوذ بك من الرحمن الحشر الحشر الى طاب الرحمن والحشر يكون
 الى عسى النسر وسمي الحشر الحشر وهو الذي كرم السطاني والطاب سمع الحشر وهي الامي من
 السطاني ونكر ان يدخل الحذر وبه حاتم وعلمه اسم الله تعالى اوى من القرآن وما رحله
 السري ومعه ولا كسب عوربه وهو فامر بوسع من رحله وسل على السري ولا سكام على الحلا
 فان الله تعالى حلف على ذلك واللب هو العسر لا بد كراهه ولا تعبداد اعطى ولا سمع عا طسا
 ولا ورد السام ولا تحب المودى ولا مطر له الاخاحه ولا مطر الى ما تخرج منه ولا يرى ولا يحيط
 ولا يصيح ولا تكلمه لا تعان ولا تعبد به ولا رفع نصر الى السماء ولا يظلل العمود على النول والعاية
 لانه نور الساور رجع الكسك كبري عن ليمان عليه السلام فاذا فرغ عالم واول الجدينه الذي
 اذهب عى الاوى وعافى اى ما عسى من الظلم لانه لو خرج كله هلك وبكر الدول والعاية في الما
 ولو كان حارما نكر على طرفه من اوبى اوحوص او عسى او حشر ممر اوى روع اوى غل
 منعم بالخوض فيه ونكر عسى الماحنو صلي العبد في القار ومن الدواب وفي طرق المسامى
 ومستعمل له اوستمده وخالو في الشان فان جلس مستعمل العمل ما ساد ذكر له ان امك
 الاخرى اعرف والا فامان وكذا بكر لرا ان عسك ولدها لول والعاية نحو الفله واحسوا في
 الاستعمال لظفرها حار انما يانه لا نكر وكذا نكر استعمال الشمس والعمر لا هم من آتاه الله
 الباهر ونكر ان يذهب في اسفل الارض ودول في اعلاها وان سول في مهم الزح وان سول في بحر
 فان ارجوا من اوبى نكر ان سول فاما ما صطعنا وخرقنا من يمين عرعره فان كان لعبر
 ورا من لانه عمله الصلا والسلام بل فاما الوجع في صله نكر ان سول في وضع موصوا ومستعمل
 فيه لئلا يكره كذا في السراح الوهاج **في كتاب الصلا**

في كتاب الصلا

قوله نكر ان يدخل
 الخلاء **في** قال اني اذا
 دخل الحلا وله عرطوب
 مندم السار عند اول
 دخول للمر من مصر فها
 بعد ذلك حتى في الخوض
 على محل وما الحاحه لان
 الشكل احوا المستعمل ولا
 طلب مندم خصوص
 الناس في سى منها وى
 مستعملين مفضلين
 بمسافدين بدم النوى عند
 دخول الحلا ما لا راى
 مسافدين ذلك حتى في
 الدحول من احدهما الى آخر
 لاسمى واحد كذا
 راب في حاسبه السمح
 عسر والسمح اس فام
 على سرح المبح السافى
 ولا سى عند ما سافه
في كتاب الصلا

(قوله في له الدعاء) هذا ما علمه الجمهور وحرم به الخوهرى وسير وقال الرخسرى معالافى على واستحبته ابن حبان في حقه صلى
 حرمة الصلاة من لان المصلي يفعل ذلك في ركوعه وسجود وقيل لا داعى لمصليتها في عسها ما راكع والباحد اه والباقران بالكرون
 ا طمان الناس في اعالى المسجد من الانسان علمها الا لسان وادعى وحيان اسمها عرفان وحاصلها ان صلى حقه لمعونه في تحرك الصلوات
 عمارا وى في الاركان المخصوصة اسمعار ففى تصرعته في الرتبة السابعة في الدعاء سمها الله داعى الزا كره والساحد وعماه في الهر (قوله
 فيكون صير الاضلاع) الفرق بينهما ان في الفعل لم يمسى للمضى الذى وصفه الواضع مرعا وفي التعبير يكون بافاد الكبر بدعائه مسمى آخر
 وى الهر احكامه الاصوليون في (٢٤٤) الالفاظ الدالة على معان سرعة كالصلا والصوم اهى منه وله عن معانها اللعونه

هى له الدعاء سرعة الافعال المخصوصة في الصلوات والركوع والسجود وقول السارح وهما
 ر باد مع ما معنى الله فيكون مبيرا لانه لا يسه بطر الداعى ليس في حقه ماسميا وان اراد به
 الفرا فمعناه الظاهر اهما معوله كائن العانة للماعل به ووجودها بدون الدعاء في الامى بل
 لما ذكرنا رسا في بيان اركانها وسرا اظهرها وسرا حكمها سقوط الواجب عن دسها لاذا في الدعاء
 ومن الواجب الموعود في الآخر ان كان احبا والا لثاني وسبها وانها تها عسها العها وعسها الاصولى
 حى علامات ولست باسباب والفرق بينهما ان السبب هو المقضى الى الحكم بانابا والعلامه مسمى
 الدال على الحكم من غير توقف ولا افا ولا يراه ورفه وعلاؤه على الوجوب والعه في حقه العلم
 المراده في الوقت وهو شرط ممتنع بالضرورة كما عس كونه شرطاً ممتنعاً على ان السبب
 هو اخر الاول ان اصله لا اذا وان لم يصل به اعتل كذلك الى ما وصل به والا فاسبب اخر
 الاحمر وبمدح ووجه تصاف الى حله وعماه في كسها المسمى بك الاصول وفي شرح العانة
 وكان فرض الصلوات الخمس له المبراح وحى كلة السبب تسع عس كلة حلت من رمضان فصل
 الحجر بحاشية عس مبرها في مكانها الى السبا وكسها الصلا قبل الاسرا صلاتين صلا قبل طلوع
 الشمس وصلا قبل غروبها قال تعالى وسبح بحمد ربك بالمعنى والامكار ثم بدنا ما ذوات تفيد
 السبب على السبب والشرط وان كان كذلك لكن السبب اسرفا منه وليكونه شرطاً ايضا وقسم
 السحر لانه اول النهار اولا ولا خلاف في اوله ولا آخر اولان اول من صلاها آدم عليه السلام حين
 اهدى من الجنة وعما فسد الطهر في الخاتم الصغر لانها اول صلا فرض على النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى امه كذا في ما به السان وهذا اندفع السؤال المشهور ركعت النبي صلى الله عليه وسلم صلا
 المعجر صنته ليله الاسرا التي اقرض فيها الصلوات الخمس وفي العانة ان صلا المعجر اول الخمس في
 الوجوب لان المعجر صنته ليله الاسرا فصالح الى الجواب عن المعجر واحاب عنه العراقي انه كان بانما
 وف الصبح والنام سر مكاتب (قوله وفي المعجر من الصبح الصادق الى طلوع الشمس) فحدث امامه
 انما في سر ل عبد النبي مره في في الظاهر في الاولى سيما حين كان النبي مدل السرا له صلى
 العصر حين كان كل من صلى عليه صلى المغرب حين وحسب الشمس واقطر الضام صلى العا حين
 غاب السع صلى المعجر حين روى المعجر وحرم الطعام على الصائم وعلى الممر الساب الظاهر حين كان
 ظل كل من صلى عليه كوف العصر بالامس صلى العصر حين كان ظل كل من صلى عليه صلى المغرب لوف

الى حقاى سرعة مع
 و حل بالاول قال في العانة
 وهو الظاهر لوجودها
 بدونه في الامى وقيل بانها
 واه اعمار بد على الدعاء
 باقى الاركان المخصوصة
 واطلق اخر على الكلى
 (قوله في لما ذكرنا) اى
 من ان الدعاء ليس من
 حقه ما على ايه خلاف
 الفرا وسعه في الهر
 ولم يذكر كلة سندا (قوله
 المسمى بك الاصول) هو
 حصر غير راس المصنام
 وف المعجر من الصبح
 الصادق الى طلوع الشمس
 (قوله واوله لا خلاف في
 اوله ولا آخر) سنان في
 فربا قل اختلف في اثره
 عن المحمى وبس عس
 العلامة الهندساقى وتقل
 عن النظم ان آخر الى ان
 يرى الزامى موضع منه قال
 في آخر خلاف كلى اوله

من قال بعدم اختلاف من عدم الصبح (قوله وهذا اندفع الخ) قال في الهر اقول هذا بعد الاجماع
 على ان الفرض كان في الاسرا لثلاثة بطر ولذا حرم السرور وحيان الصلوات الخمس وحو ما يحل الاول على الكسبة اى اول صلا
 كسها افعاضها الظاهر ولا سندان وجوب اذا موقوف على الصلوات فلما لم يفس المعجر وقول العراقي انه كان بانما ولا وجوب على
 السام مردود وقد تناولوا الاجماع على ان المندور موم ويحو اذا فاسه صلا او صوم بلزمه القضاء ثم اختلف ما في الرد عمدا واطاعة
 على عدمه لكنه خلاف قول الابه الاربعه وقد اسع من العراقي حاشية اى على اهداه الكلام على ذلك اه فلى في شرح السدع
 من كسب الاصول لا تحب الا ماسا على السام اول الوقت ويحب اذا صاى الوقت اه نقلها العلامة النري في شرحه على الاسبا والظاهر
 م قال ربه الدعاء في كسب العروج فاعسها اه

الظل منه سوى التي
والعصر منه الى الزوال
والعصر منه الى عروب
السبق هو الناصر

(قوله والظاهر الاحمر) قال

في الظهر يقول بل هو الاول

وبدل عنه ما في حديث

حديث الذي هو اصل الباب

مصلى في الظهر يعني في

الاول حين يرى وحرم

الظلم على الصائم (قوله في

الصبح) كذا في بعض

النسخ وفي نسخة في الاصل

(قوله واسد الخراج)

اصرح منه ما في في در

قال كملع النبي صلى الله

عليه وسلم في سفر فاراد

المودن ان يودن فقال له

اردم اراد ان يودن فقال له

اردم اراد ان يودن فقال

له ارد حتى ساري الظل

الاول فقال النبي صلى الله

عليه وسلم ان سار الخرم

فجهم روا العائري في

باب الادان للناظر من

فعد صرح بان الظل قد

سار في السكول ولا قدر

بذلك لشي الزوال ذلك

الزمان في دنارهم فعداه

مضى الله عليه وسلم صلى

الظهر حين صار الظل منه

ولا يتبين به انه صلاعا في

وقت العصر فكان حجه

علي في يوسف ويحيى وان

لم يكن حجه على من يحور

الاول مصلى العسا الاحمر حين ذهب ظل الليل مصلى الصبح حين اسعرب الارض من الذهب حين
والباقي عند اوقاف الاما من ذلك الوقت فيما بين هذه الوقتين وروى في ربح وهو اول طلوع
وقد انما في احراز اربع الساعات في الليل وهو اقل الذي يدرك في الليل من بعض
الظلم والاول المستطير وهو الذي يفسر في الاقوي وهي اطراف السماء وفي السراج الوهاج
آخر من طلوع الشمس وفي الثاني واحلف للسباح في ان الاحمر لاول طلوع اول استطارته
لا يسارده اه والظاهر الاحمر لمرعهم الصادق به قال في النهاية الصادق هو اول الشمس
الاقوي (قوله والظاهر الزوال الى اوقاف الظل منه سوى التي) اي ربه الظاهر اما قوله فجمع عليه
لفظه تعالى اهم الصلا ليدل على السمع اي زوالها وقد لعروها واللام لا اقتد كذا الساري اما
آتي فمعه رواه عن ابي حنيفة الاول رواه جده ما في الكتاب والناظر وانه الحسن اذا صار
ظل كل من مصلى سوى التي وهو قولها والاول في قول في حجه قال في النسخ اما المذكور في الاصل
وهو اصح وفي النهاية اما الظاهر الرواية عن ابي حنيفة وفي غيره السان وما احسنه وهو
المشهور عنه في الحديث والصحيح قول ان حنيفة وفي السابغ وهو الصحيح عن ابي حنيفة وفي
صحيح المعنوي في العلامة فاسم ان ربه السريه المحمود في احراز وعول عليه السبي ورواه صدر
السرمة وروحه دليله وفي العسا وهو الظاهر في سراج النجم لانه يذهب في حنيفة واحراز
اصحاب القبول وان ربه السارحون فبانه يذهب في حنيفة فعول الظنحوي وهو قولها فاحسن
لا يدل على انه المذهب معاذ كذا وما ذكر التكرار في النص من انه مصلى هو قولها في العصر
والعسا مصلى العسا وفا على ما في نسخة كما ذكر في قولها فاحسن في اليوم الاول وهذا
الوقت وله قوله عليه الصلا والسلام روي بالظهور فانه السارح من ربه حنيفة واسد الخراج في دنارهم كان
في هذا الوقت وادان ربه الا ان لا معنى الوقت المذكور كذا في النسخ اما في الاحباط ان لا يوجز
الظهور الى المثال وان لا يعلل الا صرح في مطلع الشمس لسكون ودان الصلا في ربه فاما الاجماع كذا في
السراج في المغرب التي تبرز التي تاسع الشمس وذلك بالنسبة والجمع فاما وهو والظل ما يحسنه
الشمس وذلك ما عدا في السراج الوهاج والتي في القامه لم يعلل هذا الزوال سوى قوله فاحسن من
المغرب التي في السراج في ربح وما يدعي ما قبل ان التي هو الظل الذي يكون للاسما وقت الزوال
وفي معرفة الزوال رواه في ان ربه حنيفة مسويه في ارض حنيفة وتجعل عند مصلى طابها
علامة فان كان الظل مصلى عن العلامة فالشمس لم يزل وان كان الظل مظلوم وعادوا لخذ علم اهل الباب
وان سمع الظل من القصر والظلال فهو وقت الزوال كذا في الظاهر به وفي الحديث فان لم يجد ما يعرف
لمعرفة التي والاحسان فليست حنيفة واما كل انسان من اهل البيت وصعب عليه وقال الظنحوي وعلمه
المساح سبعة فدام ويمكن الجمع بينهما من صفة فدام في طرف سمع السارح وسه ونصف من
طرف الاهتمام واعلم ان لكل من مصلى طاب وقت الزوال لا يمكنه والمدة في الطول فاما السه لان الشمس فيها
ما حذا لخذمان الارض كذا في المتوسط (قوله والعصر منه الى العروب) اي وقت العصر من طلوع
الظل منه سوى التي الى عروب الشمس والظلال في آخر وقت الظاهر حازي اول وقت العصر وفي
آخر حازي ايضا فان الحسن من ربه ما هو ليدان اصعرب الشمس حرج وقت العصر والناظر واما
الصحيح من ادرك ربه في العصر فليان لعمره الشمس فعد ادرك العصر (قوله والمغرب منه
الى عروب الشمس) اي ربه المغرب من عروب الشمس الى عروب السبي رواه في ربه صلا المغرب
ما لم يسلط نور السبي وسطه السبي بالاء الظلمة المفسوخة وهو نور ان حنيفة (قوله وهو الناصر) اي

الجمع في السفر وما في سراج النبوة

(قوله وعدهما هور وروانه الخ) فلي القهر والعه رجح الامام عليه القوي لما ثبت عنه من جعل عامه الصبحه السوي على البحر
 واساب هذا الامم للناس ساس في الامم وهو لا يجوز كذا في شرح الخ ومع هذا القهر وان دفع ما في الصبح من ان هذا الرجح لا يساعد
 رواده ولا العوي من الدراه لا به حسب سب رجوعه وقد ساعدته الرواه ولا سلبان سب رجوع قوي الدراه اه لكن ذكر الدراه
 فام في صححه ان رجوعه سب لما فعله الكافه من ان الاء التلاه والى الآس حكا القولون ودعوى جعل عامه الصبحه
 خلاف القول فالى الاحسان السقي الناس وهو مذهبنا في نكر الصديق ومعاد من جعل عامه وصي الله تعالى عنهم فلي رروا
 عند الرافى عن ابي هرير عن عمر بن عبد الله بن روم في السقي السقي الاجرا عن ابن عمر وسامه فيه (قوله وان صلا العسا
 الى طلوع الفجر) وطاعه ما اخرج اسحق والطبراني عن عمرو بن العاص وعبد بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
 رادكم ما هي حرككم من جرائم (٢٤٦) وهي لكم فمات من صلا العسا الى طلوع الفجر فان سب سبي جعل الرواه على

هاتين الرواهين فان جعل
 لفظ صلا الملقوط فمات
 معذرا جاعلا فيها ونهجا
 فلي فلي ان يقول لاني
 الامر بالصل فان العسا
 يحكم في الوضو وصلا
 العسا محتمل له فانه يقال
 آتيا صلا كذا والمرا
 آتيا لوضوها ففعل عليه
 كما هو القاعد في رد
 والقسا والورمسه الى
 الصبح ولا ينضم على العسا
 للرب ومن لم يحد وفيها
 لم يحس
 ان جعل الى المحكم عند
 صور العارض في رد ذكر
 غير واحد نظره انما
 روى عن صلى الله عليه
 وسلم انه قال المسحاضه
 تتوصل الوضو كل صلا رانه
 قال سوا السبل صلا م
 في هذا الحد سلاله على مذهب الله بوجه من الوجوه ويرى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 الورج من لم يورف ليس مواروا ابوداود والحاكم وصححه الى سدد ذلك اه ابن امير حاج (قوله المصنف من لم يحد وفيها لم يحس) اي لم
 يحاسبه على العارض على وهو لا يسوع حده في مذهبنا كتاب من موصوله او شرطه اما اذا كانت رصوله فلاما سبنا وما
 بعد حاصلها ولم يحاسب المداخر منى كان حله فلا ينضم صير يعود على المدا ولا يجوز حده الا اذا كان مضافا الى السمر
 كقوله في حاله كذا اذا في اي محكم او كان محرورا فسرطان لا يودي الى سبه العامل بالعمل وقطعه كقولهم السمن
 من ان يدرهم اي م واما اذا ادى فلا يسوع حده فلا يقال بدمرب وهذا م واما اذا كانت شرطه فلان لم السطر او ما صاف
 الله لا يندى الخ لاه الوافعه سواء لم صير عا على فعله من هم اقم معه وسلام من نكرم كرمه ولا يجوز من هم اقم ولا سلام من
 نكرم كرم فكندا هذا كذا في الناس

هاتين الرواهين فان جعل
 لفظ صلا الملقوط فمات
 معذرا جاعلا فيها ونهجا
 فلي فلي ان يقول لاني
 الامر بالصل فان العسا
 يحكم في الوضو وصلا
 العسا محتمل له فانه يقال
 آتيا صلا كذا والمرا
 آتيا لوضوها ففعل عليه
 كما هو القاعد في رد
 والقسا والورمسه الى
 الصبح ولا ينضم على العسا
 للرب ومن لم يحد وفيها
 لم يحس
 ان جعل الى المحكم عند
 صور العارض في رد ذكر
 غير واحد نظره انما
 روى عن صلى الله عليه
 وسلم انه قال المسحاضه
 تتوصل الوضو كل صلا رانه
 قال سوا السبل صلا م

في هذا الحد سلاله على مذهب الله بوجه من الوجوه ويرى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 الورج من لم يورف ليس مواروا ابوداود والحاكم وصححه الى سدد ذلك اه ابن امير حاج (قوله المصنف من لم يحد وفيها لم يحس) اي لم
 يحاسبه على العارض على وهو لا يسوع حده في مذهبنا كتاب من موصوله او شرطه اما اذا كانت رصوله فلاما سبنا وما
 بعد حاصلها ولم يحاسب المداخر منى كان حله فلا ينضم صير يعود على المدا ولا يجوز حده الا اذا كان مضافا الى السمر
 كقوله في حاله كذا اذا في اي محكم او كان محرورا فسرطان لا يودي الى سبه العامل بالعمل وقطعه كقولهم السمن
 من ان يدرهم اي م واما اذا ادى فلا يسوع حده فلا يقال بدمرب وهذا م واما اذا كانت شرطه فلان لم السطر او ما صاف
 الله لا يندى الخ لاه الوافعه سواء لم صير عا على فعله من هم اقم معه وسلام من نكرم كرمه ولا يجوز من هم اقم ولا سلام من
 نكرم كرم فكندا هذا كذا في الناس

(قوله واحذر الخفق في فتح القدر الخ) اقول ورد العلامة الخلى سارح لانه ووافقه العلامة المافاني في شرحه على النبي والسر ملا في ايراد المساج وحواشيه على الضرور والعلامة يوحى به لدى في حاشية الضرور وكذا في احوال الوفاء في شهر وبانهم السبح علا الذين المصطفى في شرحه على الورد ولكن اتصرت لحد في اسلم ام تحصى شرح الورد وشرح مساجد العلامة السبح اراهم الخلى الخناري ورد كلام سارح المسح في حاشية وكشف في هامشه ما يدفع (٢٤٧) حواشيه ما ظهر وحواشيه فلما راجع ذلك

(قوله العلامة فافاد الخ)

قال في المهر في عبارته في

المدافع المسحوب هو

آخر الوفاء في الصف

وسطر الساقى له سد

الخروج والبلد والصل

في جناحه وقصد اناس

طعام في سدود حرم في

السراج عسلى انه منصف

ايجها الا ان قوله في

الجمع وعمل الاراد

طافا واطلاق الكتاب

ما (قوله فان باحرها

السح مكرول لا التعل)

وبعد باحترامه وطهر

الصف والمصر ما لم يصير

والسا الى الباب

اي ان الكراهه في

من السحرا في نفس

الله في رسائى في السرح

الكلام على ذلك وحج

كون الكراهه في كل

من السحرا والاداء (قوله

دوقى نفسها في شرح

الجمع الخ) قال في المهر

بعد نقله من الحاشية

والجحف ومحمد رضى

الدين والسداع بعد

ا احتر الى الباب ما له

اما ان م فبند فيه

محمد صاحب البلدان انهم السح وافي به القائل كما سقط عن الدرس في الوصف عن طوعها من المرفعين وافي بعضهم نوحوا بها واحذر الخفق في فتح القدر منسوب الفرق بين عدم عمل العرف و بين سبب المعنى الذي جعل علامه على الوجوب الخفى السابق نفس الامر وحواشيه عند المرفعين السح فافاد الوفاء المعروف واتفاء السح على السح لا سطر متعنا خلو رد لس آخر وهو ما نوطا عليه احبار الامرا من فرض الله الصلا حسالى آخر والمصحح انه لا سوى العفا لعقد وقفا لاداء وافي بوجوب العفا تحصى على قوله الوراها (قوله وينب ما سحر العفر) لما رواه اصبغ السح الاراد ويحده المسمى اسير وانما العفر فانه اعظم الاخر ووجهه على من طلعها ما ماى مصحح ان حبان كذا مصحح بالمصحح وهو اعظم الاخر اطلعه فعمل الاندوا والاسيا فمصحح الاندوا بالاسفار والخم بعدد فافاد الحواشى فانه يصل عن الاصبغ اصحاب الاندوا بالاسفار والخم بالاسفار والاول ما ظهر الرواية كالى العفا وقالوا اسير ما عكس لوطر فساد صلاحه فكيف ان بعدد هاق الوفاء بعرفه وفصل نوحوا بها احدا لان المصاد رهم فلاتر له المسح لاجله وهو ظاهر اطلاق الكتاب لكن لا نوحوا بها كسب على طلع الشمس وفي السراج الوهاج حد الاسفار ان صلى في النصف اى ولا يحى ان الخاح رده لا نوحوا بها في السحى العلى الماشيه الا فصل لارا في العفر العلى وفي غيرها التفت الى فراع الرجال عن الجماعه (قوله وطهر الصف) اى بدب باحترامه السحارى كان اذا اسد العفر ذكر بالاسلا واداء اسد اطرا واداءه والاراد الطاهر لانه حواشيه السوال عفا احدا ان صلى فصل الليل اطلعه فافاد به لاهرى بن ان صلى بجماعه ولا ومن ان يكون لاد حار اولاد بن ان يكون في سد الخرا ولا وطه اقال في الجمع وعمل الاراد الطاهر مطلقا هاق السراج الوهاج انه انما اسد الاراد بسلامة سوط قصه نظر له وهو منصف الساقى على ما فصل والجماعه كالمظهر اصلا واستدعا الى زمان كداد كرا الاستدعا (قوله والمصر ما لم يصير) اى بدب باحترامه ما لم تصير السح لرواه اى داود كان نوح العفر ما لم تصير السح بها نفسه اطلعه فصل الصف والسا لما في ذلك ن كسبر السوال ككراهه ما بعد العصر واداء العفر ان يكون السح بحال لا عافوها وان على المصحح ان باحترامه اله مكرول لا العمل لانه ما مور مما يهوى عن ركها فلا يكون العمل مكرولا كذا في السراج ولو سرح بعد فصل العفر انه لا مكرول لان الاحرار من الكراهه مع الاصل على الصلا مستدعى على كذا في عله السح وحكم الاذان حكم الصلا في الاصبغ بعدد واحترامه صلا كما سد كرا في ما نه ان شاء الله تعالى (قوله والعفا الى الثب) اى بدب باحترامه الى بدب الليل لما رواه المسمى ويحده لولا ان اسقى على اى لآخر العفا الى بدب الليل او صفة وفي محصر العفر وى الى ما فصل الليل وانه السحارى كما هو مألوف العفا وبما ان نسب السقى الى بدب الليل ومقصدا انه لا يصح باحترامه الى الباب عتلاى الاول دوقى بينهما في شرح الجمع لان الباب يحمل الاول على السا والساقى على الصف لعلة النوم اه

المحمل في نظرنا لمعنا انه بدب السح في الصف وكلام العفر وى في السحرا ومن مقدمه في السراج الساء مراتب بعض المحققين قال شيعي ان يكون المعناه داخله تحت المعنى كلام العفر وى بعد ادخله في قوله عليه الصلا والسلام لولا ان اسقى على اى لآخر العفا الى باب السح لسطى الليل على المدعى اه وهذا احسن ما نه حصل اى رضى بالله تعالى الوفاء اه ولا يحى علك انه لا وى من دخول المعناه وعدمه في كلام العفر وى لانه على كل لا يدخل السحرا لانه فصل على اى سقى البقاء

في وفي الحديث اوصيه كما هو قدر وفي الروايات يكون اسنادها سهل آخر الليل واماموها في آخر ولو بالجمعة وفي رواية
السرسلالة وقد طرقت باب المسألة (٢٤٨) ورواه مسندنا حذر العسا الى ما قبل طلب الليل في ر وفي روايه

واطلعه فعمل الصلوة والسوا وهل يسجد بغير العسا في الصلوة لئلا تتلجل الجماعة وادان
الناس الى نصف الليل لمن سجد وقالوا له صباح والى ما بعد مكررو وهل الى ما بعد الليل مكررو
وروي الامام احمد وغيره انه عليه الصلا والسلام كان يسجد في نوح العسا وكان يكر اليوم فيها
والجند بعدها وفيه الطحاوي كراهه اليوم فيها من حتى عليه قوب وسوا وقوب الجماعة فيها واد
فلا وفيه السراج كراهه الجند بعدها بغير الحاجة ما لها فلا وكذا في القرآن الذي ذكر وحكايات
الصالحين منها ذكر القصة والحدب مع الصلوة وفي الظاهر انه ويكر السكلام بعد ان يحار الصبح واد
صلى الصبح جازلة السكلام وفي القصة احذر العسا الى ما راد على نصف الليل والصلوة الى ما استمرار
الشمس والمغرب الى استكمال السجود مكر كراهه محرم (قوله والور الى آخره) ليس من مالا هنا
اي ردت ماحر لرواه الصحيحين اجعلوا آخر صلا كم كروا والا لربك ليدبر لرواه البرمدي من حتى
ممكن ان لا يستعظم من آخر الليل فلو راد له وطمع ممكن ان يور في آخر الليل فلو راد من آخر الليل
فان روا القرآن في آخر الليل فمصور وهي افضل وهو دليل مفهوم قوله ليس من به واد ان رقت
اليوم ثم استعظم وصلى ما كسبه لا كراهه فيه ولا بعد الور ولزمه ترك الاصل المقاد يحذب
الصحيحين (قوله ويحسب طهر السوا) اي ردت بغير طهر السوا لما روي في طهر الصلوة
وفي الخلاصة من آخر الامان ان كان عندهم حساب يعرفون به السوا والصلوة فيسألون حسابهم وان
لم يكن فالسوا ما اسدوه البرد على اليوم والصلوة ما اسدوه الخمر على اليوم فعلى فاس هذا الزم
ما سكره البرد على اليوم واخر مما سكره فسه الخمر على اليوم ومن سألنا في قال السوا
ما سألنا الناس في ما في حديث في الوعود وليس الحسب والصلوة ما سألنا في سعه عه ما والبيع واخر ما
ما سألنا عن احدهما اه ولم ارمس حكم على حكم صلا الظهري والبيع واخر ما والذي يظهر ان
الزم سألنا في هذا الحكم واخر ما سألنا في الصلوة (قوله والمغرب) اي ردت
فيها الجند الصحيحين كان صلى المغرب اذ اعرس الشمس ونوارب الخجاء ويكر ما حذرنا
الى اسناد السجود لرواه جلال امي محرم ما نوح والمغرب حتى يسئل السجود ذكر السراج
في قوله يحسب اذ مضى الليل لا لكرهه في رواه الا انه وفي السعي ما في قوله ويكره احذر المغرب في رواه
وفي آخره لاما لم يسألنا في الاصح ه الاول الامن عند كالمسرح وحو او تكون فملا وفي السكراه
سئل في الغراء خلاف اه وفي الاسرار في السكراه اداوها في الصلوة الاول وفيها وفي صبح
الفدرفه لها وان لا تصل من الاذان وادافه الا تحله حصة او سكه على الخلاف الذي سألنا
وما حذرنا السكراه ركعتين مكرره وما روي في الصحيحين عن ابن عمر انه سألنا في هذا في سعه عه
فمضى ان ذلك القليل الذي لا يسألنا به حكره هو ما قبل ظهور السجود وفي المسألة لا تكرر للسجود
ولما ند او كان يوم عزم ود كرا الاستعجالي اذا سألنا في سعه عه ما حذرنا في سعه عه ما حذرنا
المغرب اه وقد عزم ان كراهه ما حذرنا في سعه عه ما حذرنا في سعه عه ما حذرنا في سعه عه ما حذرنا
كل صلا في اولها من يوم الدم وهي العصر والعسا لان في احذر العصر احياء وقوعها في الوف
المكررو وفي ما حذرنا السكراه على احياء المقار والظن العن لعن في العم وهو والسجاء كذا
في الصحيحين وليس فيهم الوقوع قبل الوف لان الظاهر في سعه عه ما حذرنا في سعه عه ما حذرنا في سعه عه ما حذرنا

الوجه كل في الرحمن
وهذا احسن ما يوق به
لعل العارض اه اي
العارض من عتاري
اقتدوى رالكبر كما هو
منها كلام صاحب الدرر
(قوله ولم ارمس حكم على
حكم صلا الظهري) قال
السرسلالة في مكره
ان يركبوا الاصح بعد
عن جمع الروايات وكذلك
في الرسع الخريف دخل
ما اذارا بالشمس اه
و تعلم الخراف عن قول
والور الى آخر الليل لمن
من مالا هنا ويحسب طهر
السوا والمغرب وما فيها
عن يوم عن
صاحب الصلوة ولم اراخ اه
(قوله وقد سجد) اول
لا في ما فيه من السجود
على السوا (قوله سعي
ان ذلك القليل الخ) فاه في
البروق الاذان في الفرح
فولم يكرهه الركعتين
في المغرب يسألنا في ان
ما حذرنا المغرب ودرهما
مكررو وندما عن السكراه
اسمها القليل في سعه عه ما
على ما هو اول في سعه عه ما
اذا توسط في ما سألنا
كلام الاصحاب اه وهذا

هو الخي اه واسار وله وهذا هو الخي الى الزد على صاحب الصلوة وعلى صاحب السجود احذرنا عزم
كرهه الركعتين قبل المغرب وسألنا في لم ياد (قوله وليس فيهم الوقوع قبل الوص الخ) قال الراي لان الظاهر في سعه عه ما حذرنا
كان يوم عزم فاذا ادا في الوف علم به دخول وقت العصر فاتي الوهم ما حذرنا الظاهر ركعتين المغرب يندب بغيره الا في يوم النعم فانه يندب

ما رجع في غايه السان وانه الحسن ان الاحمر فصل في سائر الاوقات يوم العلم ما به اقر بالي
 الاحاط لخواير الاداء بعد الوقت لافله (قوله ونوحه عن فقه) اي نوحه عن ما في اوله عن يوم
 عن رعي العجوة والظهور والمغرب لان العجوة والظهور لا كراهية في وفهما ولا نصر الاحمر والمغرب خلاف
 وموقعه اقل العجوة بلد الاناس (قوله وسبح عن الصلاة وسجد التلاوة وسلا الخمار عند
 الطلوع والاسوا والمغرب الا عصره) لما روي الجماعة لا البحاري من حديثه عن من غامر
 الجنبى رضى الله عنه قال لا بأس بالصلاة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بها ان لم يلى فحق وان غمر
 فمن مواجدين اطلع الشمس ما رآه حتى يرفع ويحى يوم فام الظهر حتى يمتلئ وحين نصف المغرب
 حتى يغرب ومعنى نصف عمل وهو المبدأ الموقوفة المصروحة فالصلاة المحصنة المصروحة فالمبدأ المحصنة
 الممدد واصلا نصف حديثه حتى انما من الراد هوله وان يغمر صلا الخمار كسالة ما دكر
 الزمير اراد الرد وفاد الله عن غير مكره خلافا لداود لما رواه ابن دقن السند في الامام عن
 عنه قال لما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صلى على موا بعد طلوع الشمس اطلق الصلاة
 فربها وعليها لان الشكل معوج فان المكره من قبل المصروع لاها غير علمنا عرف من ان النبي
 الطي السوب عن المصروع عن مصفا بعد كراهة التحريم ان كان قطعها فاد البحر ثم فالبحر
 في معانيه الغرض في الزينة وكراهة البحر ثم في ربه الواجب والمغرب في ربه المندوب والنهي في حديث
 عنه ن الاول فكان الساببه كراهة البحر ثم فان كراهة الصلاة فصالوا واحده فهي غير محصنة
 لاها لعمارة في الوقت نسب الاداء فيه نسبها بعد الكفار المستعاض من قوله صلى الله عليه وسلم ان
 الشمس تطلع من بين فرقي سلطان اذا ارضعت فارها من اسوب فارها فادار الب فارها فاداد المغرب
 فارها فاداعر س فارها رهي عن الصلاة في تلك الساعة رواه مالك في الموطأ وهما سوا المراتب
 الوقت والا فالوقت لا يصح فيه بل هو وقت كبحار الارباب اعمالهم في الاركان ولا ينادى بها
 ما وحب كما لا طرح الخواب بما فصل ليرك بعض الواجبات محبة الصلاة مع انها نافعة صادىها
 السكال الانزل الواجب لا يدخل النقص في الاركان التي هي الموقوفة للمحكمة محذوف فعل الاركان
 في هذه الاوقات واعمالها القضا في ارض العرب وان كان النبي صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 ليسكان وهذا الزمان انصال الفعل بالزمان كبر لانه داخل في ما فيه ولهذا فاصح يوم البحر
 وان ورد النبي صلى الله عليه وسلم في غير الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم في ما عدا الوقت والموم يقوم به ويطول بطوله وهو
 ينصر لانه معاصر فارداد الارض فصار فاسدا وان حكاه الصلاة فلا يبنى محصنة مكرهه حتى
 وحب فصار اذا قطعته وحب وقطعه وقصا في غير مكره يظهر الزوايه ولو انما خرج عن عهد
 ما ربه بذلك المصروع في السوط القطع الفصل الاول هو بمعنى التسلسل والورد داخل في الرض
 لانه فرض على ادى الواجب فانه يصح في هذه الاوقات كما في الكافي والمندوب والطلوع الذي لم يند
 يوم الكراهة داخل فيه ايضا كما مرح به الاستحسان والعدل اذا سرعه وفيه وسحب
 ما اعيد داخل فيه ايضا وصرح في هذه الاوقات كلى الحفظ محلها في الوضوء في وقت مكره
 ما قطع من الفعل المصروع وفيه مكره حسب مخرجها عن النهي وان كان آتيا لا وسو به
 ضرور صباه المودى عن الطلاق ليس غير والصون عن الطلاق محصل مع المصان كجود
 ان صلى في الوقت المكره فادى فيه فصيح ونام وحنان صلى في غير قول السارح هو ما
 والا فاصل ان صلى في غير صعب كما صفا ويدخل في الواجبات كراهة الطلوع فلا يصح في هذه
 الاوقات لانه اعتبر واحده في حق هذا الحكم وعلى كراهة بعد صلا العصر والمغرب احاطا

ونوحه عن فقه وسبح عن
 الصلاة وسجد التلاوة
 وصلا الخمار عند الطلوع
 والاسوا والمغرب الا
 عصر يومه

ما حصر حتى يشق
 المغرب لعالم الطل فاد
 اخر الى هذا الحد فند
 حفظ وفيه ولم يدحول
 ومن العسا فمضى وهم
 الوقوع قبل الرباد
 التحمل في العصر والعسا
 يكون بعد ما حصر في
 الظهور والمغرب ما لاه

وهما وصار الكتاب اولى من عار اصله الواقى حسب قال لا يصح صلا الى آخر لما عرفت ان عدم
 الصلوة اعمها في العرائض والواجبات لاني الاول في اختلاف المنع فانه نعم الكل وان اردت سجد التكرار
 وصلنا الخمار ما وجب قبل هذا الاوقات ما اذا بناها فيها او حصر بها الخمار فيها فاذا بناها فيها يصح من
 غير تكراره اذ الوجوب بالبلو والحضور لكن الاصل بالبحر وفيه ما في القصة الاصل ان يلى على
 الخمار اذا حصر في الاوقات الثلاثة ولا يوجبها اختلاف العرائض وظاهر السو به بان صلا الخمار
 وسجد البلو انه لو حصر بها الخمار في غير تكرار فاحترج حتى صلى في الوضوء المكرور فانه لا يصح
 ونعم اعادها كسجود البلو ودكر الاستغفار في الوضوء صلا الخمار فانه يجوز مع التكرار ولا يند
 ولو سجد سجد البلو مطران فراه في هذا الوقت يجوز مع التكرار وسقط عن دمه وان فراه
 قبل ذلك لم يسجد في هذا الوقت لا يجوز ونعم اه وسجد السهو كسجد البلو كذا في المحط
 حتى لو سجد في وقت التكرار بعد السلام وعلمه سهوا فانه لا يسجد لسهو وسقط عنه لانه خير العيصان
 المتكفي في الصلوة اخرى ذلك بحري العاصا وقد وصف ذلك كالا فلا ينادى بالنافس كذا في سرح
 الد ودكر في الاصل ما لم يرفع السهم من ريع وهي في حكم الطلوع واحرار العيصاني ان الانسان
 مادام يقدر على النظر الى رص السهم في الطلوع فلا يعمل الصلوة فادع عن النظر حاشا وهو مناسب
 لمسير التعمير للصحيح كما قدما وازاد العروب السمر كما صرح به فاصحان في ما واه حسب قال وعند
 اجزاء السهم الى ان تعبت والساقى رجلاه انه اخرج من الهيى حذب عنه القواب عملا بقوله
 عاه السلام بان عن صلا او سها فلصلها اذا ذكرها بمعنى علمه والحواس عنه ان كونه محضا
 لمعوم الهيى موقف على القاربه فلان لم يستفهم معارض في بعض الافراد فعدم حذب عنه لانه
 محرم ولو لم ير الى طر بهم في كون الخاص محضا كعصا كان فهو خاص في الصلوة عام في الاوقات
 فان وجب تحصيل عموم الصلوة في حذب عنه وجب تحصيل حذب عنه عموم الوقت لانه خاص
 في الوقت وتحصيل عموم الوقت هو احواله الاوقات الثلاثة من عموم وقت الدكر في حق الصلوة
 العامة كمال تحصيل الآخر هو احوال القواب عن عموم مع الصلوة في الاوقات الثلاثة وحسب
 في عارضان في العامة في الاوقات المكرره اذ تحصيل حذب عنه بعضى احوالها عن الحل في
 الثلاثة وتحصيل حذب الدكر العامة من عموم الصلوة بعضى حلها فيما يكون احوال حذب
 عنه اولى لانه محرم واخرج ايضا لوال في محله لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم بانى عند سها لا يعمرا
 احد اطراف هذا السب وصل الى ساعه سا من ليل وبها روجوه انه عام في الصلوة والوقت في عارضان
 عموم في الصلوة وعدم حذب عنه لما قبله وكذا في عارضان في الوقت اذ الخاص بعارض العام
 عند ما وعلى اصولهم يجب ان يخص منه حذب عنه في الاوقات الثلاثة لانه خاص فيها واخرج ابن
 يوسف في العمل يوم الجمعة وفي الروايل ما رواه السافى في مسنده في حق الصلوة بعد الظهر حتى
 رول السهم الا يوم الجمعة وسواء ان الاستغفار عند سها كمال بانى فيكون حاصله امتداد كونه
 بعد يوم الجمعة فمعمما حذب عنه العارض له فانه لا يحرر ويحب فيه المحقق ان الهام بان يحمل
 المطلق على التقيد لا عادهما كما حاد به ولم يحبه عه فظاهره رجع قول بانى يوسف فلذا قال
 الحاروى وعلمه السوفى كما عر له ان امر حاش في سرح المنه وفي العامة ان حذب بانى يوسف منقطع
 او معا ولا يوم الجمعة واستسنى الصف في المنع عصر يومه فاذا لا تكرر اذ وقت المعروفه
 فدمسان المكرره اعمها واحصر لا اذوا لانه اذا كبر حذب لان سب الوجوب آخر الوقت لم يود
 قبله والا فاطر الفصل بالاداء والجمع الوقت وعلى المصنف في كافة ما به لا يستعمل انساب التكرار

(قوله فان وجب تحصيل
 عموم الصلوة) نعم من
 الاول مصدر صاف لعوله
 والاصل تحصيله كما هو
 عار الفج والصبر طوب
 الدكر ونعم من الثاني
 مضاف لعمله والخاص
 ان في كل من الحدس
 خصوصاً مجموعاً وان وجب
 تحصيل احدهما للعموم
 الآخر وجب في الثاني
 كذلك لاني ان كون حذب
 الدكر عامه حفا بل
 الظاهر انه مطلق كما صرح
 به في العامة ويمكن استبعاد
 العموم من اضافة الطرف
 اتي ما بعد فان الاضافة
 تأتي لما نافي له الالف واللام
 (قوله واخرج صالح)
 اي السافى رجحه الله تعالى
 (قوله وفي العامة الخ)
 عاربه والحواس عن الثاني
 ان هذا الزمان لم يست
 لاها ساد او ان معا
 ولا يمكن كافي قوله تعالى
 الاخطا اي ولا خطا اه
 راد في مراح الدراره اذ
 عمل ذلك على انه فصل
 الهيى اه

(قوله لا يعموره) أقول عبار المصنف كانه مع الامر به (قوله فسب في حقه كذا الخ) قال في الهروم هذا المبرر على انه لو
 على المصنف اسم مرجح غير مباحا بقصد كانه نفس الظلم وهو معه وذلك لانه وانما بالانها تقرب في حقه كما لا يرد
 بالافس اه اقول هذا الصب مشهور وقد ذكر صاحب الصرى سره (٢٥١) على المارود كرحوانه وعبارته

في الخواب واجب بان
 السرعة جعل الوقت مستغنا
 وحصل له سئل كل الوقت
 فالعناد الذي يعرض حاله
 المعنا حصل عدرا لان
 الاحترار عنه في الافعال
 على الصلا معتبر اه
 وقال الصالحون قال
 الصبح هذا السكك بالبحر
 واحاط عنه في التلويح بان
 العصر عرج الى ما هو
 وفي الصلا في الخلق خلاف
 العصر وان في الطلوع
 وعن السهل بعد صلا
 العصر والعصر لاف
 قضاء فانه وسجد لاف
 وصلا حار

دخولا في الكراهه وفي
 الغروب حروما عليها اه
 (قوله احب الخ) وفي
 اعداد الصلح بعد تقيه
 ذلك وروى ان عمره
 عليه الصلا والسلام قال
 اذا غلظت الشمس فامسك
 عن الصلا فانها تطلع من
 فرق سطلان روا مسلم
 وروى ايضا ووف صد
 الصبح من طلوع الفجر
 ما لم تطلع الشمس فاذا
 طلعت الشمس فامسك
 عن الصلا على انه ذكر

لأنه لا يعموره وفي الاذام مكره ايضا اه وعلى هذا ما في شرح الطحاوي والصفه والبيان
 والحاوي وغيرهما على انه المذهب في غير مكانه خلاف وهو الاوجه لاجد السائق السائق في صحيح
 مسلم وغيره وقد يعبر بوجه لان عصره لا يجوز وفي المعرا لاجرا الصحفه كرهت
 النما كمالا رجحه الا ذكر الصبح على الاقل القابض وورد عليه ان من طلع او اسلم في البحر الخاص
 لا يصح منه في بعض غير مع بعد الاصابه في حقه الى السكك لعدم الاصله واجب بان لا يرواه فيها
 فليعلم الصبح والصبح ان العصر لازم الاذا في ذلك البحر واما البحر فانه من غير ان يحصل ذلك
 النقص لو ادى فيه العصر ضروري لانه مأمور بالادا فادام بولم يوحده العصر الضروري وهو في
 حقه كال فسب في حقه كذا الخ وعرج عن عهده الانكامل ومهله اذ وقع ما ذكر المصنف
 المذهب في شرح المعنى من ان السكك كان باصافي الاصل كان ما ثبت في ذلك فاما الصلح
 مضي الوقت لا يصح السكك لانه لا يصح في الوقت اصلا واسأل ان عرجومه سطل الطلوع
 والعرجومه سطلان السب في العصر آخر الوقت وهو وقت المعروض فادانها فانه اذاها كما
 وحسب وقت الفجر كذا كامل فوجه كامل فستل فطر الطلوع الذي خرب فساد لعدم الملاحة
 يسبها فان قل وروى الجماعة عن ابي هرير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعه
 من العصر قبل ان يرب الشمس فعاد ركها ومن ادرك ركعه من الصبح قبل ان تطلع الشمس فعاد
 ادرك الصبح احب بان المعارض لما وقع في هذا الحديث من السب عن الصلا في الاوقات
 المبنيه في العصر رجعا الى انفسان كما هو حكم المعارض في حاكم هذا الحديث في صلا العصر
 وحكم السب في صلا الفجر كذا في شرح المعنى وظاهر ان رجحان المخرج على المخرج انما هو عند
 عدم الفاس اما عند فالحرجه وفي ذلك كسالى العوام اذا صلا العصر وقت الطلوع لا سكر
 عليهم لانه لو سوا ركها اصلا ظاهرا ولو صلاها مخورا عند اصحاب الحديث والاذا الحائز هذه
 المعنى اولى من التردد اصلا في المعنى الصلح على الذي صلى الله عليه وسلم في الاوقات التي ذكر
 فيها الصلا والدعاء والصدح افضل من فرا القرآن اه ولعله لان الفرا ركبي الصلا وهي
 مكرهه فالاولى له ما كان ركها والعصر لا سوا اولى من العصر بوقت الزوال لان وقت
 الزوال لا سكر الصلح اجما كما في شرح المعنى (قوله وعن السهل بعد صلا الفجر
 والعصر لاف قضاء فاته وسجد لاف وصلا حار) اي مع عن السهل في حقه الوقت
 فيه الا عن غيره لرواه الصحيحين لاجل بعد صلا العصر حتى يربط الشمس ولا صلا بعد صلا
 الفجر حتى يطلع الشمس وهو نعمومه مسائل الفرائض فاحرجوها مع المعنى وهو ان الكراهه
 كانت خلق الفرض ليس بوقت كالسؤال له لا يعمى في الوقت فلم يظهر في حق الفرائض وقد عك
 في المعنى ان الهمام بان هذا الاعسار لا دليل عليه في النظر الى تسليم تقص في علم المعنى
 المصوص عليه لعلى المعنى لا المعنى لانه تسليم معارضة المعنى بالمعنى والنظر الى الموص
 = ومع المعنى عندنا لا يعمى العام على حديث البكر فيمكن ارجاع صلا الحمار وسجد
 البر ما هما لاف الصلح مطلقه ولكن في ارجاع المعنى ان المعاد المزمع بان الهوى ليس بحسب في

في الامر ان الهوى عنها ما سكر لانه اذا طلع على الاصل لا يبولان الصلح فعمل به فعمله لا حيل في حال الطحاوي انها كما هي مسوجه
 بالنصوص الشاهه والا يتم العمل به من الحديث وركب نفسه بخروج لاف طرافه فافس على كل في الفجر خلاف عصر بومه مع ان
 النص فان العصر اسدا والفجر ضياء سطل في العصر كالفجر

(قوله واصبر على الشدة الخ) هل في التبرؤ قول الله وان مالنا كان القصد بغيرهم الخوارق ما عدا وليس بالواقع نعم على ما هو
 الخوارق لعدم الخرافة ما عدا من سائر القل ولو اذنت الكثرة لما استبح الى ما ذكر اذ القصد بالمثل يعني عنه وهذا قدس حداد
 اذ به يسمى عن ارجح البطل عن معناه السري لا لهم وقصروا به فعل ليس بغير ضرورة ولا حرج سون (قوله واسارع الخ) الاسار
 عرطا ظهر تامل (قوله ولم اصب على الصريح به لاحد الخ) قال في التبرؤ هذا غيب في فتح القدر وما عدا رد كرههم لا يسهل لعدم
 الجمع بغيره والمردفه ومرا في العراج الى الحمى وفي القصة عدا لانه العرجاني وظهر القدر للمعاني (قوله واحمل ان فما القاتة الخ)
 تحمله ما في السبي حبه في المراء (٢٥٢) عاصد العصر قبل به السمن وامانه ولا عور في العما انصارا كان

الوف وذلك هو الموح بفساد وامان الكراهه فيه ماضى اه والخاص ان ابدل معنى
 سوب الكراهه في كل صمد ويخصه بمرخص سري لا غير اطلق في القاتة فسميت الوو
 لانه واجب على قوله واماعلى قولها فهو صمد في ان لا يصح به مطلق العكر الكراهه اسفل
 ه لكن في القصة الوو بمعنى يسهل في العكر بالاجماع بخلاف ما والى اه ولا يصح ما عدا
 واصبر على ابلاته لعبدان به الواحبات والصلاد داخل في العمل فمكر ههما كالتدوير
 خلافا لاقى يوسف وما سرح فيه من العمل ما قصد وركب الطواف لان ما لبرمه بالسدر بل لان
 السدر صوب وصوب لانرا به بخلاف وجود البلاء لاها السب بصل لان السبل بالسدر سر
 مسرور فكون راحنا لمحابه تعالى ولا به انى وحوب السدر صوب من حبه وسعد البلاء
 ما عدا به تعالى وان كانت البلاء فعليه كجمع المباله له وحبوب الراك ما عدا السرح وفي فتح القدر
 وقد مال وحوب السعد في المحقق معنى السباع لا بالاسباع ولا السلاء وذلك ليس فعلا من
 المكاتب بل مصححي فيه بخلاف السدر والطواف والسروع فعله ولولا لكاتب الصلا فلا اه
 وهو فاصر على السامع للسلاء لان السبي حبه السماع على خلافه وامان الى قاتة واعلى ان
 السب في حبه انما هو السلاء لا السباع واطلق في السبل فصل ما له سب وما ليس له فمكر عه
 للسعد ههما الاموع وهو مقدم على عموم قوله صلى الله عليه وسلم من دخل المسجد فذكر كركب
 لانه مسح وذلك حاطر واسار الى اهلو سرح في السبل في وقت مسح ما قصد ثم قدما ههما فانه
 لا يسهل عن دمه كما في المحطه والى اهلوا قدس به العكر ثم هما هما صلا العكر فانه لا عور على
 الاصح فصل بخور والاحسن ان يسرع في السبه ثم يكره العكر ثم يسهل فلا يكون معناه العمل ويكون
 مسعلا من عمل الى عمل كداني الظهوره وهه نظر لانه اذا كرر العكر ثم يسهل فانه السبه كما صرحوا به
 في باب ما عدا السلاء وفي سرح الجمع لان السب ما عدا بعض الفعها من اهدا اقم للعكر وحاج رجل
 فوب العكر من سرح في السبه فقط هما فمعصا من الطلوع مردود لكراره هما التمثل الذي قصد
 فيه على ان الامر بالسروع لقطع مسح سرعا والى اهل لا مكر السبل قبل صلا العصر وفيه والى ان
 اصلا العصر مدخل في كراهه الوافل فيساعه كراهه السطوع بعد العصر المجموعه الى الظهور في رب
 الظاهر يعرفان فيما يظهر ولم اصب على الصريح به لاحد في اهل المذهب كداني سرح به السبل
 واعلم ان فما القاتة وما بالاسكر بعد صلاه العصر الى عناه العكر الى العروب كما هو ظاهر كلامه

فل ان صلى العصر اه
 سلى به عاصد كلام السب
 اول حبه هل وضع عن
 الصلا وصلا الطار
 وسعد السلاء عه
 الطلوع والاسواء
 والعروب وقد قدم ان
 المراد بالعروب التعر وفي
 السمرات عه قول
 التبرؤ الا في وقت الاجرار
 فان العما فيه مكر
 اقول ظاهر الصحه مع
 الكراهه فساد ما عدا
 من قوله لا يصح صمد الخ
 وبخالفه ما قاله الرطبي الخ
 ثم قال قلب ولا يسهل انه
 لا يسهل الخ لجل بني الخوار
 على الخ ل لان المراده
 عدم الصحه كما مر في
 مسئله الكافر اذا اسلم
 والصبي اذا بلغ في الوو
 المكروه فلم يودحى سرح
 الوو فانه لا يصح فسا
 ما عدا في رسم مكر منه
 لان ما تب كامل لعدم

تقص في الوو نفسه ولم يرحح عن عهده الا ل كجى في فتح القدر في حوطب الصلا من اول وفيها لم تؤدها (قوله)
 سرح الوو حكمه كداني الاولى وما وقع في الهداه من قوله ومكر ان يسبل بعد العكر حتى يطلع السمن ومنع العصر حتى يرب
 ولا ناس بان يصلى في حد من الوو من العواب ليس على طاهر لما قال في سرح الجمع ولا ناس بالقصا ههما الى طلوع السمن في العكر
 ويبرهاني العصر وقد انصار اولى ن عمار التدوير حتى يرب لان العروب ههما اول بالعكر اه وفي سرح التدوير للسبح اسمعيل قال
 وقد اوضح به في اختياره حاسبه الهداه ان صاحب قال المراد حتى تتبرع بدليل قوله بعد ذلك لا ناس ان يصلى في حد من الوو من العواب
 ومعلوم ان القاتة لا عور هما هما بعد العكر الى العروب اه وحسنه مع ما قبل كلام الوو هما يحمل قوله الى عناه التعر على الاصا
 السامه الى عناه هي العروب وهه نصح كلامه

والوف الذي يوحده ما سهل السال من افعال الصلا وخلى الخسوع كما سما كان ذلك السال كندى
 شرح منه الخلى ود كرى ما به السال من الارباب المكر وهم ما بعد نصف الليل لاد العسا لاعة ووه
 ستر اذ ليس هو ووف كراهه وما الكراهه في الساحر فقط (قولاه وعن الجمع من الصلا في ريف بندر)
 اى مع عن الجمع بينهما في ريف واحد نسب القدر للسو من القطعة بعض الارباب ولا يجوز ركة الا
 بدليل منه ولوا به الصلح من حال عباده من مسعود والذى لا اله غير ما على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلا فقط الا وفيه الاصلان جمع من الظاهر والعصر يعرفه من العرب بالعسا مجمع وامام اوزى من
 الجمع بينهما في حصول على الجمع فعلا ما على الاولى في آخر وقتها والناس في اول وقتها يحفل بصريح الراى
 ما لوف على المختار يعرفه من الجمع على الجمع المند كور عند ما بعض المصادان كان جمع بعد من التحريم ان
 كان جمع احده مع الصلح كمالا يحيى وذهب السافى وغير من الاله الى حوار الجمع للسافر من الظاهر
 والعصر من العرب والعسا وقد ساهت كثيرا من الناس في الاسفار خصوصا على سفر الجمع ما على على
 هذا فليد الامام السافى في ذلك الا انهم يحلون عماد كربة السافى في كمهم من السروط له فاحسب
 ايرادها انه لعله على وجهه ما به اعلم انهم بعد ان اتفقوا على ان فعل كل صلا في ريفها فصل الاحتاج
 في الظاهر والعصر يعرفه في حق العرب بالعسا مجرد لاه فالواسر وط السديم لانه لاه بالاولى ريف الجمع
 بينهما على هذا السعده انصرم اعنى في الاولى ربحور في ادائها في الظاهر ولو توى مع السديم مساحار
 على الاصح والمثالا بان لا طول بينهما فصل فان طال وجب ساحر الناس الى وقتها ولا يصرف فصل سحر ما
 عند الغرى فصلا طولا في وطول بل نصر وما لا فلا ولهم الجمع على الصحيح ولا يصرط على الصحيح
 في حوار احدا الاولى الى الناس سوى ساحر هاتمه الجمع بينهما والاصح ان ان توى وقد ينى من الوف
 ما نسخ ركه كنى على ما في الرافعي والروضة واضربى شرح للهدى سحر الصلا فان لم سو كاد كرا واسر
 سعى في الساحر وكما صلاهه فها فلو اودا كان سار ووف الاولى فاحر هالى ووف الناسه فصل وان
 كان بار لا يقدم اثامه الى ريف الاولى فصل ذكر ان امر حاح في ما سكره ان الله سبحانه وتعالى عالم

باب الادان

وعن الجمع من الصلاتين

في ريف بندر

باب الادان

باب الادان

هو لاه الاعلام وسه قوله تعالى واذن من الله ورسوله وعرع اسلام مخصوص في ريف مخصوص وسنه
 الامداني اذان حرم على السلام لله الامرا وافاته حتى صلى الى صلى الله عليه وسلم اماما بالانك
 وارواح الانسا سمر وما عبده من ربه الملك النازل من السماء في المنام وهو مسهور ومحمده الاستغاني
 واحلف في هذا الملك فصل حرم بل وفعل غير كندى العسا واللعاني دخول الوف ودليله الكتاب
 اذ اودى الصلا من نوم الجمع والسو والاجماع وصفه ساني ركه اللفاظ المخصوصه وكفسه معلومه
 وامامه فهو على سني في نفس الادان وسني في صفات المودن اما الاول فساني وامام الساني فان يكون
 رجلا عافا لاه علمه بالسو وواف الصلا فاذان الصلى العادل لنس عصبه لا مكره في ظاهر الروانه
 ولا نعدا وسنه الحديت ولودن لكم حاركم وصرحوا بكره اذان الناس من سحره بكونه
 علما او غيرهم بدخل في كونه حارا ان لا نأخذ على الادان احراه لانه لا على لودن ولا الامام قدس
 اني داود واحد ودنا لا نأخذ على الادان احراه لانه لم يسارطهم على سني لكن عرفوا حاحه شعوا
 له في ريفه سنا كان حسنا ونطسه وعلى هذا المعنى لا على له احسنى على ذلك لكن نسى لقوم ان
 هموا الله كندى فيح القدر وهو على قول القدر من اماعلى المختار للمعنى في ما سافهوا واحد الاخر
 لا امام للمودن والمعلم والنس كاحر حوانه في كتاب الاحاراب وفي فاهوى باصحاب المودن اذ لم يكن
 عالما وواف الصلا لا نسى نواب المودن فالى فيح القدر في احدا الا ساول اه وقد سمعنا

انه في الاول لمحاله الموقعة في العرعر وليس خلافه في السابق وهل سمعوا المادون المقدر في الوقت المودون
لم اري كلاما مما وصرح به اروي في شرح المذهب ما لم يصح جادانه ضمن بون و رسالادان
واختلف هل الادان اصل في الامام قبل الاول لا في من احسن قولاني دعائي لله فصره عنه
المودون لاحد المودون اطول اعطاهم العمامة واحلف في مع ١ على احوال قبل اطول الناس
رحا حال طال عني الى وعدل ابي رحاق وفي كبر الناس اماعوا المصانة لانه يصنع كل من اهل
ماداهم مال ما في عني ن اسان ابي حلقه وفي اعطاهم بطول حتى لا يلحقهم العرق يوم العمامة
وفصل اما كسر المهر ابي هم اسد الناس اسرا في السير وفي الامامة فصل لان النبي صلى الله
عليه وسلم واخلفا ن بعد كانوا اعموم يكونوا مودون وهم لا يخارون الا والا فاصلا وفي
هماسوا رد كذا المعجز الزاري في تفسير سور المودون ان نص العمامة احراز الامامة فمصل في
دالها فقال حاف ان ركب العمامة ان معاني الساقين وان فرائض الامام ان معاني اوسعها فحسرت
الاما طماننا لحد من هذا الاختلاف اه وقد كسا حار جاطه الذي به عه ل الاطلاع على
هذا البقل والله المودون واحراز المصنف ابي الهمام اما الفصل لما ذكرنا وفي عمر لولا الخلفي لادب
لاستمر بمصله عموما بل مراد لاد سمع الامامة ليعر كفاه فعدان الفصل كون الامام هو المودون
وهذا مذهبنا وعليه كان يوسف محسنون من احراز اه وفي القصة وبنينا ان يكون المودون هما
وسمعا حوال الناس ورحل المصنف عن الخبايا ولا تودون لعموم آس من ادا على في مكانه ونس
الادان في وضع عال الا في على الارض وفي ادان للمرباح اختلاف المصنف اه والطاهر انه نس
المكان العالي في ادان المرباح اما كسائي وفي السراج الوهاج ونس لودون ان يودون في وضع
كون اسمع للمحدثان ورفع صوته ولا يسمع منه لانه يصبر وذلك وفي الخلاصة ولا تودون في المسجد
وفي الطاهر به وولاه الادان را الامامة في المسجد وان كان فاسقا والعموم كارهون له وكذا الامامة
الان هاهنا اسنى الناس اه عني في الاما (قوله من لغراض) اي من الادان لغايات
الجنس والجمعة سمع وكذا هو به من الواجب على اطلاق نصهم عليه الوجوب ولهذا قال عند
لواحد مع اهل البلد على تركه فابناهم عليه وب داني يوسف محسنون نصر بون وهو يدل على ما كذا
لا على وجوبه لان المقابلة لما لم من الاحياء على تركهم استحقاقهم الناس بمحض اعلامه لان
الادان ن اعلام الناس كذلك واحراز في فتح البدر وروحه لان عدم الترك في دليل الوجوب
ولا يظهر تركه على الكفاية والام باهم له بل لا يجمع على تركه اذ اقام به غيرهم ولم يصبر فوازم محسنون
واستنبط على ذلك عني معراج العرائر عن ابي حنيفة وفي يوسف صلا في الحضر الطاهر والعصر
لادان ولا امامة احلوا السد واعوا اه والخوانسار المواظب المعروفة بنعيم الترك من لما قرب
بعدم الادكار على لم يه في كتاب دليل السنة لا الوجوب كما صرح به في فتح البدر في باب
الاعسكاف والطاهر كونه على الكفاية عني انه لا فضل في ملة سقطت المقابلة عن اهلها لا عني انما
ادن واحدي في ملة سقطت عن سائر الناس ن عرا هل لك انه اذ لم يحصل بها طائر اعلام الدين ولم
يكن على الكفاية بهذا المني لكان من في حق كل احد وليس كذلك اذ ادان الخي بكفاية كما
ساقى والاستسهاد بالاعم في تركه لا يدل على الوجوب فالا لا يفسد من الواجب والسنة الموكدة
ولهذا كان الصحيح انه نام اذ اركل من الصواب الموكدة كسائي في باب الوافل ان شاء الله
عني لعل الامم تحول بالنسبة لغيره اقوى ن من ولهذا صرح في الرواية بالسنة حيث قال
احلوا السنة وفي عابه الناس والمحدث والقولان سارمان لان السنة الموكدة في معنى الواجب

ان لا ياتي من الكلامين
يوحاه فان المقابلة انما تكون
عندنا لا يجمع وعدم الظاهر
لم والصرح والجنس انما
يكون في دهرهم خاران
صاوا اذا اسعوا عن
فصول الامر بالادان ولم
سنة وانصهم فادواوا
فظهر عليهم صرنا وحسوا
اه (قوله والخوانسار)
اقول المفهوم من كلام المصنف
الساق انه واجب على
اهل كل بلد محسبو
يركو انما لانه واجب
على كل واحد منهم
وحديث الخواص المذكور
انما يصح لو ثبت عدم

من لغراض

الادكار على اهل بلده
ركوه لا على واحد نعه
اذ لا يلزم من حوار تركه
لواحد ن اهل بلد حوار
ركه لجميع اهل البلد
فامتل (قوله وليس
كذلك) قال في البدر ولم
ارحمك البلد الواحد اذا
امسحت اطرافها كعصر
والطاهر ان اهل كل علة
سمعوا الادان ولو من علة
اخرى سقط عنهم لان لم
نسمعوا (قوله والاستسهاد
بالامم الخ) قال في البدر المذكور
في الواجب في سائر الناس
وكذلك في سائر الناس
وبعد اضطرر الاستدلال

على الوجوب (قوله ولعل الامم الخ) لم يحرم بذلك هذا لكن صرح به في الصلاة سندا الى شرح المصنف

(قوله ورحمنا على اولي حرجه) والاولى اولي حرجه لان الله تعالى قال في حرجه
 (قوله ورحمنا على اولي حرجه) والاولى اولي حرجه لان الله تعالى قال في حرجه

(٢٥٦)

وكان اذن للولد الموم والمفروع والعسان ومن سا حلقهم من انسان او بهيمة وعندهم حرج الحرس وعندهم الحرس في قبل وعندهم الحرس
 المسبب العرفنا على اولي حرجه لان الله تعالى قال في حرجه (قوله ورحمنا على اولي حرجه) والاولى اولي حرجه لان الله تعالى قال في حرجه

د كرى الاسرار الى
 صلى الله عليه وسلم امر
 بذلك حكمه روي في
 قص وهي ان ابو محذور
 كان مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قبل الاسلام
 بمصاحبه فاما اسلام امر
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالادان فلما بلغ كتاب
 السهاد حصص صوبه حيا
 من قومه فدعا رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم
 وعزل اديه فقال له ارجع
 ولا ترجع وخطي و ر بدعته
 ولاح اذان امير الصلا
 حبر من اليوم مري
 والا فامه

وامد ماصول اما لعنه
 انه لاحا ن الحن
 اوله بد محه لارسل
 صلى الله عليه وسلم دكر
 كتاب اله هاد (قوله
 والطاهر من سائرهم
 الخ) قال في الهر و طاهر
 انه خلاف الاولى ما للرحم
 محي العبي ولا لعل في في
 القرآن اولي اه و حاسه
 الحبر الى قال في حرج
 اعفاه في وفي المسح قال

في حرجي الام لار كما اه ورحمنا على اولي حرجه لان الله تعالى قال في حرجه
 الكدر والاسما والراوح والسن الرواب لها ما على الراس والبر وان كان واحدا عند
 لكنه يودي في رفا العا فاكسني ماداه لان الادان طما على الصحيح كاذ ك السارج (قوله
 لا يرجع) اي ليس فيه رجوع وهو ان حصص بالسهاد من صوبه من رجوع فرفع ميا صوبه لان لا
 كان لا يرجع وانو محذور رجح بامر صلى الله عليه وسلم لتعلم كما كان يادني تعلم اعجابه لا لانه
 ولان المصود منه الاعلام ولا يحصل بالاحا فصار كسائر كتابه والطاهر من سائرهم ان الرحم
 عند ما صبح قد ليس به ولا مكرو لكن د ك السارج وسر انه لا لعل الرحم مع بمر ا العرا
 ولا الطر سبه والطاهر ان الرحم هالسن هو الرحم في الادان بل حوالته في وقا له السان معر
 الى اس سعدن الطمبات كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم لانه مودن بل لا رابو محذور و عمر
 ام مكيوم فاداع بالادان ابو محذور واداعا ابو محذور اذن عمر وقال الترمذي ابو محذور امه
 سمر من معر (قوله وخطي) اي ليس فيه خطي اي بلحن وهو كخطي للمرب الطر سوار الهم سال حن
 في را به خطا طر سوار الهم واما الحسن فهو العبد والهم لما لا يظن له غير وسه الخد اب
 بمصالح الحن يحص من نهض وفي الصراح الحن خطا في الاعراب والبلحن الخطه والماسه
 المعنى الاول رالب وطه افسر ان الملك المعني محب يودي الى هير كتابه وقد صرحوا بانها لا لعل
 وعكس الصوب لاس من به ن عري عن كذا في اختلافه وطاهر ان ركا اولي لكن في فتح القدر
 وعكس الصوب مطلوب ولا يلزم منهما فسد الخوا في عماد كرو لاس نادا حال الله في الخلف
 فظهر من هذا ان اللحن هو ارج الحرف عما عور له في الاداء من حصص الحروف ومن كسماها
 وهي الحركات والسكان او يادى فيها واسار الى انه لا لعل سماع المودى اذ الحن كاصرحوا به وذل
 كلا انه لا لعل في المراء انما في را وسما وسد باللحن لان السجتم لاس من به لا يناد
 اللحن كذا في المنسوط وفي المرب انه يعلط للادام من امم الله تعالى وهو له اهل الحار ومن بلهم من
 العرب ود كرى الكلى خلافه في الرا وصرح السارج بكرهه الخطا في اعراب كتابه (قوله
 و ر بدعته ولاح اذان امير الصلا حبر من اليوم مري) خدب بلال حبب كره الحن ورحمنا على
 صلى الله عليه وسلم بما فعلنا معاه بر بفاسه حسه وقال لعل في اذناك وهو للبدنه به قوله
 ما احسن هذا وما احسن المعجز به لانه وف يوم وعقله حن رما د الاعظم دون العسا لان اليوم
 فلها مكر و اودر واما كان اليوم مسار كالتس في اصل اخر به لانه وسكون عماد كما اذا كان
 رساله الى يحصل طاعة و ر بدعته اولان اليوم راحه في الله والصل راحه في آخر فسكون
 الراحة في آخر افضل وفي قوله بعد ولاح اذان المعجرو دلى ن يقول ان عله انه الادان ما وهو
 احبار الصلي هكذا في المصنعي (قوله والا فامه) اي مثل الادان في كونه سبه المراض خط
 وفي عدد كتابه وفي رسمه خدب الملك للزل من السما فانه من مري وقام مري مري وخدب

فان لم يسه دنياه لا يرجع في الادان لكن لو رجح هل يكون الادان مكر وخالف ما راب
 اطلاق الكراه عليه غير ان في المنسوط د كرى رحا لاسد لال على مسئله كراهه اللحن فقال رها انكر الرحم في الادان اه
 (قوله والماسه المعنى الاول والبال) مراد بالاول الطر سوار الهم والبال الخطا في الاعراب (قوله فلما اسه احبر به) ظاهر
 ان المحر بل ليرمى الله به والبدى في العسا ومعراج البراه وعبره ما عاه رضى الله تعالى عنها

الترمذي

ذلك بل هي في غيره أيضاً والذي

عجل من كلامه أهمامه
في حبه السنة للتراص
والعدد والربط وتوكل
الوجه وروح الصوت لكن
في النور الأولى ان يكون
المعاني في السنة وعدم
الرجوع والتخلص لانه
المذكور في الكتاب أولاً
قال به مدفع ما قبل انه
لا يحتمل ان يصح في ادسه
فكان يسمى اسمها
كأنه يصح له وطاهره
انه وارد على ما ورد في
النسخ وقد يقال ان قول
لصعب بعد ويسد في

ور يندفع ولا حاشا
الصلا من يد يرسل
فهو محذور

صوبه سرور فيما احسن
به الاذان فكذلك ما عطفه
عليه بدوله وتجعل اصعبه
في ادسه ذلك في المعاني
نعم في ذلك فامر بما ذكر
فاهم (قوله من يد يرسل)
مع الانسان ما يرسل ان
(قوله فاسكن هو المراد
عما الظاهر به الخ) قال في
السور اقول كمن يكون هو
المراد عما الظاهر به مع انه
يعاد على ما فيها لا على ما في
الخط والحق ان اختلاف
الخواص لا خلاف الموضوع
في ذلك ان معنى جعل الاذان
افاعه على ما في الظاهر به

البريد عن ابي محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان سبع عشر كلمة والاذا مسح
عشر كلمة واساقط سبع عشر كلمة لاجل الرجوع والاذا الاذان عند ما مسح عشر كلمة وهذا الخدب
لم يعمل مجموع له من فان السابعة لا يقولون بعد الاقامة والخطبة ولا يقولون بالرجوع
واما ما رواه البخاري من ان لا سبع الاذان ونور الاقامة فيقولون على اسرار صوتها من محذور
كما هو الموارب لوافق ما رواه من النص العبراني لم يعمل لا اسرار لفظها وبذلك علم ان السابعة
لا يقولون ما سار السبع في هو مسمى في الاقامة عندهم وقد قال الخطابي نوارب الاذان عن ما رواه
انه كان يسمي الاقامة حي مات وفي الخطيب وان يدين رحيل واقام آس دانه لا ناس به وان لم يرحل به
الاول نكره وهذا احسن الامام هو احواله وحواصله وانما لا ناس به مطلقاً وبذلك علمه اطلاق
ما في الجمع حسب قال ولا نكره ما من غيره مما ذكر ان الملك في سرجه ان اهل لوصح ولم يرحل ما
غير نكره ما عفاه في نظر وفي السور في الظاهر به والافضل ان يكون المفعول هو المودون ولو اقام عشر حار
والظاهر ان الاقامة آكد في السنة من الاذان كما صرح به في فتح القدير ولفظه لو اكر تركه المسافر
دون الاذان وهو ان المراد بهم ولا يودون وفي الخلاصة والافاضة فاعلم من الاذان وفي الحديث ذكر
في الصلاة انه كان يحذفه بعد ركعته ما بعد لا يسي اعاد الاقامة ويدخل في السنة نحو بل رحله
بالصلاة والفرج فيها كالأذان وروح الصوت بها كقولنا كما صرح به في الصلاة الا ان الاقامة احسن من
كأن عاها السارح في عدد الكلمات في نظر (قوله وير مدفعه في ركعته ما بعد لا يسي اعاد الاقامة احسن من
من يد يرسل) الخدب اني محذور وفي روضه الباطني اكر لودون ان عسى في اقامته وفي الخلاصة
اذا انتهى المودون الى مقام الصلاة انما انتهى مكانه وانما يسي الى مكان الصلاة اما كان
المودون اوعى وفي السراج اوضح ان كان المودون غير الامام اعني رجع اليه من غير خلاف
وفي الظاهر به ولو اقام المودون في الاقامة ودخل وحل في المسجد فانه بعد الى ان يقوم الامام في
مصر في السنة ولا ينظر المودون ولا الامام لو اقامه بعد بعد ما عطف على الخلة الا ان يكون سر برا
وفي لوفب سبعة فغيره ومن لوس (قوله ويرسل في محذور فيها) اي عمل في الاذان وسبع
في الاقامة وحده ان يدل على كفاي الاذان فيسكنه خلاف الاقامة فهو اربط والخطب البريدي انه صلى الله
عليه وسلم قال للملوك اذا ادب برسلك في الدنيا اذا ادب فاحذروا فكان من فكره تركه ولا في المقصود
من الاذان الا اعلام وان يرسل بكنهه الى معنى الاقامة السريعة في الصلاة والخطب عاها الى وصفه والبرسل
في العوائد ما طالع كتاب الاذان والخطب فصرها وانما عاها وفي الظاهر به ولو جعل الاذان اقامه بعد
الاذان ولو جعل الاقامة اذاناً بعد الاذان فيحذر ان الاذان يسرور دون الاقامة مما ذكره المصنف
في السكينة ان انزل برسلك في محذور فيها ويرسل في الاقامة وحذروا الاذان حار حصول المقصود
وهو الا سلام ويرك ما هو ربه لا يصر بذلك على عدم التكرار والاعاد وفي رواية فاصحاح اذن
وملحاحه ام احدي في الاقامة ولفظه اذا ما وقع كالأذان فعرفه في الاقامة لان السنة في الاقامة
الخطب فادرسيل تركه في الاقامة وما كان مودون من يد يرسل لكن قال في الخطب ولو جعل الاذان اقامه
يسهل ولو جعل الاقامة اذاناً ما يستعمل لان في الاقامة المفعول من اوطا الى آخرها لا يتم باب
بها وهو الخطب وفي الاذان ان يصر من آخر لانه في السنة في اوله وهو البرسل فانه لا يصح
خالف لما في الظاهر به لكن بعد ذلك سدان المراد جعل الاذان اقامه اذ في في بقوله وقد عاها
من من واكن هو المراد عما في الظاهر به وصرح في السور في غير ما في الحاشية والكافي

على القول المتأخر للراجح السابق، وهذا معنى القول، أما اعماهي أوصله على كافي الدواع (قوله لكن في الأذان سوى الجمعة) لا يدل لكن سوى ما وليس في غير السارح رصها وبكس كلمتها الماروي عن أرواهم الجمعة، أنه لا شأن بحرمات كانوا لا يربطون الأذان والأهنة هي (٢٥٨) على الوصف لكن في الأذان حصته وفي الأهنة سوى الوصف (هـ) وفي شرح

[illegible]

البرر والعذر للسبح
اسمعل وبأى البحر
ان فى السبحى والسبحر
حرم وقه نظر لان ساق
كلام المسيح به هى ان
المراد بكسر الصلا
ولهذا ولوقال الله اكبر
بالرفع محوور والاصل فيه
الخرم لقوله عا الصلا
والسلام السبحر حرم
والسمع حرم اه ربه
المبادله م الى امة عمار
والمراد ان كلامهما يكون
وتسعمل بهما العلم ولا
تسكلم بهما ومعهما
وبما لا يصلح واللاح
ونه ليرى صومعه !

مسكنا لوف عا (قوله)
ولم يـ (وحـ) قال في السهر
لعل حبه ان كونه خطانا
للقوم فواحد هم به
صحن اهل العن
كالمسار بل نعم الجمع
وحيد فاحصا العن
بالصلا والسما بالعلاج
عكم قال الرمي لسكن
الصحيح هو الاول لانه
المقول عن السام كذا
في العان (قوله في السراج
الواح لا حول الخ) قال
في السهر البان اعدل

الادوال (قوله ولم يكن في مصحفى الله تعالى عا وسلم منه) قال في شرح القدر والعرو
 وفى وابل السوطى ان ابا ولى ار مصر للازدان شرحى من عامر المادى وفى عرافه بين سنة المار للازدان باصرع
 ولم يكن حبل ذلك وقال اس عبد السيد الامرى من باب كان بنى طول من حول المسجد وكان بلال يودى فوقه من اول

ما أدنى إلى أن يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤذن فعلى ظهر السجدة وقصر عن يمينه فوقف عليه (قوله وقال الخواني
 الخ) قال في الخبر قول النبي أن صاحب الناس أبا علي قول الأمام في الأدان من يدي الخليل وأن عبد الله من أبا علي في الأدان
 الأول من الجمعة حسب ما كان في المسجد وبالمثل أيضا على الأول الأدان بالواحد لعمرو بن موسى لآل أبيه المودن وأما خلاف ظاهر
 وبالسبب الأدان وهو عرا فليقل القراء على الأول الأدان لآل أبيه على الثاني والخمسة على الأول لآل أبيه ولا يستعمل عرا
 سوى الأباه وهو مخرج في كراهة الكلام عند الأدان في التخصيص أنه لا يكره اجتماع السجدتين لآل أبيه في كراهة عند الأدان
 الخطيئة فإن الأمام إنما كرهه لآل أبيه عند الخطيئة فليقل هذا أيضا على أنه لا يكره في سره عند الخطيئة مجموع وأعلم أن قول
 الخواني بوجوب الأباه بالقدم ممكن لأنه لم يرد عليه وجوب الأدان في أول الوقت في المسجد أدل من معنى لآل أبيه السجدة دون الصلاة
 وما في سجداته المحكي سمع الأدان وانتظر الأمام في منه لا يهل سجدته مخرج على قوله كآل أبيه وقيل بالسجدة لآل أبيه عن هذا فليقل منه
 حوالا اه وقد ثبت بان ذلك مسمى على ما كان من السلف من صلا (٢٥٩) الجماعة من راحه وعدم تكررها
 كما هو في ريمه صلى الله عليه

رسلم فانه هو الذي كان
 نصلي بآل أبيه فادفع
 من خلف بقوله الجماعة
 وسما في أن الزاحج عند
 أهل المذهب وجوب
 الجماعة فحصل السجدة
 عند وقوفه بآل أبيه بالأدان
 كآل أبيه يوم الجمعة بحسب
 بالأدان لآل أبيه الصلاة
 لآل أبيه فاصل ذلك قوله
 محصل به الوقتين بين كل
 من القولين في بيده هذا
 ما سما في من أن تكرار
 الجماعة في سجدة واحدة
 مكرر قال في شرح الدرر
 والعصر وفي السكاني ولا
 تكرر جماعه وقال السافعي
 رحمه الله يجوز كآل أبيه

أن يرى من أمرنا من يرى العار فليقل كان يمين من أطول من يجوز للسجدة فكان يلا في سحر
 فجلس عليه فطرق إلى العجر فادفع أدنى وفي السجدة يؤذن المودن وفي الكلام فليقل من هاهنا طين
 أبا سمع نصر به والأول في الخلافه ومن سمع الأدان فعليه أن يركبها لأن حلال أبا المودن
 ليس بالأدان وفي سجدته فاصنعان أبا المودن فصله وأن يركبها لأن ما وقوله عليه الصلاة والسلام
 من لم يحك الأدان ولا صلاه فلهما الأباه بالقدم لا بالسنان فقط وفي الخطيئة بحسب على السامع للأدان
 الأباه وهو ممكن حتى على الصلاة لآل أبيه ولا وقوله الأباه وسكان حتى على العارح ما سجدته كان
 وما لم يسلم تكن لأن أعاد ذلك سمع الأسير لأنه ليس بمتصل ولا لعل وكذا إذا قال الصلاة حذر
 من اليوم فانه يجوز صدق وبرر ولا عرا السامع ولا يسلم ولا بد السلام ولا يستعمل سوى
 الأباه ولو كان السامع عرا فليقل العرا وشك وقال الخواني الأباه بالقدم لا بالسنان حتى لو احب
 بالسنان ولم يمس إلى المسجد لا يكون محسا ولو كان في المسجد حتى سمع الأدان ليس عليه الأباه وفي
 الظاهر به ولو كان الرجل في المسجد عرا العرا فليقل سمع الأدان لا يركب العرا لأنه أبا المودن
 ولو كان في سجدته يركب العرا وشك وأله مخرج على قول الخواني والظاهر أن الأباه بالسنان
 وأباه للظاهر الأسير في قوله صلى الله عليه وسلم إذا سمع المودن فعولوا مسل ماعول الأدان فليقل منه
 تصرف عنه بل عرا فليقل رأسه كآل أبيه ولا يركب العرا لعدم الالتفات إليه والتساعل عنه وفي شرح القناه
 وفي سمع الأباه لا يركب ولا ما من بان يستعمل بالعدا عدهما وفي سمع القناه وإن أبا المودن بالقدم
 وفي غير أنه يجوز إذا سمع فلهما الصلاة أهم الله وأما ما في العارح من إذا كان في المسجد كبر
 ن ودن أدنوا واحدة بعد واحدة فليقل من ذلك ولا يسلم ظهر الله من عرى سمع في وقت وجها ما إذا
 عليه قال أبا المودن مسجد ماله في وجه القدر وهذا ليس بما نحن فساد حضور السالك في مودن

التي على فاره الظاهر في لنا ما من بالسكنا الجماعة وفي تكرار الجماعة في مسجد راحه بطلان الأمام أدا عروا لهم عوهم الجماعة سيجلون
 للحضور فليقل الجماعة في المناسبات إذا دخل اليوم مسجد أحد صلى فيه كراهة جماعه نادان وأما ما فيكم من أن واحد أبا المودن ولا أبا المودن
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم شرح لصلح بن أبيه فليقل من عروا عرى الله تعالى عنه فخرج فلهما صلى وقد حل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم منه وجها فليقل من هاهنا وأما فليقل من عروا عروا الجماعة في المسجد لآل أبيه الصلاة فيه الصلاة فليقل منه أفضل اه
 فقد ظهر لك أن القول بوجوب السجدة بالقدم ظاهر لأن المختلف بريمه أحد من هو من الجماعة وأعادها وكل منهما عرا فليقل
 معصي ما فله أن يكون الظاهر قول الخواني حذفا لما استظهر السراج حذفا عرى طلب لا بالولوج ماله وعدة في صلاة الجماعة
 كما سجد كرهه عاله وسجد كرهه عاله الأصح فليقل من هاهنا أحد المودن من الذي قد كرهه فليقل لآل أبيه لم لأن الكلام
 في قول الخواني وسما في باب الصلاة ما فصل عن مجمع ماله أحسا ما في باب الصلاة فليقل من هاهنا واحد من كرهه فليقل لآل أبيه لم لأن الكلام
 وسجد كرهه أن الظاهر أن ذلك مسمى على قوله بوجوب الأباه بالقدم ولله تعالى علم فلهذا أصبح الحال وطاح الإسكان (قوله فليقل من هاهنا واحد
 ما عول الخ) الظاهر أن المراد بالله هاهنا المسألة في غير القول لآل أبيه مضمرة كرهه الصواب اه مستزادة

عجب بالسان اسعلاه ووجوها واللى بنى احابه الاول مو كان مودى مسعد وعبر لانه سمع الادان منله الاحابه او وجب على المولى فى الفقه سمع الادان وهو بنى فالاولى ان سمع ساعه وعجب وعبر عاشره بنى احابه سمع الادان فاعمل بعد في حرام وكاتب صم مرطيا وارهق الصانع طي المارة من ورايه ورد حابه ساعه الاسعلاه بالفسح حاله الادان وعن السلطان كان الامرا يوتون افراسهم له ويوتون كسوا اه واما الخوفه عند الخلعه فهو وان حالف طاهر فوله عليه السلام فهو لو امل ما قول لك انه ورد في حد سمع من لادرو مسلم واحد الخندق في فتح القدر الجمع بين الخوفه والخلعه عملا بالاحاد لانه ورد في بعض الصور ظلم مصر بنى مسعد انى بنى اذاهل حتى على الصلا قال حتى على الصلا الى آخر وهو لم انه سمع الاسعلاه لانه اذ لامع من سمع اسعد المحب سهادا عاشره محر كاهما الدوا كي محاطا وطا وقد طال رحمه الله الكلام فسه و سهادا ظهر ان ما بنى عاشره السان من ان سمع الخلعه لا يقول مل ما قول للمودى لانه سمع الاسعلاه وما عده بعض الخلعه فقال ليس بنى اه ليس بنى اه لانه كيف سمع فاعله الى الخلع مع ورد في بعض الاحاد والاصول سعاد لان عندنا المخصص الاول ما لم يكن محلا لتخصص بل عارض وهدم العام وقال به بعض مساعدا كافي الظاهره وفي فتح القدر وقد راسا من مساح السلوك ن كان جمع سهادا دعوى سمعنا والخول قالو لعمل الخلد بنى وفي حدب عمرو بن ابي امامه المخصص على ان لا نسق المودى بل بعض كل حله سمع له اه ولم ارحكم ما اذ افرع المودى ولم يافته السامع هل حسب تعدد راعه ونسب انه ان طال الفصل لا تحب ولا تحب وفي المحنى في مائه واصح اذا سمع الادان لا سمع في الصلح والسماع خطه الج ولباط خطه الموسم والخبار وفي تعلم العلم وتعلمه الجمع والمسراح وقصا الخافه والوعوط قال ابو جعفر لا بنى سهادا وكذا الخاص والنسب لا يجوز اذاهما وكذا ما وهما اذاه والمراد بالنسب الاحابه وكذا لا سمع الاحابه عند الكل كما صرح به وفي صحيح البخارى عن حاروصي انه سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين سمع النداء اللهم رب هذا الدعوى الباه والصلح الفاهه آت مجله الوصله والفصله وانعمه عا مخرودا الذي وعده حله سعادى يوم الصلاه وفي المحنى ن كتاب الشهادات من سمع الادان وانظر الافاه في سعادى ليعمل سهادا به (قوله) ويجعل اصغى في اذنه) لهوله صلى الله عليه وسلم اجعل اصغى في اذنه فانما ارفع لصولك والاصغر للبدن بصر سمع العقل فلهذا ولم يفعل كان حسا وكذا الوجه ليدى على اذنه فان فصل رله السعه كمن يكون حسا فاما لان الادان معا حسن فاذركه بنى الادان حسا كذا في الكافي فالحسن راجع الى الادان وانما كان ذلك الملع في الاسلام لان الصوت ن من خارج النفس فاذا سعادته اجمع النفس في العلم فشرح الصوت عالما من غير ضرور وقه فاند اخرى وهي ربما لم سمع انسان صوته لسمعنا او لعدنا وعبرهما فبذلك ناصعه على اذناه ولا سمع وضع الاصغى الاذن في الافاه لما فندما ان الافاهه احصى من الادان (قوله) و سوب) اى للمودى والنسب النودالى الاعلام بعد الاعلام ومنه اثب لان مصعبا عا ندها والنسب لان سمعه فله يعودا له والمناه لان الناس يعودون اليه ووقه بعد الادان على الصحيح كاذ كر فاصحان وفسر في رواه الحسن بان عكك بعد الادان قدر عشر من آبه سم سوب سم عكك كذلك سمعهم وهو نوعان قدم وحادث فالاول الصلا حصر في اليوم وكان بعد الادان الا ان علما الكوفه الخو بالاذان والناظر احد به علما الكوفه بنى الادان والافاهه بنى على الصلا من بنى على الفلاح من بنى والناظر في السور فاذ ان له نس له لفظ محصه بل سوس كل فله على ما نعاره واما بالنسب او بوله الصلا

ويجعل اصغى في اذنه
وسوب

(قوله) وقد راسا بنى مساح
السلوك الخ) اقول من
كان يقول بالجمع من مساح
السلوك سلطان العارفين
مسعد بن يحيى الدين بن
المرقي كاذ كر في كتابه
المسوحات المنكبه (قوله)
ونسب انه ان طال الفصل
الخ) سمع الله بن السامعه
العلامه ابن حجر في شرحه
على المهاج حسب قال
فليسك حتى فرع كل
الادان ما احاط قبل فاصل
طو بل كفى في اصل سمع
الاحابه كما هو ظاهر اه

وعلى بينهما في العرب
وقود للفاة ربيع

(قوله سواسه) اي سوا
قول هي هذا الامر
سوا وان سب سوا آن
وهم سوا للجمع وهم
اسوا وهم سواسه اي
اسا على غير هاتين
عامة كذا في الهاء عن
الصاح (قوله قال اه
لا في يوسف الخ) قال في
الهرقول محمد رجه الله
ذلك اما كان لما هما
من السهل والنسر لاجل
عن النسر والنظر به انه
ناب والى الله تعالى اناب
كذا في التبراه (قول
المصنف الا في العرب)
قال في التبراه اسماء من
قوله وسوب وعلى
بينهما اما الاول فلا
السوب لاعلام الجماعة
وهم في العرب حاصرون
لنفسه وهم واما الثاني
فلان التاجر مكره
فيكون نادى الفصل
استراجه اه واعرض
عنه في التبراه الاول
مناف لنسول الكل انه
سوب في الكل اه قال
الشيخ اسمعيل وليس
كذلك لما قدما عن
العامة من اسماء العرب
في السوب وبه جرم
عسر الادكار والهاء
والرحسدي وان ملك
وعبرها

النس او فاسد لانه لما معنى الاعلام والاعمال يحصل عتاقه و في حد اذا احبب اليه اسما
غنا لما ذكر حار كذا في النسي واداه له لخص صلا في حوى سائر الادات وهو احسن لما
تراد عليه اسما وقلنا هو وبن سماع الادان وبن النسي وبن سائر المعروف
الجمهورية كذا في سرح الهندس لروى ان علي راى مودا سوب في السما فقال ارحوا
هذا السبع من السبعين ان عمره وولد من الصبيح و احببنا امر ما هذا اسما
هو وروا فاداه لخص سحره وبن آخره لمر وغير سوا وهو قول محمد لان اسما سواسه في امر
الجماعة وخص ان يوسم الامر وكل كان مسلحا صالحا للمسلمين كالنبي وعاصي والمسلمين وبن
اعلام بان قول السلام سلكها الامر حتى على الصلا حتى على الصلاح الصلا رجله واحار
فاحسن وسر لكن ذكر ان الملك ان احسنه مع محمد وعاد عليه محمد فقال لا في يوسف حسب
حسن الامر انه كروا سوب ووال الله ولكن ان يوسف رجه الله ان احسن امرا زمانه لانهم
كانوا اسد ولى ما وازعه اما اكل مسعودا لظلم وامس فلاحور لودن المرور على ما
ولا اسوب لم الاعلى وجه الامر المعروف والصحة كذا في السراج الوهاج وغيره وقد يكون السوب
هو المودن لما في العنة معر باللفظ لا بنى لاجل ان يقول لى قوته في العلم والحا حان وبه الصلا
سوى المودن لانه اسمعيل لنفسه (قوله) في سرح الهندس لانه بكر ان عالى الادان حتى على
حار العمل لانه لم يمت عن امي حتى الله عليه وسلم والراد في الادان مكرهه اه وقد سمعنا الآن
عن ان يده بعض البلاد (قوله) وعلى بينهما في العرب اي عيسى المودن من الادان والافا
على وجه السببه الا في العرب فلا نسي الخاوس ل الكوب عدل ولا بآية صلا وانه ما واه او
هذا رباب خطرات وهذا نافي حصة ولا فعل انسان للمغرب بحلته حصة فخر خاوس
الخطب من الخطيب رهي فعدا ان يمكن فعدته في الارض بحسب سرح كل عضو معنى وجهه
والاصل ان الوصل بينهما في سائر الصلوات مكره اجزاء عند بلال اجل من ادانك وافاسل فخر
ما سرح الاعلى ان كنه عريان اصل في سائر الصلوات بالنسبة او ما سرح العدم كراهه الطوع فيها
وفي العرب كذا في الطوع فيه ولا يحصل به م قال الخليفة عمن الفصل كذا في الخطيب ولا مع الفصل
بالسكة لا بها توجد بين كذا في الادان ولم يمد فاصله وقال ابو حنيفة ان الفصل بالسكة قرب الى الفصل
المسعود والكلان ما حلت لان السكة ان يكون الادان في النار والافا في المسجد وكذا العنة
والهبة عمار خطيب الجمعة لاجل ذلك كان والهبة فاذن مع الفصل الاطالة وفي الخلاصة ولو فعل
المودن قاطبة لا لا تكرر عده ولو فعل كذا في لاسكره ههنا من الانحلال في الاصله وهاهنا رجم
انه سبب القول لافا في العرب وضع الادان وهو معنى عليه وعلم ان صاحب العرب فتراداه
ركب من مكره وقد قدما عن الفقه ان التاجر القليل لا تكرر فبجده على ما هو اقل من فترهما
انما توسط ههنا السبق كذا في الامتياز كذا في دفع القدر ولم يكره المصير رجه لمع مدار الخاوس بينهما
لانه لم يمت في طاهر الزمان يروى الحسن عن ابي حنيفة في الفجر فتر ما راعى من آية م سوب وان
صلى ركعتي في الادان والسوب محسن وفي الظهور فصل بينهما مع ركعات فتر في كل ركعة
عز عسر آيات والعسا كذا في ران لم فصل فخر فخر ذلك لم يكرهه انه عمن بينهما فخر
اجزاء الجماعة مع امهم فالوا نسي لودن مرعا الجماعة فان رآهم اجمعوا فادوا ولا تفرحهم ولعله والله
اعلم انه لم يكره في طاهر الزمان مع مدار لانه غير معسط (قوله) ونودن للهاته وبن لان الادان
سبب لافا فاداهاته صلا بعضى ما دان وافا له لحد بان داود وعمر اهل الله عليه وسلم

امر ملاذادان ولا فاهه حتى ما واعى الصبح وصاها بعد اربعاع الشمس وهو الصحيح في مذهب
 السافعي كذا ذكر النور في شرح للذهب ولان القضا يحكي الادا وطدا عجز الامام باعرا ان
 كاس صلا عجز فيها والاحافها ود كذا السراج ان الصايط عبد الله كل فرض اذا كان اوقفا
 يود له ويقام سوا ادى مردا او جماعه الا الظاهر يوم الجمعة في مصر فان اذا ماذان واقامه
 يكررو برؤى ذلك عن علي اه وسمى ايضا كذا الصبح ما وده النساء اومسه لجامعهم لان
 عات ١ هن رادان ولا فاهه حتى كاس جماعهم مسروعه وهذا يهتدى ان المفرد ايضا كذلك
 لان ركعها لما كان هو الس حال سرعه الجباء كان حال الامر اذ اولى اطلعه فعمل ما زاد اقصاها
 في مذهب اوى المسجد وفي المحمي معر بالي الخلو في انه سبه القضا في السو بدون المساجد فان به
 سوا سار بطلان اه وادا كانوا قد صرحوا بان القاعة لا يهتدى في المسجد لثامه من اظهار السكاسل
 في ارجح الصلا عن وقفها فالواحد الاحاف فالادان للقاعة في المسجد ولان المنع وحكم الادان للوقفه
 قد علم من قوله اول الباب من القرائن رسا في آخر الباب انه لا يكر ركعها على صلى في مذهب
 ان يكون السه في الادا انما هو اذ اولى في المسجد نعماعه او مسجدا ولا وعلنه يحمل كلام السراج
 للمقدم وعلى هذا فقولوه يودون للقاعة احراز عن الوقفه فانه اذ صلاها به نعمادان ولا فاهه
 لم يكر كما نعماء وصرح به في السراج الوهاج فمحرو من هذا ان القضا محال بالادان في الادان
 لانه يكر ركعها في القضا ولا يكر في الادا وكلاهما في مذهب لاني المسجد واني في مذهب رواد اصاح
 آخر الباب وهل رفع صوته ياذن القاعة فمضى انه ان كان القضا بالجماعه رفع وان كان م ردا
 فان كان كذلك في الصحرا رفع للرفع الوارد في الحديث ورفع صوت للمودن لاسمع مدي
 صوت للمودن ان يراى ولا يراى لانه يوم القاعة وان كان في القضا لا يرفع ولما في كلامنا
 (قوله وكذا الاولى القوا وحرفه الثاني) اي في الادان ان سا اذن وان سا ركة لما روى ابو
 يوسف بسند انه صلى الله عليه وسلم حتى سعلهم الكفار يوم الاحزاب عن اربع صلوات عن الظاهر
 والعصر والعرب والقضا فصاح على الولا وامر ملاذادان يودون ويقم لكل واحد منهم ولان
 القضا على حسب الادا وله الترتل لماعدا الاولى لان الادان للاسحاضار وهم حضور وعن محمد بن
 سيروانه الاصول ان الثاني بالافاهه لاجل ان الرأى انه قول الكل والند كور في الظاهر يحول على
 صلا واحد وهذا الجمل لا يصح لان كور في ظاهر الرواه انما هو حكم القوا صرحا فكيف
 يحمل على الواحد وكيف يصح مع هذا الجمل ان يقال يودون الاولى القوا وعجزه الثاني في القاعة
 احراز عن القامه اذا اعتدب في الوقت فانه لا يعاد الادان ولا الافاهه وطدا قال في المحمي يوم
 د كروا صلا صلا صلاه في المسجد في الوقت فصولها نعماعه فيه ولا يعتدب الادان ولا الافاهه وان
 فصولها بعد الوقت فصولها في غير ذلك المسجد ياذن واقامه وفي المصنفين السحير في الادان الثاني
 انما هو اذ اقصاها في مجلس واحد اما اذ اقصاها في مجلس فانه يسير ملاكها اه (قوله ولا يودون
 قبل وقت وعادوه) أي في الوقت اذا اذن قبله لانه راد لا علام بالوقت ولا عجزه لاجل
 في غير المحر وعبر بالكرهه في فتح القدر والظاهر انها بحر ٣ وامامه حور ابو يوسف وبالله
 والشافعي لحديث الصحيحين ان ملاذادان يودون قبل فكلوا واجر يودون ان ام يكررو وقفه عند
 اني يوسف بعد ذهاب نصف الليل وهو الصحيح في مذهب السافعي كذا ذكر النور في شرح للذهب
 والسف ١ ان يودون للصبح من احد اقصاها قبل المحر والاجر عجز طوعه ولما في لاني يوسف
 وعند اني حسبه ومحمد لا يودون في المحر قبله لما روا السفي انه عليه الصلا والسلام قال ملاذادان لا يودون

وكذا الاولى القوا وحرفه
 في الثاني ولا يودون قبل
 وقت وعادوه

(قوله وهذا مصنف الخ)
 هو من كلام صاحب فتح
 القدر (قوله ولا يكر في
 الادا) اي لان اذان الخي
 تكف وهو معقود في القضا
 (قوله فان كان كذلك)
 الظاهر ان لفظه كذلك
 راد لا معنى لها فالواحد
 استقامتها لان (قوله
 وان كان في القضا لا يرفع)
 سطر ما به ذلك عن اني
 رفع صوته راد باع من
 نعماء مع انه سفي في
 سراج قوله وذكر ركعها
 للسافر من قوله وهذا
 وعجز الخ ما به عند
 سمول اليبان في (قوله
 ان الثاني بالافاهه لاسر)
 اي لا يكون عجز الادان
 في الثاني (قوله في سدر باب
 المسجد) قال الراني ظاهر
 اهم بصورها في مسجد
 سر وقد نعماء اهم
 صرحوا بان القاعة لا يهتدى
 في المسجد لثامه من اظهار
 السكاسل فمضى خصمه
 نعماء مسجدنا ل (قوله
 رادافه الخ) اي في المحر

(قوله) (ويعمل ما روى الخ) قال في العناء فان قيل جاء في الحديث لا تعرفكم اذ ان لال وقلع به انه كان يؤذن قبل الوصل صاحب ما به
 لما حلت بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذ انه وهاهم عن الاعراب وواعصار وقد ذكر في المسوط ان اذان لال انكره عليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واصر ان سادى على نفسه الا ان الة وقد لم ينس (٢٦٣) بعضاى انه اذ في حال النوم والنعلة
 وكان يسي ونظرو حول

الذمة و يقول لب لالا
 لم يذك اسمه وان من
 يصح دم حننه وامثال
 ذلك انكر معاص رسول
 الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم انا اه (قوله) يعني
 انه ان طال الفصل سفل
 واذلا) مانعه في الهبر
 فقال ظاهر ما في الامه
 انها لا تعاد الا ان يسي
 وما اذا طال الفصل او
 وحدها ما بعد فاطما
 كاكلى ويحر اه اقول

ذكر اذان الحب رانامه
 واطامه الحب واذان
 المر والانس والسعد
 والسكران

وكذا طاهر ما بعد من عن
 في في قوله الساعه
 انها لا تعاد مادام الوصف
 مانا وهذا اذ ليس
 للمصود من عمار العنه
 وكان معنى قوله لم ار
 اى صرحا فاعلى (قوله)
 فلا رانامه عمن رفع
 صوما) قال في الهبر
 ولو حصة احب نفسه
 الاذان (قوله) لان قوله
 لا يورى به الخ) (قوله) في الهبر
 وهذا ينسب وهما

حتى يطاع المحر قال في الامم وحال اسما عاب ولوا منه مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم اعلى وكفى
 النحر اذ اسمع الاذان رخصتها وعمل ما روى على ان ما لا يعتمد وعلى اذانه فانه يحكى فوجد
 مايل بحر فاصاله على الاحراس عن صله واما ان المراد الاذان السحر ما على ان هذا انما كان في
 رمضان كما قاله في الامام فلهذا قال فسكاوا او سربوا والتد كبر المسمى في هذا الزمان بالنسبة لوقف
 السام ورجع العام كما قيل ان الصحابة كانوا يسي سربا بعدون في العدة الاول وسر ما في الاحر
 وكان الفاعل عند هذا ان لال يدل على ما روى عنه عليه السلام لا نعكم من سحر وكم اذان لال فانه
 يورى لوقف ما نعكم ووقفه ما نعكم فلو اوقع بعض كتاب الاذان قبل الوصل بعضا في الوقف فبني
 ان لا يصح وعمله استساف الاذان كنههم من كلامه ان الاقامة قبل الوصف لا يصح الا في كاصح
 به ان المثلث في سرح المجمع وانه معنى عليه لكن في الكلام وما اذا قام في الوقف ولم يصل على فوره
 هل يقال اقامه لم ار في كلامنا عسا ومعنى انه ان طال الفصل سفل والا فلام راب بعد ذلك في الصه
 حصر الامام بعد اقامه المؤذن ساعه واصل في سبه الفجر بعدها لا يصح عليه اذانه اه وفي الخس
 معر ما الى المحرد قال ابو حنيفة يورى لله بحر بعد طلو بعه وفي الظاهر في السبا حين يورى السبس وى
 الصف يورى في العصر نوس ما لم يعب بعد السبس والسا نوس فلما بعد ذهاب الساس اه
 (قوله) ذكر اذان الحب واطامه واذان المر والانس والسعد والسكران) اما اذان
 الحب فذكر رواه واحد لانه اصر داعا الى ما لا يحسنه واطامه اولي بالكرامه فبنا الحب لان
 اذان الحب لا يكر في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان الاذان سبنا اهلا حتى يسترطه دخول
 الوقف ويرت كانه كاترب وكان الصلا والانس هو صلا حسنه فاسترطه الظاهر عن اعطاء
 الحمد من دون اتمامها عمل السبس ويحل تكر طبع البرمى عن في هرر قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يؤذن الا بوصى واما اقامه الحب ولا ينام فسرع الامم له فصلا نهم وروى
 عدم كراهها كالاذان والذهب الاول واما اذان المر السابسه معنى رفع صوته لانه يورى الى الله
 ومعنى ان يكون الخس كالمرا اما العانس فلان قوله لا يورى هو لا يورى في الامور السبوا لا يورى احدا
 ولم يوجد الاعلام واما العائنه فلان سب الاذان من الصام اطلعه وهو معناه اذ يؤذن لنفسه فان اذن
 لنفسه فاعاد اذانه لا يكر لعدم الحاجة الى الاعلام ومهم منه كراهيه مصطلحا الاولى واما السكران
 فلعلم اليونى قوله وهو داخل في العانس لكن قد يكون سكر ناسح فلا يكون فاما هذا اورد
 ما ذكره امانه به الى كراهه اذان الخمر الرضى الذى لا يعمل بالاولى لم ياذ كرالى بعرض المصعب لاعاد
 اذان نكر اذانه وقه فصل فلو اعاد اذان الحب لا اقامه على الاسه كذا في الحديث وهو الاصح
 كان الخس لان سكره مسرور كافى اذ ان اطمه لانه لا اعلام العانس فكرر بعد الاحمال السدم مبلغ
 اعص محلات تكرار الالامه اذ هو عسر وسرور ومعنى ما اقامه الحب بالاولى وظاهر
 كلام السارح ان الاعاد لاذان الحب مصعب لا واحة لانه فان لم يعاد اذان الاذان بالصل
 وصرح في الظاهر به استصحاب اعاده وصرح فاصح بان انه يحب الظاهر فنه عن اعطاء الحمد من
 دون اتمامه ما يظهر كره ان كراهه اذان الحب بحر عنه لانه الواحد وان كان اعاده مسجحه

ولو كان عالما لا يورى لم ار لم ما ذلل فوجد الاحمال بالاولى في وعالمها في اهمال الاولى وقد قال في الاما ان العانس ولى من الحافل
 وعكسوا ذلك في العنا والفرق لا يحمي لانه حتى ان يكون الاذان كالامله (قوله) ان كان اعاده محه) ستر الى انه لا ماما منه
 ومن ما في الظاهر نه لان الاعاد معام آخر

(قوله وفي ما يرى فاصحاحا معنا) اي وما معنى ما في الخلاصة قوله فان حل الوجوب كلاما معاصيا (قوله الا الحسب) قال في موضع اخر انه قد
 بعد هذا لوقاله بل فهم ان علم الناس عالم وحب واداسحب لمع قول الا اذا لم يعرفوا على وجه الله لم بعد وعكس في التخص
 المذكور اه (قوله وهو حصص عنهم) اوله قال في السداس مكر اذان المرأ تاتى الزوال وادب يقوم احراهم حتى
 لانه حصول المقصود وهو الا علم (٢٦٤) وروى عن ابي حنيفة انه سبحانه لا يعا وكذا انكر ما اذا ان الصبي

اى يفعل وان كان
 ساراحى لانا في طاهر
 الزوايه لحول المقصود
 وأما الذى الذى لا يفعل
 ولا يحرى ويعاد لان
 ما بعد لا عن عقل
 لا بعد كسوف الظهور
 ويكر اذان المحبون
 والسكران وهل يعا في
 طاهر الزوايه احب الى
 ان يعاد (قوله ونسبى
 ان لا يصح اذان العاسى
 الخ) كذا في البراءة
 وطاهر انه يعاد وقد
 صرح في معراج البراءة
 عن الحسب انه يكر ولا
 يعاد وكذا فعله بعض
 الافاضل عن القارى
 الحسب عن الحسب
 لكن في العسب ان اعلم
 ان اعاد اذان الحسب
 والمرأ والمكر والسكران
 والصبي والعاسى والزك
 والعاقد والمأى والمعرف
 عن الفسب واحب لانه
 غير معصية به وقيل
 مسجحه فانه معصية به
 الا انه باق وهو الاصح
 كجلى البراءة اه وقد

ويعاد اذان المرأ والسكران والمكر والمعو والصبي الذى لا يفعل لعدم الاستعداد لاذان هو لا
 ولا يلزم العلم به عما سطر الناس الا اذا لم يعرفوا على وجه الله لم بعد وعكس في التخص
 في حقه المودى واما معانيه في مكر وهدا لا تنهض في الحسب ما يمكن ان ينهض وسعه وصرح
 مكر اه اذان العاسى ولا يعاد فاما قوله على وجه الله وفي الخلاصة حسن جمال اذان حذبت
 في الاذان والافاه وحب الاستعمال ادعسى على الملود في احدهما او ما او سعه حذبت وذهب
 ونوما او حصره ولا ملقن او حسن عبة الاستعمال وفي ما يرى فاصحاحا معنا فان حل الوجوب
 على طاهر احصح الى الفرق بين بعض الاذان فانه سبه واستعماله بعد السردع في بعض التخص
 اجماعه وقد قال فيه اداسرع ه ثم قطع ما دل على طس السامع ان فط لا يحل فسطرون الاذان
 الحق وقد عوب بذلك الصلا فوجب ان الله ما معنى الى ذلك خلاف ما اذا لم يكن اذان اصلا حذبت
 لا يطررون بل رافق كل مهم فالصلا نفسه او مصصون لهم مراد الا ان هذا المعنى وجوب
 الاعاد فمن ذكرهم انما الا الحسب كذا في فتح القدر والطاهر ان الوجوب ليس على حنيفة بل معنى
 السويطى الحسب وادعسى عليه في اذانه واحد فوصا او ما او يذنه فالاحب استعمال الاذان
 وكذا صرح بالاستخدام فى الطاهر به وفي السراج الوهاج وفي القصة وفي الاذان له صرح او معال
 لا بعد وان كان الوقت كسر بعد اه وقد ذكر السراج ان اعاد اذان المرأ والسكران مسجحه
 وصار الحاصل على هذا ان العدالة والدكور والطاهر صفت كمال الملود لا سراط معه فاذان العاسى
 والمرأ والحسب صحيح حتى يسبحى للملود معلوم وطسقه الاذان المقرر في الوقت ووضح بقر
 العاسى بها وفي معناه بقر والمرأ في الوقت ورد لكن ذكر في السراج الوهاج اذا لم يعادوا اذان
 المرأ فكأنهم صاوا مع اذان فلهم ان كان علمهم الاعاد وهو معنى عدم معصية ونسبى ان لا يصح اذان
 العاسى بالنسبة الى قول حذر والاعباد عاصيه فاما ان لا يفعل قوله في لا والذنبه كما صرح
 به السراج واما العمل فمعنى ان يكون سراط معه ولا يصح اذان الصبي الذى لا حل للمحبون والمعو
 اصلا واما الصبي الذى يفعل فاذانه مع حسن غير كراه في طاهر الزوايه الا ان اذان الباع افضل كذا
 في السراج الوهاج وفي الجمع ويكر اذان الصبي ويحرى واطلعه في هذا المصنف بقر في رطبه
 الاذان واما الاسلام فمعنى ان يكون سراط معه فاذانه اذان كافر على اى ملة كان لكن هل يكون
 بالاذان مسلما قال الراوى في صاوا من باب السر وان سيد واعلى الذى انه كان يودون وهم كان
 مسلما سواء كان الاذان في السر والخص وان فالواسمعا يودون في المسجده فلا حتى يقولوا هو
 مودون فان فالوا ذك في مسلم لانهم اذاهوا هو وذن كان ذلك عاده له فكأن مسلما اه فالحاصل
 انه لا يكون بالاذان مسلما الا اذا اعاد له مع اذانه بالنسبة اليه ونسبى ان يكون ذلك في التمسبه
 وهم طاه من اليهود ينسبون الى ابي عيسى اليهودى الاصحاب يعتقدون احصاء رساله بنصا
 انه عليه وسلم الى العرب فهذا لا يصح ما اذا مسلما واما غيرهم فمعنى ان يكون مسلما نفس الاذان

وانه
 صرح باعاد اذان العاسى لكن في كون اذانه معتد به نظر لما ذكر
 السراج من عدم قول قوله عند هذا العلم بنحو الازواج ومسبلة المحبون والسكران والصبي فالحسب ان لا يذنب اذاهم أصلا
 ولا يصح بقرهم في وطسقه الا اذا لم يحصل فاذنه وقد حال مراده الاعاد اذنه من جهة ساء السعار وعدم وجوب التقاتبه
 بركة وعدم الاية

وإنه الموقر للصواب وفي السراح الوهاج إذا أراد المودن هذا الأذان لاسمادادانه ولواعددهوافضل
 (قوله) لادان المدور ولذا والاعني والاعراق) أي لا نكر اذان هؤلاء لان دولهم مصول في الامور
 البديهه فيكون ملامح يحصل به الاعلام بخلاف الناس وفي الخلاصه وعبرهم اذ في سبهم وامان
 ان يكون الاعني فان لالا كان نودن فيه وفي اليه به يمي كان ع الاعني من تعطف عليه وعاب الصلا
 تكون حقيقه ناده ومادى المصروا وانما كرهها منهم لان الناس يعرفون من الصلح جلتهم
 اولان انه لم يعول عند ولا فلا يعرف العلم كالاعراق وهولس، ووجودى الاذان لعدم احد
 الى العلم ونسبى ان الله ان اذن لم يسه له لاجتماع القادس سد وان اراد ان يكون ودان الجماعة
 لم يجر الاذان سد لان فيه امرا لرا بعد له لاجتماع الى امرها الاوقات والمز في كلامهم (قوله)
 ذكر تركها المصاير) أي ترك الاذان والا فانه لما روا السحاري رسل عن مالك بن الحويرث ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وصاح على قومه ردنا لالتعال وعبد قال لانا احصر الصلا
 فادنا فاما رسلنا كبركنا اذا كان هذا الخطاب فاما لاجتماع لما يعرفون الى السجدها جلتهم
 ان المعمر ان يصاح له ذلك وقد ورد في خصوص المنه راجد اذ بنى ابي داود والنسائي فيهم رسل
 راعى عم في راس سلمه نودن بالصلاه وصلى له ولانه عروحل انطروا الى عدي هذا نودن الصلا
 وبعلم الصلا يخاف من قد عرفت له ندى وادخله الخه وعن سلمان العارضي قال قال رسول الله صلى
 لله عليه وسلم اذا كان الرجل يارضى في خطب الصلا قد وصا فان لم يحدا فليصم فان اقام على معه
 ملكا وان اذن واطم على جملته في حدود الله لا يرى طرفا رواه نازاري رسله وبعو عرفان
 لما صودس الاذان لم يحصر في الاذان على كل منعه من الاعلان بهذا الذي كبر الله كرهته ودهى
 اوصه ويد كرهه اذ من الخ والانس الذي لا يرى سمعهم في الغلابة من الله اذ قد تركه كماله
 لورك الاذان وأقنى بالافامه لا نكر لارعى رضى الله ولوعكس نكر كفى سرخ اللهانه (قوله)
 لا تصل في سبه في المصير) أي لا تترك وكما قاله في مهمال العلم اذ صلى بدو مهمالهم قد صلى
 مهما حكما لان المودن نائب عن اهل الخه فيهما يكون له كمالهم واما للسافر فقد صلى بدوهما
 جملته وحكما لان المكان الذي هو في نودن فيه صار لذلك الصلح كذا في الكافي رسله واما لو لم
 نودن في الخي فانه نكر تركها المصلح في سبه وقد صرح به في انبشى المودن من المسافر سبه
 عن الباقر كالاخى واطانى في المصلح في سبه فاذانه لا فرق بين الواحد والجماعه وعن ابي جعفر في يوم
 صاوى في المصيرى رمل وا كسوا اذان الناس احرامهم وقد اساءوا ففرق بين الواحد والجماعه في هذا
 الزواجر اذ انما المذهب ليس احراما ل المصلح في المسجده اذ صلى بعد الصلا لاجتماعه لا نكر له تركها بل
 ليس لان نودن في السراح الوهاج وان دخل مسجده المصلح فانه لا نودن ولا يصح وان اذن في مسجده
 جماعة لم يترك لغيرهم ان نودنوا بعدوا الجماعة ولكن تصالوا وحدانا وان كان المسجد على
 الفلح وركب الناس ان نودنوا به ويسموا به وفي الخلاصه جماعة من اهل المسجده اذ نوا في المسجده
 على وجه الجماعة بحسب سمع غيرهم ثم حصر من اهل المسجده قوم وعلموا فاهم ان تصالوا بالجماعه
 على خيها ولا يستر للجماعه الاولى والمصلح للمصير ليس احراما ايضا بل الصلح كالاخر ان كان في
 المصير مسجده اذان واطم وعان لم تكن فيها مسجده حكمه حكم المسافر كذا في مرجع البعده لسمى
 حاصل ان الاذان والا فانه كل مهمالهم في حق اهل المسجده نكر ترك واحد مهما اذنا واطم واما
 برهم ولا يكونان سبه موكد (قوله) وبذلك لما ندى الاذان والا فانه للسافر والمصلح في سبه في المصير
 يكون الاداء على هبة الجماعة وفي السراح الوهاج ولواذن المسافر كما افان من به من غير كراه

لادان العمد ولله الزما
 والاعني والاعراق ذكر
 تركها المسافر لا يصلح في
 يسه في المصير وبذلك لما

(قوله) في انبشاه وبني كان
 الخ) اشار الى جواب آخر
 عن اذان ان ام يكون لانه
 وردانه لا وذن حتى يسمع
 الناس به لرون اصعب
 اصعب في معراج النيرانه
 وكان مع ان ام يكون من
 عطف عليه اوقات الصلا
 وبني كان ذلك يكون ناده
 رادى المصير سوا كذا
 ذكر سبغ الاسلام اه
 (قوله) لم يجر الاذان س د
 قال في المصير ونسبى ان
 يكون الاصحاح خاص كذلك
 لا تصلح اذانه الا اذن
 مساح (قوله) وقد صرح
 به في المحشى) فله نظر لانه
 لم يصرح بذلك وانما صرح
 به نظر بن الدلالة لكن
 الظاهر ان قوله انه لو اذن
 ندى المسافر ليس
 عار المحشى بل اصله رانه
 نوا والقطب على قوله انه لو لم
 نودنوا فيكونوا الواو سبغ
 من فم السابغ بامل (قوله)
 فالجاصل ان الاذان
 والا فانه الخ) لواخر الى
 قوله الا فانه لكان اولى

(قوله وقد علم الخ) لأن قوله ما مع الخ) فـه نظر لأن الحديث لا قيل له لأنه لا محراً وتكفى أن أراد عليه الجمع بما خلا وما أورده في إياه أمان سر وأرد على الصحيح وطهار المسعمل وعلى القول بحاصله عباد ابن المزداني إعطاه الاعطيه وحسب مع الصلا قاله بعض النصارى (قوله المفود برب هو لاسم) أعجم ذلك في أما (٢٦٧) الكلام ليس ان المراد ليس

منه والحدب وما به الوضوء والعسل وان اختلف فتقوله على ان ينعلمه ولم يرجعوا من البول فان علمه
 عذاب النعيمه وخذب فاطمه من ابي حسن اعطى عبد الله وصلى والحدب ما به سرعه فاعلمه
 بالاعضا اليه اسما من المثل والحدب من سدر سر او قد من الحدب له فوه لان فله ما من خلاف
 فدل الخب وبني ما به السان وقته نظر لان القطر من الجرا والدم والبول اذا وقع في النعيم من والحدب
 او الحدب اذا دخل يد في الايام لا يصح والاولى ان يقال ليس فيه عدم لان الاول انما يقع اه وقد
 تقدم في الانعاس في منه واما ظاهره فوه فتقوله تعالى وسالت فظهر فان الاظهر ان المراد ما سالت للنعيمه
 وان معناه طهرها من النعاس وقد فعل في الآية عبره ذلك الارحج ما ذكرنا وهو قول النعمان وهو
 اصح كما ذكر النووي في شرح المذهب وله وم الخدم من الساعين واذا روي الطاهر لم يذكرنا في
 النوب وحسب النكاح بالنسب الاول لا يهاجم المثل للمثل منه لصورة اتصاله بخلافه ما اذا روي الحدب
 المانع الذي قد يفي باب الانعاس فلا روي عنه الاطلاق واسارنا شرط طهر النوب الى انه لو لم يكن معناه
 ما به فان صلا به باطل فكذلك انما كاسا النعاس في طرف عجماءه ومندبه المصوب وهو لا يفي ذلك
 الطرف على الارض صلى فانه ان عركه يحركه لا يحور ولا يتحرك ولا به تلك الحركة فيسقط النعاس
 وفي الظاهر به النعاس اذا كان نوبه نعسا وهو عس خلس على حجر المصلي وهو نصيب او الحجام النص
 اذا وقع على راس المصلي وهو اصلي كذلك حارب الصلا وكذلك الحدب والحدب اذا جازع المصلي لان
 الذي على الصلي مستعمل به فلم يصير المصلي حاملا للنعاس اه وقد كلامه به ولو صلى وراءه وصل الى
 النعاس المحس او في كاهه مستعمله او في حبه كذلك فانها لا يصح لكونه حاملا للنعاس ولهذا قال في
 الله ما ادخل في النعاس ورفع سفعها الحجام فانه اذا كان طاهر لا يفلأله وفي الخطا لو صلى في
 يد رجل مسدود على سبيل الكعبه حور صلا به لان الخليل لما سقط على الارض فقد انقطع حكم الاتصال
 به فصار كالعمامة فانما له اه وكذلك لو كان الخليل مسدودا في وسطه وكذلك لو كان من طرفي وسطه
 فم ينعاسه ومذهب السافري ان الصلا لا يصح في يد المسان لانها على النعاسه كما جازع النووي ولو صلى
 ومعه حجر وكعب او كل ما لا يحوز ان يوصا بسور سلم محررا لا يصح به ان كان في عوجا حجر لان لهاه
 له في كفه فصرر سلاطنه وقد يحس كفه فيسبح الخواص ان كان كعس فتراا لهم وان كان في
 مسدودا حجب لا يصل له ان يات به جاز لان طاهر كل حيوان طاهر ولا يحس الا باليوب ونعاسه فاطمه
 في معناه فلا يظهر حكمها كنعاسه باطل المصلي ولو صلى في كفه فتراا لهم وان كان كعس فتراا لهم وان كان
 لا يفي غير منه ويمكنه ولو صلى في كفه فتراا لهم وان كان كعس فتراا لهم وان كان كعس فتراا لهم وان كان
 في معناه لا يفي له حكم النعاسه النكل في الخطا واذا كان المكان موضع القدم والسجود فقط اما ظاهره
 وضع القدم فانه على الروايات سطران يضعهما على النعاسه اما ان رفع القدم الى موضعها يحس
 وصلى حار واما طاهر وضع السجود في اصح الروايات عن ابي حنيفة وهو قوطها واما ان كان
 النعاسه في موضع يده ور كفه وحدها فاطمه ومدر حارب صلا به لان الوضوء على النعاسه كالأرض
 والسجود على النعاس والركعتين سطران يحسها لم يسخن عليها وهذا ظاهر الروايات واحاروا ان اللب
 ان صلا به يفسد ويحجب في الدعوى ولو صلى على مكان طاهر الا انه اذا سجد هم ما به على ارض يحسبه

صاحبه وقال في العيون هـد رواءه ساد والصحيح ان مالان كان في موضع ركعتيه لا نحو وصلاته اهـ وصل سارحها السج ابراهيم
الحلي عشار الخاتمة السابعة قال فعل انه لا فرق بين الركعتين والندس وبن موضع السجود والعبد من وهو الصحيح لان اتصال العصور
بالعامة يترتب عليها وان كان رصع ذلك العصور ليس مخصص اهـ

(قوله سائر الدور) اي بان لا يصح ما تحته كجاء في (قوله أي عظامها) اصغر الراسه وعظامها الموب السائر كاسر به قوله والمراد ما نوارى عريته واسار موله سد (٢٦٨) كل صلا الى ان المراد قوله تعالى عدد كل مسجد فعلى الاول اطلاق اسم

حارب صلاه بالمر من الاولى لان قسامه على مكان طاهر ولو صلى على سباط وعلى طرفه منه عظمه
 لا يصح ما يحور كذا كان او صعدا لانه عرلة الارض فاصغر مسجد لا يصح عظمه وهو ما نظر بن اذولى
 لان المحاسنه اذا كانت لا تمنع في موضع الركض الذي فيها اولى في اختلافه ولو بسط لساظره
 على للموضع الصن وصل على انه ان كل السباط عظاما يصلح سائرا للعبور عوارضها وان كاسر طه هاني
 عليها ما يؤمن ان كان يوما يمكن ان يعمل من عزمه ما يحور عند محمد وان كان لا يمكن لا يحور وكذا
 لوالى عظمه الذي على عور وهو الخواقي لا تحور حتى ياتي على هذا الطرف الطرف الآخر فحصر
 عرلة و بن وان كاسر المحاسنه ماسه حارب بنى اذا كان يصلح سائرا انه ولو صلى على ماله لظانه
 مسجدته وهو فاهم على ما يلى وصح المحاسنه من الطاهر عن محمد عور وعن ابي يوسف لا يحور وقيل
 جواب محمد بن عبد المصرب فكور حكمه حكم بن وهب و جواب ابي يوسف في المصرب حكمه حكم
 بن واحد فلا خلاف فيما قال في المحسن والاصح ان المصرب على الخلاف ذكر الخواقي ولو فاهم
 على المحاسنه وفي رحله فلان و حور بان من عر صلاه لانه فاهم على مكان عمن ولو افرس لعله وفاهم
 عليها حارب الصلا عرله فاهم في الوسط الباطن الطاهر في الارض الصن وصل على حارب في الوسط من
 كات التحري حور ليس النوب المحسن لمر الصلا ولا طرمة الاحسان ود كرى العنه بالخص
 الفسه خلا فاهم (قوله وسر عور به) للاجتماع على انه فرض في الصلا كما فعله غير واحد من ائمه السلف
 الى ان حارب بعض المالكة مخالفه كالفاهم اسمعيل وهو لا يحور بعدد مررا الاجماع بعدد
 قوله تعالى ما بين آدم حذوار منكم عند كل مسجد اي عظامها والمراد ما نوارى عور به عند كل صلا
 اطلاقا لا اسم الخال على الخلق في الاول وعلمه في الثاني وقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلته ما
 الاتحار اي البالعه سميت بالاصلا لانه ليس بالخص والسميت بالخاص بخرج التي دون البالوع لما
 قال في المحط مر اهيه صل نصرووه او عر مانه نوحه بالاعاد وان صلت بعد فراغ فسلاما مانه
 استحبنا لقوله عليه الصلا والسلام لا يصلي خاص بعد فراغ فلا يسأل غير الخاص ولا ن سر عور
 الزا من الساقط بعد الزا في بعد الزا اولى لانه بسط بعد الزا الخطباء القراء من بخلاف عه
 من السرايط لا بسط بعد الزا انه قال اهل الله سميت العور عور لفتح ظهورها ولصن
 الاضارعه لما حود من العور وهو النقص العيب والفتح ومن عور العين الركاهة العورا السعة
 اطاقى فيما ستر به فعمل ما حاح لفسه وبما اساح فلو سترها سوب ح ر وصلى تحب وام كالفلا في
 الارض للعبور به ولولم يحد عر صلى الله عليه لانه ما وحده السر ان لا يرى ما تحته حتى لو سترها سوب
 روى نصف ما تحته لا يحور وسئل ما اذا كان يحصر به احد اولم يكن حتى لو صلى في باب مظلم عر ما نوله
 نوب طاهر لا تحور اجابا لان السر مسمول على حتى الله وحى العباد وان كان مراعى في الخلق بسط
 استناره عنهم حتى الله تعالى ليس كذلك فان فعل السر لا تحجب عن الله تعالى لانه سبحانه يرى
 المسور كما يرى المكسوف احب مانه يرى المكسوف بازكا لا لا وبالمسور من اذله وهذا الادب
 واحب مر اناه عند القدر عله وان صلى في الما عر مانه ان كان كذا راجع صلاه وان كان
 صافا يمكن رونه عور به لا يصح كذا في السراج الوهاج وصور الصلا في الما الصلا على حارب
 والا فلا يصح الصو ر واراد سترها السر عن عرله لاعتنه عه حتى لو راي فرجه من ربه او كان
 عسورا لو طار له فاهم حجه عند العامة وهو الصحيح كذا في المحط وعبر لكن في السراج الوهاج

الجل وهو الراسه وار بد
 الخلق وهو السائر وعلى
 الذي بالمعنى اي اطاق
 اسم المحل وهو المسجد
 وار بد الخلق وهو الصل
 فان السر لا يصح لعن
 المسجد بدليل حوار
 الطواب عر مانه فعمل من
 هذا ان سر الصلا لا
 لاجل الناس كذا في معراج
 الله ربه اي لان الا س في
 الا سواى كتر مهم في
 المباحه ولو كان للناس
 لفعال عند كل سور و عمل
 عن سمحه الصلاه ان
 الاول من قبل اطلاق اسم
 وسر عور به

المسب على السب قال
 لان النوب سب الزنه
 ومحل الزنه السخص
 (قوله والا فلا يصح
 الصو ر) قال في البراهما
 لم يصح في غيرها لان
 الفرق بن الصافي وعبر
 بدين بان له نوا د العادم
 له نسوى في حقه الصافي
 وعبره وحسب فلا يحور به
 الا لما للفرص انه قال
 العلامه السخ اسم ل
 ولين في الكلامين نظر
 لا يمكن نصو ر ركوبه
 وسجود في الما الكدر
 محب لا يظهر من بدنه سى

اذا سد منافذ بل ما فعله العظام في اسراج العر بن اطلع من ذلك (قوله لكن في السراج الخ) رجه الاستدلال
 ان قوله فله ان رر بعد الوجب وهو طاهر الخشب الله كور حال الرهان الخلق في سرح المشه واللبس لسانه ر هو ان السروح

سرطان الملا داهما الخوف به لعمري فهاذا كل حال لو نظر لراى ملا يكذب لم يوجد السرط وهو السرطان والاصل في بيان ان الله ملا
عنه لا يجوز ان جاء لو كان الوجه خوف الزم به الحارث لكن قد مال اعاد من السرى الصلا لا اذاجع ولا اذاجع فاذا كان الصلى هو
الذى يجب ان ينظر لراى عور بعينه لعلنا في حقيقته وفى يوسف بن عبد السلام فى معنى الكراهة وفى الصادق عليه السلام الواحد دون السرط
وفوقه لا يعد ملاه لاف الكراهة فكأن هذا هو الحارث (قول المصنف وهو من عسرته الى غير كنه) قال السمع اسم جعل من
الرجل حتى ياتى السرط وهو متخبط الخيط الذى يربط بالسرط ويدور على عطف منه (٢٦٩) عجب يكون بعد عن وقعه فى جمع
حواسه على السواء أه

واما الزكوة فسما في انها
ملقى عظم الساق والعقد
وفى حواشي الخبر الى قال
ابن حجر الطبعي الساق هي
او لاحد من الساقين
الزكوة عرهم في العالم
ما هو اصل ما في اطراف
العقد واعلى الساق قال
وصرح ما في في الساق
وما بعد اها من اول المصير
عن آخر العقد الى اول اعلى
الساق وعليه فكما هم
وهي من عكسها الى
عكسها وبذل اطراف
صوره الاوجهها وكعها
وقد سها

ادخل في بعض علمه عبره ارباب العلماء من الاكوع قال قلب ارسول الله
اصلى في بعض واحد فقال زور على ولو تسوكه والمصباحان يصلى في ملاه ثواب منهن وارار
وعنه والمكرو ان اصلى في سر او مل واحد كذا في الخط ومهنا علم ان نفس السراو مل على العاد
لنس واحد لان السرى اصل لنس لازم مل اعلم من حواء واعاد وانما في في منه المصلى و
صلى في بعض لنس له عبره فالو نظر انسان من عكسها عور به فهذا لنس نسي واعلم ان سر العور
خارج الصلا يحصر الناس واحد اجزاء الى مواضع وفي الخطر في مختلف والصحيح الوجه بان
نكن الانكشاف لعرض صحيح كذا في شرح المشه (قوله وهو من عكسها الى عكس كنه) اى
ما بين ما بالسر لنس العور والزكوة عور فاما عكسها لم يدخل عكسها لما را الحاكم من عكسها
ما بين السر والزكوة عور وزوايه الدار على ما عكسها السر الى الزكوة عور وزوايه السبي العقد
عور واما انكشاف عكسها صلى الله عليه وسلم في رفاي سر عكسها نكن عكسها ولان الزكوة ملقى على
الساق والعقد والجمعة بنوع ما عكسها فاحمد الجرم والمصباح فعكسها الجرم احصاها كذا قالوا وقد قال ان
هذا ينص على ان يكون السر عور كذا هو زوايه عن اى حقيقته فانه ياتى من السر الجرم والمصباح
وقد عكسها به ناهل نكن عكسها لعلنا في هذا وهو ما شرح احمد في مسند عن عمر بن اسحق قال
كسما من عكسها من على في بعض طرفه من عكسها فلهذا هو في فقال لا يحسن انكشاف في عن
انكشاف عكسها في اى حقيقته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فعكسها قال فكسفت عكسها
في رصه كذا في شرح المشه وكان محمد بن الفضل في قول عور السر الى موضع ما يسر العكس
نور لعلنا في العمل في اى ذلك للموضع عند الاترار وفي سر نوع شرح وهذا القول ضعيف لان
العمل في خلاف لنس لانه كذا في السراج وفي الظاهر في حكم العور في الزكوة احصى في العقد
حي لو راى رجل عكسها مكسوف الزكوة كنه عكسها منى ولا سارعه ان في وان ان مكسوف العقد
سكر عكسها ينف ولا يصر به ان في وان ان مكسوف السوا ما من سر العور وادبه على ذلك ان
في اه وهو هذا ان لنس السرط بالسرط فانه لم يصر بالمصباح وسما في اى ان الله تعالى
ناه (قوله وبذل اطراف عور الاوجهها وكعها وقسها) لقوله تعالى ولا يدري من ينظر الى ما ظهر
مها قال ان عكسها وجهها وكعها وان كان من سر ود سر الساق كجرا اسم جعل العكس في
حديث ان عكسها من سر فوجا مسدود ولان الذي صلى الله عليه وسلم هي الجرم من لنس العكس من
والعكس ولو كان عور لم يصر سرهما ولان الحاحه يدعو الى ارباب لوجه للسر والسراو الى ارباب
الكف لا وحده لا اعطى فلم في ذلك عوره وعكسها كذا في اه كذا في الخط لعلنا على انه
محض بالباطن وان ظاهر الكف عور كذا هو ظاهر الزوايه وفي عكسها فاحصا ان ظاهر الكف

احصوا في ذلك العرف
بعد عكسها الاحكام عكسها
اى وفي عكسها الا ان
هنا ان رادنا لوصف ما قررنا
وهو سر فم زكوة
الصباح قال والزكوة معروفه
فهي ان المذاهب فيها على
العرف والكلام في السرع
وهو بدل على ان العالم ومن
ان لم يعمل عكسها على
ما ذكرناه اعاد في حدها

بذلك علمه وكبر ما علمه الخروج عن الله الى عكسها كسما في في اول اى رها والى في اول السرط والسرط من سرط دون الخد كذا
في العالم ومن قال الظاهر انه عكسها لان هذا موضع رضى لا وى لانه لا يعرف الا من جهة السرع فكسفت سلا لاهل العلم الخاهل لاهل
من اصلا وهو فعكسها ذلك كسما وهو عكسها معنى التعليل (قوله لعلنا على انه محض بالباطن) عرا في معراج الدار الى المستصفي
هل اصرص ان اسما الكف لا يدل على ان ظهر الكف عور لان الكف له سلاط الظاهر والباطن ولهذا يقال بظهر الكف واسم
ما ان الكف عر فواسمها لا يساوي ظهر اه وما في جمع العكس من قوله لعلنا ان السراو عكسها كذا في الظاهر ومن ما في قوله لعلنا ان الكف

سأول طاهر أيضا عن توجه الدعاء إذا صافه الطاهر إلى سبي الكعب بمضي أبليس إذا صافه اه فرس من هذا الجواب لان الطاهر ان مراد بالسادر من حب العرف واما قوله ومن امل الخ فداعرصة الخالي بان هذا مغلطه لان صافه السبي الى لا بمضي عدم دخول فيه والا فاصف الصافه الراس (٢٧) الى ريد عدم دخول الراس في سبي ريد وكما حال طهر الكعب كذلك حال

باطل لسأول الى الرشح ورحم في سرح المدهما سرحا نوادود في الراسل عن فساد مرفوعا ان لثرا ادخلنا صم صلح ان يرى بها الا وجهها وذلها الى المفضل ولان الطاهر ان اسرح الكعب عن كونه عور مع قولنا لا سلا ما يذنبه اد كونه عور مع هذا الا لا وحال سرح وهو مدفوع بالنص وهذا الامتلا كما هو مضمون في باطن الكعب مضمون في طاهر اه والمذهب خلافه وللسمص على ان السراح عور وعن ابي يوسف ليس بعور واحبار في الاحتياط للتحاح الى كسبه لمجده وانه في الرشد الطاهر وهو اسوار وصح في المنسوط انه عور وصح بعضهم انه عور في الصلا لا حار حيا والمذهب ما في المنون لانه طاهر الزوايه كما صرح به في سرح منه الصلي واعلم انه لا ملاز بين كونه ليس بعور حوارا طار الى مقل النظر مسوط لعدم حسه السهو مع اتقا العور ولذا حرم النظر الى وجهها وادع الامر اذا سلب في السهو ولا عور كذا في سرح المسه قال ساجدنا مع المرا السام من كسب وجهها بن الرجال في زمانها مسه وسلم كلامه السعير المرسى وهو روايان وفي المحطه والاصح انه عور راما على الخفاء فوضع على الصحح واستسبى الله ما العلم للابلا في ابدانه خصوصا القعرات وفيه اختلاف الزوايه عن ابي حنبله وللشافع فصيح في الهداه وسرح الحاج المعبر لمعاصجان ابليس بعور واحبار في المحطه وصحح الاقطع وقاصصان في ساوا على انه عور واحبار الاستعصان والمرصان في صحح صاحب الاحتياط ابليس بعور في الصلا وعور خارجها ورحم في سرح المسه كونه عور مطلقا ما حادب منها ماروا ابوداود والحاكم عن امه اسماها البالي صلي الله عليه وسلم على المرا في درع وحار وليس علمه الزاير فقال اذا كان الشرح ساعنا على ظهوره فدمها ولطاهر الآيه في ما تقدم من نصها عن عاصه وان عاص مرفوعا وصريح في الدوايل بان نعمه المرا عور وبني عليه ان تعلمها الفرقان من المرا احسالى من تعادى في الاعشى ولهذا قال صلي الله عليه وسلم المستبح للرجال والنصف للنساء ولا عور ان سمعها لرحل ومسي سله المصنف في الكافي فقال ولا يلبس جهر الا ن صوماعور ومسي عا صاحب المحطه في باب الادان في فتح القدير وعلى هذا لو لم اذ اظهر بالفرق في الصلا فسد كان معها اه وفي سرح المسه الاسه ان صومها ليس بعوره واعلم ان ابليس الى المسه كما علم به صاحب الهداه وعمر في مسئله المسه ولعلم انما معنى من رفع الصوت بالنسج في الصلا لهذا المعنى ولا نرم من حرمه رفع صومها فحصر الاحاب ان يكون عور كما قدمنا وفي الظاهر انه الصغر حد الان يكون عور ولا بان انظر اليها ومسيها وفي السراج الوهاج واما عور الصي والاصبه فادالما لم ينسبها فالمفضل والدرهم ساعط بعد ذلك الى سسر سبيهم يكون كعور السالعين لان ذلك زمان يمكن نواع المرا فيه وكل عصو هو عور من المرا اذا انفصل بها هل يجوز النظر اليه فهو روايان احدهما يجوز كما يجوز النظر الى ريدها وادها والنايه لا يجوز وهو الاصح وكذا الذكر المفلطوح في الرجل وسرعائنه اذا حلق والاصح انه لا يجوز (قوله) وكسفر نع سافها مع وكذا السعير والطنى والمجد والا ور العلمله لان فائل الانكشاف عور عندنا للصبر فان باب الصغرا لا يجوز في قلل حرق كالمحاسبه العلمله والكبر بعد العلمله فاعبر

باطل الكعب اه وهو وجه (قوله) وبني عليه ان تعلمها العرقان في المرا احب الى الخ) قال في الهر فيه بدافع الا ان يكون معنى العلم ان سمع منه فقط لكن حينئذ لا يظهر لنا علمه اه اقول ان دفع مدفوع وذلك لان معنى احب الى كونه عورا في ذلك لا يستلزم عور غير بل احسار انا مضمي وكسفر نع سافها مع وكذا السعير والطنى والمجد والنور العلمله عدم عور عور وقد قال المراد بالعمه ما فيه مغلطه وليس لا عور الصوت والامتناع كلامها مع الرجال اصلا لا في سمع ولا غير وليس كذلك ولما كان الفراء مقله حصول العمه معها مضمون من تعادى من الرجل وسعد لسافها في امساده الفصاح عن خط سبغه العلامة المصمسي ذكر الامام ابو العباس القرطبي في كتابه في الشافع ولا يمتن من لافطه عدد انا اذا لم يصوب المرا عور اما ريد بذلك كلاما لان

ذلك ليس بصحيح فاما بحر الكلام مع النساء الاحاب ومخاوير من عند الحاجه الى ذلك ولا يجوز لمن رفع اصواتهن الرابع ولا يظن ان لاشها رطبه من الخافى ذلك من اسماء الرجال الذين ويحرم لاشها واثبهم من هذا الخبر ان نودن المرا اه وهذا مذهب ان العور رفع الصوت الذي لا يجوز السمع العمه لا طلي الكلام فلما كان الفراء لا يجوز ذلك قال احب الى فليسا مل (قوله) في سرح المسه الخ) قال في الهر وهو الذي سعى اعماه (قوله) لم يغلطه بعد ذلك الى عسر سمنه) قال في الهر وكان سعى اعشار السع لاشها

بومر ان الماده اذا لمعه الس (فوله هو عجب) اي ما احاط به في فتح الصدر لان ما به من الفعل ما ان العور العا طه وذاك لا يصح ان
المجموع عصورا واحدا لم يزل احدا ان الفعل والذرع عصورا واحدا (فوله ود كر السارح ارج) فالى المهر بعد كى عمار السارح الى بلوى وافر
في فتح الصدر وغير فالى في عهد المراه وها هو انه فهم ان القاعدة ان المصداغ عا هو ر مع المكسف وذا حلف لان المصداغ عا يكون
كذلك اذا كان الاكساف في عصورا واحده بعد الاخر كما اذا اكسف في عدد مواضع بعد واما في مور بها الاكساف حصل
في اعضا متعدد كل ماعور والاحصاط في اعصارا دها لان به موحد المانع فطر الى عدد المكسف وجمعها فان لمع ر مع
اصغر هافه احصاطا والاربعه الماص اكساف ر مع عور والمكسف (٢٧١) وهو حلال القاعدة التي عليها

عند وهذا الاربعه على الاعصار
بالاخر ولا يابى به اه وادا
عجب هذا ظهر للسان
ما باله ان المكسف موافق لما
الزاداد وقوله في العصاره
فصل لا دليل عا مجموع
وفد قال بدع النور ان
ما في الزاداد نص على
امر من الناس ع ما فاول
احدهما ان لا يعد الجمع
بالاخر كالاسداس
والاسباع بل بالمعز والناقي
ان المكسوف من الشكل
لو كان قدر ر مع اصغر
اذعنا مع اه وفي سرح
الصح اسعمل قعز ان
المعز ر مع ادى عمو
اكسف بعد لادنى
عصو من اعضاها ولزم
كسف مهي كايومه
عمار ذر الخار فلهذا
وان ما في الصح من انه جمع
الذرع من العور وسرح
الكرا من المنه كاي
وحلى المذهب ما في سرح
ان مكسف معز الى سرح

الربع وادع عام الشكل احصاطا لان ر مع سوا الشكل كى حاور ر مع الراس فانه عجب به الدم كلوحا
كا واما ما وقع في الهداه من النسب فمع الراس فمعها شكل فانه لم يكن الواجب فيه مسح جمع الراس
لان الدم لم يزل الا لانه ما في الارحام والاهن ساوله كاهال انه تعالى ولا عا وار وسك فاهم ر مع
معام كا اطا في السرح فعمل ما على الراس والمهرسل وفي الثاني حاور وقد قدمنا ان الصحاح انه عور
واذا لمعه العسل والذرع ماحولها الخضعه ما عند ذلك في الرجل والمرا ومن على العسله لرد
على السرح في السائل ما به معر في العسله ما راد على قدر الدرهم فالحاقه على الساعه العسله قال الله
لكن في هذا النص بدوى لانه قصده التعليل في العسله وهو في الخضعه عجب لانه يصغر في الدرا كبر
من قدر الدرهم والذرع لا يكون كبريه فهدا بعض حوار الصار وان كان الشكل مكسوف وهو
مناص واما ما حلف في فتح الصدر ما به فده في العسله العسل والذرع مع ماحولها عور كبريه اصغر
ذلك فلا رعله ما هو اه وه عجب لانه لا بهم عا فعمل ان المجموع عمو واحد لبيان العور
انه لطفه كسف وقد صرحوا بان كلام الله كواضعين عمو مستقل ومحمي في الهداه واخا
لان كلامهما سرحوا على حده في اديه فكذلكها الاحصاط وفي رواه ان الشكل عمو واحد
وعلى كى تدبر لم يزل احدا ما عمل بالذرع عمو واحد الا ان يقال ان سراد ان الفعل مع ماحوله
سوا ر مع ماحوله عمو واما الزك مع الفخذ فالاصح انها عمو واحد كذا في النجس
وهو الخمار كذا في الخراسه في الزك ملى عظم السائر الفخذ فادب بعصو مستقل في الخ
واما عور عور فمع الاحصاطا فلى هذا لوصلي وركسا مكسوفان والفخذ ملى فاه
عور كذا في المنه وفي سرحها والصح ان الكسف ليس بعصو مستقل لى هو مع السائر عمو
واحد فلى هذا انما عور مع السائر مع ر مع الكسف او مع ذر ر مع ماحوله عمو واحد وكل انه عمو
واحد وهو الاصح وكل ادى عمو على حده وبذى المرا ان كسافهده فمى مع اصدها وان كان
عسكس فمى اصل سسها والناقد عى الماهر من الصرع سرحه والذى يد كر ووب
واتد كرا سرح ولم يند كرى المغرب سوى اند كر واما في السر والعايه عمو والمراهه حول جمع
النور كذا في الخط وفي الزاداد امرا علف فاكسفى في حدها وى من سافها وى
صنرها وى من عررها العسله ولوجع طبع ر مع عمو صرحها لم عر صلاتها لان جمع الاعضا عدد
الاكساف كعصو واحد فجمع كالحافه المعرفه في مواضع والذنب المعرف في واضع علال
احروق كانهما في الصح على الخس ود كر السارح انه عى ان يصغر بالاسراع والاسع العليل

الزاداد لم يزل عمار ان السرح في قوله وفي اى فباد كى في الزاداد وما به بدع النور في ما ذكر سارح الكرا ان قال والخب
من سسها في ان المهام كسف به حله وافر مع انه خلاف مسصوص عند قولهم ان جمع الاعضا في الاكساف كعصو واحد الفرادى
اعصارا ع لى اعصار ر مع عر عا فاهمه عصاره النار وانه تعالى الهادى الى الصواب اه فلهذا عمار الزاداد على ما في المنه
اكسف سرحه سى سرحها ومن خذها وى سافها سى سرحها ومن سافها سى سرحها ومن سافها سى سرحها ومن سافها سى سرحها
أور ر مع خذها لم عر صلاتها لان كايها عور واحد اه فالى المنه وهذا نص على امر من الناس ع ما فاول احدهما انه لا يصح
الجمع بالاسراع كالاسداس والاسباع والاصابع بل بالمعز والناقي ان المكسوف من الشكل لو كان قدر ر مع اصغر هافه ملى الاعضا

المكسوف مع الموارحى لو انكسب من الادن معها ومن الساق معها مع لان المكسوف في موضع الادن اه ونقل ابن ابراهيم
 عبارته في قول الامراءى موصوف على في الخط الرصوى قتل من الزاد اب (قوله وقد راد الكبر ما يودى فيه ركن) اى سبه كما
 قد في السهل سارحها ان اميراح اى سبه اى عاها سرور ومن الكمال السى كالسبحات في الزكوع والسعود
 ملا وهو تقييد بـ ووجه قرب (٢٧٢) ولم اقص على التسديد فيه وصرا او طول اه اى تشد الزكى اى هل

المراد منه في ركن طول
 من كالمسعود الاحمر
 أو العالم للسبل على
 فرا المسون او صدر
 ركن صدر كالزكوع او
 السجود أى صدر
 ملا بسبحات والملاقي
 حرم الزمان ابراهيم الخاني
 في شرح الحديث
 وذلك مع مدار ملا
 بسبحات اه فافادان
 المراد اقصر ركن وكاه
 لانه الاحوط وانه اعلم
 والا كالرجل وطهرها
 ونظمها عور

(قوله وهو صدر ب)
 فيه انه صرح به الخاتمه
 كقوله في الخلية لاس
 اميراح ود كرى وضع
 آخره مخالفتاى الدنايع
 والذكر وعمرهما من
 الاطلاق ولكن الاسب
 خصصه عما اذا لم يعمد
 م قال نعم قد يدعو الى
 التعمد ضرور في الجملة
 فيعمد ذلك التعمد لسنها
 حتى يكون كلاً بعدد
 على ما ظهر من الخلاصه

فلو انكسب بعض المعد وبعض الادن وذلك بلع رفع الادن او كبر لا يرفع جوع لور
 المكسبه لا سطل وحاصله انه سطر الى مجموع الاعضاء المكسبه معها والى مجموع المكسبه من بلع
 مجموع المكسبه رفع مجموع الاعضاء مع والا فلا وهو ظاهر كلامه عند الزاد اب في موضع آخر حسب
 قال اذا لم يركب من سمرها رى ن طهرها رى ن فرجها ان كان حاله لو جمع بلع الزرع
 مع والا فلا م قال را هدى لم يدكره بلع رفع اه رها ام كرها وفي شرح الجمع لاس المالك
 اعلم ان انكساف مادون الزرع معقو اذا كان في عضو واحد وان كان في عضو ن او كبر وجمع بلع
 زرع ادى في عضوها مع حوله اصلا اه وهو يحصل لادليل عليه فان الدليل اقصى اعتبار الزرع
 سواء كان في عضو واحد او في رطلين في الجمع وهو دعما اذا كان في الركن الكبر لى في
 الصدر والحاصل ان الانكساف الكبر في الركن العللى لا عند الانكساف العللى في الركن الكبر
 ايضا لا عند ولا عند الانكساف الكبر في الركن الكبر وهو الكبر ما يودى فيه ركن والعللى
 دره فلو انكسب مغطاها في الحال لا بعد ان لم يكن فعله وان كان فعله فسد في الحال عندهم
 كدائى الصه وهو يستدبر ب وهذا عندنا في نوبه وعندنا عند ادم الركن حقيقه وعلى هذا الخلاف
 لوها في صف النسا لا يردحاهم او قام على نحاسه مانعه واعا عا المصنف بالجمع دون الفساد لسبل ما اذا
 اخرج مكسوف العور فانه مانع من الانعقاد وما اذا انكسب بعد الاحرام فانه مانع معها وحكم
 النحاسه المانعه كالا انكساف الساج وخرج على ما ذكرنا في الخطه صلب بعضه فخرج بعض
 م اعقب فموصاف م بعضه وعاد الى الصلا حارب لانا ما داب ساسم الصلا مع كسب العور
 وان عا م بعضه فسد لانها ادب ساسم الصلا مع الكسب (قوله لانه كالرجل وطهرها
 ونظمها عور) لانها محل السهو ووجه وكل من الطهر والطن موضع مسبو وماعا هذه الجمله
 مهالنس عور سواء كان واسا او كسفا واسفا لا يخرج وقد اخرج عبد الرزاق باسناد صحيح عن
 جهر روى الله عنه انه صرنا منه مضه وقال اكسى راسا لى لى سبى بالخرار م يوضع المال كنه
 فان فصل لم مع عرا لانا من النسبه بالخرار خرا نه ان السعيا حزب عا دهم بالعرض لانا طعى
 عمارا بطيس الامر ومرض السعيا للخرار فسكون الف اسد وهو معنى قوله عور وحل ذلك ادى
 ان يعرف فلان ودى اى عور ان من عن عور طاس انه بكر لانه سر جوع بدها ولا يخفى
 ما فيه وعلى كل مندر سبى ان مال محب لذلك في الصلا ولم لا اعتبارا له فمستول الساعه
 كاذكر البورى والامه في الامه خلاف الخ كدائى الصعاج فلهذا اطلعه لسبل الف وللدر
 وللمكاته وللمسعا وام الولد وعندهما المسعا ح والمراد بالمتسعا معقه العنص واما
 المتسعا للزهيه اذا اعماها الزاهى وهو معبر فبى ح اذنا وهو وقع ورددى بعض البوروسى
 الحبل هو عور اولاد كبر انه عور سمراسه في الصه قال الحب م اا طن والاوسه ان مابى

حسب قال رجل رحمه الناس يوم الجمعة ان يصنع له فرجها وهو في الصلا وكان فيها قدر
 أ كبر من فبر الهم فقام را لى يده موصفا لا بعد صلاه حتى ركع ركوعا ماما او ركعا آخر والعللى يد اه قال وفيه اشار
 الى انه لا فساد اذا لم يور كسما على ضرور رل التعمد فيها غير علمه وهو حوف صاع البعل فقدم السادس على قول السكى (قوله
 سمراسه في الصلح) قال بعض الصلا الحب كجائى القاموس من الانسان اه فاطلها نه لى من لاس الاطوار والورل معنى
 كلام الصه ان مابى الطن مع الطن ومالم بل الطن بان والى الصدر مع الطن وذلك لان الطن اعلى من الطن لان الطن مالا ن

كما قدما لأن السورهما
الطلع مامل (قوله وفي
الأمراء قول محمد حسن)
نظره في دفع العذر
وراحته (قوله تحلف
مألو محمد إحداهما الخ)
بني أن اختلاف في الصائفة
العاصفة لا الأصلية فلا يجوز
السرد ذلك أعافا كجاني
الهرلكن في كون ضامة
حدا المسألة نظردل
هي عارضة مألو مامل
(قوله ومهداعلم أن العصف ل
المعتمد الخ) قال في الهر
لانه لا أول تحرك الطرف
ولو عدم يومأصل قاعدة
مومما ركوع وسجود
وهو فصل في الصام
ركوع وسجود

في الآخرهما اد الطاهر
مسه ان طلع ر ا يحكم
للسه سوا تحركه أولا
او اقل منه جوا لأحد محمد
رجه الله على ما علمت بم
الماسب حسب الاطلاق
على قوله (قوله فاما على
المعتمد اذا كان رجولما
في آخر) اول مقدم انه
لو وعد ثلما يجب عا
الانتظار وان فاب الوف
فه في فاس السوب عليه
اذ هو اقرب وذلك بعضي
رجح قول محمد رجحه الله
مما في بعض الفصلا قال
الظاهر ما عر محمد وان فيه

في الآخرة اذا تظاهر
مفسد ان يطلع راي المحم
لنفسه سواء تحركه ادلا
او اقل منه حبرا لاعد محمد
رسوله الله على ما علمت به
المسلم حسيل الاطلاق
على قوله (قوله) فاساعلى
المسلم اذا كان روحا
في آخر) اقول نعم انه
لو وعد فلانا بحب عا
الاتقار وان فاب الوف
فدنى فاس النبوة عليه
اد هو اعر وذل بعضى
روح قول محمد رسوله
مرا بعض المصلا قال
الظاهر ما عر محمد وان فيه

في الفصل وان كان سراً ر ر وما كبر للاختلاف في محله هذا كالمستدام وعبد محمد بن عبد
ولا يجوز صدقه الا في النوب لان خطاب الظاهر سمي على لغير ولم يسمه خطاب السر لغيره
عليه فصار كالظاهر في محله وطمان المأمور به هو السر ما ظهر فادانم من علمه سمي فعله في اسمها
سا ولو قال النصف وحرمان الظاهر لادل وكان كالحكماء او داد الحسب كدلالة مدحا وحلها
كجاء اليها وعبر عنها واقصر على الثاني لتعظيمه الاول بالذلي لكان اولى وفي الامرار قول محمد بن حسن
علاء مالوم محمد الاحمد بن محمد بن موع فانه لا يجوز ان يسره عورته ولم يحرم صلاته ولا نكاحه
النول والاسم ويجوز هي النوب كما رول مالما ونكاحه الخلد لا ر اها مالما فكما سمي علما واسار المصنف
الى انه لو كان منه ثوبان ربيع احد هما ظاهر والآخر اقل من الربع فانه يفتي في الذي ربه ظاهر
ولا يجوز عكس لما ان ظاهر الربع كظاهر الشكل ونسبهما من نكاحه احد هما لو كان ربيع
والآخر اقل وحسن يفتي في اقلهما ولا يجوز عكسه لان للربيع حكم الشكل ولما دون الربع حكمه كما
والى انه لو كان في كل واحد منهما قدر الربع او كان في واحد هما كبر ما كان لا يبلغ فيه نكاحه وفي الآس
قدر الربع فانه يفتي في اسمها لاسواءهما في احكام وكذا لو كان ثوبان نكاحه كل واحد منهما
اكثر من قدر الثوبهم بغير ما لم يبلغ احد هما ربح النوب لاسواءهما في المنع وفي المختلط ولو كان النوب
في نكاحه من النوب والظاهر منه بغير ما ان حرره به غير الا ان يفتي فيه لانه يمكنه سر الثوب
سوء ظاهر ولم يفتي فيهما اذا تحرك الطرف الآس ولم يحرك اه وهذا علم ان الفصل المتكلم
اعناه وعبد الاحبار اما على الضرورة فلا يصلح الاصل في حسن هذه المسائل ان من اراد
مجلسين وهما مساوئان نكاحهما ماسا وان احلها له ان يحلها هوها ولهذا لو ان امرأ
لوصف فانه يسكب من عورته ما منع حوار الصلا ولو صلب فاعده لا يسكب بها في فانه يفتي
فاعد لما ان ربه الصام اهوون ولو كان النوب يفتي في احد هاون رعاها فتركه فانه الى الراي لا يجوز
ولو كان يفتي اقل من الربع لا يصير والسر فصل هل هذا لا يسكب ولو كان حرج لوبه حدس سال حرجه
وان لم يسجد لم يسئل فانه يفتي فاعدا ومالا ان ربه السجود اهوون من الصلا مع الحدس بالاراي ان
ربه السجود حارجه لا احسار في الطلوع على الفاه ومع الحدس لا يجوز محال فان قام فمراور ك
م وقد اواما السجود حارجا فاد الاول فصل وكذا يسكب لا يفتي في الفرا فاما ويعد عليها فاعدا
يفتي فاعدا لانه يجوز حاله الا ان اولى الفعل ولا يجوز ربه الفرا محال ولو صلب في الفصل فاسمع
الحدس وره الفرا لم يحرم (قوله ولو عديم ثوب يفتي فاعدا ومساو كوع وسجود وهو افضل من الاله لم
يركوع وسجود) لما في ان احب رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع وفي السجدة فأكسب
هم فخرجوا في الصبر فاصلا هو دانا ما اراد النوب ما سر عامه عورته ولو سر راا وحسنا وما
أوكلا او طبع ما طبع بعورته ومعي عليه حتى يفتي لا لاجاح الذي نصب ما يحصر العدم المذكور من
عدم الوحد في ملكه وعدم اذامه لحي لو سمع له نوب سب الصدر به على الاصح ويؤمل في ما
لم يحرم كالمع اذا سمع له مالما وعن محمد بن الفرمان بعد نكاحه انه يعطيه النوب اذا صلب فانه ينظر
ولا يفتي عرمانا وان ساق فوب النوب فكذا في السراج او هاج وفي المسع ان في حدسه ينظر
ما لم يحرم فوب النوب وبني يوسف مع اني حدسني ربحه ساعا على المهم اذا كان رحوها
في آس واطباق في الصدر فاعد افضل ما ا كان مازا والاي ساو حرا وهو الصرح كانه
في مسه الصلي و للساح من حصه الهوا ما في الا في يفتي فاعدا لان طمها لا يسره عورته فاني
الحدس وهذا ليس عرمني لان السر الذي يحصل في طمها لا لا غير في الاراي ان حاله بغير على

(قوله وبمعنى سرح المشايخ) واحتمل تفسيره ما قاله بعض المشايخ مما اذا كان عصر الناس (قوله والذي يظهر الخ) ذكر ان امرحاح في سرح المشايخ وقد نظر طاهر ادلاسل ان من جلس كهيئة المنهد بنوعه وبه القليلة ما لا دعا للركوع والسجود كبر ما اذا جلس وبعد عنه على الارض ما اذا راحله فانه لا يحصل معه الا انكساف سرحه لا دعا في مندر خطير ما د سر على ما داخل من رما ولما قال في سرح المشايخ الكبر ان ما في النحر ولي لما اسعوه وهو المذكور (٢٧٥) في سروح الهداه وعبرها فلعله منى

الز على ركنا في السراج
والبرود في (قوله ولما قال
ان قول الخ) ترافعه ما
عن طاهر الهداه في المعوله
التي قبل هذا القول وهذا
النحو ما حو في سرح
الهداه في (قوله
قوله في سرح الهداه
الخ) قال في النور
الطاهر ان الخراف في
الاولوية وبمعنى السجل
الاول انه لو صلي فاعدا
بالدعا من سرح الفصل

والسبح لا فاضل

(قوله وينسب ان يلزمه
ادعاء عندنا الخ) واقفه
علمه في النور ان كان
السبح اسم على يمكن ما به
الاخرى بان طاهر الخشب
لما كانت لا بد من ولا يعبر
كاسي حري فيها المعنى في
لا هم ما اختلاف سراج النور
فانه يسقط النور كما ترى
فا اتمل انه وفيه يجب
لما من من ان الاصح ان
مقتلوع النور والرحمن
اذا كان بوجهه سرحه
بصلي تعبر طاهره وحسنه

النور اذا صلي غير ما في طهر النور لا يجوز في سرحه وعده بركه واحد اه وبمعنى سرح مش
المعنى بان الاستعداد اذا كور غير سرحه اخر في من حاله الاحساس وحالة الاضطراب واطال الى ان قال
ويؤيد ما سرحه عند الرافعي سرح على رضى الله عن من سرحه الرمان قال ان كان حسب رواد الناس
صلى حاله وان كان حسب لاء الناس صلى فاعدا وهو وان كان سرحه اور سرحه عن افاد
الاستعداد وما وافقه الله جلالة المنة وقد نظروا الى الاحتمال ما لا هم احاروا الاولى لما فيه من
الانكساف اولاهم كانوا لم يراى اول كى لسانه طاهر الا استدلال ولم من السجود منه
انه وبلاذ سرحه ما في سرحه المصلى به كنه في الصلاة في هذا يختلف في الرجل والمرا فهو
بدرس وهي تتردد وفي النور سرحه بعد من سرحه الى الله له وضع يده على عورته الى ط والذي
يظهر سرحه الاول وانه اولى لانه يحصل به ن السبح في السرحه لا يعمل بالنسبة كور مع جوده
المسح عن فصل ما ليس باولى وهو سرحه الى القليل من غير ضرر والخاص ان الله ودعى في
من من معصية بل يجوز كنهما كان وا كما قاله وقد افصل من العمام لان سرحه النور اهم
من اذا الاركان لانه فرض علينا والاركان فرض الله لا غير وقد اتى عليها واعدا كان العمام
خارجا لانه وان رله فرض الله سرحه بكل الاركان الصلاة وبه حاد الى سرحه كنه في الدناح
ولما ان قول ينسب على هذا ان لا يجوز الادعاء فاعدا لان عورته فرض السرحه كان لاجل
مكمل الاركان الصلاة والموسى مما فاسم عورته على وجه الكمال مع ان العمام اعلم سرحه لصلواتها
على وجه الكمال على ما سرحه في صلاة المرنس انه لو فرض على العمام من الركوع والسجود او ما
فاعدا وسقط عنه العمام وفي النور سرحه في صلاة المرنس سرحه سرحه العمام ولم يسرح
صعد والافاد وفي فتح النور ولو وجد ما سرحه من النور سرحه استعماله وسرحه الفعل والدور اه
فان لم يجد ما سرحه الا احد ما في سرحه لانه اخس في حاله الركوع والسجود وقبل سرحه لانه
يسقط به الله ولا يستره والنور سرحه بالناس اه كنه في السراج الواح وسأني في باب
الامام ان العمام لا يصلون جماعة وفي النور سرحه وان سرحه كون ان سرحه من سرحه اذا اموا
النور والسبح وان صلوا جماعة سرحه مع الكراهة وبمعنى الامام وسطهم وان سرحه حار وبمعنى
أما سرحه سرحه الامام سرحه المصير سرحه انه لم يكن على العارى الا اذا او احد سرحه وقد افاد السورى
رحمة الله في سرحه المهدد انه لا خلاف بين المسلمين انه لا يجب عليه الاعاد اذا صلى على المهدد
عن النور انه وينسب ان يلزمه الاعاد عندنا اذا كان النور سرحه من العمام كاد ان يصير به
لما سرحه في كتاب النور ان لا يحل في الماء اذا كان من فصل العمام لزمه الاعاد مما اعلم انه
اذا كان عار النور وهو من سرحه على مرأوب هل يلزمه سرحه كالماء اذا كان سرحه من السجل
ولمعه فانه لا ينسب (قوله والسبح لا فاضل) يعنى من سرحه الفصل لاجماع المسلمين على ذلك

فقد استوفى السوط ما بعد من فصل الفرق (قوله هل يلزمه سرحه كالماء الخ) كنه في بعض النسخ وفي بعضها بدون هل ينسب
النسخة الاولى انهم يرضون بذلك وترافعها ما سرحه في النور في باب النور على ما في بعض النسخ انها ولكن قدما ما به من المسئلة
عن السراج وان فيها قولين وبه في ما في قول النور ولو فرض سرحه من سرحه كور ويعنى ان يلزمه سرحه على سرحه الماء اه وبها
عليه وبما مر من باب في مواضع الرحمن حرم بان النور كالماء (قوله لاجماع المسلمين على ذلك) اعلى على ما سرحه وفي سرحه السبح
اسم له عن كتاب الرحمة التعيير ما فرض من لزمه لاجماعه ولهذا التعيير هو الصواب لزمه سرحه سرحه ما

(قوله) وأما الاستدلال بحوله صلى الله عليه وسلم (الخ) هل السراج المحدث منه ان المذهب منه رومى على محله كفى العج وروى بالغا
 رد ما كانا في الصحيح كما قد ما (٢٧٦) وسوى باب المسح على التمتع أحلاف في المسح وروى في أحدهما في أوامر

كما في المتنوع وأما الاستدلال في أن الله تعالى وما مررا الالعدوا أنه خالص
 الذي كما فعله السراج المحدث في شرح المعنى من تظاهر ذلك الظاهر العباد في أو وحيد بل
 عطف أحد والركا حله وأما الاستدلال بحوله صلى الله عليه وسلم إنما الاجمال باسباب كفى المذهب
 وعبرها في صحيح لأن الأصول قد كروا أن هذا المذهب من فعل طي الله وبالدلالة لا بهر أحد
 مسرور الدلالة فمذهب الله والاصحاب لا الأعراس والله أراد الصلابة تعالى على الخلو من قد
 فمما في الوصو الكلام عليها وقول السراج أن المصلي يتباح إلى لا مذهب الصلابة التي يتدلى
 فيها به الإخلاص لله تعالى وبه استعمال الصلابة في نظر على المتباح لله واحد وهي ما ذكره
 فهو أعلى الخلو من معنى الله وأما استعمال الصلابة فليس شرطاً على الصحيح كما ذكر في
 المتوسط سواء كان صلى إلى الخراب أو في الصحرا والمراد به لا فاصل أي بين الله والسكران الماصل
 الإحصى وهو يعمل لا في الصلابة كلاً كل والسرب لأن هذه الأفعال بطل الصلابة فبطل الله
 وسرا الخطر الكلام وأما في الوصو فليس من حيث الأثر أي واحد في صلبه أن يزل
 ذلك ولا في من الله وهذا علم أن الصلابة بحور لله معده على السروط إذا لم يزل أحصى كما
 صرحوا به فظاهر اطلاعهم عند الله قبل دخول الوقت بمحضه كالأظهر فيه ليس كذلك
 أمر حرج عن أن يهرأ شرط دخول الوقت لله المقدمة عن أي حصة وهو ممكن وفي غيره
 ورد لا يفتي بعدم وجود في كتب المذهب وفي الظاهر به وعند محمد بن عبد الله في العباد هو
 الصحيح وعند أبي يوسف لا يجوز إلا في الصوم أنه وفي منه المصلي والأحوط أن يسوى مع باقي الكبر
 ومما ظنه كما هو مذهب السامعي أنه أنه قال الطحاوي لكن عندنا هذا الاحتياط من حيث وليس
 شرط وعند السامعي شرط لأن الخاضع إلى الله لبعض معنى الإخلاص وذلك في السروط لا في
 والأصح ظني فلا يجوز عصفه بالزاي على أن قوله صلى الله عليه وسلم ما سئل أمرى ما نوى
 عند الله يكون له ما نوى إذا تقرب إلى الله فاحول ما به لا يكون له ما نوى خلاف النص ولأن أحوط
 العرائن لا يجوز أن يخرج مع ما في الإرامه من فح ما بالوسواس فلا يشرط كفى الصوم والركا والخج
 حتى لو خرج من منه في ذلك الخج فحرم ولم يحصر الله حريمه في الووي العرائن بأن ما في الله ع
 أول السكران وسعفه حتى إلى آخر وقد كفى في شرح المذهب أنه لا يجب التدقيق في بعض المأزبه وأنه
 يكفي المأزبه العرفية في ذلك يجب بعدم مفسر الصلابة عبرة على غيرها فقد نال السلف المأزبه في
 ساعده في ذلك وأما المصنف إلى أنها لا يجوز عند من سائر خلافات كرى هذا في الصوم هو
 فامدلاً لا سقوط العرائن لما كان الخرج والخرج يدفع بعدم الله فلا ضرورة إلى التاخير وجوز
 التاخير في الصوم بالخرج وهذا علم أن ما في حوائه القمارى والى نوى الله قدوى عند قوله ولأنه
 عرله صبر سار عاصي على قول السكران على عرج من المسامحة بحور إلى أنها أساء وفيل
 إلى أن يركع وهو مروي عن محمد كذا في النجوى وفيل إلى أن يركع واسه ن الركوع ولو لى العود
 في البداية لو نوى بعد قوله الله قبل كذا لا يجوز لأن السقوط يصح بحوله الله فكأنه نوى بعد الكبر
 وفيه في المذهب مذهب أبي حنيفة وسأق أن الله تعالى (قوله) والشرط أن يعلم أي صلا
 (على) أي الشرط في اعتبارها على صلا صلى أي المصلي قاله هي الإرادة بعمل وسرها لبعض
 للعراف كذا في فحاً بعد روفه سبحانه لانه لو كان مرادهم من هذا الشرط أحوط أنه من أن يقرأ

وفيل تحله عمل غيرته
 وأنه يجوز أن يناد به على
 الكتاب (قوله) وسرا
 الخطب والكلام في ما لو
 على الاكمل والسرب
 والأولى ذكر عصفه كما
 توجد في أصله ح
 (قوله) لعدم وجود في
 كتب المذهب (قال
 السراج) ما جعل قد وجدت
 المذهب وبه الحديث يجوز
 المسائل وهو من كتب
 للمذهب وأما في الله
 هل يجوز بعدد ما على
 السكران ويكون معاربه
 والشرط أن يعلم بصلته
 أي صلا صلى
 له فعال أو بعد ما وجد
 رجهم أنه يجوز بعدم
 الله الصلابة بعد دخول
 الوقت وفيل كرمالم
 قطع بعمله أنه وفي
 الخواهر وأما صبرهم
 الصاد يخدم عند الرحمن
 أن صبر العاصي العبادي
 العفة وليس منه عمن
 ويلما به بنوى منه عباد
 ويلما به أنه ما في البصر من
 أنه لا يصر لمن يصره الله
 وما في نسخ العرف من قوله
 أن يهرأ هو الذي راد
 في شرح المسألة لأن ما
 صاحب (قوله) وهو فساد الخ
 هذا علم ما في قول الشرع بعد قوله الأول لا يجوز فانه قد الزوايا أن المصلي إذا فعل عن الله ما يمكن
 له المأزبه فإنه أحسن من إطلاق الصلابة أنه

(قوله والحق اهم اعتماد كذا العلم الخ) أم حصر بان هو علم ان يعلم بمفاده أي صلا على ظاهره فإفاده في العلم ولو كان المراد أفاده انهم ان
عمل القلب لما أو السطر ان يعلم بقلبه أي سى عمل أي لغير العباد عن العباد وحده عند ما قال تعالى ما سر لان معناه سطر سطر كل
سار سطر فمعنا عن غيره ذلك سطر وأدعى أصل السله لان السله كما هي الاراد أي الاراد الخارجه الفاظ لان السله في العلم بالعلم
والعلم هو الاراد الخارجه لما طاعه والاراد معناه بوجه بعض المعقول بوجه وحال دون غيره فإفاده هي ان يحرم بعض الصل
التي يدخل فيها السطر فمعنا ان يحرمها عن كذا سطر سطر معناه عن فعل العباد ولو كانت فرضا سطر السطر السطر
بما سار كما في احسن اوصاف اقسام سطر السطر معناه سطر السطر فإفاده هو كذا سطر السطر فإفاده هو كذا سطر السطر فإفاده هو كذا سطر السطر
انه الحق انما هو علم ان يعلم بمفاده أي صلا على ظاهره فإفاده في العلم ولو كان المراد أفاده انهم ان

(٢٧٧)

احاب تحصل ما احب به حسب حال اسطر السطر معناه

وفما في مقصود كذا
المقتضى للمعاني كذا
من ان يحصى له فيه
على الجداوله مع عرض
على السارح بان قوله لانه
سطر سطر على اصل ال
به هي ان العلم هو السله
وهو المقتضى كذا لحي ا
وه في هذا الاعراض
في السطر سطر على الدور
مقال بل الظاهر ان ول
المقتضى والسطر ان يعلم
بمفاده سطر السطر لاراده
للمر ما قبل هو سطر
لعله في السطر اراده ولا في
ان السطر سطر السطر
ولا ينافي به ما ذكر
الها لان المراد عن الظاهر
وكذا ما طاهر اهو وهو
خارج الى وجه الدور (قوله)
واما مقول السارح واما
ان العلم الخ اقول السطر
بظاهر مراد السارح
بذلك ان المراد في العلم

لكان مكررا اذ هو الواحد واعرض سطر سطر في شرح الجمع لان الملك المراد ان من قصد
صلا في اسطر او عرض او فعل او معناه يكون ذلك معناه فلا يحتاج الى سطر الا في ما اذا وصلها
بالسارح اهو وفيه نظر لان الفعل لا سطر عليه والحق اهم اعتماد كذا العلم ما عاب لافاد ان السله
انما هي عمل القلب وانه لا يصير باللسان لانه سطر وأدعى أصل السله واسطر السطر واما مقول
السارح واما ان سطر سطر لعمركم ان يحسب من سطر سطر في سطر السطر في سطر السطر في سطر السطر
الاساس فإفاده هو قول محمد بن سطر سطر كذا كذا في سطر السطر والظاهر ان سطر سطر سطر سطر
معناه على السطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
الخارجه والظاهر ان سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
الامام ولم يسئل بعد السله معناه من سطر السطر الا انه لما انتهى الى ان كان الصلا لم يحصره السله
خارج سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
فمعنا سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
انه يحسب من سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
بمفاده أصل السله وانه يحسب من سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
محمد بن سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
لواحتاج الى مكر بعد السؤال لا يصح سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
كما ذكره عن واحد في الخارجه وعنده السارح لا بد ان الذي كذا لسان مرود وقد احسب كلام
المسارح في السطر ما سار قد كذا في سطر السطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
والكافي والسطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
الخارجه والسارح وانه اهو وفيه نظر لان السله لا يمكنه اها سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
وهل عن بعضهم ان السله لا تصير على ما علم في سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
بهم السطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
صلى الله عليه وسلم من سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
السله وانه السطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر

للسروط في السله الحاصل عند جازي ان العلم المسروط اذا ان يكون يحسب كذا الخوار وور السؤل ولا بد من ذلك العلم اذ لو
احسب الى ما قبل لم يكن غائبا بقلبه أي صلا على ظاهره فإفاده في العلم ولو كان المراد أفاده انهم ان
بذلك ربه تعالى في ذلك الحكي حسب قول وهو في عمل القلب ان لم يعد الاراد بذا هو امل أي صلا على ظاهره فإفاده هو كذا سطر السطر
الاراد دفع لما توجه صاحب البحر (قوله وعنده السارح لا بد ان الذي كذا لسان) فانه ليس هذا مذهب السارح بل
الذي ذكر السارح اهو وفيه نظر لان السله لا يمكنه اها سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
وصرح به عن واحد انه لا سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر سطر
رحمه الله لا بد منه فبما عرج جمع اهو

(قوله اداسي رحمه الله) اي لم يكن عليه طهر سابق كالي الفجر والمهر (قوله وسئل هذا الصمد السارح الخ) قال في النهر هذا وهم من لعن السارح وتكلمه ان سوي طهر الوضوء من ارض الوضوء والوضوء او وجود العين ولو كان الوضوء قد سرح وهو لا يعلم به لا يجوز لان فرض الوضوء في هذه الحالة غير الظاهر اه اي وكذلك طهر الوضوء قد سرح له وقد افهما كآري القرقي من طهر الوضوء طهر اليوم سبي عن السان اه كلام النهر قال بعض المفسر ان ما قبل هذا الخ مع صاحب الضر وذلك لانه اذا حل رفس العصر ولم يعلم به في وقت العصر فلا يصح سبي فرض الوضوء فلا يصح منه فرض الوضوء الا سنا وليس فيه صلا فسبي طهر الوضوء ولا يفسد الخال فتعان يصح وعبار ان ما في قوله الخ في معنى الضر في معنى ما في الظاهر لكن اعرض السبح اسمعيل صاحب الضر لروى كلام النهر بان طهره ان ان الصمد طهرا كافله في الفجر اما ما سجد ذلك من قول الثنوني في العلل لان فرض الوضوء سبي علم لان قول السبي بعد ولو بوي طهر يومه بخور ظله ان سبي له اه سئل عن الهاء والهاء والخلاصة وعبرها نحو عبار الزلمي قال واحاصل ان هذا العبار لا يخلو عن اسرار الخان طهر الوضوء كعصر الوضوء لا يظهره طابق ما ذكر في الفجر وافهمه السبي قال مراب اس طلب وهو اقدم من صاحب الفجر صرح بذلك في كتابه قال في الله ما الاولى (٢٧٩) في منه العرف من ملان يقول بوب طهر اليوم لانه لو طهر الوضوء

او فرضه فكان الوضوء حارحا وهو لا يعلم لاخره اما لو طهر الوضوء وعصره سوا كان الوضوء حارحا او لا اه لكن في عدم الذي ولو سئل في حرج

ولغير فرض سبي

الوضوء وي فرض الوضوء لا يجوز لانه لا يكون طهرا وقد يكون عصر او بوي طهر الوضوء وعصر بخور ما على ان اعلم منه الاداء والاداء منه الفضا حرج على المخارذ كرى الخط اه لكن هذا ارد

سادس ولا مان عن ان الظاهر لما قلنا كذا في سب الفجر اللهم الا ان قالوا كان الال على مكرها في الفجر حارحا اعمام بخلافه في الظاهر ولا يخفى ان الاربع التي صلى فيها الخ على انها آخر طهر عليه للسك في الجملة اداسي رحمه الله فاما ما سوب عن ستماع في قول الجمهور لانه لو الوضوء سبي الاصل فيه سادى السبي وعلى قول بعض لا وبلا سراط الاله من (قوله ولغير فرض سبي) كالفجر مثلا لا حرج من الفرض وقد بين ان سبي لوله عليه الصلا والسلام واعماله كل امرى ما بوي طهره فعمل ما اذا فرض باليوم كعصر اليوم سوا سرح الوضوء ولا ان غاب عنه فضا منه الاداء وهو حار على الصحيح يدل على هذا ساء لاسر اذا سجد عا رمضان وعصرى سهر او صام فوقع صومه بعد رمضان وهذا قضاء منه الاداء كذا في الظاهر به وسئل ما اذا فرض بالوقت كعصر الوضوء او فرض الوضوء وقد هما في وجع العذر لعدم سرح الوضوء فان سرح وسبه لاخره في الصحيح وحل هذا الصمد السارح ما في فرض الوضوء قد سرح لانه فرض الوضوء في هذه الحالة غير الظاهر في ان يكون به عصر الوضوء محتمل وان سرح الوضوء ويكون الوضوء كالوضوء لا يخفى ويستسقى من فرض الوضوء الجملة فاما ما سئل فرض الوضوء لا يفسد ولا يصح الخ به فرض الوضوء اذا كان يكون اعتمادا فيها فرض الوضوء وسئل ما اذا بوي العصر لم يفسد ولا يفسد في الظاهر به لو بوي الظاهر لا يجوز لان هذا الوضوء كما سئل غير هذا اليوم يعمل طهر يوم آخر فدل بخور هو الصحيح لان الوضوء معقوله هذا اذا كان مودا فان كان فاضا فان صلى بعد سرح الوضوء وهو لا يعلم سرح الوضوء هو في الظاهر لا يجوز ايضا وقد ذكر سمن الائمة سوي صلا عليه فان كاتب وقعه فهي عليه وان كاتب وقعه فهي عا اه

على عصر السبي المختص عن السلي في طهر اليوم ان لم يعمل على ما سلكه صاحب الضر في قطع طهر الوضوء عن العلل لكن الصلح في ان من صور السك في صور سلا سرفا من حسب حرر السلف فاما العرف المخصص السب مخالف في صورى السان وعدم العلم فحصل لان من طهر الوضوء وفرض الوضوء لاخر ما في صور عدم العلم سرح الوضوء كالى سرح اس في الفجر وافهمه اعتبارا ان السك المذكور قد كرم صاحب الفجر السان مكان عدم العلم بخبرى الاولى في صور السلي سرحه كعصر سرح به في العمد واما طهر اليوم وعصرى في صور عدم العلم كعصر حارحا وانه صرح به في الاول والحمد لاصارى صور السك كعصر به العاني والى من وعامل على ما ذكرنا من المعار من صورى السك وعدم العلم قول حارحا العارى وفي السان معنى ان سري طهر يومه وكذا كل وقت سرك في سرحه واحصلوا في ان الوضوء هل تنادى به الفضا المخاربه بخور اذا كان في وقته فرض الوضوء لو سرح الوضوء ولا يعلم سوى طهر اليوم حار اه ادلو للمعار لكن سكران ادول الخى ولو بوي فرض الوضوء بعد ما سرح لا يجوز وان سرك في سرحه سوى فرض الوضوء حار ما على حوار الفضا من الاداء اه موجد صاحب النهر قال الخ اه كلام السبح اسمعيل رحمه الله يقول رد كرى الاساء را طائر عن الثلثا ما كل وقت سرك في سرحه سوى طهر الوضوء منه فاداه ودرج المخار حار اه وكذا في من السب عن الخط والمصرخ بانه المخار لكن راد الساء المار عن عمد المصطفى كان الخلى لم يقرقرى من السك وعدم العلم فاعرض السب عانى فيج العذر والخلاصة

م قول فعلم من هذا ان ما حار في المحط عبر الحمار اه واعرب ابن امير حاج حسب حكم بان ما في الله علق لا يساعد الوجه ولا المستطوع
 في كسب المذهب كبقائه الحيوى في حاشية الاسماء لماعلم من هذه الفرع المذكور في التاتارخا به وعند المقي والمخيط فان صاحب
 المذهب لا يعرفه من حيث وجود في هذه الكتب المعتبر سابق ذلك واعلم ان حاصل ما ذكر السيج اسمعيل دفع الارادة على حصر
 الزاوي دفع المناهض من كذا لوجعل على ما فرى في المهر وكلام المجد وفي كل نظر اما الاول فانه لوجعل على ما قاله في البحر لا يكون
 في كلام الزاوي ما يدل على ان منه طهر الوف كسبه طهر اليوم في عصف النخلص باساق يدل على ان الاول ليس كذلك فالارادان
 ولان ما ذكر من انه امر من السلب وعدم الم لا يحصى في دفع المناهض والذي يظهر لي انها قولان بمعنى لان كدليل سلبه كلام سارحي
 الله وقول الزاوي آخر ولو بوي طهر بومه عور ظلفا وهو يحصل في سلب في حرج الوف اه مع ان سلب كلامه في عدم الم فهذا
 يدل على انه امر الفرق منه ومن السلب ولا يظهر دفع المناهض من كلام الزملي الفصح ومن واقعهما ومن كلام المجد والاسماء
 والله عباد من الفرق لهو بوضوح المناهض وحكم ما هما قولان سامان كما قبلنا سانه ادا كان غير عالم بحرج الوف
 وبوي طهر الوف فالتدري في طه ان الوف ما في فكون مراد بالوف وبطهر الوف مع هذا لا عور منه فاذا كان ساكا في حرجه
 تكون اولى في عدم الخوار قاله ولالخوار في هذا ما في القول بعينه في الاول فان الوف وما استدل به من سار الخرابه والنهي
 لا يدل على دفع المناهض وان دل على انه لا امر على ان الاسم لعل في المعارضيهما عمالا حاشية الله لانه لا يسكر احد وعبار
 الخرابه ليست بمعارض لان حاصلها انه لا فرق في سبه طهر الوف من سلب السلب وعدم العلم على انه ليس في عبار المصنف العرص
 لعدم الم في سبب ما هما قولان وان المحار حار في ما في الله والعمد كما قاله الخطي ما مع وان لعلم الزملي اصلح لكل والمستثنى
 وذلك ان في الوف كمال الخطي للبعد لا الحسن فادام في حرج الوف وبوي طهر الوف لا عور لانه بحرج الوف لا ينعى الطهر
 ادانس ذلك فرض الوف الخاص (٢٨) الم قد دل فرض الوف سبب وول الزملي لان نجد فرض الوف في هذه

الخاله اي له حرج الوف
 غير الفارغة لعدم
 حوار به طهر الوف
 وفرض الوف فانه لا يبر
 ولا حاشية الى ما في المهر
 وقد طهر في هذا المهر

وهكذا اصححه في وجه المندر وما الى ما في العاقب لكن حرم في الخلاص لعدم الخوار ومحمي
 السراج الهندى في شرح المقي فاحلف الله صريح كما يرى ويبنى في سلبه سبب الا ان لا يكون
 سلبه صريحها والافلا يصح واذا دانه لو بوي سبب فانه لا يصح فلو بوي فانه ووجه كذا
 فانه الطهر وبوي في وف العصر الطهر وا صر فانه لا يصبر سارعا في احد منهما وفي سبه المصلى
 ولو بوي يكون من فهمي لاني دخل وفيها وعلل في المحط بان الوف واهله للحال وعبره الا اه

ا صادف ما ان بعض الفصل كذا حتى (قوله وهكذا اصححه الخ) وراجع الى قوله به وصل بحور
 وهو الصحيح وكذا استظهر في العاصيه سم قال وافول السرب المقدم وهو ان لم ينطه اى صلا نصلي بحرم ما هذه القاتل وعبرها
 فان اجد عليه حصول المعتبر به وهو المقصود اه قال السراج اسمعيل وبوي ماسق ان به لو بوي الطهر وبلفا بالمعصر كرس سارعا
 في العصر (قوله واذا دانه لو بوي سبب فانه لا يصح الخ) اقول ذلك الخاطي في الحصص الجامع الكبير لا امام بمجد ما عاقت بعض ما ذكر
 المولف ها فليد كرس حاصل ما ذكر في الحصص رصحا من مرجه للعاصي اعلم ان العرصين معان كاس في الصلا كاس لعاو عدهما
 وهو وانه الحسن عن الامام وصورة ما ذكر سوى طهر او عصر اعلم ان نوم او بومي عالمنا وطما ولافلا يصبر سارعا في احد منهما
 للمسا في بديل ان لو طرا ادهما على الآخر رفعه وانطه اصلا حتى لمصر في الطهر ثم كمر سوى عصر اعلم بطلب الطهر روضه مروي
 العصر لا مساع كرها طهر او عصر فاذا كان لكل منهما رفع الاخرى لندومها كونه طما فو دفعها عن الخلل قبل اسفر ارها لاولي
 لان الدفع اسهل من الرفع وهذا على اصل محمد وكذا على اصلنا في توسع لان الرجوع عند انما الحاجة الى العن وانما الو كساق وقد
 انه وبان الامر من طاطر الفرصين يتناول ما يحب انما الله تعالى كالمكسبه وما يحب العبد كالمندور ادا اوصا وما حتى به كفاسد
 الى لسوا كانا من حسن واحد كالطهر من والخيار من والمندور من و من حسن كالطهر مع العصر او مع الندر او مع الخيار ولان ما يرى
 الفرصين في الصلا سهل خلافا لمندوان كاسه الفرصين في غير الصلا كركا والصوم والجمع الكفار كاس معصير ويكون سهلا
 الا اذا كان الفرصان كفارين من حسن واحد فيكون معصرا فاذا بوي بكل المال المدفوع للغير كركا وكفار طهارا وبوي الصوم من
 فسا وكفار اولي من كان حج عن الاسلام سوى من مندورين صار سارعا في فعل لان الفرصين هنا بدعا وافتوا وهو وجه
 الصدق والصوم الخ لا اصل لعدم المساق بينهما بدا في بطلان الظاري دون العام فادام سبب الدفع من حسن الاصل في اصل الله
 وذلك كفي لعل خلاف الله لانه سبب الدفع فيها من حسن الاصل عند المسار به سطر جمعا واماني كمار من حسن باناء من

[illegible]

وهو عندنا ليس صاحب رتب والافالما حولى كلالحي وفي النسخة صاولو بوى فانه روفه ففى
للمائة الا ان يكون فى آخر وصف الوصفة اه وهو خالف الاول وافادى الظاهر بان هيارا من ولو
جمع بين مكوى بين فاسنه من ما انه لا يصح لكن فى الخلاصة انه يكون الاول مهموا فى فى وجه الصدر
وعلى له فى طمان النامه لا يجوز الاعداد فى الاول وهو اعلم بماذا كان الرب سبب ما وادحا
ولو بوى الفرس وا طوع حارعى الفرس عندا فى يوسف لان الفرس اقوى من الفعل فلا تعارفه
بمعونه الفعل وسبى منه الفرس وقال عمن لا يكون داخل فى الصلا اصله لعارض الورد بين ولو بوى
الظاهر والجمع جمعنا منهم حوزوا دال و ز حوزاه الجمع يحكم الاداء ولو بوى يكونه وصلا حار
ففى عن المسكونه ولو بوى فافله وصلا حار ففى فافله كذا فى الظاهر هو واظن به اى منسجل
الدواب اصفه اذ قال فى الظاهر به ولو كانت القواب كبر فاسجل بالقوا عجاج الى بين الظاهر
والعصر وسوى انما ظهر يوم كذا فان اراد تسهيل الامر سوى اول ظهر عليه او آخر ظهر عليه
ففى بين الصلاه والصوم فى الصوم لو كان عليه فما يومين فصلى يوما ولم يبق حار لان فى الصوم السب
واحد وهو السهر فكان الواجب عليه اكمال العدد ما فى الصلا فالسبب مختلف وهو الوقت وباحتمال
السبب مختلف الواجب فلا بد ان اى حتى لو كان عليه فما يومين من رمضان يحكم الى المعنى
اه وسفر على اسير راط المعنى للفراتص ما فافله او حقه من جهه الله فى رجل فافته صلا من يوم
واستمر ساعها به صلا فانه على صلا كل يوم حتى يخرج عما عليه وسفر عا ما فى الظاهر به
رجل لم راف ان الصلح الحس فرفس على الصلاه لانه كان نهارا فى واقفا لا يجوز وعليه فاصواها
لا يعلم والفرس وكذا اذا علم ان هيار فنه وسبب سبب لكن لم يعلم الفرسه من النسخه فان بوى
الفرس فى السجل حار وان كان لا يعلم ان اى صفر فنه ونهها سبب ففى ع الامام بوى صلا
الامام حارب فان كان نهارا رافس من النسخه لكن لا يعلم ما فى الصلا من العرائض والنسخه حارب
صلاه اى صافا ان هذا الرجل عبره وهو لا يعلم العرائض من الدوافل فصلى بوى الفرس فى السجل

(٣٦ - (البحر الزاين) - اول)
 الخلى في سرح المساء ما ذكره في بيدها الجلى انه في المسد كحكم الوسم مع العائنه فيما بعده عاثر لذلك فلم يضاف فيه ما ماله
 الخلى (قوله وهو غثايف للاول) أى قوله ولو يرى مكسوع مع الخ لكن قد عطف ان المراد من الوسمه الخ الى لم يدخل وفيها فخر مخالفه الاول
 به وانما عطفه من هذا من ما فيه ولا يوفيه ولو يرى فائنه وفسه الخ (قوله وهو اعاصم) أى اذا كان الرب سبها واحدا (الفار لاس امر
 حاج في سرحه على المسد وقال بضعها في ما لم يكن الرب سبها واحدا (فان حالها الاول لان سبها الى اه وحرم من الخلى
 في سرحه على المسد اما (قوله لان الصوم واحد وهو السهر) اقول بردها ما قالوا ان كل يوم سب لصومه خلافا لفس
 الا را ارجح لكل يوم من سبها انفسه استسكل ذلك وقال هصار التومان كاظهر من سبها انفسه من مرفعه هذا الاستسكال
 (قوله سوى لو كان من سبها من صحاح الى العبد) ساقى في كتاب الصوم انه احلف للسابع وهو الصحيح الاجزاء وفي الح حاشا
 انما يفسر موسى عليه السلام (قوله فان ام هذا الرجل غيره وهو لانه) الاظهر ان يقال فان غيره وهو لا ينعلم او سب هذا الرجل

(قوله كصلا العصر والعرب والعسا) قال بعض الفصلا فهان العصر والعسا وفيه اسمان كاسم عصر وكذا في توى العرس فيها حارب وماركان ما بعدها فلا يصح افعلا المعرصين به فيها الاولى ان حال كصلا لم يصل عليها اسمها في عدد الارب كذا في ذلك الوقت كما ظهر لك اذ اقبل (قوله وازاد لسمي العرس العرس العلى الخ) قال في المهر عه نظير لما سمى ان العلى ما عوب الخوار وهو ولا افسد من الـ والـ والـ والـ الاولى ان حال اذ اذنه الازلام (قوله وما نوانه سلب في عدم منه فعلى العدى وما (٢٨٢)

الموسى نادى اهل لوط ما على الصلاه جمعاء وتلى في النهر عرار الصبح مدون العليل واسعد لقطه
 لا فؤرب حلا فبسه (قوله فان نبى حى وقف الخ) اى حى وقف الامام ع الطاهر ان هذا يعصم له ولولوى حى وقف الامام والمراده
 بان ان الخلاف فى صور الظن فقط وفى الحاشيه ولولوى السروع فى صلا الامام والامام لم يسرع بعد وهو يعلم بذلك نصت سارعا فى صلا
 الامام اذ اسرع الامام لانه بعد السروع فى صلا الامام للحال انما بعد السروع فى صلا الامام اذ اسرع الامام ولولوى السروع على ظن
 ان الامام لم يسرع ولم يسرع بعد^١ واقعه قال بعدهم لا يجوز اى لانه بعد السروع فى صلا الامام للحال ساعد على ان الامام يسرع

(قوله لا ان الجمع لا يكون الخ) فليكن ذلك العهد اه سر ملا (قوله ولو كان يرى سجد) هذا خبر قد علمه في شرح المسألة انهما
 اراهم سوا كان يرى سجد أولا (قوله ولو قال افسد سجد السجادة او سجد لم يصح) قال في الاساس بعد ذلك والاساس هنا
 لا يكتفي بالهاتين السجرات الى الامام اعلم ان السجدة وسجد فمائل اه (٢٨٣) ومراد الحواشي عما ورد ان في هذه

الصور احصى بالاسار
 ع النسخة فكان ينبغي
 ان يكون النسخة كالتب
 في هذا الامام الذي هو
 ربه فاداهو بكروري
 هذا السج فاداهو
 سب وقوله لا دليل
 على عدم الكفاية وان
 سلم اقصى التسوية بين
 مسلمي الساب والسج
 في الحكم مع انها مختلفة
 واجله الى هذا اسار بقوله
 فمائل واحاط بنص الفصل
 بحواش آخروها وان طالب
 ولله بار سوي الفصل
 لله والذات السب واسمها
 القله

العاصد فيما اذا كان
 السار اليه مما يصل
 النسخة بالاسم المثار
 لاسم الاسار اما في اخل
 كما في هذا الامام الذي
 هو ربه فاداهو بكر
 فان الذي عليه بكر عكسه
 ان يجعل عليه يد في
 الخال ويكفي هذا السج
 فاداهو سب عالم فان
 الساب ليس سجا في
 المسجل سوا كان عالما
 او جاهلا (قوله لم يجب)
 ليس على اطلاقه حتى

الافساد بالامام فانه يجوز ان لا يكون الذبح الامام رد كفي في منه المصلي مع ما الى البعض
 واذا ان بعض الامام ليس بمرتبط في جهة الاله هذا فان يرى الاله هذا بالامام وهو ينقل ان يرد
 فاداهو عمرو وصح الاذاتوي الاذاتوي ربه فاداهو عمرو وقوله لا يصح لان العذر لما يورى ولو كان
 يرى سجدته سوى الاله هذا بهذا الامام الذي هو ربه فاداهو حار فحار لا يعمد بالاسار فليست
 النسخة وبسبب ما ذكرنا في الخطا في بعض الكتب فبعد الكبر سوي السب الذي يصلي على الامام وفي
 سب العداوى ولو قال افسد سجد السجده وسب السج لان الساب يدعي سجدة لله وسلم وكذا قال افسد سجد
 هذا الساب فاداهو سجد لم يصح اه وفي الظاهر به وحق لقيدتي لان معنى الامام عندك في اليوم
 ولا ان الساب فليست بمرتبط لان الامام لا يستر في سجدة هذا الرجال به في الامام لا به بمجرد في حق
 به الا ترى انه لو حلف ان لا يوم احد فصلي ويورى ان لا يوم احد فصلي حلفه جازع لم يجب لان سرط
 احسان بعد الامانة ولم يوجد تحلف بالحواف ان لا يوم فلا زال رجل بعه فصلي ويورى ان يوم الناس
 فصلي ذلك الرجل مع الناس حلفه فانه يجب وان لم يعلم به لانه لما يورى الناس دخل فيه هذا الرجل واما
 في حق الناس فانه لا يصح افسداهن ادا لم يوافقا من لان في صحته بانه الرامعة بفساد صلاه
 اذا جاز به من غير التزام منه وهو سجد وحلف في هذا اليوم بعه فمائل ان يصح افسد الناس وان
 لم يوافقا من لان في حلفه والعدد من سجدة صاحب الخلاصة والحواف على اسرارها في
 سجدته لم يدا كرها واما صلا الحار فلا يستر في سجدة افسداهن به فانه ليس بالاجماع كذا في
 التزمه (قوله ولا يجزى سوي الصلا لله والذات السب) لانه الواجب عليه فحب بعبه واحلاصه
 لله تعالى ولا سوي الذات السب فقط نظرا الى انها ليست بصالا جمعها فان يطلق الذات لا يصحح الى
 به (قوله واسمع القله) يعني من سر وطها اسمع القله عند الفتر وهو اسمع من وفات
 المسامع الواو اي معنى فانه وليس السجدة في القلب لان طاسم القله ليس هو السرط ل السرط للقصود
 ما تات القله فهو معنى فعل كاسمر واسمع والقله في الاصل الحاله التي يعامل التي عليها غير
 كالحلقة لانه التي تحاس عليها والآق فصار كالحلقة لوجه التي تجعل في الصلا وسجدته
 لان الناس يعانون في صلهم وسامعهم وهو سرط كالكتاب لقوله تعالى قول وجعلك سطر المسجد
 الحرام وجعل ما كنتم تلووا من حوكم سطره واحلف في المراء بالمسجد فافصل للمسجد الكبر
 الذي فيه السكبة لان عين السكبة نصب اسمها في امرها وقيل الحزم كانه لانه قد يطلق ويراد به
 الحرم كفي قوله من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والصحيح كما ذكر الامام نعم الذي في مصر
 والويزي في شرح المذهب ان المراد باللكمة فهي القله كما يدل عليه في الاتحاد وبيان
 صحيح مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 سجدته من امرها نحو الكفة والسكبة في ذكر المسجد الحرام واراد السكبة كفي الكساف
 ورواه الله لانه على ان الواجب في حق العابد هو الخشوع والسجدة كبر ما قوله صلى الله عليه وسلم
 ليس صلاه اذ انب الى الصلاه فاسمع الوصو م اسمه ل القله وكبر روا مسلم وان بعد الاجماع عليه

الاذن عن الخاء يجب فضا لادانته الا اذا اسند قبل السجود فلاحب قضاء (قوله والله) معلوف على قوله كالكتاب (قوله اذا
 فس الى الصلاه فاسمع الخ) وعام حده به ما ذكر في الصلوات من اساده الى ان في هر م رضي الله تعالى عنه انه قال ان رجلا دخل المسجد
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في ناحية المسجد ففصل من جاءه فصل على النبي عا السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليك
 السلام ارفع فصل فانك لم فصل فرجع فصلي كاصل من جاءه فصل عليه فقال وعليك السلام ارفع فصل فانك لم فصل حتى فعل ذلك ثلاث

مراتب فعال الرجل الذي يعمل الخلق ما حسن غير حدة فعله في حال الصلاة فاسمع الرصو ثم اسد على الفلح فكرهم فمرأنا منسرى
 لمن القرآن ثم ارفع حتى يطمئن راكعا ثم ارفع حتى يسوي قائما ثم اسجد حتى يطمئن ساجدا ثم ارفع حتى يطمئن قائما ثم اسجد حتى
 يطمئن ساجدا ثم ارفع حتى يسوي قائما ثم ارفع ذلك في صلاة كلها اسند الفلح هذا الحديث على فرصة ما ذكره سواء كان مما فعل
 في الصلاة او خارجها وعلى عدم فرصة ما لم يذكره في الصلاة اما فرصة ما لم يذكره في الصلاة او خارجها وعلى عدم فرصة ما لم يذكره في الصلاة
 الاصول واما عدم فرصة ما لم يذكره في الصلاة فلان المقام مقام تعلم الصلاة رخص هذا ركعا او ذلك بعضه انحصار الرخص بما ذكره
 لا يلزم باحراز النية عن وقت الحائض فانه لا يجوز ومصل ذلك انه عليه السلام امر في هذا الحديث بالوصو واسد فعال الفلح والتكبير
 وقرا القرآن ثم استمر الركوع والرفع معه والسجد الاول والرفع به والثناء والرفع معها فتدل الامر على وجوب هذا الاسناد وقوله
 حتى يطمئن راكعا وحى يطمئن ساجدا وحى يطمئن قائما وحى يسوي قائما يدل على وجوب هذا بل الاركان فيها هذا ما ذكر في الحديث
 واما اسناد لاظم على عدم وجوب ما لم يذكره في الصلاة فانه لا يثبت على عدم وجوب دعا الاستسماح لانه لم يذكره ومعه ما لا يثبت
 المالكة على عدم وجوب السجدة لذلك ومعه ما اسند لبعض الخصة على عدم وجوب السلام لذلك وقد ذكر كلام الفلح في طرذا
 وعكسا وقال بعض السارحين رد الاسناد لاظم (٢٨٤) والحق ان هذا حرج واحد لا بعد فرصة في اصلا قول الاسناد لاظم

وفي عهد الفسوى الكعبة ادلر فرب عن مكانها لاراء المحبات الكرامة في ذلك الخلة حارب صد
 المتوجهين الى ارضها (قوله فليكن فرصة اصابها عنها) اي عن الفلح عني الكعبة للعدس على
 النعمى طاقى في الكعبة فممن كان عينا منها ومن لم يكن حتى لو صلى في مكة في سنة نبي ان يصلى
 تحت لوارى ملك الجدران مع استعانه على سطر الكعبة خلاف الآفاق فانه لو اراد تلك المواضع
 لا يشرط ان يرفع استعانه على الكعبة لانه لا يشرط كذا في الكعبة وهو ضعف في التبراه من كان
 منه ومن الكعبة حائل الاصح انه كالمعال ولو كان الحال اصلها كالحل كان له ان يبعد والاولى
 ان يصعد لتصل الى النعمى وفي النعمى من كان به الكعبة فالشرط اصابها عنها ومن لم يكن
 عينا منها فالشرط اصابها عنها وهو المحار وفي فتح القدر وعدى في حوار البحرى مع امكان معود
 اسكال لان المصير الى الدليل الطي ورك الطامع مع امكانه لا يجوز وما قرب قوله في الكتاب الاستسما
 هو البحرى فاذا امتنع المصير الى الطي لا يمكن طي اقوى منه فكيف يرك النعمى مع امكانه للطن
 (قوله ولعب اصابها عنها) اي لعبت الكعبة او طواها اما محصفا عني انه لو فرض خط من بقا وجهه على رايه
 السجدة تكون مساملا للكعبة او طواها اما محصفا عني انه لو فرض خط من بقا وجهه على رايه
 فانه الى الاقوى يكون مازا على الكعبة او طواها واما امر مناعى ان يكون ذلك مسجرا عن الكعبة
 او طواها اعرفا لا يوليه المعانة بالكلية بان يبي من سطح الوجه مساملا لان المقابلة
 ادلر فرب في مساهمة لارول عمارول في الانحراف لو كانت في مساهمة فربس وبعاقوب

مجمع اما على قول السافى
 وما لا قطاها لاهماران
 اسباب الفرض بحرا الواحد
 واما على مذهبها فكذلك
 لان مثل هذا الاستدلال
 اعني به الاستدلال ببعض
 يوم النص العبر العظمى
 فليكن فرصة اصابها عنها
 ولعب اصابها عنها
 على اسباب فرصة في
 اذا كان دلالة عامة
 قطعا سابع كبر فهاين
 العلى وان لم يكن ذلك
 مستغلا في امانه لعدم
 قطعه موبه وبساقول
 بذلك ما كند مصدور

الطغي في الاثرى اسم بولون في كسر المواضع في كسهم لاناب فرصة في انه فرض الفعل والفعل
 ومعصودهم ان اراد الفعل هو بمصون النص من الكتاب والسنة بالناس وان لم يكن النص مستغلا لاناب الفرض وحرا الواحد
 فوق النص لما عرفت في موضعه فالطريق الاولى ان يصح الاستدلال به على فرصة في هو بالنص الطغي فاذا تقرر هذا فاطظر بعد
 ذلك فها نجد من مفهوم هذا الحديث وقع موافقا للدليل الطغي فعل بفرصة وما لم يحد واقفا لذلك لاتقل بفرصة لان الفرض
 لا يثبت بحرا الواحد فالامر باسفعال الفلح والتكبير والفرار والركوع والسجود وقع واقفا للنص الطغي وهو قوله تعالى قول وحده
 سطر المسجد الحرام وركب فكر فافروا منسرى من القرآن واركعوا واسجدوا فتكون هذا الاسناد فاما الامر باعاد الصلاة لركب
 بعد بل اركان لم يكن موافقا للنص الطغي بل وقع محال الاطلاقة ولا يكون بعد بل الاركان فربا منه ان الله تعالى امر بالركوع وسو
 احشاء الفلح ووالسجود وهو الاختصاص لعمه فعلى الركبة ما لا يفي فيها لان الامر بالنسبة الى لا يخصصه الدوام بعلق الكمال بالسنة لئلا
 يلزم نسخ الكتاب بحرا الواحد ادلر فرب نسخ على ما عرفت في الاصول انه كلام القرمانى (قوله الكعبة اذ ارفع عن مكانها الخ)
 قال الزملى في السارحانه بل هذا المسألة عن العيايه وهذا صريح في كرامات الاوليا فربد على من يسامنا الى القول بعد (قوله
 نبي ان يصلى تحت ارجل) اي نبي ان يصلى وحو ما تحت اوالعدس نبي ان حال تحت ان يصلى

(قوله ود كرس نصيب)

(الح) هو اس هـ ر ي

الاصح كجى الخلف (قوله

وفى الصاوى الاعترا

المستند عاور المسارى

الى المعارب) كذا نقله في

التدريج ومشكل فان

مقصدا ان الاعترا اذ لم

وصله الى هذا القدر

لا بعد وعار النص

الى بقا المؤلف بعد ما عم

من ذلك فانه حمل القدر

انحراف القدر فصدى

سادس ذلك اى بان

محرف مصدر محب

لاصل الى استعمال المسمى

او العبر ونود ما

مسه للصلى عن امالى

الصاوى ونصه ود كرى

امالى الصاوى حد القدر

فى بلادنا نعى صرصد

ما من المسمى مغرب

السما ومغرب الصفا

صل الى حقه موحى من

المسمى فصد صلاه

له قال سرحان امير

ساح ود كرهه العمار

فى اللطاع مع راد وهي

وقال ابو منصور سطرالى

افصر يوم فى السالى

المسؤول يوم فى الصف

معرفة معهما مزل

الملك من محبه والملك

عن سار اوصلى فبان

ذلك وهذا استحباب

والاول للحوار اه وسى

ذلك بحسب ما قرب البعد ونسب المصاحفه مع استعمال مناسب لطلب البعد واو من ملاحظ من لما
 وجه المسئله الى الكفر على التخصى فى بعض الايراد وحط آخر عطف على روايه بعض
 من السمعيل وسماه لا لروى لك للمناهج لا لسماع الى التخصى والسما على ذلك الخط مراح كبر
 وطدا وضع العلماء قوله ولد وولد على وجه واحد وفى صاوى فاصحاح وجه الكفر
 يعرف بالماثل والماثل فى الاثار والعري الخراب الى نصها لصحاحه والماثلون رضى الله عنهم
 اجمعين فعلمنا استعظامهم فى استعمال الخراب المصونه فان لم يكن فالسؤال من الامل اما الخراب
 والا او روى ليل القدر الى يوم الى كثر وفى التخصى فى معرفه الخراب رضى الله عنه احداهما قصر يوم
 السهر وطوع الشمس فاحمل عن الشمس عند طلوعها على راس اذ لم يدرى فالحق بذكرها
 وانما فاحمل عن الشمس على موضع عيشك اعمرى عا لذكر الامل فالتدبير بها وبالماثل لى الشمس
 على مقدم عيشك اعمى على الايام عند ضرور طلق كل من سابه بعد رواطها فالتدبير بها
 فاحمل عن الشمس على موضع عيشك اعمى عند غروب الشمس فالحق بذكرها او رضى الله عنه
 المهرحان سهر فاحمل المغرب وبصد القدر الاخر فالحق بذكرها او اذ احصل ما بين
 الصبرى على اذ لم يدرى واخرى فالحق بذكرها او اذ احصل ما بين
 وهو كرم صبرى فى باب بعض الصبرى وفى العرفى واذا له الواجب صاحب اذ لم يدرى كان
 مستغلا القدر ان كان صاحبه الكفر وبعداد وحمدان وفروس وطبرستان وسرحان وماوا الى
 الساس وعملهم من مصر على عاتقه الاسرى وفى العراق على عاتقه الاين فكون مستغلا باب
 الكفر والحق فانه المستعمل على ما بين صاحبه الاسرى والسامورا وفى معرفه الخراب احوالى
 مذكور فى الخافه وعبرها طلق فى الاكفما فالحق فادانها لا يسطر منه لكفره وسطرها الخراب
 ما على ان الغرض اصابه العين لغرض البعد ولا يمكن اصابه العين البعد الامس حب البسه
 فاقبل ذلك انها وذهب الغايه الى عدم استراط اصابه العين فاسترط منها القدر الخافه الى ذلك
 فان اصابه الخافه فاحمل عن غير ماله العين فالحاصل ان منه استعمال القدر استرط على الصحيح
 من المذهب اوصا كان الغرض اصابه العين فى حق المسكى او اصابه الخافه فى حق غير كما صح فى الحق
 والسجس والخلافه وعبرها حتى قال فى البدائع الافضل ان لا يولى الكفره لاحتمال ان لا يعادى
 هذا الخافه الكفره وازعور صلاه واسا كان هذا هو الصحيح لان استعمال السطر من السراط
 لا يسطر منه المده كالمصوه وعبره وعلى هذا فهو لم يولى ماله الكفره لا يجوز لان المراد
 بالكفره الغرضه لا لالباء الا ان يرد بالباه ماله الكفره فحجود كرى فى الخط وعبر وهو لم يولى
 ان قوله عراب مستجد لا يجوز لانه علم وليس عليه كجى الخافه ووقلم يولى مقام ابراهيم
 وليرى الكفره فصل لا يجوز الا ان سوى الخافه وفصل ان لم يكن الرحلى فى مكه احرار والا لا يجوز
 واحبار فى الخافه والبدائع والخطه مسمى على الصحيح السراط لسه اما على الصحيح فحجود
 كما كره امير سراج ود كرس نصيب ان عر الخافه فاصحاحا نظرا الى الاعترا فالحق
 قال الغرض التود الى الله لم يصح صلاه ومن قال الخافه صححها وسما فى باب الصلاه الكفره ان
 الصواب ان قال القدر هو الغرضه لا الكفره لاسما لسا وفى الله اوى الاعترا فالحق المستند عاور المسارى
 الى المعارب فى الحديث واذا حوى وجهه لا تصح صلاه وبعد صدور مثل هذا الذى هو قوله اما بعده
 ورضه فى الوجهين ا على ان الاستدراك لم يكن على قصه الرضى لا بعد ما دام فى المستند عاده
 صلاه لما حوى ان يصرف عن الله على طس الاسم فبان عدم معنى ما دام فى المستند عاده فالحق له

على الاول الرسمى ود لى يجوز الدوار لماد كرى اومصور هو الخراب اه

(قوله وفي فتح القدر ولعلنا ان روى الخ) قال في شرح المسالك الكبر قال القدر وهذا هو الصواب (قوله وما اذا كان في طين وردعه الخ) الزدعه بالحر يك وقد بالمكان الما والطا والوجل السد بك في الصحاح وفي شرح السج اسمعيل لو كان في طين لا يندر على البرول عن الدابة حارة لا بما على الدابة واقعه ان قدر ولا افسار منوجه الى الفلج من قدر ولا افلاوانه وعلى البرول ولم يدر على الزكوع والسجود بل واما ما في (٢٨٦) وان قدر على العود دون السجود واما ما عدا لو كان في الارض يذنه منه يمسك

وفي فتح القدر ولعلنا ان يصرق منهما من هالك وعرد هيا والخاص ان المذهب انه اذا حول صدر فسد وان كان في المسجود اذا كان من غير سد كاعلمه عامه الكتب وفي الظاهر به ون صلى الى سر حبه الكه معبدا لانكمر هو الصحيح لان ربه حبه الكعبة حار في الجله علف الصلا يصر طهار لعدم الخوار يصر طهار حال واحدا الصدور له والحاصل ان حكم اعرص لزوم انكمر معجده لا يركه واعمال الابرار معه الكفر في هذا السائل بمجرد البرك بعدا للزوم الاسرار به والاستحقاق وهو معصية لا يدرى في السائل اذ لا يدرى الخوارى من الاحوال الموصى ل لا كفر هو الاسمانه وهو باى الكتل والافهم وصف في الكتل والحق في وفتح القدر الصلا في السب الصلح كالصلا يصر طهار وهو مسك فان بعض اعمال الكعبة عول بان اراها سبه لافرض ولا تكفر سجدا لمخلفه فكما يصر من سر سجدا كما سار له فاصحاب في فساو وحكي في القدر الاختلاف فيما اذا صلى يصر طهار فم لا يولوا في انسان بذلك للضرورة بان كان مع قوم فاحدب واستحسان يظهر فكيف ذلك وصلى هكذا او كان يصر العود فقام صلى وهو غير طاهر قال بعض مسائلا لا يكون كافرا لانه غير مسهرى ون اولى بذلك للضرورة او لما سعى ان لا يفصله انعام فام الصلا ولا يرا سنا وادعى طهر لانه الزكوع ولا يسبح حتى لا يصر كافرا لما لا جاع (قوله) والخاص صلى الى اى حقه قدر) لان اسمعيل الفقه يصرط رايد سقط عند الحجر واقعه فمما صلى في خدمته الله تعالى ولا بد من الاعمال عليه ولنه سبحانه مبر عن الخلق فالا بالوجه الى الكعبة لان التماس لست لها وهذا الوجه الكعبة نفسها كره فلما اعبر الخوف يفتى القدر فاسه حاله الاستسناه في معنى القدر يصر الى اى حقه قدر لان الكعبة لم يصر لمعنا بل لا سلا وهو حاصل بذلك اطلعه فسمم الخوف ن قدر او سجع واخر رسوا حاف على نفسه او على دابته وازاد الخاف من له ستر فسمم المرص اذا كان لا يندر على الود ونسب عند من حوله اليها وكان التحويل يصر والقصد منهم وجود من يحوله حرى على رطلها اما عند القادر يندر غير انفس بقادر كعارف في التسمم ونسب ما اذا كان على لوح في السعد يحاف العرق اذا اعرف اليها وما اذا كان في طين وردع لا يحد على الارض مكانا سنا أو كاس الدابة حوا لو رل لا يمكنه الزكوع الا بعد ان او كان مسحا كبيرا لا يمكنه ان يركب الا معى ولا يحد فكما يحوله الصلا على الدابة ولو كاس فمرا وسقط عنه الاركان كذلك سقط عنه الوجه الى الله لا اذ لم يمكنه ولا عاده عليه اذا قدر بالحاصل ان الطاعة بحسب الطاعة (قوله ومن استسب عليه الفقه حرى) أى اذا عر عن معرف الفقه يصر الفقه لزمه الفقه وهو مثل اليهود لسل المصود لان الصلح يصر واصلوا وفصل في قوله تعالى فاستجابوا لولاء فم وجهه انه اى قبله انهارت في الصلا حاله الاستسناه فسد ما لخر عن العرف الا انه لا يندر على معرف الفقه بالسؤال من اهل ذلك للموضع عن هو عالم الفقه ولا خور له الحرى لان الاستسناه فوق

لا لعب وجه في الطين صلى على الارض وسجد كما في التمس في صور عدم القدر على البرول عن الجون السجود اخص من الزكوع مسهلان الفقه لانه لا يصر في الاستسناه هيا فمهم الاسم ال قال في الصاوى اذا كان في طين اوردته صلا الى الفقه اذا كان دواهم واقعه وقال غير صلا الى الفقه ولو كاس والخاص صلى الى اى حقه قدر ون استسب عليه الفقه حرى

دواهم سار وقال محمد اذا رموا والذباب يصر لمعهم اذا قدر وان يوقموها كذا في الكرخي وكذا في التمس قال في المسح ولو كان على الدابة يحاف البرول للطن والزدعه يستعمل قال في الظاهر به وعسى هذا اذا كاس واقعه فان كاس سار صلى حسنا ولما ن ان يصر بين كونه لواءه في الصلا حاف

الانقطاع عن الزدعه ولا يحاف ولا يحور في اناي الا ان يوقمها كاس اى يوقم في السمن ان كان لكون حسب لوصي الى الما بنسب العاقلة ومقطع حار الادب الى الما واستحسوها اقول وقد سار الى سد في التمس تنول ان قدر في السراج هو لانه لا يصر واسار له المؤلف حوله آخر اذ لم يمكنه يصر فسد ذلك أيضا بما اذا لم يندر على البرول عن الدابة كاعلم بما قدما عن السج اسمعيل (قوله فسد ما لخر مع قوله وكذا اذا كان في المار الخ) قال في التمر فسد القدرى بان لا يكون يحصره ن سنا فان كان وهو من اهل ذلك المكان مع ول السهاد فم على الحرى وحده الحصر ان يكون بحسب لوصاح يصر

لكن الخبر يرمي له ولغيره والسخري ملزم له دون غيره فلا يصار الى الادب مع امكان الاعلى بحرف
ما دل على ان كان له ما لا يبعد لان حاله كونه فان لم يحضر المصحح من سبانه فبطلت بالسخري فاحذر
لا يبعد ولو كان خطا فبما على هذا ما دل على ان السخري يحرق الخطا وحذف الصلا وهو لا يعلم علم
وحول ربه الى الله وحذف رجلي في صلاته وقد علم حاله الا ترى لا يجوز له ان يدخل عليه ان الامام
كان في الخطا في اول الصلاه وكذا اذا كان في الممار والسبا مصححه ولم يعلم بالاسد لال الصوم
على الله لا يجوز له السخري لان ذلك فوجه وفي الظاهر به رجل على السخري الى وجه في الممار والسبا
مصحح لكنه لا يعرف الصوم فسن انه خطا الله هل يجوز قال روى عن النبي صلى الله عليه واله ان سبانه ما ظهر اليه
للمعصية يجوز وقال غيره لا يجوز لانه لا يعتبر لاحد في الخطا بل بالادلة الظاهر المعاد نحو السمن
والغير وغير ذلك اما فان عظمه وصور الصوم النواصب في ربه في الخطا بها اه فالحاصل
ان على السخري ان يفرغ عن الاستعمال باطل من الاعلام ورواكم الظلام وبصام الصمام كذا في المصحح
في كتابه وهو راجع ما في الظاهر فمن ان السبا اذا كان مصححه لا يجوز السخري ولا يصح بالخطا
وذكر السارح انه لا يجوز ان يحرق مع الخطا وفي الظاهر به رجل اسبغ عليه الفسحة في المسجد
ولم يكن احد يعرفه الله فالى الاصول يجوز له السخري لانه يفرغ عن سبانه فصار كالغفار وقال به طبع
مهم الله انه ان يفرغ لا يجوز له الصلاه بالسخري وعلى ذلك ان هذا ما به المعنى فغيره سبانه الله
ولو وجد به ما به الله ما به تسبعت غير ان المسجد كذلك هيما تحب ان تسبعت بهم وان كان في
مسجد غيره قال بعضهم هو كالسب لا يجوز له السخري وقال بعضهم مسجد غيره وسجد غيره سوا وروى
ابو جرح سلام عن حكيم انه قال يحارب من سبانه ان كانها مصححه الى اخر الاسود واخر الاسود
الى سبانه السكفة ومن توجه الى السكفة وبالله توجهه الى سبانه السكفة وقمع وجهه الى سبانه الى
فمن ومن مال توجهه الى سبانه وقمع وجهه الى السكفة ولهذا قيل يحبان على ان سبانه قال ويحارب
الله ما كانا تصب بالسخري سبانه لم يرد عليه سبانه وهذا خلاف ما علم ان في تكرار الزاري في محراب
الله انه معطوف به فانه ما انصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوجهي بخلاف سائر المصاع حتى قيل
ان محرابي تصب بالسخري والعلامات وهو اقرب المواضع الى مكة اه وهذا من ان قولهم لم
المكي اصابه جهنم الناس على اظنه هل في غير المكي فان المكي كالسكفة يفرغ عن سبانه الله اصابه
كالمصريح به في السراج لو هاجع اما واطا في الاسبا فبطل ما اذا كان نمكة او مله من ان كان محروما
ولم يكن عصمه من سبانه فبطلت بالسخري سبانه احاطا روى عن محمد بن الاعاد عليه وكان الزاري
عول بمره الاعاد لانه من الخطا اذا كان نمكة او مله من الاسبا في الظاهر به وفي رواية
فاصحا من رجل صلى في المسجد فله مظه بالسخري فسن انه صلى في غير المله حارب صلاته لا بالنس
لان يعرف ابواب الناس للسؤال عن المله ولا يعرف المله من الخدران والخطا لان الخطا لو كان
معقوسه لانه غير المحراب من غير وعسى يكون مهابه موده بخلافه السخري اه وهذا الاسبا لانه
لوصلى في المصبرا الى جهنم من غير سبانه ولا يحرق سبانه اصاحا وكانا كبروا به اولم يظهر من حاله
سبانه ذهب عن النوصم وصلاته حارب وان سبانه خطا وكانا كبروا به فعلى الاعاد وهذا السخري
لان صلى في سبانه استب عليه بل عثر فعلى الاعاد الان علم بعد الفراغ انه اصاح لان ما اقرض لم
سبانه حصوله لا يصح عليه وان علم في الصلاه انه اصاح بسبانه حلالا لاني يوسف بن كذا فبالسبا حاله
فوسبانه لم يردنا الفري على المصحح لا يجوز ان يفرغ عن سبانه الى وجهه السخري في الخلاصه
والطائفة عن ابي جعفر انه يحس عليه الكفر لا عراه عن الفسحة وفي الحديث احب المساجع في كبره

العدالة لا بد كذا الاسبا
وذلك ان يحمله عما يكون
عند هذا السبيل واهمل
الذي لعدم اعصار عدد
آخري وعنه اطلاقا
المون (قوله) وهذا من
ان قولهم لم يصح المكي الخ
قال العلامة السدي في
بطل عنه لم يسن عماد ك
ان المكي كالسكفة في روم
اصابه الله لان عناه المزم
ثماد ك ان محراب المده
لا يجوز معه السخري وعب
الاعباد عليه لكونه
مقطوعا اما لكونه على
اخر الخطا واعلى من
العين وما بعد عدد
اما كى الله معاه على
سبانه الاسبا لا يكون
على العين قطعا فمعنا
اساع جهنم ولا يجوز
العدول عنها كيف وقد
اولا من مكي مع الخاف
سكون كبرها اه (قوله)
لان الخطا لو كان
معقوسه الخ قال السج
اسم على هذا القول نصح
في من السباح فاما
ا كبر المساجد وبكى سبانه
المحراب من غيره في الله
الطائفة من غير اذاه
كسبانه ما في كبر المواضع
ولا يجوز السخري في مسجد
كذا في المساجع (قوله)
لما ذكرنا ان من ان
ما اقرض له راجح وهو لم يزل يقول اني يوسف بن كذا

(وله وأما صدره) أي صلا المحلى إلى عهدهم بحربه (قوله وإن صاب طلعا) لسطر ما المراد بهذا الإحراق ولعل المراد به سوا منه أصاب في الصلا أو بعد ما نزل (قوله قصص الفساد طلعا) أي سوا علم بعد ما راع أنه أصاب أو لم يعلم (قوله أعادهم ليجرد أعفاده أعفاداج) فيه عيب لأن عليه ما ثبت في صور ترك التعري عدم الحرم وذلك لا سلم أعفاد العباد ويجرد أعفاد الفساد ليس بتدليل شرعي ولا سلم الفساد فعدم دليل الفساد هو التعري والأعفاد البالي عيه وبدون الدليل المعبر عن نفي الفساد حتى لو أحده فالتأنيب في هر واخواس ما في شرح للسه العلامة المحلى حسب دل مجازي عور عدم التعري فإنه لم يعفد الفساد بل هو ساق في الخوف وعنه على السوا فذا أظهر أصابه بعد عام العمل زال أحد الاحتمائين وصر الآخر وأعمال بحر السوا أدعاء له أصابه قبل العام لم تأملنا من رد العام أنه وأما الدال لم يعلم الخلال لا في الصلا ولا بعد ما قصص ما من

(٢٨٨)

لا به صار به في حقه وفي الظاهر به وطن بعض اصحابنا ان الحجة التي ادى اليها التصري فيه على الحجة
 وبعد ما عدا عن مرمى حقه قول بان كل محمد اصحاب الحق لا يحاله ولا يقول به لكن المذهب في مرمى
 وبصا حري اه وانما صلا به ولا يحرمه وان اصاب مطلقا خلافا لابي يوسف وفي فتح القدر هي مسكته
 على قولهما ان لم يلها في حد وهو ان القلة في حقه حجة البحر وقد ركبها بعض الفساد مطلقا في
 صور ترك البحر لان ترك حجة البحر يصدق مع ترك التصري لم يلها في ثالث بان ما في مرمى البحر
 بشرط مجرد حصوله كالشيء يصح في حد وعلى هذا الوصل في نوب عند انه يحسن ثم يظهر انه
 طاهر او صلي وبعد انه عذب فظهر انه موصى او صلي العرص وبعد ان الوصل بمدخل فظهر انه كان
 قد دخل لا يحرمه لا به لما حكم به صلا به ما على دليل شرعي وهو بحر به ولا يسل حارا اذا ظهر
 خلافه وهذا العقل بحر في مسئلة المدلول عن حجة التصري اذا ظهر صوابه به مدغم الاسكال لدى
 او ربما لان دليل السري على السداد هو التصري او اعتبار السداد عن التصري فاذا حكم بالسداد دليل
 سري لم وذلك مستفي في صور ترك البحر فكان ترك السداد في مرمى طهورا صوابا انما هو
 مجرد اعتماد التباد فواحد اعتماد الذي ليس بدليل اذ لم يكن عن بحر وفي موازي الثاني بحري
 فلم يصح بحر على ي قبل يوسف وقبل صلي الى اربع جهات وقبل بحر وفي الظاهر به ولو بحري رحل
 واسوى الخلالا عند ولم يصح نسي ولكن صلي الى حة ان طهرانه اصاب القلة حارا وان طهرانه احاط
 في ذلك وان لم يظهر لم يسي حارب صلا به وفي الخلاصة وعن محمد لو صلي الى اربع ركعات الى اربع جهات
 ما في اصحاب المشايخ في ما اذا عولوا به الى الحجة الاولى بالبحري فهم وقال سم الصلا وبهم من
 قال نسي ل اه وفي القصة لو صلي الى حة من بحر ثم عولوا به الى الركعة السابعة الى حة اخرى فقول
 وينكر انه ترك سجدة والركعة الاولى فبصلا به وفي الظاهر به وبحور البحر لسجد الا
 كما عولوا للسجد (قوله وان احاط لم يند) لانه اتى بالواجب في حقه وهو الصلا الى حة بحر به وبحور
 من توصا عا او صلي في نوب على طن انه طاهر من مرمى انه يحسن حسب بعد الصلا لانه ترك ما امر به
 وهو الصلي في نوب طاهر وعلى طاهر وهو قد اتى بما امر به وهو التصري وفي السكا في ما يدل على حوار
 البحر في الاولى والسبب وفيه بمصلد كوري في الظاهر به قال وبحور البحر في السبب الواحد
 حاله الصرور والسويين والسبب وان كان المحسن عالما وفي الاما من لا عولوا الاروا به عن ابي يوسف

من ان عليه اداء الاان
علم بعد الفراغ انه اصاب
وحدوث الاغا ولكن
ما ساقى في بطنه
ما اصاب من غير
ولا غير وحسب اداء
عليه اداء عن ذلك
الموضع ولم يظهر الحال
الاصل الحوان ولم يوجد
ما رغبه قد ظن حوان
هذا البطلن هاتقضي

وای اسطالام بعد

الصحة أيضا وحب بان
يكون السبل هيا سالى
يكون الح وار هو الاصل
(قوله وعل بعد) اى ان
ما اسروا سا على الصل
اربع مرات الى اربع
جهاث وهنداهو الاصول
كمدانى سرع المسعود كى
ان الحسام فى راد الصغر
القول الاول حاربه وسر
من القولين بعد على
قلب وذك

في شرح المسألة كيف هو الصلا إلى غير الصلاة يعني وهو هي عمه والوجه إلى الصلاة إنما يجب عند القدرة عليه فلم عليه فعل المهي
لا إلى المأمور وبطل السعي بعدمه على فعل المأمور والطاهران يعني القول الآخر أنه يجب في الصلاة إلى أي جهة ما يدل على ما قبله المؤلف
بعد عن الظاهر به لأن حاصله المأمور إلى أي جهة أراد أحرازه صلا به وإن طهرانه خطأ لأنه لم يبق عكاً اتجاهه خاصة به بل لم يوجد عند
المرجع أحداه على غير والطاعة غير الطاعة ولا يصح منه ذلك لأن على نوصو الصلاة لأن جهة جهته غير أنه لم يوجد وجهه وإن قيل
أنه بمعنى الوجه لأن السعي إنما يجب حساً كمن عليه وجهه وأما على الذي أخرج به فلا يظهر وجهه فما ل (قوله إلى أي جهة جواب
أي ما من عولاً به في كل ركعة إلى جهة غير التي صلى إليها

لكنه اذا نوصا بما واحد بعد واحد وصلى مطرا نوصا بالاول وصلى حارلا نوصو من الاول بحرمه
 انه طاهر كما قال لامرأه احدا كاطالي موطى احدا مصاب الاخرى لاطلى فلو نوصا بالثاني
 موصى بنى ان لا عور صلاه لاه موصا محسن وان لم يحدث ولم يصل بعد ما نوصا من الاول حتى
 نوصا بالثاني قال موصا لا عور ولا نوصا صارت عنه وقال نصهم يحوز وهو الصبح لا علم بحر
 الحري عند العله المحاسبه والاسموا الطاهر المحسن من بين الما كاهار منهم وصلى وتخطا
 الما كاهار حتى يصبر الما كاهار حتى يصبر احترار اعن اصاغه لنا ولولم يهر فها حاره السم طوا لاهنا
 قول ان حبه وقال لا عور عه الانع الاراه وقال اسر ماد عطاها م منهم وان كان عند لاه نلاب
 وان احدها محسن ووقع بحري كل واحد على ما حارب صلاههم فرادى ولو كان احدهما
 سور جوا لآخر طاهرا او صاها ولا نسهم اه (قوله وان علم به صلاه اسندار) اى ان لم يخطا
 لان سدل الاحقاد برة تبدل النسخ ووروى ان قوما من الاصا كوا اصلون بمسجدنا الى
 باب المقدس فاحدرا بدول القله فاسنداروا كسهم وقه دليل على حوار سح الكتاب
 السه اذ لا من على سالفه فى القرآن فعلم ان كان ما ناله م من سح الكتاب وعلى ان حكم النسخ
 لا سح حتى بلغ المكاف وعلى ان حبه الواحد نوحه الفعل كنداد كى السارح وى كوى يب
 المقدس سبالا وحده ماله سلفه فقط تحب بل فى القرآن العظم ما يدل عليه قال تعالى سفل السه
 من الناس ما ولاهم عن قلمهم الى كانوا اعياها قال المسرون وهى يب المقدس م سبالا حسن
 البحرى فى القله على عسر م وسبالا لا علم لاهنا م لم يسك ولم سحرا وسك وبحرى وسلفه سح
 وبحرى لم يسك وكل رجه على حبه لاه ما ان يظهر اها صابى الصلا او بعد الفراغ او احتيا
 الصلا وهدها ولم يظهر م مالا الاول فان طهر اها احتيا م الاستعمال سوا كان فى الصلا او بعد
 الفراغ منها وان طهر اها صاب قبل الفراغ فسه اختلاف فذهب الامام محمد بن الفضل الى انه نر ه
 الاحتمال لان افتتاحه كان مضا وقد وى حاله تظهر العواب ولا يبنى القوى على الضعف
 والمصحح كلى المنسوط والخاسه لاه ناره الاحتمال لان صلاه كاسحار م لم يظهر احتيا فاذا س
 اها صاب لا سحر حاله وان سى بعد الفراغ اها صاب يضى او ما كبر اها ولم يظهر من حاله م حتى
 عاب عن ذلك اوضع صلاه حار لان الاصل الخوار ولم نوحه ما وقه واما الثانى وهو ما اداسل
 وبحرى حكمه ماد كرى الكتاب وهو الصبح فى الوحو الحسن رأما نلاب وهو ما اداسل ولم سحر
 م فاسد فى الوحوه كها الاذا سى بعد الفراغ اها صاب القله م فأن كان كبر اها م
 اصاها قال فاسحان احله واهه قال سمس الاله السرحس المصحح اها لا عور صلاه واما الرابع
 فراه صا اوضع لان البحرى اعنا يكون عند السك فاذا لم سلم سحر فلدالم بكروه وفى الظاهر ه
 ولو سلى بالبحرى وحله مام وسوى فبعد فراغ الامام تحول الى ممالى حبه بحرى فالى سقو تحول
 الى المظ الى وقع بحره البوار الا لاسق سسد صلاه فسد سقو لى الراى فى اخر القله لاه لوى بحر
 امو بن فلى فى احدهما بحر م تحول بحره الى نور اسر فكل صلاه صلاه فى السوب الاول
 حارب دون الثانى كندى الظاهر ه (قوله ولو بحرى قوم جهاب ودها لاهنا م م بحرمهم) لان القله
 فى حرمهم فى الصرى رهد الحاله عبرا ما صلا افعدا كلى خوف الكسه فاه لوه لى بعض اليوم
 طهره الى طهر الامام صبح فسد بحرمهم اقلوع لم واحد منهم حال امامه حاله الا اذا وحاقف حبه لم بحر صلاه
 لانه اعدا امامه على الخطا بخلاف خوف الكسه لاه ما عدا ما مخطا اذ الكل قبله ولم بعد الصبح
 لعدم عدم احد على الامام لان من المعلوم ان من سسلم على امامه عدت صلاه كلى خوف الكسه

لى فى الصرا ك العظم
 ما يدل عليه) فنه نظرا لاه
 لاص على سالفه
 واما السه يب ان
 المراد من قلمهم سب
 المقدس على ان سوب
 الوجهه الم يكن حاصله
 ه الا انه بل كان ما ناله
 رهد الا انه يدل على سبه
 نعم فها لاه بعد السماء على
 مسر وعه فلها ولس
 الكلام فى محرد مسر وعه
 ملى موحه وهى م بدل
 عليه فسلم كندا فاه
 السح اصمعل اقول وى

وان علم به صلاه
 اسندار ولو بحرى قوم
 جهاب ودها لاهنا م م
 بحرمهم

الحواف الاول نظر لان
 الكتاب اذا سبه السه
 تكون الحكم مضا فالى
 الكتاب لالى السه كانه
 علمه فى الصابه عند الكلام
 على مسح الراس نمرد
 على السارح الرلى ان
 الوجهه الى يب المقدس
 من سراع من فدا وهو
 مات بقوله تعالى فهداهم
 اهد كاد كرى التلوخ
 فكون من سح الكتاب
 بالكتاب (دوله البحرى
 فى القله على عسر م) اى
 باعصار القسه الفعل مع
 فاع اطرح عن امكان

ببواب صفة الصادق (قوله قبل الصفة والوصف في المعراج) قال في معراج النيران ثم الوصف والصفة معدران كالوعظ والعلف والوعود والعد والورن والزلة وفي الصحاح وصف الشيء وصفا صفة فاما عوص عن الزواكي في الوعد والعد وفي اصطلاح المتكلمين الوصف ما قام بالوصف وهو قولهم يدعاهم والصفة ما قام بالوصف اه ونحو في الهاء والصفة وفي الفاموس وصفه وصفه وصفه وصفه فافصح والصفة كانه في السواد اه وفي شرح القلي والصفة والوصف معدران من وصف والصفة الامار للامر للشيء ثم انصرف على المتكلمين بقوله وليست بغير من اس (٢٩) المحققين وهو قد ظهر في هذا ان الصفة تكون مبدرا كالوصف وتكون اسماء

قام بالموصوف كالعالم مثلا وحسب مدخله المتكلمين في حسب نفسه من الصفة باسمعاطم انها اسماء على الامار للامر مع انها قد تكون في اللغة مصدرنا والحوادث مما قاله الامام القلي ان هذا اصطلاح ولا مساحه فيه (قوله والحرر الخ) كذا في فتح القدير وهو ممل الى ما قاله المتكلمون من التفرع ورد على السراج

ببواب صفة الصلا
فرصها النحره

الفاصل لما فهمهم الاعداد سبها هكذا فهم في البحر والنهر اقول قد علمت مما سبق ان الاربع اعما هي ان الصفة خاصة بالامر للامر ام لا فالتكلمون على الاول والفقهاء على الثاني فانها اسم عمل عندهما ما مصدرنا كما هو صريح غير الفاموس وكلام القلي وامان الوصف قد راد به الصفة فليس مما

ليركز في المقام وهذا المسئلة من مسائل الخا ج الصغرى هي في كتاب الاصل اتم فانه قال لو ان جماعة صلاوا في القمار عند اسما الفقه النحرى ومنهم من صلاوا الى جهات مختلفة قال من عن مخالفة ما في الجهة حاله الا اذا لم يحرم صلاه من لم يعلم عند الاذا انه مخالف ما في الجهة فصلاحه في صفة شرط ان يكون في القمار وهو يدل على ان النحرى لا يجوز في القرية والمصر في غير سوال وقد اسلفنا واذا ان علمه مخالفة عند الاذا لا يصح واقعا علم

ببواب صفة الصلا

سروع في المقصود بعد المعراج من معناه قبل الصفة والوصف في المعراج اه وفي عرف المتكلمين بخلافه والنحر ان الوصف بعد كرماء الموصوف في الصفة والصفة هي ما فيه ولا يكره ان يطلق الوصف ورواد الصفة وهذا لا يرمي الاعتدال لانه لا خلاف في ان الوصف مصدر وصفه اذ كرماء هم المراد بها صفة الصلا الاوصاف العسفة لها وهي الاخرى العقل الصادقة على اخراجها الى هي اخرها الطوبى من المقام اخبرى بالركوع والسجود كذا في فتح القدير وليس هذا باب مقام العرص بالعرص لان الاحكام الشرعية لها حكم الحوازم ولهذا توصف بالصحة والفساد والظلال والفسح كذا في غايه البيان وفي السراج الوهاج ثم اعلم انه شرط لموجب الشيء اسمه اسما القلي وهي ما به التي والركن وهو من الماهية والحكم وهو الاركان التي وسجل ذلك التي وشرطه وسنة فلا يكون الشيء باسمه الا ان يوجد له الاسما السمة فالعين هنا الصلا والركن المقام والعرا والركوع والسجود وانما هي التي هو الآدمي للمكفوف والشرط هو ما علم من الظاهر وعبرها بالحكم حوار التي وفاد وبوابه والسبب الاول بمعنى صفة الصلا اى ما به الصلا (قوله فرصها النحره) اى ما لا يدسه فيها فان العرص سماعا ما لم يفعله بدليل قطعي اعم من ان يكون شرط او ركنا او محرما حمل الشيء محرما وحسب التكثير الاول منها لا يحرم الاسما المخالفة قبل السروع بخلاف سائر التكثيرات والدليل على فرصها قوله تعالى ورنك فكرها في التفسير ان المراد به تكثير الافتتاح ولان الامر للاعتاب وما رواه هاتين عرص فعين ان يكون مراد لما لا يردى الى تعطيل النص وما رواه ابو داود وغيره عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال معناه الصلا الظهور ونحوها التكثير وتحملها بالنسبة ثم احلها هل هي شرط او ركنا في الخارى هي شرط في اصح الروايات وحملها في النامع قول النجاشي من مساعها وفي غايه البيان قول عامه المسامح وهو الاصح واحتمل بعض مسامحهم عصام بن يوسف والطحاوي ما يركنونه قال السافى لانه كرم ورض في المقام فكان ركنا كالمرا ولهذا شرط لها شرط لساير الاركان في الظاهر وسر العور واسعمال الفقه ووجه الاصح وهو المنه عطف الصلا عليها في قوله تعالى ود كرامهم به فصلي ومعصى العطف

الاربع فلهذا لا يضافه هل اية الله ان كلا في الوصف والصفة معدران الوصف كيف يسوع معه بدون نقل عن العرب او اية الله لعل مراد المؤلف الرد على القائل بينهما واحدانه يلزم من اعداهما اطلاق كل منهما على المصدر وعلى ما قام في الموصوف وان اطلاقهما على المصدريات وامان اطلاق كل منهما على ما قام في الموصوف فعربايات وامان الساب اطلاق الصفة عليه دون الوصف نعم لا يكره ان يطلق الوصف ورواده الصفة القائمة بالموصوف ولكن لا يلزم في ذلك اتحادهما لاحتمال كون ذلك الاطلاق مجازا لا حقيقيا (قوله اى ما لا يدسه) مبرر للعرص (قوله وما رواه) اى رواه تكثير الاجرام

المعار

— 22 —

[illegible]

ورما المسلم به ولا بدل

على عبور ماء الادوى
على الادنى من المصلى ايضا
فدل على عدم الحواجز لان
الناس توسع منه اذ يرونه
ولا توسع ما هو اقرب منه
وقى ما القصر على
العمل جعل العمل مستغنيا
للقصر لان المصلى مع
الناس عليه وذلك لا يجوز
اه وقد شبه المصلى بذلك
السبح اسماعيل ثم قال ولما
انصرف الى المناس على
صور القصر على القصر
في العمل به اه وهذا
ظهر عدم صحة ما في القبر
في قوله ولا حجاب في
حوار ما العمل على
العمل والقصر عليه
فيه (قوله كانه ليس
من الاركان الخ) بيان
لمع الملامه من يكون
التعريض مرطبا وحوار
السالمه كورمان السه

المعار والمعار وان كان منه على القول تركه اذ اصابه حسنة يكون من باعطى الكل على
الحس وهو باعطى العالم في الخاص لكن حوار لسكه بده وهي عرطاهر هافلم
ان لا يكون السكر من باعطى وسرط وهو اطلوب ومراما السراط المذكور للس طال العالم للتصل
ها وهوركن ان سلسا ماعنا والافه موع معدم الميع على القسم اولى كذا في الخوخ والاولى ان
نعال لاسلم مرعاتها فانه لو احرى الى آخر وابى سلسا ماعنى للس طال الى آخر فانه لو احرى حاملا
لقد انا فالفا عده مرعاته ما او ميع فاعنى الفله فاسعها عند الفراع بها وكسوف العور فدها
عده راعه ن السكر لعل تسرا وسرع في السكر قبل ظهور الزوال ثم ظهر عده مرعاته ما حاروى
الحاوى والذى هو بدها مرط انصاعدا لجمع مع عده مساركة القوم الامام فيها وعر الاسراف يظهر
ما لعل على عرعه العرص وهو عده العالين بالسراط ولا يجوز عده العالين تركه وقول
السارح انه عور بالاجماع بدها انصاعده بطرفان العالين بالركه من هاهنا لا يجوز بدها واما
العرص على العرص او على الفعل فهو حار عده صدر الاسلام لما علب اها سراط كالمطهر ولا يجوز
على المطهر من اللده كالسكيب ان الاكلان ربع هذا لا يجوز اذا صلا منه صلا اخرى اجزاء
واما اذا الال بعره الال فاسلفي محصه انصاعدا لال السكل صلا واحد بديل ان العود
لا بعرص الاى آخر هاعلى الصصح وقولهم ان كل ركعتين من الال حلاه لا عارصه لانه في احكام دون
اخرى في المخط الاخرى والاي ادها ماله اخرى اهما لهما مالا فصى ما في وسعها وفي شرح منه
الحق ولا علب علم ما عر ملك اللسان عدها وهو الصصح وقول الالم بعر صها البعر عه فاعلم ان كان
اولى لان الامساح لا يصح الاى حاله العاصم حتى لو كفره فادام فام لا يصح سار عا لان العاصم فرض حاله
الامساح كانه ووجاه الى الامام وهو را كع حتى ظهر ثم كبر ان كان الى العاصم اعر بصر وان كان
الى الزكوع اعر بصر لادرك الامام را كع فاعلم وهو يدسكر الزكوع حارب صلاه
لان منه اعر بصر السكر حاله العاصم ولو كبر لم امانه لا يجوز صلاه مالم عده لانه افسدى عن السى
الصلار بده حتى صلاه ولاى صلاه عه على الصصح لانه قصه للساركة وهي عر صلاه لا بعراد ولو
ادع بانه قبل امانه لم بصر سار عاى صلاه لانه صلا سار عاى صلا نفسه قبل شروع الامام ولو ماله الامام
السكر وحده رجل حلاه فعر ع فصل فراع الامام احره على فاس فوطها وعلى قول اني يوسف

نسب من الأركان مع (الاعتماد) وادعاه على من صلا أخرى (قوله وفي الخ ط الأخرى والآخرى) فإني أقول (الح) قال في الهر
سبحي أن سبط العمام يسبها لها فإني أقول (قوله وفي سرح) سرح من المصلي ولا تعب عليهما غيرك
اللسان) أي في تكبير الأحرار وأما في التكبير في الهر عن طلاق الصبح أو غيره لانه ما قال وكان الفرق أن تكبير الأحرار لها
حلف وهو أنه عارف غيرها أه أول فظهر من هذا أن لا ينسب التكبير للأحرار بل (قوله لانه صار سارعا
صلا عنه) بل سريعا (مخالف لاد كرى في السهال) فلهما من أنه لا يدخل في صلاته صبحه على الصحيح قال في السريته إلا أن
يتم على غير الصحيح ولما لم أه ولكن فيه أنه كرم فاصح ما معنى عدم الخلاف في هذا خلاف التي ولها فانه قال تكبر
المندى مع الإمام قال المندى أنه كبر وقوله أنه كبر وقع قول الإمام ذلك قال القصة أو حص وجه أنه الأصح أن لا يكون

ساراعدهم ثم قال وارجو ان المعنى لو رفع قوله لانه قيل فرام الامام من ذلك لانكون ساراعى الصلا في اظهر الزوايا اه
فليسائل (قوله ما الاول) اي ما سوى (٢٩٢) فاما المقام والمعمود اقول ولطائفة وهي الصلا في التمسك على قول

الامام فامعشور فهاذا
المرض والواحد فاعدا
مع الصدر على الصام
(قوله واما النسبة) اى
ما نسب فها رله الصام
(قوله الى اهل النسب ركن)
عبار ان امصراح فى
رجح النسبة الى اهل افرص
ولنسب ركن (قوله وهو
ما نسب فى بعض الصور
من عر يحق ضرور)
الى الهى رعا بل ان يقول
لنسل انه نسب لاصرور
لنرم كونه وادنا وسعوطه
ما نسب لضرور الاله ادا
ن هادى ان الملك
اصلى ولوسلم فلان لم

والمام والمرا

و ما ذهبا الا ترى ان غسل
الرجلين يسقط بالمسح بلا
ضرورة فالاولى ان يقال
الزيادة والساقط في من
الاحوال لا الحلف بخلاف
الاصلي اه وقد يقال
عليه ان فرا الامام
حلف عن فرا المؤمنين
سواء في من ان فرا الامام
له فرا الا ان يحاط بما
قوله بعض الفصلا بان
المراد بالخلف حلف بما في
منه من ما به الاصل وهما
فلس كدليل ورد على كلا
المرع يعني القعود الاخر
فانه مما في ان الصحوة

لاخره ولو كر المومنين علم انه كره قبل الامام وبعد فان كان كروا به كره قبله لاخره والا سزا
لان امر محمول على الصلاح حتى يثبت الخطا معن او يعال الظن كذا في المحط والمراد بعلومها ان
السروج يصح ما به بدون كره قال ابو يوسف لان الصبح الامم كما صرح به في الصلح هـ واما علم
ان ما في فتح القدر من قوله فصرح الامام فله سبق فلم والى الصواب فصرح القصدى فله اى قبل سكر الامام
كفى الصلح المحط وقوله او كره قبله عبره ان ذلك سهو لان القصدى اذا كره قبل الامام لا يعال فله
حار في نفس قولها الاول اني يوسف واما حكمه ما ذكرنا عن المحط وكذا ذكر في الصلح مسئله
ما دام الامام السكر ولم يصم اليه مسئله ما اذا كره قبله ود كذا السراج في باب الاضام ان السروج
في الصلا بالنسبة عند السكر لان السكر (قوله والصام) لقوله تعالى فوموا لله فاسمى اى طمعى
والمراد به الصام في الصلا ما جامع للمسلم وهو فرض في الصلا للقادر عله في الفرض وماه وبلغ
به واهمو اعني ركعتيه وحد الصام ان يكون تحت ما دام يده لا سال وكفته كذا في السراج الوهاج
ثم اعلم ان قولهم ان الصام فرض في الفرض للقادر عله ليس على عموم بل يشرح منه سله نسوي
فما الصام والقعود للقادر على الصام ومساكن معنى فبترك الصام اما الاولى فما صرحوا به في باب صلا
المريض ان المريض لو قدر على الصام دون الركوع والسجود فانه يحرم من الصام والقعود وان كان
القعود افضل فقد سقط عنه الصام مع قدره عليه واما الثانية فمما انا في الذبح والمحط في رجل ان صام
ر صان يصعبه وصلى فاعدا وان افطر صلى فاعطاه فاصوم وصلى فاعدا وسماها في منه المصل سح
كبرادافا مسلمين تولوا به سواحه بسيل ان جلس لا سبل صلى حاله سال سارحها حتى لو صلى فاما
لا حور ومما مافها اصلوا كان السح محال لو صلى فاعطاه صعب عن الفراء صلى فاعدا سارا وها
ما في الخلاصه وعبرها لو كان محال لو صلى مفعدا صبر على الصام ولو صلى ع الامام لا صبر فانه يخرج
الى الجماعة وصلى فاعدا وهو الاصح كذا في المحط لانه عاج عن الصام حاله الا اذا وهي المصير ويصح في
الخلاصه انه صلى في سه فاعطاه وها هي واحار في منه المستل القول الثالث وهو انه يسرع فائتم
بعدة فاداما وفي الركوع يقوم وركع والاسمه صححه في الخلاصه لان الصام فرض ولا يجوز تركه
لاحل الجماعة التي هي سه لى بعده اعتد اى ركعاه وعتهم عماد كذا ان ركعتيه الفراء ادوى ن
ركعتيه الصام وسما في مافيه (قوله والفراء) لقوله تعالى افروا ما ينص من القرآن وحكي
السراج الاجماع على فرضها وهكذا ياب السان حتى ادعى ان ما سكر الاصم القائل بالنسبة سري
الاجماع وهو دل على انعقاد الاجماع فله واحلف في كبرها كما قد تفه العربرى صاحب الخاوى
القندى الى اهم النسب وركن والجمهور الى اهم اركن عبراهم فسما الركى الى الصلى وهو ما لا يسقط الا
لضرورة ورايدوه ما يسقط في بعض الصور من غير بعض ضرورة وجعلنا الفراء ن هذا القسم
فما يسقط عن القصدى بالافدا عسما وعن الدورى الى الركوع بالاجماع وقد تعف كون الركى
مكون رائد ان الركى ما كان داخل الماهيه فكيف يوصف بالاد واحاب الا لكل في سرح الردوى
ماها ما عاصر من قسمه سكرنا عاصر فام ذلك السى بهى حاله تحت تسليم اتقاوا اسما ونسبه
رايدوا فلهما يدونى حاله اخرى تحت لا تسليم اتقاوا اتقاوا والمسا بينهما اماهى ما عاصر واحد
وهذا الاماهاه اعساره فصور ان يصبر حاله السراج بار ما كان واسرى ناول منها فان قبل فله هم
على هذا اسمه عمل الرجل ركعا رائد اى الوضو فالحوا بان رائد هو ما داسعلا لا تخلف بدل والمصح

انه ليس ركن اصيل وظاهر انه ركن واحد مع انه لا سقط الاعمال الصرور واداسقط سقط الى حلف
كلا منطحا والاسلعا الان حال انه شرط لاركن والحاصل ان لا يملك سبه فونه في محالمة لاجم العصري ان العرا ركن اصيل

(قوله فبما العزم في العزم) عرّفه عطاء على الخلف العلف الى بيان (قوله ومعنى الاول) لوطا طالع) ما هو ان معنى كلام
 المتأخر لوطا طارسة ولم يحسن ظهر مع العزم على عرّفه عن العهد وليس كذلك فان مراد طاعا الزمان مع انما الظاهر كما يدل عليه
 قوله لا في وان طاعا طارسة فليلا ولم يدل ان كان الى الركوع افرسما وان كان الى الصلوة افرسما لا يجوز انه وفي السجدة افرسما
 من طاعا طاعا طارسة اي حصة مع انما الظاهر لانه هو المعنى من وضع اليه فمعنى قوله تعالى لركبوا وانما كما به فاصحا لعل
 من استوى الزمان بالسرعة جادا وهو جلد الاعمال فيه انه كذا في حواشي روح القدي (قوله وشرح الحد والتدوين) نعمه الله
 امضى ان وجهه ان الحد ليس من جهة الوضوء فلو ان فرض الوضوء (٣٩٣) على الوجه وافعل الا سراج ليس

من - به كونه ليس وحده
 بل الناهض من السر والسر
 انه بالحد والتدوين والصدق
 سحر به لكن في طارل
 المصواب رباد قد مع
 الاستعمال كما ينما عن
 الفصح لقول السراج وان
 سجد على حد اوده
 لا يجوز لانه حاله المند ولا
 في غير لانه في حاله المند
 بوي اعطاء ولا سجد
 على الحد لان السرعة عن

بذل ليس فليس وايد اه وفيما سراج الخواص عن هذا ركن الملا فانما يسطع مع انما العلف
 روادلرود الخلف طارود كوفي اللوح ان الى الركن الزايد هو الخلف الذي اذا ان كان حكم المركب
 انما علفا علفا السرعة وهذا قد يكون باعصار السكفة كالقرار في الاعيان ارباعا علفا السكفة
 كالاول في المركب من الا كبر حسب هال لا كبر حكم الكل اه وقد علم علفا كبريا ان الصمام
 ركن اصلي والركن ركن راند مع ان العلفا افرسما به بذلل العرف الذي كبريا علفا في علف الصمام
 وقد هال اعطاء وسوا على العلف مع العلفا لان الصمام له بذل وهو العلف والعلفا لا بذل طارود
 حال الصمام المثل في سراج المجمع الخلف المند وحل العلفا ركنه اصلنا وحل العلفا تصحيح الخلف
 بل ما علفا سمع به على الصصح وساق في بيان الخلف فيه وقد العرف في العرف من في العلف
 فعل العلفا ان سا الله تعالى (قوله والركوع والسجود) لقوله تعالى ان ركعوا واسجدوا ولا جناح
 على فرضهم اوركعتم بها واحلوه في حد الركوع في البدائع واكثر السكفة القدر المند من
 الركوع اصل الا علفا ولذل وفي الخافى فرض الركوع انما الظاهر وفي منه المثل الركوع طاعا
 الزمان ومعنى الاول لوطا طارسة ولم يحسن ظهر اصلا مع قدر به علفه لا عرّفه عن عهد فرض
 الركوع وهو حسن كذا في سراج منه المثل وفيها الاحد اذ اذ علفا علفا الى الركوع بحسن
 راند الى الركوع فانه العلف الممكن في حقه وحققه السجود ومع نص الوضوء على الارض علفا سحر به
 به قد سل الا اذ وشرح اخذ والتدوين وما ذرعه في منه في السجود فان السجود مع رفع العلف من
 بالتدريج اسسه به التتبع والاحلال وساق في ايه تكلم وضع اصبع واحد واه اصبح الا علفا على
 الخلف وعلى الا علف وحده وبيان الخلف في ذلك وما فراده علم ان نرف تصفهم السجود موضع
 الخلف ليس تصحيح لان وضعه ليس ركن لانه يجوز الا علفا على الا علف في غير علفا في حقه
 وان كان العرفى على قولهما والمراد من السجود السجود فانما باله السكفة والسجدة والاحجاع
 وكونه مسمى في كل ركعة السجدة والاحجاع وهو امر متعدي لم يفعل له معنى على قولنا كبر مسانما
 تحمها لانه ومن مسانما من كركه حكمه فسل انما كان مسمى وعلم السلطان حسب سجد
 فانه امر سجد فلم يفعل فحس سجد مسمى وعلمه وفعل الاول لا مسمى الا مسمى والناظر علفا
 حسب سجد اسكتارا وفعل الاول لسكر الاعيان والناظر لعفاه وفعل في الاول اشار الى انه
 حل من الارض وفي النافه الى انه علفا لها وفعل لما احدث المساق على در به آدم امرهم بالسجود
 بعد هال لانه السجود المسنون كلهم وفي الكفار فلما رفع المسنون رؤسهم واول الكفار لم يسجدوا

والركوع والسجود
 الاية والجهة للوضع
 لاها ما ماسا مع استعمال
 العلف ووضع الحد لانا في
 الا لا اشتراف عن الفسلة
 فحسب الجهة والايه
 للسجود سرعا ولا في
 السجود على العلف لم
 نعرفه بعلما والصد اعطاء
 سرع بافعال تعرف
 بعلما واما قوله تعالى
 تتروون لادان سجدوا
 بما علفون على وجوههم

سجدوا والركع اذ اذ ان الزجر كذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم كذا في سراج السجدة اسمعيل وفي روم رباد هذا استعمال
 ليل لا يسطع خارج عن حقه السجود المعروف (قوله وان كان العرفى على قولهما) قال في النهروان حيدر بان العرف مباح
 على الراجح والوجه انه علفي عدم علفه قال السجدة اسمعيل واحاط به ليد سجد ما مع الله تعالى بحيد بان العرف في المكان له ول
 الكبرياء هي هال سجد علفا على قول الامام فلا يرم من كون قولهما هو العلفي فان يكون مظاهرا لغيره وافول ان اراد صاحب
 العرف انه من العرف بذلل احد سراج الكبر فبما الخواص اصبح لعدم مظاهره حيد المسروح ان اراد صاحب العرف حسب عرف
 بذلك عرّفه من سراج كلام من مسمى على قول الامام فليس كتاب في الخواص والله تعالى اعلم بالحوادث اه

في دور العجالة وروي
(قوله فاذلوا ان يعني سب

سرعتها الخرج) اي

للمدفع الاسكال المذكور

ولكنه لا مدفع على قول

السكرجى الا في (قوله

والصحيح انها ليست ركن

اصلي) هذا معنى انها

ركن رابدة في الدور ولكن

الظاهر ان مراد في

الركبة اصلا بدليل

ما بعد لان عدم توقف

المناهة عليها سرياً لا يصح

كوبها كراية الان الركن

الزائد قد توقف عليه

المناهة كالمراد

والعمود الاحمر في الشهد

والخروج نصفه

حاصل لا يصلي فصل ركنه

بالفرا لا يجب فكيف

يستدل على ان العدة

ركن رابدة بذلك في ان

مراده صحيح انها شرط

ولهذا قال في السير الظاهر

شرطه لموطئ لو كان

ركناً لموقف المناهة عليه

لكونها لا توقف عليه فان

في حلق الخ (قوله ولم ار

من تعرض لغير هذا

الخلاف) من غير السج

حسن السريالي في اعداد

النساج وهي الاعداد بها

اذا نام فيها كالمنا وعنده

في القول ركنها لا تعد

في القول ما في السج

ركن بعدتها كما يدل عليه ما في

عن العنق للسج عند الدور

فصعدوا ما سكر بالسوقى كذا كرسح الاسلام (قوله والعمود الاحمر في الشهد) وهي

فرض بالجماع الملقا وروى السجاني رحمه الله عن طريقه عن الصحابي رضي الله عنهم ان

النبي صلى الله عليه وسلم حين علم الاسراق المسمى صلاه اركان الصلاة ان الى ان قال فاذروهم راسك

آخر سجدة وقعدت في الشهد فعدت صلات قال السجح فاسم في شرح الدور وقد وردت له

كسر اسمها التوار على ان النعد الاحمر فرض وفي فتح الدور ان قوله تعالى دور لم يكر

وكذا هو وانه فافروا واكرهوا واسجدوا وامر بالمسجد منها وجوب المذ كوراب في الصلاة وهي

لا يفي احوال الصلاة او الحاصل حينئذ الصلاة فعل يسلم على حد يني كسفه رتبها في الاداء وهل

الصلاة حد فقط او مع امور اخرى وقع السان في ذلك كانه صلى الله عليه وسلم وقوله وهو لم يفعلها

فدون العدة الاحمر وللوطنه من غير ذلك دليل الوجوب فاذا وقع بينا بالقرص افي الصلاة

المعمل كان معلها او فرضا بالضرورة ولو لم يتم الدليل في غيرها من الاعمال على حسنة لكان فرضا ولو لم

يتم بعدد مطلق الكتاب بحرا او احدى الفاعحة والطعامه وهو هو حلقا طبع ما في لكان فرضا ولو لا

انه عليه الصلاة والسلام في عدالي العدة الاولى لما ركنها ماها هم على لكان فرضا ولو لم

الصلاة عرف تلك النصوص ولا احوال فيها وانه لا يفي الاجال في الصلاة من وجه آخر فاعلم ان

بالاعمال فيها لا تكرر ما فان كان باسجد الاطلاي وهو طهي تسج للعلم بانه صلى الله عليه وسلم قاله

وهو اذرى بالمراد وان لم يكن قطعاً لمصلحة ذلك والالزم بعدم الظني عند معارضه الطي وهو لا يجوز

في نفسه العمل وحمد كرا كان بعدم الصام على الركوع والركوع على السجود فرضا لانه سها

كذلك اه وقوله في الشهد ان لغير العرض بها وهو الاصح لا علم بان مرعها لغيره وان

ما تصرف اليه اسم الشهد عند الاطلاق ذلك وعلى هذا بنا اسكال وهو ان كون ما رجع لغيره في

ان المقصود من سرعته غيره يكون آكد من ذلك الغير مما لم يد في خلاف المعقول فاذا كان

سرعه العدة للذكر او السلام كانت دونهما فالاول وان يعني سب سرعها الخرج كذا في فتح

الدور وذكره لولو الخ في آخره فاذا من مسائل معروفة رجل صلى ار دع ركعات وحل حله حقه

فان ان ذلك بالنسبة فقام ثم يد كركن من وقتا بعض الشهد وسكان ان كان كذا الخ لستين مقدار

الشهد حارب صلاته وان كان باقل فسد اه وهذا علم ان العمود في الشهد لا يشرط فيه

الزوال وعدم الفاصل ثم بعد الا افي على فرضها اخلو افي ركنها فقال بعضهم هي ركن من الاركان

الاصله قال في البدائع والمال عصام في يوسف والصحيح انها ليست ركن اصلي لعدم توقف المناهة

عليها سرياً لان في حلق لا يصلي بحسب الزعم في السجود دون توقف على العدة فعلم انها شرط

للخروج وهذا لان الصلاة افعال وصعب للعظم هي نفسها غير صالحة لخدمه لاها من باب الاسراجه

فيمن الخلل في كونه ركنها اصلاً ولم ار من تعرض لغير هذا الاختلاف (قوله واخرج نصفه)

اي الخروج من الصلاة فعدا في المصلي بقوله او فعل ما في الصلاة بعدد ماها فرضا سواء كان ذلك

قوله السلام عليكم ورحمة الله عليه لانه هو الواجب او كان فعلاً مكرها كراهة غير ثم ككلام

الاساس او كل او سرياً ومضى وانما كان مكرها كراهة غير ثم لكونه معوقاً بالواجب وهو

السلام وهذا العرض مختلف فيه فاد كر المصنف اعلمه او على غير ح اني سجد الدور في فانه فهم

من قول اني حقه بالفساد في المسان الا في عشره ان الخروج بها بعد له فرض وعال له بان

اعلمها فرض بالاجماع واعلمها بانها واجبا ولا تكون الاعمالها لان ما كان منها لا يفيها

وحصل الماني صم المصلي فكون فرضا وفهم من قولها لعدم الصادق ما لست فرض

(قوله) وفيه نذر سدر
 أني أسأله (قوله)
 وفيه نذر لأنك تصح
 لا بد أني عنك تفسق
 الحذب وقد حرج بها
 نصحه ولهذا قال السارح
 الرلمي ركنك أن سبه
 الحذب بعد السهنة م
 احذب سبهما فسلان
 موصا عه صلاه ولم يحل
 حرجا وأما ر الحلاف
 ظهر فيما اذا حرج بها
 لا نصحه كالمائل الذي
 عصره (قوله) والاحسار
 المبروط قد وجد الخ) هل
 خلقي سرح المسه والحوار
 وواحدها فرا والفاعه

امانع كون الاحسار في
 الانداسا ولا سلب ان
 الداهل عن حرجار (قوله)
 وعرف (هذا) الظاهر
 ان الاسار الى الافسار
 المتهوم بمس اي عرف
 في المصارف على الفراء
 والركوع والسجود حوار
 الفصام حال السوم وفيه حفاء
 مل مقصي ما يأتي من
 الفرع عن الحفظ انه
 لا يجوز وكأنه لهذا يفرق
 السر بلاني يسهو من سر
 وكذا السج عله الدس
 بها لاطلاق عبار من
 المور وكذا الخلي في
 سرح الكبير (قوله) لانه
 رادركه لانه منها) قال
 في النهر سبي على احسار

وعلاله بان الخروح اصغر من كان فرضا للمع عا حوز به كسار فرض السار وذلك مسلف لانه قد
 يكون ساهو عنه كالمع به والحدب والكلام العبد ولا يجوز فيه بالفرض ردها الكرخي في
 انه لا خلاف فيهم في ان الخروح فعل المولى ليس بفرض لم يرو عن اني حسمه لوجيل من اني
 سعه كما سكرنا وهو علقا لانه لو كان فرضا لاحص عا حوز به وساقى وجه الساعد سفي
 المال المذكور في عله ان سا انه تعالى ويصح السارح وعبر قول الكرخي فانك الخلاف في راي
 النردعي يظهر فيما اذا سبه الحذب بعد ما قد قدر السهنة في العقد الاخر فان صلاه ماله فرضا عهدها
 وعنه اني حسمه لم يتم صلاه فرضا وصا وصا وعبر عنها فعل ماف لها فاولم موصا لم باب السلام حتى
 اني عاى سبه سبه لاعددها واسموا على الوصو والسلام كذا في سبه للمولى سرحها وفيه
 طرسد كي ان سا انه تعالى في عله ان هذ الفرائض المذكور اذا أتى بها بما فيها لا لحدب ل
 بسدها كما اذا فرائضا او ركع ناعما وحد المسله كبر وهو عا لاسبا في الراوخ كذا في سبه المولى
 والخاص لهم احفظوا في ان فراه السام صلاه هل بسدها قبل يتم واحسار الفقه ان السالان
 السرح حمل النائم كالمسقط في الصلح عظم الامر المولى واحسار سرح الاسلام وصاحب الهداية وعبرها
 انها لا يجوز ودس في الخط والمسي على انه الاصح لان الاحسار سرح لاداء الصلح ولم يوجد حاله
 اليوم قال في صبح اهدر والاوجه احسار الفقه والاحسار بالمسروط قد وجد في ابتدا الصلا وهو كافي
 الا ترى انه لو ركع وسجد داهلا في فعله كل الاول به سحره اه وهذا صلاه لو ركع وسجد حاله
 اليوم سحره وقد نصوا على انه لا يشر به قال في المسنى ركع وهو نام لا يجوز اجنا اه وفرهم من الفراء
 والركوع والسجود مان كالا في الركوع والسجود وكذا في حلاف الفراء لا يحسد في سعه وعرب
 ن هذا الصا حوار انه ام حاله اليوم صاوان نص يصح على عظم حوار واما بعد الاخر ناعما
 في سبه المولى اذا نام في العقد الاخر كانهما فليس اسه عليه ان بعد قدر السهنة وان لم بعد فسدت
 صلاه وعنه ما في جامع الصاوي انه لو قدر السهنة ناعما بسدها وعلاله في السج في السج
 عهده الفراء السحرى ناعما ليس بركن وساه على الاسرار عهدها اليوم قصوران عهده من
 الرض عهده سائر الافعال فان سها على السجعه فلا سادى في حاله اليوم ورحم انما عا رجه
 الخس في وج العده ربا لورا ناعما سبي فوطم لو ركع ناعما اسار الى انه لو ركع فنام في ركوعه انه سحره
 وهو كذلك بل في المسنى حازا ناعما وفي الخط لونا م في ركوعه وسجود لاه سبسا لان الرفع والوضع
 حصل بالاحسار م اعلم انه سرح على اسراط الاحسار في اذ هذ الافعال المبروصه ان النام في الصلح
 لوان ركعه ماله سبه صلاه لانه رادركه لانه سها والمسلة في الخط ناعما والله سبحانه اعلم (قوله)
 وواحسار الفاع) وقال انه الله الله ما بها فرض لما في الصحيحين عهده على انه عهده ولم لاصلا
 بل انما رعا عهده الكتاب ولنا قوله تعالى فافروا ما مسر في القرآن راني الصحيحين من قوله صلى الله
 عليه وسلم انما على الصلاه فاسح الوصو ثم اسفل القل ثم افرا ما مسر ملك من القرآن فعدا من
 انه ورواه الفراء القرآن مطلقا وافي نص الكتاب القطعي نص السبه فم يجوز صد نص
 الكتاب القطعي عا روه في السبه عهده في كونه طي السوب والدلالة اوطى السوب فقط ساء
 على ان النبي مسلط على الصلح لان عهده اطلاق نص الكتاب غير الواحد سرح له وحده الواحد
 لا يصلح ما سحانه طي بل يرحب العمل به وانما سبه للمواظبه على فراء الفاعه فيها ولم هم دليل
 على سبهها لفرصه والمواظبه وحدها كذلك في سرح رطاهرا عهده الوجوب فاه عهده اصلا
 م ركها ناعما او سها بل عهده سجود السهو في السهو وحدها الحاصل ركها سها والاذا

في السلام في الفراء وان العاهمه عهده اه اي سبي ان السلام عهده فاهم

اولى قلب رعله فكل آية
واحدة (قوله وظاهر
ان الفاعل هو ما علم الخ)
قال في المنح اقول لا يدل
ظاهر على ما ذكره لان
اجاب السجود انما هو
بمركبها وهو اذا ركع
ا كرها فقدر كذا حكمها
لان لا كذا حكم السجود
فعب عليه السجود وانما
اذا ركع اولها فلا يكون
ما ركعها جميعه ولا حكمها
ولا عني على ان ما ذكر
انما هو وجه لا رقي من
ركع الا كذا والاول ولا
رابع فيه اذ فيه تسامان
ركع الاول لا يوجب سجود
وصم سور ربه من الفراء
في الاولين ورعا له الترتيب
في فعل تكرار
السهو وهو ظاهر وما قاله
(قوله وقد في الكافي
بالتكرار في كل ركعة
كالسجود) اقول وكذا
في الهاء والعاء والكاف
وعاء السان (قوله ولا
اصح ان يحصل عب
الترتيب الواجب الخ) قال
في البر هذا وهم اذ
الترتيب من الركعات ليس
الاراء ا قال في المنح
الا انه سقط في حق الموقف
لضرورة الامساك وما في
الشرح ما حذو من الحاشية

في العبد والسهو اذ لم يستجد لكون مودا على وجه لا يمتنع فيه فاذا لم يعبها كاتب ودا اذا
مكروها كراهه عزم وهذا هو الحكم في كل واحد ركعة واحدة او ساهبا وهذا ظاهر صعب ما في
الحاشية من قوله قالوا فاعلم انما اركع الفاعل في الصلاة يومها عباد الصلاة ولورك فراء السور لا امر
بالاعاد اه اذ لا فرق بين واحد واحدا لان حاله ترك السور وقراءات آيات وهو بعد سجدة
ما علم اسمها قالوا في باب سجود السهو انه لو ركع ا كرها فاعلم عليه سجود السهو ولو تركها اقلها
لا يوجب سجدة وانما الفاعل عليه السجود واحد وانما الواجب ا كرها لا يوجب سجدة على ما في
المنح انما الفاعل في باب الوقوف ان فراء الفاعل والسور يجوزان فراء في كل ركعة ما في في جميع
الساكنات ان حاق فوب الوقوف بالاراء اه ثم الفاعل واحد في الاولين من العرص وفي جميع ركعات
العمل في الور والعبد وما في الاخر من من العرص فسه كما سألني (قوله وصم سور) وعند
الاعاء الصلاة فسه ولما رواه الترمذي من فوعا لاصلا ان لم يقرأ بالجد وسور في ركعة او غيرها طلق
السور وارادها ملائ آيات لان اول سور في كتاب الله تعالى ملائ آيات فصار كسور اما عطس
الكور ولم يرد السور مما بهما يدل ما اني صرحت في كلامه وهذا الصم واحد في الاولين من
العرص وفي جميع ركعاته ل والور كالفاعل وما في الاخر من من العرص فليس نواصب ولا سهو
بل هو مسروق فوصم السور الى الفاعل في الاخر من لا يكون مكروها كما سألني في عاء السان عن
فراء الاسلام وسألني باوصح من هذا انما الله تعالى (قوله وتعين الفراء في الاولين) اي
وتعين الاولين من الصلاة والاراء المعكوسين لفراء المروسة حتى لو قرأ في الاخر من من
الاراء دون الاولين او في احدي الاولين واحد في الاخر من ساهبا وجب عليه سجود السهو
ما على ان عمل الفراء المروسة الاولين عسا وهو الصحيح كما سألني ما في باب الور والنوافل
وعلى القول بعدم التعيين لا فرق ما لا يوجب سجود السهو وسألني فصعبه ما علم ان في مسئلة
الفراء الواجب واحسن آخر من لم يذكرهما المصنف صرحا ا حذو ما حاق بعبه الفاعل على
السور لسبب المواظفة منه صلى الله عليه وسلم كذلك حتى قالوا لو قرأ من السور فصل
الفاعله ساهبا ما لم يذكر فراء الفاعل في السور و بزمه سجود السهو في كلام المصنف ما استمر الى
ذلك حب قال وصم سور لانه بعد سجدة الفاعل لان المصوم المسمى بقصبي باخر عاه ما بهما
الافصار في الاولين على فراء الفاعل من واحد في كل ركعة حتى اذا قرأها في ركعة ساهبا
من من وجب عليه سجود السهو كذلك في الفجر وعبرها لكن في فوازي فاصح ان فصل
وهو انه اذا قرأها من على الولا وجب السجود وان فصل بينهما بالسور لا يوجب واحدا في
الحظ والظاهر به والحلاصة وبمجهز الاهدى لما اشار اليه في الفجر من لزوم باخر الواجب وهو
السور على العدد الاول دون الثاني فان الركوع ليس واحدا والسور فانه لو جمع بين سور بعد
الاعاء لم يوجب عليه (قوله رعايه الترتيب في و لم يكرر) اعطاء هاهنا في الكافي بالتكرار
في كل ركعة كالسجدة حتى لو ركع السجدة السابعة وقام الى الركعة السابعة لا يفسد صلاته وراذله
السارح او يكون مسكورا في جميع الصلاة كهدا الركعات فان ما عساه المسوق بعد فراء الانام
اول صلاته عند ما لو كان الترتيب فراء لكان آخر اه وهو مود فان ما عساه المسوق اول
صلاة حكا لاجتماعه واما ليس هو اول ما به طلقا لوطا في حق الفراء وآخرها في حق السجدة
على ما سألني ولا يصح ان يدخل تحت الترتيب الواجب اذ لا يلى على المسوق ولا يمتنع في صلاته اصلا

والهنا وعلمه من في الترتيب والفتح اه وكاهد كذا في الهاء في غير هذا المثل والا فلهي هاهنا في لما في
الكافي كما هي حاصل كلام التهران ما فهمه في الحزم من كلام السارح الرطبي ان الترتيب في الركعات واجب على المسوق غير صحيح

في الروح على غير ما ينسب عرض والالامه طعن للمسوق بدليل قوله فان ما عصبه المسوق اول صلاه ولو كان الربيب واحدا على
 الحكيم على ان ما ذكره مع الالام اول صلاه وما عصبه آخرها فانس في ربيعة ما عصبه اذ كان في الآخر والحكيم باعده بان صلى اولا
 ركعتين بسلام سابع الالام وذلك صرحا بل بحسب علمه ما عصبه وما عصبه ن اول صلاه وهذا دليل على عدم قرينه وهذا ان عصبه معنى
 ما في المصح حسب قوله وبما عصبه مكررا من الالام اذ ما عصبه مكررا في كل الصلاه كالكتاب الا لضرورة الاضطرار حسب ما في الربيب
 فان المسوق صلى آخر الركعتين في اولها في كل ركعة اه وهذا القدر يطهره في عدم عصبه ما عصبه بعضهم على انه يقول بل هو
 الاول من الالام لا من الالامه فمن كلام المصح صرح في الزدعله اه في هذا السكول هو ان صلى في المسجد اماما وامام وم لا تصور وجوب
 الربيب من الركعتين في حق الاول لان كل ركعة ما بينهما اولها في الاولى وما في الثانية وهو حرا وانما لا وم فهو امامه اذ
 مسوق والاخر فالمراد منه كتابه والمسوق قد علم ان الكلام ليس فيه لانه ما وز تكسر الربيب والاخر لا ضروري حقه
 وجوب الربيب انما ما عصبه ما عصبه هذا الواجب قد حال لا لم في عدم ضرورة تكسر الربيب لان ذلك لا يرى اهم فالواجب قد علم
 له في الاخر على ما قبله فلو لم يعلم انهم حسب كونهما حرا لا بصورة عكس (٢٩٧) الربيب فظهر الخبر في قرينه

ان الله يفرق ما عاصر فساد الركن الذي هو فيه على الاطلاق واجب ما عاصر عدم فساد الفاعل ترك الترتيب صور بعد الاطلاق ولا مالا
 من الاعراض من هذا كارتعاب مصرى عرب فان معنى العرب وجود كل ركن في عمله حسب اعتد السجود ووجود كل ركن في الركوع
 والسجود في عمله فلا يكون هناك ترك وسبب لا صور ولا يادلوكل حال ترك الترتيب صور اعتد اعتد لما تقدم وان
 ما اعتد بسرعة راعى حود في عمله صور ومعنى لانه كذا لا سرعة فاداعبر فذلك الفعل وعكس رول المشروع باطل وما بعد
 سرسبه راعى وجود في عمله معنى فقط والكلام فيما اعتد بسرعة راعى وجود في عمله صور وى وعدم فساد الفاعل في الصور
 المذكور ليس لكون العرب فيها احسان لان سبب الفاعل ان تقدم السجود على الركوع فاعاد على عمله زال السبب فاعاد
 فلم يفسد المعاصره وول من اعتد ان المراد ما عاصر هذا العرض المعنى الصادق على الواجب الاصطلاحي لرفع السبب وهذا
 ليس معنى اتصال كل من العرض المعنى والواجب وان اطلق على الآثر ما عاصر مره بها المعنى اذ ان يتأخر فاعاد فان العرض المعنى الى
 بوجه الفاعل هو كان او بعد اتصال الواجب فان ركنه هو وان وجب سجود السهو وقال بعضهم انه يجوز في اختلاف الروايات وعمل
 سوى الهندى فان بعض المتأخرين لا يخلو هذا الاختلاف من غير ولم يحدث في كلام احد المتأخرين ما فان فلان بعض المتأخرين استدل
 على كون انه بوجه واحد بعدم لزوم اعاد الركن الذي هو فيه فهل يصلح هذا ان يكون غير الاحداث فلو لا يصلح ان يكون دليلا على
 الوجوب ولا على الاختلاف لان المعاني ما عاصرته والمعاني بالوجوب سمعوا على لزوم اعاد الركن الذي في به وفساد الفاعل ان لم
 يد وعلى عدم لزوم اعاد الركن الذي هو فيه ولو قال القائلون بالوجوب بعدم لزوم اعاد الركن الذي في به لكان لهذا الاختلاف
 اه ساقى من السارح التمهيد (٢٩٨) بنى ما في السؤال على استدل به بعض المتأخرين حسب قولهم ان الاختلاف

معنا ان الركن الذي هو فيه مسند ركنه حتى اذ اركع بعد السجود لانه معتد به لا لاجتماع كذا صرح
 به في النهاية فليزم اعاد السجود وقولهم في سجود السهو وان هذا الترتيب واحتمل ان اتصال
 لا يفسد تركه الا اذا اعاد الركن الذي في به فاذا اعاد فذلك الترتيب صور فبجوابه سجود
 السهو فالخاصل ان المشروع فرضا على الاعاد انه انواع ما سجد في كل اتصال كالفعله او في كل ركنه
 كالقيام والركوع وما سجد في كلها كتركها او في كل ركنه كالسجود فالترتيب شرط من المتحد
 في كل اتصال وجمع ما سجد في كلها كتركها او في كل ركنه وما سجد في كل ركنه حتى
 لو تكررت الفعه قبل السلام او بعده فلان ما في سجود ركنه او سجده صلبه او للسلام او لغيره
 الفعه وسجد للسهو ولو تكررت ركوعا فاصفا وقضى ما بعد من السجود او فاما او فاما على ركنه فانه

في الايات الخ (قوله معنا
 ان الركن الخ) اي الركن
 الذي قدمه على غير
 كالسجود الذي قد على
 الركوع في المثال المذكور
 مسدودا في الركن المذكور
 ولا يقع معتد به سبب
 ترك الترتيب اي سبب
 عدمه على عمله فليزمه

اعادته (قوله فالخاصل ان المشروع) هذا اول عبار الصحاح في العروا لها (قوله فالترتيب) وكذا
 شرط من المتحد الخ اعلم ان الانواع التي ذكرها في نوع ما سجد في كل اتصال وما سجد في كل ركوعا وما
 ركنه وكل واحد منها له افراد فالاول افراد السجود والآخر افراد الركوع والثاني الركعات والثالث السجودان والرابع الفرا في السبب وسببها
 اذا انصرف على الفرا في الاثر من القيام والركوع والصور العقلية في الترتيب من نوع ونوع آخره فان يصير ترتيب كل نوع مع ماله
 والصور من ترتيب فرد من نوع وفرد آخر من ذلك النوع حتى بان يصير الترتيب من السجود مع الفعه ومن اول الركعات وآخرها ومن
 اسجد والسجود ومن الفرا والقيام والركوع وكذا ان القيام والركوع وهذا الترتيب في هذه الصور من سبب وسببها واحده
 ان الترتيب شرط في سبب احدهما فاما في النوع الاول ومن منه الانواع اثنا عشر فبشرط الترتيب من الاول اعني ما سجد في كل اتصال
 كالفعه ومن ما سجد في كلها كتركها و في كل من قوله حتى لو تكررت الفعه ركنه وكذا انما ومن ما سجد في كل ركنه
 ومنه لولا اسجد صلبه او لاله وكذا انما ومن ما سجد في كل ركنه و لولا قوله ولو تكررت ركوعا فاصفا الخ وما هما الترتيب من
 ما سجد في كل ركنه كالنرا والقيام والركوع ومن ما سجد في كل ركنه اذا كان في ركنه واحد على ما ساقى وكذا انما من افراد لغيره
 على بعض كترتيب النرا على القيام والقيام على الركوع واما الترتيب من ما سجد في كل ركنه ومن ما سجد في كل اتصال فلا يند
 في استراط اذا اظهر انه ليس بصور يمكن فله الترتيب فيها حتى يسهل على كل واحد ما سجد في كل اتصال كتركها اذا كان في ركنه واحد على ما ساقى وكذا انما من افراد لغيره
 كذا في الذكر واما الترتيب من ما سجد في كل اتصال وبين ما سجد في كل ركنه فهو واجب لا شرط كذا ساقى في النهاية وقد ظهر
 هذا من حيث كلام المصنف المتكرر في ركنه وليس سبب واحدا كما علمت واما الترتيب في الركعات فبشرط ما فيه وسببها الترتيب
 في السجود من بعضها

(قوله أي الزكيات) مستبرئاً من عدد (قوله فليس ركوع هذا السجد) الطرف معلى محمد بن مسعود زكاه وذلك ما بين يدي كرى
سجد الركعة الثانية فلا ركوع الركعة الأولى فإنه معنى هذا الركوع (٢٩٩) وسجد هـ (قوله هل بعد الركوع

والسعود المدكرهه)
لف ودر مسوس لان
الركوع في المسله الناصبه
والسعود في الاولى (قوله)
ولم ان الاحلاف الى
قوله وفي الكافي ليس في
عمار الفصح بل هو في
كلام الاول وفيه نظر فان
ما في الحديثه مصرح في ان
لا على منه على ان الوصف
ليس بفرص فاعلم وفيه
كتاب بان مراد ان الاحلاف
ليس معنا على ما ذكر
في الطرفين فانه وان كان
من طرف الحديثه معنا
وعدل في الاركان

على ان التمس اذن
وكي لا يكثر طرف
اطالبه ليس مبدا على انه
ركن لعلى الاراض
ناهل (قوله لعلى ان
الركن المدكر فل) كذا
في بعض النسخ وفي بعضها
المدكر به بدل قوله
المدكر ل وفي الصواب
(قوله وعرض على ما فعله
الفاخاري من السلاية)
اي عسى ان يمس السلاية
وكذا قال هو موصول الاعم
السلاية قال الامام العلي
وهو الخمار لكن قال في
الهر بعد قوله خلاص
ناد ك في الهرم ماسم

[illegible]

ان ما رآه النبي لعمرانه لما رآه نوح عليه السلام في اوله من العصور من المتأخرين قوله (فولده يدل عليه الخ) اي على ان المراد النبي الكامل في الاسماء الكامل (فولده لان مركبه) اي ولد النبي صلاه صلى على حيا ثم صلاه له يوم عباده وولدهما

السراج كرساني والمنايه

الواحدة من سرورك
الوحدة لكن لا نلتها
بل بعد اذ انوحده
نعم ان تلك المراتبة
لنفس لا لحد بل لنفسها
وهو اوجوبها فانه
يوجد ما يدل على ان
الحاصل عليها هو الوجود
فوله في وجه التفسير
بشيء اخر (اي ما يمكن
من الاول من القول
بالحاصل من القول باللام
الشيء الثاني من القول
بعدمه (قوله وبصرى
اللام من رتبة الجماعه)
اول سنقول في باب الامة

حهر والاسرار عما كهر
سرو صهارف المرس
هر مه وسرا صانه

في البحر ان الخراساني
 في انه نام اذا اعد
 وصافي انسا ان
 في من القول
 وجوب القول بالسه
 راطه والاسان احسانا
 رلى سه راسه راحه
 الى هذا نفق من
 حب راسه ظاهر
 في صحاح الى ان الام
 راحه على ركبها دون
 بالمدامه على رل
 (قوله هلام
 لالسه الكد الح)

ولن الهو نويد ماق الكسف الكبير معرالى اصول الى المرحمك السماء مدد الى عصمها
و نرم لى ركهامع حوى ام سر وكول الاعمال للاسحقاف نوح اعما فطعه نظر فى الرار له لوم والسهمها كبر لاه اسعماى

(قوله ولا تورد حرائج) هل تعلم يمكن ان يراد بالسكندر كرهو عظيم له تعالى وسوا كان ما لا التسكير اول يمكن جمع بين الزمان
 اه اي لتسليم زوايا السمع والتكبير بعد الرفع في الركوع وساقى في الفصل ذكره الرواية عن المخطوط وروى الساطي ولما قال
 نفس الفصل واحصوا انكر ما في على اعرا ما خرج موسى على ان سكر الرفع في الركوع والسن لما روى انه عليه السلام كان يكثر
 عند كل رفع وحسن وندبه في اوار العمل به بعد ولكن العمل به في زمانا انه وساقى ما على الحد ما ان المراد بالتكبير انه كى
 ينادى به يعلم كاسر وعلى هذا ولا يفرص ان الله علم هذا انه السات فليكن المراد بالتكبير في كلامه عباد كرسيل مكبر الركوع
 والسمع في الرفع هو ربه لا احصا الذي ينادى به عليه وبالجملة لا تسال الحراما ولا سلام السكرا لسانى لا احصا في قوله
 والله به الخلف وندبه لسانى ان المراد الله اليوم من السجود (٣٠٣) وروى عن المخطوط قوله عليه

(قوله رحر الامام بالسكير) خاصة الى الاعراب بالتحول الاستعمال عند الامام لان المما وم والمعد ولا
اس طما ظهر بذلك في الاصل في الذكر الاعضا ولا حاحه طما في الخبر (قوله السال السور السمة
والثاني سرا) لعل السمع على ما في مائه وقوله سرا راح الى الارضه (قوله وروص عسه على
سار كسره) لما في مح مسلم عن وائل بن حجر انه لم صح الى على انه عليه وسلم يد النبي على
النسري فتي به قول ما في الارضه والساق في محله ما في السركب القدر واستله السور
ما في محله ما في السركب القدر واستله السور

به السرى على صدر ولا حتى لا تلتصق اذنى واسدلت ساحتها عن الشىء حتى انفع عليه سلم
انه من ثوب من ثوب المرسى ودكر من جفها رصع الثمن على السبال عك السر لكن المهر حدى
لم يرد واقعه صرا ووقوعه عكاسر ولكن ان يقال في توجهه الى السبال من السرة رصع
الثمن على السبال ولم يصب حدب بوجهه من الثمن الذى يكون فيه الوضع من البدن الاحدب
واين الدكوز وخومع كونه واقعه حال لاسه ولم يلبس ان يكون لساق الخوا رصع الى ذلك كما
وهى فيج الغد رعى اهود من وجهها حال قصد العظمى اعظام والده هوى الى السادة منه ان يكون
ذلك عك السر فقلنا في هذه اشارة الى حق الزول بحالها المراد بها رصع على صدر حال لاسه رطا
فسكونى بهما الى (قوله رسكر الزكوع) لما روى عنه انه راسم كان يكره عك كل رفع
وبعض (قوله رلوه منه) من الزكوع وهو ردم شفا على السكر ولا يجرى لانه لا يكره عك

الرفع في الزكوع وانما يأتي بالسمع والقبول من مقتضى دليل الوجوب لا لا السمع وهو رواه عن ابي
 جعفر (قوله) ونسجده ثانيا اي تسليح الزكوع (قوله) واحد ركعتين هو رفعها صاعته (قوله)
 اني اذا ركعت فصعدت على ركعتي ورفعت يدي صاعته (قوله) ركعتي السجود) لما رواه
 قال السارح ولوله ركعتي السجود والرفع مكان اي في الركعة عند الرفع منه ركعة الرفع
 نفسه انه لم يكن اسما حكمي من قوله والرفع منه محل منزلة لان في الرفع افاضته
 اصل الرفع وان يرى بحر قد صعد الركعة افاضته بها منه فصار يروي عن ابي حمزة
 ان الرفع منه فرض حال الظاهر ان المصداق لا يقال وهو سبحانه يثبته في سجدة سادس م ربع

من هذا التركيب في كلام العلماء ان معنى امر آخر غير ما ذكر قبله والالاف لان الرفع نفسه والسكر عده سستان ولو سلم
ان ما ساء على من فراه ما جاز في كل وجه اراد معناه فمعناه الخ كمال من هذا الخط الواحد في رتبته ووقع
في النظر في القرآن الذكر كما في قوله تعالى ان الذين يدعون من دون الله الكفرى فاستبدلوا رتبته في رتبته ووقع
في النظر لان التثنية على التثنية والالاف وعلى التثنية التي ومورد الالاف التي مختلف كبروى كسب الله ورواها ان
ما يتبدل اذ معنى وان فرى بالتثنية اها معنى لانه ان كل واحد من افراد التثنية لال المراد ان
لانه ما مع ارادته من انما يتبعه فقد صح ارادته مع من ارمى في لغة صوريه في الهم واحد وميله اذ انما اختلف واحلف
معدرك في قوله تعالى رعد في ان سكحوه صح البعد وان سكحوه في الحسب وسما في ارض ان سكحوه في لغته
فيما سبق فكذلك ما سبق في البعد

وسجد على الارض ما بين السراج والسكن لا يجوز هذا الاعلى قول من لا يسترط ارفع حتى يكون
 ارفع الى الخواص (قوله ويضع يده ورأسه) ثم طه السجود رسل السجود عليه (قوله وادراس
 رجلي السجود) واليوم والخلع) فممن ان معنى الدليل وهو هما في قوله اليوم يرفع
 السجود فانه يدركهما منهم من قرب ان الرفع من الركوع منه وهو اليوم فسكون سكران كذا
 ذكر السراج وقد حال انه اراد ما يومه اليوم من السجود فلا يكرار واليومه حلال الخافه
 كما عني (قوله والصل على النبي صلى الله عليه وسلم) وهو قول عامه الساجد والخلف وقال الساجد
 انما هو من سفل الصلا به كما وقد يسمعون من الاعيان الامام الساجد هذا الى السجود وعنده
 الاجماع منهم ان وجهه الطحاوي وانكر الزاري وانكر من القدر والخطاني والى وانكر
 الطهري وسند عماره اجمع جميع المتقدمين والمتأخرين من علماء الامه على ان الصلا عليه سجد
 واحده في السجود والصلب للساجد في هذا القول ولا يسترط بها اه فان هذا كان الاجماع وهو
 الدليل على الصلاه لكن ينفرد واحد دعوى الاجماع بعدم التمام لان عن بعض الصحابه وبعض
 التابعين ما وافق قول الساجد واما رجال الاسرى قوله تعالى صاوغا عليه فهو افراسها في العمر من
 واحد في الصلا او ما رويها لان الامر لا يعنى السجود وسنا في كعبه واحكامها ان سنا انه
 تعالى (قوله والذبح) اي ليعب ولو انه ان كانا ومن وجع المومنين والمؤمنات لما يجمع مسلم
 ثم سجد في السجده ما سنا ولما رواه الزبدي وحسنه مرفوعا حتى اتى ثمانية قبل ما رسول الله اي الذبح
 اسمع قال حوف الدليل الاخر در الصاوب المكتوب ما على ان المراد بذكرها ما قبل الفراع بها
 كما ذكر بعضهم اي الوف الذي يلهه وف الخروح مهالان ذكر في منه ومسلم به وقد راد بذكر الذي
 روا وعنه كما صاوغا عليه انما يكون سجدة المراد بذكرها الوف الذي يلى وف الخروح مع السج
 سجدة السجدة على الله الذي هو عصب السراج (قوله وآذانها اثنان وضع سجود) اي
 في حال الصلاه ما بين حال الركوع فالى ظهر فسمعه وفي سجود الفارسيه وفي فعود الى حجر رعد
 التسليمه الاولى الى سكة الا لا وعنده لاسه الى سكة الانسلا ان المقصود ان يسجد (قوله وكظم
 فمعه السجود) اي اسأله به والمرا به سجد لقوله عليه الصلا والسلام السجود في الصلا من
 السطان فاذننا ساجدكم فلكظم ما استطاع وفي الظاهر به فان لم يسترط يده او كعبه ليجذب
 (قوله ارجل كعبه وكعبه عند السجود) لانه قرب الى الواضع وان لم يسترط يده او كعبه ليجذب
 من سائر الاصابع الضرورة ويرجو (قوله رذع السجود) لانه ليس في فعل الصلا
 ولهذا لو كان بغيره ٢ من سجدته فمعه ما يمكن (قوله والصلاه حتى قبل حتى الفلاح) لانه
 امر به فمعه سارعه الى طلعه فمسل الامام والمؤمن ان كان الامام صرعه الحرات والاعتقود كل
 مع منحي الى الامام وهو الاظهر وان دخل في مقام رذعوا حتى مع صرهم عليه هذا كله اذا كان
 المودع غير الامام فان كان واحدا او اقام في المسجد فلم يزل يرفع يده عن الكعبه كذا في
 الظاهر به (قوله وسرور الامام مدبول فقامت الصلاه) عند اتي به محمد وقال ابو يوسف
 سرج اذ اخرج في الاطراف حافظ على فصله من المودع واعانه لا يودع على السرور معه ولما
 ان المودع امن وقام صلاه الصلاه فرفع يده عن الكعبه عن الكعبه وفي سارعه الى
 الماسا وقد مانع المودع في الاكبر فمعه عام الكل على اسمهم قالوا للمناعه في الادان دون الافانه
 كذا ذكر السراج وقد نظرنا هذا في باب الادان ان احاطه الافا سجده وفي الظاهر به ولو اسر

وبسجده لا يوضع يده
 ورأسه وان اس رجليه
 اليسرى ويضع اليمنى
 واليوم والخلع والصل
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم والذبح وآذانها اثنان
 اثنان وضع سجود وكظم
 به عند السجود وارجاع
 كعبه وكعبه عند السجود
 ودفع السجود ما سجد طاع
 والصلام حتى قبل حتى على
 الفلاح وسرور الامام
 مدبول فقامت الصلاه

٢ (قوله بسجد صلاه)
 وحديث بعض النسخ
 السجود بقوله فمعه
 حروف اه صححه

في فصل في بيان ركبات افعال الصلاة (قوله ومن سئل عن السكر حذوه) اي عدم اظانه الاول به كما سطره في الغا ومن رفسر في الدوربان لان في المذبي هو انه ولا في ما كدر ولكنه هاجر مراد لان ذلك (٣٥) في ذلك مقصد بعد كمر من المراد

ما ساقى في دخول المصنف
وكبر فلا بد وزعم من ان
المراد حذوه من غير طو
وعومته في ما روى السكر
حرم وحامله الاسك عن
اسد ابع الحركة والعمى
فهو والاصراب عن المبر
المفسر في ذلك الفاضل
وبعضه صان لا يحذف
الحا او بعد الاثم كاذ كر
المراد في في دراك ور
حب قال واذا حذفت
المضى والاخالف والذباح
المذبي في الاثم الساسه
في فصل في اذا اراد
الدخول في الصلاة كبر
ورفع يده حذاه اذنه
في الحلاله او حذفت لها
احجاب في محله هو عنه
وفي انعقاد عصبه وحمل
وسجده فلا بد ذلك
احباطا له (قوله ولا يرى
من الشرح والا) فالي
المراد كور في السراج
ان الامه كالرجل في الزرع
وكالحرف في الركوع
والسجود اه اقول هو
عصبه في القس قبل وقال
رفع المبرا يدما في
الكبير الى مكسبه احدا
بذيه افضل هو السبي
المر فاما لانه فكازحل

حيث يرفع اليدون في الامامه لاناس به في وليم جمعوا والله اعلم
في فصل في هو في ما سئل في الصلاة طائفة من السائل الله به بعد ما حكاها
فالسائل الى ما سئل في الصلاة طائفة من السائل الله به بعد ما حكاها
الافصاح فاما كذا ما وسئل ما يكون سارعا الله بعد السكر لانه وان العارض عن الطي لا يطره
بهر من السائل على المصحح من سئل السكر حذوه كافي الدافع والمخط (قوله) زرع يده حذاه
اذنه) لما روى ما وشاروا الحاكم ومعه عن اس فالمراد بالتي هي الله عليه وسلم كبر خادى
نام الله اذنه وما روى في حذاه من سئل الله عليه وسلم كان رفع يده الى مكسبه محمول
على حاله العذر من كات عليهم الا كسبه والبراس في السائل كما سئل في السائل عن الله عنه
على ما روى الطحاوي عنه والمراد عاروما وروى الاصابع والسائل الا كبر الا راسع عملا بالذلال
فالدفع للمكسب كافي الدافع واعنه في دفع العذر اظنه فسل الرجل والمراد فالتدبير كحكم رفقها
في طاهر الزاوية وروى الحسن عن ابي حنيفة ما كان الرجل من كسبه النساء ورورى اس ما سئل
انها رفع يده حذاه مكسبه لانه اسطر طائفة في اظنه ولا يرى من الشرح والا في الزاوية والمراد
فالتدبير ان من سئل الله عنه سئل الله عنه سئل الله عنه كذا في السائل لم من المصنف
وقد ارفع لانه غير ملو او دعي فطلق الجمع وقعه لانه افعال القول الاول انه رفع يده معار ما كبر وهو
المرور عن ابي يوسف فولا والمخبر عن الطحاوي فولا واحبار سبج الاسلام وفاضل صاحب
الطهر والسجدة والدافع والمخط حتى قال ان ما في هذا القول انها سبج اسلام وسئل الله عنه علم
افضل والسائل انه كان كبر عند كل حصه رفع يده وما روى اوداهه صلى الله عليه وسلم كان رفع يده
مع السكر وفسر فاضل المعارة بان يكون يده اذنه عند يده ووجهه عند يده القول الثاني
وقد فعل السكر وسئل في الجمع الى في حبه ومحمد في عابه لسان الى الله علمها في المتوسط الى
أ كبر ما سئل الله في اظنه وسئل الله في المصحح عن اس عرف قال كان الذي صلى الله عليه وسلم
اذا اصبغ الصلاة رفع يده حتى يكون ما سئل مكسبه كبر القول الثالث وقعه بعد السكر فكبر ولا
م رفع يده وسئل الله في المصحح سئل الله في الله علمه سئل الله في الله علمه سئل الله في الله علمه
ما سئل الله في السكر ما عن عده تعالى والتي دم على الاحجاب ككامله السجدة واوردت
ان ذلك في الاطراف لم يرفع يده في غير واما السك في الارلونه في الاموال
اسلا مراد به علمه السلام فهو من الله صلى الله عليه وسلم فعل كل ذلك ويرجع من الله تعالى
هذه عدم الزرع ما سئل الله كبر وسئل الله في قوله م رفع يده الى الزاوية على معنى فعل لان الطررف
سبب بعضه عن اس وقد قال ان عدم النبي في ككامله السجدة ضرور لانه لا يمكن السك
بالي والاسام معا عند في ما سئل الله ورواه انه كان رفع يده مع السكر من سئل في المعارة ورواه
انه كان رفع يده كبر وعنه نحو وان يكون فيه م معنى الزاوية وهو مسمى على الفرائ كالمعرب
فمحتمل على الفرائ في الزاوية واعلم ان كس لان المصحح راجح على المصنف كذا في شرح
الله وقعه فكذلك لان كس م وصوغة للمعرب في الزاوية واسمها على الزاوية مسمى طاهر
في معناها كس مع طاهر في الفرائ ويكون معنى بعد محار كافي قوله تعالى ان مع العسر يسرا

(٣٩) - (البحر الرائق - اول) لان كسها القس يدور اه فالي في شرح الله السكر ورد علمه ان كسها البحر اما
ليس اوره اه وما ذكر الموقع ما حود في الخلفه شرح الله لان امر خارج روجه الله تعالى (قوله) ويحمل م الخ) الطاهر المبر
بالمسكون حها أسر والاعند سئل الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعل كل ذلك لا معنى لذلك الجمل كالاتي

وكفى قوله اسطغان من معنى مولد كذا كروى فى كتابنا فى فاسد حكمه كما هو
 فى لغته من ان الما منه فالجميع الى المذكور ليعاد كروى ما التمس كلمة السواد فى من
 باب العمل لا الأساس المصطلح عليه ولو كروى برفع منه حتى يرفع والكثير لم يرفع له وبعبارة
 ومضى ان ما فى من على القول بالنال كذا حتى وان ذكر فى ما اسكت برفع له لم يرفع عليه وان لم
 يرفع له الى الموضوع المسنون رفعه فانه ما يمكن وان اسكت برفع احد عمادون الاسرى رفعه وان لم يرفع
 الرفع الاماراد على المسنون رفعه كما ذكر السارح رحمه الله تعالى (قوله ولو سرج ما يرفع
 او بالهليل او بالعارسه صرح) برفع فى المراد الكثير الافصاح فافاد ان المراد بها كل لفظ هو ما
 حاصل دال على المعظم وقال ابو يوسف لا يصير سارعا الا بالفاظ مسقة من السارح وهو حبه الفاظ
 لانه كثر لانه الا كثر لانه الكثير لانه كثر لانه الكار كفى الخارصة الا اذا كان لا يحسن الكثير ولا يعلم
 ان السروج فى الصلا يكون به الخدم وبغيره الكثير وهو حاصل عند الفاظ لا يرفع له ولا يرفع
 فى صفة تعالى سوا ولهما ان الكثير لانه المعظم وهذا الفاظ موضوعه له خصوصاً الله اعظم فكيف
 كثيرا وان لم يكن لفظ الكثير المعروف فى الدائع والدليل على ان قوله لانه كثر والرجحان كثر
 سوا قوله تعالى فل ادعوا الله وادعوا الى الله انما يدعو الى الخير والحقى ولهذا يجوز ان يرفع باسم
 الرحمن او باسم الرحمن فكذلك اسماء ما هان الاسباب الصمد كثر لانه تعالى على سبيل المعظم ولفظ
 الكثير بغير سارح صرح بالعمل به حتى يكره اصباح الصمد بغير لمن يحسنه كما فى قوله القرآن
 مع المصحح وفى الركوع والسجود مع المصنف ذكر فى الكفاي وعبارة منه الوجوب وهو الاسباب
 لا واطئة الى لم يرفع له فعلى هذا ما ذكر فى الدعوى والحقى واليه من ان الاصح انه لا يرفع له
 اذا احتاج بغير الله كثر عند ان حبه فالمراد كثر لانه النحر لم لا يرفع له الاسباب من جهة النحر
 فعلى هذا يصح ما صححه السرخسى من ان الاصح انه لا يرفع له مسددا لما روى عن محمد بن فالح كان
 الاصل ما يرفع له الصلا بالله الا الله وسبنا حلتهم وهذا على ما روى عنه فالمراد بغير سارح ما سارح
 عليه وسلم يدل على لا واطئة منه على لفظ الكثير وضعفا لتمام ذكر المصنف فى المسقى من ان
 صراغا لفظ الكثير فى الافصاح واحده فى صلا المصنف خلاف سارح الازواب لما عرفت احواله فى
 النكاح والظاهر انه مبنى على تصحيح السرخسى بدليل ما ذكره فى الكفاي وادار المصنف
 ما يرفع له بالهليل ما ذكرنا من اللفظ الدال على المعظم لا خصوصاً من جاز الله والجدد انه فافاد ما لا يرفع
 له لا يرفع من الاما الخاصة والمسر كثر حتى يصير سارعا بالرحم كثر او اهل كثر من كثر على
 الخط والدائع والخاصة وصرح فى المحلى به الاصح وافى به الراعى فى ما فى النحر عن سارح
 المصلى انه لا يصير سارعا بالرحم ضعف وقد فى شرح المسقى بان لا يرفع له ما سارح الصمد اما اذا
 قرن به ما كان كذلك فلا يصير سارعا انما ذكره له العالم بالمعروف والموسود ويا حوال الخلق كذا
 البول ما لا يجوز بكل اسم مسرعه معناه مما لا يرفع له سارح اما اذا قرن سارح له
 لا يرفع له الصمد كقوله لا يرفع على كل من والرحم تعداد وعالم السارح السهاد فمضى ان يصير سارعا
 ما عرفت على قولهما اه واسار يد كثر لانه لا يرفع له الصمد سارعا لا يرفع له ما لا يرفع
 سارعا بالهليل وحده كانه او كثر هو ظاهر الزوايه كما هو فى النحر بد وعائله ما المعظم الذى
 هو فى الكثير حكم على المعظم فلا يرفع له سارح منهم من قال يصير سارعا كل اسم مقرر او غير
 لا يرفع من الخلاله وغيره وهو روافه الحسن وروى فاصحان فى فافاد ان الفاظ فعال لوفال الله
 او لا يرفع له بغير سارعا ولفال الكثير او لا كثر او قال كثر لا يصير سارعا قال فى مع السارح

ولو سرج ما يرفع او
 ما يرفع او ما يرفع صرح
 (قوله سروج فى المراد
 الكثير الافتتاح) ظاهر
 ان ذلك هو المراد من قول
 المصنف كثر والظاهر
 سارح والا لافى ما لا يرفع
 ولو سرج من مراد الكثير
 ظاهر لانه الواحد على
 من اراد السروج وقوله ولو
 سرج بيان لصحة السروج
 بغير فصل كلامه على
 ان المراد ذلك من الخدم
 لامن كلام المصنف (قوله
 اسماء ما هان الخ) الصمد هو
 قوله ود كثر من بغيره
 والله كثر سبيل الكثير
 وغير لفظ الكثير بغير
 ما يرفع له المار وهو مع
 الواطئة عليه بغير
 الوجوب لا لرفع له
 بغير الزوايه على الصمد فان
 قلت قد سبق اسم اجلا
 الكثير على المعظم وكفى
 فقال ان لفظ الكثير بغير
 ما يرفع له يظهر انه مبنى
 على انه لا يرفع له او
 على معنى ذلك بالواطئة

(أوله لا يح لك الحد علما) قال في الهراس في عهد العرام العوي على الوحد (قوله لله) أي في فراخ من مالا امام التكبر (قوله
 في الادان) من الماروف (قال في الهراس) في ادان السراح قال الاصمعيه لا تصح ان عرف امدان (قول المصنف كافرهما عارا)
 في الهراس ط الخرد لاله على ساء مع القدر لظهور وهو الذي رجع المالا امام كروا نوح في صرح والبري وهو الاصمعيه وهذا
 في قول السراح اصبح بالاجاع اه فليس يد بالخر هذان السروج بسر ان المصارق السروج مدح الامام في انه تصح الفارسيه
 بدون الخرد ل في السج علا الدس الحسكي عن الما عار ساه احمه كالمسحور اضاها واما قول السري في سره والافا خور الاعد
 الخرد به فالبلا عله العوي وصح رجع اني حصره الله تعالى (٣٧) الى قولهما اه هو اسما حله العرا
 عسل السروج وقدا عره
 السجلا الدس رجائه
 فعال لاسلف له ولا صد
 سونه ل طاهر النما عار ساه
 رجوعهما اله لاه والهما
 فاحفظه فقد اسنه على
 كبر من العاصر من سحي
 السريه في كل كسه
 فنه اه واخا صله وند
 بسر روع الامام الى قولها
 في مسله القرا واما
 سله السروج فالصحيح

عسل السروج وقدا عره

السجلا الدس رجائه

فعال لاسلف له ولا صد

سونه ل طاهر النما عار ساه

رجوعهما اله لاه والهما

فاحفظه فقد اسنه على

كبر من العاصر من سحي

السريه في كل كسه

فنه اه واخا صله وند

بسر روع الامام الى قولها

في مسله القرا واما

سله السروج فالصحيح

عسل السروج وقدا عره

السجلا الدس رجائه

فعال لاسلف له ولا صد

سونه ل طاهر النما عار ساه

رجوعهما اله لاه والهما

فاحفظه فقد اسنه على

كبر من العاصر من سحي

السريه في كل كسه

فنه اه واخا صله وند

بسر روع الامام الى قولها

في مسله القرا واما

سله السروج فالصحيح

عسل السروج وقدا عره

السجلا الدس رجائه

فعال لاسلف له ولا صد

سونه ل طاهر النما عار ساه

رجوعهما اله لاه والهما

فاحفظه فقد اسنه على

كبر من العاصر من سحي

السريه في كل كسه

فنه اه واخا صله وند

بسر روع الامام الى قولها

في مسله القرا واما

سله السروج فالصحيح

عسل السروج وقدا عره

السجلا الدس رجائه

فعال لاسلف له ولا صد

سونه ل طاهر النما عار ساه

كان الفرق الاحصاء في الاطلاق عده وفائد الاختلاف يظهر في سائل منها ان الخاص اذا
 ظهر على عسر وفي الوحد سابع الام السرح فقط لا يح طلب الصبر عليها على طاهر الزوانه
 ويحب على طلب الزوانه وسها نه متى وما اذا ادرك الام في الركوع فعال انه كذا الان قوله الله
 كان في قامه وقوله كذا كان في ركوعه انه يكون سارعا في روايه الحسن لا على الطاهر لكن الذي
 في الخافه والخافه انه لا يكون سارعا لم يتكابر فسكا سها على القول الخمار وسها الما وقع
 قوله انه مع الامام كرهه لا يكون سارعا على الطاهر واما اذا رجع بالفارسيه فاما تصح لما سها
 في ان التكبر هو العظم وهو حاصل بأي لسان كان ولان الاصل في العوض ال ال فلا مدله عه
 الابدلس فهو كالاعان فانه لو ان يصر العر سها جاعا لصول المصود وكذا التلبس في الخج
 والسلام والشمه عند البع سها عر كاسافي ومحمد في عه في العر سها سها سارعا عر لم
 التكبر من العر سها عر دل على العظم ومع اني في يوسف الفارسيه سها لا يكون سارعا في الصلا
 سها عر كان عر سها عر عني هذا الخلاف الخطه والقوي والسهد وفي الادان يصر العاروف
 (قوله كذا عر سها عر) اي لو عر بالفارسيه حاله الخرد عر العر سها فانه يصح وهذا لا اي
 قد الخرد لا بل كان قادرا فانه لا يصح اضاها على الصحيح وكان ابو حبه اوله ولول بالصحه نظرا
 الى عدم احد العر سها في مفهوم العر ان ولدا قال تعالى لو جعلناه قرآنا عجميا فانه يسلم فسمه
 قرآنا فاصلا كان عجميا سرح عر عر هذا القول وواقعها في عديم الخوار وهو الخي لان المفهوم من
 العر ان لا الامام والعر في عر السرح وهو الظاهر في قوله تعالى فاه واما سرح من العر ان
 واما قرآن المسكر فمهد فسمه بل عن المفهوم العوي فمما كل مقرر ومافصل العظم بمصود
 لا عر حاله الصبر المصود في العر ان في الما لا لا عر فلا يكون العظم لا رما في عرود
 فانه عر سها في الما فان النص طلب العر في وهذا العلل عر سها والسكلام في هد
 المسله كبره ولا عر واما العر بالفارسيه ليس لا عر عر عر فان الصحيح ان الفارسيه
 وعر سها سها عر سها عر الفارسيه عر العر سها ولا عر بالفارسيه جاعا لا به كلام
 الناس وفي المده انه والخلاف في الخوار اذا اكس به ولا خلاف في عدم الصاد عر اذ افرامه
 بالعر سها عر سها عر سها عر في سها في صبا عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر
 سها عر ماف المده انه على ما اذا كان د كرا او سها عر ماف العار على ما اذا كان
 للعور من مكان العصم والامر والهي كل عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر

الاحصاء في الخلاصه من رله العار في لوان بل كمن العر ان سها عر في العي من من العصم عر عر عر وان جدا او سها
 او د كرا اه كلام الهراس قول قد مر في ان العار عر العر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر
 به سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر
 الخ الى الهراس في سها عر وذلك ان الفارسي عر العر على العر ان سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر
 قد صار سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر
 الخط من ما به كلام سمن الاعم عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر

الاحصاء في الخلاصه من رله العار في لوان بل كمن العر ان سها عر في العي من من العصم عر عر عر وان جدا او سها
 او د كرا اه كلام الهراس قول قد مر في ان العار عر العر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر
 به سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر
 الخ الى الهراس في سها عر وذلك ان الفارسي عر العر على العر ان سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر
 قد صار سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر سها عر
 الخط من ما به كلام سمن الاعم عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر عر

(قوله اى لا يكون ساريا فى الملا ولا ماعلى الله) افاد ان الذى راجع اليهما وفى الهرايه محال لهما و السارحون لان المحدث
عنه انما هو السروع ود كى التسميه لنس الاسم فمال ان اردت خصوص الله ثم اعقر الى الله ما فى البحر او كل ما كان حرا انما ما فى
البحر ولا معنى لاراد التسميه خصوص الله ثم اعقر الى كل ما كان حرا على ما عطف والراجح فى السروع بالتسميه سديم الا حرا ولا
يدل على اى ساريا ليدفع رجوعه الى السروع اظهر (قوله وفى سرح السمع والاسه) قال فى البحر وفى السراح والاصح وفى
فماوى المرعى انه الصحيح فمال فالراجح فى التسميه علم الاسرا والراجح اى فى البحر الا حرا (قول المصنف ووضع عنه على
سار) قال فى البحر معنى الكعب (٨ ٣) الكعب ومعال على المعمل فانه المعنى وكلا محله ما وضعه انما الى بيان

ولا يفسد وفى اصوله من الاعمال الصلا يفسد بها فتعمل الاول على ما اذا كان د كرا والناتى
على ما اذا كان عرد كى كادما فى كتابنا المسيحى باب الاصول (قوله اودع وسعى بها) معنى تصح
امعا لان لسطر فيه الكى وهو حاصل ماى لسان كان (قوله لا لله الله اعقرلى) اى لا يكون ساريا
الملا ولا سمى على التسميه قوله الله اعقرلى لانه لم يسمى حالى بل مسوب بمحاد فبذلك لانه
لوقال الله احنا واقه والصحيح الخوارى كى فى الحظ والخلاف معنى على معنى ففسد سديمه
والصريح معنى ما لله ومنه الهى فمعنى الله الذى على المادى والمم المسدى فى آخر عوص
عن حرف الدا المتصرف ولا يجمع منه ومن حرف الدا للان لم يجمع بين العوص والمعوص ووضح
السروع ما لله كى منه المصلى لم يجمع فيه خلافا كادما كان معا ر عبد الكوفين معنى ما لله
امما سار اى افسد بانه خفى حرف الداء والجله احسار الكى الاستعمال فانصب صمه الهى على
ما كاد عليه وعوص المم المسدى عن الجله وبحور الجمع بين حرف الدا والمم لانهما ليس بعوص
عنه وقد رددت القول به لانه تعالى واد قالوا الله ان كان هذا هو الحظ من عندك فامطر لانه لانه
لا يسوع ان يقال ما لله امما سحر ان كان هذا هو الحظ من عندك فاطر الاله ولا حرام من صحيح المسامح
المر لى الصحه ود كى فى سرح الجامع الصغير لغيره لاسلام ان فيه ولا بما وهو ان المم المسدد
كنايه عن انما الله تعالى قال فهدا نوحا ان يصيح السروع به ايضا اه وسبيله قول النصر
ان سمى لى قال الله فهددنا جميعا بانه وطيد اقل انه الاسم الاعظم واسار الى انه لو قال الله اربى
او قال سمع الله او اوعود بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما الله الله فانه لا يصير سارعا كى الله ولو
قال سمى الله الرحمن الرحيم فى المسمى والمسمى يحور وفى البحر لا يحور مع الاذان التسميه للسر
وصكاه قال بارك لى فى هذا الامر وطاهر كلام السارح بوجهه وفى سرح المسه انه الاسه ونسبى
رجح الخوار لانه د كى حالى بدليل التسميه على الله مع اسباط الله كى الخالص فيها لقوله تعالى
فاد كرا اى الله عليها صاها اى حالها (قوله ووضع عنه على سار تحب مره) كادما ولم
يد كى كعبه الوصع لاسما لم يد كى طاهر الزوانه واحلف فيها والمخاربه باحذر سعيها بالخصر
والاهايم لانه يلزم من الاحد الوصع ولا يتعكس وهذا لان الاحرا حلف يد كى نصبه الوصع وفى
نصها الاحد فكان الجمع بينهما محال لانه لسان اولى ولم يد كى للصفه صاها الوصع فى طاهر الزوانه
وفه كافر عن الكبر فهو سبه فامه ورافقه د كى سوس وضع حاله السبا وفى العوب وسكتاب
الحبار وقيل سبه العرا فقط فلا يصح فى هذا المواضع واحدا انه لانس الوصع فى الصام المتحلل بين

كعب الوصع ماى البحر
ن انه لم يسم ذلك لعدم
د كى فى الظاهر فبذلك
وعلى الثاني معنى التسميه
رسع الدمى واحذر
المسددانى وقال محمد
نصهما كذلك ويكون
الزسع وسط الكعب قال
السردى واسحق كى
ن المسامح احمد الزسع
بالاهايم واتخصر ووضع
الناتى لسكون جامعها بين
اودع وسى بها لا اله
اه سار لى ووضع عنه
على سار تحب مره

الاحد والوصع المروى
فى السد وهو الخار اه
وفى معراج الدراره بعد
عرو هذا القول لاجبى
والظهيره والمنسوط رناد
لسكون جملا بالحدس
والنداهب احباطا قال
وقيل هذا كى عرس
للهذهب والاحادب فلا
يكون العمل به احباطا اه
(قوله فهو سبه فامه لى درار)

قال الرملى هو صريح فى انه لانس فى حق من صلى فاعاد ولم ارى سبه على ذلك
والانس عنه فاقول واد المسمى فى حقه كعب صاع الظاهر انه وضع يده على خديه بسط اصابعه كى جعل يده الى الله ود الاول والناتى من راب
فى سرح الوفاء المسمى بسوق الصاها فى سرح قوله ونصع عنه الخ صور المسله مع المصلى كعب التسميه على كى السرى وخاف بالخصر
والاهايم على الزسع فى حاله الصام اه فعوله فى حاله الصام بهم سبه لانه لى ذلك حاله الخاوس بال لى راب فى كعب السافعه انه جعل
فى الخاوس كانه لى الصام اه فليد كى محو ذلك فامد السبح علا الدين الحفصى وقال لم ارى سبه فامه سبه مجمع الامم المراد من
القامهاه والاعم لان القاعد فعل كذلك (قوله واجمعوا الخ) قال فى البحر فى الاجماع بطر فهدد كى فى السراح عن النسي والحاكم

الركوع

والحرمان والصلوة أنه بعد في العموم والخاص ورواها عند وهو لما سألها كما السراج من معهم أنه سألها عن كل ما وسألها في
 الإسلام في وضعه على فوطها سأل في القوم التي من الركوع والسجود لأن في هذا الصامد كراستهم وما هو ال جمع أو التعميد
 وحسن فوطها لما به عند محمد بنهرا وقوطها وطاهر الزاوية كأي السراج وهذا يتعلق في حق القوم والامام في حرم المصنوع على أن
 السمع أو التعميد أعلاه وسألته السمع لم جوتي من المفرد ما على أن يسمع منه اسم لما به ولما سألها الحمد أو السوي فأنما
 في الجواب الظاهر وهو الصحيح كأي الله ولا نعلم أن هذا إمام لا فرار له طلقا ولم أن مصلى الله ولو سألها أن ما بالادع
 الوارد عول السواب أو صول إلى آخر هذا الصمد والظاهر أن راجي من السجدة وأعلم أن الحدادي قد أرسل في هذا
 قد كرسون عبادا لم يثل الصامد ما إذا طه في الخلاصة وكذا أرسل في طاهر الزاوية في كل ما لا ذكره ولا يطول وهذا
 بمعنى أن رادى الصافي السابق أو يطول والله تعالى الموفق اه قال السراج هل بعد منه عن سرح مسكن أو مسد للطلوب قال
 العرجدي وضع اليد على الوجه المذكور في كل ما سرع وقد ذكره ما كان له كرا أو أحاد منه والمزاد ما سأل في السجود وفي
 سرح من تلك وضع في الأحوال المذكور عنهما لأن ما روى عن (٣٩) عن رضى الله تعالى عنه ما في سرح

الوضع عام في أحوال الصامد
 لكن حسب العموم من
 الركوع من تلك الأحوال
 لعدم إسنادهما في
 ما عداها على الأصل وسيله
 في غير الأدكار والمسمع
 وفي الأولى أيضا في تعليل

مستغنى

الركوع والسجود لأنه لا فرار له ولا فرار فيه وهذا يدفع ما في حق الصدر من أن الأمر في النومة
 ما على الصافي المذكور بمعنى أن السجود واجب في كل ركعة والجماع أدق من أن الصمد والتسمع
 ليس بهما في حق الاشتغال بها لك خلاف طاهر الأصوص والواقع أنه لما دفع التسمع
 إلى الصامد حاله الجمع بهما اه لما عدا من كلاهما أعاد في صامد فرادى في نفسه ولورث التسمع
 حتى استوى فأنما لا في به كالم ذكره حاله الاعتطاء حتى ركع أو سجد ركة وحبان يحفظ هذا
 وراعى كل شيء في عمله اه وهو صرح في أن العموم ليس بهما كرسون وقد ذكر في سرح منه
 المصلي أن سرح الإسلام ذكر في سرح كتاب الصلاة أنه يرسل في العموم إلى يكون من الركوع
 والسجود على فوطها كاهن وقول محمد بن كرى موضع آخر أن على فوطها هذا في هذا الصامد كرا
 مسبوها وهو التسمع والتعميد وعلى هذا معنى صاحب المصنف اه وهو ساعد لما سمع الحمى آتيا
 وعلى هذا فأنراد من الإجماع المصنف أساء في حقه وصاحبه على الصحيح ومحمي البدائع جواب
 ظاهر الزاوية مسد لا هو له صلى الله عليه وسلم ما معاصر الاله امر بان يصح أنما على سبيل ما في الأصل
 في عرف من حال رجال في العموم الإجماع من دليل ود كالسراج أنه لا يصح في تكرار
 التعميد وعند بعضهم أنه سأل الصامد مطلقا في تصح في الكل وحكي في البدائع اختلاف المسامح في الوضع فما
 من الكسرية (قوله مستغنى) هو حال من الوضع أي تصح فأنما صحتك اللهم وعلمك ودارك
 اسمك تعالى حمله ولا اله عرك وقد قدم أنه كراؤه الجماعة أنه كان صلى الله عليه وسلم هو له إذا
 أصبح الصلوات طلقه فأنما ما في به كل مصل لما كان أو ما موما ومفرد لكن فالوا السوي لا ما في به

قول عدلان سرع لوضع
 لصفاته عن إجماع القدم
 روى الأصابع وذلك بما
 تكون في الحالة التي السسه
 فما النطوب وهي حالة
 الفرا اه والظاهر أن
 هذا الإسناده والطلوب
 هو المراد من قول السجدة

فرار اه كلامه اعترض على التبرق بقله عن المصلي الإجماع أنه ليس يصحح بل في السراج عنه أرسل في المذكور بالصلوات
 عدم كرمه الذي ومن بعد اه هذا واعترضه على التعليل في قول سرح الإسلام لأن في هذا الصامد كراستهم ما في وجهه له على
 المفرد غير طاهر لأن التسمع والتعميد كراستهم ما في وجهه له على المفرد غير طاهر لأن التسمع والتعميد كراستهم ما في وجهه له على
 الظاهر موافقه لما سمع في حق الصدر وكما له صاحب البحر فعول سرح الإسلام وهو التسمع أي لو كان المصلي أنما وقوله والتعميد لو كان
 مومنا ومفردا كأي في المص (قوله وعلى هذا المراد من الإجماع المصنف الخ) أي قوله واجدوا أنه لا يصح في الصامد الخ وهذا
 سجد اعراض التبرق الساسي كالاتي والحاصل أن الإجماع من أعم الله والأحلاف المذكور أعلاه من سماع المذهب ولكن قد
 يقال بوضع الإجماع كعب سرح السراج ما في (قوله لكن فالوا السوي لا ما في الخ) قال في التبرق الذي أن حال الأذاع السراج الإمام
 في الفرا - ما كان ومفردا كاهن ولا ما في الصغرى وذكر الإمام في الصامد الركوع مني ما بعد الإمام بالفرا - وفيل في إسناده
 مني وأن كان الإمام في الفرا محلاف الخبر به اه قوله وفيل الخ إذا كان حاله الموقوف به جمع عن أنما في صورته الجوز فقط صعب
 وأن التعميد يسمع عن الساسي سرع الإمام في الفرا سر أو سجد أو جالس الخلف فيما إذا سرع الإمام في الفرا سرا فالله يوم من
 السجدة مني وعرضه في الصغرى فعل فأنما صفة وما في فرا الخبر فأنما جمع من أنما لأحلاف لكن معنى قوله ويصح في الخبر

أنه حله وكنهه في أسرارها عن أحكامه وبكالموم عن أسرارها الإمام الأصحح اه وهو ظاهر اسم
الملك والسيوف وقسم في الدحر (٣٦) التصريح باختلاف في الخبر به ويصحح به لا يبيد سيما قبل من سجع

إذا كان الإمام محمداً معاً من أسرارها ومحمداً في الدحر من سجعها في الأصل مستدرك بمران وهو
لأنك تسعمل الأفعال معاً من أسرارها ومحمداً في الدحر من سجعها في الأصل مستدرك بمران وهو
وقد اعترفوا على كل صفه لا يلبس له عهده أي عهده محمد في المي عطف الجمله
على الخبر خذ في أسرارها كذا في راسي حرف العطف داخل على معاً أي مراد به الدلالة على إحاطته
من المفاعل في وضع صفه على الحال منه فكما دعا في أسرارها وكان حاشية ما ورد كرها
اعترافاً على أنه لو لم يسل محمد لرحف العطف كان حاشية ما ورد كرها على أن حشيه لا يسل
بالمعنى المقصود والخاص لا يبيد سوله سجعها صفه الصفه راسي بقوله محمد صفه الصفه الكمال لأن
الجدد أسرارها الصفه الكمال ومن حاشية روجه بعدم التسع على الصفه وباله لا تصرف فيه
ولا تسعمل إلا الله في ذكر الناسي السواوي وأعل المعنى والله أعلم بكون حاشية ما يسل الحشى
وراد على حاشية ما رادها لئلا يتهافت على الدواب السوداء القديسه فاعلم والاه الالخامسه
لكل معنى أسرارها على حد أي أرفع عظمك أو سلطانك أرفعك عما سواك ولا يسل في
الوجود فاعلم القود على هذا المعنى روجه إلى الموحده من حاشية ما يسل الواحد في أسرارها
أنه عز وجل من ذكر العيوب السله والصفه السله إلى عاه الكمال في الخلال والجمال سار
الأفعال وهو الأمر الذي لا يلهو به من الأحكام والصفه فهو الأول والآخ والظاهر
والباطن وهو بكل شيء عليم وأسار المصعب إلى أنه لا يرد على الأصحاح فاعلم في ندغ النوحه
وهو وجه وجهي لأهل السروع ولا يحد هو الصبح المعتمد رضى في الدافع على أن عن أي يوسف
روايت في روايه عدم التسع على النوحه ومحمد الراهن في روايه أن سا ودمه وان سا اس وقد
روى السهي عن حاشية ما رادها أنه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهما وهو محمول على السالف لأن مسأها
على النوحه وندغ ما رواه ابن حبان في صحيحه كان إذا قام للصلاه المكتوب به يجمع بينهما ومن
أجاب بأن ذلك كان في أول الأمر وبذلك علمه ابن عمر رضي الله عنهما بالندغ وطالبه في الناس
به ويعلم في ظاهره في الموحده هو الذي كان علمه الذي صلى الله عليه وسلم أحوالاً في الفرائض
وفي سبه المصلي وإذا أراد دخول ساول لاسع وأن سبك لآمره وفي الكافي أنه لم يسل في المظاهر
وفي الدافع أن ظاهر الروايه الأصحاح على السهور والخلاص من الأولى ترك في كل صفه نظراً إلى
الحفاظ على المروى من غير راد على خصوص هذا المثل وإن كان سا على أنه تعالى مما علم
أنه يقول في دأ النوحه وأمن المسلمين ولولا أن أول المسلمين أحلب المساح في فساد صلاه
والاصح عدم الفساد وبشيء أن لا يكون فيه خلاف لما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين بكل هما
ويستل الفساد أنه كذب ممدود بأنه إما أن يكون كذا إذا كان مخبراً عن نفسه لا لئلا وإذا كان
مخبراً عن الفساد عند الكل (قوله ويندوسر) أي قال المصلي أعوذ بالله من سلطان الزحم وهو
أحسار أن عمرو وعاصم وأن كثر وهو المخار عسدا وهو قول الأكثر من أصحابنا إلا أنه المعقول
من أسعاده صلى الله عليه وسلم وهذا ما أحسار في الحديث من أن الأولى أن يقول استعذ
بأنه لو لم يسل في القرآن فبأن الله كورقه فأسعاده في الأمر من الاستعذ واستعذ صارعها
فسواها في خلاف أعوذ فأنه من العوذ لأم الاستعذ وحوايه كافي في الفدر أن لفظ استعذ طلب
العوذ وقوله أعوذ سأل مطابقاً لفسا أما في ربه من لفظه في روى الدافع ولا يبيد أن يرد على

الاسرار في المخافه في
لأن أسرارها سجع
والأصناف انما كانت
الاسماع على سجع
الاسماع فليس بعلمها
لأن رآن فكان سجع
لأنه راداً سجع
أسرارها أسرارها المقصود
أهم فالقول الأصناف
فرض أن كان لا يسمع
حتى سجع السلا عن
المقصد ولأن أسرارها
لأن أسرارها الإمام له
لأن الأصناف واسن سا
الإمام أسرارها المقصد فاذالم
بأنه هو اه ملحها
وظاهر أعجاز أنه يأتي به

ويندوسر
في المخافه وعلمه في
المرور أصلاً وكذا في من
السور وكذا في الخافه
حب له رضى المفضل
أن كان الإمام محمداً في
به وأن كان سراجاً في به
اه وحشيه في المسه
أصلاً وقوله وهو قول الأكثر
ن أسرارها قال في الهر
وهذا السارح ظاهر المذهب
وأيضاً بعضهم أجاع الفراء
علمه من ح ٧ الزايه
وهذا لأن السراج أجاد
في الأمر دلاله على طلب
الاسرار فالحال أعوذ

بمثل الاستعذ لا يسل الاستعذ لأمه ودولاً كان أعوذ سؤل المعول من أسعاده على الصلاة والسلام قول الخوهرى أن
عند سأل أسعذ التعاذ به ممدود علمه عند أهل اللسان كذا (٧ قوله الروايه) لعلمه الروايه بامل اه منه

في السر لان الحرى (قوله لان الساعه واعلى منه) قال في الحرى دعوى الاجماع راجع مقدرو
 كان جمهور الساعه على حذره كمال الفصح (قوله وقوله سر اعاد الخ) قال في الحرى كذا في الاستسباح انما يقوله
 ل هو حال فاعل ود وعوران يكون معه احد وعرف بل هو اول لان محي المصدر المتكررا لان كبر الاله باقى انه وفي قوله
 فهو الساعه نظرنا فانه من الفصل عن جميع الموضع ان الساعه يقع في كل معمول والاله وله والحمد وكذا الحال خلافه لان
 على ولذا قال السبع علا الدين الحفصكي فهو كالساعه اى سعة الساعه الذى هو على علمين فاعلم من الفعل وسبه باسمه فاعلم
 (قوله واسار المصنف الى ان جعل العود دالسا) قال في الحرى لا يفتح بعد هذا الاسرار الاول لا بعد رسا اه قال الزمى اقول
 العرب مستفاد من حد لا والواو باق الى قوله وسعى وقرا الخ مائل (٣١١) (قوله وقوله طرطاهر) وجه كمال

نعم الفصل ان الامر
 بالاسرار ما عول يدفع
 الوسوسة فحوز الامان
 في جميع ما يحكى فيه
 الوسوسة اه وقد احاط
 به في الحرى ان ما في
 الدجر ليس في السروء
 وعدمها بل في الاسنان
 وعد اه اى نفس
 لحرى وانفس لحرى
 لا را فماني به المسوق
 لا المفسدى ويوسوس
 كسراب العبد
 وفي السعة لاساق
 السروءه وامن شمار
 الدجر هكذا اذا قال الرحمن
 سم الله الرحمن فان
 اراد به قرا القرآن
 يعود فله لقوله تعالى
 فادع ارب القرآن فاسد
 بانه وان اراد افصح
 الكلام كما يفسر المفسر
 على الاسناد لانه وده له

ان انه هو السمع العلم يعنى كما هو احراز رافع وان عاشر والكسافى لان هذه الزباد وباب الساعه
 وما بعد العود محل القرأ لا محل الساعه وقد علم المصنف انه سبه لقوله تعالى فادع ارب القرآن فاسعد
 بانه واسمطان الرحم اى اذا اردت قرا القرآن فاطلب المصنف على السب واعلم ان كمن واحدا
 لظاهر الامر لان السبع اجمعوا على سبه كجاءه المصنف في الكافي ولم ينعى سب الاجماع الذى هو
 الصارف لاذ من عن طاهره وعلى القول بانه لا يحتمل الى سب بل عوران على انه لم يعلم علما ضروريا
 لسمعه بل في الحكم فلا سكال وروى ابن ابي عمير عن ابراهيم السجى عن ابن - وادفع
 تحميم الامام العود والسبعه آتى به سب السالك له وله رعا عاذا الى الاستسباح والعود (قوله)
 لقرأه فماني به المسوق لا المفسدى ويوسوس كسراب العبد (يعنى ان العود سبه السرا
 فماني به كل فارى نا رآن لانه سرع طاصه عن وسوس السبطان فكان دالسا وهو قول ابن
 حبه ومحمد وعادى يوسف هو سب الساعه وفاد الخلاف في باب سب احداهما لانه في المفسدى
 عدهما لانه لا يراى عليه وما في بعد لانه اى ما ما هو ان الامام ما في بالعود بعد كسراب
 الروادى في الزكوة الاولى عدهما وما في به الامام والمفسدى بعد الساعه قبل كسراب عدهما
 ان المسوق لانه في الحال وما في به اذا قام الى القضا عدهما وما في من عبد الدجول
 دالسا وبعد القرأ وقد كرم صاحب الهداية وجماعه الخلف من صاحبين وادى يوسف وادى
 عا السبح كالنسيوط والمطوقه وروحها بن يوسف ومحمد ولم يد كقول ابن حبه بل يد ك
 ان السروءه بن محمد كجس اى يوسف قلنا ولما علم محمد صاحب الخلافه قول ابن يوسف انه سب
 لسا واسار المصنف الى ان محل ك ودفع الساعه وعما انه لو يعود قبل البناء اعاد بعده لعدم
 وقوعه في محله والى انه لو سب العود را القاعه لا يعود لمواجب المحل وقدما قرا القرآن للاسار
 الى ان الله لا يعود اذا قرأ على اسباده كجاءه في السبح وطاهر ان الاستسباح لم يسرع الاعد
 قرا القرآن اولى الفصل وقوله طرطاهر وقد سب مسلمان المسوق ما في دالسا الاداء كل ما به
 ما عرا وادى به اذا قام الى قضا ما سبه وادى ادرك الامام في الركوع سحرى ان كان اكر
 را به لو اى به ادرك الامام فى الركوع ما في به فاعا ولا سابع الامام را ما في الساب في الركوع
 لمواجب محله فانه محل السبح واجبا في كسراب العبد فدر سب سبانه لانه واحد دوسا

لا يلامر به قرا القرآن لارى ان رحله لو اراد ان يسكر فعول الجسد لله راعا على ان لا يحتمل الى العود فله في هذه الحب
 اذا قل سم الله الرحمن فان اراد قرا القرآن لم يحرم وان اراد افصح الكلام وانفسه لا سب به انه وحاصله اذا اراد ان
 عول سم الله الرحمن لانه في باله وحلفها الاداء ارادها القرأ اما اذا ارادها افصح الكلام كانا في سب العبد في اول درسه
 لا لا يعود لان السبعه سرح عن القرأه سبه بل كجس عوران عا بالاداء ما دام همهم القرأه و اجبها به اذ ان سبى
 ن القرآن لاسن العود فله الاداء سبه الللا مالوا في السبعه لا فاصح لك الكلام او ما لم يلهه سبه المتكررا على فصد القرأه
 فدر سب العود وكذا اذا سبهم ما عومس القرآن بالاولى ثم طلب الاستسباح عند دخول الخلا وعوذلك مما نسن تكلاما وما لا الكلام
 بعد القرآن لاسن له مائل

(قولہ خداوند سبحان) ورنہ ہم حقا کہ ایمان سرحدوں کے پاس پہنچنے والے ہیں۔ اللہ تعالیٰ ہمیں توفیق عطا فرمائے۔ آمین۔ (۳۱۲)

[illegible][illegible]

عشره فی سجدتی الفار اوصح ما هئا و صها و قد احسب فی السجده واحدا من القرآن لکن لم یکررها حادها لا
مع انکر احدی من امرئ عجب عرج ما کوم من القرآن و حبرا و صوح الی حدیث لا یکررها فی قرآن لتوارها فی حادها لا کمر
لنعم یوار کوم فی این قرآن و الا حاصل ان الموحس لک هر حاده انکر ما توار فی عجله ما توار کوه برآ ما و المعرفی ساد القرآن به

لان اكثار جمع كره وهو النافي وقيل اسم للطلان ولولم يدها الله فهو خطا له وكذا لو ادرا ومدلام
 انه صواب وحرم المما حلالا لم يحى الا في ضرورته وردت في الكل في الصلاة في قولهم انه اذا
 مد المهر في الله عسروا كره ان تعدد السبل في المهر عوران يكون المهر رافلا يكون هناك
 لا كره ولا فساد اه وفيه نظر لان اس همام في المعنى قال والرائع المهر ورمعا حلت المحاط على
 الاقرار والاعتراف باسمه من غير عمد وفيه وجهه ويحتمل انها التي رويته في قول
 المهر رما على امر من بدا وبالعقل استمر من بدا وبالله ولان هذا امر بكتابته ذلك
 في المسموع عنه اه وليس الله كره في هذا السبل ادل من هذا محاط كماله في لكن ذكر في الاطول
 ان المهر رما على الصديق والموت وعال على ذلك المحاط الى آخره ولعل الاكمل اراد المعنى
 الاول وقد سمع المصنف القوي في المهر والوازي قوله روى كرم الختم للمهر به وقد جاوز بعض الزواني
 بذكرهم موى رعار الخاف الصبر وكثير الخاف الصبر وكثير الخاف الصبر وكثير الخاف الصبر وكثير
 ولما قدما من حديث الصبيح وقال بعضهم من السكر عند الخمر ورواها عن عبد الله بن جرد
 ورواه عن مالك الاسود كذا في المطرعة وليس هو واقفا لما في الخاف لانه لا يرم من ان يكون فراعته عند
 الاسواء وفي الخلاصة ويركع حين يرفع المهر وهو مصب على هذا والمذهب الصحيح اه
 واحذر من عما حكى في مسنده في عندهم انه اذا المهر حاله الخمر ولا يرم من ان يكون ماني من
 المهر حرا ولا كره في المهر حرا ان حاله المهر في الركوع (قوله وروى عنه
 على ركعتين وفتح اصانه) لما رواه ابن من سمع منه عليه السلام واسار الى ان الخطب المروي عن
 ابي عبد الله وسبح وهو ان يصلي ركعتين الى الاخرى ورواه ابن من سمع منه عن ابي الصبيح
 وفي دفع التدوير به في ركعتيه باصا في واحدة وعاشية الفوس كما جعل عامه الناس كره
 ذكر في روضة العلماء وايضا في روضة العلماء في الاحتمال كره ولا يرم من ان يكون ماني من
 الخاله ولا في الصم الا في حاله السجود وفيما سجد ذلك يركع على العاد (قوله وروى عنه
 في روضة العلماء) فانه سمع كاصح عنه صلى الله عليه وسلم فانه لا يرفع راسه ولا يمسح به وفي الحديث السجدة في
 الركوع الصالح الركعتين واستعمال الاصابع لاجله (قوله وروى عنه لانا) اي في ركوعه فان سجد
 سجدان في العظم لانا لم يمسح بالاصابع اذ ان ركع اذ ركع في سجدان في العظم لانا لم يمسح بالاصابع اذ ان
 سجد وعل سجدان في الاعلى لانا لم يمسح بالاصابع اذ ان ركع اذ ركع في سجدان في العظم لانا لم يمسح بالاصابع اذ ان
 ركوع سجدان في العظم في سجوده سجدان في الاعلى وفي سجدان في العظم لانا لم يمسح بالاصابع اذ ان
 في العظم لانا لم يمسح بالاصابع اذ ان ركع اذ ركع في سجدان في العظم لانا لم يمسح بالاصابع اذ ان
 الامر الوحد روي عن ابي طمع الملح ان ابا عبد الله روى عن ابي جعفر في الحديث
 والبدن في البدن عنه ان بعض من السبل في سجود الركوع والسجود لا يجوز فيه راسه قال وهذا
 فاسد لان الامر بركعة الركوع والسجود قطعا عن شرط التسبيح ولا يجوز تسبيح الكتاب بحرف
 الواحد فلهذا الجوارح كون التسبيح منه علامة للثبوت لا يمكن ان يكون التسبيح في العدمه من
 امر حاج الخلق به لا معنى له لانه لا يمكن ان يكون التسبيح في العدمه من امر حاج الخلق به لا معنى له
 ولما راطه الظاهر من حاله صلى الله عليه وسلم عليه والامر به طار ان على الوجوب فبدى اذ اركه
 سجدان في سجود اذ اركه سجودا من غير ان يكون التسبيح في العدمه من امر حاج الخلق به لا معنى له
 سجدان في سجود اذ اركه سجودا من غير ان يكون التسبيح في العدمه من امر حاج الخلق به لا معنى له
 سجدان في سجود اذ اركه سجودا من غير ان يكون التسبيح في العدمه من امر حاج الخلق به لا معنى له
 سجدان في سجود اذ اركه سجودا من غير ان يكون التسبيح في العدمه من امر حاج الخلق به لا معنى له

ووضع يده على ركعتيه
 وفتح اصابعه وسقط
 ظهره وسوى راسه بخبره
 وسبح فيه لانا

(قوله وان الاكل اراد
 للمعنى الاول) قال في المهر
 ولا يحى انه عوران يكون
 فرسا اه يعني عوران
 يكون على رل محاط
 محمله على الاقرار م قال في
 المهر بعد ذكر حاصل
 مامر وهذا المهر يظهر
 لانا ما قاله ان امر حاج
 من انه لا بد من ان يحلب
 في عدم صحة التسريع به
 متى على ان الاسمه هام
 حقيقي ومعنى كونه
 ممران اصح (قوله
 وليس هو موافقا لما في
 الجامع) اي ليس موافقا
 للفظ من حسب الاطلاق
 والتعبير وليس المراد
 المما لاجمال ان يكون
 ذلك مما اذ الخاف ادل من
 في كلامه ما تصرفه عن
 ذلك (قوله ابن هجر)
 اقول هو من علماء الخلفاء

(دوله شرح الحد والاف) مقدم ما فيه عند كرامه (فوله بعد محور مطلق) قال السر سار له هذا قول في حقه اوله
والاصح رجوعه الى قوله ما في حواه الا فصار في السجود على الامم (٣١٧) بالاعتراف بالحق كفى الزمان اه وفي

شرح السبع اسماء عمل م
في الهداية ان قولهما
رواه عن ابي حمزة
وفي المجمع وروى عنه
وقولهما وعنه السوي
وفي الخصال وروى عنه
من قولهما في السوي
وعنه السوي وفي الدرر
البحار والقوي رحمه
الله وقولهما انه ارف
والصادر الى الله اه
وفي شرح المثل لنحوه
وعنه السوي في المجمع
وسوره والوفاء وسورها

م کر و وضع رکعتہ م
ندہ م و جہہ ہی کہہ
نکس الہوس و سجد
با حیو

وأظهر وصدر السراية
 والده (هـ) وله رسائل
 منه إلى بعضه) قال في
 فتح القدير رواه وأشار
 منه إلى بعضه عن صاحب
 فإن العبر للفظ الصريح
 والأسرار إلى الخفية يقع
 معر بالسند على حقه
 الألب للعارف (قوله) لم
 توافقه دراهه (الح) أما
 الأول مسلم وأما الثاني
 فلهما عليه عامر على
 أنه ودمع الأول سا على
 أفتدنا في الفصل الثاني

[illegible]

ان أراد السجود في الآلهة السجود السرمي فيكون سجدة واحدة والسهة وسجل الكتاب اذ ايدى به السهة يكون اذ
السجود للموتى اذ لا يمكن له السجود معاه كما في قدر (قوله هدا لرجل فوعلما لا يجوز الخ) قال السجود
للموتى مسجودا نصا اخر في هذه المسئلة وفيه ما هو معد للجل على الانسان عاد كرجل

(قوله والخاورين) قال الزملي بحم مقصود بعدها العروا ومعه ورا ما كد قبل هو الدخن وقبل هو صرب ن السبع صغار الحب
 ليس له فسر من العرب وما دله كذا في ربح المذهب للسابعة (قوله قبل على تصدع الخ) قال في التهر وفي الميراج رصع جمع
 اطراف الخم ليس فسرط ما لاجتماع (٣٢) هذا البصر على ص الخ حار وان قل كنداد كذا ابو جعفر (قوله وفند

يكون الخاني بها) اي
 - بد كركور العامة
 مما هو اس نعا من
 الساعد (قوله) ن غير
 خلاف تعلم) رد عليه ما
 في ادال الناح حسب قال
 في التبراه دكر
 البردوي لوس جد على
 احدي ركنه او يده
 او كنه حارسه بالساهي
 ربح الله وقال الحسن
 الاصح انه ادا سجد على
 قدبه او كنه بعد حار
 والادلا (قوله) وكان عدم
 وابتدى صعبه وحاق نظفه
 عن قدبه

الخرى فيه الخ) قال في
 الم سران ي ما واجب
 العرص ناي ما حصار
 ن انه نوح بدوضع وان
 قل وان عني به ما هو
 المصالح عليه اصبى
 انه مسح مع الام لانه
 لا يصح وغير حاف ان هـ
 الما ل وند مما مر عن
 نصر اه هذا وما دكر
 صاحب البحرهما ما حدود
 ن الصبح والوعرا الم
 لخلص ن ربه لاسيكل
 (قوله) ودكر في الم طان

ولوسجد على ظهر متصل ساجد على ظهر متصل لا حور فالسروط ومعه وفي الم ط ولوسجد على ظهر
 الماب وعليه ليدان وحدهم الم لم يحور لانه سجد على الماب ان لم يكن سجدت حار لانه سجد على
 الماب ولوسجد على الارز والخاورين والدر لا يحور لعدم اسم السور والوجه عام احى لو كان الارز
 الخوال فانه يحور لانه سجد الخم بواسطة انكساره كذا كرى المصلي ان سجد على الناح ان لم لند
 وكان يصوبه ولا عده سجد لم يحور وان د حار وكذا اذا اني الحسن فسجد عليه ان ود سجد حار
 والادلا وكذا الس الرقطن ون هـ سجد حار اذا الصد على الطراجه الرقطن فان سجد الخم حار
 والادلا وهذا الصدا لندم في السجد على كور العامة وطرف القنوس كما صرح به في الم في وفي
 منه المصلي ولوان وضع السجود ارفع ن وضع القدمين سجدتين مضمون حار وان كان
 كبر لا يحور اذ ليسه سجد في حور ربع ذراع اه وفي الحسن ولوسجد على سجد صغر ان كان كبر
 الخم على الارض حور والافلا وكذا في كسر من الكعب معراني نصره سجد لان اسم السجود
 تصدى موضع ي من الخم على الارض ولا دليل على اسراط كبرها كذا واكن في القدمين وضع
 اصبع واحد ولذا قال في المصلي سجد على طرف ن اطراف حبه حار م قبل كلام نصر قبل على
 ن مضمون وضع كبرها واجب للواطئه على عكس الخم ن الارض وعلى سلم ان الا كبر سطر
 فصاها اذا كان ما صاب الخمر والارض مبلغا كبرها يحور لانه لا سها صاب الخمر اصلا كما هو
 ظاهر كلامهم والله الموفق والقواب وقد يكون الخال بالان الخال لو كان سها فان كان كفه يحور
 على الاصبع وان كان قد يحور بعد لا بعد على الصبح وان كان ركه لا يحور طلقا من غير خلاف
 الم لكن ان كان بعد ركه ما عسار ما في صم ن الاعما وكان عدم الخلاف في لكون السجود
 يقع على حرف الركه وهو لا ياحد قدر الواجب من الخم على ما قدما عن الحسن وفي فتح القدير
 والدي ندي ربح الساعد على الكعب المعقد (قوله) وابتدى صعبه) اي اطهر عصبه والصعب
 ما يكون لا غير المصدوق وسطره وابطه كذا في الما ربح لعل المراد هـ الثاني للندل الآي ولانه
 المسنون دكر في الم طان في لعل سكون النوا ومما هو دكر في صم الخوم محصر من العلوم
 ان الصبح بالكون المصدوق والصبح الم الم الا ن الصاع وقال للسنة المحمدية وانما ظهر مما لند
 الصبح ان الس في ان السله وسلم كان ادا سجد فربح ن يده حتى يد ونص انطه ولند ب
 مسلم ادا سجد فصع كعبك وارفع مرفقه سها ان كان في الصبح لند سها حذرا ن ابدا
 حار بخلاف ما دالم ودالي الاندا كذا الم سكون في الصبح حار دكر في الم في وهذا اولى مما ذكر
 في المدايه وما عده في السكون وسعه حال السراج ن انه اذا كان في الصبح لا تحاق نظفه عن قدبه
 لان الاندا لا تحصل ن مجرد الخفا وانما تحصل ن اظهار المصدي (قوله) وحاق نظفه عن
 قدبه) اي باعد لند سلم كان ادا سجد حاق ن يده حتى لو ان سها اراد ان ربي يده
 مرف ولند ما في داود في صعبه به عليه الصل والسلام واداسجد فربح ن يده سها حاق
 نظفه على ن يده مرفهم تصبر مرفهم ولذا الس بعد السجد فانه اول ما تصعبه انه يكون سجد

فما في الخ) قال الزملي ظاهر ما في الساموس انه في العهد بالسكون لا عرو في الحيوان به والصم والله تعالى اعلم
 (قول الم) وحاق نظ الخ) قال الفاضل البردبي فلهذه اي صاحب الكافي اراد عدم الخفا عدم ابدا الصعن اه فالنوح اهني
 اقول هـ الاراد غير ظاهر فلهذا في الاراد وفل في الشهران سها لاراعاذا قال نوح اهني اقول دعوى الما ربحه
 كذا في (قوله) لند سلم كان ادا سجد حاق ن يده) الذي في المدايه فتح القدير يدون رباد ن يده

(قول للمفسر روحه صانع رحله نحو الصلوة) قال الرائي اي في سجود وهو سهو كانه في اداء الصلوة اياها وهو ظاهر ما ساقى عن
التحسين وفي شرح السجود انه جل روحه الاصابع كدلالة على كمال الوحدة في توافقه ما في التحسين من انه ان لم يوحه بكرة
وعاد الخوازي في معنى السجود وروحه اصابع الدين واما في الرحلة الى صلته اه وفي القياس اعتراف اصابعه ما عن الصلوة مكرور
كأن حراجه المفسر في وجهه وهو حواسه كأي الخلق له اقول بصرح الصلوة (٣٢١) في الصلوة اصابعه عن امير

ثم كقول مهمه وهي تصنع للمكر في مجمع سلم وسن ان ما قد ذكر بعض الحفاظ ان الصواب
المعروف انوا الحكم في الاندما وانما ان يظهر كل عضو منه ولا تعد الاغصا بعضها على الص
وهذا ما ورد في الصوف من الصلوة معهم من لان المصود هال الاعاد من المصلين حتى كاهم
حيدوا وحده ولانه في الصلوة انه بالواضع والبع في عكس الخلق والافص من الارض وانعمن
هنا كالمكسائي فان المنطق لسه الكلب وسر بالهوان بالصلوة وله الاعصا بها (قوله روحه
اصابع رحله نحو الصلوة) حديثان في صحيح البخاري انه عليه الصلوة والسلام كان اذا سجد
وصعد به غير خمس ولا اقلهما واسفل باطراف اصابع رحله الصلوة من صاحب الهداية في
التحسين على انه ان لم يوحه الاصابع نحوها بكرة ثم الظاهر ان المراد بقوله ولا اقلهما انه امر
اه انعمن باطن كفه بدليل ما في مجمع اس حان عن واصل بن حمران صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد
صم اصابعه فصر اصابعه من الطي صامتا نصها الى بعض من هان من مساجدا على انه نصم اصابعه كل
الصم من السجود وفي الحكمه من الرجه بول عليه في السجود فصار الصم يال كثر (قوله روحه
وهي تلاها) اي في السجود وقد عرفت في تصانيف الركوع (قوله والمرا) مجمن وبلى نظها
نعدنها) لانه اسطرطافها غور مسور وبذل علمه ماروا ابو داود في مراسله انه عليه الصلوة
والسلام صر على امر ان يصل ان يصل اذا سجد عانها من اللحم الى الارض فان المرا لست
في ذلكا كالحل ود كر السارح ان المرا عانها الرجل في عسر حال رفع يدها الى مسكها ووضع
حسبا على يدها بحسب يدها ولا تحا في نظها عن عدها ووضع يدها على خدها بطلع رؤس اصابعها
ركعتها لا تصنع انظها في السجود ويحس سوركة في السجود ولا يصرح اصابعها في الركوع ولا يوم
الرجال بكر سماعتين ويوم امام سطه اه ورا على العسر انما الاصابع اصابع القدمين
كا كز في الخس ولا تسحب في حقه الاسمار بالبحر كما عرفت في حقه ولا تسحب في حقه الخس
ما عرفت في الصلوة الخس في يومه في روط الصلوة انما هو في الصلوة اذا حبر لا يمكن على القول
ان هو ما عرفت والجمع نصفي كثر من هذا فلا حسن عدم الخصر (قوله ما رفعه) مكررا
وحسن طمنا) يعني في السجود وقد عرفت ان هذا الخلو من مسور ومسمى الدليل من
المواظع عليها وهو ما لكن المذهب حارقه وما في روح المصن ان الاصابع روحها ان كان بالظفر
الى ان يراه في المصن من المواظع وان كان من حقه لرواه فلا وجه صرح السارحون بالسه
ولم يذكر المصن من السجود ذكر سوا وهو المذهب عسما وكذا بعد الرفع من الركوع
وما ورد فيها من الدعا محمول على السجود بل يعبر سالبا تحفه عن الرجل يرفع راسه من
الركوع في العزفه يقول اللهم اعزني قال شارر ملكت الحمد وسك وكذلك في السجود وقد
احسن حسن لم يرد عن المصن عا صرح بخل من هو احراز ولم يذكر المصن جامعا او الرفع الذي

ان اختلاف في ان وضع
القدمين او احدهما في
السجود فرض او سهوا
هو في اصل الوضع لاق
نوحه الاصابع نحو الصلوة
فانه سهو قول واحد عسما
يريد ان المصن
الجمام قال في كتابه راد
المعروف ما في ان كان
الصلوة السجود يركب في
وضع حبه باصا ركذا
الاصبع ثم قال في معنى

ووجه اصابع رحله نحو
صلته وضعه تلا والمرا
مجمن وبلى نظها
بعضها ثم رفع راسه مكررا
وحسن طمنا

الصلوة وما يوحه اصابع
رحله الى السبله ووضع
الركبتين واحلف في
القدمين اه فانظر حسب
دل الخوازي في القدمين
اي في وجهها وان نوحه
الاصابع فهذا صريح فيما
فلا وكذا احراز الحق ان
اميراج كون وضع القدمين
واحزام ذكرها في معنى
السجود نوحه الاصابع
نحو الصلوة ثم ساق حديث

(٤٦) - (البحر الزاقي) - اقول (البحر الزاقي) المذكور هو في هذا صريح فيما قلنا انما فاسم هذا الحديث في لسان من
عليه السلام انه رب العالمين (قوله وضع يدها على خدها) اي في ركعتين او في ركعة واحدة اختلف الرجل كاستأجر في ايه امدد الفاسح على ان الرجل
يضع يده على ركعتيه قال الرضا رحمه الله تعالى انما على التبع كاستدكر (قوله ولم يقتض الدليل ان المواظع عليها وهو ما) وقد عرفت
في بعض الاثرين انه من مخرج الرضا رحمه الله في الخط والصح وان اميراجا وهو الصواب (قوله فقد احسن حسب لم يرد عن الاسعفار) (البحر الزاقي)
اقول وفي عدمه عسما انما هو في الركوع او في الركعة الاولى التي هي كاهي عن القرا في الركوع والسجود وهذا بطر

(قوله والخاورين) قال الزملي بحم معبود بعد هذا العود او معبود را ما كنه فعل هو النحن وفعل هو ضرب من السمع صغار الحب
لنفسه فسر رب العرب وولد الله كذا في شرح الهب للسافعي (قوله فعل على صيغة الخ) قال في الهروري الفرياح صبح جمع
اطراف الحم انفس سطرط ما لاجاع (٣٢) فاذا اقصى على ص الخ حار وان فعل كداد كذا نو حمر (قوله وفيد

فلوسجد على ظهر متصل ساحد على ظهر متصل لا يجوز فالسروط اربعة وفي المحط ولوسجد على ظهر
الجب وعنه لدان وحدهم لا سلم بحر لانه سجد على المسار لم يكن سجد حقه حار لانه سجد على
الا بد ولوسجد على الارز والخاورين والثر لا يجوز لعدم اسمع ارا الحمه عليها حتى لو كان الارز
الحوالي فانه يجوز لانه سجد على واسطة اسكاه كذا في سة للصلي ان سجد على النطح ان لم يده
وكان يعصب وجهه ولا يحد حقه لم يحروا ان يحد حار وكذا اذا اني الحسن فسجد على ان وحد حقه حار
والاولا وكذا الي القطن ومن هنا سلم حوار اذا الصلا على الطراحة القطن فان وجد الحم حار
والاولا وهذا المعدل اند في السجود على كور العمامة وطرف القاسو كما صرح به في الحمى وفي
مسئله للصلي ولوان وضع السجود ارفع من وضع القدمين لدار لئلا يمس معصومان حار وان كان
الحم على الارض يجوز والافلا هكذا في كثير من الكتب مع ما في ضرورة سب لان اسم السجود
يصدق في موضع من الحم على الارض ولا دليل على اسراطا كبرها كما قالوا مكفي في القدمين وضع
اصبع واحد ولهذا قال في الحمى سجد على طرف ن اطراف حقه حار لم يحد كلام صرف فعل على
صعقه لم وضع كبرها واحدا للواطئة على يمكن الحم ن الارض رعى سلم ان الا كبر سطر
فصب انه اذا كان ما صاب الخ والارض بلغ كبرها وجوز لانه لا دما صاب الخ اصلا كما هو
ظاهر كلامهم وانه للموقف السواب وقد يكون الخاطا لعل ان الخ لو كان اقصه فان كان كفه يجوز
على الاصح وان كان حد مجوز لانه لم يحد على الصحيح وان كان ركبة لا يجوز مطلقا من غير خلاف
لم يكن ان كان يحد كرها ما عدا ما في صممة ن الا دما وكان عدم الخلاف لكون السجود
يقع على حرف الزكوه ولا يحد فتر الواحد من الحم على ما ذهبنا من النقص وفي فتح القدر
والذي يذهب في رحمة السادة على الكتب المعد (قوله واندي صممه) اي اظهر عصبه والاصح
ما يكون لاسير الصدوف وسطره وناطه كذا في الا ربوا على المراد هذا الثاني للدليل الآتي ولانه
المسود ذكر في المحطان فلهذا سكون الناصب والاصح ما ذكر في صمما الخطوم محض من العلوم
ان الصمم بالسكون الا عدوا الصم بالصم الا في الصاع وحال لانه المحسنة وانما يظهر مما خلد
الصمم ان الذي في الله حله وسلم كان اذا سجد فخرج من يده حتى يندو ناصب اظنه ولقد
مسلم اذا سجد فصع ك حله وارفع مرفقه حله فان كان في الصم لانه سجد ما حذر من ان اذا
حار بخلاف ما اذا لم يود في الاندا كذا فيمكن في الصم حار دكر في الحمى وهذا اولى مما ذكر
في الحمدانه وانما في السكاي ومنه حال السارح وانه اذا كان في الصم لانه سجد اظنه عن حقه
لان الاندا لا يحصل من مجرد الخفا وانما يحصل من اظهار الصدس (قوله وحلى نطه عن
حده) اي باعد حذبت سلم كان اذا سجد حلى من يده حتى لو ان يده اراد ان يمر من يده
مرب ولقد ساني دار في صممه نه عليه الصلا والسلام واذا سجد فخرج من حده سجد حائل
نطه على ن حقه يدهم نصع يدهم ولذا الساجد السجدة فانه اول ما مضى انه يكون سجد

ماكون الخالي معا اي
حد د كركور العمامة
لها و اس ن
الساحد (قوله ن سجد
خلاف تعلم) ورو عنه ما حله
في امداد الناح - قال
قال في الدرر انه ذكر
الدوي لوسجد على
احدى ركبة او يديه
او يده حار حله فالسافعي
رحم الله وقال الحسن
الاصح انه اذا سجد على
حده او ركبة بعد حار
والاولا (قوله وكان عدم

واندي صممه وحلى نطه
عن حقه
الخلاف فيه الخ) قال في
ال - ان عى بالواحد
ال - رص ناي ما حصار
ن انه يحد د نوضع وان
فل وان عى به ما حو
المصطلح علمه اقصى
انه نسج مع الام لانه
لا يصح وغير حاف ان هـ
المسألة ريد مما مر عن
نصر اه هذا وما كـ
صاحب الشرح ما حو
ن الله فلهذا السـ
لحاصل من ربه لاسكول
(قوله وذكر في المحط ان

فلهذا في الخ) قال الزملي طاهر ما في القاموس انه في العبد بالسكن لا عبر وفي الحيوان به وبالصم وانه تعالى اعلم
(قول المصنف وحلى نطه الخ) قال الفاضل الرحدي فلهذا في صاحب السكاي اراد عدم الخفا عدم انما الصم ان اه قال نوح اقصى
اقول هـ الاراد عبر طاهر فلهذا نوح الاراد وقال في النهران بينهما ملازما ما قال نوح اقصى اقول دعوى الملازمة بينهما مجموع
كما حى (قوله حذبت سلم كان اذا سجد حلى من يده) الذي في الحمدانه وضع القدر يندون ربان من يده

(قول المصنف رحمه الله تعالى) قال لا ياتي في سجود وهو شبه كاعده في راد القمرا اما اه وهو ظاهر ما ساقى عن
 النجاشي في شرح الصحيح انه لو توجه الاصابع كذلك شبه كأي الرجس في وواقفه ما في النجاشي من ان لم توجه مكر
 وشار الخاوي في سنن السجود ونوجه اصابع اليدين وما في الرجلين الى القبلة اه وفي المصنف انما توجه ما عن القبلة مكر
 كان جهه القبلة وهو جهه نحو القبلة كأي الخلق اه اقول وصرح المصنف (٢٣١) في الساقى انما توجه علم ان ما

من الخلاف في ان وضع
 اليدين او احداهما في
 السجود فرض وسه اعم
 هو في اصل الوضوء لا في
 توجه الاصابع نحو القبلة
 فانه سه ولا واحد اعمدا
 ويؤيد ان الله في ان
 الطهارة قال في كتابه راد
 القمروها اي في اركان
 الصلاة السجود وكفي به
 وضع يديه ما في وكذا
 الابعاد مما في من

ووجه اصابع رجليه نحو
 القبلة وسه فانه لا المزا
 سجدة وتروى انما
 سجودهم رفع راسه كبرا
 وحسن طمسا

الصدر ومما توجه اصابع
 رجليه الى القبلة ووضع
 الركبتين واحلف في
 اليدين اه فاطر حب
 جعل الخلاف في اليدين
 اي في رصعها ون توجه
 الاصابع فهذا اصرح مما
 فلو كان احراز الخفي ان
 امرحاح كوني رصع اليدين
 واحكام ذكرهما في سنن
 السجود توجه الاصابع
 نحو القبلة مما في حديث

مكون سهمه وهي نصه المسمى في صحيح مسلم وسنن ابن ماجه وذكر بعض الحفاظ ان الصوت
 المسموع بالواو المسمى في الاذان والاقامات ان يترك كل عصر نفسه فلا يسمعا لاعتناء بعضه على بعض
 وهذا ما ورد في الصحيح من الصواب فيهم من لان السجود حال الاضحية للصلاة حتى كانهم
 سجدة واحدة ولا به في الله اه انه بالصواب وان لم يكن الخشوع والافتقار الى الارض وان كان
 هاتيك الساقى فان المبدأ في سعة الكبر وسعة المأوى وانما هو باعلا وهذه الاعمال بها (قوله توجه
 اصابع رجليه نحو القبلة) حديث في صحيح البخاري انه عليه السلام كان اذا سجد
 وضع يديه بيمينه ويساره واسفل ما طرف اصابع رجليه القبلة ونص صاحب الطهارة في
 النجاشي على انه ان لم توجه الاصابع نحو القبلة مكره ثم الظاهر ان المراد بقوله ولا يسمعا ما به امر
 اصابعه عن باطن كعبه بدل ما في صحيح ابن حبان عن ابي بصير عن ابيه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد
 ضم يديه فصر اصابعه الى القبلة فصارها الى يمينه ومن يدها من يمينه على ان يدها من يمينه على
 يمينه في السجود قبل والخشوع اه ان الرجل يترك رجليه في السجود فيضم يديه الى رجليه (قوله وسه
 به بيا) اي في السجود ولقد سمعنا في سعة الركوع (قوله والمزا) سجدة وتروى انما
 سجدة) لانه اصرطها فاعاد في سجود بدل طمسا وروى ابو داود في مراسله انه عليه السلام
 والسلام من على امر من يصفان فقال اذا سجد على فاصابعه من المضم الى الارض فان المزا
 في المزا كذا في روى كذا في المزا عاتق الرجل في عرس حال رفع يديه الى مسكبه او وضع
 يديه على يديه وانما في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 ركبتا لا تفتح انما في السجود وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 الرجال مكر جماعة في سجود وسنن ابن ماجه اه وروى عن الامام وسنن ابن ماجه اه وروى عن الامام وسنن ابن ماجه اه
 كذا في الخفي ولا يسمعا في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 بامرة في الصلاة الخفية اه في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 بان صوتها عور وانما في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 وحسن طمسا) يعني بان السجدة من وقت سجدة الى وقت سجدة من وقت سجدة الى وقت سجدة من وقت سجدة
 للواظفة عليها وجوبها لكن المذهب في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 الى الثبوت في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 ولم يذكر المذهب في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 وما روى في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 الركوع في الفريضة اقول انما في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 احسن حسب لم يرد عن الاستعانة بغيره من سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة

(٤١) - (البحر الزاين) - (اول) - البخاري المذكور هاهنا اصرح مما قلنا انما في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 علم انما في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 صنع يديه على ركبة قال المصنف انما في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 في فضل اركان اه عن مخرج الزاهد في الخط والطبع وانما في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة
 اقول وفي عدمه مع انه انما في سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة وتروى انما سجدة

(دولة الحكمة المشهور عهدها) وهو انه اجتمع مع الاوراعى سكى دار الحياطين كحكى ابن عبد الله الاوراعى ما لكم لا تعرفون
عند الركوع والرفع هذه اللاحول انهم تصيح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من فعل الاوراعى كعلم تصيح ودعوى الرهري
من سالم عن ابنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفع يده اذا اذبح المذبح عند الركوع وعند الرفع من فقال اوحسبه قد سا
جاء عن ابراهيم عن علقمه والاسود عن عبد الله بن - ودان السجى الى الله عليه وسلم كان يرفع يده اذا اذبح المذبح لا يعود
لسى من ذلك فقال الاوراعى احد لسى عن الرهري عن سالم بن عيسى عن رسول (٣٣٣) سدى جاد عن ابراهيم فقال اوحسبه

كان جاد انه من الرهري
وكان ابراهيم افعه من
سالم رحمه الله من دون
ابن عمر وان كان لا
عمره وله فصل محضه
فالا سوده له فصل كبر
وعبد الله عبد الله فرجع
هذه الزوا لما رجع
الاوراعى نزلوا الا سواد
وهو المذهب المصور

واذا فرغ من سجدة
الركعة الثانية افرس
رجله اليسرى خلف
علمها وصب ثوبا ووجه
اصابعه نحو القبلة ووضع
يده على خده وسقط
اصابعه وهي بوزل

عند ما كذا في رفع القدر
(قوله وعنده لانه وحين)
قال الرمى بان تصنع الاحكام
بالحكمة على طرف
راجه وروى سلم عن
ابن الزبير كعادته بانه
وعمر بن خالد الخطيب
السرينى في شرح المباح
وانما يصير القعدة بالاول
دون الساقى معارزاه

المجموع من هذه اوصاف الم اى - سوا ابراهيم الله وى كذا يرفع المذبح بان هذا الرفع كان
في السجدة بدليل عدمه عند الله بن الصلوة عن جابر اماردان الطاهر ابراهيم ان لى الله يرفع
يده حاله سالم لا حاله اسكن في الصلاة بان العبر للموم اللط هو قوله اسكنوا في الصلاة لا حاله ووص
السب وهو الانما حاله التسليم وى رفع القدر وانما ان الآراض المعجزة والطرق عنه صلى الله عليه
وسلم كبر حداد والكلام فيها واسع من حد الفاحوى وغيره والقدر للمصنف بعد ذلك كذا سوبر وانه
كل في الامر من عهده الصلاة والسلم الرفع عند الركوع كجرو الاية السجدة في كسهم عن ابن عمر
وعنده كجرو انوداد رعب عن ابن مسعود وغيره فصاح الى المرحع لسان المعارض ورجح
ما صير اليه انه قد علم انها كانت اذوال ما حذى المذبح واقمال من حدس هذا الرفع وقد علم سجدة افلا
بعد ان يكون هو انما سمع ولا بالتسليم ووصف ما عارده سوبا لا سوده بخلاف عهده فانه
لا سطر الى الله احيال عدم التسريعه لانه ليس في حدس ما عهده ذلك من حدس السكون الذى هو
طرس ما جاع على طلبة في الصلاة اعنى الخسوع وكذا ناقضه الزوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كقوله اوحسبه لاوراعى في الحكمة المشهور عهدها واقادهد الحروف منه رفع المذبح في
بما صم موضع لانه في الصلاة فالتقاء السكبر الاضاح والاعاف للمصنف والاعان للعدي رجحه في الخج
فالسجدة اسلام الخضر والصادق عليه السلام ودعى الصفا المملو والاعان لعرفا واطم الحمراب
والرفع في الصلاة الاول بعد الاذى وى الخجته فصل في اسلم انظر وعنده الجرجن الاول والوسطى
رفع حداد مسكسوى على باطنه ما عوا الكسفى في طاهر الزوا وعنده الصفا المملو ورفاه ربهما
كذلك ما ساطا يده نحو السماء كذا في الصفاوى الظهير به من الماشك (قوله واذا فرغ من سجدة
الركعة الثانية افرس رجله اليسرى خلف علمها وصب ثوبا ووجه اصابعه نحو القبلة) فسد مسلم عن
عائشه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل ركعة الصلوة كان يرفع رجله اليسرى ويص
المنى وهذه ايمان الله عدا حوى بوزل حاراطلى المذبح فصل الفرض والفعل ففعله مع ما عا
هذه الكسفة فى المنى بافلا من صده الخلق ان حدادى الفرض وى الفعل بعد كسفا كالر من
مخالف لاطراف الكسب المصنوع المشهور نعم الفعل مساه على التصف والتجاوز فاعده مع المصنوع على
الهام لكن الكلام انما هو في السجدة (قوله ووضع يده على خده وسقط اصابعه) معنى وضع يده
المنى على خده المنى وبه التسري على حد التسري فسد مسلم عن ابن عمر مرفوعا كذا ساسر
الى رد ماد كى الطحاوى انه وضع يده على ركعته وهرق من اصابعه كذا الركوع فسد مسلم ايضا
عن ابن عمر كذا لاد وادعه وعنده يده وحين واسار بالسنة ورجح في الخلاصة الكسفة الاولى

ابن عمر رضى الله تعالى عهدهما وعمر بن الخطاب وعقولهم كفاذ لانه وحين فان سطره عند اهل الحساب ان يصح التحصر على البصر
وليس مهادا لى هو ان يصح على الراحة كالصبر والوسطى وهي التي يده وحياته وحين ولم يطقوا ما حاله الجرجن واحابى الاولاد
بان عمر صم الخصر على البصر في عهده وحين هي طر هذه اصاط صر ولم يصبر عنهم فسد ذلك وقال في الكسفة عدم اسراط
ذلك طر بعد المنة من اه وقال ابن العزحان عدم الاسراط طر بعد بعض الحساب وعليه يكون مسعود وحين هذه اسرى او
سكون المسة الواحدة بترك بين العديدين فصاح الى فرسه اه دل الخلق في شرح منه الصلى وصبها ان علق من يد المنى عند
السجدة الاحكام والوسطى وبعض السجدة والخصر وصع راس الهام على حرف المفضل الاوسط ورفع الاصع عبد المنى وصبها عند

ورجح في فتح القدر القول
بالاسار (اى مع قص
الاصابع كما وصرح عار
الفتح وصرح في مبعده
المبلى حسب ما في الاسار
معند الخضر والنصر
وعلى الوصل بالاهام
ومع الاساءه اهل الاسار
اياهى على كفه صاحبه
سندنا وهى الهدى المذكور
كاهو المذكور فى ايه
الكتب كالدع والهايه
والمراد روح المسه
والهشاني والهرو الطهريه
ومصرح الفايه وعشرها
واما ما فيه فى السربلاله
عن البرهن من انه سسر
وقر اسهنا من مبعود
وصى الله عنه
ولا تعقد في قول نائب
لما من عول عليه ولا من
تلقه سوا فالعمل على ما
كتب المذهب والبولس
احدهما وهو المشهور بسط
الاصابع لاسار والساني
الذى رجعها الماسرون سعد
الاصابع عند الاسار راما
ما قل في البر الحمار عن دور
الصار رمرحه موقعا لما
تلقه السربلاني من الالهان
فمر رجع في راجع دور
الهار رمرحه السمي سرر
الافكار فراف فهم ما ان
السوى على الاسار مع العبد
ودا وصحب هذ المسله
مفعولها العبد فى رساله

وقال ولا واحد الركبه هو الاصح فعمل الكفه اسامه فى احد سبلى الحوار والاولى على بيان
الاصابع وعان له فى الداع ما نه على الكفه الاولى تكون الاصابع موجه الى الفه وعلى السامه
الى الارض لكه لاسم الاذا كاس الاصابع عظم على الركبه اما اذا كاسر وسها عذرا من الركبه
فلا سم الله جمع وبلى اصابعه الكفه السامه ما فى جمع العار من عن مجده بكون اطراف
الاصابع عند الركبه كما قل فى المحي راسا بسط الاصابع الى انه لاسه بالسامه عند السهام من
وهو قول كسر من المساح وفي الولو الخ ولبه والنحن وسله الصوى لاسمى الصلا على السكون
وكههاى منه الصلى وروح فى فتح القدر القول بالاسار وانه مروي عن ابي حمزه كنهان محمد
قاله قول نعمه انما الصبار وانه والبراه وروى ابي محمد مسلم من فعله صلى الله عليه وسلم وفي المحي لما
امع الزمان عن اصحابنا جمع ما كونه اسه وكذا عن الكوفيين والدين وكبير الاحار واذا مار
كان العمل بها اولى (قوله) وقرا سهدا من مسعودى عن ابيه (وهو مارا اصحاب الكتب السه
وهو الحسابه والصلوات والطيب السهم عليه ما الى ورجه انه وركانه السلام علتا وعلى
عاداته الصالحين اسهنا لاله الا الله واسهنا محمد اعبد ورسله فمضى سهدا منه لكل
بسم حبه الاسرف لان التسهدا من ادكار منى بعضنا العاطفه اذ قال كسر احسب ان الصاب
العادات القول والصلوات الصادات الدسه والطيب الصادات المالكه فجميع العادات لله تعالى
لاستحقته سر ولا سرف تسبى اسمه الى ما سوا هم هو على ما سلم بسجل على المثل فمضى السه
اولا لم تقدمه ما سبى بدل المال باله واما قوله السهم عليه ما الى ورجه انه وركانه حكايه
سلام الله تعالى على نبيه عليه الصلا والسهم فمضى ثلثه عاقله الثلاث التي ابي بها التي صلى الله عليه
رحم على ربه لاله الاسرا والسلام من سلم الله تعالى عليه او من سلمه من الآفات والاطهر ان المراد
بالرجهها من الاحسان منه تعالى لارادته لان الراد الدعاء بها والذاع انما سبى بالمعنى والاراد
فدعه عارف من الاحسان والركه انما الراد من انحر وهى الركبه جاع كل حمر من انه صلى
الله عليه وسلم اعطى سها من هذ الكرامه لاحواه الالهاسه والمالكه وصالح المؤمنين من الانس
والجن لانه نعمهم كما سهد به السه المصحح حب لله صلى الله عليه وسلم هذ الكلمات فاسم
اذ قلتموها اصابت كل عند صالح فى السما والارض والصادج عند قال نعمهم ليس فى اسرف
والعبد ورماد من صاب المحلوفين والافهى منه عن البعض لانه على الخافه والافعار
كذلك كى العرائى فى حواهر اخر ان رعر فيها النفس بها الرضا بما فعله الرب تعالى والعباد فعل ما رضى
الرب وان العبوده اوى منها لاسمها لاسمى فى العبي عذرا العباد والاصالح هو العالم بحقوق الله
وحقوق عباد ولما وصف الالهاسه بسا على الصل والسلام به لاله الاسرا فقالوا امر حسانى
الاصالح ولما لولا لاسمى الحرم به فى حق شخص معين غير سهدا السارخ له به واعمال هو
صالح فيما اطن او فى طي حواهر السهدا بالنسفه واسهنا معنا اعلم وانع الوهه انه تعالى
وحد لاسر ملك له وعبوده محمد ورساله صلى الله عليه وسلم وقسم العبوده على الرساله لما
قدما انها اسرف صفاته ولما وضع الله تعالى ما فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعد وفى
قوله تعالى فارجى الى سعد ما رضى راحر لفظ السهدا وهو ما لا علم به معاهها واطهر منها الكوها
مسهلمه فى حواهر الاسا وبواعها بخلاف العلم والعين فاهما استعمالان بالنسب الرواطى فقط ولما
لواق الساهد لفظ اعلم او نفع مكان اسهنا من فعل سهدا به واعدا كراما نفع معانى التسهدا ان
الصلى هذ السهدا الالفاظ معا ما مراد له على رجه الاسا منه كما صرح به فى المحي بقوله ولا بد من

(دوله وعمل ما في السراج الخ) قال في الهر لا يحيى ما به دعوى الامانه وان اراد
 ما ترجم فعله على ركه اه اقول الذي يظهر من كلام الجراح ان المراد بالامانه ان لا يسلط
 مسروقه فلا يملك (قوله واكثر ما مع السراج الخ) اوصلها في الدراخا الى (٣٢٧) حاشية من دل الى كبر من ذلك

كما رخصا فيما عدا عليه
 (قوله ثم سجد الامام لهذا
 السجود) ولا تكفه الاول
 لان سجود السجود لا يند
 به الا اذا وقع جاعا لا فعل
 الصلوات فيكون الاول باطل
 يعود الى سجود السجود
 كما في (قوله فاحسار
 لطحاوي سكران الوحوب)
 اي على سئل الكفايه
 كما في حاشية الدراخا من
 القرطبي وعبارته اعلم ان
 سكر روجوب الصلاه عند
 والف ود الثاني كالاول
 وسجد وصلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم

سكر راله كركاهو مذهب
 الطحاوي يجوز على
 وجوب الكفايه لا وجوب
 النسبي وقد صرح به
 انصاري في شرحه على
 مقدمه في اللب لماعذ
 الصلوات على النبي صلى الله
 عليه وسلم من فرض
 الكفايه فقال من كان كرها
 من فرض الكفايه يخرج
 على قول الطحاوي اي
 اداء كراهي صلى الله تعالى
 عليه وسلم من فرض علم
 ان الصلاه افاضلى عليه

وعمل ما في السراج الخ مع ما في الاحكام من كراهه الزاد على الفاحشه على كراهه الشرع
 من جهة الى خلاف الاول وقد مالنا لارض لان العمل والواجب انما في جمع الركعات الفاحشه
 والدور كما سبقت واسارا سألنا في انه لا يأتي بانها والعود في السجود الثاني والارض والواجب
 كالارض في عند اختلاف النوازل سه كما اوعه حافظه ما في السجود والعوده كالاول لان كل سجع
 مثلا على حد ردا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الفعود الاول واستثنى من ذلك في المحس
 الاربع قبل الظهر والجمع وبعد هاتفا واحد كالارض لكن هو سجع في الاربع قبل الظهر
 لما صرحوا به ان لا يخل سجع السجود بالاسفل الى السجود الثاني ولو اسجد هاتفا في رها
 والاربع قبل الظهر جازها واما الاربع بعد الجمعة فمرسلة هي كبرها من السجود فاجمعت سنواها
 في الامام المذکور والله سبحانه اعلم (قوله والعود الثاني كالاول) يعني من رجه السجود
 فخلص عليها وصحب النبي كادسا وهو اوجه ارض قول مالك والشافعي ان سورك فيها وفي
 حواشي الفقه لا في الثاني واكثر ما مع السجود في الصلاه الواحد عشر مرات وهو ان يركع الامام في
 اسجد الاول من صدره المغرب ثم يسجد معه السابعة وعلى الامام يسجد معه السابعة ويسجد السابعة
 ثم يسجد كرايا ان عليه سجدة واحدة ويسجد معه الزاوية ثم يسجد الامام لهذا السجود يسجد
 معه اخام ثم اداء الامام فام المأموم وصلى ركه ويسجد السابعة صلى ركه اخرى ويسجد السابعة
 وقد كان سجدات بعضها في سجدة السجود ويسجد السابعة ثم يسجد ركه اخرى ان يسجد فيما مضى يسجد
 ويسجد السابعة ثم يسجد لهذا السجود ويسجد العاشر اه وفراد من السجود يسجد سجود السجود
 يسجد الصلاه في الفقه الاخير لان العود الى سجود السجود برفع اليد كالاختصاص وحديثه وسجد
 سجود السجود لطلالته بالعود الى سجود السجود (قوله ويسجد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم)
 وقد مر ما في السجود والواجب وان الصلاه سجدته وسجدته وان موجب الامر في الآله اعاد
 الا فراس في العمر من لانه لا يفتي السكران وهذا انما هو في اعراض الخلاف بين الطحاوي
 والكرخي في وجوبها كما سمع ذكره في غيره اومن معه الموجه لا يفتي بالركع لان الا فراس
 فاد اري الطحاوي سكران الوحوب ومخجه في التحفة والمخطو وأصله على قوله انه لو كرر في جلس
 واحد دخل سجدات الوحوب فسكته صلا واحد او سكر الوحوب من غير ما دخل صحيح في السكاي
 من باب سجود السجود الاول وان الزاوية وكذا السجود ومخجه في المحس الثاني في فرض يسجد من
 سكران كراهه تعالى في مجلس سكرنا واحد فالويلو كراهه لاني سجدته ما عرفت الصلاه فانها
 تصدق بان كل وقت اداء الصلاه لا يخلو عن سجدة ثم انما عليه تعالى سجدته الموجه لسا فلا يكون وما
 فاما كالاختصاص في الاخر بين خلاف الصلاه على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الفرق ليس بظاهر لان
 جميع الارباب وان كانا بالاداء لكن ليس مطلوبا لاداء لانه رخص له في الركعة فيمكن أن يكون
 ساء لام الله تعالى سباني الوحوب كالصلاه واحكام الكرخي اسجدات السكران ووجه مسس
 الاثمه السرخسي وقد ح في قول الطحاوي ما به مخالف الاجماع فان قيل الاجماع على الاستصحاب مخرج

نصهم بسقط عن الثاني حصول المقصود وهو سقطه واطهاره بعد كراهه صلى الله تعالى عليه وسلم اه فعد علينا من اذاني
 اللب اذا فراس الوحوب بالمدح ان الطحاوي لم يقل بالافراس واعمال الوحوب المصطلح كما صرح به في البحر اه (قوله وهذا الفرق
 ليس بظاهر) قال في الهر بعد فعله عن الفصح ولعل رجه انه وان كان كل وقت سجدة الا ان تخلعه في هر مع سجدته بالمدح اولى به
 بعد (قوله ويرسخه سمن الاثمه) قال في الهر قال السرخسي وهو المختار للمعوى وجعل في الجمع قول عامه العايشا رافة الموقن

صلى الله عليه وسلم في قوله كما صلى ابراهيم وهو ان المسه دون المسه به فكيف يلبس على النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على ابراهيم عليه السلام وقد كثر في ذلك حجة اوجه فمن ان ذلك يدل ان يعلم انه افضل من ابراهيم وقبل سال صلا بعد ما حللا كما عند ابراهيم حائلا ومن اراد السلام في صل الصلاة لاني قد رها كافي قوله تعالى كسب عليكم الصيام كما كسب الآلهة وقبل هو على ظاهر والمراذع اقول لمحمد وآله صلا عند ابراهيم وآله فالقول مما له اوجه الخ لانه ان المحار من الدول في الآلهة جميع الآلهة فندخل في آل ابراهيم خلاص من الآلهة ولا ندخل في آله صلى الله عليه وسلم فيطلب الخ لانه الخ الذي فيها واحد ذلك الخ الذي فيها خلاص الآلهة والله تعالى اعلم وقبل ان المسه وقع على الآلهة على النبي عليه السلام فكان قوله اللهم صلى على محمد وطوعا والنسبة وهم الكلام عند وقوله وعلى آل محمد كرم مسماة متصل بقوله كما صلى على ابراهيم وعلى آل ابراهيم اه وفي طرح سلم لا يورى قال القاضي عياض رحمه الله اظهر الاقوال ان يسجدوا (٣٢٩) صلى الله عليه وسلم سال ذلك

لنفسه ولا لاهل بيته ثم
العمة عليهم كما دعا على
ابراهيم وآله وقبل سال
ذلك لانه وقبل بل في
ذلك لما قال يوم القامة
وحر له لسان صدي
الآخرى كما ابراهيم عليه
السلام وفي المواهب اللدنة
بعد ان اصب في الاخوة
قال ان العلم بعد ان رب
ا كبر الاخوة لانه
الموع بالخروج وحسن
من ان يقال هو صلى الله
عليه وسلم من آل ابراهيم
وقد ثبت ذلك عن ابن
عباس رضي الله عنهما
في تفسير قوله تعالى ان الله
اصطفى آدم ونوحا وآل
ابراهيم وآل عمران على
العالمين قال محمد بن آل
ابراهيم فكان له امره ان
ينصلي على محمد وعلى آل

لان الداعي يسرع له ان يحمد دعا باسم من الاسماء الحسنى مناسب للطلوب كما علم من الآداب والاحاديث
والصالح والبرك عليه تسلي على الحمد والحمد لاسيما لما على ما الله وتكره رفع اليد كره فكان
للصلى يطلب والله ان يرد في حمد ويحمد فاسان يحمد من الاسماء والحكمة في ان العدد
سال الله تعالى ان ينصلي ولا يصلي معه مع انه ما ورد في الصلوة عن النبي صلى الله عليه وسلم
فانما ان الصلوة في الآخرة والصلوة في الحقة هو الله تعالى وسبها في العدد بخار وفي منه الصلوة
وروي عن بعض الساجد انه قال ولا يقول ارحم بجماعة كبر الساجد صلى الله عليه وسلم في السجود اه وقال
السجدي لانه لا يورده من طريق اني حرر وان عباس ولا واحد وان حل بدر
لا نسعي عن رجة الله تعالى رحمه السراج وعلى الخلاف في الخوارق عنه انما هو ديانا مضمونا
الى الصلوة والسلام كما افاض سبحانه الاسلام ان يحرقه انما هو اعلى انه لا يقال اسدا رحمه الله ومن
الحسب ما وقع في صاوي فاصحان في آخر باب الورود والارواح حسب قال واداصل على النبي صلى الله
عليه وسلم في الصلوة قالوا لا يصلي في الله الاحقر وكذا الوصل على النبي صلى الله عليه وسلم في
العدد الاولى ساهنا لا يصلي في العدد الاحقر اه وكان وجهان الصلوة عليه في الصلوة لا تتكرر
فاذا في هاهنا ولو غير وضعه لا يعادل لكن هذا في الثاني يمكن واماني الصلوة فاصلا آخره
مسرورة كسائي فالحق حرقه واعجب ان هذا ما في الحسني من ايه ادا سرع في التسليم ولم يحضر
ولا بعد محمد لانه صار فاعلمه بالسريع وان كل طاهر انذهب الصلوة وعبدى في محبة عن
محمد بعد لانه لم يره في كل واحد سرع منه ولم يحضره فاطي المصنف السعيد والمسلم فبعد
المسوق ولا خلاف انه في التسليم كبره واماني الصلوة والله فاحلقوا على اربعة اقوال احبار
سجاء سكران السعيد وانو تكرر الزاري السكوب وجميع فاصحان في صاوي انه يربط في التسليم حتى
سرعه في التسليم الامام صحيح صاحب المسوقة انه في الصلوة والله ما منعه للامام لان الصلوة
لا تسلم بالدعا في صل الصلاة لمادة من ماحذر الاركان وهذا المعنى لا يوجد هلاله لا يمكنه ان
موم قبل سلام الامام وينسب الالهة في الصلوة لا لا في وفي محمد الصلوة في الصلوة السعيد الامام

(٤٢) - (البحر الزاين) - اول)
محمد صاوي بعد ما صلوا عليه مع ابراهيم وآله ابراهيم عواما حصل لآله ما في
مهم في الثاني كانه وذلك القدر اربعة عشر من آل ابراهيم وظهر حقه فاند التسليم ان المطلوب هذا القاطع افضل من المطلوب
بغيره من الالط اه اذ اردت ان تبين ذلك فراجع المولود المذكور والله اعلم (قوله ومحل الخلاف في الخوارق عنه انما هو الخ)
قال في البرعار السارج في آخر الكتاب يفتي ان الخلاف في الكل ذلك انه قال احلقوا في الرحمة على النبي صلى الله عليه وسلم
ان يقول اللهم ارحم محمداه لانه لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على انهم كالمسلم وقال بعضهم بحر لا عليه الصلوة والسلام كان
اسوق العاد الى مبرج الله تعالى واحسن السجدي لورود في الارض لعب على واح وقال ابو مروان اقول وارحم محمداه
للسواير في الادلة المتضمنة واسئل بعضهم على ذلك في تفسيرهم الصلوة والوجه والمعلقان اذا اسووا في الدلالة صح فاما احداهما فعام الآخر
ولما اقر عليه الصلوة والسلام الاعتراف على قوله اللهم ارحم محمداه

وسمع اذام كبحر
عن عبد وبار
انوم واخط والاماني
احامان اولاسراو
ههالوعدنا

(قوله ان يكون الناس
احص من الاولى) هـ
المسح من المسح من اول
عصم الناس هل الخلق
وكان مراد استعجابا
بغيرها اصلا لما لم يسم
بدم الاحتجاج الى الخلق
اي لان المقصود بالخير
الاعلام وحصل ما دوى
وهذا خلاف القول الاول
لان ظاهر انه محتمل
د ان يظهر ما دوى الاصح
القول الاول لان الاولى
وان دل على بعض
اناسه اما الا ان المقصود
بغيره ان الامام فيها ولا
يعلمون انه باقي بها او
سعد فيها لم يحصل
له (قوله ولا يسمي له ولو سلم
عن منه) كذا في النسخ
وفي بعضها راد وهي ولو
سلم لطف وجهه فانه سلم
عن سار ولو سلم الخ
(قوله ويخرج من المسجد)
هل في الخبر والصحيح انه
ان اسد التل لاما في به
كذا في السنة (قوله
لا يكون احدا) اي لو
افدى به انسان بعد قوله
اسلام فلان يقول سلمك
لا بعد اخلاقي صانه لانه
افدا بعد من

الصالح الاصحاح الامام وكما روي في السراج امدى ولوله كما هم افسد
صه ولوله كما هم افسد من امدى لا تعدد هـ مسكول هـ انما هـ سجا لم يسم وردى اليه
اصححه في سلم هـ من قوله افسد سالا من رعا من اعرف هـ انما هـ من كرمه سجد ولا
اعاد في سراج المأثور كره ظاهر كلام اعطاء الا ان سالا المزالنا نوران يكون وردى اليه لا طلقا
وهو بعد في سراج الخ ولوله كما هم العاقل لا يعط صانه ولوله كما هم العاقل ولا يسمي طلقا
معط الصلا هـ في السراج الواح ان اليه سبه كلام الناس اعطاء هـ اما كن قبل عام
قرا هـ اما ان كان بعد انما هـ سبه لان حقه كلام الناس لا مطلقا فانه ولي واعماله يدع
كلام الناس في آثره لا يجد ان صلا سجد لا يصلح لهما من كلام الناس وعدم في المصح وهو
عزم قوله صلى الله عليه وسلم لم يصرا حدكم من الدنيا انما هـ وفي سراج الوالي المصلي يسمي ان
بدر في الصلا يدع حقه لا يحصر لانه يحذر ان عرى على لسانه ما سبه كلام الناس فنه
صانه ما في سراج الصلا فدى ان يدع ويحصر ولا يظهر الدنيا لان حفظ الدنيا معه عن الزه
(قوله) وسلم اذام كبحر هـ من سبه وبار ما دوى لم والحفظه والاما في الحاصل
اولاسراو هـ هـ بالحداد لما علم ان السلام من واحتاجت اذام من ركاها بعد الله التل هـ من
اطلق من ساجا عليه امم السنة فصحف والاصح حقه كما في الخط وعمر اوله بسجوه به
باله الواضحه هـ على وجه الاكل ان دل السلام سلمك رجه انه من من واليه ان يكون الناس
احص من الاولى كما في الخط وسر حقه في سلمك لخاصا الامام فان قال السلام عليكم اوالسلام
او سلام عليكم او عليكم السلام اسرا وكان باركلمه وصرح في السراج الواح ان كراهي في الاخر
واما لا يقول وركاه وصرح النووي فانه يدع وليس فسمي ما لم يكن في الخارى القديسي انه مروى
وبعض ان امرا حاح الروي ما ما حاب في سراج داود من حدس وان من سحر ما سجد هـ وقوله
من سجد سار بيان لسه ورد على ما لم يلق فانه سلم سلمه لعا وسر ولو لم يلق سار عامدا
او انما فانه سلم عن سبه ولا تعدد على سار ولا يسمي عليه ولو سلم لطف رجه فانه سلم من سار
ولو سلم عن سبه رسي عن سار حتى قام فانه رجع وبعد سلم ما لم سلمكم او يخرج من المسجد وفي
الحق ولم يد كرمه ما عول به وجهه وقد ورد في حدس ان من وداه على امه سلمك سلم كان سلم
عن سبه حتى يرى ياص حد الاثن وعن سار حتى يرى ياص حد الاثن وسر في السراج الوالي
السلام ودخل في الصلا لا يكون داخل فسمان الخرج لا سرفه سلمك عليكم وقوله مع الامام بيان
للافضل يعني الافضل للامم المتباريه في الصرحه والسر سباني حقه وعندهما الافضل عند
للا حسا ولان الافدا عند موافقه وها في العراق لاق الناحر واعا سبه السلام فانه
لان المتباريه في الصرحه بما في الازايات عن ان حقه واما في السلام فسمه واسان لكن الاصح
ما في الكتاب كافي الخلاص وقوله والاعوم بيان للافضل لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم
اما يكي احدهم ان اصح يد على حد سلم على احص من سبه وعن سبه هل النووي في سرحه
المرأ ملاح الحسن من احوايه احصر من عن النجاشي السجال وروى سلمك من كان منهم امامه او روا
المدله لان المقصود من ذلك مبداء التودد وامامه ربه من انما سلمك بما ربه ما ربه
الناس عن اطلاق وعندهما الحل يصرا حاحا سلمك كسافر قدم من سر فلا سجد الا فمار على من
معنى الصلا بل نعم احصر من متلاد وعه واما احص الى اليه لا معتم لسه فسموها كسار
الس وكذا كرسح الاسلام انه اداسم على احتسار الصلا سوى السنة وخالف صدر الاسلام

لما سكر عهدهم اذ ان قوله عند كبر الساجد راحل في كلامه الى منه بعد الاجتماع والى ابراهيم لم يرد من عند ابراهيم
 السراية من الخديف من الامام وصاحبه وقد غلب ما هو المألوف عليه (قوله الثاني) اي الفصل الثاني في تفسيرهم حقه
 (قوله ثم قال ان كتاب السجائب مائة وخمسة) هل اس امر حاج قد فعل ان لا تكون بعد ان الانسان عدداً من سجدته فله
 وعناج الخرم سجداتي حرد سمي بام سيد روي بعد ما ذكر الصمتا وثلاثين روي من اني بكر الصديق وصي افه عنه كان
 اذا اراد ان يسجد في احد يسجد اربعاً فلهما للمكان احفظان على احدهما في فلهما سجدت عليه تعالى لا تسجد في الخ
 لكان وسر مدله الكندي كرسجها الخافط انه ضعف اه كلامه ومعنى صرح بان القاري في هذا احله للمكان مع السجدة في سرجه
 اكبر على اخوه راد انهما (٢٣٤)

افضل الخلق هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم افضلهم واقربوا على ان افضل الخلق في الدنيا الانبياء خير من
 وسكان واسرائيل وسراسل وجهل العرس والرحمانيون وروايات واما واحداً على ان الصالحين
 والنافعين والهادين والصالحين افضل من سائر الملائكة واحفظوا ان سائر الناس بعدهم ولا افضل
 ام سائر الملائكة فعلى ان وجهه سائر الناس من المسلمين افضل والاسماء الملائكة افضل ولا في حقه
 وله الى يدخلون عليهم في كل باب سلام الآلهة فاحرامهم وروايات المسلمين في الجنة والمروا افضل
 من الزائر اه والخلفه جمع حافظ ككتبه جمع كات وصموه لخطهم ما صدر من الانسان في قول
 وعمل واحفظها من الخن واصحاب المعاطب والناقي يجمع جمع من الملائكة والاولى يخص
 الكرام الكائنات في الله يراحم في به الحفظه فعل سوى للملكين الكائنات وقيل الحفظه الجنة
 وفي الحديث ان مع كل مؤمن جنة منهم واحد عن سبعة وراحمين سائر ما ان اعماله وواحد امامه
 بعه اخيه اب وواحد وراحمين يرفع عنه للكار وواحد عن ابيه يكتب ما نصى على النبي صلى الله عليه
 وسلم في بعضه مع كل مؤمن ملكا وفي بعضه اماما وسور وجميع الاول في عابه الناس لموافقه
 كتاب الله تعالى وفي الحديث انه لا سوي في الملائكة عند اعصروا لان الاحبار في عددهم فاحفظ
 فاسه الايمان بالاسماء عليهم السلام اه مع انه ورد في الحديث عدد الانبياء والارسل فقال بعد ما سئل
 عن الانبياء اهم ما به الصوارعه وعسروا والارسل لما به وانه سجدوا عن كذا في الكساف
 في سورة الحج لكن لما كان طسلا به حرد واحداً به عارض قوله تعالى ورسلا قد قصصناهم عليك
 قبل ورسلا لم يصفهم عليك احفظ في الملكين الكائنات هل ينفذ لان بالذليل انهما فعل بعد لان
 للحديث الصحيح بمعاني فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار على اهم الحفظه وهو قول الجمهور
 كجانبه العاصي عاص لكن كذا الفرط في شرح مسلم ان اظهر اهم ستره وقيل لا يعرف ان عليه
 مادام حيا واحفظ في محل جنتهما فعل في الفهم وان اللسان فلهما والى بنى مدادهما الحديث بعوا
 اوفوا بكم بالليل فلهما على الملكين الخافطين الى آخر وقيل بعد السر على الحفظ وقيل
 الثمين والنسار ثم قالوا ان كتاب السجائب مائة وخمسة والجمع راد الفرط في الفصل
 لانه لا يفعل منه فيما هم احفظوا فيما تكسبه فعل ما فسه احرا وروايات في الاحبار الى محمد
 وقيل بكتان كل سبي حيا به في مريضه هم احفظوا في معنى الساجد فعل آخر النهار وقيل يوم

لم ينفذ في ذلك الى دليل
 فراجع ما في المعارف
 ومن اس حقه صاحب
 الحرد عهدها كتاب
 السجائب كذا في حواي
 الدر المنثور للداري (قوله
 راد الفرط في الفصل الخ)
 ربه وله صلى الله تعالى
 عليه سلم اذا قام احدكم
 الى الصلاة فلا يصح امامه
 فاما ما سأل انه مادام في
 صلاة ولا يصح عنه فان
 عن به ملكا ونسب
 عن سائر كذا ذكر
 الفرط في اس امر حاج
 واخذت بهذا المعنى
 صحيح البخاري وفي دلالة
 على المصداق بطر بل
 الاسمه ان المراد بالملائكة
 التي من منتهى من
 الملائكة المسار السه في
 صحيح مسلم قوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم ما منكم

من احد الا وقد وكل به من اخي وفر منه في الملائكة هو اذ قال يا رسول الله
 قالوا بنى الحديث ونريد ما روي الطبراني في الكبير عن اني امامه اذا قام احدكم في صلاة فاجتمعوا من يدي الله تعالى مستعمل به
 ولكس من سبه وفر منه عن سائر الراوي من سائر اصابع على السطون ولم يرد الوري في شرح مسلم على ان اعطى عن
 الراوي من الثمين سر سألها اه واما ان يفسر في الصلاة ما تكسبه ملك السجائب فله نظرا لانه قد جمع معهما ما كان سبه على انه
 ان كانت العلة لئلا يفسر عاصو مطه لوجود ما تكسبه لئلا يفسر لئلا يفسر طه لعدم ذلك سبي اه ان يكون لك
 السجائب مائة وخمسة في حال نرو البراق والله كرموا ان يكون للملكان مدرون في حال الصوم ونحوه فلهما ل اه كلا
 كذا في حواشي الدر المنثور للداري

(قوله والمسلم لما لم يخرج من الجهر والاحكام ان كان معزدا الخ) قال (٣٣٥) الشهر بعد بعد كلام المصنف بذلك

ولما روي عن علي بن هدا
من سراج هذا الكتاب
الاسد عن المصنف انه
اسعى عن التصديق
الكلام فيه اه وهذا
عجب ادهوم وكورهما
سما لسراج هذا في
السراج بعد ذكر التعيير
اعمارا بالعرض قال
والجهر افضل وعرا الى
المسوط (قوله ينبغي ان
تكتب تركها السجود) قال
السمح اسم فعل اسول
وحوب سجود السهو وعلى
المعزدا اذ الجهر فيما عدا

وغيره بقرا الفجر واولي
العماس ولوهنا والحق
والعندس وسرق عرها
كسفل النهار وحر المعزدا
فما يحجر كسفل بالليل
فهو رواه عن ابي حنيفة
ذكر في الاحسن
وعرها وفي البرجدي
مر بالي النهار به وروي
ابو سليمان ان المعزدا اذا
طن انه امام مظهر كالجهر
الامام يلزم سجود السهو
ولا ينعى ما في المحط اذ الجهر
المعزدا في صلا المجامعة
كان مسما وفي صلا الجهر
محر كذا في عامة الروايات
والذي حرم الجوازي بانه
ظاهر الجواب انه لا سهو
على المعزدا وفي الخلاصة

الجنس والا كبرون على ايمانهم يوم الصلوة كذا في الاحكام وكره بعض المعسر ان يسهو
بعد التعميم والاختيار ان يسهو الكسابة والمكسوبة عملا عليها الا الله تعالى وقد اوسع الكلام في
هذا الله لما من امر حاح في شرح منه المصنف وقد كان الصلي المعزدا سوي الكسبة اذ لم يسهو له واما
روى الحافظون له من السامطين والامام سئل المصنف والكنه لم يسهو كل فصل ولم يسهو كل المصنف ما فعله
بعد السجود وقد قالوا ان كان اماما وكاف صلا فعل بعد هاتين وهو موجود في جوهل عن مكانه اماما وسر
اوجله والخبرين مستبلا بدعه وان كان لا يسهو بعد هاتين بعد مكانه وان ساء اعترف بما اوسا لا
وان ساء اصعبه من وجهه الا ان يكون بطلانه من سوا كان في الصلوة الاولى وفي الاحكام والاستقبال
الى الصلي يكره هدا اما صحته في الدعاء وحاجته في الحائض والمختصة استحبابان محرف عن من
الصلوة وان صلي بها عن الصلوة ما عدا سائر المسئلة وسهله ما في صحيح مسلم من حجب النوا
كما اذا صلا حلف الذي صلى الله عليه وسلم احضار من يكون عن به فعل على ما توجهه (قوله
وغيره بقرا الفجر واولي) ساء من ولوهنا والجمع والعندس وسرق عرها كسفل النهار
وسر للمعزدا فيما يحجر كسفل بالليل) سرور في بيان الفراء وصعبا ولزم مصنفان الجهر والاحكام
لانه لم للعرض وعده والاصل فيه كما ذكر المصنف في الكافي ان الذي صلى الله عليه وسلم كان غير
بالقرآن في الصلوة كها في الامامة وكان للمعزدا بوجهه ونسب من ارل وارل عليه فارل
انه تعالى لا يحجر بصلاته ولا يحجب بها في التحجر بصلاته كها ولا يحجب بها كها واسع من ذلك
مستبلا بان يحجر بصلته اللسل ويحجب بصلته النهار فكان يحجب بعد ذلك في صلا الظهر والعصر
لاهم كانوا مسعدين للاداء في هذه من الوضوء ويحجر في المغرب لا هم كانوا مسعدين مالا كل في
الصلاة والعصر لكونهم موقودا وفي الجمعة والعندس لانهما هما اللذان وما كان الكسابة ساء في هذا
الذي ذكر وان زال فعله المسلمين فالحكم بان لا يسهو عن بها السب ولا يسهو عدا
آخر وهو كبر استعجال الناس في هاتين الصلوات دون غيرها اه وقد انعقد الاجماع على الجهر
فياد كره وقد قدما ان الجهر في هذه المواضع واجب على الامام لقوا طه من النبي صلى الله عليه وسلم
وعصمه ما امام معهم من قوله هيا وسر المعزدا فيما يحجر فادان الامام ليس يحجره والوا ولا يحجب الامام
بصلا الجهر وفي السراج الوهاج الامام اذا حفر قوي حاجه الناس فقد اما واقادانه لا فرق في حق
الامام بين الاداء والصلوة ان الصلوة يحكي الاداء والحق في الجمعة والعندس التراويح والوبر في رمضان
لنوازل المكسول والمزاد عنهما بالناس في المغرب والاخران في العشاء وجميع ركعات الظهر والعصر
وقد افاد ان المسئلة بالنهار يحجب عليه الاحكام مطلقا والمسئلة بالليل يحجر من الجهر والاحكام ان كان
معزدا اما ان كان اماما فالجهر واجب كذا في السراج ورحه الله وان المعزدا ليس يحجر في الصلوة
المعزدا بل يحجب الاحكام عليه وهو الصحيح لان الامام يحجب عليه الاحتفاء بالمعزدا وروي ذكره صام
ان يوجب ان المعزدا يحجر فيما عدا الاحكام لا لا نعم وحوب سجود السهو وعنه ونقصه
السراج بان الامام انما يحجب عليه سجود السهو لان حاسبه اعظم لانه تركها الجهر والاباح بخلاف
المعزدا ونقصه في فتح القدر بان لا يسكران واحدا فذلكون أكد ولحق لكن لما لم يسهو وحوب
السهو والابرار الواجب لانما كذا في الواجب لا يسهو له خصوصه من حجب كات المجامعة واجبه على المعزدا
ينبغي ان يحجب تركها السجود وفي العمانية ان طاسر الزمان ان المعزدا يحجر فيما عدا احكامه ايضا وجهه نال
والظاهر في المذهب الوحوب وفي قوله فيما يحجر ذلك على ان المعزدا يحجر في الصلوة الجهر به اذ افاد

لا سهو على المعزدا احكام فيما يحجر به وبالعكس وصافي في صلا في بانه اه فله ومصلحة في السراج عدا عن المحط والاحسن كما سكره
في بانه ان ساء الله تعالى (قوله والظاهر في المذهب الوحوب) فيه بظرفان ما في العمانية مصرح من سرور الحائضه وغيرها ايضا كالبهانه

واسكناه للمعراج وفي الهداية في ما مسجود اليه وهو هدا في حق الامام دون المحدث لان الخبر والمخافة من خصائص الجماعة قال السراج
ان ما ذكره حواشي ظاهر الزوايه واما حواشيه الزوايه فانه يجب عليه مسجد الشير وفي الترتيبه عن الخط زاما للمعراج ولا يهوى
عليه اذا حاد فمما يحذر لان الجهر من واحد على وكذا اذا جهر فمما يحذر لانهم يركبوا واحدا من الجماعة اعمار حسب السمع العائنه وفي
البحر المعراج اذا جهر فمما يحذر عليه الشير وفي ظاهر الزوايه لا يهوى عليه وسما في هذا من يدعي مسجد الشير والى مال اليه في الشير
والفتح وسرح المسه والمصحح عثم الفرق بين الامام المحدثين وحوشيه الجماعة (قوله كما هو حكم الامام) التسميه بصل الخبر والافلا لامام
واحد عليه الخبر كما لا يخبر (قوله الى ان ادنى الجهر ان يسمع منه الخ) اهم لفظ ادنى في الوضوح في الهداية وغيره فاهو
بمعنى ان اعلى الجهر ان يسمع غيره (٣٣٦) واعلى الجماعة ان يسمع منه والثاني مسكول لافضائه ان يكون اسماع

وصفا فاهو كما هو حكم الامام لان الصاعه عكبي الادا والجهر افضل وصحبه في الجهر والجماعه
واخبار سمن الاء في المنسوط وشرا لاصدم وصحج في الهداية الاحكاما حبا لان الجهر محض
اما الجماعة حبا او الوفاء في حق المعراج على وجه التحير ولم يوجد احد هما بعد في غاية اللسان ما
الحكم بحر وان يكون معه لانهل سبي وعلة الجهرها ان الصاعه عكبي الادا بدليل انه يوجب ويضم
للمعراج كالأداء وفي السراج الوهاج ولو سوي رجل يوم الجمعة ركعه فقام لعضا فافانه كان بالخبر ان
سا جهر وان سا جاف كالمرقد في صلا السجود في الخبره عن الاصل رجل صلى رحدا حارجل
وايدي به بعد ما را الفاعه ونصها فاهو الفاعه فاهو جهر اه يعني اذا كانت الصلا جهر به
ولم يجهر المصلي ووجهه ان الجهر فيما بين صلا راحنا لا فاصلا والجمع بين الجهر والجماعه في ركعه واحد
يسمع وقد المصنف المصنف لان ما عداها من الادكاره به يصل ان كان ذكرها وحدها فانه
يجهر به ككثير الافتتاح والمسلم عرض في موضع المصنف فانه يجهر به ككثيرا لا اتصال عند كل
من وضعه اذا كان اماما امام المعراج والمقتضى فلا يجهر به وان كان محض بعض الصلا
ككثيرا باعدس جهر به وكذا المصوب في يده العرافين واحدا صاحب الهداية الاحكاما
واما ما سوي ذلك فلا يجهر به بل السجود والتمسك بالاحكام لا يهاذ كرا لا يفعله بالعلامه كذا في
السراج الوهاج ولم يسن المصنف جهر الجهر والاحكاما لا اختلاف مع احاديث المصنف فذهب الكرخي
الى ان ادنى الجهر ان يسمع منه وادنى الجماعه فصيح الحروف وفي التذاع ما علة الكرخي افس واضح
وفي كتاب الصلا لمحمد اسرار الله فانه قال ان سا فراهي منه وان سا جهر واسمع به اه واكثر
المساج على ان الصصح ان الجهر ان يسمع سر والجماعه ان يسمع منه وهو قول الهداية وكذا كل
ما يتعلق بالنطق كالتمسك على النصب ووجه السجود ما لا بد والاعا والظن في راسنا حتى لو طاق
ولم يسمع منه لاسع وان يصح الحروف وفي اخلاء الامام اذا فراهي صلا الجاه يجب سماع رجل
او رجلان لا يكون جهر وان الجهر ان يسمع الكل اه وفي فتح البدر واعلم ان الفراهي ان كان في
السان لكن فعله التي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كمنه تعرض لاصوب وهو احسن من
الفصح فان الفصح المعروف بالفصح عارض لاصوب الفصح فمجرد تصحيحها بلا صوب

منه جهر وان يسمع مع
اسمها ما لا بد ولم يذكر
ذلك في النول الثاني وقد
ذكر في بعض الكتب
وهو مسكول اصلا لانه اذا
قل ادنى الجهر ان يسمع
غيره بل ان واحد ما جهر
الواحد لكون اعلى الجهر
اسماع السجود ولم على
هذا اذا قل ادنى الجماعة
ان يسمع منه ان يكون
اعلاها ان يسمع غير
كفاله ليعلم فيكون اسماع
الجماعه وان يسمع منه
نظر بل لم ان يكون
اعلاها فصيح الحروف
مع انه قول الكرخي وله
هذا والله تعالى اعلم
لم يذكر ذلك صاحب الهداية
في الاول الثاني لكن في
الجماعه ان في قوله
واذ في الجماعة اسماع منه
اسما ان اعلى الجماعة

اعا

بصحيح الحروف فها وهذا قول الكرخي اني نكر الاعمس وروى عن محمد واني احسن المورى

واني نصر من سلام فراهي اسرار الى قول هولاء الاعمس عرافه عن حيز الاعا صلا اه فلهما في وقد تحا من الاول ما
اعلى الجماعة لسان يسمع منه بل ان هراي لسانه ما يحرك لسان وهو الظاهر في نويد ما في سرح السج اسمع ل عن سرح
الطحاوي ولو فراهي لم يحرك لسانه فانه لا يجوز ولو سرك لسانه ما يحرك لسانه وان كان لا يسمع منه اه (قوله والجهر ان يسمع
الكل) قال في الهداية مسكول وجهه في المعراج قول الفضلي وكأنه احسن اه اقول قد كفي بالمعراج الفصل في الهداية واني
عن الحمي انه لا يخبر عند الهداية في ما يسمع ادا ومن ربه وعلى هذا فاهو لادسول الخلاصه يجب سماع رجل او رجلين من غيره
و يعطى الجهر ان يسمع الكل اي من ليس بغيره وليس المراد كل فرد لانه قد يكون معصرا او معصرا فاهو ان ما في الخلاصه لا اسكال
فه بل هو جهر على قول الهداية في الفصل واليدوع ما بل اه قول آخر غير الالبه الآله بدر

(قوله ان في المسئلة هذه افعال) اقول نه مصرح في الهاء بمعر اج الزا نه ولكن قد حال معن ما هال الكمال لانه محصل ما مع ن
 اماع بعنه فليزم ان لا تكون مخافه الا ترفع صوبه حد او هو بعد على انه قد كون اصم و العلم ما حقه المخافه من حقه و بدل على
 هذا انه اسطر في الخبر اماع عبر وكف تسوع القول بانه على ظاهر حتى لو كان لما كان ممانع من سماع صوبه او كان من اسدى
 به اصم هل يقال انه ترك الخبر الواحد وصلاته هاهنا والذي يعل على التل ايه لا وله احد مر ساد لانه حذر الدس الى ان يح
 في فوا نه يحول ما فنه و لله تعالى الحمد وذلك حسب قال بعد نه كلام العبر هذا ودعوى خلاف الظاهر لما قاله الكمال بعد نه اذا علب
 السراج لمسا في المسئلة فولا ما لا لا هه راعى د كقولنا الكرى والحدوا نى ح ظهور وجه ما هاله الكمال وكونه وسطا د بعد
 اسطر احقه السماع مع التل بانه يحل ما حافى آتته ور معا خلف ح (٣٣٧) حقه الخبر ولا بد ن اراده تلتلا

للاذوال تل ان ادعى
 وحب المصير له فهو حقه
 بتل ان من به صم
 لا سمع بعد الان استعمال
 ما هو حقه حتى عبر
 وفلا ممانعه له ذلك
 مع ما مع من الزوى وعدم
 الخرح فانه سمع ال و ل
 على قول الهندوا نى
 وعدم اعتبار ما سوا

ولورك السور في اولى
 العسا فراهنا في الاخر من
 مع الفاعله جهرا ولورك
 الفاعله لا

ن الاذوال لواحد هه
 هذا الشرط لم عدم
 حقه ا كثر الفوا ب من
 كل خاص وعام فممن
 محقه ما اسطر الكمال
 ان الممانع را محل محصل
 لماد العب ولكن
 الاضمار على ما ذكرنا
 اولى لان الاماع نصرب

اعناه في الخروف بعد الاخراج لا حروف هه كلام منى ان هذا لا معنى ان يلزم في مفهوم المرأ
 ان ابل الى السمع ن كونه محب سمع وهو قول السر لمضى ولعله المراد بقول الهندوا نى ما على ان
 الظاهر سماع بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع اه فاحرار قول سر الهندوا نى هذا وهو
 خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان فى المسئلة هه اذوال فال الكرى ان المرأ تصح
 الخروف وان لم تكن الصوت محب سمع وهل سر لا بد ان يكون محب سمع وقال الهندوا نى لا بد ان
 يكون مسموغا له رادى المحى في العل عن الهندوا نى انه لا يحتره عالم سمع اذما و ن سر به اه ونقل
 في الذبح عن الخوا نى ان الاصح عد او لا بدى ان تجعل فلان ما هه قول الهندوا نى الاول وى
 العا ان ما كان هه وعاله هه يكون مسموغا نى هو يعرفه صا وى الذبح معر الى الفاصى
 علاه الدس في سرح مختلفه ان الاصح عسدى نى في هه الصراف كنى سماعه وى بعض
 الصراف اسطر سماع عبر لرى السع لو اذنى السرى صا حالى فم الباع وسمع مكنى ولو سمع
 الباع بنفسه ولم سمعه السرى لا تكنى وفيما اذا حلف لا مكلم فلا اا م' محب لا سمع لا محب
 في عمن على هذا في كتاب الايمان لان شرط الحب وجود الكلام هه لو يوجد اه (قوله
 ولورك السور في اولى العسا فراهنا في الاخر من مع الفاعله جهرا ولورك الفاعله لا) اي لا يروها
 في الاخر من هذا عند انى حقه عمن وقال نو يوسف لا معنى واحد ممانع لان الواحد فاب عن
 وجه لا معنى الا بتل ولطما هو الفرق بين الوجهين ان فرا الفاعله سرب على وجه سرب عليها
 السور فلو صا في الاخر من سرب الساعه على السور وهذا حلف الفاعله اوسوع بخلاف ما اذار
 السور لانه كنى فصاوها على الوجه المرسوم وهذا المسئلة مرفعه فالحول البالس ما روا الحسن
 عن انى حقه انه نصصها وقال عسدى نى ان معنى الساعه دون السور لانها هم الامر من وى
 نصير الحبرى في قوله فراهنا على الجامع الصبر اسار الى الوحوب لان الاحبارى الوحوب أكد
 من الامر ومصرح في الاصل بالاستصحاب فاهه قال احالى ان معنى السور في الاخر من راسا كنى
 مستحبا لانه لا كنى مراعاتها من كل وجه في العسا لانها وان كان وى عن الصعقه فمى عبر
 وصوله ما لان السور في السمع انانى الراسخ في الاول وى عنه السان والاصح ما هه في الجامع الصبر
 لانه اسر الحافى وى فوج الصبر ولا تبنى ان ماى الاصل اصرح فعب العول عليه في الروا نه اه

(٤٣) - (الحرازى) - (اول) عفاه فطاله وان يعلق محب السماع والحاصل ان تعالى المسئلة فولا نى قول الكرى
 ولولا الهندوا نى والاعباد على قول الهندوا نى والله تعالى اعلم اه (قوله وى بعض الصراف سطر الخ) حرر في السر ملاله عن
 السكا نى المحط انه صعب وان الصحيح رل الصفى اسى الهندوا نى والنصلى (قوله ولو فلسا نى الاخر من سرب الساعه على السور)
 اذ السد رانه روا السور م معنى الفاعله في السمع الباقى والذي وقع في السمع الباقى هه لادى وقع في السمع الاول فمكون الفاعله بعد
 السور هه عند احافى في الموضوع قال في العنا نه ونوف سرب الفاعله اى في السمع الباقى على السور التى في الركبه الباقه ن السمع
 الاول فانه سرب الفاعله على السور هه وسرور لا عماله واحب ان ذلك على وجه الدعاء وليس الكلام هه وانما الكلام في فرا
 اضاعه على وجه سراءه القرآن

(قوله اما والله ما في ذلك على الاصول) هـ في الخبر لا على ان امر الله ما في امر السارق فكذلك اخبار نعم في الحوائس
 السبعة ما لا يكون ذلك اذا كان سبعة في الاصل هـ ع وادى لم يتصور ان يكون القراءات سبعة في كل السورة
 فلهما في الاصل كما يريد امر في قوله (٢٣٨) او من ساء السرى صبح يثبه على خنثه اسئل ذلك (قوله وفي حقه

أحرف) اي حقه ضرر
 ولله والادنى سبعة
 اصل منه في قوله في
 فصل ان آتى الاصل
 اربع فصل حسن في
 ان يكون ما في الحوائس
 ما على الاول (قوله وفي
 سراج) قد ثبت بان
 المراد المطلق في باب الاصول
 واسمى مصرف الى الادنى
 مع ان لم يتخرج عن
 سبعة امكانه لانه
 التخصيص واما الاعلى
 الكامل فيصاح الى ذلك
 خاص ولهذا اكتفى في
 وقرص الفرا آه

ادى ما في وجوده في قوله
 ما حقق في اصلها
 دون توقف على السكك
 مـ ا ر ا ل ك ا ب
 الطائفة في صلا واحد
 مائل في سبعة من ان
 لو هو آه طوله في كمين
 بخورة سبعة المساح
 ومحمد في الله محمد
 اربعة رواه احمد وروى
 وبمسلسل الزمان طبا
 وحواش عمن الطبر
 المذكور (قوله وهو
 ان الحصة المسعولة
 ادنى الخ) مع ان كونه

ووجدت في الاصول ما لا يكون آكد في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 على الوجوه في الاصل ما لا يكون آكد في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 واعلم في هذا السراج ما في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 الفعل هو الفاعل في السراج ما في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 وعلم في الاصل ما في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 في صدر اوله في كبر ما في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 اسأل ان الله اذا اراد فاعلم في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 في جميع عدم الوجوه في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 الاولى واسمها في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 اذا انى ما يكون في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 (قوله وقرص الفرا آه) هي في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 السور صدق في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 في جميع عدم الوجوه في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 اي بجميعهم كذا في السراج ما في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 مرجع افلاها في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 ما هو في حقه في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 ما في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 رواه ما في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 الى ان الله في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 الماهية في رواه ان الله في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 لم يلد في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 حسب القدم في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 ما لا يعرف في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 اصل هو ان الحصة المسعولة في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 الطويلة والقصر في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 في ولا حروف في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 ما الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 انطاع في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 اني حقه في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 في جميع عدم الوجوه في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل

غير قارى في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 المسكك في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل
 في الاصل ان لو كان في السراج ما في الاصل

(قوله وفي المصرايح) وفي البر بعد قوله عار المصرايح وما لا... من سرار حصر الشيا في المكر... من الزمان
 وفي النج وحسب كالف هذه الاصنام ما في سن الامر ما فصل لوفرا العر... ويجوها رفع السك في صا كاطه الزكوع السجود
 مسكنا اذ لو كان كذلك لم... في صرا را الا فرضا في ما في اصنام اه وحرانه ان هذا الاصنام بطرائ ما فصل الانواع اه
 (قوله المصرايح واي سور سا) قال البر لو قاله في الساعه اي سور سا لكان اولي اذ كلمة يظهر بعد ان فرا الساعه
 سه وليس بالواقع اه والحواس المراد ان فرا ما ذكره في السه ولا ما في ذلك ان يكون نص المصرايح واحدا الذي مع غيره في
 شبهه الا ترى انهم التمس في الفصل والوصف في السه مع ان اصل الفصل فرض (قوله فليس له اصل بعد قوله) قال البر
 اقول انما من الفصل سه والمصرايح الخاص به اسرى وقد امكن مرعا (٣٣٩) الاولى فاي مانع من انما بها

لوفر اصنافه طوبى في ركه ووصفها في اخرى فانه لا يجوز لانه ما فرا آية طوبى له وما حصر في الساعه
 وعلم على الحوازل ان بعض هذه الآيات يدعى بآيات صرا او بعد طافا لتكون ادق في ما آية
 ويصح في... المعنى وعلم من علمها ان يكون للمصرايح في كل ركه الصفا ليس... ربط على ان يكون
 المصرايح المصرايح بلع ما بعد فرا... فانه ما فرا فاذا صاها لوفر اصنافه صرا... وكذا واحد مرعا
 حتى بلغ قدر آية فانه لا يجوز وان لا يحسن الآيه لان مره السكر او بعد في حقه فالواو بعد هما
 بل مره السكران بآيات صرا وما يحسن بآيات صرا اذ كرر آية واحد... في المحسني انه لا سادى
 به الفرض عندهم ودكر في الخرافات في ما حصر في الساعه على قول طوبى في المصرايح سرح المصرايح
 اقول ان حفظ قدر ما حصر الاصل به من القرآن فرض عين على المسلمين لئلا يعلى فافر وما ينسب
 القرآن وحفظه مع القرآن فرض كفايه وحفظه فانه الكتاب وسور واحده على كل سلم (قوله)
 وسنها في السعرا الفاعله واي سور سا) لخصه سابق داود وعمر انه صلى الله عليه وسلم فرا العودين
 في صلاه المصرايح السعرا في السعرا في اسقاط سطر الاصل فلا يورق في بعض المصرايح اول اطلعه
 فعمل حاله المصرايح والاحساس وحالة السعرا والمصرايح وهكذا وقع الاطلاق في الجامع المصرايح وما في
 المصرايح وعمرها ان يكون على حاله السعرا في السعرا وما ان كان في... وفرا فانه فرا في المصرايح
 سور الروح وانسب لانه يمكن مرعا السه مع التحصيف وفي سه الفصل والظاهر كالمصرايح
 المصرايح والعصا د ذلك وفي المصرايح المصرايح اصل بعد قوله في حقه الزمان ولا من
 حقه المصرايح اما الاول فاعلمه في اطلاق الجامع وعلمه ما حصر المصرايح وما الثاني في المصرايح افرادا كان
 على... وفرا صرا كالمصرايح... في ان راعي السه والسعرا وان كان وراي التحصيف لكن
 السعرا في سوره الروح في المصرايح والظاهر لا بد له من دليل ولم يسلو ذكره صلى الله عليه وسلم فرا في
 السعرا لا يدل على سنه الاول او طاب عا لم يوجد في الاطلاق... لسور السعرا في
 الحواشي... في سنه بعد المصرايح فاصحابه... في ذلك الى اسراج سور السعرا في بعض المصرايح
 لعلم المصرايح والسعرا في سنه دفع المصرايح في المصرايح من المصرايح سور دون سور يدل على
 السور (قوله وفي المصرايح طول الفصل لوفر او طهر او واسطه لوفر او عصا وعصا لوفر مرعا)

وهكذا ينبغي ان يسم قول
 المصرايح لا يمكن مرعا
 السه مع التحصيف يدل
 على ذلك قول مرعا
 كالمصرايح وعمرها ان
 اذا كان في اسمه وفرا
 كان هو والمصرايح سواء في
 لاسمه عليه في مرعا
 وسنها في السعرا الفاعله
 واي سور سا وفي المصرايح
 طول الفصل لوفر او
 طهر او واسطه لوفر
 وعصا وعصا لوفر
 سه المصرايح بالظن بل
 والمصرايح في المصرايح
 نار في السه قلب
 فاصحاب السعرا وحسب التحصيف
 والحكم بدور مع السه
 لامع الحكم الا ترى انه
 عر له المصرايح وان كان
 في اسمه وفرا هو السه اعلم
 ان ذكر سور الروح

والاسعرا ليس له دأ ما تمها بل لا يسم من طول الفصل فانه قد عرفت انه ان تصد بدور الروح دليل على انه السه لا يسم
 الا بالموطن ان يذم بطلانها والموطن... في السعرا الكلام... وفرا اسراج المصرايح على ما حصر السعرا وعمره
 دليل على بعد ذلك الاطلاق اه اقول قوله المصرايح الفصل سه ان اراد مطلق الفصل فمفهوم لان الكلام في المصرايح السه
 طول الفصل وان اراد الطول السه وهو الظاهر يدل على قوله آية في السه من طول الفصل يدل على ان الروح من الاوساط
 كما بنا عن السكنا والظاهر ما في سرح السه للبحر من حقه السعرا على ان الوسيط في المصرايح... على طول لافي السعرا ولكن بعمره
 بالوسط والظن بل يعمل لبعض الاول ان المراد الوسيط... الفصل محل كالمصرايح... في السه من السه بل ان
 الانسان المذكور في المصرايح... في الطول فله على ما قبلها... الاوساط الثاني ان المراد الاوسط من حساب المصرايح على طول
 لمصصا هو الاظهر وعلى هذا يعني قول المصرايح لا يمكن مرعا السه مع التحصيف ان عو الروح وانسب في مرعا السه في المصرايح

في الخلة لاهما كبر من أوله من آية مع اسجع من طلب من آية فأ كبر (قوله والذي له الخلة) قال في
الحق احق ان الالمصل فصل سور الف لوالقوى ربحنا الخراف و السبع الاحمر فصل من و وحكي الصبي
عاص انه الخاتمة وهو من فالفوالع اوله على الخلال في الله ربح والواسط مهالتي لم يكن والعصار الثاني وه الخالوال من اوله في
من والواسط مهالتي والتمحي والثاني العصار اه وفصل عبره الال التي وطمن ان في سره والافوال في المصل وه من قال
مفصل فآر له اني * خلاف فصاف وفاف رشح وحانه ملك وصف فافها * وضع مخي خرافها المصحح
والد السوطي في ايمان فوالن فافها التي عسرو لا الرحن قال حكما ان السدي عامله على اللوم والالسان اه * فافها * اه
السعاف فافها فاح رن والواسط الالوال الماهل في الكبي في العصار والعسا هرا في الكمن واسط المصل لانه عليه الصلا
والسلام فاف في العصري الاول (٣٤) البرح وفي السبع سور الطاري اه كدلى السربلاله اول وهو خالف لما

والاصل فيه كتاب عمر الى ابي وى الاله رضى الله عنه ان اقرأ في المعجزة الطاهر فطوال المصنف
وفي المعجزة العسا باواسط الفصل وفي المعجزة قصار الفصل لان مني المعجزة على المعجزة المصنف
الى ما رواه صروا ما سمعت فيهما الساجد وقد سمعت في الطول في ركب سبعة وروى
فيما بالواسط والطوال والعسا تكسر الاول فيما جمع طوله وقصر ككبرام ركعته واما لظلال
الصم في الرجل الطول والواسط جمع وسط فصاح السنين ما بين العسا والطوال ولم يسن المصنف
المصنف لانه لا يسهل عليه ان يحسنه من المعجزة الى السبا ذاب الترخ طول ومبالى لم يكن
اواسط وسبا الى آخر القرآن فصارونه صريح في البقاء وسمى مفصلا لكثرة العصول فيه وقيل لانه
للمسوح به واطل فعمل ادام والمفرد كما صرح به في الحديث من انه نسي في حق المفرد ما نسي في
حق الامام من العرا واذن العرا في الصلاة من غير الفصل خلاف السبا ولهذا قال في الخطوط
الغياوي روا القرآن على السالف في الصلاة لان ما بين السبا والاصحاح التي صلى الله عليه وسلم كانوا
مرون القرآن على السالف في الصلاة وما بين السبا والاصحاح التي صلى الله عليه وسلم كانوا
ولم يذكر المصنف عدد الآيات التي يقرأ في كل صلاة لاختلاف الآيات والمساجد والمقولات في الخاتم الصغر
انه يقرأ في المعجزة في الركعتين سوى الفاتحة اربعين او خمس او ستمائة وانه يقرأ في الأصل في
الاربعين روى الحسن في المعجزة ما بين ما نه وورد في الاحبار بذلك كونه صلى الله عليه وسلم
هم قالوا يعمل بالروايات كما يسهل الامكان واحسنوا في كنهه العمل به فصل ما في المعجزة من المائة من
للعن وما في الأصل من السبا والاصحاح وما في الخاتم الصغر من السنين مجمل الاواسط وقيل
منظر الى طول السبا وقصرها والى كبر الاسعاف ولعلها قال في فتح الصدر الاول ان يجعل هذا اجل
خلاف فعله عليه الصلاة والسلام بخلاف القول الاول لانه لا يجوز فعله علم لاهم لم يكونوا كسالى
يفعل فاعده لفعل الاعية في ما ساء فعمله انه لا بد من في الخصر عن الاربعين وان كانوا كسالى لان
لكسالى ما بها اه فالحاصل انه لا يفسد عن الاربعين في الركعتين في المعجزة على كل حال صلى الله عليه وسلم
لاقوال وقال بحر الاسلام قال مساعدا كتاب الآيات فصارا من السنين الى ما واداء كانوا اظا

في لهر حب قال ولا تفتي
 دخول الله به في المعاصي
 اه وسئل عنه له السبح
 اسمعيل عن الرحدي
 ثم قال والذي يظهر حروجه
 فيما ذكر الآخر لما صرح به
 الزلي من ان آخر الفصل
 هي اعود رب انسى قد
 حارف ويكنى ارجاع كلام
 الهمز والرحدي الله وان
 احصل الاسرار مهالي
 جميع حدود الفصل
 ولا عذوري في امور مع هذا
 الغر في اذا وصل الى
 الموسى ولما سئل اه
 وقد جعل الزلي كلام الهمز
 على ذلك صا اقول لكن
 كلام الهمز فيما صرح
 في اها من الطوال وهو
 طائر كلام الهداه انما
 على ما فسره في عبارتها
 حسب رد على احد (دوله)

ولم يدكر المصنف عدد الآيات التي صراي كل صلا (الح) لم يبين ان العدد الذي ذكره هل هو سنة او مسح ^{خمسين}
 وبعدم عن الهران القرا ^{من الفصل} فيه ومقدار الخاص ^{منه} احدى لكن في السراج عن الخط ما يدل على ان المقدار الذي ذكره
 مسح فانه ذكر ان القرا في الصلاة على جسده او حصره او مسح ومكروه فالعرض انه والواحد الباحة وسور
 والمسنون طوال الفصل في التجر والظهر واسطه في العصر والعماء وقصر في المغرب والمسح ان صراي السجرات كان معاني
 الزكوة الاولى وسر ملاين انه اوار عن سوى الماتحوي في الساعة فدر عسر من الى ملاين سوى القاء والمكروه ان صراي القاء وحدها
 أو القاء ومعها آية وآمان (قوله وهل يطر (الح) اي صراي الساعة وفي الصغار وعن وفي الخريف والربع خمس الى سبع
 كذا في القح (قوله بخلاف القول الاول (الح) قال في الهرافول بخوران رادنا لكسالى الصعفا ولا سكراته عليه الصلا والسلم كان
 في اصحافي بعض الاحيان المصنف عارانه كان راعي حاله اذا صلا لمعه

ماد في التفسير في شرح
المفسر ان اب واضح
و رب هذا هل يفسر
الساوى في شرحه وفي
الكافي وغير من كتب
الذهب ان اطالة الركعة
الارثى على النسيه سبويه
ولم ارق الكتب المشهور
في المذهب وقال بالوجوب
فلم ارجع اه اول ل
نيل الخا في شرح لاه
الاجماع على سبويه (قوله
واحسارى في الخلاصة فسر
المصنف) اعرضه بعض
العصار مما حصل ان كلام
الخلاصة لا يستدل به وانه
لا يرى نسيه و من كلام

ونظا لولى العجز فقط
الكافي ان لوفى في الاولى
سبويه في النسيه لم ي
كان النسيه صدر اليك
والنسيه ولو فرض ما به
صرح في الخلاصة فسر
المصنف ما في ذلك انما
لان ما في النسيه نصف ما في
الارثى فليس فهو لا آخر
معار لما في الكافي كما
يسعونه مما لا يفسر
(قوله ولذا قال في الخلاصة
الخ) قال السج ابراهيم
شرح الله عبار الخلاصة
هكذا وقال بمجد يفسر
الركعة الارثى على النسيه
في الاواب كلها وهذا

نفسه و اذا كان طولا فاربعين وجعل الله ما انما ركعتين والا كبر في الى ان يدرى
الظاهر بالظلال ود كرى في سبويه على معنى ان الظاهر ركعتين سبويه لا وسط وأما
عدد الآيات في الجامع انه ان الظاهر ركعتين في العبد لا سبويه ما في الوفاء وقال في الاصل او
دوية لا يوجب الاضغاع فمفسر عنه جواز الملال وعد في الحارثي انه يدرى ان سبويه واما
عدد آيات في العصر والنسيه فمفسرون آيات في الركعتين الاولىين : اكل في الحديث وغير اوجهه عسر
آيه فما كان الخلاصة ود كرى فاصحاح في شرح الجامع الصغرى ان طائر الزاوية واما فدرى ان العرب
في النسيه ولذا ينع سور فسر حسن آيات اوسا آيات سبويه النسيه وعرا صاحب الدائم الى
الاصل ود كرى الخاوى ان حد الطول بل في المغرب كل ركعة حسن آيات اوسور فسر وحد
الوسط والا حصار سور و فصار الفصل واحسارى الدائم ان سبويه في العرا يدرى بعض بل خلاف
احكام الوفاء وحال الامام والسوم والجله فمفسر على الامام ان سبويه اعداد ما عسر في اليوم ولا
يصل ما منهم بعد ان يكون على النسيه وهكذا في الخلاصة (قوله ونظا لولى العجز فقط) سان السه
وهذا اعني اطالة الركعة الاولى في الفجر عن علمه للثواب في ذلك ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى نسيه احد اكل النسيه ولا يوجب يوم وعمله : ان الامام ما عسر في الطول لها واما ان
يذكر كرها لا يلا مر فمفسر بالنوم ولم يدرى ان المفسر حد الطول بل في الكافي ان يكون
اسعار بعض النسيه والنسيه النسيه في الاولى والثاني في النسيه قال رعد انما الاستصحاب اما ان
الحكم ما عسر وان كان فاحدا انما سبويه لوردة الامام اه واحد ارق الخلاصة فسر المصنف انما قال
وحدا اطالة في الفجر ان عرا ان الركعة النسيه في عسر الى يدرى وفي الاولى ان يدرى ان سبويه
آيات في قوله فقط دلالة على انه لا نسيه في الطول بل في سبويه وهو هو طمحا خلا فمفسر لخدمه الحارثي
عن ابي فساد انما عسر الفصل والسلام كان طول الركعة الاولى في الظاهر ومفسر النسيه وهكذا
العصر وهكذا في الصبح واسئل الله عسر ما في سبويه في الخلاصة : ان طائر الزاوية والسلام كان سبويه
في صلا الظاهر في الاولى في كل ركعة فدرى ان آيات في مصر في الاولى في كل ركعة حسن عسر
آيات في بعض طاهر في المساوي في العرا : عرا في حد ما في فساد فانه يعمل ان يكون الطول بل في
ما سبويه حد الشاء رالعهود والنسيه وعرا : مادون النسيه فمفسر على جماع النسيه في
بدرى انما كان وعسر في النسيه في سبويه النسيه في قوله وهكذا في الصبح وان جعل على
النسيه في اصل الاطالة لاق فدرى في عسر النسيه ولذا قال في الخلاصة في قوله بمجد انا احب اه
ونسيه بل في الخاوى انما لا سبويه فمفسر ما سبويه في الطول بل في الاولى على النسيه في الفجر وحب
العذر على الاحصاح بهذا الحد فان طمحا انما يفسر فاذبح فمفسر لاوله وحسب طمحا
فوه دلها ما كان السوي عني فمفسر ما في عرا النسيه من ان السوي على قوله بمجد عسر و
الحفظ معر الى المساوي الامام اذا طول العرا : ان الركعة الاولى لسبويه يدرى انما سبويه اذا كان
طول بل لا يدل على اليوم اه فاذا انما طول في سبويه الاواب ان كان لفسر الفجر فليس
مكرر والافعه ما سبويه عني كراهه العربة وظاهر اطالهم ان الجمعه والا سبويه في الخلاف وهو
كذلك في جامع المحوى وفي نظم الريدوسي سبويه الركعتين في العرا : انما جمعه والنسيه بالافعه
وهذا لاولي لان اطالة النسيه على الاولى سكر اجاعا وانما سكر الساب سبويه آيات فان كان
آيه او آيات لا تكرر لانه صلى الله عليه وسلم فدرى في المغرب بالمعذورين واحداهما اطول من الاخرى

احب كافي الفجر اه وهذا لا يدرى انما لفظ هذا احب من كلام صاحب الخلاصة ليعمل به في قوله بمجد كما صرح به المصنف اه
أي صاحب المسح حسب قال وقال بمجد احب الى ان نيل الاولى على النسيه في الصلا كلها

(قول المصنف وان فرا آية العرش والعرش) أي تسمع المؤمن ان فرا الامام ماد كراهي الظهور وكذا ان المصنف يقول بعد قراءة القرآن حوا امي العرش والعرش اما المصدق في العرش كذلك وفي الفعل فقال الحق ومصدق من البار عند كرمها وبسك في آية المثل ويصدق كراهه حاد صدق موصى الله تعالى وانه صلى الله عليه الصلا والسلام هاهنا به فهاد كراهي الاسال فها زما مر ما به فهاد كراهي الالانود وفيها بعد انصبي ان الامام يفعل في الباطن رحم (٣٤٣) صرحوا بالجمع الامام عا والباطن ل

على الله سدي وعلى هذا لوام ن نطلب منه ذلك فمسله تعالى في ال اوج والكسوف والافال جمع في الباطن مكر في غيرها (وله ولم يسمع بحسن لعدم المصروف الخ) حاصله ان في آية صهي عموم علمه الجمع وما والاصح حصل للاولى فليحدها المخصص بانما محلات

ولا فرا الموم بل تسمع ويصت وان فسرا آ العرش والعرش او حطب اوصلي على ابي صلى الله عليه وسلم والباقي كالعرش

لنا في قوله بعد كبر في العباد اي فيكون منها على ما قل وان كان مخالفا لمدحه في عدم حوار الجمع رغبه الا لجمعنا والاصوب ان يقال انه على مذهبه اساسا على ما احساره صاحب المدارك وغيره من حوار الجمع بينهما في ساق السقي وماها كذلك ويمكن ان يكون ذلك مراد صاحب آخر (قوله

في العرش اوق بر فكر المدارك مطلقا (قوله ولا فرا الموم بل تسمع ويصت وان فرا آية العرش والعرش) اوصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (والا في كالعرب) للحدث المروي عن طريق عده ن كل له امام وسرا القرآن له فرا وكان خصصه الموم وله تعالى فادولنا سري ما على انه حصصه الباطن في الركوع اجاعا في حقه بعد غير الواحد وعموم الحديث لا يرد الا انما فان ذلك حسب ما رخصه بعد غير الواحد في حقه غير ما اشتهر في حقه بالظاهر فله الموم من الاول اعناه في الما ورس ولم يسمع بحسن لعدم المصروف في حقه بالظاهر فله فصل الفصل المظهر والسر في الحديث ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يرى عن محمد وكبر في حقه بالظاهر في الوعد وفيه في عاها السنان بان يجوز اصحح كسبه لعدم الفرا صاحب الامام وما يجره في عاها السنان في قوله واحد وهو قول في حقه وخاب عنه بان صاحب الحديث لم يجره انه قول محمد بل ظاهر اثاره في وفي صبح المصنف والحق ان قول محمد كموطما والمراد من الكراهه كراهه الحر من العداوات اها لاجل حله واعلم بقاها اسم الحرمة عليها لما عرف ان اصلهم لم يلقاها لادان كان الباطن في حقه ودعوى الاحتياط في الفرا حله بمرعه بل الاحتياط تركها لانه لا يلقى في الباطن وفيه روى عن عده من الصحابة حديثا الصداق ما فرا حاه فاقوا بالجمع واحسن بقوله بل تسمع يصلى آخى ان الآخرة رتب في الصداق وهي قوله تعالى وادع اقرى القران فاد والاصح انما هو في حقه وهو قول كراهي الحصر رهم من قال رتب في حقه قال في الكافي ولا يلقى في حقه فاما ما راجع فيها لما هو في آية القرآن وحاصل آية ان المطلوب بها ان الاسماع والكسوف في كل من هذا والاول بحسن الظاهر في الثاني لا يجرى على الظاهر في حقه بالكسوف عند الفرا مطلقا ولما كان العشر اعناه وعموم اما في الاخر في السبب وحسب الاسماع لفرا القرآن خارج الصلا اما ولهذا قال في الخلاصة وحل يكتب العشر حقه وحل فرا القرآن ولا يمكنه اسماع القرآن فلام على العاري وعلى هذا هو اعلى السماع في المل حوا والاساس ام ام وفي السبب وغيرها الصلي اذا كان فرا القرآن واهله بسا لوان بالاعمال ولا يسمع ان كان موعوا في حقه بل فرا ولا ما ورا والا عوا وفرا وان للوصل وآية العرش هي ما كان فهاد كراهي في حقه وآية العرش ما كان فهاد كراهي والعرش البجوه وفي عاها العا لادب حسب فال مصحح ويصت ولم يفعل لاسال الحق ولان ودن البار واعلم بالاصل وحولنا في الاحتياط في العرش الاسماع ولان الله تعالى وعد بالرحمة اذا سمع واصب شد حم راجع له عا غير محروم بخصوصه للسائل عن باع القرآن بالاعمال والضمير في قوله راد ارجع الى الامام ركنا في حطب وصلى وحيد فلفظ الموم حقه بالحق الى قوله وان فرا آية العرش والعرش حوا ما سار ما قول ما يسمه الى الخطه والصلا ويحوي الجمع في الحقه والمحرر لفظا راد عنه بكسر في العباد وهذا اندع ماد كراهي في حقه في عاها المحصر

وهذا اندع ماد كراهي في حقه في عاها المحصر وادع ماد كراهي في حقه في عاها المحصر والعرش والعرش لانه عصى ان يكون الانصاب احاصل الحق في حقه ومعنى الكلام عاها الانصاب وما وان فرا آية العرش والعرش وطب واصحابه في ان يكون الخطه الصلا على النبي عليه الصلا والسلام واه من بعض الصلا وليس المراد ذلك را بالمراد ان يصحوا اذا حطب وان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ام فان الباطن راجع الى حوا ان فرا هو الامام

و روي بان رسد الوعد في الحد و هذا الاحكام عائد على الوصوف عند المداومة على الزل كما هو ظاهر قوله عليه السلام
 لا يلهون الصلاة في الحد و الآخر يصول في سوهم كما يظهرون اسناد المصروع هو موافق لما يكون الراي بما هم فيكون
 الواحد الحد و احكاما و الله انوك كذا التي مر منه الواطئة علمها و حسن هذا ما في من ما تقدم و من قوله عليه السلام صل الزل
 في الجماعة يصل على ملأته في بيته و سوفه سبع و عشرين صفا اه (قوله ٣٤٥) اذ اركها اسجها اي هار و اسكلا

وليس المراد جمع
 الا جمع في الذي هو
 الاحتمار فانه كسر (قوله
 حتى لو صلى في بيته و روحه
 الخ) ساقى حذره عن
 الخواني من انه لا مال
 الثواب و تكون يد
 و بكر و هالك في القصة
 احباب العلماء في اياها
 في التلب والاصح انها
 كالا في المسجد الا في
 الفصلة وهو ظاهر مذهب
 السافري رحمه الله تعالى اه
 فلب و يظهر ان ما ساقى
 عن الخواني من صلى
 ما مر عنه في الاذان من
 وجوب الاياه فاعلم
 و عدم ان الطاهر حذره
 فلهذا صححوا حذره ما قاله
 هنا ايضا (قوله الاقصد)
 في الور خارج رمضان
 تكره) قال الزلي ساقى
 الكلام عليه في الخامسة
 عند قوله و نور يحما في
 رمضان فعلم وان التكره
 كراهه بمره (قوله اما
 اذا صلوا بحمائه الخ)
 لا على هذا الجملة هار و اعنا
 علمها فانه عدد كسر
 حكم كسر اه (قوله و ما

مع التكر على باركها بعد عذر في احاد كسر وفي الحمى والظاهر اهم زادا و انما كذا الوحد
 لا يسهل علم الاحبار الوراد بالوعد السيد يدرك الجماعة و صرح في المحطاه لارخص لاحد في ركها
 بعد عذر حتى لو ركها اهل مصر لوم و من هاهنا احرار و لا على معانيهم وفي الف رعبه هاهنا مع
 العر على باركها بعد عذر و نام الخبر ان التكر و هاهنا اسطر الا فلهذا هو المحذور في رسي
 وفي الحمى و من مع البدا كره لا لاسعمال بالفعل و عن عا - انه سواء في حالة الاذان وان عمل بعد
 قبل الصلاة فلا بأس به و عن محمد لا بأس بالاراع الى الحد و الجماعة ما لم يحد منه والسكاه اصل
 فيها اه وفي الخلاصة عذره و رباحه المألوس ذلك رجل لا يحضر الجماعة اه وساقى ان ما الله
 تعالى في عا ان معناه حسن ما بعد مد مد - له لا احد على وجه التملك كانه سوهم كما صرح به في
 البرار بعد كسر في عا السان مع ما في الاحسان ان يرك الجماعة يسرحا لا يصل سعادته اذا
 ركها مع جفافه ذلك و يحاها اما اذا ركها سها و اوركها سها و ان يكون الامام من اهل الاقوا او
 من علماء المذهب السني لا راعى مذهبه فلهذا يسرحا لا يصل سعادته اه وفي شرح الفقه عن
 نعم الا بعد رجل يسئل سكران الفقه لا يرك او لا يحضر الجماعة لا بعد ولا يصل - هاهنا و قال صار رجل
 يسئل سكران الفقه يسئله الجماعة لا بعد عذر سكران الفقه قبل حوائه الاول و هو و اطب على ركة
 الجماعة هار و انه في فم لا يواطى على ركها اه ولم يذكر الاصف فيه احكاما فيها ان افلها انسان
 واحد مع الامام في عرا لجملة لاها اسود - الاحكام و هاهنا في من سحس فيما اجمع و لعلها عا
 الصلاة والسلام الانسان فافق فيما اجمع و هو ضعف كافي شرح منه المعنى و سوا كان ذلك الواحد
 رجلا او امرأه او اعدا او ضايعا ولا عبر بصرف العاقل وفي السراج الوجاه لو حلف لا صلى
 بحمائه و ام جعل حسب في عا ولا فري في ذلك من ان يكون في المسجد او يسه حتى لو صلى في بيته
 و رسمه و حار به و انه في حقه الجماعة و هاهنا و اوجه للصلوات الجلس الا لجمعه فها سطر
 و ما يحكمه الله العبد على القول بوجوب ما و من في القول بسبها وفي التكر و في الراو و
 سه و ساقى ان الصحيح انها في الراو و سبها على السكاه و نص في حوامع الفقه على انها هار و اوجه
 و هو عر و تسحق الور و ز صان على قول ولا سبها على قول وهي كبر و هي في صلا
 انشور و قيل لا و اما ما عا هذه الجملة في الخارصة الا بعد في الور خارج رمضان تكر و كره الذي
 انه لا تكر و اصل هذا ان ما عا الجماعة اذا كان على سبها الداعي تكر في الاصل لا بعد السبها
 الا لو اجمع عا به و اذ ان و اقامه في حقه للسجد لا تكر و قال سمن الاية الخواني ان كان سوى
 الامام يلايه لا تكر ما لا في وفي الاربع احلف المسامح والاصح انه تكر اه كذا في شرح المسه ولا
 عني ان الجماعة في العبد ان كان سوا و اه و سبها على القول في هاهنا سطر الصحة على كل قول لان
 سراط العبد و حوا و هاهنا سراط الخ الا لطله فلا يصح صلا العبد مفردا كالجمعة ولا يلزم
 ان يطلن الوصف لطلن الاصل على المذهب و مساحكم يتكرارها في مسجد واحد في الجمع ولا

فكر

(٤٤) - (الحر الزان) - اول) حكم سكرانها في مسجد واحد الخ) قال فاصحان في شرح الجامع الصغير و رجل دخل
 مسجد اود صلى فيه اهله فانه صلى صرا دان و اقامه لان في سكران الجماعة عليها و قال السافري لا بأس بذلك لان اذا الصل الجماعة من
 المسلمين و الآخرون فيها كالا و ليس بالصحيح ما قلنا و هكذا روي عن محمد بن النضر صلى الله تعالى عليه وسلم اهم اذ اقامتهم الجماعة صلوا و احدا
 و عن ابي يوسف رحمه الله انه قال انما تكره سكران الجماعة اذا كره اليوم اما اذا صلوا و احدا ما في حقه للسجد لا تكر و هذا اذا كان صلى

(قوله الخدب المسحوق) أي مضمض الحارثي ومسلم وهو عائم في صرح أسادب الخدابة بالحافط أن شعره لم يبر الأندلس
والأربعة وكذا في فتح القدير هل أسرحه الخدابة الألسناري واللغة لم (قوله وأحاطت به الخدابة الخ) قال في فتح القدير مطرقة
رواه الحاكم عروس قاعهم بالسفاهة بهم فيها وأن كانوا في القصة سواها كرههم سألوا لوصح فاعلموا أن الأفرأ اعلم بأحكام المكاتب
فصل الخدال يوم القوم افروهم أي أعلمهم بالفرأ وأحكام المكاتب فانها (٣٤٧) سلا زمان على ما ذكره إن كانوا

الفراء والعلم بالحكام
 الكتاب سواء فاعلمهم
 نالسه وهذا الاصل
 في رحلتي احد هما مسرور
 في ما ان الصدا والآخر
 مسرور في الفراء وسائر
 العلوم ومما احكام الكتاب
 ان العبد له ثلثي لكن
 المصريح في الفروع عكسه
 بعد احسان العذر المسنون
 والمعلل الذي ذكر
 المصنف بهداه حيث قال
 لان العلم يحتاج في سائر

الاركان والعرا تركي
واحد وانما يكون النص
ساكما عن الخالدين
اعرف العالم عن الارضه
نعاد احسان المسجون ومن
اعرف بالارضه عن العلم
لا كما طعن المصنف فانه
لم يصدم الاعلم مطلقا في
الحديث على ذلك العذر
بل من اجمع فيه الارضه
والاعلمه اللهم الا ان
يعدى انه اراد بلفظ الاروا
الاعرف علة اى الذى ليس

امة محمد وجميعهم وان كل رجل في صفوفهم مردى صلاحه صلى الله عليه وسلم
 لكل رجل الصلا (قوله والاعلم احق بالعلمه) اي اولى بها من العلم وهو في الصلوات
 ما يحكم الصلا وفي السراج الوهاج ما يصلح الصلا ويعددها وفي غايتها النفع والنعمة واحكام السرقة
 والطاهر هو الاول ومرببه الثاني واما الثالث فمحمول على الاول لظهوره بالنسبة المراد من النفع
 غير احكام الصلا ولهذا وقع في عباراتهم الا علم بالله باعتبار احكام الصلا لم يستدلوا
 اليه واما الصلوات في التكليف فمحملة وقدم ابو يوسف الاخر الخدم الصالحين يوم القوم اقرهم
 لكتاب الله فان كانوا في الصلوات سواء علمتهم بالسنة من كانوا في الدنيا سواء فاقدمهم فان كانوا
 احرر سواء فاقدمهم اسلاما ولا وم رجل في سلطانه ولا يعقد في عهده على منكره الا بانه واجب عليه
 في الدين ان ياقراهم كان علمهم لاسم كانوا اسبقوه ما حكمه فقدم في الخدم ولا كذلك في رما
 فقدموا لاعلم وان الفراء بقدر المالك واحد واليه لسان الاركان وفي فتح القدير واحد
 ما استدله لانه لا بد من صواب وانما كره فصل بالناس وكان معه من هو اقرب منه بدليل قوله عليه
 الصلا والسلام اقرهم وكان ابو بكر اعلمهم هذا في قول ابن سعد كان ابو بكر اعلم وهذا آخر
 الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الخلاصة الا كره على عدم الاعلم فان كان مسلما في علم
 الصلوة لكن لم يكن له حظ في غير من العلوم فهو اولى به وفي النسخة الاعلم بان يكون مسلما
 لانه احسن الطاهر وان لم يكن ورع رافض في السراج الوهاج بعدم الاعلم بعد الامام الزايد واما الامام
 الزايد فهو احق من غيره ان كان غير افعه به وفي السراج وجاعه بعدم الاعلم بان يكون حافظا
 من القرآن قدرته ومربيه الفراء وفي المصنف في الكافي بان يكون حافظا قدرته والصلا
 ونسب ان يكون محاربا ولا يبالوا وهو بان يكون حافظا للقرآن والفرص والواحد ولم يحولوا لكن
 الواعظ لا يبالوا لان الواحد مصداق الام بالبر والورع اما في الصلا (قوله في الاخرة) فمحمول
 لستين احدهما ان يكون المراد به احاطتهم بالقرآن وهو المصدر الثاني احسنهم بار للقرآن باع حار
 نحو بدره نه وبر لها وهذا مصدر العلامة في النسخة ان العلم في شرح زاد الصلوة عليه (قوله في
 الادب) اي الا كره احسانا للسهاب والفرق في الادب والفرق في الادب ان الورع احسانا للسهاب
 وامر في احسان النمرات ولم يذكر الورع في الخدم السابق واعاد كرهه في بعد الفراء المحرر
 لانها كانت راحة في ابتدا الاسلام قبل الفصح فلما استعجب بعد انما الورع مقامها واسمى في
 معراج الدراية من نسخ وجو ما بعده ما اذا سلم في دار الحرب فانه حرمة المحرر الى دار الاسلام لكن
 الذي يباي دار الاسلام او يسهل اسما يبايها (قوله في الاس) خدمه بان من الخو رب
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له لصلاته اذ احضر الصلا فادنا مني ثم لم يركبها كركب
 اسواق المحرر والعلم والفرا وعلة في الدواع بان من اسلم عمر في الاسلام كان كبر طاعة وهو

يدل على ان المراد بالاسلام القديم اسلاما ويسمى له عند الصحاح المسمى من قوله فان كانوا
 المحر سوا فانه هم اسلاما على هذا الاسم صحيح اسلم في راي على صاحب الاسلم واسلم قوله
 وكلام المصنف ظاهر في عدم اذرع على الاسم وهكذا في كسر الكسب وفي المحط ما يحمله فانه
 هل وان كان احدهما كبر والآخر اذرع فلا كذا في الهمزة في صحتها واسار المصنف الى
 اسمها واسمها في امر الفصل الا ان احدهما القديم وراعيه وقد صرح به في فتح القدر ثم افسر
 المصنف على هذا الاوصاف الاربع اعني العلم والقرا والورع والسوق وقد ذكر اوصافا اخرى في المحط
 فان اسما في السق فثلاثة اسما فثلاثة اسما فثلاثة اسما فثلاثة اسما فثلاثة اسما فثلاثة اسما
 من الاسم وفسر المصنف في الكافي احسبهم وحسبنا كبرهم صلا بليل للحدث من كبر صلا بليل
 حسن وحسبنا بالهار وان كان صفا فاحسن المحدثين وقد ذكر في الداع انه لاحد الى هذا السكاف لذي
 على طاهر لان صاحبه الوجه سبب كبر الحاشية حله وقد في فتح القدر الخبط على صاحبه الوجه
 فان اسما في فسرهم بساورد الامام الاستيعاني على ذلك اوصافا لانه اخرى وهي فان اسما
 فان كبرهم واسا وفسرهم عموما فان اسما واما كبرهم فالاولى حتى لا يطلع على الناس فان اسما
 ذلك فان كبرهم ماها في رادى المراح في عسر وهو انهم يروا احسن في المسافر مع المقيم فلها
 سوا وقل المقيم الاولى وتسمى رحمة كالاخى وفي الخلاصة فان احسن هذا الحاصل في رسل فانه
 صرح بهما والخيار الى القوم واسار المصنف بالاحد الى القوم لوقوع موافق الا فرامع وجود فاهم
 فها ساوا ولكن لا ياتى كافي النجس وعبر وهذا كله فيما اذا لم يكن في بيت من بيت ما اذا كان
 بنا في فانه بكر ان يوم ويودى وصاحب البيت الاولى بالامانة الا ان يكون معه سلطان او فاض فهو
 الاولى لان ولا يمتاعه كذا ذكر الاستيعاني ويسمى له عند الصحاح الساق وفي السراج الوهاج
 وفسد الاولى على الجميع وعلى امام المسند وصاحب السب والساحر الاولى من المسالك لانه احسن عاقبه
 وكذا المسند الاولى من المصنف وفي فسرهم بطرلان للفران رجع الى فسا بخلاف الموضع
 وفي الخلاصة وعبرها راجل ام فومار له كارهون ان كان الكراهه لمصادفه اولاهم حتى بالامانة
 كره له ذلك وان كان هو احسن بالامانة لا كره له ذلك وفي بعض الكتب والكراهه على القوم
 وهو ظاهر لانها مبنية على الاخلاق الله في وتسمى ان يكون عرقه في حق الامام في صور
 الكراهه عند ساقى داود عن ابن عمر مرفوعا لانه لا يعمل الله منهم صلا من تقدم فومارهم لا كارهون
 ورجل في الصلا دارا والطران اسمان عدان بقوله ورجل اعند عرق كذا في شرح المسند قوله ذكر
 اما العدد والاعراب والناس والمصدق والاعنى وولنا في بيان للنسب والصحة والكراهه اما الصحة
 فمبنية على وجود الالهة للامانة مع اذا الاركان وهما وجودان من عرقه في السراطة والاركان
 ومن النسب عند صاوا احسن كل بر وفاض وفي صحيح البخاري ان ابن عمر كان يلقى حلف الخفاف
 وكفى به فاسعا كفاه الساقى وقال المصنف انه افسوا اهل زمانه وقال الحسن البصري لو باكل امة
 عيناها وحسبنا في محمد لعنهم وامامه عسان من مالت الاعنى لقومه مشهور في الصحاح
 واسم خلاص انهم مكتوم الاعنى على المذمة كذلك في صحيح ابن حبان واما الكراهه فمبنية على فله
 رعه الناس في الاهداء سولا فودى الى سهل الحاشية المطلوب كبرها كبر الاخر ولان العدد
 لا يفرع العلم والعالم على الاعراسا لجل الناس لا هم لا مردسه والاعنى لا سوى الحاشية وليس
 لوالد الما ب رعه و يودى بعه فعل عليه لجل اطلاق الكراهه في هؤلاء وفسد كراهه امامه
 الاعنى في المحط وعبر بان لا يكون اصل القوم فان كان اصلهم فهو الاولى وعلى هذا العمل بعدم

وكراهه العدد والاعراب
 والناس والمصدق والاعنى
 وولد الزما

(قوله فان كبرهم راسا
 واصغرهم عصرا) لست
 بالمراد بالصغر وقد قيل
 في تفسير عماد الدين ان
 يذكر (قوله لان لا يمان
 رجع الخ) قال في النهج
 لا قوله يظهر وساقى ان
 الغار به مذهب المذاهب
 كالأخبار لكن لا عوض
 بخلافها واذا رجع شرح
 عن موضوع المسألة

ان ايام مكتوم لانه لم يبق في الزمان الصالحين الا زمانه في المدة احد افضل منه حسنة ولعل عسان
 مالب كان افضل و كان يومه اسوأ على فاس هذا اذا كان الاعراب افضل الحاضر من كان اولى وطبعا
 قال في منه المصلحة اراد الاعراب الخاطلة وهو طاهر في كراهته لما في العلم الذي لا علم عند ويصح ان
 يكون كذلك في اعدو ولد الزنا اذا كان افضل القوم فلا كراهة اذ لم يكنوا محرمين من الناس لعدم العلم
 للكرهه والاعراب من سكن البادية غير ما كان او غمما ولما في سكن المدن وهو عري وفي الخبيث
 رعد الكراهه بمرهه اوله في الاصل للمدع عنهم احالي به هكذا في معراج القرابة وفي العاوي لو
 على حلف فاس او مسدع سال فصل الجاهل لكن لا مال كانا حلف من ربح له وله على الله عليه وسلم
 من ملى حلف عالم يبي فكما على حلف في قال ان امرحاح واعند المحرجون نعم ارحح الحاكم في
 مسدعه مكره وهو عال ثم ان على الله صدمكم فلو مكم حاكم فمهم وقد كرهها يسكم ومن لم يكرهه
 السراح وعبر ان العاصي اذا عذر منه صلى الجمعه حلفه وفي عرسا عطف الى مسدع آخر وعطف له في
 المعراج بان في عراله بعد ما ما عذر فقال في في الصدر وعلى هذا فيكر الاقدا في في الجمعه اذا عذر
 افاضها في المصر على قول محمد وهو الذي به لا يفسد في الوصول حسنة وفي السراح الواح فان قلبها
 الاقصدان على حلف هولاء اذا اراد ان ياتي في العاصي فالحلف حلفه اولى لما ذكر في العاوي كما
 قدما راما لآخرين فمكن ان يكون الامر اولى لهم فمروط الصلا ويمكن ان يكون على فاس
 الصار حلف العاصي والاقل ان على حلف عذرهم اه فالحاصل انه يكره لولا القدم ويكر الاقدا
 مهم كراهه بمرهه فان امكن الصار حلف عذرهم فهو افضل والا فاقصداء اولى من الاعراب ويصح ان
 يكون محل كراهه الاقدا هم عذر وجود عذرهم والا فلا كراهه كما لا يخفى واسار المصنف الى انه لو اجمع
 مع في وضاه في آخر الاصل اولى بهذا الاسماء في العلم والفرأ كما في الخلاصة واما المسدع فهو صاحب
 المسدع وهو في كراهه للعرب اسم من اسدع الامر اذا اسدأ واحده كل قصه من الار ما في الخلفه من
 الاختلاف في علمه على ما هو ياد في الدين او نقصان منه اه وعرفها السمي بها ما احبب على خلاف
 الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عزم او حمل او حال نوع سبه واستعاض و قد ل د ما
 هو عاوضا من سبه اه واطلق المصنف في المسدع فممكن كل سدع هو من اهل فلسا وقد في الخط
 والخلافه راجح وعرضا ان لا يكون بضعه بكمه فان كان بكمه فالحاصل حلفه لا يجوز وعرضا
 الخارصه هكذا في الاصل الاقدا اهل الاوهام حارب الا لجهه والقدرة به والروافض العالي و ول
 على القرآن والخطاويه والمنسبه وحمله ان كان اهل فلسا ولم يعل في هو احيى بكمه بكمه يجوز
 الصلا حلفه وبكره ولا يجوز الصلا حلف من بكرهه ما عدا الذي صلى الله عليه وسلم او بكره الكرام
 الكائنات او بكره الزو به لا نه كافر وان قال اه لا يرى حلاله وعظمه فهو مسدع والمسه ان قال ان نه
 هذا ورحلا كالعقاد في وكافروا قال به حسم لا كالحسام فهو مسدع والاقصى ان حصل عليه على عره
 فهو مسدع وان انكر حلافه الصديق فهو وكافروا من انكر الاسرار من مكه الى بيت المقدس فهو كافر و
 انكر المعراج من بيت المقدس فلس بكره اه واخفى في في الصدر عجزه بالصديق في هذا الحكم ولعل
 مرادهم بانكار الخلاف انكار اصنافها لا خلافه فهو محال لا جاع الصالحه لا انكار وجودها لهما
 وعلى لعدم كفر في قوله لا كالحسام به ليس فيه الاطلاق لفظ الحسم عليه وهو موهم لبعض مرفعه
 هو له لا كالحسام فلم يبق الا مجرد الاطلاق وذلك معصيه به من سنننا لفتا في الامام بخلاف
 ما قاله على السنه فانه كافر وحلف بكمه مجرد الاطلاق انصاره وحسن بل هو اولى بالكفر اه
 فالحاصل انه يكره في لفظن هو حسم كالحسام هو حسم ونصر مسدع في البال هو حسم لا كالحسام

(قوله وعلى فاس هذا)
 (الح) وقوله وبني ان
 يكون كذلك في العدا
 قال في النهرا قول هدا مسمى
 على ان عله الكراهه سله
 الخيل فهم قال في الهذابه
 ولان في بدم هولاء
 الجاء قال في الفصح وحاصل
 كلامه الكراهه ضمن
 سوى العاصي للمفسر
 واخبر طاهر وفي العاصي
 اولى لظاهر ساهله في
 الظاهر وبحوها اه
 والظاهر اهمما عسان
 ومضى الباب سوب
 الكراهه مع لبقا الخيل
 لكن ورد في الاعبي نص
 حاص وهذا هو الماس
 لا طلافهم واقصاهم على
 اسنسا الاعبي (قوله)
 فالحاصل انه يكره (الح) قال
 الر في ذكر الخيل في شرح
 منه المصنف ان كراهه
 بدم العاصي والمسدع
 كراهه الصرم واما العذر
 والاعرابي وولد الزنا
 والاعبي فان كراهه فهم
 دون الكراهه فهما ولا
 يخفى ان ماها اوجه لما
 بدم من القتل نامل
 (قوله العالي) الذي في الفصح
 العالي

(قوله جله على ان ذلك المستند منه كبر الخ) قال الخليل وعلى هذا يحسن عمل المفعول على ما عدا اعلا الروافض و من معانهم فان
 اسما لم لا تحصل منهم بدل و معنى الاحهاد فان من يقول بان علما هو الاله او بان حبر له السلام عطا و عود ذلك من السجده اما هو
 مستند من حصص الهوى وهو اسوا احادهم فالمانه نعم الامم نوراني الهدي و فلا مناسي ل الامام من العظمى ان لا تتكلمهم من
 اكبر الكفر و اما كلامهم في مثل ن لسهه فمذهب الهوان كان مذهب الله عند النجاشي في حذنه كبريا كسرك الزوره
 و عذاب القبر و عود ذلك ما علم (٣٥) في الكلام و كسرك حذنه السجده و الباب طبا فان فيه اسكار

ثم قال واعلم ان الحكم كبر و د كبر من اهل الالهوا مع ما نص عن ابي حنيفة و السافى و سلم
 مكبر اهل القبلة و المستدعي كلهم بجمله على ان ذلك المستند منه كبر فالقابل بها ل عناه و كبر و ان لم
 كبر ما على كون قوله ذلك عن اسمعراغ سمع محمد بن ابي طالب الخ لكن حرمهم طلاق الصلاة حله
 لا يصح هذا الجمع الظاهر الان و ان بعد عدم الخوارجه لهم عدم الخلق اى عدم حل ان يعمل وهو لا ياتي
 الصلاه و الا وهو شكل و الله سبحانه اعلم بحال مطلقا ثم الحسم ع التسميه فانه كبر لاحد ار اطلق
 ما هو موهم لبعضه و الله بذلك و لو لم يكن السفيه يسي منه الا بالسهل و الاسهل فان ذلك اه و هكذا
 استشكل هذا و مع ما صرح عن المحدثين من عدم المماراة في سرع العقائد و فيما احاط به في
 فتح القدر بطلان ما يلهي في الخلاصه فمن اسكار و هو عناه بانه كافر و بهذا الجمل فالاولى ما ذكر
 هو في بابها ان هذا القروع المفعول في الصاوى من الكبر لم يعمل عن النجاشي اى المحدث و اما
 المفعول عنهم عدم كبر و كان من فلسا حتى لم يتكلموا و كبر الخوارج الذين استحلوا دما
 المسلمين و اهلهم و صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه عن ناول و سلم و لا غير
 المحدث اه و ذكر في المسار ان طاهر قول السافى و ابي حنيفة انه لا يكفر احدهم و ان يروى عن
 ابي حنيفة انه قال لهم ارحم عى با كافر جلا على اسمه و هو بخمار الزارى و ذكر في سرجهما للكمال
 انى سرى بان عدم مكبر هم هو المفعول عن جمهور المتكلمين و النجاشي فان السج اما الحسن الاسعري
 قال في كتاب معالاب الاسلام احبب للمسلمون عدم مكبر حتى ان الله عليه وسلم في اسما صلح بعضهم
 و ما و رافعههم عن من قصار و اقر فامسان الا ان الاسلام يحكمهم و نعمهم اه و قال الامام
 السافى اقل سهاد اهل الالهوا الا الخطائنه لاهم يهدون باز و لو افهمهم ما ذكر الصنف انه طاهر
 قول ابي حنيفة من يحكمه عنه الحاكم صاحب المحدثين في كتابه المبني وهو المحدث اه فالخالف ان
 الله عدم مكبر احدهم المتكلمين فيما ليس من الاصول المتعاونه من الدين ضرور و بدل عليه قول
 سهادهم الا الخطائنه و لم يعضوا في كتاب السهاد اذ يدل ذلك على ان هذا روع المفعول و الخلاصه
 و غير ان صرح الكبر لم يعمل عن ابي حنيفة و اما عى ن هر تعاب المسامح كما ناطل كبر المفعول في
 الصاوى و الله سبحانه هو اللو في جميع الخواص و سرجه و لا مكبر احدا من اهل القبلة نعمه كسرك
 صفا الله تعالى و حله و افعال عباد و حوار و يوم الصلاه و ما من كبرهم ما من سرح ندع من
 اهل القبلة كسركى حدوث العالم و اللف و الحسم للاحسام و العلم بالخريفات فلا راعى كبرهم
 لا سكارهم بعض ما علم عى الرسول بضرور اه و في الخلاصه عن الخواصى جمع عن الصلاه حلقس
 محوص في علم الكلام و ما سطر صاحب الالهوا و جلله في المحسى على من يريد ان يرل صاحبه و اما
 من اراد الوصول به الى الخى و هذا به الخلق فهو من سره بالافضل به يندفع البلاء عن الخلق يهداه

الاجماع القبطى الا انهم
 يسكرون حقه الاجماع
 بامامهم الصحابه فكان
 لهم سبه في الجله و ان كان
 طاهر المطلق بالنظر الى
 الدليل و فسب لب السج
 الى ادى انها احهادهم
 يحكم كبرهم ع ان
 معتمد كبر احباطا
 بخلاف مثل د كبر و
 الله فاصل اه (قوله
 لان يلهي في الخلاصه الخ)
 قال في الهر كبر رد ع
 اسكار حل كافر على معنى
 قابل معاهو كبر و لا سكر
 انه صرف الخط عن
 خلاف طاهر (قوله و دل
 ذلك على ان هذا القروع
 الخ) قال في الهر هه الله
 ردعا للراى الى انه اوى
 عما نطول ذكر فراجع
 اه فلب و نص كلامه في
 ما لرد و يحكى عن بعض
 ن لاسفله انه كان يقول
 ما ذكر في الصاوى انه يكبر
 تكدا و كذا و كذا لا يحويه
 و التهور ل الخلفه الكسر
 و هذا كلام باطل و حاسا ان

باعتنا الله تعالى اعنى علماء الاحكام الحرام و الحلال و الكسر
 و الاسم ل لا يقولون الا الحق السابع عن سيدنا الامام عليه الصلاه و السلام و ما دى الى احهاد الامام من نص القرآن ابره للطلب العلم
 او سرعه سيد الرسل العظام و اوفاه الصحاب الكرام و الذى حربه هو بخمار مسامحي السافى لهذا العام بواهم الله تعالى بفعله دار السلام
 و كل من اتى بعدهم و علماء الدهر و الامام مابى دى الاسلام اه و سره و العلم و ح افدى ان مراد الامام بما يدل عنه ما ذكر
 في الفه الا كرم من عدم الكبر بالذات الذى هو مذهب اهل السج و الجماعة ع ل

واهداه

واحداه واما الصلاة خلف السابعة في صل ما في المحقق انه اذا كان من اعلى السرايا والاركان عدا ما
والا فساد به صحیح علی الاصح و تکرر الاول اصح اصله وساق في مائة من سا الله تعالى في باب الور ولا
حرمه للسابع في الصلاة خلف كل غافل للذهب كذلك (قوله ونظروا ل الصلاة) اي ذكر
لا زمام بطور لما لم يجد اذ اقام احكم الناس فلهذا واستسنى المحقق في فتح القدر صلا السكوف
فان السبع في المطول في محي سحلي الشمس واراد بالمطول ان مراد على القدر المسنون كافي السراج
الوجه لا كما قد سوه بعض الائمة فعرا سراج في القدر كعرا هو في المصداق مريح القدر في اي
لا بد على القرا المسجد ولا سئل على القوم ولكن ضعف هذا ان يكون على التمام والاستصحاب
اه وقد كفي في فتح القدر عجا وعلا له مائة صلي الله عليه وسلم هي عن المطول وكانت قرا به هي
المسوية فريد ان يكون ما هي عنه صبرا كان دانه الا ضرور كجروى عنه في الله عليه وسلم انه قرا
بالقود في في السحر فلما فرغ فعل له اوجرت فالسمع كما صي غلبت ان بعض اء و في به المصلي
وتكره الامام ان يجهلهم عن ا كمال السبع والطاهر اها في طول من الصلاة كراهه عزم للامر بالصعب
وهو لا وجوب الصلاة ولا حال الضرر على العبر واطلعه في جعل ما اذا كان القوم محضون ولا رصوا
بالمطول ولا الاطراف الخديت واطلق في المطول في جعل اطالة القرا الزكوع والحدود او
الادعاء واحبار القضاة بوالسبع في الزكوع لادراك الحاق اذالم ربه فان عرفه فلا وجوب

مع به مطلقا لا به مكر اي ربا (قوله وجماعة السبا) اي ذكر جماعة السبا لاسما لعلوع
ار كتاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف فسكر كالقرا كذا في الحديث وهو يدل على انها كراهه
محرم لان المقدم واحدا في الامام لاواط وال الذي صلى الله عليه وسلم عليه ورك الواحد وحسب
لسكراهه المحرم انما قد لا زمر يدل على كراهه المحرم في جاء القراء الاول واستسنى السارحون
جماعهم في صلا الخبار فاما لسكره لا ماهر فانه ورك التعميم يكره هذا الامر من فعل المكرر
لفعل العزم او ترك العزم في تركه فوجب الاول عند جماعهم في صبرها ولو سلم في رادي فقد
ن في احدا من فسكون صلا الباب بفلا الفعل ما يكره فسكون فراع لك وسما لفساد
الفرصة اصلا الباب كسفة الخاضع بالسجد في ترك القعد واذا كان امامه المراء للسبا فحمده
واستسنى في السراج الوجه مسئله وهي ما لو استخلف الامام امرها وحلفه وحال وسما فسد صلا
الرجال والنساء والامام والندبة في قوله محققا انه لا بد من خلا فافرا ما فساد صلا الرجال فظاهر واما فساد
صلا النساء فليسهم دخا في محرمه كما له فاداسا الى محرمه فاصف لم يحرك كما هم حوا من فرض الى
فرض آخر (قوله فان فعلت مع الامام وسقطت كالفراء) لان عا نه رضى الله عنها ففعل كذلك
وجعل فعلها الجماعة على امدا الاسلام ولا في المقدم وباد التكسب واذا ما العبر بقوله فعبا به
واح ولفظ مضا ب كما صرح به في فتح القدر والصلاة محمده فادانوسط لا رول السكره واعا
ارسد والى الا وسفا لانه اقل كراهه من المقدم كذا في السراج الوجه ولو ما حرم لم يصح الالامدا بها
عند المقدم شرطه وهو عدم الناحوع لما وم وقد كفي في المرتب الامام في يوم نهى صديقه بد كرا
كان اذا في في الواويع الدين الوصف بالسحر ملك اسم لعن ما في طريق النبي كركر الدار والسكون
ام مهم لادخل الدائر من اولئك كان طرفا فالاول جعل مسدا وعا لادومه ولا نه واد خلا عليه حروف
الحر ولا اصح في من حداني الثاني هول وسطه حرم من طرفه واسع وسطه وصر مسرطة وحسبي
وسد الدار وحلب وسطه بالسكون لا عرو بوصف الاول مسو مائة المذكور والموب والاسان والجمع

مهم عمل عن الصلاة اول
بوصا خارج المعن من
عبر السبا اول نسل
المق الذي كبر في قدر
الفرهم لا يجوز على الاصح
والافجور وفصل لسكره
تكر انتب فاصل (قوله
واستسنى المحقق الخ) اعرضه
صاحب النهر والى مانه
لا حاحه الله له كون المراد
بالمطول ما مراد على القدر
المسنون (قوله كراهه
محرم) حرم به في النهر
وقال واطلق المصنف
السكره على ما تم المصم
ونظروا ل الصلاة
السبا فان فعلت مع
الامام وسقطت كالفراء
واثر به في واحد
طاهر (قوله رصوا بالمطول بل
اولا) الدول بالسكره
لا سبا القرا به على توقف
وكيف فقال بالاطلاق
والحكم يسار في الخدب
الى فعله عما يستط منه
خلاف ذلك ولما في كذا
في مرج السبع اسمع ل
(قوله وفكر كالقرا) اي
فكر جماعهم كجماعه
القرا (قوله لا ماهر فانه)
اي لان جماعهم في ربه
بدل قوله ان العزم
واطلاق العزم على
الواحد لقوله ورك الاول

او هو على طاهر ووجب عني ما ولزم اي ما اذا الامر من المندرس من سوسه في الاول وهو جماعهم هذا ولا يخفى ما في نسبه جماعهم
بالعزم من العدم وكذا الواجب لم يصحح به الملوف في الخبر من ان الجماعة فيها عرا واحده

(قوله وفي معراج البراءة واسمه الخ) وفي معراج البراءة وهو وسطهم اربع كلمات لانه صرح بهم فقام اما هم ما وقد غفل عنه
 كراهه جماعة من هؤلاء جماعة من اخوانه عن اربكاتب محرم لان في التعمير ما د كسب وفي التوسط رتبة العلم وكل ذلك حرام
 وصدر عاينه بذلك على هذا حسب قوله كلما فاسم امرؤ له الجماعة ليعلم منه عن بعضه وترجع بصرهم على عور
 العين لان السر يعمل به ولكن الاول لا ما هم اذا هم ان يوم وسطهم وان عندهم حار وخالط في هذا الموضع كمال النساء كداني
 للبرطين وول الحسن البصري رحمه الله تعالى يعلون بالجماعة لاسمهم يوصلون الى افاضها عن اربكاتب محرم بان يمدوا اما هم
 واصحابهم فلما من العصر (٣٥٢) مكرروا الاحبار كعلم الامام وسط الصف فصباحهم لا يوصلون الى

وله الله تعالى جعلكم امم وسطا والله على ان احدى سائتيين وسطا الى ان انتهوا وعن عدي بن وسطار
 بن ميهل الفصل فصل في كراهة الاوسط والوسطى قال تعالى من اوسط ما تنقلبون اهلمكن بعض
 للتوسط بين الاسراف والعصر وهذا كروا في ذلك وهو في محل الرفع على الندم من اطعام او كسبهم
 معطوف عليه والاصل الوسطى العصر وهو المهور اه وسط هاتين السراحي الوهاح تكون السبي
 لا عرو في الصحاح كل وضع صالح فيه من هو وسطا بالنسبة ككتاب وسط اليوم وان لم يصلح هو
 بالحر لم يتكلم وسطا بالبرور مما سكن وليس بالوجه اه وفي هذا الخلق الوسطا بالسكون طرف
 مكان يصح السبي اسم بول وسطا به دهن تكون السبي ومع الله اهنا طرفا فاذ اقتب السبي
 وبعث الله وفل وسطا به دهن بهذا اسم اه وفي معراج البراءة والنسبة العرا ليس من كل وجه
 بل في افضله الافراد واصله عام الامام وسطهم واما العرا فصلة من يعود او هو فصل والنسا فاعلمت
 وفي اختلاصه يعلون وهو فاعلم وان صلو افعالهم وركوع وسجود وجماعه احرامهم ودكر الاسماء في
 وكذلك كره ان يوم النساء في سب وليس معنى رجل ولا محرم منه بل روحه واسمه واحده فان كاتب
 واحد ممن فلا يكره وكذلك اذا كان في المسجد لا يكره واطراف المحرم على من ذكر نعت والاه
 فليس هو محرر ما لروحته واسمه (قوله وفي هذا الواحد عن عيسى والاسان حله) فلهذا ان عيسى انه
 حله الصلا السلام على به واسمه عن عيسى وهو ظاهر في عماد الدين وهي المساواة وهذا هو المذهب
 خلافا لما عني بن عيسى له لاصد عند بعض الامام واذن السراحي انه لو رفع عن سائر فانه يكره
 في انما فاولو وفي حله ورواها في السراحي واطل في الواحد فصل السابع والعشرون احذر
 به عن المرأ فام لا تكون الاحكامه فلو كان معه رجل وامراه فانه هم الرجل عن عيسى والاراء حلهما
 وان كان رجلان وامرأ اقام الرجل حله والمرأ حلهما واما ساعد الزحان لانه عليه الصلا
 والسلام يهدم على اس والنسب حتى صلى بها وهو دليل الافضله رماورد من فعل اس من ود من انه
 توسطهما فاولو دليل الاثامه كداني اهلنا به وعرضا ودكر الاسماء في انه لو كان معه رجلان فاعلمهم
 بالحد ان سا يهدم ان سا اقام فبما يشهدوا لو كانوا جماعة فبني الامام ان يهدم ولولم يهدم الا انه
 اقام على مقفه الصف او على منبره او فام في وسط الصف فانه محذور ومكره ونسب ان يكون عمدا
 الامام من هو افضل ولو قال المصنف كافي المعاني لكان اولي والرايد حله لسمول الرايد الامام
 والا كره في اختلاصه ولو كان المصنف س من الامام حقا مالم يوجب الموم الى نفسه بعد ما كبر
 البالد لا يفسد صلابه واسأل المصنف ان الى العصر اعما هو لقدم للتراس فلو كان الامام افسر

افسها بدون اربكاتب
 امر مكررو الجماعة
 في ل النسب اولي من
 اربكاتب المكرر فصل
 بهذا كله ان النسب الخ
 فلهذا ان قوله بل في افضله
 الافراد الخ ليس المراد انه
 حار والافراد والعام
 افضل ل المراد بالافضل
 الحبوب وهكذا قول
 المتوسطين اولي لهولها

و مع الواحد عن عيسى
 والاسان حله

وخالفهم في هذا الموضع
 كمال النساء فامل وفي البر
 وفي كلام المصنف اعلم الى
 كراهه جماعة العرا ايضا
 كراهه محرم لا اتحاد الاردم
 وهو اما ر واحب العدم
 اوراد الكسب كداني
 انصح لكن في السراحي
 الاولان يعلون وحدهما
 وفي اختلاصه الاول لا نام
 العرا ان مع وسطهم
 ومعنى ما في الصح ان

يكون محرما الاول وهو اول اه اقول يمكن ان يكون المراد الاول في كلام السراحي واختلاصه كما هو
 المراد في كلام المتوسطين قال (قوله واطلاق المحرم على من ذكر نعت السراحي) قال في البرد كره بعض المتأخرين ان الزوج محرم
 مسند لما في التبر المحرم للزوج ومن لا يجوز من كتمانها في البائت وسما في عهده في الخلق ان سا الله تعالى (قوله فانه محذور ومكره)
 ظاهر ان السراحي في وسطه الصف به به وسراله قوله اولي فبني والبر ان السراحي محرم عه قال لعل الواحد دل على
 ذلك قوله في اهلنا به في كراهه امامه سا لا يخلو الا عن اربكاتب محرم وهو مقام الامام وسط الصف (قوله الرايد) وهو الذي
 في المعاني وقوله لسمول الرايد الخ لعل الاول هو واحب في البراءة فاعلم ان كلام المصنف يهدم على ما اراد الاول اه وهو الظاهر

(قوله والسم في الصب الاول فصل من الثاني الخ) هل في البهر واعلم ان السواد كروان الاسار والمغرب مكر و كالمزكان في الاول فلما اصب آبرغر وفواعلا اما لما قبلت له ولد كروا لقتل العاعد في كمانه لاسا رالطير وولم ارها لآن لاهما وتقتل فروعا في الساحة قال مرام في الحق ومنه لقي في حجاجه دراهم فارادان وراقرعاً علي بعد ان علم انه صرع على السد هلا سار فصل والا فلا حاق علي نفسه فصل اه وفي حاسبها للسند الجوى عن الصراب قتلا عن الصاب وان سبي احد ما يدور الى المسجد مكانه في الصب الاول فصل جرد لا كنهه سارا في علم بني ان سار وبعده بطلاله اه قال فهذا عند الخوار اسارى العرب عملا عموم (٣٥٤) قوله تعالى و يورثون على اعينهم لو كان منهم حصاه لادانهم دليل محصن

(قوله والحمه مذ كروه مرفوع الخ) قال الناني في شرح بلخص الخامع ذكر هذا الحديث في جامع الاصول وعرا الى كتاب ريس من معاوية السدي الذي جمع فيه من الكتب السنية وانما عرا ان الابرار له وان كان له في سب الاचार وان حاذبه مسها في صر مطلقه مسركه بحرقه وادا في مكان مسجد حاذبه صلابه ان بوي امامها

لند المرحاب المامور بها في الصب والاحاد في هذا كسر سهر اه وفي الصب والسم في الصب الاول فصل من الثاني وفي الثاني فصل من الثالث هكذا لا يترى في الاحار ان الله تعالى اذا اراد الرجوع على الجماعة ربطه وادعى الامام ثم تحاور عنه الى من عذبه في الصب الاول من الى الامن مالى الناس من الصب الثاني وروى عنه عليه السلام انه قال كتب لئدي حلف الامام عذبه ما صلا ولئدي في الحجاب الاعن حبه وسعوى صلا ولئدي في الحجاب الاسر حجب صلا ولئدي في ر الصوف حبه وعسرو صلا وحذ في الصب الاول فرجه دون الثاني فلان صلي في الصب الاول ويحرق الثاني لانه لا حرمه لتهنهم حرم حسب تسبوا الصب الاول اه (قوله وان حاذبه مسها في صلا مطلقه مسركه بحرقه وادا في مكان مسجد للاحا في صلابه ان بوي امامها) من لعاند ناجرها لحكم عمادها بالرحل والعباس ان لا سدا عسار انصدها و عمادا الامر ودحا الاسحسان حذ من مسلم الساقى من انه صلي لله عذ وسلم حمل الكور حلف الصب ولودان الحما معد ما جازي الحر لان الاقرار حلف الصب مكر وعذ باومق عند احد وطب اس مسعود اسروهن من حسب اسروهن الله والحمه مذ كروه مرفوعا والمحق ان الهام مسرعه ل هو موقوف على اس مسعود وهو هذا اراض باسروهن عن الرجال لانه وان كان احادا وقع بنا في الكتاب وهو قوله تعالى وللرجال ساهن درجه فادان بصر الهما ما جاز بعد ما حلف في الصلا وبوي الامام امامها فصدرك فرض المقام فطلب صلابه وادا اسار الهما ناسر فلم تناسر ركب حشد فرض المقام فطلب صلابه وادى بكمحطوا وحطوا من لانه مكر ولا بومره وهذا هو الفرق ما بينه وهذا في عمادا غير الامام اما في عمادا لما في فصلها فاسد ايضا لانه اذا صلب صلا امام فسد صلا للاموم وفي فادى فاصدون المر اذا صلب مع روحها في الصب ان كان قد ها عمادا وبم الروح لا يجوز صلابتهما للجماعه وفي المحظ اذا ساد امامها فسد صلا الكل اما عمادا الامر فمالي في فتح الصدر صرح الكل بعدم الفساد الامن سد ولا مسجله في الرواه كما صرحوا به ولا في الفران له بصرحهم بان الصادق المرأ عمره بول يعرفون السهو ل هو ترك فرض المقام وان من هذا في الصي ون ساهل فعليه مخرج سعه في الصي مدعي عدم اسبابه اه وعلى هذا الثاني راجح الفران عن الثلث ان الامر من قره الى قدمه ريس على ان الساد الذي بلحمه المرأ ود كرا سارح وسر ان المصير في عمادا الثاني والكتب في الاصح وبعدهم غير احد اه وهو فاصر الاقاد فانه كما صرح المرأ الواحد بسد صلابه

لانه اسار في كمانه الى انه لم يحد في اصوله اى سها وهذا الحديث مشهور مذ كور في سابه كتب اصحابا المصنف في شرح الخامع الكبير ود كرا الكما المراسم في بعض ما تفسر به الامام احمد والموفق من ولا في المني وهو وان كان مسطعا عند

اهل احديث الا ان اسدلال عامه المحول وعلما او اول قول ان محاسبوه فاساح بومر وادى الخالص على رد له اذا رفع وهم من بومر صعه كنف واطلاق القول بسره بظاهر في الدلالة على بومه في نفس الامر وان انه طلع بعد ذلك طريقه كاني مسند الاجماع من المصون اه (وله وهو فاصر) اى اعصار الساق والكعب والقدم في البهر اقول لا سلم انه فاصر لان حافه اعنا سد صلابه اذا كان عمادها كما حذبه السارح رد كرا في السراح ايضا وصرحه الخا كالمشهد في كانه يعي بالساق والكعب نعم هذا المحصن يحتاج الى دليل وبعضهم دليلهم الاطلاق اه اقول وحاصله ان عمادا تتحقق فيمن حلفها ايضا بان يكون في الصب الثاني اما طنا الساق والكعب اى غير معروف عن ع اوسر فلو كان حلفها الكعب مع حرف ع اوسر لم يكن عمادها بالساق

والكتب وله منه صلته في الاصح لوجود المرحه بذلك الاعتراف وهذا المسمى بذكر الوقت ومعا من كلاً هم كما يسمونه (قوله)
 وفي الخاتمة والظاهر به (بلغ) هذا من سبيل ان المراد بالتحاد القدم فعلاً كما هو صريح به في آخر العار وما ذكر بعد عن فاضل عن قول
 عليه اصفاه في السراج عن النهاية نص في اوى فاضل ان المراد قوله ان عبادي عصوا به هو هذا لا غير فان عبادا عرفوه بها
 ليس في الرجل لا يوجب فصله اهـ لكنه لا يسميه لم يرفع عليه حوله حتى لو كان الخ بل الظاهر انه سبى على القول الآخر وهو
 الهاد بمحاده اي عصوا لا مذكوره السابق والكتب بدل عليه قوله في المراح شرط التحاد طالع العادل كل الاعمال ونعمها
 ذكر ابو علي النبي الحاد ان عبادي عصوا به عصوه حتى لو كانت المراح على (٣٥٥) الظاهر ورجل محدها اسفل بها

ان كان عبادي الرجل منى
 مباحة فصل الرجل اهـ
 لكن قال في النهاية بعد
 قوله ذلك وانما على حد
 الصور لكون قدم
 المراد محاده لرجل لان
 المراد به قوله ان عبادي
 عصوا بها هو قدم المرأ
 لا غير فان محاده غير
 قدمها ليس من الرجل
 لا يوجب فصل الرجل
 نص على هذا في ماوى
 الامام فاضل في اواسط
 فصل من يصح الاعتقاد به
 و لا يصح وقال المرأ
 اذا صاب مع روحها في الت
 الخ فهذا صريح في ان
 اطلاق العصور غير مراد
 حاداً فافهمه المزار
 ومن في السراج كلام
 النهاية وافر به علم ان
 ما عليه المؤلف ما ما من
 فاضل ان النص في قوله
 وعد التحاد الخ يجوز على
 هذا الاصل بل الصور
 التي ذكرها فان نسي

اداره في الصبح عن عبادي وعن سائرهم من حلقها وانما التحاد السابق والكتب
 لم يوجب فصل حلقها فالتمسوا الصبح للتحاد ما في المحقق والتحاد للتمسك ان يوم عتب
 الرجل من عبادي ان اورد اهـ فالجواب ان عبادي يسمونه ليدل على ان يكون عن
 نفسه بل على ولا يفرق وسبب في سائر اطلاق المرحه وطولها كان حاداً على التمكن دون العاصه
 والآخر على الارض فبذلك صلته لوجود التحاد لبعض يسمونه كقوله ما عن حده وليس هذا عدا
 السابق والكتب ولا ينافيه وفي الخاتمة والظاهر به المرأ اذا صلبت مع روحها ان كان قدمها
 حلق قدم الرجل الا انما طوله يقع راسها في السجود قبل راس الامام حارب صدرها لان الصدر
 للقدم اهـ وقال فاضل عن في باب ما لا فصلاً وعد التحاد ان عبادي عصوا به الرجل
 حتى لو كانت المرأ على الظاهر والرجل محدها اسفل منها وحلقها ان كان عبادي الرجل سببها
 بصلته صلته وقد سببها لان غير سببها لا يسمونه وان كان عبادي واحداً وفي حلقها
 ويصح السراج وغيره انه لا اعتبار بالسبب في السجود على ما قبله والسجود على ما قبله وانما الصدران
 صالح للجماع فان يكون صحته عليه والمطلوب انما الخاطي واطلعه فبذلك لا يسمونه والروحه
 والمخرج والمسما حالاً او ما صايرهاه او بالعهود حلق الصور الموهها ولم يسمها بالعهود كما في غير
 لان الله ولم يصح صدره لم يوجب الاعتدال ولا فصلاً لان الله لم يكن في الفصل فمصادره
 الصدر بالاطلاق هي ما عهد سباحا الرب سبحانه به الى هي راس الكوع والوجود والاعمال العبد
 لا حاداً عن التحاد في صدر الخبار فانما لا يسمونه لوجود الاعتدال لان عبادي للصله لصله ليس في
 صدرها لا يسمونه لكونه مكرراً وكان في صدره لوجود الاعتدال بالتحريم والاداء لان الاداء اذا
 حاده الا رحمه عبد الله تعالى الوصوه اوعيد المحي قبل الاعتدال بعمل الصدر فلا يسمونه وان وحده
 الاعتدال حاله التحاد غير بل عدم الاعتدال اذا حاله التحاد لان هذا الخلقه لئلا حاله الاداء وكذا
 المسبوق اذا حاله المسبوقه بسلام الامام عند بعض ما يسمونه لاعتدال الاعتدال في الاداء لان المسبوق
 مسبقه فيما يعنى الا في مسائل صدر كرها وان وحده الاعتدال في البحر وليس من شرط الاعتدال في
 البحر بل الزم الاول مع الامام وطوله في السراج الوهاج ولا يسمونه بل يدرى اول
 الفصل في الصحيح بل لو سببها تركه ما تركه في حاده فيما ادرك بصلته اهـ فالساركة في
 البحر ما صدرها على صدر من حاده او على صدر امام حاده فبذلك لا يسمونه الساركة في
 الاداء بل يدرى الساركة في البحر على هذا ذكر الساركة بغيره واداء ولم يسمونه بالساركة في الاداء

هذا الصور دل على ان المراد بتصور المرأ القدم لا غير كما قاله صاحبها به واقعه اعلم (قوله لان العبد للقدم) اي هي شعاعه محاده
 بسبب احدها فاعلمه ايماناً وفيه في حقه محاده به فبذلك صدره ما لم يكن يوم مفرجه او حامل (قوله فبذلك لا يسمونه الساركة
 في الاداء بذكر الساركة في البحر) حاصله ان بينهما العزم والخصوص المطلق والساركة في البحر لا عم لا يدرى المسبوق
 وسبب امر الساركة في الاداء ما على ما يفسر وسبب ان يكون له الامام فبذلك ما يسمونه اما جمعه كالسبب وانما حاداً كاللاحق وفيه
 نظر لان الامام اداسه الحاد بصلته حلق آخر فبذلك واحد بالخلق والسرقة في الاداء ما به من الذي افسد الخلقه ومن الامام الاول
 وكل من افسد به باعسان لم اماناً باندوبه وهو الخلقه ولا سرقة بينهم في البحر لان الله الذي بالخلقه من عزمه على عزمه

الحلية والامام الاول وانه دعى به لم يجره واعترضهم على جرحه الخلق فلم يوجد منهم الشرکه جرحه ومع ذلك لو كانت المزا من احدى
 انما من خادب الطائفة الاخرى سندا سائر الشرکه في الادا لال جرحه وقد يقال الشرکه فيها صانعه بتدراهم بتدريهم المصارکه
 ادا وعلى هذا سبب ان لا يمكن المصارکه في الادا بدون المصارکه في الجرحه وكان معصا ان لا يدركوا الناس ولكن لما كان ذلك
 تدريس الضرر لم يكتفوا به في مقام تعلم الاحكام فكان انصرح اولى من ماعلى الافهام وهذا سندا سائر المولف به له فلم يناد كروا الخ
 فاقهم نعم والله سبحانه وتعالى اعلم (وله فليانم لكن الخ) حاصل الجواب انه صرح بماعلى الراى الفرق بين المصنفين على السی
 وبين كونه لا رمالی طاهر وما وقع (٣٥٦) هاتى الهرم من الاستراص بان هذا الجواب لا يحدی به فاعترضوا به مدرك

وقى فتح القدر لم يوصل بدل شرکه جرحه وادا شرکه ادا وهو ههنا بان يكون لها امام وما
 اودانه حاله الخ ادا واحد هما امام الاخر لم الامرا كان اه فليانم نعم لكن يلزم من الاسترا
 ادا الاسترا جرحه فليداد كروهما والخاصل ان القيدى امام يدرك ولا حتى غير مسوق ولا حتى
 سوق او مسوق غير لاحق فاليدرك ان ادرك الزكوات كلها مع الامام فاداحاده ان طلب صلاته
 لوجود الاله الخ جرحه وادا والا حتى المبر المسوق هو الذي يدرك الزكوة الاولى وفاته ركعه
 او اكره ما يتركه كسوم واحد وسيله اوجهه ولا يله من الطائفة الاولى في صلا الخوف شرکته به
 اذ اراد ان يدرك فانه يندفع ما فانه فالدرك من ماعلى الامام ان لم يجره وهذا واجب لا يطر حتى لو عكس
 فانه يصح له ما في الناله واستعطف في الزاعة فانه ما في ماله فلا فورا لانه لاحق فيها فادفع مقابل
 ان يدرك الامام الزانه صلى معه الزانه وان تعد فراغ الامام صلى الزانه وحدها فلا فورا انصا لانه
 لاحق فلو مانع اذ مانع فقصي بالناله تعد فراغ الامام صح وان من حكمه انه مفيد حكمها بعضی
 ولهذا الامر ولا يلزم سجود نسوه واداميدل اشهاد في عمله فطال صلاته ولو سعه الخ بد وهو
 مسافر فدخل مصر لارصو تعد فراغ الامام لا بد فله ان يدركه وكذا لو تولى الافقه تعد فراغ الامام
 وقد اوفقه في الاصول ادا سنها لافضا فليداد لا يعرفه به الافقه لانه لا تولى العضا
 وعما لحن باللاحق المقام ادا اقصى عسافر فانه بعد سلام امامه كاللاحق ولهذا لا تولى ولا سجدة
 ليهو ولا يصدى به كفى الخاضع واما للاحق المسوق فهو لم يدرك الزكوة الاولى مع الامام
 وفاته تعد السروج ركعه او اكره بتدريه لهذا احراز الخفى في فتح القدر ان اللاحق هو من فاته تعد
 ما دخل مع الامام بعض صلا الامام لم يسلم اللاحق للمسوق ومنهم اللاحق ناه من ادرك اول
 صلا الامام وفاته ي مانه تدريس لاه لكن رغبته المقام ادا اقصى عسافر فانه لاحق ولم
 يسلم له ربه الا ان يقال انه ملحق به وليس هو حقيقته وحكمه اذ اراد ان يدرك ما فالى المجموع ان
 يصلى فيما ادرك ما مانع فانه بعضى ما فاته ولو مانع فماني فقصي القاب فمانع فانه احرا وقدما
 انه يصح مع الامام يدرك الواجب والما للسوق فقط فهو لم يدرك الزكوة الاولى مع الامام وسما في
 ان سانه تعالى بان احكامه عند قوله وصح استعلاف المسوق وقالوا لافضا في الزكوة الناله
 مما احدها فدها الوصو مما حاده في العضا سطر فان حاده في الاولى والناسه وهي الناله والزانه
 للامام بتدريه لوجود الشرکه فمما تدريه لكونهما لاح من فمما وان حاده في الناله
 والزانه لا عس لدفع المصارکه فمما لكونهما مسوقين وهذا ما على ان اللاحق المسوق

بعد كلاما متصفا حقه
 اولى مع ان يرجع آخر الى
 ما عترض سلبه وراحه
 ما صلا واحا بان كان
 ما سا كفى في السرب لاله
 ما هم اعدوا كلاما كرو
 بعضه محل الخلاف عن
 محل الواقى كما هو داه م
 وذلك ان الاله الخ جرحه
 سطر انصافا والاسد الخ
 ادا سطر على الاصح
 ذكرى في شرح للمصنف اه
 قوله ولهذا احراز الخفى
 (اج) قال في الهرم بعد
 القواب بالنوم او الزجه
 كما وقع لبعضهم لانه لا تعد
 به لما ان الطائفة الاولى في
 صلا الخوف لاحه من
 ومن قال بعضهم بتدريه
 انه ورد عليه ما في الخلاصه
 لو سمن امامه في الركوع
 والسجود فقصي ركعه يد
 فورا الا ان يقال انه ملحق
 به ايضا (قوله لكن رد
 عليه المقام الخ) طاهر
 انه لا رد على تعريفهم

وليس كذلك كما لا يخفى (قوله وهذا ما على ان اللاحق المسوق الخ) قال في
 الهرم يدعى به ان يوقى فسا ماسس به واولا ان يعكس حكم المسئلة وهذا احد المواضع الى خالف فيها اللاحق المسوق ومها لوسی
 التمدد الاولى في المسوق لا اللاحق ومها لوسی الخ الامام واحد عمنى موضع السلام فتد صلا المسوق وفي اللاحق روايان
 والاصح عدم الفساد ومها لوالا اذ مانع تدريه من العكر كبت محمد بن القضا فتد صلا المسوق وفي اللاحق روايان ومها
 لو علم بعد الفراغ حاله جرحهما لجره الامام فتد صلا المسوق وفي اللاحق روايان وكذا لو سرح وصالح ومها
 لو بد كركم وفي فاته سانه فتد صلاته وفي اللاحق روايان وكذا لو كانا مسميين فاما او انقص مد سجدهما فتد

بعضی

سلامها اسماها وكذا الوضوح المحرر أو العبد وما لو طلب السمع في المعرفه في المسوق لأى الأخرى على الأصح ومنها
 لو عول ربه بعد فراغ الإمام في الصف في الأخرى وبني الله وى ومولود كذا الإمام فاته بعد فراغه لا بعد فراغ المسوق والأظهر
 صد الأخرى الساد كالى الفقه (قوله ونسكل على ما اعتدوا الخ) اصل الاسكال ما حود في الصف لانه قال بعدته عبار الغرابه
 الساعه ولا بد ان الطريق به هذا الصل اذ مضمنا ان لا بعد صف الساعه على الصف الذى ساعه الرجال ٥١ قال في البرر بعد
 اقول لو دل الفساد في الصف على ما اذا كان الرجال بعدا من لا سماع (٣٥٧) وقد عد السراج فساد من خلف الابدان
 بما اذا كان على سماعها

بعضى أو لا يخلو من سماعي فيه وهذا بعد من ظاهر وعدا وان صح تحكك لكن بعد هذا
 فباعتبار نفسه وقد اعتاد المتكلم لانه لو احصى فساد سوا كان هالكا لاولا ولهذا قال في
 السراج الوهاج لو كان على الله كمالا والخطا وهو قدر فانه وحى على الارض لا بعد لعدم اعتداد المتكلم
 وهكذا في الكفاي قال في النوارى يوم حووا على طهر طاه في المسجد وبعدها من معهم بها احترام
 صدم لم يعدم اعتداد المتكلم بخلاف ما اذا كان قدامهم بها فانه لا بعد على بينهم وبين الإمام صف
 ن الساعه وهو مانع من الاعتقاد كجاسنى وفي المحيى اندس على ربه للمجد وبه صفه وف الرجال
 لا بعد سلامهم وفساد لم يخل لانه لو كان بينهما وبينه حائل وفساد واداء قدر وحر الرجل او
 مقدمه لان ادنى احوال الصلا العود بعدد ما لخل به وهو قدر دراع كذا في المحطه وفي المحيى لو كان
 بينهما مسطوره او سر قدر موز الرجل او عود او قصه بمسبه لاسر او حاطا او ذك كان قدر الراح
 لا بعد ود كذا السراج ان اذا قدر موز الرجل وعاطفه مثل عطا الاصغر ولو ذك كذا الصف العرجه
 من غير حائل وظاهر كلامه لانه لا عبر بها وان الرأ اذا كانت عن عيه او عن سار وبهم ما عرجه لا
 حائل فانه بعد صلايه ود كذا السراج وعبر ان العرجه كالحائل وادماها قدر ماسوم فيها الرجل ولو
 كان احد هما على ذك قدر فانه الرجل والآخر على لا بعد صلايه لعدم عيه في التجاد وصرح في
 راجح الدرر انه لو كان بينهما فرجه بعد الرجل واسطوا به لا لا بعد وكذا اذا كانت امامه وبهما
 هذه العرجه وصرح به في المحيى عن صفه العمارى نسكل على ما اعتدوا على به من اعجابها كجلى
 عاهه السان لو فاضل امرأه بعدد الامام وقد يرى لما به بعد صلا الامام واليوم وان فاضل في الصف
 بعدد رجل من حاضيه او صلا رجل حاضيه او بعدد صف على الامام لا بعد صلا الامام واليوم
 ولكن بعد صلا من اولو كان صف ن الساعه بين الامام والرجال لا يصح اعتداد الرجال بالامام وصرح
 ما لا يلو كان في صف الرجال بين ن الساعه بعدد رجل من حاضيه او صلا رجل من حاضيه
 وصرح رجل من حاضيه ما بعد طولو كذا به بعد صلا لانه يدر به حلقه من الى آخر الصوفى واحده
 عن اعماق واحد عن سار من لان الدرجه جمع صحيح فصار كالمفصم مع الاصل في حق
 من صرى حائلا بيسه وبه امامه وفي المحطه عن الخرجاني لو كبرت في الصف الاول وركب في
 الصف الثاني وسجدت في الصف الثالث بعد صلا من عن عيه او سارها وحلقه في كل صف لانها
 ادب في كل صف ركبا في الركان فصار كالنوع في صف الساعه ووجد اسكاله ان الرجل الذى
 هو حلقه او الصف الذى هو حلقه من بيسه بيسه فرجه قدر فانه الرجل وقد حووا العرجه كالحائل
 فمن عن جانبها او حلقها كجانبها عن المحيى وعبره فعلى ان عمل على ما اذا كان حلقه من
 سار فرجه حاد بالما عى لا يكون بيسه بيسه قدر فانه الرجل ولهذا قال في السراج الوهاج ولو فاضل

وما اذا كان على سماعها
 ولا يرى يظهر منه راي
 لا يرى بين الابدان وبين
 الصف في الصفه بالتجاد
 وهذا مائل الى ما جمع به
 احو المواقف بقوله الاق
 فعلى الخ (قوله قدر فانه
 الرجل) قد فسر العرجه
 فيما سار فان يكون قدر
 ما هو موز الرجل وهذا
 القدر اقل من قدر فانه
 فان اراد بعدد العالمه
 ما موز يكون ساهل
 بالبعد والافصاح الى
 نك وتقبل ان المراد
 بالمرجه ذلك مع انه
 يخالف لما بعده عيه
 والظاهر ان فانه عرجه
 من مقام فانه في الصف
 عرجه بعدد والفرجه
 وهو مقام الحائل وادماها
 قدر مقام الرجل (قوله
 فعلى ان عمل الخ)
 لو بد هذا الجمل قول
 معراج الدرر انه المار
 بعدد عدم الفساد اذا
 فاضل امامه وبها عرجه
 العرجه فاسر به الى

المرجه الساعه وهي مانع الرجل واعبره بعض الصلا فقال الخ ان بعد ما على من حلقه انما هو بعدد كذا كان وجب
 اعتدوا على بعدد عن اعجابها كجلى عن عاهه السان ولا يعارضه ما عن معراج الدرر والسمالى لانه يحكى نسل وماعيه وان صح
 في المرأ فان يكون من حلقه من سماعها لا يكون منه وبها قدر مانع الرجل وكذا المرأان لكه لا يصح في اللاب حسب
 صرحوا بسطلان بديره بديره الى آخر الصوفى فان في الصف الثاني من بعده نك وبهم حائل ومع ذلك حكموا بسطلان صلاه
 وقوله بعد سطر الخ مجموع فان التجاد صاعقه بالسر والعد ولو كانت التجاد ميسر لم يعدم العرجه لم يكن للبعد وهو م

سلامها ايضا وكذا الوضوح الفجر أو القدر
 ليعول ربه بعد فراغ الامام فثبت في الارض وفي المشرق وفي المغرب كرايا امام فثبت بعد فراغه لاعداءه المشرق والاعهرى
 صلا الملاحى السداد كفى القصة (قوله) فشكل عليه ما اعتوا الخ اصل الاسكال ما حودن الخ لانه قد بدت عمار القدرانه
 الساعه ولا بعد البتة في هذا العمل اذ معناه ان لا يبعد من الساعه الى الميعاد الذي حله من الرجال اه في الميعاد
 اقول لو حل العباد في الصف على ما اذا كان الرجال بعد ان لا يستقام (٣٥٧) وقد قد السراج فساد من خلف الامام
 عما اذا كان بعد السراج
 ولا فرق في ظهره في اي
 لا فرق بين الامام وبين
 الصف في الصف والحداد
 وهذا اصل الى ما جرح به
 اسو المولود بوله الا في
 فعني الخ (قوله) فترامه
 (الرجل) قد فسر الفرحه
 فها من يكون قد
 ما يقوم به الرجل وهذا
 الصدر اقل في قدرامه
 فان اراد بغير الفاعله
 مامر يكون ساهل
 بالصدر والا فصحاح الى
 بت وتقبل ان المراد
 بالفرحه ذلك مع انه
 يخالف لما بعده عنهم
 والظاهر ان فانه يحرفه
 من مقام فانه في الصبح
 غير به حساب والفرحه
 يوم مقام الخائن وادها
 في مقام الرجل (قوله)
 فعني ان يحمل الخ
 يريد هذا الخي يول
 معراج الدرانه الماري
 بعد عدم الفساد اذا
 فانه ما به وبها هذه
 الفرحة فاسار سبه الى

بعضي والا سأل فيه مما سأل فيه وهذا غير مظهر وعدا وان صرح بغيره لكن مع هذا
 فاعبار به بعد وفده اتحاد المكان لانه لو اختلف فترامه سوا كان عماله حائل اولا ولهذا قال في
 السراج الوهاج لو كان على النكاح والخطبة وهو مظهر فانه على الارض لا بعد لعدم اتحاد المكان
 وهكذا في السكاني هل في التوارل يوم صلا على ظهره في المجدد بعد انهم من محرم بها احرامهم
 صلاحهم لعدم اتحاد المكان بخلاف ما اذا كان همها فها فها فانه لا يخل بينهم وبين الامام صف
 من السبا وهو مانع من الافساد كما سأل في الخ في افسد على ربه المجدد وقد صفوا الرجال
 لا بعد صلاحهم وقد بعد احوال لانه لو كان بينهم حائل فترامه وادما فتر وسر الرجل او
 معديه لان ادنى احوال الصلا الموقوف بعد الخ لانه وهو قدر ذراع كذا في الخط وفي الخفى لو كان
 بينهم ما سطوا به او سر قدر مؤخر الرجل او عود او قصه مسنده ليدروا حاطا او ذكرا قدر الذراع
 لا بعد ذكرا السراج ان ادما فتر وسر الرجل وعاطه مثل عاتق الاصع وادك كذا الصف الفرحه
 في غير حائل ومظهر كلامه لانه لا يراه بها وان المرأ اذا كانت عن عه او عن سار وبها فتر لا
 حائل فانه بعد صلاته وذكرا السراج وغير ان الفرحة كالحائل وادها فترامه فها الرجل ولو
 كان احدهما على ذكرا قدرامه الرجل والآساعلى لا بعد صلاته لعدم معنى اتحادا وصرح في
 راجح الدرانه لانه لو كان بينهم فرحه مع الرجل واسطوا به قبل لا بعد ذكرا اذا قامت امامه وبها
 هذه الفرحة وصرح به في الخفى عن صدر العاتق تسكن عليه ما يقو على بطله عن السراج كذا
 عليه السبا ولو قامت امامه اتحادا الامام وقد بوي امامها بغيره الامام والقوم وان قامت في الصف
 بعد صدر رجلين من جانبها وادها رجل حائل فها لولا بعد صف الى الامام لا بعد صلا الامام والقوم
 ولكن بعد صدره لولا كان صف من السبا بين الامام والرجال لا يصح افدا الرجال الامام ويحصل
 حائل لولا كان في صف الرجال بين السبا بعد صدر رجلين من جانبها وادها رجل عن سارهما
 وادها رجلين خلفهما فقط ولو كان بانه بعد صلا لانه لا يخل بينهما الى آخر الصفوف واحده
 عن السبا من واحد عن سار عن لان اللان جرح مع صفها كصف فمع مع الاتحاد في حق
 من صرح ان لا يتيسر من امامه وفي الخط عن الخرجاني لو كبرت في الصف الاول وركبت في
 الصف الثاني بعد صف الصف الثالث فترامه من عن سبارها وحلفها في كل صف لانها
 ادب في كل صف ركبا من الاركان فصار كالدفع الى صف السبا ووجه اسكاله ان الرجل الذي
 هو خلفها والصف الذي هو خلفه منها لولا بانه بعد صلا لانه لا يخل بينهما الى آخر الصفوف واحده
 فمن عن جانبها او خلفها كما قد سأل عن الخ في غير فعني ان يحمل على ما اذا كان حائل من
 غير فرحه اتحادا بل لا يكون بينهم وبينه قدرامه الرجل ولهذا قال في السراج الوهاج ولو قامت

الفرحة الساعه وهي ما تبع الرجل وادها من بعض السبا فقال الخ ان بعد صفها من حائلها بانها لم تستد كذا كان وحسب
 ابعوا على بطله عن السراج كما قد سأل عليه السبا فلا يراه من صفها من معراج الدرانه والبعالي لانه يحكي بسبل وباعه وان صرح
 في المراه بان يكون من حائلها فها محب لا يكون بينه وبينها فترامه الرجل وكذا المرأ بان لكه لا يصح في السلاب حب
 صرحوا سطلان بانه لانه الى آخر الصفوف فان من في الصف الثاني من بعد بينه وبين حائل ومع ذلك حكموا سطلان بانه
 وبوله بعد سطر الخ مجموع فان اتحادا صادقه بالفرح والعد ولو كانت اتحادا مسطره لعدم الفرحة لم يكن للصفين سولهم

(قوله وقد حال هـ الصوى الخ) قال في الهروف هل رجل آخر من قول الامام وذلك انه اعلمها للعلماء الخامل وهو عرف السور
عبراني الفصحى لانه يروى في المغرب لهم العلم بالمراد في السور وفي السجرات في فاداف من السور في هـ اذ وفان اعلمه
فهم كجوهري وما سئل عنهم ما احاطوا به في الرباعي كان المتبع فيها الظهور في الظاهر وادامع عن حضور الجاهل في ما من حضور الوسيط
والاستدلال اول واحد له العسى رجعه الله في الجاهل وبالله اولي (قوله وان كل حسي الخ) قال الزملي سلم بعد افساد الحسي بالمرأ
لاحبال انه رجل فكون فيه افساد الرجل المرأ وهو لا يتصور ولم يذكره في الظهورها (قوله مع ان عمل الفصحى مبني على الخ) ذكر
المسئلة كذلك في السراج وقال فلو شرح الطائ عالم بحسب عليه فصولها (٣٥٩) ما خرج عنها ايمان الله به بحسب

المسئلة الذي هو اهل
ان يحسب الفصحى على
الفصحى بحسب امانه
مها في افساد لها بحسب
ما في الفصل العاشر
اسرار حاسه في صدر
المنوع قلا عن الصوى
حسب قال روى اس سماعه
عن محمد بن الحسن قال
رجل اصبغ الظهور وهو وطن
انه لم يصلها فحصل رجل
وفساده دا رجل بامرا
اوصى

في صلابه ر بده التلوع
مذكر الامام انه ليس عليه
الظاهر فمن صلابه فلا في
عليه ولا على في افسد به
له (قوله فاعسر الظن
العارض سدنا) اعما كان
صارا لانه عارض غير مد
عرض بعد ان لم يكن كافي
السراج (قوله وسامع ملح
الخ) قال في الهداية وفي
البراج والسبب المظلمه
حوره مسامع ملح ولم يحور

التي هي ان ردوا بالمرأ اه وقد حال هـ الصوى لي اعلمها للماسرون بحسب المذهب الامام
وصاحبه فاهم بقول ان الساده مع قلنا انها واما العور فلها حضورا لجماعه فاني حسمه في الصلا
الاقى الظهور والعصر والجمعه والاعرج الحار في الصلا كلها كافي اهلها والجمع وغيرهما لاهما
مع العور في الشكل بحسب الشكل لا يعاد على مذهب الامام وفي الخلافه من كتب السكاح عور
لارواح ان بادن لها حضورا في السبعه مواضع رملر الوائس عبادهم بارسبها او افسادهم بارسبها
الحارم فل كان فاهله ارسله لها وكان لها في آخر حق بحسب حاله وبعبر الاذن والحق على هذا
وفيما عد ذلك من رملر غير الحارم وعبادهم والولم لا بادن لها ولا يحرج ولو اذن وسحب كانا عامين
وساني عبادهم ما ساء الله تعالى (قوله) وقد افسد رجل بامرا اوصى) اما الاول فانه افسد من
الهدى وبسبب في الحسي الاجماع عليه واما امانه الصوى فانه صلابه لم يعدم السكاف ولا يتصور ما
العرض عليه لانه في فساد رجل لان افسد المرأ صريح مكرو وكذا افسد الصوى بالصوى صريح
وفد بالمرأ لان الافسد بالمرأ حارسوا به نوى الامانه ولا واطى في فساد فاهل كان الفصحى رجلا
فهو غير صحيح خوار ان يكون بامرا وان كان حسي لا يتصور لخوا ان يكون بامرا والفصحى رجلا كذا ذكر
الاستدحاف وقد بعد افساد الافسد لان صلا الامام بانه على كل حال واطى افساد الافسد بالصوى فحصل
العرض والفصل وهو الحارم كافي الهداية وهو قول العامة كافي الخط وهو ظاهر الزايله كذا ذكر
الاستدحاف وغيره لان مثل السامع مدحون حسي بحسب الفصحى اذ افسد وهل الصوى ليس مدحون حسي
لا بحسب الفصحى عليه بالافساد فكون حصل الصوى دون مثل السامع فلا يحور ان يبي الدوى على الضعيف
ولا رد عليه الافسداه الطائ اي عن طري ان عليه فرصا من صلابه فان الافسداه به صحيح صلا
ع ان مثل الفصحى منه وان عليه بالافساد حسي رملر الفصحى وبسبب الامام ليس مدحون عليه حسي لانه
الفصحى لا بحسب مدحون حسي وبما به على الطائ فان رملر مولى هو حسي فاعسر الظن العارض عنما في
من الفصحى بخلاف الصوى وسامع ملح حور وافسد السامع بالصوى في غير العرض فسا ساني الظنون
وقد علمت حاربه وفي انبائه والاحد الاف راجع الى ان صار الصوى هل هي صلا ام لا قبل السبب صلا
واما بومر ما علمنا ولهذا الوصل المرأه بعد رفاع فانه عور وفصل هي صلا ولهذا الوصل المرأه في
في الصلا بومر ما يوصوه اه فظاهر وجميع اهل السبب صلا ولهذا كان الحارم عنهم سوار الافسداه
به كل صلا وفي السراج الوهاب لو افسد الرجل بالمرأ ما افسد هال لانه الفصحى ولا كونه بطورا

ساعتها منهم من حق الخلاف في الفعل المطلق ما في توصف ومحمد رجائه والحارم لانه لا يتصور في الصلا كلها اه والمراد ان السبب المظلمه
السبب الزايله صلابه العبد على احدي الزوايا والوعد هما والاكوفان والاستدلال عدهما وقوله لم يحور مسامعاني العارضين
وقوله رملر الخ اي قالوا لا يحور بل خلاف بين ايماننا في السبب كذا في الفعل عندنا في يوسف يحور وهو عند محمد والحارم قولنا في يوسف
كذا في جميع العذر وعما رملر على ما في كلامهم فظهر حبل قال ومنهم من حق الخلاف في الفعل المطلق جعل الحارم قول محمد والمجمع قول ابي
يوسف اما الزايله فلم يتصور اجماع اه حسب افسد على الزايله (قوله فظاهر وجميع اهل السبب صلا) قال في الهروف الذي سبي
اعبادهم هو الثاني بدليل ان المرأه لو افسد رجلا في الصلا فسد صلابه وان كان ما في الدرأه طاهر افي جميع الاول

(قوله وظاهر مع ما في المحصر صحة السماع) أي ظاهر ما ذكر في السراج حسب ما لم يفسد ما فيه من معنى صحة السماع على
 الاضداد والذم يكن وهو ما ركلام الذم صاحب قصر السماع على الاضداد به بمعنى صحة السماع والذم بوجده الاضداد ولا ينافي
 القول بمصاد وفي بعض النسخ عدم صحة السماع بحد لا يقطع عدمه وهو غير صحيح على أن القول بعدم كراهية في احتساب
 الصحيح عند قول المتن ومصرص (٣٦) عمل انه في السراج صحيح انه بصرياً (قوله لان الامام معه حديث

وظاهر مع ما في المحصر صحة السماع) وساقى احتساب الصحيح به وفي ظاهره واسرار المصنف الى
 انه لا يجوز الاضداد بالمعنى الاول لكن شرط في اخلاصه ان يكون عطفاً ما اذا كان بين وجهي
 صحة الاضداد به في حقه الاضداد قال ولا يجوز الاضداد بالكران (قوله وظاهر عند دور) أي وقد
 اضداداً ظاهره صاحب العبد القوي بالظاهر لان الصحيح اقوى من المعتبر والذي لا يصدق
 ما هو فوقه والامام صاحب معنى ضمن صلاته من التقدي وقد المعتبر في المحكي بان يمارى الوصو
 الحبيب او يطرأ عليه لا حار حار عماداً او يعلو على الاعطاء وعلى كذا كذا فانه يصح الاضداد به لا في حكم
 الظاهر وقد المظاهر لان اضداداً المعتبر بالمعتبر صحيح ان اعتد بهما واما ان احتلف ولا يجوز
 ان يصلي من به اعتد به حلف به سلس الازل لان الامام معه حديث وبما كان الامام
 صاحب عند دور والمأموم صاحب عند دور كذا لا على من به سلس الازل حلف من به انما يشرح شرح
 لا رفا لان الامام صاحب عند دور كذا في السراج الوهاج وظاهر ان سلس القول بالخرج من فصل
 المحدث وكذا سلس القول باستقلاله الطن وفي المحكي واخذنا المسحاة بالمسحاة راضة بالاضادة
 لا يجوز كالتحكي المسك بالمسك اه لعله خوار ان يكون الامام حاسماً ما اذا اتى الاحمال فبني
 الخوار من فصل المحدث وفي اخلاصه واما المصداق من الاما صحة اه كان من خرج
 التمس اه (قوله وفاري ما) أي وقد اضداداً حافظاً لآية القرآن من لا يحفظها وهو المسمى
 بالامى وهو عندنا من لا يحسن القراءة المروسة وحسن السامعي من لا يحسن القراءة واسم الاضداد
 الفاري اقوى حاله لانه يفتي مع عدم ركعه للصبر ولا ضرر في حق المصنف وساقى لى صلا
 الامى الامام بضاداً باعدياً في حقه وعلم به انه لا يجوز اضداداً الفاري بالاحسن الاول واسرار الى
 انه لا يجوز اضداداً الامى بالاحسن لان الامى اقوى حاله لانه يفتي على التحريم والى حوار اضداداً
 الاحسن بالامى (قوله ومكس فاري) لان صلا الفاري حار مع فصله للشرط للصبر ولا ضرر
 في حق المصنف وفي السراج الوهاج لو قال رامة ورائه حلف الفاري لكان اولى لان من سار
 عور به السروال ويحوى لاسمى تكس في العرف وصح صاحب المكس حله لانه مسرور الدور اه
 لكن اصله في السروال هل يكون كسو سرعان كفار المحسن وصح صاحب اخلاصه انه لا يجوز
 للرجل الا للراى لا يكون كسو فصل المكس لانه لو لم الفاري عرا ولين فصل الامام من هو
 مله حار فلا خلاف وكذا صاحب الخرج السال عليه وصح خلاف الذى اذا ام اساقو فارقان صلا
 الكل فامد عندنا في حقه لان الامى يمكن ان يحفل صلاته مرا اذا اضداداً فاري لان فاري
 الامام له را ولم يسططه الامام به بظاهر من لاء وم حكاه فاري (قوله وعمر موم وم) أي
 قد اضداداً من سار الى الركوع والسجود من لا يصد عنهما لاء سار فو حال المصنف فصدته لان
 اضداداً المومى بالمومى صحيح لما به كساقى (قوله وعرض بمثل وعنه من آخر) أي وقد اضداداً

وحاشه الخ) قال في الهم
 معنى التعليل ان يجوز
 اضداداً من به السلس من
 به اسباب الرفع وليس
 ما الواقع لا احتساباً عندهما
 الاول ان يعلل بمحض
 احتساباً عندهما لا يكون
 الامام صاحب عند دور
 والمصنف صاحب عند دور
 واحد فقط فصدور اه
 اول ما ذكر هو ما سار
 بصرهم بالحد العبد
 وظاهر عند دور وفاري ما
 ومكس فاري وعمر وم
 وم ومصرص بمثل
 وعمر من آخر

وما ذكر المؤلف هو ظاهر
 لعلل هذه به فماسب بان
 الصحيح اقوى حالاً
 المصنف دور الى آخر ما سار
 وكذا قول النهاية الاصل
 في حسن هذه المسائل ان
 المصنف اذا كان اقوى
 حالاً من الامام لا يجوز
 خلافه وان كان دوره واصله
 حار ويحوى في العباد هذه
 والتدنى راسه في السراج
 ما به صلى من به سلس

القول حلف به واما اذا صلى به السلس حلف به السلس راعى راجح
 لا يجوز لان الامام صاحب عند دور والموم صاحب عند دور واحد اه فلما سئل (قوله لعله خوار ان يكون الخ) ظاهر انه لم يعلل به
 وقد ذكر في المسحاة قال من حوار اضداداً الصلة بالصلة وقد سئل عما اذا احتساب الاحمال اضداداً بالمخالص اه وقد كررنا ساقى
 لاضداداً التحكي المسك بمسكه (قوله وكذا صاحب الخرج السال عليه) اي وكذا انما صاحب الخرج السال عليه
 وبصحيح والاولى حتى اليان والمؤصدين

المعبرص

(قوله ولم يند المسوق الى مسانعة الامام) اي قبل ان سا كنه ايراد مان كان لم يسجد للركه والا فلا مسانعة وان مانعه فسدت كاساني (قوله) ورد هذا الفصل ماد كرا الحاكم الخ) قال في المهره وتم رحه الله في المحاد عن السراج ان الصحيح فساد صلاه وحرم بعد واحد اه والطاهر ان صحيحه الحاكم قول محمد لسان في ربه صرح في الخلاصه كافي الصحيح حساب قال وفي كل موضع لا يصح الاقندا هل يصير سارعا صلا بفسه بعد محمد لا وعد هما صير سارعا ان صلا جهن عندهما وطحا واحد عند محمد اه وفيه البريه فهو مبداه قول محمد صا صورا الزامى الى بعض المساج وقال منهم في قال في المسند رواه ان هو ما سبي عليه المولى حسب قال قالوا روه رواه ان لكن ما سئل به المولى من كلام احاكم لا بد له لان قوله لم يصر صلاها بمحمد ان معناه صلا العرص اى لم يصر هاهنا الصلا عن صلا ال صير الى برها ع الامام لصادق اعداها وان صح روعها فخلا ولا قال ولم يصد على الامام صلاه اى لا ساهم في صح اعداها وعار الحاكم النابيه صرح في ذلك فان قوله صا صلا صرح في صحه سراء وكذا قوله لا لم يبدل في صلا مانعه بعد حوله في صلا غير مانعه اى لا ساهم بالذهب بلاءه (٣٦٢) مصر في القبا وهذا رد صدر الزامى ادلائل ان العاصي عار الحاكم

فما ماسي به ثم يد كرا الامام ان عليه بعد البلاء ولم يند المسوق الى مسانعة الامام ثم المصنف رحمه الله كرى في هذا المواضع النابيه وسد اعدا ولم يد كرهل صير سارعا ولا الاحلاف قالوا روه رواه ان وصح في السراج الوهاج انه يصير سارعا في صلا سه وصح في المحط وغير انه لا يصير سارعا في الفراج وفي المحط هو الصحيح هو الاول في عدم السروع لانه نص عليه جدي الاصل سى لو كان موطوعا لا يبره القضا ود كرا السراج ان الاسمه ان يقال ان فسده بعد شرط الصاد كاظا هر حلق المعذور لا يكون سارعا فيه وان كان الاحلاف من الصلا سى سى ان يكون سارعا فيه غير ممنون بالقبا لادباع سراطا فصار كاطا ونر الخلاف فطهر في حق نطلان الوصو باله بهه اه ورد هذا الفصل ماد كرا الحاكم في كافه ن ان المزا اذ انوب المعصر حلقه على الظاهر لم يصر صلاها ولم يصد على الامام صلاه اه وهو صرح في عدم صحه مروعهما للاحلاف الصلاين وقال في موضع آخر رحل فارى دخل في صلا اى موطوعا وفي صلا اصها وحدا وعلى سروض صا فسدها فليس عليه فسادا ولا لم يبدل في صلا مانعه اه فليمنه ان المذهب صحيح المحط من عدم صحه السروع لان الكافي جمع كلام محمد بن كسه الى حقى ظاهر الروايه ولم يد كرا المصنف مانع الاقندا من الخابل ود كرا في الكافي الحاكم انا اذا كان بن المصطفى والامام طر بن عمره الناس او مهر عظم لم يصر صلاه الا ان يكون الصعوف سبيل على الظاهر في معذور حقه وقدم قبل ان صلا النسا مفسدا لاسلا لصعوف الى ورا كلها السجدا ما فافع يده وقعه انه لو كان يصد من الامام حاطه احرا صلاه اه اطلق في الاختلاف فصل الصعير الكبر وما سببه فحال الامام ولا لكن قد في الخلاصه وغير هاهنم الاسنا فان مكه الوصول الى الامام فهو صح مع ابعافا وان لم يمكنه ولم يسه احله رافعه ونوفام على سطح المسجد واحد في الامام او في المذهب فعدا بالامام في المسجد فان كان لم يمانى المسجد ولا يسه يصر في قولهم فان كان خارج المسجد ولا يسه فعلى الخلاف وفي الخلاصه اصدار الصحيح وكذا على حذار

النابيه بعد شرط الصاد ومع هذا دلل على صحه سروع في بل غير ممنون فالتخلص ان المولى ان كلام الحاكم دلل على ماد كرا في السراج من صحيح السروع وهو انه موم ن قول المصنف فسدها دوا ح لم يعل لم يصر روعه فعلم بهذا ان المذهب صحيح السراج وهو مانع المواب عا به فبا مصي (قوله اطلق في الحافظ الخ) قال في شرح المسه لو كان بنم ما حاط فان كان قصيرا دلل ان كان طوله دون الغامه وعرضه عرضا بدلى مانس الصعير لا يجمع لعدم اداسنا والا فان كان فيه

باب او كرا يمكن الوصول الى الامام به وهو موضح فسد كمال لا يجمع وان كان الباب مسدودا والكو صغر لا تكن في القود منها او مسكه فان كان لاسنه على حال الامام به او سماع لا يجمع على ما حار سمس الامه الخاوي قال في المحط وهو الصحيح وكذا الحار فاصحان وغير وان كان الحافظ على خلافه ماد كرا ان كان عر صا طو لا ولس فيه بهه ع اه (قوله بسبل الصعير والكسبر) قال الى سبل مادا كان الخط في المسجد وغير (قوله لكن قد في الخلاصه الخ) في الخافه فان كان الحافظ كبير او علمه مان موضح او صلا وارد الوصول الى الامام يتكاه ولا يسه عليه حال الامام سنا عا ورو به صح الاقندا في قولهم راد في الخلاصه قوله جمعان ان كان عليه باب مسدودا وبص صير من السجر فواراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لاسنه على حال الامام احله واحد كرسس الا انه الخاوي ان العير في هذا الاسنا حال الامام عنده لا يمكنه الوصول الى الامام لان الاقندا مانعه ومع الاسنا لا يمكنه التنايه اه ونحو في الخلاصه والقص قال في الحافظ الذي صحيح هذا الاخبار ما رو بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اصلي في حجر عا به صلى الله عها والناس يصلون بصلاته ونحن يعلم اهم ما كانوا يحسكون في الوصول الى حجر عا به صلى الله تعالى عها اه وفيه ما ل

(قوله خلاف ماذا افدى من سطح دار الخ) أى لان من المسجد وبين سطح دار كبير النحل فصار المكان خلفه ماقى للشمس
 المسجد لم يحل الا لحائط ولم يحل ما كان كذا في الدور اذا فاصل من طرف واسع او بهر كبير كذا في روح الدور للشمس استعمل
 قال في السرمد لا يحد احد في الصحيح لانه ذكر في عصر الظاهر به قال والصحح انه يصح الافداء لمن عليه باب الحذب اه
 والظاهر ان من ان السطح لا يحصل ما حذر في المكان فلا يحد فاصل كذا في افدى على سطح المسجد او من يدور من المسجد حائط
 ولم يحصل اسداه والحاصل ان احلاف المكان مانع عند الاسداه وان لم يسهل لا يمنع ولا يسهل بالوصول رتبته واما الفاصل من طرف
 او بهر او فاصا فانه مانع ولو لم يسهل فليسا في الفروع (قوله ويصح ان البهر (٣٦٣) العدم ما عرى فيه السمن)
 فان الزمى رد كذا في

افدى من المسجد يحرق ماذا افدى من سطح دار المصلى بالمسجد فانه لا يصح مطلقا وفي نحو
 ولو افدى بالامام في الصخر ارفعهم قدر معين فاصعدا لا يصح الافداء ودونه يصح ويصح ان البهر
 العدم ما عرى فيه السمن وفي الحصى وما للمسجد حكم لم يحد حوا الافداء فيه وان لم يكن
 له وفيه سله ولا يصح في دار اصابه الا اذا اصابه وفي اه وسداه ان الافداء من عرى
 اطرافه السجود بالامام في الخراب صح وان لم يسهل له وفي ان المصحن فما للمسجد وكذا افداء
 من الحادوي السجد صحح لان او ماني في المسجد ولم يسهل حال الامام اما افداء من الحادوي
 لا لو بهر امام المسجد فعره صحح حتى الحادوي الذين وفي الاثر ان الصخر وان كان سجدا لان ابراهيم
 حارجه عن في المسجد سواء استعمل الامام ولا كالقصدى من سطح دار المصلى بالمسجد فانه
 لا يصح مطلقا وعلة في الحكم ما بخلاف المكان (قوله لا افداء موصى بسمن) اي لا سدا طرفة
 فسمي الافداء في صلا الحار او عر هادوا خلاف في عرى صلا الحار كذا في الطرفة واحلقوا
 في عر هادوا ذهب محمداني فساد ودهال في عرى والخلاف سبي على ان الخلفه هل هي من لآتين وهما
 الماء والغراب وبه فالاول من الظاهر من وبه احدثه ودهو ما الذي على الفهم عر عدهما
 الظاهر بان سوا وعلمه في الاصول وروح المذهب في عر عرى اساس حتى صلي بدهو السمن
 خوف الرد من عسى الخافه وهم موصون ولم يامرهم عليه املا والسلام بالاعتاد حتى علم وصل
 ما اذا كان مع الموصى ماء او لا لكن قد في الحصى بان لا يكون مع الموصى ما اما اذا كان
 هم ما فلا يصح الافداء وقد كفي في العذر ان هذا القصد سبي على فرع ادارى الا وصى
 المسمى بسمن ما في الصلا ليرة الامام فسد بصلابه لا عفا فساد صلا الامام لوحودنا وبدي
 ان يحكم ان محل الفساد عدهم اذا من علم انه لا يسهل فساد صلا امامه ذلك اه ساعلم ان
 في طهار السمن حقه الاطفي باع ارفعهم فوجها في الضرور باعتبار ان الضرر الما ضرور عدم
 الضرر على الما فاعبر محمد حقه الضرور في عدها الباب احباطا وحق الاطفي في باب الرجعة
 احباطا وحقها اعتبار حقه الاطفي في الحادوي عر عرى الفهم وجهه لضرور في الرجعة كاستاني
 انصاحه فيها ان سادته تعالى وفي الله معر بالي اني نكر الزاري حوا امامه من وصا صور الحار وعم
 الموصى (قوله عاقل سمن) لاسدوا حائطا لان الحائط مانع مرابه الحذب الى العدم وما حل
 بالحجر له المسح عر عرى الما حذاه لان الحذب وجوده فسد وان جعل في عرى فسد ما ضرور

ما في الصلا المسمى سرح مقدمه العر عرى ولو فام الامام على سطح المسجد والقوم في المسجد لا يسهل عليهم حال الامام صح الافداء
 وان لم يكن له باب لكن لا يسهل عليهم حال الامام صح الافداء اه وام على علم اذا كان على سطح المسجد واهو وم في المسجد
 او سكه لم يحل في المكان لان السطح المسجد حكم المسجد كان السكه كصفه راد بخلاف سطح دار مائل (قوله وبقي ان يحكم
 الخ) هل في البهر لكن ان السارح الطرد في الاى عر عرى بان امامه فاد على الما حار واعلم ان المراد بالفسادها هو فساد
 وصف فسد هل في الخطا التوصى حقا لما سح ادارى الما او كان على الامام فاقته لاند كره او صلي الى عر الفسقه وهو لا يعلم ذلك
 القصدى يعلم فقهه القصدى كان عليه اما الوضو عدهما حلا فاحمد ورفىء على ماضى الا انه سبي على ما حارده السارح ان
 لان الاصل انصاف الفساد لعدم سطر وهو الظاهر فبالا

لا افداء موصى بسمن
 وعامل سمن

لا يسهل حاله عليه سمن
 اوروه لا يسهل لانه لا يمنع
 سمن الافداء في الصحيح
 رهوا ان سمن الا
 الحادوي اه وصلي
 الصحيح صحح الافداء
 امام المسجد الحرام في
 الحال للمصلى وان كان
 او بهر من خارج المسجد
 (قوله وان كان مسجدا
 الخ) قال الزمى تذكر علة

ما في الصلا المسمى سرح مقدمه العر عرى ولو فام الامام على سطح المسجد والقوم في المسجد لا يسهل عليهم حال الامام صح الافداء
 وان لم يكن له باب لكن لا يسهل عليهم حال الامام صح الافداء اه وام على علم اذا كان على سطح المسجد واهو وم في المسجد
 او سكه لم يحل في المكان لان السطح المسجد حكم المسجد كان السكه كصفه راد بخلاف سطح دار مائل (قوله وبقي ان يحكم
 الخ) هل في البهر لكن ان السارح الطرد في الاى عر عرى بان امامه فاد على الما حار واعلم ان المراد بالفسادها هو فساد
 وصف فسد هل في الخطا التوصى حقا لما سح ادارى الما او كان على الامام فاقته لاند كره او صلي الى عر الفسقه وهو لا يعلم ذلك
 القصدى يعلم فقهه القصدى كان عليه اما الوضو عدهما حلا فاحمد ورفىء على ماضى الا انه سبي على ما حارده السارح ان
 لان الاصل انصاف الفساد لعدم سطر وهو الظاهر فبالا

(قوله ولا حتى صعد) أي صعد ما يجدي الظاهر به لانه يصح عدهما انما العائد لهما في قوله ولا حتى صعد
 فيصحح علم احوار غير ظاهر اذا ان جعل المصحح على قول محمد بن حرم في المصحح فدل انما عدهما في احوار غير ظاهر
 الاحد للسامد ذكره في شرح النواريل، صرح الاول اصح اه في هذا المعنى قوله الاول اصح اي في قول محمد بن حرم
 في النور قال كانه في البحر لم يطلع على هذا خرم بانه صعد ربه على قول محمد (قوله ربه كذا فاصحاح احسن فالحق) في
 السر بل انه فليس في غير فاصحاح في صعد احد من علي الراوي المذكور بانه ربه في هذا اي على رواية ان السبع لا تتأذى
 به الطوارق اذ ان في الراوي عنه ما في نصي باقر غير الراوي واحسن اه (٣٦٥) فيه والمصحح انه لا يجوز وكذا

لو كان الامام صلى الراوي
 فاردى به رجل ولم سو
 الراوي ولا يصح الامام
 لا يجوز كذا واقدى رجل
 صلى المكتوبه فيرى
 الاقداء ولم والمكتوبه
 ولا يصح الامام فانه لا يجوز
 اه وقال فاصحاح في
 فصل من يصح الاقداء به
 ولا يصح احد الممرض
 بالنسب وعلى القاب يجوز
 اه ثم ما نسب صاحب

وموم له وسئل مريض
 السحر لعاصم صرح
 به في محضر الظاهر به فقال
 لو صلى الراوي مع مسندا من
 نصلي المكتوبه او من
 نصلي بانه غير الراوي
 اه نعم المصالح فيه والمصحح
 انه لا يكره اه قلت
 يمكن ان يكون المراد في
 الحوار ستم الاعتقاد بها
 عن الراوي على ربه
 الكمال لماسد كراهه اذا
 بعد لم يسلم على كل سبع

الامام المرمي ولان الله وندسي فاما على من قصد هماغس يومه فام من فواسه فام من مصدحه
 و يقال للمصالح فيهم وافر اذ اقام من بعد يكون عمدا لآخر الصيام بخلاف الاما فانه لا يصح سجودا
 ود كفي الخس فاما حاله وهون السبل مسخر من الصيام والعمود ولا يسخر من الاما والسجود
 ولا من العمود ولا اسلفا وفي الخصال اختلاف في سائر ركع وسجداته لو كان يوم واليوم ركع
 وسجدتين لا يجوز اسافر محل الاحد الاقدا في العرص والواحد حسب كان للامام من امان
 السبل مسجورا سافا واحلف في اقصا العام بالمعادى الراوي والاصح انه حار عبد الكل كافي
 فافى فاصحاح واما الثاني وهو اقداء العام بالاحد فاطلعه فصل ما دافع عنه حدار كوع
 وما دام لمع ولا حلف في اتي واحلفوا في الاول في الخس انه حار عندهما وبه احسن ما في العلم
 حاله الحمد وفي العاصي الظاهر به لا يصح اما بالاحد العام هكذا كفي في جوع النواريل وقول
 يجوز الاول اصح اه ولا حتى صعد فانه ليس هو اذ في حاله من المعاد لان العمود اسوا الصف
 اذ على وفي الحد اصدا الصف الاول وكفى ان جعل على قول عده واسار الى ان اقداء العام
 حلف عليه حار سافا وكذا الاقداء بالاعرج اوس بعده عوج وان كان غير اولي وفي الخارصه
 ولا يجوز اقداء السار بالراك ولو صلوا في الغايه بحاله حارب صلا الامام ومن كان معه على دانه
 ولا يجوز صلا معه في ظاهر الزوايه (قوله ومعه) اي لا يصح اقداء وم يوم لاسوا حاطما
 اطلعه فصل ما اذا كان الامام يوم فاعدا واطعنا ما اذا كان الامام مصطفا جارا يوم فاعدا
 او فاما فانه لا يجوز ولو حال لما ومن الامم المصير بها لوجوده عليه عند العسر بخلاف العام
 لانه ليس بممرض دلالة ولقد اشك عليه الصيام مع العسر عليه اذا عجز عن السجود وفي السراج انه
 الجار رد الماحضه المرمي من الحوار عند الكل (قوله ومعه) على معروض اي لا يصح اقداء
 مسجل ممرض لانه ما الضعيف على القوى والفر في السبل وان كان فرصا في الاخرين على
 العرص لكن اعانتكون فرصا اذا كان المصلي مرادا ما اذا كان معه ما فلا يماحطون كذا في
 الغايه ولا به بالاحد عاصرا للامام في المرا فكتاب بغيره في حقه كاتما بطلعه فصل اقداء
 في نصي الراوي المكتوبه وذكر في ماري فاصحاح احسن فاما وان المصحح عديم الحوار وهو
 مسجل فانه ما الضعيف على القوى واسار الى ان اقداء السبل عليه حار وفيه ادا الحق في النور
 من راءه احذ في المساح ولو تكلم الامام في سبع الركوع في سبع ا في ذلك السبع حار وكذا اذا
 اقدى في سبه العسا عن نصي الراوي اوق السبع بعد الظاهر من نصي الاربع قبل الظاهر صرح اه

ذكر اه اول حيث صرح فاصحاح بان المصحح انه اذ صلى الراوي مع مسندا مسجل به لا يجوز ما على ان السبع لا تتأذى به
 الطوارق كقول ذلك في صحيح العاصم حوار اقداء نصي الراوي مع الممرض لان في ان السبع لا تادى به التطوع انها لا يظلم من التمس
 والامام غير معنى الراوي سارا كان صلواتها وقرصا فله يصح مع الراوي من الممدى وقد صرح بذلك العلامة فاسم في صوابه من
 رساله وقال فصل اذ صلى الراوي مع مسندا من نصي المكتوبه باور او بانه غير الراوي احذ واقعه مهم من هذه الاحاديث في
 الاختلاف في السبع فالحق المساح ان الراوي لا يمسى الا سبعا اذ سادى به الامام وهي بخلافه ومن هل هم اها سادى عظام
 السبع في سول هاهنا فصيح والاصح لا يصح الاقداء وعلى هذا الاختلاف اذ لم يسلم في العاصم وفي غيرها الراوي والاصح انه

لا يصح وهذا اظهر لانه مذكور اه ثم راجع المسأله فوجدت فيها ما يهمل في الوقت فظهر ان في نسخة السرملا في سقط وان الصواب ما به المولف (قول للمفسر وان طهر ان امامه عتد) قال في الهربان سهدوا انه احدث سم على واحد الامام عن نفسه وكان عدلا وان لم تكن يد سقط كذا في السراج (قوله فاولا فالطلب لكان اول الخ) قال في الهربان فطراد الطلان نودون بـ الصبح ثم الاول ان يقال لا يخفى عما (٣٦٦) اذا واعلم ان المحدث كما روي ليس هذا فاولا ولو طهر ان امامه ما منع صحة الملا اعادها لكان اولي

لنسل ما لو اخل ركن او سطر والعبر لراى المفسر حتى لو راى على الامام نفسه اقل من الدرهم واسعد المفسر انه ما ع والامام حلاله اعاد وفي عكسه والامام لا يعلم ذلك لا بعد ولو افسد احدهما بالآخر فاد افسر من دم وكل منهما رعينهما من صاحبه اعاد المفسر

وان طهر ان امامه عتد اعاد وان افسد اى وفارى ماى واسحق بن اما فى الآخر بن فسد صلهم

لعماد صلته على كل حال كذا فى البراءة (قوله وفى حواه الاكمل لا يمسك الخ) هل الرمي صوابه لا لا يمسك الخ طرف الا فى ساقط من حقه ولا يندى قال فى الخاوى الزاهدى (نو) سلم الامام فساد صلته المختلف فيها فلم نامرهم بالاعاد لانسعه وبحس العمل فيه على

(قوله وان طهر ان امامه عتد اعاد) اى على سبيل العرص فالمراد بالاعاد الانسان بالعرص لا الاعاد فى اصطلاح الاصولين الخار للخص فى المودى فاولا فالطلب لكان اولي واعلم ان طلب صلا المأموم لان الافساد ما والساقط للمعدم محال واذ روى فى ذلك ما من ان طهر ان الامام عدم ركنا او سطر او الخى ولو اخرجهم الامام انه مهم سهرنا بعد طهار او مع علمه ما بحسب المصلحة لا تقم الاعاد لانه صرح بكفر روى القاسم عن معقول فى انه باناب فكعبه قول الكفر اه وهو مسكول فانه لا يكتفى اذ اصى بالاحسان المصلحة بعد الاحلال فى وجوب ازالها فان ما لكانه روى فى قول نفسه وفى المسعى بالمحكمة ومن علم ان امامه على سطر طهار اعادوا فلا رلا لم على الامام ان يعلم الجماعة محالة ولا نام بركة وفى معراج البراهه ولا لم على الامام الاسلام اذا كانوا قوما غير معصين وفى الخى ولوام قوما محدث او حسب علم بعد العرق بحسب الاخبار بعد التمكين لسانه او كتابا ورسول على الاصح وفى حواه الاكمل لانه مسكوعن خطامه وعنه وعن الو روى عنهم وان كان بحلفاه ونظيره اذ ارى عبر وصا من ما عسى او على نو بعاسه اه (قوله وان افسد اى وفارى ماى واسحق بن اما فى الآخر بن فسد صلهم) اما فى المسأله الاولى فهو سدى حقه وهلا صلا الامام ومن لم يعرفه انه لانه معدوم او ما معدور بن وعمر معدور بن فصار كذا ادم الفارى عرا لانس وان الامام رول فرض الفراء مع انفسر صلها ففسد صلته وهذا لا يلو افسدى بالفارى تكون فرا به فرا له بخلاف طلب المسأله اما لكان الموسودى حق الامام لا تكون موجودا فى حق المفسر وهذا الافساد لانه لو كان على الاى وحده والفارى وحده فانه حار هو الاصح لانه لم يظهر مهمار عه فى الجماعة كذا فى المحدثه وفى النهاية لو افسد الاى ثم حصر الفارى ففسد فولان ولو حصر الاى بعد افساح الفارى فلم يفسد وصلى بعد االاصح ان صلاه فاسد واسار فساد الصلا الى مع شروع الفارى لاسواقى فرض النضره وانما احلف فى الفراء ولا يقال لم لا لم الفدا على المفسر اذا افسد رده صح شروعه لا بأسول لانسرى فى صلا الاى واحبا على نفسه يعرفوا فلم يلزمه الفدا كذا فى صلا يعرفوا لا يلزم الاى رواه عن اى يوسف كذا فى عابه لسان ويصح فى التحريم عدم شروعه وفاديه لم يفرق فى اقتصاص وهو به الفقهيه واطلق فسل ما اذا علم الاى ان حله فارنا اولم يعلم وهو ظاهر الرواي لان الفرائض لا تحلف فيها الخلل من الخلل والعلم وسبل ما اذا بوى الاى امامه الفارى اولم سو لان الوحه المذكور وهو رول الفرض مع العذر عليه بعد ظهور الرسة فى صلا الجماعة بوحسب الفساد وان لم سو وول كلامه على ان الفارى والاخرى اذا فسد بالآخرى فذكر كذا فى الاولى لكن يدعى ان لا يصح شروع الفارى اساقا لعدم الاستسوا فى الحرمة وفى الخى لوام من فرائض الفارسه وهو لا يحسن الحرمة لبار بن حار عتد خلافا لما هو الاخرى ادا ام حواسا حارب صلهم بالانفاق فى امامه الاخرى الاى احلف المسامح اه فالخاسل ان امامه الانسان لم يملكه بحقه الا امامه المستحاضه

ما عتد (صحيح) من لانه على معروضه بحسب علمه الاخبار بعد التمكين (سلك) لا يلزمه الاخبار والصالحه

لانه ما مسكوعن معصيه بل خطا معوقه فالر هذا اصح من حواه (بوصح) واله اسار بن يوسف وسوا كان فساد صلاه محلفا فيه واستمعا عليه فان الامام ادا لم فساد صلاه لا يستصلا للقدس عند الساقى فبئى ان لا لم الامام احاربهم بذلك اصلا اه (قوله الاصح ان صلاه فاسد) قال فى السرملا فيه مخالفة لى المحدثه والصحح اه اى لان بعدل المحدثه بتسعى المدحه مع انه ظاهر الاطلاق وقد اسار الى الخالفه فى الصحيح وحسب المقام فيما علقا على شرح السور وراجعه

لكونه جاوما وان احببت صبحه ولا ظهر انه لاني (قوله وادخل الكلام هالخ) جواب عما وقع في فتح التذرع حيث ذكر
الكلام وانتهى به في هذا الفصل لاني لم يله به وكلام واحكام فان كلاما في احبب والكلام معناه احببت لكنه ذكر مع
الهاء ليكون من شروط السامان لاني في ساق بعد الحذف ولقد ذكر هاشم انه لم يعمل كما فعل المولف لانه ذكر ان لا ان شرط
السامان كونه حاديا واما من التذرع وجب العمل لاحكامه فيه ولا في حقه ولم يوجد بعد ساقه من ضم احبب الحرف راب فقال
وذكرني بعد وعنه الى ان دل لالهمهم وكلام وحكام فليس في كلامه ما ينسب الى الكلام رابعا وان واحد له ذكر كل واحد
مهما لا حرام لسان وقد انشود السامان (قوله كولواسي) المناسب كرهه الصور والتي بعد ما عتب الشرط الخامس كالاخي
قال في السراج من شروط حوار السامان ان لا فعل فعلمنا في الفصل والكلام والا كل والسرور الاسما من السرور في المرعاني له
ان يسي السرور في ادالم يكن (٣٦٨) عند ما آخر وقال الكرخي لا يبي مع الاسما من الرأه وفي شرح المسه

وله كان لما بعد او مره
ربما يترك السرور ان التبع
تبع السامان على الحوار في
لا يسمع ان يسمع سر اه
واعما كان المناسب ما قلنا
لانه لو جعل كلام المؤلف
على ما اذا كان قادرا على
عبر كابدل ساسه آخر
ع اربه افعى بموسه
حوار الاسما ان لم يكن
قد را على غير وهو خالف
اظهر عبار السراج حيث
جعل كالا كل والسرور
وخالف لما هو الخمار من
المع مطلقا كما عتب وان لم
يحمل على ذلك فليس مما
حق فيه الهم الا ان يكون
احد ارجاس ما في مرج
المسه وهو ما بعد من
المرعاني (قوله لا يفسد
سر اور) كانه يسي

والنا في صرح به المصنف وادخل الكلام هالخ كما في فتح التذرع ان الكلام مقصد لاحبب
لكون شرطه ان لا ياتي على بعد الزرع ان لا يله به مدلوله فله اسفل كولواسي الى
السرور على الخمار او كان دلو مسخر فخر وكذا لو وحدها لاوصو فذهب الى ما اعد من غير
عذر القسام ويحذر لا اذا كان السامان في سر كانهما والا اذا كان فلما لا يدر صرح كاد او وحده
مسرعه والما في كاد وذهب الى اخرى بحسب ما به من وكذا لو راد الباب عليه بالاس لا يفسد سر
العور وهو كان له لا يفسد ويد واحد لا يفسد ظلم وكذا لو جعل آسره لمرحاضه منه ولو كان لحاحه
لا يفسد ظلم ويد واحد لا يفسد مطلقا وكذا لو نوصا ورحم مبد كزانه يسي ساو ذهب واحد
يفسد ولو كسف عور به لا لا يفسد بط صلاته في ظاهر الروايه وكذا اذا كسفت المرا دراعها
لاوصو وهو الصحيح وفي الظاهر به عن ابي علي السامان انه اذا لم يجد ما يفسد لم يفسد وكذا المرا اذا
احبب الى السامان ان يفسد عورها واعضاها في الوصو والاسم اذا لم يجد ما يفسد ذلك اه
ووصا من سعه الحذف بالان لا يفسد عورها ساه السامان ويصحب من يسي يسي في ساه السامان
وقيل موصا من وان راد يفسد والاول اصح لان الفرض عموم بالكل كذا في الظاهر به ولو
عسل بحسب ما به ساه فان كان من سعي الحذف يسي وان كان من خارج لاني وان كان مهمما
لاني ولو اني التوب للمسح من سر حده وعده غير السامان كذا في الظاهر به الخامس
ان لا ياتي على مطلقا فان سكام كلام الناس بعد الحذف يفسد وفي الظاهر به لو طلب السامان بالاسار
او اسرا باعطي يفسد السادس ان يفسد من ساعه فان يفسد فتر اذا ركن بغير عذر يفسد
ولو كان لعذر ولا كمالا واحبب باليوم وكسفا فانه يسي او يفسد لعذر ارجه كذا في الحاحه
وفي السامان لم مو عامه الا لا يفسد لانه لم يفسد من السامان مع الحذف لما هو في سر مهمما وحده
مه صالحا لكونه سر مه انصرف الى ذلك بغير عذر يفسد اذا كان عرجا حاح اله وفي الظاهر به
لو اذ العاف ولم يقطع يفسد الى ان يقطع موصا وفي السامان ان لا يودي ركسما مع الحذف ولو

على حوار كسف العور وساق في انها عطل في ظاهر للذهب (قوله وكذا اذا كسفت
المرا دراعها) قال الرابي هذا خالف لابي السراج فانه قال المرا اذا سعت الحذف وكسفت دراعها عطل الدين جارها لاني
سند محمد رجه انه ه الخمار (قوله وفي الظاهر به عن ابي علي السامان) قال فاصحان هو الصحيح وقرينه وبين ما لو كسفت
العور في الفصل ابتدا كذا في السرمد له (قوله لو طلب السامان بالاسار) قال السراج اسفل صرح به في الخانه والسراج اه واسنكا
في السرمد لانه مسئله در الاسار بالاسار وما في عن العانه طلب السامان في السامان في فاسار له او راسه سم او لا لا يفسد صله
وكذا في البحر عن الخارصه وغيرها سم قال يفي في البحر عن سراج الجمع انه لو راد السلام يفسد قال والخفي ما ذكر احلي ان
الفساد ليس ساقى المذهب واعما ان يفسد به بعضهم على الظاهر به صافح الصلي اسما منه السامان يفسد صلاه قال فعلى هذا سادنا
ا ارد بالاسار الى آخر ما ساد كر المؤلف من حيث ستم الفساد بالاسار قال في السرمد له فلا يفسد ان يكون عدم فساد الصل نطلب
الما بالاسار كذا في السراج عر بالاسار فما ل

سفه
سفه

الحل لابی الدحیر ولا فی الختام

(٤٧) - (البحر الراسي) - اول) الامانة الى ان صل الى المحرمات الاولى اسقاط لان المصادر
الاسفلان فلا يصور روح الامام و السعدون لان سوى الخلقه الامامه وان لم يدكر قولاً او فعلاً ان مو

(قوله وسره حواصلا الخلقه والفرق ان كل الخلقه الى المحراب الخ) سوى الخلقه الاما حن الاسلاف كابدل عليه قوله ولو اسجد الامام ن آتوا الصوف الخ وظهر كلامه ان الله عليه السلام هو سباني الا على ان لا يكون اماما ما سوى الامامه (قوله قبل ان يخرج الامام عن المسجد) اي او تجاوز له وف يستخرا (قوله ومقصي ماودما ان لا يصير مستد الخ) الذي منه قوله واد السجده لا يخرج الامام عن الامامه مجرد الخ في بعض ماود ما دام في السجده ولم يود الخلقه ركع سباني على امامه لكن جمع ما من البر ما عديم يحمل على ما دلل الخ الخلقه مقامه ما بالامامه لكن ما عدا عار الظهوره والخاصه الساعه حاله من بعض ما عدا لا يخرج عن الامامه ما لم يود الخلقه ركع وان كان قائما عليه ما بالامامه الا ان يحل له العار على ما دلل ما سوى الخلقه الامامه ان كان قائما معها (٣٧) وما عدا على ادا مقامه وبوي الامامه لما في الثوابه اعقب الروايات على ان

وطر حواصلا الخلقه والعوي فصل الخلقه الى الخراب بل ان يخرج الامام عن المسجد لم ين
 محمد حال الامام ود كر الطحايل لانه فاسد ايضا ود كر انوعه ان صر له لا مد وهو الاصح
 ولولم يستحق في المسجد بعد ا الزحه وفيها يوم حارب صلا السك اذا كاتب الرحه صل
 بالمسجد كذا في الطر به واد اسنا فاحر وعاير حارب فيه يعني لالامانه ان قام مقام الاول حتى لو باصر
 بعد البعثت صلاه واد اقام الخلقه مقامه صار الاول مقعدا به حرج و المسجد ولا حتى لو بد كر
 فاقته او سلك لم بعد صلا القوم ومعه صلا ما ا انه لا يصير عند الخلقه مادام في المسجد وللخلقه
 الاستحلال اذا احب فلواستحق الخلقه من غير حرج ان قد فعل ان يقوم في مكان الاما
 والامام الاول في المسجد حارب ولو بد كر الخلقه انه على غير وصو فعدم آسرو لم يعمي وصع الامامه حار
 اذا كان الاول في المسجد ولو احدث الخلقه بعد ما قام في موضع الامامه فانصرف ففعل ان عرج
 دخل الاول موضع ما قدمه حارب ولو لم يعم الخلقه في موضع الامامه حتى احدث قد دخل الاول فعدمه
 لم عرج والمسله ما وله واد لها اذا كان مع الامام رحل آسروا ولو كر الخلقه بنوى الاستعمال حارب
 صلا من استعمل وقصد صلا لم يستعمل وكذا صلا الامام الاول عند ان يني على صلا نفسه
 وفي الخلاف فان نوى الثاني بعد ما هم الى الخراب ان لا يكون حله لاول ويصلي صلا بعد لم بعد
 ذلك صلا في احدى يه وفي المحبي والامام المحدث في امامه ما لم يخرج من المسجد او يقوم خلقه
 معا ما يستحق الصوم غير ا و عدمه وفي الظاهر يرحل ان وجد في السعرا فللافعال
 احدهما هو محس وقال الآخ هو ظاهر فوصا احدهما وهم الآخ من امهم ما من بوصا مطلق م
 سعه الخلد صلى كل واحد في المسجد وحده من عرجان عندى والآخ ولورجح الامام بعد ما بوصا
 عندى عن طمطه طاهرا اه طاهرا لا فرق بين ان يخرج الامام من المسجد او لم يخرج واد اخرج
 الامام من المسجد حرج عن الامامه ولم ينس لها امام وقد صرحوا سلطان صلا المقدي في هذه الخاله
 واد اقل في المحط رحل ام رحلا فاحده ما معا وحرجا من المسجد فصلا الامام بانه وصلا المقدي
 فاسد لان لم ينس له امام في المسجد اه فعواهما فانهم عرجا امام سلك الا ان يقال ذلك للضرورة
 اذا تمكن اسدا احدهما والآخ لان السهم ان يعدم في اعساد الموصى ان محمه باطل لظاهر
 الى عند وان يعدم للموصى في اعقاد السهم انه بوصا محس والله سبحانه اعلم وفي المحبي

لأن كلام النبي والمرأى صلاية لاسم في محبتها حسب نفس الامر وأما الدعوى والنعم
 وتزعموا من ههنا من أحد من أئمتنا عليه السلام في صحيح الوصو ماثل وبالعكس فالمعنى بالنظر إلى نفس الامر واحد واعتقاد
 كل ههنا ذلك وإذا كان أحدا حكمه الآخر إذ كاسا في عن قوله في صور الصبي والمرأى فذهب قبل الاستحلاف لأحد الب
 لأن فرض المسئلة أن ليس غيرهما فهما لاسما في الاستحلاف وما يظهر من أنه مع هذا عدم ما حطه المدرس فإذ قد اه وكان
 في قوله حكمه الآخر إذ كاسا في الاستحلاف كإثبات في آخر الباب مما ولت وهذا الفرض مع عرا الاستحلاف الذي ذكره
 المؤلف (قوله بعدى عن ظنه طاهرا) أي في الإمام عن طه مسماه منطهر لأنه إذ طه منطهر استكون صلبه مع في رعيه
 بعدى به ليعينه للاستحلاف كما مر

(قوله في حوار الاستخلاف الخ) قال في الهر والاصح حوله كجاء السراج (قوله لا يجوز الاستخلاف بالاجماع الخ) قول لم يدرك حكمه
الهرم ولا حكم صدره اما الاول فظاهر وهو ان صدرهم عند الان ما هم صاروا مائة وليس اهلها وامامه الامام بعدوا في ١١ من السبع
من الدهر ان القاري اذا صلى بعض صلاته في المرا وصار ما قبله جلالة (٣٧٩) عدا في حقه وسقط اوعلى قولهما

لا بد وبين عليهما احسانا
وهو قول زهر اه (قوله
فكذلك هنا الخ) قال في النور
اقول يمكن الفرق بان عدم
الساد في الصبح لا يخلو
الحديث الا في الفساد لها
للعمل الكثير فلا حاجة اه
وقه ان الحاجة للاسان
بالواجب والمسئول بانه ولما
ايدى السرمد له كلام
الموافاة كذا في القاري
كأن حصر عن القرا وان
شرح في المسألة بطلان
الحديث اوحي واحتمل او
اعني عليه اسئل

وقرار الاستخلاف الخ) قال في الهر والاصح حوله كجاء السراج (قوله لا يجوز الاستخلاف بالاجماع الخ) قول لم يدرك حكمه
الهرم ولا حكم صدره اما الاول فظاهر وهو ان صدرهم عند الان ما هم صاروا مائة وليس اهلها وامامه الامام بعدوا في ١١ من السبع
من الدهر ان القاري اذا صلى بعض صلاته في المرا وصار ما قبله جلالة (٣٧٩) عدا في حقه وسقط اوعلى قولهما
لا بد وبين عليهما احسانا
وهو قول زهر اه (قوله
فكذلك هنا الخ) قال في النور
اقول يمكن الفرق بان عدم
الساد في الصبح لا يخلو
الحديث الا في الفساد لها
للعمل الكثير فلا حاجة اه
وقه ان الحاجة للاسان
بالواجب والمسئول بانه ولما
ايدى السرمد له كلام
الموافاة كذا في القاري
كأن حصر عن القرا وان
شرح في المسألة بطلان
الحديث اوحي واحتمل او
اعني عليه اسئل
في الحديث ان الخبر وهو ان الهرم والخبر عن القرا غير وارد واسار الملح عن القرا الى انهم مرا
مندان الفرص فمقدانه لوقر لا يجوز الاستخلاف اجاعا ثم الحاجة اليه وذكر في المحط نفسه
فصل وظاهر ان المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتماد لما صرحوا في فتح المصلى على ايمانه بانها
لا سئل على الصحيح سواء قرا الامام فمخبر به الصلا او لا فكذلك هنا يجوز الاستخلاف ظاهرا
وقد يلحق عنها لانه لو صاحب الامام رجع في البطن فاستخلف وحلالم غير فلو بعدوا هم صلاته حار ولو
صار الامام حاضرا لم يمكنه المصلي قد كفي غير رواه الاصول ان على قولنا في حقه ليس له ان
يستخلف وعلى قولنا في يوسف ذلك التوجه وروى عن هذا ان من سألته الحضر في القرا كذا في
الظاهر به والحاش الذي له بول كثير كذا في المعارف وفي غايه انسان عمدهما الدائم يستجاب كعبه
يصح فان بعض السارحين يتم صلاته بارقرا الخافاة بالاخي وهما في لال مدتهما انه سئل و به
صرح بحر الاسلام في مرج الخاطيع اضعف لانه قال في غايه الكسان الحضر لما كان باذوا اسسه
الحضاه وما اتم الصلوات فكذلك الحضر اه والخبر من السارح انه جعل الحضر عن القرا
كالحضاه وعل عهسا انه هما يعرفوا وكذا الخ في فتح المدر وفي السماع وعندهما لا يجوز
وعندهما هم وهو ساهل في غايه انسان والظاهر ان عهسا وراسي (قوله وان شرح من المسألة
بطلان الحديث ارجح او احتمل او اعني عليه اسئل) اما فسادها فمخبر عن من المستحيل لو هم الحديث
ولم يكن وجودا فلو حود الثاني من غير علم والناس فسادها بالاعراف عن الفقه مطلقا ماد كرا
لكن استحسنوا انباءها عند عدم الخروح لانه انصرف على قصد الاصلاح لانه لو لم ياتوا به
ينبغي على صدره فالحق قصد الاصلاح بحسب ما لم يخلط للسلطان بالخروج وقد فهم بعضهم ان هذا كما
ذكره في الحديث ان المصلي اذا حول صدره عن الفقه لا يفسد صلاته وان القول بفسادها المتي
عزها وليس ينبغي لان ما حقه اعمالا لعدم فساد صلاته عند عدم الخروح لاحل انه مذكور منهم
الحديث واما ان حول صدره عن الفقه فهو ردعاص لا يستحق التجنب فالقول بالسناد الى
بطلان الشكل كذا لا ينبغي فبطلان الحديث لانه لو لم يكن انه اوضح على غير وضو او كان ماسعا على الحضر
فمن ان يمد مسجده فانه يفسد وكان مسمعا فرائي سرافقهما او كان في الظاهر فليان انهم يصل الفجر

الضرعي انه كسب في سرحه
على الخاطيع الصبر انه على
فما من ما ذكر في الخاطيع
الصبر ان ينسب الصبح لانه
ولا يفسد انفسا لان الصبح
ليس بعمل كثير فلو فسد
اعماله لانه عمل كثير
لكن لانه غير محتاج اليه
وهذا هو محتاج اليه فلا يفسد
اه والاصح انفسا (قوله
والحديث الخ) قال في النور
وماذا لو لم يفسد
العاقل والمراي من مدافعهما
قال بعضهم والحديث من
مدافع وان يفسد القول
فصواب في العاقل اولى (قوله
ادام بصلاف) اي من حصر

عن انرا ه (قوله قال بعض السارحين) هو الامام السعدي صاحب الهباه وكذا قال في السراج الوهاج (قوله والخبر من السراج الخ)
وذلك ان في كلامه بدها قال في الهراد عاميا لا قرا بون تصحوا وكونه كالحضاه بعضي الفساد (قوله والظاهر ان عهسا وراسي) وعلى
هذا فعمل قول السراج كالحضاه على ان السبعة راسع الى عر الدور فقط ويكون قوله انه عهسا مساعلى (رواه الاخرى) يصح كلامه

(قوله والاستحلاف كالخروج من المسجد) على الصلوة وان كان قد استحلف فبطلت صلته وان لم يخرج من المسجد لو حوّل العمل الكثير في غير محل الصلاة ما دام يحسن ما توجهه فان العمل غير معتد لعدم العذر فكان الاستحلاف كالخروج من المسجد صحيحا لصحة على قصد اصلاح وضمان العذر اهـ (قوله فظاهر انه لو لم يكن للطنب دلالة) فيه عطفان مما حررنا ذلك في الوهم الاول عناه صريح في المحط بخلافه ولعله امام بوجه انه رغب فاستحلف العرفه فبطل ان يخرج اماما من المسجد بطلانه كما ان لم يكن دما قال السجود او مكر محمد بن الفضل ان كان اقله ادى ركبا ان الصلوة لم يخرج الامام ان باخذ الامانة من راسه ولكنه عدى بالخلفه وان لم يكن ادى ركبا لكنه قام في الجواب قال ابو حنيفة وهو يوجب ان باخذ الامانة وقال محمد لا يجوز اهـ وفيه في البحر روى (٢٧٢) الظاهر به قال محمد بن عبد الله اهـ والحاصل ان ما يحمله لا يساعد هذا المقول

او اى جرح في بونه فظن انها تحاسبه فانصرف حسب قصد صلته وان لم يخرج من المسجد لان الانصراف على سبيل الرخص وطدا لوجهه بل وهذا هو الاصل الاستحلاف كالخروج من المسجد لانه يحمل كبره فظهر ان اعراضه بالطنب دون الدرع لانه الطرف الزاحق وانهم هو الطرف المرحوح وصوره سبيله الطنب السمي بان خرج في راسه فظن انه رغب فظاهر انه لو لم يكن للطنب دليل بان سلك في خروج رغبه وعو فانه تسفل طلقا لان الاعراف عمدها هو العباس لكي لم ار ولا واعاى الحد من لوصال الامام في الصلاة فاستحلف فبطلت صلته ولو جازى سبيل الخدب فانصرف فاستحلف الخدب فالاستحلاف لا يرمى عمدا في حقه خلافا لابي يوسف كذا في الجمع والبار ومضى الحداد والحنابة كالمسجد اذله حكم النعمة الواحد كذا قالوا الاى المراء فانه ان خرج عن صلاته فاستحلف صلاته وان سبيلها كالمسجد للرحل وقال القاضي الامام ابو على السبي لا يفسد صلاته واليبط كالمسجد للرحل كذا في ساوى فاصحان وان كان يصلى في الصحرا فمعدار المصطفى له حكم المسجدان حتى عنه او ستر او حطمان وان سبيل امامه وليس بان يذهب سر فالصحيح هو انه يذهب سر ويضع السجود وان كان وحده فمسجد وضع سجود من الخواب الاربع الا ان سبيل اما وان يذهب سر ويطلب له احكام المسجد كذا في البدائع وفي فتح العبد والواحدة ان لم يكن سر ان امر وضع سجود لان الامام مفرد في حق نفسه والمفرد حكمه ذلك اهـ وهذا الحديث هو ما صححه في البدائع فظن ان ما في الهداية ان الامام اذا لم يكن بان يذهب سر فمعدار الصوف حلقة ضعف وامافسادهما كرم من الحنوب والاعمال والاحكام فلا به يندرجون هذه العوارض فلم يكن في معنى ما يورده النص من الي والرعاب وكذا في ادافهم لانه عملة الكلام وهو فاطم لعوله عليه الصلاة والسلام وليس على صلته مالم يسلم وكذا لو نظر الى امرها فارتحل فاستحلف الاستحلاف قبل الموعود فبطلت صلته ما بعد فلا يفسد كرم من ان يعمد الخدب بعد لا يفسد هاهنا اولى لانه للوصوف بها عن اضطراب او يترك وكهما كان فالصحيح منه موجود على القول باسقاطه للخروج اما في الاضطراب فظاهر ما في المكف فلا به يفسد به مودا من الصلاة مع الخدب والاذا صنع في الصلوة واعاى قال امام فاحتمل لان اليوم بافراد ليس بمسجد وكذا الاحكام المفردة عن اليوم وهو

المفهوم منه صور السك بالاولى مع تعذر الهداية وعبر عن الطنبا ما بالوهم وامام في الحسن فليس من يحاى المدعى لاحتمال اراد ظاهر وهو السك في دماها السكون استحلافه باساعتين الرخص فلا يصح فليس كذا في مخرج السجود استعمل اقول بانقله عن المحط هوطن لانهم بدا في قوله طهرانه كان ما ولم يكن دما قالوهم في عمار المحط على الطن السبي على دليل فهو مما ذكر الموقت عن السبي (قوله وان ما في الهداية الخ) قال الرزى اقول اعاد السك على ما في الهداية حتى قال في السارحانه فاعلان المحط وان تقسم امامه وليس بان يذهب سر ولا ستر فان

الولع

معدم مقدار ما لو باس حاور المصروف فبطلت صلته وان كان اقل من ذلك لا يفسد وصلى

ما سبق وان كان بين يديه سائط او ستر فان حاوره فبطلت صلته ود كرهام من يعمدانه قال لا يفسد صلته حتى يعمد من مل ما لو باس سرح عن الصوف حاوره او ستر وان كان بين يديه سر اهـ فكيف يكون ما في الهداية ضعفا واعلى السك على اعتماد فراجع السك بظاهر ذلك (قوله واعاى قال) اى المفرد في البدائع الى هي من الهداية (قوله لان اليوم بافراد ليس بمسجد) قال الرزى ذكر في السارحانه اقول والا حلاف صحيح في المسك وكذلك ذكر في الجوهر في يوم المصطفى والمريض في الصلاة احلها والصحيح انه يفسد به باحد ويصل في السارحانه عن المحط في الرم مصطلحها الخال لا يحاوان غلب عسا فاما ما يطعن في حاله يومه وهو عملة ما لو سبه الخدب سووا ونى ولو سبه اليوم في الصلاة صلته عا فانه وصوا تسفل الصلاة هكذا حكى عن مساعدا اهـ فراجع للمقول ولا يضر مما اطلعه هنا اهـ

النوع السبع جمع بينهما بالمراد له في هذا الاحكام هو النوع اعم من الارال والس فالمراد
 في المحصر هو الاول وفي الظاهر من المصنف اذ في صلاته ما لم يجمع قبل بنفسه ظاهره في صوابه
 وفي لا يتصل به ولا يتصل به ظاهره اهـ ولعل المصنف اعلم بالاصح في هذا الشأن كغير
 دون الفساد لان السادة في النسخ هم وادعوا على ما فيه من اختلاف ما اذا اعيد ما قصده فانه
 لا يربطه بما اذا لم يأت من قبله في نفسه بالمراد حرام (قوله وان سبعة حجب بعدا سهوا وصلا)
 لان التسليم واجب ولا ينافي من الوضوء لاني في الوضوء والسلام واحسان فلو لم يكن بحرما
 والسرير والى فندسها الصلح لا لا بد بها السلام حتى لو لم يوضو او ادا في صلاته فانه السلام
 ووجب عليه اعادة الاقامة الواجب لا يحكم كل صلاة اذ مع كراهة الحرام وان كان اماما استعطف
 في السلم بالقوم (قوله وان بعد او بكم بصلته) اي نعمد الحجب بصلته الزمدي عن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا احببت نهي الرجل وقد جلس في آس صلاته فدل ان سلم فهد
 حارب صلاته وفي قوله بصلته بغير انصاف وطلبه لم يصدق فعل الثاني ولا يعاوم اهلها بمسار
 ما نسب اليها من الواجب لعلمه حرمه بلفظ السلام وهو واجب بالثاني حتى ان هذا الصلح يكون
 ودا على وجهه مكره فبعدا على وجهه غير مكره كالحكم في كل صلاة اذ مع الكراهة كذا في
 شرح من المصنف وفيه لا خلاف بين ابي حنيفة وصاحبه في ان سبعة حجب بعد صوابا وسلم
 واعمال الخلاف فيها اذ لم يوصح في ان يفتى بمدا في خمسة تلك صلاته لعدم الخرج نصه وعندنا
 لا ينظر لانه ليس بغير صواب في نفسه بل لا تكاد تصح لانه اذا اتي غيبا فليس في الحجب
 فقد سرح بها نصه ولهذا قال السارح اني لم يكره اذ افسعه الحجب بعد التسليم اذ حجب معهما
 قبل ان يوضو بصلته ولم يخل طرفا واعمال الخلاف في ظاهره اذ اخرج منها لاصحها كالسائل
 الا في غيره كغيره ان ما انما تعالى وسئل بعد الحجب الله به بعد افساحه به وطلب وضوء
 لو حذر هاهنا اما الصلح فصار كونه الاقامة في هذه الحالة وكذا الوقوف في سجود السجود وان فهمه الامام
 او احببت معهما ام هذه القوم وله الوضوء في حرمهم بها حجب الامام بخلاف فهمهم بعد
 سلامه لا هم لا يخرجون بها تسليما وطلب ظاهرهم وان في واما في القوم في الامام فدلهم الوضوء
 فالخالفين ان القوم يخرجون من الصلح بحدب الامام فهدا افساحا وطلبه لا يسلمون ولا يخرجون منها
 تسليما عند هاجلا فالحمد واما تسليما فهي افي حرمه رواه ان في رواه كالتسليم فسلمون ومنه عن
 ظاهرهم بالله فهم وفي رواه كالحجب بعد التسليم ولا يصح ما كذا في الحديث (قوله وطلب ان
 راي ميمم) اي بطلب صلاته بالسر على استعمال اليه ولا عبر بالزواجر المجرى عن القدر
 من التسليم ما فيه من اية واعماله لان عدم التسليم في الامانة فكان شرط التسليم كسائر الشروط
 وكالتسليم بالوضوء اذا تسلم له التسليم لا يروى له التسليم بطريق الحديث السابق فكأنه سرع على
 غير وضوء بخلاف ما اذا سبعة الحجب لانه سرع بوضوء تام فطلبه فسلم ما اذا راي التسليم قبل سعي
 الحجب او بعده وفي الثاني حجب الصلح هو العطف على الحجب وحرم به السارح واحار
 في النهاية انه بنى دون فساد وفي فتح القدر والى يظهر ان الاستسباب المعافاة كالقول في الزاعف
 الى اداء الواجب اذ انما معافاة بحرمه عواضوه واحده فالوجه ما في شرح الكفر وهو الموافق لما
 قدسنا من قول محمد بن حنبل لا يوضو من الزاعف قال سمعتم بوضوائه بحجب وان قلنا
 لا يوجب كما قدسنا من الطرف في باب العسل ولا وجه ما في النهاية وهو الحق في اعفادي لكن كلام
 النهاية ليس عليه بل على ما ليس من حجب باب العسل فترتفع مسئلة الميم على الوجه الذي

وان سبعة حجب بعد
 التسليم بوضوء وسئل وان
 بعد او بكم بصلته
 وطلب ان راي ميمم ما
 (قوله فعلى هذا الاحكام
 هو النوع) قال في الخبر
 فيه نظر لقول اهل اللغة
 الاحكام اسم لما لا
 لم يعل على ما رآه من
 خاص واصلا وكان من
 النوع لكان فصول
 القدر يرى غيره بلوع
 الصلح بالاحكام والاحكام
 والارال والا حجب بصلته
 مما في غير صوابه واقع
 في حجب وكان الله اعلم
 هذا السكت في ذكر اليوم
 معه ولا يكون نصرا
 عما عمل الزاعف ما رآه في
 الانصاح ولا سيما والكاتب
 القبول له قال السحر
 اسم فعل نعم ما ذكر في
 العناء اسارا الى نحو في
 المغرب بقوله والخالج المصلح
 في الاصل لم يعم فعله
 بلع ملج الزاعف حاتم وهو
 المراد به في الحديث حجب
 من كل حاتم

(قوله وفيه نظر الخ) قال في المير لا يخفى ان المصنف استعمل لفظان بالمعنى الاعلى حتى اعدام العرف في الاصل والافعال اول ما دلت
 الى ان سببه القصدى عسى لم يفسد فيها الاختلاف وهو لا خلاف فيما بين الامام وصاحبه نعمي وهذا السائل ليس فيما الاول
 الامام وصاحبه اه وقد يجب ان يراعى ما بهى كلامه على محار من انه اذا فسد الاصل فسد السطر كظاهر معذور لم يفسد
 بعد فلا عزمه من فيها لم يفسد السطر وهو الوصو نطلب صلا القصدى (٢٧٤)

ذكر على ما هو ظاهر احسن اه والذي يظهر ان هذا ليس منعا على هذا الارع فافهم عاوا
 الاستسار ما به لظاهر الحديث السابق بان كونه مبرع فظهر ان فلسه الى سوا فلما انها وحب
 احدا انا واحدا كالاخفى ود كر السارح وبه المسم لفظان الصلا عذرو به الى لا يفسد لانه
 لو كان موصى بصلى خلفه م فرائ الموم الى نطلب صلاه لعله ان اما فاذر على الى باحار
 وصلا الامام ما لعدم قدرته ولو قال نطلب ان راي مسم والمقصدى به ما لسم الكى اه وافر
 عليه في وجع القدر وفيه نظر لان المقصدى بالمسم اذ ارى ما لم يعلم به الامام فان صلا المقصدى لم يطل
 اصلا وانما يطل وصفه وهو الفرصه وكلامه في لفظان اصهار وبه الى وطدا صرح في المحط مان
 للموصى خلف المسم اذ ارى الى او كان على الامام فائنه لا بد كرها والموم يد كرها او كان الامام
 على غير القدر وهو لا يعلم والموم لم يعلمه ففيه الموم فله الوصو عند محار فلا يحمده ورور ما على ان
 الفرصه ي فسد لا يقطع الصرحه عند محار فلا يحمده اه واصحابي القند طفا بمجموع فان
 الموصى اذ ارى ما لا يصر فهدا (قوله او بعد مسحه) اطله فمسل ما اذا كان واحدا الى
 ا ولم يكن واحدا وهو احسن بعض المسامخ ود كر فاصحان في صاوا انه لو عبد الله وهو في الصلا ولا ما
 عصى على الاصح في صلاه اذ لا فائد في الرع لانه للعسل ولا ما حذر فان قال من المسامخ فسد اه
 واحار القول بالفساد في فتح القدر وقد قدما في ما به (قوله او رجع حقه فعمل له بر) بان كانا
 واسعى لا يصحح فيما الى المعافه في الرع فبده لا العمل الكبري مخرج به عن الصلا فم صلاه
 حندا اما فافا والظاهر ان د كر الخلف بلفظ الشى اها في لان الحكم كذلك في الخلف الواحد فبده
 ما به من ان رجع الخلف باقص السح ولنا افر د في الجمع (قوله او يعلم اى سور) وهو منسوب الى انا
 العرب وهي الامه الخاله عن ا لم والكنانه والعرا فاسم على لا رف الكناه والعرا والمراد
 بالعلم د كر انا هاتعد الفسان لان العلم لا يفسد العلم وذلك فعل ما في الصلا فم صلاه ا اها
 وفعل سمعه لا احسار وحطه بلا صاع بان سمع سور ا احار ص ملا ن فارى لحفظها من غير
 احسار الى اللحن عاصه الصلا ن عمل كبري كذا قالوا وفيه سور وقع اما لان عند ا في حقه
 الآه كنى وهما وان فالافا فراض بلب آنا لم يسطر السور واطلى فمسل كل فصل وفيما اذا كان
 بصلى خلف فارى ا خلاف المسامخ فمامهم على انها فسد لان الصلا بالعرا حقه فوق الصلا
 بالعرا حكما فلا يمكنه الساعا وفعل لا يطل ويصح في الضاوى الظهريه قال الاى اذ اعلم سور
 حلف الفاروى فانه عصى على صلاه وهو الصحيح اه ورحمه ان فرا الامام فراه وقد سكال
 اول الصلا وآخرها وما الكامل على الكامل حار قال نوال لفظان صلاه اعا فاه باحد (قوله
 او وحده غلربوا) اى نوا يجوز فيه الصلاه بان لم يكن فيه محاسنه و الصلا او كات فيه
 وعند مار ل به الحاسه او لم يكن عند مار ل به الحاسه ولكن ربه او كبريه مظهر وهو

في اصلها لكن حاله
 ماد ككر المؤلف عن
 المحط وقد يقال ما في
 المحط مسكلا لان صلا
 الامام غير حار في اعتقاد
 المقصدى فكيف يفسد
 طهاره به فمعه الا ان
 يقال لانهم من فساد
 اعداءه عدم بها بحر منه
 فاذا ظهر له عدم محه
 صلا امامه فسد اعداؤه
 وفي سارعا في صلا
 نفسه بنا على خلاف

او بعد من سمعه او
 رجع حقه فعمل له بر
 او يعلم اى سور او وحده
 غلربوا

محار الى ما في لكن المصادر
 من غير المحط ان
 الذي فسد هو وصف
 الفرصه فقط مع ما
 الاصله مستلحق
 كلامه مسكلا فلما لم
 (قوله اذ ارى ما لا يصر
 فهدا فاد) نعم ا به عند
 الاحسار عما لو كان
 موصوا وراى الى ما بها
 لا يطل (قوله فمسل ما اذا
 كان واحدا الى او لم يكن)

وسئل ما اذا كان في الحديث اوله ونحوه فمما م قال في المير ويصح السارح والخداى
 انه ليس له وهو موافق لما سقى عن المحط في المسم اذ ارى الى بعد ما سمعه الخلف (قوله كذا قالوا) كانه يرامه بعد لان
 الواجب عليه الاجتهاد في العلم دايم ومن هو كذلك بعد ما سمعه الخلف (قوله ويصح في الضاوى الظهريه) قال
 السح اسمعيل وحرم به في الولو الخفى في الفصل السابق ن كتاب الصلا فارا فيمنه من سائر القور بان علمه سرحا لخلاف الفرا حندا
 (قوله قال نوال السارح) قال الرمى وصرح على ما بهى حار به السروحي وفي الجوهر لا يطل اجتماعا

وهو ان كان محققا
لكنه خلاف المراد لان
الاسم خلاف في سنده
الصور فيه خلاف زهر
كما في فصل هذا الباب
والذي فيه خلاف الامام
وصاحبه ما لو كان بعد
لا مطلقا (قوله قالوا وقد
ريد عليها سائل) العادل
الامام الزهري وسبقه ابن
الاسم وصاحب الدرر
لكنه اقتصر على بلانه
سها وهي ما عدا الثالثة
وكذا ذكر السلا في ابن

او في رموم اورد كراهته
او اسقط اما او طلب
السنن في المعراج ودخل
وف العصر في الجمع او
سقط حديثه عن ربه
اورال عند المدور

سبعان في شرح الجمع
كجاء في السرماني قال
وبوع دخول الوفاء المذكور
حتى على النسخا بالروال
وبعد السمس وكذلك
طوعها وبقي السرماني
اصاح السحير لو سلم
الامم بدكر ان علبه
سجود السهو وقاد انه
فاما سجدة لم سور فسب
عند الامام لا عند همام
من الامم عشرة ولو سلم
م تعلم سور م بدكر
سجود بلو لم بدكر
هذه في الكتاب وبني

اني تكون في الامم عشرة به اه كلام الحديث

سارلا ور (قوله او في رموم) اي على الركوع والسجود لان آخر صلاه اوى ولا يجوز ماو على
الضعف (قوله او في رموم) اي على ما عدا الركوع والسجود لان آخر صلاه اوى ولا يجوز ماو على
بد كراهته على ما عدا الركوع والسجود لان آخر صلاه اوى ولا يجوز ماو على
اصل الصلاة لم سطل واما ان علبه فلا يعرف ان طاهر الوصف لان وجه طاهر الاصل عند همام
في مدعي السراج الواجب من هذه الصلاة لا سطل قطعاً مدعي حقه بل مدعي وقوفه ان صلى بعدها
حسن صواب وهو بدكر كراهته فاما ان علبه حار اه قد كراهته في سبب الطاهر اعاد على
ما بدكر في باب العراب (قوله او في رموم) اي على ما عدا الركوع والسجود لان آخر صلاه اوى ولا يجوز ماو على
لان وساد الصلاة عنكم سرعي وهو عدم صوابه لا امامه في حق القاري لان لا بد خلاف له غير
مسند حتى حار اسقطه القاري واحار حار الاسلام انه لا وساد بالاسم خلاف بعد السند بالاجماع
ومحجه الكافي وعنه النسخ لان اسم خلاف الامم وهل من الصلاة فيكون محرماً ما كونه ليس
سابقاً لهما في معنى الاسم خلاف واما الاسم خلاف المفسد وهو اسم خلاف الامم فهو صواب
طما (قوله او في رموم) اي على ما عدا الركوع والسجود لان آخر صلاه اوى ولا يجوز ماو على
عمره وذهب الساقبي وسبقه عدم فساد ما طوعها عنكم ما قوله في انه علمه وسلم من ادركه
ن الصبح قبل ان يطلع الشمس في العجرا ودخل في العصر في الجمعة لا هم قصد الاصل من
في الاوقات التي فيه فانه بدكر في الاسد لال الساد يطلع الشمس وادنا من صاعده التي فيجب
جل ما رو اعلى ما قبل النبي عن الصادق في الاوقات المذكورة فان فصل كعب حتى الخلاف في
الطاهر بدسول وف العصر في الجمعة فان الدور عند اذ صار طل كل في صلاه رعيدها اذ صار منه
فما ساد على قول الحسن بن زاذان في وقتها في صلاه من روح الطهر ودخل العصر فادنا من الطاهر
منه عن الحارح عند همام الصلاة منه وعنده ما في الكافي وفيه نظر لانهم قالوا ودخل
وف العصر ولم يقولوا اذ روح وف الطهر وفي تمكن ان معنى الصلاة نعم ما قد قرر السمس بمقدار
ما صار الطاهر منه فمقدار بعض الخلاف كذا في المعراج والطاهر في الخواص ما صلاه في المعراج عن
السمس في بعد هذا الكلام ان هذا على احدى الرأى في همام اذ صار الطاهر منه وعنده اذ
صار منه (قوله او في رموم) اي على ما عدا الركوع والسجود لان آخر صلاه اوى ولا يجوز ماو على
لا سطل الاصل انما قاله في باب الوفاء بالروال ان اسما را انقطاعه وقتا كاملا فاذا انقطع عند
بعد الفعوه في الامر وف فان دام وقتا كاملا في الوفاء الذي في وقت وقوع الانقطاع فيه حينئذ يظهر
انه انقطاع هو في طاهر السمس عنداني حقه وفيه صواب والا فخر لا طاع لا بد له على لا بد له على
الوقت الثاني والصلاة الاولى محقه كما قدما في ما ورد ذكرها في غير مسنده ولعلها ما عساه به
عندها بما سار في مشهور عندهم هذه النسبة الا ان هذا الاطلاق عساه في حجب العربة لانه لا
نسب الى صدر العدد المركب في حله بعد ان يكون علبه على ما عرف في وقت فمقدار النسبة الى حقه
عمره علبه في رجل اربعة حصى واما ان يكون مسجوعا واد منه العدد فلا نسب اليه اصلا لان
الخراس حينئذ معدودان بالمعنى ولو حدى احدهما اصل المعنى ولو لم يحدى اسمعيل ولو اقدر بد
عاما سائل فيها اذا كان يصلي بالنوب التحسن فوجدنا نعل به وهو سجد من مسله ما اذا وجد
العاري نوبا ومما اذا كان يصلي النوا فصل عليه الاوقات المذكورة وهو مستفاد من مسله
طالع السمس في التحرر بها اذ اخرج الوقت على المدور وهي رجع الى ظهور الحديث السابق
ومما الامه اذا كان يصلي بعد وقتها فمقدار في هذا الخطا ولم يصرح في سماعها وهو عابها

(قوله في الحسن لا راد) بارة السج اسم فعل ومع فيما اول به ذاك وكذلك العلامة السرملائي في رسالة المسائل المهمة الزكوة على المسائل الانبي عشر به وحاصل ما ذكر ان التوب الذي لا يراه بارة حبه بارة السرملة ع قد عذر واذا وجدنا عبد السلام كان المطلق لعدم ازالة الحاحية حيث لا يترك السر لا به كان مسيرته عرانه سقط اعسار مانه من الحسن لم يزل ازاله وكذا سير الزمان في الامه كان غير لازم عليها وحود السار فاما عيبه هو مما في الروايل التي لا وجود ما كان معه ما قال هو اول انه ورد عليه دخول وقت العصر في الجمعة لا يرحل الى طلوع الشمس في البحر وقد ذكر مدودا وكان على معنى قوله ان تركه ذكر في اصل المدد فرفع المسائل الى احد عشر وهو خلاصة العديد في الروايات المشهور اه وقد تضمن قوله ما اول الخواب عما قاله المؤلف في البناء ولم يصرص لاجواب عما (٣٧٦) فانه في احواله لكه صميم كلامه انصار فقال عليه انصاهم لم يذكر ان

ادخلنا العاري يوما في الحمام لاراد على ما هو المشهور وحاصلها انهم اخرجوا طير وادخلوا الناس
وقوله حاله بعد ذلك هو بطر والوف بالافص على الكامل وفي السراج الوهاج ان الاصل في هذه المسائل
انها كانت لا بد لافلا الا في ثلاث مسائل وهما ما زاد كراهته وطلعت الشمس اخرج وقت الظهر
يوم الجمعة طائر في المصطفى فظلموا به العواصم فحملوا له ودوماءه راحلاف في ظلالها
في اذول واماني حدودها بعد فقال انوجهه بالطلان وداصحه لانه من مقصد طافوا كالحديث
والكلام وقد حدث بعد التمام ولا فساد واحلف المسامح على قول اني حسبه قد ذهب الردعي الى انه
انما قال بالطلان لان الخروح من الصلا يصح المصطفى فرص بعد لا بها لا ينظر الا بمره فرص ولم يمس
عليه سوى الخروح نصحه وبع على ذلك العا كجاني العدايه وذهب الكرخي الى انه لا خلاف بينهم
ان الخروح نصحه مما ليس بمرص لقوله صلى الله عليه وسلم لا من مسعود اول هذا وقت هذا
وذهب صليل فان سب ان يومهم وهم وان سب ان بعد فاعتدوا من عهده نص عن اني حسبه وانما
استنبطه الردعي من هذه المسائل وهو عاظمه لانه لو كان فرصا كجانه لاحص بما هو فيه وهو
السلام واعا حكم الامام بالطلان بالنسب ان هذه اني معر للعرض فاسوي في حدودها اول الصلاه
واخرها صلته الا فانه قال الامام لا يطلع من رح القدر وري وذهب القدر في جمع المسائل الا في
طالع الشمس الا انه نصحه على بصلها لانه لا يفي معنى مقصد الصلا حصل بغير فعله بعد ان سب
ولا حاحه الا الاستسما لان طلوع الشمس بعد الفجر معر للعرض من العرض الى الفصل كرو بدنا
فانما من العرض لانه كان فرصا لم يغير فرصه الى الوصو فبمسائل على الصلا وكذا سائر
احكامها بخلاف الكلام فانما فاعلا حتر واخذ بالحد والهمم مطله لا حتر قال في المحمدي رعي
قول الكرخي المحمدي من اعماق اسود كرى المراج رما الى سمس الا انه والله صحيح ما قاله الكرخي
وقال صاحب الساس ما قاله ابو الحسن الحسن لان الاول ليس بمخصوص عن اني حسبه ورجع المحمدي
في فتح القدر فقولها بان افصا الحكم لا احسار لنبى الخبر اعماق في المصايد لاقى الواسيل ولهذا
لوحظ معنى عليه الى المسجد واقاى فوصاه اسرا عن السح ولولم يحمل وجب عليه السعي لا وسيل
وكذا اذا احسن الماطع في هذه الحله لا احسار حصل المصود من الفتر على صلا اسرى ولولم يحسن

فما هو وان الاصل في هذا المسألة ان فعل المصلي الذي بعد الصلاة بوجوده فمما قبل الخلو من ادائه

فقد الخلق الاخر لا عندها ما جاء في كلامه والحمد لله والثناء له واما بالنسبة الى اصل القول وهو ان ما جرى واداء
غيره يكون من انوار الوجود في اسمها فقد اقبله وانى فاعلم ان اداءه لا يكون له في ذاته ولا في غيره من غير ان الخلق
مبنى على اقراره بالخروج الصريح وعدمه وان كلامه الذي في عالمه لا يملكه وان الاحتياط في عدم العبادات اصله لا وليس ذلك
الا يقول الامام الاعظم انه اصله فالاحتياط في ادائه في المحققين من عدمه كذا في التي رادها واطال الكلام عليها فارجع ان
اردت اليها (قوله ما انما الحكم الاحتياط في ادائه في المحققين من عدمه كذا في التي رادها واطال الكلام عليها فارجع ان
اخرى الا ما خرج عن هذا وما لا يوصل الى العرض الا انه يكون فرضا اذ قال في الصريح قوله وما لا يوصل الى العرض الا انه يكون فرضا
ومعلوم ان الطلب انما يعلل به للمكاتب على احسار لان الاحتياط في ادائه في المحققين من عدمه كذا في التي رادها واطال الكلام عليها فارجع ان

(قوله ليس ، مرد) حروفه والحوادث وورد علم الحروف والحوادث عما ذكرناه لا في مثل ما وقع التسمين وليس هذا مع الحب وقول المؤلف وهذا كله على ثعلب في دعوى الخ عرط ظاهر بل ان كرم الكلام ما حو ما على ثعلب الردعي وقوله الحروف ان الماء الخ ما على ول السكر في لان الردعي فابل بان الماء لعلم انه لا ي علم الحروف تصبغه فصار ما حل كلام الكلام انه يحكى ذلك في الامام على البحر من اما على عرط الردعي لان ما ان الماء سم

العمل فردد على ان اسرار الله في (٣٧٧)

وحسنه قبل خروجه فاطم فلو فعل جازا فاطما عجزا لم يلحقه الواجب والمحرمان الذين اعدوا
 لادبهم انفعول بل لا بد من الخلف اذا لم يرو به وانما الله رافع طاع العبد يظهر الخلف بالسابق فمفسده
 النفس فظهر في حد لتمام حرمها على الظهور بخلاف المسد ليس مجرد انه وهذا كله على
 لعن البردعي واماعلى عرع الكرخي فذكر كلا على وذكر السارح انه لو لم يلزم الامام وعلمه
 فرضه واحدها فان سجدت لم يلزمه والافاد لو لم يلزم العموم قبل الامام فمفاده فلو لم يلزم
 عرس له واحدها لم يلزمه دون اليوم ركدا اذا سجد هو له ولم يسجد له ولم يسجد له ولم يسجد له ولم يسجد له
 وصح الاستحسان المسوق) لو حوذا لم يلزمه ان يشر به والاولى الامام ان يشر به فلو لم يلزمه فلو لم يلزمه
 امامه صديقه وبني طه المسوق ان لا يسجد للغير عن السلام فلو لم يلزمه بنى حسابا حتى يشر
 الامام لتمامه معناه وانما السوى الى السلام من غير ركعة من ثم فلو اسجد في الزمان سواها وكفى
 فعلى الخلفه ركعتين لم يسجد فسد صلاته ولو اسجد الى الامام انه يشر في الزمان لم يشر في الزمان
 الاخرى لتمام مقام الامام وانما الركعة الاولى حسب الاحزان عن التراب فصار كالخاء
 من لم يشر في الاخرى فاداهم الى فساد صلاته لتمام الركعة الاولى فسد الركعة الاولى فسد الركعة الاولى
 مع العرض الزمانى ولو لم يلزم المسوق الخلفه كفساد الام ولا اليوم بان كان الشكل سقوف
 صاها ان كان الامام يسجد الخلف وهو فاسد على الذي يشره ركعة واحدة فلو لم يلزمه فلو لم يلزمه
 نفسه والعموم لا يشره به ولكنهم يمشون الى ان يشره هذا من صلاته فادفع عام العموم صلاته
 ما يشر من صلاتهم وحدها لان من اخطأ ان الذي يشر على الامام آخر الركعات حتى صلى الخاء في ذلك
 الركعة بفساد الامام فلو افسدوا به فبعضهم هو كانوا افسدوا وسوق فبعضهم فبعضهم
 ولا يشره لو انفعول بالفساد لو ان يكون بعض مفسد هذا الخلفه على حتى الى الامام الاول فيكون
 العموم قد افسدوا فلو لم يلزمه فلو لم يلزمه فلو لم يلزمه فلو لم يلزمه فلو لم يلزمه فلو لم يلزمه
 كذا في الظاهر به وفي صحيح المصدر وسجد هذا الخلفه فبعضهم على الامام الاول على كل ركعة وهكذا
 في الخلاصة لم يسجدوا ما اذا سجد الخلف وهو فاسد وفسدوا به وهو فاسد فاسجد واحد منهم
 ولم يلزموا بها الاولى او الثانية والعرض ما يشره كالظهور وبني حتى فاسد ما ذكره ان
 الخلفه ركعتين وحده وهم ساقون فادفع معهما فاما وصى كل واحد منهم امر او واحد والخلفه
 ما يشر ولا يسجدون بالفساد قبل فراعهم الاولى لما ذكرنا لاحمال ان يكون العقد الى الامام
 هي الاحذر وحده ليس لهم الاخذاء وعمل ان يكون الاولى وحده ليس لهم الاخذاء وحده
 ليس هو ولم يشره اول صلاته الامام والمراد بالاولى الركعة الاولى وله احكام كبر فيها الله سبحانه
 وبها بعض الآثار مع سابق احداثها انه لا يجوز افسادها ولا الاخذاء به لانها محرمة فلو افسد

الاحسانى اعلمنى
 للمفاد لاى الوسائل الخ
 راعا على بطلان الكرى
 العاقل ان العباد لا تعلم
 الفعل لى لا اذا مع الحذب
 فردد حله انه غير مفرد
 قوله والجواب مما ان
 الجواب عن الامام عاقله
 الكرى غير مفرد فله
 قوله ولا يلبس له رالفا
 الخ) نصح اعلم من
 قوله واسكنهم يكمون الى
 ان نصح ويبان لو^{١٠}ه
 قوله لم يسوا ما اذاعه
 الحذب) اى سى الامام
 الاول وذلك حسب قصد

وصح استخلافه له و
اولا بقرينه ان كان الامام
سبعة الخلفاء وهو قائم
(قوله احدها انه لا يجوز
افساد ولا الاعتداء)
كذلك في الجمع لكن الدالة
ظاهر واما الاولى فقال
الشيخ اسمعيل للفقاري
ادخلها في المسائل المتسا
حالات المبررة بالنس
له بعد التصرح ان يقتدى
ما حمله عليه الذي ادعى الى ر

(٤٨) - (البحر الرائق) - أول)
 المصنف العرص لمناظير آه (قوله واستدعي ما حسرو في الدرر
 والدرر الخ) قال في البحر اقول عارضا في السوق فيما يصلي له سهران حيث لا امراد حقه حتى يتي وسعدو نورا وجهه بالافساد
 حتى لا يؤمنه وان صلح للحداده اي من حيث كونه سوا فلا يحصى كونه فاصفا ومن الكذب ان يحكم عليه حيا مانعه وهو حرم به
 في الانسواء والطائر على انه سبي و فوطم لانه قد عصى به وقد عاصها في الواقع اذ لكن لا يفي عليه ظهور ما قاله المؤلف
 وان خاره في الانسواء فان قول الدرر فيما يصلي ياتي ما ذكره في البحر بقوله اي من حيث كونه مسوقا وكذا جاءه عار الدرر ياتي

داده به دل کسی لازم و طبع مکرر افصح عمره و طبعه العودای سهولت و مانی مکرر التمرین و ن دانه کله و ما
معنی که هو صرح مکرر کلامه و حراج قوله و ان صلح "حاجره عن" الحبه الى حبه اخرى و اهل مدحها لا تعرض على على
ما رى عليه الموثق من المعصی (قوله) (۳۷۸) و لو لم یولد ای ولد فدا سهرنی (قوله) فان وجد به فقام

في قولهم لا يصح الافدا بالمسوقين امامه ولو احببت مسجته صح استحقاقه وصار اماما له وهو
 سهر لان كلامهم في هذا العام الى هذا ماسي به وهو في هذا الخلق لا يصح الافدا به احد فرائدنا
 وبقول الامام عليه السلام لا يصح له في هذا ماسي به وهو في هذا الخلق لا يصح الافدا به احد فرائدنا
 والاسهر ان صلا المسوق عند لاهوت في وضع اليد فالدق في وضع اليد فالدق في وضع اليد فالدق في وضع اليد
 لان الخلق في الفراغ كذا في الظاهر ولو لم يعلم بعد في قولهم كذا في الخلق كذا في الخلق كذا في الخلق
 الخامسة في صلا الظاهر فانه في و ان هذا الامام على رأس الزمان قد صلا المسوق ان لم يعد
 لم يعد حتى بعد الخامسة السجدة فادع هذا السجدة قد صلا السجدة لان الامام اذا تعد على
 الزمان مع صلاه في حق المشرق فلا يجوز للمسوق ما يصنع ولو في احد المسوقين المتساويين كنه
 ما عليه فبعض ملاحظنا في هذا الامام ما في حاله فاما ما في حاله فاما ما في حاله فاما ما في حاله
 بخلاف المقرر على ما في حاله فاما ما في حاله فاما ما في حاله فاما ما في حاله فاما ما في حاله
 عند أن يعود في سجده ما لم يعد الزكوة سجدة فان لم يدعي سجدة في سجدة وعلم ان سجدة في آخر
 صلاه بخلاف المقرر لا يصح عليه السجود له وهو غير رافعها في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 المقرر لا يصح عليه سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 وان احكامه انه لو سلم مع الامام ما في حاله فاما ما في حاله فاما ما في حاله فاما ما في حاله
 مع الامام على طين ان عليه السلام مع الامام في رسالة عند سجدة كذا في الظاهر به ومن احكامه انه
 لا يقوم الى الفضا قبل التسليم بل ينظر فراع الامام بعد هذا الاحكام على وعلى الامام في سجدة
 بهم لا يصح عليه ان لو كان سجدة وقد في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 السهو بعد السلام اما اذا في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 الامام الساقى ان سجدة بعد السلام على ما في حاله فاما ما في حاله فاما ما في حاله فاما ما في حاله
 المسوق قبل السلام بعد هذا السجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 او في المسوق في الجمعة والعقد في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 بمراعاة من يده ولو في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 قال عليه السلام اعاد ل الامام لو لم يلا سجدة واعلم وهذا مخالفته في سجدة في سجدة في سجدة
 الله لا يوجب ولو في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 والافلا في المسوق في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 لم يرا لاهوت في المسوق في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 الامام وانه في السلام قبل سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 هذا بعد الفراغ في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 لا يراه وصله فان كان لا يصح سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 وسجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 رفع القدم وهو بعد لم يصعد في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة

(الح) هل ر في معنى انه
لا بعد تمام المسوى قبل
فراغ الامام من التمسك
فكانه قبل فراغه منه
لم يتم وبعد فرائضه من
بما حى اذا وجد حى
لللمن تمام بعد فراء
سه حار وان لم يعرا لانه
سما في النافس والا
اى وان لم يوجد ذلك
لا يجوز وانه اعلم اه
واوضح المسئلة اى
شرح المسئلة فى سجود
السهو (وله وان كان
اعداد بعد الفرائض فمعدا
(الح) هذا صريح فى انه
لو ابدى به بعد الفرائض
قبل الفراغ بعد صلايه
بامل ولعل مراد القول
الاول فساد ما بنى رماضى
ومراد الثاني لا بعد
ماضى وفسد ما بنى
ولكن القول الاول ممكن
لان فرض المسئلة انه بانه
فى السلام فقط وذلك بعد
فرائضه وثبات المانع فعل
عبد فافساده ما حى
لاوجهه ما بنى (وله ولولم
ا ر قد صلبه) كذا
اطلقه فى الصح اكن فى
الشعر اقول ما بنى
الامام سلطان حذمه

7

العصام والغرا بعد فراغ الامام من العدد الثاني مقدار ما يحوز به الصلاة حارب صلاه والاقلان يعود

امامنا الى سجود البلاذق اربع الف مرة وصار كأنه ينام الى صياح ناقس فيقول فراع الامام من التسبيح اه ملحصوله مذ كرم دلالت في
السجد العلية لا يسبها في اركان اركان الصلاة فعمد الجماعة فعمد بخلاف سجدة البلاذق اربع الف مرة لا يركن بامل

(قوله اذا كان الامام سافرا الخ) قال الرضى اي وحلقه يوم سافروا بدليل قوله ولا ان المسافر من حلقه لا يلزمهم الامام (قوله وفي الظاهر به مسافر على ركعة) هل (٣٨) الرضى اي وحلقه يوم سافروا بدليل قوله سلم اليوم (قوله واستحب

المسوق) اي لما راى آخر
الذي احدى به بعد ما صلى
ركعة (قوله يوم الثاني)
اي اما الثاني الذي هو
حلقه الامام الاول وللقام
مقامه ما روى عن
المفعل لسلامهم عند
الصبر على الحلقه الثاني
المدرك (قوله بعد سلام
الامام الثاني) قال الرضى
اي الذي حلقه خلفه الذي
سلم باليوم (قوله ولا فرض
الامام الاول) قال الرضى
صوابه ولا يثبت الامام الاول
فلا يتم صلا الامام بعد
المباي صلاه دون اليوم
كما يثبت في امامته لدى
احسانه لا يخرج منه من
المسجد وكلامه
اه اي لان المعنى عليه مع
ان العار في السرايه
كذلك (قوله وفيه نظر الخ)
اقول عار الفح كذا وكذا
بعدم مدر كالتسليم لو بعد
كذلك الاخر ان المقيم فكذلك
واما الاخرى فاما معنى
في حقه بعدم غير الخ
بعدمه للسلام كما هو
الفصل وهذا ما هو
المعروف من عار الموت
اولا اليوم ان يعدم غير
للمسلم لا ينعى الا اذا حلف
الواحد فستط النظر

واسار المصنف تصححه استصلا المسوق الى صحه استصلا الاخرى والمفهم اذا كان الامام سافرا هو
خلاف الاول لا سيما باعتبار ان على الامام ولا ينعى طمعا للقدم وان تقدمه به ما مدر كسلام ما انعم
فان المسافر من حلقه لا يلزمهم الامام باحداهما كما لا يلزمهم بقوله الاول الا فانه هذا الاستصلا وبنه
احله لو كان مسافرا الى الاصل اما لو نوى الامام الاول الافاقه قبل الاستصلا فيم استصلا فانه يتم
اختلفه صلا المقيم وفي الظاهر به مسافر على ركعة خا مسافر آخر واحدى به فاحد الامام
واستصلا المسوق فذهب الامام الاول لا لوصو ونوى الافاقه والامام الثاني نوى الافاقه ما سما
الامام الاول كيف فعل قال النسخ الامام ان يترك محمد بن الفضل اذا حضر الاول ينعى بالثاني الذي
هو باي صلاه فادعى الامام الثاني الركعة امامه بعد قدر التسهل ويستحب حله مسافرا في الذي
ادرك اول صلاه حتى سلم باليوم ثم يوم الثاني فعلى ثلاث ركعات والامام الاول صلى ركعتين بعد
سلم الامام الثاني ولا يعرف فرض اليوم بنبه الامام الثاني ولا فرض الامام الاول اه وفي فتح القدر
واما اخرى فاما في - عدم غير اذا حلف الواحد بان هذا انعم صلا الامام فانه حشد
بعدم غير الامام ثم لم ينفاته مع ما اذا فعل الواحد بان قدم ما فانه مع الامام لنفع الا اذا مرنا
فغيرهم اذ انتم ان لا تاتوا فستطرو به حتى يعرض عافاته مع الامام ثم ياتونه وسلم لهم اه وفيه
نظر بل يعصى في حقه عدم العزم طمعا لانه لم ينعى من فعل الواحد استطروهم وهو مكره فلذا اذا غلب
لهن ساروا وهم رحلا كفي المحط وفي الظاهر به المسوق بخلاف الاخرى في العضا في سباسبها في
مخاد المرأ والمرأ والسهر والقعد الاول اذ اركها الامام وفي حلق الامام في وضع السلام وفيه
الامام الافاقه اذا فعل المسوق الركعة بسجد اه وقد تقدم في بحث المخاد في احكام الاخرى
(قوله فلو تم صلا الامام ههنا الثاني صلاه دون اليوم) اي لو اتم المسوق اختلفه صلا الامام
المحدث فاني عاين في الصلاة في حلقه او كلام او حروح في السجدة او انحراف عن القبلة بعد صلاه
دون صلا اليوم لان المعنى في حقه وحده في حلق الصلاة وفي فهمه عدم انعم او ركعتا اذ انهم
للمدركين واما في حاله مل حاله فانه فاسد لما ذكرنا لم يعرف صلا الامام المحدث لاني في حاله
والصحيح انه ان كان فرغ لا يستصلاه وان لم يفرغ بعد صلاه لانه صار ما وما خلفه بعد
انحروح من المسجد ولذا لو ولد كالحلقه فانه فسد صلا الامام الاول والثاني واليوم ولو ولد كرها
الاول بعد ما حروح من المسجد فسد صلاه حاضه او قبل حروح فسد صلاه وصلا اختلف واليوم
وهو الوصل الى الامام المحدث ما نفي صلاه في ربه قبل فراع هذا المسحط بعد صلاه لان ايراد
فيل فراع الامام لا يجوز (قوله كما يثبت في امامته لدى احسانه لا يخرج منه من المسجد وكلامه)
اي كما يثبت صلا المسوق بخد امامه ما اذا فعل القعد وقدر التسهل ولا يثبت صلا المسوق بخروح
امامه في المسجد وكلامه بعد القعد ولا خلاف في الثاني والثالث الاول فاما على الثاني لان صلا
المعدي منه على صلا الامام صحه وفاسد ولم يثبت صلا الامام ما فاقا في الكل فكذلك المعدي وفرو
الامام بان الحد يثبت لآخر الذي تلاوه من صلا الامام وقسمه منه من صلا المعدي حيران الامام
لا يحاج الى البا والمسوق يحاج اليه والبا على السند فاسد بخلاف السلام لانه في الكلام في
معنا ولهذا لا يخرج المعدي من السلام الامام وكلامه وخروجه فسد وعرض بعده عمدا فلا يثبت
في المسوق لان صلا المدرك لا يثبت ما فاقا وفي صلا الاخرى رواه في الصحيح في السراج الوهاج

(قوله لانه) اسم فاعل من اسمى مهي الى العنايه المهي ما تعبر السرع رافع للحر
عند فراع الصلا كالتسليم وانحروح فصع المصلى فان السرع اعبرها كذلك حاله في الله عليه وسلم ويحلقها التسليم وقال الله تعالى فاذا

الساد ويصح في الظاهر به عدمه مع الايمان بالناس كانه حالف الامام والامام قد عت صلاه فكذلك صدر
 النام بعد راء اه وقد طرأ لان الامام لم يمس عليه في مختلف الارض وفي مسح الصدر ولو كان في القوم
 لاحق ان ان الامام ذلك بعد ان قام فبقي ما فيه مع الامام لا بعد ولا بعد ولا بعد وقد يكون بعد
 اجتماعه لان الخدب العمد لو حصل قبل انه ودخل صلا الكل اياهما وقد وادى ذلك وفي عدم
 بمادام ما كذا عراد فلو قام قبل سلامه بركا لا واجب فبقي ركعة فسجدت باسمه لان الامام ذلك
 لا بعد صلاته لانه استحكم امره اذ حتى لا تسجد لو سجد الامام له وعليه ولا بعد صلاته لو قد سجد
 له الامام تسجد (قوله ولو احدث في ركوعه او سجود بوضاوي واعادها) لان انعام
 الزكي بالانتقال ومع الخدب لا بعد ولا بد ان الابد اما في قول محمد فظاهر وانما عت في يوسف
 والسجد وان سبب الوضوء لكن الخدب من السجد من فرض عدم ولا يصح في غير طاهر
 والاسهال في ركني الى ركن فرض بالاجتماع ود كالمصنف في الكافي ان النمام على بوعين امام ما به
 وبما يخرج عن العهد فالسجد وان سبب الوضوء ما به لم يتم بما يخرج عن العهد اه فالاعاد هما
 على جعل الفرض وهي محار عن الاداء لا ان يصح حاله ولو لم يندفد صلاته ولو كان اماما ندب
 سر ودام المندم على ركوعه وسجوده لانه تمكنه الاعمال بالاسد امه عليه ولهذا قال في الظاهر به ولو احدث
 الامام في الركوع فقدم غير فالحله لا بعد الركوع وبم كذا بد كرحس الاعه السرحس وقد
 المصنف في الكافي ما عماد الم رفع مر هذا الاداء فلو سجد الخدب في الركوع فرفع راسه فبالسجد
 انه ان جده قد صلاته وصل الدوم ولو رفع راسه في السجود وقال الله كمر بده ادا ركن
 قد صلا الكل وان لم يرد ادا الركن فمر وراسه عن اتي حسه اه وقد دما (قوله ولو
 د كرا كذا) او سجد اسجد فسجدتاهم بعدهما لان الانتقال مع الطاهر شرط وقد وجد لان
 الترتيب ليس بشرط فيما مرع مكر وامن افعال الصل ود كالمصنف في الوافي هذه المسئلة به بعدهما
 ولا تافس لان ما في الكتاب ليس عدم الترتيب وما في اده لسان الاصل لمع الافعال مره بالترتيب المعك
 ركن بدني ان يكون اعادهم معا واحدا لان الترتيب الله كور واجب قال المصنف في الكافي ركن كان
 الترتيب واحدا فسقط بعد الترتيب وسه المحقق في مسح الصدر وفيه نظر لان الترتيب الساقط بعد
 الترتيب اتمامه ورتب الغواب واما لو احيى السلا ادا مكره فاسا فان حكمه سجود الله هو وحده
 اهم لم يعموا وجوب سجود الله هو وانما الكلام في اعادته لاحل ركه لارتبه فالعلل عدم لزوم
 الاعاد لعدم وجوب السجود اطلاق في السجد فسلم الصلاه والبار به وقد نال كفي في الركوع
 والسجود لانه لو بد كرسجد صلبه في السجود لا يبرر فسجدتاهم اوبد كفي الركوع اه لم يبر السور
 فعدا لرا مهار بقص ما كان فيه لان الترتيب فرض كذا ساقطه في صفه الصلاه وفي مسح الصدر له ان
 بقص السجد المذكور كعب الد كرو له ان يوحها الى آخر الصلاه فبعضها حال اه وعاد ك
 هاتين صفت ما في وضوي فاصحان ان الامام لو صلى ركعة وركل مهاسجد وصلى اخرى وسجد
 لم يند كالمذكور في السجود انه رفع راسه في السجود ود كالمذكور كهم بعد ما كان مهاسها
 ارفع فبعضها اسبغها اه فالب قد عت امه لا يرتض وان الاعاد مسجحه ومقصي
 الاربعه اص اعراض الاماد وهو مقص لا فعراض الترتيب وهذا هو على وجوه (قوله ويصعب
 لما وم الواحد لا سجدتاهم) لما فيه من صباه الصلاه ويعني الاول لقطع المراجعه ولا
 مرهم رصار الامام وعما اذا سرح من السجد وان لم يخرج من السجد فهو على امامه حتى يثور
 الا انه انه وكذا لو بوا في السجد يسمر على امامه اطلاق في المأموم فسلم من اتمح الامامه ومن

ولو احدث في ركوعه او
 سجود بوضاوي
 واعادها ولو د كرا كذا
 او سجد اسجد فسجدتاهم
 لم يندهما وسعي الما وم
 الواحد لا سجدتاهم
 فبعض الصلاه فاسروا في
 الارض اه (قوله وفي مسح
 الصدر ولو كان في القوم
 لاحق الخ) قال في الترتيب
 سني ان الامام الاول اذا لم
 يرفع من صلاته وقد اتي
 المسوي انقلبه فبعض
 بعد صلاته على الراجح
 مع انه لاحق وهذا يمكن
 على ما في الفصح ويؤيد
 ما في السراج

لا صلح مثل المراءى والتمنى والامى والاسوس والتسبل حلق المقصرص والمهم حلق
 المهرى والقصاص لانه احوال على مصادره الامام حاشه وصل بها خدما والاصح فيها
 صلا القصدى دون الامام كفى الخطا رايه النان لان الامام يتحرل منه فبى اماما ربي
 المقصدى لا امام له حشد لم معنى لزامه فاعلى المختصر مقصود لمن تسليح
 "لزامه وحلق الاحسلاف مستندم الاستعلاء واما اذا استحلته وجعوا
 على ثلاثين صلا الامام المسجاف وقد تكون الماموم راجدا لانه لو كان
 معقدا فلا معنى الامام الرأى او معنى موتا مستندم
 وعصى به لعدم الا لونه كما قدمنا روى الحسن
 رحل ام رحلا واحدا فاحدا ماحدا ورحلا
 جمعا من المسجد فصلا الامام لانه
 معقدي على صلاته وصل للمدى
 قاسد لانه مستأمن له امام
 فى المسجد اه راقه
 سبحانه وباعلى
 اعلم

(قوله لم يحول به) اى
 لعدم صلاحه اليوم طهال
 فى النهر ولا بد ان يستدعا
 عمادا يرح الامام من
 المسجد لما من رايه
 اذ لم يخرج وهو على امامه
 حتى لو يوصى فى المسجد
 وياد الى مكانه صبح رايه اهل

بحر المحرر الاول من البحر الزاوى شرح كبر الدقائق
 ووله آخر الباى اوله ما سدد الفما رما كرهها

بحر المحرر الاول من البحر الزاوى شرح كبر الدقائق للعلامة ابن حنبل رحمه الله

٢٥٤	باب الادان	٢	خطه الكتاب
٢٦٦	باب سروط الصلا	٧	كتاب الطهارة
٢٩	باب صفة الصلوة	١٣٨	باب التعميم
٣٥	(فصل واذا اراد التحول فى الصلا كراخ)	١٦٤	باب المسح على الخشن
٣٤٤	باب الامامة	١٨٩	باب احسن
٣٦٧	باب احسن فى الصلا	٢٢	باب الاحسان
		٢٤٣	كتاب الصلاة

هذا امام عبد الله بن احمد بن محمد حافظ الدين النسي ابوالركاب له كتاب المصنف مريح المطومه
وكتاب المذاهب مريح النافع وكتاب الحكاوي مريح الواقي وكتاب الواقي المصنف ايضا وكتاب كبر
الدين وكتاب الاثر في اصول الفقه وكتاب العمدة في اصول الدين وكتاب مريح الهداية نوري
تأليفه ٧١٠ عسر وسبع مائة فليس له على سمن الاء الكردري وروي الزماداد
عن النفاقي وسمع منه القسماقي ومريح الدار ومما الكسب ومريح العمدة ومما الاعتماد
لأخيه مريح الهداية والله اعلم له من طبقات الحنفية المسمى بساح الراحم

{ رحمه صاحب البحر }

هو إمام العلامة السجزي في إرواه من محمد بن محمد بن بكر السهراسي نعم اسم لعص
احداد العلامة الفاضل الذي لم يتحمل عمله إلا الواح والأوا لاسئل وقاصه وقد وعدني وافي
وذكر وساعد الخط في حياته وبعثه فانه وروى الخط في سائر مؤلفاته ومصنفاته ما كتب وروى
الأوابه الناس في محصلها ولما الفاهر سنة ٩٢٦ م عشرين وتسعين واحدا عن علماء هوسه
السجزي في الدين في عهد العال الخبي والسجزي في الفقه السجزي والسجزي في الفقه السجزي
وسجزي في الإسلام أحمد بن يوسف السهراسي السجزي واحد علوم العرب وأعلمه عن جماعة كثير
منهم السجزي العلامة نور الدين الديلمي المالكي والسجزي العلامة سهراسي في واقعته حتى كتب
منهم أبو العلامة عمر صاحب السهر والعلامة محمد بن أبي الفوارس صاحب المصاحح والسجزي العلامة
سجزي في سيرة الفقه في الأصل السجزي السجزي في تاليفه في الدين وذكر العارف
عندنا في الدين في طبعه وذكره كان عالما زاهدا أجمع فورا الصوفية على أدبه وحلاله
وما خلفه عن الأدعاع إلا في سنة حسنة ورحل عنه وكان له في حل مسكيات العلوم وله
الأعضاء العظم في طائفة العلوم وأحد الظرف في عن السجزي العارف بالله تعالى سليمان الحميري قال
السجزي عند الوفاة بحسنه عشرين عاما على علمه سادته في دينه وتبحره في سيرة بلاد
وحسنه بصفاته وراثة على حل عظم مع حشره وعلما زاهدا وأما مع السجزي سهراسي
أحد الرعايا لندساور في رول السجزي في الأدب على طراز الفقه الصوفية فقل لا يدخل
في الظرف في الأدب بل في علوم السجزي وأما في ذلك أسأل الله تعالى أن يرزقه علما وعملا
صالحا وعسرا في ربه مع العالما إلهي والائمة المحمدية صلوا سيد المرسلين وأولادنا
أحمد الأسا والطار والجر الزاني وعصر الجرح وسرح المار والوفاة الاله والكرام
الزينة التي بها أن به محمد وأما ناله على خواص الكتب وخواصها وكما به على أسله
للمسح في الأروا التي سودها ما احتال به في لآعكي حصر ولولا ما حله إلا قبل بلوغ
الآن لكان السجزي وأصوله في سائر العلوم أعجز به الدهر بنو سنة ٩٧٠ م سبعين وتسعين
وهو له في الدين أن وفاته كتب في سنة سبع مئتين وتسعين مائة وأن ولادته كانت
سنة ٩٢٦ م عشرين وتسعين مائة ودفن بالعرب في السنة سبعة مائة وثمانين مائة
وبور صرخة أمي كذا في سرح الأسا والطار لسجزي العلامة الفاضل هذه أضافه في الدين
إلى اسمه في الدين قال السجزي العلامة فطال الدين الخبي السجزي في لفظه مولانا السجزي نور الدين

أول حسن الخطب الخي سبغ القدره الأبرقه إيهافه المرحوم السحر من من يحمر رجه أنه تعالى
بهذا الامام يدم وقد احاد فعال

ووالفصل من الدين حار من النبي * والعلم ما عثر الوري عن حصر

لا سيما القصة السرف فانه * علقه بكلمه من صدر

وإذا نظرت الى السروح بأسرها * ترى الجمع كسفا في بحر

وبعد لحظ السبح الفهمه سري الدين الصانع الخي ماضوره اسدي مصور الشي الخي نفسه

على الكبر في الفه السروح كبر * محار مسد الطالب لآنا

ولكن هذا البحر صارت سوافها * ومن ورد البحر اسفل السوافها

بدرجه صاحب حاسه بحر السد محمد امين السهرمان عاين رجه انه محم

هو وإن كان كبر القدر سهر الذكر لا نسعه في مباحه في مخلصات غير انما احتمل ان لا نقونا

البرك مذكري من سهره لانه عدد كذا الصالحين من الرجات فعول والعلامه كلفن والامام

المعنى السد محمد امين عاين آين السد السرف عمر عاين سهره السرف الى الامام

جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وقد استوفى ذكر احاد

الكرام مع طرف صالح من ماضي سهره وكرم حلقه ود كرمولفاته وسى حاله انك المرحوم

العلامه السد محمد علا الدين في اول كتابه في عيون الاحبار لتكملة رد المحتار على الدر المختار

وخل القول في المرحم المذكور انه رجه انه كان من سكره سر السلف الصالحين من وقور

العلم وكبر المعنى وانه الدين فعده عور في العلوم سهره مولفاته السهر ومأخو به من ماوت

افهمه وافسدار على حلل العواصا وكسف المدهمات الكبر فله رجه انه من السالف

رد المحتار على الدر المختار والعقود الدرره في شرح الفادى الحامده وحاسه على السصارى

وحاسه على المطول وحاسه على شرح الملقى وحاسه على الهير الاثم الم مجردا وهذا الحاسه

الى على البحر وله شرحه في الادب ونحو الامم رساله وعبر ذلك وكان حسن الاخلاق والديان

مه جاوره السرف على انواع الطاعات ورعنا اسعري ليلها جمع نورا القرآن والسكا ولا بدع

وقا ن اياه من عرطه اهر وكان كبر الصدق نعمه اعي السهب لانا كل الا مال خاربه

وكان هاما طاع السكا والماله فاحلافه السرفه لا محصر ولدرجه الله سسسه ١١٩٨

ثمانه وتسعين ومائتين والف ومات رجه الله محم يوم الاربعاء الخادى العشر من من ربيع الثاني

س ١٢٥٢ اسنى وحسين ومائتين والف عن أربع وحسين سبه نورا يدمس السام

ودن عفرها مائتين والف مزالا علمه سجات الرجات علم ولا رجب داوا الخلد له فم المقام

الاسهر من هذا الحاسه ودارداد حاسه في العلامه الامام والاهم اهلهم فم مد عصر

ووجدده المرحوم الداد احمد عاين اسن الموالطها محط الكرم ونحو رها لانا را

وامعان الفكر وادمان النظر المسعم وعبد السروح في الطبع سمح خاطر ورده مع انه الوسود

بدوا هم وادام على السلفين تركاه اسهم ومافع علوهم ماعنا لال الحاسه مع شرح البحر

الذي عكس عرر محط الموالطهد الحاسه ليكون الطبع والصحيح على لال الخطوط الزاهيه

خري انه ذلك الصديق حرا وسعهم رصا ووفاهم صرا آين